

الحلى

لابن جرير

أحمد محمد شكري

المجلد الخامس

مكتبة دار التراث

٢٢ شارع النهضة القاهرة



[illegible]











# المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة ،  
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف  
المتعة ، فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول  
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الاندلس  
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

## الجزء الثامن

تحقيق  
احمد محمد شاكر

دار البشائر

ص.ب ١١٨٥ - القاهرة



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب النذور (١)

١١١٤ - مسألة - نكرو النذر وتنبهى عنه لكن مع ذلك من نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء بها فرضا اذا نذرها تقربا الى الله عز وجل مجردا أو شكرا لنعمة من نعم الله تعالى؛ أو ان أراه الله تعالى أملا لا ظم فيه لمسلم ولا لمعصية مثل ان يقول : لله على صدقة كذا وكذا أو يقول صوم كذا وكذا فأكثر ، أو حج . أو جهاد . أو ذكر لله تعالى . أو رباط : أو عيادة مريض . أو شهود جنازة . أو زيارة قبر نبي . أو رجل صالح . أو المشى . أو الركوب . أو النهوض الى مشعر من مشاعر مكة . أو المدينة . أو الى بيت المقدس . أو عتق معين أو غير معين أو أى طاعة كانت فهذا هو التقرب المجرد ، أو يقول : لله على اذا خلصنى من كذا أو اذا ملكنى أمر كذا . أو اذا جمعنى مع أبى أو فلان صديقى أو مع أهلى صدقة أو ذكر شيئا من القرب التى ذكرنا ، أو يقول : على الله ان أنزل النيث . أو ان صححت من علتى . أو ان تخلصت أو ان ملكت أمر كذا أو ما أشبه هذا . فان نذر معصية لله أو مالى طاعة ولا بمعصية لم يلزم الوفاء بشيء من ذلك مثل أن ينشد شعرا أو أن يصنع ثوبه أحمر أو ما أشبه هذا وكذلك من نذر طاعة ان نال معصية أو اذا رأى معصية مثل ان يقول لله على صوم ان قتل فلان أو ان ضرب وذلك الفلان لا يستحق شيئا من ذلك ، أو قال : لله على صدقة اذا أراى مصرع فلان وذلك الفلان مظلوم فكل هذا لا يلزم الوفاء بشيء منه ولا كفارة فى شيء منه وليستغفر الله تعالى فقط ، وكذلك من أخرج نذره مخرج اليمين فقال : على المشى الى مكة ان كلبت فلانا

---

(١) هو جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التخويف ، قال الراغب الاصبهانى فى مفرداته : النذر ان توجب على نفسك مالى بواجب لحدوث أمر اه ، وقال العلامة ابن الاثير فى النهاية يقال : نذرت لنذر وأنذر - أى بضم الذال المعجمة وكسرها - نذرا اذا أوجبت على نفسك شيئا تبتعد عن عبادة أو صدقة أو غير ذلك اه .



أو على عتق خادمي فلانة ان كلمت فلانا أو ان زرت فلانا، فكل هذا لا يلزم الوفاء به ولا كفارة فيه إلا الاستغفار فقط، فان قال : لله على نذرو لم يسم شيئا فليس عليه إلا كفارة يمين فقط، وقال قوم : ما خرج من هذا مخرج اليمين فعليه الوفاء به، وقال آخرون : ما خرج من هذا مخرج اليمين فليس فيه إلا كفارة يمين .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا أما المنع من النذر فلما رويناه من طريق سفيان (١) وشعبة كلاهما عن منصور عن عبد الله بن مرة (٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر وقال : انه لا يرد شيئا ولكن يستخرج به من البخل، هذا لفظ سفيان، ولفظ شعبة «انه لا يأتي بخير» مكان «انه لا يرد شيئا» انه يستخرج به من البخل، (٣) واتفقا في غير ذلك، وصح أيضا مسنداً من طريق أبي هريرة (٤)، وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري «انه سمع أبا هريرة يقول : لا نذر أبدا» وهذا يوجب ما قلنا : من انه منهي عنه فاذا وقع لزم واستخرج به من البخل، وأيضا قول الله تعالى : (يوفون بالنذور ويخافون يوما كان شره مستطيرا) وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وقوله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقوله تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق) فصح بهذا كله ان كل ما نهى الله تعالى عنه فلا يحل لأحد أن يفعله فصح من هذا ان من نذره فقد نذر ان يعصى الله عز وجل وقد نهى الله تعالى عن معصيته فقد صح يقينا (٥) ان النذور والعقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها انما هي نذر الطاعة فقط وليس نذر الطاعة إلا ما ذكرنا

(١) رواية سفيان عن منصور في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٢٤ و ٢٥٢ وهي في صحيح مسلم ايضا ج ٢ ص ١٢ ورواية شعبة عن منصور في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ (٢) في الاصول كلها «عن عمرو بن مرة» وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب وصحيح البخاري ومسلم (٣) قال الخطابي : معنى نهيه عليه السلام عن النذر انما هو تأكيد لامره وتحذيره عن التهاون به بعد ايجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذ كان بالنهي عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به وانما وجه الحديث انه قد أعلن ان ذلك امر بما لا يجلب لهم في العاجل نقما ولا يدفع عنهم خرا فلا يرد شيئا قضاء الله تعالى يقول : لاتذروا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم او تصرفون عن أنفسكم شيئا جرى القضاء به عليكم فاذا فعلتم ذلك فخرجوا عنه بالوفاء به فان الذي نذرتموه لازم لكم هذا معنى الحديث ووجه قوله عليه السلام «انما يستخرج به من البخل» ثبت بذلك وجوب استخراجه من ماله ولو كان غير لازم له لم يجز ان يكره عليه والله أعلم، وقد ذكر هذا العلامة ابن الاثير في النهاية ولم يمهز الى الخطابي تنبيه لذلك (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ (٥) في النسخة رقم ١٦، فصح يقينا، باسقاط لفظ «قد»، .



ولامزيد ، وبالضرورة يذرى كل أحد ان من نذر طاعة ان رأى معصية (١) أو ان تمكن من معصية أو اذ رأى معصية سرورا بها فان كل ذلك منه عصيان لله تعالى لا يشك في شيء من هذا مسلم ، فصح انه كله نذر معصية فلا يحل الوفاء به ، وأما ما لا طاعة فيه ولا معصية فان نادره موجب مالم يوجه الله تعالى ولا ندب اليه ومن فعل هذا فقد تعدى حدود الله تعالى ففعله لذلك معصية فلا يلزمه الوفاء بمالم يلزمه الله تعالى من ذلك .

روينا من طريق أحمد بن شعيب انا أبو كريب محمد بن العلاء نا ابن أدریس - هو عبدالله - عن عبيد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [يقول] (٢) : « من نذر ان يطيع الله تعالى فليطعه ومن نذر ان يعصى الله تعالى فلا يعصه » قال أحمد : طلحة ابن عبد الملك ثقة ثقة ثقة .

ومن طريق البخارى ناموسى بن اسماعيل نا وهيب بن خالد (٣) نا أيوب - هو السخيتاني - عن عكرمة عن ابن عباس « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما هو يخطب (٤) اذا هو برجل قائم فسأل عنه ؟ فقالوا : [أبو اسرايل] (٥) نذر ان يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه ، وهذا كله هو نفس قولنا والله الحمد ، أمره عليه السلام بالوفاء بالصوم الذى هو طاعة ونهاه عن الوفاء بما ليس طاعة ولا معصية من الوقوف وترك الاستظلال وترك الكلام ؛ وقد قال أبو ثور : يلزمه ترك الكلام واحتج له بقوله تعالى : ( انى نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا ) وبقوله تعالى : ( آيتك ان لاتكلم الناس ثلاث ليال سويا ) .

قال على : هذه شريعة زكريا ومريم عليهما السلام ولا يلزمنا شريعة غير نينا صلى الله عليه وسلم مع ان شأنهما آية من آيات النبوة وليست الآيات لنا وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ترك الكلام كما ذكرنا .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس قال : سمعت أبي يقول :

(١) قوله « ان رأى معصية » شرط لنذر المعصية وتعليق ، وقوله « أو ان تمكن من معصية » معطوف عليه وكذا ما بعده ، وتقدير الكلام هكنا وبالضرورة يذرى كل أحد ان من نذر طاعة ان رأى معصية الخ معصية وعصيان لله تعالى والله أعلم (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهى موافقة لسنن النسائي ج ٧ ص ١٧ (٣) فى النسخ كلها « وهب بن خالد » مكبرا وهو غلط صحناه من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٥٦ وتهذيب التهذيب (٤) فى صحيح البخارى « عن ابن عباس قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ، (٥) الزيادة من صحيح البخارى .



مذعقلت لا نذر في معصية الله لا نذر الا فيما تملك \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن النذر ينذره الانسان ؟ فقال : ان كان طاعة لله فعليه وفاؤه وان كان معصية لله فليتقرب الى الله تعالى بما شاء \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابان عن ابن عباس أن رجلاً أتاه فقال : اني نذرت ان نجأ أبي من الأسران أقوم عريانا وان أصوم يوماً فقال له ابن عباس : البس ثيابك وصم يوماً وصل قائماً وقاعدا \* وعن أبي الزبير انه سمع جابراً يقول : لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى \* وعن عكرمة عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أن رجلاً نذر ان لا يأكل مع بني أخيه يتامى فقال له عمر : اذهب فكل معهم \* وعن قيس بن أبي حازم أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أمر امرأة نذرت ان تحج ساكتاً بأن تتكلم \* وعن مسروق . والشعبي لا وفاء في نذر معصية ولا كفارة \* ومن طريق مسلم ناقتية نا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر يقول (١) : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان حائفاً فلا يحلف الا بالله » \* ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في حديث : من كان حائفاً فليحلف بالله أو ليصمت (٢) ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يمين الا بالله عز وجل ونهى عنها ، فمن حلف بغير الله فقد عصى الله تعالى ولا وفاء لنذر في معصية الله \*.

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة . ومالك : من أخرج نذره مخرج اليمين مثل من قال : على المشي الى مكة ان كنت فلانا فان كلفه فعليه الوفاء بذلك ، وقال الشافعي : كفارة يمين فقط الا في العتق المعين وحده ، وقال أبو ثور (٣) : كفارة يمين في كل ذلك العتق المعين وغيره ، وقال المزني : لا شيء في ذلك الا في العتق المعين وحده ففيه الوفاء به \* قال علي : أما من قال بقول أبي حنيفة . ومالك فانهم احتجوا بأنه نذر طاعة فعليه الوفاء به وقالوا : قسناه على الطلاق \*.

قال أبو محمد : وهذا خطأ ظاهر لأن النذر ما قصد ناذره الرغبة في فعله والتقرب إلى الله تعالى به واستدعى من الله عز وجل تعجيل تليغه ما يوجب عليه ذلك العمل ، وهذا بخلاف ذلك لأنه انما قصد الامتناع من ذلك البر وابعاده عن نفسه جملة ومنع

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤ . قال ، يدل يقول ، والحديث اختصره المصنف ، وجه النبي عن ذلك ان الحلف باسم تقي يقتضي تعظيمه ولا يتحقق حتى يستند فيه العظمة والبركة ، والعظمة لا تكون حقيقة الا لله وحده فلا ينبغي ان يضاهى بها غيره بل كل ما يشابه ذلك يترك ويهجر (٢) هو في الموطأ ج ٣ ص ٣٣ مطولاً كما قال المصنف (٣) في النسخة رقم ١٦ « وقال أبو يوسف » \*



نفسه مما يوجب عليها ذلك العمل فصح يقينا انه ليس ناذرا واذ ليس ناذرا فلا وفاء عليه بما قال ، وأيضا فانه عاص لله عز وجل في ذلك الالتزام اذ أخرجه مخرج اليمين وقد حرم الله تعالى عليه أن يحلف بغيره فصار معصية ولا وفاء لنذر معصية (١) ، فصح يقينا ان كل ما ذكرنا ليس نذر طاعة فيجب الوفاء به وليس يمينا لله تعالى فيجب فيه كفارة يمين فبطل أن يجب في ذلك شيء اذ لم يوجبه قرآن ولا سنة والأموال محظورة محرمة الا بنص .

وأما قياسهم اياه على الطلاق فالخلاف أيضا في الطلاق غير المعين أشهر من أن يجهل فظهر بطلان هذا القول . وأما من أوجب في ذلك كفارة يمين فباطل أيضا لانه لا يمين الا بالله تعالى ولم يوجب عز وجل كفارة في غير اليمين به فلا كفارة في يمين بغيره عز وجل ، وأما من فرق بين العتق المعين وغيره خطأ ، وحجتهم في ذلك أنه عتق بصفة وليس كما قالوا بل هو يمين بالعتق فهو باطل أيضا لا يلزم ، وقالوا : قسنا العتق المعين على الطلاق المعين فقلنا : القياس كله باطل ثم لا يصح قولكم في الطلاق المعين اذا قصد به اليمين لا من قرآن . ولا سنة . ولا اجماع ، (فان احتجوا) بالخبر الذي روينا من طريق الزهري عن أبي سلة عن عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين ، (٢) وهذا خبر لم يسمعه الزهري من أبي سلة انما رواه عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة ، وسليمان بن أرقم مذكور بالكذب وخبر آخر من طريق طلحة بن يحيى الانصارى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير بن [ عبد الله بن ] (٣) الأشج عن كريب عن ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذرا لا يطيقه فكفارته كفارة يمين ، ، وطلحة بن يحيى الانصارى ضعيف جدا .

ورويانا من طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد بن درهم عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ قال : لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين ، (٤) وخبر من طريق عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ لا نذر في معصية وكفارته كفارة

(١) في النسخة رقم ١٦ « ولا وفاء في معصية » (٢) الحديث في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣٠ (٣) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٤٦ والحديث احتصر المصنف ، قال ابو داود بعد ما ذكر الحديث روى هذا الحديث وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند وقوه على ابن عباس ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : يعني وهو أصح ، قال الحافظ أيضا فيه طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه (٤) هو أيضا في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٨٨



يمين (١) ، محمد بن الزبير الحنظلي في غاية الضعف وزيادة ، فقد رويانا من طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن محمد بن الزبير الحنظلي عن عمران بن الحصين فذكر هذا الحديث نفسه ، قال المعتمر : قلت لمحمد بن الزبير أحدثك من سمعه من عمران ؟ فقال : لا ولكن حدثني رجل عن عمران بن الحصين فبطل جملة . وآخر من طريق اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن داود بن الحصين عن بكير بن الأشج عن كريب عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ مثل حديث طلحة بن يحيى الأنصاري الذي ذكرنا ، وابن أبي أويس (٢) ضعيف . ومن طريق عبد الرزاق بن روح عن سلام ابن سليمان عن محمد بن الفضل بن عطية عن عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ « من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين » . سلام بن سليمان هالك ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج قال معمر : عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني حنيفة (٣) ؛ وقال ابن جريج : حدثت عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة ثم اتفقا عن النبي ﷺ « لا نذر في غضب ولا في معصية الله وكفارته كفارة يمين » أحدهما مرسل ومنقطع ، والآخر مرسل وعن لا يدري من هو . وروينا عن ابن مسعود . وابن عباس لا وفاء لنذر في معصية وكفارته كفارة يمين ولا يصح شيء من ذلك لأنه عن ابن مسعود من طريق ابنه أبي عبيدة (٤) ولم يسمع منه شيئا ، وعن ابن عباس من طريق إبراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب . وروينا أيضا من طريق أبي سفيان عن جابر لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين ، وأبو سفيان ساقط .

قال أبو محمد : ثم كل هذا على فساد فان أبا حنيفة . والشافعي مخالفان له أما أبو حنيفة فلا يرى فيمن أخرج النذر مخرج اليمين الا الوفاء به وهو نذر معصية وإنما يرى كفارة نذر المعصية كفارة يمين في موضعين فقط ، أحدهما اذا قال : أنا كافر ان فعلت كذا وكذا وإذا قال : لله على ان قتل اليوم فلان وأراد اليمين ولم ير على من نذر أن يزني . أو أن يقتل . أو أن يكفر . أو أن يلوط . أو أن يشرب الخمر كفارة يمين أصلا ، فتخالف كل ما ذكرنا الى غير سلف يعرف ، وأما الشافعي فلم يرفق شيء من النذور في المعصية كفارة يمين الا فيمن نذر طاعة أخرجه مخرج اليمين فكلاهما مخالف لكل ما ذكرنا

(١) هو في الناس أيضا ج ٧ ص ٢٨ (٢) في النسخة رقم ١ « وأبو أويس » وكلاهما صحيح لان ابن أبي أويس واباه ضعيفان (٣) قال الحافظ في التلخيص نوالحتمى هو محمد بن الزبير قاله الحاكم وقال ان قوله « من بني حنيفة » تصحيف وانما هو من بني حنظلة (٤) في النسخة رقم ١ « من طريق أبيه ابن عبيدة » وهو غلط .



فبطل أن يكون لهم متعلق بشيء أصلاً ، و قولنا هو قول طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن المعتز بن سليمان التيمي عن أبيه عن بكر بن عبد الله المزني أخبرني أبو رافع قال : قالت لي مولاتي ليلى بنت العجماء : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك فأتيت زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين فجاءت معي إليها فقالت : يا زينب جعلني الله فداك إنها قالت : كل مملوك لها حر وهي يهودية فقالت لها زينب : يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امراته فكأنها لم تقبل فأتيت حفصة أم المؤمنين ف أرسلت معي إليها فقالت : يا أم المؤمنين جعلني الله فداك إنها قالت : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية فقالت أم المؤمنين : يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امراته هـ ومن طريق عائشة أم المؤمنين فيمن قال لغريمه : إن فارقتك فمالي عليك في المساكين صدقة فقارقه إن هذا لأشياء يلزمه فيه ، وصح هذا أيضاً عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان من طريق شعبة عنها وهو قول الشعبي (١) . والحارث العكلي . وسعيد بن المسيب . والقاسم بن محمد . وأبي سليمان . وأصحابنا ، فإن قالوا : قد أفتى ابن عمر في ذلك بكفارة يمين فلنا : نعم وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ذلك على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فما الذي جعل قول بعضهم أولى من قول بعض بلا برهان ؟ وصح عن عائشة . وأم سلمة أمي المؤمنين هـ وعن ابن عمر أنه جعل قول ليلى بنت العجماء : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك كفارة يمين واحدة هـ وعن عائشة أم المؤمنين أنها قالت فيمن قال في يمين : مالي ضرائب في سبيل الله أو قال : مالي كله في رتاج الكعبة (٢) كفارة يمين هـ وعن أم سلمة . وعائشة أمي المؤمنين فيمن قال : على المشي إلى بيت الله أن لم يكن كذا كفارة يمين هـ ومن طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن أشعث الحراني عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عنهما هـ وروينا عن حماد بن عبد الله النذر كفارته كفارة يمين ، وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن عمر بن الخطاب نحوه ، وعن عكرمة . والحسن فيمن قال : مالي كله في رتاج الكعبة كفارة يمين ، وصح عن طاوس . وعطاء أ ما طاوس فقال : الحالف بالعاق ومالي هدى وكل شيء لي في سبيل الله ، وهذا النحو كفارة يمين ، وأما عطاء فقال فيمن قال : على ألف بدنة أو قال : على ألف نخبة أو قال : مالي هدى أو قال : مالي في المساكين كل ذلك يمين وهو قول قتادة

(١) في النسخة رقم ٤٦ هـ وهو قول الشافعي ، وظاهر السياق ومقارنته مع ما بعده يؤيد ما هنا والله اعلم

(٢) الرتاج بكسر الراء الباب وجمعه رتج أي فجعل ماله كله للكعبة فكفى عنها بالباب لأن الدخول إليها منه والشاعلم هـ



وسلمان بن يسار : وسالم بن عبدالله بن عمر .  
 قال أبو محمد : كل هذا خلاف لقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لأن الشافعي  
 اخرج من ذلك العتق المعين ، والذي ذكرنا عن ذكرنا من الصحابة . والتابعين هو  
 قول عبيد الله بن الحسن . وشريك . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق [ بن  
 راهويه ] (١) وأبي عبيد ، وبه يقول الطحاوي ، وذكر أنه قول زفر بن الهذيل . وأحد  
 قولي محمد بن الحسن ، وقد روينا من طريق ثابتة عن ابن القاسم صاحب مالك أنه أفتى  
 ابنه في المشي إلى مكة بكفارة يمين وقال له : ان عدت أفتيتك بقول مالك ، وهذا عجب جدا .  
 حدثني بذلك حمام بن أحمد قال ثنا عبد الله بن محمد الباجي نا عمر بن أبي تمام نا محمد  
 ابن عبد الله بن عبد الحكم قال : حدثني بذلك عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم عن  
 أبيه ، وروينا عن ابن عمر قولا آخر وهو ان ابن عمر سئل عن النذر ؟ فقال :  
 أفضل الأيمان فان لم تجد فالتى تليها فان لم تجد فالتى تليها يقول : العتق . ثم الكسوة .  
 ثم الاطعام الا أنها من طريق أبي معشر وهو ضعيف . وروينا مثل تفريق الشافعي  
 أيضا (٢) بخلاف قوله أيضا عن ابن عباس . وابن عمر من طريق اسماعيل بن أمية عن عثمان  
 ابن أبي حاضر قال : حلفت امرأة مالى فى سبيل الله وجارىتى حرة ان لم تفعل كذا فقال  
 ابن عباس . وابن عمر : أما الجارية فتعتق وأما قولها : مالى فى سبيل الله فيتصدق بركاة  
 مالها ، وروينا مثل قول أبي حنيفة عن ابن عمر من طريق لا تصح ، وقد خالفوه أيضا  
 فيها كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا جميل بن زيد عن ابن عمر قال :  
 من حلف على يمين أصر فلا كفارة له (٣) ، والاصر أن يحلف بطلاق . أو عتاق .  
 أو نذر . أو مشى ، ومن حلف على يمين غير ذلك فليأت الذى هو خير فهو كفارته .  
 جميل بن زيد ساقط ولو صح لكانوا قد خالفوه فى هذا الخبر نفسه لأنه لم يجعل  
 فيمن أتى خيرا مما حلف أن يفعله كفارة الا فعله ذلك فقط ، فان قالوا : قد أمر النبي  
 ﷺ فى هذا بالكفارة قلنا : نعم وقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله تعالى  
 ونهى عن الوفاء بنذر المعصية فان كان قوله يمينا فهو معصية وان كان نذرا فهو معصية  
 اذ لم يقصد به قصد القرية الى الله تعالى فلا وفاء فيه ولا كفارة ، فعمل قول هؤلاء  
 القوم غارجا عن أقوال جميع السلف .

وبما ذكرنا مسائل فيها خلاف قديم وهى من نذر الصدقة بجميع ماله ، ومن نذر

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قوله أيضا زيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) الضمير

فى «له» يعود على الخائف لا على اليمين لأنها مؤنثة وفى النهاية «لها» وهو يعود على اليمين



أن ينحر نفسه ، ومن نذر المشى الى مسجد المدينة . أو مسجد ايليا . أو الركوب .  
أو التوضؤ الى مكة . أو الى موضع سماه من الحرم ، ومن نذر عتق عبده ان يباعه أو عتق  
عبد فلان ان ملكه ، فأما الصدقة بجميع المال فقد ذكرنا من قال : لا شئ . في ذلك من  
الصحابه والتابعين اذا خرج مخرج اليمين وهو قولنا ، وقالت طائفة : من نذر أن  
يتصدق بجميع ماله في المساكين فله ان يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد  
الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلا سأله فقال (١) : جعلت  
مالى في سبيل الله فقال ابن عمر : فهو في سبيل الله ، وروينا عن سالم والقاسم بن محمد  
أنهما قالوا في هذه المسألة يتصدق به على بعض بناته ، وصح عن الشعبي . والنخعي  
أنهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه وهو قول عثمان البتي . والشافعي . والطحاوي .  
وأبي سليمان ، قال مؤلف : فإن أخرجه مخرج اليمين فكفارته كفارة (٢) يمين الأبا  
سليمان فقال : لا شئ . في ذلك ، وقالت طائفة : يتصدق بجميعه حاشا قوت شهر فإذا  
أفاد شيئا تصدق بما كان أبقى لنفسه وهو قول زفر بن الهذيل ورأى فيه اذا أخرجه  
مخرج اليمين كفارة يمين ، وقالت طائفة : يتصدق بثلث ماله ويجزئ به . وروينا ذلك عن  
أبي لهيعة عن يزيد بن حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وصح نحوه عن  
الزهري وهو قول الليث بن سعد ، وقالت طائفة : فيه كفارة يمين رويانا ذلك أيضا  
عن عكرمة . والحسن . وعطاء . وروينا ذلك قبل عن عائشة أم المؤمنين . وعمر .  
وجابر . وابن عباس . وابن عمر وهو قول الاوزاعي ، وقالت طائفة : كما رويانا  
من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن جابر بن زيد أنه سئل عن جعل ماله  
هديا في سبيل الله عز وجل ؟ فقال : ان الله تعالى لم يرد أن يفتصب أحدا ماله فان كان  
كثيرا فليهد خمسة وان كان وسطا فسبعة وان كان قليلا ف عشرة ، قال قتادة : الكثير  
ألفان . والوسط ألف . والقليل خمسمائة ، وقالت طائفة : ما رويانا بالسند المذكور  
الى قتادة قال : يتصدق بخمسة ، وقالت طائفة : يتصدق بربع العشر كما رويانا ذلك  
أنفا عن ابن عباس . وابن عمر وهو قول ربيعة وسوى بين من حلف بصدقة جميع  
ماله (٣) أو بصدقة جزء منه سماه (٤) وانما رويانا ذلك عنهم في اليمين بذلك ، وروينا  
عن عبد العزيز بن الماجشون انه استحس قول ربيعة هذا ، وقالت طائفة : كما رويانا

(١) في النسخة رقم ١٤ « قال » (٢) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية فكفارة يمين ، (٣)

في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية بصدقة جميعه ، وما هنا أوضح (٤) في النسخة رقم ١٤ ،  
والنسخة اليمنية « جزء سماه منه »



من طريق ابن جريج . وعمر بن ذر كلاهما عن عطاء فيمن قال : ابلى نذر أو هدى  
انه يجزيه بعير منها . قال ابن جريج عنه : لعله يجزيه ان كانت ابلة كثيرة ، وقال ابن ذر  
عنه : يهدى جزورا ثمينا ويمسك بقية ابلة .

وأما المتأخرون فلهم أقوال غير هذا كله . قال أبو حنيفة : من نذر أن يتصدق  
بجميع ماله نذرا أو على سبيل اليمين فانه يلزمه أن يتصدق من ماله بكل نوع تجب  
فيه الزكاة فقط كالمواشي . والذهب والفضة سواء كان معه من ذلك نصاب تجب في  
مثله الزكاة أو كان معه أقل من النصاب ، ولا شيء عليه في سائر أمواله .

قال أبو محمد : ولا ندرى ما قولهم في الحبوب وما يزرع . والثمار . والعسل ؟ فان  
الزكاة في كل هذا عنده نعم وفي كل عرض اذا كان للتجارة (١) وهو قول أبي يوسف .  
ومحمد بن الحسن ، وهذا قول في غاية الفساد ولا يعرف عن أحد قبل أبي حنيفة ولا  
متعلق له بقرآن . ولا بسنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول ساف . ولا قياس ، وهو  
بعضهم بان قال : المال هو الذي فيه الزكاة لقول الله تعالى : ( خذ من أموالهم صدقة )  
قال أبو محمد : والصدقة المأخوذة انما هي من جملة ما يملك المرء ، وما اختلف قط عني  
ولا لغوي ولا فقيه في أن الحوائط والدور تسمى مالا وأموالا ، وان من حلف أنه لا مال  
له وله حمير . ودور . وضياع فانه حانث عندهم وعند غيرهم . وقال أبو طلحة لرسول الله  
ﷺ : أحب أموالى الى بيرحاء (٢) ، وقال رسول الله ﷺ لكعب بن مالك : دامك  
عليك بعض مالك فقال : انى أمسك سهمى الذى بخير ، ويلزم على قولهم الفاسدان لا تجزى .  
صدقة أصلا إلا بما له فيه زكاة أو بمقدار الزكاة فقط ، وقال مالك : سواء نذر ذلك  
أو أخرجه مخرج اليمين ان قال : مالى كله صدقة على المساكين أجزأه ثلثه فان قال .  
دورى كلها صدقة على المساكين وضياعى كلها صدقة على المساكين وثيابى كلها صدقة  
على المساكين ورقيقى كلهم صدقة على المساكين فلم يزل هكذا حتى سمى نوعا نوعا حتى  
أتى على كل ما يملك لزمه ان يتصدق بكل ذلك أوله عن آخره لا يجزى به منه الثلث إلا أنه  
يؤمر ولا يجبر ، فلو قال مكان المساكين على انسان بعينه لزمه أن يتصدق عليه بكل ذلك  
ويجبر على ذلك ، قالوا : فلو نذرا وحلف أن يتصدق بماله كله الا ديناراه تلتزمه الصدقة  
بجميعه الا ديناراه وهذا قول في غاية الفساد لأنه لا قرآن يعضده . ولا سنة . ولا  
رواية ضعيفة . ولا قول نعلمه عن أحد قبله (٣) ولا قياس . ولا رأى له وجه بل هو

(١) فى النسخة رقم ١٦ ، فى التجارة ، (٢) هى أرض لابی طلحة ، وهو قصر بنى جديلة بالمدينة

(٣) فى النسخة رقم ١٦ ، ولا قول عن أحد نعلمه قبله ،



مخالف لكل ذلك ، ونسألهم عن نذر أن يتصدق بماله كله الانصف دينار أو درهما حتى يبلغهم إلى الفليس . وحب الخردلة ؟ ، وقال ابن وهب : ان كان ماله كثيرا تصدق بثله وان كان يسيرا فربع عشره وان كان علقه قليلة فكفارة يمين ، وهذا أيضا قول لا وجه له .

قال أبو محمد : ليس شيء من هذه الأقوال متعلق يحتاج إلى ذكره الا قول من قال : يتصدق بجميعه ؛ وقول من قال : يتصدق بثله وقول من قال : كفارة يمين فقط ، فأما من قال : كفارة يمين فانهم احتجوا بالخبر الثابت عن النبي ﷺ من قوله « كفارة النذر كفارة يمين (١) » .

قال علي : وهذا خبر لا حجة لهم فيه لأن النبي ﷺ قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه ، فلا يخلو النذر بصدقة المال كله من أن يكون طاعة لله تعالى فيلزم الوفاء به أو يكون معصية فلا يلزمه أصلا الا أن يأتي نص صحيح في ذلك بحكم ما فوقه عنده فبطل تعلقهم بقوله عليه السلام : كفارة النذر كفارة يمين ، ولهذا الخبر وجه ظاهر نذره بعد هذا ان شاء الله تعالى .

وأما من قال : يتصدق بجميعه فانهم قالوا : هو نذر طاعة فعليه الوفاء به .  
قال أبو محمد : وليس كما قالوا بل ليس هو نذر طاعة على ما بين ان شاء الله تعالى .  
وأما من قال : يجزيه الثلث فانهم احتجوا بخبر رويناه من طريق أبي داود وأحمد ابن يحيى نا الحسن بن الربيع نا ابن ادريس قال قال ابن اسحاق : حدثني الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده في قصته اذ تخلف عن تبوك (٢) قال : قلت : يا رسول الله ان من توبتي إلى الله أن أخرج من مالي كله إلى الله و [إلى] (٣) رسوله ﷺ صدقة قال : لا ، قلت : فنصفه قال : لا قلت : فثلثه قال : نعم قلت : فاني أمسك (٤) سهمي من خير . وبخبر رويناه من طريق ابن شهاب ابن حسين بن السائب ابن أبي لبابة أخبره أن أبا لبابة قال : يا رسول الله إن من توبتي إلى الله عز وجل ان أجردار قومي وأساكنك وانخلع من مالي صدقة لله ولرسوله قال : يجزي عنك الثلث . ومن طريق ابن شهاب أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة عن أبي لبابة بمثله . ومن طريق الزهري أخبرني ابن المسيب فذكر الحديث وفيه « ان أبا لبابة قال :

(١) رواه مسلم في صحيحه ج ٢ ص ١٤ (٢) قوله « اذ تخلف عن تبوك » هو زيادة من المؤلف لم توجد في سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) في سنن أبي داود « سأمسك »



يارسول الله وان أنخلع من مالي صدقة الى الله ورسوله قال : يجزى عنك الثلث (١) ، قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به وكله لاحجة لهم فيه لأنها كلها مراسيل ، والأول منقطع لان ابن ادريس لم يذكر أنه سمعه من ابن اسحاق ، وأما تمويه المالكين بالاحتجاج بهذا الخبر فعار عظيم عليهم لانهم مخالفون له كله بتلك التقاسيم الفاسدة وبأنهم يرون عليه الوفاء بصدقة نصف ماله اذا نذره ، وفي هذا الخبر خلاف ذلك ، والتسوية بين النذر بصدقة جميعه وبصدقة نصفه فبطل أن يكون لهذا القول متعلق به قال علي : فاذا بطلت هذه الأقوال الاقول من قال يتصدق بجميعه لانه طاعة مندورة فهنا تتكلم معهم إن شاء الله تعالى فنقول : قال الله تعالى : (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا) وقال تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) وقال تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) فلام الله تعالى ولم يحب من تصدق بكل ما يملكه ومن طريق البخارى نا أحمد بن صالح نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال : سمعت كعب بن مالك - فذكر حديث تخلفه عن تبوك وأنه قال لرسول الله (٢) ان من توبتي ان أنخلع من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال رسول الله ﷺ : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك (٣) \* ومن طريق مسلم عن أحمد [بن عمرو بن عبد الله] (٤) ابن عمرو بن السرح عن ابن وهب بإسناده مثله وزاد فيه فقلت : اني (٥) أمسك سهمي الذي بخير \* ومن طريق أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، أن خير الصدقة ما ترك غنى أو تصدق عن غنى وأبدأ بمن تعول (٦) \* ومن طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ «أبدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا مالك فان فضل عن أدلك شيء فلذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا (٧) » ، والاحاديث ههنا كثيرة جدا \* ومن طريق حماد بن سلية عن محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الظفرى عن محمود بن ليد عن جابر بن عبد الله [الأنصارى] (٨) قال : كنا عند رسول الله ﷺ اذ جاءه رجل بمثل بيضة من ذهب فقال : يارسول الله

(١) انظر سنن أبي داود في كتاب الايمان والنذور (٢) في النسخة رقم ١٦ ، وأنه قال : يارسول الله ، الخ (٣) هو في صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٥٢ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٢٩ (٥) في صحيح مسلم ، فاني ، (٦) هو في سنن أبي داود (٧) رواه النسائي في سننه (٨) الزيادة من سنن أبي داود



أصبت هذه من معدن نخذها فهي صدقة ما أملك غيرها فاعرض النبي ﷺ عنه مراراً - وهو يردد كلامه هذا - ثم أخذها عليه السلام فحذف (١) بها قلوا أنها أصابته لا وجمته [ او لعقرته ] (٢) وقال عليه السلام : يأتي أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ثم يقعد فيتكفف الناس (٣) خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن طريق عبد الله بن ادريس عن محمد بن اسحاق باسناده نحوه ، وفي آخره أنه عليه السلام قال : خذنا مالك لا حاجة لنا به (٤) ومن طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله ابن سعد انه سمع أبا سعيد الخدري يقول : دخل رجل المسجد فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يطرحوا ثيابا تطرحوا فامر له منها بثوبين ثم حث عليه السلام على الصدقة فطرح الرجل أحد الثوبين فصاح به رسول الله ﷺ [ وقال ] (٥) خذ ثوبك ، ومن طريق حكيم ابن حزام عن النبي ﷺ أنضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى (٦) .

فهذه آثار متواترة متظاهرة بإبطال الصدقة بما زاد على ما يبقى غنى وإذا كان الصدقة بما أبقى غنى خيراً أو أفضل من الصدقة بما لا يبقى غنى فبالضرورة يدرى كل أحد ان صدقه بتلك الزيادة لا أجر له فيها بل حطت من أجره فهي غير مقبولة ، وما تيقن انه يحط من الأجر أو لا أجر فيه من إعطاء المال فلا يحل إعطاؤه فيه لانه افساد للمال وإضاعة له وسرف حرام ، فكيف ورده عليه السلام الصدقة بذلك بيان كاف .

فان ذكروا قول الله تعالى ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) وقوله عليه السلام اذئثل « أى الصدقة أفضل فقال : جهد المقل » (٧) وقوله عليه السلام سبق درهم مائة ألف كان لرجل درهمان تصدق بأجودهما . (٨) ويقول الله تعالى ( والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ) ، وبحديث أبي مسعود كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالصدقة فيطلق أحداً فيتجامل فيجيء بالماء ، وصدقة أبي عقيل بصاع تمر (٩) فهذا كله صحيح وحجة لنا اللهم . أما قول الله تعالى : ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) فليس فيه انهم لم يبقوا لأنفسهم معاشاً انما فيه انهم كانوا مقلين ويؤثرون من

(١) هو بحاء مهملة و ذال معجمة أى رماه بها (٢) الزيادة من سنن أبي داود ، ومعناه لجرحته (٣) في سنن أبي داود يستكف الناس ، قال الخطابي : معناه يتعرض للصدقة وهو أن يأخذها بيطن كفه يقال : تكفف الرجل واستكف إذا فعل ذلك (٤) هو في سنن أبي داود أيضا (٥) الزيادة من سنن أبي داود (٦) هو في سنن النسائي مطولا (٧) هو في سنن النسائي مطولا و جهد المقل ، بضم الجيم أى قدر ما يحتمله حال قليل المال (٨) هو في سنن النسائي أيضا (٩) في سنن النسائي بنصف صاع تمر



بعض قوتهم ، وأما قوله تعالى : (والذين لا يجدون إلا جهدهم) فمثل هذا أيضا ، وأما قولهم جهدا لمقل ففي حديث أبي هريرة هذه اللفظة الموصولة بقوله عليه السلام : «وإبدأ بمن تقول» فبين هذا القول أنه جهده بعد كفاف من تقول ، وكذلك حديثا أبي مسعود أيضا وإنما كان لرجل درهمان فتصدق بأجودهما فكذلك أيضا وقد يكون له ضيعة أوله غلة تقوم به فتصدق بأحد درهمن كاناله ولم يقل عليه السلام : أنه لم يكن له غيرهما ، فإن ذكر وادفعة أبي بكر بما يملكه قلنا : هذا لا يصح لأنه من طريق هشام بن سعد وهو ضعيف (١) عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة موافق ذلك ما لا عندى فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما [قال] : فجئت بنصف مالي فقال رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ قلت : مثله وأتى أبو بكر بكل ما عنده فقال له رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله .

قال أبو محمد : ثم أوضح لم يكن لهم فيه حجة لأنه بلا شك كانت له دار بالمدينة معروفة ودار بمكة وإضافان مثل أبي بكر لم يكن النبي ﷺ لضيعة فكان في غنى ، فصح بما ذكرنا أن من نذر أن يتصدق بجميع ماله مجمل أو منوعا على سبيل القرية إلى الله تعالى لم يلزمه أن يتصدق منه إلا بما أبقي لنفسه ولأهله غنى كما أمر رسول الله ﷺ كعب بن مالك وغيره ، (فإن ذكر واحد في الصدقة الوصية) قلنا : هو عليكم لأن أمر الوصية غير أمر الصدقة المنفذة في الحياة باتفاق منا ومنكم ، وأيضا فقد منعه عليه السلام من الصدقة بنصفه وأنتم لا تقولون هذا ، وليس لأحد أن يوصى بأكثر من الثلث ولو ترك ألف ألف دينار أو أكثر ويرد ما زاد على ذلك وأنتم لا تقولون : برد ما نفذ من الصدقة بأكثر من ثلثه في حياته ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما من نذر نحر نفسه أو ابنه فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى ابن سعيد الأنصاري قال : سمعت القاسم بن محمد بن أبي بكر يقول : سئل ابن عباس عن نذر أن ينحر ابنه ؟ فقال : لا ينحر ابنه ولي كفر عن يمينه فليل لابن عباس . كيف تكون في طاعة الشيطان كفارة فقال ابن عباس : الذين يظاهرون ثم جعل فيه من الكفارة ما رأيت . قال أبو محمد : لاجحة لابن عباس في هذه الآية ، أول ذلك أنه لم يجعل هو في طاعة الشيطان التي شبهها بطاعته في الظهار الكفارة التي في الظهار ويكفي هذا ، ثم لو طردها القول لوجب في كل معصية كفارة يمين وهذا لا يقوله هو ولا غيره ، وقد صح عنه فيمن

(١) موضع كذا قال المصنف ، وهذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وقال الترمذي :

هذا حديث حسن صحيح



قال لامرأته : انت على حرام انها لا تحرم بذلك ولم يجعل فيه كفارة وهذا أصح أقواله ، وقد روينا عنه غير هذا من طريق ابن جريج عن عطاء قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : نذرت لا تنحرن نفسي فقال ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وفديناه بذبح عظيم فأمره بكبش ، قال عطاء : يذبح (١) الكبش بمكة ، قال ابن جريج : فقلت لعطاء : نذر لينحرن فرسه أو بعلته فقال : جزور أو بقرة فقلت له : أمره ابن عباس بكبش في نفسه وتقول في الدابة جزور فأبى عطاء الا ذلك .

قال أبو محمد : وليس في هذه الآية أيضا حجة لابن عباس لان ابراهيم عليه السلام لم ينذر ذبح (٢) ولده لكن أمره الله تعالى بذبحه فكان فرضا عليه ان يذبحه وكان نذر الناذر نحر ولده أو نفسه معصية من كبار المعاصي ، ولا يجوز ان تشبه الكبائر بالطاعات ، وأيضا فانت لا تدري ما كان ذلك الذبح الذي فدى به اسماعيل عليه السلام فبطل هذا التشبيه . وروينا عنه قولنا أيضا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس أنه قال في رجل نذر ان ينحر نفسه : قال : ليهدي مائة ناقة .

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت سالم بن أبي الجعد قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : اني كنت أسير في أرض العدو فنذرت ان نجاني الله ان افعل كذا وان انحر نفسي واني قد فعلت ذلك قال وفي عنقه قد (٣) فأقبل ابن عباس على امرأة سأله وغفل عن الرجل فانطلق لينحر نفسه فسأل ابن عباس عنه ؟ فقيل له : ذهب لينحر نفسه فقال على بالرجل فجاء فقال : لما أعرضت عني انطلقت انحر نفسي فقال له ابن عباس : لو فعلت ما زلت في نار جهنم انظر ديتك فاجعلها في بدن فاهرها في كل عام شيئا ولو لا أنك شددت على نفسك لرجوت أن يحزبك كبش ، وهذه آثار في غاية الصحة . ومن طريق قتادة عن ابن عباس انه أفتى رجلا نذر ان ينحر نفسه فقال له : أتجد مائة بدنة ؟ قال : نعم قال : فانحرها فلما ولي الرجل قال ابن عباس : أما لو أمرته بكبش لاجزأ عنه . ومن طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار ان عكرمة أخبره أن رجلا أتى الى ابن عباس فقال له : لقد أذنبت ذنبا لان أمرتني لا تنحرن الساعة نفسي والله لا أخبرك (٤) فقال له ابن عباس : بلى لعلي ان أخبرك بكفارة قال : فأبى فأمره بمائة ناقة ، وهذا أيضا اسناد صحيح . وروينا من طريق ساقطة فيها ابن حبيب الأندلسي ان عليا . وابن عباس ؛ وابن عمر أفتوا فيمن نذر ان يهدي ابنه أن يهدي مائة من الإبل ، قال ابن حبيب : وحدثني ابن المغيرة عن

(١) في النسخة رقم ١٦ ، قد بيج الكبش بمكة ، (٢) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية ونحر ،

(٣) هو وزان حمل سير يخفض به النعل (٤) في النسخة رقم ١٦ « لا أخبرك » وهو غلط



الثوري عن اسماعيل بن أمية عن عثمان بن حاطب أنهم ثلاثهم سئلوا عن ذلك بعد ذلك؟ فقالوا: ينحر بدنة فإن لم يجد فكبشا .

قال أبو محمد: فهذه أقوال عن ابن عباس صحاح ليس بعضها أولى من بعض ولا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ، وابن عباس وغيره لم يعصم من الخطأ، ومن قلدهم فقد خالف أمر الله تعالى في أن لا تتبع إلا ما أنزل إلينا، ولكل واحد من الصحابة رضي الله عنهم فضائل ومشاهد تعفو عن كل تقصير (١) وليس ذلك لغيرهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني قال: سألت رجلا سعيدي بن المسيب عن رجل نذر نذرا لا ينبغي له ذكر لانه معصية؟ فأمره أن يوفيه ثم سأله عكرمة؟ فقهاه عن الزكاة به وأمره بكفارة يمين فرجع إلى سعيد بن المسيب فأخبره فقال سعيد: ليتبين عكرمة أو ليوجعن الأمراء ظهره فرجع إلى عكرمة فأخبره فقال له عكرمة: اذبلغتني فبلغه أما هو فقد ضربت الأمراء ظهره وأوقفوه في تبان (٢) شعر وسله عن نذرك أطاعة لله هو أم معصية؟ قال: معصية لله فقد أملك بالمعصية وإن قال هو طاعة لله فقد كذب على الله اذ زعم أن معصية الله طاعة له .

قال أبو محمد: وروينا من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن رشدين بن كريب مولى ابن عباس أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: إني نذرت أن أنحر نفسي فأمره النبي ﷺ بأن يهدي مائة ناقة وأن يجعلها في ثلاث سنين قال: فانك لا تجد من يأخذه منك بعد أن سألته ألك مال؟ فقال: نعم . وقد خالف الحنفية والمالكيون ما روى عن الصحابة في هذا فلما يوهمون من اتباع الصحابة التزموا ولا النص المفترض عليهم اتبعوا ولا بالمرسل أخذوا وهم يقولون: إن المرسل والمستند سواء، أما أبو حنيفة فقال: من نذر نحر ولده أو نحر نفسه أو نحر غلامه أو نحر والده أو نحر أجنبي أو أهداه أو أهداه ولده أو أهداه والده فلا شيء عليه في كل ذلك إلا في ولده خاصة فيلزمه فيه هدي شاة، وهذا من التخليط الذي لا نظير له، ووافقه على كل ذلك محمد بن الحسن إلا أنه قال: وعليه في عبده أيضا شاة .

واضطرب قول مالك فرة قال: من حلف فقال: أنا أنحر ابني إن فعلت كذا فحنت فعليه كفارة يمين ومرة قال: إن كان نوى بذلك الهدى فعليه هدي وإن كان لم ينو هديا فلا شيء عليه لا هدي ولا كفارة، ومرة قال: إن نذر ذلك عند مقام إبراهيم فعليه هدي

(١) في النسخة اليمنية «ينبغي كل تقصير» (٢) هو بضم التاء المثناة من فوق وتثنية الباء الموحدة سر أو يل صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة، وقد يكون للملاحين، وفي نسخة رقم ١٦ «بيان» بياء موحدة وياء مثناة من تحت وهو تصحيف



وان لم يقل عند مقام ابراهيم فكفارة يمين ، وقال ابن القاسم صاحبه : ان نذر أن ينحرا بابه أو أمه ان فعلت كذا وكذا فالحكم في ذلك كالحكم المذكور في الابن أيضا ، وكذلك ان نذر ذلك بمنى أو بين الصفا والمروة فكما لو نذره عند مقام ابراهيم ، وهذه أقوال في غاية الفساد وخلاف للسلف ، وقال الليث بن سعد : من قال أنا أنحرا بنى عند البيت فعليه أن يحج ويحج بابنه ويهدي هديا ، وقال الحسن بن حي : من قال : أنا أنحرا فلانا عند الكعبة فإنه يحججه أو يعمره ويهدي إلا أن ينوى أحد ذلك فيلزمه مانوى فقط ، وهذه أقوال لا برهان عليها فلا وجه للاشتغال بها ، وقال أبو يوسف . والشافعي . وأبو سليمان : لا شيء عليه في كل ذلك إلا الاستغفار فقط .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق لقول الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) وقال تعالى : ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ) وقال رسول الله ﷺ : من نذر أن يعصى الله فلا يعصه ( ١ ) ، ولم يأمره في ذلك بكفارة ولا هدى وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحى يوحى ( وما كان ربك نسيا ) ، رويانا من طريق ابن جريج قال : سمعت سليمان بن موسى يحدث عطاء أن رجلا أتى إلى ابن عمر فقال له : نذرت لا أنحرن نفسي فقال له ابن عمر : أوف ما نذرت فقال له الرجل : أفأقتل نفسي ؟ قال [ له ] . ( ٢ ) إذا تدخل النار قاله : ألبست على قال . أنت ألبست على نفسك .

قال أبو محمد : وبهذا كان يفتى ابن عمر صح ان أتيا أنه فقال : نذرت صوم يوم النحر فقال له ابن عمر : أمر الله تعالى بوقاء النذرونه رسول الله ﷺ عن صوم يوم النحره وان امرأة سأله ؟ فقالت : نذرت ان أمشي حاسرة فقال : أوفى بنذرك واختمرى ، وقد ذكرنا قبل عن ابن عباس سقوط نذر المعصية جملة وبهذا نقول .

قال أبو محمد : وأما من نذر نحر فرسه أو بقلته فلينحرهما لله ، وكذلك ما يؤكل لأنه نذر طاعة وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وأما من نذر المشى إلى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس أو إلى مكان سماه من الحرم أو إلى مسجد من سائر المساجد فإنه ان نذر مشيا أو ركوبا أو نهوضا إلى مكة أو إلى موضع من الحرم لزمه لأنه نذر طاعة ، والحرم كله مسجد على ما ذكرنا في كتاب الحج فأغنى عن إعادته ، وكذلك ان نذر مشيا أو نهوضا أو ركوبا إلى المدينة لزمه ذلك وكذلك إلى أثر من آثار الأنبياء عليهم السلام ، فان نذر مشيا أو ركوبا أو اعتكافا أو نهوضا إلى بيت المقدس لزمه ، فان نذر صلاة فيه كان بخيرا بين أمرين ، أحدهما وهو



الأفضل أن ينهض إلى مكة فيصلّي فيها ويحزّيه ، والثاني أن ينهض إلى بيت المقدس ، فإن نذر مشياً أو نهوضاً أو ركوباً إلى مسجد من مساجد الأرض غير هذه لم يلزمه شيء أصلاً .  
برهان ذلك أن النبي ﷺ نهى عن شد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد فقط . المسجد الحرام . ومسجد المدينة . والمسجد الأقصى . وروينا من طريق البزار نا محمد بن معمر ناروح - هو ابن عبادة - نا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد . مسجد الحرام . ومسجد المدينة . ومسجد أيلياء . ( ١ ) فصار القصد إلى ما سواها معصية والمعصية لا يجوز الوفاء بها ، ولا يجوز أن يلزم ما لم ينذر من صلاة في غير المسجد الذي سمي ، ولا فرق بين النهوض . والذهاب . والمشي . والركوب إلا أن المشي طاعة والركوب أيضاً طاعة لأن فيه نفقة زائدة في بر ، وأما من نذر الصلاة في بيت المقدس أو في غيرها ( ٢ ) مكة أو مسجد المدينة فإن كان نذر صلاة تطوع هناك لم يلزمه شيء من ذلك ، فإن نذر أن يصلي صلاة فرض في أحد هذه المساجد لزمه لأن كونه في هذه المساجد طاعة لله عز وجل يلزمه الوفاء بها ، وإنما قلنا : لا يلزمه ذلك في نذر صلاة تطوع فيها للآثر الثابت عن رسول الله ﷺ عن ربه عز وجل « أنه قال : ليلة الإسراء اذ فرض عز وجل الخمس الصلوات من خمس وهن خمسون ( ٣ ) لا يبدل القول لدى » فأما بقوله تعالى : ( لا يبدل القول لدى ) أن تكون صلاة مفترضة غير الخمس لأقل من خمس ولا أكثر من خمس معينة على إنسان بعينه أبداً ، وليس ذلك في غير الصلاة اذ لم يأت نص في شيء من الأعمال بمثل هذا ، وبهذا أسقطنا وجوب الوتر فرضاً مع ورود الأمر ، وجوب الركعتين فرضاً على الداخل المسجد قبل أن يجلس ، فإن قيل : قد قلتم فيمن نذر صلاة في بيت المقدس ما قلتم قلنا : نعم يستحب له أن يصليها بمكة لما روينا من طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة نا حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رجلاً [ قام يوم الفتح ] ( ٤ ) فقال : يا رسول الله اني نذرت [ لله ] أن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين فقال له رسول الله عليه السلام : صل ههنا فأعادها عليه فقال : صل ههنا ثم أعادها فقال : شأنك إذا . ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد القاسم ابن سلام نا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله

( ١ ) رواية الصحيحين « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » وذكرها ( ٢ ) أي في غير المساجد الثلاثة ( ٣ ) الحديث في الصحيحين كما هنا ، وفي لفظ « هي خمس وهي خمسون » ، والمراد أنها خمس في العدد وخمسون في الأجر والاعتداد ( ٤ ) الزيادة من سنن أبي داود



قال : قال رجل يوم الفتح : يا رسول الله اني نذرت ان افتح الله عليك أن أصلي في بيت المقدس  
قال : صل ههنا فأعاد الرجل مرتين أو ثلاثا فقال رسول الله ﷺ : فشانك اذا ، ه  
قال أبو محمد : ولم يأت مثل هذا فيمن نذر اعتكافا في مسجد ايلياء وانما جاء فيمن نذر  
صلاة فيه فقط (وما كان ربك نسيا) فان عجز ركب لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا  
الا وسعها) ولا شيء عليه ه

قال علي : لما أخبر الرجل النبي ﷺ بأنه نذر الصلاة في بيت المقدس فقال له  
رسول الله ﷺ : صل ههنا - يعني بمكة - تبين بذلك انه ليس عليه وجوب نذره أن يصلي  
في بيت المقدس ، وصح أنه ندب مباح وكان في ظاهر الأمر لازماله أن يصلي بمكة فلما راجع  
بذلك النبي ﷺ فقال له عليه السلام . فشانك اذا تبين وصح ان أمره عليه السلام له بأن  
يصلي بمكة ندب لا فرض أيضا هذا ما لا يمكن سواه ولا يحتمل الخبر مخيره فصار كل  
ذلك ندبا فقط ، فان قيل : فانكم توجبون صلاة الجنازة فرضا قلنا : نعم على الكفاية  
لا متعينا على أحد بعينه ونسأل من خالف هذا عن نذر ركعتين في الساعة الثالثة من كل  
يوم فان ألزمه ذلك كانت صلاة سادسة ؟ ، وبطل القول الذي أخبر تعالى أنه لا يدل عليه  
فان لم يلزمه ذلك سألناه ما الفرق ؟ ولا سبيل الى فرق أبدا وبالله تعالى التوفيق (١) \*

فلو نذر النهوض إلى مكة أو المدينة أو بيت المقدس ليصلي فيها نذره النهوض إليها ولا بد  
فقط لأنه طاعة لله عز وجل ثم يلزمه من صلاة الفرض هنالك ما أدركه وقته ويستحب (٢)  
له فيها من التطوع ما يستحب لمن هو هنالك ه وروينا من طريق محمد بن المثني  
نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن سعيد  
ابن المسيب أن رجلا أراد أن يأتي بيت المقدس فقال له عمر بن الخطاب اذهب  
فتجهز فتجهز ثم أتاه فقال له عمر : اجعلها عمرة ، وقد روى نحو هذا عن أم سلمة  
أم المؤمنين في امرأة نذرت أن تصلي في بيت المقدس فأمرتها بان تصلي في مسجد النبي  
ﷺ ، وصح عن سعيد بن المسيب أنه قال . من نذر أن يعتكف في مسجد ايلياء  
فاعتكف بمسجد النبي ﷺ بالمدينة أجزأ عنه ، ومن نذر أن يعتكف في مسجد المدينة  
فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه ، ومن نذر أن يعتكف على رؤس الجبال فانه لا ينبغي  
له ذلك وليعتكف في مسجد جماعة ه وروناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد  
الكريم الجزري عن ابن المسيب ه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء :  
رجل نذر أن يمشي الى بيت المقدس من البصرة قال . انما امرتم بهذا البيت ، وكذلك

(١) في النسخة اليمنية ، وبالله تعالى تأيده (٢) في النسخة رقم ١٦ ه ونستحب ه



في الجوار قلت . فأوصى في أمر فرأيت خيرا منه قال : افعل الذي هو خير ما لم تسم  
لإنسان شيئا ولكن ان قال للمساكين أو في سبيل الله فرأيت خيرا من ذلك فافعل الذي هو  
خير ثم رجع عطاء عن هذا وقال : ليفعل الذي قال ولينفذ أمره . قال ابن جريج . وقوله  
الأول أحب الي ، وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه : أنه كان ( ١ ) من قال له : نذرت  
مشيا الى بيت المقدس أو زيارة بيت المقدس قال له طاوس : عليك بمكة مكة ، وقال  
أبو حنيفة وأصحابه : من نذر المشي الى مسجد النبي ﷺ بالمدينة أو الى بيت المقدس .  
أو اتيان بيت المقدس . أو اتيان مسجد المدينة لم يلزمه شيء أصلا ، وكذلك من نذر صلاة  
في المسجد الحرام بمكة أو في مسجد النبي ﷺ بالمدينة أو بيت المقدس فإنه لا يلزمه شيء .  
من ذلك لكن يلزمه أن يصلي في مسكنه من البلاد حيث كان إلا أنه قد روى عن أبي  
يوسف أنه ان نذر صلاة في موضع فصل في أفضل منه أجزاء وان صلى في دونه لم يجزه ،  
وقال مالك : اذا قال : لله على أن أمشي الى المدينة أو قال الى بيت المقدس لم يلزمه ذلك  
الا أن ينوي صلاة هناك فعليه أن يذهب راكبا والصلاة هناك ؛ فان قال : على المشي الى  
مسجد المدينة أو قال : الى مسجد بيت المقدس فعليه الذهاب الى ما هناك راكبا والصلاة  
هناك قال : فان نذر المشي الى عرفة أو الى مزدلفة لم يلزمه فان نذر المشي الى مكة لزمه ،  
وقال الليث : من نذر أن يمشي الى مسجد من المساجد مشيا الى ذلك المسجد ، وقال  
الشافعي : من نذر أن يصلي بمكة لم يجزه الا فيها فان نذر أن يصلي بالمدينة أو بيت المقدس  
أجزأه ان يصلي بمكة أو في المسجد الذي ذكر لافيا سواء . فان نذر صلاة في غير هذه  
الثلاثة المساجد لم يلزمه لكن يصلي حيث هو فان نذر المشي الى مسجد المدينة أو بيت  
المقدس أجزأه الركوب اليهما .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد وخلاف السنة الواردة فيمن نذر  
طاعة وفي ان صلاة في مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فيما سواه وان صلاة في المسجد  
الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا مسجد المدينة عموما لا يخص  
منه نافلة من فرض ، وهذه طاعة عظيمة ، وقال رسول الله ﷺ : من نذر أن يطيع  
الله فليطعه ، فقالوا : لا يطعه . وأما قول أبي يوسف ففاسد أيضا لانه يجب ( ٢ ) على  
قوله من نذر صوم يوم فجاهد فإنه يجزيه من الصوم لانه قد فعل خيرا مما نذر وان من نذر  
أن يتصدق بدرهم فتصدق بثوبانه يجزيه وهذا خطأ لانه لم يف بنذره . وأما قول

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ ، انه كان يقول ، بزيادة لفظ « يقول » ولا معنى له ( ٢ ) في

النسخة رقم ١٦ ، لانه لا يجب ، بزيادة لفظ « لا » وهو خطأ



ملك خطأ لا تح أيضا لأنه أسقط وجوب المشى عن من نذره إلى المدينة وأوجهه على من نذره إلى مكة ، وهذا عجب جدا : لاسيما مع قوله : إن المدينة أفضل من مكة ثم تخصيصه فيمن نذر المشى إلى بعض المشاعر كزلفة أو عرفة فلم يوجب ذلك وأوجهه إلى مكة . وإلى الكعبة . وإلى الحرم ؛ وهذا كله تحكم بلا برهان ، وكذلك قول الشافعي أيضا فإنه ينتقض بما ينتقض به قول أبي يوسف .

وأما من نذر عتق عبد فلان إن ملكه أو أوجب على نفسه عتق عبده إن باعه فإن من أخرج ذلك مخرج اليمين فهو باطل لا يلزم لما ذكرنا قبل ، فإن أخرج ذلك مخرج النذر لم يلزمه أيضا شيء . لأنه إذا قال : عبدى حر إن بعته أو قال : ثوبى هذا صدقة إن بعته فباعه فقد سقط ملكه عنه ، وإذا سقط ملكه عنه فمن الباطل أن ينفذ عتقه في عبد لا يملكه هو وإنما يملكه غيره وصدقته (١) كذلك ، ومن قال : إن ابتعت عبد فلان فهو حر أو إن ابتعت دار فلان فهي صدقة ثم ابتاع كل ذلك لم يلزمه عتق ولا صدقة لما روينا من طريق مسلم نا على بن حجر السعدى نا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن عليه - نا أيوب - هو البخيتاني - عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال : « لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد » (٢) ومن طريق أبي داود السجستاني نا داود بن رشيد نا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو قلابة نا ثابت بن الضحاك - هو من أصحاب الشجرة - « أن رجلا [ على عهد رسول الله ﷺ ] نذر أن ينحر ابلا يوانة [ (٣) فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنى نذرت أن أنحر ابلا يوانة فقال له النبي ﷺ : هل كان فيها [ وثن ] (٤) من أو ثان الجاهلية يعبد ؟ قالوا : لا [ قال هل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ] (٥) فقال رسول الله ﷺ : أوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » ، ففي هذا الخبر نص ما قلنا من أنه لا يلزم المرء وفاء نذره (٦) فيما لا يملكه ، وفيه إيجاب الوفاء بنذر نحر الأبل في غير مكة وهو قولنا والله الحمد . وقال الناس في هذا : أقوالا فختلفوا في رجل قال : إن بعته عبدى هذا فهو حر ، وقال آخر إن اشتريته منك فهو حر ثم باعه منه فإن أبا حنيفة . وعبد العزيز بن الماجشون قالا : يعتق على المشتري لا على البائع ، وقال مالك .

(١) في النسخة رقم ١٦ وكذلك اليمية « أو صدقته » (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ مطولا وفيه قصة (٣) الزيادة من سنن أبي داود وقوله « يوانة » هو - بضم الموحدة بعدها واو فتون - كعراية ، ويفتح مصبة من وراء ينبع (٤) الزيادة من سنن أبي داود (٥) الزيادة من سنن أبي داود (٦) في النسخة رقم ١٦ « وفاء نذر نذره »



والشافعي : يعتق على البائع لا على المشتري ، وقال أبو سليمان : لا يعتق على واحد منهما وهو الحق لما ذكرنا ، والمذكورون قبل قد نقضت كل طائفة أصلها لأنهم على اختلافهم متفقون على أن من قال : ان بعث عبدى فهو حر فباعه انه يعتق عليه ، وعلى انه ان قال : ان اشتريت عبد فلان ( ١ ) فهو حر فاشتراه فانه حر فمن أين غلبت كل طائفة منهما في اجتماعهما في بيعه وابتياعه احد الناذرين على الآخر ؟ فكان الاولى ( ٢ ) بهم ان يعتقوه عليهما جميعا ، فهذا نقض واحد \* وأما قول مالك : يعتق على البائع خطأ ظاهرا لأنه لا يخلو من أن يكون باعه أو لم يبعه ولا سبيل إلى قسم ثالث فان كان باعه فقد ملكه غيره فبأى حكم تفسخ صفقة مسلم قد تمت ؟ وبأى حكم يعتق زيد عبد عمرو ؟ ان هذا لعجب ! وان كان لم يبعه فما يلزمه عتقه لأنه انما نذر عتقه ان باعه وهو لم يبعه وهذا نفسه لازم للشافعي سواء سواء فظهر فساد أقوالهم والله اعلم . وقال ابن أبي ليلى : من قال : ان دخل غلامى دار زيد فهو حر ثم باعه ثم دخل الغلام دار زيد بعد مدة فانه يفسخ البيع فيه ويعتق على بائعه ، ولعمري ما قول مالك . والشافعي يبيعه من قول ابن أبي ليلى لأنهم كلهم قد أعتقوه عليه بعد خروجه عن ملكه وأبطلوا صفقة المشتري وصحة ملكه ، وليت شعري ماذا يقول ابن أبي ليلى ان أعتقه المشتري قبل أن يدخل الغلام دار زيد أيفسخ عتقه ثم يعتقه على بائعه ؟ أو كانت أمة فأولدها المشتري ثم دخلت الدار .

١١١٥ — مسألة وهذا بخلاف من قال : لله تعالى على عتق رقبة أو قال : بدنة أو قال : مائة درهم أو شيء من البر هكذا لم يعبه فان هذا كله نذر لازم لأنه لم يندر شيئا من ذلك في شيء لا يملكه لأن الذى نذر ليس معينا فيكون مشارا اليه مخبرا عنه فانما نذر عتقا في ذمته أو صدقة في ذمته .

برهان هذا قول الله تعالى : ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ) ثم لا مهم عز وجل اذ لم يفوا بذلك اذ آتاهم من فضله ؛ فخرج هذا على ما التزم في الذمة جملة وخرج نهى النبي ﷺ عن النذر فيما لا يملك على ما نذر في معين لا يملكه ، ويدخل في القسم اللازم من نذر عتق أول عبد يملكه أو أول ولد تلده أمة وفي هذا نظر . ومن طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه « ان حكيم بن حزام أعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بعير [ ثم أعتق في الاسلام مائة رقبة وحمل على مائة بعير ( ٣ ) ] قال حكيم : فقلت : يا رسول الله أشياء كنت أفعلها في الجاهلية فقال له رسول الله ﷺ :

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية وعبد زيد ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ « فان الاولى »

( ٣ ) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦



أسلمت على ما أسلفت لك من الخير قال حكيم : قلت : فوالله لا أدع شيئاً صنعتته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله ، فهذا نذر من حكيم في عتق مائة رقبة وعلم النبي ﷺ بذلك فلم ينكره كما أنكر نذر الأنصارية نحر الناقة التي لم تملكها ، فصح أن ذلك النهى إنما هو في المعين وإن الجائر هو غير المعين وإن لم يكن في ملكه حينئذ لأنه في ذمته .

وأما من قال : على نذر ولم يسم شيئاً فكفارة يمين ولا بد لا يجزيه غير ذلك لما روينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن شماس عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن رسول الله ﷺ قال : « كفارة النذر كفارة يمين (١) » . قال أبو محمد : قد ذكرنا قول النبي ﷺ « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » وقوله ﷺ : « لا وفاء لنذر في معصية الله » ، وأمره من نذر أن يصوم ولا يستظل ولا يقعد ولا يتكلم بأن يصوم ويطرح ما سوى ذلك ، ونهيه عن اليمين بغير الله تعالى ولم نجد نذراً في العالم يخرج عن هذه الوجوه ، وقد بين عليه السلام لكل وجه حكمه فكان من استعمل في أحد تلك الوجوه كفارة يمين فقد أخطأ لأنه زاد في ذلك ما لم يأت به نص في ذلك الوجه فوجب حمل هذا الخبر على ما لا يحال به حكم تلك النصوص عن أحكامها فوجدناه إذا حمل على ظاهره صح حكمه وهو من نذر نذراً فقط كما في نص الخبر ولم يجز أن يلزم شيئاً من أعمال البر لم يلتزمها ولا جاء بالتزامه إياها نص وبالله تعالى التوفيق .

وسواء قال : على نذر أو قال : إن تخلصت مما أنا فيه فعلى نذر ، وسواء تخلص أو لم يتخلص عليه في كل ذلك كفارة يمين ولا بد وبالله تعالى التوفيق . وروينا من طريق سعيد ابن منصور نا أبو عوانة عن منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الرجل يقول : على حرام ، على نذر قال : اعتق رقبة أو صم شهرين متتابعين أو أطعم ستين مسكناً . قال سعيد . وناسفان . هو ابن عينة . عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : النذر أغلظ اليمين وفيها أغلظ الكفارة عتق رقبة وكلاهما صحيح عن ابن عباس ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، وعن قال : فيه يمين كقولنا الشعبي رويناه من طريق سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ .

١١١٦ - مسألة ومن قال في النذر اللازم الذي قد منا : إلا أن يشاء الله أو أن شاء الله ، أو إلا أن لا يشاء الله أو ذكر الإرادة مكان المشيئة أو إلا أن يدل الله ما في نفسي أو إلا أن يدلولى



أو نحو هذا من الاستثناء ووصله بكلامه فهو استثناء صحيح ولا يلزمه ما نذر لقول الله تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) ولأنه إذا علق نذره بكل ما ذكرنا فلم يلتزمه لأن الله تعالى لو شاء تمامه لا نفذه دون استثناء وقد علمنا أنه إذا لم يكن فإن الله تعالى لم يرد كونه وهو لم يلتزمه إلا أن أراد الله تعالى كونه فاذ لم يرد الله تعالى كونه فلم يلتزمه ، وكذلك أن بداله ، وبالله تعالى التوفيق •

١١١٧ - مسألة ونذر الرجل . والمرأة البكر ذات الأب وغير ذات الأب وذات الزوج وغير ذات الزوج والعبد والحرسوا في كل ما ذكرنا لأن أمر الله تعالى بالوفاء بالنذر وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك عموم لم يخص من ذلك أحد (١) من أحد (وما كان ربك نسيا) ومن الباطل الممتنع أن يكون الله تعالى يريد تخصيص بعض ما ذكرنا فلا يبين لنا هذا أمر قد أمناه والله الحمد إلا الصيام وحده فليس للمرأة أن تصوم غير الذي فرضه الله تعالى عليها إلا باذن زوجها على ما ذكرنا في كتاب الصيام وبالله تعالى التوفيق •

١١١٨ - مسألة ومن نذر ما لا يطيق أبدالم يلزمه لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وكذلك من نذر نذرا في وقت محدود فجاء ذلك الوقت وهو لا يطيقه فانه غير لازم له لا حيثن ولا بعد ذلك •

١١١٩ - مسألة ومن نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به لقول الله تعالى: (فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فكثرة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذامقربة أو مسكينا ذامتربة ثم كان من الذين آمنوا) فحسب الله تعالى على فعل الخير وأوجه لفاعله ثم على الايمان وعلى فعل الخير فيه أيضا لقول رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه» وهو عليه السلام مبعوث الى الجن والانس وطاعته فرض على كل مؤمن وكافر من قال غير هذا فليس مسلما ، وهذه جملة لم يختلف فيها أحد ممن يدعى الاسلام ثم نقضوا في التفصيل •

روينا من طريق مسلم نا حسن الحلواني نا يعقوب - هو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف - نا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أنا عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ: «أى رسول الله أ رأيت أمورا كنت أتحث بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أ فيها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: أسلمت على ما أسلفت من خير (٢)» نا يوسف بن عبد [الله بن عبد] (٣) البر النمرى نا سعيد

(١) في النسخة رقم ١٦ ، لم يخص من ذلك أحد ، وهو صحيح أيضا (٢) هو في صحيح

مسلم ج ١ ص ٤٦ (٣) الزيادة من النسخة اليمنية



ابن نصرنا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن عبيد الله  
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نذرت نذرا في الجاهلية فسألت رسول الله  
ﷺ بعدما أسلمت ؟ فأمرني أن أوفي بنذري » نا حمام نا أبو محمد الباجي نا عبد الله  
ابن يونس المرادي نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن عبيد الله  
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : نذرت نذرا في الجاهلية ثم أسلمت فسألت  
رسول الله ﷺ ؟ فأمرني أن أوفي بنذري » فذا حكم لا يسع أحدا الخروج عنه »  
وقال مالك : لا يلزمه واحتج له مقلدوه بقول الله تعالى : ( لن أشركت ليجنن عملك )  
وقوله تعالى : ( وقد منا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءا منثورا ) »

قال أبو محمد : لا حجة لهم في هذا لأن هذا كله انما نزل فيمن مات كافرا بنص كل  
آية منهما قال تعالى : ( ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم )  
ثم هم أول من ينقض هذه الحجة فيجيزون بيعهم . وابتاعهم . ونكاحهم . وهباتهم .  
وصدقاتهم . وعتقهم وبالله تعالى التوفيق » ومن طريق مسلم نا قتيبة [ بن سعيد ] (١) نا إيث  
ابن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، انه سمع أبا هريرة يقول : بعث رسول الله ﷺ  
خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له : ثمامة بن أثال سيد أهل النجاة فربطوه  
بسارية من سواري المسجد ، وذكر الحديث وفيه « ان ثمامة أسلم بعد أن أطلقه النبي  
ﷺ وقال : يا محمد والله ما كان [ على الأرض ] (٢) من دين أبغض إلى من دينك فأصبح  
دينك أحب الدين كله إلى [ والله ما كان من بلد أبغض إلى من بلدك فأصبح بلدك أحب  
البلاد كلها إلى ] (٣) وان خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة فماذا ترى ؟ فبشره رسول الله  
ﷺ وأمره أن يعتمر ، فهذا كافر خرج يريد العمرة فأسلم فأمره عليه السلام باتمام  
نيته » وروينا عن طاوس من نذر في كفره ثم أسلم فليوف بنذره ، وعن الحسن .  
وقادة نحوه ، وبهذا يقول الشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهما »

١١٢٠ - مسألة ومن نذر لله صوم يوم يقدم فيه فلان أو يوم يبرأ أو ينطلق  
فكان ذلك ليلا أو نهارا لم يلزمه في ذلك اليوم شيء . لأنه ان كان ليلا فلم يكن ما نذر فيه  
وان كان نهارا فقد مضى وقت الدخول في الصوم الآن يقول : لله على صوم اليوم الذي  
أنطلق فيه أو يكون كذا في الأبد أو مدة يسميها فيلزمه صيام ذلك اليوم في المستأنف  
وبالله تعالى التوفيق »

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهي موافقة لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٦ (٢) الزيادة  
من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم



١١٢١ - مسألة ومن نذر صياما . أو صلاة . أو صدقة ولم يسم عندما لم يلزمه في الصيام صوم . ولم يزد ، وفي الصدقة ما طابت به نفسه مما يسمى صدقة ولو شق تمر أو أقل مما ينتفع به المتصدق عليه ، ولزمه في الصلاة ركعتان لأن كل ما ذكرنا أقل مما يقع عليه الاسم المذكور فهو اللازم يقين ولا يلزمه زيادة لأنه لم يوجبها شرع ولا لغة وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٢ - مسألة ومن قال : لله على صدقة أو صيام . أو صلاة هكذا جملة لزمه أن يفعل أي ذلك شاء ويجزيه لأنه نذر طاعة فعليه أن يطيع ، وكذلك لو قال لله على عمل بر فيجزيه تسيحة . أو تكبيرة . أو صدقة . أو صوم . أو صلاة . أو غير ذلك من أعمال البر ، وسواء قال على ذلك نذرا أو على عهد الله أو قال على الله كذا وكذا كل ذلك سواء ولا يجزي في ذلك لفظ دون نية ولا نية دون لفظ لقول رسول الله ﷺ : « الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فلم يفرده عليه السلام نية دون عمل ولا عملا دون نية ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٣ - مسألة ومن مات وعليه نذر فقرر أن يؤدي عنه من رأس ماله قبل ديون الناس كلها فإن فضل شيء كان لديون الناس لقول الله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فعم تعالى ولم يخص ، وقال رسول الله ﷺ : ما قد ذكرناه في كتاب الصيام وكتاب الزكاة وكتاب الحج دين الله أحق أن يقضى ، ومن طريق البخاري نا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - أنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس أخبره أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استفتى رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه فتوفيت قبل أن تقضيه فأفاه عليه السلام أن يقضيه عنها فكانت سنة بعده (١) .

قال أبو محمد إن من رغب عن فيا رسول الله ﷺ وسارع إلى قبول فيا أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لمخذول محروم من التوفيق ونعوذ بالله من الضلال ، والعجب من احتجاجهم في أن في ثلاثة أصابع تقطع للرأفة ثلاثين من الابل وفي أربع أصابع تقطع لها عشرين من الابل لقول سعيد بن المسيب تلك السنة ثم لا يرى قول ابن عباس هنا أو عبيد الله بن عبد الله أو الزهري فكانت سنة حجة لبعيد من القول بالحق . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب أن عائشة أم المؤمنين اعتكفت عن أخيها بعد مامات . ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أمه نذرت اعتكافا فماتت ولم تعتكف فقال له ابن عباس :



اعتكف عن أمك ٥ ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس اذا مات وعليه نذر قضاء عنه وليه ، وهو قول طاوس وغيره ٥ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عطاء عن نذر جوارا أو مشيا فمات ولم ينفذ ؟ قال : ينفذه عنه وليه قلت فغيره من ذوى قرابته قال نعم ، وأحب إلينا الأولياء ٥ قال أبو محمد . فان كان نذر صلاة صلاها عنه وليه أو صوما كذلك أو حجا كذلك أو عمرة كذلك أو اعتكافا كذلك أو ذكرا كذلك ، وكل بر كذلك فان أبى الولي استوجر من رأس ماله من يؤدى دين الله تعالى قبله ، وهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وبالله تعالى التوفيق ٥

١١٢٤ - مسألة قال على : ومن تعمد النذر ليلزمها من بعده فهي غير لازمة لاله ولا لمن بعده لان النذر اللازم الوفاء به هو نذر الطاعة كما قدمنا وهو الآن نذر معصية لان نذر طاعة لانه لم يقصد به وجه الله تعالى وإنما قصد ادخال المشقة على مسلم فهو نذر معصية وبالله تعالى التوفيق ٥

## الوعد

١١٢٥ - مسألة ومن وعد آخر بان يعطيه مالا معينا أو غير معين ، أو بان يعينه في عمل ما حلف له على ذلك أولم يحلف لم يلزمه الوفاء به ويكره له ذلك ، وكان الأفضل لو وفى به ، وسواء أدخله بذلك في نفقة أولم يدخله كمن قال . تزوج فلانة وأنا أعينك في صداقها بكذا وكذا أو نحو هذا ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك لا يلزمه شيء من ذلك الا أن يدخله بوعده ذلك في كلفة فيلزمه ويقضى عليه ، وقال ابن شبرمة الوعد كله لازم ويقضى به على الواعد ويجبر ٥

فأما تقسيم مالك فلا وجه له ولا برهان يعضده لامن قرآن . ولا سنة : ولا قول صاحب . ولا قياس ، فان قالوا قد أضربه اذ كلفه من أجل وعده عملا ونفقة قلنا فبهكم أنه كما تقولون من أين وجب على من أضربا خر وظله وغره ان يخرم له مالا ؟ ما علمنا هذا في دين الله تعالى الا حيث جاء به النص فقط ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ٥

وأما من ذهب الى قول ابن شبرمة فانهم احتجوا بقول الله تعالى : ( كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون ) والخبر الصحيح من طريق عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ ٥ أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه



خصلة من النفاق حتى يدعها إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر (١) هـ والآخر الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ من علامة النفاق ثلاثة وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان (٢) هـ ، فهذان أثران في غاية الصحة وآثار أخر لا تصح ، أحدهما من طريق الليث عن ابن عجلان ، أن رجلا من موالى عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوي حدثه عن عبد الله بن عامر قالت لي أمي هاهنا تعال أعطك فقال لها رسول الله ﷺ ما أردت أن تعطيه؟ فقالت أعطيه تمر فقال لها عليه السلام أما أنك لو لم تعطيه شيئا كتبت عليك كذبة هـ ، هذا لا شيء لأنه عمر لم يسم هـ وآخر من طريق ابن وهب أيضا عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم هـ أن رسول الله ﷺ قال وأي المؤمن حق واجب هـ (٣) هشام بن سعد ضعيف وهو مرسل ، ومن طريق ابن وهب عن اسماعيل بن عياش عن أبي إسحاق هـ أن رسول الله ﷺ قال : ولا تعد أخاك وعدا فتخلفه فإن ذلك يورث بينك وبينه عداوة ، وهذا مرسل واسماعيل بن عياش ضعيف هـ ومن طريق ابن وهب أخبرني الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من قال لصبي تعال هاهنا لك ثم لم يعطه شيئا فهو كاذب هـ ابن شهاب كان أذمات أبو هريرة ابن أقل من أربع سنين لم يسمع منه كلمة ، وأبو حنيفة . ومالك يرون المرسل كالمسند ويحتجون بما ذكرنا فيلزمهم أن يقضوا بانجاز الوعد على الواعد ولا بد وإلا فهم متناقضون فلو صحت هذه الآثار لقلنا بها ، وأما الحديثان اللذان صدرنا بهما فصحيحان إلا أنه لا حجة فيهما علينا لانهما ليسا على ظاهرهما لأن من وعد بما لا يحل أو عاهد على معصية فلا يحل له الوفاء بشيء من ذلك كمن وعد بزنا . أو بخمر . أو بما يشبه ذلك ، فصح أن ليس كل من وعد فأخلف أو عاهد فغدر مذموما ولا ملوما ولا عاصيا بل قد يكون مطيعا مؤدى فرض ، فإذا ذلك كذلك فلا يكون فرضا من إنجاز الوعد والعهد إلا على من وعد بواجب عليه كإنصاف من دين أو أداء حق فقط ، وإضافان من وعد وحلف واستثنى فقد سقط عنه الحنث بالنص والاجماع المتيقن ، فإذا سقط عنه الحنث لم يلزمه فعل ما حلف عليه ، ولا فرق بين وعد أقسم عليه وبين وعد لم يقسم عليه ، وإضافان الله تعالى يقول : ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ) ، فصح تحريم الوعد بغير استثناء فوجب أن من وعد ولم يستثن فقد عصى الله تعالى في وعده ذلك ، ولا يجوز أن يجبر أحد على معصية ، فإن استثنى فقال

(١) الحديث في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمرو بالفاظ متقاربة من هذا  
(٢) هو في الصحيحين أيضا (٣) رواه أبو داود في مراسله ، والوأي الوعد لفظا ومعنى



ان شاء الله تعالى أو الا ان شاء الله تعالى أو نحوه مما يعلقه بإرادة الله عز وجل فلا يكون مخالفا لوعده ان لم يفعل لأنه انما وعده أن يفعل إن شاء الله تعالى ، وقد علمنا أن الله تعالى لو شاء لأنفذه فان لم ينفذه فلم يشأ الله تعالى كونه ، وقول الله تعالى : ( كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ) على هذا أيضا مما يلزمهم كائذى وصف الله تعالى عنه اذ يقول : ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فاعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه ) ، فصح ما قلنا لان الصدقة واجبة : والكون من الصالحين واجب فالوعد والعهد بذلك فرض انجازهما ، وبالله تعالى التوفيق ، وأيضا فان هذا نذر من هذا الذى عاهد الله تعالى على ذلك والنذر فرض وبالله تعالى تأيد ، ثم كتاب النذور والمحمد لله أولا وآخرا .

## كتاب الأيمان

١١٢٦ - مسألة لا يمين الا بالله عز وجل إما باسم من أسمائه تعالى أو بما يخبر به عن الله تعالى ولا يراد به غيره مثل مقلب القلوب . ووارث الأرض وما عليها . الذى نفسى يده رب العالمين ، وما كان من هذا النحو ، ويكون ذلك بجميع اللغات . أو بعلم الله تعالى . أو قدرته . أو عزته . أو قوته . أو جلاله ، وكل ما جاء به النص من مثل هذا فهذا هو الذى ان حلف به المرء كان حالفان حث فيه كانت فيه الكفارة ، وأما من حلف بغير ما ذكرنا أى شئ كان لا تحاش شيئا فليس حالفوا ولا هي يمينا ولا كفارة في ذلك ان حث ولا يلزمه الوفاء بما حلف عليه بذلك وهو عاص لله تعالى فقط وليس عليه الا التوبة من ذلك والاستغفار .

برهان ذلك ما ذكرناه قبل في كتاب النذور من قول رسول الله ﷺ : « من كان حالفًا فلا يحلف الا بالله » ، وقوله تعالى . ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی ) وقال تعالى . ( والله الاسماء الحسنی فادعوه بها وذروا الذين يلحدون فى اسمائه ) وكل ما ذكرنا قبل فانما يراد به الله تعالى لا شئ سواه ولا يرجع من كل ذلك الى شئ غير الله تعالى . روينا من طريق البخارى نا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - أنا شعيب ابن أبى حمزة (١) نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة [رضى الله عنه] (٢) « أن رسول الله ﷺ قال . ان لله تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من أحصاها دخل الجنة » ، وقال تعالى : ( ان هى الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ) فصح

(١) هو بجاء مهملة واسمه دينار الاموى (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٥



أنه لا يحل لأحد أن يسمي الله تعالى إلا بما سمي به نفسه ، وصح أن أسماءه لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً لقوله عليه السلام : « مائة إلا واحداً ، ففي الزيادة وأبطلها لكن يخبر عنه بما يفعل تعالى ، وجاءت أحاديث في احصاء التسعة والتسعين أسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً فائماً تؤخذ من نص القرآن ، وما صح عن النبي ﷺ ، وقد بلغ احصاؤنا منها إلى ما ذكره .

وهي : الله . الرحمن . الرحيم . العليم . الحكيم . الكريم . العظيم . الحليم . القيوم .  
الأكرم . السلام . التواب . الرب . الوهاب . الإله . القريب . السميع . المجيب . الواسع .  
العزیز . الشاكر . القاهر . الآخر . الظاهر . الكبير . الخبير . القدير . البصير . الغفور .  
الشكور . الغفار . القهار . الجبار . المتكبر . المصور . البر . مقتدر . الباري . العلي . الغني .  
الولي . القوي . الحلي . الحميد . المجيد . الودود . الصمد . الأحد . الواحد . الأول . الأعلى .  
المتعال . الخالق . الخلاق . الرزاق . الحق . اللطيف . الرؤوف . عفو . انفتاح . المتين . المبين .  
المؤمن . المهيمن . الباطن . القدوس . الملك . ملك . الأكبر . الأعز . السيد . سبوح . وتر .  
محسان . جميل . رفیق . المسعر . القابض . الباسط . الشافي . المعطي . المقدم . المؤخر . الدهر .  
روينا من طريق أحمد بن شعيب أن إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أنا الفضل بن  
موسى نا محمد بن عمرو نا أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة عن رسول الله  
ﷺ أنه قد كره حديث خلق الجنة والنار وفيه أن جبريل عليه السلام لما رأى الجنة وأنها حفت  
بالمسكاره قال لله عز وجل وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد ، وقال تعالى : ( أنزله بعلمه ) .  
ومن طريق البخاري نا مطرف بن عبد الله [ أبو مصعب ] (١) نا عبد الرحمن بن أبي الموالي  
عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة  
في الأمور كلها كالسورة من القرآن إذا هم [ أحدكم ] (٢) بالامر فليركع ركعتين ثم  
يقول : اللهم اني استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك ، وقال عز وجل : ( هو أشد منهم  
قوة ) وقال تعالى : ( ذو الجلال والإكرام ) وقال تعالى : ( فتم وجه الله ) وقال تعالى : ( يد  
الله فوق أيديهم ) وقال تعالى : ( ولتصنع على عيني ) وقال تعالى : ( فانك باعينا ) فهذه  
جاء النص بها . وأما الذين بعظمة الله وإرادته وكرمه وحلمه وحكمته وسائر ما لم يأت  
به نص فليس شيء من ذلك يميناً لأنه لم يأت بها نص فلا يجوز القول بها .

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ١٤٦ (٢) الزيادة من بعض نسخ البخاري ،

والحديث في البخاري مطولاً اختصره المصنف



١١٢٧ - مسألة من حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمرا كذا أو أن يفعل أمرا كذا (١) فان وقت وقتا مثل غدا أو يوم كذا أو اليوم أو في وقت يسميه فان مضى ذلك الوقت ولم يفعل ما حلف أن يفعله فيه عامدا ذا كرا ليمينه أو فعل ما حلف أن لا يفعله فيه عامدا ذا كرا ليمينه فعليه كفارة اليمين هذا ما لا خلاف فيه من أحد وبه جاء القرآن والسنة ، فان لم يوقت وقتا في قوله لا فعلن كذا فهو على البر أبدا حتى يموت ، وكذلك لو وقت وقتا ولا فرق ولا حنث عليه ، وهذا مكان فيه خلاف ؛ قال مالك : هو حنث في كلا الأمرين وعليه الكفارة ، وقال الشافعي : هو على البر إلى آخر أوقات صحته التي يقدر فيها على فعل ما حلف أن يفعله فيحنث ويحنث وعليه الكفارة ، وقال أبو ثور . وأبو سليمان كقولنا : قال أبو محمد : فنسأل من قال بقول مالك أحانث هو ما لم يفعل ما حلف أن يفعله أم بار ؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث فان قالوا : هو بار قلنا : صدقتم وهو قولنا لا قولكم ، وان قالوا : هو حانث قلنا : فأوجبوا عليه الكفارة وطلاق امرأته في قولكم ان كان حانثا وهم لا يقولون بذلك ، فظهر يقين فساد قولهم بلا مرية وان قولهم هو على حنث وليس حانثا ولا حنث بعد كلام متناقض في غاية الفساد والتخليط ، وأما قول الشافعي نخطأ لأنه أوجب الحنث بعد البر بلانص ولا اجماع ، ولا يقع الحنث على ميت بعد موته فلاح أن قوله دعوى بلا برهان ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٨ - مسألة وأما الحلف بالأمانة . وبعهد الله . وميثاقه . وما أخذ يعقوب على بنيه . وأشد ما أخذ أحد على أحد . وحق رسول الله ﷺ . وحق المصحف . وحق الاسلام . وحق الكعبة . وأنا كافر . ولعمري . ولعمرك . ولا فعلن كذا . وأقسم . وأقسمت . وأحلف . وحلفت . وأشهد . وعلى يمين . أو على ألف يمين . أو جميع الأيمان تلزمني . فكل هذا ليس يميناً ، واليمين بها معصية ليس فيها إلا التوبة والاستغفار لأنه كله غير الله ولا يجوز الحلف إلا بالله .

قال أبو محمد : والعجب ممن يرى هذه الألفاظ يميناً ويرى الحلف بالمشي إلى مكة . وبالطلاق . وبالعتق . وبصدقة المال أيماناً ثم لا يحلف في حقوق الناس من الدماء والفروج والأموال والابشار بشيء من ذلك وهي أوكد عندهم لأنها لا كفارة لها ويحلفونهم بالله وفيه الكفارة أليس هذا عجبا ؟ ولئن كانت أيماناً عندهم بل من أغلظ الأيمان وأشدّها فالواجب أن يحلفوا الناس بالآيمان الغليظة ، ولئن كانت ليست أيماناً فلم يقولون أنها أيمان ؟ حسبنا الله وهو المستعان .

(١) كذا في النسختين على الوصفية ، وفي النسخة اليمنية أمر كذا ، على الإضافة



وفي كل ما ذكرنا خلاف قديم من السلف يرون كل ذلك أيمانا ، وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود : قال لأن أحلف بالله كاذبا أحب الى من أن أحلف بغير الله صادقا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي سلمة عن وبرة قال : قال ابن مسعود . أو ابن عمر . لأن أحلف بالله كاذبا أحب الى من أن أحلف بغيره صادقا . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عبد الله ابن أبي مليكة سمعت ابن الزبير يقول : ان عمر قال له - وقد سمعه يحلف بالكعبة - : لو أعلم أنك فكرت فيها قبل أن تحلف لعاقبتك أحلف بالله فأثم أو أبرر .

١١٢٩ - مسألة - ومن حلف بالقرآن . أو بكلام الله عز وجل فان نوى في نفسه المصحف أو الصوت المسموع أو المحفوظ في الصدور (١) فليس يمينا وان لم ينو ذلك بل نواه على الإطلاق فهي يمين وعليه كفارة ان حنث لأن كلام الله تعالى هو عليه (٢) قال تعالى : (ولو لا كلمة سبقت من ربك الى أجل مسمى لقضى بينهم) وعلم الله تعالى ليس هو غير الله تعالى ؛ والقرآن كلام الله تعالى ، وقد روينا خلاف هذا ، [روينا] (٣) من طريق عبد الرزاق . والحجاج بن المنهال قال عبد الرزاق : عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد ، وقال الحجاج بن المنهال : نا أبو الأشهب عن الحسن البصري ثم اتفق الحسن . ومجاهد قالا جميعا : قال رسول الله ﷺ : «من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها يمين صبر فمن شاء برو من شاء فخر» ولفظ الحسن ان شاء برو وان شاء فخر . وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن عبد الله ابن حنظلة قال : أتيت مع عبد الله بن مسعود السوق فسمع رجلا يحلف بسورة البقرة فقال ابن مسعود : أما ان عليه بكل آية يمينا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به أجمع ومن حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين ، وهو قول الحسن البصري . وأحمد ابن حنبل ؛ وروينا عن سهم بن منجاب من حلف بالقرآن فعليه بكل آية خطيئة ، وقال أبو عبيد . هو يمين واحدة ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء . وقد سأله رجل - فقال : قلت : والبيت . وكتاب الله فقال عطاء : ليسالك برب لينا يمينا ، وبه يقول أبو حنيفة ، وقد كان يلزم الخفيفين والمالكين أن يقولوا بقول ابن مسعود لأنه لا يعلم له في ذلك مخالف من الصحابة .

(١) في النسخة اليمنية «في الصدر» بالافراد (٢) في النسخة اليمنية «هو علم الله»

(٣) الزيادة من النسخة اليمنية



١١٣ - مسألة - ولغو اليمين لا كفارة فيه ولا اثم وهو وجهان أحدهما ما حلف عليه المرء وهو لا يشك في أنه كما حلف عليه ثم تبين له (١) أنه بخلاف ذلك وهو قول أبى حنيفة . ومالك . وأبى سليمان ، والثاني ما جرى به لسان المرء في خلال كلامه بغير نية فيقول في أثناء كلامه : لا والله . وأى والله وهو قول الشافعى . وأبى سليمان ، قال الله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) وصح من طريق معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : ربما قال ابن عمر لبعض بنيه : لقد حفظت عليك في هذا المجلس أحد عشر يمينا ولا يأمره بكفارة هـ ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أنا عطاء أنه سمع عائشة أم المؤمنين وقد سألتها عبيد بن عمير عن قول الله تعالى : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) ؟ قالت : هو قول الرجل لا والله . وبلى والله هـ . ومن طريق معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله (٢) عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت في اللغو : هو قول القوم يتدارءون في الأمر يقول هذا : لا والله . وبلى والله . وكلا والله ولا تعقد عليه قلوبهم ، وهو قول القاسم بن محمد . وعطاء . وإبراهيم . والشعبى وعكرمة . ومجاهد . وطاوس . والحسن . والزهرى . وأبى قلابة . وغيرهم هـ . ومن طريق ابن عباس - ولا يصح عنه لأنه من طريق الكلبى - لغو اليمين هو قول الرجل هذا والله فلان وليس بفلان ، وهو أيضا قول الحسن . وإبراهيم . والشعبى . ومجاهد . وقتادة . وزرارة بن أوفى . وسليمان بن يسار . وسفيان الثورى . والأوزاعى . والحسن ابن حى . وأحمد بن حنبل وغيرهم هـ . قال أبو محمد : أما قول المرء : لا والله . وأى والله بغير نية فأمره ظاهر لا اشكال فيه لأنه نص القرآن كما قالت أم المؤمنين رضى الله عنها ، وأما من أقسم على شيء وهو يرى ولا يشك في أنه كما حلف عليه فإنه لم يعمد الحنث ولا قصد له ولا حنث الا على من قصد اليه الا أن هذا مما تناقض فيه الحنفيون . والمالكيون فأسقطوا الكفارة ههنا وأوجبوها على من فعل ما حلف عليه ناسيا أو مكرها ولا فرق بين شيء من ذلك ، وبالله تعالى التوفيق هـ . والعجب أيضا أنهم رأوا اللغو في اليمين بالله تعالى ولم يروه في اليمين بغيره تعالى كالمشي الى مكة . والطلاق . والعق وغير ذلك ، وقد جاء أثر بقولنا رويناه من طريق أبى داود السجستاني نا حميد بن مسعدة نا حسان - هو ابن إبراهيم - نا إبراهيم - هو الصائغ - عن عطاء بن أبى رباح قال : اللغو في اليمين قالت عائشة عن النبي ﷺ : هو كلام الرجل

(١) سقط لفظه له ، من النسخة رقم ١٦ (٢) جملة «عن سالم بن عبد الله» سقطت من النسخة اليمنية



في بيته كلا والله . وبلى والله (١) ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣١ - مسألة - ومن حلف أن لا يفعل أمراً كذا ففعله ناسياً أو مكرهاً أو غلب بأمْر حيل بينه وبينه به ، أو حلف على غيره أن يفعل فعلاً ذكره له أو أن لا يفعل فعلاً كذا ففعله المحلوف عليه عامداً أو ناسياً أو شك الخالف أفعّل ما حلف أن لا يفعله أم لا؟ أو فعله في غير عقله فلا كفارة على الخالف في شيء من كل ذلك (٢) ولا اثم . رويناه من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : لغو اليمين هو أن يحلف على الشيء ثم ينسى ، قال هشيم : وأخبرني منصور عن الحسن بمثله .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ) وقال تعالى : ( ولكن ما تعمدت قلوبكم ) وقد قلنا إن الحنث ليس إلا على قاصد إلى الحنث يتعمده بنص القرآن وهو لا كلهم غير قاصدين إليه فلا حنث عليهم إذ لم يتعمدوه بقلوبهم ، وصح عن النبي ﷺ « عني لا متي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وأنه رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ والمجنون حتى يفيق ، ولقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) وبالمشاهدة ندري أنه ليس في وسع الناس ولا المغلوب بأي وجه منع أن يفعل ما نسي ولا ما غلب على فعله ، فصح بنص القرآن أنه لم يكلف فعل ذلك وإذ ليس مكلفاً لذلك فقد سقط عنه الوفاء بما لم يكلف الوفاء به ، وهذا في غاية البيان والحمد لله رب العالمين ، وهو قول الحسن . وإبراهيم . رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا منصور - هو ابن المعتز - عن الحسن البصري قال : إذا أقسم على غيره فأحنث فلا كفارة عليه . ومن طريق هشيم نا مغيرة عن إبراهيم فيمن أقسم على غيره فأحنثه (٣) أحب إلى للمقسم أن يكفر فلم يوجب له الاستحباب .

١١٣٢ - مسألة - ومن هذا من حلف على ما لا يدري أهو كذلك أم لا وعلى ما قد يكون ولا يكون ؟ كن حلف لينزل المطر غداً فنزل أو لم ينزل فلا كفارة في شيء من ذلك لأنه لم يتعمد الحنث ، ولا كفارة إلا على من تعمد الحنث وقصده لقوله تعالى : ( ولكن ما تعمدت قلوبكم ) ؛ وقد صح أن عمر حلف بحضرة النبي ﷺ أن ابن صياد هو الدجال فلم يأمره عليه السلام بكفارة ؛ وقال مالك : عليه الكفارة كان ما حلف عليه أولم يكن ، وهذا خطأ لأنه لا نص بما قال ، والأموال محظورة إلا بنص ، والشرائع لا تجب إلا

(١) قال أبو داود في سننه بعدما ساق الحديث : روى هذا الحديث داود بن أبي الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفاً عن عائشة ، وكذلك رواه الزهري . وعبد الملك ابن أبي سليمان . ومالك بن مغول كلهم عن عطاء عن عائشة موقوفاً . (٢) في النسخة اليمنية « من ذلك كله » ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « فأحنث » .



بعض ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٣ - سألت ومن حلف عامدا للكذب فيما يحلف فعليه الكفارة وهو قول الأوزاعي . والحسن بن حي . والشافعي ، وقالت طائفة : لا كفارة في ذلك وهو قول أبي حنيفة . ومالك : وسفيان الثوري . وأبي سليمان ، وروينا مثل قولنا عن السلف المتقدم من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يحلف بالحلف الكاذب ؟ أفیه كفارة ؟ قال : نعم . ومن طريق هشيم عن الحجاج عن عطاء بن أبي رباح فيمن حلف على كذب يتعمد فيه الكذب قال عطاء عليه الكفارة ولا يزيد بالكفارة الا خيرا ، ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان ) قال : بما تعدتم . ومن طريق قتادة عن الحسن في قوله تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته ) قال يقول بما تعدتم فيه المأثم ، وقال سعيد بن جبیر : هي اليمين في المعصية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر في الرجل يحلف على امر يتعمده كاذبا يقول : والله لقد فعلت ولم يفعل أو والله ما فعلت وقد فعل ، قال : أحب الى ان يكفر . وروينا القول الثاني من طريق ربيع أبي العالية ان ابن مسعود كان يقول : كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس ان يحلف الرجل كاذبا على مال أخيه ليقطعه . وعن ابراهيم النخعي . والحسن . وحماد بن أبي سليمان أن هذا اليمين أعظم من أن تكفر أو انها كذبة لا كفارة فيها .

قال أبو محمد : احتج من لم ير الكفارة في ذلك بالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ ، منها من طريق ابن مسعود عن النبي ﷺ « من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تعالى [ تصديق ذلك ] (١) ( ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم ) » . ومن طريق أبي ذر عن النبي ﷺ « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم ، قد كر عليه السلام فيهم » المنفق سلطته بالحلف الكاذب » (٢) . ومن طريق عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ « الكبائر الاشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس » (٣) .

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٤٧ ، والحديث مطول اقتصر المصنف على محل الشاهد منه (٢) رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر ج ١ ص ٤١ ورواه البخاري في غير موضع في صحيحه عن أبي هريرة (٣) هو في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٤٦



ومن طريق عمران بن الحصين عن النبي ﷺ « من حلف على يمين مصبورة كاذبا (١) فليتبوأ بوجهه مقعده من النار » \* ومن طريق الأشعث بن قيس عن النبي ﷺ « من حلف على يمين صبر وهو فيها فاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » \* ومن طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ « من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار » وزاد بعضهم « ولو كان سوا كأخضر » (٢) هذه كلها آثار صحاح، وذكروا أيضا خبرا صحيحا من طريق يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « من استلج في أهله يمين فهو أعظم أثما ليس تغني الكفارة » (٣) \* وبخبر رويناه من طريق ابن الجهم نا يوسف بن الضحاك نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال لرجل : « فعلت كذا وكذا قال : لا والذي لا إله إلا هو ما فعلت فجاء جبريل ﷺ فقال : بلى قد فعل ولكن الله قد غفر له بالاخلاص (٤) » ورواه أبو داود من طريق موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس ، وهكذا رويناه أيضا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفیان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس فأن لم يكن أخطأ فيه يوسف بن الضحاك فهو حديث جيد ولا فهو ضعيف قالوا : فلم يأمره عليه السلام بكفارة ، وقالوا : إنما الكفارة فيما حلف فيه في المستأنف ، وهو هو في ذلك بذكر قول الله تعالى : ( واحفظوا أيمانكم ) قالوا : وحفظها إنما يكون بعد موافقتها (٥) هذا كل ما شغبوا به وكله لاحجة لهم فيه \*

أما حديث ابن مسعود . وأبي ذر . وعمران . وجابر . والأشعث ، وقول الله تعالى ( ان الذين يشترون بمهد الله وأيمانهم ) فليس في شيء من ذلك إسقاط الكفارة ولا إيجابها كما ليس فيها ذكر التوبة أصلا وإنما فيها كلها الوعيد الشديد بالنار والعقاب ، فسقط تعلقهم بها في إسقاط الكفارة ، ثم العجب كله أنهم في هذه الأحاديث . وفي هذه الآية على قسمين ، قسم يقول : إنه ليس شيء مما ذكر في هذه الآية وفي هذه الأحاديث يقطع

(١) في النسخة كاذبة ، وهي صفة لليمين ، وفي سنن أبي داود « كاذبا » وهو حال من الخالف وما هنا أظهر (٢) هو في سنن أبي داود (٣) هو في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٣٠ ، وقوله استلج ، قال ابن الأثير في النهاية : هو استفعل من اللجاج ، ومعناه ان يحلف على شيء ويرى أن غيره خير منه فيقيم على يمينه ولا يبحث فيكفر فذلك آثم له ، وقيل : هو أن يرى أنه صادق فيها مصيب فيلج فيها ولا يكفرها (٤) في سنن أبي داود باخلاص قول لا إله إلا الله ، وليس في سنن أبي داود جملة « فجاء جبريل » الخ (٥) في النسخة رقم ١٦ « بعد موافقتها »



بكونه ولا بد وقد يمكن أن يغفر الله عز وجل ، وقسم قالوا : هو نافذ ما لم يتب فمن أعجب  
شأننا من احتجاج بآية وإخبار صحاح في إسقاط كفارة يمين ليس فيها من ذلك ذكر أصلا وهم  
قد خالفوا كل ما فيها علانية ، وهذا عجب جداً .

وأما قوله عليه السلام : « من استلج في أهله يمين فهو أعظم أثماً ليس تغني الكفارة ،  
فلا حجة لهم فيه أصلاً لأن الإيمان عندنا وعندهم ، منها الغول الأثم فيه ولم يرد هذا الصنف في  
هذا الخبر بلا شك ، ومنها ما يكون المرء بها حالفاً على ما غيره خير منه ولا خلاف عندنا  
وعندهم في أن الكفارة تغني في هذا وبه جاء النص عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا أن  
شاء الله تعالى . ومنها اليمين الغموس التي اختلفنا فيها وبالحنس والمشاهدة ندرى نحن وهم أن  
الحالف بها لا يسمى مستلجاً في أهله فبطل أن (١) يراد بهذا الخبر هذا القسم وبطل احتجاجهم  
به في إسقاطهم الكفارة في اليمين الغموس ، فان قيل : فاما معنى هذا الخبر عندكم وهو  
صحيح ؟ قلنا : نعم معناه والله الحمد بين على ظاهر لفظه دون تبديل ولا إحالة ولا زيادة  
ولا نقص وهو أن يحلف المرء أن يحسن إلى أهله أو أن لا يضر بهم ثم لج في أن يحنث  
فيضر بهم ولا يحسن إليهم ويكفر عن يمينه ، فهذا بلا شك مستلج يمينه في أهله أن  
لا يني بها وهو أعظم أثماً بلا شك والكفارة لا تغني عنه ولا تحط أثم إساءته إليهم  
وان كانت واجبة عليه لا يحتمل البتة هذا الخبر معنى غير هذا .

وأما حديث حماد بن سلمة . وسفيان . فطريق سفيان لا تصح فان صححت طريق حماد  
فليس فيه لإسقاط الكفارة ذكر وانما فيه أن الله تعالى غفر له بالآخلاص فقط ، وليس  
كل شريعة توجد في كل حديث ، ولا شك في أنه مأمور بالتوبة من تعمد الحالف على  
الكذب وليس في هذا الخبر لها ذكر ، فان كان سكوته عليه السلام عن ذكر الكفارة  
حجة في سقوطها فسكوته عن ذكر التوبة حجة في سقوطها ولا بد وهم لا يقولون بهذا ، فان  
قالوا : قد أمر بالتوبة في نصوص أخر قلنا وقد أمر بالكفارة في نصوص أخر نذكرها  
ان شاء الله تعالى ، ونقول لهم : ان كان سكوته عليه السلام عن ذكر الكفارة في هذه  
الأخبار كلها حجة في إسقاطها فسكوته عليه السلام عن ذكر سقوطها حجة في إيجابها ولا  
فرق وهي دعوى كدعوى ، فالواجب طلب حكم الكفارة في نص غير هذه .

وأما قول الله تعالى : ( واحفظوا أيمانكم ) فحق . وأما قولهم : ان الحنظ لا يكون  
الابعد موافقة اليمين (٢) فكذب . واقتراء . وبهت وضلال محض بل حفظ الأيمان  
واجب قبل الحلف بها . وفي الحلف بها . وبعد الحلف بها ، فلا يحلف في كل ذلك الا على حق

(١) في النسخة رقم ١٦ « أن يكون يراة » (٢) في النسخة رقم ١٦ « بعد موافقة اليمين »



ثم هبك أن الأمر كما قالوا ، وإن قوله تعالى : ( واحفظوا أيمانكم ) إنما هو بعد أن يحلف فأي دليل في هذا على أن لا كفارة على من تعمد الحلف كاذبا وهل هذا منهم إلا المباهة والتقوية . وتحريف كلام الله عن مواضعه وما يشك كل ذي مسكة تمييز في أن من تعمد الحلف كاذبا فاحفظ يمينه ، فظهر فساد كل ما يخرقون به .

وأما قولهم : إن الكفارة إنما تجب عليه فيما حلف عليه في المستأنف فباطل ودعوى بلا برهان لا من قرآن ولا سنة ولا إجماع ، فإن ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « أنه لا يحلف على يمين فيرى غيرها خيرا منها إلا أتى الذي هو خير وكفر عن يمينه » فلا حجة لهم فيه لأن الكفارة عندهم وعندنا تجب في غير هذه الصفة ، وهي من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها ففعل الذي هو شر ، فإن الكفارة عندهم وعندنا واجبة عليه في ذلك .

قال أبو محمد : وأما قولهم : هي أعظم من أن تكفر من أين لهم هذا ؟ وأين وجدوه ؟ وهل هو إلا حكم منهم (١) لا من عند الله تعالى ؟ ويعارضون بأن يقال لهم : دعوى أحسن من دعواهم بل كلما عظم الذنب كان صاحبه أحوج إلى الكفارة وكانت أوجب عليه منها فيما ليس ذنبا أصلا أو فيما هو صغير من الذنوب ، وهذا المتعمد للفطر في رمضان نحن وهم متفقون على أن الكفارة عليه ولعله أعظم إنما من جالف على يمين غموس أو مثله وهم يرون الكفارة على من تعمد فساد حجه بالهدى بآرائهم ، ولعله أعظم إنما من حالف يمين غموس أو مثله ، وأعجب من هذا كله قولهم فيمن حلف أن لا يقتل مؤمنا متعمدا ، وأن يصلي اليوم الصلوات المفروضة ، وأن لا يزني بحريمته (٢) ، وأن لا يعمل بالربا ، ثم لم يصل من يومه ذلك ، وقتل النفس التي حرم الله ، وزنى . وأرى : فإن عليه الكفارة في أيمانه تلك ، فيالله ويال المسلمين أيما أعظم إنما من حلف عامدا للكذب أنه ما رأى زيدا اليوم وهو قد رآه فأسقطوا فيه الكفارة لعظمه ، أو من حنث بأن لا يصلي الخمس صلوات . وبأن قتل النفس . وبأن زنى بابنته أو بامه . وبأن عمل بالربا ثم لا يرون عظم حنثه في إتيانه هذه الكبائر العظيمة التي هي والله قطعا عند كل من له علم بالدين أعظم أثما من ألف يمين تعمد فيها الكذب لا تجب فيه كفارة لأنه أعظم من أن يكفر؟ فهل تجري أقوال هؤلاء القوم على اتباع نص أو على التزام قياس ؟

وأما تمويههم بأنه روى ذلك عن ابن مسعود ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم فهي رواية منقطعة لا تصح لأن أبا العالية لم يلق ابن مسعود ولا أمثاله من الصحابة

(١) في النسخة اليمنية «الاجمعة منهم» (٢) وفي النسخة «بحريمته» ، والمعنى أن لا يزني بمحرم عليه نكاحه كأمه وبنته كما هو ظاهر في تمثيل المصنف بعده .



رضى الله عنهم انما أدرك اصغر الصحابة كابن عباس ومثله رضى الله عن جميعهم ، وقد خالفوا ابن مسعود في قوله ، ان من حلف بالقرآن . أو بسورة منه فعليه بكل آية كفارة ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فابن مسعود حجة اذا اشتبهوا وغير حجة اذا لم يشتهوا أن يكون حجة .

قال أبو محمد : فاذ قد سقط كل ما شغبوا به فلنأت بالبرهان على صحة قولنا فنقول وبالله تعالى التوفيق : قال الله عز وجل : ( فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ) الى قوله تعالى : ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) فظاهر القرآن ايجاب الكفارة في كل يمين فلا يجوز أن تسقط كفارة (١) عن يمين أصلا الا حيث أسقطها نص قرآن . أو سنة ، ولا نص قرآن ولا سنة أصلا في إسقاط الكفارة عن الحالف يمين غموسا ، فهي واجبة عليه بنص القرآن ، والعجب كله ممن أسقطها عنه والقرآن يوجبها ثم يوجبونها على من حنث ناسيا مخطئا والقرآن والسنة قد أسقطاها عنه ، وأوجبوها على من لم يعتمد اليمين ولا نواها والقرآن والسنة يسقطانها عنه ؛ وهذا كما ترى ، فان قالوا : ان هذه الآية فيها حذف بلا شك ولو لا ذلك لوجب الكفارة على كل من حلف ساعة حلف بر أو حنث قلنا : نعم لاشك في ذلك الا أن ذلك الحذف لا يصدق أحد في تعيينه له الا بنص صحيح أو اجماع متيقن على أنه هو الذي أراد الله تعالى لا ما سواه وأما بالدعوى المفتراة فلا ، فوجدنا الحذف المذكور في الآية قد صحح الاجماع المتيقن والنص على أنه فحتم ، واذ لاشك في هذا فالمتعمد لليمين على الكذب عالما بأنه كذب حانث ييقن حكم الشريعة وحكم اللغة فصح اذ هو حانث ان عليه الكفارة وهذا في غاية الوضوح وبالله تعالى التوفيق ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم وقد قاسوا حالق رأسه لغير ضرورة وهو محرم عاصيا لله تعالى على حالق رأسه لضرورة محرما غير عاص لله تعالى ، فهلا قاسوا الحالف عامدا للكذب حاثا عاصيا على الحالف ان لا يعصى فحنث عاصيا أو على من حلف أن لا يبر فبر غير عاص في ايجاب الكفارة في كل ذلك ؟ ولكن هذا مقدار عليهم وقياسهم ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٤ - مسألة - واليمين في الغضب . والرضا . وعلى أن يطيع . أو على أن يعصى .

أو على ما لا طاعة فيه ولا معصية سواه في كل ما ذكرنا ان تعمد الحنث في كل ذلك فعليه الكفارة ، وان لم يعتمد الحنث أو لم يعتمد اليمين بقلبه فلا كفارة في ذلك لقول الله تعالى : ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) فالكفارة واجبة في كل حنث قصده المرء .



وقد اختلف السلف في ذلك ، فروى عن ابن عباس ان لغو اليمين هو اليمين في الغضب ولا كفارة فيها .

قال أبو محمد : وهذا قول لا دليل على صحته بل البرهان قائم بخلافه كما روينا من طريق البخاري نا أبو معمر - هو عبدالله بن عمرو وهو الرقي - (١) نا عبد الوارث بن سعيد التنوري نا أيوب - هو السخيتاني - عن القاسم بن عاصم عن زهدم الجرمي عن أبي موسى أنه سمعه يقول : « أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعريين فواقته وهو غضبان فاستحملناه خلف أن لا يحملنا ثم قال رسول الله ﷺ : والله ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا أتيت الذي هو خير وتحلتها (٢) » ، فصح وجوب الكفارة في اليمين في الغضب قال تعالى : (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون ) والحالف في الغضب معقد ليمينه فعليه الكفارة . وأما اليمين في المعصية فروينا من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري أن رجلا أضافه رجل خلف أن يأكل خلف الضيف أن لا يأكل فقال له ابن مسعود : كل واني لا ظن ان أحب اليك أن تكفر عن يمينك ، فلم ير الكفارة في ذلك الا استحبابا . ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن هند عن عبد الرحمن بن عابس ان ابن عباس حلف أن يجلد غلامه مائة جلدة ثم لم يجلد له قال : قتلنا له في ذلك فقال : ألم تر ما صنعت (٣) ؟ تركته فذاك بذاك . ومن طريق سفيان بن عيينة عن سليمان الاحول قال : من حلف على ملك يمينه أن يضربه فان كفارة يمينه أن لا يضربه وهي مع الكفارة حسنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن المغيرة عن ابراهيم فيمن حلف أن يضرب مملوكه قال ابراهيم : لأن يحنث أحب الى من أن يضربه قال المعتمر : وحلفت أن أضرب مملوكه لي فنهاني أبي ولم يأمرني بكفارة .

ومن طريق محمد بن المثنى نا عبيد الله بن موسى العبسي نا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي قال : سئل طاوس عن حلف أن لا يعتق غلاما له فأعتقه ؟ فقال طاوس : تريد من الكفارة أكثر من هذا ؟ . ومن طريق عبد الرزاق عن هشيم عن أبي بشر - هو جعفر ابن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير في لغو اليمين قال : هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤاخذ الله بتركه (٤) . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا مسدد نا عبد الواحد ابن زياد نا عاصم عن الشعبي قال : اللغو في اليمين كل يمين في معصية فليست لها كفارة

(١) في تهذيب التهذيب وغيره ، المتقري ، (٢) هو في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٤٨ (٣) في

النسخة رقم ١٦ « لما صنعت » (٤) في النسخة رقم ١٦ « في تركه »



من يكفر للشيطان (١) ؟ ومن طريق إسماعيل ناعبد الله بن عبد الوهاب الحنبل نا عبد الواحد بن زياد ناسلمان الشيباني قال : سمعت عكرمة قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) فيه نزلت . ومن طريق حماد ابن سلمة ناداود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق أنه قال في الرجل يحلف أن لا يصل أباه وأمه قال كفارته تركه ، فسألت سعيد بن جبير ؟ فقال : لم يصنع شيئاً ليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه .

واحتج أهل هذه المقالة بما روي ناسلمان طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن الوليد ابن كثير ناعبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف على معصية فلا يمين له ومن حلف على قطيعة رحم فلا يمين له » . ومن طريق أبي داود نا المنذر بن الوليد ناعبد الله بن بكر ناعبد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية الله ولا في قطيعة رحم » ، ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليدعها وليأت الذي هو خير فإن تركها كفارتها (٢) ، ومن طريق حجاج ابن المنهال نا هشيم عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير فهو كفارتها .

ومن طريق أبي داود نا محمد بن المنهال نا يزيد بن زريع نا حبيب المعلم عن عمرو ابن شعيب عن سعيد بن المسيب نا عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله ﷺ [ يقول ] (٣) : « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله ولا في قطيعة الرحم وفيما لا يملك » . ومن طريق العقيلي نا أحمد بن عمرو نا إبراهيم بن المستر نا شعيب بن حيان بن شعيب ابن درهم نا يزيد بن أبي معاذ عن مسلم بن عقرب عن النبي ﷺ قال : « من حلف على عمل أو لم يعمل فليتركه فإن كفارته أن يدعه وله مع كفارته خير » . ومن طريق سعيد بن منصور نا حزم بن أبي حزم القطعي (٤) سمعت الحسن يقول : بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية لمن يكفر للشيطان ، (٢) قال في شرح سنن أبي داود : حديث عمرو بن شعيب ذكر اليه بقي أنه لم يثبت قال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي ﷺ وليكفر عن يمينه إلا ما لا يعابيه ، قال الحافظ : ورواه لا بأس بهم لكن اختلف في سنده على عمرو وفي بعض طرقه عند أبي داود ، ولا في معصية ، (٣) الزيادة من سنن أبي داود والحديث فيه مطول اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٤) هو بضم القاف وفتح الطاء المهملة وبعدهما عين مهملة منسوب إلى قطيعة بن عبس



قال : « لا نذر لابن آدم في مال غيره ولا يمين في معصية » .

قال أبو محمد : كل هذا لا يصح ، حديث عمرو بن شعيب صحيفته ولكن لا مؤنة على المالكين . والشافعين . والخيفيين في أن يحتجوا بروايته إذا وافقتهم ويصححونها حيثئذ فإذا خالفهم كانت حيثئذ صحيفه ضعيفة ما ندرى كيف ينطق بهذا من يوقن أنه ما يلفظ من قول إلأله رقيب عتيد ؟ أم كيف تدين به نفس تدرى أن الله تعالى يعلم السر وأخفى ؟ . وأما حديث عمر فنقطع لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر شيئاً إلا نعيه النعمان بن مقرن المزني على المنبر فقط ، وهؤلاء يقولون : إن المنقطع . والمتصل سواء فأين هم عن هذا الأثر ؟ . وأما حديث أبي هريرة فعن يحيى بن عبيد الله وهو ساقط متروك ذلك مسلم وغيره . وأما حديث مسلم بن عقرب فقيه شعيب بن حيان وهو ضعيف ويريد بن أبي معاذ وهو غير معروف . وحديث الحسن مرسل فسقط كل ما في هذا الباب . ووجدنا نص القرآن يوجب الكفارة في ذلك بعمومه ومع ذلك قول رسول الله ﷺ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفره » ، فإن قيل : إن هذا فيما كان في كليهما خيراً إلا أن الآخر أكثر خيراً قلنا هذه دعوى بل كل شرف في العالم وكل معصية فالبر والتقوى خير منها ، قال الله تعالى : ( آله خير أم ما يشركون ) فصح أن الله تعالى خير من الأوثان ولا شيء من الخير في الأوثان ، وقال تعالى : ( أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً ) ولا خير في جهنم أصلاً . ومن طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق [ ثنا معمر ] (١) عن همام بن منبه نا أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « والله لأن يبلغ أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يعطى كفارته التي فرض الله » ، فصح بهذا الخبر وجوب الكفارة في الحنث في اليمين التي يكون التماذي على الوفاء بها أثماً ، وقدرونا عن عمر بن الخطاب أنه رأى في ذلك الكفارة ، وهو قول الحاضرين والله تعالى التوفيق .

١١٣٥ - مسألة - واليمين محمولة على لغة الحالف وعلى نيته ، وهو مصدق فيما ادعى من ذلك إلا من لزمته يمين في حق لخصمه عليه والحالف مبطل فإن اليمين ههنا على نية المحلوف له ، ومن قيل له : قل كذا أو كذا فقال له وكان ذلك الكلام يميناً بلغة لا يحسنها القائل فلا شيء عليه ولم يحلف ، ومن حلف بلغته باسم الله تعالى عندهم فهو حالف فإن حنث فعليه الكفارة .

برهان ذلك أن اليمين (٢) إنما هي إخبار من الحالف عما يلتزم يمينه تلك وكل

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٨ (٢) في النسخة رقم ١٦ ، الإيمان ، .



واحد قائما يخبر عن نفسه بلغته وعما في ضميره فصيح ما قلناه ، وقول النبي ﷺ :  
 « انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » ، وقال الله تعالى : ( وان من أمة إلا خلا  
 فيها نذير ) ، وقال تعالى : ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ) . والله تعالى  
 في كل لغة اسم فبالفارسية أوزمز ، وبالعبرانية اذوناي . والوهيم . والوهاء واسرايل ،  
 وباللاتينية داوش وقريطور ، وبالصقلية بنغ ، وبالبربرية يكش ، فان حلف هؤلاء  
 بهذه الأسماء فهي يمين صحيحة ، وفي الحنث فيها الكفارة ، وأما من لزمته يمين لخصمه  
 وهو مبطل فلا ينتفع بتوريته وهو عاص لله تعالى في جحوده الحق عاص له في استدفاع  
 مطلب خصمه تلك اليمين فهو خالف يمين غموس ولا بد .

روينا من طريق هشيم عن عباد بن أبي صالح . وعبد الله بن أبي صالح عن أبي صالح  
 السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك (١) » ،  
 وقد قيل : عباد . وعبد الله . واحد ، ولا يكون صاحب المرء الا من له معه أمر يجمعهما  
 يصطحبان فيه وليس الا ذو الحق الذي له عليك يمين تؤديها اليه ولا بد وأما من (٢)  
 لا يمين له عندك فليس صاحبك في تلك اليمين .

١١٣٦ - مسألة - ومن حلف ثم قال : نويت بعض ما يقع عليه اللفظ الذي  
 نطق به صدق وكذلك لو قال : جرى لساني ولم يكن لي نية فانه يصدق ، فان قال : لم أنو شيئا  
 دون شيء حمل على عموم لفظه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٧ - مسألة - ومن حلف على شيء ثم قال موصولا بكلامه ان شاء الله تعالى  
 أو إلا ان يشاء الله ، أو الا أن لا يشاء الله أو نحو هذا ، أو إلا ان أشاء ، أو إلا أن  
 لا أشاء ، أو إلا ان بدل الله ما في قلبي ، أو إلا أن يبدو لي ، أو إلا أن يشاء فلان ، أو  
 إن شاء فلان فهو استثناء صحيح وقد سقطت اليمين عنه بذلك ولا كفارة عليه ان خالف  
 ما حلف عليه ، فلو لم يصل الاستثناء يمينه لكن قطع قطع ترك للكلام ثم ابتداء الاستثناء  
 لم ينتفع بذلك وقد لزمته اليمين ، فان حنث فيها فعليه الكفارة ، ولا يكون الاستثناء  
 الا باللفظ وأما بنية دون لفظ فلا لقول الله تعالى : ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم  
 الأيمان ) فهذا لم يعقد اليمين ونحن على يقين من ان الله تعالى لو شاء تمام تلك اليمين  
 لأفذهما وأتمها فاذم ينفذهما عز وجل ولا أتمها فنحن على يقين من أنه تعالى لم يشأ كونها  
 وهو انما ألزمها ان شاء الله تعالى والله تعالى لم يشأ ما قلنا يلتزمها قط ، وكذلك اشتراطه

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٧ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وأما مع من »

بزيادة لفظ « مع »



مشيئة نفسه أو مشيئة زيد لأن مشيئته لا تعلم إلا من قبله فهو مصدق فيها ، ومشية زيد لا ندرى أصدق في دعواه أنه شاء أو لم يصدق ؟ ولا ندرى أيضا أصدق في دعواه أنه لم يشأ أو لم يصدق ؟ فلنسأل على يقين من لزوم هذه اليمين الذي حلف بها فلم يجز أن نلزمه كفارة بالشك : ومن طريق أحمد بن زهير بن حرب نا يحيى بن معين عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » \* \* \* ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد عن عبد الوارث - هو ابن سعيد التوري - عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف فاستثنى فان شاء رجع وإن شاء ترك غير حنث ، فهذا عموم لكل استثناء كما ذكرنا »

قال أبو محمد : وقوله عليه السلام فقال : ان شاء الله أو فاستثنى يقتضي القول والقول لا يكون إلا باللسان لا يكون بالنية أصلا ، وقد قال قوم . إن استثنى في نفسه أجزأه \* \* \* وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محل (١) بن محرز عن إبراهيم النخعي قال لا حتى يجهر بالاستثناء كما جهر باليمين \* \* \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم أن استثنى في نفسه فليس بشيء حتى يظهره بلسانه \* \* \* وعن معمر عن حماد في الاستثناء ليس بشيء حتى يسمع نفسه \* \* \* وعن قتادة عن الحسن البصري إذا حرك لسانه أجزأه في الاستثناء \* \* \*

قال أبو محمد : وبهذا نقول لأنه قول صحيح يعني حركة اللسان ، وأما وصل الاستثناء باليمين فإن أبا ثور قال لا يكون مستثنا إلا حتى ينوي الاستثناء في حين نطقه باليمين لا بعد تمامها لأنه إذا أتم اليمين ولم ينوفها بالاستثناء كان قد عقد يمينه فلزمته \* \* \* قال أبو محمد : ولا يمتنع بالنظر على بيان رسول الله ﷺ وقد قال عليه السلام . « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » فأثبت له اليمين أولا ثم أسقطها عليه السلام عنه بقوله « فقال ان شاء الله » ، والفاء تعطى أن يكون الثاني بعد الأول بلا مهلة فصح ما قلناه ، وقالت طائفة : الاستثناء جائز أبدا متى أراد أن يستثنى كما روينا من طريق الحجاج ابن المنهال نا عبد الله بن داود - هو الحريبي - عن سليمان الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال له ثيابه بعد كذا وكذا \* \* \* ومن طريق خفيف عن مجاهد قال . ان قال بعد سنين . ان شاء الله تعالى فقد استثنى ، وقالت طائفة بعد أربعة أشهر كما روينا من طريق سالم الألفطس عن سعيد بن جبير قال ان قال بعد أربعة أشهر ان شاء الله فقد استثنى ، وقالت طائفة .

(١) هو بضم الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام في آخره



بعد شهر كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سالم بن عجلان الأفلح عن سعيد بن جبيرة قال إذا حلف الرجل فقال بعد شهر . ان شاء الله فله ثنياء ، وقالت طائفة من نسي فله أن يستثنى متى ما ذكر كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : يستثنى في يمينه متى ما ذكر ، وقرأ ( واذا كر ربك اذا نسيت ) وصح [هذا] (١) أيضا عن سعيد بن جبيرة [عن] (٢) أبي العالية ، وقالت طائفة في ذلك بمهلة غير محدودة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود . من حلف ثم قال . ان شاء الله فهو بالخيار ، وقالت طائفة بمقدار حلب شاة غزيرة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال له الاستثناء في اليمين بمقدار حلب الناقة الغزيرة ، وطائفة قالت : له الاستثناء ما لم يقم عن مجلسه أو يتكلم كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة قال إذا حلف ثم استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم فله ثنياء ، وطائفة قالت : ما لم يقم فقط كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال من استثنى لم يحث وله الثنياء ما لم يقم من مجلسه . ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد ابن سلمة عن هشام بن حسان عن الحسن البصري انه كان يرى الاستثناء في اليمين ما لم يقم من مقعده ذلك لا يوجب عليه الكفارة ان استثنى قبل أن يقوم ، وقالت طائفة : له الاستثناء في أول نهاره كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود قال أبو ذر - هو الغفاري - ما من رجل يقول حين يصبح . اللهم ما قلت من قول أو حلفت من حلف أو نذرت من نذر فشيتك بين يدي ذلك كله ما شئت منه كان وما لم تشأ لم يكن فاغفره لي وتجاوز لي عنه اللهم من صليت عليه فصلواتي عليه ومن لعنته فلعنتي عليه الا كان في استثنائه بقية يومه ذلك .

وأما قولنا فأتنا روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع ابن عمر كان يحلف يقول . والله لا أفعل كذا وكذا ان شاء الله ثم يفعله ولا يكفر ، وقد صح عن ابن عمر أنه كان يكفر أيمانا آخر فقد ثبت عنه إسقاط الكفارة اذا وصل الاستثناء بكلامه ولم يصح عنه في المهلة شيء فظاهره انه اذا لم يكن استثنائه موصولا يمينه كفره . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عطاء اذا حلف ثم استثنى على أثر



ذلك ومع ذلك وعند ذلك، قال ابن جريج كآته يقول : ما لم يقطع اليمين ويتركه ، وصح عن الأعمش عن إبراهيم في الاستثناء في اليمين قال : ما كان في كلامه [يقول] (١) \* ورويناه أيضا عن الشعبي . والحسن . وسفيان الثوري ، وهو قول أبي حنيفة ومالك . والشافعي . وأبي سليمان \*

قال أبو محمد : إنما قلنا بهذا لقول الله تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين ) الآية فوجب الله تعالى الكفارة على من عقد اليمين ، ثم قال رسول الله ﷺ : « من حلف فقال ان شاء الله لم يحث ، فلم يجعل الاستثناء مردودا على اليمين الا بالفاء والفاء في لغة العرب توجب تعقيا بلامهلة فوققنا عند ذلك ، وقال بعضهم لو كان ما قال ابن عباس ما لزمنا أحدا كفارة أبدا \*

قال علي : وهذا لا شيء . لان ابن عباس لا يمنع من أراد الحنث وإيجاب الكفارة من أن يكفر لكن لو قالوا هذا بما تكثر به البلوى فما كان مثل هذا ليخفى على ابن عباس لكان ألزم لهم ، والعجب ان أبا حنيفة ومالك يريان الاستثناء في اليمين بالله تعالى فقط ولا يريانه في سائر الأيمان ، وهذا عجب جدا أن يكون الأيمان بغير الله تعالى أوكد وأعظم من اليمين بالله لان اليمين بالله تعالى يسقطها الاستثناء ويسقطها الكفارة ، واليمين بغير الله تعالى أجل من أن يسقطها الاستثناء ومن أن يسقطها الكفارة ، ومن أن يكون فيها غير الوفاء بها ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذا القول البشيع الشنيع ، والكفارة في نص القرآن جاءت على الأيمان جملة والاستثناء في بيان رسول الله ﷺ جام في الحلف جملة فان كان تلك أيمانا فالاستثناء والكفارة فيها وان لم تكن أيمانا فمن أين ألزموها ؟ وعجب آخر عجيب جدا ! وهو أن مالكا قال : ان الاستثناء في الأيمان ان نوى به الخالف الاستثناء فهو استثناء صحيح فان نوى به قول الله عز وجل : ( ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله ) لم يكن استثناء \*

قال أبو محمد : هذا كلام لا يدري ما هو ولا ماذا أراد قائله به ولقد رمتنا أن نجد عند من أخذنا قوله عنه من المتسمين اليه معنى يصح فهمه لهذا الكلام فوجدناه الا أنهم يحملونه كما جاء وكما نقول نحن في كهيعص وطه آمنة به كل من عذر بنا وان لم نفهم معناه \*

قال أبو محمد : فان احتج محتج لقول ابن عباس وغيره بما روينا من طريق أبي داودنا محمد بن العلاءنا ابن بشر (٢) عن مسعر عن سمالك بن حرب [ عن عكرمة ] (٣) يرفعه

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ « نا أبو بشر » وهو غلط

(٣) الزيادة من سنن أبي داود



« أن رسول الله ﷺ قال : والله لا غزون قريشا ثم قال : ان شاء الله ( ١ ) ثم قال والله لا غزون قريشا ثم سكت ثم قال : ان شاء الله » قال أبو داود : وقال الوليد بن مسلم ( ٢ ) عن شريك ثم لم يغزهم » وروينا أيضا من طريق شريك عن سماك عن عكرمة ، وأسندته جماعة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس »

قال أبو محمد : سماك ضعيف يقبل التلقين ويلزم من اعتدبر روايته في أخذ الدنانير من الدراهم والدراهم من الدنانير ان يأخذها هنا ، ومن قال : إن المرسل كالمسند ان يقول بهذا أيضا ويلزمهم اذ قاسوا ما يكون صداقا على ما تقطع فيه اليد في السرقة ان يقيسوا مدة مهلة الاستثناء على مدة الايلاء فيقولوا بقول سعيد بن جبير في ذلك أو يجعلوه شهرا على قولهم في أجل المدين ( ٣ ) أنه يسجن شهرا ثم يسأل عنه بعد الشهر ؟ أو يقيسوه على قولهم الفاسد في المخيرة ان لها الخيار ما لم تقم عن مجلسها أو تتكلم ، فأى فرق بين هذه التحكيمات في الدين بالباطل في تحريم الفروج وابطاحتها وغير ذلك من الديانة وبين مهلة الاستثناء ؟ وهل هذا إلا شبه اتلاعب بالدين ، والعجب من اجازتهم أكل ما ذبح أو نحر ونسى مذكيه أن يسمى الله تعالى عليه ثم لا يرون ههنا نسيان الاستثناء غذرا يوجبون للحالف به الاستثناء متى ذكر ، فان قالوا فهلا قلتم أنتم بهذا كما أسقطتم الكفارة عن من فعل ما حلف عليه ناسيا قلنا لم نقل بذلك لان الفاعل ناسيا ليس حاثا لان الحاث هو القاصد الى الحث وناسي الاستثناء لم يستثن ، فانهقدت اليمين عليه فوجب الكفارة بنص القرآن ، والكفارة لا تسقط بعد وجوبها الا بالنص ولم يسقطها النص الا اذا قال موصولا باليمين ما يستثنى به والعجب أنهم يقولون في مثل هذا اذا وافقهم : مثل هذا لا يقال بالرأى فهلا قالوا في قول أبي ذر ، وابن عباس ههنا مثل هذا لا يقال بالرأى كما قالوا في رواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيا : هذا لا يقال بالرأى فردوا به السنة الثابتة من أن كل يعين فلا بيع بينهما ما لم يتفرقا وكانا معا »

١١٣٨ - مسألة - ويمين الالبكم واستثاؤه لازمان على حسب طاقته من صوت يصوته أو إشارة ان كان مصمما لا يقدر على أكثر لما ذكرنا من أن الأيمان أخبار من الحالف عن نفسه والالبكم والمصمت مخاطبان بشرائع الاسلام كغيرهما ، وقد قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وقال رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم » فوجب عليهما من هذه الشريعة ما استطاعاه وان يسقط عنهما ما ليس

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ « ان يشأ الله » ( ٢ ) في سنن أبي داود قال أبو داود : « زاد فيه الوليد

ابن مسلم ، الخ ( ٣ ) في النسخة رقم ١٦ ، المديون ، وهما صحيحان



في وسعها وان يقبل منها ما يخبران به عن أنفسهما حسب ما يطيقان ويلزمهما ما التزماء ،  
وبالله تعالى التوفيق •

١١٣٩ - مسألة - والرجال . والنساء . الأحرار . والمملوكون . ونوات  
الازواج والأبكار وغيرهن في كل ما ذكرنا ونذكر سواء لان الله تعالى قال : ( ذلك  
كفارة أيمانكم اذا حلفتم ) وقال تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان ) وقال  
عليه السلام : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » وقال في الاستثناء ما ذكرنا ، ولم يأت  
نص بتخصيص عبد من حر ولا ذات زوج من أيم ولا بكر من ثيب ( وما كان ربك  
نسيا ) ، والتحكم في الدين بالآراء الفاسدة لا يجوز وبالله تعالى التوفيق •

وقد وافقونا على أن كل من ذكرنا مخاطب بالصلاة والصيام . وتحريم ما يحرم .  
وتحليل ما يحل سواء فأن لهم تخصيص بعض ذلك من بعض الباطل . والدعوى الكاذبة ؟  
فان ذكروا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن .  
ومحمد ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما « أن رسول الله ﷺ قال : لا يمين لولد مع يمين  
والد . ولا يمين لزوجة مع يمين زوج . ولا يمين للمملوك مع يمين مليكه . ولا يمين في قطيعة .  
ولا يذر في معصية . ولا طلاق قبل نكاح . ولا عتاقة قبل الملك ( ١ ) ولا صمت يوم إلى  
الليل . ولا مواصلة في الصيام . ولا يتم بعد الحلم . ولا رضاعة بعد الفطام . ولا تغرب  
بعد الهجرة . ولا هجرة بعد الفتح » ، فحرام بن عثمان ساقط مطرح لا تحمل الرواية  
عنه ، ويلزم من قلدر روايته في استظهار المستحاضة بثلاث بعد أيامها فأسقط بها الصلوات  
المفروضة والصيام المفروض وحرمة الوطء المباح ان يأخذوا ( ٢ ) بروايته ههنا ولا فهم  
متلاعبون بالدين ، وبالله تعالى التوفيق • وقد خالفوا أكثر ما في هذا الخبر ، وأمانحن  
فوالله لو صح برواية الثقات متصلا لبادرنا إلى القول به ، وبالله تعالى التوفيق •

١١٤٠ - مسألة - ولا يمين لسكران ولا مجنون في حال جنونه . ولا لهاذ ( ٣ ) في  
مرضه ولا نائم في نومه . ولا لمن لم يبلغ ، ووافقنا في كل هذا أبو حنيفة . ومالك .  
والشافعي الا أنهم خالفونا في السكران وحده ووافق في السكران أيضا قولنا ههنا قول  
المزني . وأبي سليمان . وأبي ثور . والطحاوي . والكرخي من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم •  
وحجتنا في السكران قول الله تعالى : ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا  
ما تقولون ) فمن شهد الله تعالى له بأنه لا يدري ما يقول فلا يحل أخذه بما لا يدري ما هو من

( ١ ) في النسخة اليمنية « ولا عتاقة قبل الملك » ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ ، أن يأخذ ،

( ٣ ) الهاذي هو الذي يتكلم بكلام غير معقول في مرض أو غيره •



قوله ، و يقين ندرى أنه لم يعقد اليقين والله تعالى لا يؤخذ إلا بما عقد منها بنص القرآن ، وما نعلم لهم حجة إلا أنهم قالوا : هو أدخل ذلك على نفسه فقلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما تقولون فيمن قطع الطريق فخرج جراحة أقعدته أو جرحها نفسه عابثا عاصيا ينتقل الى حكم من أقعد في سبيل الله أو بمرض من عنده عز وجل في جواز الصلاة قاعدا وفي وجوب الفطر في رمضان في مرضه أم لا ؟ فمن قولهم نعم فظهر تناقضهم وكل من صار الى حال يبطل اختياره فيها باى وجه صار اليها فهو في حكم من صار اليها بغلبة لان النصوص لم تسن هنا من أحوال المصير الى تلك الحال شيئا ، والعجب من المالكيين القائلين فيمن خرج قاطعا للطريق فاضطر الى الميتة . والتحذير ان له أن يقوى نفسه باكلها والقرآن جاء بخلاف ذلك وهو قادر على التوبة ثم يأكل حلالا فلا يلزمه ذلك ثم لا يرى السكران في حكم من ذهب عقله من أجل أنه هو أدخله على نفسه ، والعجب من أبى حنيفة الذى يرى أن النائم في نهار رمضان ان أكل في حال نومه أو شرب مادم في فمه أنه مفطر ثم يراه ههنا غير حالف ثم يلزم السكران يمينه ، وهذا عجب جدا ، فان قالوا : لعله متساكروا من يدري أنه سكران ؟ قلنا : ولعل المجنون متجنن متحامق ومن يدري أنه مجنون أو أحمق ، وجوابنا ههنا أنه من حيث يدري أنه مجنون يدري أنه سكران ولا فرق .

(وفي الصبي يحلف) خلاف تذكرة ، رويانا من طريق محمد بن المثنى عن حفص بن غياث عن ليث بن أبي سليم عن طاوس قال : اذا حلف الصبي ثم حنث بعدما يكبر كفر . قال أبو محمد . وقد صح عن بعض الصحابة عمر . أو عثمان إقامة الحد على من بلغ خمسة أشبار وان لم يبلغ ، ويلزم من يرى من المسالكين ان يكفر عن الصبي يصيب الصيد في احرامه أن يكفر عنه ان حنث والاقعد تناقضوا .

قال على : والحجة في هذا هو ما رويناه من طريق أبي داود ناموسى بن اسماعيل نا وهيب - هو ابن خالد - عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن على بن أبى طالب عن النبي ﷺ قال . « رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل » . ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبى شبة نا يزيد بن هارون نا حماد بن سلة عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال . رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المتبلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر » قال على : السكران مبتلى بلا شك في عقله .

١١٤١ - مسألة ومن حلف بالله تعالى في كفره ثم حنث في كفره أو بعد اسلامه فعليه الكفارة لانهم مخاطبون بطاعة رسول الله ﷺ ودين الله تعالى لازم لهم قال تعالى .



( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) وقال تعالى . ( وإن احكم بينهم بما أنزل الله ) ولا يجزيه أن يكفر في حال كفره لأنه لم يأت بالكفارة التي افترض الله تعالى عليه في القرآن مصداقا إلهاديين الله تعالى فعليه أن يأتي بها قال تعالى : ( وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء .

١١٤٢ - مسألة - ومن حلف بالللات والعزى فكفارته أن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يقولها مرة أو يقول لا إله إلا الله وحده ثلاث مرات ولا بد ، وينفث عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات ثم لا يعد فان عاد لما ذكرنا أيضا ، ومن قال لا آخر تعالى أقامرك فليصدق ولا بد بما طابت به نفسه قل - أم كثر لما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الحميد بن محمد أنا محمد بن نايف نايف - هو ابن أبي إسحاق السبيعي - عن أبيه [قال] (١) حدثني مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص قال : د حلفت بالللات والعزى فأنت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وانفث عن شمالك (٢) ثلاثا وتعوذ بالله من الشيطان ثم لا تعد ، ومن طريق أحمد بن شعيب نايف نايف داود الخرائي نايف الحسن بن محمد - هو ابن أعين ثقة - نايف نايف - هو ابن معاوية - نايف نايف هو السبيعي عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : د حلفت بالللات والعزى فقال لي أصحاب رسول الله ﷺ بنس ما قلت إني رسول الله ﷺ [فأخبره] (٣) فانا لا نراك الا قد كفرت فلقيته فأخبرته فقال لي : قل : لا إله إلا الله وحده [لا شريك له] ثلاث مرات وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات وانفث عن شمالك (٤) ثلاث مرات ولا تعدله . ومن طريق مسلم نايف نايف - هو ابن راهويه - أنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف : أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه : بالللات فليقل لا إله إلا الله ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليصدق (٥) .

قال علي : في هذا إبطال التعلق بقول أحد دون رسول الله ﷺ فقد قال الصحابة رضي الله عنهم لسعد : ما نراك الا قد كفرت ولم يكن كفر .

١١٤٣ - مسألة - ومن حلف أيمانا على أشياء كثيرة على كل شيء منها يمين مثل

(١) الزيادة من سنن النسائي (٢) في سنن النسائي «عن يسارك» والحديث فيه زيادة هناك (٣) الزيادة من سنن النسائي وفيه طول (٤) في النسائي «عن يسارك» (٥) هو



والله لا أكلت اليوم ، والله لا كلت زيدا ، والله لا دخلت داره أو نحو هذا فهي أيمان كثيرة ان حنت في شيء منها فعليه كفارة ، فان عمل آخر فكفارة أخرى فان عمل ثالثا فكفارة ثالثة وهكذا ما زاد لأنها أيمان متغايرة . وأفعال متغايرة وأحداث متغايرة ان حنت في يمين لم يحنت بذلك في أخرى بلا شك فلكل يمين حكمها .

١١٤٤ - مسألة - فلو حلف كذلك ثم قال في آخرها : ان شاء الله أو استثنى بشيء ما قلن قوما قالوا : ان كان كل ذلك موصولا فهو مصدق فيما نوى فان قال أردت بالاستثناء جميع الأيمان فلا حنت عليه في شيء منها وان قال : نويت آخرها فهو كما قال وبالله تعالى التوفيق . وقال أبو ثور : الاستثناء راجع الى جميع الأيمان ، وقال أبو حنيفة : لا يكون الاستثناء الا لليمين التي تلي الاستثناء .

قال أبو محمد : وبهذا نأخذ لانه قد عقد الأيمان السالفة ولم يستثن فيها وقطع الكلام فيها وأخذ في كلام آخر فبطل أن يتصل الاستثناء بها فوجب الحنت فيها ان حنت والكفارة وكان الاستثناء في اليمين التي اتصل بها كما قدمنا ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٤٥ - مسألة - فان حلف يميناً واحدة على أشياء كثيرة كمن قال والله لا كلت زيدا ولا خالدا ولا دخلت دار عبد الله ولا أعطيتك شيئا فهي يمين واحدة ولا يحنت بفعله شيئا مما حلف عليه ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه ، وهذا قول عطاء . والشافعي . وبعض أصحابنا . وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عطاء فيمن قال : والله لا أفعل كذا والله لا أفعل كذا لأمر شتى قال هو قول واحد ولكنه خص كل واحد يمين قال : كفارتان ، وقال عطاء فيمن قال والله لا أفعل كذا وكذا لأمرين شتى فعمهما باليمين قال كفارة واحدة ، ولا نعلم لم تقدم فيها قولاً آخر ، وقال المالكيون : هو حانت بكل ما فعل من ذلك ثم يخرج على هذا القول انه يجب عليه لكل فعل كفارة وقول آخر انه يلزمه كفارة بأول ما يحنت ثم لا كفارة عليه في سائر ذلك ، قال أبو محمد : اليمين لا تكون بالنية دون القول وهو لم يلفظ الا يمين واحدة فلا يلزمه أكثر من يمين أصلا اذ لم يوجب لزومها إياه قرآن ولا سنة فاذهبي يمين واحدة فلا يجوز أن يكون في بعضها على حنت وفي بعضها على بر انما هو حانت أو غير حانت لم يأت بغير هذا قرآن . ولا سنة . ولا قياس . ولا قول متقدم ، فصح أنه لا يكون حانتا الا بأن يفعل كل ما عقد بتلك اليمين أن لا يفعله ، وأيضا فالأموال محظورة والشرائع لا تجب بدعوى لانص معها ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٤٦ - مسألة - فان حلف أيمانا كثيرة على شيء واحد مثل أن يكون بالله



لا كلف زيدا والرحمن لا كلمته والرحيم لا كلمته بالله ثانية لا كلمته بالله ثالثة لا كلمته ،  
وهكذا أبدا في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة وفي أيام متفرقة فهي كلها يمين واحدة ولو  
كررها ألف ألف مرة وحنث واحد وكفارة واحدة ولا مزيد .

وقد اختلف السلف في هذا روينا من طريق حماد بن سلمة عن أبان عن مجاهد قال :  
زوج ابن عمر مملوكه من جارية له فأراد المملوك سفرا فقال له ابن عمر : طلقها فقال المملوك  
والله لا طلقها فقال له ابن عمر : والله لتطلقها كرر ذلك ثلاث مرات قال مجاهد فقلت  
لابن عمر . كيف تصنع ؟ قال أ كفر عن يميني فقلت له : قد حلفت مرارا قال كفارة  
واحدة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن مجاهد عن ابن عمر قال : إذا أقسمت  
مرارا فكفارة واحدة . ومن طريق إبراهيم النخعي إذا ردد الإيمان فهي يمين واحدة .  
وعن هشام بن عروة أن أباه سئل من تعرضت له جارية له مرارا كل مرة يحلف بالله  
أن لا يوطأها ثم وطئها فقال له عروة : كفارة واحدة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس  
ابن سعد عن عطاء قال كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد في مجالس شتى .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : إذا حلف في مجالس شتى قال :  
كفارة واحدة قال . وأخبرني من سمع عكرمة يقول مثل هذا . ومن طريق حماد بن سلمة  
عن حميد . وقتادة عن الحسن قال : كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد في مجالس شتى  
وهو قول الأوزاعي . ومالك . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان . وأبي عبيد . وأحمد  
قولي سفيان الثوري ، وروينا عن ابن عمر . وابن عباس إذا أ كد اليمين فعتق رقبة ،  
وقالت طائفة : أن كان ذلك في مجلس واحد فكفارة واحدة وإن كان في مجالس شتى  
فكفارات شتى صح ذلك عن قتادة ، وقال عمرو بن دينار : يقولون ذلك ، وقال سفيان  
الثوري في قول له أن نوى باليمين الأخرى يمينا ثانية فكفارتان ، وقال عثمان البتي . وأبو  
ثور أن أراد التكرار فيمين واحدة وكفارة واحدة وإن أراد التغليظ فلكل مرة كفارة ،  
وهو قول الشافعي إلا أنه عبر عنه بأن قال : أن أراد التكرار فكفارة واحدة والافلكل  
مرة كفارة فلم يخرج من أن يكون لكل مرة كفارة إلا بأن ينوى التكرار فقط ثم  
لم يشترط (١) إرادة التغليظ ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : أن أراد التكرار فيمين واحدة  
وإن لم تكن له نية أو أراد التغليظ أو كان ذلك في مجلسين فصاعدا فلكل يمين كفارة .  
قال أبو محمد : لا نعلم لمن رأى في تأ كيد اليمين عتق رقبة فقط حجة لأن الله تعالى حين بين  
الرقبة . والاطعام . والكسوة وقد علم أن هنالك أيمانا مؤكدة قال تعالى . (ولا تنقضوا

(١) في النسخة اليمنية فقط ولم يشترط .



الآيمان بعد تو كيدها ) ، ولانعلم لمن فرق بين أن يكون ذلك في مجلس وبين أن يكون في مجلسين فصاعدا حجة الادعوى أنها يمين واحدة في مجلس ويمين ثانية في المجلس الثاني ، وهذه دعوى لا يصحها برهان ، وكل لفظ فهو بلا شك غير اللفظ الآخر كما ان كل مجلس غير المجلس الآخر ولا فرق ، وكذلك لا تدرى لمن فرق بين التغليظ وغير التغليظ حجة أصلا الادعوى بلا برهان ، وأما من قال : ان نوى التكرار فهي يمين واحدة والا فهي آيمان شتى فانعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : هي ألفاظ شتى فلكل لفظ حكم أو ان يقيسوا ذلك على تكرار الطلاق .

قال أبو محمد : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لأن النص جاء في القرآن بأن حكم الطلقة الثالثة غير حكم الثانية وغير حكم الاولى ولم يأت ذلك في الآيمان وأما قولهم . انها ألفاظ شتى فتعم الا أن الحنث به تجب الكفارة لا بنفس اليمين فان الآيمان لا توجب الكفارة أصلا ولا خلاف في ذلك ولا يوجب الكفارة الا الحنث فالحنث فيها كلها حنث واحد بلا شك ، ولا يجوز أن يكون بحنث واحد كفارات شتى ، والأموال محرمة والشرائع ساقطة الا أن يبيع المال نص أو يأتي بالشرع نص وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون والشافعيون ابن عمر . وابن عباس ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٤٧ - مسألة - ومن حلف بالله لا أكلت هذا الرغيف أو قال لا شربت ماء هذا الكوز فلا يحنث بأكل بعض الرغيف ولو لم يبق منه الا فتاة ، ولا يشرب بعض ما في الكوز ولو لم يبق الا نقطة الا حتى يستوعب أكل جميع الرغيف وشرب جميع ما في الكوز ، وكذلك لو حلف بالله لا أكل هذا الرغيف اليوم فأكله كله الا فتاة وغابت الشمس فقد حنث وهكذا في الرمانة وفي كل شيء في العالم لا يحنث ببعض ما حلف عليه ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال المالكيون يحنث بأكل بعضه وشرب بعضه .

قال أبو محمد : نسألهم عن رجل أكل بعض رغيف لزيد فشهد عليه شاهدان أنه أكل رغيف زيد ؟ أصادقان هما أم كاذبان ؟ فنقولهم إنهما كاذبان مبطلان فاقروا على أنفسهم بالفتيا بالكذب . وبالباطل . وبالمشاهدة يدرى فساد هذا القول لأنه انما حلف أن لا يأكله لم يحلف أن لا يأكل منه شيئا وهو اذا أبقى منه شيئا فلم يفعل ما حلف عليه ، والأموال محظورة الا بنص ولا نص في صحة قولهم ، وقال قائلهم الحنث . والتحرير كلاهما يدخل بارق الأسباب قلنا : هذا باطل ما يدخل الحنث والتحرير لا بارق الأسباب ولا



بأغظها ولا يدخل التحليل أيضا لأبارق الأسباب ولا بأغظها وكل هذا باطل وافك ، ولا يدخل الخنث . والبر . والتحريم . والتحليل الا حيث أدخل الله تعالى شيئا منها في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، وأطرف شيء انهم قالوا : تحريم زوجة الاب على الابن يدخل بأبارق الأسباب وهو العقد وحده فقلنا لهم نسيت أنفسكم أو لم يكن فرج هذه المرأة حراما على الاب كما هي على الابن ثم دخل التحليل للاب بأبارق الأسباب وهو العقد وحده فإين قولكم إن التحليل لا يدخل الا بأغظ الأسباب ؟ وكما هذا التخليط بما لا يعقل في دين الله تعالى ؟ وقالوا : والتحليل في المطلقة ثلاثا لا يدخل الا بأغظ الأسباب وهو العقد . والوطء قلنا : نقضتم قولكم قولوا بقول الحسن والا فقد أفسدتم بنيانكم لانه يقول : لا تحل المطلقة ثلاثا الا بالعقد . والوطء . والانزال فيها والا فلا وهذا أغظ (١) الأسباب والقوم في لا شيء هو نحمد الله على السلامة ، وابنة الزوجة لا تحرم على زوج أمها بأبارق الأسباب الذي هو العقد لكن بالدخول بالأم مع العقد فمنا تحريم لم يدخل الا بأغظ الأسباب ، ثم تناقضهم هنا طريف جدا لان من قولهم : ان من حلف أن لا يأكل رغيفا فاكل نصف رغيف يحنث ومن حلف أن لا يهب لزيد عشرة دنانير فوهب له تسعة دنانير انه لا يحنث فاي فرق بين هذا كله لو كان ههنا تقوى ؟

واحج بعضهم في ذلك بان من حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل شيئا منها فانه يحنث فقلنا لهم : انما يكون الخنث بمخالفة ما حلف عليه ولا يكون في اللغة والمعقول دخول الدار الا بدخول بعضها لا بأن يملأها بجثته بخلاف أكل الرغيف ولو أنه دخل بعضه الدار لا كله لم يحنث لانه لم يدخلها وهم يجمعون معنا على أن من حلف أن لا يهدم هذا الحائط فهدم منه مدرة أنه لا يحنث .

١١٤٨ - مسألة - فلو حلف أن لا يأكل من هذا الرغيف أو ان لا يشرب من ماء هذا الكوز فانه يحنث بأكل شيء منه وشرب شيء منه لانه خلاف ما حلف عليه ، وبالله تعالى التوفيق .  
١١٤٩ - مسألة - فلو حلف أن لا يشرب ماء النهر فان كانت له نية في شرب شيء منه حنث [ بأكل شيء شرب منه ] (٢) لانه بهذا (٣) يخبر عن شرب بعض مائه فان لم يكن له نية فلا حنث عليه لان النبي ﷺ يقول : «انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» .

١١٥٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يدخل دار زيد فان كانت من الدور المباحة

(١) في النسخة رقم ١٦ « فهذا أغظ » (٢) الزيادة من النسخة اليمنية (٣) في النسخة اليمنية ولانه هكذا ،



الدهاليز كدور الرؤساء لم يحنث بدخول الدهليز حتى يدخل منها ما يقع على من صار هنالك انه داخل دار زيد (١) وان كانت من الدور التي لا تباح دهاليزها حنث بدخول الدهليز، وهكذا في المساجد، والحمامات . وسائر المواضع لما ذكرنا من أنه انما يراعى ما يتخاطب به أهل تلك اللغة وقد قال الله تعالى : ( وان منكم إلا واردها كان على ربك حتما مقضيا ) فهذا عموم ولا يجوز أن يقال إن محمدا عليه السلام والأنبياء يدخلون جهنم .

١١٥١ - مسألة - ومن حلف أن لا يدخل دار فلان أو أن لا يدخل الحمام فحشى على سقف كل ذلك أو دخل دهليز الحمام لم يحنث لانه لم يدخل الدار ولا الحمام ولا يسمى دخول دهليز الحمام دخول حمام .

١١٥٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يكلم فلانا فأوصى اليه أو كتب اليه لم يحنث لانه لا يسمى الكتاب ولا الوصية كلاما ، وكذلك لو أشار اليه قال الله عز وجل : ( آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا ) فخرج على قومه من المحراب فأوحى اليهم أن سبحوا بكرة وعشيا ) ، وقال تعالى : ( فاماترين من البشر أحدا فقولى إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم انسيا ) الى قوله ( فاشارت اليه ) ، فصح أن الإشارة والإيماء ليسا كلاما .

١١٥٣ - مسألة - ومن حلف أن لا يشتري ادا ما فاشى شىء اشتراه من لحم . أو غيره أى شىء كان مما يؤكل به الخبز فاشترى لى كل به الخبز حنث أكل به أو لم يأكل لانه قد اشترى الادام فلو اشترى لى كلبا خبز لم يحنث لانه ليس ادا ما حيثئذ ، وقال أبو حنيفة : من حلف أن لا يأكل ادا ما فاكل خبزا بشواء لم يحنث فان أكله بملح أو بزيت أو بشىء يصنع فيه الخبز حنث .

قال على : وهذا كلام فاسد جدا لانه لا دليل عليه لا من شريعة ولا لغة . نا أحمد ابن عمر بن أنس نا أحمد بن محمد البلوى غندر نا خلف بن القاسم نا أبو الميمون نا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد نا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو والنصرى نا عمر بن حفص بن غياث نا أبى عن محمد بن أبى يحيى ثقة عن يزيد الأعور عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال : رأيت رسول الله ﷺ أخذ كسرة خبز شعير ووضع عليها ثمرة وقال : هذه ادا م هذه .

قال على : وأصل الادام الجمع بينه وبين الخبز . فذلك أحرى أن يؤدم بينهما فكل شىء جمع الى الخبز ليسهل أكله به فهو ادا م .

١١٥٤ - مسألة - ومن حلف أن يضرب غلامه عددا من الجلد أكثر من العشر



لم يحل له ذلك وير في يمينه بان يجمع ذلك العدد فيضربه به ضربة واحدة \* رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه أخبره عبد الله بن عبيد بن عمير أنه رأى أباه يتحلل يمينه في ضرب نذره بأذني ضرب فقال عطاء : قد نزل ذلك في كتاب الله تعالى : ( وخذ يدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث ) وهو قول أبي حنيفة : والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مجاهد . والليث . ومالك : لا يبر بذلك وما نعلم لهم حجة أصلا \*

١١٥٥ - مسألة - ولا معنى للبساط في الأيمان ، ولا للمن ، ولو مننت امرأته عليه أو غيرها بما لها خلف أن لا يلبس من ما لها ثوبا لم يحنث الا بما سمى فقط ويأكل من ما لها ماشاء . يأخذ ما تعطيه ولا يحنث بذلك ويشترى بما تعطيه ما يلبس ولا يحنث بذلك ، وكذلك من من على آخر بلبس شاة خلف أن لا يشرب منه شيئا فله أن يأكل من لحم تلك الشاة ومن جنبها ومن زبدها . ورائبها لا يلبس شيء من ذلك شرب لبن ، فإن باعت تلك الشاة واشترت أخرى كان له أن يشرب من لبنها ولا كفارة في ذلك انما يحنث بما حلف عليه وسماه فقط ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك : يحنث بكل ذلك ثم تناقض فقال : ان وهبت له شاة ثم مننت بها عليه خلف أن لا يأكل من لبنها شيئا فباعها وابتاع بثمنها ثوبا لبسه فانه يحنث ولا يحنث بما ساكها في ملكه ولا يبيعها وقضاء دينه من ثمنها ، وهذا قول ظاهر الفساد لانه أحثه بغير ما حلف عليه ، وموت بعضهم بان ذكر ما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن علي بن الحسين « أن أبا الباقية ربط نفسه الى سارية وقال : لا أحل نفسي حتى يحلني رسول الله ﷺ أو تنزل توبتي فجاءت فاطمة تحمله فإني إلا أن يحل رسول الله ﷺ فقال عليه السلام : ان فاطمة بضعة مني » فهذا لا يصح لانه مرسل ، ثم عن علي بن زيد وهو ضعيف ، ثم لو صح لكانوا مخالفين لما فيه لأنهم لا يختلفون فيمن حلف أن لا يضرب زيدا فضرب ولزيد أنه لا يحنث \*

١١٥٦ - مسألة ومن حلف أن لا يفعل أمرا كذا حيناً أو دهرًا أو زماناً أو مدة أو برهة أو وقتاً أو ذكر كل ذلك بالالف واللام . أو قال ملياً أو قال : عمراً أو العمر فبقى مقدار طريقة عين لم يفعله ثم فعله فلا حنث عليه لان كل جزء من الزمان زمان . ودهر . وحين . ووقت . وبرهة . ومدة \*

وقد اختلف السلف في الحين فقالت طائفة : الحين سنة \* رويانا من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد كان علي بن أبي طالب يقول : أرى الحين سنة ، وقد روى من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس الحين سنة \* ومن طريق شعبة عن



الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان قالا جميعا : الحين سنة ، وعن عكرمة مثله ، وهو قول مالك قال : الا أن ينوى غير ذلك فله مانوى . وذهبت طائفة الى ما روينا من طريق محمد بن المثنى عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن محمد بن علي بن الحسين أنه سئل في رجل حلف على امرأته أن لا تفعل فعلا ما الى حين ؟ فقال : أى الأحيان أردت ؟ فإن الأحيان ثلاثة قال الله عز وجل : ( توتى أكلها كل حين باذن ربها ) كل ستة أشهر ، وقوله تعالى : ( ليسجنته حتى حين ) فذلك ثلاثة عشر عاما ، وقوله تعالى ( ولتعلن نبأه بعد حين ) فذلك الى يوم القيامة . وذهبت طائفة الى ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن ثور عن معمر قال الحسن البصرى : ( توتى أكلها كل حين ) ما بين ستة أشهر الى تسعة أشهر . وذهبت طائفة الى ما روينا من طريق محمد بن المثنى نا المغيرة بن سلة بن هشام المخزومي نا وهيب بن خالد نا ابن حرملة نا رجل سأل سعيد ابن المسيب عن يمينه أن لا تدخل امرأته على أهلها حيناً ؟ فقال سعيد الحين ما بين أن تطلع النخل الى أن ترطب ( توتى أكلها كل حين ) ، وذهبت طائفة الى ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن ثور عن معمر عن قتادة ( توتى أكلها كل حين ) قال : تؤكل ثمرتها في الشتاء والصيف . وذهبت طائفة الى ما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري حدثني طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « الحين ستة أشهر » وهو قول سعيد بن جبير . والشعبى . وذهبت طائفة الى ما روينا من طريق محمد بن المثنى نا يزيد بن هارون نا هشام نا هو ابن حسان عن عكرمة أن عمر بن عبد العزيز سأله عن قال لا أفعل امرأ كذا حيناً ؟ فقال له عكرمة : إن من الحين ما يدرك وما لا يدرك فالذى لا يدرك قوله عز وجل ( ومتعناهم الى حين ) والذى يدرك قوله تعالى ( توتى أكلها كل حين ) فإراه من حين ثمر الى حين تصرم ستة أشهر فاعجب ذلك عمر بن العزيز وبه يقول أبو حنيفة . والأوزاعي . وأبو عبيد ، وقال أبو حنيفة . الا أن ينوى مدة ما فله مانوى . وذهبت طائفة الى ما روينا من طريق محمد بن المثنى نا يزيد بن هارون عن محمد بن مسلم الطائفى عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد بن المسيب قال : الحين شهران النخلة تطلع السنة كلها الا شهرين . وذهبت طائفة الى ما روينا من طريق محمد بن المثنى نا أبو معاوية الضير نا الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن عباس قال : الحين قد يكون غدوة وعشية وهو قول الشافعى . وأبى سليمان . وروينا من طريق وكيع عن أبى جعفر عن طاوس قال الزمان شهران . قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ

فوجدناه تعالى قد قال ( هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ) فهذا مذخاق الله عز وجل مبدأ العالم الى خلق آدم عليه السلام ونسم بنيه والى وقت نفخ الروح فى كل واحد منا ، وقال تعالى ( ولتعلن نبأه بعد حين ) فهذا الى يوم القيامة ؛ وقال تعالى : ( ومتعناهم الى حين ) فهذا مدة عمر الانسان الى أن يموت ؛ وقال تعالى : ( ليسجته حتى حين ) ، وقال تعالى : ( فلبث فى السجن بضع سنين ) والبضع ما بين الثلاث الى التسع ، وقال الله تعالى : ( فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد فى السموات والارض وعشيا وحين تظهرون ) فسمى الله تعالى المساء حينا . والاصباح حينا . والظهيرة حينا ، فصح بذلك ما ذكرناه وبطل قول من حد حدا دون حد ، ووجدنا احتجاجهم بالنخلة عليهم لانه لا تنشا عدها يرطب منها ما كان زهوا . ويزهى ما كان بسرا . ويبسر منها ما كان بلحا . ويبلغ منها ما كان طلعا ، وفى كل ساعة تؤتى أكلها وبالله تعالى التوفيق .

ولانى حيفة هنا تخالط عظيمة ، منها انه قال : من حلف أن لا يكلم فلانا زمانا أو الزمان . أو حينا أو الحين . أو مليا أو طويلا فهو كله ستة أشهر الا أن ينوى مدة ما فله مانوى ، وروى عنه أيضا فى قوله مليا انه شهر واحد فان حلف أن لا يكلمه دهرًا قال أبو حيفة : لا أدري ما الدهر ؟ وقال أبو يوسف . ومحمد : هو ستة أشهر فان قال لا أكلمه الدهر قال أبو يوسف : هو على الأبد ، وقال محمد بن الحسن : ستة أشهر فان حلف أن لا يكلمه الى بعيد فهو أكثر من شهر قال أبو يوسف : شهر ويوم فان حلف أن لا يكلمه الى قريب فهو أقل من شهر فان حلف أن لا يكلمه عمرًا فان أبا يوسف قال : ستة أشهر ، وروى عنه أنه يوم واحد الا أن ينوى مدة ما فله مانوى .

١١٥٧ — مسألة — فان حلف أن لا يكلمه طويلا فهو ما زاد على أقل المدد ، فان حلف أن لا يكلمه أياما أو جمعا أو شهرا أو سنين أو ذكر كل ذلك بالآلف واللام فكل ذلك على ثلاثة ولا يحنث فيما زاد لانه الجمع وأقل الجمع ثلاثة وهو ما زاد على الثانية قال تعالى : ( فان كن نساء فوق اثنتين ) فان قال فى كل ذلك : كثيرة فهى على أربع لانه لا كثير الا بالاضافة الى ما هو أقل منه ولا يجوز أن يحنث أحد الايقين لا مجال للشك فيه ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٥٨ — مسألة — ومن حلف أن لا يساكن من كان ساكنا معه من امرأته أو قريبه أو أجنبي فليفارق حاله التى هو فيها الى غيرها ولا يحنث فان أقام مدة يمكنه فيها أن لا يساكنه فلم يفارقه حنث فان رحل كما ذكرنا مدة قلت أو كثرت ثم رجع لم يحنث ، وتفسير ذلك ان كان فى بيت واحد أن يرحل أحدهما الى بيت آخر من تلك الدار



أو غيرها وإن كانا في دار واحدة رحل أحدهما إلى أخرى متصلة بها أو متباعدة (١)، أو اقسما الدار وإن كانا في محلة واحدة رحل أحدهما إلى أخرى وإن كانا في مدينة واحدة أو قرية واحدة خرج أحدهما عن دور القرية أو دور المدينة لم يحنث وإن رحل أحدهما بجسمه وترك أهله وماله وولده لم يحنث إلا أن يكون له نية تطابق قوله فله مانوى وهذا كله قول أبي حنيفة والشافعي . وأبي سليمان ، وكل ما ذكرنا مساكنة وغير مساكنة ، فإن فارق تلك الحال فقد فارق مساكنته وقدر ولا يقدر أحد على أكثر لأن الناس مساكنة بعضهم لبعض في ساحة الأرض وفي العالم قال تعالى : (وله ما سكن في الليل والنهار) وقد افترض الله عز وجل على المهاجرين الرحلة عن مكة ودار الكفر إلى المدينة فكان من خرج منهم بنفسه قد أدى ما عليه وفارق وطن الكفر ، وأكثرهم ترك أهله وولده وماله بمكة وفي دار قومه فلم يخرجهم ذلك عن الهجرة ومفارقة الكفار ، وقال مالك : يحنث حتى يرحل بأكثر رحيله وهذا خطأ لما ذكرنا ولأنه قول بلا دليل ، واحتج بعض مقلديه بما روى «المرء مع رحله» وهذا لا يستد ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن النبي ﷺ لم يرو أنه قال إلا في رحل ناقته فقط لا في رحيل منزله بل تركه بمكة بلا شك ولم يخرج إلا بجسمه .

١١٥٩ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه زيد فأكل طعاما اشتراه زيد وآخر معه لم يحنث ، وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل دارا يسكنها زيد بكرا [ وكذلك ] (٢) دارا بين زيد وغيره لم يحنث إلا أن ينوى دارا يسكنها زيد فيحنث لأن المنظور إليه في الإيمان ما تعارفه أهل تلك اللغة في كلامهم الذي به حلف وعليه حلف فقط ولا يطلق على طعام اشتراه زيد وخالد أنه اشتراه زيد ، ولا على دار مشتركة أنها لأحد من هـ .

١١٦٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يهب لأحد عشرة دنانير فوهب له أكثر حنث إلا أن ينوى العدد الذي سمي فقط فلا يحنث .

١١٦١ - مسألة - ومن حلف أن لا يجمعه مع فلان سقف فدخل بيتا فوجده فيه ولم يكن عرف اذ دخل أنه فيه لم يحنث لكن ليخرج من وقته فإن لم يفعل حنث لما ذكرنا قبل من أن الحنث لا يلحق الاقاصدا إليه عالما به .

١١٦٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل لحما أو أن لا يشتريه فاشترى شحما أو كبدا

(١) وفي النسخة اليمنية «متباعدة» وهما بمعنى أى غير متلاصقة ومتصلة (٢) الزيادة

أوسناما . أو مصرانا . أو حشوة . أو رأسا . أو أكارع . أو سمكا . أو طيرا . أو قديدا لم يحنت لأنه لا يقع على شيء . مما ذكرنا في اللغة اسم لحم أصلا بل كل لغوى وعامى يقول في كل ذلك : ليس لحما ولا يطلق على السمك (١) والطير اسم لحم الابل بالاضافة ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان باقلنا ، وقال مالك : يحنت بكل ذلك ، واحتج له مقلدوه بقول الله تعالى : ( ولحم طير مما يشتهون ) \* ( ومن كل تأكلون لحاطريا ) \* قال أبو محمد : قد قلنا : انه لا يطلق على ذلك اسم لحم الابل بالاضافة كما لا يطلق على ماء الورد اسم ماء الابل بالاضافة ويلزمهم أن يقولوا فيمن حلف أن لا يجمعه مع فلان سقف أن يحنت ولا بد لأن الله تعالى قال : ( وجعلنا السماء سقفا محفوظا ) وأن يقول فيمن حلف أن لا يقرأ بضوء سراج قعر بضوء الشمس أن يحنت لأنه تعالى قال : ( وجعلنا سراجا وماجا ) وقوله تعالى : ( وجعل الشمس سراجا ) وأن يقولوا فيمن حلف أن لا يلقي ثيابه على وتد فالتها على جبل أن يحنت لأن الله تعالى يقول : ( والجبال أوتادا ) وهم لا يقولون هذا فصيح أن المراعى في ذلك ما قلناه ، ولا يخالفوننا فيمن قال لا آخر اتبع لي بهذا الدرهم لحما فابتاع له به سمكا . أو دجاجة . أو شحما . أو رأسا . أو حشوة . أو أكارع فانه ضامن للدرهم وانه قد خالف ما أمر به وتعدى والله تعالى التوفيق \* .

١١٦٣ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل شحما حنت بأكل شحم الظهر والبطن وكل ما يطلق عليه اسم شحم ولم يحنت بأكل اللحم المحض ، وهذا قول الشافعي . وأبو سليمان وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يحنت الا بشحم البطن وحده ولا يحنت بشحم الظهر ، وقال مالك : من حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحما حنت ومن حلف أن لا يأكل شحما فأكل لحما لم يحنت ، واحتج أصحاب أبي حنيفة بأن الله تعالى قال : ( ومن البقر والغنم حرما عليهم شحوهما ) قالوا : فكان ذلك على شحم البطن خاصة \* .

قال أبو محمد : وهذا احتجاج محال عن موضعه لأنه لم يخص شحم البطن بالتحريم عليهم بنفس هذا اللفظ لكن بما بعده من قوله تعالى : ( الا ما حلت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ) فهذا خص شحم البطن بالتحريم ولولا ذلك لحرمت الشحوم كلها فالآية حجة عليهم ، واحتج المالكيون بأن قالوا : حرم الله تعالى لحم الخنزير فحرم شحمه وحرم على بني اسرائيل الشحم فلم يحرم اللحم وقالوا : الشحم متولد من اللحم وليس اللحم متولدا من الشحم \* .

قال أبو محمد : وهذان الاحتجاجان في غاية التوهم بالباطل لأن تحريم شحم الخنزير

(١) في النسخ كلها « ولا يطلق للسمك »



لم يحرم من أجل تحريم لحمه لكن ببرهان آخر قد ذكرناه في باب ما يحل أكله ويحرم ، ولو كان تحريم شحم الخنزير من أجل تحريم لحمه دليلا على أن من حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحم خنثى لمكان تحريم لبن الخنزيرة وعظمها على قولهم من أجل تحريم لحمها موجبا للحنث على من حلف أن لا يأكل لحما فشرب لبنا ولا فرق وهم لا يقولون هذا ، وأما قولهم : إن الشحم تولد من اللحم فيقال لهم فكان ماذا ؟ أليس اللحم . واللبن متولد من الدم والدم حرام وهما حلالان ؟ أوليس الخمر متولدة من العصير والخل متولدة من الخمر وهي حرام وما تولدت منه حلال وما تولد منها حلال فبطل قولهم وبالله تعالى التوفيق .

١١٦٤ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل رأسا لم يحنث بأكل رأس الطير ولا رأس السمك ولا يحنث إلا بأكل رأس الغنم . والماعز ، فإن كانت أهل موضعه (١) لا يطلقون اسم الرأس في البيع والأكل على رأس الأبل والبقر لم يحنث بأكلها وإن كانوا يطلقون عليها في البيع والأكل اسم الرأس حنث بها لما ذكرنا من أن الإيمان انما هي على لغة الخالف ومعهود استعماله في كلامه وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، ألا ترى أن المسك دم جامد ولو كان لما لم يطلق عليه اسم دم حل ولم يحرم .

١١٦٥ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل بيضا لم يحنث إلا بأكل بيض الدجاج خاصة ولم يحنث بأكل بيض النعام وسائر الطير ولا بيض السمك لما ذكرنا وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان .

١١٦٦ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل عنباقا كل زيبا أو شرب عصيرا أو أكل ربا (٢) أو خلا لم يحنث ، وكذلك من حلف أن لا يأكل زيبا لم يحنث بأكل العنب ولا بشرب نبيذ الزبيب وأكل خله ، وكذلك القول في التمر . والرطب . والزهو . والبسر . والبلح . والطلع . والمنكت ونبيذ كل ذلك وخله وذو شائبته . وناطفه لا يحنث ، ومن حلف أن لا يأخذ شيئا منها حنث بأكل سائرهما ولا يحنث بشرب ما يشرب منها وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان لأن اسم كل واحد منها لا يطلق على الآخر ، والعالم كله بعضه متولد من بعض ، ونحن مخلوقون من تراب وماء ، فلو أن امرأ حلف أن لا يدخل في داره حيرانا فدخل التراب والماء لم يحنث بلا خلاف منا ومن غيرنا ، وقال مالك : من حلف أن لا يأكل عنباقا كل زيبا أو شرب

(١) في النسخة رقم ١٦ دأهل مواضعه ، (٢) هو بضم أوله وتشديد الباء الموحدة الطلاء الحائر ، والطلاء ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه

عصيرا حنث ولا يحنث بأكل الخل فكان هذا عجبا جدا وكان احتجاجهم لهذه القولة أعجب منها لانهم قالوا : أمر الخل بعيد وليت شعري ما معنى بعيد ، فان قالوا : ان بين العنب وبين الخل درجتين العصور والخر قلنا فكان ماذا ؟ ومن الذي جعل كون درجتين بين الخل والعنب علة في التحليل ؟ وحاش لله من هذا الحكم الفاسد فما زادونا على أن جعلوا دعواهم حجة لدعواهم (١) وقد تناقضوا من قرب لحنثوا من أكل جينا يابسا وقد حلف أن لا يأكل لبنا وبين الجبن اليابس واللبن درجتان وهما العقيد (٢) والجبن الرطب ، فان قالوا : كل ذلك عين واحدة قلنا : والخل . والعصير . والخر عين واحدة الا أن أحكامها اختلفت باختلاف صفاتها ولا مزيد ؛ وكذلك السمن بينه وبين اللبن درجتان الرائب ثم الزبد ، وقد يترك العنب في الظروف من أيامه إلى أيام الربيع ثم يعصر خلا محضا .

١١٦٧ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل لبنا لم يحنث بأكل (٣) اللبأ . ولا بأكل العقيد . لا الرائب . ولا الزبد . ولا السمن . ولا الخيض . ولا الميس . ولا الجبن ، وكذلك القول في الزبد . والسمن وسائر ما ذكرنا لاختلاف اسماء كل ذلك .

١١٦٨ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل خبزا فأكل كعكا . أو بشماطا . أو حريرة . أو عصيدة . أو حسو فتاة . أو فتينا لم يحنث ، ومن حلف أن لا يأكل قمحا فان كانت له نية في خبزه حنث والام يحنث الا بأكله صرفا ، ولا يحنث بأكل هريسة . ولا أكل حشيش . ولا سويق . ولا أكل فريك لانه لا يطلق على كل ذلك اسم قمح ، ومن حلف أن لا يأكل تينا حنث بالأخضر واليابس لان اسم التين يطلق على كل ذلك .

١١٦٩ - مسألة - ومن حلف أن لا يشرب شرابا فان كانت له نية حمل عليها وان لم تكن له نية حنث بالخر وبجميع الانبذة . وبالجلاب . والسكنجيين وسائر الاشربة لان اسم شراب يطلق على كل ذلك ولا يحنث بشرب اللبن ولا بشرب الماء لانه لا يطلق عليها اسم شراب ، ومن حلف أن لا يأكل لبنا فشربه لم يحنث لانه لم يأكله ولو حلف أن لا يشربه فأكله بالخبز لم يحنث لانه لم يشربه ، ومن حلف أن لا يشرب الماء يومه هذا فأكل خبزا مبلولا بالماء لم يحنث ، ومن حلف أن لا يأكل سمنا ولا زيتا فأكل خبزا معجونا بهما أو باحدهما لم يحنث لانه لم يأكل زيتا ولا سمنا ، ولو حنث في هذا لحنث من حلف أن لا يشرب يومه هذا ماء فأكل خبزا لانه بالماء عجن ولا يحنث بأكل طعام طبخ بهما الا أن يكونا ظاهرين فيه لم يزل الاسم عنهما في حنث حيثئذ ، ومن حلف أن لا يأكل ملحاً فأك

(١) في النسخة رقم ١٦ « حجة لدعوانا » (٢) في النسخة رقم ١٦ « العقد »

(٣) في النسخة رقم ١٦ ، الا بأكل ، وهو غلط



طعاما معمولاً بالملح وخبزاً معجوناً به لم يحنث لأنه لم يأكل ملحاً ، فإن كان قد ذر عليه الملح حنث لأنه ظاهر فيه ، ومن حلف أن لا يأكل خلافاً كل طعاماً يظهر فيه طعم الحل متميزاً حنث لأنه هكذا يؤكل الحل \*

١١٧٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يبيع هذا الشيء بدينار فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار وفلس فصاعداً لم يحنث لأنه لا يسمى في ذلك كله بآثاله بدينار .

١١٧١ - مسألة - ومن حلف ليقضين غريمه حقه رأس الهلال فإنه انقضاء حقه أول ليلة من الشهر أو أول يوم منه ما لم تغرب الشمس لم يحنث لأن هذا هو رأس الهلال في اللغة فإن لم يقضه في الليلة أو اليوم المذكورين وهو قادر على قضائه ذاك حنث \*

١١٧٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يشتري أمراً كذا . أو لا يزوج وليته . أو أن لا يضرب عبده . أو أن لا يبنى داره . أو ما أشبه هذا من كل شيء فامر من فعل له ذلك كله فإن كان ممن يتولى الشراء بنفسه . والبناء . والضرب أو فعل ما حلف عليه لم يحنث لأنه لم يفعله وإن كان ممن لا يشارك بنفسه ذلك حنث بامر من يفعله لأنه هكذا يطلق في اللغة الخبر عن كل من ذكرنا (١) ولا يحنث في أمر غيره بالزواج على كل حال لأن كل أحد يزوج وليته فإذا لم يزوجها وأمر غيره فلم يزوجها هو \*

١١٧٣ - مسألة - ومن حلف ألا يبيع عبده فباعه يباعاً فاسداً . أو أصدقه . أو أجره . أو يبيع عليه في حق لم يحنث لأنه ليس شيء مما ذكرنا يباعا والبيع الفاسد حرام والله تعالى يقول : (وأحل الله البيع) ولا شك عند من دماغه صحيح في أن الحرام غير الحلال ، فإن باعه يباعاً صحيحاً لم يحنث ما لم يتفرقا عن موضعيهما فإن تفرقا وهو مختار ذاك حنث حيثئذ لأنه حيثئذ باعه لما نذرك في كتاب البيوع أن شاء الله تعالى .

١١٧٤ - مسألة - ومن حلف أن لا يتكلم اليوم فقرأ القرآن في صلاة . أو غير صلاة . أو ذكر الله تعالى لم يحنث لقول رسول الله ﷺ ، إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح . والتكبير . وقراءة القرآن أو نحو ذلك ، (٢) ولقول الله تعالى (ثم أدبر واستكبر فقال إن هذا إلا سحر يؤثر إن هذا إلا قول البشر ما صليه سقر) فصح أن القرآن ليس قول البشر وإن من أطلق ذلك عليه (٣) سيصلي سقر ، فصح أنه لا يطلق في اللغة ولا في الشريعة على شيء مما ذكرنا اسم كلام ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ ، عن كل ما ذكرنا ، (٢) الحديث في سنن النسائي مطولاً

(٣) في النسخة اليمنية ، من أطلق عليه ذلك ،

## كفارات الأيمان

١١٧٥ - مسألة - من حنث بمخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة بعد الحنث لا خلاف في ذلك .

١١٧٦ - مسألة - ومن أراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث أى الكفارات لزمته من العتق أو الكسوة أو الاطعام أو الصيام ، وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان لا يجزيه ذلك إلا بعد الحنث ، وقال الشافعى : أما العتق أو الكسوة أو الاطعام فيجزي تقديمه قبل الحنث ، وأما الصيام فلا يجزى . إلا بعد الحنث ، وحجة الشافعيين أن العتق . والكسوة . والاطعام من فرائض الأموال والأموال من حقوق الناس وحقوق الناس جائز تقديمها قبل آجالها ، وأما الصوم فمن فرائض الأبدان وفرائض الأبدان لا يجزى تقديمها قبل أوقاتها .

قال أبو محمد : وهذه قضية فاسدة وهم موافقون لنا على أن تعجيل أموال الناس إنما تجب برضا صاحب الحق . والذي عليه الحق معال برضا أحدهما دون الآخر وأن هذا إنما يجب أيضا فيما هو حق للإنسان بعينه فتراضى هو وغريمه على تقديمه أو تأخيره أو إسقاطه أو إسقاط بعضه ، وأما كل ما ليس لإنسان بعينه وإنما هو حق لله تعالى وقته بوقت محدود وليس هنا مالك بعينه يصح رضاه في تقديمه لافى تأخيره ولا فى إسقاطه ولا فى إسقاط بعضه وإنما هو حق لله تعالى لا يحل فيه إلا ما أحده الله تعالى ، قال الله تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) ويقال لهم أيضا : إن حقوق الناس يجوز فيها التأخير والإسقاط فهل يجوز فى الكفارات الإسقاط أو التأخير إلى أجل أو إلى غير أجل ؟ فظهر فساد قولهم جملة . وأما المال الكيون فانهم وإن كانوا أصابوا ههنا فقد تناقضوا جدا لأنهم أجازوا تقديم الكفارة اثر اليمين وقبل الحنث ولم يجزوا تقديم الزكاة اثر كسب المال لكن قبل الحول بشهر ونحوه ، ولا أجازوا تقديم صدقة الفطر اثر ابتداء الصوم لكن ( ١ ) قبل الفطري يومين فأقل فقط ، ولم يجزوا تقديم كفارة الظهار أصلا ولا بساعة قبل ما يوجبها عندهم من ارادة الوطء ، ولا أجازوا تقديم كفارة قتل الخطأ قبل ما يوجبها من موت المقتول ولا بطريقة عين . ولا كفارة قتل الصيد فى الحرم قبل قتله ، وأجازوا اذن الورثة للبوصى فى أكثر من الثلث قبل أن يجب لهم المال بموته ، فظهر تناقض أقوالهم والله تعالى الحمد . وأما الخفيفون فتناقضوا أقبح تناقض لانهم أجازوا تقديم الزكاة قبل الحول



بثلاثة أعوام وتقديم زكاة الزرع أثر زرع في الأرض ، وأجازوا تقديم الكفارة في جزاء الصيد بعد جراحه وقبل موته . وتقديم كفارة قتل الخطأ قبل موت المجروح ولم يميزوا الورثة الاذن في الوصية بأكثر من الثلث قبل وجوب المال لهم بالموت . ولا أجازوا إسقاط الشفيع حقه من الشفعة بعد عرض شريكه أخذ الشقص عليه قبل وجوب أخذه له بالبيع ، فظهر تخليطهم وسخف أقوالهم وبالله تعالى نعوذ من الخذلان .

وكلهم لا يميز الاستثناء قبل اليمين ولا قضاء دين قبل أخذه . ولا صلاة قبل وقتها فلم يبق الا قولنا . وقول أصحابنا المانع من تقديم كل حق له وقت قبل وقته فانهم قالوا : الكفارة لا تجب الا بالحنث وهي فرض بعد الحنث بالنص والاجماع فتقدمها قبل أن تجب تطوع لا فرض ، ومن المحال أن يجزى التطوع عن الفرض وقالوا : قال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) والدلائل ههنا تكثر جدا .

قال أبو محمد : وهذه أدلة صحاح ونحن موافقون لهم في أنه لا يجزى شيء من الشريعة قبل وقته الا في موضعين ، أحدهما كفارة اليمين فجاز تقديمها قبل الحنث لكن بعد ارادة الحنث ولا بد ، والثاني إسقاط الشفيع حقه بعد عرض الشفيع عليه أن يأخذ أو يترك قبل البيع فإسقاطه حقه حيث لا زلزم له فقط وانما فعلنا ذلك للنصوص المخرجة لهدى الشرع عن حكم سائر الشريعة في أنه لا يجزى ولا يجوز أداء شيء منها قبل الوقت الذي حده الله تعالى له . قال أبو محمد : وقد احتج بعض من وافقنا ههنا في تصحيح قولنا بأن قال : قال الله

تعالى : ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) قال : الكفارة واجبة بنفس اليمين .

قال علي : ولا حاجة لنا في هذا لأنه قد جاء النص والاجماع المتيقن على أن من لم يحنث فلا كفارة تلزمه فصح أنه ليس بنفس اليمين تجب الكفارة ، واحتج بعضهم بأن في الآية حذفاً بلا خلاف وأنه فإردتم الحنث أو حنثتم .

قال أبو محمد : وهذه دعوى منهم في أن المحذوف هو فإردتم الحنث لا يقبل الا ببرهان فوجب طلب البرهان في ذلك فنظرنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نازهير ابن حرب ناسروان بن معاوية الفزاري نازيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة : وأن رسول الله ﷺ قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها وليكفر عن يمينه (١) . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان نا عفان - هو ابن مسلم - نا جرير بن حازم قال : سمعت الحسن - هو البصري - يقول : نا (٢) عبد الرحمن بن سمرة

(١) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦ باطول من هذا (٢) في سنن النسائي ج ٧ ص ١٠

قال : قال لي رسول الله ﷺ ، « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم انت الذي هو خير » ، وهكذا روينا أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي ﷺ (١) ، ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا اسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدي ناشعة عن عمرو بن مرة سمعت عبد الله بن عمرو مولى الحسن بن علي يحدث عن عدي بن حاتم « قال [قال] (٢) رسول الله ﷺ : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر [عن يمينه] » (٣)

فهذه الأحاديث جامعة لجميع أحكام ما اختلفوا فيه من جواز تقديم الكفارة قبل الحنث لأن في حديث أبي هريرة تقديم الحنث قبل الكفارة ، وفي حديث عبد الرحمن ابن سمرة تقديم الكفارة قبل الحنث ، وفي حديث عدي بن حاتم الجمع بين الحنث والكفارة بواو العطف التي لا تعطى رتبة ، وهكذا جاء من طريق أبي موسى الأشعري فوجب استعمال جميعها ولم يكن بعضها أولى بالطاعة من بعض ولا تحمل مخالفة بعضها لبعض فكان ذلك جائزا وبالله تعالى التوفيق ، وصح بهذا أن الحذف الذي في الآية إنما هو إذا أردتم الحنث أو حنثتم ، ورسول الله ﷺ هو المبين عن ربه عز وجل ، واعترض بعضهم بأن قال : قول رسول الله ﷺ : « فليكفر ثم ليأت الذي هو خير » هو مثل قول الله تعالى : (ثم كان من الذين آمنوا) وكقوله تعالى : (ثم آتينا موسى الكتاب) وكقوله تعالى : (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم) قال هذا القائل : ولفظة ثم في هذه الآيات لا توجب تعقيا بل هي واقعة على ما كان قبل ما عطف اللفظ عليه بـ ثم .

قال أبو محمد : ليس كما ظنوا أما قوله تعالى : (ثم كان من الذين آمنوا) فإن نص الآيات هو قوله تعالى : (وما أدراك ما العقبة فكربة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذامقربة أو مسكينا ذامقربة ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة) وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ للحكيم بن حزام : « أسلمت على ما أسلفت من الخير » فصح بهذه الآية عظيم نعمة الله تعالى على عباده في قوله كل عمل بر عملوه في كفرهم ثم أسلموا فالآية على ظاهرها وهي زائدة على سائر ما في القرآن من قبوله تعالى أعمال من آمن ثم عمل الخير والحمد لله رب العالمين ، وأما قوله تعالى : (ثم آتينا موسى الكتاب) فليس كما ظنوا الآن

(١) الحديث أيضا في سنن النسائي (٢) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ١١ (٣) الزيادة



أول الآية قوله عز وجل : ( وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن ) وقد قال تعالى : ( ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما ) وقال تعالى : ( له أياكم إبراهيم ) فصح أن الصراط الذى أمرنا الله تعالى باتباعه وأتانا به محمد ﷺ هو صراط إبراهيم عليه السلام ، وقد كان قبل موسى بلا شك ثم آتى الله تعالى موسى الكتاب ، فهذا تعقيب بمنزلة لاشك فيه ، فأما قوله تعالى : ( لقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ) فعلى ظاهره لأن الله تعالى خلق أنفسنا وصورها وهى التى أخذ الله عليها العهد ألت بربكم قالوا بلى ثم بعد ذلك أسجد الملائكة لآدم عليه السلام فبطل تعلقهم بهذه الآيات ، ثم حتى لو خرجت عن ظاهرها أو كانت ثم لغير التعقيب فيها لم يجب لذلك أن تكون ثم لغير التعقيب حيثما وجدت لأن ما خرج عن موضوعه فى اللغة بدليل فى موضع ما لم يجز أن يخرج فى غير ذلك الموضع عن موضوعه فى اللغة ، وهذا من تمويههم الفاسد الذى لا ينتفعون به إلا فى تحيير من لم ينعم النظر فى أول ما يفجأونه به ، وبالله تعالى التوفيق .

وقولنا هذا هو قول عائشة أم المؤمنين . ومن طريق ابن أبى شيبه نا المعتمر بن سليمان التيمى عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن مسلة بن مخلد . وسليمان الفارسي كانا يكفران قبل الحنث . وبه إلى أبى بكر بن أبى شيبه نا حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين أن أبا الدرداء دعا غلاما له فاعتقه ثم حنث فصنع الذى حلف عليه . وبه إلى ابن أبى شيبه نا أزهر عن ابن عون أن محمد بن سيرين كان يكفر قبل الحنث وهو قول ابن عباس أيضا . والحسن . وربيعة . وسفيان . والأوزاعي . ومالك . والليث . وعبد الله بن المبارك . وأحمد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . وسليمان بن داود الهاشمي . وأبى ثور . وأبى خيثمة وغيرهم ، ولا يعلم لمن ذكرنا مخالف من الصحابة رضئ الله عنهم إلا أنعموها موه برواية عبد الرزاق عن الأسلى - هو إبراهيم بن أبي يحيى - عن رجل سماه عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أنه كان لا يكفر حتى يحنث ، وهذا باطل لأن ابن أبى يحيى مذكور بالكذب ثم عمن لم يسم ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه أن ابن عباس لم يجز الكفارة قبل الحنث إنما فيه أنه كان يؤخر الكفارة بعد الحنث فقط ونحن لا نكر هذا .

١١٧ - مسألة - ومن حلف أن لا يعتق عبده هذا فاعتقه ينوى بعته ذلك كفارة تلك اليمين لم يجزه ، ومن حلف أن لا يتصدق على هؤلاء العشرة المساكين

فاطعمهم ينوى بذلك كفارة يمينه تلك لم يجزه ولا يحنث بأن يتصدق عليهم بعد ذلك وكذلك الكسوة لكن عليه الكفارة ، ومن حلف أن لا يصوم في هذه الجمعة ولا يوما ثم صام منها ثلاثة أيام ينوى بها كفارة يمينه تلك وهو من أهل الكفارة بالصيام لم يجزه ولا يحنث بان يصوم فيها بعد ذلك وعليه الكفارة لأن معنى الكفارة بلا شك إسقاط الحنث والحنث قد وجب بالعق . والاطعام . والكسوة فلا يحنث بعد في يمين قد حنث فيها ، والكفارة لا تكون الحنث بلا شك بل هي المبطلته والحق لا يبطل نفسه .

١١٧٨ - مسألة - وصفة الكفارة هي أن من حنث أو أراد الحنث وان لم يحنث بعد فهو مخير بين ما جاء به النص وهو اما أن يعتق رقبة واما أن يكسو عشرة مساكين واما أن يطعمهم أى ذلك فعل فهو فرض ويجزيه فان لم يقدر على شيء من ذلك ففرضه صيام ثلاثة أيام ولا يجزيه الصوم مادام يقدر على ما ذكرنا من العتق . أو الكسوة . أو الاطعام .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( فكفارتها طعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) وما نعلم في هذا خلافا ولا نبعده لأن من قال في قول الله تعالى : ( جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ) : ان هذا على الترتيب لا على التخيير فغير مستبعد منه أن يقول في كفارة الأيمان أيضا : انه على الترتيب ، ونسال الله التوفيق .

١١٧٩ - مسألة - ولا يجزيه بدل ما ذكرنا صدقة . ولا هدي . ولا قيمة . ولا شيء . سواء أصلا لأن الله تعالى لم يوجب غير ما ذكرنا فمن أوجب في ذلك قيمة فقد تعدى حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى ( وما كان ربك نسيا ) .

١١٨٠ - مسألة - ومن حنث وهو قادر على الاطعام . أو الكسوة . أو العتق ثم افتقر فعجز عن كل ذلك لم يجزه الصوم أصلا لانه قد تعين عليه حين وجوب الكفارة أحد هذه الوجوه بنص القرآن فلا يجوز سقوط ما ألزمه الله تعالى يقينا بدعوى كاذبة لكن يمهل حتى يجد أو لا يجد فالله تعالى ولي حسابه ، وأما ما لم يحنث فلم يتعين عليه وجوب كفارة بعد الا أن يجعلها فتجزيه على ما قدمنا وبالله تعالى التوفيق .

١١٨١ - مسألة - ومن حنث وهو عاجز عن كل ذلك ففرضه الصوم قدر عليه حيثئذ أولم يقدر متى قدر فلا يجزيه الا الصوم فان أيسر بعد ذلك وقدر على العتق .



والإطعام . والكسوة لم يجزه شيء من ذلك إلا الصوم فإن مات ولم يصم صام عنه وليه أو استوجر عنه من رأس ماله من يصوم عنه لأن الصوم قد تعين عليه وجوبه حين حنث وصح لزومه إياه فلا يجوز سقوط ما أوجبه الله تعالى عليه يقينا لا شك فيه بدعوى كاذبة ، وقال بعض القائلين : إن أيسر قبل أن يصوم أو قبل أن يتم الصوم انتقل حكمه إلى العتق . أو الإطعام . أو الكسوة .

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة وليت شعري ما الفرق بين أن يعسر بعد أن يوسر فلا ينقلونه إلى جواز الصيام عنه أو وجوبه عليه وبين أن يوسر بعدما يعسر فينقلونه إلى وجوب العتق . أو الإطعام . أو الكسوة ، فإن قالوا : إنما لزمه الصيام لضرورة عدمه قلنا : كذب من قال هذا وأخبر عن الله تعالى بالباطل ، وقد وجدنا الله تعالى عوض من العتق في كفارة الظهار وقتل الخطأ الصيام لا الإطعام ثم عوض من الصيام من لا يقدر عليه في كفارة الظهار الإطعام ولم يعوض منه في كفارة القتل أطعاما وخير في جزاء الصيد بين الإطعام والصيام والهدى والله تعالى يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل ويحكم لا معقب لحكمه ، ولا يجوز تغيير ما أوجب الله تعالى عن ما أوجبه .

واختلف المخالفون لنا في هذا فقال أبو حنيفة . وأصحابه : إن قدر على الإطعام . أو الكسوة . أو العتق قبل أن يتم جميع صيام الثلاثة الأيام بطل حكم الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وقال الحكم بن عتيبة . وإبراهيم النخعي . وسفيان الثوري إن كان قد أتم صيام يومين صام اليوم الثالث فقط وإن كان لم يصم تمام اليومين انتقل عن حكم الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وقال آخرون : إن كان قد تم له صيام يوم واحد تمادى على صيام اليومين الباقيين وأجزأه وإن كان لم يتم له صيام يوم واحد انتقل عن حكم الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وهو قول أحمد بن حنبل . وإسحاق . وأحمد . وقول الشافعي ، وقال مالك : إن دخل في الصوم ثم أيسر فليتمادى في صومه وإن لم يدخل فيه بطل حكم الصوم وانتقل إلى العتق أو الكسوة أو الإطعام ، وهو قول الحسن ، وعطاء ، قال الله تعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ) وهذه أقوال لا نص قرآن فيها ولا سنة فصح أنها آراء مجردة ، ولا فرق بين يساره قبل أن يشرع في الصوم وبين يساره بعد أن يشرع فيه وإنما الحكم للحال التي أوجب الله تعالى فيها عليه ما أوجب ، ونسألهم كلهم عن حنثه وهو معسر هل عليه الله تعالى كفارة مفترضة أم ليس لله تعالى عليه كفارة مفترضة ولا بد من أحدهما ؟ فمن قولهم : إن الله تعالى عليه كفارة مفترضة ولو قالوا : غير هذا لخالفوا نص القرآن بلا برهان ، فاذ الكفارة عليه

ولا بد ففسأهم ماهي ؟ فان قالوا : هي التي افترض الله تعالى عليه في القرآن قلنا : صدقتم فاذا قد اقررتم بذلك فمن أين سقطت عندكم يدساره بعد ذلك وليس هذا في القرآن ولا في السنة ؟ وما كان هكذا فهو باطل بلا شك ، وان قالوا : هي غير التي افترض الله تعالى عليه أو قسموا (١) كانوا قائلين بلا برهان وكفونا مؤتمتهم والله تعالى الحمد ، وقولنا هذا هو قول أبي سليمان وأصحابه \*

١١٨٢ - مسألة - ويجزى في العتق في كل ذلك الكافر . والمؤمن . والصغير . والكبير . والمعيب . والسالم . والذكر . والأنثى . وولد الزنا . والمخدم . والمؤاجر . والمرهون . وأم الولد . والمديرة . والمدير . والمندور عتقه . والمعق إلى أجل . والمكاتب مالم يؤد شيئاً فان كان أدى من كتابته ما قل أو كثر لم يجز في ذلك ولا يجزى من يعتق على المرء بحكم واجب ولا نصفاً رقتين ، وقد ذكرنا كل ذلك في كتاب الصيام فأغنى عن اعادته \*

وعمدة البرهان في ذلك قول الله تعالى : ( أو تحرير رقبة ) فلم يخص رقبة من رقبة : ( وما كان ربك نسياً ) فان قالوا : قسنا الرقبة في هذا على رقبة القتل لا تجزى الا مؤمنة قلنا : فقيسوها عليها في تعويض الاطعام منها ، فان قالوا : لا تفعل لاننا نخالف القرآن ونزيد على ما فيه قلنا : وزيا دتكم في كفارة اليمين أن تكون مؤمنة ولا بد خلاف للقرآن وزيادة على ما فيه فان كان القياس في أحد الحكمين جائزاً فهو في الآخر جائز وان كان في أحدهما غير جائز فهو في الآخر غير جائز \* فان احتجوا بالخبر الذي فيه ان القائل قال لرسول الله ﷺ : انه لطم وجهه جارية له وعلى رقبة أفأعتقها ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : أين الله ؟ قالت : في السماء قال : من أنا ؟ قالت : رسول الله فقال عليه السلام : اعتقها فانها مؤمنة (٢) فلاحجة لهم فيه لأنها بنص الخبر لم تكن كفارة يمين ولا وطء في رمضان ولا عن ظهار ، وهم يجيزون الكافرة في الرقبة المنذورة على الانسان فقد خالفوا ما في هذا الخبر واحتجوا به فيما ليس فيه منه شيء ، وأيضاً فإنه ليس فيه انه عليه السلام قال : لا تجزى الا مؤمنة وانما فيه أعتقها فانها مؤمنة ، ونحن لا نكر عتق المؤمنة وليس فيه أن لا يجوز عتق الكافرة فنحن لا نمنع من عتقها ، فان قيل : قد رويتم هذا الخبر من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة : وان الشريد قال : يا رسول الله ان أمي أمرتني أن أعتق عنها رقبة وعندى أمة سوداء أفأعتقها ؟ فقال له النبي ﷺ : ادع بها فقال لها النبي ﷺ : من ربك ؟ قالت : الله قال : فمن أنا ؟ قالت : رسول الله قال : اعتقها فانها

(١) كذا في جميع النسخ (٢) الحديث في صحيح مسلم ، ورواه أيضاً أبو داود في سننه



مؤمنة (١) ، فهذا عليهم لالهم لانهم يجزون في رقبة الوصية كافرة وأما نحن فلو  
انسند لقلنا به في الموصى بعتقها كما ورد ، وقال بعضهم : كما لا يعطى من الزكاة كافر كذلك  
لا يعتق في القرض كافر قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ثم هذا منه عين الباطل لانه  
دعوى لا تقابل الا بالتكذيب والرد فقط لان الله تعالى لم يقل ذلك ولا رسوله عليه  
السلام . وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن  
عطاء قال : يجزى اليهودى والنصرانى في كفارة اليمين . ومن طريق جرير عن المغيرة  
عن ابراهيم مثله أيضا . ومن طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن  
جابر عن الشعبي قال : يجزى الاعمى في الكفارة . وعن الحسن . وطاوس يجزى المدبر  
في الكفارة . وعن الحسن . وطاوس . والنخعي تجزى أم الولد في الكفارة ، وأما ولد  
الزنا فانتار وينا من طريق يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين قالت : لأن  
أتصدق بثلاث تمرات أو امتع بسوط في سبيل الله تعالى أحب الى من أن أعتق ولد زنا \*  
ومن طريق أبي هريرة أنه قال لعبدله : لو لأنك ولد زنا لا اعتقتك ، وقال النخعي .

والشعبي : لا يجزى ولد الزنا في رقبة واجبة . وعن ابن عمر أنه أعتق ولد زنا \*  
وأحتج من منع منه بخبر رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا العباس بن محمد الدوري  
نا الفضل بن دكين نا اسرائيل عن زيد بن جبر عن أبي يزيد الضبي عن ميمونة مولاة  
رسول الله ﷺ عن النبي عليه السلام « أنه سئل عن ولد الزنا فقال لا خير فيه نعلان أجاهد  
أو قال أجهز (٢) بهما أحب إلى من أن أعتق ولد الزنا » .

قال أبو محمد : اسرائيل ضعيف . وأبو يزيد مجهول ولو صح لقلنا به \* وروينا من  
طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن المغيرة عن ابراهيم . والشعبي قالا جميعا : لا يجزى في شيء  
من الواجب ولد زنا .

قال أبو محمد : وأجازه طاوس . ومحمد بن علي ولا يسمى نصفاً رقتين رقبة ، ومن  
أعتق بحكم فلم يعتق عن الكفارة فلا يجزى فيها وبالله تعالى التوفيق \* .

١١٨٣ - مسألة - ولا يجزى اطعام مسكين واحد أو مادون العشرة يردد  
عليهم لان الله تعالى افترض عشرة مساكين وهنا خلاف أمر الله تعالى ، وقال أبو حنيفة :  
يجوز . وروينا مثل قول أبي حنيفة عن الحسن وخالفه الشعبي ، ولا يجزى الا مثل ما يطعم  
الانسان أهله فان كان يعطى أهله الدقيق فليعط المساكين الدقيق وان كان يعطى أهله

(١) رواه أبو داود في سننه ، وقال : خالد بن عبد الله أرسله لم يذكر الشريد (٢) في النسخة

رقم ١٦ « أهج »

الحب فليعط المساكين الحب، وإن كان يعطى أهله الخبز فليعط المساكين الخبز، ومن  
أى شئ أطمع أهله فمنه يطعم المساكين لا يجزيه غير ذلك أصلاً لأنه خلاف نص  
القرآن، ويعطى من الصفة. والكيل الوسط لا الأعلى ولا الأدنى كما قال عز وجل \*  
وقد اختلف الناس في هذا فصح عن عمر بن الخطاب في كفارة اليمين لكل مسكين  
نصف صاع حنطة أو صاع تمر أو شعير، وعن علي مثله \* وروينا عن ابن عمر لكل  
مسكين نصف صاع حنطة \* وعن زيد بن ثابت مثله \* وعن عائشة أم المؤمنين لكل  
مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر وهو قول إبراهيم النخعي. وابن سيرين، وقال:  
أو أكلة مأكومة، وقال الحسن: مكوك حنطة ومكوك تمر لكل مسكين، والمكوك  
نصف صاع، قال الحسن: وإن شاء أطمعهم أكلة خبز أو لحماً فإن لم يجد خبزاً وسمناء ولبناً،  
فإن لم يجد خبزاً أو خلاً وزيتاً فإن لم يجد صام ثلاثة أيام، وقال قتادة أيضاً مكوك تمر ومكوك  
حنطة \* وعن إبراهيم النخعي مدبر ومد تمر هذا كله في كفارة اليمين، وقال عطاء ومجاهد:  
عشرة أمداد لعشرة مساكين ومدان للحطب والادام \* وعن الحسن. وابن سيرين يجمعهم  
في سبعهم مرة واحدة، وصح أيضاً عن سعيد بن المسيب، والحسن: وقناة مد تمر ومد  
حنطة لكل مسكين، وصح عن ابن عباس لكل مسكين مد حنطة، وعن زيد بن ثابت،  
وعن ابن عمر صحيح مثله أيضاً \* وعن عطاء وهو قول مالك. والشافعي \* وروينا عن  
ابن بريدة الأسلي (١) أن كان خبزاً يابساً فغداً وعشاء، وعن علي يغديهم ويعشيهم  
خبزاً وزيتاً وسمناء، ولا يصح عنهما، وعن القاسم. وسالم. والشعبي. والنخعي.  
وغيرهم غداً وعشاء \*

واحتج من ذهب إلى هذا بما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن يعلى نا أبو المحياة  
عن ليث بن أبي سليم قال: قال ابن بريدة. قال رسول الله ﷺ: «ان كان خبزاً يابساً  
فغداً وعشاء»، وهذا مرسل (٢) وليث ضعيف، وقال أبو حنيفة: نصف صاع بر  
لكل مسكين أو صاع تمر أو شعير، ومن دقيق البر وسويقه نصف صاع، ومن دقيق الشعير  
وسويقه صاع فإن أطمعهم فغداً وعشاء. أو غداً وغداً. أو عشاء وعشاء. أو سحور  
وغداً. أو سحور وعشاء، ولا يجزى عند مالك. والشافعي دقيق ولا سويق \*

قال أبو محمد: هذه أقوال مختلفة لأحجة بشيء منها من قرآن ولا سنة، وموه بعضهم  
بان رسول الله ﷺ أوجب في حلق الرأس للأذى للمحرم نصف صاع بين ستة

(١) في النسخة اليمنية \* عن بريدة الأسلي، وهو غلط، واسم ابن بريدة عبد الله

(٢) لأنه سقط منه الصحابي، وابن بريدة من التابعين توفي سنة خمس عشرة ومائة



مساكين ؛ وهذا حجة عليهم لان نص ذلك الخبر نصف صاع تمر لكل مسكين وهو خلاف قولهم ، وموهوا أيضا بخبر رويناه من طريق أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن موسى الحرشي نا زياد بن عبد الله نا عمر بن عبد الله الثقفي نا المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « كفر رسول الله ﷺ بصاع من تمر وأمر الناس أن يعطوا فمن لم يجد فنصف صاع » ، وهذا خبر ساقط لان زياد بن عبد الله ضعيف ، وعمر بن عبد الله - هو ابن يعلى بن مرة - وقد ينسب الى جده وهو ضعيف ، ولو صح لكان خلافا لقولهم لانهم لا يجيزون نصف صاع تمر البتة . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية الضرير عن عاصم عن ابن سيرين عن ابن عمر قال : ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) قال : الخبز . واللبن ، والخبز والزيت ، والخبز والسمن ، ومن أعلى ما يطعمهم الخبز واللحم . ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين نا أبا موسى الأشعري كفر عن يمين فجعل فأطعمهم . ومن طريق سفيان بن عيينة قال : قال سليمان ابن أبي المغيرة - وكان ثقة - عن سعيد بن جبير قال ابن عباس : كان الرجل يقوت أهله قوتا فيه سعة : وبعضهم قوتا دوننا . وبعضهم قوتا وسطا قليل : من أوسط ما تطعمون أهليكم . وعن ابن سيرين مثل قول ابن عمر ، وروينا نحوه هذا عن شريح . والأسود بن يزيد . وسعيد بن جبير . والشعبي وهو قول أبي سليمان وهو قولنا ، وهو نص القرآن ، وأما من حد كيلاما ومن منع من اطعام الخبز . والقيق . ومن أوجب أكلتين فأقوال لاحجة لها من قرآن : . ولا سنة . ولا قياس . ولا قول صاحب لا يخالف له منهم ، وبالله تعالى تأيد .

١١٨٤ - مسألة - وأما الكسوة فإوقع عليه اسم كسوة قميص . أو سراويل أو مقنع . أو قلنسوة . أو رداء . أو عمامة . أو برنس أو غير ذلك لان الله تعالى عم ولم يخص ، ولو أراد الله تعالى كسوة دون كسوة لبين لنا ذلك ( وما كان ربك نسيا ) فتخصيص ذلك لا يجوز . رويناه عن عمران بن الحصين أن رجلا سأله عن الكسوة في الكفارة ؟ فقال له عمران أرايت لو أن وفدا دخلوا على أميرهم فكسا كل رجل منهم قلنسوة قال الناس : انه قد كساهم ؟ . رويناه من طريق مسدد عن عبد الوارث الثوري عن محمد ابن الزبير عن أبيه . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أشعث عن الحسن البصري قال : تجزى . العمامة في كفارة اليمين وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والشافعي وأبي سليمان ، وقال مالك : لا تجزى الا ما تجوز فيه الصلاة ، وهذا لا وجه له لانه قول بلا برهان ، واختلف عن أبي حنيفة في السراويل وحدها ولا تجزى عنده عمامة فقط ،

وقالوا : لو ان انسانا لم يلبس الاعمامة فقط . أو سراويل فقط لقال الناس : هذا عريان .  
قال أبو محمد : وهذا ليس بشيء . (١) لان الله تعالى لم يقل لنا : اكسوهم ما لا يقع عليهم به  
اسم عريان ( وما كان ربك نسيا ) ولو أن امرءاً لبس قميصاً . وسراويل في الشتاء لقال  
الناس : هذا عريان ، والعجب كله من أبي حنيفة اذ يمنع من أن تجزى العمامة وهي  
كسوة ثم يقول : لو كساهم ثوباً واحداً يساوى عشرة أثواب أو أعطاهم بغلة أو حمارة  
تساوى عشرة أثواب أجزاء ، ثم تدبرنا هذا فرأينا ضرورة أن الكسوة على الإطلاق  
منافية للعرى اذ تمتنع محال أن يكون كاسياً عارياً من وجه واحد لكن يكون كذلك من  
وجهين مثل أن يكون بعضه كاسياً وبعضه عارياً أو يكون عليه كسوة تكمه ولا تستر بشرته  
كما صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة » فصح  
يقينا أن الكسوة لا يكون معها عرى اذا كانت على الإطلاق والله تعالى قد أطلقها ولم  
يذكرها بإضافة ، ولا شك في أن من عليه كسوة سابعة إلا أن رأسه عارياً أو ظهره أو عورته  
أو غير ذلك منه فإنه لا يسمى كاسياً ولا مكتسباً إلا بإضافة ، فوجب ضرورة ان لا تكون  
الكسوة الاغامة لجميع الجسم سائرة له عن العيون مانعة من البرد لانه بالضرورة يعلم أن  
من كان في كانون الأول مغطى برداً قصب فقط أنه لا يسمى به احد كاسياً بل هو عريان ،  
وبالله تعالى التوفيق .

١١٨٥ - مسألة - ويجزى كسوة أهل الذمة واطعامهم اذا كانوا مساكين  
بخلاف الزكاة لانه لم يأت هنا نص بتخصيص المؤمنين ، وقد جاء النص في الزكاة ان  
تؤخذ من أغنياء المسلمين فتد في فقرائهم .

١١٨٦ - مسألة - ويجزى الصوم للثلاثة الأيام متفرقة ان شاء وهو قول مالك .  
والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تجزى الامتابة ، واحتجوا بقياسها على كفارة الظهار .  
والقتل ، وقالوا في قراءة ابن مسعود : متابعات .

قال أبو محمد : من العجائب ان يقيس المالكين الرقبة في ان تكون مؤمنة في كفارة  
اليمين على كفارة القتل ولا يقيسها الخفيفون عليها و يقيس الخفيفون الصوم في كفارة  
اليمين في وجوب كونه متابعاً على صوم كفارة قتل الخطأ . والظهار ، ولا يقيسه  
المالكين عليه فاعجبوا لهذه المقاييس المتخاذلة المحكوم بها في الدين مجازة ، واما  
قراءة ابن مسعود فهي من شرق الأرض الى غربها اشهر من الشمس من طريق  
عاصم . وحمزة . والكسائي ليس فيها ما ذكرنا ثم لا يستحيون من أن يزيدوا



في القرآن الكذب المقترى نصراً لأقوالهم الفاسدة وهم يأبون من قبول التغريب في الزنا  
لأنه عندهم زيادة على ما في القرآن ، وقد صح عن النبي ﷺ ثم لا يستحيون من الله تعالى  
ولا من الناس في أن يزيدوا في القرآن ما يكون من زاده فيه كافر أو ما أن قرأ به في المحراب  
استقرب وإن كبه في مصحف قطعت الورقة أو بشر نصراً لتقليدهم فاذلم يخص الله تعالى  
تأبعا من تغريب فكيفما صام من اجزائه ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٨٧ - مسألة - ومن عنده فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه  
عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلاً لأنه واجد ولا يجزى الواجد بنص القرآن من وجد  
الما وجد ولا يجزى الصوم إلا من لم يجحد (١) ، والعبد والحر في كل ذلك سواء :  
(وما كان ربك نسياً) ومن حد بأكثر من هذا من قوت جمعة . أو شهر . أو سنة كلف  
الدليل ولا سبيل له إليه .

١١٨٨ - مسألة - ولا يجزى أطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم وهو قول  
مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . وسفيان : يجزى . وهذا خلاف القرآن وما نعلم  
أحداً قاله قبل أبي حنيفة .

١١٨٩ - مسألة - ومن حلف على أثم فقرض عليه أن لا يفعله ويكفر فإن حلف  
على ما ليس اثماً فلا يلزمه ذلك . وقال بعض أصحابنا : يلزمه ذلك إذا رأى غير ما خيرا منها  
واحتجوا بقول رسول الله ﷺ : فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه .  
قال أبو محمد : كان هذا احتجاجاً صحيحاً لولا ما روينا في كتاب الصلاة في باب  
الوتر من قول القائل للنبي ﷺ : اذكر له الصلوات الخمس فقال : هل على غيرهن ؟  
قال : لا إلا أن تطوع ، وقال في صوم رمضان والزكاة كذلك ، والله لا أزيد عليهن ولا  
أقص منهن فقال عليه السلام : أفلح أن صدق دخل الجنة أن صدق (٢) ، ولا شك في  
أن التطوع بعد الفرض أفضل من ترك التطوع وخير من تركه فلم ينكر النبي عليه السلام  
يمينه تلك ولا أمره بأن يأتي الذي هو خير بل حسن له ذلك ، فصح أن أمر النبي ﷺ بذلك  
إنما هو ندب وبالله تعالى التوفيق .

(تم كتاب الكفارات والحمد لله رب العالمين)

## كتاب القرض وهو الدين

١١٩٠ - مسألة - القرض فعل خير ، وهو أن تعطى انسا ناشيثا بعينه من مالك تدفعه اليه ليرد عليك مثله إما حالا في ذمته وإما الى أجل مسمى هذا جمع عليه ؛ وقال الله تعالى : ( اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ) \*

١١٩١ - مسألة - والقرض جائز في كل ما يحل تملكه وتملكه بهبة أو غيرها سواء جازيعة أو لم يحز لأن القرض هو غير البيع لأن البيع لا يجوز إلا بشمن ويجوز بغير نوع ما بعث ولا يجوز في القرض الا رد مثل ما اقترض لا من سوى نوعه أصلا \*

١١٩٢ - مسألة - ولا يحل أن يشترط ردأ كثيرا أخذ ولا أقل وهو ربا مفسوخ ولا يحل اشتراط ردأ أفضل مما أخذ ولا أدنى وهو ربا ، ولا يجوز اشتراط نوع غير النوع الذي أخذ ولا اشتراط أن يقضيه في موضع كذا ولا اشتراط ضامن \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق (١) ، ولا خلاف في بطلان هذه الشروط التي ذكرنا في القرض وبالله تعالى تأيد هـ

١١٩٣ - مسألة - فإن تطوع عند قضاء ما عليه بأن يعطى أكثر مما أخذ . أو أقل مما أخذ . أو أجود مما أخذ . أو أدنى مما أخذ فكل ذلك حسن مستحب ، ومعطى أكثر مما اقترض وأجود مما اقترض مأجور ، والذي يقبل أدنى مما أعطى . أو أقل مما أعطى مأجور ، وسواء كان ذلك عادة أو لم يكن مالم يكن عن شرط ، وكذلك إن قضاه في بلد آخر . ولا فرق فهو حسن مالم يكن عن شرط \* روينا من طريق البخاري وموسى ابن معاوية قال البخاري : ناخلاق ، وقال موسى : ناوكيع ثم اتفق خلاد ووكيع قالا : نا مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال : « كان لي على رسول الله ﷺ دين فقضاني وزادني » هـ ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حي عن سلمة ابن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : « استقرض رسول الله ﷺ منا فاقطعناه منا فوق سنه وقال : خياركم محاسنكم قضاء » ، وهو قول السلف هـ روينا من طريق سفيان



ابن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال : قضاني الحسن بن علي بن أبي طالب وزادني نحواً من ثمانين درهما \* ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال : تقاضيت الحسن بن علي ديني عليه فوجدته قد خرج من الحمام فقضاني ولم يزنه فوزنته فوجدته قد زادني على حقي سبعين درهما \* ومن طريق مالك قال : بلغني أن رجلاً قال لابن عمر : اني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت أفضل مما أسلفته فقال ابن عمر : ذلك الربا ثم ذكر كلاماً وفيه أن ابن عمر قال له : أرى أن تشق صكك فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته وإن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك وهو أجر ما أنظرته \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع ناهشام الدستوائي عن القاسم بن أبي بزة (١) عن عطاء بن يعقوب قال : اقترض مني ابن عمر ألف درهم فقضاني أجود من دراهمي ، وقال لي : ما كان فيها من فضل فهو نائل مني لك أتقبله ؟ قلت : نعم ولا يعرف لذين يخالف من الصحابة رضي الله عنهم إلا رواية عن ابن مسعود أنه كره ذلك \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : كان ابن الزبير يستسلف من التجار أموالاً ثم يكتب لهم إلى العمال فذكرت ذلك لابن عباس فقال : لا بأس به ، وحكى شعبة أنه سأل الحكم بن عتيبة . وحماة بن أبي سليمان عن اقترض دراهم فرد عليه خيراً منها ؟ فقال جميعاً : إذا كان ليس من نية فلا بأس ، وصح عن قتادة عن الحسن البصري . وسعيد ابن المسيب قال جميعاً : لا بأس أن تقرض دراهم يضا وتأخذ سوداً أو تقرض سوداً وتأخذ يضا \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا قطري بن عبد الله عن أشعث الحراني (٢) قال : سألت الحسن ؟ فقلت : يا أبا سعيد لي جارات ولهن عطاء فيقرضن مني وينتقن في فضل دراهم العطاء على دراهمي قال : لا بأس به \* ومن طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا أسلفت طعاماً فاعطاكه بأرض أخرى فإن كان عن شرط فهو مكروه وإن كان على وجه المعروف فلا بأس به ، وهو كقول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وأجاز مالك أن يرد أفضل ما لم يكن عن عادة ولم يجز أن يرد أكثر وهذا خطأ لأنه خلاف فعل رسول الله ﷺ الذي أوردنا ، وأما فرقه بين العادة وغيرها خطأ لأنه إن جاز مرة جاز ألف مرة ولا فرق وإن كان خيراً في المرة الواحدة فالأكثر من الخير خير وإن كان شراً فالأكثر لا يجوز لا مرة ولا مراراً وبالله تعالى التوفيق \*

(١) هو بفتح الباء الموحدة وتشديد الزاي ، وفي النسخة رقم ١٦ « برة » براء بعد الباء وهو تصحيف (٢) هو بضم الحاء المهملة وسكون الميم نسبة إلى حران ، وفي النسخة رقم ١٦ « الحراني » بدون ميم وهو تصحيف

ولا نعلم أحدا قبله فرق بين العادة في ذلك وبين المرة الواحدة، وأما منعه من رد أكثر فقد روينا عن الشعبي . والزهرى ، والعجب كله من إجازته الزيادة حيث هي الربا المكشوف المحرم إذ يجز مبادلة دينار ناقص بدينار زائد عليه في وزنه بمشارطة في حين المبادلة ، وكذلك في الدرهم الناقص بالدرهم الزائد عليه في وزنه ، وقد صح عن النبي ﷺ ، الدرهم بالدرهم فضل ما بينهما رباً ، ثم يمنع من الزيادة غير المشترطة في قضاء القرض وقد فعله رسول الله ﷺ وحض عليه وحسبنا الله [ونعم الوكيل] (١) .

١١٩٤ - مسألة - فإن قضاء من غير نوع ما استقرض لم يحل أصلاً بشرط ولا بغير شرط مثل أن يكون أقرضه ذهباً فيرد عليه فضة أو غير ذلك وهكذا في كل شيء ، يقول الله تعالى : ( ولأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ، وهو إذا رد غير ما كان عليه فقد أخذ غير حقه ومن أخذ غير حقه فقد أكل المال بالباطل ، فإن قالوا : إنما هو من باب البيع كأنه باع منه ما كان له عنده بما أخذ منه قلنا : هذا حرام لا يحل لأنه ليس له عنده شيء بعينه ولا يحل البيع إلا في شيء بعينه وهو بيع ما ليس عندك وبيع ما لم يقبض ، وكل هذا قد صح النهي عنه على ما نذكر في البيوع أن شاء الله تعالى ، وهو فيما يقع فيه الربا بما يحض على ما نذكر في أبواب الربا أن شاء الله تعالى .

فإن احتجوا بخبر ابن عمر في ذلك فهو خبر لا يصح على ما نذكر في البيوع أن شاء الله تعالى لأنه من رواية سماك بن حرب ثم لو صح لكانوا مخالفين له على ما نذكر هنا لك أن شاء الله تعالى .

١١٩٥ - مسألة - ومن استقرض شيئاً فقد ملكه وله يبيعه أن شاء وهبته والتصرف فيه كسائر ملكه وهذا لا خلاف فيه وبه جاءت النصوص .

١١٩٦ - مسألة - فإن كان الدين حالاً كان للذي أقرض أن يأخذ به المستقرض متى أحب أن شاء أثر اقراضه إياه وإن شاء أنظره به إلى انقضاء حياته ، وقال مالك : ليس له مطالبته إياه به إلا بعد مدة ينتفع فيها المستقرض بما استقرض وهذا خطأ لأنه دعوى بلا برهان ، وإيضافه أوجب هنا أجلاً مجهول المقدار لم يوجب الله تعالى قط ثم هو الموجب له لا يحد مقداره فأى دليل أدل على فساد هذا القول من أن يكون قائله يوجب فيه مقدارا [ ما ] (٢) لا يدري هو ولا غيره ما هو وقد أمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذى حق حقه ، فمن منع من هذا فقد خالف أمره عليه السلام .

١١٩٧ - مسألة - فإن طالبه صاحب الدين بدينه والشيء المستقرض حاضر عند



المستقرض لم يجز أن يجبر المستقرض على [ شئ من ماله اذ لم يوجب ذلك ] (١) أن يرد  
الذى أخذ بعينه ولا بد لكن يجبر على رد مثله اما ذلك الشئ واما غيره مثله من نوعه لانه  
قد ملك الذى استقرض وصار كسائر ماله ولا فرق ، ولا يجوز أن يجبر على اخراج شئ  
بعينه من ماله اذ لم يوجب عليه قرآن ولا سنة فان لم يوجد له غيره قضى عليه حيثن برد  
لانه مأمور بتعجيل انصاف غريمه فتأخيره بذلك وهو قادر على الانصاف ظلم وقد قال  
عليه السلام : « مظل الغنى ظلم » (٢) وهذا غنى فمطله ظلم \*

١١٩٨ - مسألة - فان كان القرض الى أجل فقرض عليهما أن يكتباه وان يشهدا  
عليه عدلين فصاعدا أو رجلا . وامرأتين عدولا فصاعدا ، فان كان ذلك فى سفر ولم  
يجد كاتباً فان شاء الذى له الدين ان يرتن به رهناً فله ذلك وان شاء أن لا يرتن فله ذلك وليس  
يلزمه شئ من ذلك فى الدين الحال لافى السفر ولا فى الحضرة \*

برهان ذلك قول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى  
فاكتبوه ) الى قوله ( ولا تساموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً الى أجله ) الى قوله تعالى  
( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من  
الشهداء ) الى قوله تعالى ( وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة فان أمن  
بعضكم بعضاً فليؤد الذى ائتمن أمانته ) وليس فى أمر الله تعالى الا الطاعة ومن قال :  
انه ندب فقد قال : الباطل ولا يجوز أن يقول الله تعالى : فاكتبوه فيقول قائل : لا أكتب  
ان شئت ويقول الله تعالى : ( واشهدوا ) فيقول قائل : لا أشهد ولا يجوز نقل أو امر  
الله تعالى عن الوجوب الى الندب الا بنص آخر أو بضرورة حس ، وكل هذا قول أبى  
سليمان . وجميع أصحابنا وطائفة من السلف وتقصى ذلك فى كتاب البيوع ان شاء  
الله تعالى \*

١١٩٩ - مسألة - ومن لقى غريمه فى بلد بعيد أو قريب وكان الدين حالاً أو قد بلغ  
أجله فله مطالبته وأخذه بحقه ويجبره الحاكم على انصافه عرضاً كان الدين . أو طعاماً :  
أو حيواناً . أو دنائير . أو دراهم كل ذلك سواء ولا يحل أن يجبر صاحب الحق على أن  
لا ينتصف الا فى الموضع الذى تداينا فيه \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « مظل الغنى ظلم » وأمره عليه السلام أن يعطى  
كل ذى حق حقه ، ومن ادعى أنه لا يجوز أن يجبر على انصافه الا حيث تداينا فقد قال :  
الباطل لانه قول لادليل عليه لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وقد أوجدت تكلفاً فى الكلام (٢) عوفى الصحيحين

ولا قياس. ولا رأى سديد ، ثم يقال له : ان كان التداين بالاندلس ثم لقيه بصين الصين ساكنا هنالك أو كلاهما أترى حقه قد سقط أو يكلف الذي عليه الحق هو وصاحب الحق النهوض الى الاندلس لينصفه هنالك من مدين ، ثم لو طردوا قولهم للزمهم ان لا يجيزوا الانصاف الا في البقعة التي كانا فيها بأبدانها حين التداين وهم لا يقولون هذا فتحن نزيدهم من الارض شبرا شبرا حتى يبلغهم الى أقصى العالم ، ولو حقق كل ذى قول قوله وحاسب نفسه بان لا يقول في الدين الاما جاء به قرآن أو سنة لقل الخطأ ولكن أسلم لكل قائل ، وما توفيقنا الا بالله العظيم ❁

١٢٠٠ - مسألة وان أراد الذي عليه الدين المؤجل أن يعجله قبل أجله بما قل أو أكثر لم يجبر الذي له الحق على قبوله أصلا ، وكذلك لو أراد الذي له الحق أن يتعجل قبض دينه قبل أجله بما قل أو أكثر لم يجز أن يجبر الذي عليه الحق على ادائه سواء في كل ذلك الدنانير والدرهم . والطعام كله . والعروض كلها . والحيوان فلو تراضيا على تعجيل الدين أو بعضه قبل حلول أجله أو على تأخيره بعد حلول أجله أو بعضه جاز كل ذلك وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وقال المالكيون : ان كان مالا مؤنة في حمله ونقله أجبر الذي له الحق على قبضه وان كان مما فيه مؤنة في حمله ونقله لم يجبر على قبوله قبل محله ❁

قال أبو محمد : وهذا قول في غاية الفساد ، أول ذلك انه قول بلا برهان لا من قرآن . ولا سنة . ولا اجماع . ولا قول صاحب لا يخالفه . ولا قياس . ولا رأى سديد ، والثاني أن شرط الاجل قد صح بالقرآن والسنة فلا يجوز ابطال ما صححه الله تعالى ، والثالث أنهم ابطوا هذا الشرط الصحيح الذي أثبت الله تعالى في كتابه وأجازوا الشروط الفاسدة التي أبطلها الله تعالى في كتابه كمن اشترط لامرأته ان كل امرأة يتزوجها عليها فهي طالق ، وكل سرية يتخذها عليها فهي حرة وأن لا يرحلها عن دارها فان فعل فأمرها يدها ، واحتجوا هنا برواية مكذوبة وهي المسلمون عند شروطهم ، فهلا احتجوا بها إذ هي عندهم صحيحة في انفاذ شرط التأجيل المسمى بالدين فتأملوا هذه الأمور تروا العجب ، والرابع أنهم احتجوا في هذا بعمر . وعثمان فيما روى عنهما في القضاء بقبول تعجيل الكتابة قبل أجلها وقد أخطأوا في هذا من وجوه ، أولها أنه لا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه انما جاء ذلك عن عمر . وعثمان في الكتابة خاصة فقاسوا عليها سائر الديون وهم مقرون بان حكم الكتابة يخالف لحكم الديون في جواز الحماله وغير ذلك ، والثالث أنه قد خالف عمر . وعثمان في ذلك أنس فلم يرتعجل الكتابة قبل أجلها ، والرابع أنهم خالفوا عمر . وعثمان في مثين من القضايا ، منها اجبار عمر سادات



العيب على كتابتهم بالضرب اذا طلب العيب ذلك وغير هذا كثير ، فمن الباطل ان يكون قولها حجة في موضع غير حجة في آخر ، والخامس انهم قد خالفوا عمر . وعثمان في هذه القضية نفسها لانه جاء عنهما وضع الكتابة في بيت المال ثم يعطى السيد في كل نجم حقه فظهر فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق ، وقدموه بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ ما جاءك من هذا المال وانت غير مشرف ولا سائل فخذوه وما لا فلا تتبعه نفسك ، قال أبو محمد : وهذا تحريف منهم للحكم عن مواضعه لان هذا الخبر انما هو في العطاء المبتدأ الذى نهينا عن السؤال فيه عن غير ضرورة أو بغير سلطان ولا في الحقوق الواجبة الواجب السؤال عنها وطلبها أو الإبراء منها لله تعالى .

قال أبو محمد : وليت شعري أى فرق بين ارادة الذى عليه الحق تعجيل ما عليه قبل أجله مع اباية الذى له الحق من ذلك وبين ارادة الذى له الحق تعجيل ما له قبل أجله مع اباية الذى عليه الحق من ذلك ؟ اذا وجبوا الواحد ومنعوا الآخر ، فان قالوا : ان الذى عليه الحق يريد ان يبرأ مما عليه قلنا لهم : والذى له الحق يريد ان يبرىء الذى عليه الحق مما عليه ، فان قالوا : ليس يريد ذلك الذى عليه الحق الا الى أجله قلنا لهم : ولا يريد ذلك الذى له الحق الا الى أجله .

١٢٠١ - مسألة - والقرض جائز في الجوارى . والعيب . والدواب . والدور . والأرضين وغير ذلك لعموم قوله تعالى : ( اذا تدابرتم بدين الى أجل مسمى ) فعم تعالى ولم يخص فلا يجوز التخصيص في ذلك بالرأى الفاسد بغير قرآن . ولا سنة ، وقولنا في هذا هو قول المزنى . وأبى سليمان . ومحمد بن جرير . وأصحابنا ، ومنع من ذلك أبو حنيفة . ومالك . والشافعى في الجوارى خاصة وما نهى لهم حجة أصلاً لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا من اجماع . ولا من قياس . ولا من رأى شديد الا أن بعضهم قال : لا يجوز ذلك لانه يطؤها ثم يردّها اليه فيكون فرجاً معاراه قال أبو محمد : أما قولهم : يطؤها ثم يردّها عليه فهم يوجبون هذا نفسه فى التى يجد بها عيباً ، فان ادعوا اجماعاً قلنا : كذبتم قد صح عن على . وشريح المنع من الرد بالعيب بعد الوطء . ثم لو صح لهم انه اجماع للزمهم لانهم أصحاب قياس أن يقيسوا ما اختلف فيه على ما يزعمون أنه اتفق عليه فهذا أصلهم فى القياس فاني بداهم عنه ، ثم نقول لهم : فاذا وطئها ثم ردها فكان ماذا ؟ وطئها بحق بنص القرآن قال تعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) ثم ان ردها ردها بحق لانه أدى ما عليه فانتقلت من حق الى حق ،

وأما قولهم : انه فرج معار فكذب وباطل لأن العارية لا يزول عنها ملك المعير فحرام على غيره وطؤها لأنه ملك يمين غيره ؛ وأما المستقرضة فهي ملك يمين المستقرض فهي له حلال وهو مخير بين أن يردها أو يمسكها ويرد غيرها وليست العارية كذلك ، وقالوا : هو بشيع شنيع قلنا : لاشنعة ولا بشاعة في الحلال وأتم لا تستبشعون مثله من أن يكون انسان يبيع جارية من غيره فيطؤها ثم يبتاعها الذي باعها فيستبرئها بحبضة ثم يطؤها ثم يبتاعها الذي باعها منه ، وهكذا ابدا ، ومن أن يكون انسان يتزوج امرأة فيطؤها ثم يطلقها فتعتد خمسة وأربعين يوما وهي مصدقة عنده ثم يتزوجها جاره فيطؤها ثم يطلقها فتعتد كذلك ثم يتزوجها الأول فيطؤها ثم يطلقها وهكذا ابدا ، فأى فرق بين هذا وبين ما منعوا منه من قرض الجوارى ؟ انما الشنيع البشيع القطيع ما يقولونه من أن رجلا تكون بينهم أمة يطؤها كل واحد منهم فلا يرون في ذلك حدا ويلحقون الولد بهذا الوطء الحرام الخبيث ، ومن أن يطأ الوالد الأم ولدانه فلا يرون عليه حدا ويلحقون الولد في هذا الوطء الفاحش لاسيما الخفيفين الذين يقولون : من عشق امرأة جاره فرشا شاهدين فشهدا له بأن زوجها طلقها وانها اعتدت وانها تزوجت هذا وهي منكرة وزوجها منكر والله تعالى يعلم أنهما كاذبان فحضى القاضى بذلك فانه يطؤها حلالا طيبا ، فهذه هي الشناعة المضاهية لخلاف الاسلام وبالله تعالى التوفيق .

١٢٠٢ - مسألة - وكل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو زرعه لم يجز أن يقرض جزا فالانه لا يدري مقدار ما يلزمه أن يرده فيكون أكل مال بالباطل .

١٢٠٣ - مسألة - وكل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو الزرع أو الكيل أو الوزن فان رده جزا فافكان ظاهرا متيقنا أنه أقل مما اقترض فرضى ذلك المقرض أو كان ظاهرا متيقنا أنه أكثر مما اقترض وطابت نفس المقرض وكل ذلك جائز حسن لما قدمنا ، فان لم يدرأ هو مثل ما اقترض أم أقل أم أكثر ؟ لم يجز له لأنه لا يجوز مال أحدا لا بطيب نفس منه ورضاه ولا يكون الرضا وطيب النفس الا على معلوم ولا بد (١) لا على مجهول وبالله تعالى التوفيق .

١٢٠٤ - مسألة - ولا يجوز تعجيل بعض الدين المؤجل على أن يبريه من الباقي فان وقع ردو صرف الى الغريم ما أعطى لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فلو عجل الذي عليه الحق بعض ما عليه بغير شرط ثم رغب الى صاحب الحق أن يضع عنه الباقي أو بعضه فأجاب به الى



ذلك أو وضعه عنه أو بعضه بغير رغبة فكل ذلك جائز حسن وكلاهما مأجور لأنه ليس ههنا شرط أصلا لكن أحدهما سارع إلى الخير في أداء بعض ما عليه فهو محسن والآخر سارع إلى الإبراء من حقه فهو محسن قال الله عز وجل : (وافعلوا الخير) وهذا كله خير [وبالله تعالى التوفيق] (١) \*

١٢٠٥ - مسألة - ومن كان له دين حال أو مؤجل فحل فرغب إليه الذي عليه الحق في أن ينظره أيضا إلى أجل مسمى ففعل أو أنظره كذلك بغير رغبة وأشهد أولم يشهد لم يلزمه من ذلك شيء والدين حال يأخذه به متى شاء وهو قول الشافعي وهو أيضا قول زفر . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وكذلك لو أن امرأ عليه دين مؤجل فأشهد على نفسه أنه قد أسقط الأجل وجعله حالا فإنه لا يلزمه ذلك والدين إلى أجله كما كان \*

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا فانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وليس شيء من هذا من العقود التي افترض الله تعالى الوفاء بها لأن العقود المأمور بالوفاء بها منصوصة في القرآن ، ولا خلاف في أن كل العقد لا يلزم الوفاء بها كمن عقد أن يكفر أو أن يزني ، وكل عقد صح مؤجلا بالقرآن أو السنة فلا يجوز البتة إبطال التأجيل إلا بنص آخر ، وكل عقد صح حالا بالقرآن أو السنة فلا يجوز البتة إبطال الحل إلا بنص آخر ، ولا سبيل إلى نص في ذلك وبالله تعالى التوفيق \* فان قيل : قد قلتم : إنه إن عجل له ما عليه قبل الأجل أن ذلك لازم له لا رجوع فيه قلنا : نعم لأنه قد خرج من حقه وصيره إلى غيره ووجهه فهذا جائز إذ قد أمضاه وأما ما لم يمضه فأنما هو وعد وقد قدمنا أن الوعد لا يلزم إنجازه فرضا وبالله تعالى التوفيق \*

وقال مالك : يلزمه التأجيل ، وقال أبو حنيفة : إن أجله في قرض لم يلزمه وكان له الرجوع ويأخذه حالا فان أجله في غصب غصبه إياه أو في سائر الحقوق ما عدا القرض لزمه التأجيل وهو قول محمد بن الحسن . وأبي يوسف ، وروى عن أبي يوسف أنه إن استهلك له ما يكال أو يوزن ثم أجله به فله أن يرجع في ذلك ولا يلزمه التأجيل ، فان استهلك له شاة أو ثوبا فأجله في قيمتهما لزمه التأجيل \*

قال أبو محمد : فهل سمع بأسخف من هذه الفروق ، واحتج بعضهم بأن قال : إن التأجيل في أصل القرض لا يصح فإزاد هذا المحتج على خلاف الله تعالى في قوله : ( إذا تدائتم بدين إلى أجل مسمى ) قال أبو محمد : وإنما الحجة ما ذكرنا وبالله تعالى تأييده

١٢٠٦ - مسألة - وكل من مات وله ديون على الناس مؤجلة أو للناس عليه ديون

مؤجلة فبكل ذلك سواء . وقد بطلت الآجال كلها وصار كل ما عليه من دين حالا وكل ماله من دين حالا سواء في ذلك كله القرض . والبيع . وغير ذلك ؛ وقال مالك : اما الديون التي عليه مؤجلة فقد حلت واما التي له على الناس فالى أجلها .

قال أبو محمد : وهذا فرق فاسد بلا برهان لا من قرآن . ولا سنة . ولا إجماع . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول صاحب . ولا رأى له وجه .

برهان قولنا هو قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ( ١ ) وقال تعالى في حكمه في المواريث فذكر فرائض المواريث وقال عز وجل ( من بعد وصية يوصى بها أو دين ) فصح أن يموت الانسان بطل حكمه عن ماله وانتقل الى ملك الغرماء والموصى لهم ووجوه الوصايا . والورثة . وعقد الغرماء في تأجيل ما عليهم أو تأجيل ما على الميت انما كان بلا شك بينهم وبين المتوفى اذ كان حيا وقد انتقل الآن المال عن ملكه الى ملك غيره فلا يجوز كسب الميت عليهم فيما قد سقط ملكه عنه ولا يحل للغرماء شيء من مال الورثة والموصى لهم والوصية بغير طيب أنفسهم فبطل حكم التأجيل في ذلك ووجب للورثة والوصية أخذ حقوقهم ، وكذلك لا يحل للورثة امساك مال غريم ميتهم إلا بطيب نفسه لأن عقده انما كان مع المتوفى اذ كان حيا فلا يلزمه أن يبقى ماله بأيدي ورثته لم يعاملهم قط ، ولا يحل لهم امساك مال الذي له الحق عنه والله تعالى لم يجعل لهم حقا ولا للوصية الا بعد انصاف أصحاب الديون وبالله تعالى التوفيق .

روينا من طريق أبي عبيدنا السماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - عن ليث عن الشعبي . والنخعي قالا جميعا : من كان له ( ٢ ) دين الى أجل فاذا مات فقد حل . وبه الى أبي عبيد عن معاذ بن معاذ العنبري عن أشعث عن الحسن البصري انه كان يرى الدين حالا اذا مات وعليه دين . ومن طريق محمد بن المثنى حدثني عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم قال : اذا مات الميت فقد حل دينه وهذا عموم لما عليه ولما له . ١٢٠٧ - مسألة - وهديّة الذي عليه الدين الى الذي له عليه الدين حلال ، وكذلك ضيافته اياه ما لم يكن شيء من ذلك عن شرط ، فان كان شيء عن شرط فهو حرام لما روينا من طريق الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي « أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يومه



وليله والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة (١) ، وكان عليه السلام يأكل الهدية وقال عليه السلام : «لو أهدى إلى ذراع لقبلت (٢)» ، «روينا من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فهذا عموم لم يخص عليه السلام من ذلك غريما من غيره» ، وقالت طائفة : لا يجوز قبول هديته ولا النزول عنده ولا أكل طعامه صح عن ابن عباس إذا سلفت رجلا سلفا فلا تقبل منه هدية قراع ولا عارية ركوب دابة (٣) وأنه استفتاه رجل فقال له : أقرضت سما كاخمين درهما وكان يبعث إلى من سمكه فقال له ابن عباس : حاسبه فإن كان فضل فرد عليه وإن كان كفافا فقاصصه ، وصح عن عبد الله ابن سلام أنه قال : إذا كان لك على رجل مال فأهدى لك حلة من تين (٤) فلا تقبلها فإنها ربا أردد عليه هديته أو أثبه ، وصح عن ابن عمر أنه سأله سائل : فقال له : أقرضت رجلا فأهدى لي هدية فقال : أثبه أو أحسبها له بما عليه أو أرددها عليه ، وعن علقمة نحو هذا واحتجوا فقالوا : هو سلف جر منفعة ، وصح النهي عن هذا عن ابن سيرين .  
وقتادة . والنخعي .

قال أبو محمد : أما هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد خالفوا ابن عمر . وابن عباس في مئين من القضايا وقد جاء خلافهم عن غيرهم .  
روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد . وخالد الحذاء كلاهما عن محمد بن سيرين أن أبي بن كعب تسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف فبعث إليه أبي من ثمره وكانت تبكر وكان من أطيب ثمر أهل المدينة فردها عليه عمر فقال له : أبي بن كعب : لا حاجة لي بما منعك طيب ثمرتي قبلها عمر ، وقال : إنما الربا على من أراد أن يربي وينسى . وبه إلى سفيان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي وذكر نهى علقمة عن أكل المرء عند من له عليه دين فقال إبراهيم : إلا أن يكون معروفا كان يتعاطياناه .  
قال أبو محمد : قول عمر بن الخطاب هو الحق لقول النبي ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» ، ولو كانت هدية الغريم والضيافة منه حراما أو مكروها لما أغفل الله تعالى يانه على لسان رسوله ﷺ ( وما كان ربك نسيا ) فاذلم يته تعالى عن

(١) هو في صحيح البخاري ، والجائز قد تسمى الجيزة . هي قدر ما يجوز به المسافر من منهل إلى منهل ، وقال الخطابي : معناه أنه إذا نزل به الضيف أن يتحفه ويزيده في البر على ما يحضرته يوما وليلة ، وفي اليومين الأخيرين يقدم له ما يحضره فإذا مضى الثلاث فقد قضى حقه فإذا زاد عليها مما يقدمه له يكون صدقة (٢) الحديث في صحيح البخاري ج ٧ ص ٤٤ بأطول من هذا (٣) في النسخة رقم ١٦ «ولا تجاز به ركوب دابة» (٤) في نسخة جملة من تين .

ذلك فهو حلال محض الا ما كان عن شرط بينهما ، وأما قولهم انه سلف جرم منفعة فكان ماذا؟ أين وجدوا النهي عن سلف جرم منفعة ؟ فليعلموا الآن أنه ليس في العالم سلف الا وهو يجر منفعة وذلك انتفاع المسلف بتضمين ماله فيكون مضمونا تلف أولم يتلف مع شكر المستقرض إياه وانتفاع المستقرض بمال غيره مدة ما فعلى قولهم كل سلف فهو حرام وفي هذا ما فيه ، وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب القرض والحمد لله [ وصلى الله على محمد وآله ] (١) .

## كتاب الرهن

١٢٠٨ - مسألة - لا يجوز اشتراط الرهن الا في البيع الى أجل مسمى في السفر أو في السلم الى أجل مسمى في السفر خاصة أو في القرض الى أجل مسمى في السفر خاصة مع عدم الكاتب في كلا الوجهين .

برهان ذلك ان اشتراط الرهن شرط وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط من اشتراط شرط ليس في كتاب الله فليس له » ، وقال عز وجل : ( اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ) الى قوله تعالى : ( وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة ) فهنا يجوز اشتراط الرهن حيث أجاز الله تعالى ، والدين الى أجل مسمى لا يعدوان يكون بيعا . أو قرضا فهذه الوجوه يجوز فيها اشتراط التأجيل لورود النصوص بوجوبه في السلم وجوازه في القرض . والبيع ولا يجوز فيما عدا ذلك أصلا لأنه لم يأت في شيء من المعاملات سوى ما ذكرنا نص بجواز اشتراط التأجيل فهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وصح عن مجاهد أنه لا يجوز الرهن إلا في السفر ، وأما الحضرة فلها رأيها من طريق البخاري نا مسدد نا عبد الواحد - هو ابن زياد - حدثه الأعمش نا ابراهيم نا الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضي الله عنها] (٢) « أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاما الى أجل ورهنه درعه » \* ومن طريق محمد بن المنثري حدثني عثمان بن عمر نا هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : والله لقد مات رسول الله ﷺ وان درعه لمرهونة عند رجل من اليهود بعشرين صاعا من شعير أخذها طعاما لأهله \* فان قيل : قد روى أنس أن النبي ﷺ أخذ شعيرا من يهودي بالمدينة ورهنه درعه وليس فيه ذكر

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٣٣ ،

وفي بعض الفاظ الحديث تقديم وتأخير وفي جزء ٣ ص ٢٨٤ بلفظه



أجل قلنا : ولا فيه اشتراط الرهن ونحن لا نمنع من الرهن بغير أن يشترط في العقد لانه تطوع من الراهن حيثنذ والتطوع بمالم ينه عنه حسن ، فان ذكر حديث أبي رافع في بعثة النبي ﷺ اياه الى يهودى ليسلفه طعاما لضيف نزل به فأبى إلا برهن فرهه درعه ، فهذا خبر انفرد به موسى بن عبيد الربذى وهو ضعيف ضعفه القطان . وابن معين والبخارى . وابن المدينى ، وقال أحمد بن حنبل : لا تحل الرواية عنه .

١٢٠٩ - مسألة - ولا يجوز الرهن إلا مقبوضا في نفس العقد لقول الله تعالى : ( فرهان مقبوضة ) ، وقال قوم : ان شرطه أن يجعل الرهن عند ثقة فهو جائز وهو قول ابراهيم النخعى . والشعبي : وعطاء . وبه يقول أبو حنيفة : ومالك . والشافعى ، وقال آخرون : لا يجوز هذا وليس هو قبضا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر . وسفيان الثورى قال معمر : عن قتادة ، وقال سفيان : عن أشعث عن الحكم ثم اتفق قتادة . والحكم على أن الرهن اذا كان على يدى عدل فليس مقبوضا قال سفيان : وهو قول ابن أبى ليلي وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا ، وصح أيضا عن الحارث العكلى من طريق هشيم عن المغيرة عنه .

قال أبو محمد : انما ذكر الله تعالى القبض في الرهن مع ذكره المتداينين في السفر الى أجل عند عدم الكاتب وانما قبض رسول الله ﷺ الدرع الذى له الدين فهو القبض الصحيح ، وأما قبض غير صاحب الدين فلم يأت به نص ولا إجماع ، واشتراط أن يقبضه فلان لا صاحب الدين شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل .

١٢١٠ - مسألة - ورهن المرء حصته من شئ مشاع مما ينقسم أولا ينقسم عند الشريك فيه وعند غيره جائز لان الله تعالى قال : ( فرهن مقبوضة ) ولم يخص تعالى مشاعا من مقسوم ( وما كان ربك نسيا ) وهو قول عثمان البتى . وابن أبى ليلي . ومالك : وعبيد الله بن الحسن . وسوار بن عبد الله . والشافعى . وأبى ثور . وأبى سليمان . وغيرهم ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يجوز رهن المشاع كان مما ينقسم أو مما لا ينقسم لا عند الشريك فيه ولا عند غيره ، وأجازوا أن يرهن اثنان أرضا مشاعة بينهما عند انسان واحد ، ومنعوا من أن يرهن المرء أرضه عند اثنين داينهما دينوا واحدا في صفقة واحدة ، وهذا تخليط ناهيك به ، أول ذلك انه قول لا نعلم أحدا قاله قبلهم ، والثانى أنه قول بلا دليل ، والثالث أنهم تناقضوا فيه كما ذكرنا ، وأيضاً فانهم لا يختلفون في أن بيع المشاع جائز فيما ينقسم وما لا ينقسم من الشريك وغيره . ومنع أبو حنيفة من اجازة المشاع فيما ينقسم وما لا ينقسم الا من الشريك فيه وحده فاجازه له ؛ وهذه تخاليط ومناقضات لا خفاء بها وما نعلم لهم شيئا

موهوا به الا أنهم قالوا : لا يصح القبض في المشاع ، ومن قولهم : ان البيع لا يتم الا بالقبض وقد أجازوا البيع في المشاع فالقبض عندهم ممكن في المشاع حيث اشتروا وهو البيع ، والقبض عندهم غير ممكن في المشاع حيث لم يشتروا وهو الرهن ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ويقال لهم : كما يقبض في البيع كذلك يقبض في الرهن ولا فرق .

١٢١١ - مسألة - وصفة القبض في الرهن وغيره هو أن يطلق يده عليه فما كان مما ينقل نقله الى نفسه وما كان مما لا ينقل كالنور والأرضين أطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع وما كان مشاعا كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منه مع شريكه ولا فرق ، ولو كان القبض لا يصح في المشاع لكان الشريكان فيه غير قابضين له ولو كانا غير قابضين له لكان مهملًا لا يد لأحد عليه ، وهذا أمر يكذبه الدين والعيان ، أما الدين فتصرفها فيه تصرف ذي الملك في ملكه ، وأما العيان فكونه عند كل واحد مدة يتفقان فيها أو عند من يتفقان على كونه عنده ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٢ - مسألة - والرهن جائز في كل ما يجوز بيعه ولا يجوز فيما لا يجوز بيعه كالحر وأم الولد . والسنور . والكلب . والماء لانه وثيقة للمرتن لينتصف ان مطل ولا يمكن الاتصاف للغريم الا بما يجوز بيعه وبالله تعالى تأييد .

١٢١٣ - مسألة - ومنافع الرهن كلها لا تحاشى منها شيئًا لصاحبه الراهن له كما كانت قبل الرهن ولا فرق حاشا ركوب الدابة المرهونة وحاشا لبن الحيوان المرهون فانه لصاحب الرهن كما ذكرنا إلا ان يضيعهما فلا ينفق عليهما وينفق على كل ذلك المرتن فيكون له حيثنذر ركوب الدابة ولبن الحيوان بما أنفق لا يحاسب به من دينه كثر ذلك أم قل .  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وحكم عليه السلام بانه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه وملك الشيء المرتن باق لراهنه يقيين وباجماع لا خلاف فيه ، فاذ هو كذلك فحق الرهن الذي حدث فيه للمرتن ولم ينقل ملك الراهن عن الشيء المرهون لا يوجب حدوث حكم في منعه مالم يمتنع به من ماله بغير نص بذلك ، فله الوطء . والاستخدام . والمؤاجرة . والخياطة . وأكل الثمرة الحادثة . والولد الحادث . والزرع . والعمارة . والأصواف الحادثة . والسكنى . وسائر ما للممرء في ملكه الا كون الرهن في يد المرتن فقط بحق القبض الذي جاء به القرآن ولا مزيد .

وأما الركوب والاحتلاب خاصة لمن أنفق على الركوب والمحلوب فلما رويانا من



طريق البخارى ناعمد بن مقاتل أنا (١) عبدالله بن المبارك أنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هريرة [رضي الله عنه] (٢) «أن رسول الله ﷺ قال : الظهير يركب (٣) بنفقة إذا كان مرهونا ولبن الدريشرب بنفقتة إذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة» والنص قد ورد بتحريم الأموال على غير من له فيها حق فالرهن بلاشك حرام على كل من عدا الراهن وللمرتن فيه حق الارتهان ، فدخل به فى هذا العموم وخرج منه من عداه بالنص الآخر .

قال أبو محمد : ومن خالفنا فى هذا فإنه يخالف القرآن . والسنن . والمعقول ، أما القرآن . والسنن فمنعه صاحب الحق من منافع ماله والله تعالى يقول : (والذين هم لقروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فقد أطلقه الله تعالى على وطء أمته ولم يخص غير مرهونة من مرهونة (وما كان ربك نسيا) ، وقال تعالى : (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) وأما خلاف المعقول فأننا نسأل من خالفنا ههنا عن الدار المرهونة أتواجر ويصلح ما هى فيها أم تهمل وتضيع ويخرج المستاجر لها عنها ؟ وعن الأرض المرهونة أتحرث وتزرع أم تهمل وتضاع ؟ وعن الحيوان المرهون أينفق عليه ويستغل أم يضيع حتى يهلك ؟ وعن الأشجار المرهونة لمن تكون غلتها ؟ فان قالوا : ان كل ذلك يضيع خالفوا الاجماع ، وقيل لهم : قد نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال ، وان قالوا : لا يضيع قلنا : فلما نفع المذكورة من الاجارة . والبن . والولد . والصوف . والثرمة لمن تكون ؟ فان قالوا : تكون داخل فى الرهن قلنا لهم : ومن أين لكم ادخال مال من ماله فى رهن لم يتعاقد اقط أن يكون داخل فيه ؟ ومن أمر بهذا ؟ فلا سمع له ولا طاعة ولا نعى عين لأنه خلاف قول النبي ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» وهذا تحريم ماله عليه وإباحته لغيره وهذا باطل متيقن ، وان قالوا (٤) : بل هو لصاحب الملك قلنا : نعم وهذا قولنا والله الحمد ، وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه من قوله مثل قولنا وهو أنه قال : صاحب الرهن يركبه وصاحب الدري يحلبه وعليهما النفقة ، وأنه قال : الرهن مركوب ومحلوب بعلقه . ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي فيمن ارتهن شاة ذات لبن قال : يشرب المرتن من لبنها بقدر ثمن

(١) فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٨٥ «قال أخبرنا» الخ (٢) الزيادة من صحيح البخارى

(٣) فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٨٥ «الرهن يركب» وما هنا أوضح (٤) فى النسخة

رقم ١٦ «فان قالوا»

علقها فان استفضل من اللين بعد ثمن العلف فهو ربا .

قال أبو محمد : هذه الزيادة من ابراهيم لا نقول بها وعموم قول النبي ﷺ أحب الي من تفسير أبي عمران رحمه الله برأيه ، ولا يخالف لأبي هريرة ههنا من الصحابة نعله ، وقال الشافعي : جميع منافع الرهن للراهن كما كانت ، وقال أبو ثور بذلك ويقولنا في الركوب والحلب الا أنه زاد الاستخدام ولا نقول بهذا لأنه لم يأت به النص ، والقياس لا يستحل به المحرم من أموال الناس : ( وما كان ربك نسيا ) ، وقال اسحاق . وأحمد ابن حنبل : لا ينتفع الراهن من الرهن الا بالدرو هذا قول بلا برهان ، وأما مالك فانه قال : لا بأس أن يشترط المرتهن منفعة الرهن الى أجل في الدور والأرضين وكره ذلك في الحيوان والثياب ( ١ ) والعروض ، وهذا قول لا برهان على صحته ، وتقسيم فاسد وشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وقول لا نعلم أحدا قاله قبله . ومناقضة : وأتى بعضهم بغريبة وهو أنه قال : هو في العروض سلف جرّ منفعة قليل له : وهو في العقار كذلك ولا فرق . وأما أبو حنيفة وأصحابه فانهم منعوا من مؤاجرة الرهن ومن أن ينتفع به الراهن والمرتهن ثم تناقضوا من قرب فاباحوا للراهن أن يستعيّره من المرتهن وان يعيره إياه المرتهن ولم يروه بذلك خارجا من الرهن ، وهذا قول في غاية الفساد لتعريه من البرهان ولاتنا لا نعلم أحدا قال به قبله ، واعترض بعضهم بان قال : فاذا كانت المنافع للراهن كما كانت فاي فائدة للرهن ؟ قلنا : أعظم الفائدة أمان في الآخرة فالعمل بما أمر الله تعالى به والأجر ، وأمان في الدنيا فلان الراهن إن مطل بالانصاف يبيع الرهن وتعتجل المرتهن الانصاف من حقه ، فاي فائدة تريدون أكثر من هذه الفائدة ؟ ونقول لهم : أتم توافقونا على أنه لا يحل القمح بالقمح إلا مثلا بمثل فاي فائدة في هذا ؟ وكذلك الذهب بالذهب والفضة بالفضة وهذه اعتراضات يسوء الظن بصاحبها وليس إلا الاثبات لله ولرسوله ﷺ قال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وقال عز وجل : ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) واعترض بعض من لا يتقى الله تعالى على حديث النبي ﷺ الذي أوردنا قبل من قوله عليه السلام : « الرهن مخلوب ومركوب » فقال : هذا خبر رواه هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة وذكر رسول الله ﷺ قال : اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علقها . ولبن الدريش رب بنفقتها وتركب » ( ٢ ) قال هذا الجاهل المقدم . فاذا المراد بذلك المرتهن

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ ، والنبات ، وهو تصحيف ( ٢ ) انظر صحيح البخاري جزء



فهو منسوخ بتحريم الربا والنهي عن سلف جر منفعة .  
قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية الفساد والجرأة ، أول ذلك أن هذا خبر ليس مسندا  
لأنه ليس فيه بيان بان هذا اللفظ من كلام رسول الله ﷺ ، وأيضا فإن فيه لفظا مختلفا  
لا يفهم أصلا وهو قوله ولبن الذي يشرب وعلى الذي يشرب نفقتها وتركب ، وحاش لله  
أن يكون هذا من كلام رسول الله ﷺ الأمور بالبيان لنا ، وهذه الرواية انما هي من  
طريق اسماعيل بن سالم الصايغ مولى بني هاشم عن هشيم فالتخليط من قبله لا من قبل هشيم  
فمن فوقه لأن حديث هشيم هذا رويناه من طريق سعيد بن منصور الذي هو أحفظ الناس  
لحديث هشيم وأضبطهم له فقال : نا هشيم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يرفع  
الحديث فيما زعم وقال قال رسول الله ﷺ : الرهن يركب ويعلف ولبن الدر إذا كان  
مرهونا يشرب وعلى الذي يشربه النفقة والعلف ، وأما قول هذا الجاهل فاذا ذلك على  
المرتين فهو منسوخ بالنهي عن الربا والنهي عن سلف جر منفعة فقد كذب وأفك وما  
للرباهة ما مدخل أصلا ، ولو أنهم اتقوا الربا لما أقدموا عليه جهارا إذ أباحوا التمرتين  
بالأربع تمرات وإن كانت الأربع أكبر جسيما وأثقل وزنا ، وإذا أباح بعضهم درهما  
فيه درهم ونصف بدرهم فيه درهم غير ثمن ، وإذا أباحوا كلهم ألف درهم حاضرة بمائة دينار  
غائبة في الذمة فهذا هو الربا حقا لا انتفاع الراهن بماله ولا انتفاع المرتهن بالدرهم والركوب  
المباحين له بالنص من أجل نفقته على المركوب والمحلوب ، وقالوا أيضا : قد صرح عن  
الشعبي أنه كره أن ينتفع الراهن من رهنه بشيء قالوا : وهو راوى الحديث فلم يتركه  
الا لفضل علم عنده .

قال أبو محمد : وهذا من أسخف ما يأتون به ، ولقد كنا نظن أن في بلادهم بعض  
العدر لهم إذ يحتجون بترك صاحب لما روى حتى أتونا بترك السنة من أجل ترك الشعبي  
لها ، وقد أوردنا أخذ أبي هريرة بما روى من ذلك فكن مشوا هكذا ليكون ترك  
مالك للأخذ بما روى حجة على الجنيبين في أخذهم به وليكون ترك أبي حنيفة لما بلغه  
من الحديث حجة على المالكين في أخذهم به وهكذا سفلا (١) حتى يكون ترك كل أحد  
للحديث عن النبي ﷺ إذا بلغه حجة قاطعة في رده ، وهذا مذهب إبليس ومن اتبعه ،  
ولا كرامة لأحد أن يكون حجة على رسول الله ﷺ بل هو عليه السلام الحجة  
على الجن والانس ، وأسلم الوجوه لمن خالف ما روى عن صاحب فمن دونه من الأئمة

(١) هو بضم السين المهملة وسكون الفاء ضد العلو ، أى وهكذا تدرج معهم من علو إلى

سفل أى ممن هو في درجة العلو إلى من هو دونه في المرتبة

خاصة أن يظن بهم النسيان أو التأويل الذي اخطأوا فيه قاصدين للخير فيؤجرون مرة واحدة وأما من أقدم على ما صح عن النبي ﷺ فإن اعتقد جواز مخالفته عليه السلام فهو كافر حلال الدم والمال وإن لم يعتقد ذلك فهو فاسق قال تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) هـ

قال أبو محمد : وقد روى عن ابن مسعود . وابن عمر . وشريح أن لا ينتفع المرتهن بشيء من الرهن ولا يصح عن أحد منهم لأنه عن ابن مسعود منقطع ، وعن ابن عمر من طريق ابن لهيعة ، وعن شريح من طريق جابر الجعفي بل قد صح عن ابن سيرين . والشعي . لا ينتفع من الرهن بشيء وهذا صحيح إن كانوا عنوا المرتهن (١) وبه نقول إلا الحلب . والركوب إن اتفق (٢) فقط والا فلا وبالله تعالى التوفيق ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبو سليمان : نفقة الرهن على راهنه وهذا صحيح لأنه ماله إلا أن الحنفيين قالوا : إن مرض الرقيق المرهون . أو أصابت العبد جراحة . أو دبرت الدواب المرهونة فإن كان الدين . وقيمة الرهن سواء فالعلاج كله على المرتهن وإن كان الدين أقل من قيمة الرهن فالعلاج على الراهن والمرتهن بحساب ذلك ، وهذا كلام يشبه الهذيان إلا أنه أسوأ حالا من الهذيان لأنه على حكم في الدين بالآراء الفاسدة التي لا نعلم أحدا قالها قبله ولا متعلق لهم فيها لا بقرآن . ولا سنة . ولا برواية ضعيفة . ولا بقياس . ولا برأي سديد . ولا بقول متقدم هـ

١٢١٤ - مسألة - فإن مات الرهن . أو تلف . أو أبق . أو فسد . أو كانت أمة فحملت من سيدها . أو أعتقها . أو باع الرهن . أو وهبه . أو تصدق به . أو أصدقه فكل ذلك نافذ وقد بطل الرهن وبقي الدين كله بحسبه ولا يكلف الراهن عوضا مكان شيء من ذلك ولا يكلف المعتق ولا الجامل استسعاء إلا أن يكون الراهن لاشيء له من أين ينصف غريمه غيره فيبطل عتقه . وصدقه . وهبه : ولا يبطل بيعه ولا صداقه هـ روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا إسرائيل عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي فيمن رهن عبده ثم أعتقه قال : العتق جائز ويتبع المرتهن الراهن ، قال يحيى : وسمعت الحسن ابن حي يقول فيمن رهن عبدا ثم أعتقه : العتق جائز وليس عليه سعاية هـ

برهان ذلك أن الدين قد ثبت فلا يبطله شيء إلا نص قرآن أو سنة فلا سبيل إلى وجود

(١) في النسخة اليمنية وعند المرتهن ، وهو غلط ، والمرتهن هو الذي يأخذ الرهن  
(٢) أن لا ينتفع المرتهن من الرهن حلبا وركوبا إلا إذا اتفق هو فقط فحينئذ للمرتهن أن يركب ويحلب بقدر النفقة وفي بعض النسخ : أن اتفق ، وهو تصحيف



ابطاله فيهما ولا يجوز تكليف عوض ولا استسعاء لانه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ ، والذمم بريئة إلا بنص قرآن أو سنة ، فأما العتق . والبيع . والهبة . والاصداق . والصدقة فان الرهن مال الراهن بلا خلاف وكل هذه الوجوه مباحة للمرء في ماله بنص القرآن . والسنة . والاجماع المتيقن الا من لا شيء له غير ذلك لقول النبي ﷺ : « كل معروف صدقة » وقوله : « الصدقة عن ظهر غنى » فمن ادعى أن الارتهان يمنع شيئا من ذلك فقبوله باطل ودعواه فاسدة اذ لا سبيل له الى قرآن ولا سنة . بتصحيح دعواه ، قال تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) وقد اختلفوا في ذلك فقال عثمان البتي . وأبو ثور . وأبو سليمان : العتق باطل بكل حال وهو قول عطاء ، وقال مالك . والشافعي : ان كان موسرا نفذ عتقه وكلف قيمة يجعلها رهنا مكانه وان كان معسرا فالعتق باطل ، وقال أحمد بن حنبل : العتق نافذ على كل حال فان كان موسرا كلف قيمته تكون رهنا وان كان معسرا لم يكلف قيمته ولا كلف العبد استسعاء ونفذ العتق ، وقال أبو حنيفة : العتق نافذ بكل حال ثم قسم كما نذكر بعد هذا . وقال الشافعي : ان رهن أمة له فوطئها فحملت فان كان موسرا خرجت من الرهن وكلف رهنا آخر مكانها وان كان معسرا فمرة قال : تخرج من الرهن ولا يكلف رهنا مكانها ولا تكلف هي شيئا ، ومرة قال : تباع اذا وضعت ولا يباع الولد ، وتكليف رهن آخر ، والتفريق ههنا بين الموسر والمعسر وبيعها بعد وضعها دون ولدها أقوال فاسدة بلا برهان ، وقال أبو ثور : هي خارجة من الرهن ولا يكلف لاهو ولا هي شيئا سواء معسرا كان أو موسرا ، وروينا عن قتادة أنها تباع هي ويكلف سيدها أن يفتك ولده منها .

قال أبو محمد : افتكاك الولد لا ندرى وجهه ولئن كان يملو كإفلاى معنى يكلف والده افتكاكه ؟ وان كان حرا فلم يباع حتى يحتاج الى افتكاكه ، وروينا عن ابن شبرمة أنها تستسعى وكذلك العبد المرهون اذا أعتق .

قال أبو محمد : وهذا عجب : وما ندرى من أين حل أخذ مالهما وتكليفهما غرامة لم يكلفهما الله تعالى قط إياها ولا رسوله ﷺ وما جعل الله تعالى فيهما شركا للمرتهن فيستسعى له ؟ ، وأما مالك فقال . ان كان موسرا كلف أن يأتي بقيمتها فتكون القيمة رهنا وتخرج هي من الرهن وان كان معسرا فان كانت تخرج اليه وتأتيه فهي خارجة من الرهن ولا تتبع بغرامة ولا يكلف هو رهنا مكانها ولكن يتبع بالدين الذي عليه فقط وان كان تسورا عليها يبعث هي وأعطى هو ولده منها .

قال أبو محمد : في هذا القول خمسة أوجه من الخطأ ، وهي تفريقه بين المعسر والموسر

فذلك والحق عام واحد ، وتكليفه احضار قطعة من ماله لترهن لم يعقد قط فيها رهن ، وتفريقه بين خروجها إلى سيدها وبين تسوره عليها ، وهي آمنة في كلا الوجهين . وهي مرهونة في كلا الوجهين ، وهذا عجب جدا . ويبيعها ياها وهي أم ولد واخراجها ولدها من حكم الرهن بلاكليف عوض بخلاف الأم وكلاهما عنده لا يجوز رهنهما ، وكل هذه أوجه فاحشة الخطأ لا متعلق فيها بقرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا اجماع . ولا دليل . ولا قياس . ولا رأى له وجه . ولا قول صاحب ، نعم . ولا قول أحد نعليه قبله ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه (١) ان حملت فافر بحملها فان كان موسرا خرجت من الرهن وكلف قضاء الدين ان كان حالا أو كلف رهنها بقيمتها ان كان إلى أجل ، فان كان معسرا كلفت أن تستسعى في الدين الحال بالغاما بلغ ولا ترجع به على سيدها ولا يكلف ولدها سعاية فان كان الدين إلى أجل كلفت أن تستسعى في قيمتها فقط فجعلت رهنها مكانها فاذا حل أجل الدين كلفت من ذي قبل أن تستسعى في باقي الدين ان كان أكثر من قيمتها قالوا : فان كان السيد استلحق ولدها بعد وضعها له وهو معسر قسم الدين على قيمتها يوم ارتننها وعلى قيمة ولدها يوم استلحق فما أصاب الأم سعت فيه بالغاما بلغ للرتن ولم ترجع به على سيدها وما أصاب الولد سعى في الأقل من الدين أو قيمته (٢) ورجع به على أبيه ويأخذ المرتن كل ذلك ، قالوا : فلو كان الرهن عبدا فأعتقه نفذه فيه العتق وخرج من الرهن ، فان كان الراهن موسرا والدين حالا كلف غرم الدين فان كان الدين إلى أجل كلف السيد قيمة العبد تكون رهنما مكانه ، فان كان معسرا استسعى العبد في الأقل من قيمته أو الدين ورجع به على سيده ورجع المرتن على الراهن بياقي دينه \*

قال أبو محمد : ان في هذه الأقوال لعبرة لمن اعتبر ونعوذ بالله من الخذلان ، وان من العجب تفريقه بين ما تستسعى فيه الأم وبين ما تستسعى فيه العبد المعتق ، وبين ما تستسعى فيه الولد وهو عنده حر لاحق النسب فما بال أمة خرجت أم ولد من سيدها بوطء مباح ، وما بال انسان حر ابن حر ولد على فراش أبيه ، وما بال عبد عتق يكفون الغرامات دون جنابة جنوها ولا ذنب اقترفوه فتستباح أموالهم بالباطل ويكفون ما لم يكلفهم الله تعالى به قط ولا رسوله عليه السلام . ولا أحد من المسلمين قبل أبي حنيفة ثم يكفونهم ما ذكرنا ويسلمون صاحب الجنابة عندهم من الغرامة ما شاء الله كان وكل ما يدخل على مالك مما ذكرنا قبل فانه يدخل على أبي حنيفة الا فرق مالك بين خروجها إليه وبين تسوره عليها

(١) سقط لفظ «وأصحابه» من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ «في الأقل من



ويزيد من التناقض والفساد في قول أبي حنيفة تفريقه بين الدين الحال والمؤجل في ذلك وتفريقه بين ما تكلفه الأم وبين ما يكلفه الولد ، وتفريقه بين اقراره بالحمل وبين اقراره بالولد بعد الوضع فيما يكلفه من الاستسعاء في الحالين ، وتفريقه بين ما تكلفه أم الولد وبين ما يكلفه العبد بعتق ، وتفريقه بين الرجوع مرة على السيد بما غرم الغارم منهم وبين منعهم من الرجوع عليه مرة بذلك ، وأغرب من ذلك كله قوله : إن الولد يستسعى فليت شعري إلى متى بقي هذا الدين المسخوط حتى ولد المحمول به وحتى فطم وكبر وبلغ وتصرف ؟ أفان مات قبل ذلك ماذا يكون ؟ كل هذا بلا دليل أصلا لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد من ولد آدم قبلهم . ولا قياس أصلا . ولا رأى له وجه ما مثل عقول أنتجت هذه الأقوال بأمونة على تدير نواة محرقة فكيف على التحكم في الدين ؟ وإن نعم (١) الله تعالى علينا العظيمة في توفيقه لنا إلى اتباع كتابه وسنن رسوله ﷺ ولا يموهون بأن يقولوا : فسنأ ذلك على الاستسعاء الثابت عن النبي ﷺ في العبد المشترك بعتقه سيده وهو معسر فان ذلك الحكم في عبد يملكه اثنان فصاعداً وليس ههنا مالك غير المعتق عبده والمولد أمته ، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه قياس حكم على ما لا يشبهه وعلى ما ليس منه في ورد ولا في صدر .

قال أبو محمد : ثم نسألهم ؟ ما الفرق بين عتقه وهبته وبيعه واصداقه إذ أجزتم البيع بغير اجماع ومنعتم من سائر ذلك ؟

وأما هلاك الرهن بغير فعل الراهن ولا المرتهن فللناس فيه خمسة أقوال ، قالت طائفة : يترادان الفضل ، تفسير ذلك ان الرهن ان كانت قيمته وقيمة الدين سواء فقد سقط الدين عن الذي كان عليه ولا ضمان عليه في الرهن فان كانت قيمة الرهن أكثر سقط الدين بمقداره من الرهن وكلف المرتهن أن يؤدي (٢) إلى الراهن مقدار ما كان تزيد (٣) قيمة الرهن على قيمة الدين ، وان كانت قيمة الرهن أقل سقط من الدين بمقداره وأدى الراهن إلى المرتهن فضل ما زاد الدين على قيمة الرهن .

روينا من طريق الحكم . وقناة أن علي بن أبي طالب قال : يراجعان الفضل يعني في الرهن يهلك ، وروى أيضا عن ابن عمر وهو قول عبيد الله بن الحسن . وأبي عبيد . واسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : إن كانت قيمة الرهن أكثر من قيمة الدين أو مثلها فقد بطل الدين كله ولا غرامة على المرتهن في زيادة قيمة الرهن على قيمة الدين

(١) في بعض النسخ «وان نعمة» (٢) في النسخة رقم ١٦ ، أن يدفع ، (٣) في النسخة

فان كانت قيمة الرهن أقل من قيمة الدين سقط من الدين بمقدار قيمة الرهن وأدى الراهن إلى المرتين ما بقي من دينه ، رويناهذا من طريق مطر الوراق عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب \* ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حن عن عبد الأعلى بن عامر عن محمد ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب \* ومن طريق قتادة عن عبدربه عن أبي عياض عن علي \* ومن طريق وكيع عن ادريس الأودي عن ابراهيم بن عمير قال : سمعت ابن عمر يقول : مثل ذلك ، وهو قول ابراهيم النخعي . و قتادة ، وبه يقول أبو حنيفة . وأصحابه \* وقالت طائفة : ذهب الرهن بما فيه سواء كان كقيمة الدين أو أقل أو أكثر اذا تلف سقط الدين ولا يغرم أحدهما للآخر شيئا ، صح هذا عن الحسن البصري . و ابراهيم النخعي . و شريح . و الشعبي . و الزهري . و قتادة ، و صح عن طاوس في الحيوان يرتن ، و رويناه عن النخعي . و الشعبي فيمن ارتن عبدا فاعور عنده قال : ذهب بنصف دينه \* وقالت طائفة : ان كان الرهن مما يخفى كالثياب . و نحوها فضمن ما تلف منها على المرتن بالغة ما بلغت و يبقى دينه بحسبه حتى يؤدي اليه بكاله . و ان كان الرهن مما يظهر كالعقار . و الحيوان فلا ضمان فيه على المرتن و دينه باق بكاله حتى يؤدي اليه وهو قول مالك \* وقالت طائفة : سواء كان مما يخفى أو مما لا يخفى لا ضمان فيه على المرتن أصلا و دينه باق بكاله حتى يؤدي اليه وهو قول الشافعي . و أبي ثور . و أحمد بن حنبل . و أبي سليمان . و أصحابهم \* و رويناه من طريق الحجاج بن المنهال ناهاهم ابن يحيى أن اقتادة عن خلاص ان علي بن أبي طالب قال في الرهن : يتراد ان الفضل فان أصابته جائحة برى ، فصح أن علي بن أبي طالب لم يتراد الفضل الا فيما تلف بجناية المرتن لا فيما أصابته جائحة بل رأى البراءة له مما أصابته جائحة ، و صح عن عطاء انه قال : الرهن وثيقة ان هلك فليس عليه غرم يأخذ الدين الذي له كله \* وعن الزهري انه قال في الرهن يهلك [ انه ] (١) لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غنمه و عليه غرمه \* قال أبو محمد : أما تفريق مالك بين ما يخفى وبين ما لا يخفى فقول لا برهان على صحته لا من قرآن . و لا من سنة . و لا من رواية سقيمة . و لا قياس . و لا قول أحد نعليه قبله فسقط وانما بنوه على التهمة و التهمة ظن كاذب يأتهم صاحبه و لا يحل القول به ، و التهمة متوجهة الى كل أحد وفي كل شيء ، و أما قول أبي حنيفة فانهم احتجوا بنحو مرسل رويناه من طريق سعيد بن المسيب \* أن رسول الله ﷺ قال : لا يعلق الرهن من صاحبه له غنمه و عليه غرمه لا يعلق الرهن

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦



عن رهنه له غنمه وعليه غرمه (١) وقالوا : قد أجمع الصحابة على تضمين الرهن والمرتهن أمين فيما زاد من قيمة الرهن على قيمة دينه .  
قال أبو محمد : أما قولهم : ان المرتهن أمين فيما فضل من قيمة الرهن على قيمة دينه فدعوى فاسدة وتفرق بلاد دليل وما هو الا أمين في الكل أو غير أمين في الكل ، وأما قولهم : أجمع الصحابة على تضمين الرهن فقول جروا فيه على عادتكم الخفيفة على الستهم من الكذب على الصحابة بلامؤنة ، وبالله المسلمين هل جاء في هذا كلمة عن أحد من الصحابة الا عن عمر . وعلى . وابن عمر فقط ، فأما عمر فلم يصح عنه ذلك لانه من رواية عبيد بن عمير وعبيد لم يولد الا بعد موت عمر وأدركه صغيرا لم يسمع منه شيئا : وأما ابن عمر فلا يصح عنه لانه من رواية ابراهيم بن عمير عنه وهو مجهول ، وقد روى عنه يتراد ان الفضل ، وأما على فمختلف عنه في ذلك وأصح الروايات عنه اسقاط التضمين فيما أصابته جائحة كما أوردنا آنفا ثم أعجب شيء دعواهم ان الصحابة أجمعوا على تضمين الرهن فان صح ذلك فهم قد خالفوا الاجماع لانهم لا يضمنون بعض الرهن وهو ما زاد من قيمته على قيمة الدين فهذا حكمهم على أنفسهم ، وأما الحديث الذي ذكروا فرسل ولا حجة في مرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا لانه لا يدل على شيء من قولهم ولا تقسيمهم وانما مقتضاه لو صح هو ان قوله : لا يعلق الرهن عن رهنه : بضم الراء وكسر الهاء له غنمه وعليه غرمه فوجب ضمان الرهن على المرتهن ولا بد بخلاف قولهم ، وقوله : لا يعلق الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه ، ان كان أراد بصاحبه مالكة وهو الاظهر فهو يوجب أن خسارته منه ولا يضمنه له المرتهن ، وان كان أراد بصاحبه المرتهن فهو يوجب ضمانه له بكل حال فصار حجة عليهم بكل وجه وبطل قولهم ، ونقول لهم في أي الأصول وجدتم شيئا واحدا رهنا كله عن دين واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة وأتم تردون السنن بخلافها بالأصول بزعمكم ثم تخالفونها جهارا بلا نص ، وأما من قال : يتراد ان الفضل فما نعلم لهم حجة أصلا الا أنه استحسان وكأنه لما كان الرهن مكان الدين تقاصا فيه وهذا رأى ، والدين لا يؤخذ بالآراء ، وأما من قال : ذهبت الرهون بما فيها فانهم احتجوا بخبر رويناه من طريق مصعب بن ثابت عن عطاء أن رجلا

(١) الحديث رواه ابن ماجه في سننه مختصرا ، قال العلامة ابن الاثير في النهاية : يقال غلق الرهن يعلق غلوقا اذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه على تخليصه ، والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن اذا لم يستفك صاحبه ، وكان هذا من فعل الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فأبطله الاسلام .

رهن فرسا فهلك عنده فقال رسول الله ﷺ : « ذهب حقك » \*  
 قال أبو محمد : هذا مرسل ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوى \*  
 قال أبو محمد . فاذ قد بطل كل ما هووا به فالواجب الرجوع إلى القرآن . والسنة  
 فوجدنا ما حدثناه أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ حدثني  
 محمد بن إبراهيم حدثني يحيى بن أبي طالب الأنطاكي ( ١ ) وجماعة من أهل الثقة ( ٢ ) نا  
 نضر بن عاصم الأنطاكي نا شباة عن ورقاء نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب .  
 وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يغلق  
 الرهن الرهن لمن رهنه له غنمه وعليه غرمه » فهذا مستند من أحسن ما روى في هذا  
 الباب ، وادعوا أن أبا عمر المطرز غلام ثعلب قال : اخطأ من قال : أن الغرم الهلاك \*  
 قال أبو محمد : وقد صح في ذم قوم في القرآن قوله تعالى : ( ومن الأعراب من يتخذ  
 ما ينفق مفرما ) أي يراه هالكا بلا منفعة فالقرآن أولى من رأى المطرز .  
 قال أبو محمد : ووجدنا النبي ﷺ قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام »  
 فلم يحل لغريم المرتن شيئا ولا ان يضمن الرهن بغير نص في تضمينه الا أن يتعدى فيه  
 أو بان يضيعه فيضمنه حيثئذ باعتدائه في كلا الوجهين ، وكذاك الدين قد وجب فلا  
 يسقطه ذهاب الرهن فصح يقينا من هذين الأصلين الصحيحين بالقرآن . والاجماع .  
 والسنة ان هلاك الرهن من الراهن ولا ضمان على المرتن وان دين المرتن باق بحسبه  
 لازم للراهن وبالله تعالى التوفيق ، وأما ما تولد من الرهن فانتاروينا من طريق عمرو بن دينار  
 ان معاذ بن جبل قضى فيمن ارتهن أرضا فأثمرت فان الثمرة من الرهن \* ومن طريق  
 طاوس ان في كتاب معاذ من ارتهن أرضا فهو يحسب ثمرها لصاحب الرهن \*  
 قال أبو محمد : الحكمان متضادان وهما قولان ، أحدهما ان الثمرة لصاحب الرهن ،  
 والآخر أنها من الرهن ، وقال أبو حنيفة : الولد . والغلة . والثمره رهن مع الأصول  
 ثم تناقضوا فقالوا : ان هلك الولد . والغلة . والثمره لم يسقط من أجل ذلك من الدين  
 شيء وان هلك الأصل . والام . والشجر قسم الدين على ذلك وعلى النماء فما وقع للأصل  
 سقط وما وقع للنماء بقي .  
 قال أبو محمد : وهذا تناقض فاحش لان كل ذلك رهن عندهم ثم خالفوا بين

( ١ ) في النسخة اليمنية والنسخة رقم ١٤ : يحيى بن طالب الأنطاكي ، وما هنا موافقا لما  
 في كتاب ميزان الاعتدال ولسان الميزان الا أنهما لم يذكرانسته ، ولم يذكره السمعاني  
 في كتابه الأنساب ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ : « من أهل الصدق »



أحكامها بلا برهان ، وقال مالك : أما الولد فداخل في الرهن وأما الغلة والثمرة فخارجان من الرهن ، وهذا تقسيم فاسد جدا بلا برهان ، فان قالوا : ان الولد يعضر الام قلنا : كذب من قال : هكذا ؟ وكيف يكون بعضها وقديكون ذكرا وهي اثنى ويكون مسلما وهي كافرة ؟ ثم يقال لهم : والثمرة أيضا بعض الشجر دعوى كدعوى ؛ وقال الشافعى : كل ذلك لصاحب الأصل ولا يدخل شئ منه في الرهن وهو الحق لان الرهن هو ما تعاقدنا عليه الصفقة لا ما لم يتعاقدنا عليه وكل ما ذكرنا شئ لم يتعاقدنا الصفقة عليه فكله غير الأصل وكله حادث في ملك صاحب الأصل فكله له وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٥ — مسألة — فان مات الراهن أو المرتهن بطل الرهن ووجب رد الرهن إلى الراهن أو إلى ورثته وحل الدين المؤجل ولا يكون المرتهن أولى بثلث الرهن من سائر الغرماء . حيثئذ ذلك لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فاذا مات المرتهن فانما كان حق الرهن له لا لورثته ولا لغرمائه ولا لأهل وصيته وانما تورث الأموال لا الحقوق التي ليست أموالا كالامانات . والوكالات . والوصايا وغير ذلك ، فاذا سقط حق المرتهن بموته وجب رد الرهن إلى صاحبه ، واذا مات الراهن فانما كان عقد المرتهن معه لا مع ورثته وقد سقط ملك الراهن عن الرهن بموته وانتقل ملكه إلى ورثته أو إلى غرمائه وهو أحد غرمائه أو إلى أهل وصيته ولا عقد للمرتهن معهم ولا يجوز عقد الميت على غيره فيكون كاسبا عليهم ، فالواجب رد متاعهم اليهم ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وما نعلم لمن خالف هذا حجة أصلاه وروينا عن الشعبي فيمن رهن على يدي عدل فمات أن الرهن له أى لورثته قال الحكم : هو للغرماء . »

١٢١٦ — مسألة — ومن ارتهن شيئا تخاف فساد كعصير خيف أن يصير خمرًا فترض عليه أن يأتي الحاكم فيبيعه ويوقف الثمن لصاحبه ان كان غائبا أو ينصف منه الغريم المرتهن ان كان الدين حالا أو يصرف الثمن الى صاحبه إن كان الدين مؤجلا فان لم يمكنه السلطان فليفعل هو ما ذكرنا لقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ولنهى النبي ﷺ عن اضاعة المال ولأن ثمن الرهن هو غير الرهن وانما عقده في الرهن لا في ثمنه وانما ثمنه مال من مال مالكة كسائر ماله ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٧ — مسألة — ولا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهنا عن ثمنها فان وقع فالبيع مفسوخ ولكن يجوز للبائع امساك سلعته حتى ينتصف من ثمنها ان كان حالا والا فليس له ذلك .

برهان ذلك انه اشترط منع المشتري من قبض ما اشترى مدة مسماة وهذا شرط ليس

في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وأيضا فان المشتري لا يملك ما اشترى الا بتمام عقد البيع بينهما والبيع لا يتم الا بما ذكره في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى من التفرق أو التخيير فهو ما لم يتم البيع فانما الشيء المبيع ملك للبائع فانما اشترط في المسألة المذكورة كون شيء من مال البائع المرتهن رهنا عنده نفسه وهذا في غاية الفساد ، وهو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهما ، وأما امساك البائع سلعته حتى ينتصف فان حقه واجب في مال المشتري فان مطله بحق قد وجب له عنده فهو ظالم معتد لقول النبي ﷺ « مظل الغني ظلم » ، واذا هو ظالم فكل ظالم معتد ، وقال تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فالسلعة التي ابتاع مال من مال المشتري فللمعتدول بحقه المعتدى عليه أن يعتدى على المعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه به بنص القرآن فله امساك السلعة حتى ينتصف . وروينا من طريق محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدي نا هشيم . وسفيان الثوري قال سفيان الثوري : عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن عمرو بن حريث قال فيمن باع سلعة فنقده المشتري بعض الثمن فقال البائع : لا أعطيك السلعة حتى تجي . بالبقية ، فجعل عمرو بن حريث السلعة رهنا بما بقي ، وقال هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي : أن عروة بن المغيرة بن شعبة جعل في ذلك أيضا السلعة رهنا بما بقي . فهذا عمرو صاحب لا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة .

١٢١٨ - مسألة - ولا يكون حكم الرهن الا لما ارتهن في نفس عقد التداين وأما ما ارتهن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن ولراهنه أخذه متى شاء لأن الله تعالى لم يجعل الرهن الا في العقد كما تلونا وكل ما كان بعد ذلك فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل .

١٢١٩ - مسألة - ومن تداين فرهن في العقد رهنا صحيحا ثم بعد ذلك تداينا أيضا وجعل ذلك الرهن رهنا عن هذا الدين الثاني فالعقد الثاني باطل مردود لأن ذلك الرهن قد صح في العقد الأول فلا يجوز نقله الى عقد آخر اذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وكل عقد انعقد على باطل فهو باطل لأنه لم تعقد له صحة الا بصحة ما لاصحة له فلا صحة له وبالله تعالى التوفيق .

١٢٢٠ - مسألة - ومن رهن رهنا صحيحا ثم أنصف من بعض دينه أقله أو أكثره فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى لم يكن له ذلك لأن الرهن وقع في جميعه بجميع الدين فلا يسقط عن بعض الرهن حكم الرهن من أجل سقوط بعض الدين إذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة ، وهو قول الشافعي . وأصحابنا ، فان قيل : كيف تمنعون من اخراج الرهن الا برضا المرتهن وتجزؤن بيعه وعتقه والصدقة به وهو اخراج له عن



الرهن بغير اذن المرتهن ؟ قلنا : لأن النص جاء بإيجاب الرهن فليس له ابطال ما صححه الله تعالى فاذا أخرجه عن ملكه جملة فلم يمنعه الله تعالى من ذلك قط لافي قرآن . ولا سنة فاذا صار في ملك غيره فقد قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وعقد المرتهن لم يكن قط مع الذي انتقل اليه الملك فلا يجوز له ارتهان ماله عن غيره ، ونقول لهم : إن جميعكم - يعنى المالكين . والحنيفيين . والشافعيين - مجمعون على أن من قال لعبد : أنت حر اذا قدم أبى انه قد عقد فيه عقدا لا يحل له الرجوع فيه أبداً وانه حر متى قدم أبوه سم لا خلاف بينكم في جواز بيعه قبل أن يأتى أبوه وإصداقه . وهبته فأى فرق بين الأمرين ان أنصفتهم أنفسكم ؟

١٢٢١ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يرهن مال غيره عن نفسه . ولا مال ولده الصغير أو الكبير الا باذن صاحب السلعة التي يريد رهنها . ولا بغير اذنه ولا مال يتيمة الصغير أو الكبير (١) ولا مال زوجته ، وقال الحنفيون . والمالكون : له أن يرهن عن نفسه مال ابنه الصغير ، قال المالكون : وللوصى أن يرهن مال يتيمة عن نفسه وقالوا : اذا أذن الاجنبى لغيره أن يرهن ماله عن نفسه جاز ، واحتجوا في ذلك ان للاب والوصى أن يودع مال الابن واليتيم فادخاله في الذمة أحق بالجواز .

قال أبو محمد : وهذا باطل لانه لا يجوز لهما ابداعه ولا قرضه الا حيث يكون ذلك نظرا وحيطة للصغير ولا نظره أصلا في أن يرهنه الأب والوصى عن أنفسهما فهو ضرر فهو (٢) مردود ، وأيضاً فان للانسان أن يودع الوديعة التي أودعت عنده اذا خشى هلاكها عنده ورأى السلامة في ابداعها فيلزمهم بهذا الاستدلال البديع أن يكون له أن يرهنها عن نفسه . واحتجوا في ذلك بما صح من طريق سويد بن غفلة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ انه قال : « ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم (٣) » ومن طريق الأسود بن يزيد عن أم المؤمنين عائشة عن النبي ﷺ انه قال : « ان أطيب ما أكل الرجل من كسب يده وولده من كسبه (٤) » ، رويناها من طريق قاسم بن أصبغ قال : نا بكر بن حماد . وأحمد بن زهير قال بكر : نا مسدد نا يحيى ابن سعيد القطان عن سفيان الثوري نا ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة ، وقال أحمد : نا أبى نا أبو معاوية الضير عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن الأسود .

قال أبو محمد : وهذان الخبران انما هما في الأكل وهكذا نقول : يا كل منه ماشاء .

(١) في بعض النسخه والكبير ، (٢) سقط لفظ فهو ، من النسخة رقم ١٦ (٣) رواه الترمذى وغيره (٤) هو في سنن النسائي

من بيته وغيريته وليس في البيع . ولا في الارتهان . ولا في الهبة . ولا في الأخذ والتملك فان قالوا : قسنا ذلك على الأكل قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو صح لكنتم قد تناقضتم أنفس تناقض من وجهين ، أحدهما ان الله تعالى يقول : ( ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم ) إلى قوله تعالى : ( أو مملكتكم مفاتيحه أو صديقتكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا ) فأباح الله تعالى الأكل من بيوت الأصدقاء . والتي مفاتيحها بأيدينا وبيوت الأخوة والأخوات وسائر من ذكر في الآية فأباحوا الارتهان منها قياسا على الأكل بغير إذن أهلها وأتم لا تفعلون ذلك فقد قضت قياسكم وتركتموه وقضيت بفساده وهو أهل للفساد جملة ، والثاني انكم لا تجيزون أن يبيع من مال ابنه الصغير الأعلى وجه النظر له ولا ان يملك منه شيئا أصلا لغير الحاجة الماسة الا الارتهان خاصة ، وعند المالكيين أن يصدق عن نفسه خاصة فكم هذا التناقض والتحكم في الدين بالآراء الفاسدة المضطربة ، واحتجوا أيضا بما روينا من طريق البزارنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم ناعبد الله بن داود هو الخريبي عن هشام ابن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ انه قال : « أنت ومالك لأبيك (١) » .

قال أبو محمد : فأباحوا به أن يرهن الرجل مال ابنه الصغير وأسقطوا عنه الحد في وطء أمة ابنه الصغير والكبير وأسقطوا عنه الحد فيما سرق من مال ابنه الكبير . والصغير ، وقضوا على الأب بضمانه ورده . وأباح المالكيون به أن يصدق مال ابنه الصغير عن نفسه وان يعتق رقبة ابنه الصغير خاصة ويضمن القيمة في ذلك كله .

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذا الخبر بل هو حجة عليهم لانهم أول من خالفوه فلم يبيحوا للاب من مال ابنه غير ما ذكرنا والحديث عام لم يخص هذه الوجوه من غيرها فلا يجوز لهم تخصيصها بدعوى كاذبة (٢) ؛ ووجه آخر وهو أنهم لم يبيحوا الارتهان والاصداق الا من مال الابن الصغير لا من مال الابن الكبير فخالفوا الخبر وتحكموا في الدين بالتحريم . والتحليل بالدعوى المبطله بلا برهان . فان ادعوا اجماعا كذبوا لانه روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا هشام بن عروة عن أبيه . أن رجلا صنع شيئا في ماله ولم يستأذن أباه فسأل النبي ﷺ أو أبا بكر أو عمر فقال : اردد عليه فانما هو سهم من كنتك ، ، وقد صح ما روينا من طريق ابن الجهم نا أبو قلابة الرقاشي نا روح

(١) سيأتي أنه منسوخ ولم يبح له الا الأكل من البيت لقوله تعالى : ( ليس عليكم جناح أن تأكلوا ) الآية (٢) في النسخة رقم ١٤ . بدعوى كاذبة ،



هو ابن عباد - نا ابن جريج اخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : يأخذ الأب . والأم من مال ولدهما بغير اذنه ولا يأخذ الابن والابنة من مال أبويهما بغير اذنهما ، وصح مثله نصا من طريق عبد بن حميد عن عبيد الله (١) بن موسى العباسي عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد - هو ابن غفلة - عن أم المؤمنين عائشة من قولها \* ومن طريق ابن الجهم نا بشر بن موسى الأسدي نا أحمد بن الوليد الأزرق نا الحباب بن فضالة بن هرمز الحنفى قال : قلت لأنس بن مالك : جارية لى غلبنى عليها أبى لم يخلطها (٢) . مال لآبى فقال لى أنس : هى له أنت ومالك من كسبه . أنت ومالك له حلال وماله عليك حرام الا ما طابت به نفسه \* ومن طريق ابن الجهم نا أبو قلابة نا أبو داود - هو السجستاني - نا محمد بن ابان عن حماد عن مسعود بن جبير عن ابن عباس قال أولادكم هبة الله لكم وأموالكم لكم \* رويناه من طريق ابن مسعود عن عمر بن الخطاب أنه أتاه أب وابن والابن يطلب أباه بألف درهم أقرضه إياها والأب يقول : انه لا يقدر عليها فأخذ عمر بيد الابن فوضعهما فى يد الأب فقال : هذا وماله من هبة الله لك \* وعن علي بن أبى طالب نحوه هذا وانه قضى بمال الولد للوالد وجوز من قال غير هذا \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا غندر عن ابن جريج كان عطاء لا يرى بأسا بان يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء من غير ضرورة \* ومن طريق ابن أبى شيبة عن اسراييل عن جابر عن الشعبي عن مسروق (٣) قال : أنت من هبة الله لا إليك أنت ومالك لا إليك ، نا ابن أبى شيبة نا عبيد الله - هو ابن موسى - نا الحسن - هو ابن حنبل - عن ليث عن مجاهد . والحكم قالا جميعا يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء الا الفرج \* نا ابن أبى شيبة نا معاوية ابن هشام عن سفيان الثوري عن أبى حمزة عن ابراهيم النخعي قال : الوالد فى حل من مال ولده الا الفرج ومن طريق شعبة عن أبى اسحاق السبيعي عن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعري أنه خاصم أباه إلى الشعبي فى مال له فقال الشعبي لعبد الله . أجمع لك ومالك له يعنى لو الله \* ومن طريق عبد بن حميد نا أبو نعيم الفضل بن دكين عن الحسن بن صالح بن حنبل عن أبيه عن الشعبي قال : الرجل فى حل من مال ولده \* ومن طريق علي بن المدينى نا محمد بن أبى عدى نا ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح أنه كان لا يرى بأسا أن يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء ما لم يضاره \* ومن طريق عبد بن حميد نا يزيد بن هارون نا داود بن أبى هند عن سعيد بن المسيب قال : الوالد يأكل من مال

(١) فى النسخة رقم ١٦ « عبد الله » مكبرا وهو غلط (٢) فى النسخة رقم ١٦ ولم

يخلطها (٣) فى النسخة رقم ١٦ « عن هارون »

ولده ماشاء والولد لا يأكل من مال والده إلا باذنه • ومن طريق عبد بن حميد نا محمد بن بكر البرساني عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : يأخذ الوالدان من مال ولدهما ماشاء • ومن طريق عبد بن حميد نا وهب بن جرير بن حازم عن أبيه قال : سمعت الحسن وسأله سائل عن شيء من أمر والده ؟ فقال له الحسن : أنت ومالك لا يليك أما علمت أنك عبد أبيك ؟ • ومن طريق عبد بن حميد انا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : يأخذ الرجل من مال ولده ماشاء وان كانت جارية تسراها قال قتادة : لم يعجبني ما قال في الجارية • ومن طريق ليث عن مجاهد قال : يأخذ الرجل من مال ولده إلا الفرج • وقدر وينا عن الحسن أيضا إلا الفرج • وقال ابن أبي ليلى لا يغرم الأب ما استهلك من مال ولده ويجوز بيعه لمال ولده الكبير •

قال أبو محمد : ما نعلم خلافا من الصحابة لمن ذكرنا منهم في هذه المسألة وهم عمر : وعلى • وابن مسعود • وعائشة أم المؤمنين • وجابر بن عبد الله • وأنس • وابن عباس إلا رواية صحت عن ابن عمر وأخرى عن علي لم تصح ، ولا نعلم لمن ذكرنا من التابعين مخالفا في هذه المسألة إلا ابن سيرين • والنخعي • ومجاهد باختلاف عنهم (١) والزهري فانهم يقولون كقولنا • رويانا من طريق عبد بن حميد نا الضحاك بن مخلد عن عبد الله ابن عون عن محمد بن سيرين قال : كل واحد منهما أولى بماله يعني الوالد والولد • وبه إلى عبد أخبرني جعفر بن عون عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم قال : ليس للأب من مال ابنه إلا ما احتاج إليه من طعام • أو شراب • أو لباس • ومن طريق عبد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : لا يأخذ الرجل من مال ولده شيئا إلا أن يحتاج فيستنفق بالمعروف يعوله ابنه كما كان الأب يعوله فاما إذا كان الأب معوسرا فليس له أن يأخذ من مال ابنه فيبقى به ماله أو يضعه في مالا يحل ، قال : فإذا كانت أم اليتيم محتاجة اتفق عليها من ماله يدها مع يده والموسرة لاشيء لها • ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله (٢) بن موسى عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال : خذ من مال ولدك ما أعطته ولا تأخذ منه مالم تعطه • ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قال رجل لجابر بن زيد : ان أبي يحرمني ماله فقال له جابر : كل من مال أبيك بالمعروف • نا ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله أن حمزة بن عبد الله بن عمر نحر جزورا فجاء سائل فسأل ابن عمر ؟

(١) في النسخة اليمنية وفي النسخة رقم ١٦ « باختلاف عنهما » وهو تصحيف بدليل

كلام المصنف بعد و سياقه لا أقوال الثلاثة (٢) في النسخة رقم ١٦ « نا عبد الله » وهو غلط



فقال ابن عمر : ما هي لي فقال له حمزة : يا أبتاه فانت في حل أطلع منها ما شئت .  
 ابن أبي شيبة عن اسرايل عن عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب قال :  
 الرجل أحق بماله إذا كان صغيرا فإذا كبر واحتاز ماله فهو أحق به ، اسرايل ضعيفه  
 قال أبو محمد : بقول ابن سيرين . والنخعي . والزهرى . ومجاهد . وجابر بن زيد  
 قول في كل شيء إلا في كل خاصة فإن للآب والام أن يأكلا من مال الولد حيث  
 وجداه من بيت أو غير بيت فقط ثم لا شيء لهما ولا حكم في شيء من ماله لا بعق ولا باصداق  
 ولا بارتها ان كانا فقيرين فيأخذ الفقير منهما ما احتاج من مال ولده من كسوة .  
 وأكل . وسكنى . وخدمة . وما احتاجا إليه فقط ، وأما الولد فيأكل من بيت أبيه وبيت  
 أمه ما شاء بغير اذنها ولا يأكل من غير البيت شيئا كما جاءت النصوص لا يتعدى حدود  
 الله ، فان احتاج اخذا أيضا كما قلنا في الوالدین لقول الله تعالى : (وبالوالدين احسانا وبذی  
 القرنى) ثم الحدود . والأحكام لازمة للآب في جارية ولده وفي مال ولده ولازمة للابن  
 في جارية أبيه وأمه وماله كما هي فيما بين الأجنيين سواء ، والعجب أن الحنفيين والمالكيين  
 يشنعون خلاف صاحب لا يعرف له منهم مخالف اذا وافق شهواتهم ويجعلونه اجماعا  
 ويكذبون في ذلك ، وأقرب ذلك ما ذكرنا من دعوى الحنفيين إجماع الصحابة على  
 تضمين الرهن وليس منه الاروايات لاتصح عن عمر . وابنه . وعلى فقط ، وقد صحت  
 عن علي رواية باسقاط التضمن اذا أصابته جائحة ثم لا يرون هنا ما قد صح عن  
 عائشة (١) . وأنس . وابن عباس ، وروى عن علي وابن مسعود لا مخالف لهم يعرف  
 من الصحابة رضي الله عنهم حجة أصلا ولا يلتفتون إليه إلا رواية عن عمر روينها من  
 طريق شعبة عن أبي بشر عن محمد بن قدامة الحنفى عن رجل منهم أن رجلا خاصم أباه الى عمر  
 ابن الخطاب في مال أخذه له أبوه فقال عمر : أما ما كان في يده فانه يردده وأما ما استهلك فليس  
 عليه شيء ، وهم قد خالفوا هذا أيضا مع أنها لاتصح لانها عن لا يدري من هو ليس هذا  
 من أعجب العجب ؟ وما ينبغي لذى الحياء ان يهابه ولذى الدين أن يفرقه ، فان قيل :  
 فاتم القائلون بكل ما صح عن النبي ﷺ فلم استحللتم ترك الثابت عنه من قوله عليه السلام  
 « أنت ومالك لأبيك » ؟ قلنا : يعيدنا الله من أن ترك خبرا صح عنه عليه السلام ولو  
 أجلب علينا من بين البحرين إلا أن يصح نسخه ، وهذا الخبر منسوخ لا شك فيه لان الله  
 عز وجل حكم بميراث الأيوين . والزوج . والزوجة . والبنين . والبنات من مال الولد

(١) في النسخة رقم ١٦ « ما قد صح عن علي وعائشة » بزيادة لفظ « على » وهي زيادة

سهو من الكاتب بدليل ذكره بعد قريبا

إذا مات وأباح في القرآن لكل مالك أمة وطئها بملك يمينه وحرما على من لا يملكها بقوله تعالى : ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) فدخل في هذا من له والد ومن لا والد له فصح ان مال الولد له يقين لا لأبويه ولا حق لها فيه إلا ما جاء به النص مما ذكرنا من الأكل أو عند الحاجة فقط ولو كان مال الولد للوالد لما ورثت زوجة الولد ولا زوج البنت ولا أولادهما من ذلك شيئا لانه مال لانسان حي ، ولا كان يحل لذى والد ان يطأ جاريته أصلا لانها لايه كانت تكون ، فصح ورود هذين الحكمين وبقائهما الى يوم القيامة ثابتين غير منسوخين ان ذلك الخبر منسوخ وكذلك أيضا صح بالنص والاجماع المتيقن ان من ملك أمة أو عبدا لها والد فان ملكهما للمالكها لا لأبيهما ، فصح أيضا أن (١) قوله عليه السلام : « انه لايه ، منسوخ وارتفع الاشكال والحمد لله ، وهذا ما احتجوا به بالآثار وخالفوا ذلك الآثار نفسه ؛ وأما رهن المرء السلعة تكون لغيره باذن صاحبها فان الرهن لا يجوز اخراجه عن الارتهان إلا بخروجه عن ملك الراهن . أو بهلاكه . أو باستحالة حتى . يسقط عنه الاسم الذي كان عليه حين رهن أو بقضاء الحق الذي رهن عنه فالتزام غير الراهن للراهن هذا كله في سلعته شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وله أخذ سلعته متى شاء (٢) فالرهن باطل لانه ليس له حكم الرهن فيما ذكرنا فليس رهنا وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٢٢ - مسألة - وإذا استحق الرهن أو بعضه بطلت الصفقة كلها لأنها تعاقدًا صحيحة بصحة الرهن ولم يتعاقدا قط تلك المدايمة الاعلى صحة الرهن وذلك الرهن لاصحة له فلك المدايمة لم تصح قط وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٢٣ - مسألة - وإذا رهن جماعة رهنا هو لهم عند واحد أو رهن واحد عند جماعة فأى الجماعة قضى ما عليه خرج حقه من ذلك الرهن عن الارتهان وبقي نصيب شركائه رهنا بحسبه ، وكذلك ان قضى الواحد بعض الجماعة حقه دون بعض فقد سقط حق المقضى في الارتهان ورجعت حصته من الرهن إلى الراهن وبقيت حصص شركائه رهنا بحسبها لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فصح أن لكل واحد منهم حكمه وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٢٤ - مسألة - ولاحق للبرهن في شيء من رقة الرهن فان كانت أمة فوطئها فهو زان وعليه الحد وذلك الولد رقيق للراهن لقول النبي ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر

(١) سقط لفظ « ان » من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ « متى أحب »



الحجر، فالأمة بلا خلاف ليست فراشا للرتن ولا ملك يمين له فهو معتد عامر .  
 ١٢٢٥ - مسألة - ورهن الدنانير والدرهم جائز طبعاً أو لم تطبع ، قال مالك : لا يجوز إلا أن تطبع ، وهذا قول لأنعله لأحد قبله ولئن كان يخاف انتفاع بها فإن ذلك يخوف على كل ما يره من ولا فرق ولا سيما مع قوله : إن الدنانير والدرهم لا تعين وإن امرأ لو غصب درهما أوديناراً لم يقض عليه بردهما بعينهما وإن كانا حاضرين في يده وإنما عليه مثلها ، وهذا عجب جداً ! مع قوله في طبعهما في الرهن ، وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الرهن والحمد لله رب العالمين ، [ وصلى الله على محمد خاتم النبيين ] (١) .

### كتاب الحوالة

١٢٢٦ - مسألة - رويناه من طريق البخاري . ومسلم قال البخاري : ناعبد الله ابن يوسف ناعبد الله عن أبي الزناد عن الأعرج ، وقال مسلم : نا ابن رافع (٢) ناعبد الرزاق ناعمر عن همام بن منبه ثم اتفق الأعرج . وهمام كلاهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ انه قال : «مطل الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبع» وصح عن النبي ﷺ ما سنده أن شاء الله تعالى في كتاب البيوع بأسناده انه قال : «إذا ابتعت يما فلا تبعه حتى تقبضه ، فوجب من هذين النصين أن كل من له عند آخر حق من غير البيع لكن من ضمان غصب أو تعد بوجه ما أو من سلم سلم فيه . أو من قرض . أو من صلح أو اجارة . أو صداق . أو من كتابة . أو من ضمان فأحاله به على من له عنده حق من غير البيع لكن بأحد هذه الوجوه المذكورة ولا نبالي من وجه واحد كان الحقان أو من وجهين مختلفين وكان المحال عليه يوفيه حقه من وقته ولا يطله فقرض على الذي أحيل أن يستحيل عليه ويجبر على ذلك ويبرأ المحيل بما كان عليه ، ولا رجوع للذي أحيل على الذي أحاله بشئ . من ذلك الحق المتصف أو لم يتصف اعسر المحال عليه اثر الاحالة عليه أم لم يعسر لأن رسول الله ﷺ أمره باتباع المحال عليه ولا يجوز له اتباع غيره فإن غره وأحاله على غير مليء والمحيل يدرى انه غير مليء أو لا يدرى فهو عمل فاسد وحقه

(١) الزيادة من النسخة الحلية ، وهي النسخة التي استنسخها السيد محمد حسين نظيف من حلب بواسطة الشيخ راغب الطباخ الكنتي المشهور وأرسلها إلينا جزي الله الجميع خيراً  
 (٢) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «نا ابن أبي رافع» بزيادة لفظ «أبي» وهو غلط صحناه من كتب تراجم رجال الحديث ، واسم ابن رافع محمد ، وهو موافق لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٦٠ ، وهو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩١

باق على المحيل كما كان لأنه لم يحمله على ملي. ولا تجوز الحوالة إلا على ملي. بنص الخبر، وقال الشافعي: لا يرجع على المحيل في كل ذلك وهذا خطأ (١) لما ذكرناه، وقال أبو حنيفة. ومالك: كقولنا، فإن كان أحد الحقين من بيع والآخر من غير بيع نظر فإن كان الحق على المحيل من غير بيع وكان حق المحيل على المحال عليه من بيع أو غير بيع جازت الحوالة فإن كان الحق على المحيل من بيع لم يجز إلا بوجه التوكيل فيوكله على قبض حقه قبله فإن قبضه للموكل له فحين مصيره بيده صار قابضاً ذلك الحق لنفسه وبرىء المحيل وإن لم يقدر على قبضه لما منع ما أي مانع كان؟ رجع على المحيل بحقه لنهي النبي ﷺ عن بيع ما ابتعت حتى تقبضه؛ وأما براءة ذمة الموكل إذا قبض الوكيل الحق فلأنه مأمور بأن يقضيه لنفسه إذا صار بيده فإن فعل فقد استوفى حقه وإن لم يفعل فقد اعتدى اذضيع مال موكل فلزمه ضمانه بالتضييع.

[فصار ضمانه بالتضييع] (٢) فصار مثله عليه لموكله في ذمته؛ وقال أبو حنيفة: إن جحد المحال عليه الحوالة ولم تقم عليه بينة وحلف رجع الذي أحيل على المحيل بحقه، وكذلك إن مات المحال عليه ولا مال له، وقال أبو يوسف. ومحمد: وكذلك إذا أفلس القاضى المحال عليه وأطلقه من السجن أيضاً.

قال أبو محمد: هذا قول فاسد لمخالفته أمر رسول الله ﷺ، ولأنهم يجمعون معنا على أن الحوالة إذا صح أمرها فقد سقط الحق عن المحيل واذ قد أقرروا بسقوطه فمن الباطل رجوع حق قد سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا إجماع يوجب رجوعه، فإن قالوا: قد روى عن عثمان أنه قال في الحوالات: ليس على مال مسلم توا (٣).

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن علي بن أبي طالب أنه قال في الذي أحيل: لا يرجع على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت، وهو قول شريح. والحسن والنخعي. والشعبي كلهم يقول: إن لم ينصفه رجع على المحيل، وعن الحكم لا يرجع على المحيل إلا أن يموت المحال عليه قبل أن ينصف فإنه يرجع إلى المحيل قلنا: لا حاجة في أحد دون رسول الله ﷺ فكيف وقد روي عن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن علي بن عبيد الله عن سعيد بن المسيب أنه كان لأبيه المسيب دين على إنسان ألفا درهم ولرجل آخر على علي بن أبي طالب ألفا درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على علي وأحلى أنت علي فلان ففعلنا فنصف المسيب من علي وتلف مال الذي أحاله المسيب

(١) في النسخة رقم ١٦ وهو خطأ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وهي زيادة

لا حاجة إليها ولم تفد شيئاً (٣) أي ضياع وخسارة، والتو الهلاك



عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب فقال له على : أبعد الله ، فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرنا عن على ، وهذه موافقة لقولنا ، وإذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعض باتفاقكم معناني ذلك ولسنا نرى إحالة من لاحق للمحال عنده لانه أكل مال بالباطل وإنما يجوز عندنا مثل فعل على . والمسيب رضى الله عنهما على الضمان فانه إذا ضمن كل واحد من الغريمين ما على الآخر من غير شرط جاز ذلك ولزم وتحول الحق الذى على كل واحد منهما على الآخر ، وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يجبر المحال على قبول الحوالة واحتجوا فى ذلك بأن قالوا : لو وجب إجباره لوجب أيضا إذا أحاله المحال عليه على آخران يجبر على اتباعه ثم إذا أحاله ذلك على آخران يجبر أيضا على اتباعه وهكذا أبدا .

قال أبو محمد : هذه معارضة لامر رسول الله ﷺ وفى هذا ما فيه فكيف والذى اعترضوا به فاسد ؟ لانه مطلق من غنى أو حوالة على غير ملى ، ومطل الغنى ظلم والحوالة على غير ملى لم يؤمر بان يقبلها وإنما الحوالة على من يعجل الانصاف بفعله لا بقوله والافليست حوالة بنص الحديث .

١٢٢٧ - مسألة - وإذا ثبت حق المحيل على المحال عليه بإقراره أو بيئته عدل وإن كان جاحداً فى حوالة صحيحة ، وقال مالك : لا تجوز الا بإقراره بالحق فقط . وهذه دعوى بلا برهان ، واحتج له من قلده بانه قد تجرح البيئته فيطل الحق قلنا : وقد يرجع عن إقراره بذلك الحق وقيم بيئته بانه قد كان أداه فيطل الحق ولا يجوز تخصيص ما لم يخصه رسول الله ﷺ بالأراء الفاسدة ، وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ( وما كان ربك نسيا ) .

١٢٢٨ - مسألة - وتجوز الحوالة بالدين المؤجل على الدين المؤجل الى مثل أجله لا الى أبعد ولا الى أقرب ، وتجوز الحوالة بالحال على الحال ولا تجوز بحال على مؤجل ولا بمؤجل على حال ولا بمؤجل على مؤجل الى غير أجله لان فى كل ذلك إيجاب تأجيل حال أو إيجاب حلول مؤجل ، ولا يجوز ذلك اذ لم يوجب نص ولا إجماع ، وأما المؤجل بالمؤجل الى أجله فلم يمنع منه نص ولا إجماع فهو داخل فى أمره عليه السلام « من اتبع على ملى أن يتبعه » تم كتاب الحوالة والحمد لله رب العالمين .

## كتاب الكفالة

١٢٢٩ - مسألة - الكفالة هي الضمان . وهي الزعامة . وهي القبالة . وهي الجمالة ؛

فمن كان له على آخر حق مال من بيع أو من غير بيع من أى وجه كان حالاً أو إلى أجل سواء كان الذى عليه الحق حياً أو ميتاً فضمن له ذلك الحق انسان لاشئ عليه للمضمون عنه بطيب نفسه وطيب نفس الذى له الحق فقد سقط ذلك الحق عن الذى كان عليه وانتقل الى الضامن ولزمه بكل حال ولا يجوز للمضمون له أن يرجع على المضمون عنه، ولا على ورثته أبداً بشئ من ذلك الحق انتصف أو لم ينتصف ولا بحال من الأحوال ولا يرجع الضامن على المضمون عنه ولا على ورثته أبداً بشئ مما ضمن عنه أصلاً سواء رغب اليه في أن يضمنه عنه أو لم يرغب اليه في ذلك الا في وجه واحد وهو أن يقول الذى عليه الحق اضمن عني ما لهذا على فإذا أدبت عني فهو دين لك على فهنا يرجع عليه بما أدى عنه لانه استقرضه ما أدى عنه فهو قرض صحيح . أما قولنا : ان الكفالة هي الضمان . والحالة . والزعامة . والقبالة ، والضامن هو القليل . والكفيل . والزعيم . والحمل فاللغة والديانة لا خلاف فيهما في ذلك ، وأما عموم جواز الضمان في كل حق من بيع أو غيره فلانه ليس فيه بيع أصلاً وانما هو نقل حق فقط ، وأما جواز الضمان بغير رغبة المضمون عنه فلما روينا من طريق أبي داود نا مسدد [ بن مسرهد ] (١) نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب قال : حدثني سعيد ابن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا شريح الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ : « انكم يا معشر خزاعة قتلتم هذا القليل [ من هذيل ] (٢) واني عاقله ، وذكر باقي الخبر ، فضمن النبي ﷺ عنهم الدية بغير رغبة في ذلك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز الضمان إلا بمحضر الذى له الحق إلا في موضع واحد وهو المريض يقول لورثته : أيكم يضمن عني دين فلان على فيضمنه أحدهم - فيجوز بغير محضر الطالب ، وهذا كلام في غاية الفساد لانه دعوى بلا برهان أصلاً ، واحتج له بعض المتأخرين بتقليده انه عقد كالنكاح والبيع فلا يصح إلا بمحضرهما جميعاً .

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله فاسد ثم انه لو صح لكان هذا منه عين الفساد (٣) أول ذلك انهم يتقضون من قرب فيجيزون نكاح الصغيرة بغير محضرها ويجيزون الضمان لدين المريض بغير محضر صاحب الحق ، ثم ان الضمان ليس عقداً على المضمون له وانما هو على الضامن وحده وانما للمضمون له انصافه من حقه فقط فان انصف في مثل هذا وإلا فلا يلزمه ما لم يرض به وهو باق على حقه كما كان ، وراموا الفرق بين مسألة المريض وغيرها بأن قالوا : ان الدين قد تعين في مال المريض .

(١) الزيادة من سنن أبي داود (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة



قال على : وقد كذبوا ماتعين قط في ماله الا بعد موته ، وأبو حنيفة لا يجيز ضمان دين على الميت الا بترك وفاء . فظهر فساد قولهم جملة . واحتجوا في ذلك بان الدين قد هلك وأجازوا الضمان على الحق المفلس والدين قد هلك وهذا تناقض ، فان قالوا : قد يكسب المفلس (١) ما لا قلنا : وقد يطرأ للميت مال لم يكن عرف حين موته ، وهذا منهم خلاف لرسول الله ﷺ بمجرد ، ومن قال بقولنا في الضمان عن الميت الذي لا يترك وفاء مالك وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبو سليمان . وروينا من طريق البخاري نامكي بن ابراهيم نايزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع [رضي الله عنه] (٢) قال : « كنا جلوسا عند النبي ﷺ اذ أتى بجنابة فقالوا : صل عليها فقال : هل ترك شيئا ؟ قالوا : لا قال : فهل عليه دين ؟ قالوا : نعم ثلاثة دنانير قال : صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » ، ففي هذا الخبر جواز ضمان دين الميت الذي لم يترك وفاء بدينه بخلاف رأى أبي حنيفة ، وفيه أن الدين يسقط بالضمان جملة لأنه لو لم يسقط عن الميت وينتقل الى ذمة أبي قتادة لما كانت الحال الا واحدة ، وامتناعه عليه السلام من الصلاة عليه قبل ضمان أبي قتادة لدينه ثم صلاته عليه السلام عليه بعد ضمان أبي قتادة برهان صحيح على أن الحال الثانية غير الأولى وان الدين الذي لا يترك به وفاء قد بطل وسقط بضمان الضامن ولزم ذمة الضامن بقول أبي قتادة الذي أقره عليه النبي ﷺ على دينه ، فصح أن الدين على الضامن بعد لاعلى المضمون عنه ، وفيه أيضا جواز الضمان بغير محضر الطالب الذي له الحق ، واذا سقط الدين بالضمان كما ذكرنا فلا يجوز رجوعه بعد سقوطه بالدعوى الكاذبة بغير نص ولا إجماع ، وأيضا الخبر الذي روينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى انا حماد بن يزيد عن هارون بن رتاب حدثني كنانة بن نعيم العدوي عن قبيصة بن مخارق الهلالي « أن رسول الله ﷺ قال له : يا قبيصة ان المسألة لا تحمل الا لاحد ثلاثة (٣) رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك » وذكر باقي الخبر ، فعم عليه السلام اباحة تحمل الحمالة عموما بكل حال ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما قولنا : انه ان لم يرض المضمون له بالضمان لم يلزمه الا بان يوفيه أيضا من حقه فليس له حينئذ الا أخذه منه أو تركه جملة ، ولا طلب له على المضمون عنه بعدها فلانه

(١) في النسخة رقم ١٦ « قد يكتسب المفلس » (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩٤ والحديث مطول اختصره المصنف (٣) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية « لا حد ثلاثة رجال » بزيادة لفظ « رجال » وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٤

صاحب الحق ولم يأت نص بلزوم ترك طلب غريمه بل الضمان حيثئذ مطل له ، وقد قال عليه السلام : «مطل الغنى ظلم» وأمر عليه السلام أن يعطى كل ذى حق حقه فان أنصف فقد أعطى حقه ومن أعطى حقه فلا حقه له سواء ، قالت قيل : فأنتم أصحاب اتباع للآثار (١) فمن أين أجزتم الصلاة على من مات وعليه دين لا وفاء له به ؟ قلنا : سبحان الله ! أوليس في قوله عليه السلام لهم : «صلوا على صاحبكم» بيان في أنه عليه السلام المخصوص بهذا الحكم وحده لا أحد من المسلمين سواء لا الامام ولا غيره ؟ فكيف وقد روينا من طريق عبدالرزاق نامعمر عن الزهري عن أنس بن مالك عن عبد الرحمن بن جابر قال : «كان النبي ﷺ لا يصلى على رجل مات وعليه دين فأتى بميت فقال : عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران فقال أبو قتادة الأنصاري : هما على يارسول الله فصلى عليه النبي ﷺ فلما فتح الله على رسوله قال : انا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديننا فعلى قضاؤه ، وذكر الخبر ، ومن أجاز الضمان عن الميت الذي لم يترك وفاء ابن أبي ليلى . ومالك . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبو سليمان وما نعلم لأبي حنيفة سلفا في قوله : قال أبو حنيفة . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبو عبيد . واسحاق . وأحمد . والشافعي : ومالك في أول قوله : ان للمضمون له أن يطلب بحقه ان شاء الضامن وان شاء المضمون ، وقال مالك في آخر قوله : اذا كان المضمون عنه مليا بالحق فليس لطالب الحق أن يطلب الضامن وانما له طلب المضمون عنه فقط الا أن ينقص من حقه شيء فيؤخذ من الضامن حيثئذ والا أن يكون المضمون عنه غائبا أو يكون عليه ديون للناس فيخاف المضمون له محاصة الغرماء فله في هذين الوجهين أن يطلب الضامن [أيضا] (٢) حيثئذ .

قال أبو محمد : أما هذا القول الذي رجع اليه مالك فظاهر العوار لأنه دعاوى كله (٣) بلا برهان وتقاسيم بلا دليل لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد نعله من صاحب أو تابع . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وقال ابن أبي ليلى . وابن شبرمة وأبو ثور . وأبو سليمان وجميع أصحابنا كما قلنا من أن الحق قد سقط جملة عن المضمون عنه ولا سبيل للمضمون له اليه أبدا وانما حقه عند الضامن أنصفه أو لم ينصفه .

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث هو ابن عبد الملك الحراني عن الحسن . ومحمد بن سيرين قالا جميعا : الكفالة . والحوالة سواء ، وقد ذكرنا برهان

(١) في النسخة رقم ١٦ ، اتباع آثار ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة

رقم ١٦ «لأنه دعاوى كلها»



ذلك من السنة ، وأيضا فان من المحال الممتنع أن يكون مال واحد معدود محدود وهو كله على زيد وهو كله على عمرو ، ولو كان هذا لكان للذي هو له عليهما أن يأخذهما جميعا بجميعه فيحصل له العدد مضاعفا ، ولما سقط عن أحدهما حق قدره بأداء آخر عن نفسه مالزمه أيضا وهم لا يقولون بهذا ، فظهر تناقضهم واختلاط قولهم (١) وأنه لا يعقل ولا يستقر ، فان قالوا : انما هو له على أيهما طلبه منه قلنا : فهذا أدخل في المحال لانه على هذا لم يستقر حقه على واحد منهما بعد لاعلى الضامن ولا على المضمون عنه ؛ فاذ هو كذلك فلا حق له على واحد منهما بعد ، فان قالوا : فانكم تقولون في وارثين ترك مورثهما ألفي درهم فاخذ كل واحد منهما ألف درهم ثم ظهر غريم له على الميت ألف درهم : انه يأخذها من أيهما شاء ، وتقولون فيمن باع شقصا مشاعا ثم باعه المبتاع من آخر ، والثالث من رابع : إن الشفيع يأخذه بالشفعة من أيهم شاء ، وتقولون فيمن غصب مالا ثم وهبه لآخر : فان المنصوب منه يأخذ بماله أيهما شاء قلنا : نعم وليس شيء من هذا مما أنكرناه من كون مال واحد على اثنين هو كله على كل واحد منهما اما الوارثان فانهما اقتسما مالا يحل لهما اقتسامه وحق الغريم في ذلك المال بعينه لا عند الوارثين أصلا فانما يأخذ حقه من مال الميت حيث وجده ثم يرجع المأخوذ منه على صاحبه فيقتسمان ما بقى للغريم (٢) حينئذ والقسمة الاولى فاسدة لان الله تعالى لم يجعل للورثة شيئا إلا بعد الوصية . والدين ، وأما الغاصب يهب ما غصب فحق المنصوب منه عند الغاصب وحق الغاصب أن يرجع بما يؤدي على الذي وهبه إياه بغير حق فالمنصوب منه ان طلب الغاصب طلبه بحقه عنده وان طلب الموهوب له طلبه بحق الغاصب عنده من رد ما وهبه بالباطل فاذا فعل استحقه المنصوب منه بحقه عند الغاصب وهكذا كل ما انتقل ذلك المال بغير حق ، وأما الشفيع فانه مخير بين امضاء البيع أو رده فهو يمضى بيع من شاء منهم ويرد بيع من شاء منهم بحق الشفعة ، فظهر فساد تنظيرهم وبالله تعالى تأييد .

واحتجوا على خبر أبي قتادة الذي ذكرنا بنحو رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال : ومات رجل فقال رسول الله ﷺ : أعليه دين ؟ قلنا : نعم ديناران فقال عليه السلام : صلوا على صاحبكم فتحملها أبو قتادة فقال له رسول الله ﷺ : حق الغريم عليك وبرىء منهما الميت قال : نعم يا رسول الله فصلى عليه فلما كان من الغد قال عليه السلام لا بى قتادة : ما فعل الديناران ؟ قال : يا رسول الله انما دفناه أمس ثم أتاه بعد فقال له : ما فعل

(١) في النسخة رقم ١٦ « واختلاط أقوالهم » (٢) في النسخة رقم ١٦ « وما بقى عن الغريم »

الديناران؟ قال : قضيتهما يا رسول الله قال : الآن بردت عليه جلده ، ، وبخبرين آخرين لا يصحان أحدهما « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » والآخريه انه عليه السلام قال لعل اذ ضمن دين الميت : « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك ، » قال أبو محمد : وهذا من العجب (١) احتجاجهم باخبارهم أعظم حجة عليهم أما فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك فليس فيه دليل ولا نص على ما يدعونه من بقاء الدين على المضمون عنه ، ونحن نقول : انه قد فك رهانه بضمانه دينه فقط فانه حول دينه على نفسه (٢) حيا كان المضمون عنه أو ميتا ، وأما نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه فليس فيه أنه حكم المضمون عنه ولا أنه حكم من لم يمتل بدينه بعد طلب صاحبه إياه منه ، ونحن نقول : ان المطالب بدينه في الآخرة إنما هو من ممتل به وهو غنى فصار ظلما فعليه اثم المطل أعسر بعد ذلك أولم يعسروا ان كان حق الغريم فيما يتخلف من مال أو في سهم الغارمين من زكوات المسلمين ان لم يتخلف مالا ، وقد يمكن أن يعفو الله تعالى عنه ذنب المطل اذا قضى عنه بما يتخلف أو من سهم الغارمين أو قضاء عنه الضامن ففي هذا جاءت الأحاديث في تشديد أمر الدين ، وأما من لم يمتل قط به فلم يظلم واذلم يظلم فلا اثم عليه ولا تبعه وحق الغريم ان مات الذي عليه الدين فيما يتخلف أو في سهم الغارمين والظالم حيثئذ من مطله بعد موت الذي عليه الدين من ورثة أو سلطان ولا اثم على الميت أصلا لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وهو لم يمتل في حياته فلم يظلم واذلم يظلم في حياته فليس في وسعه الانصاف بعد موته وإنما عليه الاقرار به فقط وبالله تعالى التوفيق [وبه تأيد] (٣) .

وأما حديث أبي قتادة من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل فاعظم حجة عليهم لو كان لهم مسكة انصاف (٤) لان فيه نصا قول النبي ﷺ للضامن عن الميت : « حق الغريم عليك وبرى ، منها الميت ، قال الضامن : نعم ، أليس في هذا كفاية لمن له مسكة دين أو أقل تميز ؟ ولكنهم قوم مفتونون ، فان قيل : فما معنى قول النبي ﷺ اذ قضاها : « الآن بردت عليه جلده » ؟ قلنا : هذا لا متعلق فيه في بقاء الدين على الميت ولا في رجوعه عليه لأن نص الخبر قد ورد فيه بعينه : « ان الميت قد برى ، من الدين وان حق الغريم على الزعيم » فلا معنى للزيادة في هذا ، وأما قوله عليه السلام : « الآن بردت عليه جلده » فقد أصاب عليه السلام ما أراد وقوله الحق لا تشك فيه لكن نقول : انه قد يكون تبريد زائد دخل عليه حين

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وهذا من العجائب ، بصيغة الجمع (٢) في النسخة الحلية

« عن نفسه » (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٤) أي بقية من انصاف



القضاء عنه وان كان لم يكن قبل ذلك في حر كما تقول لقد سرتني فملك وان لم تكن قبل ذلك فيهم ولا حزن ، وكما لو تصدق عن الميت بصدقة لكان قد دخل عليه به الروح زائدا ولا بد وان لم يكن قبل ذلك في كرب ولا غم ، ويمكن أن يكون قد كان مطل وهو غنى فحصل له الظلم ثم غفر الله تعالى له ذلك الظلم بالقضاء والله أعلم الا أنه لا متعلق لهم بهذا أصلا وانما هو حكم من أحكام الآخرة ونحن نجد من سن سنة سوء في الاسلام كان له اثم ذلك واثم من عمل بها أبدا ، ونجد من سن سنة خير في الاسلام كان له أجر ذلك وأجر من عمل بها أبدا ، فقد يؤجر الانسان بفعل غيره ويعاقب بفعل غيره اذا كان له فيهما سبب ، وقد يدخل الروح على من ترك ولدا صالحا يدعو له ويفعل الله ما يشاء لا يسأل عما يفعل والله تعالى التوفيق ۞

وأما قولنا : لا يرجع الضامن بما أدى سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره الا أن يكون المضمون عنه استقرضه فلما ذكرنا من سقوط الحق عن المضمون عنه وبرأته منه واستقراره على الضامن ، فن الباطل المتيقن والظلم الواضح أن يطالب الضامن من أجل أدائه حقا لزمه وصار عليه واستقر في ذمته من لاحق قبله له ولا للذي أداه عنه وهذا لا يخفاء به وما ندرى لمن قال : انه يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى حجة أصلا ، وقال مالك : يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى عنه سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره ، وقال أبو حنيفة . والحسن بن حي . والشافعي : ان ضمن عنه بأمره رجع عليه وان ضمن عنه بغير أمره لم يرجع عليه وكلا القولين فاسد (١) لا دليل عليه أصلا . وتقسيم فاسد بلا برهان : وقال ابن أبي ليلى : وابن شبرمة . وأبو ثور . وأبو سليمان بمثل قولنا ۞

قال أبو محمد : وموه بعضهم بخبر واه رويناه من طريق أبي داود عن القعني عن الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس : ان رجلا لزم غريبا له بعشرة دنانير فقال : والله لا أفارقك حتى تقضي أو تأتيني بحميل فتحمل بهار رسول الله ﷺ فأتاه بقدر ما وعده فقال له النبي ﷺ : من أين أصبت هذا الذهب ؟ قال : من معدن قال : لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير فقضاها عنه رسول الله ﷺ ، ۞

قال علي : في احتجاجهم بهذا الخبر عجب ! أول ذلك انه من رواية عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف ضعفه ابن معين وغيره وقد تركوا روايته في غير قصة ، منها روايته من هذه الطريق نفسها عن النبي ﷺ : من أتى بهيمة فآكلوه واقتلوه [معه] (٢) ، ثم

لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن فيه فأتاه بقدر ما وعده ، فصح أن المضمون عنه وعده عليه السلام بأن يأتيه بما تتحمل عنه وهذا أمر لا نأباه بل به تقول إذا قال المضمون للضامن : انا آتيك بما تتحمل به عني ، ثم العجب الثالث احتجاجهم بهذا الخبر وهم أول مخالف له لأن فيه أن ما أخذ من معدن فلاخيره وهم لا يقولون بهذا ، فمن أعجب ممن يحتج بخبر ليس فيه أثر مما يحتج به فيه ثم هو مخالف لنص ما فيه ونسأل الله العافية .

١٢٣٠ — مسألة — وحكم العبد . والحر . والمرأة . والرجل . والكافر . والمؤمن سواء لعموم النص الذي أوردناه في ذلك ولم يأت نص بالفرق بين شيء مما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٣١ — مسألة — ولا يجوز ضمان ما لا يدري مقداره مثل أن يقول له : انا أضمن عنك ما لفلان عليك لقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ، ولاخباره عليه السلام : دانه لا يحل مال مسلم الا بطيب نفس منه ، والتراضى . وطيب النفس لا يكون الا على معلوم القدر هذا أمر يعلم بالحس والمشاهدة (١) .

١٢٣٢ — مسألة — ولا يجوز ضمان مال لم يجب بعد كمن قال لآخر : انا أضمن لك ما تستقرضه من فلان ، أو قال له : اقترض من فلان دينارا وأنا أضمنه عنك ، أو قال له : أقرض فلانا دينارا وأنا أضمنه لك وهو قول ابن أبي ليلى . ومحمد بن الحسن . والشافعى . وأبى سليمان لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، ولأن الضمان عقد واجب ولا يجوز الواجب في غير واجب وهو التزام ما لم يلزم بعد وهذا محال وقول متفاسد ، وكل عقد لم يلزم حين التزامه فلا يجوز أن يلزم في ثان وفي حين لم يلتزم فيه وقد لا يقرضه ما قال له وقد يموت القائل لذلك قبل أن يقرضه ما أمره باقراضه ، فصح بكل هذا انه لا يلزم ذلك القول ، فان قال له : أقرضنى كذا وكذا وأدفعه الى فلان أوزن عني لفلان كذا وكذا أو أنفق عني في أمر كذا فما أنفقت فهو على أو اتبع لى أمر كذا فهذا جائز لازم لأنها وكالة وكله بما أمره به .

وأجاز ما ذكرنا بطلانه أبو حنيفة . وأبو يوسف . ومالك . وعثمان البتى . واحتج لهم بعض المتحنين بتقليدهم بان رسول الله ﷺ ولى زيد بن حارثة جيش الأمراء فان مات فالأمير جعفر بن أبى طالب فان مات فالأمير عبدالله بن رواحة . قال : فكما يجوز المخاطرة في الولايات فهي جائزة في الضمان .



قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأنه لانسبة بين الولاية وبين الضمان ولا نسبة بين الوكالة وبين الضمان لأن الولاية فرض على المسلمين الى يوم القيامة وليس الضمان فرضا ، وأما الوكالة فحكم على حياله جاء به النص ، ثم نسألهم عن قول : أنا أضمن لك ما أقرضته زيدا ثم مات فاقرض المقول له ذلك زيدا ما أمره به ؟ أيلزمونه ذلك بعد موته ؟ فهذا عجب ! أم لا يلزمونه ؟ فقد تركوا قولهم الفاسد ورجعوا إلى الحق ولئن لزمه ضمان ذلك في ذمته في حياته فهو لازم له في ماله ولا بد بعد موته من رأس ماله ، ونسألهم عن ضمن كل ما يتداين به زيد إلى اقضاء عمره ؟ فإن ألزموه ذلك كان شناعة من القول وإن لم يلزموه تناقضوا : ونقول لهم : كالم يحجز الغرر والمخاطرة في البيوع ولا جاز اصداق مالم يخلق بعد فكذلك لا يجوز ضمان مالم يلزم بعد ، فهذا أصح من قياسهم على الامارة والوكالة والدلائل مهنا على بطلان قولهم تكثر جدا وفيما ذكرنا كفاية .

١٢٣٣ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في ضمان اثنين عن واحد أن يأخذ أيهما شاء بالجميع ولا أن يشترط ذلك الضامن في نفسه وفي المضمون عنه ولا أن يشترط أن يأخذ الملى منهما عن المعسر والحاضر عن الغائب ؛ وهو قول ابن شبرمة . وأبي سليمان ، وأجاز هذا الشرط شريح . وابن سيرين . وعطاء . وعمرو بن دينار . وسليمان ابن موسى . وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . ومالك .

برهان صحة قولنا قول النبي ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ، وهذا شرط لم يأت باباحته نص فهو باطل ، وأيضا فإنه ضمان لم يستقر عليهما ولا على واحد منهما بعينه وإنما هو ضمان معلق على أحدهما بغير عينه لا يدري على أيهما يستقر (١) فهو باطل لأن مالم يصح على المرء بعينه حين عقده إياه فمن الباطل أن يصح عليه بعد ذلك في حين لم يعقده ولا التزمه ، وهذا واضح لا خفاء به ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٣٤ - مسألة - فإن ضمن اثنان فصاعدا حقا على انسان فهو بينهم بالحصص لما ذكرنا ، فلو ابتاع اثنان يعا أو تداينا دينا على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر فإن ما كان على كل واحد منهما قد انتقل عنه واستقر على الآخر لا يجوز غير هذا أصلا لما ذكرنا قبل ؛ ولأن من الباطل المحال الممتنع أن يكون مال واحد على اثنين فصاعداً يكون كله على كل واحد منهما لأنه كان يصير الدرهم درهمين ولا بد أن يكون غير لازم لأحدهما بعينه ولألهما جميعا ، وهذا هوس لا يعقل ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٣٥ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في بيع ولا في سلم ولا في مداينة أصلا إعطاء ضامن ؛ ولا يجوز أن يكلف أحد في خصومة إعطاء ضامن به لئلا يهرب ، ولا يجوز أن يكلف من وجب له حق من ميراث أو غيره ضامنا ، وكل ذلك جور وباطل لأنه كله شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، ولأنه تكليف مالم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله عليه السلام بإيجابه فهو شرع لم يأذن به الله تعالى ، فإن احتج من يميز ذلك أو بعضه بالخبر الذي روينا من طريق عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فذكر كلاما وفيه فقال : اتنى بالكفيل فقال : كفى بالله كفيلا فقال : صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى فخرج في البحر فقضى حاجته ثم التمس مركبا [ يركبها ] (١) يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركبا فأخذ خشبة فقرعها ثم ادخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ثم زجج (٢) موضعها ثم أتى بها إلى البحر فذكر كلاما وفيه فرمى بها إلى البحر » وذكر باقي الخبر ، وذكر البخاري هذا الخبر منقطعا غير متصل ، فإن هذا خبر لا يصح لأنه من طريق عبد الله بن صالح وهو ضعيف جدا ، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه شريعة غير شريعتنا ولا يلزمنا غير شريعة نبينا ﷺ ، قال الله تعالى : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) والعجب أنهم أول مخالف له فانهم لا يجوزون البتة لأحد أن يتدف ماله في البحر لعله يبلغ إلى غريمه بل يقضون على من فعل هذا بالسفاهة ويحجرون عليه ويؤذونه (٣) فكيف يستسهل ذو حياء أن يحتاج على خصمه بما هو أول مخالف له وحسبنا الله ونعم الوكيل .

١٢٣٦ - مسألة - ولا يجوز ضمان الوجه أصلا لا في مال ولا في حد ولا في شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ومن طريق النظر اتانا أنهم عمن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول ماذا تصنعون بالضامن لوجهه أتلتزمونه غرامة ماعلى المضمون فهذا جور وأكل مال بالباطل لأنه لم يلتزمه قط أم تتركونه ؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه الذي جاذبتم (٤) فيه الخصوم وحكمتم بأنه لا معنى له أم تكلفونه طلبه ؟ فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به ومالم يكلفه الله تعالى إياه قط ولا منفعة فيه ولعله يزول عن موضعكم ولا يطلبه ولكن يشتغل بما يعنيه ، وقولنا هذا هو أحد

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩٣ (٢) أي سوى موضع النقر وأصلحه

(٣) في النسخة رقم ١٦ « ويؤذونه » وهو تصحيف (٤) في النسخة الحلبية وغيرها « جاذبتم »



قولى الشافعى . وقول أبى سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : يجوز ضمان الوجه الا ان مالكا قال : ان ضمن الوجه غرم المال الا ان يقول الوجه خاصة فكان هذا التقسيم طريفا جدا وما يعلم أحد فرق بين قوله أنا ضمن وجهه وبين قوله أنا ضمن وجهه خاصة ، وكلا القولين لم ياتزم فيه غرامة مال ولا ضمانه أصلا فكيف يجوز أن يأخذ بغرامة مال لم يضمنه قط ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وما نعلم لمالك في هذا التقسيم سلفا .

واحتج المجيزون ضمان الوجه بخبر رويناه من طريق العقيلي عن ابراهيم بن الحسن الهذاني عن محمد بن اسحاق البلخي عن ابراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه خثيم عن عراك عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ كفل في تهمة » . وبما رويناه من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه ان عمر بن الخطاب صدق على بنى سعد هذيم فذكر الخبر وفيه « أنه وجد فيهم رجلا وطى أمة امرأته فولدت منه فأخذ حمزة بالرجل كفيلا » لانهم ذكروا له أن عمر قد عرف خبره وانه لم ير عليه رجما لكن جلده مائة فلما أتى عمر أخبره الخبر فصدقهم عمر قال : وانما درأعته الرجم (١) لانه عذره بالجهالة . وبخبر رويناه من طريق اسرايل عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب أن ابن مسعود أتى يقوم يقرون بذوة مسيلة وفيهم ابن النواحة فاستتابه فأبى فضرب عنقه ثم ان ابن مسعود استشار أصحاب رسول الله ﷺ في الباقي فأشار عليه عدى بن حاتم بقتلهم وأشار عليه الأشعث بن قيس : وجري بن عبد الله باستتابتهم وان يكفلهم عشائهم فاستتابهم فكفلهم عشائهم ونفاهم الى الشام ، وذكروا أن شريحا كفل في دم وحبسه في السجن ؛ وان عمر بن عبد العزيز كفل في حد قالوا : وهذا اجماع من الصحابة كما ترى .

قال أبو محمد : في احتجاج من احتج بهذا كله دليل على رقة دين المحتج به ولا مزيد وعلى قلة مبالاته بالفضيحة العاجلة والحزى الآجل عند الله تعالى وما لهم حجة أصلا غير ما ذكرنا وكل ذلك باطل . أما الخبر عن رسول الله ﷺ فباطل لانه من رواية ابراهيم بن خثيم بن عراك وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما ومعاذ الله من أن يأخذ رسول الله ﷺ أحدا بتهمة وهو القائل : « إياكم والظن فان الظن أكل كذب الحديث ، والتهمة ظن ، ولو جاز أن يكفل انسان بتهمة لوجب الكفيل على كل من على ظهر الأرض اذ ليس أحد بعد الصدر الأول يقطع ببراءته من التهمة ، وهذا تخليط لا نظير له والمحتجون بهذا الخبر لا يقولون بما فيه من أخذ الكفالة في التهمة فنأصل من يحتج

بخبير يطلقه على رسول الله ﷺ فيما ليس فيه منه شيء وهو يخالف كل ما في ذلك الخبر ويرى الحكم بما فيه جورا وظلما ؟ تبرأ الى الله تعالى من مثل هذا ، وأما خبر حمزة بن عمرو الأسلمي فباطل لانه عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف ، ثم المحتجون به أول مخالف لما فيه فليس منهم أحد يرى أن يجلد الجاهل في وطء أمة امرأته مائة ولا أن يدرأ الرجم عن الجاهل (١) فكيف يستحلون أن يحتجوا عن عمر رضي الله عنه بعمل هو عندهم جور وظلم أما في هذا عجب وعبرة ! ما شاء الله كان ، وأيضا فكلمهم لا يجوز الكفالة في شيء من الحدود وهذا الخبر انما فيه الكفالة في حد فاعجبوا لهذه العجائب . وأما خبر ابن مسعود فانتا روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة كلاهما عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود ، ومن طريق الأعمش . وشعبة . وسفيان الثوري كلهم عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب عن ابن مسعود ، وهذه الأسانيد هي أنوار الهدى لم يذكر أحد منهم في روايته أنه كفل بهم ولا ذكر منهم أحد كفالة الأسرايل وحده وهو ضعيف ولو كان ثقة ماضر روايته من خالفها من الثقات ولكنه ضعيف ، ثم لو صحت لكان جميع المحتجين بها أول مخالف لها لانهم كلهم لا يجوزون الكفالة في الردة تاب أولم يتب ولا يرون التغريب على المرتد اذا تاب ، وليس هذا مكانا يمكنهم فيه دعوى نسخ بل هي احكام مجموعة اما صواب وحجة وإما خطأ وغير حجة ، الكفالة بالوجه في الحدود وفي الردة والتغريب في الردة ، وجلد الجاهل المحصن في الزنا مائة جلدة ولا يرجم فيا للمسلمين كيف يستحل من له مسكة حياة أن يحتج على خصمه بما هو أول مخالف له ؟ وكذلك الرواية عن شريح . وعمر بن عبد العزيز انما هي أنها كفلا في حد ودم وهم لا يرون الكفالة فيهما أصلا ، وهي بعد عن شريح من طريق جابر الجعفي - وهو كذاب - ولا يعرف هذا أيضا يصح عن عمر بن عبد العزيز ، فان كان ما ذكرنا من هذه التكاذيب اجماعا كما زعموا فقد أقروا على أنفسهم بمخالفة الاجماع فسحقوا بعدا لمن خالف الاجماع نقول فيهم : كما قال تعالى فيمن اعترف على نفسه بالضلال : ( فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير ) وشهدوا على أنفسهم الا أن أولئك نادمون وهؤلاء مصرون ، وأما نحن فلو صحت هذه الروايات كلها لما كان فيها حجة لانها انما هي عن خمسة من الصحابة رضي الله عنهم فقط وأين هذه من صلاة معاذ مع النبي ﷺ ثم امامته قومه في مسجد بني سلبة في تلك الصلاة وخلفه ثلاثة

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية ولا أن يدرأ الرجم عن غير الجاهل ، بزيادة

لفظ ، غير ،



وأربعون بدرية مسمون باسمائهم وأنسابهم سوى سائر أصحاب المشاهد منهم ؟ فلم يروا هذا اجماعا بل رأوها صلاة فاسدة ومعاذ الله من هذا بل هي والله صلاة مقدسة فاضلة حق وصلاة المخالفين لها هي الفاسدة حقا ، وأين هذا من اعطاء رسول الله ﷺ وجميع أصحابه أرض خير على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر إلى غير أجل مسمى لكن يقرؤونهم [ بها ] (١) ماشاءوا ويخرجونهم اذا شاءوا ؟ فلم يروا هذا اجماعا بل رأوه معاملة فاسدة مردودة وحاش لله من هذا بل هو والله الاجماع المتيقن والحق الواضح ، وأقوال من خالف ذلك هي الفاسدة المردودة حقا ، ونحمد الله تعالى على ما من به ، ثم اعلوا الآن انهم يصح قط اباحة كفالة الوجه عن صاحب ولا تابع فهي باطل متيقن لا تجوز البتة وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الكفالة والحمد لله رب العالمين هـ

## كتاب الشراكة

١٢٣٧ - مسألة - لا تجوز الشراكة بالابدان أصلا لافي دلالة . ولا في تعليم . ولا في خدمة . ولا في عمل يد . ولا في شيء من الأشياء فان وقعت فهي باطل لا تلزم ولكل واحد منهم أو منها ما كسب فان اقتسما وجب أن يقضى له باخذه ولا بد لانه (٢) شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ولقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عابها ) وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ) وهذا كله عموم في الدنيا والآخرة لانه لم يأت بتخصيص شيء من ذلك قرآن . ولا سنة ، فمن ادعى في ذلك تخصيصا فقد قال على الله تعالى ما لا يعلم ، وأما نحن فقد قلنا : (٣) ما نعلم لان الله تعالى لو أراد تخصيص شيء من ذلك لما أمهله ليضلنا ولينته لنا رسوله ﷺ المأمور ببيان ما أنزل عليه (٤) فاذا لم يخبرنا الله تعالى ولا رسوله عليه السلام بتخصيص شيء من ذلك فنحن على يقين قاطع بات على أنه تعالى اراد عموم كل ما اقتضاه كلامه ، ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل أن يقضى بمال مسلم أو ذمي لغيره إلا بنص قرآن . أو سنة أو إجماع جور ، ولقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فهذه ليست تجارة أصلا ، فهي أكل مال بالباطل هـ

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية « لانها »  
(٣) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية « وأما نحن قلنا ، باسقاط لفظ « فقد »  
(٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية « ما أنزل الياء ، وهذه الجملة سقطت من النسخة الحلبية

١٢٣٨ - مسألة - فان كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد ككمد ثوب واحد . أو بناء حائط واحد . أو خياطة ثوب واحد . وما أشبه هذا ؟ وكذلك ان نصبا حباله معا فالصيد بينهما أو أرسلنا جارحين فاخذوا صيدا واحدا فهو بينهما والافللكل واحدا ما صاد جارحه ، وقال أبو حنيفة : شركة الأبدان جائزة في الصناعات اتفقت صناعتها أو اختلفت عملا في موضع واحد أو في موضعين ، فان غاب أحدهما أو مرض فما أصاب الصحيح الحاضر فينبها ولا تجوز في الصيد ولا في الاحتطاب .

قال أبو محمد : هذا تقسيم فاسد بلا برهان ، وروى عنه ان شركة الأبدان لا تجوز الا فيما تجوز فيه الوكالة وهذا في غاية الفساد أيضا لان الوكالة عنده جائزة في النكاح فتجب أن تجوز الشركة عندهم (١) في النكاح ، وقال مالك شركة الأبدان جائزة في الاحتطاب وطلب الغنم اذا كان كل ذلك في موضع واحد ، وكذلك اذا اشترى كافي صيد الكلاب والبراة اذا كان لكل واحد منهما باز وكلب يتعاون البازان أو الكلبان على صيد واحد ، وتجوز الشركة عنده على التعليم في مكان واحد فان كانا في مجلسين فلا ضير فيه ، وأجاز شركة الأبدان في الصناعات اذا كانا في دكان واحد كالقصار ونحوه اذا كان ذلك في صناعة واحدة فان مرض أحدهما فالأجرة بينهما ، وكذلك ان غاب أحدهما أو عمل أحدهما يوما والآخر يومين ولا يجوز عنده اشتراك الحمالين أو النقالين على الدواب ولا يجوز عنده الاشتراك في صناعتين أصلا كحداد وقصار ونحو ذلك وهذا تحكم بلا برهان (٢) وقول : لا نعلم لهم فيه سلفا ، وقولنا هو قول الليث . وأبي سليمان . والشافعي . وأبي ثور . واحتج من أجاز شركة الأبدان بما روي عن أبي داود عن عبيد الله بن معاذ العنبري عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة ابن عبد الله (٣) بن مسعود عن أبيه قال : اشتركت أنا وعمار بن ياسر . وسعد بن أبي وقاص فيما نصيب يوم بدر فجاء سعد بأسيرين ولم أجد . أنا وعمار بشيء .

قال أبو محمد : وهذا عجب عجيب وما ندرى على ماذا يحمل عليه أمر هؤلاء القوم ؟ ونسأل الله السلامة من التمويه في دينه تعالى بالباطل . أول ذلك ان هذا خبر منقطع لان أبا عبيدة لا يذكر من أي شيء روينا ذلك من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو ابن مرة قال : قلت لأبي عبيدة أتذكر من عبد الله شيئا ؟ قال : لا . والثاني انه لو صح

(١) في النسخة الحلية « فتجب أن تكون الشركة عندهم » (٢) في النسخة رقم ١٦

« بلا دليل » (٣) في سنن أبي داود « عن عبد الله » وهو هو



لكان أعظم حجة عليهم لأنهم أول قاتل معنا ومع سائر المسلمين ان هذه شركة لا تجوز وانه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر حاشا ما اختلفنا فيه من كون السلب للقاتل وانه ان فعل فهو غلول من كبائر الذنوب . والثالث ان هذه شركة لم تتم ولا حصل لسعد ولا لعمار ولا لابن مسعود من ذنك الأسيرين الا ما حصل لطلحة بن عبيد الله الذي كان بالشام . ولعثمان بن عفان الذي كان بالمدينة فأنزل الله تعالى في ذلك : ( قل الا نقال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ) فكيف يستحل من يرى العار (١) عارا أن يحتج بشركة أبطلها الله تعالى ولم يمضها ؟

والرابع انهم - يعنى الخفيفين - لا يجوزون الشركة في الاصطياد ولا يجزها المالكين في العمل في مكانين فهذه الشركة المذكورة في الحديث لا تجوز عندهم ، فمن أعجب ممن يحتج في تصحيح قوله برواية لا تجوز عنده ؟ : والحمد لله رب العالمين على توفيقه لنا .

١٢٣٩ - مسألة - ولا تجوز الشركة الا في أعيان الاموال فتجوز في التجارة بأن يخرج أحدهما مالا والآخر مالا مثله من نوعه أو أقل منه أو أكثر منه فيخلطا المالكين ولا بد حتى لا يميز أحدهما ماله من الآخر ثم يكون ما ابتاعا بذلك المال بينهما على قدر حصصهما فيه والربح بينهما كذلك والخسارة عليهما كذلك ، فان لم يخلطا المالكين فلكل واحد منهما ما ابتاعه هو أو شريكه بربحه كله وحده وخسارته كلها عليه وحده .

برهان ذلك انهما اذا خلطا المالكين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا بها فشاع بينهما واذ هو كذلك فثمنه أصله . وربحه مشاع بينهما . والخسارة مشاعة بينهما ، وأما اذا لم يخلطا المالكين فمن الباطل أن يكون لزيد ما ابتاع بماله عمرو وأما ربح في مال غيره أو ما خسر في مال غيره لما ذكرنا آنفا من قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) .

١٢٤٠ - مسألة - فان ابتاع اثنان فصاعداً سلعة بينهما على السواء أو ابتاع أحدهما منها أكثر من النصف والآخر أقل من النصف فهذا يبيع جائز والثن عليهما على قدر حصصهما فاربحاً أو خسراً في بينهما على قدر حصصهما لأن الثمن بدل من السلعة وهكذا لو ورثا سلعة أو وهبت لهما أو ملكاها بأى وجه ملكاها به فلو تعاقدتا أن يبتاعا هكذا لم يلزم لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل .

١٢٤١ - مسألة - ولا يحل للشريكين فصاعداً أن يشترطا أن يكون لأحدهما

من الربح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع ولا أن يكون عليه خسارة ولا أن يشترط أن يعمل أحدهما دون الآخر فإن وقع شيء من هذا فهو كله باطل مردود وليس له من الربح إلا ما يقابل ماله من المال وعليه من الخسارة بقدر ذلك لأنه كله شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن عمل أحدهما أكثر من الآخر أو عمل وحده تطوعا بغير شرط فذلك جائز ، فإن أبي من أن يتطوع بذلك فليس له إلا أجر مثله في مثل ذلك العمل ربحا أو خسرا لأنه ليس عليه أن يعمل لغيره فاغتنام عمله بغير طيب نفسه اعتداء وعلى المعتدى مثل ما اعتدى فيه لقول الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) ٥

١٢٤٢ - مسألة - فإن أخرج أحدهما ذهبا والآخر فضة أو عرضا أو ما أشبه ذلك لم يجز أصلا إلا أن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثمن ذهبا فقط أو فضة فقط ثم يخلط الثمن كما قدمنا ولا بد لما ذكرنا قبل ، أو يبيع أحدهما من الآخر مما أخرج بمقدار ما يريد أن يشارك به حتى يكون رأس المال بينهما مخلوطا لا يتميز ولا بد لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ٥

١٢٤٣ - مسألة - ومشاركة المسلم للذمي جائزة ولا يحل للذمي من البيع والتصرف إلا ما يحل للمسلم لأنه لم يأت قرآن . ولا سنة بالمنع من ذلك ، وقد عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر - وهم يهود - بنصف ما يخرج منها على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم فهذه شركة في الثمن . والزرع . والغرس ، وقد ابتاع رسول الله ﷺ طعاما من يهودي بالمدينة ورهنه درعه فمات عليه السلام وهي رهن عنده وذكرناه بأسناده في كتاب الرهن من ديواننا هذا ، فهذه تجارة اليهود جائزة ومعاملتهم جائزة (١) ومن خالف هذا فلا برهان له ٥ وروينا عن إياس بن معاوية لا بأس بمشاركة المسلم الذمي إذا كانت الدراهم عند المسلم وتولى العمل لها وهو قول مالك ، وكره ذلك أصحاب أبي حنيفة جملة ٥ قال أبو محمد : من عجائب الدنيا تجويز أبي حنيفة . ومالك معاملة اليهود والنصارى وإن أعطوه دراهم الخمر والربا ثم يكرهون مشاركتهم حيث لا يوقن بأنهم يعملون بما لا يحل ، وهذا عجب جدا ! وأما نحن فإنا ندرى أنهم يستحلون الحرام كما أن في المسلمين من لا يبالى من أين أخذ المال إلا أن معاملة الجميع جائزة ما لم يوقن حراما فإذا أيقناه حرم أخذه من كافر أو مسلم ٥ وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري



عن أبي حصين قال : قال [لى] (١) على بن أبي طالب فى المضارب وفى الشريكين : الربح على ما اصطلحا عليه . ومن طريق وكيع عن سفيان الثورى عن هشام أبى كليب . وعاصم الأحول . واسماعيل الأسدى قال اسماعيل : عن الشعبي ، وقال عاصم : عن جابر ابن زيد (٢) ، وقال هشام : عن إبراهيم النخعى قالوا كلهم فى شريكين أخرج أحدهما مائة والآخر مائتين : ان الربح على ما اصطلحا عليه والوضيعة على رأس المال .

قال على : هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف (٣) وقد خالفه الخفيفون والمالكيون وخالفوا معه من ذكرنا من التابعين .

١٢٤٤ - مسألة - فان أخذ أحد الشريكين شيئاً من المال حسبه على نفسه وتقص به من رأس ماله ذلك القدر الذى أخذ ولم يكن له من الربح الا بقدر ما بقى له ولا يحل لأحد منهما (٤) أن ينفق الا من حصته من الربح ولا مزيد لما ذكرنا من أن الأموال محرمة على غير أربابها فان تكرر ما فى ذلك جاز ما نقد بطيب النفس ولم يلزم فى المستأنف ان لم تطب به النفس .

١٢٤٥ - مسألة - ومن استأجر أجيراً يعاونه فى خياطة أو نسج أو غير ذلك بنصف ما يرد أو بجزء مسمى منه فهو باطل وعقد فاسد وله بقدر ما يعمل (٥) ولا بد فان تكرر ما بذلك عن غير شرط فهو جائز مادام بطيب نفوسهما بذلك فقط لقوله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل » .

١٢٤٦ - مسألة - ومن كانت بينهما الدابة مشتركة لم يجز أن يتشارطا استعمالها بالأيام لأن شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وقد يستعملها أحدهما أكثر مما يستعملها الآخر والأموال محرمة على غير أربابها الا بطيب أنفسهم فان تكرر ما فى ذلك جاز مادام بطيب أنفسهم بذلك لما ذكرنا من أن لكل أحد أن يطيب نفسه من ماله بما شاء ما لم يمنعه من ذلك نص ، وكذلك القول فى العبد . والرحى وغير ذلك ، فان تشاحا فلكل أحد منهما على الآخر نصف أجره ما استعمل فيه ذلك الشيء المشترك أو مقدار حصته من أجرتها فان أجرها فحسن والأجرة بينهما على قدر حصصهما فى تلك السلعة .

١٢٤٧ - مسألة - ومن كانت بينهما سلعة مشتركة ابتاعاها للبيع فأراد أحدهما

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦ « عن جابر بن عبد الله زيد »  
(٣) فى النسخة رقم ١٦ والنسخة البنية « لا نعرف له من الصحابة مخالف » (٤) فى النسخة رقم ١٦ « لا تأخذ منهما » وهو تصحيف (٥) فى النسخة رقم ١٦ « ولم يقدر ما يعمل » وهو غلط

البيع أجبر شريكه على البيع لأنهما على ذلك تعاقدًا الشركة فإن لم تكن للبيع لم يجبر على البيع من لا يريد لأنه لم يوجب ذلك نص ، ومن كانت بينهما دابة . أو عبد . أو حيوان أجبرا على النفقة وعلى ما فيه صلاح كل ذلك ومن كانت بينهما أرض لم يجبر من لا يريد عمارتها على عمارتها لكن يقسمانها ويعمر من شاء حصته لقول النبي ﷺ : « من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها أو ليمسك أرضه » ومن كانت بينهما دار أو رحي أو مالا ينقسم أجبرا على الإصلاح لنهي النبي ﷺ عن إضاعة المال ولكل أو امره حقها من الطاعة لا يحل ضرب بعضها ببعض ويبيع الشريك فيما اشترى كافيه للبيع جائز على شريكه وابتاعه كذلك لأنهما على ذلك تعاقدًا فكل واحد منهما وكيل للآخر فإن تعدى ما أمره به فباع بوضيعة أو إلى أجل أو اشترى عيبا فعليه ضمان كل ذلك لأنه لم يوكله بشيء من ذلك فلا يجوز له في مال غيره إلا ما أباحه له ، ولا يجوز إقرار أحدهما على الآخر في غير ما ووكله به من بيع أو ابتاع لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وكل واحد منهما إذا أراد الانفصال فله ذلك ولا تحل الشركة إلى أجل مسمى لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الشركة والحمد لله رب العالمين (١) ،

(١) وجد في النسخة الحلبية زيادة نقلها الناسخ من كتاب الأيصال للمؤلف وادرجها في أصل النسخة فإتماما للفائدة ذكرتها هنا ولم ادخلها في الأصل لتلايظن أنها منه وهي هذه . قال علي : فإن كانت الشركة في رحي لم يجز قسمتها بالأيام لكن يطحن كل واحد منهم مثل ما يطحن الآخر ويقسمون الأجرة على حصصهم إذا منفعة للرحى إلا الطحن فإن اقتسموها بالأيام وقع التفاضل وهذا حرام فإن كان عبد مشترك فكسبه وغله بخلاف خدمته فكل ما اكتسب به أو أجرة أو غيرها فلكل واحد من مالكيه انتزاع مقدار حصته فقط ولا يجوز اقتسامها بالأيام للتفاضل المذكور ، وكذلك ألبان المواشي وأولادها لا يجوز اقتسامها بالأيام ولا بالشهور ولا اقتسام غلة النور بالشهور ولا بالأعوام ولا اقتسام حمل الشجر بالأعوام لكن يقسم كل ما ظهر من لبن أو ولد وغلة أو حمل على قدر الحصص إذ فيما عدا ذلك التفاضل وأكل بعضهم مال بعض بالبطل وهذا حرام بالنص وبالله تعالى التوفيق •

قال علي : وجاء في المضارة خبرنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى عن ثورث عن صرمة - هو قيس بن مالك المازني له صحبة - عن رسول الله ﷺ انه قال : « من ضار أضر الله به ومن شاق شاق الله عليه »



## كتاب القسمة

١٢٤٨ - مسألة - القسمة جائزة في كل حق مشترك (١) اذا أمكن وعلى حسب ما يمكن . برهان ذلك قول الله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) . ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد - هو ابن سلمة - عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل فيقول : اللهم هذه قسمتي (٢) فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » [ يعني القلب ] (٣) فهذان نصان عموم لكل قسمة وليس لاحد أن يخصهما في ميراث أو بين النساء برأيه ، وأمر رسول الله ﷺ بان يعطى كل ذي حق حقه برهان قاطع في وجوب القسمة اذا طلب ذو الحق حقه وبالله تعالى التوفيق .

١٢٤٩ - مسألة - ويجبر الممتنع منهما عليها ويوكل للصغير . والمجنون . والغائب من يعزل له حقه لما ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ أن يعطى كل ذي حق حقه ، فوجب أن ينفذ ذلك ويقضى به لكل من طلب حقه ، وأما التقديم لمن ذكرنا فلقول الله عز وجل : ( كونوا قوامين بالقسط ) وهذا من القسط .

١٢٥٠ - مسألة - وفرض على كل آخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر القسمة من ذوى قربي أو مسكين ما طابت به نفسه ويعطيه الولي عن الصغير . والمجنون . والغائب لقول الله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) وأمر الله تعالى فرض حتى يأتي نص ثابت بأنه ليس فرضا والا فقول من قال : لا يلزم انفاذ أمر الله تعالى لخصوص ادعاء . أو نسخ زعمه . اولئذ بطل بطله بطله قول ساقط مردود فاسد فاحش الا أن يخبرنا بشيء من ذلك رسول الله ﷺ فسمعا وطاعة لانه المبلغ عن الله تعالى أحكامه ، وأما من دونه فلا . روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن يونس - هو ابن عبيد - ومنصور بن المعتمر . والمغيرة ابن مقسم قال يونس . ومنصور عن الحسن ، وقال المغيرة : عن ابراهيم ثم اتفق الحسن وابراهيم قالا جميعا في قول الله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) : هي بحكمة وليست بمنسوخة ، وبه الى هشيم عن عوف - هو ابن أبي جميلة -

(١) في النسخة رقم ١٦ « في حق كل مشترك » (٢) في سنن أبي داود « هذا قسمي »

(٣) الزيادة من سنن أبي داود ، وأخرج هذا الحديث أيضا النسائي والترمذي وابن ماجه

عن ابن سيرين قال : كانوا يرضخون لهم اذا حضر أحدهم القسمة ، وابن سيرين أدرك الصحابة رضی الله عنهم . ومن طريق أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار النحوي نا جعفر بن مجاشع نا ابراهيم بن اسحاق نا عبيد الله نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان - هو الثوري - عن ابن أبي نجيح عن مجاهد . ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فازقوهم منه ) قال : هي واجبة عند قسمة الميراث ما طابت به أنفسهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هذه الآية قال : هي محكمة ما طابت به أنفسهم عند أهل الميراث ، فان قيل : قد روى عن الضحاك . وابن المسيب . وابن عباس أنها منسوخة ، وقال قوم : انها ندب قلنا : أما الاحتجاج بقول ابن المسيب . والضحاك فقول يستغنى عن تكلف الرد عليه باكثر من ايراده فكيف وقد خالفها الحسن . وابن سيرين . والنخعي . والزهري . ومجاهد . وغيرهم ؟ وأما ابن عباس فما قول أحد حجة بعد رسول الله ﷺ فكيف وقد جاء عن ابن عباس خلاف هذا ؟ كما روينا من طريق أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار النحوي نا بكر بن سهل نا أبو صالح نا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فازقوهم منه ) قال : أمر الله عز وجل عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم ويتأملهم ومساكينهم من الوصية فان لم تكن وصية وصل لهم من الميراث ، وقد حكم بهذه الآية في ميراث عبد الرحمن بن أبي بكر بعلم عائشة أم المؤمنين فلم تنكر ذلك ، ولا عجب أعجب ممن يأتي الى ما قد صح عن ابن عباس من أن قول الله تعالى : ( فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) منسوخ بقوله تعالى : ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ) فلا يلتفت اليه وهو قول قد صح برهانه بانكار الله تعالى حكم الجاهلية ، وكل ما خالف دين الاسلام فهو حكم جاهلية سواء كان مفترى من أهله أو كان من عند الله تعالى ثم نسخه بغيره كالصلاة الى بيت المقدس . وتربص المتوفى عنها حولا . والتزام السبت . وغير ذلك ، ثم يأتي فيحتج بقول جاء عن ابن عباس في هذه الآية قد جاء عنه خلافة ، وهذا هو اتباع الهوى والتحكم بالباطل في دين الله عز وجل ، ولئن كان قول ابن عباس المختلف عنه فيه مهنا حجة فأحرى ان يكون حجة حيث لم يختلف عنه وان كان ليس قوله ( ١ ) هنالك حجة فليس مهنا حجة ، ثم أن قول القائل : هذه الآية منسوخة أو غير واجبة قول لا يحل اتباعه لانه دعوى بلا برهان ونهى عن اتباع أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام بلا برهان أو اباحة لمخالفتها كذلك وكل ذلك باطل متيقن الا بنص ثابت من قرآن

( ١ ) في التسخير رقم ١٦ ولئن كان قوله ليس ، الخ



أوسنة ، وبالله تعالى التوفيق •

١٢٥١ - مسألة - ولا يجوز أن يجبر أحد من الشريكة على بيع حصته مع شريكه أو شريكه ولا على تقاومهما الشيء الذي هما فيه شريكان أصلاً كان عما ينقسم أو عما لا ينقسم من الحيوان لكن يجبران على القسمة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما إن كان لا يمكن القسمة ومن دعا إلى البيع قيل له : إن شئت فبيع حصتك وإن شئت فأمسك وكذلك شريكك إلا أن يكون في ذلك إضاعة للبال بلا شيء من النفع فيباع حيثنذ لو أحد كان أو لشريكين فصاعداً إلا أن يكون اشتراكاً لتجارة فيجبر على البيع ههنا خاصة من أباه •

برهان ذلك قول الله تعالى : (لأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ، وقال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح بهذا أنه لا يحل أن يخرج مال أحد عن ملكه بغير تراض منه والاجبار على البيع إخراج للبال عن صاحبه إلى من هو حرام عليه بنص القرآن والسنة وهذا ظلم لاشك فيه ، فإن قيل : إن في ترك أحدهما البيع ضرراً بانتقاص قيمة حصة الآخر قلنا : لا ضرر في ذلك بل الضرر كله هو أن يجبر المرء على إخراج ملكه عن يده فهذا الضرر هو المحرم لا ضرر إنسان بأن لا ينقله هو أو في مال شريكه ؛ وقد وافقنا المخالفون ههنا على أن من له قطعة أرض أو دار صغيرة إلى جنب أرض أو دار لغيره لو بيعت معاً لتضاعفت القيمة لهما وإن بيعت متفرقتين (١) نقصت القيمة أنه لا يجبر أحد على ذلك إن أباه فمن أين وقع لهم هذا الحكم في المشترك من الأموال دون المقسوم منها ؟ وقولهم ههنا عار من الأدلة كلها وظلم لا خفاء به • وأما ما اتبع للتجارة والبيع (٢) فهو شرط قد أباحه القرآن والسنة فلا يجوز إبطاله إلا برضا منهما جميعاً وبالله تعالى التوفيق •

ومن عجائب الأقوال أن الذين يجبرون الشريك على البيع مع شريكه أو على تقاومه حتى يحصل لأحدهما كله لا يرون الشفعة في ذلك فباعداً الأرض والبناء فأوجبوا البيع حيث لم يوجب الله تعالى . ولا رسوله ﷺ ، وأبطلوه حيث أوجب الله تعالى ورسوله ﷺ وهما يبيع ويبيع •

١٢٥٢ - مسألة - ويقسم كل شيء سواء أرضاً كان أو داراً صغيرة أو كبيرة أو حماماً أو ثوباً أو سيفاً أو ثلوة أو غير ذلك إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان والمصحف فلا يقسم أصلاً لكن يكون بينهم يؤجرونه

(١) في النسخة الحلية « وإن يعا منفردين » (٢) في النسخة رقم ١٦ « والبيع »

و يقسمون أجرته أو يخدعهم أياما معلومة .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ) الى قوله تعالى : ( بما قل منه أو أكثر نصيبا مفروضا ) ، وقال قوم : ان لم ينتفع واحد من الشركاء بما يقع له وانتفع سائرهم لم يقسم ، وقال آخرون : ان انتفع بما يقع له واحد منهم أجبروا على القسمة وان لم ينتفع الآخرون ، وقال قوم : ان استضر أحدكم بالقسمة في انحطاط قيمة نصيبه لم يقسم .

قال أبو محمد : وهذه أقوال فاسدة متناقضة لا يدل على صحة شيء منها قرآن . ولا سنة ولا قياس . ولا رأى سديد ، أما من منع من القسمة ان كان فيهم واحد لا ينتفع بما يقع له فقد غفل الضرر لغيره منهم بمنعه من أخذ حقه والتصرف فيه بما يشاء ، فما الذي جعل ضرر زيد مباحا خوف ان يستضر عمرو ؟ وكذلك يقال لمن راعى انحطاط قيمة حصة أحدكم بالقسمة ، وأما تناقضهم فانهم لا يختلفون في قسمة الأرض الواسعة وان انحطت (١) قيمة بعض الحصص انحطاطا ظاهرا فظهر تناقضهم ، وفي المسألة التي قبل هذه زيادة في بيان فساد أقوالهم غنينا عن تكرارها ، ولا فرق بين قسمة السيف ، واللؤلؤة ، والثوب . والسفينة وبين قسمة الدار . والحمام . والأرض ، وقد ينتفع المرء بكل ما يقع له من ذلك وقد ينحط النصيب من الأرض . والدار من قيمة المثلين من الدنا تير أضعاف ما ينحط النصيب من السيف . والثوب . واللؤلؤة ، ومالك : والشافعي يبيحان قسمة الحمام اذا دعا إلى ذلك أحدهما وان لم ينتفع شريكه بما يقع له من ذلك ، وأبو حنيفة يرى ذلك اذا اتفقا عليه ، وقد يسقط في هذا من القيمة ويطل من المنفعة مالا يسقط من اللؤلؤة اذا قسمت والسيف اذا قسم ولا سبيل الى وجود قول صاحب بخلاف هذا فكيف دعوى الاجماع بالباطل ؟ فظهر فساد نظرهم وبطل احتياطهم باباحتهم في موضع ما منعوا منه في آخر ، وأما الرأس الواحد من الحيوان فان كان انسانا فتفصيل أعضائه حرام وان كان مما لا يؤكل لحمه كالحمار . والكلب . والسنور فقتله حرام وذبحه لا يكون زكاة فهو اضاعه للبال ومعصية مجردة وان كان مما يؤكل لحمه لم يحل ذبحه بغير إذن كل من له فيه ملك لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد ذبح حصة شريكه بغير إذنه الا أن يرى به موت فيأدر بذبحه لان تركه ميتة اضاعه للمال ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن اضاعه المال ، وأما المصحف فلا يحل تقطيعه ولا تفريق أوراقه لان رتبة كتاب الله منزلة من عنده فلا تحال ، وقد رويناه عن مجاهد



لا يقسم المصحف ، واحتج المانعون من هذا بخبر فيه : « لا تعضية على أهل الميراث الا فيما  
 احتمل القسم » وهذا خبر مرسل رويناه من طريق ابن وهب عن ابن جريج عن صديق  
 ابن موسى عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، ثم لو صح لكان حجة لنا  
 لان التعضية مأخوذة من قسمة الأعضاء وانما الأعضاء للحيوان فقط .

١٢٥٣ - مسألة - فان كان المال المقسوم اشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين الى  
 اخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاص المال أو في نوع من أنواعه قضى له  
 بذلك أحب شركاؤه أم كرهوا ، ولا يجوز أن يقسم كل نوع بين جميعهم ، ولا كل دار  
 بين جميعهم ، ولا كل ضيعة بين جميعهم الا باتفاق جميعهم على ذلك ؛ ويقسم الرقيق .  
 والحيوان . والمصاحف وغير ذلك ، فزوقع في سهمه عبدو بهض آخر بقى شريكا في  
 الذى وقع حظه فيه .

برهان ذلك ان من قال : غير قولنا لم يكن له بد من ترك قوله هذا والرجوع إلى قولنا  
 أو ابطال القسمة جملة وتكليف ما لا يطاق ، وذلك أنه يقال له : ما الفرق بينك في قولك  
 تقسم كل دار بينهم . وكل ضيعة بينهم . وكل غنم بينهم . وكل بقر بينهم . وكل رقيق  
 بينهم . وكل ثياب بينهم وبين آخر ؟ قال : بل يقسم كل بيت بينهم وكل ركن من كل  
 فدان بينهم لانه اذا جعلت لكل واحد منهم حصة في كل شيء تركه الميت لزمك هذا  
 الذى ألزمتك ولا بد ، فان قال : ان الله تعالى يقول : ( بما قل أو أكثر نصيبا مفروضا )  
 قلنا : نعم هذا الحق وهذه الآية حجتنا عليك لانك ( ١ ) اذا حملتها على ما قلت لزمك  
 ما قلنا ولا بد والآية موجهة لقولنا لان الله تعالى انما أراد منا ما قد جعله في وسعنا فانما  
 أراد تعالى بما قل بما تركه الميت أو أكثر فقط ولم يرد تعالى قط من كل جزء من المقسوم  
 اذ لو أراد تعالى ذلك لكان تعالى قد كلفنا ما ليس في الوسع من قسمة كل جزء منه ولو  
 على قدر الصواب فظهر فساد قولهم ، وأيضا فان الخبر الثابت الذى رويناه من طريق  
 البخارى عن علي بن الحكم الانصارى نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه  
 ابن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قسم الغنيمة فعدل عشرة من الغنم بغير ( ٢ ) » في حديث ، فهذا نص قولنا لانه عليه السلام  
 أعطى بعضهم غنما وبعضهم ابلا ، فهذا عمل الصحابة مع رسول الله ﷺ لا يخالف لهم  
 منهم ، وهو قول أبي ثور وغيره .

١٢٥٤ - مسألة - ويقسم كل ما لا يحل بيعه اذا حل ملكه كالكلاب . والسنابير .

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ « لانها » وهو غلط ( ٢ ) فوفى جميع البخارى ج ٤ ص ١٧١

والثمر قبل أن يبدو صلاحه. والماء وغير ذلك كل ذلك بالمساواة والمماثلة لأن القسمة تميز حق كل واحد وتخليصه وليست يعا ولو كانت يعا لما جاز أن تأخذ البنت ديناراً والابن دينارين ، وكذلك تقسم الضياع المتباعدة في البلاد المتفرقة فيخرج بعضهم إلى بلدة والآخر إلى أخرى لما ذكرنا ، وكل قول خالف هذا فهو تحكم بلا برهان يؤول إلى التناقض وإلى (١) الرجوع إلى قولنا وترك قولهم إذ لا بد من ترك بعض وأخذ بعض ، وقال أبو حنيفة : لا يقسم الحيوان إلا إذا كان معه غيره ولا يعرف هذا عن أحد قبله ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٥٥ - مسألة - ولا يجوز أن يقع في القسمة لأحد المقتسمين علو بناء والآخر سفله وهذا مفسوخ أبداً إن وقع \*

برهان ذلك أن الهواء دون الأرض لا يملك ولا يمكن ذلك فيه أصلاً لوجهين ، أحدهما أنه لا سبيل لأحد إلى أن يستقر في الهواء وهذا ممتنع ، والثاني أنه متموج غير مستقر ولا مضبوط ، فمن وقع له العلو فأنما يملكه بشرط أن يبنى على جدران صاحبه وسطحه وبشرط أن لا يهدم صاحب السفل جدراته ولا سطحه ولا أن يعلى شيئاً من ذلك . ولا أن يقصره . ولا أن يقبب سطحه . ولا أن يرقق جدراته . ولا أن يفتح فيها أقواساً ، وكل هذه شروط ليست في كتاب الله تعالى وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وقد علمنا أن كل من له حق فهو مملك إياه يتصرف فيه كيف شاء ما لم يمنعه قرآن أو سنة ، فبطلت هذه القسمة يقيين لا أشكال فيه وصح أن ابتاع العلو على إقراره حيث هو أكل مال بالباطل وإنما يجوز بيع أنقاضه فقط فإذا ابتاعها فليس له أمساكها على جدران غيره إلا مادام تطيب نفسه بذلك ثم له أن يأخذها بازائها عن حقه متى شاء ، وقد منع الشافعي من اقتسام سفلى لواحد وعلو لآخر \*

١٢٥٦ - مسألة - ولا يحل لأحد من الشركاء انقاذ شيء من الحكم في جزء معين مما له فيه شريك ولا في كله سواء قل ذلك الجزء أو كثر لا يبيع . ولا صدقة . ولا هبة . ولا اصداق . ولا إقرار فيه لأحد ولا تحبیس ولا غير ذلك كمن باع ربع هذا البيت أو ثلث هذه الدار أو ما أشبه ذلك أو كان شريكه حاضراً أو مقاسمته له بمكينة لأن كل ما ذكرنا كسب على غيره لأنه لا يدري أين يقع له عند القسمة ذلك الجزء أم لا ؟ وقد قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ، ولقول



رسول الله ﷺ : وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، هـ

١٢٥٧ - مسألة - فإن وقع شيء مما ذكرنا فسخ أبدا سواء وقع ذلك الشيء بعينه بعد ذلك في حصته أو لم يقع لا ينعقشيء مما ذكرنا أصلا لقول رسول الله ﷺ : كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد ، وكل ما ذكرنا فإنه عمل وقع بخلاف أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام فهو رد ، وأيضا فكل عقد لم يجر حين عقده بل وجب إبطاله فمن المحال الباطل أن يجوز في وقت آخر لم يعقد فيه وكل قول لم يصدق حين النطق به فمن الباطل الممتنع أن يصدق حين لم ينطق به إلا أن يوجب شيئا من ذلك في مكان من الأمكنة قرآن : أو سنة فيسمع له ويطاع وبالله تعالى التوفيق هـ

ومن كان بينه وبين غيره أرض . أو حيوان ، أو عرض فباع شيئا من ذلك . أو ونه . أو تصدق به . أو أصدقه فإن كان شريكه غائبا ولم يجب إلى القسمة أو حاضرا يتعذر عليه أن يضمه إلى القسمة أو لم يجب إلى القسمة فله تعجيل أخذ حقه والقسمة والعدل فيها لأنه لا فرق بين قسمة الحاكم إذا عدل وبين قسمة الشريك إذا عدل اذ لم يوجب الفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة . ولا معقول ، ومنعه من أخذ حقه جور وكل ذي حق أولى بحقه فينظر حيثن ؟ فإن كان أخذ ما ذكرنا في مقدار حقه في القيمة بالعدل غير متزيد ولا محاب لنفسه بشيء أصلا فهي قسمة حق وكل ما أنفذ من ذلك جائز نافذ أحب شريك أم كره ، فإن كان حابي نفسه فسخ كل ذلك لأنها صفقة جمعت حراما وحلالا فلم تنعقد صحيحة ، فلو غرس وبنى وعمر فخذ كل ذلك في مقدار حقه وتضى بما زاد للذي يشركه ولا حق له في بنائه (١) وعمارته وغرسه الا قلع عين ماله كالغصب ولا فرق ، فلو كان طعاما فاكل منه ضمن ما زاد على مقدار حقه فإن كان مملوكا فاعتق ضمن حصة شريكه وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب القسمة والحمد لله رب العالمين هـ

### كتاب الاستحقاق والغصب والجنايات على الاموال

١٢٥٨ - مسألة - لا يحل لأحد مال مسلم ولا مال ذمي الا بما أباح الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ في القرآن أو السنة نقل ماله عنه إلى غيره أو بالوجه الذي أوجب الله تعالى به أيضا كذلك نقله عنه إلى غيره كالهبات الجائزة . والتجارة الجائزة . أو القضاء الواجب بالديات والتقاص وغير ذلك مما هو منصوص ، فمن أخذ شيئا من مال غيره أو صار إليه بغير ما ذكرنا فإن كان عامدا عالما بالغايمة فهو عاص لله عز وجل وإن كان غير

عالم. أو غير عامد. أو غير مخاطب فلا اثم عليه الا أنها سوائى الحكم فى وجوب رد ذلك الى صاحبه أو فى وجوب ضمان مثله ان كان ما صار اليه من مال غيره قد تلفت عينه أو لم يقدر عليه \*

برهان ذلك قول الله عز وجل : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وروينا هذا من طرق منها عن البخارى نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا قره ابن خالد حدثنى محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه عن رسول الله ﷺ ( ١ ) وقول الله عز وجل : ( وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ( ٢ ) ولم يستثن عليه السلام عالما من غير عالم ولا مكلفا من غير مكلف ولا عامدا من غير عامد .

١٢٥٩ - مسألة - فمن غصب شيئا أو أخذه بغير حق لكن يبيع محرم أو هبة محرمة أو بعقد فاسد أو هو يظن أنه له فقرض عليه أن يرده ان كان حاضرا أو ما بقى منه ان تلف بعضه أقله أو أكثره ومثل ما تلف منه أو يرده ومثل ما نقص من صفاته أو مثله ان فانت عينه وأن يرد كل ما اغتل منه وكل ما تولد منه كما قلنا سواء سواء الحيوان . والدور والشجر . والأرض . والرقيق . وغير ذلك سوائى فى كل ما قلنا فيرد كل ما اغتل من الشجر ومن الماشية من لبن أو صوف أو تاج ، ومن العقار الكراء ، وان كانت أمة فأولدها فان كان عالما فعليه الحد حد الزنا ويردها وأولادها وما نقصها وطؤه وان كان جاهلا فلا شيء عليه من حدود الاثم لكن يردها ويرد أولاده منها رقيقا لسيدها ويرد ما نقصها وطؤه ولا شيء لكل من ذكرنا على المستحق فيما اتفق كثر أم قل \*

برهان ذلك ما ذكرنا آتينا من القرآن والسنة ، وكل ما تولد من مال المراء فهو له باتفاق من خصومنا معنا ، فمن خالف ما قلنا فقد أباح أكل المال بالباطل وأباح للمال الحرام وخالف القرآن . والسنن بلا دليل أصلا . زوينا من طريق مالك . والليث . وعبيد الله بن عمر . وأيوب السخيتانى . واسماعيل ابن أمية . وموسى بن عقبة كلهم عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا باذنه يحب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر خزائنه فينقل طعامه فانما تخزن لهم ضرورع مواشيهم أطعمتهم » ، وهذا نص قولنا والحد لله رب العالمين ، وقد اختلف الناس فى

( ١ ) رواه البخارى فى صحيحه فى غير موضع من حديث طويل ( ٢ ) رواه البخارى



هذا فقال بعض التابعين وبعض المتأخرين : كل ذلك للغاصب والمستحق عليه بضمانه ، وقال آخرون : ما تولد من لبن . أو صوف . أوجارة فهو للغاصب والمستحق عليه وأما الولد فللمستحق ، و فرق آخرون في ذلك بين المستحق عليه وبين الغاصب فجعلوا كل ذلك للمستحق عليه ولم يجعلوه للغاصب ، و فرق آخرون بين ما وجد من ذلك قائما وبين ما هلك منه فلم يضمنوه ما هلك \* :

قال أبو محمد : وهذه كلها آراء فاسدة متخاذلة و حجة جميعهم انما هي الحديث الذي لا يصح الذي انفرد به محمد بن خفاف . ومسلم بن خالد الزنجي « ان الخراج بالضمان » ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لانه انما جاء فيمن اشترى عبدا فاستغله ثم وجد به عيبا فرده فكان خراجه له ، وهكذا نقول نحن لانه قد ملكه ملكا صحيحا فاستغل ماله لا مال غيره ومن الباطل ان يقاس الحرام على الحلال ثم لو كان القياس حقا فكيف وهو باطل كله ؟ وان يحكم للباطل بحكم الحق وللظالم بحكم من لم يظلم فهذا الجور والتعدي لحدود الله عز وجل ، ثم لو صح هذا الخبر على عمومه لكان تقسيم من فرق بين الغاصب وبين المستحق عليه وبين الولد وبين الغلة وبين الموجود والتألف باطلا مقطوعا به لانه لا بهذا الخبر أخذ ولا بالنصوص التي قدمنا أخذ بل خالف كل ذلك فانما بقي الكلام بيننا وبين من رأى الغلة والولد للغاصب وللمستحق عليه بالضمان فقط فالنصوص التي ذكرنا توجب ما قلنا ، وأيضا فان الرواية صحيحة من طريق أبي داود قال : نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عن رسول الله (١) ﷺ أنه قال : « من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ، فنسألهم عن صار إليه مال أحد بغير حق ؟ أعرق ظالم هو أم لا ؟ فان قالوا : لا خالفوا القرآن . والسنن وتركو أقول لهم . وقول أهل الاسلام ولزمهم أن لا يردوا على المستحق شيئا لانه ليس بيد المستحق عليه ولا بيد الغاصب والظالم بعرق ظالم واذالم يكن عرق ظالم فهو عرق حق اذلا واسطة بينهما قال تعالى : ( فاذا بعد الحق الا الضلال ) وهم لا يقولون بهذا وان قالوا : بل بعرق ظالم هو يده لزمهم أن لاحق له في شيء مما سرى فيه ذلك العرق ، وهذا في غاية الواضح وبالله تعالى التوفيق .

وأما من فرق بين (٢) الولد وبين سائر الغلة فكلام في غاية السخف والفساد ولو عكس عليهم قولهم ما انفصلوا منه . وأما من فرق بين الأولاد الأحياء فرأى رداهم وبين الموتي

(١) في سنن أبي داود ، عن النبي ، الخ (٢) سقط لفظ « بين » من النسخة البغية .

فلم ير ردهم فيقال لهم (١) : هل وجب عليه رد كل ما نتجت الأمهات حين الولادة إلى سيدهم وسيد أمهم أم لا ؟ فان قالوا : لا لزمهم أن لا يقضوا بردهم أصلاً أحياء وجدوا أم أمواتاً ، وان قالوا : نعم قلنا : فسقوط وجوب ردهم بموتهم كلام باطل لاخفاء به ، ولهم في أولاد المستحقة بمن استحققت عليه أقوال ثلاثة فمرة قالوا : يأخذها ويأخذ قيمة ولدها ، ومرة قالوا : يأخذها فقط ولا شيء له في الولد لا قيمة ولا غيرها ، ومرة قالوا : يأخذ قيمتها وقيمة ولدها .

قال أبو محمد : وهذه أقوال في غاية الفساد ، ونسألهم عن هؤلاء الأولاد هل وقع عليهم قط في أول خلقهم أو حين ولادتهم ملك سيد أمهم أم لم يقع له قط عليهم ملك ؟ ولا ثالث لهذين القولين فان قالوا : بل قد وقع عليهم ملكه قلنا : ففي أي دين الله عز وجل وجدتم أن تجبروه على بيع عبده أو أمته بلا ضرر كان منه اليهم ؟ وما الفرق بين هؤلاء وبين من تزوج أمة فاسترق ولده منها ؟ فهلا أجبرتم سيدها على قبول فدائهم (٢) فان قالوا : على هذا دخل الناكح ولم ينو المستحق (٣) عليه على ذلك قلنا : فكان ماذا وما حرمت أموال الناس عليهم بنيات غيرهم فيها أو أين وجدتم هذا الحكم ؟ وهذا ما لا سبيل إلى وجوده واذم في ملكة فهم له بلا شك وان قالوا : لم يقع ملكه قط عليهم قلنا : فبأي وجه تقضون له بقيمتهم ؟ وهذا ظلم لأبيهم بين . وإيكال المال بالباطل . وإباحة لثمن الحر الذي حرمة الله تعالى ورسوله عليه السلام ، ويقال لمن قال : يأخذ قيمة الأم فقط أو يأخذها فقط : لا شيء . يأخذها أو قيمتها ؟ فان قالوا : لأنها أمته قلنا : فأولاد أمته عبيده بلا شك فلم أعطيتموه بعض ما ملكت يمينه وتمنعونه البعض ؟ أو لم تجبرونه على بيعها ومو لا يريد بيعها . رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد أن رجلاً باع جارية لأبيه فتسراها المشتري فولدت له أولاداً فجاء أبوه فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فردها وولدها إليه فقال المشتري : دع لي ولدي فقال له : دع له ولده .

قال علي : هذه شفاعاة من عمر رضي الله عنه ورغبة وليس فسخا لقضائه بها وبولدها لسيدها . ومن طريق محمد بن المثني نا عبد الله بن علي ناسعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص أن أمة أتت طيئاً فزعمت أنها حرة فتزوجها رجل منهم فولدت له أولاداً ثم إن سيدها ظهر عليها فقضى بها عثمان بن عفان أنها وأولادها لسيدها وان لزوجها ما أدرك من متاعه وجعل فيهم الملة والسنة كل رأس (٤) رأسين . ومن طريق عبد الرزاق

(١) في النسخة رقم ١٦ « فيقال له » (٢) في النسخة غير رقم ١٦ « على قبول فدائهم »

(٣) في النسخة غير رقم ١٦ « ولم يبق المستحق » (٤) في النسخة رقم ١٦ « والسنة على رأسين »



عن معمر عن منصور عن الحكم بن عتيبة أن امرأة وابنا لها باعا جارية لزوجها وهو أبو الولد فولدت الجارية للذي ابتاعها ثم جاء زوجها نخاصم (١) إلى علي بن أبي طالب فقال : لم أبيع ولم أهب فقال له علي : قد باع ابنك وباعت امرأتك قال : ان كنت ترى لي حقا فأعطني قال : فخذ جاريتك وابنها ثم سجن المرأة وابنها حتى تخلصا فلما رأى الزوج ذلك أنفذ البيع ، فهذا على قدر رأى الحق أنها وولدها لسيدها وقضى بذلك وسجن المرأة وولدها وهما أهل لذلك لتعديهما والاختصاص قد يكون المراد به رد الثمن وهذا حق . ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش عن مطرف عن الشعبي عن علي في رجل اشترى جارية فولدت له ثم استحقها آخر بيعة قال علي : ترد عليه ويقوم ولدها فيغرم الذي باعه بما عزوهان . وروينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنامطرف - هو ابن طريف - والمغيرة قال مطرف : عن الشعبي ، وقال مغيرة : عن إبراهيم ثم اتفق الشعبي . وإبراهيم في ولد الغارة أن علي أبيهم أن يفديهم بما عزوهان ، وعن الحسن يقدون بعبد عبده .

وقدرونا من طريق سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سلمان بن يسار قال : قضى عمر في أولاد الغارة بالقيمة . وروينا من طريق ابن أبي شيبة ناسفيان عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سلمان بن يسار قال : غرت أمة قوما وزعمت أنها حرة فتزوجت فيهم فولدت أولادا فوجدوها أمة فقضى عمر بقيمة أولادها في كل مغرور غرة ، وقضى الشعبي . وابن المسيب في ولد المغرور بغرة ، وهو أيضا قول أبي ميسرة . والحسن مكان كل واحد غرة ، وقال إبراهيم : على أبيهم قيمتهم ويضم عنه من القيمة شيء ، وهذا قولنا وهو قول أبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابنا . وقول الشافعي إلا في ولد المستحق عليه منها فقط فإنه ناقض في ذلك . وروينا من طريق ابن أبي شيبة ناسماعيل بن علي بن عبد الله بن عون أن رجلا اشترى عبدا فاستغله ثم جاء رجل فادعاه نخاصم إلى إياس بن معاوية فيه فاستحقه فقضى له بالعبد وبغله وقضى للرجل على صاحبه الذي اشتراه منه بمثل العبد وبمثل غلته ، قال ابن عون : قد كرت ذلك لمحمد بن سيرين فقال : هو فهم ، فهذا إن إياس بن معاوية . ومحمد بن سيرين يقولان بقولنا في رد الغلة في الاستحقاق . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : إذا اشتريت غنما فمت ثم جاء أمر برد البيع فيه (٢) قال : يردّها ونساءها والجارية إذا ولدت كذلك ؛ فإن قالوا : فلم (٣) فرقة أتم بين الغاصب

(١) في النسخة رقم ١٦ «نخاصم» (٢) في بعض النسخ «ثم جاء أمرؤ يرد البيع فيه»

(٣) في بعض النسخ سقط لفظ «لم» وهي أظهر بدليل الجواب بعد

والمستحق فألحقتم الولد بالمستحق عليه ولم تلحقوه بالغاصب ؟ قلنا : نعم لأنه لم يختلف اثنان من مؤمن وكافر في أن رسول الله ﷺ بعث فاسلم الناس وفيهم أولاد المنكوحات النكاح الفاسد والممتلكات بغير حق ، والممتلك والنكاح يظنان أن ذلك النكاح والمملك حق فألحقهم بآبائهم ولم يلحق قط ولد غاصب أو زان بمن وضعه في بطن أمه بل قال عليه السلام : « وللعاهر الحجر » والغاصب والعالم بفساد عقده ملكا كان أو زواجا عاهرا ن فلا حق لها في الولد وبالله تعالى التوفيق .

وهذا مكان خالفوا فيه عمر . وعثمان . وعليه ولا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك مخالف إلا رواية عن أبي بكر بن عياش عن مطرف بن طريف عن الشعبي أن رجلا اشترى جارية فولدت له فأقام رجل البينة أنها له فقال علي : ترد إليه ويقوم عليه الولد فيغرم الذي باع بما عزو هان ، فادعوا أنهم تعلقوا بهذه وقد كذبوا لأنهم لا يغرمون البائع ما يفدى به ولده ، وإلا الرواية المنقطعة التي ذكرنا قبل عن عمر أنه قضى في أولاد الغارة بقيمتهم والقيمة قد صحت عن عمر في ذلك أنها عبد مكان عبد أو عبدان مكان عبد ، فقد خالفوا هذا أيضا وخالفوا كل من ذكرنا والحسن . وقتادة : والشعبي وهم جمهور من روى عنه في هذه المسألة قول في فداء ولد الغارة المستحقة بعبد (١) وأما قولنا : أنه يضمن كل مامات من الولد والتاج وما تلف من الغلة ويضمن الزيادة في الجسم والقيمة لأن كل ذلك مال المغصوب منه وكان فرضا عليه أن يرد كل ذلك فهو معتد (٢) بامساكه مال غيره فعليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى ، فإن قالوا : ليس معتديا لأنه لم يباشر غصب الولد وإنما هو بمنزلة ربح ألفت ثوبا في منزل الإنسان قلنا : هذا باطل لأن الذي رمت الربح الثوب في منزله ليس ممتلكا له ولو تملكه للزمه ضمانه وهذا المشتري أو الغاصب ممتلك لكل ما تولد من غلة . أو زيادة . أو تاج . أو ثمرة حائل بينه وبين صاحبه الذي افترض الله تعالى رده إليه وحرم عليه امساكه عنه فهو معتد بذلك يقينا فعليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى . وأما الزيادة في الثمن فإنه حين زاد ثمنه كان فرضا عليه رده إلى صاحبه بجميع صفاته فكان لازما له أن يرده إليه وهو يساوي تلك القيمة فإذا لم يرد ذلك ثم نقصت قيمته فإنه لا يسقط رد ما لزمه رده ، وأما الكراء فإنه إذا حال بين صاحبه وبين ماله حال بينه وبين منافعه فضمنها ولزمه أداء ما منعه من حقه بامر رسول الله ﷺ أن يعطى كل ذي حق حقه ، وكراء متاعه من حقه بلا شك ففرض على مانعه إعطاؤه حقه .

ومن عجائب الدنيا قول الخفيفين أن الكراء للغاصب والغلة ولا يضمن ولدها



الموتى ثم يقولون فيمن صاد ظبية في الحرم فأمسكها ولم يقتلها حتى اذا ولدت عنده أولادا فأتوا ولم يذبحهم : أنه يجزئها ويجزئ أولادها فلو عكسوا لأصابوا وما ألزم الله تعالى صائد الظبية ضمانها عاشت أو ماتت إلا أن يقتلها عامدا وإلا فلا، فهم أبدأ يحرقون كلام الله تعالى عن مواضعه، وأعجب شيء احتجاج بعض متصديريهم بالجهل بأن قال : وأى ذنب للولد حتى يسترق ؟ قلنا : ما علمنا ذنبا يوجب الاسترقاق . والردة . وقتل المؤمن عمدا . وترك الصلاة . وزنا المحصن أعظم الذنوب وليس شيء من ذلك يوجب استرقاق فاعله (١) وأولاد الكفار يسترقون ولا ذنب لهم فليس يعترض بمثل هذا الهوس الأمن لا عقل له ولا دين . وأما إسقاطنا المهر في وطء الغاصب والمستحق فلأنه لم يوجبه قرآن ولا سنة ومال الغاصب والمستحق عليه حرام إلا ما أوجبه النص ولا مهر إلا في نكاح صحيح أولتى نكحت بغير إذن وليها فقط على ما جاء به النص وإنما عليه ضمان ما نقصه وطؤه إياها بزنا الغاصب أو بجهل المستحق عليه فقط لأنه استهلك بذلك بعض قيمة أمة غيره فقط . وأما القضاء بالمثل فإن المتأخرين اختلفوا فقال بعضهم : لا يعطى إلا القيمة في كل شيء . روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني فيمن استهلك حنطة إن له طعاما مثل طعامه قال سفيان : وقال غيره من فقهاءنا : له القيمة ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أما ما يكال أو يوزن فعليه مثله من نوعه وأما ما عدا ذلك من العروض والحيوان فالقيمة . وقال أصحابنا : المثل في كل ذلك ولا بد فان عدم المثل فالمضمون له مخير بين أن يمهله حتى يوجد المثل وبين أن يأخذ القيمة .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه وما نعلم لمن قضى بالقيمة حجة أصلا إلا أن بعضهم أتى بظامة فقال : إن رسول الله ﷺ قضى على من اعتق شركا له في عبد بأن يقوم عليه باقية لشريكه قالوا : فقضى رسول الله ﷺ على من استهلك حصة غيره من العبد بالقيمة .

قال علي : وهذا من عجائبهم فأنهم أفسحوا الخطأ في هذا الاحتجاج من وجهين ، أحدهما احتجاجهم به فيمن استهلك والمعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئا ولا غصب شيئا ولا تعدى أصلا بل أعتق حصته التي أباح الله تعالى له عتقها وإنما هو حكم من الله تعالى أنفذه لا تعد من المعتق أصلا ، والثاني عظيم تناقضهم لأنه يلزمهم أن كان المعتق المذکور مستهلكا حصة شريكه ولذلك يضمن القيمة (٢)

(١) في النسخة رقم ١٦ « يوجب استرقاقا فاعله » (٢) في النسخة رقم ١٦ « ولذلك

بأن يوجبوا ذلك عليه معسرا كان أو موسرا (١) كما يفعلون في كل مستهلك وهم لا يفعلون هذا فكيف يستحل من يدري أن الله تعالى سألته عن كلامه في الدين. وأن عباد الله تعالى يتعقبون كلامه على هذه المجاهرة القبيحة الفاسدة من أحالة السنن عن مواضعها وسعيهم في ادحاض الحق بذلك؟ وليس لهم أن يدعوا ههنا إجماعا لأن ابن أبي ليلى. وزفر بن الهذيل يضمنونه معسرا أو موسرا وما نبأني بطردهذين أصلهما في الخطأ لأنهما في ذلك مخالفان لحكم رسول الله ﷺ في أنه عليه السلام لم يضمن المعسر شيئا وإنما أمر في ذلك بالاستسعاء للمعتق فقط. وروينا من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد الطويل قال: سمعت أنس بن مالك يحدث أن زينب بنت جحش أهدت إلى رسول الله ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس فقامت عائشة فأخذت القصعة فضربت بها الأرض فكسرتها فقام رسول الله ﷺ إلى القصعة لها فدفعها إلى رسول زينب فقال: هذه مكان صحفتها وقال لعائشة: لك التي كسرت، فهذا قضاء بالمثل لا بالدراهم بالقيمة، وقد روى عن عثمان. وابن مسعود أنهما قضيا على من استهلك فصلانا بفصلان مثلها. وعن زيد بن ثابت. وعلى أنهما قضيا بالمثل فيمن باع بعيرا واستثنى جلده. ورأسه. وسواقطه. وعن عمر. وعثمان. والحسن. والشعبى. وقتادة. في فداء ولد الغارة بعيده لا بالقيمة. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قضى في قصار شق ثوبان الثوب له وعليه مثله فقال رجل: أو ثمنه فقال شريح: انه كان أحب إليه من ثمنه قال: انه لا يجد قال: لا وجد. وعن قتادة أنه قضى في ثوب استهلك بالمثل.

قال أبو محمد: لم نورد قول أحد ممن أوردنا احتجاجا به وإنما أوردناه لئلا يهجموا بدعوى الإجماع جراءة على الباطل، فإن قالوا: فانكم لا تقضون بالمكسور للكاسر فقد خالفتم الحديث قلنا: حاش الله من ذلك لكن النبي ﷺ قال: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فعلمنا أنه عليه السلام لا يعطى أحدا غير حقه ولا أكثر من حقه ولم يقل عليه السلام إنها لك من أجل كسرك إياها فقد كذب عليه من نسب إليه هذا الحكم من غير أن يقوله عليه السلام، فصح بذلك يقينا أن تلك الكسارة التي أعطى لعائشة رضي الله عنها لا تخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أنها لم تصلح لشيء فأبقاها (٢) كما يحل لكل إنسان من مافسد جملة من متاع غيره ولم ينتفع منه بشيء، وإما أن قصعة عائشة التي أعطى كانت خيرا من التي كانت لزينب رضي الله عنها فجبر عليه السلام تلك الزيادة بتلك الكسارة

(١) في النسخة رقم ١٤، معسرا كان ذلك أو موسرا، (٢) في نسخة «فألقاها»



والافتحن على يقين من أنه عليه السلام لا يعطى أحدا مال غيره بغير حق وإنما حق المجنى عليه في عين ماله لا في غيره فمادامت العين أو شئ منها موجودين فلا حق له في غير ذلك فإن عدم جملة فينئذ يقضى له بالمثل \*

قال على : فإذا عدم المثل من نوعه فكل ما قاومه وسأواه فهو أيضا مثل له من هذا الباب إلا أنه أقل مثليه مما هو من نوعه فلذلك قضينا به عند عدم المثل المطلق وبالله تعالى التوفيق \*  
١٢٦٠ — مسألة — ومن كسر لآخر شيئا أو جرح له عبدا أو حيوانا أو خرق له ثوبا قوم كل ذلك صحيحا عما جنى عليه ثم قوم كما هو الساعة وكلف الجاني أن يعطى صاحب الشئ ما بين القيمتين ولا بد ، ولا يجوز أن يعطى الشئ المجنى عليه للجاني لما ذكرنا آنفا وإنما عليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى فقط ، وسواء كانت الجناية صغيرة أو كبيرة لا يحل هذا ، وللحنيفيين ههنا اضطراب وتخليط كثير كقولهم : من غصب ثوبا فانه يرد إلى صاحبه (١) فإن وجد وقد قطعه الغاصب فصاحب الثوب مخير بين أخذه كما هو وما نقصه القطع وبين أن يعطيه للغاصب ويضمنه قيمة الثوب ، فإن لم يوجد الا وقد خاطه قبضا فهو للغاصب بلا تخيير وليس عليه الا قيمة الثوب ، وكذلك قولهم في الخنطة تغصب فطحن ، والدقيق يغصب فيعجن . واللحم يغصب فيطبخ أو يشوى \*

قال أبو محمد : ما في المجاهرة بكيد الدين أكثر من هذا ولا في تعليم الظلبة أكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق : إذا أردت أخذ قمح يتيما أو جارك وأكل غنمه واستحلل ثيابه وقد امتنع من أن يبيعك شيئا من ذلك فاغصبها واقطعها ثيابا على رغمة واذبح غنمه واطبخها وانصبه حنطه وأطحنها وكل كل ذلك حلالا طيبا وليس عليك الا قيمة ما أخذت ؛ وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى أن تأكل أموال الناس بالباطل . وخلاف رسول الله ﷺ في قوله : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، « ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وما يشك أحد من أهل الاسلام في أن كل ثوب قطع من شقة فانه لصاحب الشقة ، وكل دقيق طحن من حنطة انسان فهو لصاحب الحنطة . وكل لحم شوى فهو لصاحب اللحم وهم يقررون بهذا ثم لا يبالون بأن يقولوا : الغصب . والظلم . والتعدي يحل أموال المسلمين للغصاب (٢) ، واحتجوا في ذلك بامر القصعة المكسورة التي ذكرنا قبل وهم أول مخالف لذلك الخبر فخالفوه فيما فيه واحتجوا له فيما ليس فيه منه شئ ، واحتجوا أيضا بخبر المرأة التي دعت رسول الله ﷺ الى طعام فاخبرته انها أرادت ابتاع شاة فلم تجدها فارسلت الى جارة لها ابعت الى الشاة التي لزوجك فبعثت

(١) في النسخة رقم ١٦ ، علي صاحبه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « للغاصب »

بها إليها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشاة أن تطعم الأسارى . قال هذا الجاهل المفترى : فهذا يدل على أن حق صاحب الشاة قد سقط عنها إذ شويت .  
قال أبو محمد : وهذا الخبر لا يصح ولو صح لكان أعظم حجة عليهم لأنه خلاف لقولهم اذفيه انه عليه السلام لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير إذن ربها وهم يقولون : انه للغاصب حلال وهذا الخبر فيه انه لم يأخذ رأيا في ذلك ، فصح انه ليس لها فهو حجة عليهم .

قال علي : والمحفوظ عن الصحابة رضي الله عنهم خلاف هذا كما روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين ان أصحاب رسول الله ﷺ نزلوا بأهل ماء وفيهم أبو بكر الصديق فانطلق النعمان فجعل يقول لهم : يكون كذا وكذا وهم يأتونه بالطعام واللبن ويرسل هو بذلك إلى أصحابه فأخبر أبو بكر بذلك فقال : أراني آكل كهانة النعمان منذ اليوم ثم أدخل يده في حلقه فاستقاه (١) .  
ومن طريق محمد بن اسحاق في مغازيه عن يزيد بن أبي حبيب عن عوف بن مالك الأشجعي قال : كنت في غزوة ذات السلاسل فذكر قسمته الجزور بين القوم وانهم أعطوه منها فأتى به إلى أصحابه فطبخوه فأكلوه ثم سأله أبو بكر . وعمر عنه ؟ فأخبرهما فقالا له : والله ما أحسنت حين أطعمتنا هذا ثم قاما يتقيآن ما في بطونهما . ومن طريق مالك عن زيد بن أسلم قال : شرب عمر بن الخطاب لبنا فأعجبه فسأل عنه فأخبر انه حلب له من نعم الصدقة فأدخل عمر أصبعه فاستقاه . ومن طريق سعيد بن منصور نا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه ان أهل للكوفة قالوا له : قد شرب على نبيذ الجر قال سليمان : فقلت لهم : هذا أبو اسحاق الهمداني يحدث ان علي بن أبي طالب لما أخبر انه نبيذ جر تقياء . نا أحمد بن عمر بن أنس العذري نا عبيد الله بن محمد السقطي نا محمد بن أحمد بن يعقوب ابن شيبه (٢) نا أحمد بن شبيب قال : سمعت عبد الرزاق يقول : دخل معمر على أهله فاذا عندها فاكهة فأكل منها ثم سأل عنها فقالت له : أهدتها لينا فلانة النائحة فقام معمر فتقيأ ما أكله . قال أبو محمد : فهذا أبو بكر . وعمر . وعلي بحضرة الصحابة وعليهم لا يخالف لهم منهم في ذلك لا يرون الطعام المأخوذ بغير حق ملكا لا أخذه وان أكله بل يرون عليه اخراجه وأن لا يتيقنه في جسمه مادام يقدر على ذلك وان استهلكه ، فبأي شيء تعلق هؤلاء القوم في إباحة الحرام جهارا ؟ .

قال أبو محمد : وبهذا نقول فمادام المرء يقدر على أن يتقيأ فترض عليه ذلك ولا

(١) في النسخة رقم ١٦ « فاستقاه » (٢) في بعض النسخ « ابن شعبة »



يحل امساك الحرام أصلا (١) ، فان عجز عن ذلك فلا يكلف الله نفسا الا وسعها ، وهذا مما خالفوا فيه القرآن . والسنن بأرائهم الفاسدة وتقليدا لبعض التابعين في خطأ أخطأه وبالله تعالى التوفيق . وقالوا أيضا : قسنا هذا على العبد يموت فتضمن قيمته (٢) قال على . وهذا عليهم لالهم لان الميت لا يملكه الغاصب .

١٢٦١ - مسألة - ومن غصب دارا قهدمت كلف رد بنائها كما كان ولا بد لقول الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وهو قد اعتدى على البناء المؤلف فحال بينه وبين صاحبه وهو باجماعهم معنا واجماع أهل الاسلام أمور بردها في كل وقت الى صاحبها فلا يجوز أن يسقط عنه بهدمها ما لزمه ، وليت شعري أى فرق بين دار تهدم وبين عديموت ؟ فكان احتجاج صاحبهم أن الدور والارضين لا تنصب فكان هذا عجبا جدا ! وما نعلم لابلis داعية في الاسلام أكثر من يطلق الظلمة على غصب دور الناس وأراضهم ثم يبيع لهم كرامها وغلتها ولا يرى عليهم ضمان ما تلف منها نعوذ بالله من مثل هذا .

١٢٦٢ - مسألة - ومن غصب أرضا فزرعها أو لم يزرعها فعليه ردها وما نقص منها ومزارعته مثلها لما ذكرنا من أنه حال بين صاحبها وبين منفعة أرضه ولا منفعة للارض الا الزرع والمزارعة على ما نذكر في المزارعة ان شاء الله تعالى ، وقال الحنفيون : الارض لا تنصب وهذا كذب منهم لان الغصب هو أخذ الشيء بغير حقه ظلما ، وقد روينا من طريق البخارى نا مسلم بن ابراهيم نا عبد الله بن المبارك نا موسى بن عتبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من أخذ من الأرض شبرا بغير حقه خسف [به] » (٣) يوم القيامة الى سبع أرضين ، فصح أن الارض تؤخذ بغير حق فصح أنها تنصب .

١٢٦٣ - مسألة - ومن غصب زريعة فزرعها . أو نوى ففرسها . أو ملوخوا ففرسها فكل ما تولد من الزرع فلصاحب الزريعة يضمه له الزارع ، وكل ما نبت من النوى . والملوخ فلصاحبها وكل ما أثمرت تلك الشجر في الابد فله لاحق للغاصب في شيء من ذلك لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « وليس لعرق ظالم حق » ولان كل ما تولد من مال المرء فله وانما يحل للناس من ذلك ما لا خطب له به بما يتبرأ منه صاحبه فيطرحه مبيحا له من أخذه من النوى ونحو ذلك (٤) فقط لا مال يبيحه ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ «قطعا» (٢) في النسخة رقم ١٦ «فيضمن بقيمة» (٣) الزيادة من

صحيح البخارى ج ٤ ص ٢٢٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ «أو ونحو ذلك»

١٣٦٤ - مسألة: كل من عدا عليه حيوان متملك من بعير، أو فرس، أو بغل، أو فيل، أو غير ذلك فلم يقدر على دفعه عن نفسه إلا بقتله فقتله فلا ضمان عليه فيه وهو قول مالك، والشافعي. وأبي سليمان، وقال الحنفيون: يضمه، واحتجوا بالخبر الثابت عن النبي (١) ﷺ: «العجماء جرحها جبار» (٢) \* وبالخبر الذي روينا (٣) من طريق عبد الكريم: أن إنسانا عدا عليه فخل ليقتله فضربه بالسيف فقتله فأغرمه أبو بكر إياه وقال: بهيمة لا تعقل، وعن علي بن أبي طالب نحوه. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: «من أصاب العجماء غرم» ومن طريق سفيان الثوري عن الأسود بن قيس عن أشياخ لهم أن غلاما دخل دار زيد بن صوحان فضربه ناقة لزيد فقتلته فعمد أولياء الغلام فعمدوها فأبطل عمر بن الخطاب دم الغلام وأغرم والد الغلام ثمن الناقة، وعن شريح مثل هذا.

قال علي: أما الحديث «جرح العجماء جبار» ففي غاية الصحة وبه نقول ولا حجة لهم فيه لأننا لم نخالفهم في أن ما جرحته العجماء لا يغرم وليس فيه إلا هذا بل هو حجة عليهم في تضمينهم الراكب. والسائق. والقائد ما أصابت العجماء مما لم يحملها عليه (٤) فهم المخالفون لهذا الأثر حقا. وأما حديث عمر بن الخطاب. وشريح فيه نقول: ومن قتل بهيمة وليه فمضى بدم جنايتها فقتلها فهو ضامن لها لأنها لا ذنب لها، وأما قول أبي هريرة فصحيح ومن أصاب العجماء قاصدا لها غير مضطر فهو غارم \* وأما الرواية عن أبي بكر. وعلى فنقطعة ولا حجة في منقطع لو كان عن رسول الله ﷺ فكيف نمن دونه؟ ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة، وكما قصة خالفوا فيها أبا بكر وغيره حيث لا يجوز خلافه، أقرب ذلك ما أوردنا عن أبي بكر. وعمر. وعلي رضي الله عنهم من تقيهم ما أكلوا أو شربوا مما لا يحل فخالفوا فأنما هم حجة عندهم حيث وافقوا بأباحتهم لا حيث خالفوه، وهذا تلاعب بالدين، والعجب أنهم يقولون: إن الأسد. والسبع حرام قتله في الحرم وعلى قاتله الجزاء إلا أن يتدى. المحرم بأذى فله قتله ولا يجزيه فكم هذا التناقض. والهدم. والبناء؟ ولقد كان يلزم المالكين المشنعين بقول صاحب إذا وافقهم والقائلين بأن المرسل والمسند سواء أن يقولوا بهذا ولكنه مما تناقضوا فيه \*

قال علي: لا يخلو من عدت البهيمة عليه فخشي أن تقتله أو أن تجرحه أو أن تكسر له

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية: عن رسول الله الخ. (٢) هو في الصحيحين وغيرهما (٣) في النسخة رقم ١٦ وبخبر روينا \* وما هنا نسب لسابقه (٤) في النسخة رقم ١٦ عليهم.



عضوا وان تفسد ثيابه من أن يكون مأمورا بأباحة ذلك لها منها عن الامتناع منها ودفعها وهذا بما لا يقولونه ولو قالوه لكان زائدا في ضلالهم لان الله تعالى يقول : ( ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ) وهذا على عمومه ، أو يكون مأمورا بدفعها عن نفسه منها عن إمكانها من روحه ، أو جسمه ، أو ماله . أو أخيه المسلم ، وهذا هو الحق لما ذكرنا ، فاذا هو مأمور بذلك ولم يقدر على النجاة منها الا بقتلها فهو مأمور بقتلها لان قتلها هو الدفع الذى أمر به [ ومن فعل ما أمر به ] (١) فهو محسن [ واذ هو محسن ] (٢) فقد قال تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) .

١٢٦٥ - مسألة - ولا ضمان على صاحب البهيمة فيما جتته في مال أو دم ليلا أو نهارا لكن يؤمر صاحبه بضبطه فان ضبطه فذاك وان عاد ولم يضبطه يسع عليه لقول رسول الله ﷺ : « العجاء جرحها جبار ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي سليمان ، وقال مالك . والشافعى : يضمن ما جتته ليلا ولا يضمن ما جتته نهارا وهو قضاء شريح . وحكم الشعبي ، واحتجوا فى ذلك بحديث ناقة البراء بان رسول الله ﷺ قضى أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية ما أصابت بالليل .

قال على : لو صح هذا لما سبقونا إلى القول به ولكنه خبر لا يصح لانه انما رواه الزهرى عن حرام بن محيصة عن أبيه ، ورواه الزهرى أيضا عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ان ناقة للبراء ، فصح أنه مرسل لان حرام ليس هو ابن محيصة لصلبه انما هو ابن سعد بن محيصة وسعد لم يسمع من البراء ولا أبو أمامة ولا حجة في منقطع ، ولقد كان يلزم الحنفيين القائلين : إن المرسل والمسند سواء ان يقولوا به ولكنه هذا مما تناقضوا فيه . واحتجوا أيضا بأغرب من هذا كله وهو ما روينا من طريق عبيد بن عمير . والزهرى . ومسروق . ومجاهد فى قول الله تعالى : ( وداود وسليمان اذ يحكما فى الحرث اذ نفثت فيه غم القوم وكننا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما ) وأن سليمان ﷺ قضى فى ذلك فى غم أفسدت حرث قوم بان دفع الغم الى أهل الحرث لهم صوفها والبانها حتى يعود العنب أو الحرث كما كان .

قال أبو محمد : وهذا عجب من عجائب الدنيا والذى لا نشك فيه أن بين هؤلاء المذكورين وبين سليمان عليه السلام ما فى رباح ومهامه فيحاء ولوروا لنا ذلك عن رسول الله ﷺ ما قامت به حجة لانه مرسل ، ثم لو صح لكان المحتجون به أول مخالفين له لانهم لا يحكمون بهذا الحكم فى الله كيف ينطق لسان مسلم بان يحتج على خصمه فى الدين بحكم لا يحل عنده

أن يؤخذ به ؟ وحسبنا الله . وعجب آخر من الشافعي : وهو أنه لا يرى القول بالمرسل ثم أباح ههنا الأموال بمرسل لا يصح أصلا . وأما بيع ما تعدى من العجاء فلقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) ومن البر والتقوى حفظ الزروع . والثمار التي هي أموال الناس فلا يعان على فسادها فإبعاد ما يفسدها فرض ولا سبيل إلى ذلك إلا بالبيع المباح وههنا آثار عن الصحابة رضي الله عنهم قد خالفوها . وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن عمر بن الخطاب كان يقول : برد البعير . والبقرة . والحمار . والضواري إلى أهلن ثلاثا إذا حضر الحائط ثم يعقرن ، قال ابن جريج : وسمعت عبد العزيز بن عبد الله يذكر عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر بالحائط أن يحظر ويسد الحظر من الضاري المدل ثم يرد إلى أهله ثلاث مرات ثم يعقر . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي قال . أخبرني (١) مكاتب لبنى أسد أنه أتى بنقد من السواد إلى الكوفة فلما انتهى إلى جسر الكوفة جاء مولى لبكر بن وائل فتخلل النقد على الجسر فنفرت منها نقدة فقطرت (٢) الرجل في الفرات ففرق فأخذت فجاء مواله إلى موالى فعرض موالى عليهم صلحا ألنى درهم ولا يرفعوهم إلى على فأبوا فأتينا على بن أبي طالب فقال لهم : إن عرقم النقدة بعينها نخذوها وإن اختلطت عليكم فثرواها (٣) .

قال أبو محمد : إن في الحنيفين والمالكين العجب اذ يحتجون في إبطال السنن الثابتة في أن البيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا برواية شيخ من بني كنانة أن عمر قال : البيع عن صفقة أو خيار ثم يردون هذه الرواية عن عمر بن الخطاب وهذه الأخرى عن علي فها قالوا : مثل هذا لا يقال بالرأى ؟ ولكن هذا حكم القوم في دينهم فليحمد الله أهل السنن على عظيم نعمته عندهم .

١٢٦٦ - مسألة - ومن كسر اناء فضة أو اناء ذهب فلا شيء عليه وقد أحسن لنهى رسول الله ﷺ عن ذلك ، وقد ذكرناه في الوضوء . والأطعمة . والأشربة ، وكذلك من كسر صليا أو أهرق خمرًا لمسلم أولدى . وقال الحنيفيون : إن أهرق خمرًا لذى مسلم فعليه قيمتها وإن أهرقها ذى فعليه مثلها .

قال أبو محمد : وهذا باطل ولا قيمة للخمر وقد حرم رسول الله ﷺ بيعها وأمر بهرقها فما لا يحل بيعه ولا ملكه فلا ضمان فيه ، فإن قالوا : هي أموال أهل الذمة قلنا .

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «حدثني» (٢) أي القته في الفرات على أحد قطريه أي شقيه ، والنقد صغار الغنم واحدها نقدة وجمعها نقاد ، وفي بعض النسخ «بقرة» وهو تصحيف (٣) أي مثلها من الغنم



كذبتم وما جعلها الله تعالى مذحرمها مالا لأحد ولكن أخبرونا أهى حلال لأهل الذمة أم  
هى حرام عليهم ؟ فان قالوا : هى لهم حلال كفروا الآن الله تعالى قد أخبر فيما نعاه عليهم  
انهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ، ولا يختلف مسلمان فى أن  
دين الاسلام لازم للكفار لزومه للمسلمين . وأن رسول الله ﷺ مبعوث اليهم كما  
بعث إلينا وان طاعته فرض عليهم كما هى علينا ؟ فان قالوا : بل هى عليهم حرام قلنا :  
صدقتم فمن أتلف مالا لا يحل تملكه فقد أحسن ولا شئ عليه ، واحتجوا برواية  
رويناها من طريق سفيان الثورى عن ابراهيم بن عبد الأعلى الجعفى عن سويد بن غفلة ان  
عمر بن الخطاب قيل له : عمالك يأخذون الخمر . والخنزير فى الخراج فقال له بلال :  
انهم يفعلون فقال عمر : لا تفعلوا ولوهم بيعها . ومن طريق أبى عبيد عن [كدام] (١)  
الأنصارى عن اسراييل عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة ان بلالا قال لعمر  
ابن الخطاب : ان عمالك يأخذون الخمر والخنزير فى الخراج فقال : لا تأخذوها منهم  
ولكن ولوهم أتمم بيعها وخذوا أتمم من الثمن .

قال أبو محمد : هذا لا حجة فيه لأن حديث سفيان - وهو الصحيح - ليس فيه ما زاد  
اسراييل وانما فيه «ولوهم بيعها» وهذا كقول الله تعالى : (نوله ما تولى) واسراييل ضعيف ،  
ثم لو صح فلا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، وان من العجب أن يخالفوا عمر  
رضى الله عنه فى تفريقه بين ذوى المحارم من المجوس ونبيه لهم عن الزمزمة (٢) ثم  
يقلدون ههنا رواية ساقطة مخالفة للقرآن . والسنن وان كانت الخمر من أموالهم فان  
الصليب والأصنام عندهم أجل من الخمر فيجب على هؤلاء القوم أن يضمّنوا من كسر  
لهم صليبا أو صنما حتى يعيده سالما صحيحا والا فقد تناقضوا . روينا من طريق أبى داود  
نا قتيبة بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبى حبيب عن عطاء بن أبى رباح  
عن جابر بن عبد الله : «انه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة : ان الله حرم  
بيع الخمر والميتة . والخنزير (٣) ، فإليت شعرى كيف يستحل مسلم أن يبيع ثمن بيع (٤)  
حرمه الله تعالى ؟ أم كيف يستحل مسلم أن يقول : انها مال من أموال أهل الذمة تضمن  
لهم ؟ حاش لله من هذا .

١٢٦٧ - مسألة - ومن كسر حلية فضة فى سرج . أو لجام . أو مہاميز .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) هى كلام يقولونه عنداً كلهم بصوت خفى (٣)  
فى سنن أبى داود والبخارى ، وهو حديث مطول اقتصر المصنف على محل الشاهد منه  
(٤) فى النسخة رقم ١٦ « ان يبيع بيعا »

أوسيف . أو تاج . أو غير ذلك . أو حلى ذهب لامرأة أو لرجل يعده لأهله . أو للبيع كلف اعادته صحيحا كما كان لما ذكرنا قبل ، فإن تراضيا جميعا على ان يضمن له ما بين قيمته صحيحا ومكسورا جاز ذلك لأنه مثل ما اعتدى به وجائز أن يتفقا من ذلك في حلى الذهب على ذهب . وفي حلى الفضة على فضة . وله أن يؤخره به ما شاء لأنه ليس هو بيعا وإنما هو اعتداء بمثل ما اعتدى به عليه فقط ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٦٨ — مسألة — وكل ما جنى على عبد أو أمة . أو بعير . أو فرس . أو بغل . أو حمار . أو كلب يحمل تملكه . أو سنور . أو شاة . أو بقرة . أو ابل . أو ظي . أو كل حيوان ممتلك (١) فإن في الخطأ في العبد وفي الأمة [خاصة] (٢) وفي سائر ما ذكرنا خطأ أو عمدا مانقص من قيمته بالغنا ما بلغ ، وأما العبد والأمة فقيما جنى عليهما عمدا القود ومانقص من قيمتهما أما القود فللمجنى عليه وأما مانقص من القيمة فللسيد فيما اعتدى عليه من ماله ، وكذلك لو أن امرءا استكره أمة فقتلها لكان عليه الغرامة لسيدها والحد في زناؤه بها ولا يبطل حق حقا ، وقد أمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذى حق حقه ، وأما القود بين الحر . والعبد فنذكره ان شاء الله تعالى في كتاب القصاص . وأما مانقصه فللناس ههنا اختلاف ، وكذلك في الحيوان : وقولنا في الحيوان هو قول أبي سليمان ومالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : كذلك في الابل . والبقر . والبغال . والحير . والخيل خاصة في عيونها خاصة فانه قال في عين كل ما ذكرنا ربع ثمنه .

قال أبو محمد : واحتجوا في ذلك بأثر رويناه من طريق قاسم بن أصبغ نازكريا ابن يحيى الناقد ناسعيد بن سليمان عن أبي أمية بن يعلى ناأبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ لم يقض في الرأس الا في ثلاث . المنقلة . والموضحة . والأمة (٣) وفي عين الفرس ربع ثمنه ، وبرواية عن عمر بن الخطاب من طريق سفيان . وعمر بن دينار . ومعمّر قال سفيان : عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح عن عمر ، وقال عمرو بن دينار : أخبرني رجل أن شريحا قال له : قال لي عمر ، وقال معمّر : بلغني أن عمر بن الخطاب ، ثم اتفقوا أنه قضى في عين الدابة ربع ثمنها . ومن طريق ابن أبي شيبة ناجرير عن المغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : أتاني عروة البارقي من عند عمر بأن في عين الدابة ربع ثمنها . ومن طريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمر في عين الدابة ربع ثمنها .

(١) في النسخة رقم ١٦ . يملك ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) المنقلة بتشديد القاف هي التي تخرج منها صغار العظام وتنقل عن اما كنها ، والموضحة هي التي تبدى وضع العظم أي يياضه ، والأمة هي الشجة التي بلغت أم الرأس وهي الجلدة التي تجمع الدماغ



ومن طريق ابن جريج عن عبد الكريم أن علي بن أبي طالب قضى في عين الدابة ربع ثمنها . قال علي : الرواية عن النبي ﷺ لا تصح لأنها من طريق اسماعيل بن يعلى الثقفي - وهو ضعيف - عن عمرو بن وهب عن أبيه وهما مجهوران ، ثم ليس فيه إلا الفرس فلام خصوه كاجاء مخصوصا ولامهم قاسوا عليه جميع ذوات الأربع . وأما عن علي . وعمر رضي الله عنهما فمراسيل كلها ثم لو صحت لما كان فيها حجة لوجوه ، أولها أنه لا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه لا مؤنة عليهم في خلاف عمر . وعلى إذا خالفا بأحيفة كما ذكرنا عنهما آتقان انهما تقيا ما شربا اذ علما أنه لا يحل ، ثم في هذه القصة نفسها كما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : كتب عمر مع عروة البارقي الى شريح في عين الدابة ربع ثمنها وأحق ما صدق به الرجل عند موته ان ينتفى من ولده أو يدعيه . ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن جابر عن جابر عن الشعبي ان عليا قضى في الفرس تصاب عينه بنصف ثمنه \* ومن طريق سفيان ابن عيينة عن مجالد عن الشعبي ان عمر بن الخطاب قضى في عين جمل أصيب بنصف ثمنه ثم نظر اليه بعد فقال : ما أراه نقص من قوته ولا هدايته فقضى فيه ربع ثمنه ، فليت شعري ما الذي جعل احدى قضيتي عمر . وعلى أولى من الأخرى ؟ وهلا أخذوا بهذه القضية قياسا على قولهم : ان في عين الانسان نصف ثمنه وقد أضعف عمر على حاطب قيمة الناقة التي اتحرها عبده ، وجاء بذلك أثر كما روينا عن ابن وهب أن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاصي : « أن رجلا من مزينة سأل رسول الله ﷺ كيف ترى في حريسة الجبل (١) ؟ قال : هي ومثلها والنكال » فهذا خبر أصح من خبرهم في عين الفرس ربع ثمنه وأصح من خبرهم عن عمر فظهر فساد قولهم من كل جهة ، وقد كان يلزم المالكين القائلين بتقليد الصاحب وان المرسل كالمسند ان يقولوا بهذه الآثار والاقصد تناقضوا .

وأما ما جنى على عبد فيما دون النفس أو على أمة كذلك فقال قوم : كما قلنا انما فيه للسيد ما نقص من ثمنه فقط وهو قول الحسن ، وقال قوم : جراح العبد من ثمنه كجراح الحر من دية بالغنا ثمن العبد والامة ما بلغ ، ففى عين العبد نصف ثمنه ولو أن ثمنه الف دينار (٢) ، وفي عين الامة نصف ثمنها ولو بلغ عشرة آلاف دينار ، وهكذا في سائر الاعضاء \* روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : جراحات العبد

(١) في النسخة اليمنية « الخيل » بخاء معجمة وهو تصحيف ، والحريسة فعيلة بمعنى

مفعولة أى أن لها من يحرسها ويحفظها (٢) في النسخة رقم ١٦ « الف دينار »

في أثمانهم بقدر جراحات الأحرار في دياتهم ، وهو قول شريح . والشعبي والنخعي . وعمر  
ابن عبدالعزيز . ومحمد بن سيرين . والشافعي . وسفيان الثوري . والحسن بن حي الأن  
الحسن قال : ان بلغ جميع القيمة لم يكن له إلا أن يسلمه ويأخذ قيمته أو يأخذ ما نقص \*  
ورويناه أيضاً من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز  
عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال : وعقل العبد في ثمنه كعقل الحر في دية . وروى  
أيضاً عن علي بن أبي طالب . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان  
رجالا من العلماء يقولون : العييد والاماء سلع في نظر ما نقص ذلك من أثمانهم .  
قال أبو محمد : وهذا قولنا ، وقالت طائفة : فيه ما نقص إلا أن تكون الجناية استهلاكا  
كقطع اليدين أو الرجلين أو فقه العينين فصاحبه مخير بين أن يأخذ ما نقص من ذلك  
من قيمته أو يسلمه إلى الجاني ويأخذ منه قيمته صحيحا . وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن  
الحسن ، وطائفة قالت : جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية فان كانت الجناية مما لو كانت  
على حر لكانت فيه الدية كلها أسلمه إلى الجاني ولا بد وأن يضمنه قيمته صحيحا وهو قول النخعي .  
والشعبي ، وطائفة قالت : يدفع إلى الجاني وتلزمه قيمته صحيحا وهو قول إياس بن معاوية .  
وقتادة . وروينا من طريق حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية في رجل قطع يد عبد قال : هو  
له وعليه مثله . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن جدد اذن عبد أو انفه  
أو أشل يده أنه يدفع إليه ويغرم لصاحبه مثله \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج  
عن عطاء قال : ان شج عبداً أو فقأ عينه فقيمته كما أفسده ، ورأى في موضحته نصف  
عشر قيمته \*

قول أبي حنيفة ومحمد : من قتل عبداً خطأ فقيمته على العاقلة ما لم تبلغ قيمته عشرة  
آلاف درهم فأكثر فليس فيه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم وفي الأمانة قيمتها  
كذلك ما لم تبلغ خمسة آلاف درهم فصاعداً فان بلغت فليس فيها (١) الا خمسة آلاف  
درهم غير خمسة دراهم على العاقلة ، قال أبو حنيفة وحده : وأما ما دون النفس فن قيمتها مثل  
ما في الجناية وعلى الحر من دية فاذا بلغ أرش ذلك من الحر أنقص من قيمته عشرة دراهم (٢)  
أو خمسة دراهم هكذا جملة ، ثم رجع عن الاذن والحاجب خاصة فقال : فيهما ما نقصهما  
فقط ، فان كانت الجناية مستهلكة فليس له الا ما ساكه كما هو ولا شيء له أو اسلامه وأخذ  
ما كان يأخذ لو (٣) قتل خطأ ، وقال أبو يوسف في قتل العبد خطأ والجناية : عليه قيمته

(١) في النسخة رقم ١٦ « عليه » (٢) في النسخة رقم ١٤ « انقص منه بقيمته من

عشرة دراهم ، وهو تركب ركيك (٣) في النسخة رقم ١٦ « وأخذ ما كان يأخذ لو »



ما بلغت ولو تجاوزت ديات، وواقعه محمد بن ميمون النفس واتفقوا كلهم في الجناية المستهلكة على قول أبي حنيفة الذي ذكرنا، وقد روى عنهما أنه أن أمسكه أخذ قيمة ما نقصته الجناية المستهلكة، وقد روى عن أبي يوسف فيما دون النفس خاصة مثل قول أبي حنيفة وسواء في ذلك الحاجب والأذن وغير ذلك ذكر ذلك في اختلاف الفقهاء، وروى عز زفر فيما دون النفس مرة مثل قول أبي حنيفة الآخر ومرة مثل قوله الأول، ووافق أبا حنيفة في قوله في النفس.

وقالت طائفة جراح العبد (١) في قيمته كجراح الحرف في دية إلا أن تبلغ قيمة العبد عشرة آلاف درهم فصاعداً أو تبلغ قيمة الأمة خمسة آلاف درهم فصاعداً فلا تبلغ (٢) بارش تلك الجراحة مقدارها من دية الحر أو الحرية لكن يحط من ذلك حصتها من عشرة دراهم في العبد وحصتها من خمسة دراهم في الأمة إلا أن يكون قطع اذن فبراً أو تنف حاجب فبراً ولم يثبت فليس عليه إلا ما نقصه وهذا قول أبي حنيفة، فإن بلغ من الجناية على العبد مالوجنى على حر لو جبت فيه الدية كلها فليس له إلا ما ساء كما هو ولا شيء له أو أسلامه إلى الجاني وأخذ جميع قيمته ما لم يبلغ عشرة آلاف درهم فصاعداً فليس له إلا عشرة آلاف غير عشرة دراهم وفي الأمة نصف ذلك.

وتفسيره أنه إن فقاً عين أمة تساوى خمسة آلاف درهم فافوق ذلك إلى مائة ألف فأكثر فليس عليه إلا ألفا درهم وخمسمائة درهم غير درهمين ونصف وإن فقاً عين عبد يساوى عشرة آلاف فما زاد فليس عليه إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم وهكذا في سائر الجراحات، فلو ساءت الأمة مائتي درهم والعبد مائة درهم لم يلزمه في عين العبد إلا خمسون درهماً فقط وفي عين الأمة مائة درهم فقط وهكذا العمل في سائر القيم، وطائفة قالت: إن منقلة العبد ومأمومته وجانفته وموضحته من ثمنه بألفاً ما بلغ فهي من الحرف في دية، ففي موضحة العبد نصف عشر ثمنه ولو أنه ألف ألف درهم وفي منقلته عشر قيمته كذلك ونصف عشر قيمته كذلك، وفي جانفته ومأمومته ثلث ثمنه بألفاً ما بلغ، وأما سائر الجراحات وقطع الأعضاء فأنما فيه ما نقصه فقط وهو قول مالك، وقد روى عن مالك أيضاً أنه إذا قطع يدي عبد أو فقاً عينه (٣) أعتق عليه وغرم قيمته كاملة لسيدته، وقال الليث بن سعد: من خصى عبد غيره فعليه

(١) قوله «وقالت طائفة جراح العبد» إلى قوله بعد أسطر «في الأمة نصف ذلك» مقدم من تأخير في بعض النسخ (٢) في بعض النسخ «فلا بأس» وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «عينه» بالافراد

قيمتها كلها لسيدته ويبقى العبد لسيدته سواء زاد ذلك في قيمته أو نقص .  
قال أبو محمد : أما من قال : جراح العبد في قيمته كجراح الحر في دية فهو قول لا دليل  
على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية فاسدة لكنهم قاسوه على الحر لأنه  
إنسان مثله .

قال علي : ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن كثيرا من ديات  
أعضاء الحر مؤقنة لازيادة فيها ولا نقص ، وقد وافقنا من خالفنا ههنا على أن دية  
أعضاء العبد غير مؤقنة لا خلاف في ذلك ، إذ قد يساوي العبد عشرة دنانير فتكون  
دية عينه عندهم عشرة دنانير وتساوي الأمة خمسة آلاف درهم فتكون دية عينها ألفي  
درهم وخمسمائة درهم غير درهمين ونصف . أو تكون دية عينها عند بعضهم عشرة  
آلاف دينار ، فقد أصفقوا (١) على أن الديات في ذلك غير محدودة وعلى جواز تفضيل  
دية عضو المرأة على دية عضو الرجل بخلاف الأحرار والحرائر ، فقد ظهر فساد  
قياسهم جملة بهذه الدلائل وبغيرها أيضا . فسقط هذا القول بيقين .

ثم نظرنا في قول من قال : يسلمه ويأخذ قيمته فوجدناه أيضا غير صحيح لأنه لا يحمل  
إخراج مال عن يد صاحبه (٢) إلى غيره بغير تراض منهما إلا أن يأتي بذلك نص ولم  
يأت بهذا ههنا نص أصلا فسقط أيضا جملة ، ثم نظرنا في قول مالك . وأبي حنيفة  
فوجدناهما أشد الأقوال فسادا لأنهم يأت بشيء منه قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة .  
ولا قول صاحب أصلا . ولا قياس . ولا رأى له وجه بل ما نعرف هذين عن أحد من  
الأئمة قبل هذين الرجلين . وأما قول أبي حنيفة فظلم بين لاخفاء به أن يكون يقطع  
يد جارية تساوي عشرة آلاف دينار فلا يقضى لصاحبها إلا بمائتي دينار وخمسين  
دينارا غير ما تساوي من الذهب درهمين ونصفا ويكون تعصب له خادم أخرى قيمتها  
ألف دينار فتموت عند الغاصب فيغرم له ألف دينار كاملة ، على هذا الحكم الدثار والدمار ،  
ونحن نبرأ إلى الله تعالى منه في الدنيا ويوم يقوم الأشهاد . وأما قول مالك فتقسيم في غاية  
الفساد ولو عكس عليهم قولهم ما تخلصوا منه لو قيل لهم : بل في المنقلة . والجائفة . والمأمومة  
ما نقصه فقط وأما سائر الجراحات فمن ثمنه بقدرها من الحر في دية ومثل هذا لا يشتغل  
به إلا محروم . واحتج له بعض مقلديه بأن قال : هذه جراحات يشفق عليه منها فيمكن  
أن يتلف ويمكن أن يبرأ ولا يبقى لها أثر ولا ضرر فقلنا : نعم فاجعلوا هذا دليلكم

(١) أي أجمعوا ، وقد جاء في النسخة الحلية « فقد أجمعوا » الخ (٢) في النسخة رقم ١٦

« إخراج مال عبد عن يد صاحبه » بزيادة لفظ « عبد » وهو زيادة مهو من النسخ



في أن لا يكون فيها الامتنع فقط .

قال أبو محمد : والحكم على الجاني بما نقص فيما جناه على العبد من خصاء . أو مأومة . أو جاتفة . أو قطع عضو . أو غير ذلك مما قل أو كثر من الجنايات إنما يكون بأن يقوم صحيحا ثم يقوم في أصعب ما انتهت إليه حاله من تلك الجناية وأشد ما كان منها مرضا وضعفا وخوفا عليه ويغرم ما بين القيمتين ولا ينتظر به صحة ولا تخفف أصلا لأنه في كل حال من أحواله في تأثير تلك الجناية فهو الجاني عليه في كل تلك الأحوال فعليه في كل حال منها ما نقص بجنايته من مال سيده بلا شك لقول الله تعالى : (وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) ولقوله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فان برى العبد أو الأمة وصحا وزادت تلك الجنايات في أثمانهما كالخصاء في العبد : أو قطع اصبع زائدة . أو ما أشبه ذلك فمن رزق الله تعالى للسيد ولا رجوع للجاني من أجل ذلك بشيء مما غرم وكذلك لو لم يغرم شيئا حتى صح المجنى عليه فانه يغرم كما ذكرنا ولا بد لأنه قد لزمه أداء مثل ما اعتدى فيه فلا يسقط عنه ببراء الجناية ، وكذلك من قطع شجرة لانسان فانه يضمن قيمتها سواء نبتت بعد ذلك ونمت أو لم تنبت ولا نمت لما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

واما ان قتل المرء عبدا لغيره أو أمة عمدا أو خطأ بقيمتها ولا بد لسيدها بالغة ما بلغت لما ذكرنا ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا عن حماد بن سلمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي أن عبدا قتل خطأ وكان ثمنه عشرة آلاف درهم فجعل سعيد ابن العاصي دية أربعة آلاف ، وصح عن النخعي . والشعبي قالا جميعا : لا يبلغ بدية العبد دية الحر ، وروينا أيضا عن عطاء . والحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان وبه يقول سفيان الثوري قال : ينقص منها الدرهم ونحوه ، وقال عطاء : لا يتجاوز به دية الحر ، وصح أيضا عن حماد بن أبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . وزفر . ومحمد : ان كان عبدا بقيمته مالم يبلغ عشرة آلاف درهم فان بلغها أو تجاوزها بما قل أو كثر لم يغرم قاتله الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم وان كانت أمة بقيمتها مالم تبلغ خمسة آلاف درهم فان بلغت أو تجاوزتها بما قل أو كثر لم يغرم قاتلها إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ، وقالت طائفة : يغرم القيمة بالغة ما بلغت . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عبد الكريم عن علي بن أبي طالب : وابن مسعود . وشريح قالوا : ثمنه وان خلف دية الحر ، وصح هذا أيضا عن سعيد بن المسيب . والحسن . وابن سيرين . وابراهيم النخعي أيضا ، ويحيى بن سعيد الأنصاري . والزهرى

ورويناه أيضا عن عمر بن عبد العزيز . وإياس بن معاوية . وعطاء . ومكحول ، وهو قول مالك . وأبي يوسف . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي سليمان وغيرهم . قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية السقوط لانه حدم ما يسقط من ذلك بحمد لا يحفظ عن أحد قبله وإنما هو من رأيه الفاسد ، وقال مقلدوه : ينقص من ذلك ما تقطع فيه اليد قلنا : ومن أين لكم هذا؟ ثم قد تناقضتم فأسقطتم من دية المرأة خمسة دراهم وليس تقطع فيها اليد في قولكم فقد أبطلتم ما أصلتم من كذب (١) ثم تقول لهم : وهلا نقصتم من الدية ما نقصتم من الأربعين درهما في جعل الآبق اذا كان يساويها ؟ وهلا نقصتم من الدية ما تجب فيه الزكاة ؟ وهل هذا إلا رأى زائف مجرد ؟ وكل قول لم يقم عليه دليل أصلا ولا كان له سلف فأولى قول بالاطراح ، ثم نظرنا في قول من قال لا يبلغ بدية العبد دية الحر فوجدناه قولاً فاسداً لا دليل عليه ، ثم هم يتناقضون فيقولون فيمن قتل كلبا يساوي ألفي دينار : انه يعطى ألفي دينار ، وان عقر خنزيرا لذى يساوي ألف دينار أدى اليه ألف دينار ، وان قتل نصرانيا يجعل الله تعالى الولد وأم الولد أنه يعطى فيه دية المسلم فيا للمسلمين أبلغ كلب وخنزير ومن هو شر من الكلب والخنزير دية المسلم ولا يبلغ بلال لو قتل قبل أن يعتق دية مسلم نعم ولا دية كافر يعبد الصليب وهو خير من كل مسلم على ظهر الأرض اليوم عند الله تعالى وعند أهل الاسلام . ثم قد تناقضوا فقالوا : من غصب عبداً فمات عنده وقيمته عشرة آلاف دينار أدى عشرة آلاف دينار (٢) فهل سمع بأسخف من هذا التناقض ؟ ثم قد جعلوا دية العبد عشرة آلاف درهم غير درهم أو غير عشرة دراهم فتجاوزوا بها دية الحرية المسلمة ، وهذه وساوس يغني ذكرها عن تكلف الرد عليها ، وقد روى ما ذكرنا عن ابن مسعود . وعلى وما نعلم (٣) لها مخالفان الصحابة رضي الله عنهم في ذلك يخالفوهما ، وقد جسر بعضهم فقال : قد أجمع على المقدار الذي ذكرنا واختلف فيما زاد قلنا : كذبت وأفكت (٤) ، هذا سعيد بن العاصي أمير الكوفة لعثمان رضي الله عنه . وأمير المدينة . ومكة لمعاوية لا يتجاوز بدية العبد أربعة آلاف درهم .

قال أبو محمد : والعبد . والامة مال فعلى متلفها مثل ما تعدى فيه بالغاً ما بلغ وبالله تعالى التوفيق ، وأما جناية العبد على مال غيره فقي مال العبدان كان له مال فان لم يكن

(١) بالثاء المثلثة أى من قرب (٢) سقط في النسخة اليمنية من قوله « ثم قد تناقضوا » الى هنا (٣) في النسخة رقم ١٦ . وما يعلم لهما مخالف ، (٤) في النسخة رقم ١٦ « كذبت وأفكتكم » والضمير فيهما للبعض فاهنا أتم وأظهر



له مال قضى ذمته يتبع به حتى يكون له مال فى رقه أو بعد عتقه وليس على سيده فداؤه لا بما قل ولا بما كثر ولا اسلامه فى جنايته ولا بيعه فيها وكذلك جناية المدبر والمكاتب وأم الولد المأذون وغير المأذون سواء الدين والجناية فى كل ذلك سواء لقول الله تعالى . ( ولا تكسب كل نفس الا علىها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) ولا يحل أن يؤخذ أحد بجريرة أحد ، قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وقال تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والعبد مال من مال سيده . وكذلك ثمنه . وكذلك سائر مال السيد فنسأل من خالفنا هنا بأى كتاب الله أم بأى سنة لرسول الله ﷺ استحلتم اباحة مال السيد لغيره ولم يحزن شيئا ؟ ولعله صغير . أو مجنون . أو غائب فى أرض بعيدة . أو نائم . أو فى صلاة ان هذا لعجب عجيب ! »

قال أبو محمد : واحتج المخالفون بخبر رويناه من طريق مروان الفزارى عن دهم بن قران ( ١ ) اليمامى عن نمران بن جارية ابن ظفر عن أبيه « أن علوكا قطع يد رجل سم لقي آخر فشجه فاختمه الى رسول الله ﷺ فدفع رسول الله ﷺ العبد الى المقطوع يده ثم أخذه منه فدفعه الى المشجوج فصار له ورجع سيد العبد والمقطوع يده بلا شيء . »

قال أبو محمد : هذا لا يصح لان دهم بن قران ضعيف متفق من أهل النقل على ضعفه ، ونمران مجهول فلم يحز القول به ولو صح لما سبقونا الى الأخذ به وقد ادعى بعض من لا يبالي بالكذب على أهل الاسلام الاجماع على أن جناية العبد فى رقبته وقد كذب هذا الجاهل وأفك ، ما جاء فى هذا [ الخبر ] عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم فى علمنا الا ما ذكره ان شاء الله تعالى وما فاتنا بحول الله تعالى فى ذلك شئ ثابت أصلا ولعله لم يفتنا أيضا معلوله رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج - هو ابن أرطاة - عن حصين الحارثى عن الشعبي عن الحارث - هو الأعور - عن علي قال : ما جنى العبد فى رقبته ويتخير مولاه ان شاء فداه وان شاء دفعه ، وهذه فضيحة الحجاج والحارث الأعور أحدهما كان يكفى ، وقد خالفوا على بن أبى طالب فى اسلامه الشاة الى أولياء التى نطحت ففرق فى الفرات ، فما الذى جعل حكمه هنالك أولى من حكمه هنا لو صح عنه فكيف وهو باطل ؟ نعم وقد خالفوا عليا فى هذه القضية ( ٢ ) نفسها فأبو حنيفة يقول : ما جنى العبد من دم

( ١ ) دهم بئاء مثله ، وقران بضم القاف وتشديد الراء ( ٢ ) فى النسخة

هذا فليس في رقبته ولا يفيديه سيده ولا يدفعه انما هو القود أو العفو أو ما تصالحوا عليه ؛  
ومالك يقول : جنایة العبد في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فحينئذ يرجع الى سيده ،  
والشافعي يقول : لا يلزم السيد ان يفدي عبده ولا أن يسلمه لكن يباع في جنایته فقط .  
وحديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان  
رقيقا (١) لحاطب سرق واناقة لرجل من مزينة فتحروها (٢) فبلغ ذلك عمر بن الخطاب  
فأمر كثير بن الصلت فقطع أيديهم ، ثم قال عمر لحاطب : اني أراك تجيعهم لا غرمك  
غرما يشق عليك ثم قال للعزني : كم ثمن ناقتك ؟ قال : أربع مائة درهم قال : فاعطه  
ثمانمائة درهم وهم يخالفون عمر في هذا ، فليت شعري ما الذي جعل بعض حكمه في قضية  
واحدة حقا وبعضه في تلك القضية نفسها باطلا ، ان هذا هو الضلال المبين ، ورواية  
من طريق وكيع نا ابن أبي ذئب عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبيه عن السلولى الأعور  
عن معاذ بن جبل عن أبي عبيدة قال : جنایة المدبر على مولاه وهذا باطل لأن السلولى  
الأعور لا يدري من هو في خلق الله تعالى ؟ ثم قد خالفوا هذه الرواية فمالك يقول :  
لا يغرم عنه سيده ما جنى ولا يدفعه وانما الحكم ان يستخدم في جنایته فقط ، وكذلك  
يقول أبو حنيفة أيضا فيما جنى في الأموال (٣) فان كان ذلك اجماعا فهم أول من  
خالف الاجماع فمن أقل حياء ممن يجعل مثل هذا اجماعا ثم لا يرى صوابا فكيف سنة  
فكيف اجماعا ؟ دفعهم كلهم أموالهم بخير على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر  
إلى غير أجل لكن يقرونهم ما أقرهم الله ويخرجونهم اذا شاءوا مدة حياة النبي ﷺ  
ثم مدة أبي بكر . ثم مدة عمر رضي الله عنهما لا أحد يخالف في ذلك فأى عجب أعجب  
من هذا ؟ ولا يرى أيضا آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ بجميع الحاضرين من  
أصحابه رضي الله عنهم ولم يخف ذلك عن غاب منه بعد أن بدأ أبو بكر بالصلاة بهم  
صوابا ولا سنة ولا اجماعا .

قال أبو محمد : ثم هم مختلفون فقالت طائفة : لا يباع المأذون له في التجارة في دينه ولا  
يسلم ولا يفديه سيده ، وأما غير المأذون فهو الذي يباع . أو يسلم . أو يفدي ، وقالت طائفة :  
لا يباع المأذون ولا غير المأذون في دين ولا يسلم ولا يفدي وأما جنایتهما في باعان فيهما . أو  
يسلمان . أو يفديان ، وقالت طائفة : المأذون وغير المأذون سواء ، والدين والجنایة  
سواء كلاهما يباع في كل ذلك أو يسلمه سيده أو يفديه ، فهذه أقوال كما ترونها (٤)

(١) في بعض النسخ « ان رقعة » (٢) في النسخة رقم ١٦ « فأتت حروها » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « من الأموال » (٤) في النسخة رقم ١٦ « كما ترى »



ما يحتاج في ردها الى أكثر من ايرادها لأن كل طائفة تخطئ الأخرى وتبطل قولها وكلها باطل ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : ان قتل العبد حراً فليس الا القود أو العفو وهو لسيده كما كان ان عفا عنه وكذلك المدبر وأم الولد ، قالوا : فان قتل العبد حراً أو عبداً خطأ أو جنى على مادون النفس من حر أو عبداً أو خطأ قلت الجناية أو كثرت كلف سيده أن يدفعه الى المجنى عليه أو الى وليه كثر المجنى عليهم أم قتلوا أو يفديه بجميع أروش الجنايات قالوا : فان جنى في مال فليس عليه ولا على السيد الا أن يباع في جنايته فان وفي ثمنه بالجنايات فذلك وان لم ينف بها فلا شيء على السيد ولا على العبد وان فضل فضل كان للسيد ، قالوا : فان جنى المدبر فقتل خطأ أو جنى فيما دون النفس فعلى سيده الأقل من قيمته أو من أرش الجناية أو الدية ليس عليه غير ذلك الا أن تكون قيمة الجناية عشرة آلاف درهم فصاعداً فلا يلزم السيد الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم فان قتل آخر خطأ فلا شيء على السيد لكن يرجع كل من جنى عليه بعد ذلك على المجنى عليه أو لا فيشاركه فيما أخذ وهكذا أبداً ، وهكذا أم الولد في جنايتها في قتل الخطأ وما دون النفس ، وقال أبو حنيفة : فان جنى المدبر . وأم الولد على مال فعليهما السعي في قيمة ما جنىوا ولا شيء على سيد أم الولد .

قال أبو محمد : هذا الفصل موافق لقولنا ، وكذلك ينبغي أن تكون سائر جناياتهما وجنايات العبيد ولا فرق ، وهذه تفاريق لا تحفظ عن أحد قبل أبي حنيفة ، ولو ادعى مدع في هذه التخاليط خلاف الاجماع لما بعد عن الصدق ، وقالوا : ان جنى المكاتب فقتل خطأ أو فيما دون النفس فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته أو من أرش الجناية ولا شيء عليه غير ذلك فان جنى في مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت ، وقال مالك : جناية العبد في الدماء والأموال سواء فان كان للعبد مال فكل ذلك في ماله فان لم يكن له مال فسيده مخير بين أن يفديه بأرش الجناية أو يقدر المال أو يدفعه فان جنى المدبر كذلك ففي ماله فان لم ينف استخدم في الباقي فان جنت أم الولد فعلى سيدها ان يفديها بالأقل من قيمتها أو من أرش الجناية فقط ثم كلما جنت كان عليه أن يفديها كذلك فان جنى المكاتب كذلك كلف أن يؤدي أرش ما جنى فان عجز أو أبي رق وعاد الى حكم العبيد .

وهذه تفاريق لا تحفظ أيضاً عن أحد من الناس قبله ، ولو ادعى مدع خلاف الاجماع عليها لما بعد عن الصدق الا قوله : ان الجنايات في مال العبد والمدبر فهو صحيح لولم يتبعه بما ذكرنا ، وقال الشافعي : كل ما جنى المدبر . والعبد من دم أو في مال أو مادون النفس

فانما يلزم السديعه فيها فقط فان وفي ذلك (١) فان فضل فضل فللسيدوان لم يف فلا شيء عليه ولا على العبد غير ذلك وليس عليه أن يسلمه ولا أن يفديه ، فان جنت أم الولد فداها سيدها بالأقل من قيمتها ومن أرش الجناية ، فان جنت ثانية فقولان . أحدهما يفديها أيضا وهكذا أبدا . والثاني يرجع الآخر على الذي قبله فيشار كفيما أخذ ولا شيء على السيد ، وهذا أيضا قول لا يحفظ عن أحد قبله ؛ وكل هذه الأقوال ليس على صحة شيء منها دليل لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية فاسدة . ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وما كان هكذا فلا يجوز القول به ، فان موهوا بان العبد لا مال له ولا يملك شيئا قلنا : هذا باطل بل يملك كما يملك الحر ولكن حكم الآن انه لا يملك كما تدعون عدوه فقيرا واتبعوه به اذا ملك يوما ما كما يتبع الفقير سواء بسواء ولا فرق ؛ والله تعالى يقول : ( وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) فقد وعدهم الله أو من شاء منهم بالغنى فانظروا بهم ذلك الغنى فكيف والبراهين على صحة ملك العبد ظاهرة ؟ رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال : ويقاد للمملوك من المملوك في كل عمديلغ نفسه فمادون ذلك من الجراح ، فان اصطلحو على العقل فقيمة المقتول على مال القاتل أو الجراح \*

قال أبو محمد : هذا قولنا والله تعالى الحمد ، وبيان [ هذا ] (٢) ان عمر بن الخطاب يرى العبد مالكا ، ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخذ عبد أسود آبق قد عدا على رجل فشجه ليذهب برقبته فرفع ذلك الى عمر بن عبد العزيز فلم ير له شيئا وهذا قولنا ، وقد جاء هذا عن النبي ﷺ كما رويانا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي نضرة عن عمران بن الحصين « أن غلاما لانس قفرا قطع أذن غلام لانس أغنيا فأنى أهله رسول (٣) الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله انا لانس قفرا فلم يجعل رسول الله ﷺ عليه شيئا \*

قال أبو محمد : لم يسلمه ولا باعه ولا ألزمه ما لا يملكه ولا ألزم ساداته فداه وهذا قولنا والحمد لله رب العالمين . تم كتاب الغصب والاستحقاق والجنایات على الأموال (٤) \*

(١) في النسخة رقم ١٦ « فذاك » (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) في سنن أبي داود « النبي » بدل « رسول الله » الخ (٤) في النسخة الحلية زيادة ادخلها الناسخ نسخته . وهي من كتاب الايصال للمصنف . واستدعا اليه فرصا على اظهار هذا الكتاب العظيم لطلاب العلم اثبتنا هذه الزيادة هنا مفصولة عن الأصل لتلايظن انها منه وهي هذه قال :



## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح

١٢٦٩ - مسألة - لا يحل الصلح البتة على الانكار ولا على السكوت الذى لا انكار معه . ولا اقرار . ولا على اسقاط يمين قد وجبت . ولا على أن يصالح مقرر على غيره

مسألة فلو أن ديناراً : أو درهماً . أو لؤلؤة . أو غير ذلك وقع في محبرة أو إناء ضيق الفم قال على : كلما دخل حين وقع كذلك يخرج ولا بد فان لم يمكن اخراجه فان تراضيا على أن يضمن صاحب الإناء أو صاحب الجرم الواقع فيه مثل شيء جاز ولو تراضيا على كسر الإناء وأخذ صاحب الشيء شيئاً جاز ذلك ولو لم يتراضيا على شيء من ذلك وقف الإناء بما فيه لهما أبداً حتى يتفقا على ما يجوز ولم يمكن أحدهما منه . برهان ذلك أن الإناء لصاحبه فلا يحل لغيره والشيء الواقع فيه لصاحبه فلا يجوز لغيره فوقف كل واحد منهما لصاحبه لا يمكن الآخر منه حتى يتفقا على ما يجوز فلو أن صاحب المحبرة ألقى ذلك متعمداً ولم يقدر على اخراجه إلا بكسر المحبرة كسرت ولا شيء على صاحب الدرهم أو الدينار فلو أن صاحب الدينار تولى رميه متعمداً قيل له : أحضر مثل المحبرة واكسره وخذه والا فلا سبيل لك على صاحب المحبرة لأنه هو المتعدى حيث ذلوا لقاء غيرهما ضمن ما ألقى أو ما أفسد في اخراجه فلو ألقاه مجنون أو صبي أو وقع بغير اللقاء إنسان فكأذ كرنا في أول المسألة وبالله تعالى التوفيق .

مسألة فلو أن إنساناً طرح ماءه في غسل غيره أو لو أن صاحب الغسل طرح ماء غيره في غسله فكلا الأمرين سواء وعلى صاحب الغسل ضمان ذلك الماء لا يجوز غير هذا إن كان الماء مستهلكاً وإن كان الغسل مستهلكاً فعلى المعتدى ضمان ما اعتدى عليه وليس كذلك مزج غسل بغسل أو زيت بزيت أو ما أشبه هذا فإن ما ذكرناه عين واحدة فهما شريكان فيما امتزج إن كانا مثليين والافعل المستهلك ضمان متاع غيره فقط لأنه لا يحل مال إنسان لغيره إلا لضرورة خوف الموت بالعطش فقط وهذا كله حكم واحد كما قلنا في المسألة الأولى إنما الضمان على المعتدى .

مسألة فلو أن إنساناً أدخل فروجاً صغيراً في قارورة فاطعمه حتى كبر وصار ديكاً أو دجاجة فإنه يضمن مثل القارورة ويكلف اخراج ديكه عنها لأن رسول الله ﷺ قال : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فكل متعد ضامن لما اعتدى فيه هذه مختصرة ثم قال : هذه المسائل الثلاثة من تخاليف أصحاب الرأي ليوجبوا في ظنهم الفاسد أحكاماً لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ وهيئات لهم من ذلك انتهى من الإيصال .

وذلك الذي صولح عنه منكر وانما يجوز الصلح مع الاقرار بالحق فقط وهو قول ابن أبي ليلى الا أنه يجوز الصلح على السكوت الذي لا اقرار معه ولا انكار ، وهو قول الشافعي الا أنه يجوز الصلح على اسقاط اليمين وأن يقر انسان عن غيره ويصلح عنه بغير أمره وهذا نقض لأصله ، وهو أيضا قول أبي سليمان الا أنه يجوز الصلح على اسقاط اليمين وهذا نقض لأصله \* روينا من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال : كان لرجل على رجل حق فصالحه عنه ثم رجع فيه فخاصمه الى شريح فقال له شريح : شاهدان ذوا عدل انه تركه ولو شاء أديته اليه ، فهذا شريح لم يجز الصلح الا مع قدرة صاحب الحق على أخذ حقه بأداء الذي عليه الحق اليه حقه وفسخه اذ لم يكن كذلك وهو قولنا ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح قال : أيما امرأة صولحت عن ثمنها ولم يبين لها ماترك زوجها فقلتك الريبة كلها \* وهذا أيضا بيان انه لم يجز الصلح الا على اقرار بمعلوم ، وقال أبو حنيفة . ومالك : الصلح على الانكار وعلى السكوت الذي لا اقرار معه ولا انكار جائز .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أن كل مال حرام على غير صاحبه ويحرم على صاحبه أن يبيعه لغيره الا حيث أباح القرآن . والسنة اخراجه أو أوجبا اخراجه ، ولم يأت نص بجواز الصلح على شيء مما ذكرنا ، والحديث المشهور من طريق (١) الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة . وزيد بن خالد الجهني قال : « جاء اعرابي الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله قال أحد الخصمين : ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فقالوا الى : على ابنك الرجم فقديت ابني بمائة من الغنم ووليدة ثم سألت أهل العلم فقالوا : انما على ابنك جلد مائة (٢) وتغريب عام ] وانما الرجم على امرأته [ (٣) فقال رسول الله ﷺ : لا تقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة . والغنم فرد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام » وذكر باقي الخبر فأبطل رسول الله ﷺ الصلح المذكور وفسخه \*

قال أبو محمد : احتج المتأخرون المجيزون للصلح على الانكار وعلى سائر ما ذكرنا بقول الله تعالى : ( والصلح خير ) ويقول الله تعالى : ( أوفوا بالعقود ) وبما روينا من

(١) في النسخة رقم ١٦ « من حديث » وفيه تكرار في التعبير (٢) في النسخة رقم ١٦ ومائة جلدة ، وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود والحديث مطول



طريق كثير بن عبد الله - وهو كثير بن زيد - عن أبيه عن جده ، وعن الوليد بن رباح عن أبي هريرة كلاهما أن رسول الله ﷺ قال : «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا والمسلمون يندشروهم» (١) ، وبما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس نا أبو ذر الهروي نا الخليل بن أحمد نا أبو داود السجستاني نا يحيى بن محمد بن صاعد نا يوسف ابن موسى القطان نا عبيد الله بن موسى نا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب الى أبي موسى الأشعري والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما ، وبما روينا من طرق كثيرة منها عن سفيان بن عيينة . ووكيع . وهشيم . وابن أبي زائدة كلهم عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : أتى علي بن أبي طالب في شيء فقال : انه لجور ولولا انه صلح (٢) لرددته ، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) قالوا : والصلح على الانكار تجارة عن تراض منهما .

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به وكله لاجبة لهم في شيء منه بل كله حجة عليهم على مانين ان شاء الله تعالى ، أما قوله تعالى : (والصلح خير) : (وأوفوا بالعقود) فالخالفون لنا في هذه المسألة وجميع أهل الاسلام موافقون لنا على أن كلتا هاتين الآيتين ليستا على عمومهما وان الله تعالى لم يرد قط كل صلح ولا كل عقد وان امرأ (٣) لو صالح على اباحة فرجه أو فرج امرأته أو على خنزير أو على خمر أو على ترك صلاة أو على ارقاق حر ، أو عقد على نفسه كل هذا لكان هذا صلحا باطلا لا يحل وعقدا فاسدا مردودا فاذ لا شك في هذا فلا يكون صلح ولا عقد يجوز امضاؤهما الا صلح أو عقد شهد القرآن والسنة بجوازهما ، فان قالوا : نعم لكن كل صلح وكل عقد فلا زمان الا صلحا أو عقدا جاء القرآن أو السنة بابطاهما قلنا : نعم وهو قولنا وقد جاء القرآن بالطاعة لرسول الله ﷺ وقال عليه السلام : «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، فصح أن كل شرط نخكمه الا بطل الا شرطا جاء باباحته القرآن أو السنة ، وكل عقد وكل صلح فهو بلا شك شرط فحكمهما الا بطل أبدا حتى يضحهما قرآن أو سنة وليس في القرآن : ولا في السنة تصحيح الصلح على الانكار ولا على السكوت . ولا على اسقاط اليمين ، ولا صلح انسان عن من لم يأمره ولا اقراره على غيره فبطل كل ذلك يقين .

وأما حديث الصلح جائز بين المسلمين ، وكلام عمر رضي الله عنه فكلاهما لا يجوز

(١) الحديث في سنن أبي داود (٢) في النسخة رقم ١٦ «ولولا الصلح» (٣) في النسخة

الحكم به . أما الرواية عن النبي ﷺ فساقطة لأنه انفرد بها كثير بن عبد الله بن زيد ابن عمرو هو ساقط متفق على أطراحه وإن الرواية عنه لا تحل \* وأما الرواية عن عمر فانفرد بها عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وكلاهما لا شيء ، ثم لو صحا لكانا حاجة لنا لأن الصلح على الإنكار وعلى السكوت لا يخلو ضرورة من أحد وجهين إما أن يكون الطالب طالب حق والمطلوب مانع حق أو مما طلالحق ، أو يكون الطالب طالب باطل ولا بد من أحدهما فإن كان الطالب محقا فحرام على المطلوب بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام أن يمنعه حقه أو أن يطله وهو قادر على انصافه حتى يضطره إلى إسقاطه بعض حقه أو أخذ غير حقه فالمطلوب في هذه الجهة أكل مال الطالب بالباطل وبالظلم والمطل. والكذب وهو حرام بنص القرآن ، وإن كان الطالب مبطلا فحرام عليه الطلب بالباطل وأخذ شيء من مال المطلوب بغير حق بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام ونص القرآن والسنة ، فالطالب في هذه الجهة أكل مال المطلوب بالباطل والظلم والكذب وهذا حرام بنص القرآن ، ولعمري أننا ليطول عجبا كيف خفي هذا الذي هو أشهر من الشمس على من أجاز الصلح بغير الإقرار ؟ إذ لا بد فيه ضرورة من أكل مال محرم بالباطل لأحد المتصالحين في كلا الوجهين ، وأما الصلح على ترك اليمين فلا تخلو تلك اليمين التي يطلب بها المنكر من أن تكون صادقة إن حلف بها أو تكون كاذبة إن حلف بها ولا سبيل إلى ثالث ، فإن كان المطلوب كاذبا إن حلف فقد قدمنا أنه أكل مال خصمه بالباطل والظلم والكذب ولا يحل له ذلك ، وإن كان المطلوب صادقا إن حلف فحرام على الطالب أن يأخذ منه فلسا فمافوقه بالباطل ، وهذا لا يخفاه به على أحد يتأمله ويسمعه . وأما مصالح المراء على غيره وإقراره على غيره فهذا أبطل الباطل لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فأقرار المراء على غيره كسب على غير نفسه فهو باطل ومصلحته عن غيره لا تخلو أيضا مما قدمنا إماما أن يكون الذي صولح عنه مظلوما بباطل أو مظلوما بحق ولا بد من أحدهما فإن كان مظلوما بباطل فحرام على الطالب أن يأخذ فلسا فمافوقه أو شيئا أصلا بطلب باطل فيكون أكل مال بالباطل وإن كان الذي صولح عنه مظلوما بحق فإن كان المتبرع بالصلح عنه ضامنا لما على المطلوب فهذا جائز والحق قد تحول حيثئذ على المقر فأنما صالح حيثئذ عن نفسه لا عن غيره وعن حق يأخذه به الطالب كله إن شاء وهذا جائز حسن لا يمنع منه ، وكذلك إن ضمن عنه بعض ما عليه ولا فرق وإنما تمنع من أن يصالح عن غيره دون أن يضمن عنه الحق الذي عليه وهذا في غاية البيان وبالله تعالى التوفيق ، فقد صح بهذا أن كل صلح على غير الإقرار



فهو محل حراما ومحرم حلالا ، فذا نك الأثران لو صحا لكانا حجة لنا عليهم قاطعة .  
وأما المسلمون عند شروطهم فان شروط المسلمين هي الشروط التي جاء القرآن وجاءت  
السنة بإيجابها وإباحتها ، وأما كل شرط لم يأت النص بإباحته أو إيجابه (١) فليس  
من شروط المسلمين بل هو من شروط الكافرين أو الفاسقين لقول رسول الله ﷺ :  
« كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وليس الباطل من شروط المسلمين بلا شك .  
وأما خبر علي فهو خبر سوء يعيد الله علينا في سابقته . وفضله . وإمامته من أن ينفذ الجور  
وهو يقر أنه جور ، وياسبحان الله ! هل يجوز لمسلم أن ينفذ جورا ؟ لكن صح هذا لينغدن  
الربا والزنا والغارة . على أموال الناس لأنه كله جور (٢) . والآفة في هذا الخبر والبلية من  
قبل الأرسال لأن الشعبي لم يسمع قط من علي كلمة وإنما أخذ هذا الخبر بلا شك من قبل  
الحارث وأشباهه ، وهذا عيب المرسل ، ثم العجب من احتجاجهم بهذه البلية وهم أول  
مخالف لها فلا يرون اتقاذا للجور لافي صلح ولا غيره وهذا تلاعب بالديانة . وضلال .  
واضلال (فان قالوا) : قد جاء عن عمر أنه قال ردوا الخصوم (٣) حتى يسطلحو فان فصل  
القضاء يورث بين القوم الضغائن ، قلنا : هذا لا يصح عن عمر أصلا لانا إنما روينا  
من طريق محارب بن دثار عن عمر وعمر لم يدركه محارب ومحارب ثقة فهو مرسل ،  
ويعيد الله عمر من أن يقول هذا القول فيأمر بترديد ذي الحق ولا يقضى له بحقه ،  
هذا الظلم والجور اللذان نزه الله تعالى عمر في إمامته ودينه وصرامته في الحق من أن يفوه  
به ، ثم ليت شعري أيها المحتجون بهذا القول الذي لم يصح قط عرفونا ما حد هذا الترديد  
الذي تضيفونه إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه وتحتجون به وتأمرؤن به ؟ أترديد ساعة  
فانه ترديد في اللغة بلا شك . أم ترديد يوم . أم ترديد جمعة . أم ترديد شهر . أم ترديد  
سنة . أم ترديد باقي العمر ؟ فكل ذلك ترديد وليس بعض ذلك باسم الترديد بأولى  
من بعض ، وكل من حدى هذا الترديد حدافه كذاب قاتل بالباطل في دين الله عز  
وجل ، وأيضا فان ترك الحكم بينهم حتى ينزل المحق على حكم الباطل أو يترك الطلب  
أو يمل من طلب المبطل فيعطيه ماله بالباطل أشد تورثا للضغائن بين القوم من فصل  
القضاء بلا شك ، والحمد لله الذي جعل الأسناد في ديننا فضلا بين الحق والكذب .

فان ذكر ذا كر الخبر الصحيح عن النبي ﷺ من طريق البخاري عن آدم بن أبي  
إياس عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال :

(١) في النسخة رقم ١٤ « أو اجازته » وهو تصحيف من النسخ (٢) في النسخة

رقم ١٦ « لانها كلها جور » (٣) في النسخة رقم ١٦ « ردوا الخصوم »

من كانت له مظلة لآخيه (١) من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه ، فان هذا الخبر من أعظم حجة في هذا الباب فان فيه إيجاب التحلل من كل مظلة والتحلل ضرورة لا يكون بإنكار الحق أصلا بل هذا إصرار على الظلم وانما التحلل بالاعتراف . والتوبة . والندم وطلب ان يجعل في حل فقط وهو قولنا وليس فيه إباحة صلح أصلا وانما فيه الخروج الى الحل ولا يكون ذلك إلا بالخروج عن الظلم ، فمن كان قبله مال انصف منه أو تحلل منه . ومن كان قبله سب عرض طلب التحلل . ومن كان قبله قصاص اقتصر من نفسه أو تحال منه بالعفو ولا مزيد وباللّٰه تعالى التوفيق .

١٢٧٠ - مسألة - فاذا صح الاقرار بالصلح فاما أن يكون في المال فلا يجوز (٢) الا باحد وجهين لا ثالث لهما إما أن يعطيه بعض ماله عليه ويبرئه الذي له الحق من باقيه باختياره ولو شاء ان يأخذ ما أبرأه منه لتحل فهذا حسن جائز بلا خلاف ، وهو فعل خير . وإما أن يكون الحق المقر به عينا معينة حاضرة أو غائبة فتراضيا على أن يبيعها منه فهذا بيع صحيح يجوز فيه ما يجوز في البيع ويحرم فيه ما يحرم في البيع ولا مزيد ، أو بالاجارة حيث تجوز الاجارة لامر رسول الله ﷺ بالمؤاجرة قال الله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وروينا من طريق الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج حدثني عبدالله بن كعب بن مالك عن أبيه انه كان له على عبدالله بن أبي حدرد مال فمر بهما رسول الله ﷺ فقال : ايا كعب (٣) فأشار يده كأنه يقول : النصف فاخذ نصف ما عليه وترك نصفه .

١٢٧١ - مسألة - ولا يجوز في الصلح الذي يكون فيه ابراء من البعض شرط تأجيل أصلا لانه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل لكنه يكون حالا في الذمة ينظره به ما شاء بلا شرط لانه فعل خير .

١٢٧٢ - مسألة ولا يجوز الصلح على مال مجهول القدر لقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والرضا لا يكون في مجهول أصلا اذ قد يظن المرء أن حقه قليل فتطيب نفسه به فاذا علم أنه كثير لم تطب نفسه به ولكن

(١) في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٦٠ ، لاحد ، بدل لآخيه (٢) في النسخة اليمنية وغيرها « فاذا صح الاقرار فالصلح في المال لا يجوز » (٣) في النسخة رقم ١٦ « حتى أتى كعب » وما هنا موافق لما في سنن أبي داود ، والحديث رواه أبو داود في سننه من طريق أحمد بن صالح عن ابن وهب الخزوفيه قصة



ما عرف قدره جاز الصلح فيه وما جهل فهو مؤخر الى يوم الحساب .  
وقد احتج من أجاز ذلك بما رويناه من طريق محمد بن اسحاق في مغازيه عن حكيم بن  
حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي جعفر محمد بن علي ، أن رسول الله ﷺ بعث عليا الى  
بنى جذيمة اذا وقع بهم خالد فبعثه عليه السلام بمال فودى لهم الدماء والأموال حتى أنه  
ليدى لهم مبلغ الكلب حتى اذا لم يبق شيء من مال ولادم حتى أداه وبقيت معه بقية من  
المال فقال لهم : هل بقي لكم دم أو مال ؟ قالوا : لا ، قال : فاني أعطيتكم هذه البقية من المال  
احتياطاً لرسول الله ﷺ بما لم يعلم ولا تعلمون ففعل فرجع الى رسول الله ﷺ فأخبره  
فقال له : أصبت وأحسنست .

قال أبو محمد : هذا لا يصح لانه مرسل ثم عن حكيم بن حكيم وهو ضعيف ، ثم لو صح  
لما كانت لهم فيه حجة أصلاً لانه ليس فيه صلح مشروط على طلب حق مجهول وهذا هو الذي  
انكرنا وانما هو تطوع لقوم لا يدعون حقاً أصلاً بل هم مقرون بانهم لم يبق لهم طلب أصلاً  
ونحن لا نذكر التطوع ممن لا يطلب بحق بل هو فعل خير ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٧٣ - مسألة - ولا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الأموال الواجبة المعلومه  
بالاقرار والبينة الا في أربعة أوجه فقط ، في الخلع (١) ونذ كره ان شاء الله تعالى في كتاب  
التكاح قال الله تعالى : ( وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضاً فلا جناح  
عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ) أو في كسر سن عمداً فيصالح الكاسر في اسقاط  
القوق ، أو في جراحة عمداً عوضاً من القود . أو في قتل نفس عوضاً من القود باقل من الدية  
أو باكثر وبغير ما يجب في الدية .

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من قول الله تعالى : ( لانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا  
أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم  
عليكم حرام » فلا يحل إعطاء مال الا حيث جاء النص باباحه ذلك أو إيجابه ، ولقول  
النبي ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، والصلح شرط فهو باطل الا  
حيث أباحه نص ولا مزيد » ولم يبح النص الا حيث ذكرنا فقط . رويناه من طريق أبي  
داود نا مسدد نا المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد الطويل عن أنس [بن مالك] (٢)  
قال : « كسرت الربيع أخت أنس بن النضر ثنية امرأة (٣) فأتوا النبي ﷺ فقضى بكتاب

(١) في النسخة اليمنية وغيرها ، وهي الخلع ، وما هنا أنسب بلاحق كلام المصنف بعد

(٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٦ ، ثنية لمرأة ، وما هنا موافق لما  
في سنن أبي داود ، والحديث فيه مطول

الله القصاص فقال أنس بن النضر : والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها اليوم قال :  
يا أنس كتاب الله القصاص فرضوا بارش أخذوه ، ، (فان قيل) : فان هذا الخبر  
رويتوه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس قد كر أنها كانت جراحة وأنهم  
أخذوا الدية ، ورويتوه من طريق بشر بن المفضل . وخالد الحذاء كلاهما عن حميد الطويل  
عن أنس قد كر أنهم عفووا ولم يذكروا دية ولا أرشا ، ورويتوه من طريق أبي خالد الأحمر .  
ومحمد بن عبد الله الأنصاري كلاهما عن حميد الطويل عن أنس قد كر أمر النبي ﷺ بالقصاص  
فقط قلنا : نعم ، وكل ذلك في غاية الصحة وليس شيء منها مخالفا لسائر ذلك (١)  
لأن سليمان . وثابتا . وبشرا . وخالدا زادوا كلهم على أبي خالد . والأنصاري العفو عن  
القصاص ولم يذكروا الأنصاري . ولا أبو خالد عفووا ولأنهم لم يعفوا وزيادة العدل  
مقبولة ، وزاد سليمان . وثابت على الأنصاري . وأبي خالد . وخالد . وبشر ذكر  
قبول الأرش ولم يذكروا هؤلاء (٢) خلاف ذلك ، وزيادة العدل مقبولة ، وقال ثابت :  
دية ، وقال سليمان : أرش ، وهذا ليس اختلافا لأن كل دية أرش وكل أرش دية إلا أن  
من ذلك ما يكون مؤقتا محدودا ومنه ما يكون غير مؤقت ولا محدودا والتوقيت لا يؤخذ إلا  
بنص وارديه ، فوجب حمل ما رويناه على عمومهم وجواز ما تراضوا عليه وبالله تعالى التوفيق .  
وأما الاختلاف ثابت . وسليمان فقال أحدهما وهو ثابت : جراحة وإن أم الربيع  
التي أقسمت أن لا يقتص منها ، وقال سليمان : كسر سن وإن أنس بن النضر أقسم أن  
لا يقتص منها فيمكن أن يكونا حديثين في قضيتين ويمكن أن يكون حديث واحد في قضية (٣)  
واحدة لأن كسر السن جراحة لأنه يدمى ويؤثر في اللثة فهي جراحة فزاد سليمان بيانا  
اذين أنه كسر سن ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما الجراحة فروينا من طريق محمد بن داود بن سفيان عن عبد الرزاق نامعمر عن  
الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ (٤) بعث أبا جهم  
[ ابن حذيفة ] (٥) مصداق فلاحه (٦) رجل في صدقة فضربه أبو جهم فشجه (٧) فأتوا  
رسول الله ﷺ فقالوا : القود يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : لكم كذا وكذا

(١) في النسخة رقم ١٦ ، مخالفا لكل ذلك ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ، ولم يذكروا غير هؤلاء .  
(٣) في النسخة رقم ١٦ « في قصة » (٤) في سنن أبي داود « إن النبي » النسخ والحديث أخرجه  
أبو داود في سننه (٥) الزيادة من سنن أبي داود والحديث مطول (٦) هو بالجيم من اللجاج  
أي نازعه وخاصة قال شارح سنن أبي داود : وفي نسخة الخطابي فلاحه بالحاء المهملة  
منقوصا وهما بمعنى (٧) أي جرح رأسه فشقه ،



فلم يرضوا فقال : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال : لكم كذا وكذا فرضوا « فهذا الصلح على الشجة بما يتراضى به الفريقان ، فان قيل : فان هذا خبر (١) رويتموه من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق بالاسناد المذكور فيه وفيه « فضر به أبو جهم ، ولم يذكر شجة قلنا : هذه بلا شك قصة واحدة وخبر واحد ، وزاد محمد بن داود بيان ذكر شجته ولم يذكرها محمد بن رافع وزيادة العدل مقبولة »

وأما الصلح في النفس فانا رويناه من طريق مسلم قال : ناز هير بن حرب نال الوليد بن مسلم نال الأوزاعي نال يحيى بن أبي كثير نال أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني أبو هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال بعد فتح مكة : ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما أن يقدى ، أما أن يقتل (٢) » فان قيل : فهذا خبر رويتموه من طريق أبي شريح الكعبي : « أن رسول الله ﷺ قال : فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيل فأهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوه ، قلنا : نعم كلاهما صحيح وحق وجائز أن يلزم ولي القتل القاتل الدية (٣) ، وجائز أن يصلحه حيثئذ القاتل بما يرضيه به ، فكلما الخبرين صحيح وبالله تعالى التوفيق »

١٢٧٤ - مسألة - ومن صالح عن دم . أو كسر سن . أو جراحة . أو عن شيء معين بشيء معين فذلك جائز فان استحق بعضه أو كله بطلت المصالحة وعاد على حقه في القود وغيره لأنه انما ترك حقه بشيء لم يصح له والافقو على حقه ، فاذا لم يصح له ذلك الشيء فلم يترك حقه ، وكذلك لو صالح من سلعة بعينها بسكنى دار أو خدمة عبد أو العبد وانهدمت الدار أو استحقا بطل الصلح وعاد على حقه وبالله تعالى التوفيق .  
(تم كتاب الصلح بحمد الله وعونه)

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب المدائينات والتفليس

١٢٧٥ - مسألة - ومن ثبت للناس عليه حقوق من مال أو مما يوجب غرم مال بينة عدل أو باقرار منه صحيح يبع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء ولا يحل يسجن أصلا الا أن يوجد له من نوع ما عليه فينصف الناس منه بغير بيع كمن عليه درهم ووجدت له دراهم أو عليه طعام ووجد له طعام وهكذا في كل شيء لقول الله تعالى :

(١) في نسخة « فهذا خبر » (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ مطولا ، وفي « ما أن يعطى - يعني الدية - وأما أن يقاد أهل القتل ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « ولي القاتل للقتيل الدية » وهو سبق قلم من الناسخ

(كونوا قوامين بالقسط) وتصويب رسول الله ﷺ قول سليمان أعط كل ذي حق حقه، ولقول رسول الله ﷺ: «مطل الغني ظلم، فسجنه مع القدرة على انصاف غرمانه ظلم له ولهم معا وحكم بمالم يوجه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ، وما كان لرسول الله ﷺ سجن قط». روينا من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام نا أحمد بن خالد الوهبي عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي بن الحسين قال: قال علي بن أبي طالب: حبس الرجل في السجن بعد ما يعرف ما عليه من الدين ظلم، وقال الحنفيون: لا يباع شيء من ماله لكن يسجن وان كان ماله حاضرا حتى يكون هو الذي ينصف من نفسه، ثم تناقضوا فقالوا: الا ان كان الدين دراهم فتوجد له دنانير أو يكون الدين دنانير فتوجد له دراهم فان الذي يوجد له من ذلك يباع فيما عليه منها (١) فليت شعري ما الفرق بين بيع الدنانير وابتياح دراهم وبين بيع العروض وابتياح ما عليه؟ وانما أوجب الله تعالى علينا وعلى كل أحد انصاف ذي الحق من أنفسنا ومن غيرنا ومنع تعالى من السجن بقوله تعالى: (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) وافترض حضور الجمعة والجماعات فمنعوا المدين من حضور الصلوات في الجماعة. ومن حضور الجمعة. ومن المشي في مناكب الأرض، ومنعوا صاحب الحق من تعجيل انصافه وهم قادرون على ذلك فظلموا الفريقين.

واحتجوا بآثار واهية، منها رواية من طريق أبي بكر بن عياش عن أنس «أن رسول الله ﷺ حبس في تهمة». ومن طريق عبد الرزاق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ حبس في تهمة». ومن طريق أبي مجلز «أن غلامين من جهينة كان بينهما غلام فأعتقه أحدهما فحبسه رسول الله ﷺ حتى باع غنيمته، وعن الحسن «أن قوما اقتلوا قتل بينهم قتل فبعث اليهم رسول الله ﷺ فحبسهم». قال أبو محمد: كل هذا باطل، أما حديث أنس ففيه أبو بكر بن عياش وهو ضعيف وانفرد عنه أيضا إبراهيم بن زكريا الواسطي ولا يدرى من هو، وحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ضعيف، ومن هذه الطريق بعينها فيمن منع الزكاة (٢) «أنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا»، فان احتجوا به في الحبس في التهمة فليأخذوا بروايته هذه والا فالقوم متلاعبون بالدين، فان قالوا: هذا منسوخ قيل لهم: أترون خصمكم يعجز عن أن يقول لكم: والحبس في التهمة منسوخ بقوله ﷺ: «أياكم والظن فان

(١) في النسخة رقم ١٤ والحلية «فما عليه منهما، والضمير في نسختنا عائدا الى الدراهم أو

الدنانير (٢) في النسخة رقم ١٦ «ومن هذه الطريق نفسها في منع الزكاة»



الظن أكذب الحديث » ؟ والحبس في غير التهمة منسوخ بوجوب حضور الجمعة .  
والجماعات ، وحديث الحبس حتى باع غنيمته مرسل ولا حجة في مرسل ، ولو صح لما  
كان لهم فيه حجة لانه قد يخاف عليه الهرب بغنيمته فحبس لبيعها وهذا حق لا تنكره  
وليس فيه الحبس الذى يرون هم ولا انه امتنع من بيعها ، وقد يكون الضمير الذى فى باعها  
راجعا الى رسول الله ﷺ ، وقد يكون هذا الحبس امساكا فى المدينة وليس فيه أصلا  
انه حبس فى سجن فلا حجة لهم فيه أصلا ، وحديث الحسن مرسل ، وأيضا فانما هو  
حبس فى قتل وحاش لله أن يكون عليه السلام يحبس من لم يصح عليه قتل بسجن فيسجن  
البرى . مع النطف ، هذا فعل أهل الظلم والعدوان لا فعله عليه السلام ، والله لقد قتل عبدالله  
ابن سهل رضوان الله عليه وهو من أفاضل الصحابة رضى الله عنهم فيما بين أظهر شر الأمة  
وهم اليهود لعنهم الله فما استجاز عليه السلام سجنهم فكيف أن يسجن فى تهمة قوما من  
المسلمين ؟ فهذا الباطل الذى لا شك فيه ، ثم ليت شعرى الى متى يكون هذا الحبس فى التهمة  
بالدم وغيره ؟ فان حدوا حدا زادوا فى التحكم بالباطل وان قالوا : الى الأبد تركوا قولهم  
فهم أبدا يتكسعون فى ظلمة الخطأ ، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : ( واللاتى يأتين  
الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى  
يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ) وهذه أحكام منسوخة ؛ فمن أضل ممن يستشهد  
بآية قد نسخت وبطل حكمها فيما لم ينزل فيه أيضا وفيما ليس فيها منه لانص ولا دليل ولا أثر ؛  
والحق فى هذا هو قولنا كما رويناه من طريق مسلم بن الحجاج ناقتية بن سعيد ناليت - هو  
ابن سعد - عن بكير بن الأشج عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدرى قال : « أصيب  
رجل فى ثمار ابتاعها فى عهد رسول الله ﷺ (١) فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ :  
تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
[ لغرمائه ] (٢) : خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » فهذا نص جلى على أن ليس  
لهم شئ غير ما وجدوا له وأنه ليس لهم حبسه وان ما وجد من ماله للغرماء ، وهذا هو  
الحق الذى لا يحل سواه (فان قيل) : روى أنه عليه السلام باع لهم مال معاقلنا : هكذا  
قول وان لم يصح من طريق السند لانه مرسل لكن الحكم انه انما يقضى  
لهم بعين ماله ثم يباع لهم ويقسم عليهم بالحصص لانه لا سبيل الى انصافهم بغير هذا  
. فان موها بما روى عن عمر . وعلى . وشرع . والشعبى فان الرواية عن عمر انما هى من

طريق سعيد بن المسيب أن عمر حبس عصبة منفوس (١) ينفقون عليه الرجال دون النساء ، وإن نافع بن عبد الحارث اشترى دارا للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف فان لم يرض عمر فلصفوان أربع مائة ، وهذا خبران لاحجة لهم فيهما لأن حبس عمر للعصبة للنفقة على الصبي إنما هو إمساك وحكم وقصر لا سجن لأن من الباطل أن يسجنهم أبدا ولم يذكر عنهم امتناع ، ثم هم لا يقولون بإيجاب النفقة على العصبة فقد خالفوا عمر فكيف يحتجون به في شيء هم أول مخالف له ؟ وأما الخبر الثاني فكلهم لا يراهيما صحيحا بل فاسدا مفسوخا فكيف يستجيز مسلم أن يحتاج بحكم يراه باطلا ؟ والمحفوظ عن عمر مثل قولنا على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، والرواية عن علي أنه حبس في دين هي من طريق جابر الجعفي وهو كذاب ، وقدروينان على خلاف هذا كما ذكرنا ونذكر ، وأما شريح . والشعبي فما علمنا حكمهما حجة ، وأقرب ذلك أنهما قد ثبت عنهما أن الأجير . والمستأجر كل واحد منهما يفسخ الإجارة إذا شاء وإن كره الآخر ، وهم كلهم مخالف لهذا الحكم ، فالشعبي . وشريح حجة إذا اشتروا وليس حجة إذا اشتروا أف لهذه العقول . والأديان ، وقد ذكرنا قبل عن علي أنكار السجن ، وقدروينان عن عمر ماروينا من طريق مالك عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف عن أبيه أن رجلا من جبهة كان يشتري الرواحل إلى أجل فيغالي بها فأفلس فرفع إلى عمر بن الخطاب فقال : أما بعد أيها الناس فإن الأسفع أسفع بنى جبهة (٢) رضى من دينه وأماتته بأن يقال : سبق الحاج وأنه إذا ان معرضا فأصبح قدينا به فمن كان له عليه شيء فليغد بالغداة فانا قاسمون ماله بالخصص . وروينا أيضا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن نافع مولى ابن عمر ، ومن طريق أبي عبيد نا بن أبي زائدة عن اسماعيل بن إبراهيم ابن مهاجر عن عبد الملك بن عمير قال : كان علي بن أبي طالب إذا أتاه رجل برجل له عليه دين فقال : أحبسه قال له علي : أله مال ؟ فإن قال نعم قد لجأه (٣) مال قال اقم البينة على أنه لجأه والا أحلفناه بالله ما لجأه . ومن طريق أبي عبيد نا أحمد بن عثمان عن عبد الله ابن المبارك عن محمد بن سليم عن غالب القطان عن أبي المهزم عن أبي هريرة أن رجلا أتاه بآخر فقال له : إن لي على هذا ديننا فقال للآخر : ما تقول ؟ قال : صدق قال : فاقضه قال : أني معسر فقال للآخر : ما تريد ؟ قال : أحبسه قال أبو هريرة : لا ولكن يطلب لك ولنفسه ولعاليه ، قال غالب القطان : وشهدت الحسن وهو على القضاء قضى بمثل ذلك . ومن طريق ابن أبي شيبة عن زيد بن حباب . وعبيد الله كلاهما عن أبي هلال عن

(١) أي صغير في النفس (٢) في النسخة رقم ١٦ «أسفع جبهة» (٣) أي أخفاه وغيه



غالب القطان عن أبي المهزم عن أبي هريرة فذكره كما أوردناه ، وزاد فيه أن أبا هريرة قال لصاحب الدين : هل تعلم له عين مال فأخذه به ؟ قال : لا قال : هل تعلم له عقارا أكسره ؟ قال : لا ثم ذكر امتناعه من أن يحبسه كما أوردناه (١) ، وعن عمر بن عبد العزيز أنه قضى في ذلك بأن يقسم ماله بين الغرماء ثم يترك حتى يرزقه الله . وناحمد بن سعيد ابن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن عبد السلام الخشني نا أحمد بن المثنى نا أبو عامر العقدي عن عمرو بن ميمون بن مهران نا عمر بن عبد العزيز نا يواجر المفلس في شر صنعة .

قال أبو محمد : أمر الله تعالى بالقيام بالقسط ونهى عن المظلم والمظلمون فالتسجين مظل وظلم ، ومنع الذي له الحق من تعجيل حقه مظل وظلم ، ثم ترك من صح أفلاسه لا يواجر لغرمائه مظل وظلم فلا يجوز شيء من ذلك وهو مفترض عليه انصاف غرمائه واعطاؤهم حقهم فان امتنع من ذلك وهو قادر عليه بالاجارة أجبر على ذلك وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق أبي عبيد حدثني يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر في المفلس قال : لا يحبسه ولكن يرسله يسعى في دينه ، وهو قول الليث بن سعد وبه يقول أبو سليمان . وأصحابه وبالله تعالى التوفيق .

١٢٧٦ - مسألة - فان لم يوجد له مال فان كانت الحقوق من بيع أو قرض ألزم الغرم وسجن حتى يثبت العدم ولا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك ولا يمنع خصمه من لزومه والمشي معه حيث مشى أو وكيله على المشي معه ، فان أثبت عدمه سرح بعد أن يحلفه ماله مال باطن ومنع خصمه من لزومه وأجر لخصومه ومتى ظهر له مال انصف منه ، فان كانت الحقوق من نفقات . أو صداق . أو ضمان . أو جناية فالقول قوله مع يمينه في أنه عديم ولا سبيل إليه حتى يثبت خصمه ان له مالا لكن يواجر كما قدمنا ، وان صح أن له مالا غيبه أدب وضرب حتى يحضره أو يموت لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) . ولما روينا من طريق مسلم نا أحمد بن المثنى نا أحمد بن جعفر غندر نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : قال أبو سعيد الخدري : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسا به فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان (٢) » . ومن طريق مسلم نا أحمد بن عيسى نا ابن وهب نا خبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج نا سليمان بن يسار نا حدثهم قال حدثني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه عن أبي بردة الأنصاري ، أنه سمع

(١) في النسخة رقم ١٦ ، كما ذكرناه ، (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٩ مطولا

رسول الله ﷺ يقول : لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله ، (١) فأمر رسول الله ﷺ بتغيير المنكر باليد ، ومن المنكر مطلق الغنى ، فمن صح غناه ومنع خصمه فقد أتى منكراً وظلماً وكل ظلم منكر فواجب على الحاكم تغييره باليد ، ومنع رسول الله ﷺ من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشرة أسواط ، فواجب أن يضرب عشرة فان أنصف فلا سبيل اليه وان تمادى على المظلّم فقد أحدث منكراً آخر غير الذي ضرب عليه فيضرب أيضاً عشرة وهكذا أبداً حتى ينصف ويترك الظلم أو يقتله الحق وأمر الله تعالى ۞ وأما التفريق بين وجوه الحقوق فان من كان أصل الحق عليه من دين (٢) أو بيع فقد صح انه قد ملك مالا ، ومن صح أنه قد ملك مالا فواجب أن ينصف من ذلك المال حتى يصح أن ذلك المال قد تلف وهو في نفسه مدعى ، وقد قضى رسول الله ﷺ بالبيّنة على المدعى ؛ ومن كان أصل الحق عليه من ضمان . أو جناية . أو صداق . أو نفقة فالیقین الذي لا شك فيه عند أحد هو ان كل أحد ولد عريان لا شيء له فالناس كلهم قد صح لهم الفقر فهم على ما صح منهم حتى يصح أنهم كسبوا مالا وهو في انه قد كسب مالا مدعى عليه وقد قضى رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه ، وهذا قول أبي سليمان . ومحمد بن شجاع البلخي . وغيرهما ، وخالف في هذا بعض المتعسفین فقال : قال الله تعالى : ( خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم ) فصح ان الله تعالى رزق الجميع ۞

قال أبو محمد : لم نخالفه في الرزق بل الرزق متيقن ، وأوله لبن التي أرضعته فلولا رزق الله تعالى ما عاش أحد يوماً فما فوقه وليس من كل الرزق ينصف الغرماء وانما ينصفون من فضول الرزق وهي التي لا يصح ان الله تعالى آتاها الانسان الا بيّنة (٣) وأما المؤاجرة فلما ذكرنا قبل في المسألة المتقدمة لهذه ، وبالله تعالى التوفيق ۞

١٢٧٨ - مسألة - (٤) فان قيل : إن قول الله تعالى : ( وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) يمنع من استجاره قلنا : بل يوجب استجاره لان الميسرة لا تكون الا باحد وجهين إما بسعى وإما بلا سعى ؛ وقد قال تعالى : ( وابتغوا من فضل الله ) فنحن نجبره على ابتغاء فضل الله تعالى الذي أمره تعالى بابتغائه فأمره ونلزمه التكسب لينصف غرماءه ويقوم بعياله ونفسه ولا ندعه يضيع نفسه وبياله والحق اللازم له ۞

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩ (٢) في النسخة رقم ١٦ « فان كانت أصل الحق في دين » الخ وهو سقط ظاهر بحقه ما سيأتي بعد من المقابلة (٣) في النسخة الحلبية الا بيّنة ، وهو تصحيف من الناسخ (٤) سقط لفظ « مسألة » من النسخة البينية وكذلك الحلبية



١٢٧٩ - مسألة - ولا يخلو المطلوب بالدين (١) من أن يكون يوجد له ما يفي بماعليه ويفضل له فهذا يباع من ماله ما يفضل عن حاجته فينصف منه غرماؤه وما تلف من عين المال قبل أن يباع فمن مصيته لا من مصية الغرماء لأن حقوقهم في ذمته لا في شيء بعينه من ماله أو يكون كل ما يوجد له يفي بماعليه ولا يفضل له شيء أو لا يفي بما عليه فهذا يقضى بما وجد لهما للغرماء كما فعل رسول الله ﷺ ثم يباع لهم أن اتفقوا على ذلك فما تلف بعد القضاء لهم بماله فمن مصية الغرماء ويسقط عنه من دينهم بقدر ذلك لأن عين ماله قد صار لهم إن شاءوا اقتسموه بالقيمة وإن اتفقوا على بيعه يبيع لهم وبالله تعالى التوفيق .

برهان ذلك أنه إذا وفي بعض ماله بماعليه فليس شيء منه أولى بأن يباع في ذلك من شيء آخر غيره فينظر أي ماله هو عنه في غنى فيباع وما لا غنى به عنه فلا يباع لأن هذا هو التعاون على البر والتقوى وترك المضارة ، فإن كان كله لا غنى به عنه أقرع على أجزاء المال فأيها خرجت قرعته يبيع فيما ألزمه .

١٢٨٠ - مسألة - ويقسم مال المفلس الذي يوجد له بين الغرماء بالحصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ولا يدخل فيهم حاضر لا يطلب : ولا غائب لم يوكل . ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه طلب أولم يطلب لأن من لم يحل أجل حقه فلا حقه له بعد ومن لم يطلب فلا يلزم أن يعطى مالم يطلب وقد وجب فرضا انصاف الحاضر الطالب فلا يحل مطله بفلس فما فوقه ، وقد قال رسول الله ﷺ للغرماء الحاضرين : « خذوا مما وجدتم ، فإذا أخذوه فقد ملكوه فلا يحل أخذ شيء مما ملكوه » وهو قول أبي سليمان . وأبى حنيفة .

وأما الميت بفلس فإنه يقضى لكل من حضر أو غائب طلبا أولم يطالب ، ولكل ذي دين كان إلى أجل مسمى أو حالا لأن الآجال تحل كلها بموت الذي له الحق أو الذي عليه الحق لما ذكرناه في كتاب القرض ، وأما من لم يطلب فلقول الله تعالى في المواريث : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فلا ميراث إلا بعد الوصية والدين فواجب اخراج الديون إلى أربابها والوصايا إلى أصحابها ثم يعطى الورثة حقوقهم فيما أبقي ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨١ - مسألة - وإقرار المفلس بالدين لازم مقبول ويدخل مع الغرماء لأن الإقرار واجب قبوله وليس لأحد إبطاله بغير نص قرآن . أو سنة فإن أقر بعد أن قضى بماله للغرماء ألزمه في ذمته ولم يدخل مع الغرماء في مال قد قضى لهم به وملكوه قبل

اقراره وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨٢ - مسألة - وحقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس فيبدأ بما فرط فيه من زكاة أو كفارة في الحى . والميت ، وبالحج في الميت فان لم يعم قسم ذلك على كل هذه الحقوق بالحصص لا يبدى منها شيء على شيء ، وكذلك ديون الناس ان لم يف ماله بجميعها أخذ كل واحد بقدر ماله مما وجد لما ذكرنا في كتاب الحج من قول رسول الله ﷺ : «دين الله أحق أن يقضى» «واقضوا الله فهو أحق بالوفاء» ، «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» .

١٢٨٣ - مسألة - ومن فلس من حى أو ميت فوجد انسان سلته التي باعها بعينها فهو أولى بها من الغرماء وله أن يأخذها ، فان كان قبض من ثمنها شيئاً كثره أو أقله رده وان شاء تركها وكان أسوة الغرماء ، فان وجد بعضها لا كلها فسواء وجد أكثرها أو أقلها لاحق له فيها وهو أسوة الغرماء ولا يكون مفلساً من له من أين ينصف جميع الغرماء ويبقى له فضل انما المفلس من لا يبقى له شيء بعد حق الغرماء ، وأما من وجد وديعته . أو ما غصب منه . أو ما باعه يباعاً فاسداً . أو أخذ منه بغير حق فهو له ضرورة ولا خيار له في غيره لأن ملكه لم يزل قطعاً عن هذا ، وأما من وجد سلته التي باعها يباعاً صحيحاً أو أقرضها فخير كما ذكرنا .

برهان ذلك ما روينا من طريق زهير بن معاوية . والليث بن سعد . ومالك . وهشيم . وحماد بن زيد . وسفيان بن عيينة . ويحيى بن سعيد القطان . وحفص بن غياث كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصارى قال : أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : «قال رسول الله ﷺ : من أدرك ماله بعينه عند رجل أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره (١)» ، اللفظ لزهير ولفظ سائرهم نحوه لا يخالفه في شيء من المعنى .

ومن طريق أبي عبيد ناهشيم أنا يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «من وجد عين متاعه عند رجل قد أفلس فهو أحق به ممن سواه من الغرماء» . ومن طريق مسلم نا ابن أبي عمر ناهشام بن سليمان المخزومي عن ابن جريج حدثني ابن أبي حسين أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره أن عمر بن عبد العزيز حدثه عن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن حديث أبي هريرة عن النبي



ﷺ في الرجل الذي يعدم ، اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه ، ،  
ورويناه أيضا من طريق شعبة . وهشام الدستوائى . وسعيد بن أبى عروة كلهم  
عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبى هريرة عن النبي ﷺ .  
ومن طريق عراك بن مالك عن أبى هريرة عن النبي ﷺ فهو ثقل تواتر وكافة  
لا يسمع أحدا خلافة ، وهذا عموم لمن مات أو فلس حيا . ويان جلى أنه ان فرق منه شيء  
فهو أسوة الغرماء وعموم لمن تقاضى من الثمن شيئا ولم يتقاض منه شيئا ، وبه قال جمهور  
السلف . وروينا من طريق أبى عبيد ناسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبى حرملة عن سعيد  
ابن المسيب قال : أفلس مولى لأم حبيبة فاختصم فيه الى عثمان رضى الله عنه فقضى أن  
من كان اقتضى من حقه شيئا قبل أن يتبين أفلاسه فهو له ومن عرف متاعه بعينه فهو له .  
ومن طريق أبى داود نا محمد بن بشار نا أبو داود - هو الطيالسى - نا ابن أبى ذئب عن  
أبى المعتمر عن عمر بن خلدة (١) قال : أتينا أبا هريرة فى صاحب لنا أفلس فقال :  
« لا تقضين بينكم (٢) » بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد  
رجل متاعه بعينه فهو أحق به ، ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن سلمة  
عن هشام بن عروة عن أبيه اذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به .  
وصح عن عطاء اذا أدركت مالك بعينه كما هو قبل أن يفرق منه شيء . فهو لك وان  
فرق بعضه فهو بين الغرماء بالسوية . ومن طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان وجد  
سلعته بعينها وافرة فهو أحق بها وان كان المشتري قد استهلك منها شيئا قليلا أو كثيرا  
فالبايع أسوة الغرماء ، وقاله ابن جريج عن عطاء . ومن طريق حماد بن سلمة عن داود  
ابن أبى هند عن الشعبي قال : المتاع لو أفلس لكان البائع أحق بمتاعه . وعن الحسن  
هو أحق بها من الغرماء ، وقد اختلف فى هذا عن الشعبي . والحسن .

قال أبو محمد : وقولنا فى هذا هو قول الأوزاعى . وعبيد الله بن الحسن . وأحمد  
ابن حنبل . وإسحاق بن راهوية : وداود ، وقد روى فى هذا خلاف ، فروينا من طريق  
وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن على بن أبى طالب قال :  
هو فيها أسوة الغرماء اذا وجدها بعينها اذا مات الرجل وعليه دين وعنده سلعة قائمة  
لرجل بعينها فهو فيها أسوة الغرماء ، وهو قول إبراهيم النخعى . والحسن : ان من أفلس  
أومات فوجد انسان سلعته التى باع بعينها فهو فيها أسوة الغرماء ، وقال الشعبي

(١) فى جميع النسخ « عمرو بن خلدة » بزيادة واو ، وهو غلط صححناه من كتب تراجم  
الرجال (٢) فى سنن أبى داود « فيكم »

فيمن أعطى انسانا مالا مضاربة فمات فوجد كيسه بعينه : فهو والغرماء فيه سواء ، وقول  
أبي حنيفة . وابن شبرمة . وو كيع كقول ابراهيم ، وصح عن عمر بن عبد العزيز ان من  
اقتضى من ثمن سلعة شيئا ثم أفلس فهو أسوة الغرماء ، وهو قول الزهرى ، وقال  
قتادة : من وجد بعض سلعة قل أو كثر فهو أحق بها من سائر الغرماء ، وقال مالك :  
هو أحق بها أو بما وجد منها قبض من الثمن شيئا أو لم يقبض هو أحق من الغرماء في التفليس  
في الحياة وأما بعد الموت فهو أسوة الغرماء فيها ، وقال الشافعى : ان وجدها أو بعضها  
فهو أحق بها أو بالذى وجد منها من الغرماء ولم يخص حياة من موت قال : فان كان قبض  
من الثمن شيئا فهو أحق بما قابل ما بقى له فقط ، وقال أحمد : هو أحق بها في الحياة وأما في  
الموت فهو أسوة الغرماء .

قال أبو محمد : أما من ذهب إلى قول أبي حنيفة فانهم جاهرُوا بالباطل وقالوا : إنما  
قال رسول الله ﷺ فيمن وجد وديعته أو ما غصب منه .

قال على : وهذا كذب مجرد على رسول الله ﷺ لانه قد جاء النص كما أوردنا عن  
النبي ﷺ أنه لصاحبه الذى باعه ، وزاد بعضهم في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ  
بما يشهد برقة دينه وصفاقة وجهه فقال : إنما أراد رسول الله ﷺ بانه أحق بسلعة  
من قبض المشتري ما اشترى بغير اذن بائعه وهو مفلس فيكون البائع أحق بما باع حتى  
ينصف من الثمن أو يباع له دون الغرماء ، ومن اشترى سلعة في مرضه بيته وقبضها ثم  
أقر بدين ثم مات فصاحب السلعة أحق بها من الغرماء المقر لهم فيقال له : لعله أراد بى  
تميم خاصة أو أهل جرجان خاصة ، ومثل هذا من التخليط لا يأتي به ذو دين ولا ذو عقل  
ولا ينسب هذا الهوس وهذا الباطل الذى أتى به هذا الجاهل الى النبي ﷺ الا من  
خذله الله تعالى ، وقال بعضهم : لعله من لفظ الراوى قلنا : من استجاز خلاف النبي  
ﷺ لم يعجز في كل حديث يأتي أن يقول : لعله من لفظ الراوى فيطل الاسلام بذلك .  
واحتج بعضهم بقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وبحكم النبي ﷺ  
بانه لا يحل مال مسلم الا بطيب نفسه ، فهذا الاحتجاج عليهم لان ما قضى به النبي ﷺ  
فهو الحق وهو الذى تطيب به نفس المؤمن وإنما الباطل والضلال قضاؤهم بمال المسلم  
للفاصب الفاسق وللكافر الجاحد ، اذ يقولون : ان كراء الدور المغصوبة (١) للفاصب  
وان أخذه الكفار من أموال المسلمين فحلال لهم ، فلو اتقوا الله تعالى لكان أولى بهم ،  
واحتجوا بخبرين موضوعين ، أحدهما من رواية أبي عصمة نوح بن أبي مريم قاضى مرو



عن الزهرى عن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أفلس الرجل ووجد رجل متاعه فهو بين غرمائه » وأبو عصمة كذاب مشهور بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والآخر من رواية صدقة بن خالد عن عمر بن قيس سندل عن ابن أبى مليكة عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم « من باع يعافو جده بعينه وقد أفلس الرجل فهو ماله بين غرمائه » وعمر بن قيس ضعيف جدا ، ثم لو صححا وقد أعاد الله تعالى من ذلك لكان الثابت عن أبى هريرة زائدا وكان هذان موافقين لمعهود الأصل والأخذ بالزائد هو الواجب الذى لا يجوز غيره ، والعجب من أصلهم الخيىث أن صاحب اذا روى رواية ثم خالفها دل ذلك على بطلانها ، وقد صحح عن أبى هريرة خلاف هذين الاثرين المكذوبين الموضوعين ، فهلا جعلوا ذلك علة فيهما ولكن أمورهم معكوسة لانهم يردون السنن الثابتة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مثل غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا . وغير ذلك بالروايات المكذوبة فى أن الراوى لها تركها ثم لا يرون رد الروايات الموضوعية بان من أضيفت اليه صح عنه خلافا ، فتعسا لهذه العقول ونحمد الله على السلامة ، وقالوا : لا يخلو المشتري من أن يكون ملك ما اشترى أو لم يملكه فان كان لم يملكه فشرائه باطل وأتم لا تقولون هذا ، وان كان قد ملكه فلا يجوز ان يكون للبائع فيه رجوع وهو للغرما . كلهم كسائر ماله .

قال أبو محمد : اعترضوا بهذا فى الشفعة أيضا فالامر سواء لكن ياهؤلاء مثل هذا لا يعارض به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى قال الله تعالى فيه : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) والذى يقول فيه ربه تعالى : ( النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) انما يعارض به من قال : الباطل برأيه الفاسد فجعل شراء المسلم من الحربى ما غنمه من المسلمين شراء صحيحا يملكه الا أن يريد الأول أخذه بالثمن فهو أحق به فيقال له : هل ملك المشتري من الحربى ما اشتراه أو لم يملكه ؟ فان كان اشتراه وملكه فلم يكون الذى غنم منه أحق به بالثمن أو بغير الثمن ؟ وان كان لم يملكه فهذا قولنا لا قولكم ، ومن جعل اللواهب أن يرجع فيما وهب فيقال له : هل ملك الموهوب ما وهب له أم لم يملك ؟ فان كان لم يملكه فلم يحلون له الانتفاع . والوطء . والبيع ؟ وان كان ملكه فبأى شئ يرجع فيه من قد بطل ملكه عنه ؟ فهذا كان أولى بهم من الاعتراض على رسول الله ﷺ بأرائهم المتنّه التى لا تساوى رجيع كلب . وروينا من طريق أبى عبيد أنه ناظر فى هذه المسألة محمد بن الحسن فلم يجد عنده أكثر من ان قال : هذا من حديث أبى هريرة .

قال علي : نعم هو والله من حديث أبي هريرة البر الصادق لا من حديث مثل محمد ابن الحسن الذي قيل لعبد الله بن المبارك : من أفتقه أبو يوسف . أو محمد بن الحسن ؟ فقال : قل : أيهما أكذب .

قال أبو محمد : والعجب انهم يقولون : من باع سلعة فلم يقبضها المشتري حتى فليس فالبائع أحق بها ! وهذا هو الذي أنكروا ، ولا فرق بين من قبض وبين من لم يقبض ، وأما من فرق بين الموت . والحياة ، وبين أن يدفع من الثمن شيئاً أو لا يدفع منه شيئاً فانهم احتجوا بآثار مرسله . منها من طريق مالك . ويونس بن عبيد عن الزهري عن أبي بكر ابن عبد الرحمن : « أن رسول الله ﷺ ، واسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة : « أن رسول الله ﷺ ، ومسند من طريق اسماعيل بن عياش . وبقية كلاهما عن الزيدى عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبقية . واسماعيل ضعيفان . وآخر من طريق اسحاق ابن ابراهيم بن جوتي عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أيما رجل باع رجلاً متاعاً فافلس المبتاع ولم يقبض الذي باع من الثمن شيئاً فان وجد البائع سلعته بعينها فهو أحق بها وان مات المشتري فهو أسوة الغرماء (١) » فان اسحاق بن ابراهيم بن جوتي مجهول وهذا غير معروف من حديث مالك ، وخبر آخر من طريق عبد الرزاق عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث الزهري هكذا لم يذكر متنه ولا لفظه ، ثم هو منقطع لأن قتادة لم يسمعه من بشير بن نهيك انما سمعه من النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة هكذا روينا من طريق شعبة . وسعيد بن أبي عروبة . والدستوائي كلهم عن قتادة بمثل قولنا كما أوردناه قبل ، فسقط كل ما شغبوا به ، ثم لو صحت هذه الآثار لكانت كلها مخالفة لقول مالك . والشافعي لأن في جميعها الفرق بين الموت . والحياة ، والشافعي لا يفرق بينهما ، وفي جميعها الفرق بين أن يكون قبض من الثمن شيئاً وبين أن لا يكون قبض ومالك لا يفرق بينهما ، فحصل قولهما مخالفاً لكل الآثار .

واحتجوا أيضاً بأن قالوا : ذمة الميت قد انقطعت وذمة الحي قائمة قلنا : فكان ماذا ؟ ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرق بينهما بل سوى بينهما كما أوردناه قبل . قال علي : وأما اذا لم يجد الابعض سلعته فلم يجدها بعينها وانما جاء النص اذا وجدها



بمعينها ولم يفرقها المشتري كما أوردنا قبل ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ؛ وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨٤ - مسألة - ومن غصب آخر مالا أو خانه فيه أو أقرضه فمات ولم يشهد له به ولا يئنه له أوله يئنه فظفر للذى حقه قبله بمال أو ائتمنه عليه سواء كان من نوع ماله عنده أو من غير نوعه ، وكل ذلك سواء وفرض عليه أن يأخذه ويجهد في معرفة ثمنه ، فإذا عرف أقصاه باع منه بقدر حقه فان كان في ذلك ضرر فان شاء باعه وان شاء أخذه لنفسه حلالا ، وسواء كان ما ظفر له به جارية أو عبداً أو عقاراً أو غير ذلك ، فان وفي بماله قبله فذلك (١) وان لم يف بقى حقه فيما لم ينتصف منه وان فضل فضل رده اليه أو الى ورثته فان لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل الا أن يحلله ويبريه فهو مأجور ، وسواء كان قد خاصمه أو لم يخاصمه استخلفه أو لم يستخلفه (٢) فان طوب بذلك وخاف ان أقر أن يغرم فليسكر وليحلف وهو مأجور في ذلك ، وهو قول الشافعى . وأبى سليمان . وأصحابهما ، وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال ففرض عليه أخذه وانصاف المظلوم منه .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وقوله تعالى ( ولئن اتصرت بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيثون في الأرض بغير الحق ) وقوله تعالى : ( والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على الله ) وقوله تعالى : ( والحرقات قصاص ) وقوله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقوله تعالى : ( الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً واتصروا من بعد ما ظلموا ) ، ومن طريق أبى داود نا أحمد بن يونس نا زهير بن معاوية نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين : « ان هذا أم معاوية جاءت رسول الله ﷺ فقالت : ان أباسفيان رجل شحيح وانه لا يعطينى ما يكفينى وبنى فهل على من جناح ان آخذ من ماله شيئاً ؟ قال : خذى ما يكفيك وولدك (٣) بالمعروف ، وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ لغرماء الذى أصيب في ثمار ابتاعها : « خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » ، وهذا اطلاق منه صلى الله عليه وآله وسلم لصاحب الحق على ما وجد للذى له عليه الحق . ومن طريق البخارى نا عبد الله بن يوسف نا الليث - هو ابن سعد - حدثني

(١) في النسخة رقم ١ والنسخة الحلية ، فذلك ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « استخلفه

أولم يستخلفه » وهو تصحيف (٣) في سنن أبى داود « وبنك » بدل « وولدك »

يزيد - هو ابن أبي حبيب - عن أبي الخير - هو مرثد بن عبد الله الزني - عن عقبة بن عامر الجهني [قال] (١): «قلنا لرسول الله ﷺ: انك تبعثنا فتزول بقوم لا يعرفوننا فأتري فيه؟ فقال [لنا] عليه السلام: ان نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف» وهو قول علي بن أبي طالب . وابن سيرين \* رويانا من طريق خالد الحذاء عنه انه قال: ان أخذ الرجل منك شيئا فخدمه مثله \* ومن طريق سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال: ان أخذ منك شيئا فخدمه مثله \*  
ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: لا تمن من خالك فان أخذت منه مثل ما أخذ منك فليس عليك بأس \* وعن عطاء حيث وجدت متاعك فخذ \*

قال أبو محمد: وأما قولنا: ان لم يفعل فهو عاص لله تعالى فلقول الله عز وجل: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فمن ظن بمثل ما ظلم فيه هو أو مسلم . أو ذمى فلم يزل به عن يد الظالم ويرد الى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين لم يعن على البر والتقوى بل أعان على الاثم والعدوان هذا أمر يعلم ضرورة ، وكذلك أمر رسول الله ﷺ: ومن رأى منكم منكرا أن يغيره يده ان استطاع ، فمن قدر على كف الظلم وقطعه واعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على انكار المذكر فلم يفعل فقد عصى الله عز وجل وخالف أمر رسول الله ﷺ إلا أن يحمله من حق نفسه فقد أحسن بلا خلاف ، والدلائل على هذا تكثر جدا ، وخالفنا في هذا قوم ، فقالت طائفة: لا يأخذ منه شيئا ، وقالت طائفة: ان ظنم بعين ماله فلما أخذ والا فلا يأخذ غيره ، وقالت طائفة: ان وجد من نوع ما أخذ منه فلما أخذ والا فلا يأخذ غير نوعه ، واحتجت هذه الطوائف بما رويناه من طريق يوسف بن ماهك قال: كنت أكتب لفلان نفقة أيتام كان وليهم فغالطوه بألف درهم فاداه اليهم فأدركت لهم من مالهم مثلها قلت: أقبض الألف الذي ذهبوا بها منك قال: لا حدثني أبي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ادالي من ائتمك ولا تمن من خالك» \* ونحوه عن طلق بن غنام عن شريك - وقيس - هو ابن الربيع - عن أبي حمزة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ادال الأمانة الى من ائتمك ولا تمن من خالك» \* ومن طريق عبد بن حميد عن هاشم بن القاسم عن المبارك بن فضالة عن الحسن قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: «كان لي حق على رجل فجحدني فدان له عندي حق أفأجده؟ قال: لا أد الأمانة الى من ائتمك ولا تمن من خالك» \*



ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن رجل من بني سدوس يقال له : ديسم قلنا لبشير بن الخصاصة : لتاجيران ما تشدنا قاصية الاذهبوا بها وانه يمضى لنا من أمواله أشياء فنذهب بها قال : لا .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا وكل هذا لا شيء ، أما حديث فلان عن أبيه ناهيك بهذا السند ليت شعري من فلان؟ ونبرأ الى الله تعالى من كل دين أخذ عن فلان الذى لا يدري من هو ولا ما اسمه ولا من أبوه ولا اسمه ، والآخر طلق بن غنام عن شريك . وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف ، والثالث مرسل وفيه المبارك بن فضالة وليس بالقوى ، وحديث بشير عن رجل يسمى ديسم مجهول ، ثم لو صححت لما كان فيها حجة لأن نصها لا تخن من خانتك وأد الأمانة الى من ائتمنتك وليس اتصاف المرء من حقه خيانة بل هو حق واجب وانكار منكر وانما الخيانة أن تخون بالظلم والباطل من لاحق لك عنده لا من افترض الله تعالى عليه أن يخرج اليك من حقك أو من مثله ان عدم حقك وليس رد المظلمة أداء أمانة بل هو عون على الخيانة ثم لاحجة في هذه الاخبار إلا لمن منع من الاتصاف جملة ، وأما من قسم فاباح اخذ ما وجد من نوع ماله فقط فنخالف لهذه الآثار ولغيرها وبالله تعالى التوفيق \* تم كتاب التفتيس والحمد لله رب العالمين (١) \*

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الاجارات والآجرا

١٢٨٥ - مسألة - الاجارة جائزة في كل شيء له منفعة فيؤاجر لينتفع به ولا يستهلك عينه \* روينامن طريق مسلم ناسحاق بن منصور أن يحيى بن حماد نا أبو عوانة عن سليمان الشيباني - هو أبو اسحاق - عن عبد الله بن السائب انهم سمعوا عبد الله ابن معقل يقول : زعم ثابت (٢) - هو ابن الضحاك - : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة [وقال : لا بأس بها] (٣) ، \*

قال علي : قد صح سماع عبدالله بن معقل من ثابت بن الضحاك ، وقد جاءت في الاجارات آثار ، وبإباحتها يقول جمهور العلماء إلا أن ابراهيم بن عليه قال : لا تجوز لأنها كل مال بالباطل \*

قال علي : هذا باطل من قوله وقد استأجر رسول الله ﷺ ابن أرقط دليلاً الى مكة \*

(١) الى هنا تم الجزء الثالث من كتاب المحلى النسخة التي نعتبر عنها باليمينية وهي نسخة الفاضل الغيور الشيخ محمد حسين نصيف (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٥٥٥ ، وقال : ودخلنا على عبدالله بن معقل فسألناه عن المزارعة فقال زعم ثابت ، الخ (٣) الزيادة من صحيح مسلم

١٢٨٦ - مسألة - والاجارة ليست يعاو هي جائزة في كل ما لا يحل بيعه كالحر . والكلب . والسنور . وغير ذلك ولو كانت (١) يعالما جازت اجارة الحر ، والقائلون إنها بيع يجوزون اجارة الحر فتأقضا ، ولا يختلفون في أن الاجارة انما هي الانتفاع بمنافع الشيء . المؤاجر التي لم يخلق بعد ولا يحل بيع مالم يخلق بعد فظهر فساد هذا القول .

١٢٨٧ - مسألة - ولا يجوز اجارة ما تلف عينه أصلا مثل الشمع للوقيد . والطعام للأكل . والماء للسقي به . ونحو ذلك لان هذا بيع لا اجارة ، والبيع هو تملك العين ، والاجارة لا تملك بها العين .

١٢٨٨ - مسألة - ومن الاجارات ما لا بد فيه من ذكر العمل الذي يستأجر عليه فقط ولا بد كرفيه مدة كالخياطة . والنسج . وركوب الدابة الى مكان مسمى ونحو ذلك ، ومنها ما لا بد فيه من ذكر المدة كسكنى الدار . وركوب الدابة . ونحو ذلك ، ومنه ما لا بد فيه من الأمرين معا كالخدمة ونحوها فلا بد من ذكر المدة والعمل لان الاجارة بخلاف ما ذكرنا مجهولة واذا كانت مجهولة فهي أكل مال بالباطل ، والاجارة على تعليم القرآن والعلم جائزة لان كل ذلك داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمؤاجرة .

١٢٨٩ - مسألة - ومن استأجر حرا أو عبدا من سيده للخدمة مدة مسماة بأجرة مسماة فذلك جائز ، وليستعملهما فيما يحسنانه ويطيقانه بلا اضرار بهما . رويناه من طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد عن عقيل قال : قال ابن شهاب : اخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين [ رضى الله عنها ] (٢) قالت : « استأجر رسول الله ﷺ . وأبو بكر رجلا من بنى الدبل هاديا خريتا وهو على دين [ كفار ] (٣) قرش ودفعنا اليهما واحتلتهما وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال » .

١٢٩٠ - مسألة - ولا يجوز اشتراط تعجيل الاجرة ولا تعجيل شيء منها ولا اشتراط تأخيرها إلى أجل ولا تأخير شيء منها كذلك ولا يجوز أيضا اشتراط تأخير الشيء . المستأجر ولا تأخير العمل المستأجر له طريقة عين فافوق ذلك لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ومن هذا استجار دار مكتراة . أو عبد مستأجر . أو دابة مستأجرة . أو عمل مستأجر . أو غير ذلك كذلك قبل تمام الاجارة التي هو مشغول فيها لان في هذا العقد اشتراط تأخير قبضه الشيء المستأجر أو العمل المستأجر له ، وقد أجاز بعض الناس اجارة ما ذكرنا قبل انقضاء مدته باليومين ومنع من أكثر وهذا تحكم فاسد ودعوى باطل بلا برهان ،

(١) في النسخة رقم ١٦ ، فلو كانت ، (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٨١

(٣) الزيادة من صحيح البخارى



وليس إلا حرام في حرم جملة أو حلال في حلال جملة ، وقالوا : هو في المدة الطويلة غرر فقلنا : وهو أيضا في الساعة غرر ولا فرق اذ لا يدري أحدا ما يحدث بعد طريقة عين الله تعالى ، وأيضا فيكلفون إلى تحديد المدة (١) التي لا غرر فيها ، والمدة التي فيها غرر ، وإن أتوا بالبرهان على ذلك والافهم قائلون في الدين ما لا علم لهم به ، فإن تأخر كل ذلك بلا شرط فلا بأس وبالله تعالى التوفيق .

١٢٩١ - مسألة - وموت الأجير . أو موت المستأجر . أو هلاك الشيء المستأجر . أو عتق العبد المستأجر . أو بيع الشيء المستأجر من الدار . أو العبد . أو الدابة . أو غير ذلك . أو خروجه عن ملك مؤاجره بأي وجه خرج كل ذلك يبطل عقد الإجارة فيما بقي من المدة خاصة قل أو كثر وينفذ العتق . والبيع والإخراج عن الملك بالهبة . والاصداق . والصدقة .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تنكسب كل نفس نفسا عليها ) وقول رسول الله ﷺ « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وإذا مات المؤاجر فقد صار ملك الشيء المستأجر لورثته أو للغرماء وإنما استأجر المستأجر منافع ذلك الشيء والمنافع إنما تحدث شيئا بعد شيء فلا يحل له الانتفاع بمنافع حادثة في ملك من لم يستأجر منه شيئا قط ، وهذا هو أكل المال بالباطل جهارا ، ولا يلزم الورثة في أموالهم عقد ميت قد بطل ملكه عن ذلك الشيء ولو أنه آجر منافع حادثة في ملك غيره لكان ذلك باطلا بلا خلاف وهذا هو ذلك بعينه ، وأما موت المستأجر فأنما كان عقد صاحب الشيء معه لا مع ورثته فلا حق له عند الورثة ولا عقده معهم ولا ترث الورثة منافع لم تخلق بعد ولا ملكها مورثهم قط ، وهذا في غاية البيان وبالله تعالى التوفيق ، وهو قول الشعبي : وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . وأبي سليمان وأصحابهما . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدالله بن إدريس الأودي عن مطرف بن طريف عن الشعبي قال : ليس لميت شرط . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدالصمد - هو ابن عبدالوارث - عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحكم بن عتيبة فيمن آجر داره عشرين فمات قبل ذلك قال : تنتقض الإجارة ؛ وقال مكحول : قال ابن سيرين : وإياس بن معاوية : لا تنتقض ، وقال عثمان البتي . ومالك . والشافعي . وأصحابهما لا تنتقض الإجارة بموتيهما ولا بموت أحدهما ، وأقصى ما احتجوا به أن قالوا : عقد الإجارة قد صح فلا يجوز أن ينتقض إلا برهان قلنا : صدقتم وقد جئناكم بالبرهان ، وقالوا : فكيف تصنعون في الإحباس ؟ قلنا :

(١) في النسخة الحلية « فيكلفون أن يحدوا المدة »

رقبة الشيء المحبس لأمالك لها إلا الله وإنما للمحبس عليهم المنافع فقط فلا تنتقض  
الاجارة بموت أحدهم ولا بولادة من يستحق بعض المنفعة لكن إن مات المستأجر انتقضت  
الاجارة لما ذكرنا من أن عقده قد بطل بموته ولا يلزم غيره إذا نص من القرآن قد أبط  
ذلك بقوله عز وجل: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) (فان قالوا) : قد ساقى رسول الله  
ﷺ خير اليهود وملكها للمسلمين وبلا شك فقدمت من المسلمين قوم ومن اليهود  
قوم والمساقاة باقية قلنا : إن هذا الخبر حق ولا حجة لهم فيه بل هو حجة لنا عليهم لوجوه أربعة  
أولها أن ذلك العقد لم يكن إلى أجل محدود بل كان مجعلا يخرجونهم إذا شاؤوا ويقررونهم  
ما شاؤوا كما نذكره في المساقاة إن شاء الله تعالى وليست الاجارة هكذا \*

والثاني أنه إن كان لم ينقل إليها تجديد عقده ﷺ أو عامله الناظر على تلك الأموال مع  
ورثة من مات من يهود وورثة من مات من المسلمين فلم يأت أيضا ولا نقل أنه اكتفى بالعقد  
الأول عن تجديد آخر فلا حجة لهم فيه ولا لنا بل لا شك (١) في صحة تجديد العقد في ذلك \*  
والثالث أنهم لا يقولون بما في هذا الخبر ، ومن الباطل احتجاج قوم بخبر لا يقولون  
به على من يقول به وهذا معكوس \*

والرابع أن هذا الخبر إنما هو في المساقاة والمزارعة وكلاهما في الاجارة وهي أحكام  
مختلفة وأول من يخالف بينهما فالمالكين والشافعيون المخالفون لنا في هذا المكان فلا يجوز أن  
المزارعة أصلا قياسا على الاجارة ولا يريان للمساقاة حكم الاجارة ، فمن المحال أن لا يقيسوا  
الاجارة عليهما وهم أهل القياس ثم يلزمونا أن نقيسهما عليهما ونحن نبطل القياس ،  
وبالله تعالى التوفيق \*

وأما البيع . والهبة . والعق . والاصداق وغير ذلك فإن الله تعالى يقول : ( وأحل  
الله البيع ) ويقول : ( والمصدقين والمصدقات ) ويقول : ( وآتوا النساء صدقاتهن  
نحلة ) وحض على العتق فعم تعالى ولم يخص ، فكل ذلك في كل ما يملكه المرء فإذا نفذ  
كل ذلك فيه فقد خرج عن ملك مالكه فإذا خرج عن ملكه فقد بطل عقده فيه إذا حكم  
له في مال غيره ولا يحل للمستأجر منافع حادثة في ملك غير مؤاجره وخدمة حر لم يعاقده  
قط لأنها حرام عليه لأنها بغير طيب نفس مالكا وبغير طيب نفس الحرف هو كل مال بالباطل  
فإن ذكرنا قول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) وهذا عقد لازم حق قلنا : نعم هو مأمور  
بالوفاء بالعقد في ماله لا في مال غيره بل هو محرم عليه التصرف في مال غيره ، (فان قالوا)  
إخراجه للشيء الذي آجر من ملكه إبطال للوفاء بالعقد الذي هو مأمور بالوفاء به قلنا :  
وقولكم لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما أصلا ما أن تمنعوه من إخراجه عن



ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى له اخراجها عن ملكه بسبب عقد الاجارة واما أن تبيحوا له اخراجها عن ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى له اخراجها عن ملكه لا بد من أحدهما ، فان منعتوه اخراجها عن ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى له اخراجها عنها عن ملكه كنتم قد خالفتم الله عز وجل وحرمت ما أحل وهذا باطل ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » فصح يقينا أن شرطهما في عقد الاجارة لا يمنع ما في كتاب الله تعالى من إباحة البيع والهبة والصدقة والاصداق ، وأن شرط الله تعالى في إباحة كل ذلك أحق من شرطهما في عقد الاجارة وأوثق ومتقدم له فانما يكون عقدهما الاجارة على جواز ما في كتاب الله تعالى لا على المنع منه ومخالفته ، وإن قلتم : بل نبيز له كل ذلك ويبقى عقد الاجارة مع كل ذلك قلنا : خالفتم قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) ، فأوجبتم أن تكسب على غيره وأن ينفذ عقده في مال غيره وخالفتم قول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فأبجتم للمستأجر مال غيره وأبجتم له مال من لم يعقد معه قط فيه عقدا : ومنعتم صاحب الحق من حقه وهذا حرام . وأوجبتم للبائع أن يأخذ اجارة على منافع حادثة في مال غيره . وعن خدمة حر لا ملك له عليه ، وهذا أكل مال بالباطل وأكل اجارة مال حرام عليه عينه والتصرف فيه . وهذا كله ظلم وباطل بلا شك ، وقولنا هذا هو قول الشعبي : والحسن البصري . وسفيان الثوري : وغيرهم . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن اياس بن معاوية فيمن دفع غلامه الى رجل يعلمه ثم أخرجه قبل انقضاء شرطه قال : يرد على معلمه ما أنفق عليه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا غندر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة فيمن أجر غلامه سنة فاراد أن يخرج قال : له أن يأخذه قال حماد : ليس له اخراجها الا من مضرة (١) . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن البصري قال : البيع يقطع الاجارة قال أيوب : لا يقطعها قال معمر : وسألت ابن شبرمة عن البيع أيقطع الاجارة قال نعم ، قال عبد الرزاق : وقال سفيان الثوري : الموت والبيع يقطعان الاجارة .

قال أبو محمد : وقال مالك . وأبو يوسف . والشافعي : أن علم المشتري بالاجارة فالبيع صحيح ولا يأخذ الشيء الذي اشترى الا بعد تمام مدة الاجارة ، وكذلك العتق

نافذ والمهبة وعلى المعتق ابقاء الخدمة وتكون الاجرة في كل ذلك للبائع والمعتق. والواهب (١) قالوا : فان لم يعلم بالبيع فهو مخير بين انفاذ البيع وتكون الاجارة للبائع أو رده لأنه لا يمتنع من الانتفاع بما اشترى وهذا فاسد بما أوردنا آتفاه وقال أبو حنيفة : قولين ، أحدهما ان للمستأجر نقض البيع ، والآخر أنه مخير بين الرضا بالبيع وبين أن لا يرضى به فان رضى به بطلت اجارته وان لم يرض به كان المشتري مخيرا بين امضاء البيع والصبر حتى تنقضي مدة الاجارة وبين فسخ البيع لتعذر القبض (٢) \* قال أبو محمد : هذان قولان في غاية الفساد والتخليط لا يعضدهما قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد نعلمه قبل أبي حنيفة . ولا قياس . ولا رأى سديد ، وليت شعري اذا جعل للمستأجر الخيار في فسخ البيع أترونهاهم يجعلون له الخيار أيضا في رد المعتق أو امضائه ؟ ان هذا لعجب ! أو يتناقضون في ذلك ؟ ولا يحل في شيء مما ذكرنا من خروج الشيء المستأجر عن ملك المؤاجر ببيع . أو عتق : أو هبة . أو صدقة . أو اصداق أن يشترط على المعتق وعلى من صار اليه الملك بقاء الاجارة لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل \*

١٢٩٢ - مسألة - وكذلك ان اضطر المستأجر الى الرحيل عن البلد أو اضطر المؤاجر الى ذلك فان الاجارة تنفسخ اذا كان في بقائها ضرر على أحدهما كمرض مانع . أو خوف مانع . أو غير ذلك لقول الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) وقال تعالى : ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) وهو قول أبي حنيفة \* رويانا من طريق عبد الرزاق ناسفیان الثوري قال : سئل الشعبي عن رجل استأجر دابة الى مكان فتضى حاجته دون ذلك المكان ؟ قال : له من الاجرة (٣) بقدر المكان الذي انتهى اليه \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن اكرت دابة الى أرض معلومة فابى أن يخرج قال قتادة : اذا حدث نازلة يعذر بها (٤) لم يلزمه الكراء \*

١٢٩٣ - مسألة - وكذلك ان هلك الشيء المستأجر فان الاجارة تنفسخ (٥) ، ووافقنا على هذا أبو حنيفة . ومالك . والشافعي ، وقال أبو ثور : لا تنفسخ الاجارة بهذا أيضا بل هي باقية الى أجلها والاجرة كلها واجبة للمؤاجر على المستأجر \*

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وللمعتق وللواهب (٢) في النسخة رقم ١٤ ، وبين فسخ البيع والصبر حتى تنقضي لتعذر القبض ، وهي زيادة حشو أدرجها الناسخ سهوا لأنه اذا فسخ البيع فلا معنى لصبره حتى تنقضي الاجارة (٣) في النسخة الحلية « من الاجر » (٤) في النسخة الحلية « اذا جاءت منزله يعذر بها » وهو تصحيف (٥) في النسخة رقم ١٤ « تبطل »



قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه أكل مال بالباطل ، وقاس أبو ثور ذلك على البيع ولقد يلزم من رأى الاجارة كالبيع أن يقول بهذا ، ولا فرق بين ابقاء مالك . والشافعى الاجارة بموت المؤاجر . والمستأجر وبين ابقاء أبى ثور اياها بهلاك الشيء المستأجر حتى قال مالك : من استوجرت دابته الى بلد بعينه فمات المستأجر بالفلاة ان الاجارة باقية فى ماله وان من الواجب أن يؤتى المؤاجر ثمن نقله كنقل الميت ينقله الى ذلك البلد ، وهذا عجب مما مثله عجب الاسيا مع ابطاله بعض الاجارة بجائحة تنزل كاستعداد أو قحط فاحتاط فى أحد الوجهين ولم يحتط فى الآخر (١) ولا تبطل اجارة بغير ما ذكرنا ، وقد روى عن شريح . والشعبي وصح عنهما ان كل واحد من المستأجر والمؤاجر ينقض الاجارة اذا شاء قبل تمام المدة وان كره الآخر وكانا يقضيان بذلك ولا نقول بهذا لأنه عقد عقده فى مال يملكه المؤاجر فهو مأمور بانفاذه ، وكذلك معاقده مادام احين ومادام ذلك الشيء فى ملك من أجره (٢) وبالله تعالى التوفيق .

١٢٩٤ - مسألة - وجاز استئجار العبيد . والدور . والدواب وغير ذلك إلى مدة قصيرة أو طويلة إذا كانت مما يمكن بقاء المؤاجر . والمستأجر . والشيء المستأجر اليها ، فان كان لا يمكن البتة بقاء أحدهم اليها لم يجز ذلك العقد وكان مفسوخاً ابداً \* برهان ذلك أن بيان المدة واجب فيما استؤجر لالعمل معين فاذا هو كذلك فلا فرق بين مدة ما وبين ما هو أقل منها أو أكثر منها ، والفرق بين ذلك مخطئ . بلا شك لأنه فرق بلا قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب أصلاً . ولا قول تابع نعله . ولا قياس . ولا رأى له وجه يعقل ، والخاف لا تؤمن فى قصير المدد كما لا تؤمن فى طولها ، وأما ان عقدت الاجارة إلى مدة يوقن أنه لا بد من أن يخترم أحدهما دونها أو لا بد من ذهاب الشيء المؤاجر دونها فهو شرط متيقن الفساد بلا شك لأنه اما عقد منهما على غيرهما وهذا لا يجوز ، وإما عقد فى معدوم وذلك لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .

ولقد كان يلزم من يرى الاجارة لا تنتقض بموت أحدهما من المالكين . والشافعين أو لا تنتقض بهلاك الشيء المستأجر من ذهب مذهب أبى ثور أن يجيز عقداً لاجارة فى الأرض وغيرها الى ألف عام . وإلى عشرة آلاف عام . وأكثر ولكن هذا مما تناقضوا فيه وبالله تعالى تأييد . وقد جاء النص بالاجارة إلى أجل مسمى كإروينا من طريق البخارى ناسليمان

(١) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية فى إحدى الجهتين ولم يحتط فى الأخرى ،

(٢) فى النسخة الحلية وكذلك رقم ١٤ وفى ملك مؤجره ، والمعنى واحد .

ابن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (١) قال: «كان رسول الله ﷺ يقول: مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجرا. فقال: من يعمل لي من غدوة (٢) إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود إلى صلاة الظهر ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين؟ فاتمهم، وذكر الحديث». ١٢٩٥ - مسألة - وجاز استئجار المرأة ذات اللبن لارضاع الصغير مدة مسماة

برهان ذلك قول الله تعالى: (فإن أَرْضَعْنَكُمْ فَأَنَّهُنَّ آبَوُهُنَّ) \*

١٢٩٦ - مسألة - ولا يجوز استئجار شاة، أو بقرة، أو ناقة، أو غير ذلك واحدة ولا أكثر للحلب أصلاً لأن الاجارة إنما هي في المنافع خاصة لا في تملك الأعيان هذا تملك اللبن وهو عين قائمة فهو بيع لا اجارة، ويبيع مالم يرقط ولا تعرف صفته اطل، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، ولم يجز مالك اجارة الشاة ولا الشاتين للحلب وأجاز اجارة القطيع من ذوات اللبن للحلب وأجاز استئجار البقرة للحرث واشترط لبنا وهذا كله خطأ وتناقض لأنه فرق بين القليل والكثير بلا برهان أصلاً، ثم لم يأت بحد بين ما حرم وما حل فمزج الحرام بالحلال بغير بيان وهذا كما ترى \*

وفرض على كل من حل وحرم أن يبين للناس ما يحرم عليهم مما يحل لهم أن كان يعرف ذلك فإن لم يعرفه فالسكوت هو الواجب الذي لا يحل غيره، ثم أجاز ذلك في الرأس الواحد من البقر وهذا تناقض فاحش، وكذلك أجاز كراء الدار تكون فيها الشجرة أو النخلة واستثناء ثمرتها وإن لم تكن فيها حين الاجارة ثمرة إذا كانت الثمرة أقل من ثلث الكراء وإلا فلا يجوز، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ولا دليل على صحة شيء منه، ولئن كان الكثير مما ذكرنا حلالاً فالقليل من الحلال حلال، وإن كان حراماً فالقليل من الحرام حرام، وهذا بعينه أنكروا على الحنفيين إذ أباحوا القليل مما يسكر كثيره وقد وافقونا على أنه لا يحل كراء الطعام ليؤكل فما الفرق بين ذلك وبين ما أباحوه من كراء الدار بالثمرة التي لم تخلق فيها لتؤكل وبين كراء الغنم لتحلب؟ فان قالوا: قسنا ذلك على استئجار الظئر قلنا: القياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان ههنا باطلاً لأن أصح القياس ههنا إن يقاس استئجار الشاة الواحدة للحلب على استئجار الظئر الواحدة

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨٣ (٢) في النسخة رقم ١٦ «من غدوة

النهار» بزيادة لفظ النهار ولم توجد في البخاري ولا في جميع النسخ، والحديث مطول. اختصره المصنف كما أشار إلى ذلك



للرضاع فحرمتم ذلك ثم قسمتم حيث لا تشابه بينهما من البقرة للحرث ومن القطيع الكثير عدده ، والعلة المانعة عندهم من إجارة الرأس الواحد للحلب موجودة في الظن ولا فرق ، وما رأينا أجهل بالقياس من هذا قياسه ، وبالله تعالى التوفيق •

١٢٩٧ - مسألة - ولا تجوز إجارة الأرض أصلاً للحرث فيها . ولا للغرس فيها . ولا للبناء فيها : ولا لشيء من الأشياء أصلاً لا لمدة مسماة قصيرة ولا طويلة . ولا لغير مدة مسماة . لا بدنانير . ولا بدراهم . ولا بشيء أصلاً ، فتى وقع فسخ أبداً ، ولا يجوز في الأرض إلا المزارعة بحزم مسمى بما يخرج منها أو المغارسة كذلك فقط ، فإن كان فيها بناء قل أو أكثر جاز استئجار ذلك البناء وتكون الأرض تبعاً لذلك البناء غير داخلة في الإجارة أصلاً •

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ناعبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد حدثني أبي عن جدي ثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال : لقي عبد الله بن عمر رافع بن خديج فسأله : فقال له رافع : سمعت عمي سوكا ناقد شهد ابداً - يحدثنان [أهل الدار] (١) : أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض ، فذكر الحديث وفيه : أن ابن عمر ترك كراء الأرض • •

قال أبو محمد : أهل بدر كلهم عدول • روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده رافع ابن خديج قال : جاء جبريل أو ملك إلى رسول الله ﷺ فقال : ما تعدون من شهد بدر فيكم ؟ قال رسول الله ﷺ : خيارنا قال : كذلك هم عندنا • •

قال علي : وعن روينا عنه المنع من كراء الأرض جملة جابر بن عبد الله . ورافع ابن خديج : وابن عمر . وطاوس . ومجاهد . والحسن •

قال علي : وعند ذكرنا للمزارعة ان شاء الله تعالى تنقص ما شغب به من أباح كراء الأرض ونقص كل ذلك بحول الله تعالى وقوته •

١٢٩٨ - مسألة - ولا يجوز استئجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شيء أصلاً ليوم غير معين . ولا لشهر غير معين . ولا لعام غير معين لأن الكراء لم يصح على شيء لم يعرف فيه (٢) المستأجر حقه فهو أكل مال بالباطل وعقد فاسد ، وبالله تعالى التوفيق •

١٢٩٩ - مسألة - وكل ما عمل الأجير شيئاً مما استؤجر لعمله استحق من الأجرة بقدر ما عمل فله طلب ذلك وأخذه وله تأخيرها بغير شرط حتى يتم عمله أو يتم

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٤ وهو فيه مطول (٢) في النسخة رقم ١٦ منه ،

منه جملة ما لأن الاجرة انما هي على العمل فلكل جزء من العمل جزء من الاجرة ، وكذلك كل ما استغل المستأجر الشيء الذي استأجر فعليه من الاجارة بقدر ذلك أيضا ، وكما ذكرنا للدليل الذي ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٠ - مسألة - وجائز الاستئجار بكل ما يحل ملكه وان لم يحل بيعه كالكلب والمهر والماء . والثمره التي لم يد صلاحها . والسنبل الذي لم يبس فيستأجر الدار بكلب معين . أو كلب موصوف في الذمة . وبشجرة قد ظهرت ولم يد صلاحها . وبماء موصوف في الذمة أو معين محرز ، أو بهر كذلك لان الاجارة ليست بيعا وانما نهى في هذه الاشياء عن البيع ، وقياس الاجارة على البيع باطل لو كان القياس حقا فكيف وهو كله باطل ؟ لانهم موافقون لنا على اجارة الحر نفسه وتحريم بيعه ولان البيع تملك للأعيان بالنقل لها عن ملك آخر والاجارة تملك منافع لم تحدث بعد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠١ - مسألة - والاجارة الفاسدة ان أدركت فسخت أو ما أدرك منها ، فان فاتت أوقات شيء منها قضى فيها أو فيما فات منها بأجر المثل لقول الله تعالى : ( والحرمت قصاص ) فمن استغل ( ١ ) مال غيره بغير حق فهي حرمة انتهكها فعليه أن يقاص بمثله من ماله ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٢ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على الصلاة . ولا على الأذان لكن اما أن يعطيها الامام من أموال المسلمين على وجه الصلة وإما أن يستأجرهما أهل المسجد على الحضور معهم عند حلول أوقات الصلاة فقط مدة مسماة فاذا حضر تعين الأذان والاقامة على من يقوم بهما ، وكذلك لا تجوز الاجارة على كل واجب تعين على المرء من صوم . أو صلاة . أو حج . أو قيا . أو غير ذلك . ولا على معصية أصلا لان كل ذلك أكل مال بالباطل لان الطاعة المفترضة لا بدله من عملها والمعصية فرض عليه اجتنابها فأخذ الاجرة ( ٢ ) على ذلك لا وجه له فهو أكل مال بالباطل ، وكذلك تطوع المرء عن نفسه لا يجوز أيضا اشتراط أخذ مال عليه لانه يكون حيثئذ لغير الله تعالى .

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث - هو ابن عبد الملك الحراني - عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال : كان آخر ما عهد إلى النبي ﷺ أن لا أتخذ مؤذنا يأخذ على أذانه أجرا .

١٣٠٣ - مسألة - وجائز للمرء أن يأخذ الاجرة على فعل ذلك عن غيره مثل أن

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « فمن استعمل » (٢) في النسخة رقم ١٦



يجع عنه التطوع . أو يصلى عنه التطوع . أو يؤذن عنه التطوع : أو يصوم عنه التطوع لان كل ذلك ليس واجبا على أحدهما ولا عليهما ، فالعامل بعمله عن غيره لا عن نفسه فلم يطع ولا عصى ، وأما المستأجر فاتفق ماله في ذلك تطوعا لله تعالى فله أجر ما اكتسب بماله .  
 ١٣٠٤ - مسألة - ولا تجوز الاجارة في اداء فرض من ذلك الا عن عاجز أو ميت لما ذكرنا في كتاب الحج . وكتاب الصيام من النصوص في ذلك وجواز أن يعمل المرء عن غيره فلا يستجار في ذلك جائز لانه لم يأت عنه نهى فهو داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمواجرة ، وأما الصلاة المنسية . والنوم عنها . والمنذورة فهي لازمة للمرء الى حين موته فهذه تؤدي عن الميت ، فالاجارة في أدائها عنه جائزة ، وأما المتعمد تركها فليس عليه أن يصليها إذ ليس قادرا عليها إذ قد فات فلا يجوز أن يؤدي عنه ما ليس هو مأمورا بأدائه ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٥ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على النوح ولا على الكهانة لانهما معصيتان منهن لا يحل فعلهما ولا العون عليهما فالاجارة على ذلك . أو العطاء عليه معصية . وتعاون على الاثم والعدوان .

١٣٠٦ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على الحجامة ولكن يعطى على سيل طيب النفس وله طلب ذلك فان رضى والا قدر عمله بعد تمامه لا قبل ذلك وأعطى ما يساوى ، وكذلك لا تحل الاجارة على انزاء الفحل أصلا لانزوة ولا نزوات معلومة ، فان كان العقد الى أن تحمل الاثني كان ذلك أبلغ في الحرام والباطل وأكل السحت . لما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال : سمعت ابن أبي نعم (١) قال : سمعت أبا هريرة يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجام . وثن السكب . وعسب الفحل » . وروينا النهي عن عسب الفحل وكسب الحجام من طرق كثيرة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، وقال أبو حنيفة والشافعي . وأحمد . وأبو سليمان : لا تجوز الاجارة على ضراب الفحل . وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن شوذب أبي معاذ قال : قال البراء بن عازب : لا يحل عسب الفحل . ومن طريق الأعمش عن عطاء ابن أبي رباح قال : قال أبو هريرة « أربع من السحت . ضراب الفحل . وثن السكب . ومهر البغي . وكسب الحجام » وقال عطاء : لا تعطه على طراق الفحل أجرا

(١) هو بضم أوله وسكون ثانيه ، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي أبو الحكم الكوفي ؛ ووقع في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية « ابن أبي نعم » بزيادة ياء آخر الحروف وهو غلط

الآن لا تجد من يطرقك وهو قول قتادة .

قال أبو محمد : وأباح مالك الاجرة (١) على ضراب الفحل كرات مسماة وما نعلم لهم حجة أصلا من نص ولا من نظر ، ورووا رواية فاسدة موضوعة من طريق عبد الملك بن حبيب وهو مالك عن طلق بن السمح (٢) ولا يدري من هو؟ عن عبد الجبار ابن عمر وهو ضعيف أن ربيعة أباح ذلك ، وذكره عن عقيل بن أبي طالب أنه كان له تيس ينزيه بالاجرة .

قال أبو محمد : قد أجل الله قدر عقيل في نسبه وعلو قدره عن أن يكون تياسا يأخذ الاجرة على قضيب تيسه ، وأما اجرة الحمام فقد ذكرنا عن أبي هريرة تحريمها ، وروى عن عثمان أمير المؤمنين أيضا وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم ، وروينا عن ابن عباس اباحة كسبه . واحتج من أباحه بما روينا من طريق شعبة عن حميد الطويل عن أنس قال : دعا النبي ﷺ غلاما فحجمه (٣) فأمر له بصاع أو صاعين وكلم فيه تخفف من خراجه ، .

قال أبو محمد : فاستعمال الخبرين واجب فوجدنا النبي ﷺ أعطاه عن غير مشاركة فكانت مشاركته لا تجوز ، ولأنه أيضا عمل مجهول ، ولا خلاف في أن ذلك الحديث ليس على ظاهره لأن فيه النهي عن كسب الحمام جملة وقد يكسب من ميراث . أو من سهم من المغنم . ومن ضيعة . ومن تجارة وكل ذلك مباح له بلا شك ، ولم تحرم الحمامة قط بلا خلاف ولا بدله من كسب يعيش منه والامات ضياعا ، فصح ان كسبه بالحمام خاصة هو المنهى عنه فوجب أن يستثنى من ذلك فعل رسول الله ﷺ فيكون حلالا حسنا ويكون ما عداه حراما كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا معمر بن سالم عن أبي جعفر - هو ابن محمد بن علي بن الحسين - قال : لا بأس بأن يحتجم الرجل ولا يشارط ، وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا .

١٣٠٧ - مسألة - والاجارة جائزة على تعليم القرآن . وعلى تعليم العلم مشاهرة وجملة ، وكل ذلك جائز ، وعلى الرقي . وعلى نسخ المصاحف . ونسخ كتب العلم لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص بل قد جاءت الاباحة كما روينا من طريق البخاري نا أبو محمد سيدان بن مضارب الباهلي نا أبو معشر البراء [ هو صدوق ] (٤) يوسف بن يزيد حدثني عبيد الله بن الأخنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن نقرأ من أصحاب رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ «الاجارة» (٢) هو بفتح أوله وسكون ثانيه وفي آخره

حاء مهملة (٣) في النسخة رقم ١٦ «يحجمه» (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٤١



ﷺ مروا بماء فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال: هل فيكم من راق؟ [إن في الماء رجلا لديغا أو سليما] (١) فانطلق رجل منهم ققرأ بفاتحة الكتاب على شاه فبرأ فجاء بالشاه إلى أصحابه فكرهوا ذلك وقالوا: أخذت على كتاب الله أجرا [حتى قدموا المدينة] فقالوا: يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرا فقال رسول الله ﷺ: إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله، والخبر المشهور أن رسول الله ﷺ زوج امرأة من رجل بماء من القرآن (٢) أي ليعلمها إياه؛ وهو قول مالك. والشافعي. وأبي سليمان، وقال أبو حنيفة. والحسن بن حي: لا تجوز الأجرة على تعليم القرآن، واحتج له مقلدوه بخبر رويناه من طريق قاسم بن أصبغ نا عبد الله بن روح ناشبابة - هو ابن ورقاء - نا أبو زيد عبد الله بن العلاء الشامي نا بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني قال: كان عند أبي بن كعب ناس يقرئهم من أهل اليمن فاعطاه أحدهم قوسا يتسلحها في سبيل الله تعالى فقال له رسول الله ﷺ: أتحب أن تأتي بها في عنقك يوم القيامة نارا؟ ورويناه أيضا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع. وحيد بن عبد الرحمن [الرواسي] (٣) عن المغيرة بن زياد الموصلي عن عبادة بن نسي قاضي الأردن عن الأسود ابن ثعلبة عن عبادة بن الصامت عن رسول الله ﷺ قصة القوس. وأيضا من طريق أبي داود عن عمرو بن عثمان نا بقية نا بشر (٤) بن عبد الله بن يسار عن عبادة بن نسي عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ بمثله. ومن طريق سعيد ابن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عبد ربه بن سليمان بن عمير بن زيتون عن الطفيل ابن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه عرض له ذلك في القوس مع أبي بن كعب وفيه زيادة: أنه قال: يا رسول الله انا نا كل من طعامهم قال: أما طعام صنع لغيرك فخرته فلا بأس ان تا كله وأما ما صنع لك فان أكلته فاما نا كله بخلافك. ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن ميسر (٥) أبو سعد عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه ان أبي بن كعب غداه رجل كان يقرئه القرآن فقال له رسول الله ﷺ: ان كان شيء يتحلفك به فلا خير فيه وان كان من طعامه وطعام أهله فلا بأس به. ومن طريق ابن أبي شيبة نا عفان بن مسلم نا أبان بن يزيد الطار حدثني يحيى بن أبي كثير عن زيد - هو ابن أبي سلام - عن أبي سلام - هو مطور الحبشي - عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل، سمعت رسول الله

(١) الزيادة من صحيح البخاري (٢) الحديث في الصحيحين وغيرهما (٣) الزيادة

من سنن أبي داود (٤) في النسخة رقم ١٦ «بشير» بزيادة ياء آخر الحروف وهو

غلط (٥) في النسخة الحلية «بن قيس» وفي رقم ١٦ «بن مسروق» وهو غلط

ﷺ يقول: تَعْلَمُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَعْلَمُوا عَنْهُ (١) وَلَا تَجْهَرُوا فِيهِ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْبِرُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ، وَرَوَيْنَاهُ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ مِنْ قَوْلِهِ مِثْلَ هَذَا أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْسٍ أَهْدَاهَا إِنْسَانٌ إِلَى مَنْ كَانَ يَقْرَأُهُ: «أَتُرِيدَانِ تَعْلُقَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ؟» وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ أَنَّهُ أَعْطَاهُ الْإِمِيرُ مَا لَا لِقِيَامَهُ بِالنَّاسِ فِي رَمَضَانَ فَأَبَى وَقَالَ: «إِنَّا لَا نَأْخُذُ لِلْقُرْآنِ أَجْرًا» وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ نَاخَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - هُوَ الطَّحَانُ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَيَّاسٍ الْجَرِيرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُونَ بَيْعَ الْمُصَاحِفِ وَتَعْلِيمَ الْعُلَمَاءِ بِالْأَرْشِ وَيَعْظُمُونَ ذَلِكَ، وَصَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَشْرَطَ الْمُعَلِّمُ وَأَنْ يَأْخُذَ أَجْرًا عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ. وَسَفْيَانُ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي عَنْ أُسَيْرِ بْنِ عَمْرِو قَالَ شُعْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ عِمَارَ بْنَ يَاسِرٍ أَعْطَى قَوْمًا قُرْآنًا فِي رَمَضَانَ فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ فَكَرَهُهُ، وَقَالَ سَفْيَانُ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ الْحَقِيقَةَ عَلَى الْفَيْنِ فَقَالَ عُمَرُ أَوْ يُعْطَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ثَمَنًا؟، وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ. وَشَرِيحٌ لَا تَأْخُذُ لِكِتَابِ اللَّهِ ثَمَنًا \* وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ عَنْ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ الدَّمَشْقِيِّ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنٍ مَعَهُ كِتَابَ اللَّهِ: «إِنِّي لَا بَغْضَ لَكَ فِي اللَّهِ لِأَنَّكَ تَتَعَنَّى فِي أَذَانِكَ وَتَأْخُذُ لِكِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا»، وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ الْأَجْرَةَ عَلَى كِتَابِ الْمُصَاحِفِ، وَعَنْ عُلُقَمَةَ أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ أَيْضًا \*

قال أبو محمد: هذا كل ما احتجوا به. وقد ذكرنا عن سعد. وعمار الآن انهما أعطيا على قراءة القرآن \* وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن صدقة الدمشقي عن الوضين ابن عطاء قال: «كان بالمدينة ثلاثة معلمين يعلمون الصبيان فكان عمر بن الخطاب يرزق كل واحد منهم خمسة عشر كل شهر». ومن طريق ابن أبي شيبة ناوكيع نامهدي بن ميمون عن ابن سيرين قال: «كان بالمدينة معلم عنده من أبناء الفخام فكانوا يعرفون حقه في النور والمهرجان» \*

قال أبو محمد: محمد بن سيرين أدرك أكابر الصحابة وأخذ عنهم. أبي بن كعب (٢). وأبقتادة فمن دونهما \* ومن طريق ابن أبي شيبة نايزيد بن هارون أنا شعبة عن الحكم ابن عتيبة قال: «ما علمت أحدا كره أجر المعلم، وصح عن عطاء. وأبي قلابة أباحه أجر المعلم على تعليم القرآن، وأجاز الحسن. وعلقمة في أحد قولي الأجرة على نسخ المصاحف» قال أبو محمد: أما الأحاديث في ذلك عن رسول الله ﷺ فلا يصح منها شيء، أما حديث أبي إدريس الخولاني أن أبي بن كعب فتنقطع لا يعرف لأبي إدريس سماع من أبي، والآخر



أيضا منقطع لأن علي بن رباح لم يدرك أبي بن كعب هـ وأما حديث عبادة بن الصامت فأحد طرقه عن الأسود بن ثعلبة وهو مجهول لا يدري قاله علي بن المديني . وغيره ؛ والآخر من طريق بقية وهو ضعيف ، والثالثة من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف ؛ ثم هو منقطع أيضا هـ وأما حديث عبد الرحمن بن شبل ففيه أبو راشد الحبراني وهو مجهول ثم لو صحت لكانت كلها قد خالفها أبو حنيفة . وأصحابه لأنها كلها إنما جاءت فيما أعطى بغير أجر ولا مشاركة وهم يجيزون هذا الوجه فهو بايراد أحاديث ليس فيها شيء مما منعوا وهم مخالفون لما فيها فبطل كل ما في هذا الباب ، والصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا فبقى الاثران الصحيحان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللذان أوردنا لا معارض لهما وبالله تعالى التوفيق هـ

١٣٠٨ - مسألة - والإجارة جائزة على التجارة مدة مسافة في مال مسمى أو هكذا جملة كالخدمة . والوكالة . وعلى نقل جواب المخاصم طالبا كان أو مطلوبا . وعلى جلب البينة وحملهم إلى الحاكم . وعلى تقاضى اليمين . وعلى طلب الحقوق . وعلى المجيء بمن وجب احضاره لأن هذه كلها أعمال محدودة داخلية تحت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمؤاجرة هـ

١٣٠٩ - مسألة - وإجارة الأمير من يقضى بين الناس مشاهرة جائزة لما ذكرناه  
١٣١٠ - مسألة - ولا تجوز مشاركة الطبيب على البرء أصلا لأنه يد الله تعالى لا يد أحد وإنما الطبيب معالج ومقو للطبيعة بما يقابل الداء ولا يعرف كمية قوة الدواء من كمية قوة الداء فالبرء لا يقدر عليه إلا الله تعالى هـ

١٣١١ - مسألة - وجاز أن يستأجر الطبيب لخدمة أيام معلومة لأنه عمل محدود فإن أعطى شيء عند البرء بغير شرط فخلال الأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ ما أعطى المرء من غير مسألة هـ

١٣١٢ - مسألة - ولا تجوز الإجارة على حفر بئر البتة سواء كانت الأرض معروفة أو لم تكن لأنه قد يخرج فيها الصفاة الصلدة والأرض المنحلة الرخوة والصلبية ؛ وهذا عمل مجهول ، وقد يعد الماء في موضع ويقرب فيها هو إلى جانبه وإنما يجوز ذلك في استجار مياومة ثم يستعمله فيها في حفر البئر لأنه عمل محدود معلوم يتولى منه حسب ما يقدر عليه ، وبالله تعالى التوفيق هـ

١٣١٣ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط على المستأجر للخياطة احضار الخيوط . ولا على الوراق القيام بالحبر . ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر أو الجيار وهكذا

في كل شيء ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان لأنه اجارة ويسع معا قد اشترط أحدهما مع الآخر فحرم ذلك من وجهين ، أحدهما أنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، والثاني أنه يبيع مجهول واجارة مجهولة لا يدري ما يقع من ذلك للبيع ولا ما يقع منه للاجارة فهو أكل مال بالباطل ، فان تطوع كل من ذكرنا باحضار ما ذكرنا عن غير شرط جاز ذلك لأنه فعل خير ، وأما استئجار البناء وآلاته . والنجار وآلاته . والوراق وأقلامه . وجله (١) وسكينه . وملزمته . ومخبرته ، والخياط وابرته وجله فكل ذلك جائز حسن لأنها اجارة واحدة كلها ، فان كان شيء من ذلك لغيره لم يحز لأنه لا يدري ما يقع من ذلك لتلك الآلة ولا ما يقع للعامل فهو أكل مال بالباطل وبالله تعالى التوفيق ، وأما الصباغ فانما استؤجر لادخال الثوب في قدره فقط .

١٣١٤ - مسألة - ومن استأجر دارا . أو عبدا . أو دابة . أو شيئا ما ثم أجره بأكثر مما استأجره به أو بأقل أو بمثله فهو حلال جائز ؛ وكذلك الصائغ المستأجر لعمل شيء . فيستأجر هو غيره ليعمله له بأقل أو بأكثر أو بمثله فكل ذلك حلال والفضل جائز لهما إلا أن تكون المعاقدة وقعت على أن يسكنها بنفسه . أو يركبها بنفسه . أو يعمل العمل بنفسه فلا يجوز غيره ما وقعت عليه الاجارة لأنهم يأتونهم عن النبي ﷺ عن ذلك ، وهي مؤاجرة وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٥ - مسألة - والاجارة بالاجارة جائزة كمن أجر سكنى دار بسكنى دار أو خدمة عبد بخدمة عبد . أو سكنى بخدمة عبد أو بخياطة كل ذلك جائز لأنهم يأتونهم بالنهي عن ذلك وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز كراء دار بكراء دار ويجوز بخدمة عبد ، وهذا تقسيم فاسد .

### بقية الكلام في المسألة التي قبل هذه

قال علي : روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعباد بن العوام عن عمر بن عامر عن قتادة عن نافع عن ابن عمر أنه قال فيمن استأجر أجيرا فأجره بأكثر مما استأجره قال ابن عمر : للفضل للأول . ومن طريق وكيع ناشئة عن قتادة عن ابن عمر أنه كرهه ، وصح عن إبراهيم أنه قال : يرد الفضل هو ربا ، ولم يحزه مجاهد . ولا إياس بن معاوية . ولا عكرمة ، وكرهه الزهري بعد أن كان يبيحه ، وكرهه ميمون بن مهران . وابن سيرين . وسعيد ابن المسيب . وشريح . ومسروق . ومحمد بن علي . والشعبي . وأبو سلمة بن عبد الرحمن



وأباحه سليمان بن يسار . وعروة بن الزبير . والحسن . وعطاء .  
قال أبو محمد : احتج المانعون من ذلك بأنه كالربا وهذا باطل بل هي اجارة صحيحة ، ولا  
فرق بين من ابتاع بثلثين وباع بأكثر من اكثرى بشئ ، وأكرى بأكثر ، والمالكون  
يشنعون بخلاف صاحب الذى لا يعرف له مخالف وهذا مما تناقضوا فيه لأن ابن عمر لم  
يجزه ولا يعرف له فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، ومن قال بقول أبى حنيفة  
فى ذلك الشعبي .

قال على : هذا قول لا دليل على صحته والتقليد لا يجوز ، والعجب انهم قالوا : يتصدق  
بالفضل او هذا باطل لانه ان كان حلالا فلا يلزمه أن يتصدق به الا ان يشاء وان كان حراما  
عليه فلا يحل له أن يتصدق بما لا يملك ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٦ - مسألة - وتنقية المرحاض على الذى ملأه لا على صاحب الدار ، ولا  
يجوز اشتراطه على صاحب الدار لان على من وضع كناسة أو زبلا أو متاعا فى أرض غيره  
التي هي مال غيره لم يجزه ذلك وعليه أن يزيله عن المكان الذى لا حق له فيه واشتراطه على  
صاحب الدار باطل من وجهين ، أحدهما انه شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ،  
والثاني انه مجهول القدر فهو شرط فاسد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٧ - مسألة - فان كان غانا يبيتون فيه ليلة ثم يرحلون فعلى صاحب الخان  
احضار مكان فارغ للخلاء ان شاء والا يتبرزوا فى الصدقات ان أبى من ذلك .

١٣١٨ - مسألة - والاجرة على كنس السكنف جائزة وهو الظاهر من أقوال أبى  
حنيفة . ومالك . والشافعى . وأبى سليمان لعموم أمر رسول الله ﷺ بالموافقة على  
أنا رويانا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن الفضيل بن طلحة أن ابن عمر قال لرجل  
كناس للعدرة : اخبره أنه منه زوج . ومنه كسب . ومنه حج فقال له ابن عمر : أنت  
خيث وما كسبت خيث وماتت زوجت خيث حتى تخرج منه كما دخلت فيه ، قال سعيد  
ابن منصور : انا مهدي بن ميمون عن واصل مولى أبى عينة عن عمرو بن هرم عن عبد الحميد  
ابن محمود أنه سمع ابن عباس وقد قال له رجل : انى كنت رجلا كسا حاك كسح هذه الحشوش  
فأصبت مالا فتزوجت منه وولد لي فيه وحججت فيه فقال له ابن عباس : أنت ومالك  
خيث . وولدك خيث ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف . فأين الخفيفيون والمالكيون  
عن هذا إن طردوا أقوالهم ؟ ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ .

١٣١٩ - مسألة - وجائز اعطاء الغزل للنسج بجزه مسمى منه كربع . أو ثلث .  
أو نحو ذلك فان تراصيا على أن ينسجه النساج معا ويكونا معا شريكين فيه جاز ذلك

وان أبى أحدهما لم يلزمه وكان للنساج من الغزل الذى سعى له أجرة بمقدار ما ينسج من الأجر حتى يتم نسجه ويستحق جميع ما سعى له، وكذلك يجوز إعطاء الثوب للخياط (١) بجزء منه مشاع أو معين . وإعطاء الطعام للطحين بجزء منه كذلك ، وإعطاء الزيتون للعصير كذلك . وكذلك الاستئجار لجميع هذه الزيوت المحدودة بجزء منها كذلك كل ذلك جائز ، وكذلك استئجار الراعى لحراسة هذه الغنم بجزء منها مسمى كذلك أيضا ، ولا يجوز بجزء مسمى من النسل الذى لم يولد بعد لأن كل ما ذكرنا قبله فى اجارة محدودة فى شئ موجود قائم ، ولا تجوز الاجارة بمالم يخلق بعد لأنه غرر لا يدرى أ يكون أم لا ؟ .  
روينا من طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن أبى عدى عن ابن عون سألت محمد بن سيرين عن دفع الثوب الى النساج بالثلث ودرهم أو بالربع أو بما تراضيا عليه ؟ قال : لا أعلم به بأسا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان قال : أجاز الحكم اجارة الراعى للغنم بثلثها أو ربعها ، وهو قول ابن أبى ليلي ؛ وروى عن الحسن أيضا نا ابن أبى شيبة نا ابن عليه عن ليث عن عطاء مثل قول ابن سيرين نا ابن أبى شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى مثل قول ابن سيرين . وعطاء نا ابن أبى شيبة نا عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن زيد قال : سألت أيوب السخيتانى . ويعلى بن حكيم عن الرجل يدفع الثوب الى النساج بالثلث والربع ؟ فلم يريا به بأسا نا ابن أبى شيبة نا زيد بن الحباب عن أبى هلال عن قتادة قال : لا بأس أن يدفع الى النساج بالثلث . والربع نا ابن أبى شيبة نا عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال : لا بأس بان يعالج الرجل النخل ويقوم عليه بالثلث . والربع مالم ينفق هو منه شيئا نا ابن أبى شيبة نا ابن عليه عن أيوب السخيتانى عن الفضيل عن سالم قال : النخل يعطى من عمل فيه منه ، وهو قول ابن أبى ليلي والأوزاعى . والليث ، وكره كل ذلك ابراهيم . والحسن فى أحد قوله ولم يجره أبو حنيفة . ولا مالك . ولا الشافعى .

١٣٢٠ - مسألة - وجائز كراء السفن كبارها وصغارها بجزء مسمى بما يحمل فيها مشاع فى الجميع أو متميز ، وكذلك الدواب . والعجل ويستحق صاحب السفينة من الكراء بقدر ما قطع من الطريق عطب أو سلم لأنه عمل محدود ، وقال مالك : لا كراء له إلا إن بلغ .

قال على : وهذا خطأ واستحلال تسخير السفينة بلا أجرة وبلا طيب نفس صاحبها ولا فرق بين السفينة : والدابة فى ذلك ، وقوله فى هذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة



ولا رواية سقيمة، ولا قول أحد قبله فعله، ولا قياس، ولا رأى له وجه، وكذلك استتجار خدمة المركب جائز ولهم من الأجرة بقدر ما عملوا عطب المركب أو سلم، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢١ - مسألة - فان مال البحر وخافوا العطب فليخففوا الأثقل فالأثقل، ولا ضمان فيه على أهل المركب لانهم مأمورون بتخليص أنفسهم، قال الله تعالى: (ولا تقتلوا أنفسكم) وقال تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) فمن فعل ما أمر به فهو محسن، قال الله تعالى: (مأعلى المحسنين من سبيل) وقال مالك: يضمن ما كان للتجارة ولا يضمن ما سبق للأكل. والقنية ولا يضمن شيء من ذلك من لا مال له في المركب، وهذا كله تخليط لا يعضده دليل أصلا، وقول لانعلم أحدا تقدمه قبله، وبالله تعالى التوفيق، فان كان دون الأثقل ما هو أخف منه فان كان في رمى الأثقل كلفة يطول أمرها ويخاف غرق السفينة فيها ويرجى الخلاص برمى الأخف روى الأخف حيث لما ذكرنا، وأما من رمى الأخف وهو قادر على رمى الأثقل فهو ضامن لما رمى من ذلك لا يضمنه معه غيره لقول النبي ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» ولا يرمى حيوان الا للضرورة يوقن معها بالنجاة برميها ولا يلقي انسان أصلا لا مؤثما ولا كافرا لأنه لا يحل لأحد دفع ظلم عن نفسه بظلم من لم يظلمه والمانع من القاء ماله المثلل للسفينة ظالم لمن فيها فدفع الهلاك عن أنفسهم بمنعه من ظلمهم فرض.

١٣٢٢ - مسألة - واستتجار الحمام جائز ويكون البئر. والساقية تبعا، ولا يجوز عقد اجارة مع الداخل فيه لكن يعطى مكارمة فان لم يرض صاحب الحمام بما أعطى الزم بعد الخرج ما يساوى بقاءه فيه فقط لأن مدة بقائه قبل أن يستوفيه مجهولة ولا يجوز عقد الكراء على عمل مجهول لأنه أكل مال بالباطل لجهلها بما يتراضيان به، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢٣ - مسألة - ومن استأجر دارا فان كانت فيها دالية. أو شجرة لم يجوز دخولها في الكراء أصلا قل خطرهما أم كثر ظهر حملها أو لم يظهر طاب أو لم يطب لأنها قبل أن تخلق الثمرة وقبل أن تطيب لا يحل فيها عقد أصلا الا المساقاة فقط وبعد ظهور الطيب لا يجوز فيها إلا البيع لا الاجارة لأن الاجارة لا تملك بها العين ولا تستهلك أصلا، والبيع تملك به العين والرقبة فهو بيع بثمن مجهول. واجارة بثمن مجهول فهو حرام من كل جهة وهو قول أبي حنيفة. والشافعي: وأبي سليمان.

١٣٢٤ - مسألة - واجارة المشاع جائزة فيما ينقسم. وما لا ينقسم من الشريك ومن غير الشريك ومع الشريك ودونه وهو قول مالك. والشافعي. وأبي يوسف.

ومحمد بن الحسن: وأبي سليمان وغيرهم، وقال أبو حنيفة : لا تجوز اجارة المشاع لا ما ينقسم ولا ما لا ينقسم الا من الشريك وحده ، وقال : لا يجوز رهن المشاع كان ما ينقسم أو ما لا ينقسم لا عند الشريك فيه ولا عند غيره فان ارتهن اثنان معا رهنا من واحد جاز ذلك ، وقال : لا تجوز هبة المشاع ان كان ما ينقسم كالدور والارضين ويجوز فيما لا ينقسم كالسيف والثلاوة ونحو ذلك ، وأجاز بيع المشاع ما انقسم وما لا ينقسم من الشريك وغير الشريك ولم يجز زفر اجارة المشاع لامن الشريك ولا من غيره ، وهذه تقاسم في غاية الفساد والدعوى بالباطل والتناقض بلا دليل أصلا ولا نعلها عن أحد قبل أبي حنيفة ، ولا حاجة لهم في ذلك الا أن قالوا : الانتفاع بالمشاع غير ممكن الا بالمهاياة وفي ذلك انتفاع بحصة شريكه .

قال أبو محمد : وهذا داخل عليهم في البيع وفي التملك ولا فرق وأمر النبي ﷺ بالمواجرة ولم يخص مشاعا من غير مشاع وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى وما كان ربك نسيا ، وقد تم الدين والله الحمد ونحن في غنى عن رأى أى حنيفة وغيره ، وبالله تعالى التوفيقه . ١٣٢٥ - مسألة - ولا ضمان على أجير مشترك أو غير مشترك ولا على صانع أصلا الا ما ثبت أنه تعدى فيه أو أضرعه والقول في كل ذلك ما لم تقم عليه بينة قوله مع يمينه فان قامت عليه بينة بالتعدى أو الاضاعة ضمن وله في كل ذلك الاجرة فيما أثبت انه كان عمله فان لم تقم بينة حلف صاحب المتاع انه ما يعلم أنه عمل ما يدعى انه عمله ولا شيء عليه حينئذ ، وبرهان ذلك قول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) فقال الصانع والأجير حرام على غيره فان اعتدى أو أضرع لزمه حينئذ أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى والاضاعة لما يلزمه حفظه تعد وهو ملزم حفظ ما استعمل فيه بأجر أو بغير اجر لنهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال وحكمه عليه السلام بالينة على من ادعى وباليمين على المطلوب إذا أنكر ، ومن طلب بغرامة مال أو ادعى عليه ما يوجب غرامة فهو المدعى عليه فليس عليه الا اليمين بحكم الله عز وجل والينة على من يدعى لنفسه حقا في مال غيره .

وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : كما قلنا \* روينا من طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : لا يضمن الصانع ولا القصار ، أو قال الخياط وأشباهه . ومن طريق حماد بن سلمة أنا جبلة بن عطية عن يزيد بن عبدالله بن موهب قال في حال استؤجر لحمل قلة غسل فانكسرت قال : لا ضمان عليه \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا أزهري السمان عن عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين انه كان لا يضمن الاجير الا من تضيع \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال : ليس على أجير المشاهرة



ضمان \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن مطرف بن طريف عن الشعبي قال : لا يضمن القصار الا ما جنت يده \* ومن طريق عبدالرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن مطرف عن الشعبي قال : يضمن الصانع ما أعت يده ولا يضمن ما سوى ذلك \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين عن شريح انه كان لا يضمن الملاح غرقا ولا خرقا \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : اذا أفسد القصار فهو ضامن وكان لا يضمنه غرقا ولا خرقا ولا عدوا مكابرا \*

قال أبو محمد : وهذا نص قولنا \* ومن طريق سعيد بن منصور عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن طاوس انه لم يضمن القصار \* ومن طريق عبدالرزاق نا معمر قال : قال ابن شبرمة : لا يضمن الصانع الا ما أعت يده ، وقال قتادة : يضمن اذا ضيع \* وبه الى عبدالرزاق نا سفيان الثوري نا حماد بن أبي سليمان كان لا يضمن أحدا من الصناع وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وزفر . وأبي ثور . وأحمد . وإسحاق . والمزني . وأبي سليمان ، وقالت طائفة : الصناع كلهم ضامنون ما جنوا وما لم يجنوا \* روي نا من طريق عبدالرزاق عن بعض أصحابه عن الليث بن سعد عن طلحة بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن الصناع يعني من عمل يده \* ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال : كان علي بن أبي طالب يضمن الأجير \* وصح من طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا كان يضمن القصار والصواغ وقال : لا يصلح الناس الا ذلك ، وروي عنه أنه ضمن نجارا ، وصح عن شريح تضمن الأجير . والقصار . وعن ابراهيم أيضا تضمن الصناع ، وكذلك عن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وعن مكحول انه كان يضمن كل أجير حتى صاحب الفندق الذي يحبس للناس دوابهم ، وهو قول ابن أبي ليلى حتى انه ضمن صاحب السفينة اذا عطبت الامتعة التي تلفت فيها ، وقالت طائفة : يضمن كل من أخذ أجرا ، وروي ذلك عن علي وعن عبدالرحمن بن يزيد وغيرهما ، وقالت طائفة : يضمن الأجير المشترك وهو العام وهو الذي استؤجر على الأعمال ولا يضمن الخاص وهو الذي استؤجر لمدة ما ، وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وروي عن ابراهيم يضمن الأجير المشترك ولم يأت عنه لا يضمن الخاص ، وقالت طائفة : يضمن الصانع ما غاب عليه الا أن يقيم بينة انه تلف بعينه من غير فعله فلا يضمن ولا يضمن ما ظهر أصلا الا أن تقوم عليه بينة بأنه تعدى وهو قول مالك بن أنس \*

قال أبو محمد : أما قول مالك فمأخذنا له حجة أصلاً من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبله . ولا من قياس ، وما كان هكذا فلا وجه له ولم نجد لهم شبهة إلا أنهم قالوا : إنما فعلنا ذلك احتياطاً للناس فقلنا لهم : فضمنوا الودائع احتياطاً للناس ، فقد صح عن عمر بن الخطاب أنه ضمنها أنس بن مالك ، وأيضاً فمن جعل المستصنعين أولى بالاحتياط لهم من الصناع والكل مسلمون ، ولو عكس عما كس عليهم قولهم لما كان بينه وبينهم فضل كمن قال : بل أضمن ما ظهر إلا أن تأتي بينة على أن الشيء تلف من غير فعله وتعيده ولا أضمن ما بطن إلا أن تقوم بينة عدل بأنه هلك من تعديده بل لعل هذا القول أحوط في النظر ، وكذلك قول أبي يوسف . ومحمد [بن الحسن] (١) ، وهذا كما ترى خالفوا فيه عمر (٢) . وعلي بن أبي طالب ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف رضي الله عنهم وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم (٣) والقوم أصحاب قياس يزعمهم وقد قال بعضهم من أصحاب القياس : وجدنا ما يدفعه الناس بعضهم إلى بعض من أموالهم ينقسم أقساماً ثلاثاً لأربع لها ، قسم ينتفع به الدافع وحده لا المدفوع إليه فقد اتفقنا أنه لا ضمان في بعضه كالوديعة فوجب رد كل ما كان من غيرها إليها ، وقسم ينتفع به الدافع والمدفوع إليه فقد اتفقنا على أنه لا ضمان في بعضه كالقرض فوجب رد ما كان من غيره إليه ودخل في ذلك الرهن وما دفع إلى الصناع ، وقسم ثالث ينتفع به المدفوع إليه وحده فقد اتفقنا في بعضه على أنه مضمون كالقرض فوجب أن تكون العارية مثله .

قال أبو محمد : لو صح قياس في العالم لكان هذا ولكنهم لا الآثار اتبعوا ولا القياس عرفوا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٢٦ - مسألة - ولا تجوز الاجارة إلا بمضمون مسمى بمحدود في الذمة ، أو بعين معينة متميزة معروفة الحد والمقدار وهو قول عثمان رضي الله عنه وغيره .

قال أبو محمد : وقال مالك : يجوز كراء الأجير بطعامه ، واحتجوا بخبر عن أبي هريرة كنت أجيراً لابنة غزو أن بطعام بطني وعقبه رجلي .

قال أبو محمد : قد يكون هذا تكراراً من غير عقد لازم وأما العقود المقضى بها فلا تكون إلا بمعلوم ، والطعام يختلف فنه اللين . ومنه الخشن . ومنه المتوسط ، ويختلف الأدم ، وتختلف الناس في الآكل اختلافاً متفاوياً فهو مجهول لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .

تمت الاجارة بحمد الله .

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة الحلية وهذا ما خالفوا فيه كلهم غير ،

الخ (٣) في النسخة رقم ١٤ والحلية «أموالهم»



## بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الجعل فى الآبق وغيره

١٣٢٧ - مسألة - لا يجوز الحكم بالجعل على أحد فن قال لآخر : ان جئتني بعبدى الآبق فلك على دينار أو قال : ان فعلت كذا وكذا فلك على درهم أو ما أشبه هذا (١) فجاءه بذلك ، أو هتف وأشهد على نفسه من جاءني بكذا فله كذا فجاءه به لم يقض عليه بشيء ويستحب لو وفى بوعدده ، وكذلك من جاءه بآبق فلا يقضى له بشيء سواء عرف بالمجنىء بالآباق أو لم يعرف بذلك إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة أو لياتيه به من مكان معروف فيجب له ما استأجره به ، وأوجب قوم الجعل والزموه الجاعل واحتجوا بقول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) وبقول يوسف عليه السلام وخدمته عنه (قالوا : نفقد صواع الملك ولن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) وبحديث الذيرقى على قطيع من الغنم وقد ذكرناه فى الاجارات فافغى عن اعادته .

قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما قول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) فصح أنه ليس لاحد أن يعقد فى دمه ولا فى ماله ولا فى عرضه ولا فى بشرته عقدا ولا أن يلتزم فى شيء من ذلك حكما إلا ما جاء النص بإيجابه باسمه أو باباحته باسمه ، فصح أن العقود التى أمر الله تعالى بالوفاء بها إنما هى العقود المنصوص عليها باسمائها وان كل ما عداها فحرام عقده ، وأيضا فان الله عز وجل يقول : (ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) فصح أن من التزم أن يفعل شيئا ولم يقل : ان شاء الله فقد خالف أمر الله تعالى واذا خالف أمر الله تعالى لم يلزمه عقد خالف فيه أمر ربه عز وجل بل هو معصية يلزمه أن يستغفر الله عز وجل منه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» فان قال : إلا أن يشاء الله فقد علمنا يقينا علم ضرورة اذ قد عقد ذلك العقد بمشيئة الله عز وجل ثم لم ينفذه ولا فعله فان الله تعالى لم يشأ اذ لو شاء الله لا نفذه وأتمه فلم يخرج عن ما التزم من كون ذلك العقدان شاء الله تعالى أنفذه وأتمه والا فلا ، وأيضا فان المخالفين لنا فى هذا لا يرون جميع العقود لازمة ولا يأخذون بعموم الآية التى احتجوا بها بل يقولون فيمن عقد على نفسه أن يصبغ ثوبه أصفر أو أن يمشى الى السوق أو نحو هذا : أنه لا يلزمه فقد نقضوا احتجاجهم بعمومها ولزمهم ان يأتوا بالحد المفرق بين

ما يلزمونه من العقود وبين مالا يلزمونه ، وبالبرهان على صحة ذلك الحدو ذلك الفرق وإلا فقولهم مردود لانه دعوى بلا برهان وما كان هكذا فهو باطل ، قال الله تعالى : ( قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ) .

والعجب ان المخالفين لنا : يقولون : ان وكد كل عقد عقده يمين لم يلزمه الوفاء به وانما فيه الكفارة ان لم يف به فقط ثم يلزمونه اياه اذالم يؤكده فتراهم كلما أكد العاقد عقده انحل عنه واذا لم يؤكده لزمه وهذا معكوس وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول يوسف عليه السلام فلا يلزم لوجوه . أحدها ان شريعة من قبلنا من الأنبياء عليهم السلام لا تلزمنا قال تعالى : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) وقال رسول الله ﷺ : « فضلت على الأنبياء بست فذكر عليه السلام منها وأرسلت الى الناس كافة » (١) وقال عليه السلام أيضا : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي ، فذكر عليه السلام منها » و كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس عامة » (٢) ، وينا هذا من طريق جابر . والذي قبله من طريق أبي هريرة ، فاذ قد صح هذا فلم يبعثوا إلينا وإذ لم يبعثوا إلينا فلا يلزمنا شرع لم يؤمر به وانما يلزمنا الايمان بانهم رسل الله تعالى وان ما أتوا به لازم لمن بعثوا اليه فقط ، وإضافان المحتجين بهذه الآية أول مخالف لها لانهم لا يلزمون من قال : لمن جاءني بكذا حمل بعير الوفاء بما قال لان هذا الحمل لا يدري مما هو أمن لوئ . أو من ذهب . أو من رماد . أو من تراب ؟ ولا أي البعران هو ؟ ومن البعران الضعيف الذي لا يستقل بعشرين صاعا . ومنهم القوى والصحيح الذي يستقل بثلاثمائة صاع ، ولا أشد مجاهرة بالباطل ممن يحتاج بشيء هو أول مخالف له على من لم يلتزم قط ذلك الأصل ، وأيضا حتى لو كان هذا في شريعتنا لما كان حجة علينا لانه ليس في هذه الآية الزام القضاء بذلك وانما فيها انه جعل ذلك الجعل فقط وليس هذا مما خالفناهم فيه فبطل تعلقهم بالآيتين جميعا (٣) والله تعالى الحمد . وأما قوله ﷺ في حديث الرافى فصحيح الا أنه لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه الا اباحة أخذ ما أعطى الجاعل على الرقية فقط ، وهكذا نقول وليس فيه القضاء على الجاعل بما جعل ان أبى أن يعطيه فسقط كل ما احتجوا به وبالله تعالى التوفيق .

(فان قيل ) انه وعد قلنا : قد تكلمنا في الوعد والاخلاف في آخر كتاب النذور بما فيه كفاية وكلامنا هنا فيه بيان انه ليس كل وعد يجب الوفاء به وانما يجب الوفاء بالوعد بالواجب الذي افترضه الله تعالى فقط ولا يلزم أحدا ما التزمه لكن ما ألزمه الله تعالى

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٧ من طريق أبي هريرة (٢) هو في الصحيحين

(٣) في النسخة الحلية « بالآيتين يقينا » وفي النسخة رقم ١٤ « بالآيتين يقينا »



على لسان نبيه ﷺ فهو الذى يلزم سواء التزمه المرء أو لم يلتزمه وبالله تعالى تأيد .  
ومن العجائب أن الملزمين الوفاء بالجعل يقولون : انه لا يلزم المجمعول له أن يفعل  
ما جعل له فيه ذلك الجعل وهم يزعمهم أصحاب أصول يردون اليها فروعهم فقى أى الأصول  
وجدوا عقدا متفقا عليه أو منصوصا عليه بين اثنين يلزم أحدهما ولا يلزم الآخر ؟  
وقال مالك : من جاء بالآبق فان كان ممن يعرف بطلب الآبق فانه يجعل له على قدر قرب الموضع  
وبعده فان لم يكن ذلك شأنه ولا عمله فلا جعل له لكن يعطى ما اتفق عليه فقط ، وقال أبو حنيفة  
لا يجب الجعل فى شيء الا فى رد الآبق فقط العبد . والامة سواء فمن رد آبقا أو آبقة من مسيرة  
ثلاث ليال فصاعدا فله على كل رأس أربعون درهما فان ردهما من أقل من ثلاث رضى له ولا  
يلغ بذلك أربعين درهما فان جاء بأحد هما من مسيرة ثلاث ليال فصاعدا وهو يساوى أربعين  
درهما فقل نقص من قيمته درهم واحد فقط ، ثم رجع أبو يوسف : ومحمد بن الحسن عن هذا  
القول فقال محمد : ينقص من قيمته عشرة دراهم ، وقال أبو يوسف : له أربعون درهما  
ولولم يساوا الا درهما واحدا .

قال أبو محمد : أما قول مالك خطأ لا برهان على صحته أصلا لانه تفريق بين ما لافرق  
بينه بلا برهان لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب .  
ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وما نعلم هذا القول عن أحد قبله ، ويلزم عليه ان من  
كان بناء فر على حائط مائل فأصلحه وبناء أن له أجره عليه فان لم يكن بناء وبناء فلا أجره (١)  
له ، وكذلك من نسج غزلا آخر لم يأمره به فان كان نساجا فله الأجره وان لم يكن  
نساجا فلا أجره له والباب يتسع هنا جدا ، فاما أن يتزيدوا من التحكم فى أموال الناس  
بالباطل واما أن يتناقضوا لا بد من أحدهما ، وأما قول أبى حنيفة وأصحابه فقى غاية الفساد  
والتخليط لانهم حدوا حدا لم يأت به قط قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا  
قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد نعله قبلهم . ولا قياس . ولا رأى يعقل ، ثم فيه من  
التخاذل ، ما لا يخفى على ذى مسكة عقل وهم قد قالوا : من قتل جارية تساوى مائة ألف  
درهم فصاعدا أو اقل الى خمسة آلاف درهم لم يكن عليه الا خمسة آلاف غير خمسة  
دراهم ، ومن قتل عبدا يساوى عشرين ألف درهم فصاعدا أو اقل الى عشرة آلاف درهم  
لم يكن عليه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم ثم سوا فى جعل الآبق بين المرأة  
والرجل وأسقط أبو حنيفة درهما من قيمته ان لم يساوا أربعين درهما فهلا أسقط من ثمن  
الذكر عشرة دراهم ومن ثمن الامة خمسة دراهم كما فعل فى القتل ؟ أو هلا أسقط هنالك

درهما كما أسقط هنا ؟ وليت شعري من أين قصدوا إلى الدرهم ؟ ولعله بغلي أيضا كالذي حد به النجاسات ، وهلا حد بنصف درهم أو ربع درهم أو بفلس ؟ ثم ايجاب أبي يوسف أربعين درهما في جعله وان لم يساوا الدرهما فيا لله ويا للمسلمين من أضل طريقة . أو أبعد عن الحقيقة : أو أقل مراقبة ممن يعارض حكم رسول الله ﷺ في المصراة في أن ترد وصاع تمر لحاقتهم وآرائهم المتننة ! فقالوا : أرأيت ان كان اشتراها بنصف صاع تمر ؟ ثم يوجب مثل هذا في الجعل الذي لم يصح فيه سنة قط ، وهلا اذحمقوا هنا ؟ قالوا في المصراة : يردوها بقيمتها من صاع تمر ان كانت أقل من صاع التمرتين أو الانصف مد أو نحو ذلك ، ثم موهوا بانهم اتبعوا في ذلك أثر امر سلا . وروايات عن الصحابة رضي الله عنهم وكذبوا في ذلك كله بل خالفوا الأثر المرسل في ذلك وخالفوا كل رواية رويت في ذلك عن صاحب أو تابع على ما نذكر ان شاء الله تعالى .

وأعجب شيء دعواهم أن الاجماع قد صح في ذلك فان كان اجماعا فقد خالفوه ومن خالف الاجماع عندهم كفر ، فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير وان لم يكن اجماعا فقد كذبوا على الأمة كلها وعلى أنفسهم انظر كيف كذبوا على أنفسهم . روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن ابن جريج عن عطاء - أو ابن أبي مليكة . وعمر بن دينار قال جميعا : ما زلنا نسمع « أن النبي ﷺ قضى في العبد الآبق يوجد خارجا من الحرم دينار أو عشرة دراهم » . ومن طريق وكيع نا ابن جريج عن ابن أبي مليكة وعمر بن دينار قال جميعا : جعل رسول الله ﷺ في الآبق اذا جىء به خارج الحرم دينار . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر بن عمرو بن دينار قال : « قضى النبي ﷺ في الآبق يوجد في الحرم عشرة دراهم » وهذا خلاف قول الطائفتين مع قولهما ان المرسل كالمسند ولا مرسل أصح من هذا لان عمرا . وعطاء . وابن أبي مليكة ثقات أئمة نجوم ، وكلهم أدرك الصحابة فعطاء أدرك عائشة أم المؤمنين وصحبا فمن دونها (١) ، وابن أبي مليكة أدرك ابن عباس . وابن عمر . وأسما بنت أبي بكر . وابن الزبير وسمع منهم وجالسهم ، وعمر وأدرك جابرا . وابن عباس وصحبهما لاسيما مع قول اثنين منهما لانا لهما كانا انهما ما زالا يسمعان ذلك ، فهان عند هؤلاء مخالفة كل ذلك تقليدا لخطأ أبي حنيفة . ومالك ، وسهل عندهم في رد السنن الثابتة بتقليد رواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيار . وسائر المرسلات الواهية اذا وافقت رأى أبي حنيفة ومالك ، فمن أضل ممن هذه طريقته في دينه ونعوذ بالله من الخذلان . ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن يزيد



عن أيوب أبي العلاء عن قتادة وأبي هاشم كلاهما قال: إن عمر بن الخطاب قضى في جعل الآبق إذا أصيب في غير مصره أربعين درهماً فإن أصيب في المصر فعشرين درهماً أو عشرة دراهم . ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نازيد بن هارون نا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب في جعل الآبق ديناراً أو اثنا عشر درهماً وهذا كله خلاف قول المالكيين والحنيفيين . ومن طريق أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة قالا جميعاً : نازيد بن هارون عن الحجاج بن أرطاة عن الحصين ابن عبد الرحمن عن الشعبي عن الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب قال في جعل الآبق ديناراً أو اثنا عشر درهماً زاد أحمد في روايته إذا كان خارجاً من المصر ، وهذا كله خلاف قول المالكيين . والحنيفيين . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي إسحاق قال : أعطيت الجمل في زمن معاوية أربعين درهماً ، وهذا خلاف قول الحنفيين . والمالكيين ، ثم ليس فيه أن معاوية قضى بذلك ولأنه قضى بذلك على أبي إسحاق ولا في أي شيء أعطاه وظاهره أنه تطوع بذلك ولا يدرى في أي شيء فلا متعلق لهم بهذا أصلاً ولعله أعطاه في جعل شرطى وكله عليه زياد ظلماً . ومن طريق محمد ابن عبد السلام الخثني نا محمد بن المثني نا أبو عامر العقدي عن سفيان الثوري عن ابن رباح عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني قال : أتيت عبد الله بن مسعود بآبق أو بآبق فقال الأجر . والغنيمة قلت : هذا الأجر فما الغنيمة ؟ قال : من كل رأس أربعين درهماً . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني أن رجلاً أصاب آبقاً بعين التمر فجاء به فجعل فيه ابن مسعود أربعين درهماً . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة نا شيخ عن أبي عمرو الشيباني أن ابن مسعود سئل عن جعل الآبق فقال : إذا كان خارجاً من الكوفة فأربعين وإذا كان بالكوفة فعشرة ، هذا كل ما روى فيه عن الصحابة رضي الله عنهم ، وكله مخالف لأبي حنيفة . ومالك ولم يحد ابن مسعود ولا أحد قبله مسيرة ثلاث باربعين درهماً ثم كل ذلك لا يصح .

أما عن عمر فأحد الطريقين منقطع ، والآخرى والتي عن علي فكلاهما عن الحجاج ابن أرطاة وهو ساقط ، والتي عن ابن مسعود عن شيخ لا يدرى من هو ، وعن عبد الله ابن رباح القرشي وهو غير مشهور بالعدالة ، وأما التابعون فصح عن شريح . وزياد أن الآبق أن وجد في المصر فجعل واجده عشرة دراهم . وإن وجد خارج المصر فأربعين درهماً ، وروى هذا أيضاً عن الشعبي وبه يقول إسحاق بن راهويه وهذا بخلاف

قول أبي حنيفة، ومالك، وصح عن عمر بن عبد العزيز ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا الضحاك بن مخلد عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز قضى في جعل الآبق إذا أخذ (١) على مسيرة ثلاث ثلاثة دنانير، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قضى عمر بن عبد العزيز في الآبق في يوم ديناراً وفي يومين دينارين وفي ثلاثة أيام ثلاثة دنانير فإزاد على أربعة فليس له إلا أربعة؛ وهذا كله خلاف قول أبي حنيفة. ومالك هـ ومن طريق أحمد بن حنبل نا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي شيبة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: جعل الآبق قد كان يجعل فيه وهو الذي يعمل فيه أربعون درهماً، فهذا عموم وخلاف قول أبي حنيفة. ومالك، وقد جاء عن إبراهيم خلاف هذا ومثل قولنا، وقال أحمد بن حنبل: إن وجد في المصر فلا شيء وإن وجد خارج المصر فأربعون درهماً هـ

قال أبو محمد: فهم ثلاثة من الصحابة لم يصح عن أحد منهم، وهم أيضاً مختلفون وهم خمسة من التابعين مختلفون فلم يستح الخيفيون من دعوى الإجماع من الصحابة على جعل الآبق ولم يصح عن أحد منهم قط ولا جاء إلا عن ثلاثة فقط كما ذكرنا وقد خالفوهم مع ذلك نعم لم يكن عندهم إجماعاً إجماعهم يقين على المساقاة في خير إلى غير أجل وقد اتفقوا بلا شك على ذلك عصر النبي ﷺ وعصر (٢) أبي بكر. وعمر رضي الله عنهم ولا بالوا بمخالفة أكثر من ضعف هذا العدد من الصحابة رضي الله عنهم، صح عنهم القصاص من اللطمة. ومن ضربة بالسوط. والمسح على الجوربين. والعامة. وغير ذلك، ثم قدرونا خلاف هذا كله عن بعض الصحابة والتابعين كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب في الآبق قال: المسلمون يرد بعضهم على بعض هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي قال: المسلم يرد على المسلم يعني في الآبق \* ومن طريق وكيع نا سفيان عن جابر عن الحكم بن عتيبة قال في الآبق المسلم: يرد على المسلم، وهو قول الشافعي. والأوزاعي. والليث. والحسن بن حي. وأبي سليمان. وأحد قولي أحمد بن حنبل كلهم يقول: لا جعل في الآبق هـ وروينا من طريق وكيع نا مسعر - هو ابن كدام - عن عبد الكريم قال: قلت لعبد الله بن عتبة: أيجتعل في الآبق؟ قال: نعم قلت: الحر قال: لا \* ومن طريق وكيع نا إسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد

(١) في النسخة رقم ١٦، إذا أخذه، (٢) في النسخة رقم ١٦، على ذلك بحضرة



ابن أبى بكر قال : ائلم يعطه جعلاً فليس له فى المكان الذى أخذه \*  
 قال أبو محمد : قال الله تعالى : ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء  
 بينهم ) ، ونهى رسول الله ﷺ عن اضعاء المال ، وقال الله تعالى : ( وتعاونوا على  
 البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) ففرض على كل مسلم حفظ مال أخيه إذا  
 وجدته ولا يحل له أخذ ماله بغير طيب نفسه ( ١ ) فلا شئ لمن أتى بآبق لأنه فعل فعلاً هو فرض  
 عليه كالصلاة والصيام وبالله تعالى التوفيق ، ولو أعطاه بطيب نفسه لكان حسناً ، ولو أن  
 الامام يرتب لمن فعل ذلك عطاء لكان حسناً ، وبالله تعالى التوفيق \*  
 تم كتاب الجمل بحمد الله [ وعونه ] ( ٢ )

### كتاب المزارعة والمغارسة

١٣٢٩ - مسألة - الا كثار من الزرع والغرس حسن وأجره ما يشغل ذلك  
 عن الجهاد ، وسواء كان كل ذلك فى أرض العرب أو الأرض التى أسلم أهلها عليها . أو  
 أرض الصلح . أو أرض العنوة المقسومة على أهلها أو الموقوفة بطيب الأنفس لمصالح  
 المسلمين . روىنا من طريق البخارى ناقتية [ بن سعيد ] ( ٣ ) نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس  
 ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فإكل  
 منه طائر أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » . وروينا أيضاً من طريق الليث أنه  
 سمع أبا الزبير انه سمع جابراً عن النبي ﷺ بمثله ، فعم عليه السلام ولم يخص ، وكره  
 مالك الزرع فى أرض العرب وهذا خطأ وتفرق بلاد دليل ، واحتج لهذا بعض مقلديه  
 بما رويناه من طريق البخارى نا عبد الله بن يوسف نا عبد الله بن سالم الحمصى نا محمد بن زياد  
 الالهاني عن أبى امامة الباهلى أنه رأى سكة وشيئاً من آلة الحرث فقال : سمعت رسول الله  
 ﷺ يقول : لا يدخل هذا بيت قوم الا دخله الذل ( ٤ ) ، \*  
 قال أبو محمد : لم تزل الأنصار كلهم وكل من قسم له النبي ﷺ أرضاً من فتوح  
 بنى قريظة ومن أقطعه أرضاً من المهاجرين يزرعون ويغرسون بحضرة ﷺ ، وكذلك  
 كل من أسلم من أهل البحرين . وعمان . واليمن . والطائف فما حضى عليه السلام قط  
 على تركه ، وهذا الخبر ( ٥ ) عموم كما ترى لم يخص ( ٦ ) به غير أهل بلاد العرب من أهل

( ١ ) فى النسخة رقم ١٦ ، طيب نفس . ( ٢ ) الزيادة من النسخة الحلية ( ٣ ) الزيادة من  
 صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٠٨ ( ٤ ) هو فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٠٨ ( ٥ ) فى النسخة  
 رقم ١٦ ، فهذا ( ٦ ) فى النسخة رقم ١٤ « ولم يخص »

بلاد العرب و كلامه عليه السلام لا يتناقض ، فصح أن الزرع المذموم الذي يدخل الله تعالى على أهله النذل هو ما تشوغل به عن الجهاد وهو غير الزرع الذي يؤجر صاحبه وكل ذلك حسنه ومذمومه (١) سواء ، كان في أرض العرب أو في أرض العجم إذا السنن في ذلك على عمومها ، واحتجوا أيضا بما روينا من طريق أسد بن موسى عن محمد بن راشد عن مكحول أن المسلمين زرعوا بالشام فبلغ عمر بن الخطاب فأمر بأحراقه وقد ابيض فأحرق ، وإن معاوية تولى حرقه \* ومن طريق أسد بن موسى عن شرحبيل بن عبد الرحمن المرادي أن عمر بن الخطاب قال لقيس بن عبد يغوث المرادي : لا آذن لك بالزرع إلا أن تقر بالنذل وأحواسمك من العطاء ، وإن عمر كتب إلى أهل الشام من زرع واتبع أذئاب البقر ورضى بذلك جعلت عليه الجزية .

قال أبو محمد : هذا مرسل ، وأسد ضعيف ، ويعيد الله أمير المؤمنين من أن يحرق زروع المسلمين ويفسد أموالهم ، ومن أن يضرب الجزية على المسلمين ، والعجب ممن يحتج بهذا وهو أول مخالف له \*

١٣٣٠ - مسألة - ولا يجوز كراء الأرض بشيء أصلا لا بدنانير ولا بدراهم . ولا بعرض . ولا بطعام مسمى ولا بشيء أصلا ولا يحل في زرع الأرض إلا أحد ثلاثة أوجه إما أن يزرعها المرء بآلته وأعوانه وتبذره وحيوانه ، وإما أن يبيع لغيره زرعها ولا يأخذ منه شيئا فإن اشتركا في الآلة والحيوان والبذرة والأعوان دون أن يأخذ منه للأرض كراء فحسن ، وإما أن يعطى أرضه لمن يزرعها يبذره وحيوانه وأعوانه وآلته بجزء ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى إمانصف وإماتك أو ربع أو نحو ذلك أكثر أو أقل ، ولا يشترط على صاحب الأرض البتة شيء من كل ذلك ويكون الباقي للزارع قل ما أصاب أو أكثر فإن لم يصب شيئا فلا شيء له ولا شيء عليه فهذه الوجوه جائزة فمن أتى فليمسك أرضه .

برهان ذلك أن أقدر وينا عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن رسول الله (٢) قال : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليعينها فإن أبي فليمسك أرضه (٣) » ومن طريق رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع عن رسول الله ﷺ مثله . ومن طريق رافع عن عمه بدرى عن النبي ﷺ مثله . ومن طريق البخاري نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر [رضي الله

(١) في النسخة رقم ١٤ ، أو مذمومه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « عن رسول الله » الخ

(٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١٧



[عنهما] (١) انه كان يكرى مزارعه قال : فذهب الى رافع بن خديج وذهبت معه [فسأله]  
 فقال رافع : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض هـ ومن طريق مسلم نا محمد  
 ابن حاتم نا معلى بن منصور الرازى نا خالد - هو الحذاء - نا الشيبانى - هو أبو اسحاق -  
 عن بكير بن الأخنس عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ أن  
 يؤخذ للأرض أجر أو حظ (٢) هـ ومن طريق مسلم نا أبو توبة - هو الربيع بن نافع - نا  
 معاوية - هو ابن سلام - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف  
 عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كانت له أرض  
 فليزرعها أو لينحها أخاه فإن أبى فليمسك أرضه (٣) » هـ ومن طريق ابن وهب نا  
 مالك [بن أنس] (٤) عن داود بن الحصين أن أباسفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه  
 سمع أباسعيد الخدرى يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة  
 والمحاقلة قال : والمحاقلة كراء الأرض » هـ ومن طريق حماد بن سلية نا عمرو بن دينار  
 قال : سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم عن كراء الأرض » هـ فهو لا شيخان بدر يان . ورافع بن خديج . وجابر .  
 وأبو سعيد . وأبو هريرة . وابن عمر كلهم يروى عن النبي عليه السلام النهى عن  
 كراء الأرض جملة وأنه ليس إلا أن يزرعها صاحبها أو يمنحها غيره أو يمسك  
 أرضه فقط ، فهو نقل (٥) تواتره وجب للعلم المتيقن فأخذ بهذا طائفة من السلف كما  
 روينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن بكيرا - هو  
 ابن الأشج - حدثه قال : حدثني نافع مولى ابن عمر أنه سمع ابن عمر يقول : كنا نكرى  
 أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج (٦) هـ ومن طريق ابن أبي شبة  
 نا وكيع عن عكرمة بن عمار عن عطاء عن جابر انه كره كراء الأرض هـ ومن طريق ابى  
 داود السجستاني قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني قلت : أحدثكم عبد الله بن المبارك  
 عن سعيد أبي شعجاع حدثني عيسى بن سهل (٧) بن رافع قال : أتيت في حجر جدى رافع  
 ابن خديج وحجبت معه فجاءه أخى عمران بن سهل قال : أكرينا أرضنا فلانة بمائتى درهم

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢١٧ والحديث فيه مطول (٢) هو فى صحيح

مسلم ج ١ ص ٥٢ (٣) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٥٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١  
 ص ٥٣ واقتصر المصنف على بعضه فى التفسير (٥) فى النسخة رقم ١٦ « فهذا نقل »

(٦) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٥٣ (٧) وقع فى سنن أبى داود « عثمان بن سهل »

والصواب ما هنا كما هو فى سنن النسائي »

فقال : دعه فان النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ، وعن عمى رافع نحوه .  
ومن التابعين كمار وينا من طريق ابن أبي شبة ناو كيع نا سفيان عن منصور عن مجاهد  
قال : لا يصلح من الزرع إلا أرض تملك رقبته أو أرض يمنحها رجل . وعن عبد الرحمن بن  
مهدى عن سفيان بن منصور عن مجاهد أنه كره اجارة الأرض . وبه الى وكيع عن يزيد  
ابن ابراهيم . واسماعيل بن مسلم عن الحسن أنه كره كراء الأرض . ومن طريق عبد  
الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه انه كان يكره كراء الأرض البيضاء . ومن طريق  
عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري أن عكرمة مولى ابن عباس قال : لا يصلح  
كراء الأرض . ومن طريق أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا أبو عاصم نا عثمان بن مرة  
قال : سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن كراء الأرض ؟ فقال (١) رافع بن خديج :  
نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض .

قال أبو محمد : فأفتى من استفتاه بالنهي عن كراء الأرض . ومن طريق ابن الجهم  
نا ابراهيم الحربي نا خلاد بن أسلم نا النضر بن شميل عن هشام بن حسان قال : كان  
محمد بن سيرين يكره كراء الأرض بالذهب . والفضة . وبه الى ابراهيم الحربي نا  
داود بن رشيد نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي قال : كان عطاء . ومكحول . ومجاهد .  
والحسن البصري يقولون : لا تصلح الأرض البيضاء بالدراهم ولا بالدنانير ولا معاملة  
الآن يزرع الرجل أرضه أو يمنحها . ومن طريق شعبة نا أبو اسحاق السبيعي عن الشعبي  
عن مسروق أنه كان يكره الزرع قال الشعبي : فذلك الذي منعني ولقد كنت من أكثر  
أهل السواد ضيعة ، وهذا يقتضي ولا بد ضرورة أنهما كانا يكرهان اجارة الأرض جملة .  
فهو لا عطاء . ومجاهد . ومسروق . والشعبي . وطاوس . والحسن . وابن سيرين .  
والقاسم بن محمد كلهم لا يرى كراء الأرض أصلاً لا بدنانير ولا بدراهم ولا بغير ذلك .  
فصح النهي عن كراء الأرض جملة ثم وجدنا قد صح ما روينا من طريق البخاري نا ابراهيم  
ابن المنذر نا انس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه أخبره أن رسول  
الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من زرع أو ثمر (٢) . ومن طريق البخاري  
ناموسي بن اسماعيل نا جويرية . هو ابن أسامة عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : أعطى  
النبي ﷺ خيبر اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها . ومن  
طريق مسلم نا ابن ربح نا الليث . هو ابن سعد . عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن

(١) سقط لفظ ، قال ، من النسخة رقم ١٤ وهو موجود في سنن النسائي ج ٧ ص ٣٩

(٢) في صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١١ ، من ثمر أوزرع ، والحديث مطول فيه



ابن عمر عن النبي ﷺ أنه دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ولرسول الله ﷺ نصف ثمرها (١) \* ومن طريق مسلم حدثني محمد بن رافع نا عبد الرزاق أنا ابن جريج حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : لما ظهر رسول الله ﷺ على خيبر أراد اخراج اليهود عنها فسألوه عليه السلام أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر ؟ فقال لهم رسول الله ﷺ : قهركم بها على ذلك ما شئنا فقرروا بها حتى أجلاهم عمر (٢) \* ففى هذا أن آخر فعل رسول الله ﷺ الى أن مات كان اعطاء الأرض بنصف ما يخرج منها من الزرع ومن الثمر ومن الشجر ، وعلى هذا مضى أبو بكر وعمر وجميع الصحابة رضى الله عنهم معهما فوجب استثناء الأرض ببعض ما يخرج منها من جملة ما صح النهى عنه من أن تكرى الأرض أو يؤخذ لها أجر أو حظ ، وكان هذا العمل المتأخر ناسخا للنهى المتقدم عن اعطاء الأرض ببعض ما يخرج منها لان النهى عن ذلك قد صح فلولاً أنه قد صح لقننا : ليس نسخا لكنه استثناء من جملة النهى واولاً أنه قد صح ان رسول الله ﷺ مات على هذا العمل لما قطعنا بالنسخ لكن ثبت أنه آخر عمله عليه السلام ، فصح أنه نسخ صحيح متيقن لا شك فيه وبقي النهى عن الاجارة جملة بحسبه اذ لم يأت شئ ينسخه ولا يخصه البتة إلا بالكذب البحت أو الظن الساقط الذى لا يحل استعماله فى الدين \*

فان قيل : انما صح عن النبي ﷺ النهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ . وعن أن تكرى ثلث أو ربع ، وصح أنه أعطاها بالنصف فاجيزوا اعطاها بالنصف خاصة وامنعوا من اعطاها بأقل أو أكثره قلنا : لا يجوز هذا لانه اذا أباح عليه السلام اعطاها بالنصف لهم والنصف للمسلمين وله عليه السلام فبضرورة الحسن : والمشاهدة يدرى كل أحد ان الثلث . والربع . ومادون ذلك وفوق ذلك من الأجزاء (٣) مما دون النصف داخل فى النصف فقد أعطاها عليه السلام بالربع وزيادة . وبالثلث وزيادة ، فصح أن كل ذلك مباح بلا شك وبالله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد : ومن أجاز اعطاء الأرض بجزء مسمى مما يخرج منها \* رويانا من طريق ابن أبى شيبة نا ابن أبى زائدة عن حجاج عن أبى جعفر محمد بن علي قال : عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بالشطر ثم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي \* وروينا من طريق البخارى

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٦ ، شطر ثمرها ، (٢) الحديث اختصره المصنف  
(٣) فى النسخة رقم ١٦ ، من الاجرة ، وهو تصحيف من الناسخ

قال : عامل عمر بن الخطاب الناس على إن جاء عمر بالبذر [ من عنده ] (١) فله الشطر وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الحارث بن حصيرة (٢) حدثني صخر بن الوليد عن عمرو بن صليح (٣) أن رجلا قال لعلي بن أبي طالب : أخذت أرضا بالنصف أكرى أنهارها وأصلحها وأعمرها قال علي : لا بأس بها قال عبد الرزاق : كراء الأنهار هو حفرها . ومن طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء أنه سمع طاوسا يقول : قدم علينا معاذ بن جبل فأعطى الأرض على الثلث والرابع فنحن نعملها إلى اليوم .

قال أبو محمد : مات رسول الله ﷺ ومعاذ باليمن على هذا العمل . ومن طريق عبد الرزاق قال سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : كان ابن عمر يعطي أرضه بالثلث ، وهذا عنه في غاية الصحة ، وقد ذكرنا عنه رجوعه عن إباحة كراء الأرض . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن كليب بن وائل قال : سألت ابن عمر ؟ فقلت : أرض تقبلتها ليس فيها نهر جار ولا نبات عشرين بأربعة آلاف درهم كل سنة كريت أنهارها وعمرت فيها قرأها وأنفقت فيها نفقة كثيرة وزرعتها لم ترد على رأس مالي زرعتها من العام المقبل فاضعف قال ابن عمر : لا يصلح لك الرأس مالك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن أبي زائدة . وأبو الأحوص كلاهما عن كليب بن وائل قلت لابن عمر : رجل له أرض . وماء ليس له بذر ولا بقر فأعطاني أرضه بالنصف فزرعتها يذري وبقرى ثم قاسمته قال : حسن . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص وعبيد الله ابن أياد بن لقيط كلاهما عن كليب بن وائل مثله أيضا ، فهذان اسنادان في غاية الصحة . عن ابن عمر أنه سأله كليب ابن وائل عن كراء الأرض بالدرهم فلم يجزه ولا أجازله ما أصاب فيها زيادة على قدر (٤) ما اتفق ، وسأله عن أخذها بالنصف مما يخرج فيها لا يجعل صاحبها فيها لا بذرا ولا عملا ويكون العمل كله على العامل والبذر ؟ فأجازه ، وهذا هو نفس قولنا والله الحمد . ومن طريق سفيان . وأبي عوانة (٥) . وأبي الأحوص وغيرهم كلهم عن إبراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة بن عبيد الله أنه شاهد جارية سعد

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١١ (٢) هو بفتح الحاء المهملة وكسر الصاد المهملة ووقع . في النسخة رقم ١٤ ، حضيرة ، بالضاد المعجمة وهو تصحيف ، وفي النسخة الحلية « عن الحارث عن حصيرة » وهو غلط (٣) هو بالصاد المهملة مصفرا ووقع في النسخة الحلية « ضليح » بالضاد المعجمة وهو تحريف (٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « على قدر زيادة » (٥) في النسخة الحلية « عن أبي عوانة » وهي زيادة مضرة



ابن أبي وقاص . وعبد الله بن مسعود يعطيان أرضهما على الثلث . ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عثمان بن عبد الله بن وهب عن موسى بن طلحة أن خباب بن الارت . وحذيفة بن اليمان . وابن مسعود كانوا يعطون أرضهم البياض على الثلث . والرابع ، فهو لآبؤ بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . وسعد . وابن مسعود . وخباب . وحذيفة . ومعاذ بحضرة جميع الصحابة .

ومن التابعين من طريق عبد الرزاق نامعمر أخبرني من سأل القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق عن الأرض تعطى بالثلث . والرابع ؟ فقال : لا بأس به ، وقد ذكرنا قبل نفيه عن كراء الأرض وهذا نص قولنا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضيل بن عياض عن هشام . هو ابن حسان . عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وابن سيرين انهما كانا لا يريان بأسا أن يعطى أرضه على أن يعطيه الثلث . أو الربع . والعشر ولا يكون عليه من النفقة شيء . ومن طريق أحمد بن شعيب النسائي أنا محمد ابن عبد الله بن المبارك نازكريا بن عدى أنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : كان طاوس يكره أن يؤاجر أرضه بالذهب . والفضة ولا يرى بالثلث والرابع بأسا (١) وهذا نص قولنا . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن سعيد بن المسيب . وابن سيرين كانا لا يريان بأسا بالاجارة على الثلث . والرابع - يعنى فى الأرض - ، وقد ذكرنا نهي ابن سيرين عن كراء الأرض فقوله هو قولنا . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن اياس بن معاوية أن عمر بن عبد العزيز كتب أن أعطوا الأرض على الربع والثلث والخمس الى العشر ولا تدعوا الأرض خرابا . وروينا أيضا من طريق ابن أبي شيبة قال : نا حفص بن غياث . وعبد الوهاب : الثقفى قال حفص : عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، وقال عبد الوهاب : عن خالد الحذاء ثم اتفق يحيى . وخالد على أن عمر بن عبد العزيز أمر باعطاء الأرض بالثلث والرابع . ومن طريق وكيع نا شريك عن عبد الله بن عيسى قال : كان لعبد الرحمن بن أبي ليلي أرض بالفوارة (٢) فكان يدفعها بالثلث . والرابع فيرسلى فأقاسمهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر سألت الزهري عن اعطاء الأرض بالثلث . والرابع فقال : لا بأس بذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أخبرني قيس بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة الا وهم يعطون أرضهم بالثلث والرابع . ومن طريق عبد الرزاق

(١) الاثر فى سنن النسائي ج ٧ ص ٣٢ مطولا (٢) هى بفتح الفاء وبتشديد الواو قرية

نا و كيم أخبرني عمرو بن عثمان بن موهب قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين يقول : آل أبي بكر . وآل عمر . وآل علي يدفعون أرضهم بالثلث . أو الربع . ومن طريق ابن أبي شبة نا الفضل بن دكين عن بكير بن عامر عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد قال : كنت أزارع بالثلث والربع وأحمله إلى علقمة . والأسود فلورأياه بأسالنياني عنه . وروينا ذلك أيضا عن عبد الرحمن بن يزيد . وموسى بن طلحة بن عبيد الله وهو قول ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن . وابن المنذر ، واختلف فيها عن الليث وأجازها أحمد . وإسحاق إلا أنهما قالوا : إن البذر يكون من عند صاحب الأرض وإنما على العامل البقر . والآلة . والعمل ، وأجازها بعض أصحاب الحديث ولم يبال من جعل البذر منهما .

قال أبو محمد : في اشتراط النبي ﷺ على أهل خير أن يعملوها بأموالهم بيان أن البذر والنفقة كلها على العامل ولا يجوز أن يشترط شيء من ذلك على صاحب الأرض لأن كل ذلك شرط (١) ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن تطوع صاحب الأرض بأن يقرض العامل البذر أو بعضه أو ما يتناع به البقر أو الآلة أو ما يتسع فيه من غير شرط في العقد فهو جائز لأنه فعل خير والقرض أجرو برؤى بالله تعالى التوفيق .

واتفق أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو يوسف . ومحمد . وزفر . وأبو سليمان على جواز كراء الأرض ، واختلفوا فيه أيضا . وفي المزارعة فأجاز كل من ذكرنا حاشا ما لك واحد كراء الأرض بالذهب والفضة وبالطعام المسمى كيله في الذمة ما لم يشترط أن يكون مما تخرجه تلك الأرض وبالعروض كلها ، وقال مالك : بمثل ذلك إلا أنه لم يجز كراء الأرض بشيء مما يخرج منها ولا بشيء من الطعام وإن لم يخرج منها كالعسل . والملح . والمرى . ونحو ذلك ، وأجاز كراءها بالخشب . والحطب وإن كانا يخرجان منها ، وهذا تقسيم لا نعرفه عن أحد قبله . وتناقض ظاهر وما نعلم لقوله هذا (٢) متعلقا لا من قرآن . ولا من سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا من قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى له وجه . يعني استثناءه العسل والملح وإجازته الخشب والحطب . ومنع أبو حنيفة وزفر إعطاء الأرض بجزء مسمى مما يزرع فيها بوجه من الوجوه ، وقال مالك : لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى مما تخرج الأرض إلا أن تكون أرض وشجر فيكون مقدار اليابس من الأرض ثلث مقدار الجميع ويكون السواد مقدار الثلثين من

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية . لأنه شرط ، (٢) في النسخة رقم ١٦



الجميع فيجوز حيث أن تعطى بالثلث والرابع والنصف على ما يعطى به ذلك السواد ، وقال الشافعي : لا يجوز اعطاء الأرض بجزء مسمى مما يخرج إلا أن يكون في خلال الشجر لا يمكن سقيها ولا عملها إلا بعمل الشجر وحفرها وسقيها فيجوز حيث أن تعطى بها بثلث ، أو ربع . أو نصف على ما تعطى به الشجر ، وقال أبو بكر بن داود : لا يجوز اعطاء الأرض بجزء مسمى مما يخرج منها إلا أن تعطى هي والشجر في صفقة واحدة فيجوز ذلك حيث .

قال أبو محمد : حجة جميعهم في المنع من ذلك نهى رسول الله ﷺ عن اعطاء الأرض بالنصف . والثلث . والرابع .

قال علي : ولنا نخرجهم الآن (١) في ألفاظ ذلك الحديث بل قول : نعم قد صح عن النبي ﷺ أنه نهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ وقال : من كانت له أرض فلا يزرعها أو يزرعها فإن أي فليمسك أرضه ، وهذا نهى عن اعطائها بجزء مما يخرج منها لكن فعله عليه السلام في خير هو النسخ على ما بينا قبل ، فأما أبو حنيفة يخالف النسخ وأخذ بالمنسوخ ، وأما مالك . والشافعي . وأبو سليمان خيرهم فعل النبي ﷺ في أرض خير فأخرجوه على ما ذكرناه عنهم ، وكل تلك الوجوه تحكم ، ويقال لمن قلده مالكا : من أين لكم تحديد البياض بالثلث ؟ ولم يأت قط في شيء من الأخبار تحديد ثلث ولا دليل عليه ومثل هذا في الدين لا يجوز ، ويقال لهم : ماذا تريدون بالثلث ؟ أثلك المساحة ؟ أو ثلث الغلة ؟ أم ثلث القيمة ؟ قال أي وجه مالوا (٢) من هذه الوجوه قيل لهم : ومن أين خصصتم هذا الوجه دون غيره ؟ والغلة قد تقل وتكثر والقيمة كذلك ، وأما المساحة فقد تكون مساحة قليلة أعظم غلة أو أكثر قيمة من أضعافها ، وأيضا فإن خير لم تكن حائطا واحدا ولا محشرا واحدا ولا قرية واحدة ولا حصنا واحدا بل كانت حصونا كثيرة . باقية إلى اليوم لم تبدل منها الوطوح . والسلام . وناعم . والقموص . والكتيبة . والشق . والنطاه . وغيرها ، وما الظن يلد أخذ فيه القسمة مائتا فارس وأضعافهم من الرجال فتمولوا منها وصاروا أصحاب ضياع فمن أين لمالك تحديد الثلث ؟ وقد كان فيها بياض لاسواد فيه وسواد لا بياض فيه وبياض وسواد فاجاء قط في شيء من الآثار تخصيص ما خصه ، فإن قال : قد جاء عن النبي ﷺ الثلث والثلث كثير قلنا : نعم وأتم جعلتم في هذه المسألة الثلث قليلا بخلاف الأثر ثم يقال لهم وللشافعي : من أين لكم أن رسول الله

(١) في النسخة رقم ٦ : وقال علي . نعارضهم الآن ، الخ والكلام عليها لا يتم (٢) في النسخة

ﷺ إنما أعطى أرض خير بنصف ما يخرج منها لأنها كانت تبعا للسواد؟ وهل يعلم هذا أحد إلا من أخبره رسول الله ﷺ بذلك عن نفسه والا فهو غفلة ممن قاله وقطع بالظن؟ وأما بعد التنبية عليه فما هو الا الكذب البحت عليه ﷺ، وإنما الحق الواضح فهو أنه عليه السلام أعطى أرضها بنصف ما يخرج منها من زرع وأعطى نخلا وثمارها كذلك فنحن نقول: هذا سنة وحق أبدا ولا نزيد ونعلم أنه ناسخ لما تقدمه مما لا يمكن الجمع بينهما بظاهرهما، وكذلك أيضا يقال لمن قال بقول أبي بكر بن داود سواء بسواء، والعجب أن بعضهم قال: المخابرة مشتقة من خير فدل أنها بعد خير.

قال أبو محمد: ولو علم هذا القائل (١) قبيح ما أتى به لاستغفر الله تعالى منه ولتقنع حياء منه أما علم الجاهل أن خير كان هذا اسما قبل مولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وإن المخابرة كانت تسمى بهذا الاسم كذلك. وإن اعطاء رسول الله ﷺ خير بنصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر كان إلى يوم موته عليه السلام واتصل كذلك بعدموته عليه السلام؟ فكيف يسوغ لذي عقل أو دين أن يقول: إن نبيه عليه السلام عن المخابرة كان بعد ذلك؟ أترى عهده عليه السلام أتانا من الآخرة بعدموته عليه السلام بالنهي عنها؟ أما هذا من السخف. والتلوث. والعار من ينسب إلى العلم ويأتي بمثل هذا الجنون؟ فصح يقينا كالشمس أن النهي عن المخابرة وعن اعطاء الأرض بما يخرج منها كان قبل أمر خير بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

واحتج المجيزون للكرام بحديث ثابت بن الضحاك « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمواجرة وقال: لا بأس بها » وبالحبر الذي روينا من طريق مسلم نا اسحاق - هو ابن راهويه - أنا عيسى بن يونس نا الأوزاعي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني حنظلة بن قيس الزرقى (٢) قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة (٣)؟ فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذيات. وأقبال الجداول (٤) وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراء الا هذا فلذلك زجر عنه [ فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به، وهذان خبران صحيحان، وبتارويننا من طريق البخاري

(١) في النسخة الحلية « قائل هذا » (٢) هو بضم الزاي وفتح الراء نسبة إلى بني زريق بطن من الأنصار، وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٥٧ « الأنصاري » بدل « الزرقى » وهو صحيح أيضا (٣) في صحيح مسلم « بالورق » بدل « بالفضة » والورق الفضة (٤) الماذيات جمع ما ذيان هو النهر الكبير وليس اللفظ بعربي، والإقبال الإوائل والرؤس وهو جمع قبل



نا على بن عبدالله - هو ابن المديني - نا سفيان - هو ابن عيينة - قال عمرو - هو ابن دينار - :  
 قلت لطاوس : لو تركت المخابرة فان النبي ﷺ نهى عنها فما يزعمون فقال لي طاوس :  
 ان أعلمهم - يعني ابن عباس - أخبرني أن النبي ﷺ لم ينه عنها ولكن قال : لان يمنح  
 أحدكم أخاه خيره من أن يأخذ عليها خراجا معلوما (١) ، وهذا أيضا خبر صحيح . وبخبر  
 رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن عبد الرحمن بن اسحاق عن أبي عبيدة بن عمار  
 ابن ياسر عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن الوليد بن أبي الوليد عن عروة بن  
 الزبير قال : قال زيد بن ثابت : يغفر الله لرافع بن خديج انا والله أعلم بالحديث منه انما  
 أمناه رجلا ن قد اختلفا فقال رسول الله ﷺ : ان كان هذا شأنكم فلا تذكروا المزارع \*  
 قال علي : فقلنا لهم : أما حديث زيد فلا يصح ولكن انما سمعناكم فيه فنقول : هبكم أنه  
 قد صح فان رافعا لا يثبت عليه الوهم بمثل هذا بل نقول : صدق زيد وصدق رافع وكلاهما  
 أهل الصدق والثقة ، وإذ حفظ زيد في ذلك الوقت ما لم يسمعه رافع فقد سمع رافع أيضا  
 مرة أخرى ما لم يسمعه زيد وليس زيد بأولى بالتصديق (٢) من رافع ولا رافع أولى  
 بالتصديق من زيد بل كلاهما صادق \* وقد روى النهي عن الكراء جملة للأرض جابر  
 وأبو هريرة . وأبو سعيد . وابن عمر وفيهم من هو أجل من زيد ثم نقول لهم : إن غلبتم  
 هذا الخبر على حديث النهي عن الكراء فغلبوه على النهي عن المخابرة ولا فرق ، وهكذا  
 القول في حديث ابن عباس لأنه يقول : لم ينه عنه النبي ﷺ ، ويقول جابر . وأبو هريرة .  
 وأبو سعيد . وابن عمر : نهى عنه رسول الله ﷺ فكل صادق وكل انما أخبر (٣)  
 بما عنده ، وابن عباس لم يسمع النهي وهو لا سمعوه فمن أثبت أولى ممن نفى ومن قال : انه  
 علم أولى ممن قال لا أعلم (٤) ، وأما خبر حنظلة بن قيس عن رافع قالذي فيه انما هو من  
 كلام رافع - يعني قوله - : وأما شيء مضمون فلا .

وقد اختلف عن رافع في ذلك كما أوردنا قبل ، وروى عنه سليمان بن يسار النهي عن  
 كراتها بطعام مسمى فلم أجزتموه ؟ ورواية حنظلة عن رافع شديدة الاضطراب وعلى  
 كل حال فالزائد علما أولى ، وقد روى عمران بن سهل بن رافع . وابن عمر . ونافع . وسليمان  
 ابن يسار . وأبو النجاشي (٥) وغيرهم النهي عن كرى الأرض جملة عن رافع بن خديج

(١) في النسخة رقم ١٦ « خراجا معلوما » وما هنا موافقا لما في صحيح البخاري  
 ج ٣ ص ٢١٢ والحديث فيه تقديم وتأخير (٢) في النسخة رقم ١٤ « بالصدق » (٣) في  
 النسخة رقم ١٦ « وكل أخبرنا » (٤) في النسخة رقم ١٦ « لم أعلم » (٥) في النسخة رقم ١٦  
 « وابن النجاشي » وهو تصحيف ، واسمه عطاء بن صهيب الانصاري مولى رافع بن خديج \*

خلاف ما روى عنه حنظلة وكلهم أوثق من حنظلة فالزائد أولى \* وأما حديث أمر بالمؤاجرة فنعم هو صحيح وقد صرح نبيه ﷺ ؛ وخبر الإباحة موافق لمعهود الأصل ، وخبر النهي زائد فالزائد أولى ونحن على يقين من أنه ﷺ حين نهى عن الكراء فقد حرم ما كان مباحا من ذلك بلا شك ولا يحل أن يترك اليقين للظن ، ومن ادعى أن الإباحة التي قد تبطل بطلانها (١) قد عادت فهو مبطل وعليه الدليل ، ولا يجوز ترك اليقين بالدعوى الكاذبة وليس الاتغليب النهى فبطل الكراء جملة والمخاربة جملة أو تغليب الإباحة فيثبت الكراء جملة والمخاربة جملة كما يقول أبو يوسف . ومحمد . وغيرهما \*  
وأما التحكم في تغليب النهى في جهة وتغليب الإباحة في أخرى فلا برهان فتحكم الصبيان . وقول لا يحل في الدين وبالله تعالى التوفيق \* وأما قول مالك فإن مقلديه احتجوا له بحديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن رافع بن أسيد بن ظهير عن أبيه قال : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض قلنا : يا رسول الله إذا نكريها بشيء من الحب قال لا قال : نكريها بالبن فقال : لا قال : وكنا نكريها على الريع الساقى قال : لا ازرعها أو امنحها أخاك (٢) \*  
وبحديث مجاهد قال : رافع بن نهار رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقبل الأرض ببعض خرجها (٣) \* وبما رويناه من طرق عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار أن رافع بن خديج قال : إن بعض عمومته أتاهم فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بثلك ولا بربع ولا بطعام مسمى » ، وبما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم نا عمي قال : نا أبي عن محمد بن عكرمة عن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال : كان أصحاب المزارع يكرون مزارعهم (٤) في زمان رسول الله ﷺ مما يكون على السواقي من الزرع فجأوا [ رسول الله ﷺ ] (٥) يختصمون فنهاهم رسول الله ﷺ أن يكرؤا بذلك وقال : اكرؤوا بالذهب والفضة ، \* ورويناه أيضا من طريق عبد الملك بن حبيب عن ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال : أرخص رسول الله ﷺ في كراء الأرض بالذهب . والورق \* ومن طريق سفيان بن عيينة نا يحيى بن سعيد الأنصاري أنا حنظلة ابن قيس الزرقى أنه سمع رافع بن خديج يقول : كنا نقول للذي نخاربه : لك هذه القطعة

(١) في النسخة رقم ١٦ \* قد سقنا بطلانها ، والصواب ، ما هنا بدليل ما بعده

(٢) هو في سنن النسائي ج ٧ ص ٣٣ (٣) في النسخة رقم ١٦ \* ببعض خراجها (٤) في

سنن النسائي ج ٧ ص ١٤ فيه تقديم وتأخير (٥) الزيادة من سنن النسائي



ولنا هذه القطعة نزرعها فيما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فهانا رسول الله ﷺ عن ذلك فأما بورق فلم يته . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ قال : إنما يزرع ثلاثة . رجل له أرض فهو يزرعها . أو رجل منح أرضاً فهو يزرعها . أو رجل استكرى أرضاً بذهب أو فضة .

قال أبو محمد : أما الحديث الأول فسنده ليس بالنير ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لا حجة لهم لأن الذي فيه عن النبي ﷺ فهو النهي عن كراء الأرض جملة والمنع من غير زريعتها من قبل صاحبها أو من قبل من منحها وهذا خلاف قولهم . وأما حديث مجاهد عن رافع فلا خلاف في أنه لم يسمعه من رافع ثم لو صح لكان فيه النهي عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها وهو خلاف لقولهم من قبل أنهم يمنعون من كرائها بالعسل والملح وليسأما يخرجان منها ويجيزون كراءها بالخطب والخشب وهما من بعض ما يخرج منها فقد خالفوه من وجهين فزادوا فيه ما ليس فيه وأخرجوا منه ما فيه وأيضاً فإن الذهب والفضة من بعض ما يخرج من الأرض وهم يجيزون الكراء بهما وبالرصاص والنحاس وكل ذلك خارج منها، فإن قالوا : إنما منع النبي عليه السلام من كرائها (١) بما يخرج من تلك الأرض بعينها قلنا : هاتوا دليلكم على هذا التخصيص وإلا فلفظ الخبر على عمومته فسقط قولهم جملة في هذا الخبر ، ثم أيضاً فنحن نقول بما فيه ثم نستثنى منه ما صح نسخه ييقن من إعطائنا الأرض بجزء مما يخرج منها مسمى ونمنع من غير ذلك فهو حجة لنا لا لهم . وأما خبر سليمان بن يسار فعليهم لا لهم لأن فيه أن يزرعها أو يزرعها فقط وهكذا رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني زياد بن أيوب نا ابن عليه أنا أيوب - هو السخيتاني - عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن رجلاً من عمومته قال لهم : نهى رسول الله ﷺ أن نتحاقل بالأرض أو نكريها بالثلث والرابع والطعام مسمى وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها وكره كراءها وما سوى ذلك (٢) . وأما خبر حنظلة عن رافع فقد ذكرنا أنه من قول رافع - يعني قوله : فأما بورق فلم يته - وقد صح عن رافع ما ذكرنا أنه من قول رافع قبل من نهى ﷺ عن ذلك حتى أبطل كراء أرض بني آية بالدرهم ، وهذه الرواية أولى لوجوه . أحدها أنها مستندة إلى رسول الله ﷺ وتلك موقوفة على رافع ، والثاني أن هذه غير مضطرب فيها وتلك مضطرب فيها

(١) في النسخة رقم ١٦ «انما يمنع كراءها» والمؤدى واحد إلا أن ما هنا أوضح وأصرح

(٢) هو في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٤ اختصره المصنف

على رافع ، وثالثها - أن الذين رووا عموم النهي عن رافع - ابن عمر . وعثمان . وعمران . وعيسى ابن سهل بن رافع . وسليمان بن يسار . وأبو النجاشي ؛ وكلهم أوثق من حنظلة ابن قيس فسقط تعلقهم بهذا الخبر \* وأما خبر سعد بن أبي وقاص فأحد طريقه عن عبد الملك بن حبيب الأندلسي وهو هالك عن عبد الملك بن الماجشون وهو ضعيف هـ والآخرى من طريق محمد بن عبد الرحمن بن لبية (١) وهو مجهول لا يدري من هو فسقط التعلق به \* وأما خبر طارق عن سعيد عن رافع فإن ابن أبي شيبة رواه كما أوردنا عن أبي الأحوص فوهم فيه لآتنا رويناه من طريق قتيبة بن سعيد . والفضل بن دكين . وسعيد بن منصور كلهم عن أبي الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال : «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة وقال : إنما يزرع ثلاثة . رجل له أرض فهو يزرعها . أو رجل منح أرضاً فهو يزرع مامنح . أو رجل استكرى أرضاً بذهب أو فضة هـ فكان هذا الكلام مخزولاً (٢) عن كلام رسول الله ﷺ فظن ابن أبي شيبة أنه من جملة كلام رسول الله ﷺ فخزله وأبقى السند ، وقد جاء هذا الخبر عن طارق من طريق من هو أحفظ من أبي الأحوص مينا أنه من كلام سعيد بن المسيب كما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن علي [وهو ابن ميمون] (٣) نا محمدنا سفيان عن طارق قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول لا يصلح من الزرع غير ثلاث (٤) أرض تملك (٥) رقبته . أو منحة : أو أرض يضاء تستأجرها بذهب أو فضة هـ

قال علي : وأيضاً فلو صرح أنه من كلام النبي ﷺ لكانوا مخالفين له لأن فيه النهي عن كل كراء في الأرض إلا بذهب . أو فضة وأتم تيحونها بكل عرض في العالم حاشا الطعام أو ما أنبت الأرض (٦) فقد خالفتموها كلها ؛ فإن ادعوا ههنا إجماعاً من القائلين بكراء الأرض بالذهب والفضة على أن ماعدا الذهب والفضة كالذهب والفضة - فما يبعد عنهم التجاسر والهجوم على مثل هذا - أكذبهم ما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لا تتركى الأرض البيضاء إلا بالذهب والورق ، وهذا إسناد صحيح جيد ، (فان قالوا) : قسنا على الذهب والفضة ماعداهما قلنا : فقيسوا اعطاءها بالثلث والرابع على المضاربة ، فان قالوا :

(١) في تهذيب التهذيب «ويقال : ابن أبي لبية» (٢) أى منقطعا (٣) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٤١ (٤) في سنن النسائي «لا يصلح الزرع غير ثلاث» (٥) في النسائي «يملك» وكذا دبرها ، بالياء فيهما (٦) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية «أو ما تنبت الأرض»



قد صح النهى عن ذلك قلنا : فقد صح النهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ ، ونص عليه السلام على أن ليس له إلا أن يزرعها صاحبها أو يمنحها أو يمسك أرضه فقط ، فظهر فساد هذا القول جملة وانهم لم يتعلقوا بشئ أصلا واعلموا أنه لم يصح كراه الأرض بذهب أو فضة عن أحد من الصحابة إلا عن سعد . وابن عباس ، وصح عن رافع بن خديج . وابن عمر ، ثم صح رجوع ابن عمر عنه وصح عن رافع المنع منه أيضا .

قال أبو محمد : فلم يبق إلا تغليب الإباحة في كراهها بكل عرض وكل شئ . مضمون من طعام أو غيره وبالثلث والرابع كما قال سعد بن أبي وقاص . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . وأحمد بن حنبل . واسحق . وغيرهم ، أو تغليب المنع جملة كما فعل رافع بن خديج . وعطاء . ومكحول . ومجاهد . والحسن البصرى . وغيرهم ، أو أن يغلب النهى حيث لم يوقن أنه نسخ ويؤخذ بالناسخ إذا ثبت كما فعل ابن عمر . وطاوس . والقاسم بن محمد . ومحمد بن سيرين . وغيرهم ، فنظرنا في ذلك فوجدنا من غلب الإباحة قد أخطأ لأن معهود الأصل في ذلك هو الإباحة على ما روى رافع وغيره : « أن النبي ﷺ قدم عليهم وهم يكرون مزارعهم ، وقد كانت المزارع بلا شك تكري قبل رسول الله ﷺ وبعد مبعة هذا أمر لا يمكن أن يشك فيه ذو عقل ، ثم صح من طريق جابر . وأبي هريرة . وأبي سعيد . ورافع . وظهير البدرى . وآخر من البدرين . وابن عمر : « نهى رسول الله ﷺ عن كراه الأرض جملة » فبطلت الإباحة ييقن لاشك فيه ، فمن ادعى أن المنسوخ قد رجع وأن ييقن النسخ قد بطل فهو كاذب مكذب قائل ما لا علم له به وهذا حرام بنص القرآن إلا أن يأتي على ذلك برهان ولا سبيل له إلى وجوده أبدا إلا في إعطائها بجزء [مسمى] (١) مما يخرج منها فإنه قد صح أن رسول الله ﷺ فعل ذلك بخير بعد (٢) النهى بأعوام وأنه بقي على ذلك إلى أن مات عليه السلام ، فصح أن النهى عن ذلك منسوخ ييقن وإن النهى عما عدا ذلك باق ييقن ، وقال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) فمن المحال أن ينسخ حكم قد بطل ونسخ ثم لا يبين الله تعالى علينا أنه قد بطل وأن المنسوخ قد عاد وإلا فكان الدين غير مبين وهذا باطل وبالله تعالى التوفيق ، فارتفع الاشكال والحمد لله كثيرا .

١٣٣١ - مسألة - والتبن في المزارعة بين صاحب الأرض وبين العامل على

ماتعاملا عليه لأنه مما أخرج الله تعالى منها .

١٣٣٢ - مسألة - فإن تطوع صاحب الأرض بأن يسلف العامل بذرا أو دراهم

أو يعينه بغير شرط جاز لأنه فعل خير وتعاون على بر وتقوى ، فإن كان شئ من ذلك

عن شرط في نفس العقد بطل العقد وفسخ لانه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وعقد رسول الله ﷺ مع الذين دفع اليهم خيبر إنما كان كما أوردنا قبل أن يعملوها بأموالهم وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٣٣ - مسألة -** فان اتفقا تطوعا على شيء يزرع في الأرض لحسن وان لم يذكرا شيئا فحسن لأن رسول الله ﷺ لم يذكركم شيئا من ذلك ولا نهى عن ذكره فهو مباح ، ولا بد من أن يزرع فيها شيء ما فلا بد من ذكره إلا أنه إن شرط شيء من ذلك في العقد فهو شرط فاسد وعقد فاسد لانه ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل إلا أن يشترط صاحب الأرض أن لا يزرع فيها ما يضر بأرضه أو شجره إن كان له فيها شجر فهذا واجب ولا بد لأن خلافه فساد وإهلاك للحرث قال الله تعالى : ( إن الله لا يحب المفسدين ) وقال تعالى : ( ليهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ) فإهلاك الحرث بغير الحق لا يحل وبالله تعالى تنأيد ، فهذا شرط في كتاب الله تعالى فهو صحيح لازم .

**١٣٣٤ - مسألة -** ولا يحل عقد المزارعة إلى أجل مسمى لكن هكذا مطلقا لأن هكذا عقده رسول الله ﷺ وعلى هذا مضى جميع الصحابة رضي الله عنهم وكذلك أخرجهم عمر رضي الله عنه إذ شاء في آخر خلافته فكان اشتراط مدة في ذلك شرطا ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وخلاف لعمله عليه السلام ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد قال مخالفون بذلك (١) في المضاربة .

**١٣٣٥ - مسألة -** وأيهما شاء ترك العمل فله ذلك لما ذكرنا وأيهما مات بطلت المعاملة لأن الله تعالى يقول : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) فان أقر وارث صاحب الأرض العامل ورضي العامل فهما على ما تراضيا عليه ، وكذلك إن أقر صاحب الأرض ورثة العامل برضاهم فذلك جائز على ما جرى عليه أمر رسول الله ﷺ ومن بعده من الصحابة رضي الله عنهم بلا خلاف من أحد منهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٣٦ - مسألة -** واذا أراد صاحب الأرض إخراج العامل بعد أن زرع أو أراد العامل الخروج بعد أن زرع بموت أحدهما أو في حياتهما فذلك جائز وعلى العامل خدمة الزرع كله ولا بد وعلى ورثته حتى يبلغ مبلغ الانتفاع به من كليهما لأنهما على ذلك تعاقدتا العقد الصحيح فهو لازم لانه عمل به رسول الله ﷺ فهو في كتاب الله تعالى فهو صحيح لازم . وعقد يلزم الوفاء به وبالله تعالى التوفيق ، وما عداه إضاعة للمال وإفساد للحرث وقد صح النهي عنه .

(١) في النسخة رقم ١٤ ، ذلك ،



١٣٣٧ - **مَسْأَلَةٌ** - فان اراد أحد هاترك العمل وقد حرث، وقلب، وزبل ولم يزرع فذلك جائز ويكف صاحب الأرض للعامل أجر مثله فيما عمل وقيمة زبله إن لم يجده زبلا مثله إن اراد صاحب الأرض إخراج له لأنه لم يتم بينهما المزارعة التي يكون كل ما ذكرنا ملغى بتمامها، وقال تعالى: (والحرثات قصاص) فعمله حرمة فلا بد له من أن يقتص بمثلها والزبل ماله فلا يحل إلا بطيب نفسه وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٣٨ - **مَسْأَلَةٌ (١)** - فلو كان العامل هو المريد للخروج فله ذلك ولا شيء له فيما عمل وإن أمكنه أخذ زبله بعينه أخذه والا فلا شيء له لأنه مختار للخروج ولم يتعد عليه صاحب الأرض في شيء ولا منعه حقه فهو بخير بين إتمام عمله وتمام شرطه والخروج ج (٢) باختياره ولا شيء له لأنه لم يتعد عليه بغير طيب نفسه في شيء، وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٣٩ - **مَسْأَلَةٌ** - ومن أصاب منهما ما يجب فيه الزكاة فعليه الزكاة ومن قصر نصيبه عن ما فيه الزكاة (٣) فلا زكاة عليه، ولا يحل اشتراط الزكاة من أحدهما على الآخر لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ولكل أحد حكمه، واشتراط إسقاط الزكاة عن نفسه ووضعها على غيره (٤) شرط للشيطان ومخالفة لله تعالى فلا يحل أصلا وبالله تعالى التوفيق، وقد كانا قادرين على الوصول إلى ما يريدان من ذلك (٥) بغير هذا الشرط الملعون وذلك بأن يكونا يتعاقدان على أن لاحدهما أربعة أعشار الزرع أو أربعة أخماس الثلث أو نحو هذا فيصح العقد \*

١٣٤٠ - **مَسْأَلَةٌ** - واذا وقعت المعاملة فاسدة رد إلى مزارعه مثل تلك الأرض فيما زرع فيها سواء كان أكثر مما تعاقد أو أقل \*

برهان ذلك أنه لا يحل في الأرض أخذ أجر ولا حظ إلا المزارعة بجزء مشاع مسمى بما يخرج الله تعالى منها فاذ ذلك فهو حق الأرض فلا تجوز إباحة الأرض وما أخرجت للعامل بغير طيب نفس صاحب الأرض لقول الله تعالى: (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا يجوز إباحة بذر العامل وعمله لصاحب الأرض بغير طيب نفسه لذلك أيضا فيردان إلى مثل حق كل واحد منهما مما أخرج الله تعالى منها لقول الله تعالى: (والحرثات قصاص) فالأرض حرمة محرمة من مال صاحبها وبشرته فله ومن حقه أن يقتص بمثل حق مثلها مما أباحه الله تعالى في المعاملة فيها، وبذر الزارع وعمله حرمة محرمة

(١) سقط هنا لفظ «مسألة» من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٦

«إتمام العمل وتمام شرطه أو الخروج» (٣) في النسخة رقم ١٦ «عن مليلزم من الزكاة»

(٤) في النسخة رقم ١٦ «عن غيره» وهو تحريف (٥) في النسخة رقم ١٦ «من غير ذلك»

من ماله وبشرته فله ومن حقه أن يقتصر بمثل حق مثل ذلك مما أباحه الله تعالى في المعاملة فوجب ما قلنا ولا بد وبالله تعالى التوفيق .

## المغارسة

١٣٤١ - مَسْأَلَةٌ - من دفع أرضه يضاء الى انسان لغرسها لم يجز ذلك الا بأحد وجهين إما بأن تكون النقول أو الاوتاد أو النوى أو القضبان لصاحب الأرض فقط فيستأجر العامل لغرسها وخدمتها والقيام عليها مدة مسماة ولا بد بشيء مسمى أو بقطعة من تلك الأرض مسماة محوزة أو منسوبة القدر مشاعة في جميعها فيستحق العامل بعمله في كل ما يمضي من تلك المدة ما يقابلها مما استؤجر به فهذه إجارة كسائر الاجارات، وإما بأن يقوم العامل بكل ما ذكرنا وبغرسه وبخدمته وله من ذلك كله (١) ما تعامل عليه من نصف أو ثلث أو ربع أو جزء مسمى كذلك ولا حقه في الأرض أصلا فهذا جائز حسن الا أنه لا يجوز الا مطلقا لا الى مدة أصلا ، وحكمه في كل ما ذكرنا قبل حكم المزارعة سواء سواء في كل شيء لا تحاش منها شيئا .

١٣٤٢ - مَسْأَلَةٌ - فإن أراد العامل الخروج قبل أن ينتفع فيما غرس بشيء وقبل أن تسمى له فله ذلك ويأخذ كل ما غرس وكذلك ان أخرجه صاحب الأرض لانه لم ينتفع بشيء فان لم يخرج حتى انتفع ونما ما غرس فليس له الا ما تعاقد عليه لانه قد انتفع بالأرض فعليه حقهما وحقها هو ما تعاقد عليه .

برهان ذلك هو ما ذكرناه في أول كلامنا في المزارعة من اعطاء رسول الله ﷺ خيبر لليهود على أن يعملوها بأنفسهم وأموالهم ولهم نصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر ونصف ما يخرج (٢) منها هكذا مطلقا ، وكذلك روينا من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : «أعطى رسول الله ﷺ خيبر لليهود على أن لهم الشطر من كل زرع . ونخل . وشيء . وهذا عموم لكل ما خرج منها بعمله من شجر أو زرع أو ثمر وكل ذلك داخل تحت العمل بأنفسهم وأموالهم ، ولا فرق بين غرس أو زرع أو عمارة شجر ، وبالله تعالى التوفيق .

وبالضرورة يدري كل ذي تمييز أن خيبر وفيها نحو ألفي عامل ويصاب فيها نحو ثمانين ألف وسق تمر وبقيت بأيديهم أزيد من خمسة عشر عاما أربعة أعوام من حياة النبي

(١) في النسخة رقم ١٦ من كل ذلك، (٢) في النسخة رقم ١٦ ونصف ما خرج ،

وما هنا أنسب بلفظ الحديث



ﷺ وعامين ونصف عام مدة أبى بكر وعشرة أعوام من خلافة عمر رضى الله عنهما حتى أجلاهم فى آخر عام من خلافته فلا بد أن فيهم من غرس فيما يده من الارض فكان بينهم وبين أصحاب الأصول (١) من المسلمين بلا شك ، وقال مالك : المغارسة هو أن يعطى الارض البيضاء ليغرسها من ماله ما رأى حتى يبلغ شبابا ما ثم له ما تعاقدوا عليه من رقة الارض ومن رقاب ما غرس .

**قال أبو محمد :** وهذا لا يجوز أصلا لانه اجارة مجهولة لا يدري فى كم يبلغ ذلك الشباب ولعلها لا تبلغه ولا يدري ما غرس ولا عدده ، وأعجب شئ . قوله : حتى تبلغ شبابا ما والغرس يختلف فى ذلك اختلافا شديدا متباينا لا ينضبط البتة فقد يشب بعض ما غرس ويبطل البعض ويتأخر شباب البعض ، فهذا أمر لا ينحصر أبدا فيما يغرس ولعله لا يغرس له الاشجرة واحدة أو اثنتين فيكلف لذلك استحقاق نصف أرض عظيمة فهو بيع غرر بضمن مجهول . وبيع . واجارة معا . وأكل مال بالباطل . واجارة مجهولة . وشرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل قد جمع هذا القول كل بلا . وما نعلم أحدا قاله قبله ولا لهذا القول حجة لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع نعله . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وما كان هكذا لم يحز القول به ، والله تعالى التوفيق .

١٣٤٣ - مسألة - ومن عقد مزارعة أو معاملة فى شجر أو مغارسة فزرع العامل وعمل فى الشجر وغرس ثم انتقل ملك الأرض أو الشجر إلى غير المعاهد بميراث أو هبة أو بصدقة أو باصداق أو ببيع ، فأما الزرع ظهر أولم يظهر فهو كله للزارع وللذى كانت الأرض له على شرطهما وللذى انتقل ملك الأرض اليه أخذهما بقطعه أو قلعه فى أول إمكان الانتفاع به لا قبل ذلك لانه لم يزرع إلا بحق والزرع بلا خلاف هو غير الأرض الذى انتقل ملكها إلى غير مالكيها الأول ، وأما المعاملة فى الشجر ببعض ما يخرج منها فهو ما لم يخرج غير ممتلك لاحد فاذا خرج فهو لمن الشجرة فان أراد إبقاء العامل على معاملته فله ذلك وإن أراد تجديد معاملة فلهما ذلك وإن أراد إخراجه فله ذلك وللعامل على الذى كان الملك له أجره مثل عمله لانه عمل فى ملكه بأمره ، وأما الغرس فللذى انتقل الملك إليه إقراره على تلك المعاملة أو أن يتفقا على تجديد أخرى فان أراد إخراجه فله ذلك وللغارس قلع حصته مما غرس كالأجر الذى كان عامله أو لاعلى ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق ، وأما إذا انتقل الملك بعد ظهور الثمرة فالثمرة بين العامل وبين الذى

كان الملك له على شرطهما لاشئ. فيها للذي انتقل الملك إليه، وبالله تعالى التوفيق .

[ تم كتاب المزارعة والمغارسة والحمد لله رب العالمين ] . (١)

### بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب المعاملة في الثمار

١٣٤٤ - مسألة المعاملة فيها ستة ، وهي أن يدفع المراء أشجاره أى شجر كان من نخل . أو عنب . أو تين . أو ياسمين . أو موز . أو غير ذلك لا تحاش شيئا مما يقوم على ساق ويطعم سنة بعد سنة لمن يحفرها ويزبلها ويسقيها إن كانت مما يسقى بسانية . أو ناعورة أو ساقية ، ويأبر النخل . ويزبر الدوالي . ويحراث ما احتاج إلى حرثه ويحفظه حتى يتم ويجمع أو يبيع إن كان مما يبيع أو يخرج دهنه إن كان مما يخرج دهنه أو حتى يحل بيعه إن كان مما يباع كذلك على سهم مسمى من ذلك الثمرا وما تحمله الاصول كنصف (٢) أو ثلث . أو ربع . أو أكثر أو أقل كما قلنا في المزارعة سواء سواء .

برهان ذلك ما ذكرناه هناك من فعل رسول الله ﷺ بخير ، وروينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد نا أبي عن محمد بن اسحاق حدثني نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال : قال عمر بن الخطاب للناس : « أيها الناس (٣) إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أن يخرجهم إذا اشتد نفاقهم كان له مال فليلق به فاني مخرج يهود فأخرجهم » .

**قال أبو محمد :** وبهذا يقول جمهور الناس إلا أننا رويناه عن الحسن . و ابراهيم كراهة ذلك ، ولم يحزه أبو حنيفة ولا زفر وأجازة ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبو يوسف . ومحمد . والشافعي . ومالك . وأحمد . وأبو سليمان . وغيرهم ، وأجازة مالك في كل شجر قائم الاصل إلا فيما يخلف ويحني (٤) مرة بعد أخرى كالوز . والقصب . والبقول فلم يحزه فيها ولا أجاز ذلك أيضا في البقول الا في السقي خاصة ولم يحزه الشافعي في أشهر قوله الا في النخل . والعنب فقط ، ومن أصحاب أبي سليمان من لم يحز ذلك الا في النخل فقط .

**قال أبو محمد :** من منع من ذلك الا في النخل وحده . أو في النخل والعنب . أو في بعض دون بعض . أو في سقي دون بعل فقد خالف الحديث عن النبي ﷺ كاذكرنا قبل ودخلوا في الذين أنكروا على أبي حنيفة فلامعني لقولهم ، واحتج بعض المقلدين

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٦ ، بنصف ، (٣) في سنن أبي

داود ، أن عمر قال : أيها الناس ، (٤) في النسخة رقم ١٦ « ويحني » وهو غلط



لاى حنيفة بأن قالوا : لا تجوز الاجارة الا بأجرة معلومة .

**قال أبو محمد :** ليست المزارعة ولا اعطاء الشجر ببعض ما يخرج منها اجارة والتسمية فى الدين انما هى لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى قال تعالى : ( ان هى الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ) ويقال لهم : هلا أبطلتم بهذا الدليل بعينه المضاربة وقلتم : إنها اجارة بأجرة مجهولة ؟ فان قالوا : ان المضاربة متفق عليها قلنا : ودفع الارض بجزء مما يخرج منها ودفع الشجر بما يخرج منها متفق عليه يقين من فعل رسول الله ﷺ . وعمل جميع أصحابه رضى الله عنهم لا تحاش منهم أحدا فما غاب منهم عن خير الامم معذور بمرض أو ضعف أو ولاية تشغله ومع ذلك فكل من غاب بأحد هذه الوجوه فقد عرف أمر خير واتصل الأمر فيها عاما بعد عام الى آخر خلافة عمر فهذا هو الاجماع المتيقن المقطوع عليه لا ما يدعونه من الباطل والظن الكاذب فى الاجماع على المضاربة التى لا تروى الا عن ستم من الصحابة رضى الله عنهم فاعترضوا فى أمر خير بأن قالوا : لا يخلو أهل خير من أن يكونوا عبيدا أو أحرارا فان كانوا عبيدا فعامله المرء لعبده بمثل هذا جائز ، وان كانوا أحرارا فيكون الذى أخذ منهم بمنزلة الجزية لانه لم يأت فى شئ من الاخبار أنه عليه السلام قد أخذ منهم جزية ولا زكاة .

**قال أبو محمد :** وهذا مما جروا فيه على الكذب والبهت والتوقع البارد أما قولهم : لا يخلو أهل خير من أن يكونوا عبيدا فكيف انطلقت ألسنتهم بهذا وهم أول مخالف لهذا الحكم ؟ فلا يختلفون فى أن أهل العنوة أحرار وأنه ( ١ ) ان رأى الامام إرقاقهم فلا بد فيهم من التخميس والبيع لقسمة أثمانهم ، ثم كيف استجازوا أن يقولوا . لعلمهم كانوا عبيدا وقد صح أن عمر أجلاهم بحضرة الصحابة رضى الله عنهم عن عهد رسول الله ﷺ باخراج اليهود عن جزيرة العرب ؟ فكيف يمكن أن يستجيز عمر تفويت عيد المسلمين وفيهم حظ لليتامى والأرامل ؟ ان من نسب هذا الى عمر لضال مضل بل الى رسول الله ﷺ وقد صح أنه عليه السلام أراد أجلاهم فرغبوا فى اقرارهم فأقرهم على أن يخرجهم اذا شاء المسلمون وهو عليه السلام لا يجوز أن ينسب اليه تضييع رقيق المسلمين ، ومن المجال أن يكونوا عبيدا له عليه السلام خاصة لأنه عليه السلام ليس له من المقنم الا خمس الخمس وسهمه مع المسلمين ، وقد قال قوم : والصفى ولم يقل أحد من أهل الاسلام : ان جميع من ملك عنوة عيد له عليه السلام ، ثم لو أمكن أن يكون ما زعموا من الباطل وكانوا له عبيدا لكان قد اعتقهم بلا شك كإروينا من طريق البخارى نا ابراهيم

ابن الحرث نا يحيى بن أبي بكير نازهير - هو ابن معاوية الجعفي - نا أبو اسحاق - هو السيعي -  
عن عمرو بن الحارث [ ختن رسول الله ] (١) وأخى أم المؤمنين جويرية بنت الحارث  
قال : « ماترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته دينارا ولا درهما ولا عبدا  
ولا أمة ولا شيئا الا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة » وقد قسم عليه السلام  
من أخذ عنوة بخير كما رويناه من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا اسماعيل بن علي  
عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فذكر  
الحديث وفيه : « قال : فأصبناها عنوة وجمع السبي فجاء مدحية فقال : يا رسول الله أعطني  
جارية من السبي قال : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية بنت حيي (٢) » وذاكر الحديث »

**قال أبو محمد :** وكانت الأرض كلها عنوة وصالح أهل بعض الحصون على الأمان  
فنزلو أذمة أحرارا ، وقد صح من حديث عمر قوله كما قسم رسول الله ﷺ خير فصيح  
أن الباقيين بها أحرار ، وأما قولهم : أن ذلك المأخوذ منهم كان مكان الجزية فكلام من  
لا يتقى الله تعالى ، وكيف يجوز أن يكون ذلك النصف مكان الجزية ؟ وإنما كان حقوق  
أرباب الضياع المقسومة عليهم الذي عومل اليهود على كفايتهم العمل والذين خطبهم  
عمر كما ذكرنا وأمرهم أن يلحقوا بأموالهم فليظروا فيها إذ أراد اجلاء اليهود عنها ،  
والآثار بهذا متواترة متظاهرة كاللآل الذي حصل لعمر بها فجعله صدقة ، وكقول  
ابن عمر في سبب اجلاء اليهود : خرجنا إلى خير ففرقنا في أموالنا وكان إعطاء أمهات  
المؤمنين بعض الأرض والماء وبعضهن الأوساق وإن بقايا أبناء المهاجرين لبها إلى اليوم  
على موارثهم ، فظهر هذان هؤلاء النوكي « والعجب أنهم قالوا : لو كان اجماع الكفر  
أبو حنيفة وذفر اقلنا : عذرا بجهلها كما يعذر من قرأ القرآن فأخطأ فيه وبدله وزاد  
وقص وهو يظن أنه على صواب ، وأما من قامت الحجة عليه وتماذى معاندا لرسول الله ﷺ  
فهو كافر بلا شك ، وشغب أصحاب الشافعي بأن قالوا : لما صحت المساقاة في النخل وجب  
أن يكون أيضا في العنب لأن كليهما فيه الزكاة ولا تجب الزكاة في شيء من الثمار (٣) غيرهما  
**قال أبو محمد :** وهذا فاسد وقياس بارد ، ويقال لهم : لما كان ثمر النخل ذانوى  
وجب أن يقاس عليه كل ذى نوى أو لما كان ثمر النخل حلوا وجب أن يقاس عليه كل حلوا  
والأفما الذى جعل وجوب الزكاة حجة في إعطائهم من ثمارها ؟ وقالوا أيضا : إن  
ثمر النخل ظاهر يحاط به وكذلك العنب »

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٦ (١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠٣

(٢) في النسخة الحلية « من انثر »



قال علي : وكذلك الثين . والفستق وغير ذلك ، وأما منع المالكين من ذلك في الموز والبقل فدعوى بلا دليل ، فإن قالوا : لفظ المساقاة يدل على السقي فقلنا : ومن سمي هذا العمل مساقاة حتى يجعلوا هذه اللفظة حجة ؟ ما علينا ما عذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم وإنما نقولها معكم مساعدة فقط ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد كان بخير بلا شك بقل وكل ما ينبت في أرض العرب من الرمان . والموز . والقصب . والبقول فعاملهم عليه السلام على نصف كل ما يخرج منها ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٤٥ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المزارعة . والمغارسة . والمعاملة في ثمار الشجر لأجير ولا عبد ولا سانية ولا قادوس . ولا حبل . ولا دلو . ولا عمل . ولا زبل . ولا شيء أصلاً ، وكل ذلك على العامل لشرط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم أن يعملوها من أموالهم فوجب العمل كله على العامل ، فلو تطوع صاحب الأصل (١) بكل ذلك أو يعضه فهو حسن لقول الله تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) .

١٣٤٦ - مسألة - وكل ما قلناه (٢) في المزارعة فهو كذلك ههنا لا تحاش شيئاً من تلك المسائل فأغنى عن تكرارها وبالله تعالى التوفيق .

١٣٤٧ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في المزارعة وإعطاء الأصول بجزء مسمى مما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل بناء حائط . ولا سد ثلثة . ولا حفر بئر ولا تنقيتها . ولا حفر عين ولا تنقيتها . ولا حفر سانية . ولا تنقيتها . ولا حفر نهر . ولا تنقيته ، ولا عمل صهريج . ولا إصلاحه . ولا بناء دار . ولا إصلاحها . ولا بناء بيت . ولا إصلاحه . ولا آلة سانية . ولا خطارة . ولا ناعورة لأن كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن تطوع بشيء من ذلك بغير شرط جاز لأن السنة إنما وردت بأن الشرط عليهم أن يعملوها بأموالهم وبأنفسهم فقط ، وكل هذا ليس من عمل الأرض ولا من عمل الشجر في شيء ، وأما آلة الحرث والحفر كلها وآلة السقي كلها . وآلة التقليم . وآلة التذليل والبواب والأجراء فكل ذلك على العامل ولا بدلانه لا يكون العمل الواجب عليهم إلا بذلك فهو عليهم وبالله تعالى التوفيق .

[ تم كتاب المعاملة في الثمار والحمد لله رب العالمين ] (٣)

(١) في النسخة رقم ١٦ ، صاحب الأرض . (٢) في النسخة الحلية ، ما قلناه ، (٣) الزيادة

## كتاب احياء الموات. والاقطاع. والحجى. والصيد يتوحش

ومن ترك ماله بمضيعة . أو عطب ماله في البحر

١٣٤٨ — مسألة — كل أرض لا مالك لها ولا يعرف أنها عمرت في الاسلام فهي لمن سبق إليها وأحيائها سواء باذن الامام فعل ذلك أو بغير اذنه لا اذن في ذلك للامام ولا للامير ولو أنه بين الدور في الأمصار ، ولا لاحد أن يحبس شيئاً من الأرض عن سبق إليها بعد رسول الله ﷺ ، فلو أن الامام أقطع انسان شيئاً لم يضره ذلك ولم يكن له أن يحبس من سبق إليه فان كان احياءه لذلك مضرراً بأهل القرية ضرراً ظاهراً لم يكن لاحد أن ينفرد به لا باقطاع الامام ولا بغيره كالمالح الظاهر . والماء الظاهر : والمراح . ورحبة السوق . والطريق . والمصلى . ونحو ذلك ، وأما مالك يوم ما باحياء أو بغيره ثم دثروا شجر (١) حتى عاد كأول حاله فهو ملك لمن كان له لا يجوز لاحد تملكه بالاحياء أبداً ، فان جهل أصحابه فالنظر فيه الى الامام ولا يملك الا باذنه .

وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة : لا تكون الأرض لمن أحيائها الا باذن الامام له في ذلك ، وقال مالك : أما ما يتشاح الناس فيه مما يقرب من العمران فانه لا يكون لاحد الا بقطيعة الامام وأما حى ما كان في الصحارى وغير العمران فهو لمن أحياءه فان تركه يوم ما حتى عاد كما كان فقد صار أيضاً لمن أحياءه وسقط عنه ملكه (٢) وهكذا قال في الصيد يملك ثم يتوحش فانه لمن أخذه فان كان في أذنه شنف (٣) أو نحو ذلك فالشفن للذى كان له والصيد لمن أخذه ، وقال الحسن بن حى : ليس الموات الا في أرض العرب فقط ، وقال أبو يوسف : من أحياء الموات فهو له ولا معنى لاذن الامام الا ان حاد الموات عنده ما اذا وقف المرء في أدنى المصر اليه ثم صاح لم يسمع فيه فما سمع فيه الصوت لا يكون الا باذن الامام ، وقال عبد الله بن الحسن . ومحمد بن الحسن . والشافعى وأبو ثور . وأبو سليمان . وأصحابه : كقولنا ، فأما من ذهب مذهب أبي حنيفة فاحتجوا بنحبر من طريق عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن جندة بن أبى أمية قال : نزلنا دابق (٤) وعلينا أبو عبيدة بن الجراح فقتل حبيب بن مسلمة قتيلاً من الروم فأراد عبيدة أن يخنس سلبه فقال له حبيب : إن رسول الله ﷺ جعل السلب للقاتل ، فقال له

(١) هو بالغين المعجمة أى خلا ، وفي النسخة الحلبية « أشعر » بالعين المهملة وهو تصحيف

(٢) في النسخة رقم ١٦ « سقط ملكه عنه » (٣) هو يفتح أوله وسكون ثانيه القرط الذى

يلقى في شحمة الأذن (٤) بكسر الباء وقد تفتح قرية قرب حلب



معاذ بن جبل : مه يا حبيب اني سمعت رسول الله ﷺ يقول : انما للهراء ما طابت به  
نفس امامه ، وقالوا : لما كان الموات ليس أحد أولى به من أحد أشبه ما في بيت المال  
ما نعلم لهم شبهة غير هذا .

قال علي : أما الأثر فهو موضوع لأنه من طريق عمرو بن واقد وهو متروك باتفاق من  
أهل العلم بالآثار ، ثم هو حجة عليهم لأنهم أول من خالفه فأباحوا الصيد لمن أخذه بغير  
إذن الإمام ، فإن ادعوا إجماعاً كذبوا لأن في التابعين من منع من الصيد في دار الحرب  
وجعله من المغنم ولا يعارض بمثل هذا الأثر الكاذب حكم رسول الله ﷺ بالسلب  
للقاتل وبالأرض لمن أحيأها ، وأما تشبيههم ذلك (١) بما في بيت المال فهو قياس  
والقياس كله باطل لأن ما في بيت المال أموال مملوكة أخذت بحزبية أو بصدقة أو من بيت  
مال كان له رب فلم يعرف ولا يجوز أن يشبهه ما لم يعرف أكان له رب أم لم يكن له رب  
بما يوقن أنه كان له رب ، ولو كان الأمر بالقياس حقاً لكان قياس الأرض الموات  
التي لم يكن لها رب بالصيد والخطب أولى وأشبه ولكن لا النصوص يتبعون ولا القياس  
يحسنون ، ثم لو صح هذا الخبر الموضوع لكان حجة لنا لأن النبي ﷺ قد قضى  
بالموات لمن أحيأها وهو عليه السلام الإمام الذي لا إمامة لمن لم يأت به وهو الذي قال فيه  
تعالى . ( يوم نضعو كل أناس بآمامهم ) فهو إمامنا شهيد الله (٢) تعالى على ذلك ، وجميع  
عباده لا إمام لنا دونه ونسأل الله أن لا يدعونا مع إمام غيره ، فمن اتخذ إماماً دونه عليه السلام  
يغلب حكمه على حكمه عليه السلام فيردو يعلم ونحن إلى الله منه برآء .

وأما قول مالك فظاهر الفساد لأنه قسم تقسيماً لا نعلمه عن أحد قبله ولا جاء به قرآن .  
ولاسنة : ولا رواية سقيمة . ولا قياس ، وأعجب شيء فيه ! أنه لم يجعل الموات القريب  
الذي لم يكن له قط مالك لمن أحيأه وقد جعله الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ثم جعل المال  
المتملك الذي حرمه الله تعالى في القرآن وعلى لسان رسوله ﷺ إذ يقول : « ان دماءكم  
وأموالكم عليكم حرام » فجعلها ملكاً لمن أخذها كالقول الذي ذكرنا عنه في الموات يعمر  
ثم يتشجر ومثل الصيد يتوحش وما وجب سقوط الملك ، بالتوعر والتوحش (٣)  
لا بقرآن ولا بسنة ولا برواية سقيمة . ولا بقياس . ولا برأى له وجه ، وأيضاً فلا يخلو  
ما قرب من العمران أو تشاح فيه الناس من أن يكون فيه ضرر على أهل القرية والمصر  
أو لا ضرر فيه عليهم فإن كان فيه ضرر فالإمام أن يقطعه أحداً ولا أن يضربهم وإن

(١) في نسخة « في ذلك » (٢) في النسخة رقم ١٤ « يشهد » (٣) في النسخة رقم ١٦ « سقوط

الملك بالتشجر » الخ ، يقال شجر البلد اذا خلا من الناس

كان لا ضرر فيه عليهم فأى فرق بينه وبين البعيد عن العمران ؟ فصح أن لا معنى للامام في ذلك أصلا ، وكذلك تقسيم أبي يوسف . والحسن بن حي فقايد أيضا لأنه قول بلا برهان فهو ساقط .

**قال أبو محمد :** وبرهان صحة قولنا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب النسائي نا يونس بن عبد الأعلى نا يحيى - هو ابن بكير - عن الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - هو أبو الأسود - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من أحيأ أرضا ميتة ليست لأحد فهو أحق بها » . ومن طريق البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها » قال عروة . وقضى به عمر بن الخطاب .

**قال أبو محمد :** هذا الخبر هو نص قولنا وهو المبطل لقول من لم يجعل ذلك إلا باذن غير النبي ﷺ اما عموما واما في مكان دون مكان ، ولقول من قال : من عمر أرضا قد عمرت ثم أشغرت فهي للذي عمرها آخر اقال الله تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ) فصح أن كل قضية قضاها رسول الله ﷺ ؛ وكل عطية أعطاه عليه السلام فليس لأحد يأتي بعده لا امام ولا غيره أن يعترض فيها ولا أن يدخل فيها حكما وقد اتصل كما ترى أن عمر قضى بذلك ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . ومن طريق أبي داود نا محمد بن المثني نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد [ بن زيد ] (١) بن عمرو بن نفيل عن النبي ﷺ : « قال من أحيأ أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » . ومن طريق أحمد بن شعيب نا يونس بن عبد الأعلى نا ابن وهب نا خبرني حيوة بن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير أنه قال : العرق الظالم هو الرجل يعمر الأرض الخربة وهي للناس قد عجزوا عنها فتركوها حتى خربت .

**قال أبو محمد :** فهذا عروة سمي هذه الصفة عرق ظالم وصدق عروة وهذا [ هو ] (٢) الذي أباحه المالكيون ، وروينا من طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن يحيى بن أيوب . وعلى بن مسلم قال محمد بن يحيى : نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخيتاني - ، وقال علي بن مسلم : نا عباد بن عباد المهلب نا ثقاتنا أيوب . وعباد كلاهما



عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال :  
من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة ،

قال علي : لا معنى لأخذ رأى الإمام في الصدقة ولا ما فيه أجر ، ولو أراد المنع من ذلك  
لكان عاصياً لله تعالى ، ومن طريق أبي داود نا أحمد بن عبدة الآملي (١) نا عبد الله بن  
عثمان نا عبد الله بن المبارك نا نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير  
قال : ، أشهد أن رسول الله ﷺ قضى أن الأرض أرض الله والعباد عباد الله ومن أحيا  
مواتاً فهو أحق به جاءنا بهذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلوات عنه ، ومن طريق  
أبي داود نا ابن السرح (٢) نا ابن وهب نا خبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي ، أن رسول الله  
ﷺ قال : لا حي إلا الله ولرسوله ، فصيح أن ليس للإمام أن يحمي شيئاً من الأرض  
عن أن تحيا ، ومن طريق أبي داود نا أحمد بن سعيد الدارمي نا وهب بن جرير نا حازم  
عن أبيه عن ابن إسحاق عن يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه ، أن رجلاً غرس نخلاً في أرض  
غيره فقضى رسول الله ﷺ لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج  
نخله منها ، قال عروة : حدثني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ وأكبر ظني أنه أبو  
سعيد الخدري فأرأيت الرجل يضرب في أصول النخل (٣) .

قال أبو محمد : هذا هو الحق الذي لا يجوز غيره وعروة لا يخفى عليه من صحت صحبته  
من لم تصح ، وقد اعتمر من مكة إلى المدينة مع عمر بن الخطاب وأدركه فمن دونه لا قول  
مالك : إنه ان لم ينتفع بالشجر ان قلعت كان لغارسها قيمتها مقلوعة أحب أم كره وتركت  
لصاحب الأرض أحب أم كره وما يزالون يقضون للناس بأموال الناس المحرمة عليهم  
بغير برهان والمتعدي وان ظلم فظلمه لا يحل أن يظلم فيؤخذ من ماله ما لم يوجب الله تعالى  
ولا رسوله ﷺ أخذه ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، ومن طريق أبي عبيد  
حدثني أحمد بن خالد الحمصي عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر  
عن أبيه قال : كان عمر بن الخطاب يخطب على هذا المنبر يقول : يا أيها الناس من أحيا أرضاً ميتة  
فهى له ، وجاء أيضاً عن علي فهذا بحضرة الصحابة علانية لا ينكره أحد منهم ، ومن طريق  
أبي عبيد نا أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق قال : قرأت كتاب  
عمر بن عبد العزيز إلى أبي من أحيا أرضاً ميتة بينان أو حرث مالم تكن من أموال قوم

(١) هو بالمدوغم الميم (٢) واسمه أحمد بن عمرو (٣) المصنف تصرف في بعض

ابتاعوها أو أحيوا بعضا وتركوا بعضا فأجز للقوم أحياءهم وأما ما كان مكشوفاً فجميع المسلمين (١) يأخذون منه الماء أو الملح أو يريحون فيه دوابهم فلانهم (٢) قد ملكوه فليس لأحد أن ينقذه به . وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى بن قيس المازني عن أبيه عن أيض بن حمال - هو المازني - قال : « استقطعت رسول الله ﷺ معدن الملح الذي بمأرب فاقطعني فقبل له : أنه بمنزلة الماء العد (٣) قال : فلا إذا » . قال أبو محمد : فإن قيل : فقد أقطع رسول الله ﷺ وأقطع أبو بكر . وعمر . وعثمان . ومعاوية فما معنى إقطاعهم ؟ قلنا : أما رسول الله ﷺ فهو الذي له الحمى والاقطاع والذي لو ملك إنسان رقبة حر لكان له عبداً وأما من دونه عليه السلام فقد يفعلون ذلك قطعاً للتشاح والتنازع ولا حجة في أحد دونه عليه السلام .

قال أبو محمد : وليس المرعى متملكاً بل من أحياء فيه فهو له ، ويقال لأهل الماشية : أعزبوا وأبعدوا في طلب المرعى وإنما التملك بالأحياء فقط وبالله تعالى التوفيق ، والرعى ليس أحياءاً ولو كان أحياءاً لملك المكان من رعاياه وهذا باطل متيقن في اللغة وفي الشريعة . واحتج بعض المالكيين لقولهم في الصيد المتوحش بأنه خف معارضة سموت ، وهو أنه قال : الصيد إذا توحش بمنزلة من أخذ ماء من بئر متملكة (٤) في وعائه فانهرق الماء في البئر أيكون شريكاً بذلك في الماء الذي في البئر ؟

قال أبو محمد : البئر وأخذ الماء منها لا يخلو أن تكون مباحة أو متملكة فإن كانت مباحة فله أن يأخذ منها أضعاف ما انهرق له أن شاء وله أن يترك أن شاء كما يترك الناس ما لا قيمة له عندهم من أموالهم ويبيحونه لمن أخذه كالنبوي . والتبن . والزبل . ونحو ذلك ، ولو أن صاحب كل ذلك لم يطلقه ولا أباح أخذه لأحد لكان ذلك له ولما حل لأحد أخذه فلا يحل مال أحد قل أو كثر إلا بأباحته له أو حيث أباحته الديانة عن الله تعالى : وقد نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن من اقتطع يمينه حق مسلم أو جب الله له النار ولو كان قضيماً من أراك ، فأبما أكثر عندهم - وهم أصحاب قياس بزعمهم - قضيب أراك أو أيل . أو حمار وحش يساوي كل واحد منهما مالا أو أرض تساوي الأموال ؟ وإن كانت البئر متملكة فلا يخلو أخذ الماء منها من أن يكون محتاجاً إلى ما أخذ أو غير محتاج فإن كان محتاجاً فله أن يأخذ منها مثل ما انهرق له أو أكثر أو أضعافه إذا احتاج إليه ، وإن

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية « لجميع المسلمين » (٢) في النسخة الحلبية

. لانهم ، (٣) هو الدائم الذي لا انقطاع لمادته ، ووقع في النسخة الحلبية بعد قوله العد . المر ،

ولم يذكر في النهاية (٤) في النسخة رقم ١٤ ، فيتملكه .



كان (١) غير محتاج لم يجز له أخذ شيء من مائها لا ما قل ولا ما كثر، فظهر هذر هذا الجاهل وتخليطه .

١٣٤٩ - مسألة - والاحياء هو قلع ما فيها من عشب أو شجر أو نبات بنية الاحياء لا بنية أخذ العشب والاحتطاب فقط . أو جلب ماء إليها من نهر . أو من عين . أو حفر بترفيها لسقيها منه . أو حرثها . أو غرسها . أو تزييلها . أو ما يقوم مقام التزييل من قلع تراب إليها . أو رماد . أو قلع حجارة . أو جرد تراب ملح عن وجهها حتى يمكن بذلك حرثها . أو غرسها . أو أن يخط عليها بحظير البناء فهذا كله إحياء في لغة العرب التي بها خاطبنا الله تعالى على لسان نبيه (٢) ﷺ فيكون له بذلك ما أدرك الماء في فوره وكثرته من جميع جهات البر . أو العين . أو النهر . أو الساقية قد ملكه واستحقه لأنه أحياء ، ولا خلاف في ضرورة الحس واللغة أن الاحتطاب وأخذ العشب للرعى ليس إحياء أو ماتولى المرء (٣) من ذلك بأجراته وأعوانه فهو له لاهم لقول رسول الله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .

١٣٥٠ - مسألة - ومن خرج في أرضه معدن فضة . أو ذهب . أو نحاس . أو حديد . أو رصاص . أو قزدير . أو زئبق . أو ملح . أو شب . أو زرنخ . أو كحل . أو ياقوت . أو زمرد . أو بجادي . أو رهوبى . أو بلور . أو كندان . أو أى شيء كان فهو له ويورث عنه وله بيعه ولا حق للامام معه فيه ولا لغيره وهو قول أبى حنيفة . والشافعى . وأبى سليمان وقال مالك : تصير الأرض للسلطان .

قال أبو محمد : وهذا باطل لقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) ولقول رسول الله ﷺ « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ولعقبه » ولقوله عليه السلام : « من غصب شبراً من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين » ولقوله عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فليت شعري بأى وجه تخرج أرضه التى ملك بارت أو التى أحيأ عن يده من أجل وجود المعدن فيها ؟ وما علمنا لهذا القول متعلقاً لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا من قول أحد قبله نعله . ولا من قياس . ولا من رأى سديد . ونسأله عن مسجد ظهر فيه معدن أو لو ظهر معدن في المسجد الحرام أو في مسجد رسول الله ﷺ أو في مقبرة للمسلمين ؟ أ يكون للامام أخذ المسجد الحرام وأخذ مسجد رسول الله ﷺ والمقبرة فيمنع الناس من كل ذلك

(١) في النسخة الحلية . فان كان (٢) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « لسان رسوله »

الح (٣) في النسخة الحلية « المؤمن »

ويقطعها من أراد؟ أف أف لهذا القول وماقاد إليه \*

١٣٥١ - مسألة - ومن ساق ساقية أو جفربثراً أو عيناقله ماسقى كما قدمنا ولا يحفر أحد بحيث يضرب تلك العين أو تلك البئر أو تلك الساقية أو ذلك النهر أو بحيث يجلب شيئاً من مائها عنها فقط لا حريم لذلك أصلاً غير ما ذكرنا لأنه إذا ملك تلك الأرض فقد ملك ما فيها من الماء فلا يجوز أخذه ماله بغير حق \* وروينا من طريق اسماعيل بن عليه عن رجل عن سعيد بن المسيب \* ومن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب « أن رسول الله ﷺ قال : حريم البئر المحدثه خمس وعشرون ذراعاً وحريم البئر العادية خمسون ذراعاً » \* وعن سعيد بن المسيب . ويحيى بن سعيد الأنصاري من قولهما مثل ذلك \* وعن أبي هريرة . والشعبي . والحسن . حريم البئر أربعون ذراعاً لأعطان الأبل والغنم \* وعن ابن المسيب حريم بئر الزرع ثلاث مائة ذراع ، قال الزهري : سمعت الناس يقولون : حريم العين خمسمائة ذراع \* وعن عكرمة حريم ما بين العينين مائة ذراع وليس عند مالك في ذلك حد ، وقال أبو حنيفة : حريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً من كل جهة إلا أن يكون جبلهما أطول ، وحريم العين خمسمائة ذراع ، ولا يعلم لأبي حنيفة سلفاً في قوله في بئر الناضح ، وقد خالف المرسل في هذا الحكم ، وقال يحيى بن سعيد في قوله المذكور : هو السنة ، والمالك يكون يحتجون في أصابع المرأة بقول سعيد بن المسيب : هي السنة فهلا احتجوا ههنا بقول يحيى بن سعيد : هي السنة ؟ \*

١٣٥٢ - مسألة - وأما الشرب من نهر غير ممتلك فالحكم أن السقي للأعلى فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته وحق ذلك أن يغطي الماء وجه الأرض حتى لا تشربه ويرجع للجدار أو السياج ثم يطلقه ولا يمسكه أكثر ، وسواء كان الأعلى أحدث ملكاً أو أحياء من الأسفل أو مساوياً له أو أقدم منه ، ولا يملك شرب نهر غير ممتلك أصلاً ولا شرب سيل وتبطل الدول والقسمه فيها وإن تقادمت إلا أن يكون قوم حفروا ساقية وبنوها فلهم أن يقتسموا ماءها بقدر حصصهم فيها \*

برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا الليث - هو ابن سعد - عن الزهري عن عمرو بن الزبير عن عبد الله بن الزبير قال : « خاصم الزبير رجلاً في شراج الحرة التي يسقون بها فقال الأنصاري للزبير : سرح الماء يمر فأبي [ عليه ] ( ١ ) الزبير فقال رسول الله ﷺ : [ للزبير ] ( ٢ ) اسق يا زبير ثم أرسل إلى

( ١ ) الزيادة من سنن أبي داود ، والحديث مختصر ( ٢ ) الزيادة من سنن أبي داود



جارك فغضب الأنصاري وقال : يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال : اسق ثم احتبس الماء (١) حتى يرجع الى الجدر » .

١٣٥٣ مسألة ومن غرس أشجارا فله ما أظلت أغصانها عند تمامها فان انتثرت على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره . رويناه من طريق أبي داود نا محمود بن خالد ان محمد بن عثمان حدثهم قال : نا عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردي - عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري : « قال : اختصم [ الى رسول الله ﷺ ] رجلان في حريم نخلة (٣) فأمر عليه السلام بجريدة من جريدها فذرعت ففضى بذلك » يعني بمبلغها (٤) ؛ وأما انتشارها على أرض غيره فلقول رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد الاتفاع بمال غيره الا ما دامت نفسه له طيبة بذلك وبالله تعالى التوفيق » .

١٣٥٤ مسألة ومن ترك دابته بفلاة ضائعة فأخذها انسان فقام عليها فصلحت أو عطب في بحر أو نهر فرمى البحر متاعه فأخذه انسان أو غاص عليه انسان فأخذه فكل ذلك لصاحبه الأول ولا حق فيه لمن أخذ شيئا منه لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وقد جاء في ذلك خلاف كما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا منصور - هو ابن المعتز - عن عبيد الله (٥) بن حميد الحميري قال : سمعت الشعبي يقول : من قامت عليه دابته فتر كما فهي لمن أحيها فقلت له : عمن يا أبا عمرو ؟ قال : ان شئت عدت لله كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد - هو ابن عبد الله الطحان الواسطي - نا مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي في رجل سيب دابته فأخذها رجل فأصلحها فقال الشعبي : هذا قد قضى فيه ان كان سيها في كلاً . وأمن . وماء فصاحبها أحق بها وان كان سيها في مخافة أو مفازة (٦) فالذي أخذها أحق بها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن عثمان بن غياث (٧) قال : سئل الحسن عمن ترك دابته بأرض فتر فأخذها رجل فقام عليها حتى صلحت ؟ قال : هي لمن أحيها ، قال : وسئل الحسن عن السفينة تغرق في البحر فيها متاع لقوم شتى ؟ فقال :

(١) في سنن أبي داود ثم احتبس الماء ، (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) أي في أرض حول النخلة قريبا منها (٤) أي بقدر قامتها وذرعا ، وجاء التصريح بذلك في سنن أبي داود فوجدت سبعة أذرع ، وفي رواية « خمسة أذرع » (٥) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « عبد الله » مكبرا وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٦) في النسخة رقم ١٤ والحلية وفي مفازة أو مخافة ، (٧) في النسخة رقم ١٦ « عثمان بن عتاب » وهو تصحيف

ما ألقى البحر على ساحله ومن غاص على شيء فاستخرجه فهو له .  
قال أبو محمد : وهو قول الليث ولقد كان يلزم من شنع بقول الصاحب لا يعرف له  
مخالف أن يقول بقول الشعبي . والحسن لأنه عن جماعة من الصحابة لا يعرف له مخالف منهم .  
١٣٥٤ - مسألة - (١) ولا يلزم من وجد متاعه إذا أخذه أن يؤدي إلى الذي وجده  
عنده ما أنفق عليه لأنه لم يأمره بذلك فهو متطوع بما أنفق . رويناه من طريق سعيد بن  
منصور ناهشيم أنادود بن أبي هند عن الشعبي أن رجلاً أضل بعيراله نظروا فأخذوه رجل  
فأنفق عليه حتى صلح وسمن فوجده صاحبه عنده فخاصمه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى  
له بالنفقة ورد الدابة إلى صاحبها قال الشعبي : أما أنا فأقول : يأخذ ماله حيث وجده  
سمينا أو هزولا ولا شيء عليه . ( المرفق )

١٣٥٥ - مسألة - ولكل أحد أن يفتح ماشاء في حائطه من كوة أو باب  
أو أن يهدمه إن شاء في دار جاره أو في درب غير نافذ أو نافذ ويقال لجاره : ابن في حقلك  
ما تستربه على نفسك إلا أنه يمنع من الاطلاع فقط وهو قول أبي حنيفة . والشافعي .  
وأبي سليمان ، وقال مالك : يمنع من كل ذلك .

**قال أبو محمد :** وهذا خطأ لأن كل ذي حق أولى بحقه ، ولا يحل للجار أن ينتفع  
بحائط جاره إلا حيث جاء النص بذلك ، ولا فرق بين أن يهدم حائطه فلا يكلف بنيانه  
ويقول لجاره : استر على نفسك ازشتت وبين أن يهدم هو حائط نفسه ، ولا فرق بين  
السقف والاطلاع منه وبين قاع الدار والاطلاع منه ، ولا فرق بين فتح كوة للضوء  
وبين فتحها هكذا (١) وكلا الأمرين يمكن الاطلاع منه ولم يأت قط قرآن ولا سنة .  
ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب يمنع المرء من أن يفتح في حقه وفي حائطه ماشاء ، فإن  
احتجوا بالخبر « لا ضرر ولا ضرار » فهذا خبر لا يصح لأنه إنما جاء مرسلًا أو من  
طريق فيها زهير بن ثابت وهو ضعيف إلا أن معناه صحيح ، ولا ضرر أعظم من أن يمنع  
المرء من التصرف في مال نفسه مراعاة لنفع غيره فهذا هو الضرر حقًا ، وأما الاطلاع  
فمنعه واجب لما رويناه من طريق البخاري نا علي بن عبدالله بن المديني نا سفيان بن عيينة  
نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم عليه السلام : « لو أن امرأً أطلع  
عليك بغير إذن فخذته بعضا ففقت عينه لم يكن عليك جناح » ورويناه أيضا من طريق  
أخرى بحصة ، (٢) وهو أصح .

(١) وقع في صفحة ٢١٠ غلط في رقم ١٣٢٩ وتسلسل إلى هنا (٢) في النسخة رقم ١٤

« بين فتحها لذلك » (٣) رواية النسخة المطبوعة بحصة ، ج ٩ ص ١٩



**١٣٥٦ مسألة** وليس لأحد أن يرسل ماء سقفه أو داره على أرض جاره أصلا فإن أذن له كان له الرجوع متى شاء لقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فاطلاقه ماء داره على أرض جاره تصرف منه في مال غيره وهو عليه حرام والاذن في ذلك إنما هو ملابم إذنا لأنه لم يملكه الرقبة والاذن في شيء ما اليوم غير ما لم يؤذن له فيه غدا بلا شك وبالله التوفيق \*

**١٣٥٧ مسألة** ولا يجوز لأحد أن يدخن على جاره لأنه أذى وقد حرم الله تعالى أذى المسلم، ولكل أحد أن يعلى بنيانه ماشاء وإن منع جاره الريح والشمس لأنه لم يباشر منعه بغير ما أباح له، ولكل أحد أن يبني في حقه ماشاء من حمام أو فرن أو رحي أو كد (١) أو غير ذلك إذ لم يأت نص بالمنع من شيء من ذلك

**١٣٥٨ مسألة** ولا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشبا في جداره ويحجر على ذلك أحب أم كره إن لم يأذن له، فإن أراد صاحب الحائط هدم حائطه كان له ذلك وعليه أن يقول لجاره : دعم خشبك أو انزعه فاني أهدم حائطي، ويحجر صاحب الخشب على ذلك لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم » (٢) فهذا قول أبي هريرة ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهو قول أصحابنا، وقال أبو حنيفة . ومالك : ليس له أن يضع خشبة في جدار جاره

**قال أبو محمد :** وهذا خلاف مجرد للخبر وما نعلم لهم حجة أصلا إلا أن بعضهم ذكر

قول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » \* قال علي : الذي قال هذا هو الذي قال ذلك وقوله كله حق وعن الله تعالى ، وكله واجب علينا السمع له والطاعة وليس بعرضه معارضا لبعض قال الله تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) والذي قضى بالشفعة واسقاط الملك بعد تمامه . وإبطال الشراء بعد صحته . وقضى بالعاقله . وإن يفرموا ما لم يجنوا . وأباح أموالهم في ذلك أحبوا أم كرهوا هو الذي قضى بأن يغرز الجار خشبه في جدار جاره ونهى عن منعه من ذلك ، ولو أنهم استعملوا هذا الحكم حيث أباحوا ثمر النخل وكراء الدار المنصوبة كل ذلك لمن اشتراه من الغاصب بالباطل لكان أولى بهم ،

(١) كذا في جميع النسخ (٢) ورواه أيضا أبو داود في سننه من طريق مسدد . وابن

أبي خلف عن سفيان عن الزهري الخ

والواجب استعمال جميع السن فنقول : أموالنا حرام على غيرنا إلا حيث أباحها الذي حرّمها ، وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر خشبة بالنصب على أنها واحدة قلنا : فأنتم لا تجيزون له لا واحدة ولا أكثر من واحدة فأى راحة لكم في هذه الرواية ؟ وكل خشبة في العالم فهي خشبة وليس للجار منع جاره من أن يضعها في جداره فالحكم واحد في كلنا الروايتين وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٥٩ مسألة** وكل من ملك ماء في نهر حفرة أو ساقية حفرة أو عين استخراجها أو بئر استنبطها فهو أحق بما كل ذلك مادام محتاجا إليه ولا يحل له منع الفضل بل يجبر على بذله لمن يحتاج إليه ولا يحل له أخذ عوض عنه لا ببيع ولا غيره لما روينا من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يمنع فضل الماء لمنعه به الكلاء » ومن طريق أبي داود . نا النفيلي (١) ناداود بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن إياس بن عبد قال : « نهى (٢) رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء » **١٣٦٠ مسألة** وما غلب عليه الماء من نهر أو نشع . أو سيل فاستغار (٣) فهو لصاحبه كما كان فإن اتقل عنه يوم ما ما ولو بعد ألف عام فهو له ولورثته ، وما رمى النهر من أحد عدوته (٤) إلى أخرى فهو باق بحسبه كما كان لمن كان له ، وقال المالكيون : بخلاف ذلك وهذا باطل لأن تبدل (٥) مجرى الماء لا يسقط ملكا عن مالكه ولا يحل مالا محرمان حرمة الله تعالى عليه ، وهذا حكم في الدين بلا برهان قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام »

**١٣٦١ مسألة** ولا تكون الأرض بالاحياء الاسلام وأما الذي فلا لقول الله تعالى : « ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده » وقوله تعالى : « ان الأرض يرثها عبادي الصالحون » ونحن أولئك لا الكفار ، فنحن الذين أورثنا الله تعالى الأرض فله الحمد كثيرا (٦) .

(١) هو عبد الله بن محمد شيخ أبي داود السجستاني (٢) في سنن أبي داود أنه رسول الله ﷺ نهى ، الخ ، والحديث الذي قبل هذا أيضا في سنن أبي داود بالسند الذي ذكره المصنف (٣) في النسخة الحلبية « فاستعذر » (٤) ثنية عدوة بضم العين وكسرها جانب النهر وحافته (٥) في النسخة رقم ١٦ ، تبديل (٦) تم الجزء الثالث من كتاب المحلى من النسخة رقم ١٤ وقد ذكر ناسخها ومصححها تاريخ كتابتها انها الخمس بقين من جمادى الأولى سنة ثمانين وسبعمائة لله الحمد والمنة



## بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الوكالة

١٣٦٢ مسألة الوكالة جائزة في القيام على الأموال والتذكية. وطلب الحقوق واغطائها. وأخذ القصاص في النفس فادونها وتبلغ الانكاح والبيع. والشراء. والاجارة. والاستجار، كل ذلك من الحاضر والغائب سواء. ومن المريض والصحيح سواء، وطلب الحق كله واجب بغير توكيل الآن يرى. صاحب الحق من حقه. برهان ذلك بعثة رسول الله ﷺ الولاية لأقامة الحدود. والحقوق على الناس. ولأخذ الصدقات وتفريقها؛ وقد كان بلال على نفقات رسول الله ﷺ، وقد كان له نظار على أرضه بخير. وقد روينا في كتاب الاضاحى من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر [الجهني] عن رسول الله ﷺ انه أعطاه غنما يقسمها بين أصحابه، وذكرنا في الحج من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأرأسم جلودها وجلالها»، ومن طريق أبي داود نا عبيد الله بن سعد ابن ابراهيم بن سعد نا [عمى - هو يعقوب بن ابراهيم نا] (١) أبي - هو ابراهيم بن سعد - عن محمد بن اسحاق عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: أردت الخروج الى خيبر فقال لي رسول الله ﷺ: «إذا أتيت وكيلى بخير (٢) فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته (٣)، وفي هذا الخبر تصديق الرسول اذا علم الوالى بصدقه (٤) بغير بينة. ومن طريق مسلم نا سلبه ابن شبيب نا الحسن بن أعين نا معقل عن أبي قزعة الباهلي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى قد ذكر حديث التمر، وان رسول الله ﷺ قال: «يعوا تمرها واشتروا لنا من هذا». ومن طريق أبي داود نا حجاج بن أبي يعقوب (٥) الثقفى حدثنا معلى بن منصور نا عبد الله بن المبارك حدثنا معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة أم المؤمنين أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجها النجاشى النبي ﷺ وأمرها عنه أربعة آلاف وبعث بها الى رسول الله ﷺ مع شرحبيل بن حسنة؛ وهذا خبر منقول نقل الكافة وأمر عليه السلام بأخذ القود

(١) الزيادة من سنن أبي داود والحديث اختصره المصنف (٢) سقط لفظ «خير»

من النسخة رقم ١٤ (٣) هو العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق (٤) فى النسخة رقم ١٦

«بتصديقه» (٥) فى النسخة رقم ١٤ «نا حجاج نا يعقوب» وهو غلط

وبالرجم وبالجلد . وبالقطع . ومن طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة . ورافع ابن خديج أن محبصة بن مسعود . وعبد الله بن سهل انطلقا إلى خيبر (١) ففرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وابنا عمه حويصة ومحبصة إلى رسول الله ﷺ (٢) فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغرهم فقال رسول الله ﷺ : «الكبر الكبر أو قال : ليبدأ الأكبر فتكلما في أمر صاحبهما» ، وقال أبو حنيفة : لا قبل بتوكيل حاضر ولا من كان غائبا على أقل من مسيرة ثلاث إلا أن يكون الحاضر أو من ذكرنا مريضا إلا برضى الخصم ، وهذا خلاف السنة وتحديد بلا برهان (٣) وقول لا نعلم أحدا قاله قبله . وقال المالكيون : لا تتكلم في الحقوق إلا بتوكيل صاحبها وهذا باطل لما ذكرنا . ولقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) وقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) فواجب بما ذكرنا انكار الظلم وطلب الحق لحاضر وغائب مالم يترك حقه الحاضر سواء بتوكيل أو بغير توكيل ، وطلب الحق قد وجب ولا يمنع من طلبه قول القائل لعل صاحبه لا يريد طلبه ويقال له : قد أمر الله تعالى بطلبه فلا يسقط هذا اليقين ما يتوقعه بالظن .

**١٣٦٣ مسألة** ولا تجوز وكالة على طلاق ولا على عتق ولا على تدير . ولا على رجعة ولا على اسلام ولا على توبة . ولا على إقرار . ولا على إنكار ولا على عقد الهبة . ولا على العفو . ولا على الإبراء . ولا على عقد ضمان . ولا على ردة . ولا على قذف . ولا على صلح . ولا على انكاح مطاق بغير تسمية المنكحة والباكح لأن كل ذلك إلزام حكم لم يلزم قط . وحل عقد ثابت . ونقل ملك بلفظ ، فلا يجوز أن يتكلم أحد عن أحد إلا حيث أوجب ذلك نص ولا نص على جواز الوكالة في شيء من هذه الوجوه ، والأصل أن لا يجوز قول أحد على غيره ولا حكمه على غيره لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزدروا نعمة وذرأ أخرى ) وكل ما ذكرنا كسب على غيره وحكم بالباطل فلا يمضيه أحد على أحد وبالله تعالى التوفيق .

**١٦٦٤ مسألة** ولا يحل للوكيل تعدى ما أمر به موكله فان فعل لم يتفد فعله فان فات ضمن لقول الله تعالى : ( ولا تعتدوا انه لا يحب المعتدين ) ولقوله تعالى : ( فمن

(١) في سنن أبي داود قبل خيبر ، (٢) في سنن أبي داود فأتوا النبي النخ ، (٣) في النسخة



اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فوجب من هذا أن من أمره مو كله بأن يتابع له شيئا بضمن مسمى أو يبيعه له بضمن مسمى فباعه أو ابتاعه بأكثر أو بأقل ولو بنفس فما زاد لم يلزم الموكل ولم يكن البيع له أصلا ولم ينفذ البيع لأنه لم يؤمر بذلك ، فلو وكله على أن يبيع له أو يتابع له فإن ابتاع له بما يساوى أو باع بذلك لزم والافهم مردود ، وكذلك من ابتاع لآخر أو باع له بغير أن يأمره لم يلزم في البيع أصلا ولا جاز للآخر امضاؤه لأنه امضاء باطل لا يجوز وكان الشراء لازما للوكيل وما عدا هذا فقول بلا برهان . وحكم بالبطل \* واحتج قوم في اجازة ذلك بحديث عروة البارقي . وحكيم ابن حزام « أن رسول الله ﷺ أمر كل واحد منهما بأن يتابع له شاة بدينار فابتاع شاتين فباع أحدهما بدينار وأتى به إلى النبي ﷺ وبالشاة » وهما خبران منقطعان لا يصحان .

١٣٦٥ - مسألة - وفعل الوكيل نافذ فيما أمر به الموكل لازم (١) الموكل مالم يصح عنده أن موكله قد عزله فاذا صح ذلك عنده لم ينفذ حكمه من حيثئذ ويفسخ ما فعل ، وأما كل ما فعل بما أمر به الموكل من حين عزله إلى حين بلوغ الخبر إليه فهو نافذ طالبت المدة بين ذلك أو قصرت ، وهكذا القول في عزل الاسام الامير ، وللوالى . وللنماضى ، وفي عزل هؤلاء لمن جعل اليهم أن يولود ولا فرق لان عزله بغير أن يعلمه بعد أن ولاه وأطلقه على البيع وعلى الاتبىاع وعلى التذكية . والقصاص . والانكاح لمسماة ومسمى خديعة (٢) وغش قال الله تعالى : ( يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون الا أنفسهم ) وقال رسول الله ﷺ : « من غشنا فليس منا » فعزله له باطل الا أن يقول أو يكتب إليه أو يوصى إليه اذا بلغك رسولى فقد عزلتك فهذا صحيح لان له أن يتصرف في حقوق نفسه كما يشاء فاذا بلغه فقد صح عزله وليس للخصم أن يمنع من يخاصمه من عزل وكيه وتولية آخر لان التوكيل في ذلك قد صح ولا برهان على أن للخصم منعه من عزل من شاء وتولية من شاء .

( فان قيل ) : ان في ذلك ضررا على الخصم قلنا : لا ضرر عليه في ذلك أصلا بل الضرر كله هو المنع من تصرف المرء في طلب حقوقه بغير قرآن أو جوب ذلك . ولا سنة ، وهذا هو الشرع الذى لم يأذن الله تعالى به .

١٣٦٦ مسألة والوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك الى الوكيل أو لم يبلغ بخلاف موت الامام فإنه ان مات فالولاية كلهم نافذة أحكامهم حتى يعزلهم الامام الوالى ، وذلك لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) والمال قد انتقل بموت الموكل الى ورثته فلا يجوز في مالهم حكم من لم يوكله وليس كذلك الامام لان المسلمين لا بد

(١) في النسخة رقم ١٦ ، نافذة ، (٢) قوله خديعة هو خبر عن قوله قبل ، لان عزله ، الخ

لهم ممن يقوم بأمرهم وقد قتل أمراء رسول الله ﷺ ورضي عنهم بمؤنة كلهم فتولى الأمر خالد بن الوليد من غير أن يؤمره رسول الله ﷺ حتى رجع بالمسلمين وصوب عليه السلام ذلك ، وقدمات عليه السلام وولاته باليمن . ومكة . والبحرين وغيرها ففدت أحكامهم قبل أن يبلغهم موته عليه السلام ولم يختلف في ذلك أحد من الصحابة رضي الله عنهم وبالله تعالى التوفيق .

## كتاب المضاربة وهي القراض

١٢٦٧ - مسألة - القراض كان في الجاهلية . وكانت قريش أهل تجارة لا معاش لهم من غيرها وفيهم الشيخ الكبير الذي لا يطيق السفر . والمرأة . والصغير . واليتيم فكانوا وذو الشغل والمرضى (١) يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح فأقر رسول الله ﷺ ذلك في الاسلام وعمل به المسلمون عملاً متيقناً لا خلاف فيه ولو وجد فيه خلاف ما التفت اليه لأنه نقل كافة بعد كافة الى زمن (٢) رسول الله ﷺ وعليه بذلك ، وقد خرج ﷺ في قراض بمال خديجة رضي الله عنها .

١٢٦٨ - مسألة - والقراض انما هو بالدنانير . والدراهم ولا يجوز بغير ذلك الا بأن يهبطه العرض فيأمره ببيعه بثلث محدود وبأن يأخذ الثلث فيعمل به قراضاً لأن هذا يجمع عليه وما عداه مختلف فيه ولا نص بإيجابه . ولا حكم لأحد في ماله إلا بما أباحه له النص ، ومن منع من القراض بغير الدنانير . والدراهم الشافعي . ومالك . وأبو حنيفة . وأبو سليمان . وغيرهم .

١٢٦٩ - مسألة - ولا يجوز القراض الى أجل مسمى أصلاً الا ما جاء به نص . أو اجماع ، ولا يجوز أن يشترط عبداً يعمل معه أو أجيراً يعمل معه أو جزءاً من الربح لفلان لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وأما المالكيون . والشافعيون فتناقضوا ههنا فقالوا في القراض كما قلنا . وقالوا في المساقاة : لا تجوز البتة الا الى أجل مسمى ، وكذلك قالوا في المزارعة في الموضع الذي أجازوها فيه ولا فرق بين شيء من ذلك مع خلافهم في المزارعة . والمساقاة السنة الواردة في ذلك وتركوا القياس أيضاً ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٧٠ - مسألة - ولا يجوز القراض الا بأن يسمي السهم الذي يتقارضان

(١) في النسخة رقم ١٤ « فكانوا وذو الشغل . والمريض » الخ . وفي النسخة المحلية « والصغير وذو الشغل والمريض فكانوا » الخ (٢) في النسخة رقم ١٤ « الى زمان »



عليه من الربح كسدس . أو ربع . أو ثلث . أو نصف . أو نحو ذلك ويديننا بالكل واحد منهما من الربح لأنه إن لم يكن هكذا لم يكن قراضا ولا عرفا ما يعمل النامل عليه فهو باطل وبالله تعالى التوفيق .

١٣٧١ - مسألة - ولا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئا ولا أن يلبس منه شيئا لا (١) في سفر ولا في حضر . روينا من طريق (٢) عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : ما أكل المضارب فهو دين عليه وصح عن ابراهيم . والحسن أن نفقته من جميع المال قال ابراهيم : وكسوته كذلك قال ابن سيرين ليس كذلك ، وقولنا ههنا هو قول الشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أما في الحضر فكما قلنا وأما في السقر فبأكل منه ويكتسى منه ويركب منه بالمعروف إذا كان المال كثيرا وإلا فلا إلا أن مالكا قال له : في الحضر أن يتغذى منه بالافلس ، وهذا تقسيم في غاية الفساد لأنه بلا دليل وليت شعري ما مقدار المال الكثير الذي أبا حوا هذا فيه وما مقدار القليل الذي منعه فيه وهذا كله باطل لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فلا يجوز اشتراطه فإن لم يشترط فهو أكل مال بالباطل ، ثم أيضا يفوت المال إلى الجهالة فلا يدري ما يخرج منه ولا ما يبقى منه وقليل الحرام حرام ولو أنه مقدار ذرة وكثير الحلال حلال ولو أنه الدنيا وما فيها ، فإن قالوا هو ساع (٣) في مصلحة المال قلنا نعم فكان ماذا ؟ وإنما هو ساع لربح يرجوه فأنما يسعى في حظ (٤) نفسه .

١٣٧٢ مسألة - وكل ربح ربحا فلهما أن يتقاسماه فإن لم يفعلا وترك الأمر بحسبه ثم خسر في المال فلا ربح للعامل وأما إذا اقتسما الربح فقد ملك كل واحد منهما ما صار له فلا يسقط ملكه عنه لأنهما على هذا تعا مالا وعلى أن يكون لكل واحد منهما حظ من الربح فإذا اقتسماه فهو عقدهما المتفق على جوازه فإن لم يقتسماه فقد تطوعا بترك حقهما وذلك مباح .

١٣٧٣ - مسألة - ولا ضمان على العامل فيما تلف من المال ولو تلف كله ولا فيما خسر فيه ولا شيء له على رب المال إلا أن يتعدى أو يضيع فيضمن لقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام »

(١) سقط لفظ « لا » من النسخة رقم ١٤ (٢) الجار والمجرور سقط من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية (٣) في النسخة رقم ١٦ « انما ع » (٤) في النسخة رقم ١٤ « في حفظ » وهو غلط

١٣٧٤ - مسألة - وأيهما اراد ترك العمل فله ذلك ويجبر العامل على بيع السلع معجلاً خسر أو ربح لأنه لا مدة في القراض فاذا ليس فيه مدة فلا يجوز أن يجبر الابي منهما على التمادى فى عمل لا يريد أحدهما فى ماله ولا يريد الآخر فى عمله ولا يجوز التأخير فى ذلك لأنه لا يدري كم يكون التأخير ؟ وقد تسهوا قيمة السلع وقد تنحط فإيجاب التأخير فى ذلك خطأ ولا يلزم أحدا أن يبيع ماله لغيره ليموله به ، والعجب ممن ألزم ههنا إجبار صاحب المال على الصبر حتى يكون للسلع سوق ليمون بذلك العامل من مال غيره وهو لا يرى إجباره على تدارك من يموت جوعاً من ذوى رحمه أو غيرهم بما يقيم رفقته . وهذا عكس الحقائق وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٧٥ - مسألة - وإن تعدى العامل فربح فإن كان اشترى فى ذمته ووزن من مال القراض فحكمه حكم الغاصب وقد صار ضامناً للمال إن تلف (١) أو لما تلف منه بالتعدى ويكون الربح له لأن الشرى له ، وإن كان اشترى بمال القراض نفسه فالشرى فاسد مفسوخ فإلزم يوجد صاحبه البائع منه فالربح للمساكين لأنه مال لا يعرف له صاحب ، وهذا قول النخعي ، والشعبي ، وحامد بن أبى سليمان ، وابن شبرمة ، وأبى سليمان وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٧٦ - مسألة - وأيهما مات بطل القراض أما فى موت صاحب المال فلا أن المال قد صار للورثة وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وأما فى موت العامل فلقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) وعقد الذى له المال إنما كان مع الميت لا مع وارثه إلا أن عمل العامل بعد موت صاحب المال ليس تعدياً وعمل الوارث بعد موت العامل إصلاح للمال (٢) وقد قال الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) فلا ضمان على العامل ولا على وارثه إن تلف المال بغير تعدى ويكون الربح كله لصاحب المال أو لوارثه ويكون للعامل ههنا أو لورثته أجر مثل عمله فقط لقوله تعالى : ( والحرمان قصاص ) فحرمة عمله يجب له أن يقاص بمثلها لأنه محسن معين على بر وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٧٧ - مسألة - وإن اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها فهو زان عليه حد الزنا لأن أصل الملك لغيره وولده منها رقيق لصاحب المال ، وكذلك ولد الماشية .

(١) فى النسخة رقم ١٦ « وإن تلف » بزيادة : « أو ولا شيء » ، وسقطت جملة « وإن تلف » من النسخة الحلبية (٢) فى النسخة رقم ١٤ « وعلى الوارث بعد موت العامل إصلاح المال » ، والصواب ما هنا لأن الكلام الذى بعده يعين ما هنا والآية كذلك



وعمر الشجر . و كرى الدور لأنه شئ حدث فى ماله وانما للعامل حظه من الربح فقط ولا يسمى رجلا إلا مانمى بالبيع فقط وبالله تعالى التوفيق .

## كتاب الاقرار

١٣٧٨ - مسألة - من أقر لآخر أو لله تعالى بحق فى مال . أودم . أو بشرة وكان المقر عاقلا بالغ غير مكره وأقر إقرارا تاما ولم يصله بما يفسده فقد لزمه ولا رجوع له بعد ذلك ، فان رجع لم ينتفع برجوعه وقد لزمه ما أقربه على نفسه من دم . أو حد . أو مال ، فان وصل الاقرار بما يفسده بطل كله ولم يلزمه شئ . لا من مال . ولا قود . ولا حد مثل أن يقول : لفلان على مائة دينار ، أو يقول : قذفت فلانا بالزنا ، أو يقول : زنيته ، أو يقول : قتلت فلانا ونحو ذلك فقد لزمه فان رجع عن ذلك لم يلتفت ، فان قال : كان لفلان على مائة دينار وقد قضيته إياها ، أو قال : قذفت فلانا وأنا فى غير عقلى ، أو قتلت فلانا لأنه أراد قتلى ولم أقدر على دفعه عن نفسى ، أو قال : زنيته وأنا فى غير عقلى أو نحو هذا فان هذا كله يسقط ولا يلزمه شئ ، والحر . والعبد . والذكر ، والآثى ذات الزوج . والبكر ذات الأب . واليتيمة فيما ذكرنا سواء ، وانما هذا كله إذا لم تكن (١) بينة فإذا كانت البينة فلا معنى للانكار ولا للاقرار . رويناه من طريق مسلم نا هـ اب بن خالد نا همام - هو ابن يحيى - نا قتادة عن أنس أن جارية وجد رأسها قد رض بين حجرين فسألوهما من صنع هذا بك ؟ فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فاخذ اليهودى فأقر فامر به (٢) رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالحجارة . ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح أنا لايث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة [ ابن مسعود ] (٣) عن أبي هريرة . وزيد بن خالد الجهنى قد ذكر الحديث وفيه قول القائل : ان ابني كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته وأنا أخبرت أن على ابني الرجم فأنقذت منه بمائة شاة ووليدة فقال رسول الله ﷺ : والذي نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام اغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فعند اعترافها فامر بها رسول الله ﷺ فرجمت ، فقتل عليه السلام بالاقرار ورجم به ورد به المال ممن كان يده الى غيره ، وأما اذا وصل به ما يفسده فلم يقرب شئ . ولا يجوز أن يلزم بعض اقراره ولا يلزم سائر له لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة . ولا اجماع ،

(١) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « ما لم تكن بينة » (٢) سقط لفظ به من النسخة

رقم ١٦ وهو موجود فى صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٧ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٦

وقد تناقض ههنا المخالفون فقالوا : ان قال : له على دينار الاربع دينار فهو كمال ، وان قال : ابتعت منه داره بمائة دينار فأنكر الآخر البيع وقال : قد أقر لي بمائة دينار وادعى ابتياع داري فانهم لا يقضون عليه بشيء أصلا وهذا تناقض ظاهر ، وقال مالك : من قال : أحسن الله جزاء فلان فانه (١) أسلفني مائة دينار وأهلي حتى أدتها كلها اليه فانه لا يقضى لذلك الفلان عليه شيء إن طلبه بهذا الأقرار ، ولا يختلفون فيمن قال : قتل رجلا مسلما الآن أمامكم أو قال : أخذت من هذا مائة دينار الآن بحضرتكم فانه لا يقضى عليه شيء ولم يقولوا : انه أقر ثم ندم ولا أخذوا ببعض قوله دون بعض وهذا تناقض ظاهر . روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق أن رجلا استضاف ناسا من هذيل فأرسلوا جارية تحتطب فأعجبت الضيف فتبعها فأرادها فامتنعت فعارها فأنفلتت فرمته بجحر ففقت كبده فمات فأت أهلها فأخبرتهم فأتوا عمر بن الخطاب فأخبروه فقال عمر : قتل الله لا يودي والله أبدا . ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني . وحيد . ومطرف كلهم عن عبد الله ابن عبيد بن عمير قال . غزا رجل نخاف على امرأته رجل من يهود فربيه رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول :

وأشعث غره الاسلام مني . خلوت بعمره ليل التمام

أبيت على ترائبها ويمسى . على جرداء لاحقة الحزام

كأن مجامع الربلات منها . قيام ينهضون الى قتام (٢)

فدخل عليه فضر به بسيفه حتى قتله (٣) فجاءت اليهود يطلبون دمه فجاء الرجل فأخبره بالامر فأبطل عمر بن الخطاب دمه . ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الله بن ادريس الأودي نا عاصم بن كليب عرأيه عن أبي موسى الأشعري قال : أبيت وأنا باليمن بامرأة فسألتها؟ فقالت : ما تسأل عن امرأة حبلى ثيب من غير رجل أما والله ما خاللت خليلا ولا خادنت خدنا منذ أسلمت ولكني بينما أنا نائمة بفناء بيتي فوالله ما يقظني الا الرجل حين ركبني وألقى في بطني مثل الشهاب فقال فكتبت فيها إلى عمر [بن الخطاب] فكتب الى أن وافني بها وبناس من قومها فوافيته بها في الموسم فسأل عنها قومها؟ فأثوا خيرا وسألها فأخبرته كما أخبرتنى فقال عمر : شابة تهامية تنومت قد كان ذلك يفعل فمارها

(١) سقط لفظ «فانه» من النسخة رقم ١٤ (٢) الترائب عظام الصدر ، والربلات

جمع ريلة باطن الفخذ يسكن ويحرك قال الاصمعي : الأفصح التحريك ، والقمام الجماعة من

الناس (٣) في النسخة رقم ١٦ «حتى مات»



عمر وكساها وأوصى بها قومها خيراً ، هذا خبر في غاية الصحة هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن عامر بن أبي الحكم عن الحسن أن رجلاً رأى مع امرأته رجلاً فقتله فارتفعوا إلى عثمان بن عفان فأبطل دمه هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار قال جميعاً : إن رجلاً أتى امرأة ليلاً فجعلت تستصرخ فلم يصرخها أحد فلما رأت ذلك قالت : رويدك حتى أستعد وأتيا فأخذت ففرا (١) فقامت خلف الباب فلما دخل ثلغت (٢) به رأسه فارتفعوا إلى الضحاك بن قيس فأبطل دمه هـ ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا أبو عقبة أن رجلاً ادعى على رجل ألف درهم ولم تكن له بينة فاخصموا إلى عبد الملك بن يعلى فقال : قد كانت له عندى ألف درهم فقضيتها (٣) فقال : أصلحك الله قد أقر فقال له عبد الملك بن يعلى : ان شئت أخذت بقوله أجمع وإن شئت أبطلته أجمع ، عبد الملك بن يعلى من التابعين ولى قضاء البصرة هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أقرب شئ في يده فالقول قوله هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية قال : كل من كان في يده شئ فالقول فيه قوله ، وقولنا فيما ذكرناه هو قول عثمان البتي . وأبي سليمان . وأحد قول الشافعي ، وأما الرجوع عن الإقرار فكلهم متفق على ما قلنا إلا في الرجوع عن الإقرار بما يوجب الحد فإن الخفيفين . والمالكين قالوا : إن رجع لم يكن عليه شئ . وهذا باطل والقوم أصحاب قياس بزعمهم فهلا قاسوا الإقرار بالحد على الإقرار بالحقوق سواء ؟ وإيضاً فإن الحد قد لزمه بإقراره فمن ادعى سقوطه برجوعه فقد ادعى ما لا برهان له به ، واحتجوا بشيئين . أحدهما (٤) حديث ماعز . والثاني أن قالوا : إن الحدود تندراً بالشبهات هـ

قال على : أما حديث ماعز فلا حجة لهم فيه أصلاً لأنه ليس فيه أن ماعزاً رجع عن الإقرار بالبتة لا بنص . ولا بدليل . ولا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن رجع عن إقراره قبل رجوعه أيضاً البتة فكيف يستحل مسلم أن يمويه على أهل الغفلة بخبر ليس فيه شئ . مما يزعم ؟ وإنما روى عن بعض الصحابة أنه قال : كنا نتحدث أن ماعزاً . والغامدية لو رجعا بعد اعترافهما أولم يرجعا [بعد اعترافهما] لم يطلبهما هكذا وروينا من طريق أبي أحمد الزيري عن بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه أنه قال هذا القول ، وهذا ظن والظن لا يجوز القطع به ، وقول القائل : لو فعل فلان كذا لفعل رسول الله ﷺ أمراً كذا ليس بشئ . إذ لم يفعل ذلك فلان ولا غيره ذلك الفعل

(١) هو حجر ملء الكف يذ كرو يؤث والجمع أفهار (٢) أى شدخته (٣) فى النسخة

رقم ١٦ « فقضيتها » (٤) فى النسخة رقم ١٤ . بستين احداهما ، الخ وما هنا أوضح هـ

قط ولا فعله عليه السلام قط، وقد قال جابر: أنا أعلم الناس بأمر ما عز أنما قال رسول الله ﷺ: «لا تر كتموه وجسموني به»؟ ليستثبت (١) رسول الله ﷺ منه فاما لترك حد فلا، هذانص كلام جابر فهو أعلم بذلك ولم يرجع ما عز قط عن اقراره انما قال: ردوني إلى رسول الله ﷺ فان قومي قتلوني وغروني من نفسي وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتلي هكذا روينا كل ما ذكرنا من طريق أبي داود ونا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا يزيد بن زريع عن محمد بن اسحاق أن عاصم بن عمر بن قتادة قال: حدثني (٢) حسن ابن محمد بن علي بن أبي طالب أن جابر بن عبد الله قال له: كل ما ذكرنا على نفسه، فبطل تمويههم بحديث ما عز، وأما ادرؤا الحدود بالشبهات فما جاء عن النبي ﷺ قط من طريق فيها خير ولا تعلمه أيضا جاء عنه عليه السلام أيضا لا مستدا ولا مرسلًا وانما هو قول روى عن ابن مسعود. وعمر فقط، ولو صح لكانوا أول مخالف له لأن الخفيفين. والمالكين لا تعلم أحدا أشد إقامة للحدود بالشبهات منهم، فلما يكون يحدون في الزنا بالرجم. والجلد بالحبل فقط وهي منكرة وقد تستكره وتوطأ بنكاح صحيح لم يشتهر أو وهي في غير عقلا، ويقتلون (٣) بدعوى المريض أن فلانا قتله ونلان منكروا بينة عليه، ويحدون في الخمر بالرائحة وقد تكون رائحة تفاح أو كثرى شتوى، يقطعون في السرقة من يقول: صاحب المنزل بعثني في هذا الشيء وصاحب المنزل مقر له بذلك، ويحدون في القذف بالتعريض وهذا كله هو إقامة الحدود بالشبهات، وأما الخفيفون فانهم يقطعون من دخل مع آخر في منزل إنسان للسرقة فلم يتول أخذ شيء ولا اخراجه وانما سرق الذي دخل فيه فقط فيقطعونهما جميعا في كثير لهم من مثل هذا قد تقصينا في غير هذا المكان، فمن أعجب شأننا ممن يحتج بقول قاتل دون رسول الله ﷺ، ثم هو أول مخالف لما احتج به من ذلك، وأما تسويتنا بين الحر. والعبد. والذكر. والأنثى ذات الأب البكر وغير البكر. واليتيمة. وذات الزوج فلان الدين واحد على الجميع والحكم واحد على الجميع الا أن يأتي بالفرق بين شيء من ذلك قرآن أو سنة. ولا قرآن. ولا سنة ولا قياس. ولا اجماع على الفرق بين شيء مما ذكرنا (٤) وبلا خلاف من أحد من أهل الأرض من المسلمين في أن الله تعالى خاطب كل من ذكرنا خطابا قصد به الى كل واحد منهم في ذات نفسه بقوله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على

(١) في النسخة رقم ١٦ «ليثبت» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٢) في النسخة رقم ١٦ «أخبرني» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٦ والحلية فيقبلون، وهو تصحيف (٤) في النسخة رقم ١٤ «من ذلك»



أنفسكم أو الوالدين والأقربين) فكل من ذكرنا مأمور بالاقرار بالحق على نفسه ، ومن الباطل المتيقن أن يفترض عليهم مالا يقبل منهم ، وقد قال قوم : ان (١) إقرار العبد بما يوجب الحد لا يلزم لأنه مال قائم هو مقر في مال سيده والله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) .

قال على : هو وان كان مالا فهو انسان تلزمه احكام الديانة ، وهذه الآية حجتنا في ذلك لأنه كاسب على نفسه باقراره ، وقد وافقونا لو أن أجيرا أقر على نفسه بحذله ، وفي اقراره بذلك إبطال اجارته ان أقر بما يوجب قتلا أو قطعاً وليس بذلك كاسباً على غيره والله تعالى التوفيق .

١٣٧٩ - مسألة - وباققراره مرة يلزم كل ما ذكرنا من حد . أو قتل . أو مال ، وقال الخفيفون : لا يلزم الحد في الزنا إلا باقرار أربع مرات ؛ وقال أبو يوسف : لا يلزم في السرقة إلا باقرار مرتين وأقاموا ذلك مقام الشهادة ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان . كقولنا . واحتج الخفيفون بأن رسول الله ﷺ ردد ما عزا أربع مرات . قال على : قد صح هذا وجاء أنه ردد أقل ، وروى أكثر وانما ردد عليه السلام لأنه اتهم عقله واتهم أنه لا يدري ما الزنا ؟ هكذا في نص الحديث أنه قال : استكوه هل شرب خمرأ ؟ أو كما قال عليه السلام ، وأنه عليه السلام بعث الى قومه يسألهم عن عقله ؟ وأنه عليه السلام قال له : أتدري ما الزنا ؟ لعلك غمرت أو قبلت ، فاذ قد صح هذا كله ولم يأت قط في رواية صحيحة ولا سقيمة أنه عليه السلام قال : لا يحد حتى يقر أربع مرات فلا يجوز أن يزاد هذا الشرط فيما تقام به حدود الله تعالى ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم فيلزمهم اذا قاموا الاقرار مقام البينة في بعض المواضع أن يقيموه مقامها في كل موضع فلا يقضوا على أحد أقر بما لا يقر مرتين وهم لا يفعلون (٢) هذا ، وقد قتل رسول الله ﷺ اليهودي الذي قتل الجارية باقراره غير مردود القتل أعظم الحدود وبالله تعالى التوفيق .

١٣٨٠ - مسألة - واقرار المريض في مرض موته وفي مرض أفاق منه لو ارث ولغير وارث نافذ من رأس المال كاقرار الصحيح ولا فرق . وروينا من طريق عبد الرزاق نا بعض أصحابنا عن الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : اذا أقر المريض في مرضه بدين لرجل فانه جائز . فعم ابن عمر ولم يخص . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عليه عن ليث عن طاوس قال : اذا أقر لوارث بدين جاز - يعني في المرض - . وبه الى ابن عليه عن عامر الأحول قال : سئل الحسن عنه ؟ فقال : احلها اياه ولا تحملها عنه .

(١) سقط لفظ «ان» من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ «لا يقولون»

ومن طريق ابن أبي شيبة نازيد بن الحباب ماحماد بن سلة عن قيس بن سعد عن عطاء  
 فيمن أقر لوارث بدين قال : جائز . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عمر بن أيوب الموصلي  
 عن جعفر - هو ابن برقان - عن ميمون - هو ابن مهران - إذا أقر بدين في مرضه فأرى  
 أن يجوز عليه لأنه لو (١) أقرب - وهو صحيح - جاز وأصدق ما يكون عند موته ، وهذا  
 هو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهما . وقالت طائفة : لا يجوز اقرار المريض  
 أصلاً كما روينا عن ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يجوز  
 إقرار المريض بالدين وهو قول ياسين الزيات إلا أنه قال : هو من الثلث ، وقسمت  
 طائفة كما روينا عن شريح أنه كان يجوز اعتراف المريض عند موته بالدين لغير الوارث  
 ولا يميزه للوارث الابنية وهو قول إبراهيم . وابن أذينة صح ذلك عنهما ، وروينا  
 أيضاً عن الحكم . والشعبي وهو قول أبي حنيفة إلا أن دين الصحة عنده مقدم على دين  
 المرض ، واتفقوا على أن اقرار الصحيح للوارث ولغير الوارث بالدين جائز من رأس  
 المال كان له ولد أو لم يكن ، وقال مالك . وأبو حنيفة : إن أقر المريض لوارث فأفاق من  
 مرضه فهو لازم له من رأس ماله ، واختلف عن مالك في ذلك إن مات من ذلك المرض  
 فرواية ابن القاسم عنه أنه لا يجوز ذلك الاقرار ؛ وروى أبو قرة عن مالك لا يجوز إلا  
 في الشيء اليسير الذي يرى (٢) أنه لا يؤثر به لتفاهته ، وروى عن مالك أيضاً أنه إن أقر  
 لوارث بار به لم يجز اقراره له فإن أقر لوارث عاق جاز اقراره له كالأجنبي ، وقال في اقراره  
 لزوجته بدين أو مهر : فإنه إن كان له ولد من غيرها ولم يعرف له انقطاع إلى الزوجة ولا  
 ميل إليها فإقراره لها جائز من رأس المال فإن عرف له ميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها  
 تفاقم لم يجز اقراره لها قال : وليس سائر الورثة في ذلك كالزوجة لأنه لا يهتم في الزوجة إذا  
 لم يكن له إليها ميل أن يصرف ماله عن ولده إليها قال : فإن ورثه بنون أو أخوة لم يجز اقراره  
 لبعضهم دون بعض في مرضه فإن لم يترك الابنة وعصبة فأقر لبعض العصبة جاز ذلك ،  
 وقال : ولا يجوز اقراره لصديقه الملائف إذا ورثه أبواه أو عصبته فإن ورثه ولد  
 أو ولد ولد جاز اقراره له .

قال أبو محمد : هذه أقوال مبنية - بلا خلاف - على الظنون الزائغة وعلى التهمة الفاسدة  
 وقد قال رسول الله ﷺ : « يا أيهاكم والظن فان الظن كذب الحديث » وقال الله تعالى : ( إن  
 يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً ) وكل هذه الأقوال لا تحفظ عن أحد  
 قبله ، ولا تخلو اقرار المريض عندهم إذا اتهموه فيه من أن يكون عندهم هبة أو يكون

(١) في النسخة رقم ١٦ « لأنه إذا » (٢) في النسخة رقم ١٦ « والذي يرى »



وصية فان كان هبة فالحبة عندهم لبعض الورثة دون بعض جائزة من رأس المال وما جاء قط فرق بين هبة مريض ولا هبة صحيح ، وان كان وصية فوصية الصحيح . والمريض سواء لا تجوز الا من الثلث ، فظهر ان تفريقهم فاسده فان ذكروا حديث عتق الستة الاعبد واقراع النبي ﷺ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فليس هذا من الاقرار في شيء (١) أصلا والاقرار انما هو اخبار بحق ذكره . وليس عطية أصلا . ولا وصية ، وحديث الستة الاعبد سند كرهه ان شاء الله تعالى في العتق باسناده مبينا وبالله تعالى التوفيق .

١٣٨١ - مسألة - ومن قال : هذا الشيء لشيء في يده كان لفلان ووهبه لي أو قال : باعه مني صدق ولم يقض عليه شيء لما ذكرنا قبل ، ولأن الأموال . والاملاك بلا شك منتقلة من يدالي يدهذا أمر نعلمه يقينا ، فلو قضى عليه ببعض إقراره هنا دون سائره (٢) لوجب اخراج جميع أملاك الناس عن أيديهم أو أكثرها لأنك لا تشك (٣) في الدور . والأرضين : والثياب المجاورة (٤) . والعبيد . والدواب انها كانت قبل من هي يده لغيره بلا شك وان أمكن في بعض ذلك أن ينتجه فان الأم وأم الأم بلا شك كانت لغيره ، وكذلك الزريعة بما يده مما ينبت فظهر فساد هذا القول جملة ، فان قامت بينة في شيء مما يده بما أقر به أو بما لم يقربه أنه كان لغيره قضى به لذلك الغير (٥) حينئذ ولم يصدق على انتقال ما قامت به البينة لانيسان بعينه البتة الابينة وهذا متفق عليه ، وقد حكم رسول الله ﷺ وقضى بالبينة للدعي .

١٣٨٢ - مسألة - ومن قال : لفلان عندي مائة دينار دين ولى عنده مائة قفيز قمح ، أو قال : الامانة قفيز تمر أو نحو ذلك أو لاجارية ولا بينة عليه بشيء ولاله قوم القمح الذي ادعاه فان ساوى المائة الدينار التي أقر بها أو ساوى أكثر فلا شيء عليه وان ساوى أقل قضى بالفضل فقط للذي أقر له .

برهان ذلك انه لم يقر له قط . اقرارا تاما بل وصله بما أبطل به أول كلامه فلم يثبت له قط على نفسه شيئا ، ولو جاز ان يؤخذ ببعض كلامه دون بعض لوجب أن يقتل من قال لا اله الا الله لأن نصف كلامه اذا انفرد كفر صحيح وهو قوله لا اله فيقال له : كفرت ثم ندمت ، وهذا فاسد جدا ، ولو جوب أيضا أن يبطل الاستثناء كله بمثل هذا لانه ابطال

(١) في النسخة رقم ١٦ ورقم ١٤ في سبب (٢) في النسخة رقم ١٤ «دون بعض» (٣) في النسخة رقم ١٦ «لا يشاء» (٤) في النسخة الحلبية «الثياب المحلو به» فكتب تأنيها بها مشها هكذا وجد في الأصل والظاهر «والشاة المحلو به» اه وليس كذلك بل هو تصحيح في لفظ «المحلو به» فقط (٥) في النسخة رقم ١٦ «قضى له بذلك الغير» وهو غلط

لما أثبت به بأول كلامه قبل أن يستثنى ما استثنى ، وقد قال قوم : إنما يجوز الاستثناء من نوع ما قبله لا من نوع غيره .

**قال أبو محمد** : وهذا باطل لأن الله تعالى يقول : ( أنى لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم ) وقال تعالى : ( فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ) فاستثنى ابليس من الملائكة وليس منهم بل من الجن الذين ينسلون والملائكة لا تنسل ، واستثنى تعالى : ( من ظلم ) من المرسلين وليسوا من أهل صفتهم ، وقال الشاعر :

وبلدة ليس بها انيس • الا اليعافير والا العيس .

وليس اليعافير . والعيس من الانيس وقد استثناهم الشاعر الفصيح العربي .

## كتاب اللقطة . والضالة . والآبق

١٣٨٣ - مسألة - من وجد مالا في قرية . أو مدينة . أو صحراء في أرض العجم أو أرض العرب العنوة أو الصلح مدفونا أو غير مدفون الا أن عليه علامة أنه من ضرب مدة الاسلام أو وجد مالا قد سقط أى مال كان فهو لقطة ، وفرض عليه أخذه وان يشهد عليه عدلا واحدا فاكثرت يعرفه ولا يأتى بعلامته لكن تعريفه هو أن يقول فى المجمع الذى يرجو وجود صاحبه فيها أو لا يرجو : من ضاع له مال فليخبر بعلامته فلا يزال كذلك سنة قرية فان جاء من يقيم عليه بينة أو من يصف عفاصه ( ١ ) ويصدق فى صفته ويصف وعاءه ويصدق فيه ويصف رباطه ويصدق فيه ، ويعرف عدده ويصدق فيه . أو يعرف ما كان له من هذا ، أما العدد . والوعاء ان كان لا عفاص له ولا ولاء : أو العدد ان كان مشورا فى غير وعاء دفعها اليه كانت له بينة أو لم تكن ويجبر الواجد على دفعه اليه ولا ضمان عليه بعد ذلك ، ولو جاء من يثبته بينة فان لم يأت أحد يصدق فى صفته بما ذكرنا ( ٢ ) ولا بينة ( ٣ ) فهو عند تمام السنة مال من مال الواجد غنيا كان أو فقيرا يفعل فيه ما شاء ويورث عنه إلا أنه متى قدم من يقيم فيه بينة أو يصف شيئا بما ذكرنا فيصدق ضمنه له ان كان حيا أو ضمنه له الورثة ان كان الواجد له ميتا ، فان كان ما وجد شيئا واحدا كدينار واحد .

( ١ ) قال أبو عبيد : العفاص هو الوعاء الذى يكون فيه النفقة ان كان جلدا أو خرقا أو غير ذلك ولذلك سمي الجلد الذى يلبس رأس القارورة العفاص لأنه كالوعاء لها ( ٢ ) فى النسخة رقم ١٦ ، فى وصفه ما ذكرنا ، وفى الحلية : فى صفة ما ذكرنا ( ٣ ) فى النسخة رقم ١٤ ، ولا بينة .



أودهم واحد . أولؤلؤة واحدة . أو ثوب واحد . أو أى شئ . كان كذلك لا رباط له . ولا وعاء . ولا غفص فهو الذى يجده من حين يجده و يعرفه أبدا طول حياته فان جاء من يقيم عليه بيته فقط ضمنه له فقط هو أو ورثته بعده والأفوله أولورثته يفعل فيه ما شاء من بيع أو غيره ، وكذلك ورثته بعده ولا يرد (١) ما أنفذوا فيه ، فان كان ذلك فى حرم مكة حرسها الله تعالى أو فى رقعة قوم ناهضين الى العمرة أو الحج عرف أبدا ولم يحل له تملكه بل يكون موقوفا فان يش ييقن عن معرفة صاحبه فهو فى جميع مصالح المسلمين .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم فى اسحاق بن منصور نا عبيد الله بن موسى العيسى عن شيان عن يحيى - هو ابن أبى كثير - أخبرنى أبو سلة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أخبرنى أبو هريرة قال : خطب رسول الله ﷺ عام فتح مكة فقال : « إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها نبيه (٢) والمؤمنين ألا وانها لم تحل لأحد قبلى ولم تحل لأحد بعدى ألا وانها أحلت ساعة من النهار ألا وانها ساعى هذه حرام لا يخطب شوكة ولا يعصد شجرها ولا يلتقط ساقطها إلا منشد ، »

**قال أبو محمد :** مكة هى الحرم كله فقط وهى ذات الحرم المذكورة لا ما عدا الحرم بلا خلاف ، وروينا أيضا عن ابن عباس عن النبي ﷺ أيضا ، ومن طريق مسلم فى أبو الطاهر أنا ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمى أن رسول الله ﷺ نهى عن لقطة الحاج (٣) .

قال أبو محمد : الحج فى اللغة هو القصد ومنه سميت المحجة محجة ، فالقاصد من بيته إلى الحج أو العمرة هو فاعل للقصد الذى هو الحج إلى أن يتم جميع أعمال حجه أو عمرته لقول رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة ، فإذا تمت فليس حاجا لكنه كان حاجا وقد حج وبالله تعالى التوفيق » وروينا هذا عن عمر بن الخطاب . وابن المسيب . وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا الأسود بن شيان عن أبى نوفل - هو ابن أبى عقرب - عن أبيه أنه أصاب بدرة بالموسم على عهد عمر بن الخطاب فعرفها فلم يعرفها أحد فأتى بها عمر عند النفرو قلله : قد عرفتها فاغنها عنى (٤) قال : ما أنا بفاعل قال : يا أمير المؤمنين فأتأمرنى ؟ قال : أمسكها حتى توافى بها الموسم قابلا فتعلم فعرفها

(١) فى النسخة رقم ١٤ « ولا يردوا » (٢) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ « رسول الله »  
والحديث مطول اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه ، (٣) هو فى صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٤) أى اصرفها عنى ، وفى نسخة رقم ١٦ « فأغنها عنى » وهو تصحيف

فلم يعرفها أحد فأتى بها عمر فأخبره أنه قد وافاه بها كما أمره وعرفها فلم يعرفها أحد وقال له : أغنها عني قال له عمر : ما أنا بفاعل ولكن ان شئت أخبرتك بالخروج منها أو سيلها ان شئت تصدقت بها فان جاء صاحبها خيره فان اختار المال رددت عليه المال وكان الأجر لك وان اختار الأجر كان لك نيتك ، فهذا فعل عمر في لقطة الموسم ، وفعل في لقطة غير الموسم مارو يناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل ابن أمية أن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهنى أخبره أن أباه عبد الله - قال اسماعيل : وقد سمعت أن له صحبة - أقبل من الشام فوجد صرة فيها ذهب مائة فأخذها فجاء بها إلى عمر ابن الخطاب فقال له عمر : انشدها الآن على باب المسجد ثلاثة أيام ثم عرفها سنة فان اعترفت والافهى لك قال : ففعلت فلم تعرف فقسمتها بين امرأتين لى .

ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن قتادة قال : كنت أطوف بالبيت فوطئت على ذهب . أو فضة فلم آخذه فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : بئس ما صنعت كان ينبغي لك ان تأخذه تعرفه سنة فان جاء صاحبه رددته إليه والاتصدقت به على ذى فاقة ممن لا تعمل ، وقال في لقطة غير الحرم مارو يناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل بن أمية أن زيد بن الأجنس الخزاعى أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب : وجدت لقطة أفأتصدق بها ؟ قال : لا تؤجر أنت ولا صاحبها قلت : أفأدفعها إلى الأمراء ؟ قال : اذا يأكلونها أكلا سريعا قلت : وكيف تأمرنى ؟ قال : عرفها سنة فان اعترفت والافهى لك كمالك ، فهذا سعيد بن المسيب يقول : بإيجاب أخذ اللقطة ولا بد ، ويراها بعد الحول قد صارت من مال الملتقط الا لقطة مكة ، وقولنا في لقطة مكة هو قول عبد الرحمن بن مهدى . وأبى عبيدنا بذلك أحمد بن محمد بن الجصور قال : نا محمد بن عيسى بن رفاعه نا على بن عبد العزيز نا أبو عبيد عن عبد الرحمن بن مهدى بذلك ، وعن أبى عبيد من قوله ، وأما ما عد اللقطة الحرم . والحاج فلما روينا من طريق أبى داود نا مسدد نا خالد - هو الخذاء - عن أبى العلاء - هو يزيد بن عبد الله بن الشخير - عن مطرف - هو ابن عبد الله بن الشخير - عن عياض بن حمار المجاشعى قال : قال رسول الله ﷺ : من أخذ (١) لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل ولا يكتم ولا يغيب فان وجد صاحبها فليردها عليه والافهو مال الله عز وجل يؤتیه من يشاء . وروينا من طريق هشيم عن خالد الخذاء باسناده فقال : فليشهد ذوى عدل .

**قال أبو محمد :** وزاد مسدد كما ذكرنا وليس شكا ، ولا يجوز أن يحمل شيء .



عمارى عن النبي ﷺ على أنه شك الايقين أنه شك والافظاها الاسناد .  
ومن طريق حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهنى  
أن رسول الله ﷺ : « سئل عن اللقطة فقال : أعرف عفاصها وعدتها ووعاءها فان  
جاء صاحبها فعرها فادفعها اليه والافهى لك » . ومن طريق مسلم حدثني أبو الطاهر  
[أحمد بن عمرو بن السرح] (١) نا ابن وهب نا الضحاك بن عثمان عن أبي النضر - هو مولى  
عمر بن عبيد الله - عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهنى قال : « سئل رسول الله ﷺ  
عن اللقطة ؟ فقال : عرها سنة فان لم تعترف فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كاهها فان  
جاء صاحبها فادها اليه » . ومن طريق حماد بن سلمة نا سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة  
« أن أبى بن كعب قال له : انه سأل النبي ﷺ عن اللقطة ؟ فقال له رسول الله ﷺ :  
اعرف عددها ووكاءها ووعاءها ثم استمع بها فان جاء صاحبها فعر عددها ووكاءها  
ووعاءها فاعطها إياه وإلا فهى لك » .

وأما الشئ الواحد الذى لا وكاء له ولا عفاص ولا وعاء فلا نزول الله ﷺ  
إنما أمر بتعريف السنة فيما له عدد وعفاص ووكاء أو بعض هذه فأما ما لا عفاص  
له ولا وعاء ولا وكاء ولا عدد فهو خارج من هذا الخبر وحكمه فى حديث عياض  
ابن حمار فحكمه أن ينشد ذلك أبدا لقوله عليه السلام : « لا يكتم ولا يغيب » . ولقوله  
عليه السلام : « هو مال الله يؤتیه من يشاء » . فقد آتاه الله واجده (٢) . وروينا من طريق  
أحمد بن شعيب نا أحمد بن رافع نا حجين بن المثنى نا عبد العزيز - هو ابن أبى سلمة - الما جشون  
عن عبد الله بن الفضل عن سلمة بن كهيل قال : كان سويد بن غفلة - وزيد بن صوحان  
وثالث معهما فى سفر فوجد أحدهم - هو سويد بلا شك - سوطا فأخذه فقال له صاحبه  
ألقه فقال : استمع به فان جاء صاحبه أدبته إليه خير من أن تأكله السباع فلقى أبى  
ابن كعب قد كر ذلك له فقال : أصبت وأخطأ . ففى هذا أن أبى بن كعب رأى  
وجوب أخذ اللقطة .

**قال أبو محمد :** فيما ذكرنا اختلاف ، فمن ذلك أن قوما قالوا : لا تؤخذ اللقطة  
أصلا ، وقال آخرون : مباح أخذها وتركها مباح ، فأما من نهى عن أخذها (٣)  
فلما ذكرنا آتاء وكما روينا عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن جعفر بن  
ربيع أن الوليد بن سعد حدثه قال : كنت مع ابن عمر فرأيت ديناراف ذهبت لأخذه

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٢) فى النسخة رقم ١٦ « فقد آتاه من أخذه »  
وفى النسخة الحلية « فقد آتاه وأخذه » ولا يخفى ما فيها (٣) فى النسخة رقم ١٦ « عن اللقطة »

فضرب ابن عمر يدي وقال : مالك وله اتركه هـ ومن طريق قابوس بن أبي ظيان عن أبيه عن ابن عباس لا ترفع اللقطة لست منها في شيء تركها خير من أخذها هـ ومن طريق سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى سئل سعيد بن جبير عن الفاكة توجب في الطريق ؟ قال : لا تؤكل إلا باذن ربها هـ وعن الربيع بن خيثم انه كره أخذ اللقطة هـ وعن شريح أنه مر بدرهم فتركه هـ وقال أبو حنيفة . ومالك : كلا الأمرين مباح والافضل أخذها هـ وقال الشافعي مرة : أخذها افضل ومرة قال : الورع تركها هـ

**قال أبو محمد** أما من أباح كلا الأمرين فما نعلم له حجة أصلاً ، فإن حملوا أمره عليه السلام بأخذها على التدب قيل لهم : فاحملوا أمره بتعريفها على التدب ولا فرق ، فإن قالوا : أموال الناس محرمة قلنا : واضاعتها محرمة ولا فرق ، وأما من منع من أخذها فانهم احتجوا بقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فقلنا لهم : نعم وما أمرناه باستحلالها أصلاً لكن أمرناه بالمفترض عليه من حفظها وترك اضاعتها المحرمة عليه ثم جعلناها له حيث جعلها له الذي حرم أموالنا علينا إلا بما أباحها لنا لا يجوز ترك شيء من أوامره ﷺ فهو أولى بنا من أنفسنا ، وقد كفر من وجد في نفسه حرجاً بما قضى ، واحتجوا أيضاً بحديث المنذر بن جرير عن أبيه عن النبي ﷺ : « لا يأوى الضالة الاضال » (١) ، وبحديث أبي مسلم الجرمي أو الحرمي عن الجارود عن النبي ﷺ : « قال : ضالة المسلم حرق النار » ، وهذان خبران لا يصحان لأن المنذر بن جرير وأبا مسلم الجرمي أو الحرمي غير معروفين ، لكن « ضالة المسلم حرق النار » قد صح من طريق أخرى وهذا لفظ مجمل فسر سائر الآثار ، وهو خبر رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه أنه سأل رسول الله ﷺ عن ضوال الابل ؟ فقال عليه السلام : ضالة المسلم حرق النار ، وهم أول مخالف قامروا بأخذ ضوال الابل ثم لو صح لما كان لهم فيها حجة لأن إيواء الضالة بخلاف ما أمر به النبي ﷺ حرق النار وضلال بلا شك ، وما أمرناه قط بإيوائها مطلقاً لكن بتعريفها وضماها في الأبد ، وقد جاء بهذا حديث أحسن من حديثهم كما رويناه من طريق ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة عن أبي سالم الجيثاني عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ [ أنه قال ] : « من أخذ لقطة (٢) فهو ضال مالم يعرفها » (٣) ومنها

(١) الحديث في سنن أبي داود بلفظ « من آوى ضالة » الخ (٢) الحديث بهذا السند ومثله في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٥ ؛ إلا أن قوله « من أخذ لقطة » بدل ما هنا (٣) قال الخطابي : ليس هذا بمخالف للأخبار التي جاءت في أخذ اللقطة وذلك أن اسم الضالة لا يقع على



مدة التعريف، وقد رويناه عن عمر رضى الله عنه التعريف ثلاثة أيام على باب المسجد ثم سنة ، وبه يقول الليث بن سعد ، ويحتاج لهذا القول بما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد (١) ناعلى بن عياش نا الليث - هو ابن سعد - حدثني من أَرْضَى عن اسماعيل بن أمية عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال - وقد سئل عن الضالة -: اعرف عفاصها ووكاها ثم عرفها ثلاثة أيام على باب المسجد فان جاء صاحبها فادفعها إليه وان لم يأت فعرّفها سنة فان جاء صاحبها رالا فثأنك بها ، وهذا حديث هالك لأن الليث لم يسم من أخذ عنه وقد رضى الفاضل من لا يرضى ، هذا سفيان الثوري يقول: لم أر أصدق من جابر الجعفي وجابر مشهور بالكذب ، ثم هو خطأ لأنه قال فيه : عن عبد الله بن يزيد (٢) وإنما هو عن يزيد لا عن عبد الله بن يزيد ، ووجه آخر كما رويناه من طريق حماد ابن سلمة أنا يحيى بن سعيد - هو الانصارى - عن معاوية بن عبد الله بن بدر قال: وجد أبي في مبرك بعير مائة دينار فسأل عمر بن الخطاب عن ذلك ؟ فقال له : عرفها عاما فعرّفها عاما فلم يجد لها عارفا فقال له عمر: عرفها ثلاثة أعوام فلم يجد لها عارفا فقال له عمر: هي لك . ويحتاج لهذا بما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن قدامة نا جرير عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال: قال لي أبي بن كعب: التقطت صرة فيها مائة دينار فأنتيت بها رسول الله ﷺ فقال: عرفها حولا فعرّفها حولا فقلت: يا رسول الله قد عرفتها حولا فقال: عرفها سنة أخرى فعرّفها سنة أخرى ثم قلت: يا رسول الله عرفتها سنة فقال: عرفها سنة أخرى فعرّفها سنة أخرى ثم أخبرته عليه السلام بذلك فقال: انتفع بها واعرف وكاها وخرقها واحص عددها فان جاء صاحبها قال جرير: لم أحفظ ما بعده هذا، وهكذا رويناه من طريق زيد بن أبي أنيسة . وعبد الله بن عمر الرقيين كلاهما عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ .

**قال أبو محمد :** هذا حديث ظاهره صحة السند إلا أن سلمة بن كهيل أخطأ فيه بلا شك لأننا رويناه من طريق حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ فقال فيه : قلم أجد لها عارفا عامين أو ثلاثة . ورويناه من طريق

الدرهم والدنانير والمتاع ونحوها وإنما الضال اسم للحيوان التي تضل عن أهلها كالابل والبقرة والطير وما في معناها فاذا وجدها المرء لم يحل له أن يعرض لها مادامت بحال تمنع نفسها وتستقل بقوتها حتى يأخذها صاحبها اهـ (١) في النسخة رقم ١٤ . عن عبد الصمد ، وهو غلط (٢) كذلك رواه مسلم بن الحجاج في صحيحه بسنده عن يزيد ، كما قال المصنف

عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ فقال فيه : عرفها عاما قال : فعرقتها فلم تعترف فرجعت فقال : عرفها عاما مرتين أو ثلاثا ، فهذا شك من سلمة بن كهيل ، ثم رويناه من طريق مسلم بن الحجاج قال : حدثني أبو بكر بن نافع نا غندر نا شعبة عن سلمة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة قال : لقيت أبي بن كعب قد كره الحديث ، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : عرفها حولا فعرقتها فلم أجد من يعرفها ثم أتيت فقال : عرفها حولا فلم أجد من يعرفها ثم أتيت فقال : عرفها حولا فلم أجد من يعرفها ، وذكر باقي الحديث : قال شعبة : فلقيته بعد ذلك بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حول واحد (١) ، فهذا تصريح من سلمة بن كهيل بالشك والشرية لا تؤخذ بالشك ، ورويناه أيضا من طريق مسلم حدثني عبد الرحمن بن بشر (٢) العبدى نا بهز - هو ابن أسد - نا شعبة نا سلمة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة فاقتص الحديث قال شعبة : فسمعت بعد عشر سنين يقول : عرفها عاما واحدا .

فصح أن سلمة بن كهيل ثبت واستدكر ثبت على عام واحد بعد أن شك فصح أنه وهم ثم استدكر فشك ثم استدكر فتيقن وثبت وجوب تعريف العام وبطل تعريف ما زاد والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد : وههنا أثران آخران . أحدهما رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر - هو ابن أبي ميسرة - عن شريك بن عبد الله عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري : « أن عليا جاء إلى رسول الله ﷺ بدينار وجدته في السوق فقال النبي ﷺ : عرفه ثلاثا ففعل فلم يجد أحدا يعترفه فقال له النبي ﷺ : كله ، فذكر الحديث كله وفي آخره : « فجعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام ، لهذا الحديث . »

قال أبو محمد : لا ندري من كلام من هذه الزيادة ، وهذا خبر سوء لأنه من طريق ابن أبي سبرة وهو مشهور بوضع الحديث والكذب ، عن شريك (٣) وهو مدلس يدلس المنكرات عن الضعفاء إلى الثقات ، وروى من طريق إسرائيل عن عمر بن عبد الله ابن يعلى عن جدته حكيمه عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال : « من التقط لقطة يسيرة درهما أو حبلا أو شبه ذلك فليعرفه ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام ، وهذا

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ « بشير ، وهو غلط (٣) في

النسخة رقم ١٤ « على شريك ، وهو تصحيف قبيح لأنه يوم أن الجار والمجرور متعلق

« بوضع » وهذا فاسد كما لا يخفى



لا شيء . اسرائيل ضعيف . وعمر بن عبد الله مجهول . وحكيمة (١) عن أبيها أنكر وأنكر ،  
ظلمات بعضها فوق بعض .

قال أبو محمد : روي ناعن مالك . والشافعي . وأبي سليمان . والأوزاعي تعريف  
اللقطة سنة وهو القول الظاهر عن أبي حنيفة ، وقدرى عنه خلافة ، وروى عن عمر  
ابن الخطاب أيضا تعريف اللقطة ثلاثة أشهر ، وروى أيضا عنه من طريق شريك عن  
أبي يعقوب العبدى عن أبي شيخ العبدى عن زيد بن صوحان العبدى أن عمر أمر أن  
يعرف قلادة التقطها أربعة أشهر فإن جاء من يعرفها والأوضاع في بيت المال ، فهذه عن  
عمر رضي الله عنه خمسة أقوال ، وروى أبو نعيم عن سفيان الثوري عن التقيط درهمًا فإنه  
يعرفه أربعة أيام ، وقال الحسن بن حي . وأبو حنيفة في رواية هشام بن عبيد الله الرازي  
عن محمد بن الحسن عنه : أن ما بلغ عشرة دراهم فصاعدًا فإنه يعرف سنة ، واختلفا  
فيما كان أقل فقال الحسن بن حي : يعرف ثلاثة أيام ، وقال أبو حنيفة : يعرف على قدر  
ما يرى الملتقط ، وهذه آراء فاسدة كما ترى ، ومنها دفع اللقطة إلى من عرف العفاص .  
والوكاء . والعدد . والوعاء فقال مالك . وأبو سليمان كما قلنا ، وقال أبو حنيفة .  
والشافعي : لا يدفعها إليه بذلك فإن فعل ضمنها لأنه قد يسمع صاحبها يصفها فيعرف  
صفتها فيأتي بها ، واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب البينة على المدعى  
واليمين على المدعى عليه ، ونهى عن أن يعطى أحد بدعواه ، وقال عليه السلام : « شاهدك  
أو يمينه ليس لك غير ذلك » .

**قال أبو محمد :** هذا كله حق والذي قاله هو الذي أمر بأن تعطى اللقطة من عرف  
العفاص . والوكاء . والعدد . والوعاء . وليس كلامه متعارضًا ولا حكمه متناقضًا ولا  
يحل ضرب بعضه ببعض ولا ترك بعضه وأخذ بعض فكله حق وكله وحى من عند  
الله عز وجل ، وهم يجمعون معنا على أن المدعى عليه إن أقر قضى عليه بغير بينة فقد  
جعلوا للبدعى شيئًا غير الشاهدين أو يمين المدعى عليه ، فإن قالوا : قد صح الحكم بالإقرار  
قلنا : وقد صح دفع اللقطة بأن يصف المدعى وكاءها وعددها . وعفاصها . ووعاءها  
ولا ترقى وليس كل الأحكام توجد في خبر واحد ولا تؤخذ من خبر واحد ولكن  
تضم السنن بعضها إلى بعض ويؤخذ بها كلها ، ولو أن الخفيفين اعترضوا أنفسهم بهذه  
الاعتراضات في قبولهم امرأة واحدة في عيوب النساء . والولادة ولو عارضوا أنفسهم

(١) قال ابن حجر في تلخيص الحبير : وزعم ابن حزم أن عمر مجهول وزعم هو  
وابن القطان أن حكيمة ويعل مجهولان وهو عجب منهما لأن يعل معاني معروف له

بهذا في حكمهم للزوجين يختلفان في متاع البيت ان ما أشبه أن يكون للرجال كان للرجل مع يمينه وما أشبه أن يكون للنساء كان للمرأة يمينها بغير بينة ، ولا يحكمون بذلك في الأخت والأخ يختلفان في متاع البيت الذي هما فيه ، ولو عارضوا أنفسهم بهذا الاعتراض في قولهم : إن من ادعى لقيطا هو وغيره فأتى بعلامات في جسده قضى له به ولا يقضون بذلك فيمن ادعى مع آخر عبدا فأتى أحدهما بعلامات في جسده ، وفي قولهم : لو أن مستأجر الدار تداعى مع صاحب الدار في جذوع موضوعة في الدار وأحد مصراعين في الدار أن تلك الجذوع إن كانت تشبه الجذوع التي في البناء والمصراع القائم كان كل ذلك لصاحب الدار بلا بينة ، وسائر تلك التخاليط التي لا تعقل ، ثم لا يبالون بمعارضة أوامر رسول الله ﷺ بأرائهم الفاسدة ، وأما الشافعي فإنه قضى في القتل يوجد في محلة أقوام أعداء له أن المدعين بقتله عليه يحلفون خمسين يمينا ثم يقضى لهم بالدية فأعطاهم بدعواهم ، فإن قالوا : إن السنة جاءت بهذا قلنا لهم : والسنة جاءت بدفع اللقطة إلى من عرف عفاصها . ووكاها . وعددها . ووعاءها ولا فرق ، وقالوا : قد قال رسول الله ﷺ : فإن جاء صاحبها فادها إليه قلنا : نعم وصاحبها هو الذي أمر عليه السلام بدفعها إليه إذا وصف ما ذكرنا ، وأما قولهم : قد يسمعها متجبل فيقال لهم : وقد تكذب الشهود ولا فرق ، وقالوا : قد قال أبو داود السجستاني : هذه الزيادة - فإن عرف عفاصها . ووكاها . وعددها فادفعها إليه - غير محفوظة .

قال أبو محمد : وهذا لا شيء ولا يجوز أن يقال فيما رواه الثقات مستندا : هذا غير محفوظ ، ولا يعجز أحد عن هذه الدعوى فيما شاء من السنن الثوابت ؛ وقد أخذ الحنفيون بزيادة جاءت في حديث حماد بن سلمة في الزكاة وهي ساقطة غير محفوظة ولو صح اسنادها ما قلنا فيه : غير محفوظ ، وأخذوا بخبر الاستسعاء وقد قال من هو أجل من أبي داود : وليس الاستسعاء محفوظة وإنما هو من كلام ابن أبي عروبة ، وأخذوا بالخبر من مالك ذارحم محرمة فهو حر ، وجمهور أصحاب الحديث يقولون : إنه غير محفوظ ، وأخذ الشافعي في زكاة الفطر باللفظة التي ذكرها من لا يعتد به : ممن تقولون ، وهي بلا شك ساقطة غير محفوظة ولو صححت من طريق الاسناد ما استحللنا أن نقول فيها : غير محفوظة ثم نقول : أخطأ أبو داود في قوله : هي غير محفوظة بل هي محفوظة لأنها لو لم يروها إلا حماد ابن سلمة وحده لكفى لثقة وإمامته وكيف وقد واقعها عليها سفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد مولى المنبغث عن زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ ، وسفيان أيضا عن سلمة ابن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ، فبطل قول من قال :



هي غير محفوظة بل هي مشهورة محفوظة ، ومنها تلك اللقطة بعد الحول رويانا قولنا عن عمر بن الخطاب ، وغيره كما رويانا من طريق أحمد بن شعيب أنا أبو عبيدة بن أبي السفر نا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن عمرو بن شعيب عن عمرو . وعاصم ابني سفيان بن عبد الله عن أبيهما أنه التقط عيبة (١) فأتي بها عمر بن الخطاب فأمره أن يعرفها حولاً ففعل ثم أخبره فقال : هي لك إن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك قلت : لا حاجة لي بها وأمر بها فالتفت في بيت المال ، وقد صبح عن عمر بن طرق جمة . وعن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ . ومن طريق ابن عمر أنه رأى ثمرة مطروحة في السكة فأخذها فاكلها . وعن علي بن أبي طالب أنه التقط حب رمان فاكله . وعن ابن عباس من وجد لقطة من سقط المتاع سوطاً أو نعلين ، أو عصاً أو يسيراً من المتاع فليستمتع به ولينشه فان كان ود كافلاً تدم به ولينشه وان كان زاداً فليأكله ولينشه فان جاء صاحبه فليغرم له ، وهو قول روى أيضاً عن طاوس . وابن المسيب . وجابر بن زيد . وعطاء بن أهدق قوله . والشافعي . وأبي سليمان . وغيرهم ، وقالت طائفة : يتصدق بها فان عرفت خير صاحبها بين الأجر والضمان \* رويانا ذلك أيضاً عن عمر . وعلي . وابن مسعود . وابن عباس . وابن عمر قال : لا أمرك أن تأكلها ، وعن طاوس أيضاً . وعكرمة وهو قول أبي حنيفة . والحسن بن حي . وسفيان ، واحتج هؤلاء بما روى من طريق البزار نا خالد بن يوسف نا أبي نا زياد بن سعد نا سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : « سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة ؟ فقال : لا تحمل اللقطة فمن التقط شيئاً فليعرفه سنة فان جاء صاحبه فليرده إليه وان لم يأت فليصدق به فان جاء فليخيره بين الأجر وبين الذي له » .

قال أبو محمد : وهذا لا شيء لأن يوسف بن خالد . وأباه مجهولان ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن قوله لا تحمل اللقطة حق ولا تحمل قبل التعريف وأمره بالصدقة بها مضموم إلى أمره عليه السلام باستنفاقها وبكونها من جملة ماله إذ لو صح هذا كان (٢) بعض أمره عليه السلام أولى بالطاعة من بعض ولا يحمل مخالفة شيء من أوامره عليه السلام لآخر منها بل كلها حق واجب استعماله ونحن لم نمنع واجدها من الصدقة بها إن أراد فيحتج علينا بهذا فبطل تعلقهم بهذا الخبر لو صح فكيف وهو لا يصح ؟ فان ادعوا إجماعاً على الصدقة بها كذبوا لما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن زيد بن الأحنس الخزاعي أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب : وجدت لقطة أفأصدق بها ؟ قال : لا تؤجر أنت ولا صاحبها قلت : أفأدفعها إلى الأمراء ؟ قال : اذا ياكلونها أكل سريعاً قلت : فكيف تأمرني ؟

(١) هو زيل من آدم وما يجعل فيه الثياب (٢) في النسخة رقم ١٤ والحلية لما كان وهو غلط

قال : عرفها سنة فان اعترفت والا فهي لك ، والعجب أن بعضهم احتج لمذهبه (١) الخطأ في هذا بقول الله تعالى : ( ولأننا كلوا أموالكم ينكم بالباطل ) .

قال على : احتجاج هذا الجاهل بهذه الآية في هذا المكان (٢) دليل على رقة دينه إذ جعل ما أمر به رسول الله ﷺ باطلا ولو كان له دين لما عارض حكم رسول الله ﷺ ، ولو أنه جعل هذه المعارضة لقولهم الملعون : ان الغاصب لدور المسلمين وضياعهم يسكنها ويكرها فالكره له حلال واحتراث ضياعهم له حلال لا يلزمه في ذلك شيء ، وقولهم : من اشترى شيئا شراء فاسدا فقد ملكه ملكا فاسدا وأباحوا له التصرف فيما اشترى بالباطل بالوطء : والعق وسائر أقوالهم الخبيثة لكانوا قد وافقوا ، ثم أعجب شيء (٣) أمرهم بالصدقة بها فان جاء صاحبها ضمنوا المساكين ان وجدوهم فعلى أصلهم هو أيضا أكل مال بالباطل ، وأي فرق بين أن يأكلها الواجد وضمانها عليه وبين أن يأكلوها المساكين وضمانها عليهم ؟ فان لم يوجدوا فعليه لان كان أحد الوجهين أكل مال بالباطل فان الآخر أكل مال بالباطل ولا فرق ، ولان كان أحدهما أكل مال بحق فان الآخر أكل مال بالحق ولا فرق إذ الضمان في العاقبة في كلا الوجهين ولكنهم قوم لا يعقلون . واحتجوا بما ذكرنا قبل أنه لا يصح من ضالة المسلم حرق النار . ولا يأوى الضالة الاضال ولو صح إلكانا عليهم أعظم حجة لانهم يبيحون أخذ ضوال الابل التي فيها ورد النص المذكور فاعجبوا هذه العقول ، وأعجب شيء احتجاجهم هنا برواية خبيثة رواها أبو يوسف عن عبد الملك بن العزمي عن سلة بن كهيل أن أبي بن كعب ثم ذكر باقي الحديث وأن رسول الله ﷺ قال له : فانك ذو حاجة اليها .

قال أبو محمد : هذا منقطع لأن سلة لم يدرك أيا ثم العزمي ضعيف جدا ، وأبو يوسف لا يبعد عنه فمن أضل ممن يرد ما رواه سفيان الثوري . وحماد بن سلة كلاهما عن سلة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ و يأخذ بما رواه أبو يوسف المغموز عن العزمي الضعيف عن سلة عن أبي وهو لم يلق (٤) أيا قط فني مثل هذا فليعتبر أولو الأبصار ، ثم اوضحت لهم هذه الزيادة التي لاتصح لما كان لهم فيها حجة لانه ليس فيها الاإباحة اللقطة للمحتاج ولسانا تكرر هذا بل هو قولنا وليس فيها منع الغنى منها لا بنص ولا بدليل ، ثم العجب كله ردهم كلهم في هذا المكان نفسه حديث على

(١) في النسخة رقم ١٦ « يحتج لمذهبه » (٢) في النسخة رقم ١٦ « هذا الموضع »

(٣) في النسخة رقم ١٦ « وأعجب شيء » (٤) في النسخة رقم ١٦ « هو لم يدرك »



ابن أبي طالب في التقاطه الدينار وإباحة رسول الله ﷺ له استيفاه بان قالوا (١) : هو مرسل ورواه شريك وهو ضعيف فالمرسل الذي يرويه الضعيف لا يجوز الأخذ به إذا خالف رأى أى حنيفة والمرسل الذى رواه العزمى وهو الغاية فى الضعف لا يجوز تركه إذا وافق رأى أى حنيفة والله لتطولندامة من هذا سبيله فى دينه يوم لا يغنى الندم عنه شيئاً ، وما هذه طريق من يدين يوم الحساب لكنه الضلال والاضلال نعوذ بالله من الخذلان ، ثم قد كذبوا بل قد روى حديث على من غير طريق شريك وأسند من طريق أبى داود ناجع بن مسافر التميمى نا ابن أبى فديك ناموسى بن يعقوب الزمعى - هو موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمعة - عن أبى حازم عن سهل بن سعد أخبره أن على بن أبى طالب وجد الحسين والحسن يكيان من الجوع فخرج فوجد ديناراً بالسوق فجاء به إلى فاطمة فأخبرها فقالت له : اذهب إلى فلان اليهودى فخذ لنا دقيقاً فذهب إلى اليهودى فاشتري به دقيقاً فقال اليهودى : أنت ختن هذا الذى يزعم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : نعم قال : فخذ ديناراً ولك الدقيق فخرج على حتى جاء به فاطمة فأخبرها فقالت له : [ اذهب إلى فلان الجزار ] (٢) فخذ لنا بدرهم لحماً فذهب فرهن الدينار بدرهم لحم فجاء به فعبئت ونصبت وخبزت وأرسلت إلى النبى ﷺ فجاءهم فقالت له : يا رسول الله أذكر لك فإن رأيت له حللاً أكلنا وأكلت معان من شأنه كذا وكذا فقال عليه السلام : كلوا باسم الله فأكلوافينهم مكانهم إذا غلام ينشد الله تعالى والاسلام الدينار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعى له [ فسأله ] (٣) فقال : سقط منى فى السوق فقال رسول الله ﷺ : يا على اذهب إلى الجزار فقل له : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لك : أرسل إلى بالدينار ودرهمك على فأرسل به فدفعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلأينة (٤) ، قال أبو محمد : هذا خبر خير من خبرهم وهو عليه السلام . وعلى . وفاطمة . والحسن . والحسين رضى الله عنهم لا تحل لهم الصدقة أغنياء كانوا أو فقراء ، وقد أباح فى هذا الخبر شراء الدقيق بالدينار فأنما أخذه ابتغاءاً ثم أهدى إليه اليهودى الدينار ، وكذلك رهن الدينار فى اللحم ، والخبر الصحيح يكفى من كل هذا رويانا من طريق البخارى نا محمد بن يوسف أناسيان عن منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن أنس بن مالك [ رضى الله عنه ] (٥)

(١) فى النسخة رقم ١٦ «فان قالوا» (٢) الزيادة من سنن أبى داود (٣) الزيادة من سنن أبى داود (٤) قوله «بلاينة» غير موجود فى سنن أبى داود (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥١

قال مر: «رسول الله ﷺ بتمر مطروحة في الطريق فقال: لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها» فهذا رسول الله ﷺ غني لا فقير بشهادة الله تعالى له إذ يقول (ووجدك عائلا فأغني) يستحل أكل اللقطة وإنما توقع أن تكون من الصدقة فقال بعضهم: هذا على تحقيق الصفة إنها من الصدقة (١) لأنها لقطة، وهذا كلام إنسان عديم عقل وحياء ودين لأنه كلام لا يعقل وخلاف لفهوم لفظ رسول الله ﷺ وكذب مجاهر به بارد غث، وأعجب شيء قول بعضهم: قد صح الإجماع على أنه لا يعطيها غنيا غيره فكان هو كذلك \*  
**قال أبو محمد:** لا شيء أسهل من الكذب المفضوح عند هؤلاء القوم ثم كذبهم إنما هو على الله تعالى. وعلى رسوله ﷺ وعلى جميع أهل الإسلام. وعلى العقول والحواس ليت شعري متى أجمع معهم على هذا ومن أجمع معهم على هذا ببقية الجندل. والكشكث (٢) وأين وجدوا هذا الإجماع؟ بل كذبوا في ذلك وإذا أدخلت اللقطة في ملكه بانقضاء الحول الذي عرفها فيه فإن أعطاها غنيا أو أغنيا. أو قارون لو وجد حيا أو سلبان رسول الله ﷺ لو كان في عصره لكان ذلك مباحا لا شيء. من الكراهية فيه، وقالوا: قد شك يحيى بن سعيد في أمر الملقط بأن يستنفقها أهو من قول يزيد مولى المنبعث؟ أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وقطع مرة أخرى على أنه من قول يزيد قلنا: وقد أسنده يحيى أيضا وهذا كله صحيح فيه لأنه سمعه مرة مسندا وسمع يزيد يقول: من قتياه أيضا ثم يقول: لكن ربيعة لم يشك في أنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك أيضا لم يشك بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى مالك. وسفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها والافشأنك بها» وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها والافشأنك بها» وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن زيد عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها فادفعها إليه والافشأنك بها» وروى سفيان بن عيينة عن ربيعة أخبره أن يزيد مولى المنبعث حدثه عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم [٣] أنه سئل عن اللقطة؟ فقال: عرفها سنة فإن اعترفت وإلا فاخلطها بمالك. وروينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردي - سمعت ربيعة يحدث عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحديث، وفي

(١) في النسخة رقم ١٦ «على تحقيق الصدقة إنما هي الصدقة» (٢) هوفات الحجارة والتراب (٣) هذه الزيادة سقطت من النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية



آخره ، فان جاء صاحبها فأدھا إليه وإلا فاصنع بها ما تصنع بمالك ، ورواه أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اللقطة قال : « عرفها سنة فان لم تعترف فاعرف عفاصها . ووكاها ثم كلها فان جاء صاحبها فأدھا إليه » . ورواه حماد بن سلمة أناسمة بن كهيل عن سويد ابن غفلة أن أبي بن كعب قال له : قال رسول الله ﷺ له في اللقطة : « فان جاء صاحبها فعرف عددها . ووكاها . ووعاها فأعطها إياه والافهى لك » وعلى هذا دل حديث عياض بن حمار . وأبي هريرة لا مثل تلك الملققات المكذوبة من مرسل . ومجهول . ومن لا خير فيه وبالله تعالى التوفيق .

وقد جاء خبر من طريق لا يزال المخالفون يحتجون بها إذا واقتهم وينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : كيف ترى ما وجد في الطريق الميتاء أو في القرية المسكونة ؟ قال : عرف سنة فان جاء باغيه فادفعه إليه والافشأ نك به فان جاء طالبها يوما من الدهر فأدھا إليه وما كان في الطريق غير الميتاء وفي القرية غير المسكونة ففيه وفي الركاك الخمس » وأما نحن فهذه صحيفة لا نأخذ بها فهذا حكم اللقطة من غير الحيوان .

وأما الضوال من الحيوان فلها ثلاثة أحكام ، أما الضأن والمعز فقط كبارها وصغارها توجد بحيث يخاف عليها الذئب أو من يأخذها من الناس ولا حافظ لها ولا هي بقرب ماء منها فهي حلال لمن أخذها سواء جاء صاحبها أو لم يبحى وجدها حية . أو مذبوحة . أو مطبوخة أو مأكولة لاسيلا عليها . وأما الإبل القوية على الرعى وورود الماء فلا يحل لأحد أخذها وإنما حكمها أن تترك ولا بدفن أخذها ضمنها إن تلفت عنده بأى وجه تلفت وكان عاصيا بذلك إلا أن يكون شئ من كل ما ذكرنا من لقطة أو ضالة يعرف صاحبها فحكم كل ذلك أن ترد إليه ولا تعريف في ذلك ، وأما كل ما عدا ما ذكرنا من إبل لا قوة بها على ورود الماء والرعى وسائر البقر . والحيل . والبغال . والحير . والصيد كلها المتملكة والاباق من العبيد والأماء وما أضل صاحبه منها والغنم التي تكون ضوال بحيث لا يخاف عليها الذئب ولا إنسان وغير ذلك كله ففرض أخذه وجنمه وتعريفه أبدا ، فان ينس من معرفة صاحبها أدخلها الحاكم أو واجدها في جميع مصالح المسلمين وبالله تعالى التوفيق .

سواء كان كل ، اذ كرنا بما أمهله صاحبه لضرورة أو لخوف . أو لزال .

أومأ ضل ولا فرق • برهان ذلك ما روينا من طريق البخارى ناقتية [بن سعيد] (١) نا اسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهنى : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل (٢) عن اللقطة ؟ فقال : عرفها سنة ثم اعرف وكادها وعفاصها ثم استفق بها فأت بها فادها اليه فقال : يا رسول الله فضالة الغنم ؟ قال : خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب قال : يا رسول الله فضالة الابل ؟ فغضب عليه السلام حتى احمرت وجتاه [أو احمر وجهه] (٣) وقال (٤) مالك ولها معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلقيها ربهها » • ومن طريق البخارى نا اسماعيل ابن عبد الله بن أبى أويس ناسليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يزيد مولى المنبعت أنه سمع زيد بن خالد الجهنى يقول : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف ترى في ضالة الغنم ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب فقال : كيف ترى في ضالة الابل ؟ قال : دعها فان معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجردها ربهها » (٥) فأمر عليه السلام بأخذ ضالة الغنم التي يخاف عليها الذئب أو العادى ويترك الابل التي ترد الماء وتأكل الشجر، وخصها بذلك دون سائر اللقطات والضوال فلا يحل لأحد خلاف ذلك •

قال أبو محمد : وأما ما عرف ربه فليس ضالة لأنها لم تضل جملة بل هي معروفة وإنما الضالة ما ضلت جملة فلم يعرفها صاحبها أين هي ؟ ولا عرف واجدها لمن هي وهي التي أمر عليه السلام بنشدتها وبقي حكم الحيوان كله شأى ما ذكرنا موقوفا على قول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ومن البر والتقوى احراز مال المسلم أو الذمى ، وقال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد من مال أحد إلا ما أحله الله تعالى ورسوله ﷺ » • روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : كتب عمر بن الخطاب إلى عماله لا تضيوا الضوال فلقد كانت الابل تتنازع هملًا وترد المياه لا يعرض لها أحد حتى يأتى من يعترفها فيأخذها حتى إذا كان عثمان كتب أن ضموها وعرفوها فإن جاء من يعترفها والافيعوها وضموها أثمانها في بيت المال فإن جاء من يعترفها فادفعوا اليهم الأثمان •

ومن طريق ابن وهب أخبرني أنس بن عياض (٦) عن سلة بن وردان سألت سالم بن

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥٣ (٢) في صحيح البخارى ، ان رجلا سأل رسول الله ، الخ (٣) الزيادة من صحيح البخارى (٤) في صحيح البخارى ، ثم قال ، (٥) الحديث في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥٠ مطولا اختصره المصنف (٦) في النسخة رقم ١٦ « أنس بن عياض » وهو غلط



عبد الله بن عمر عن الشاة توجب بالارض التي ليس بها أحد فقال لي: عرفها من دنالك فان عرفت فادفعها إلى من عرفها وإلا فشايتك وشاة الذئب فكلها. ومن طريق وكيع حدثنا سلة ابن وردان قال: سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن ضالة الابل؟ فقال: معها سقاؤها وحذاؤها دعها إلا أن تعرف صاحبها فتدفعها إليه. وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر: وسفيان الثوري كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته قال: جاءت امرأة إلى عائشة أم المؤمنين فقالت: إني وجدت شاة فقالت: اعطني واحلي وعرفي ثم عادت إليها ثلاث مرات فقالت: تريدن أن آمرك بذبحها. ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن زيد بن جبير أنه سمع ابن عمر يقول لرجل سأله عن ضالة وجدها: فقال له ابن عمر: أصلح إليها واشد قال: فهل على انت شربت من لبنها قال: ما أرى عليك في ذلك. وقال أبو حنيفة: وأصحابه: تؤخذ ضالة الابل كما تؤخذ غيرها، وقال الشافعي: ما كان من الخيل. والبقر. والبالغ قويا يرد الماء ويرعى لم يأخذ قياسا على الابل وما كان منها ومن سائر الحيوان لا يمتنع أخذ (١)، وقال أبو حنيفة. والشافعي: من أخذ ضالة من الغنم فعليه ضمانها إن أكلها، وقال مالك: أما ضالة الغنم فما كان بقرب القرى فلا يأكلها ولكن يضمها إلى أقرب القرى فيعرفها هنالك وأما ما كان في الفلوات والمهامه فانه يأكلها أو يأخذها فان جاء صاحبها فوجدها حية فهو أحق بها وإن وجدها مأكولة فلا شيء له ولا يضمها له واجدها الذي أكلها، واختلف أصحابه فيها إن وجدها مذبوحة لم تؤكل بعد قال: وأما البقر فان خيف عليها السبع فحكمها حكم الغنم وإن لم يخف عليها السبع فحكمها حكم الابل يترك كل ذلك ولا يعترض له ولا يؤخذ، وأما الخيل. والبالغ. والحير فلتعرف ثم يتصدق بها.

قال أبو محمد: أما تقسيم مالك خطأ لأنه لم يتبع النص إذ فرق بين أحوال وجود ضالة الغنم وليس في النص شيء من ذلك وكذلك تفرقه بين وجود الشاة صاحبها حية أو مأكولة فليس في الخبر شيء من ذلك أصلا لا بنص ولا بدليل ولا القياس طرد ولا قول متقدم التزم لأن القياس أن لا يبيع الشاة لو اجدها أصلا كما لا يبيع سائر اللقطات إلا أن كان فقيرا بعد تعريف عام ولا نعلم فروقه هذه عن أحد قبله ولا نعلم لقوله حجة أصلا، وأما أبو حنيفة فانه خالف أمر رسول الله ﷺ كله جها را فتع من الشاة جملة وأمر بأخذ ضالة الابل وقد غضب رسول الله ﷺ من ذلك غضبا أحمر له وجهه ونهى رذائله من ذلك، فاما هو - يعني أبا حنيفة - فيعذر لجهله بالآثار، وأما هؤلاء الخاسرون فوالله

ما لهم عذر بل هم قد أقدموا على ما أغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم علانية فحصلوا في جملة من قال الله تعالى فيهم : ( ذلك بانهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه ) فما أخوفنا عليهم من تمام الآية لأن الحجّة قد قامت عليهم ، ( فان قالوا ) : ان الأموال حرام على غير أهلها وواجب حفظها فلا نأخذ بخلاف ذلك بخبر واحد قلنا لهم : قد أخذتم بذلك الخبر بعينه فيما أنكرتموه نفسه فأمرتم باتلافها بالصدقة بها بعد تعريف سنة مرة صار عندكم الخبر حجة ومرة صار عندكم باطلا وهو ذلك الخبر بعينه فما هذا الضلال ؟ وقد روينا لهم عن أم المؤمنين . وابن عمر اباحة شرب لبن الضالة وهم لا يقولون بذلك ، وأما الشافعي فنقض أصله ولم ير أخذ الشاة وأفحم في حكم الخبر ما ليس فيه فألحق بالابل ما لم يذكر في النص وجعل ورود الماء ورعى الشجر علة قاس عليها ولا دليل له على صحة ذلك ، وان الشاة لترد الماء وترعى ما أدركت من الشجر كما تفعل الابل ويمتنع منها ما تدرك كما يمتنع على الابل ما لا تدركه وان الذئب لياكل البعير كما يأكل الشاة ولا منعة عند البعير منه وانما يمتنع منه البقر فقط هذا أمر معلوم بالمشاهدة ، وقالوا : قول النبي ﷺ . « هي لك أو لأخيك أو للذئب » ليس تملك للذئب فكذلك ليس تملك للواجد قلنا : هذا باطل من قولكم لان الذئب لا يملك والواجد يملك والواجد مخاطب والذئب ليس مخاطبا وقد أمر الواجد بأخذ ما فزادكم كاذبة مردودة عليكم وبالله تعالى التوفيق . فظهر سقوط هذه الأقوال كلها بيقين وان كل واحد منهم أخذ ببعض الخبر وجعله حجة وترك بمضنه ولم يره حجة ، واختلفوا في ذلك فأخذوا ما ترك هذا وترك هذا ما أخذ الآخر ، وهذا ما لا طريق للصواب اليه أصلا وبالله تعالى التوفيق ، ولئن كان الخبر حجة في موضع فانه لحجة في كل ما فيه الا أن تأتي بخالفة له بناسخ متيقن ، وان كان ليس حجة في شيء منه فكله ليس حجة ، والتحكم في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .

## كتاب اللقيط

١٣٨٤ — مسألة — ان وجد صغير منبوذ فقرض على من يحضرته أن يقوم به ولا بد لقبول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ولقول الله تعالى : ( ومن أحياءها فكأنما أحياء الناس جميعا ) ولا إثم أعظم من اثم من أضاع (١) نسمة مولودة على الاسلام صغيرة لا ذئب لها حتى تموت جوعا وبردا

(١) في النسخة رقم ١٤ « ولا اثم أعظم من اضاعة » الخ



أوتانا كله الكلاب هو قاتل نفس عمدا بلا شك ، وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله »

١٣٨٥ مَسْنَدُ اللَّقِيطِ حر ولا ولا . عليه لا حد لأن الناس كلهم أولاد آدم  
 وزوجه حواء عليهما السلام وهما حران وأولاد الحرّة أحرار بلا خلاف من أحد فكل  
 أحد فهو حر (١) إلا أن يوجب نص قرآن . أو سنة ولا نص فيهما يوجب ارقاق اللقيط ،  
 وإذا رقي عليه فلا ولا . لأحد عليه لأنه لا ولا . إلا بعد صحة رقي على المرء أو على أب له  
 قريب أو بعيد يرجع إليه بنسبه قال رسول الله ﷺ : « إنما الولاء لمن أعتق » وهذا قول  
 أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، وداود ، وقد صرح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي جميلة أنه وجد منبوذا فأتى به إلى عمر بن  
 الخطاب فقال له عمر : هو حر وولاءه لك ونفقته من بيت المال . وروينا أيضا هذا  
 عن شريح أنه جعل ولاء اللقيط لمن اتقطه ، وصح عن إبراهيم النخعي ما روينا من طريق  
 محمد بن جعفر ناشبة عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : اللقيط عبد ، وقد روينا  
 هذا عن عمر بن الخطاب كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع نا سفيان عن سليمان -  
 هو أبو اسحق الشيباني - عن حوط عن إبراهيم النخعي قال : قال عمر : هم مملوكون -  
 يعني اللقطاء - (٢) . ومن طريق ابن أبي شيبة نا سفيان - هو ابن عينة - عن عمرو  
 ابن دينار عن الزهري عن رجل من الأنصار قال : ان عمرا أعتق لقيطا . ومن طريق  
 ابن أبي شيبة ناو كيع نا الأعمش عن زهير العبيسي أن رجلا التقط لقيطا فأتى به على  
 ابن أبي طالب فاعتقه .

قال أبو محمد : لا يعتق المملوك قال علي : فان قيل : قدروا يتم من طريق ابن أبي شيبة  
 ناو كيع ناشبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان . والحكم عن اللقيط ؟ فقالا جميعا :  
 هو حر قلت : عمر ؟ فقال الحكم : عن الحسن عن علي ، ورويت عن وكيع عن  
 سفيان عن زهير بن أبي ثابت . وموسى الجهني قال موسى : رأيت ولدنا ألحقه على  
 في مائه ، وقال زهير عن ذهل بن أوس عن تميم بن مسيح قال : وجدت لقيطا فأتيت به على  
 ابن أبي طالب فالحقه في مائه ، قلنا : ليس في هذا خلاف لما ذكرنا قبل لأن قول عمر هو حر .  
 وقول الحسن عن علي هو حر إذا ضم إلى ما روى عنهما من أن كل واحد منهما أعتق اللقيط  
 مع ما روى عن عمر من أنهم مملوكون وأن ولاءه لمن وجدته اتفق كل ذلك على أن قولهما

(١) قوله « فكل أحد فهو حر » سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦

« هو مملوك » - يعني اللقيط - .

رضي الله عنهما هو حر انه اعتاق منهما له في ذلك الوقت ، وان العجب ليطول ممن ترك السنة الثابتة لرواية شيخ من بني كنانة عن عمر بن الخطاب أنه قال : « البيع عن صفقة أو خيار » ولو سمعنا هذا من عمر لما كان خلافا للسنة في أن البيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا أو يخير أحدهما الآخر بل كان يكون موافقا للسنة ، فالصفقة التفرق والخيار التخيير ثم لا يجعل ما روى سنين - وله صحة - عن عمر حجة وما رواه إبراهيم النخعي حجة عن عمر ، وهو والله أجل وأوضح من شيخ من بني كنانة ، ولا يعرف لعمر . وعلى ههنا يخالف من الصحابة رضي الله عنهم لاسما وقد جاء أثرهم أبدا يأخذون بما دونه وهو ما روينا من طريق محمد بن الجهم نا عبد الكريم بن الهيثم نا يزيد بن عبدربه نا محمد بن حرب الخولاني نا عمر بن رؤبة (١) قال : سمعت عبد الواحد النصري (٢) يقول : سمعت واثلة بن الأسقع يقول : « ان النبي ﷺ قال : تحرز المرأة ثلاثة مواريث . لقيطها . وعتيقها . وولدها الذي لا عنت عليه » .

**قال أبو محمد** عمر بن رؤبة . وعبد الواحد النصري مجهولان ولو صح لقلنا به وأما هم فلا يبالون بهذا ولا أحد إلا وهو أعرف وأشهر من شيخ من بني كنانة وقد تركوا السنة الثابتة لروايته ، فان قالوا : وبأي وجه (٣) يرق وأصله الحرية ؟ قلنا : يا سبحان الله ياهؤلاء : ما أسرع ما نسيت أنفسكم أولستم القائلين : إن رجلا قرشيا لو لحق بدار الحرب مرتداهو وامرأته القرشية مرتدة فولدت هنالك أولادا فان أولادهم أرقاء مملوكون يباعون ، وقال الخنفيون : ان تلك القرشية تباع وتملك أوليس الرواية عن ابن القاسم إمامنا مالك وإمامنا علي ما عرف من أصل مالك إن أهل دار الحرب لو صاروا ذمة سكاننا وبأيديهم رجال ونساء من المسلمين أحرار وحرائر أسروهم وبقوا على الاسلام في حال أسرهم فانهم مملوكون لأهل الذمة من اليهود والنصارى يتبايعونهم متى شاءوا ، وهذا منصوص عنه في المستخرجة ، فايما أشنع وأفظع هذا كله : أوارقاق لقيط لا يدرى من أمه أحره أم أمة ؟ حتى لقد أخبرني محمد بن عبد الله البكري التدميري (٤) وما علمت فيهم أفضل منه ولا أصدق عن شيخ من كبارهم أنه كان يفتي أن التاجر . أو الرسول اذا

(١) في النسخة رقم ١٤ « عمرو بن رؤبة » وهو غلط (٢) هو بالصاد المهملة (٣) في النسخة رقم ١٦ « فبأي وجه » (٤) بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الدال المهملة وكسر الميم وسكون الياء المنقوطة آخر الحروف بعدها راء نسبة الى تدمير وهي من بلاد الأندلس ، ووقع في النسخة رقم ١٦ « التدمري » باسقاط الياء آخر الحروف نسبة الى تدمر وهي بلدة في الشام وهو غلط



دخل دار الحرب فاعطوه أسراء من أحرار المسلمين وحرائرهم عطية فهم عبيد وأما له  
يطأ ويبيع كسائر ما يملك، شاه وجه هذا المقتى ومن اتبعه على هذا .

**قال أبو محمد :** وروينا عن إبراهيم قولاً آخر كما روينا من طريق ابن أبي شيبة  
نا وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي في اللقيط قال : له نيته أن  
نوى أن يكون حراً فهو حراً ونوى أن يكون عبداً فهو عبد ، وقولنا بأنه لارق عليه  
هو قول عمر بن عبد العزيز . وعطاء : والشعبي . والحكم . وحماد ، وروينا أيضاً  
عن إبراهيم وعهدنا بهم يقولون فيما خالف الأصول . والقياس إذا وافق آراءهم :  
مثل هذا لا يقال بالرأى فهلا قالوا ههنا هذا ؟ وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٨٦ مسألة** وكل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له لأن الصغير يملك  
وكل من يملك فكل ما كان يده فهو له وينفق عليه منه .

**١٣٨٧ مسألة** وكل من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه من المسلمين حراً كان .  
أو عبداً صدق أن أمكن أن يكون ما قال حقا فإن يقن كذبه لم يلتفت . برهان ذلك أن  
الولادات لا تعرف إلا بقول الآباء والأمهات وهكذا أنساب الناس كلهم ما لم يقن  
الكذب ، وإنما قلنا للمسلمين - للثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : « كل ولود يولد  
على الفطرة وعلى الملة » وقوله عليه السلام عز ربه تعالى في حديث عياض بن حمار  
الجاشي : « خلقت عبادي حنفاء كلهم ، ولقوله تعالى : ( وإذا أخرجك من بني آدم من  
ظهورهم ذريأتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم  
القيامة انا كنا عن هذا غافلين ) فإن ادعاه كافر لم يصدق لأن في تصديقه إخراجاً عن  
ما قد صح له من الإسلام ولا يجوز ذلك إلا حيث أجازته النص من ولد على فراش كافر  
من كفرة فقط ولا فرق بين حر . وعبد فيما ذكرناه . وقال الخفيفون : لا يصدق العبد  
لأن في تصديقه إراق الولد وكذبوا في هذا ولد العبد من الحرية حر لا سيما على أصلهم  
في أن العبد لا يتسرى ، وأما نحن فقد قلنا : إن الناس على الحرية ولا تحمل امرأة العبد  
الأعلى أنها حرة فولده حر حتى يثبت انتقاله عن أصله وبالله تعالى التوفيق .

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الوديعة

**١٣٨٨ مسألة** فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها وردها إلى صاحبها  
إذا طلبها منه لقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ولقوله تعالى : ( إن الله  
يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) ومن البر حفظ مال المسلم أو الذي ، وقد صح

نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال ، وهذا عموم لمال المرء ومال غيره .  
**١٣٨٩ مسألة** فان تلفت من غير تعد منه ولا تضيع لها فلا ضمان عليه فيها  
 لانه اذا حفظها ولم يتعد ولا ضيع فقد أحسن والله تعالى يقول : ( ما على المحسنين من  
 سبيل ) ، ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فقال هذا  
 المودع حرام على غيره مالم يوجب أخذه منه نص ، وقد صح عن عمر بن الخطاب تضمين  
 الوديعة ، وروى عنه (١) وعن غيره أن لا تضمن .

**١٣٩٠ مسألة** وصفة حفظها هو أن يفعل فيها من الحفظ ما يفعل بماله وان  
 لا يخالف فيها ما حدله صاحبها الا أن يكون فيما حدله يقين هلا كها فعله حفظها لأن  
 هذا هو صفة الحفظ وما عداه هو التمدى في اللغة ومعركة الناس ، والله تعالى التوفيق .

**١٣٩١ مسألة** فان تعدى المودع في الوديعة أو أضعها فتلقت لزمه ضمانها  
 ولو تعدى على بعضها دون بعض لزمه ضمان ذلك البعض الذي تعدى فيه فقط لانه في  
 الاضاعة أيضا متعد لما أمر به ، والتعدى هو التجاوز في اللغة التي نزل بها القرآن وبها  
 خاطبنا رسول الله ﷺ والله تعالى يقول : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى  
 عليكم ) فيضمن ضمان الغاصب في كل ما ذكرنا في حكم الغصب ، والله تعالى التوفيق .

**١٣٩٢ مسألة** والقول في هلاك الوديعة أو في ردها الى صاحبها أو في دفعها  
 الى من أمره صاحبها بدفعها إليه قول الذي أودعت عنده مع يمينه سواء دفعت اليه بيينة  
 أو بغير بيينة لأن ماله محرم كما ذكرنا فهو مدعى عليه وجوب غرامة وقد حكم رسول الله  
 ﷺ بأن اليمين (٢) على من ادعى عليه وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان .  
 ومهنا خلاف في ما وضع . منها أن مالكا فرق بين الثقة وغير الثقة فرأى أن لا يمين على

الثقة وهذا خطأ لأن رسول الله ﷺ اذا اوجب انمين على من ادعى عليه لم يفرق بين  
 ثقة وغير ثقة ، والمالكيون موافقون لنا في ان نصرانيا . أو يهوديا . أو فاسقا من  
 المسلمين معلن الفسق يدعى دينا على صاحب من الصحابة رضی الله عنهم ولا بيينة له وجبت  
 اليمين (٣) على صاحب ، ولا فرق بين دعوى جحد الدين وبين دعوى جحد الوديعة أو  
 تضيعها ، والمقرض مؤتمن على ما أقرض وعلى ما عومل فيه كما ان المودع مؤتمن ولا  
 فرق ؛ و فرق أيضا بين الوديعة تدفع بيينة وبينها اذا دفعت بغير بيينة فرأى ايجاب الضمان  
 فيها اذا دفعت بيينة ، وهذا لا معنى له لانه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة ،

(١) في النسخة رقم ١٦ « ورويت عنه » (٢) في النسخة رقم ١٤ « باليمين » سقط

جمل في هذا الموضع من النسخة المحلية (٣) في النسخة رقم ١٤ ، لوجبت اليمين ،



والإيمان لا تسقط والغرامة لا تجب إلا حيث أوجبها الله تعالى أو رسوله ﷺ،  
أو حيث أسقطها الله تعالى . أو رسوله ﷺ . و فرق قوم بين قول المودع هلكت  
الوديعة فصدقوه أما بيئته وأما بغير بيئته وبين قوله : قد صرفتها إليك فالزموه الضمان ،  
وكذلك في قوله : أمرتني بدفعها إلى فلان فضمنوه .

**قال أبو محمد** وهذا خطأ لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة ، والوجه  
في هذا هو أن كل ما قاله المودع مما يسقط به عن نفسه الغرامة ولا يخرج عين (١) الوديعة  
عن ملك المودع فالقول قوله مع يمينه لأن ماله محرم الا بقرآن أو سنة ، سواء كانت  
الوديعة معروفة للمودع بيئته أو بعلم الحاكم أولم تكن ، ولا فرق بين شيء مما فرقوا بينه  
بآرائهم الفاسدة (٢) وأما إذا ادعى المودع شيئاً ينقل به الوديعة عن ملك المودع إلى  
ملك غيره فإنه ينظر فإن كانت الوديعة لا تعرف للمودع الا بقول المودع فالقول أيضاً  
قول المودع مع يمينه في كل ما ذكر له من أمره إياه بيدها : أو الصدقة بها . أو بهبتها .  
أو أنه وهبها له وسائر الوجوه ولا فرق لأنه لم يقر له بشيء في ماله ولا بشيء في ذمته لا بد من  
ولا تبعد ولا قامت له عليه بيئته بحق ولا تبعد وماله محرم على غيره ، وأما إن كانت  
الوديعة معروفة العين للمودع بيئته أو بعلم الحاكم فإن المودع مدع نقل ملك المودع  
عنها فلا يصدق الا بيئته وقد أقر حيث تدعى مال غيره بما قد منع الله تعالى منه اذ يقول : ( ولا  
تكسب كل نفس إلا عليها ) فهو ضامن وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٣ مسألة** وإن لقي المودع من أودعه في غير الموضع الذي أودعه فيه  
ما أودعه فليس له مطالبة بالوديعة ، ونقل الوديعة بالحمل والرد على المودع لا على المودع  
وإنما على المودع أن لا يمنعها من صاحبها فقط لأن بشرته وماله محرمان وهذا بخلاف  
الغاصب . والمتعدى في الوديعة أو غيرها وأخذ المال يغير حق فردة على المتعدى والغاصب  
وأخذه يغير حق إلى صاحبه حيث لقيه من بلاد الله تعالى لأن فرضا عليه الخروج من  
الظلم والمطل في كل أوان ومكان وبالله تعالى التوفيق .

### كتاب الحجر

**١٣٩٤ مسألة** لا يجوز الحجر على أحد في ماله الا على من لم يبلغ أو على مجنون  
في حال جنونه فهذان خاصة لا ينفذهما أمر في مالهما فإذا بلغ الصغير وأفاق المجنون جاز

(١) في النسخة رقم ١٦ « ولا يخرج ملك » (٢) سقط لفظ « الفاسدة » من النسخة  
رقم ١٤ والنسخة الحالية

مرهما في مالهما كغيرهما، ولا فرق سواء في ذلك كله (١) الحر . والعبد . والذكر .  
والأنثى . والبكر ذات الأب . وغير ذات الأب . وذات الزوج . والتي لا زوج لها  
فعل كل من ذكرنا في أموالهم من عتق . أو هبة . أو بيع . أو غير ذلك نافذة إذا وافق  
الحق من الواجب . أو المباح ، ومردود فعل كل أحد في ماله إذا خالف المباح أو  
الواجب ولا فرق ولا اعتراض لأب ولا لزوج ولا لحاكم في شيء من ذلك إلا ما كان  
معصية لله تعالى فهو باطل مردود ، ومن معصية الله تعالى الصدقة . والعطية بما لا يبقى  
بعده للتصدق أو الواهب غنى ، فإن أراد السيد إبطال فعل العبد في ماله فليعلن باتزاعه  
منه ولا يجوز للعبد حيثئذ تصرف في شيء منه .

برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب  
أخبرني جرير بن حازم عن سليمان الأعمش عن أبي ظبيان وهو حصين بن جندب الجنبى (٢)  
عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب : أو مات ذكر أن رسول الله ﷺ  
قال : « رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله [حتى يفيق] (٣) . وعن النائم  
حتى يستيقظ . وعن الصبي حتى يحتلم » ؟ ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا  
وهيب . هو ابن خالد . عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن النبي  
ﷺ نحوه ، أبو ظبيان ثقة لقي علي بن أبي طالب وسمع منه . ومن ابن عباس .  
ومن طريق أبي داود أيضا نا عثمان بن أبي شيبة نا يزيد بن هرون نا حماد بن سلمة عن  
حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله  
ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ . وعن المبتلى حتى يبرأ . وعن  
الصبي حتى يكبر » .

قال علي : معنى ثلاث ثلاث نفوس (٤) وقال تعالى : ( لن تناووا البر حتى تففقوا  
بما تحبون ) وقال تعالى : ( والمصدقين والمصدقات ) وقال تعالى : ( جاهدوا بأموالكم  
وأ أنفسكم في سبيل الله ) وقال تعالى : ( ما سلككم في سقر قالوا : لم نك من المصلين ولم نك  
نطعم المسكين ) وحض على العتق ، وقال رسول الله ﷺ : « اتقوا النار ولو بشق تمرة »  
وقال تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) وقال تعالى :  
( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) فصح أن كل أحد مندوب إلى فعل الخير . والصدقة .  
والعتق . والنفقة في وجوه البر ليقى نفسه بذلك نار جهنم ، ولا خلاف في أن كل من

(١) في النسخة رقم ١٦ ، في كل ذلك ، (٢) نسبة إلى جنب قبيلة في اليمن (٣) الزيادة  
من سنن أبي داود ، والحديث فيه مطول (٤) في النسخة رقم ١٦ ، ثلاث أنفس .



ذكرنا من عبد . وذات أب . و بكر . وذات زوج مأمورون منهيون متوعدون بالنار . مندوبون موعودون بالجنة فقراء الى انقاذ أنفسهم منها كفقر غيرهم سواء . ولا مزية فلا يخرج من هذا الحكم الا من أخرجه النص ولم يخرج النص الا المجنون مادام في حال جنونه . والذي لم يبلغ الى أن يبلغ فقط ، فكان الفرق بين من ذكرنا فيطلق بعضا على الصدقة . والهبة . والنكاح . ويمنع بعضا بغير نص مبطل محرم مائذ بالله تعالى اليه مانع من فعل الخير .

قال علي : وروينا عن محمد بن جعفر شندر ناشبة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : لا يحجر على حر . وحدثني أحمد بن عمر العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد ابن حمويه السرخسي نا ابراهيم بن خزيمة نا عبد بن حميد نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أنه كان لا يرى الحجر على الحر شيئا ، وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم . وقول مجاهد . وعبد الله بن الحسن . وغيره ، وقال أبو حنيفة : لا يحجر على حر لا لتبذير ولا لدين ولا لفليس ولا لغيره ، ولا يرى حجر القاضي عليه لازما ويرى تصرفه في ماله واقاراره بعد حجر القاضي عليه لازما [ ويرى تصرفه في ماله واقاراره بعد حجر القاضي ] (١) وقبله سواء كل ذلك نافذ الا أنه زاد فقال : من بلغ ولم يؤنس منه رشد (٢) حيل بينه وبين ماله الا أنه ان باع شيئا كثر أو قل نفذيعه وإن أقر فيه كثر أو قل نفذ اقاراه حتى اذا تمت له خمس وعشرون سنة دفع اليه ماله وان لم يؤنس منه رشد . وهذه الزيادة في غاية الفساد ، أول ذلك انه لا نعلم أحدا قال بها قبله ، وأيضا فانه قول متناقض لانه اذا جاز يعه واقاراره فاي معنى للنع له من ماله هذا تخليط لانظيره ، ثم تحديده بخمس وعشرين سنة من إحدى عجائب الدنيا : وما ندري بأى وجه يستحل في الدين منع مال واطلاقه بمثل هذه الآراء بغير اذن من الله تعالى ؟ ، وأعجب شيء احتجاج بعض من خذله الله تعالى بتقليده اياه فقال : يولد البر من اثني عشر عاما ونصف فيصير أباهم يولد لابنه كذلك فيصير جدا وليس بعد الجد منزلة .

**قال أبو محمد :** وهذا كلام أحق بآرد ويقال له : هيك أنه كما تقول فكان ماذا ؟ ومتى فرق الله (٣) تعالى بين من يكون جدا وبين من يكون أبيا في أحكام ما لهما ، وفي أى عقل وجدتم هذا ؟ وأيضا فقد يولد له من اثني عشر عاما ولايته كذلك فهذه أربعة وعشرون عافا ، وأيضا فيجد الجد أن يوجد قبله هكذا الى سبع وثلاثين سنة أو الى أربعين سنة

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٤ ، الرشد ، (٣) في النسخة

لقول الله تعالى : ( حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة ) فظهر فساد هذه الزيادة جملة وبالله تعالى التوفيق \*

وذهب آخرون الى الحجر (١) فقال مالك : من كان يخذع في البيوع ولا يحسن ضبط ماله حجر عليه فلم ينقله عتق . ولا صدقة . ولا بيع . ولا هبة . ولا نكاح ولا يكون وليا لابتته في النكاح (٢) وكل ما أخذه قرضاً لم يلزمه أدائه ولا قضى عليه به وان رشد بعد ذلك وقال : ما فعل قبل أن يحجر القاضى عليه ففعله نافذ غير مردود الى أن يحجر القاضى عليه وأجاز لوليه أن يدفع نفقة شهر ونحو ذلك ، قال : فان ظهر منه الرشء لم يكن بذلك نافذاً لمرحتى يفتك القاضى عنه الحجر وأجاز لمن لم يحجر عليه اعطاء كل ما يملك في ضربة وفي مرات وأنفذه عليه ، وهذا خطأ ظاهر وتناقض شديد في وجوه جملة . أحدها وأعظمها ابطاله أعمال البر التي ندب الله تعالى إليها وجعلها منقذات من النيران كالعتق . والصدقة ، وابطاله البيع الذي أباحه الله تعالى وهذا ضد عن سبيل الله تعالى وتعاون على الأثم والعدوان لا على البر والتقوى بغير برهان لا من قرآن . ولا سنة . وثانيها ابطاله الولاية لمن جعلها الله تعالى ولياً لها في الانكاح فان كان عندهم في حكم الصغير . والمجنون اللذين هما غير مخاطبين ولا مكلفين اتقوا أنفسهم من النار ولا ولاية لهما فليسقطوا عنه الصلاة والصوم وان كان عندهم مكلفاً مخاطباً مأموراً منبهاً مندوباً موعوداً متوعداً فما بالهم (٣) يحولون بينه وبين ما ندبه الله تعالى اليه وجعله في يديه من الولاية بقوله تعالى : ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ) وما الذي أسقط عنه هذا الخطاب وأوقع عليه الخطاب بالصلاة . والصوم . والتحريم والتحليل . واقامة الحدود ؟ وما ندري ما هذا ؟ فان قالوا : لو علمنا أنه يقصد بذلك الله تعالى لم نمنعه قلنا لهم : ما عليكم بهذامنه ولا جهلكم به منه الا كعلمكم به وجهلكم من غيره ممن تطلقونه على كل ذلك وتفقدونه منه ولعله أبعد من تقوى الله تعالى . وأقل اهتبالاً بالدين . وأطغى من هذا الذي حلتم بينه وبين ما يقربه من ربه تعالى بالظنون الكاذبة . وثالثها ابطالهم أموال الناس التي يأخذها بالبيع أو القرض اللذين أباحهما الله عز وجل ، وهذه عظيمة من العظائم ما ندري أين وجدوا هذا الحكم ؟ ونعوذ بالله منه ، وهذا ايكال للمال بالباطل وقد حرم الله تعالى هذا أيضاً (٤) ، واذا أسقطوا عنه حقوق الناس اللازمة له من أثمان البيع ورد القرض

(١) أى الى القول بمشروعية الحجر (٢) في النسخة رقم ١٦ وكذلك بهامش نسخة

رقم ١٤ « في الانكاح » (٣) في النسخة رقم ١٤ ، فالحكم ، (٤) في النسخة رقم ١٦

« هذا نص » .



بنص القرآن فليسقطوا عنه قصاص الجنايات في أموال الناس ودمائهم والا فقد تناقضوا أقبح تناقض وهذا هو التعاون على الإثم والعدوان جهارا ٥ ورابعها وهو أخشها في التناقض انفاذه ما فعل من التبذير المفسد حقا ويوع العين (١) قبل أن يحجر عليه القاضى و رده ما فعل من الصدقة والعق بعد حجر القاضى عليه فكان حكم القاضى أنفذ من حكم الله تعالى ولا كرامة لوجه القاضى كائنا من كان فاجعل الله تعالى قط حكم القاضى محلا ولا محرما إنما القاضى منفذ بسلطانه على من امتنع فقط لا خصلة له غيرها ولا معنى سوى هذا والإفلاتون آية ٥ أوسنة بخلاف هذا ويأبى الله من ذلك ، وهذا كله لا ندرى من أين أخذوه ؟ ٥ وخامسها إبطاله جميع أفعاله وان كانت رشد المالم يفك القاضى عنه الحجر وهذه كالتى قبلها ٥ وسادسها اجازته أن يعطيه الولى نفقة شهر يطلق يده عليها فليت شعرى من أين خرج هذا التقسيم العجيب ؟ وما الفرق بين اطلاق يده على نفقة شهر وبين اطلاقها على نفقة سنة أو نفقة سنتين ؟ فان قالوا : نفقة شهر قليلة قلنا : قد يكون مال تكون نفقة شهر فيه كثيرا ويكون مال نفقة عشرة أعوام فيه قليلا ، ولا يخلو دفع ماله اليه من أن يكون واجبا . أو حراما فان كان واجبا فدفعه كله اليه واجب . وان كان حراما فقليل الحرام حرام ؛ وهذا بعينه أنكروا على أصحاب أبى حنيفة في إباحتهم قليل المسكر وتحريمهم كثيره ٥ وسابعها انفاذهم أفعال الفساق الظلمة المتعدين على المسلمين بكل باقية المتاعين للخمر المنهمكين في أجر الفسق اذا كانوا جماعين للبال من أى وجه أمكن بالظلم وغيره فيجيزون بيعهم وشراءهم وهباتهم وان كانت في الأغلب والأظهر لغير الله تعالى ، وان أتى ذلك على كل ما يملكونه وبقوا بعده قراء متكفين فانفذوا منه التبذير الذى حرم الله تعالى والبسط الذى يقعد عليه بعده ملوما محسورا وردم العتق والصدقة بدرهم وان كان ذامال عظيم من يخدع في اليوع ويصفونه بأنه لا يحسن ضبط ماله فأى تناقض أخش من يجعل أصله بزعمه ضبط المالم وحفظه ؟ ثم يجيزون من واحد اعطاء ماله كله حتى يبقى هو وعياله جماعة وينفذونه عليه ويمنعون آخر من عتق عبد وصدقة بدرهم وابتياح فاكهة يأكلها ووراءه من المالم ما يقوم بأمثاله وأمثال عياله ، ثم يعملون أصله بزعمهم دفع الخديعة له عن ماله وهم يجيزون الخديعة المكشوفة في المالم العظيم لغيره ، فاما هذا البلاء وما هذا التخاذل وكم هذا التناقض ؟ والحكم في الدين بمثل هذه الأقوال بلا قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه يعقل ونعوذ بالله من البلاء ٥ وقال الشافعى بمثل هذا كله الا

أنه قال : ان كان مفسدا لجميع أفعاله مردودة حجر عليه القاضى أو لم يحجر وإذا  
رشد لجميع أفعاله نافذة حل عنه القاضى الحجر أو لم يحل ، وكل ما أدخلنا على مالك  
يدخل عليه حاشا ما يدخل فى هذين الوجهين فقط .

**قال أبو محمد** : والحق الواضح هو ما قلناه وهو أن كل بالغ مخاطب مكلف أحكام  
الشريعة فحكمهم كلهم سواء فى أنهم مندوبون الى الصدقة والعق مباح لهم البيع والنكاح  
والشراء ، محرم عليهم اتلاف المال بالباطل وإضاعته والخديعة عنه والصدقة بما لا يبقى  
لهم غنى كما قال رسول الله ﷺ : « الصدقة عن ظهر غنى وأبدأ بمن تقول » وكما قال عليه  
السلام : « الدين النصيحة قيل : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة  
المسلمين وعامتهم » وكما قال عليه السلام : « ليس منا من غشنا » وكما قال الله تعالى :  
( يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ) وكما قال تعالى : ( ولا تبذروا  
وكم قال تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتعطلوا  
محسورا ) وكل من تصدق وأعتق وفعل الخير عن ظهر غنى نفذ ولم يحل رده ، وكل  
من أعتق وتصدق عن غير ظهر غنى ردو بطل لأنه لا طاعة الا ما أمر الله تعالى به ولا  
معصية الا ما نهى الله عنه فالصدقة بما لا يبقى غنى معصية والصدقة بما يبقى غنى طاعة ،  
وكل من باع أو اشترى بغير غنى أو خدع فردود لأن الله تعالى حرم الخديعة والغش ،  
وكل من باع أو اشترى فلم يغبن ولا غش (١) فنافذ لأن الله تعالى أباح البيع ، وكل  
من أنفق فى معصية فلسا فنافقه فردود ، وكل من أنفق كما أمر قل أو كثر فنافذ لازم ،  
وما أباح الله تعالى قط ابطال حق ولا المنع من الطاعة من أجل معصية عصاها ذلك  
المنوع أو خيف أن يعصيا ولم يعص بعد كالم يبيع أن تنفذ معصية وأن يمضى باطل (٢)  
من أجل باطل عمل به ذلك المخل ومعصيته بل الباطل مبطل قل وجوده من المراء أو  
كثر والحق نافذ قل وجوده من المراء أو كثر ، هذا هو الذى جاء به القرآن والسنن  
وشهدت له العقول وما عدا هذا باطل (٣) لا خفاء به . وتناقض لا يحل . وقول  
مخالف للقرآن . والسنن . والعقول . وقال محمد بن الحسن : ان أعتق المحجور نفذ  
عقه وعلى العبد ان يسعى له فى قيمته فكانت هذه طريقة جدا ولا ندرى من أين استحل  
الزام العبد السعى مهنا فى هذه الغرامة ؟ وقال أبو سليمان . وأصحابنا : من بلغ مبذرا  
فهو على الحجر كما كانت لأنه محجور عليه يقين فلا ينفك عنه الا يقين آخر قالوا :

(١) فى النسخة رقم ١٦ « فلم يغش ولا غبن » وفى النسخة رقم ١٤ « فلم يغبن ولا غبن »  
وما هنا أظهر (٢) فى النسخة رقم ١٤ « يمضى باطلا » (٣) فى النسخة رقم ١٦ « فضلال »



فان رشد ثم ظهر تبذيرهم لم يحجر عليه لكن يتقدم أفعاله ما وافق الحق ويرد ما خالف الحق كغيره سواء .

قال على : أما قولهم : قد لزمه الحجريين فلا ينحل عنه إلا بيقين آخر فقول صحيح واليقين قد ورد وهو أمر الله تعالى له بالصدقة وأن يتقى النار بالعتق وباطلاقه على البيع اذا بلغ وعلى النكاح إذا كان مخاطبا بسائر الشرائع ولا فرق .

**قال أبو محمد** : واحتج المخالفون بأشياء يجب إيرادها وبيان فاسد احتجاجهم بها ووضعهم النصوص في غير مواضعها . وبيان ذلك بحول الله تعالى وقوته .

**قال أبو محمد** قالوا : قال الله عز وجل : ( وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ) قالوا : فانما أمر الله تعالى بان تدفع اليهم أموالهم مع ايناس الرشده منهم لا في غير هذه الحال ، وقال تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا ) فنهى عز وجل عن ايتاء السفهاء المال ولم يجعل لهم إلا أن يرزقوا منها في الأكل ويكسوا ويقال لهم قول معروف ، وقال عز وجل : ( فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل ) فأوجب الولاية على السفيه والضعيف ، وقال تعالى : ( والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ) وقال تعالى : ( ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ) وقال تعالى : ( ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) فحرم الله تعالى السرف والتبذير والتبذير ، وقال تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ) هذا كل ما ذكرنا من القرآن وكله حجة لنا عليهم ومخالف لأقوالهم على ما بين ان شاء الله تعالى ما نعلم لهم من القرآن حجة غير هذا أصلا . وذكرنا من السنة الخبر الصحيح عن المغيرة بن شعبة « أن رسول الله ﷺ نهى عن اضاعة المال » وذكرنا خبرا روينا عن طريق أبي عبيد ناعم وابن هارون عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « أيمان رجل كان عنده يتيم فخال بينه وبين أن يتزوج فزني فالاثم بينهما ، ما نعلم لهم خبرا غير هذين وكلاهما حجة لنا عليهم ومخالف لأقوالهم على ما بين [ بعدهما ] (١) ان شاء الله تعالى ، وذكرنا عن الصحابة رضی الله عنهم ما روينا عن هشام بن عروة عن أبيه أن علي بن أبي طالب أتى عثمان بن عفان فقال له : ان ابن جعفر اشترى يعبا كذا وكذا فاحجر عليه فقال الزبير : أنا شريكه في البيع فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع

شريكه فيه الزير؟ \* ومن طريق أبي عبيد حدثني عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : قال عثمان لعلی : ألا تأخذ علي يدي ابن أخيك - يعني عبد الله ابن جعفر - وتحجر عليه ؟ اشترى سبعة بستين ألفا ما يسرني أنها لي بتعلي (١) \* ومارويناه من طريق أبي عبيدنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن الطفيل بن الحارث قال : بلغ ابن الزير أن عائشة أم المؤمنين أرادت بيع رباعها فقال : لتنهين أولًا حجرن عليها \* ومن طريق أبي عبيدنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير قال : كان عبد الله بن الزبير إذا نشأ منا شيء - حجر عليه \* ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي عن ابن عباس أنه سئل عن الشيخ الكبير ينكر عقله أيحجر عليه ؟ قال نعم \* ومن طريق يزيد بن هرمز (٢) عن ابن عباس أنه كتب إلى نجدة بن عويمر وكتبت تسألني عن اليتيم متى ينقض يتمه فلعمرى أن الرجل لتبت لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء منها وإذا أخذ لنفسه من مصالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وأنه لا ينقطع عن اليتيم حتى يبلغ ويؤنس منه رشد، وإذا بلغ النكاح وأونس منه رشد دفع إليه ماله فقد انقضى عنه يتمه \* قال أبو محمد : جمعنا هذه الألفاظ كلها لأنها كلها مروي عنها فقط وكلها صحيح السند \* ابن هرمز عن ابن عباس فاقصرنا على ذكر من روى جميعها عنه فقط وكلها صحيح السند \* ومن طريق فيها شريك عن سماك (٣) عن عكرمة عن ابن عباس (فان أنتم منهم

رشدا) قال : اليتيم يدفع إليه ماله بحلم وعقل ووقار ما نعلم عن الصحابة رضي الله عنهم شيئا غير هذا ، وكاه مخالف لقولهم وحجة عليهم وأكثره موافق لقولنا \* وعن التابعين عن الحسن البصري (فان أنتم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم) قال : صلاح فدينه وحفظ لماله \* وعن الشعبي أن كان الرجل ليشمت (٤) وما أونس منه رشده وروينا مثل قولهم عن شريح . والقاسم بن محمد . وربيعة . وعطاء \* وروينا عن الضحاك أنه لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه صلاح إلا أنه لم يأت عن شريح ولا عن القاسم منعه من عتق . وصدقة . وبيع . لا يحرم ماله أنما جاء ذلك عن ربيعة . وعطاء فقط \* قال علي : ما نعلم لهم عن التابعين غير هذا وبعضه موافق لقولنا \*

**قال أبو محمد** : أما قول الله تعالى : ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان أنتم

- (١) عزى هذا الحديث الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير إلى أبي عبيد في كتاب الأموال ونسخ هذا الكتاب نادرة جدا (٢) في النسخة رقم ١٦ \* يزيد بن هرمز ، وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٦ \* عن سالم ، وهو خطأ (٤) الشمة ط الشيب



منهم رشدًا فادفعوا إليهم أموالهم ) فينبغي أن يعرف ما الرشد الذي أمر الله تعالى من أونس منه بدفع ماله إليه فنظرنا في القرآن الذي هو المبين لنا ما الرشد الذي أمر الله تعالى إياه فوجدناه كله ليس الرشد فيه إلا الدين . وخلاف الغنى فقط لا المعرفة بكسب المال أصلا قال تعالى : ( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغنى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى ) وقال تعالى : ( أولئك هم الراشدون ) وقال تعالى : ( وما أمر فرعون برشيد ) فصح أن من بلغ بميزا للإيمان من الكفر فقد أونس منه الرشد الذي لا رشد سواه أصلا فوجب دفع ماله إليه وما يشك مؤمن ولا كافر أن فرعون وأصحابه كانوا أشد عناية بالمال وأضبط له وأكثر وأعرف بوجوه جمعه من موسى عليه السلام وأن فرعون لم يكن قط مغبونا في ماله ولقد أتى موسى عليه السلام . والخضر عليه السلام إلى أهل قرية فاستطعماهم فأبوا أن يضيفوهما فباتا ليلتهما بغير قرى وما بلغ فرعون في ملكه قط هذا المبلغ ، وكذلك لاشك في أن المنظر من قرش كآنى لهب . والوليد ابن المغيرة . وابن جدعان كانوا أبصر وأسرع إلى كسب المال من أى وجه أمكن من مساعاة الأماة . والربا وغير ذلك من رسول الله ﷺ . روينا من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة . وعمر والناسد قالا جميعا : حدثنا أسود بن عامر (١) نا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة : وثابت البناني قال هشام : عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين وقال ثابت : عن أنس ثم اتفق أنس . وأم المؤمنين فذكرنا حديث تلقيح النخل وأن رسول الله ﷺ قال : « أتم أعلم بأمر دنياكم » (٢) فصح أن الرشد ليس هو كسب المال ولا منعه من الحقوق ووجوه البر بل هذا هو السفه وإنما الرشد طاعة الله تعالى وكسب المال من الوجوه التي لا تلم الدين ولا تخلق العرض وانفاقه في الواجبات وفيما يتقرب به إلى الله تعالى للنجاة من النار . وابقاء ما يقوم بالنفس والعيال على التوسط والقناعة فهذا هو الرشد ، وقال تعالى : ( سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها وان يروا سيل الرشد لا يتخذوه سيلا وان يروا سيل الغنى يتخذوه سيلا ) وهكذا كل مكان في القرآن ذكر فيه الرشد ، وكذلك لم نجد في شيء من لغة العرب أن الرشد هو الكيس في جمع (٣) المال وضبطه فبطل تأويلهم في الرشد بالآية . وفي دفع المال بآيناسه ، وصح أنها موافقة لقولنا وإن مراد الله تعالى يقينا بها انما هو أن من بلغ عاقلا بميزا مسلما وجب دفع ماله إليه وجاز فيه من جميع أفعاله ما يجوز

(١) في النسخة رقم ١٦ ، سو يد بن عامر ، وهو غلط (٢) موفى صحيح مسلم ج ٢ عن ٢٢٣

(٣) في النسخة رقم ١٤ « في كسب »

من فعل سائر الناس كلهم ويرد من أفعاله ما يرد من أفعال سائر الناس كلهم ولا فرق ،  
وان من بلغ غير عاقل ولا مميز للدين لم يدفع اليه ماله ولو كان الذي قالوا في الرشد وفي  
السفه قولاً صحيحاً ومعاً ذاك - لكان طوائف من اليهود . والنصارى . وعباد  
الأوثان ذوي رشد ولكان طوائف من المسلمين سفهاء وحاش لله من هذا ، وأما قوله  
تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) الآية . وقوله تعالى : ( فان كان الذي عليه الحق  
سفيهاً أو ضعيفاً ) فان السفه في لغة العرب التي نزل بها القرآن وبها خوطبنا لا يقع الا على  
ثلاثة معانٍ لارابع لها أصلاً ، أحدها البذاء والسب باللسان وهم لا يختلفون ان من  
هذه صفته لا يحجر عليه في ماله فسقط الكلام في هذا الوجه ، والوجه الثاني الكفر  
قال الله عز وجل : ( وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم  
هم السفهاء ) وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام : انه قال لله تعالى : ( أتهلكنا بما  
فعل السفهاء منا ) يعني كفر بني اسرائيل ، وقال تعالى : ( سيقول السفهاء من الناس  
ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ) وقال تعالى : ( ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من  
سفه نفسه ) وقال تعالى حاكياً عن مؤمنى الجن الذين صدقهم ورضى عنهم قولهم :  
( وانه كان يقول سفيهاً على الله شططاً ) فهذا معنى ثانٍ ولا خلاف منهم ولا منافي ان  
الكفار لا يمنعون أموالهم وان معاملتهم في البيع والشراء وهباتهم جائز كل ذلك ، وان  
قوله تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) وقوله تعالى : ( فان كان الذي عليه الحق  
سفيهاً أو ضعيفاً ) لم يرد به تعالى قط الكفار ولا ذوي البذاء في أنفسهم والمعنى الثالث  
وهو عدم العقل الرافع للمخاطبة كالمجانين والصبيان فقط ، وهؤلاء باجماع منا ومنهم  
هم الذين أراد الله تعالى في الآيتين وان أهل هذه الصفة لا يؤتون أموالهم لكن يكسون  
فيها ويرزقون ويرفق بهم في الكلام ولا يقبل إقرارهم لكن يقر عنهم وليهم الناظر  
لهم فصيح هذا يبين ، فمن قال : ان من يغبن في البيع ولا يحسن حفظ ماله وان كان  
عاقلاً مخاطباً بالدين مميزاً له داخل في اسم السفه المذكور في الآيتين فقد قال : الباطل  
وقال على الله تعالى : مالا علم له به وقام مالا علم له به ومالا برهان له على صحته ، وهذا كله  
حرام لا يحل القول به ، قال تعالى : ( وان تقولوا على الله مالا تعلمون ) وقال تعالى :  
( قل : هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) فاذا لا برهان لهم فليسوا صادقين فيه بلا شك ،  
فصح أن الآيتين موافقتان لقولنا مخالفتان لقولهم ، وما سمى الله تعالى قط في القرآن ولا  
رسوله ﷺ ولا العربي الجاهل بكسب ماله أو المغبون في البيع سفيهاً ، والسفيه الذي  
ذكر في الآية هو الذي لا عقل له لجنونه والضعيف الذي لا قوة له قال تعالى : ( ثم جعل



من بعد قوة ضعفا) والذي لا يستطيع أن يمل هو من به آفة في لسانه تمنعه بحرس أو نحو ذلك ولا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى إلا بكلامه أو بكلام رسوله ﷺ أو بلفظ العرب التي أخبر الله تعالى أنه أنزل بها القرآن وباليقين الذي لا شك فيه أنه مراد الله تعالى فهذه طريق النجاة وأما بالظنون ومالا برهان عليه فمعاذ الله من هذا . روي عن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن مجاهد في قول الله تعالى : ( فان آنستم منه رشدا ) قال : العقل لا يدفع الى اليتيم ماله وان شمت حتى يؤنس منه رشد ، وهذا هو الحق المتيقن .

ومن طريق سعيد بن منصور أنا يونس عن الحسن في قوله تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) قال : السفهاء الصغار والنساء هن السفهاء ( ١ ) . وبه الى سعيد بن منصور نا عون بن موسى سمعت معاوية بن قرة يقول : عودوا النساء لافانها سفية ان أطعها أهلكتك . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق عن يحيى بن عبد الحميد الحماني نا أبي وحيد الرؤاسي . وعبد الله بن المبارك قال الرؤاسي : عن الحسن بن صالح عن السدي رده الى عبد الله قال في قوله تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) قال : النساء . والصبيان ، وقال ابن المبارك عن اسماعيل عن أبي مالك : النساء . والصبيان ، قال : وقال أبي عن سلمة بن نبط عن الضحاك : قال : النساء والصبيان . وبه الى اسماعيل نا نصر بن علي . ومحمد بن عبد الله بن نمير قال نصر : نا أبو أحمد عن ابن أبي غنية ( ٢ ) عن الحكم بن عتيبة ، وقال ابن نمير : نا أنى نا الأعمش عن مجاهد ، ثم اتفق الحكم . ومجاهد في قول الله تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) قال جميعا : النساء والصبيان ( ٣ ) . وبه الى اسماعيل نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم عن عيسى نا ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ) قال : نهى الرجال أن يعطوا النساء أموالهم والسفهاء من كن أزواجا . أو أمهات . أو بنات . وبه الى اسماعيل نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا شريك عن سالم عن سعيد - هو ابن جبير - ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) قال : النساء .

قال أبو محمد : فاتفق الحسن . والحكم . ومعاوية بن قرة . ومجاهد . والضحاك . وسعيد بن جبير . وأبو مالك . وعبد الله ، أما ابن مسعود وهو الأظهر . وأما ابن عباس على أن النساء سفهاء وأنهن من المراد في هذه الآية ، وصرح مجاهد بأنهن الأمهات

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ « والنساء من السفهاء » ( ٢ ) هو بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية ، وفي النسخة الحلية « ابن أبي عبيد » وهو تصحيف ( ٣ ) في النسخة رقم ١٤ « والولدان »

والزوجات . والبنات فإين المشنعون بخلاف الجمهور ؟ وجميع الحاضرين من المخالفين لنا في هذه المسألة مخالفون لهذا القول \*

قال أبو محمد : أما الصبيان فتعم وأما النساء فلا لانهن يأت قرآن ولا سنة بانهن سفهاء بل قد ذكرهن الله تعالى مع الرجال في أعمال البر فقال : ( والمتصدقين والمتصدقات ) وفي سائر أعمال البر فبطل تعلقهم بهذه الآية والحمد لله رب العالمين . وأما تحريمه تعالى التبذير . والاسراف . وبسط اليد كل البسط فحق وهو قولنا وهم مخالفون لكل ذلك جهلا فيجزون من الذي لا يخذع في البيع اعطاء ماله كله اما صدقة واما هبة لشاعر أو في صداق امرأة نعم حتى انه ليكتب لها على نفسه بعد خروجه لها عن جميع ماله الدين الثقيل وهذا هو التبذير المحرم والاسراف المحرم وبسط اليد كل البسط حتى يقعد ملوما محسورا ونحن نمنع من هذا كله ونبطله ونرده ، ثم يمنعون آخري من الصدقة بدرهم في حياته ومن عتق عبده وان كان له مائة عبد ، وينفذون وصيتهم وان عظمت بعد موتهم ويحجرون الصدقة والعتق باليسير والكثير على من يخذع (١) في البيع ولا يحجرون على من يبتاع الخمر . ويعطى أجر الفسق . وينفق على الندمان . وفي القمار وان أكثر ذلك اذا كان بصيرا بكسب المال من ظلم وغير ظلم ضابطا له من حق وغير حق ومائعا من زكاة وصدقة ، وهذه تناقضات في غاية السهاجة . وظهور الخطأ بغير وجه يعرف ، فمرة يطلقون اتلاف المال جملة في الباطل ومرة يحتاطون فيردون صدقة درهم وعتق رقبة لا ضرر على المال فيهما (٢) ومرة يميزون الخديعة في الألوف في البيع ولا يكرهونها ويقولون : البيع خدعة ، ومرة يبطلون البيع الصحيح الذي لا خديعة فيه خوف أن يخذع مرة أخرى ، وهذا في التناقض كالذي قبله ، وفي القول بما لا يعقل ولا يشهد له قرآن . ولا سنة . ولا معقول : ولا رأى سديد ، وأما نحن فنرد الخديعة والغش (٣) حيث وجدنا ومن وجدنا قلا أم كثرا ونجيز البيع الصحيح الذي لا خديعة فيه حيث وجدنا ومن وجدنا ونرد كل عطية في باطل قلت أم كثرت ونمضي كل عطية في حق قلت أم كثرت ، وبهذا جاءت النصوص وله شهدت العقول والآراء الصحاح (٤) التي إليها يتمون وبها في دين الله تعالى يقضون ، والحمد لله رب العالمين .

**قال أبو محمد :** ونحن نفسر بعون الله تعالى التبذير . والاسراف . وبسط اليد

- (١) في النسخة رقم ١٦ ، والكثير ممن يخذع ، وفي النسخة الحلية ، والكثير من يخذع ، (٢) في النسخة رقم ١٦ والحلية ، فيها ، (٣) في النسخة رقم ١٦ ، والغبن ، (٤) في النسخة رقم ١٦ ، والادلة الصحاح .



كل البسط. التي حرم الله تعالى وزجر عنها لا تفسيرم الذي لا يفهمونه ولا يفهمونه أصلا ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

قال على : هذه الأعمال المحرمة معناها كلها واحد ويجمعه (١) ان كل نفقة أباحها الله تعالى وأمر بها كثرت أم قلت فليست اسرافا ولا تبذيرا ولا بسط اليد كل البسط لأنه تعالى لا يحل ما حرم معا فلا شك في ان الذي أباح هو غير الذي نهى عنه وهو نفس قولنا والله الحمد ، وكل نفقة نهى الله تعالى عنها قلت أم كثرت فهي الاسراف والتبذير وبسط اليد كل البسط لأنه لا شك في ان الذي نهى الله تعالى عنه مفسرا هو الذي نهى عنه مجملا والله الحمد كثيرا ، وبهذا جاءت الآثار . روينا من طريق اسماعيل بن اسحق نا محمد بن كثير أناسليمان بن كثير عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في المبذر : هو الذي ينفق في غير حق . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي العبيد بن (٢) عن ابن مسعود في قول الله تعالى : (ولا تبذر تبذيرا) قال : الاتفاق في غير حقه . ومن طريق ابن وهب أخبرني خالد بن حميد عن عقيل بن خالد عن الزهري انه كان يقول في قول الله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) قال : لا تمنعه من حق ولا تنفقه في باطل ، قال الزهري : وكذلك قوله تعالى : (والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) .

**قال أبو محمد** : نصح أن هذه الآيات هي نص قولنا (٣) وانهم مخالفون لما أوضح خلاف . قال على : كل شراء لما كول . أو ملبوس . أو مر كوب ، وكل عتق وصدقة وهبة أبقى غنى فهو حلال . والحلال هو غير التبذير والاسراف وبسط اليد كل البسط ، والحلال لا يجوز رده وكل مالم يبق غنى من كل ذلك مما ليس بالمرء عنه غنى فهو الاسراف والتبذير وبسط اليد كل البسط فهو كله باطل بمن فعله مردود ، وهكذا كل نفقة في محرم كالخمر . وأجرة الفسق . والقمار وغير ذلك قل أو كثرو بالله تعالى التوفيق ، فبطل عنهم (٤) كل ما تعلقوا به من القرآن ، وأما نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال فحق وهو قولنا ، واضاعته هو صبه في الطريق أو اتفاه في محرم كما قلنا في التبذير والاسراف وبسط اليد .

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آتفا في المزارعة : « من كانت له

(١) في النسخة رقم ١٦ « يجمعه » بدون واو (٢) هو بلفظ التثنية واسمه معاوية ابن سبرة السوائي (٣) في النسخة رقم ١٤ ، في نص ما تقول ، (٤) سقط لفظ « عنهم » من النسخة رقم ١٤

أرض فليزرعها أو فليزرعها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه ، فلم يجعل عليه السلام ترك الأرض لا تعمرا ضاعة للمال إذا لم يحتاج صاحبها إلى ذلك ، وما نعلم خلافا في أن ترك التزويد من كسب المال لمن معه الكفاف له ولعياله مباح وإن أقباله حيث نذ على العمل للآخرة أنشأ من إكبابه على طلب التزويد من المال ، فظهر فساد قولهم من كل وجه ، وأعجب شيء قولهم : إن من لم يشر ماله فهو سفيه ، ثم أباحوا لمن تعدى فأكل أموال الناس ظلما أو غصبا وباليبيع وبأى وجه أمكنه قلنا طلب بالحقوق وأخذ ما وجد له أو لم يوجد له شيء (١) إن يقعد مكانه فلا يتكسب شيئا ينصف منه أهل الحقوق قبله وهذه ضد الحقائق ، مرة يمنعونه من الصدقة . والعق . والبائع لأنه لا يحسن تسمير ماله ، ومرة يطلقون له أن لا يشر ماله وإن أضر ذلك بأهل الحقوق قبله ، فواخلافا .

روينا من طريق محمد بن المثنى نايعلى بن عبيد الطنافسى نا محمد بن سودة نا ابن سعيد ابن جبير قال . سئل أبي عن اضاعة المال ؟ فقال : أن يرزقك الله تعالى مالا فتنفقه فيما حرم عليك .

قال أبو محمد : أولاد سعيد بن جبير هم ثلاثة . عبد الله . وعبد الملك . واسحاق كلهم ثقات مشاهير فإيهم كان فهو ثقة ، وقد روينا عن مالك أن الاسراف هو النفقة في المعاصي فظهر أن هذا الخبر هو قولنا وأنه مخالف لقولهم ، وأما الخبر الآخر : « أما رجل كان عنده يتيم فخال بينه وبين أن يتزوج فزنى فالأثم بينهما » فلو صح لكان أعظم حجة عليهم وأشد خلافا لقولهم لأنه ليس فيه إلا نهى الولي عن أن يحول بين اليتيم وبين التزويج بأشد الوعيد وهذا هو قولهم لأنهم يأمررون ولي اليتيم بأن يحول بينه وبين التزويج ويردون زواجه إن تزوج بعير أذن وليه حتى يكون وليه هو الذي يزوجه ممن أراد الولي لا ممن أراد المولى عليه ، فأى عجب أعجب من احتجاج قوم (٢) بما هو أعظم حجة عليهم فبطل أن يكون لهم متعلق بشيء من القرآن . أو بشيء من السنن . أو برواية أصلا ، ولا ح أن القرآن . والسنن مخالفان لأقوالهم ههنا ، وأما الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم فكلها لا حجة لهم فيها بل هي عليهم ، أما الرواية عن عثمان من قوله لعلى : لا تحجر على ابن أخيك وتأخذ على يده اشتري سبعة بستين ألفا ما أحب أنها لي بنعلي ؟ فلا شك في أن ابن جعفر لم يحجر عليه قط . فإن كان الحجر واجبا فلم تركه عثمان ولم يحجر عليه حتى يخرج ذلك مخرج (٣) الرأي يراه ؟ فصح

في النسخة رقم ١٦ « وأخذ ما وجد له أو لم يؤخذ له شيء » (٢) في النسخة رقم ١٤ من قوم يحتجون ، الخ (٣) في النسخة رقم ١٦ « حتى أخرجه مخرج »



أنهم ير الحجر واجبا (١) ولورآه على . أو عثمان واجبا لما حل لهما أن لا يمضياه ، وهذا خبر ناقص روينا به تمامه من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أن عثمان قال لعلى : خذ على يد ابن أخيك اشترى سبعة آل فلان بستين ألفا ما أحب أنها لي بنعلي فأقل قال : فجزأها عبد الله بن جعفر ثمانية أجزاء وألقى فيها العمال فأقبلت الأرض فربها عثمان فقال : لمن هذه ؟ قالوا : لعبد الله بن جعفر فقال : يا ابن أخي ولنى جزء من منها فقال عبد الله بن جعفر : لا والله حتى تأتيني بالذين سفهتني عندهم فيطلبون الى ففعل فقال . والله لا أتقصك جزأين منها من مائة وعشرين ألفا قال عثمان : قد أخذتهما فصع أن ذلك القول كان من عثمان رأى قد رجع عنه لأنه لم يحجر عليه أصلا ما بين انكاره للشراء الى أن أقبلت الأرض . وأما الرواية الأخرى عن على أنه ذكر لعثمان أنه يحجر على عبد الله بن جعفر في بيع ابتاعه فقال له الزبير : أنا شريكك فيه فرواية تنكرها جدا ، ولا يخلو ذلك البيع من أن يكون يوجب الحجر على صاحبه أو لا يوجب فأن كان يوجب الحجر فالحجر واجب على الزبير كما هو على عبد الله وإن كان لا يوجب الحجر على الزبير فما يوجب على عبد الله ولا على غيره ، وقد أعاد الله عثمان رضى الله عنه من أن يكون يترك حقا واجبا من أجل أن الزبير في الطريق وقد أعاد الله الزبير رضى الله عنه من أن يحول بين الحق وبين انفاذه وقد أعاد الله عليا رضى الله عنه في أن يتكلم فيما لم يتبين له . فان قيل : انما ترك عثمان الحجر على عبد الله من أجل الزبير لأنه علم أن الزبير لا يخذع في البيع فلم بدخول الزبير فيه انه يبيع لا يحجر في مثله قلنا : فقد مشى على في خطأ إذا أراد الحجر في بيع لا يجوز الحجر فيه وصح بهذا كله أنه رأى ممن رآه منهم وقد خالفهم عبد الله بن جعفر فلم ير الحجر على نفسه في ذلك وهو صاحب من الصحابة فبطل تعلقهم بهذين الخبرين . وأما الرواية عن ابن الزبير فطامة الأبد لا ندرى (٢) كيف استحل مسلم أن يحتج بخطئة . ووهلة . وزلة كانت من ابن الزبير والله تعالى يغفر له إذا أراد مثله في كونه من أصاغر الصحابة أن يحجر على مثل أم المؤمنين التي أثنى الله تعالى عليها أعظم الثناء في نص القرآن وهو لا يكاد يتجزى منها في الفضل عند الله تعالى ، وهذا خبر روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عوف بن الحارث ابن أخي عائشة أم المؤمنين أنها أن عائشة أم المؤمنين حدثت : أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته : والله انتهي عائشة أولا خجرت عليها فقالت عائشة : أو قال هذا ؟ قالوا : نعم فقالت عائشة : هو لله على نذر أن لا أكلم ابن الزبير كلمة أبدا ثم ذكر الحديث بطوله وتشفعها إليها وبكاه لعبد الرحمن

ابن الأسود بن عبد يغوث . والمسور بن مخرمة الزهرين حتى كلمته (١) وأعتقت في نذرهما ان لا تكلمه أربعين رقبة .

قال أبو محمد : قد بلغت به عائشة رضي الله عنها الانكار حيث بلغته (٢) فلا يخلو الامر من ان يكون ابن الزبير أخطأ وأصابت هي وهو كذلك بلا شك فلا يحتاج بقول أخطأ فيه صاحبه ، أو يكون ابن الزبير أصاب وأخطأت هي ، ومعاذ الله من هذا . ومن أن تكون أم المؤمنين توصف بسفه وتستحق أن يحجر عليها نعوذ بالله من هذا القول ، فصح أن ابن الزبير أخطأ في قوله وعلى كل حال فقد اختلفت الصحابة في ذلك وإذا اختلفوا فالواجب الرجوع إلى القرآن . والسنة كما أمر الله تعالى ، وفي القرآن . والسنة إباحة البيع الذي لا خديعة فيه ولا غش والحض على الصدقة . والعق فيما أبقي غنى والمنع مما عدا ذلك ، فواجب امضاء ذلك كله من كل من فعله لان الكل مندوب الى ذلك ومباح له ذلك وواجب رد كل بيع فيه خديعة وغش وكل صدقة وعطية لم يبق بعدها غنى من كل من فعله لان الكل منهي عن ذلك وبالله تعالى التوفيق .

وأما الروايات عن ابن عباس فلا حجة لهم في شيء منها لانه ليس فيها إلا أنه قد تنبت اللحية لمن هو ضعيف الأخذ والاعطاء . وانه إذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس (٣) فقد انقضى يتمه وهكذا نقول اذا عقل الرشد من الفتى (٤) فقد أخذ لنفسه باصلح ما يأخذ الناس فانما هم كما أوردنا - سبعة . عثمان وعلى . والزبير . وابن الزبير . وأم المؤمنين . وعبد الله بن جعفر . وابن عباس ، وقد روينا أيضا في ذلك كلاما موافقا لقولنا نذكره في آخر الباب ان شاء الله عز وجل ، ثلاثة منهم روى عنهم الاشارة بالحجر ولا مزيد ولا بيان عنهم ولا عن أحد منهم ما صفة ذلك الحجر ، فان كان هو رد البيع الذي فيه الغبن فهكذا نقول وهذا هو قولنا لا نقول المخالفين ، وهم عثمان . وعلى . وابن الزبير ، وعلى كل حال فليس فيه رد صدقة ولا عق ولا نكاح ولا بيع لا غبن فيه ، وثلاثة منهم جاء عنهم انكار الحجر والقول به ، وهم عائشة . وابن جعفر . والزبير ، وأما ابن عباس فليس عنه شيء يوافق المخالفين لنا بل انما قال في الشيخ الذي ينكر عقله أنه يحجر عليه وهذا قولنا نفسه فيمن تغير عقله فهم مختلفون كما أوردنا ولو اتفقوا في أحد حجة دون رسول الله ﷺ ، وكم قصة خالفوا فيها أكثر من هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لا يخالف لهم منهم ؟ وأقرب ذلك هذه المسألة نفسها فانه لم يأت عن أحد من الصحابة قطعا

(١) في النسخة رقم ١٦ . حين كلمته ، وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٦ . حيث

بلغت ، (٣) في النسخة رقم ١٦ . « ما يأخذ الناس » ، (٤) في النسخة رقم ١٤ . « من الغنى »



ما ذكره من ابطال العتق ورد الصدقة في المحجور فبطل أن يكون لهم موافق من الصحابة في هذه المسألة ، وقد خالفوا أكثر من هذا العدد في المسح على الجورين ونحو ذلك .  
وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا فالذي جعل قول عطاء . والقاسم . وربيعة . وشريح أولى من قول ابراهيم . وابن سيرين . وعمر بن عبد العزيز ؟ هذا وليس عن القاسم . وشريح ابطال صدقة . ولا عتق . ولا بيع وإنما عنهما امساك ماله عنه فقط وإنما جاء ابطال البيع . والعتق . والنكاح عن ربيعة . وعطاء فقط وقد جاء كما أوردنا عن سبعة من التابعين وواحد من الصحابة أن السفهاء هم النساء ، وهم الحسن . والحكم . ومعاوية بن قرة . وأبو مالك . والضحاك . ومجاهد . وسعيد بن جبير فخالقهم كلهم ، فمن جعل قول اثنين من التابعين قد خالفهم ثلاثة (١) منهم حجة ولم يجعل قول سبعة منهم حجة ، وأما الحسن . والشعبي فليس فيما روى عنهما شيء يخالف قولنا أصلاً لأن الحسن قال : الرشد صلاح الدين وحفظ المال وكذلك نقول وكل مسلم فله حظ من الصلاح ولا يستوعب صلاح الدين أحد بعد رسول الله ﷺ ولا بد من نقص عنه ومن لم ينفق ماله في معصية فقد حفظه ، وقال الشعبي : إن الرجل ليشمط وما أونس منه رشد وصدق قد يبلغ الشيخ وهو مجنون فبطل أن يكون لهم متعلق أصلاً . وروينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي الكندي مهماً أقلت السفهاء فيه من شيء فلا تقلهم في ثلاث . عتق . وطلاق . ونكاح .

**قال أبو محمد** : ونقول لهم : متى تحجرون على المرء ؟ أبأول مرة يغبن فيها في البيع أم بأن يغبن مرة بعد مرة ؟ فإن قالوا : بأول مرة قلنا : فما على الأرض أحداً لا وهو عندكم مستحق للحجر عليه إذ لا سبيل أن يوجد أحد يبيع ويشترى إلا وهو يغبن ؛ وإن قالوا (٢) بل للمرة بعد المرة قلنا : حدوا لنا العدد الذي من بلغه فسح منه من البيع وفسخ عتقه ونكاحه وردت صدقته ، فهذه عظام لا تسهل مطارقة ولا مساحة بل النار في طرفها ، فإن حدوه كلفوا البرهان وكانوا قد زادوا تحكماً بالباطل في دين الله تعالى ، وإن لم يحدوا في ذلك حداً كانوا قد أقرؤا بأنهم لا يدرون متى يلزمهم الحكم بما به يحكمون ولا متى لا يلزمهم وأنهم يحكمون بالجهالات والعمى ، وكذلك نسألهم متى يحجرون عليه إذا غبن بما يزيد على ما يتغابن الناس به بمثله أم إذا غبن بالكثير فإن قالوا : بل بما يزيد على ما يتغابن الناس بمثله قلنا : ما على أديم الأرض أحد إلا وهو مستحق للحجر عندكم إذ ليس أحد إلا وقد

(١) في النسخة رقم ١٤ « قد خالفهم ثلاثة » (٢) في النسخة رقم ١٤ « فإن قالوا ،

يغبن (١) بهذا القدر ممن يبيع ويشترى، وان قالوا : بل باكثر من ذلك كلفوا أن يبينوا الحد الذي عنده تجب هذه العظام من فسخ يوعه وأن لا يعدى عليه فيما كل من أموال الناس بالشراء ومنع الثمن . وان ترد صدقاته . وعتقه . ونكاحه ومتى لا تجب فان حدوا زادوا شنعاً وحكماً بالبطل وان لم يحدوا كانوا حاكمين بما لا يدرون ، وفي هذا ما فيه ، ويكفى من هذا انهم لا يقدرّون - الى منتهى الابد - على ان يأتوا برواية معروفة غير موضوعة في الوقت على أنه كان في عهد النبي ﷺ ولا في عهد أبي بكر ولا عهد عمر . نعم ولا عهد عثمان . ولا عهد علي رضي الله عنهم انسان مسلم يفهم الدين يمنع بالحجر من صدقة . وعتق . ونكاح لا يضر شي . من ذلك بماله ولا من يبيع لاغبن فيه هذا ما لا يجدونه أبداً ، فأف لكل شريعة تفتن لها من بعدهم ، وبالله تعالى التوفيق .

ومن طوام الدنيا وشنعها قولهم : ان المحجور عليه لا يكفر في ظهاره . ولا في وطئه في رمضان . ولا في قتله الخطأ . ولا في أيمانه الا بالصيام وان كان صاحب أموال لا يحصيها الا الله تعالى خلافاً للقرآن . والسنن وهم يلزمونه الزكاة . والنفقات على الأقارب وعلى الزوجة فهل بين الأمرين فرق ؟ وقد جاء ايجاب العتق فيما ذكرنا في القرآن كما جاءت الزكاة سواء سواء ، فليت شعري من أين خرج هذا التقسيم الفاسد ؟ ان هذا لعجب .

**قال أبو محمد :** وقد صح عن النبي ﷺ مثل قولنا ما يطل قولهم كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا يوسف بن حماد نا عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس : « أن رجلاً كان في عقدته (٢) ضعف وان أهله [ أتوا النبي ﷺ ] (٣) فقالوا : يا نبي الله احجر عليه فدعاه رسول الله ﷺ فنهاه فقال : يا نبي الله اني لا أصبر عن البيع فقال عليه السلام : اذا بيعت فقل لا خلاصة (٤) » ومن طريق مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن [ عبد الله ] (٥) بن عمر قال : ذكر رجل لرسول الله ﷺ (٦) انه يخذع في البيع (٧) فقال له رسول الله ﷺ : اذا بايعت فقل : لا خلاصة قال : فكان الرجل اذا بايع يقول : لا خلاصة » ومن طريق قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى البلخي نا سفيان بن عيينة نا محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر قال : « ان

(١) في النسخة رقم ١٤ ، الا وهو قد يغبن ، (٢) بضم العين المهملة وسكون القاف أى في رأيه ونظره في مصالح نفسه وغيره ، وفي النسخة رقم ١٤ ، في عقله ، وما هنا موافق لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٥ (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) أى لا خديعة ، والخلاصة الخديعة بالقول اللطيف (٥) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ١٧١ (٦) في الموطأ « ان رجلاً ذكر لرسول الله ﷺ » (٧) في الموطأ المطبوع سنة ١٣٤٣ هـ في اليو ع .



منقذاً سقم في رأسه مأومة (١) في الجاهلية نجلت لسانه فكان يخذع في البيع فقال له رسول الله ﷺ : بيع وقل : لا خلاية ثم أنت بالخيار ثلاثاً من بيعك قال ابن عمر : فسمعتة يقول : اذا بايع لا خذابة لا خذابة هـ

قال علي : هذان أثران (٢) في غاية الصحة وما يقول بعد سماعهما بالحجر على من يخذع في البيوع أو بانفاذ بيع فيه خديعة الا ذاهل عن الحق مقدم على العظام لأن رسول الله ﷺ لم يلتفت الى قولهم : احجر عليه ولا حجر عليه ولا منعه من البيع بل جعل له الخيار فيما اشترى ثلاثاً وأمره أن لا يبايع الا ببيان أن لا خلاية وهكذا تقول والله الحمد \* ومن طريق البخاري نايجي بن بكير نا الليث بن سعد عن عقيل بن خالد قال ابن شهاب : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين قالت في حديث طويل عن رسول الله ﷺ ذكرت فيه آتيانه الى المدينة اذ هاجر من مكة : « ثم ركب - تعني رسول الله ﷺ - ناقته فسار حتى بركت عند مسجده عليه السلام بالمدينة وهو يصلي فيه يومئذ رجال من المسلمين وكان مربداً للتمر لسهيل وسهل [غلامين] (٣) يتيمين في حجر أسعد ابن زرارة ثم دنا رسول الله ﷺ الغلامين فساومهما بالمربد ليتخذه مسجداً فقالا : بل نهيك يا رسول الله فأبى رسول الله ﷺ أن يقبله منهما هبة حتى ابتاعه منهما ثم بناه مسجداً فهذا رسول الله ﷺ قد علم أنهما في حجر غيرهما يتيمان فلم يساومه ولا شاوره ولا ابتاعه منه بل ساومهما وأنفذ بيعهما فيه ولم يجعل للذي كانا في حجره في ذلك أمراء فان قيل : لم يقبل هبتهما اياه قلنا : قد فعل مثل ذلك بأبي بكر قبل ذلك بأقل من شهر أو شهر اذ أراد عليه السلام الهجرة فقدم اليه أبو بكر رضى الله عنه إحدى ناقتين له وقال له : هي لك يا رسول الله فأبى رسول الله ﷺ أن يركبها إلا بالثمن فابتاعها منه ، فردّه عليه السلام هبة اليتيمين كرده هبة أبي بكر ولا فرق ليس لأن ذلك لا يجوز منهم ، وبرهان هذا (٤) اجازته عليه السلام بيعهما ولا خلاف بين المخالفين لنا في أن من لم يحجر عليه بيعه لم يحجر عليه هبته في هذا المكان ، وانما فرقوا بين الهبة والبيع في المريض والمرأة ذات الزوج وفي المحابة فيما زاد على الثلث خاصة ، وهذا أثر صحيح لا مغز فيه ، وعقيل

(١) أي ضرب في رأسه فشج حتى بلغت المأومة وهي ام الدماغ ، وفي النهاية وان منقذاً صقع - بالصاد المهملة - آمة في الجاهلية أي شج شجة بلغت أم رأسه (٢) في النسخة رقم ١٤ هـ أثران صحيحان ، (٣) الزيادة من صحيح البخاري ج ٥ ص ١٦٠ ، والمربد السطح وأهل المدينة يسمون الموضع الذي يجفف فيه التمر مربداً وهو الجرن في لغة أهل نجد اهـ من الصحاح للجوهري (٤) في النسخة رقم ١٤ هـ برهان ذلك هـ

أحد المختصين بالزهرى المتحققين به الملازمين له ، وكذلك عروة بعائشة رضى الله عنها . وقد روينا خبرا لو ظفروا بمثله لبغوا كما روينا من طريق أبى داود نا أحمد بن صالح نا يحيى بن محمد المدينى نا عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبى مريم عن سعيد بن عبد الرحمن ابن رقيش أنه سمع شيوخه من بنى عمرو بن عوف ومن خاله عبد الله بن أبى أحمد قال : قال على بن أبى طالب : حفظت من رسول الله ﷺ : لا يتم بعد احتلام ، .

**قال أبو محمد** : وأقل ما فى هذا الأثر أن يكون موقوفا على بن أبى طالب فهو خلاف لما تعلقوا به عنه فى الحجر الذى لا يبان فيه أنه موافق لقولهم على كل حال ، ونا أحمد بن عمر بن أنس العذرى نا أبو ذر الهروى نا عبيد الله بن محمد بن اسحاق بن حبابة ببغداد نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى نا مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام نا أبى عن ربيعة بن عثمان عن زيد بن أسلم « أنه سمع عمر بن الخطاب يقول لصهيب : يا صهيب ما فىك شيء أعياه عليك إلا ثلاث خصال ولولا هن ما قدمت عليك أحدا فقال له صهيب : ما هن فأنك طعان ؟ فقال عمر بعد كلام : أراك تبذر مالك وتكتنى باسم نبي وتنسب عريا ولسانك أعجمى فقال له صهيب : أما تبذرى مالى فما أنفقه إلا فى حقه وأما اكتنائى فان رسول الله ﷺ كنانى بأبى يحيى أفأتر كها لقولك ؟ وأما انتسائى إلى العرب فان الروم سبتنى وأنا صغير فانى لا أذكر أهل أيباتى ولو انفلقت عنى روثة لا تنسبت إليها » فهذا عمر يرى فعل صهيب تبذيرا ولم يحجر عليه ، وفى هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٥ مسألة** والمرضى مرضا يموت منه أو يبرأ منه . والحامل مذ تحمل إلى أن تضع أو تموت . والموقوف للقتل بحق فى قود أو وحد أو يباطل . والاسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم . والمشرف على العطب . والمقاتل بين الصفين كلهم سواء ، وسائر الناس فى أموالهم ولا فرق فى صدقاتهم . ويوعهم . وعقهم . وهباتهم وسائر أموالهم ، وقال قوم : بالحجر على هؤلاء فيما زاد على الثلث ، وقال أبو سليمان . وأصحابنا : كقولنا لا فى العتق خاصة فقط فانهم قالوا : عتق المريض خاصة دون سائر من ذكرنا لا ينفذ إلا من الثلث سواء أفاق من مرضه أو مات منه أى مرض كان .

ورويانا من طريق ابن أبى شيبة نا على بن مسهر نا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي عن مسروق أنه سئل عن أعتق عبدا له فى مرضه وليس له مال غيره ؟ فقال مسروق : أجيزه برمته شيء . جعله الله لا أرد ، وقال شريح أجيز ثلثه واستسعيه فى ثلثه قال الشعبي قول مسروق أحب إلى فى الفتيا وقول شريح أحب إلى فى القضاء ، وقول النخعي كقول :



شريح هـ ومن طريق قتادة عن الحسن عن ابن مسعود فيمن أعتق عبدا له في مرضه لا مال له غيره قال : أعتق ثلثه هـ ومن طريق معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم ابن عبد الرحمن أن رجلا اشترى جارية في مرضه فأعتقها عند موته فجاء الذين باعوها بثمنها فلم يجدوا له مالا فقال ابن مسعود : اسعى في ثمنك هـ ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن الحسن سئل على عمن أعتق عبدا له عند موته وليس له مال غيره وعليه دين ؟ قال : يعتق ويسعى في القيمة ، وقال النخعي فيمن أعتق عبدا عند موته لا مال له غيره وعليه دين : أنه يسعى في قيمته فيقضى الدين فان فضل شيء فله ثلثه وللورثة ثلثاه ، وقال الحسن . وعطاء : عتق المريض من الثلث وهو قول قتادة . وسعيد بن المسيب . وأبان بن عثمان . وسليمان بن موسى . ومكحول ، ثم اختلفوا فمن مرق منه ما زاد على الثلث ومن معتق لجميعه ويستسعيه فيما زاد على الثلث ، وأما يسه وشراؤه فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي في المريض يبيع ويشترى قال : هو في الثلث وإن مكث عشرين ، وأما الحامل فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح أنه كان يرى ما صنعت الحامل في حملها من الثلث قال سفيان : ونحن لا نأخذ بهذا بل نقول : ما صنعت فهو جائز إلا أن تكون مريضة من غير الحمل أو يدنو مخاضها يريد أن يضربها الطلق (١) ، وقال عطاء : ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية قلت : أراى ؟ قال : بل سمعناه وهو قول قتادة : وعكرمة . وقال الحسن . والنخعي . ومكحول . والزهرى : عطية الحامل كعطية الصحيح هـ ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : ما أعطت الحامل لو ارث . أولزوج فمن رأس مالها إلا أن تكون مريضة وقال ربيعة : كذلك إلا أن تثقل أو يحضرها نفاس ، قال ابن وهب : وأخبرت بهذا أيضا عن ابن المسيب . ويحيى بن سعيد . وابن حجية الخولاني وهو قول أحمد . واسحق ، وقال النخعي . ومكحول . ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي . وعبد الله بن الحسن . والشافعي في عطية الحامل كقول سفيان الثوري ، وهو قول أبي حنيفة ، وروى عن سعيد بن المسيب عطية الغازي من الثلث ، وقال مكحول : بل من رأس ماله إلا أن تقع المسابقة (٢) وعطية راكب البحر كذلك ، وقال الحسن : هو كالصحيح وكذلك راكب البحر ، ومن كان في بلد قد وقع فيه

(١) في النسخة رقم ١٤ . أن يضربها الطلق ، (٢) بالفاء ، وهي المجادلة والتضارب

بالسيف ، وفي النسخة رقم ١٤ «المسابقة» بالباء الموحدة بعدما قاف وهو تصحيف

الطاعون ، وقال مكحول : كذلك في راكب البحر مالم يهيج البحر ، وقال الحسن في إياس ابن معاوية لما حبسه الحجاج : ليس له من ماله الا الثلث فقال إياس اذبلغه قوله : ما فقه أحد الاساء ظنه بالناس ، وقال الشعبي : ما صنع المسافر فمن الثلث من حيث يقع رحله في الغرز ، قال النخعي : بل من رأس المال ، وقال الزهري : ما صنع الأسير فمن الثلث ، وقال أبو حنيفة : ليس للمريض أن يقضى بعض غرمائه دون بعض ورأوا محاباته في البيع وهباته . وصدقاته . وعتقه كل ذلك من الثلث ان مات من ذلك المرض الا أن العتق ينفذ كله ويستسعى فيما لا يحمله الثلث منه فان أفاق من ذلك المرض نفذ كل ذلك من رأس ماله ، وأما المحصور . والواقف في صف الحرب فكالصحيح ، وأما الذي يقدم للقتل في قصاص . أو رجم فكالمريض ، ومن اشترى ابنه في مرضه الذي مات فيه فان خرج من ثلثه عتق وورثه وان لم يخرج من ثلثه عتق ولم يرثه واستسعى فيما زاد على الثلث كسائر الورثة ، فان أقر بولد أمته في مرض موته لحقه به (١) وورثه وأن وطئ أمه في مرض موته فحملت فهي أم ولد من رأس ماله ويرثه ولدها وواقفه على ذلك كله أبو يوسف . ومحمد إلا أن الذي يشتري ولده في مرضه ولا يحمله الثلث فانهما قالوا : يرثه على كل حال ويستسعى فيما يقع من قيمته للورثة فيأخذونه وقالوا كلهم : انما هذا في المرض الخفيف كالخبي الصالب . والبرسام . والبطن . ونحو ذلك ولم يروا ذلك في الجذام . ولا حمى الربع . ولا السل . ولا من يذهب ويحیی . في مرضه ، وقال مالك : كقول أبي حنيفة في كل ما ذكرنا إلا في الحامل فان أفعالها عنده كالصحيح إلى أن تتم ستة أشهر فاذا أتمتها فافعالها في مالها كالمریض حتى أنه منعها من مراجعة زوجها الذي طلقها طلاقاً بائناً واحدة أو اثنتين وإلا الاستسعاء فلم يره بل أرق مالم يحمل الثلث منه والا فيمن اشترى ابنه في مرضه ولم يحمله الثلث فانه اعتق منه ما حمل الثلث وأرق الباقي ، وقال الشافعي . وسفيان الثوري : للمريض أن يقضى بعض غرمائه دون بعض وقال الشافعي : فعل المريض مرضاً خفيفاً من الثلث فان أفاق فمن رأس ماله ، واختلف قوله في الذي يقدم للاقتل فمرة قال : هو كالصحيح ومرة قال : هو كالمریض .

قال أبو محمد : أما قول مالك . وأبي حنيفة : انه ليس للمريض أن يقضى بعض غرمائه دون بعض فخطأ في تفريقهما في ذلك بين الصحيح . والمریض ، والحق في ذلك هو أن رسول الله ﷺ أمر بأن يعطى كل ذي حق حقه فهو في انصافه بعض غرمائه دون بعض معطى ذلك الذي أنصف حقه ومن فعل ما أمر به فهو محسن والاحسان لا يرد ، فان كان



الذى لم ينصفه حاضرا طالبا لحقه فهو عاص فى أنه لم ينصفه وهما قضيتان أصاب فى احدهما وظلم فى الاخرى والحق لا يطله ظلم فاعله فى قصة أخرى . وحق الغريم انما هو فى ذمة المدين لا فى عين ماله مادام حيالم بفلس ، فاذ ذلك كذلك فقد نفذ الذى أعطى ما أعطاه بحق (١) ولزمه أن ينصف من بقى إذ حقه فى ذمته لا فى عين ما أعطى الآخر ولم يأت (٢) نص فى الفرق بين صحيح . ومريض ؛ وما نعلم لهما فى قولهما هذا سلفا ، وأما قولهما فىمن اشترى ولده فى مرضه فلم يحمله الثلث انه لا يرثه فان حمله الثلث عتق وورث فقول فى غاية الفساد والمناقضة، ولا نعلم لهما فيه سلفا متقدما لانه ان كان وصية فالوصية للوارث لا تجوز فينبغى على أصلهم أن لا ينفذ عتقه أصلا حمله الثلث أولم يحمله ، وقد قال بهذا بعض الشافعيين ، وقال آخرون منهم : الشراء فاسد لانه وصية لو ارث وان كان ليس وصية فما باله لا يرث وقد صار حرا بملك أبيه له ثم مناقضتهم فى المريض يطاء أمة فتحمل انها من رأس ماله حرة ويرثه ولدها ، فان قالوا : حملها ليس من فعله قلنا : لكن وطئه لها من فعله واقاراره بولدها من فعله ؛ وعتق الولد فى كل حال ليس من فعله : وأما قول مالك فى الحامل فقول أيضا لا نعلم له فيه سلفا ، واحتج له بعض مقلديه بقول الله تعالى : ( فلما تغشاها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما ) ه

**قال أبو محمد** : وهذا ايها منهم للاحتجاج بما لا حجة لهم فيه أصلا لأن الله تعالى لم يقل : ان الاثقال لم تكن الا بتمام ستة أشهر فظهر تمويههم بما ليس لهم فيه متعلق ، ثم ليت شعرى من لهم بأن الاثقال جملة يدخلها فى حكم المريض وقد يحمل الحمل حملا ثقيلًا فلا يكون بذلك فى حكم المريض عندهم ، فان قالوا : قد تلد ستة أشهر قلنا : وقد تسقط قبل ذلك والاسقاط أخوف من الولادة أو مثلها فظهر فساد هذا القول جملة وبالله تعالى التوفيق ه قال على : ثم نأخذ بحول الله تعالى وقوته فى قول من قال : بأن أفعال المريض ومن خيف عليه الموت من الثلث ه

**قال أبو محمد** : احتجوا بالخبر الثابت المشهور من طريق ابن سيرين . وأبى المهبلى كلاهما عن عمران بن الحصين : ه أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة ، وجاء فى بعض الروايات أنه عليه السلام قال فيه قولا شديدا ه وبالخبر الصحيح الثابت من طريق مالك . وابن عيينة . وابراهيم بن سعد عن الزهرى عن عامر بن سعد

(١) فى النسخة رقم ١٤ ه « قد نفذ للذى أعطى بما أعطاه بحق » (٢) فى النسخة رقم ١٦ ه « اذ لم يأت »

ابن أبي وقاص عن أبيه قال : « جاءني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتدني فقلت : يا رسول الله قد بلغتني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي أفأتصدق بثلاث مالي ؟ قال عليه السلام : لا قلت : فاشطر قال : لا ثم قال عليه السلام : الثالث والثالث كثير انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس (١) » وذكروا باقي الخبر قالوا : فلم يأذن له عليه السلام بالصدقة بأكثر من الثالث »

وبخبر رويناه من طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نايز يد بن محمد العقيلي نا حفص ابن عمر بن ميمون (٢) عن ثور بن يزيد عن مكحول عن الصنابحي عن أبي بكر الصديق « أن رسول الله ﷺ قال ان الله قد تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند موتكم رحمة لكم وزيادة في أعمالكم وحسناتكم » ومن طريق سليمان بن موسى سمعت : « أن رسول الله ﷺ قال : جعل لكم ثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم » ومن طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة « قال النبي ﷺ في خبر عن الله تعالى انه قال : جعلت لك طائفة من مالك عند موتك أرحمك به » ومن طريق معمر عن قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « ابتاعوا أنفسكم من ربكم أيها الناس ألا انه ليس لامرئ شيء الا لأعرفن امرأ بخل بحق الله حتى إذا حضره الموت أخذ يذعذع ماله (٣) ههنا وههنا » ومن طريق وكيع عن طلحة - هو ابن عمرو المكي - عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ان الله تصدق عليكم بالثلاث من أموالكم عند وفاتكم زيادة لكم في أعمالكم »

ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا حجاج عن العلاء بن بدر عن أبي يحيى المكي أن رجلاً أعتق غلاماً له عند موته ليس له مال غيره وعليه دين فأمره رسول الله ﷺ أن يسمي في قيمته » ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا خالد عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة أن رجلاً منهم أعتق غلاماً عند موته ولم يكن له مال غيره فرفع ذلك الى رسول الله ﷺ فأعتق منه الثالث واستسعى في الثلثين ، وقالوا : (٤) قد صح عن أبي بكر أنه قال لعائشة رضي الله عنها عند موته : « إني كنت نخلتك جادعشرين وسقاً من مالي فلو كنت جددت به وحزتيه (٥) لكان لك وإنما هو اليوم مال الوارث » قالوا : فاخبر أبو بكر بحضرة الصحابة أن من قارب الموت فماله مال الوارث ، وقالوا : قد جاء ما أوردنا عن علي . وابن مسعود ولا يخالف لهما يعرف من الصحابة رضي الله عنهم فهو اجماع ،

(١) أي يستعطون با كفهم الناس (٢) في النسخة رقم ١٤ « حمص بن عمرو ابن ميمون » وهو غلط (٣) أي يفرقه (٤) في النسخة رقم ١٤ ، وقال ، والباقي يعين ما هنا (٥) جد النخل - بالذال المهملة - بجده أي صرمة وقطعه



وقالوا : قسناه على الوصية \*

**قال أبو محمد** : هذا كل ما شغبوا به وكله لاحجة لهم فيه ، أما حديث رجل من بني عذرة فرسل وعن مجهول ثم لو صح لكان مخالفا لقول مالك . والشافعي لانهما لا يريان الاستسعاء ، وأما خبر أبي يحيى المالكى فهالك لانه مرسل وعن حجاج وهو ساقط ، ثم لو صح لكان مخالفا لقول مالك . والشافعي \* وأما حديث أبي هريرة فقيه طلحة بن عمرو المكي وهو كذاب هـ وأما حديث قتادة فرسل ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لان البخل بحق الله تعالى لانخالقهم انه لا يحل وان ذعذعة المال ههنا وههنا لا تجوز عندنا لافى صحة ولا فى مرض فليس ذلك الخبر مخالفا (١) لقولنا هـ وأما حديث أبي قلابة فرسل ، وكذلك حديث سليمان بن موسى \* وأما حديث أبي بكر فسند غير مشهور ولا ندرى حال حفص بن عمر بن ميمون ثم لو صح هو وجميع الآثار التى ذكرنا لم يكن لهم فى شيء منها حجة أصلا لانه ليس فيها كلها الا أن الله عز وجل تصدق علينا عند موتنا بثلث أموالنا ، فهذا يخرج على أنه الوصية التى هى بلا خلاف نافذة بعد الموت ومعروف فى اللغة التى بها خاطبنا رسول الله ﷺ أن العرب تقول : كان أمر كذا عند موت فلان وارتدت العرب عند موت رسول الله ﷺ . وولى عمر عند موت أبي بكر هذا أمر معروف مشهور ، فجميع هذه الاخبار خارجة على هذا أحسن خروج . وموافقة لقولنا على الحقيقة حاشا خبر العلاء بن بدر عن أبي يحيى المكي فانه لا يخرج لاعلى قولنا ولا على قول أحد منهم فليس لهم أن يحتجوا بخبر يخالفونه لان أبا حنيفة يقول : ان كان الدين لا يستغرق جميع قيمة العبد فانما يسعى فى الدين فقط ثم فى ثلث ما يبقى من قيمته بعد الدين فقط وهو قولنا اذا أوصى بعقه ونحن نقول : ان كان الدين يستغرق جميع قيمته فالعق باطل وهو قول مالك : والشافعي ، فكل طائفة منهم قد خالفت ذلك الحديث ثم جميعهم مخالف لجميع هذه الآثار لانه ليس فيها إلا عند موته وعند موتكم وليس فى شيء منها ذكر لمرض أصلا فالمرض شيء زادوه بأرائهم ليس فى شيء من الآثار نص منه ولا دليل عليه ، وقد يموت الصحيح فجأة ومن مرض خفيف فاقصرهم على المرض من أين خرج ؟ وهلا راعوا ما جاءت به الآثار من لفظ عند موته ؟ فجعلوا من فعل ذلك عند موته صحيحا فعله أو مريضا من الثلث وجعلوا ما فعلوا فى صحته أو مرضه بما تأخر عنه موته من رأس ماله هـ فظهر أن جميع هذه الآثار مخالفة لقولهم وانها من النوع الذى احتجوا به لأقوال لهم ليس منها شيء فيما احتجوا له به ،

(١) فى النسخة رقم ١٢ ، موافقا ، وهو غلط

وهذا إيهام منهم قبيح وتدليس في الدين فسقط تعلقتهم بها . وأما حديث سعد فإنا  
رويناه من طريق سفيان الثوري عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص  
عن أبيه ، ومن طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه . ومن طريق مروان  
ابن معاوية الفزاري عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه .  
ومن طريق عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه .  
ومن طريق أيوب السختياني عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة  
من ولد سعد كلهم عن سعد . ومن طريق قتادة عن يونس بن جبير (١) عن محمد بن سعد  
ابن أبي وقاص عن أبيه . ومن طريق عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد  
ابن أبي وقاص . ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعد . وعائشة  
أم المؤمنين كلهم قال في هذا الخبر : أفأوصي بمالي أو بثلاثي مالي يا رسول الله ؟ ثم بنصفه  
وهو خبر واحد ، فصح أن الذين رويوا لفظه أفأتصدق ، عن الزهري إنما عنوانه الوصية  
بلا شك لا الصدقة في حال الحياة لأنه كله خبر واحد عن مقام واحد عن رجل واحد في  
حكم واحد ، وكل وصية صدقة وليس كل صدقة وصية ، نعم وروينا (٢) هذا الخبر  
من طريق أبي داود نا أبو الوليد الطيالسي قال : نا عبد العزيز بن الماجشون . وإبراهيم  
ابن سعد كلاهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال : « مرضت مرضا شديدا  
فأشغيت منه فدخل علي رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله ان لي مالا كثيرا وإنما  
ترثني ابنة لي واحدة أفأتصدق بمالي كله ؟ قال : لا قلت : فأوصي بالشطر قال : لا  
قلت : يا رسول الله فم أوصي ؟ قال : الثلث والثلث كثير انك ان تدع ورثتك أغنياء  
خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس » فروى مالك . وابن عينة عن الزهري عن  
عامر بن سعد عن أبيه أفأتصدق ؟ وروى إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد  
عن أبيه مرة أفأتصدق ومرة أفأوصي ؟ ، وروى معمر . وسعد بن إبراهيم عن عامر  
ابن سعد عن أبيه أفأوصي ؟ وليس دون مالك . وابن عينة ، واتفق سائر من ذكرنا  
على لفظ أوصي فارتفع الاشكال جملة ، وأيضا فليس في هذا الخبر نص ولا دليل  
بوجه من الوجوه على أن ذلك الحكم في المرض خاصة دون الصحة ، فمن قال : انه في المرض  
خاصة فقد كذب وقول (٣) رسول الله ﷺ مالم يقل ، وهذا من أكبر الكبائر ،  
وأیضا فقد علم رسول الله ﷺ أن سعدا سيرا وتكون له آثار في الاسلام فبطل أن

(١) في النسخة رقم ١٦ «عن يونس بن جبر ، وهو غلط ، وهو يونس بن جبر الباهلي  
أبو غلاب البصري (٢) في النسخة رقم ١٦ «روينا ، بدون واو (٣) هو بتشديد الواو



يكون ذلك حكم المرض الذى يموت المرء منه \* رويانا من طريق أبي داود نا عثمان ابن محمد بن أبي شيبة نا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال : قام فينا رسول الله ﷺ قائما فما ترك شيئا يكون في مقامه ذلك الى قيام الساعة الا أخبر به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه قد علم أصحابي هؤلاء أنه لا يكون مني (١) الشئ فأعرفه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل اذا غاب عنه فاذا رآه عرفه \*

**قال أبو محمد :** وسعد قد فتح أعظم الفتوح وأنزل ملك الفرس عن سريره وافتتح قصوره . ودوره . ومدائنه فبطل أن يكون لهم بهذا الخبر متعلق أصلا ، وأما خبر عمران بن الحصين في الستة الأعداء فأولى الناس أن لا يحتج به أبو حنيفة . وأصحابه الذى لا يستحيون من أن يقولوا : انه قاروا أنه فعل باطل . وحكم جور شاه وجه من قال ذلك (٢) في حكم رسول الله ﷺ ، فبقى الكلام فيه مع المالكيين . والشافعيين . وأصحابنا القائلين به \*

قال على : فنقول وبالله التوفيق : انه لا حجة لهم فيه أصلا لوجوه ثلاثة ، أولها انه ليس فيه الا العتق وحده فأقحمهم (٣) مع العتق جميع أفعال المريض خطأ وتعد الحدود الله تعالى والقياس باطل ولو كان حقا لكان ههنا باطلا لانهم يفرقون بين حكم العتق وسائر الأحكام فيوجبون فيمن أعتق شقصاله من عبد أن يقوم عليه باقية فيعتقه ولا يرون فيمن تصدق بنصف عبده أو أوقف (٤) نصف داره . أو نصف فرسه . أو تصدق بنصف ثوبه . أو بنصف ضيعته أن يقوم عليه باقى ذلك وينفذ فعله في جميعه ، فمن أين وجب أن يقاس على العتق ههنا ولم يجب أن يقاس عليه هنالك ؟ ان هذا التحكم فاسد \* والوجه الثانى أنه ليس فيه من فعل المريض كلمة ولا دلالة ولا اشارة بوجه من الوجوه انما فيه أعتق عند موته فكان الواجب عليهم أن يجعلوا هذا الحكم فيمن أعتق عند موته صحيحا أو مريضا فمات اثر ذلك لا فيمن أعتق مريضا أو صحيحا ثم تراخى موته فان هذا لم يعتق عند موته بلا شك ، وهذا بما خالفوا فيه الخبر الذى احتجوا به فيما فيه وأقحموا فيه ما ليس فيه واحتجوا به فيما ليس فيه منه شئ . أصلا ، وهذه قبائح موبقة نعوذ بالله منها \* والثالث أن هذا الخبر حجة لنا عليهم قاطعة لأن هذا الانسان

(١) في النسخة رقم ١٦ منه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ من قال هذا ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « فإجماهم » ، (٤) قال الجوهري في صحاحه : وقتت الدار للساكنين وقفوا أو نفثا بالآلف لغة رديئة وليس في الكلام أوقتت الأحرف واحدا وقتت عن الأمر الذى كنت فيه أى أقلت وكل شئ . أمسكت عنه تقول : أوقتت اه \*

لم يبق لنفسه شيئا أصلا هكذا في الحديث أنه لم يكن له مال غيرهم ، وهذا عندنا مردود  
 الفعل صحيحا كان أو مريضا ، ولا يجوز لأحد في ماله عتق تطوع . ولا صدقة تطوع . ولا  
 هبة بيت بها إلا فيما أبقى غنى كما قال عليه السلام : والصدقة عن ظهر غنى ، وقد أبطل رسول  
 الله ﷺ عتق أنسان صحيح لم يكن له مال غيره كما روينا من طريق البخارى . واحمد بن  
 شعيب قال البخارى : نا عاصم بن على وقال أحمد : انا عبيد الله بن سعد بن ابراهيم  
 نا أنى وعمى - هو يعقوب بن ابراهيم بن سعد - ثم اتفق عاصم . وسعد . ويعقوب  
 أبناء ابراهيم قالوا كلهم : نا ابن أنى ذتب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله  
 أن رجلا أعتق عبدا لم يكن له مال غيره فردده رسول الله ﷺ وابتاعه منه نعيم بن  
 النحام قال الزهريون في روايتهم : فردده عليه السلام فهذا إسناده كالشمس لا يسع  
 أحدا خلافة ، فصح أن النبي ﷺ إنما رد عتق أولئك الأعداء لأن معتقهم لم يكن  
 له مال غيرهم ، وكان عتقه عليه السلام لثلاثهم والله أعلم كما روى في بعض الأخبار أنه  
 عليه السلام قال لكعب بن مالك اذ جعل على نفسه إذ تاب الله عليه : ويجزيك من  
 ذلك الثلث ، وإن كان هذا اللفظ لا يصح لكن أنه عليه السلام قال له : أمسك عليك  
 بعض مالك فأمسك سهمه بخير ، فقد يكون ذلك المعتق له في أربعة منهم غنى ، وبرهان  
 هذا أن الرواية الثانية في ذلك الخبر أنه عليه السلام إنما أعتق اثنين وأرق أربعة ولم  
 يذكر قيمة ، والثالث عند المحتجين بهذا الخبر لا يكون هكذا أصلا ولا يكون إلا بالقيمة  
 ووجه رابع وهو أننا روينا هذا الخبر من طريق مسلم نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن  
 راهويه - وابن أبى عمر كلاهما عن الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب  
 السخيتانى عن أنى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن الحصين أن رجلا أوصى عند  
 موته فاعتق ستة مملوكين لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله ﷺ [ فجزأهم أثلاثا  
 ثم أقرع بينهم ] (١) فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له : قولا شديدا ، فصح أن ذلك  
 العتق إنما كان وصية ولا خلاف أنها من الصحيح والمريض سواء لا تجوز إلا بالثلث ،  
 فإن كانت الروايتان حديثا واحدا وهو الأظهر الذى لا يكاد يمكن ولا يجوز غيره  
 فقد ارتفع الكلام وبطل تعلقهم به وإن كانا خبرين وهذا يمكن بعيدا فكلاهما لنا ووافق لقولنا  
 ومخالف لقولهم ، وعلى كل حال فليس فى شيء منه ذكر لمرض ولا لفعل فى مرض  
 أصلا ولا لأن الرد إنما كان لأن العتق وقع فى مرض وبالله تعالى التوفيق ، فبطل  
 عنهم كل ما هووا به من الآثار التى هم أول مخالف لها وعادت كلها لنا عليهم حجة .



وأما ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فكذلك أيضا وإنما هم ثلاثة أبو بكر . وعلى . وابن مسعود ، فاما أبو بكر فانما تعلقوا عنه بقوله . وإنما هو اليوم مال الوارث (١) وهذا لا متعلق لهم به أصلا لأنه لا يختلف اثنان وهم معنا أيضا في أنه رضي الله عنه إنما عني أنه مال الوارث بعد موته وأنه لم يعن بذلك أن مال المريض الذي يموت من ذلك المرض للوارث مادام شيء من الروح في المريض ، ولا خلاف في أن أسماء لو ماتت إذ قال أبو بكر هذا القول لها لما ورث عبدالله . وعروة . والمنذر اولادها من مال أبي بكر جبة خردل ولا قيمتها فما فوق ذلك ، ولو كان مال المريض قد صار مالا للوارث في مرضه لو رثه عنه ان مات ورثته في حياة المريض وهذا لا يقوله أحد ولا أحق . ولا عاقل ، وأيضا فلا خلاف منا ومنهم في أن الوارث لو وطئ أمة المريض قبل موته لكان زانياً يحد حيث يحد لو وطئها وهو صحيح ولا فرق ، وأنه لو سرق من ماله قبل موته شيئا في مثله القطع لقطعت يده حيث تقطع يده لو سرق منه وهو صحيح ، فظهر تمويههم وبردهم وتدليسهم في الدين بآيهم الباطل من اغتر بهم وأحسن الظن بطرقهم ، فان أتونا في صرف الأخبار التي ذكرنا قبل عن ظاهرها بيرهان مثل هذا وجب الاتقياد للحق وان لم يأتونا إلا بالكذب البحت وبالظن الفاسد وبالتمويه الملبس فعار ذلك وناره لازمان لهم لانا وبالله تعالى التوفيق ، فبطل تعلقهم بخبر أبي بكر رضي الله عنه جملة .

وأما الخبر عن ابن مسعود فمرسل لأن الحسن . والقاسم بن عبد الرحمن لم يدركاه ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن في إحدى الروايتين عنه أنه ابتاعها في مرضه فجاز بيعه واعتقها عند موته فأمرها بأن تسعى في ثمنها للغريم ، وفي الأخرى أعتق عبده في مرضه لا مال له غيره ، فقال ابن مسعود : عتق ثلثه ، والقول في هذا كالقول في بعض الأخبار المتقدمة من أنه انما رد ذلك لأنه لم يكن له مال غيره فإعفى ما بقي له غنى . وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أعتقت امرأة جارية لها ليس لها مال غيرها فقال عبدالله بن مسعود : تسعى في قيمتها ، فهذا عبدالله قد رأى السعي في قيمتها إذ لم يكن (٢) له مال غيرها ولم يذكر أن ذلك كان في مرض أصلا فماد فعل ابن مسعود لو صح حجة عليهم ، فكيف ولا حجة في قول أحد ولا فله دون ربه والله ﷻ ؟ فبطل تعلقهم بابن مسعود ولا حجة خلافهم له .

وأما الرواية عن علي فمنقطعة لأن الحسن لم يسمع من علي شيئا ثم لو صح لما كان لهم بها متعلق أصلا لأنه لم يقل علي رضي الله عنه أنه انما قبل ذلك لأنه أعتقه في مرضه البتة

(١) في النسخة رقم ١٤ ، مال وارث ، وما هنا موافق لما تقدم (٢) في النسخة رقم ١٦ ، اذا لم يكن ،

ولا في تلك الرواية ذكر أن ذلك كان في مرض (١) لا بنص ولا بدليل وإنما فيه أنه أعتقه عند موته فقط ، والأظهر أن عليا إنما أوجب الاستسعاء في ذلك لأنه لم يكن له مال غيره وعليه دين ، فهذا هو نص الخبر وهو قولنا لا قولهم كلهم ، وكذلك نقول بالاستسعاء في هذا إذا فضل من قيمة العتق عن الدين شيء قل أو كثر وليس في ذلك الخبر خلاف لهذا أفلاح والله الحمد كثير إن كل ما احتجوا به من أثر صحيح أو سقيم أو عن صاحب فليس منه شيء أصلا موافقا لقولهم . وإن أرادهم لكل ذلك تمويه . وإيهام بالباطل . والظن بالكاذب ، وأن كله أو أكثره حجة لنا وموافق لقولنا والحمد لله رب العالمين .

وأما احتجاجهم بالتابعين ودعواهم الإجماع في ذلك فغير منكر من استسأهم الكذب على جميع أهل الإسلام ، وقد أوردنا في صدر هذه المسألة باصح طريق عن مسروق خلاف قولهم . وإن عتق المريض من رأس ماله وإن مات من مرضه ذلك . وأنه إنما قال بذلك لأنه شيء جعله الله تعالى فلا يرد ، فصح أن كل ما فعله المريض لله تعالى فمات من مرضه أو عاش فن رأس ماله عند مسروق فظهر كذبهم في دعوى الإجماع فكيف وإنما جاءت في ذلك آثار عن أربعة عشر من التابعين فقط ؟ شريح . والشعبي . والنخعي . وسعيد بن المسيب . والقاسم . وسالم . والزهرى . وربيعة . ويحيى بن سعيد الأنصارى وعكرمة . ومكحول . وعطاء . والحسن . وقناة أكثر ذلك لا يصح عنهم لأنها من طريق جابر الجعفي ومثله ، ثم هم مختلفون فمعهم من رأى المسافر من حين يضع رجله في الفرز لا ينفذه أمر في مال الأمن ثلثه ، ومنهم من يرى ذلك في الحامل جملة ، ومنهم من يرى ذلك في الأسير جملة ، والمالكيون . والحنيفيون . والشافعيون مخالفون لكل هذا ، ثم قولهم في تقسيم الأمراض مخالف لجميعهم ، فإن كان هؤلاء إجماعا فقد أقروا على أنفسهم بخلاف الإجماع وإن كان ليس إجماعا فلا حجة لهم في قول من دون الصحابة إذ لم يكن إجماعا عندهم فكيف وقد روينا عن مسروق . والشعبي خلاف هذا ، وروينا من طريق محمد بن المثني ناعبد الرحمن بن ممدى ناسفان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا برأت المرأة زوجها من صداقها في مرضها فهو رجا ، وقال سفيان : لا يجوز ، فصح أن إبراهيم إنما عني مرضها الذي تموت منه ولم يراع ثلثا ولا راءوصية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : كتب عمر بن عبد العزيز في الرجل يتصدق بماله كله قال : إذا وضع ماله كله في حق فلا أحد أحق بماله منه وإذا أعطى بعض



الورثة دون بعض (١) فليس له إلا الثلث هـ

**قائل أبو محمد :** لا يخلو عمر بن عبد العزيز من أن يكون أراد الصحيح. والمريض معا أو المريض وحده أو الصحيح وحده. فان كان أراد الصحيح فقط فقد رد فعله في صدقته بماله كله وإن كان أراد المريض فقد أمضى فعله في ماله كله فهذا خلاف ظاهره \*

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني. وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن رجلا رأى فيما يرى النائم أنه يموت إلى ثلاثة أيام فطلق نساءه طلقة طلقة وقسم ماله فقال عمر بن الخطاب له : أجامك الشيطان في منامك فأخبرك أنك تموت إلى ثلاثة أيام فطلقت نساءك وقسمت مالك ؟ رده ولومت لرجعت قبرك كما يرجم قبر أبي رعال ؟ فرد ماله ونساءه ، وقال له عمر : ما أراك تلبس إلا يسيرا حتى تموت هـ

ومن طريق حماد بن سلمة نايونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة رأت فيما يرى النائم انها تموت إلى ثلاثة أيام فشذبت مالها (٢) وهى صحيحة ثم ماتت في اليوم الثالث فأمضى أبو موسى الأشعري فعلها ، فان كان للوقن بالموت حكم المريض في ماله فقد أمضاه أبو موسى فهذا خلاف قولهم ، وإن كان له حكم الصحيح فقد رده عمر ولم يمض منه ثلثا ولا شيئا وهذا خلاف قولهم وبالله تعالى التوفيق هـ ومن أقبح (٣) مجاهرة بمن يجعل مثل من ذكرنا قبل اجماعا ثم لا يبالي بمخالفة أبي بكر . وعمر . وعثمان . وخالد بن الوليد . وأبي موسى . وابن الزبير . وغيرهم . وطوائف من التابعين في القصاص من اللطمة وضربة السوط لا يخالف لهم يعرف من الصحابة ، ومثل هذا كثير جدا قد نقصنا منه جزءا صالحا في موضع آخر ، وأما قولهم : قسنا ذلك على الوصية فالقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن الوصية انما تنفذ بعد الموت وهى من المريض. والصحيح سواء بلا خلاف لا تجوز إلا في الثلث فما دونه فاذا قيس فعل المريض عليها وجب أن يكون في الحياة فعل المريض كفعل الصحيح سواء سواء ، وأيضا لو كان القياس حقا لكان لاشئ أشبه بشئ وأولى بأن يقاس عليه من شئين شبه رسول الله ﷺ بينهما هـ وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة نا أبو الأحوص عن أبي حنيفة عن أبي برداء وأن رسول الله ﷺ قال : الذى يعتق عند الموت كالذى يهدى بعد ما يشبع هـ

قال على : ولا يختلفون في أن الذى يهدى بعد ما يشبع فهديته من رأس ماله ،

(١) في النسخة رقم ١٤ « وإذا أعطى الورثة بعضهم دون بعض » (٢) أى فرقه

(٣) في النسخة رقم ١٦ « ولا أقبح »

فان كان القياس حقا فالمعتق عند الموت مثله سواء سواء فواجب ان يكون من رأس ماله قال تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها) وهذا نص جلي لا يحتمل تأويلا على جواز الصدقة للصحيح والمريض مالم يأت الموت ويحییء حاول أجله دون تأخير قريب أو بعيد ولكنهم لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، وأيضا فلا خلاف بينهم أصلا في أن ما اشتراه المريض من فاكهة . ولحم . ونحو ذلك مما هر عنه في غنى وما تصدق به على سائل بالباب فانه من رأس ماله ، فلو كان فعله في مرضه من الثلث لكان هذا من الثلث بل لو لم يكن له من ماله إلا الثلث في مرضه الذي يموت منه لما وجب أن يعد أكله ونفقته على نفسه وعياله إلا من الثلث لأن باقى ذلك لأحكام فيه وهم لا يقولون بهذا ، فظهر من اتخاذهم وتناقضهم وفساد أقوالهم في هذه المسألة ما بعضه يكفى ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٦ مسألة** وكذلك لا يجوز الحجر أيضا على امرأة ذات زوج . ولا بكر ذات أب . ولا غير ذات أب ، وصدقتهما . وهبتهما نافذ كل ذلك من رأس المال اذا حاضت كالرجل سواء سواء ، وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك : ليس لذات الزوج الا الثلث فقط تهبه وتتصدق به أحب زوجها أم كرهه ، فاذا مضت لهامدة جاز لها في ثلث ما بقى أيضا أن تفعل فيه ما شاءت أحب زوجها أم كرهه وهكذا أبدا ، فان كان ذلك قريبا من فعلها في الثلث الأول فسخ فان زادت على الثلث رد الكل أوله عن آخره بخلاف المريض ان شاء زوجها ان يردده وان أنفذه نفذه ، فان خفى ذلك عن زوجها حتى تموت أو يطلقها نفذه كله ، قال المغيرة بن عبد الرحمن صاحبه : بل لا يرد الزوج الا ما زاد على الثلث فقط و ينفذها الثلث كما رضى قال مالك : فان وهبت لزوجها ماله كله فنذلك وأما بيعها وابتاعها فجائز أحب زوجها أم كرهها اذالم يكن فيه محاباة . قال : وأما البكر فمحجورة على كل حال ذات أب كانت أو غير ذات أب لا يجوز لها فعل في مالها ولا في شيء منه ولا أن تضع عن زوجها من الصداق وان عنست (١) حتى تدخل بيت زوجها ويعرف من حالها فان وهبت قبل أن تتزوج ثم تزوجت كان لها أن ترجع فيما وهبت الا ان كان يسيرا قال : وأما التي كان لها زوج ثم تأيمت فكالرجل في نفاذ حكمها في مالها كله (٢) ،

(١) يقال : عنست المرأة فهي عانس وعنست - بتشديد النون - فهي معنسة اذا كبرت وعجزت في بيت أبيها (٢) في النسخة رقم ١٦ في نفاذ حكمها في مالها كله .



وأما المتقدمون فروىنا عنهم أقوالا روى بنا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن اسماعيل ابن خالد . وزكريا بن أبي زائدة كلاهما عن الشعبي عن شريح قال : عهد الى عمر بن الخطاب أن لا أجيز عطية جارية حتى تلد ولدا أو تحول في بيتها حولا . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم نا اسماعيل بن أبي خالد نا الشعبي قال : قال شريح : أمرنى عمر بن الخطاب أن لا أجيز لجارية مملكة عطية حتى تحبل في بيت زوجها (١) حولا أو تلد ولدا قال : فقلت للشعبى : كتب اليه عمر فقال : بل شافه به مشافه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن مجالد عن الشعبي قال : قرأت كتاب عمر الى شريح بذلك ، وذلك أن جارية من قرش قال لها أخوها وهي مملكة : تصدقى على بميراثك من أهلك ففعلت ثم طلبت ميراثها فرده عليها . وروى بناه أيضا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا يزيد بن زريع عن داود ابن أبي هند عن خلاص بن عمرو قال : وكتب عمر بن الخطاب لا تجيزوا نحل امرأة بكر حتى تحبل حولا في بيت زوجها أو تلد ولدا .

**قال أبو محمد :** وهو قول شريح كما روى بنا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة . وأيوب السخيتاني . وهشام بن حسان كلهم عن محمد بن سيرين أن شريحا قال فى المرأة اذا وهبت من مالها فانه لا تجوز لها هبتها حتى تلد ولدا أو تبلغ أنى ذلك (٢) وهو سنة . ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسى عن سعيد بن عبد الرحمن عن الحسن . ومحمد بن سيرين قال محمد : لا تجوز لامرأة عطية حتى تحول حولا أو تلد ولدا فقال الحسن : حتى تلد ولدا أو تبلغ أنى ذلك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله بن عثمان بن الأسود عن عطاء ومجاهد قالا جميعا : للتيمة خناق (٣) لا يجوز لها شئ . فى مالها حتى تلد ولدا أو تمضى عليها سنة فى بيت زوجها ، وهو قول قتادة . والشعبى إلا أنه اختلف عنه اذا عنست قبل ذلك فروىنا عنه من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد قال : قلت للشعبى : أرايت ان عنست أيجوز يعنى هبتها؟ قال : نعم . وروىنا عنه من طريق ابن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد قلت للشعبى : أرايت ان عنست؟ قال : لا يجوز كلاهما من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع وابن أبي زائدة ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن المغيرة عن الشعبي قال : اذا حالت فى بيتها حولا جاز لها ما صنعت قال المغيرة : وقال إبراهيم : اذا ولدت الجارية أو ولد مثلها جازت هبتها وهو قول الأوزاعي . وأحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وقول آخر روى عن أنس ابن مالك وهو أنه لا يجوز لذات زوج عطية فى شئ . من مالها إلا باذن زوجها .

(١) فى النسخة رقم ١٦ « فى بيتها » (٢) أى حين ذلك وسقط لفظ « أنى ذلك » من النسخة رقم ١٦ (٣) هو ثنية خناق بكسر أوله وأصله جبل يخفق به استعير الى الضيق والمنع

ومن طريق المرزومي عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة قال : لا يحل للمرأة أن تصدق من بيت زوجها إلا بأذنه وإن صفة بنت أبي عبيد كانت لا تعتق بولها ستون سنة إلا بأذن ابن عمر .

**قال أبو محمد :** هذا ليس فيه دليل على أنه كان لا يرى لها ذلك جائزا دون أذنه لكنه على حسن الصحبة فقط . وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : لا تجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها ، وقد روى هذا عن الحسن . ومجاهد وهو قول الليث بن سعد فلم يجز لذات الزوج عتقا ولا حكما في صداقها ولا غيره إلا بأذن زوجها إلا الشيء اليسير الذي لا بد لها منه في صلة رحم أو ما يتقرب به إلى الله عز وجل .

ومن روى عنه مثل قولنا كما رويناه من طريق مسلم نا محمد بن عبيد الغبري (١) نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن ابن أبي مليكة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت وأسوس فرسه كنت أحتش له وأقوم عليه فلم يكن شيء أشد علي من سياسة الفرس ثم جاء النبي ﷺ سبي فاعطاها خادما ثم ذكرت حديثا وفيه أنها باعها قالت : فدخل الزبير ونمها في حجرى فقال : هبها إلى قالت : أنى لكن تصدقت بها . فهذا الزبير . وأسماء بنت الصديق قد أخذت الصدقة بثمن خادمها وبيعها بغير إذن زوجها ولعلمنا لم تكن تملك شيئا غيرها أو كان أكثر مامعها كما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا الحسن بن محمد - هو ابن الصباح - عن حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريج (٢) أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر [ أنها جاءت النبي ﷺ فقالت ] : (٣) : « يا نبي الله ليس لي شيء إلا ما أدخل على الزبير فهل علي جناح في أن أرضخ بما يدخل علي ؟ قال : ارضخي (٤) ما استطعت ولا توكي (٥) فيوكي عليك » فلم ينكر الزبير ذلك . وروينا من طريق حماد بن سلمة أنا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة رأت فيها يرى النائم أنها تموت إلى ثلاثة أيام فاقبلت على ما بقى من القرآن عليها فتعلمته وشذبت ما لها وهي صحيحة فلما كان يوم الثالث دخلت على جاراتها فجملت تقول : يا فلانة استودعك الله وأقرأ عليك السلام فجعلن يلقن لها : لا تموتين اليوم لا تموتين اليوم إن شاء الله فماتت فسأل زوجها أبا موسى الأشعري عن ذلك ؟ فقال

(١) هو بضم الغين المعجمة بعدها ياء موحدة مفتوحة ، وفي نسخة رقم ١٦ « محمد ابن أبي عبيد الغبري » وهو غلط (٢) في سنن النسائي ج ٥ ص ٧٤ « قال قال ابن جريج ، (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) هو براء وضاد معجمة - العطية القليلة (٥) أى لا تبخلي



له أبو موسى ، أى امرأة كانت امرأتك فقال : ما أعلم أحدا كان أخرى منها (١) أن تدخل الجنة الا الشهيد ولكنها فعلت ما فعلت وهى صحيحة ، فقال أبو موسى : هى كما تقول فعلت ما فعلت وهى صحيحة (٢) فلم يردده أبو موسى هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن عدى بن عدى الكندى قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز أسأله عن المرأة تعطى من مالها بغير اذن زوجها ؟ فكتب أماهى سفيهة أو مضارة فلا يجوز لها وأماهى غير سفيهة ولا مضارة فيجوز (٣) \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قال : كتب عمر بن عبد العزيز فى امرأة أعطت من مالها ان كانت غير سفيهة ولا مضارة فأجز عطيتها (٤) هـ وعن ربيعة أنه قال : لا يحال بين المرأة وبين ان تأتى القصد فى مالها فى حفظ روح (٥) . أو صلة رحم . أو فى مواضع المعروف اذا لم يحز للمرأة أن تعطى من مالها شيئا كان خيرا لها أن لا تنكح وانها اذا تكون بمنزلة الأمة هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - قال : قال عطاء بن أبى رباح : تجوز عطية المرأة فى مالها هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن ابن سيرين قال : اذا أعطت المرأة الحديثة السن ذات الزوج قبل السنة عطية فلم ترجع حتى تموت فهو جاز هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : اذا أعطت المرأة من مالها فى غير سفه ولا ضرار جازت عطيتها وان كره زوجها هـ

**قال أبو محمد :** أما قول مالك فما نعلم له متعلقا لا من القرآن . ولا من السنن . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد قبله نعلمه الا رواية عن عمر بن عبد العزيز قد صح عنه خلافها كما ذكرنا آنفا ولم يأت عنه أيضا تقسيمهم المذكور ولا عن أحد نعلمه . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه بل كل ما ذكرنا يخالف لقوله ههنا على ما بين ان شاء الله تعالى ، والرواية عن عمر روينها (٦) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : جعل عمر بن عبد العزيز للمرأة اذا قالت : أريد أن أصل ما أمر الله به وقال زوجها : هى تضارنى فأجاز لها الثلث فى حياتها ، وهم قد خالفوا عمر بن عبد العزيز فى سجوده : ( اذا السماء انشقت ) وفى عشرات من القضايا ، وهم قد خالفوا ههنا عمر بن الخطاب . وأنس بن مالك . وأبا هريرة . وأبا موسى

(١) فى النسخة رقم ١٦ « أدنى منها » (٢) سقطه ناجل من النسخة الحلية (٣) فى النسخة رقم ١٤ ، والنسخة الحلية « فانه يجوز » (٤) فى النسخة رقم ١٦ « فأقر عطيتها » (٥) فى النسخة رقم ١٦ ، وفى حفظ زوج ، وكذلك النسخة الحلية (٦) فى النسخة رقم ١٦ والحلية « روينها »

الأشعري . والزبير . وأسماء . وجميع الصحابة على ما نذكر ان شاء الله تعالى . وشرىحا .  
والشعبي . والنخعي . وعطاء . وطاوسا . ومجاهدا . والحسن . وابن سيرين .  
وقتادة . وعمر بن عبد العزيز . وغيرهم ، والعجب من تقليد عمر رضي الله عنه في  
امرأة المفقود . وفي ما يدعونه عليه من الحد في الخمر ثمانين . ومن تأجيل العنين سنة .  
ومن تحريمه على من تزوج في العدة ودخل أن يتزوجها في الأبد وقد خالفه غيره من الصحابة  
في كل ذلك ورجع هو عن بعض ذلك ، ثم لم يقلدوه ههنا ، وهلا قالوا ههنا : مثل  
هذا لا يقال بالرأي كما قالوه في كثير مما ذكرنا ، فإن عمر ومن ذكرنا معه أبطلوا فعل  
المرأة جملة قبل أن تلد أو تبقى في بيت زوجها سنة ثم أجازوه (١) بعد ذلك جملة ولم يجعل  
للزواج في شيء من ذلك مدخلا ولا حد ثلثا من أقل ولا من أكثره وأما الخنفيون  
فيلزمهم مثل هذا سواء سواء لأنهم قلدوا عمر في حد الخمر . وفي تأجيل العنين سنة  
وفيما ادعوا عليه من شرب النبيذ المسكر وكذبوا في ذلك فهلا قلدوه ههنا وقالوا : مثل  
هذا لا يقال بالرأي ، ولكن القوم في غير حقيقة ، ونحمد الله تعالى على نعمه .  
قال أبو محمد : وموه المالكيون بأن قالوا : صح عن النبي ﷺ : تنكح المرأة  
لما لها وجماله وحسبها ودينها . قالوا : فاذا نكحها لما لها فله في ما لها متعلق وقالوا : قسناها على  
المريض . والموصى .

قال علي : وهذا تحريف للسنة عن مواضعها وأغث ما يكون من القياس وأشدّه  
بطلانا ، أما الخبر المذكور فلا مدخل فيه شيء من قولهم في إجازة الثلث وإبطال ما زاد  
وإنما يمكن أن يتعلق به من يذهب (٢) إلى ما روى عن أبي هريرة . وأنس . وطاوس .  
والليث تعلقا بموه أيضا على ما بين أن شاء الله تعالى . وأما قياسهم المرأة على المريض  
فهو قياس للبطل على الباطل واحتجاج للخطأ بالخطأ ، ثم لو صح لهم في المريض  
ما ذهبوا إليه لكانوا قد اخطأوا من وجوه : أحدها أن المرأة صحيحة وإنما احتاطوا  
بزعمهم على المريض لا على الصحيح ، وقياس الصحيح على المريض باطل عند كل من  
يقول بالقياس لأنهم إنما يقيسون الشيء على مثله لا على ضده . والثاني أنه لا علة  
تجمع بين المرأة الصحيحة وبين المريض ولا شبه بينهما أصلا ، والعلة عند القائلين به أما  
على علة جامعة بين الحكمين وأما على شبه بينهما . والثالث أنهم يمتصون فعل  
المريض في الثلث ويطلقون ما زاد على الثلث وههنا يطلقون الثلث وما زاد على

(١) في النسخة رقم ١٤ « ثم أجازوه » وهو لا يناسب قوله بعد : ولم يجعل (٢) في النسخة



الثالث فقد أبطلوا قياسهم \* والرابع أنهم يجيزون للمرأة ثلثا بعد ثلث ولا يجيزون ذلك للمريض فجمعوا في هذا الوجه مناقضة القياس . وإبطال أصلهم في الحياة الزوج لانها لا تزال تعطى ثلثا بعد ثلث حتى تذهب المال إلا ما لا قدر له وهذا تخليط لا نظير له ، فان قالوا : قسناها على الموصى قلنا : المنفذ غير الموصى ودخل عليهم كل ما أدخلناه آنفا في قياسهم على المريض ، فان قالوا : إن للزوج طريقا في مالها إذ قد تزوج بالمال فسد كرم ما يفسد به هذا القول إن شاء الله تعالى إثر هذا في كلامنا على من يمنعها من الحكم في شيء من مالها لأن هذا الاحتجاج إنما هو لهم لا للمالكين بل هو عليهم لأنه لو صح لكان موجبا للمنع من قليل مالها وكثيره لكن نسألهم عن الحرية لأزواج عبدة الكافرة لأزواج مسلمة والتي تسلم تحت كافر هل هؤلاء ممنعون من الصدقة بأكثر من الثلث أم لا ؟ فان قالوا : لا تناقضوا وإن قالوا : نعم زادوا أخلوقة ، فان قالوا : هي محتاجة إلى ما يتقرب به إلى الله عز وجل فلم يجز منعها من جميع مالها وكان الثلث قليلا قلنا : هذا يفسد من وجوه ، أحدها أنها إن كانت محتاجة إلى ما يتقرب به إلى الله تعالى فما الذي أوجب أن تمنع من التقرب إلى الله تعالى بالكثير الزائد على الثلث كغيرها . ولا فرق ؟ وثانيها أن نقول لهم : والمحجور السفيه محتاج باقراركم إلى ما يتقرب إلى الله تعالى به كما توجبون عليه الصلاة . والصيام . والزكاة والحج . وسائر الشرائع فأبيحوا له الثلث أيضا بهذا الدليل السخيف نفسه ، فان قالوا : المرأة ليست سفية قلنا : فاطلقوها على مالها ودعوا هذا التخليط بما لا يعقل \* وثالثها ، أن النبي ﷺ قال : الثلث والثلث كثير ، قلتم : أنتم أنه قليل وحسبكم هذا الذي نستعين الله من مثله ، ورابعها أن الثلث عندكم مرة كثير فتزدونه كالجوائح ومرة قليل فتفقدونه مثل هذا الموضع وشبهه ، فكأن هذا التناقض والقول في دين الله تعالى بمثل هذه الآراء ؟ ، وخامسها أن حجة الزوج في مالها كحجة الولد : أو الوالد . أو الأخ بل ميراث هؤلاء أكثر لان الزوج مع الولد ليس له إلا الربع وللولد ثلاثة الأرباع ، والوالد . والولد كالزوج في أنهم لا يحجبهم أحد عن الميراث أصلا فامنعوها مع الولد . والوالد من الصدقة بأكثر من الثلث بهذا الاحتياط الفاسد لاسيما وحق الأبوين فيما أوجب عندهم وعندنا من حق الزوج لان الأبوين ان افتقرا قضوا بنفقتهم وكسوتهم واسكانهم وخدمتهم عليها في مالها أحب أم كرهت ، ولا يقضون للزوج في مالها شيء ولو مات جوعا وبردا ، فكيف احتاطوا للاقل حقا ولم يحتاطوا للأكثر حقا فلاح فساد هذا القول الذي لا ندري كيف ينشر صدر من له أدنى تمييز لتقليد من أخطأ فيه الخطأ الذي لا خفاء به وخالف فيه كل متقدم نعله إلا رواية عن عمر بن عبد العزيز

قد صح عنه خلافها ليس أيضا في تقسيمهم ذلك (١) وبالله تعالى التوفيق \* وأما من منعها من أن تنفذ في مالها شيئا إلا بإذنه فانهم احتجوا بالخبر المذكور ويقولون تعالى : (الرجال قوا متون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) \*  
وبما روينا من طريق الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أي النساء خير؟ قال : الذي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره \* وبما حدثنا أحمد بن محمد بن عمر نا محمد بن أحمد بن نوح الاصبهاني نا عبد الله بن محمد بن الحسن المديني نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا الحسن بن عبد الغفار بن داود نا موسى بن أعين عن ليث بن أبي سليم عن عبد الملك قال الصائغ : ليس هو العرزمي عن عطاء عن ابن عمر سئل رسول الله ﷺ ما حق الزوج على زوجته (٢)؟ قال : « لا تصدق إلا بإذنه فان فعلت كان له الأجر وكان عليه الوزر » \*  
ومن طريق عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو بن العاص : « أن رسول الله ﷺ لما فتح مكة خطب فقال : لا تجوز لامرأة عطية في مالها إلا بإذن زوجها » \*  
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل وعن عبد الله بن طاوس قال الرجل : عن عكرمة وقال ابن طاوس : عن أبيه ، ثم اتفقا : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل (٣) لامرأة شيء في مالها إلا بإذن زوجها » هذا لفظ طاوس ؛ ولفظ عكرمة « في مالها شيء » ما نعلم لهم شيئا غير هذا أصلا ، وكل هذه النصوص الآية والأخبار ما صح منها وما لم يصح فحجة على المالكيين ومبطل لقولهم في إباحة الثلث ومنعهم بما زاد ، فاما الخبر « تنكح المرأة لأربع ، فليس فيه التقيط بذلك ولا الحض عليه ولا إباحته فضلا عن غير ذلك بل فيه الزجر عن أن تنكح لغير الدين لقوله عليه السلام في هذا الخبر نفسه : « فاذفر بذات الدين » فقصر أمره على ذات الدين فصار من نكح للذال غير محمود في نيته تلك ، ثم هبك أنه مباح مستحب أي دليل فيه على أنها ممنوعة من مالها بكونه أحد الطامعين في مال لا يحل له منه شيء إلا ما يحل من مال جاره ؟ وهو ما طابت له به نفسها ونفس جاره ولا مزيد ، وأيضا فان الله تعالى افترض في القرآن والسنة التي أجمع أهل الاسلام عليهما إجماعا مقطوعا به متيقنا أن على الأزواج نفقات الزوجات وكسوتهن واسكانهن وصدقاتهن وجعل لهن الميراث من الرجال كما جعله للرجال (٤) فمنهن سواء سواء فصار يقين من كل ذي مسكة عقل حق المرأة في مال زوجها واجبا لازما حلالا يوما بيوم

(١) في النسخة رقم ١٦ ، ليس لها في تقسيمهم في ذلك ، (٢) في النسخة رقم ١٤ ، على الزوجة ، (٣) في النسخة رقم ١٤ « لا يجوز » (٤) في النسخة رقم ١٦ « للرجل » فيهما



وشهر ابشهر وعاما بعام وفي كل ساعة وكرة الطرف لا تخلو ذمته من حق لها في ماله بخلاف  
منعه من مالها جملة . وتحريمه عليه إلا ما طابت له نفسها به ثم ترجو من ميراثه بعد الموت  
كما يرجو الزوج في ميراثها ولا فرق ، فان كان ذلك موجبا للرجل منعها من مالها فهو للمرأة  
أوجب وأحق في منعه من ماله إلا باذنها لان لها شركا واجبا في ماله وليس له في مالها إلا  
التب والزجر فيا للعجب في عكس الأحكام . فان لم يكن ذلك مطلقا لها منعه من ماله خوف  
أن يفتقر فيبطل حقها اللازم فأبعد والله وأبطل أن يكون ذلك موجبا له منعها من مال  
لاحقه فيه ولا حظ الا حظ القيل من الطيران ، والعجب كل العجب من اطلاقهم له المنع من  
مالها أو من شيء منه وهو لو مات جوعاً أو جهداً أو هزالاً أو برداً لم يقضوا له في مالها  
بنواة يزدردوها ولا يجلد يستتر به فكيف استجازوا هذا ؟ ان هذا لعجب ابطل تعلقهم  
بهذا الخبر جملة .

وأما قول الله تعالى : ( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض  
وبما أنفقوا من أموالهم ) فان الله تعالى لم يخص بهذا الكلام زوجا من أب ولا من أخ ،  
ثم لو كان فيها نص على الأزواج دون غيرهم لما كان فيها نص ولا دليل على أن له منعها  
من مالها ولا من شيء منه ، وانما كان يكون فيه أن يقوموا بالنظر في أموالهن وهم لا يجعلون  
هذا للزوج أصلا بل لها عندهم أن توكل في النظر في مالها من شئت على رغم أنف زوجها  
ولا خلاف في أنها لا تنفذ عليها بيع زوجها لشيء من مالها لا ما قبل ولا ما كثر لا للنظر  
ولا لغيره ولا ابتياعه لها أصلا ، فصارت الآية مخالفة لهم فيما يتأولونه فيها ، وصح  
أن المراد بقوله تعالى : ( الرجال قوامون على النساء ) ما لا خلاف فيه من وجوب نفقتهن  
وكسوتهن عليهم ، فذات الزوج على الزوج وغير ذات الزوج ان احتاجت على أهلها  
فقط وبالله تعالى التوفيق ، فصارت الآية حجة عليهم وكاسرة لقولهم .

وأما حديث أبي هريرة فان يحيى بن بكير رواه عن الليث وهو أوثق الناس فيه عن  
ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فقال فيه : « ولا تخالفه في  
نفسها وماله بما يكره » وهكذا روينا أيضا من طريق أحمد بن شعيب انا عمرو بن علي  
نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا ابن عجلان نا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة :  
« سئل رسول الله ﷺ عن خير النساء ؟ قال : التي تطيع إذا أمر وتر إذا نظرت وتحفظه  
في نفسها وماله » (١) ثم لو صح ومالها دون معارض لما كان لهم في تلك الرواية متعلق  
لان هذا اللفظ انما فيه التدب فقط لا الايجاب وانما الطاعة في الطاعة والمنع من الصدقة

(١) الذي يظهر أن المصنف أتى بالرواية معنى لالفظا انظر سنن النسائي ج ٦ ص ٦٨

وفعل الخير ليس طاعة بل هو صدق عن سبيل الله تعالى فبطل تعلقهم بهذا الخبر .  
وأما خبر ابن عمر فهالك لأن فيه موسى بن أعين وهو مجهول . وليث بن أبي سليم  
وليس بالقوى . وأما حديث عبد الله بن عمرو فصحيفة منقطعة ، ثم لو صح لكان منسوخا  
بخبر ابن عباس الذي تذكره بعده هذا ان شاء الله تعالى . وأما خبر طاوس . وعكرمة  
فرسلان فبطل كل ما شغبوا به ، وبالله تعالى التوفيق .

**قال أبو محمد :** فاذا سقطت هذه الأقوال فالتحديد الوارد عن عمر رضي الله عنه  
ومن اتبعه في أن لا يجوز لها عطية إلا بعد أن تلد أو تبقى في بيت زوجها سنة فلا حجة  
في قول أحد دون رسول الله ﷺ وإنما افترض الله تعالى الرجوع عند التنازع إلى  
القرآن . والسنة لا إلى قول أحد دون ذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : فبطلت الأقوال كلها إلا قولنا والله تعالى الحمد . ومن الحجة لقولنا  
قول الله تعالى : ( لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ) فبطل بهذا منعها من مالها طمعا  
في أن يحصل للمانع بالميراث أبا كان أو زوجا ، وقول الله تعالى : ( والمتصدقين  
والمتصدقات ) وقال تعالى : ( وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت )  
فلم يفرق عز وجل بين الرجال في الحظ على الصدقة وبين امرأة . ورجل ، ولا بين  
ذات أب بكر . أو غير ذات أب ثيب . ولا بين ذات زوج . ولا أرملة ، فكان التفريق  
بين ذلك باطلا متيقنا وظلما ظاهرا ممن قامت الحجة عليه في ذلك فقلد ، وبالله تعالى التوفيق .  
وقد ذكرنا في صدر هذا الباب أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسماء بالصدقة  
ولم يشترط عليها إذن الزبير ولا ثلثا فما دون فما فوق بل قال لها : « ارضخى ما  
استطعت ولا توكي فيوكي عليك » . ومن طريق سفيان بن عيينة نا أيوب السخيتاني  
سمعت عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : أشهد رسول الله ﷺ صلى ( ١ ) قبل  
الخطبة ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن وو عظهن وأمرهن بالصدقة  
وبلال قائل بثوبه فجعلت المرأة تلقى الخاتم والحرص والشئ .

ومن طريق مسلم نا أبو الربيع الزهراني نا حماد . هو ابن زيد . نا أيوب السخيتاني عن  
محمد بن سيرين عن أم عطية عن النبي ﷺ ، أنه أمر أن يخرج في العيدين العواتق  
وذوات الخدور ( ٢ ) . ومن طريق مسلم نا إسماعيل بن جعفر عن داود  
ابن قيس عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح العامري عن أبي سعيد الخدري « أن

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ « شهدت رسول الله ﷺ يصلي » وما هنا موافق لما

في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤١ ( ٢ ) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٢



رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضحى ويوم الفطر وكان يقول: تصدقوا تصدقوا  
وكان أكثر من يتصدق النساء (١) فهذا أمر النبي ﷺ بالنساء بالصدقة عموماً نعم  
وجاءه من حل يكن وفيهن العواتق المخدرات ذوات الآباء . وذوات الأزواج ، فما  
خص منهن بعضاً دون بعض وفيهن المقلّة . والغنية فما خص مقداراً دون مقدار ، وهذا  
آخر فعله عليه السلام . وبحضرة جميع الصحابة . وآثار ثابتة ، والله تعالى الحمد .

**١٣٩٧ مسألة** وللرأة حق زائد وهو أن لها أن تتصدق من مال زوجها أحب  
أم كرهه وبغير اذنه غير مفسدة وهي مأجورة بذلك ، ولا يجوز له أن يتصدق من مالها بشيء  
أصلاً إلا بأذنها قال تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فبطل بهذا حكم أحد في مال  
غيره ، ثم وجب أن يخص من ذلك ما خصه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ كما ذكرنا  
من طريق أسماء بنت أبي بكر الصديق في الباب الذي قبل هذا . وروينا من طريق مسلم نا  
محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله  
ﷺ : « لا تصم المرأة وبعلمها شاهد إلا بأذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بأذنه  
وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له » . ومن طريق أحمد بن شعيب  
أخبرني أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن الأعمش عن سفيان عن عائشة أم المؤمنين  
قالت : قال رسول الله ﷺ : « اذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان له  
أجره بما كسب ولها مثله بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجورهم  
شيء » . وروينا أيضاً من طريق محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت  
أبا وائل يحدث عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : اذا تصدقت المرأة من  
بيت زوجها كان لها أجر وللزوج مثل ذلك . وللخازن مثل ذلك ولا ينقص كل واحد  
[ منها ] (٢) من أجر صاحبه شيئاً .

**قال أبو محمد** أبو وائل أدرك الجاهلية وأدرك رسول الله ﷺ فغير منكر أن  
يسمعه من أم المؤمنين ومن مسروق عنها أيضاً .

قال علي : واعترض بعض الجهال في هذه الآثار القوية برواية تشبه من طريق العرزمي  
عن عطاء عن أبي هريرة « لا يحل للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها بغير اذنه » وهذا  
جهل شديد لانه لا يصح عن أبي هريرة لضعف العرزمي ثم لو صح فلا يعارض قول رسول  
الله ﷺ برأى من دونه الأفاقي ، فان قالوا : أبو هريرة روى هذا وهو تركه قلنا : قد  
مضى الجواب وانما افترض علينا الانقياد لما صح عن النبي ﷺ لا للباطل الذي لم يصح

(١) هو في صحيح مسلم مطولاً ج ١ ص ٢٤٢ (٢) الزيادة من سنن النسائي ج ٥ ص ٦٥

عن دونه نعم ولا لما صح عن دونه، والحجة في رواية أبي هريرة لافي رأيه، وقد أفردنا لما تناقضوا في هذا المكان بابا ضخما فكيف وقد صح عن غير أبي هريرة القول بهذا؟ كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن امرأته أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فسألتها امرأة هل تصدق المرأة من بيت زوجها؟ فقالت عائشة: نعم ما لم تق ما لها بماله.

فان ذكرنا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي امامة الباهلي: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تنفق المرأة شيئا من بيت زوجها الا باذن زوجها قيل: يا رسول الله ولا الطعام؟ قال: ذلك أفضل أموالنا» وماروينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن مروق العجلي «أن رسول الله ﷺ سأله امرأة ما يحل من أموال أزواجهن؟ قال: الرطب تأكلينه وتهدينه» ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن زياد عن النبي ﷺ مثله: الا انه قال: «الرطب» بفتح الراء واسكان الطاء وفي الاول بضم الراء وفتح الطاء.

**قال أبو محمد:** فهذا كله لا شيء. حديث عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش وهو ضعيف عن شرحبيل بن مسلم (١) وهو مجهول لا يدري من هو لا يعارض بمثله الثابت من طريق اسماء. وعائشة. وأبي هريرة المتواتر عنهم من طريق ابن أبي مليكة. وعباد بن عبيد الله بن الزبير. وفاطمة بنت المنذر عن اسماء. ومسروق. وشقيق عن عائشة. والأعرج. وهمام بن منبه عن أبي هريرة هذا نقل تواتر يوجب العلم في أعلام مشاهير بمثل هذا السقوط والضعف الذي لو انفرد عن معارض لم يحل الأخذ به، والآخرا نمرسلان على أن فيهما خلافا لقول المخالف لأن فيه إباحة الرطب جملة وقد تعظم قيمته، وقدر ويت مراسيل (٢) أحسن من هذا بخلاف قولهم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن زريع نا يونس بن عبيد عن الحسن: «قال رجل لرسول الله ﷺ: صاحبتي تصدق من مالي وتطعم من طعامي قال: انما شريكك قال: أرايت ان نهيتها عن ذلك؟ قال: لها مانوت ولك ما بخلت» ومن طريق ابن عباس ان امرأة قالت له: آخذ من مال زوجي فاتصدق به؟ قال: الخبز والتمر قالت: فدراهمه قالت: أحببت ان يتصدق عليك قالت: لا قال: فلا تأخذى دراهمه الا باذنه أو نحو هذا قال علي: يكفي من هذا قول رسول الله ﷺ: «غير مفسدة».

(١) شرحبيل بن مسلم ضعفه ابن معين وقال أحمد من ثقات الشاميين انظره في تهذيب

التهذيب (٢) في النسخة رقم ١٤ «مرسل» وما هنا موافق لما ذكره بعد



هذا يجمع اليان كله ، وقال تعالى : ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) وقال تعالى :  
( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم )  
فمن خالف هذا لم يلتفت إليه وبالله تعالى التوفيق •

**١٣٩٨ مسألة** والعبد في جواز صدقته . وهبته . وبيعه . وشرائه كالحر ،  
والأمة كالحر مالم ينتزع سيدهما مالهما • برهان ذلك ما ذكرناه قبل من أمر الله تعالى  
بالصدقة . وأمر رسوله ﷺ بها : وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم  
ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون • وأنفقوا مما رزقناكم  
من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول : رب لو لا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن  
من الصالحين ) وقوله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) ولا خلاف في أن العبد .  
والأمة مخاطبان بالاسلام وشرائعه ملزمان بتخليص أنفسهما والتقرب إلى الله تعالى بصالح  
الأعمال موعدان بالجنة متوعدان بالنار كالأحرار ولا فرق ، فالتفريق بينهما خطأ  
الاحيث جاء النص بالفرق بينهما •

قال علي : أما المالك فيكون فقحش اضطرابهم ههنا وذلك ( ١ ) أنهم أباحوا التسرى باذن  
مولاه والله تعالى يقول : ( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت  
أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) ولا خلاف بين  
أحد في أن العبدان وطىء أمة سيده فانه زان فيقال للمالكين : لا تخلو هذه السرية التي  
أباحت فرجها للعبد من أن يكون ملك يمينه فهذا قولنا فقد صح ملكه لماله وظهر  
تناقضهم ( ٢ ) أو تكون ليست ملك يمينه وانما هي ملك يمين سيده فهو زان عاد ،  
وهذا ما لا يخرج منه واذا ملكها فقد ملك بلا شك ثمنها الذي اشتراها به والذي يدينها به ،  
وقال تعالى : ( ومن لم يستطع منكم طولا أن يتكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم  
من فتيانكم المؤمنات والله أعلم بايمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن  
أجورهن بالمعروف ) فأمر تعالى باعطاء الأمة صداقها وجعله ملكا لها وحقا لها والله  
تعالى لا يأمر بأن يعطى أحد مال غيره فصح أنهن مالكات كسائر النساء الحرار ولا فرق •  
وأما الخفيفيون . والشافعيون فقالوا : لا يملك العبد أصلا ولم يبيحوا له التسرى  
الا أن الشافعيين تناقضوا أيضا لأنهم أوجبوا عليه ثقة زوجته وكسوتها فلو لا أنه  
يملك لما جاز أن يلزم غرامة ثقة وكسوة من لا يجوز أن يملك ولا من لا يمكن أن يملك

( ١ ) في النسخة رقم ١٤٠ وهو ، بدل « وذلك » ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ ، تناقضكم ،  
وما هنا أنسب لما قبله

وأما الخفيون فلم يوجبوا عليه ثقة أصلا لكن جعلوه بزواجه جانيا جناية توجب أن يقضى برقبته لزوجه فينسخ النكاح اذا ملكته فهل سمع بابر من هذه الوسوس المضادة لاحكام القرآن . والسنن . والمعقول بلادليل أصلا ؟ واحتج المانعون من ملك العبد بان ذكرنا قول الله تعالى : ( ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومن رزقناه منارزقا حسنا فهو ينفق منه ) .

**قال أبو محمد** : وقالوا : العبد لا يرث ولا يورث فصح أنه لا يملك وقالوا : العبد سلعة من السلع ما نعلم لهم شيئا غير هذا أصلا وكله لاحجة لهم فيه ، أما قول الله تعالى : ( ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ) فلا حجة لهم فيه لوجوه : أولها أنه لم يقل الله تعالى : ان هذه صفة كل عبد مملوك وإنما ذكر من المالك من هذه صفته ، وقد قال تعالى : ( وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير ) فهل يجب من هذا أن تكون هذه صفة كل أبكم أو أن يكون الأبكم لا يملك شيئا ؟ هذا ما لا يقولونه ، ولا فرق بين ورود الآيتين ، ونحن لا نشكر أن يكون في الأحرار وفي العبيد من لا يملك شيئا لفقره ولا يقدر على شيء ولكن ليس كلهم كذلك . والثاني هو أن هذه الآية ليس فيها نص ولادليل ولا إشارة على ذكر ملك ولا مال وإنما فيها أنه لا يقدر على شيء فأنما فيها نفى القدرة . والقوة فقط إما بضعف وإما بمرض أو نحو ذلك . والثالث أنهم اذا أسقطوا ملكه بهذه الآية فآخرى بهم أن يسقطوا عنه بها الصلاة والصوم لانهما شيان ، وفيها أنه لا يقدر على شيء فوضع فساد تعلقهم بها جملة . وأما قولهم : إن العبد لا يرث ولا يورث فنعم لان السنة وردت بذلك وليس في هذا دليل (١) على أنه لا يملك ، والعمدة لا ترث وليس ذلك دليلا على أنها لا تملك ويخص الله تعالى بالميراث من شاء كما قال تعالى : ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وقال تعالى : ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) فدخل في هذا بنو البنات وخرجوا من الأولى ولم يكن في ذلك دليل على أنهم ليسوا لنا أولادا ، وأما قولهم : العبد سلعة فنعم فكان ماذا؟ إن كانوا من أجل أنه سلعة جعلوه لا يملك فليسقطوا عنه الصلاة . والطهارة . والصوم . والحدود لان السلع لا يلزمها شيء من ذلك .

**قال أبو محمد** : يكفي من هذا قول الله تعالى : ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) فقد وعدهم الله تعالى بالغنى وأخبر أن الفقر والغنى جائزان على العبيد . والاماء ، ولا يجوز أن يوصف بالفقر الا من يملك

(١) في النسخة رقم ١٤ . وليس ذلك دليلا .



فيعدم مرة ويستغنى أخرى وأما من لا يملك أصلاً فلا يجوز أن يوصف بفقر ولا بغنى كالابل . والقر . والسباع . والجمادات ، وهذا واضح والقرآن . والسنة في أكثر عهودهما شاهد كل ذلك بصحة قولنا ههنا إذ لم يأت فرق في شيء من الأوامر بالفرق (١) في الأموال بين حر . وعبد ، وبالله تعالى التوفيق هـ وقد صرح أن رسول الله ﷺ كان يجيب دعوة المملوك فلولم يكن مالكا لما لم يجب عليه السلام دعوته ، وقد قبل هدية سلمان وهو مملوك وأكلها عليه السلام كما أخبرنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن راهويه نا يحيى بن آدم نا ابن ادريس - هو عبدالله - نا محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة (٢) عن محمود بن لبيد عن ابن عباس حدثني سلمان الفارسي من فيه قال : كنت من أهل أصبهان واجتهدت في المجوسية ثم ذكر الحديث بطوله وأنه عامل ركباً من كلب على أن يحملوه إلى أرضهم قال : فظلموني فباعوني (٣) عبداً من رجل يهودي ثم باعه ذلك اليهودي من يهودي من بني قريظة ، ثم ذكر قدوم النبي ﷺ المدينة قال : فلما أمسيت جمعت ما كان عندي ثم خرجت حتى جئت رسول الله ﷺ وهو بقبا ومعه نفر من أصحابه فقلت : كان عندي شيء وضعت للصدقة رأيتم أحق الناس به فجسكم به فقال عليه السلام : كلوا وأمسك هو ثم تحول عليه السلام إلى المدينة فجمعت شيئاً ثم جئت فسلمت عليه فقالت : رأيته لا تأكل الصدقة وكان عندي شيء أحب أن أكرمك به هدية فأكل هو وأصحابه ثم أسلمت ثم شغلني الرق حتى فاتني بدر ثم قال لي رسول الله ﷺ : كاتب ، وذكر الحديث فقد أجاز عليه السلام صدقة العبد . وهديته ولا حجة في أحد دونه وبالله تعالى التوفيق ، نعم وأجازها معه عليه السلام الحاضرون من أصحابه (٤) ولا يخالف لهم من الصحابة أصلاً ، واحتج بعضهم بقول الله تعالى : ( ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فإما رزقناكم فأنتم فيه سواء ) هـ قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيها لأننا لم نخالفهم في أن عبيدنا لا يملكون أموالاً ولا لهم شركاء. لأنها وإنما خالفناهم هل يملكون أموالهم وكسبهم أم لا ؟ \*

**قال أبو محمد :** وأما اتزاع السيد مال عبده فباح وقد جاءت السنة بذلك في الغلام الذي حرم رسول الله ﷺ فسأل رسول الله ﷺ عن خراجة ؟ فأخبر فأمر عليه

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية « بالقرب » وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٤ هـ عن عاصم بن عمر بن حبيب بن قتادة ، وما هنا موافق لما في تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٥٣ (٣) في النسخة رقم ١٤ هـ وباعوني ، (٤) في النسخة رقم ١٤ هـ « من الصحابة »

السلام بأن يخفف عنه ، فصح أن للسيد أخذ كسب عبده فإذا قال السيد : قد انتزعت كسبك فقد سقط ملك العبد عنه وصار للسيد وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٩ مسألة** وأما من لم يبلغ أو بلغ وهو لا يميز ولا يعقل . أو ذهب تمييزه بعد أن بلغ بميزا فهو لاء غير مخاطبين ولا ينفذ لهم أمر في شيء من ما لهم (١) لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث فذكر الصبي حتى يبلغ . والمجنون حتى يبرأ ، فان كان المجنون يفوق تارة ويعقل ويحسن أخرى جاز فعله في الساعات التي يفوق فيها وبطل فعله في الساعات التي يحسن فيها لما ذكرنا أنها ولأنه مخاطب في ساعات عقله غير مخاطب في ساعات جنونه .

قال علي : ومن حجر عليه ماله لصغر . أو جنون فسواء كان عليه وصى من أب أو من قاض كل من نظره نظراً حسناً في بيع أو ابتاع أو عمل ما فهو نافذ لازم لا يردوان أنفذ عليه الوصي ما ليس نظراً لم يحز لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهد الله ) ولقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) ولقوله تعالى : ( إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم ) وقوله تعالى : ( المؤمنون واثقون بعضهم أولياء بعض ) ولقوله رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله » فصح أن كل مسلم فهو ولي لكل مسلم وأنه مأمور بالنظر له بالأحوط . وبالقيام له بالقسط . وبالتعاون على البر والتقوى ، فكل بر وتقوى أنفذه المسلم للصغير والذي لا يعقل (٢) فهو نافذ بنص القرآن ولم يأت قط نص بإفراد الوصي بذلك ورد ما سواه ، فان قيل : فأجيزوا هذا في الصغير الذي له أب قلنا : نعم هكذا نقول ولو أن أباه يسيء له النظر لمنع من ذلك ، فان قالوا : فأجيزوا هذا من المسلمين بعضهم على بعض بهذا الدليل نفسه قلنا : منعنا (٣) من ذلك قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) فالمخاطب المكلف المتملك ماله لا يجوز لأحد أن يكسب عليه غيره وأما من ليس بمخاطب ولا مكلف ولا مملك ماله فلا شك في أن غيره هو المأمور بإصلاح ماله ، فمن سارع إلى ما أمر به من ذلك فهو حقه وكذلك الغائب الذي يضيع ماله ، فكل من سبق إلى حسن النظر فيه فذلك لا فيما يمنع منه (٤) إذا قدم وكان لا ضرر في ترك إنفاذه فهذا ليس لأحد إنفاذه عليه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٠٠ مسألة** ولا يجوز أن يدفع إلى من لم يبلغ شيء من ماله ولا نفقة

(١) في النسخة رقم ١٤ من أموالهم ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « للصغير الذي لا يعقل »

(٣) في النسخة رقم ١٦ « بمنعنا » (٤) في النسخة رقم ١٦ « منع منه »



يوم فضلا عن ذلك الا مايا كل في وقته وما يلبس لطرده الحر والبرد من لباس مثله  
و يوسع عليه في كل ذلك .

١٤٠١ مَسَائِلُهُ ومن باع ما وجب بيعه لصغير . أو لمحجور غير مميز . أو لمفلس .  
أو لغائب (١) بحق . أو ابتاع لهم ما وجب ابتياعه . أو باع في وصية الميت . أو ابتاع  
من نفسه للمحجور . أو للصغير . أو لغرماء المفلس . أو للغائب . أو باع لهم من  
نفسه فهو سواء كالأبناح لهم من غيره أو باع لهم من غيره ولا فرق ، ان لم يحجب نفسه (٢)  
في كل ذلك ولا غيره جاز وان حجب نفسه أو غيره بطل لانه مأمور بالقيام بالقسط والتعاون  
على البر فاذا فعل ما أمر به فهو محسن واذ هو محسن فمأ على المحسنين من سبيل ، ولم يأت  
قط نص قرآن . ولا سنة بالمنع من ابتياع من ينظر له (٣) لنفسه أو يشتري له من نفسه .  
فان قيل : ان ابن مسعود قد منع من ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن  
أبي اسحاق عن صلة بن زفر قال : جاء رجل الى ابن مسعود على فرس فقال : ان عمي  
أوصى الى بتر كته وهذا منها أفأشتريه ؟ قال : لا ولا تستقرض من أموالهم شيئا قلنا :  
قدرونا ما حدثناه أبو سعيد الجمفرى قال : نا أبو بكر محمد بن علي المقرئ نا أحمد بن محمد  
ابن اسماعيل النحوى عن الحسن بن غليب بن سعيد عن يوسف بن عدى نا أبو الاحوص  
نا أبو اسحاق عن يرقامولى عمر بن الخطاب قال : قال لى عمر بن الخطاب : أنزلت مال  
الله تعالى منى بمنزلة مال اليتيم ان احتجت اليه أخذت منه فاذا أيسرت قضيت ، فهذا  
عمر لا ينكر الاستقراض من مال اليتيم ، وكذلك صح عن ابن عمر أيضا ولا فرق بين  
أخذ مال اليتيم قرضا ورد مثله بعد ذلك وبين ابتياعه بمثل ثمنه وقيمته واعطاء مثله نقدا  
فان قالوا : يتهم في ذلك قلنا : ويتهم أيضا أنه يدلس أيضا فيما يبتاع له من غيره  
أو يبيعه له من غيره فيا كل ويخون في الأمرين ولا فرق بين من استجاز عين الوصية ومن  
في ولايته فيما يبتاع له من نفسه أو ما يشتري منه لنفسه وبين أن يستجيز ذلك فيما يبتاع له  
من غيره أو يبيع له من غيره وما جعل الله قط بين الأمرين فرقا يعقل . وقال أبو حنيفة :  
لا يبتاع لنفسه من مال يتيمة شيئا ، وروى هذا عن الشافعى ، وقال أبو حنيفة مرة  
أخرى : ان ابتاع منه بأكثر من القيمة جاز وأما بالقيمة فأقل فلا ، وقال مالك : يحمل  
الى السوق فان بلغ أكثر بطل عقده والا فهو له لازم والعجب أنهم منعوا من هذا  
وأجازوا أن يرهن عن نفسه مال يتيمة ، وأباح المالكيون أن يعتق عبد يتيمة ، وهذا

(١) في النسخة الحلية ، أول الغائب ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « وان لم يحجب نفسه »

(٣) في النسخة رقم ١٤ « من ان يبتاع من ينظر له »

تناقض وعكس للحقائق ، وقال بقولنا أبو يوسف . وأبو سليمان . وسفيان الثوري في أحد قوله ، فعلى كل حال قد خالفوا ابن مسعود وبالله تعالى التوفيق .

١٤٠٢ مسألة مستدركة ، ولا يحل للوصي أن يأكل من مال من الى نظره مطارقة . يمكن ان احتاج استأجره له (١) الحاكم بأجرة مثل عمله لقول الله تعالى : (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن ) فان ذكروا قول الله تعالى : ( ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) قلنا : قد قال بعض السلف : ان هذا الاكل المأمور به انما هو في مال نفسه لا في مال اليتيم وهو الاظهر لأن الله تعالى يقول : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ) فهي حرام أشد التحريم الاعلى سبيل الأجرة أو البيع اللذين أباحهما الله تعالى وبالله تعالى التوفيق (٢) .

(١) انظر له سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) اني هنا انتهى كتاب الحجر ، وقد ذكر المصنف في كتابه الايصال مسائل كثيرة وفروعا في الفقه زيادة على ما في كتاب المحلى فنسخها كاتب النسخة الحلية وألحقها بكتاب المحلى ونبه على ذلك ، ولما كانت مشتملة على احكام فقهية نافعة أحتفظنا هنا الا اني فصلتها عن أصل الكتاب وجعلناها مستقلة خوف اختلاطها بالأصل وهي هذه .

زيادة من الايصال في الاكل من مال اليتيم للوصي والقاضي قال علي : ذهب أبو حنيفة الى انه لا يأكل منه شيئا في الحضر قال : فان سافر من أجله أخذ ما يحتاج اليه .

قال علي : هذا تقسيم فاسد لا دليل على صحته وذهب مالك الى أنه لا يأكل منه الا الشيء اليسير كالحلب والتمر ان كان غنيا وان كان فقيرا فليأكل بقدر حاجته ، وذهب آخرون الى أنه لا يحل له أن يأكل من مال اليتيم شيئا روى ذلك عن ابن عباس وهو قول أبي سليمان وأصحابنا . قال علي : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب الرد الى كلام الله وما صح من كلام رسوله

عليه السلام كما افترض الله علينا اذ يقول : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) ففعلنا فوجدنا الله تعالى يقول : ( يسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأغنتكم ) وقال تعالى : ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا ) وقال تعالى : ( وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم إنه كان حوبا كبيرا ) وقال تعالى : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ) وقال تعالى : ( ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن



حتى يبلغ أشده ) وقال تعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا )  
فصح أن كل ما تلونا من الآيات متفق غير مختلف مضموم بعضه الى بعض ككلمة واحدة  
لا يحل غير ذلك لا ترك بعضه وأخذ بعضه ولا ضرب بعضه ببعض ، ووجدناه تعالى يقول  
مخاطبا لنيه عليه السلام : ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) وقال تعالى مخبرا عنه عليه السلام :  
( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) روينا من طريق مسلم حدثني هرون بن سعيد  
الايلي نا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن يزيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة  
• أن رسول الله ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات قيل : يا رسول الله وما هن ؟ قال  
الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق وأكل مال اليتيم وأكل الربا والتولي  
يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات • • ومن طريق أحمد بن شعيب أنا  
اسحق بن منصور أنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن محمد بن عجلان حدثني سعيد بن أبي  
سعيد - هو المقبري - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : اللهم اني اخرج حق الضعيفين  
اليتيم والمرأة • • ومن طريق أحمد بن شعيب أيضا أخبرني محمد بن بكر نا محمد - هو ابن  
مسلمة - عن المقبري عن أبيه عن شريح الخزاعي قال قال رسول الله ﷺ : اللهم اني  
أخرج حق السفهين حق اليتيم وحق المرأة ، وكل هذا صحيح ثابت • • ومن طريق أبي  
داود نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما أنزل  
الله تعالى ( انما يأكلون في بطونهم نارا ) الآية انطلق من كان عنده يتيم فعزل طعامه من طعامه  
وشرا به من شرابه فجعل يفضل من طعامه فيحبس له حتى يأكله أو يفسد فاشتد ذلك عليهم  
فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فانزل الله تعالى : ( ويسألونك عن اليتامى قل : اصلاح لهم  
خير وان تخالطوهم فاخوانكم ) فخلطوا طعامهم بطعامه وشرا بهم بشرا به •

قال علي : هذا كل نص ورد في ذلك مما يصح وهو كله والله الحمد متفق لا اختلاف في شيء  
منه : وذلك أنه قد صح تحريم أموال اليتامى والوعيد بالنار في بطونهم ، وصلى السعير على آكلها  
فكان هذا تحريما للذنوب منها جملة الا بالتي هي أحسن وهو حفظها وانماؤها وإيتاؤها ياها فقط  
وليس أكلها ولا تملكها شيء منها التي هي أحسن بل التي هي أسوأ بلا خلاف ومن عند عن  
الحق ههنا فانه موافق لنا في أنها التي هي أسوأ في أموال الاجنيين والوعيد بالنار على أموال  
اليتامى اشد منه على أموال غيرهم فظهر تناقض المخالفين في هذا • • وصح قولنا والحمد لله رب  
العالمين ، وكذلك قوله تعالى : ( ولانا كلنا أموالهم الى أموالكم إنه كان حوبا كبيرا ) فيصح أن  
كل ما قل أو أكثر من مال اليتيم من الكبار والحبوب بنص القرآن ، وكذلك نص حديثه  
عليه السلام الذي ذكرنا فانه أخبر أن أكل مال اليتيم من الموبقات المقررة بالشرك والقتل •

قال علي : فلم يبق الا الآيتين اللتين تعلق بهما من تعلق فوجب النظر فيهما مضمومتين الى هذه الآيات الاخرى ولا بد لا مفردتين عنها لما نص الله تعالى عليه من أن كلامه لا اختلاف فيه فصح أنه كله شيء واحد .

قال علي : فاذا لا بد من ضم تينك الآيتين الى سائر هذه الآيات وهذا الحديث فلا بد في ذلك من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن يكون في تينك الآيتين استثناء باباحة في بعض ما حرم في هذه الآيات الاخرى فيستثنى ما فيها ويرقف عنده وإما أن لا يكون فيهما استثناء شيء مما في هذه الآيات الاخرى فيكون حكم الجميع واحداً ومن تعدى هذين الوجهين فهو مخالف للقرآن متحكم في دين الله تعالى برأيه، وهذا عظيم جدا ونسأل الله التوفيق .

قال علي : فنظرنا في الآية التي فيها قول الله تعالى : ( ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) فوجدناه تعالى أمر الغني بالاستغفاف جملة فبطل بهذا قول من أباح للغني أكل ما قل أو كثر من مال اليتيم ووجدناه قد أمر الفقير أن يأكل بالمعروف ولم يقل تعالى : ما الشيء الذي يأكل فلم يحل لاحد أن يتحكم في ذلك برأيه فيكون قائل على الله تعالى ما لا علم له به، وهذا مقرون بالشرك قال تعالى : ( قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وان المقدم على هذا بعد ساعة هذه الآية لجرى هالك نعوذ بالله من الخذلان .

قال علي : فلم يكن في معنى هذه الآية وما أمر الله تعالى فيها الا قولان لا ثالث لهما أحدهما قول من قال : فليأكل بالمعروف أي من مال اليتيم، والثاني قول من قال : فليأكل كل بالمعروف أي من مال نفسه لا من مال اليتيم وانها وصية للفقير ان لا تحرمه في الفقة من نفقته التي رزقه الله تعالى اياه عن يده وقهره .

قال علي : يوجب النظر في الصحيح من هذين القولين ليؤخذ به في الباطل منهما فيطرح ويرفض فنظرنا في قول من قال : ان مراد الله تعالى بذلك اباحة الاكل له من مال اليتيم فوجدناه دعوى بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل وحرام أن ينسب الى الله عز وجل فسقط هذا القول لتعريبه من البرهان وقد قال تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ثم اذ قد سقط هذا القول فقد صح القول الثاني اذ ليس في الآية الا هذان القولان فلم يكن لنا دليل الا هذا الكافي لانه برهان ضروري صحيح فكيف والبرهان على صحته واضح قاطع مقطوع على صحته يبين لا شك فيه وهو انه لا يحل أن ينسب الى الله تعالى شيء من الاحكام يقال فيه هذا مراد الله عز وجل الا بنص أو اجماع متيقن ونحن على يقين وثقة من أن أموال اليتامى محرمة على الوصي يمين ونحن على يقين من اباحة مال الوصي لنفسه



بلاشك فتحن ان قلنا : ان مراد الله تعالى باطلاقه للفقير أن يأكل بالمعروف انما هو من مال نفسه كنا على يقين وصحة من أن الله تعالى قد اراد هذا و اباحه بلاشك ، و كان من نسب الى الله تعالى ما لا يشك في صحته محسنا مصييا صادقا فوجب الوقوف عندهذا الذي لا تبعه على قائله فيه و وجدنا من أخبر ان مراد الله تعالى بقوله : ( فليأكل بالمعروف ) انه من مال اليتيم مخالف ليقين تحريره تعالى أموال اليتامى ناسبا الى الله تعالى برأيه مالا علم له به ، وهذا حرام لا يحل ، فبطل هذا القول جملة و الحمد لله رب العالمين .

نا أبو سعيد الفتى نا أبو بكر محمد بن علي بن الأدفوي نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ابن النحاس عن محمد بن جعفر بن حفص عن يوسف بن موسى ناقيصة عن سفيان الثوري عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى : ( ومن كان غنيا فليستعفف ) قال ابن عباس : معناه لا يأكل من مال اليتيم قال : ( ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) قال ابن عباس : يقوت على نفسه حتى لا يحتاج الى مال اليتيم و به الى ابن النحاس نا جعفر بن مجاشع نا ابراهيم بن اسحق نا ابراهيم بن عبد الله نا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس نسخت الظلم والاعتداء ونسختها : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ) . قال علي : كلنا الروايتين عن ابن عباس متفقة مؤديتان الى منع الوصي الغني والفقير من أكل شيء من مال اليتيم و به نقول ، والرواية عن عمر بن الخطاب وعن ابنه رضي الله عنهما في الاستقراض موافقة لقولنا في انه احراز لمال اليتيم ، فحصل قولنا وهو قول الصحابة رضي الله عنهم .

( فان قيل ) : كيف تقولون هذا ؟ وأنتم تقولون : الفقير هو الذي لا يملك شيئا أصلا ، قلنا و بالله تعالى التوفيق هو كما قلنا ليس في قولنا هنا مناقضة لما قدمنا لا تناقضنا قلنا أن كل حي في الأرض فلولاه رزق رزقه الله تعالى اياه مياومة ما عاش قال الله تعالى : ( خلقكم ثم رزقكم ) فاذا لبد من رزق يعاش به فما ذلك الرزق قلنا : انه يأكل بالمعروف وهو امان عمل أو صدقة أو احتشاش وما أشبه ذلك . وروينا من طريق البخاري انه عليه السلام قال للرجل الذي أراد أن يتزوج المرأة التي عرضت نفسها عليه . « التمس شيئا ولو خاتما من حديد فلم يجد فقال : أمعك من القرآن شيء قال : نعم » الحديث ، فهذا رجل يعلم النبي ﷺ انه لا شيء معه غير ازاره لا ما يلبس ولا ما يفضل عنه ولا خاتم حديد فافوقه و يقين يدري انه قدأكل ما أقام قوته ولولا ذلك ما قدر على التكاح ولا على المشي اذ مشى يلتمس شيئا فلم يجد وهو في غاية الفقر ، فمثل هذا أن يأكل

## بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب الاكراه

**١٤٠٣ مسألة** الاكراه ينقسم قسمين . اكراه على كلام . واكراه على فعل ،  
قالا كراه على الكلام لا يجب به شيء . وان قاله المكروه كالكفر . والقذف . والاقرار .  
والنكاح . والانسكاح . والرجعة . والطلاق . والبيع . والابتياح . والنذر .  
والايمان . والعق . والهبة . واكراه الذي الكتابي على الايمان وغير ذلك لانه في قوله ما اكره  
عليه انما هو حاك للنظر ان الذي امر ان يقول ولا شيء . على الحاكى بلا خلاف ، ومن فرق  
بين الامرين فقد تناقض قوله ، وقد قال رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات ولكل  
امرئ ما نوى » فصحح أن كل من أكره على قول ولم ينو مختاراه فانه لا يلزمه .  
والاكراه على الفعل ينقسم قسمين ، أحدهما كل ما يبيحه الضرورة كالأكل .

فما رزقه تعالى من قوته الذي يمسك حياته بالمعروف ولا يحرق فيه ،  
قال على : ثم رجعنا إلى الآية التي هي ( وان تخالطوهم فاخوانكم ) والحديث المأثور  
في ذلك وهو صحيح فوجدناهما ليس فيهما اباحة أكل شيء من مال اليتيم أصلا للوصي وانما  
فيهما اباحة المخالطة فقط وهي ضم طعامهم مع طعامه فقط ونحن لانمنع من هذا اذا لم  
يستزد مؤاكل اليتيم على مقدار ما جعل ، وقد ذكرنا في كتاب الاطعمة نهي عليه السلام  
عن القران الا أن يستأذن صاحبه فحرم بهذا الاستزادة من مال المؤاكل الا باذنه واليتيم  
لا اذنه مالم يبلغ فحرم الاستزادة من طعامه ما قل أو كثر ، وفي نص الآية بيان  
لذلك جلي وهو قوله تعالى : ( وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ) فصح  
يقينا أن الفساد في المخالطة محذور وأن الاصلاح فيها حسن ، والاصلاح هو أن يتجافى  
لليقيم عن زيادة على قدر طعامه فهذا اصلاح لا شك فيه وأن يقتصر على مقدار طعامه فقط ،  
والافساد هو أن يستوفي جميع طعامه ويتزبد من مال اليتيم ، وهذا هو نص قولنا والحمد  
لله رب العالمين . قال على : وأما قول المالكيين : وتقسيم الخيفين نخال من موافقة  
نص . أو سنة صحيحة أو قياس . أو قول صاحب وبالله تعالى التوفيق . قال على : فان  
ابى الوصى من النظر لليقيم ولم يجد الحاكم من ينظر له حصة فليستأجر له ولا ناظر او هذا  
انما هو حظ لليقيم فهذا جائز بلا خلاف لأمر رسول الله ﷺ بالمواجزة وأما من عمل  
له حصة فلا يحل له أن يأكل من ماله شيئا فيكون أكل مال اليتيم بالباطل وبالله تعالى التوفيق .

( انتهى من كتاب الايصال )



والشرب فهذا يبيحه الا كراه لان الا كراه ضرورة فمن أكره (١) على شيء من هذا فلا شيء عليه لانه أتى مباحاله اتيانه ، والثاني مالا يبيحه الضرورة كالقتل . والجراح . والضرب . وافساد المال فهذا لا يبيحه الا كراه فمن أكره على شيء من ذلك لزمه القود والضمان لانه أتى محرما عليه اتيانه ؛ والا كراه هو كل ماسى فى اللغة إكراهه وعرف بالحس أنه إكراه كالوعيد بالقتل ممن لا يؤمن منه انفاذ ما توعد به . والوعيد بالضرب كذلك . أو الوعيد بالسجن كذلك . أو الوعيد بافساد المال كذلك . أو الوعيد فى مسلم غيره بقتل . أو ضرب . أو سجن . أو افساد مال لقول رسول الله ﷺ : «المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسله» .

١٤٠٤ مسألة فمن أكره على شرب الخمر . أو أكل الخنزير . أو الميتة . أو الدم . أو بعض المحرمات . أو أكل مال مسلم . أو ذمى فباح له أن يأكل . ويشرب ولا شيء عليه لاحد ولا ضمان لقول الله عز وجل : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم إليه ) وقوله تعالى : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ) ولقوله تعالى : ( فمن اضطر فى خمسة غير متجانف لا اثم ) فان كان المكروه على أكل مال مسلم له مال حاضر فعليه قيمة ما أكل (٢) لان هكذا هو حكم المضطر فان لم يكن له مال حاضر فلا شيء عليه فيما أكل لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق . فان قيل : فهلا أبجتم قتل النفس للسكر والزنا . والجراح . والضرب . وافساد المال بهذا الاستدلال ؟ قلنا : لان النص لم يبيح له قط أن يدفع عن نفسه ظلما بظلم غيره ممن لم يتعد عليه وانما الواجب عليه دفع الظالم أو قتاله لقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ولقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده إن استطاع فان لم يستطع فليسأله فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان ليس وراء ذلك من الايمان شيء » فصح أنهم لم يبيح له قط العون على الظلم لالضرورة ولا غيرها وانما فسح له ان يعجز فى أن لا يغيره بيده ولا بلسانه وبقى عليه التغير بقلبه ولا بد والصبر لقضاء الله تعالى فقط وأيسح له فى الخمصة (٣) بنص القرآن الأكل والشرب وعند الضرورة (٤) وبالله تعالى التوفيق .

(١) فى النسخة رقم ١٦ ومن أكره . (٢) فى النسخة رقم ١٦ وله مال حاضر منه فعليه قيمته بالأكل . (٣) أى جماعة تورث خص البطن أى ضموره (٤) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « عند الضرورة » بدون واو ، والظاهر ما هنا فيكون أباح له ذلك فى حالتين عند الخمصة وعند الضرورة والله أعلم

١٤٠٥ **مَسْأَلَةٌ** قلو أمسكت امرأة حتى زنى بها أو أمسك رجل فأدخل أحليه في فرج امرأة فلا شيء عليه ولا عليها سواء انتشر أو لم ينتشر . أمنى أو لم يمن . أنزلت هي أو لم تنزل لأنهما لم يفعلا شيئا أصلا ، والانتشار والامناء فعل الطبيعة الذي خلقه الله تعالى في المرء أحب أم كره لا اختيار له في ذلك .

١٤٠٦ **مَسْأَلَةٌ** ومن كان في سبيل معصية كسفر لا يحل . أو قتال لا يحل فلم يجد شيئا يأكله إلا الميتة . أو الدم . أو خنزيراً . أو لحم سبع . أو بعض ما حرم عليه لم يحل له أكله إلا حتى يتوب فإن تاب فليأكل حلالاً ولا يزال يتوب فإن أكل كل حرام ما وان لم يأكل فهو عاص لله تعالى بكل حال ، وهذا قول الشافعي (١) . وأبي سليمان ، وقال مالك : يأكل .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** وهذا خلاف للقرآن بلا كلفة لأن الله تعالى لم يبيح له ذلك إلا في حال يكون فيها غير متجانف لأثم . ولا باغيا . ولا عاديا ، وأكله ذلك عون على الأثم والعدوان وقوة له على قطع الطريق . وفساد السبيل . وقتل المسلمين وهذا عظيم جدا ، فقالوا : (٢) معنى قوله تعالى : ( غير باغ ولا عاد ) أي غير باغ في الأكل ولا عاد فيه فقلنا : هذا الباطل والقول على الله تعالى بزيادة في القرآن بلا برهان ، وهذا لا يحل أصلا لأنه تحريف للكلم عن مواضعه ، فإن قالوا : (٣) قد قال الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) فهو أن لم يأكل قاتل نفسه فقلنا : قول الله حق وما أمرناه قط بقتل نفسه بل قلنا له : افعل ما افترض الله عليك من التوبة واترك ما حرم عليك من السعي في الأرض بالفساد . والبغى وكل في الوقت حلالا طيبا ، فإن أضفتم إلى خلافكم القرآن الإباحة له أن لا يتوب وأمره بأن يصير على الفساد في الأرض فما أردنا منكم إلا أقل من هذا \* وقال الحنفيون : لا يلزم الأكره على البيع . ولا على الشرى . ولا على الإقرار . ولا على الهبة . ولا على الصدقة ، ولا يجوز عليه شيء من ذلك \* قالوا : فإن أكره على النكاح . أو الطلاق . أو الرجعة . أو العتق ، أو النذر . أو اليمين لزمه كل ذلك وقضى عليه به وصح ذلك النكاح . وذلك الطلاق . وذلك العتق . وتلك الرجعة . ولزمه ذلك النذر . وتلك اليمين \* وروينا من طريق حماد بن سلمة نا عبد الملك بن قدامة الجمحي حدثني أبي أن رجلا تدلى بحبل ليشتار عسلا فخلقت له امرأته لتقطعن الحبل أو ليطلقنها ثلاثا فطلقها ثلاثا فلما خرج أتى عمر بن الخطاب فاخبره فقال له عمر : ارجع إلى امرأتك فإن هذا ليس طلاقا ، ومن طريق حماد بن سلمة

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وهو قول الشافعي ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « وقالوا »

(٣) في النسخة رقم ١٦ « فقالوا »



عن حميد عن الحسن أن علي بن أبي طالب قال : ليس لمسكره طلاق ، قال الحسن : وأخذ رجلا أهل امرأته فطلقها إن لم يبعث بنفقتها إلى شهر فجاء الأجل ولم يبعث شيئا فخاصموه إلى علي فقال : اضطهدتموه حتى جعلها طالقا (١) فردها عليه \* ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهشيم نا عبدالله بن طلحة الخزاعي نا أبو يزيد المدني (٢) عن ابن عباس أنه قال : ليس لمكره طلاق ، وصح أيضا عن ابن عمر من طرق أنه لم يجز طلاق المكره \* ومن طريق ثابت الأعرج قال : سألت كل فقيه بالمدينة عن طلاق المكره ؟ فقالوا : ليس بشيء ثم أتيت ابن الزبير . وابن عمر فردا علي امرأتى ، وكان قد أكره علي طلاقها ثلاثا ، وصح هذا أيضا عن جابر بن زيد . والحسن . وعطاء . وطاوس . وشريح . وعمر بن عبدالعزيز : وهو قول مالك . والأوزاعي . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وجميع أصحابهم ، وصح إجازة طلاق المكره أيضا عن ابن عمر ، وروى عن عمر . وعلي . ولم يصح عنهما ، وصح عن الزهري . وقتادة : والنخعي . وسعيد بن جبير \* واحتج المجيزون لذلك بعموم قوله تعالى : ( فان طلقها فلا تحل له من بعد ) الآية .

**قال أبو محمد :** وهذا تمويه منهم لأن الله تعالى الذى قال هذا هو الذى قال : ( ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم ) والمكره لم يطلق قط إنما قيل له : قل : هي طالق ثلاثا فحكى قول المكره له فقط ، والعجب من تخليطهم وقلة حياهم يحتجون بعموم هذه الآية فى إجازة طلاق المكره ثم لا يجيزون بيع المكره والله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) فان قالوا : البيع لا يكون الا عن تراض قلنا : والطلاق لا يكون الا عن رضى من المطلق ونية له بالنصوص التى قدمنا ، ثم قد خالفوا هذا العموم ولم يجيزوا طلاق الصبي ولا طلاق النائم ، فان قالوا : ليس هذان مطلقين قلنا : ولا المكره مطلقا \* .

وأطرف شيء أنهم احتجوا ههنا فقالوا : البيع يرد بالعيب قلنا : نعم ولكن بعد صحة فأنه بروننا هل وقع بيع المكره صحيحا أم لا ؟ فان قلتم : وقع صحيحا فلا سنيل إلى ردء الأبرضا هما أو ينص فى ذلك ، وان قلتم : لم يقع صحيحا وهو قولهم قلنا : فقياسكم مالم يصح على ما صح باطل فى القياس لانه قياس الشيء (٣) على ضده وعلى ما لا يشبهه ، وقلنا لهم أيضا : وكذلك الطلاق من المكره وقع باطلا واحتجوا بأخبار فاسدة \* منها ما روينا من طريق أبي عبيدنا اسماعيل بن عياش حدثني الغازي بن جيلة الجبلاني عن صفوان

(١) فى النسخة رقم ١٤ والحلية وحتى جعلها عليه ، (٢) فى النسخة رقم ١٦ « أبو يزيد المدني » وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٣) فى النسخة رقم ١٤ « قياس للشيء »

ابن عمران الطائي « أن رجلا جعلت امرأته سكيना على حلقه وقالت : طلقني ثلاثا أو لا ذبحتك فاشدها الله تعالى فأبى فطلقها ثلاثا فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا قيلولة في الطلاق ، هـ وروينا ه أيضا من طريق نعيم بن حماد عن بقية عن الغازي بن جبلة (١) عن صفوان الطائي عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ (٢) ، وهذا كله لا شيء لأن اسماعيل بن عياش . وبقية ضعيفان . والغازي بن جبلة مجهول . وصفوان ضعيف ثم هو مرسل ه وذكروا حديثا من طريق مطين عن حسين بن يوسف التميمي وهو مجهول عن محمد بن مروان وهو مجهول عن عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » ه

قال أبو محمد : وهذا قلة حياء منهم أن يحتجوا برواية عطاء بن عجلان وهو مذكور بالكذب ثم هم يقولون : ان صاحب اذا روى خبرا وخالفه فذلك دليل على سقوط ذلك الخبر وانما روى هذا من طريق ابن عباس ، وقدر وينا من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : ان ابن عباس لم ير طلاق المكروه فليزهم على أصلهم الفاسد أن يسقطوا كل هذه الأخبار لأن ابن عباس روى بعضها وخالفه كما فعلوا فيما كذبوا فيه على أبي هريرة من تركه ماروى هو وغيره من الصحابة رضي الله عنهم من غسل الاناء من ولو غ الكلب سبعا ولكنهم قوم لا يعقلون ، وأيضا فهم أول مخالف لهذا الخبر لأنهم لا يجيزون طلاق النائم يتكلم في نومه بالطلاق ولا طلاق الصبي وليس معتوهين ولا مغلوبين على عقولهما ، ويقولون فيمن قال لامرأته في غضب : أنت خلية أو بائن . أو برية . أو حرام . أو أمرك يدك ونوى طلقة واحدة فهي لازمة وان نوى ثلاثا فهي لازمة . وان نوى اثنتين لزمت واحدة ولم تلزم الأخرى ؛ فمن أرق ديننا من يحتج بخبر هو أول مخالف له على من لا يراه حجة أصلا واحتجوا بالآثار الواردة : « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد » ه

**قال أبو محمد :** وهي آثار واهية كلها لا يصح منها شيء ، ثم لو صححت لم يكن لهم فيها

(١) هو - بالزاي وفي بعض النسخ بالراء - قال الذهبي في الميزان : وغازي بالزاي وقيد بعض الأئمة بالراء ، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان وهو كذلك في كتاب العقيلي ه (٢) ذكر الحافظ ابن حجر الحديث في لسان الميزان ولفظه « أن رجلا كان نائما فاخذت امرأته السكين فقالت : طلقني ولا ذبحتك فطلقها فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : لا قيلولة في الطلاق ، قال ابن عدي : ليس له إلا هذا الحديث الواحد ، وقال البخاري حديثه منكر في طلاق المكروه ه



حجة أصلاً لأن المكروه ليس مجداً في طلاقه ولا هازلاً فخرج أن يكون لهم حكم في ذلك ه  
قال علي: وأى عجب أكثر من يحتاج بهذه الأكذوبات التي هي إمام من رواية كذاب  
أو مجهول . أو ضعيف . أو مرسل ثم يعترض على ما روينا من طريق الربيع بن  
سليمان المؤذن عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ  
« عني لآمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فان قال : سأل عبدالله بن أحمد  
ابن حنبل أباه عن هذا الحديث فقال له : إنه رواه شيخ عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي .  
ومالك قال مالك : عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وقال الأوزاعي : عن عطاء عن  
ابن عباس عن النبي ﷺ فقال أحمد : هذا كذب . وباطل ليس يروى إلا عن الحسن  
عن النبي ﷺ ، فاعجبوا للعجب ! إنما كذب أحمد رحمه الله من روى هذا الخبر من  
طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء  
عن ابن عباس وصدق أحمد في ذلك . فهذا لم يأت قط من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر  
ولا من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس إنما جاء من طريق  
بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ومن بدل الأسانيد  
فقد أخطأ أو كذب ان تعمد ذلك . ثم العجب كله عليهم هذا الخبر بأنه مرسل من طريق  
الحسن وهم يحتاجون في هذه المسألة نفسها باتن ما يكون من المراسيل أما هذا عجب ! ثم  
قالوا : كيف يرفع عن الناس ما استكرهوا عليه وقد وقع منهم ؟ وهذا اعتراض على رسول  
الله ﷺ ، ثم حملهم قلة الدين وعدم الحياء على مثل هذا الاعتراض الذي هو عائد عليهم  
بذاته كما هو عائد في رفعهم (١) الاكراه في البيع . والشراء . والاقرار . والصدقة ، ثم  
هو كلام سخيف منهم لانه لم يقل عليه السلام قط : ان المكروه لم يقل ما أكرهه على أن يقوله  
ولانه لم يفعل ما أكرهه على فعله لكنه أخبر عليه السلام أنه رفع عنه حكم كل ذلك كما رفع  
عن المصلي فعله بالسجود في السلام . والكلام . وعن الصائم أكله . وشربه . وجماعه  
سهوا . وعن البائع مكرها يبعه وبالله التوفيق .

**قال أبو محمد :** وكل ما هو به في هذا فهو مبطل لقولهم في إبطال بيع المكروه  
وابتياعه . واققراره . وهبته . وصدقته مثل قولهم : اتنا وجدنا المكروهة على ارضاع  
الصبي خمس رضعات يحرمها عليه ويحرم عليه ما يحرم عليه من جهتها لو أرضعته طائفة ه  
قال علي : وهذا عليهم في الاكراه على البيع . والابتياع . والصدقة . والاقرار ه

(١) في النسخة رقم ١٦ « رفعه » وفي النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية سقط

لفظ « عائد » منهما

ثم نقول لهم : ان الرضا ع لا يراعى فيه نية بل رضا ع المجنونة . والنائمة كرضا ع العاقلة لقول النبي ﷺ : « يحرم من الرضا ع ما يحرم من النسب » فلا مدخل للارادة في الرضا ع ولا هو عمل أمرت به فیراعى فيه نيتها ، وقالوا : وجدنا من أكرهه على وطء امرأة ابنه يحرمها على الابن .

قال أبو محمد : وهذا عليهم في البيع . والصدقة . والاقرار ، وجوابنا نحن انه ان أخذ فرجه فادخل في فرجها لم يحرم شيئا لأنه لم ينكحها واما أن تهدد أو ضرب حتى جامعها بنفسه فاصدا فهو زان مختار قاصد وعليه الحد وتحرم لأنه لاحكم للاكراه هنا .

قال علي : ونقول لهم : هبكم أنكم وجدتم في الطلاق . والعق هذه الآثار المكذوبة فأى شيء وجدتم في النكاح ؟ وبأى شيء ألزمتوه ؟ وقد صح عن النبي ﷺ ابطاله كما روينا من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن . ومجمع ابني يزيد بن جارية (١) الانصاري عن خنساء بنت خدام (٢) [الانصارية] (٣) ان أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت النبي ﷺ فردنكاحه .

ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن داود المصيصي نا الحسين بن محمد نا جرير ابن حازم عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس : « أن جارية بكر أتت النبي ﷺ فقالت : ان أبى زوجنى وهي كارهة فرد النبي ﷺ نكاحها » وهذان سندان في غاية الصحة لا معارض لهما .

**قال أبو محمد :** فن حكم بامضاء نكاح مكره . أو طلاق مكره . أو عق مكره فحكمه مردود أبدا ، والواطىء في ذلك النكاح وبعد ذلك الطلاق وبعد ذلك العق أن تزوج المطلقة والمعتقة زان يجلد ويرجم ان كان محصنا ويجلد مائة ويغرب عاما ان كان غير محصن ، والعجب أنهم لا يرون الا كراه على الردة تبين الزوجة والردة عندهم تينها ، وهذا تناقض منهم في اجازتهم الطلاق بالكراه .

**١٤٠٧ مسألة** ومن أكره على سجود لصنم . أو لصليب فليسجد لله تعالى مبادرا الى ذلك ولا يبالى في أى جهة كان ذلك الصنم . والصليب قال الله تعالى : (فأينما تولوا فثم وجه الله) .

**١٤٠٨ مسألة** ولا فرق بين اكراه السلطان . أو اللصوص . أو من ليس

(١) وقع في النسخ « حارثة » بالحاء المهملة وهو غلط (٢) هو بالحاء المعجمة والذال المهملة هكذا ضبطه السيوطي في تنوير الحوالك ، وضبطه في تعليقه على السنن وفي بعض النسخ « خدام » بالذال المعجمة وكذلك في اسد الغابة (٣) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ٦٩



سلطانا كل ذلك سواء في كل ما ذكرنا لأن الله تعالى لم يفرق بين شيء من ذلك ولا رسوله ﷺ .

١٤٠٩ - مسألة - وقال الحنفيون : الا كراه بضرب سوط أوسوطيين أو حبس يوم ليس اكراما ، قال أبو محمد : وهذا تقسيم فاسد لأنه لم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا معقول ، والضرب كله سوط ثم سوط الى مائة ألف أو أكثر ، وهم يشنعون بقول صاحب الذي لا يعرف له مخالف ، وقدر وينام طريق شعبة قال : نا أبو حيان يحيى بن سعد التيمي عن أبيه قال : قال لي الحارث بن سويد سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاما يدراغنى سوطا أوسوطيين الا كنت متكلمابه ، ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف .

١٤١٠ - مسألة - واحتجوا في الزام النذر . واليمين بالكراه بحديث فاسد من طريق حذيفة ان المشركين أخذوه وهو يريد رسول الله ﷺ يدر . فأحلفوه أن لا يأتى محمد الخلف فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال : تنى لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم . قال أبو محمد : وهو حديث مكذوب وما كان المشركون المانعون عن النبي ﷺ قط في طريق بدر ، وحذيفة (١) لم يكن من أهل مكة انما هو من أهل المدينة حليف الأنصار ، ونص القرآن يخبر بأنهم لم يجتبهوا يدر عن وعد ولا علم بعضهم ببعض حتى قرب العسكران ولم يكن بينهم الا كتيب رمل فقط ، ومثلهم احتج بمثل هذا وحاش لله أن يأمر رسول الله ﷺ بانفاذ عهد (٢) بمصيبة ، ليت شعري لو عاهدوا انسانا على أن لا يصلى أو أن يأتى أمه أو كان يلزمهم هذا عندهم ؟ ان هذا العجب ! ونعوذ بالله من الخذلان .

## كتاب البيوع

١٤١١ - مسألة - البيع قسمان : إما بيع سلعة حاضرة مرئية مقلبة بسلعة كذلك أو بسلعة بعينها غائبة معروفة موصوفة أو بدنانير أو بدراهم كل ذلك حاضر مقبوض . أو الى أجل مسمى . أو حالة في الذمة وان لم يقبض . والقسم الثاني بيع سلعة بعينها غائبة معروفة أو موصوفة بمثلها . أو بدنانير . أو بدراهم كل ذلك حاضر مقبوض أو الى أجل مسمى أو حالة في الذمة وان لم يقبض . أما بيع الحاضر المرئى المقلب بمثله أو بدنانير أو دراهم حاضرة مقبوضة أو الى أجل مسمى أو حالة في الذمة فتتفق على جوازه .

(١) في النسخة رقم ١٦ «حذيفة» (٢) في النسخة رقم ١٦ «بإيفاء عهد»

وأما بيع سلعة غائبة بعينها مرئية موصوفة معينة ففيه خلاف (١) فأحد قولي الشافعي المنع من بيع الغائب جملة وقال مرة : هو جائز وله خيار الرؤية ، وقال مرة : مثل قولنا في جواز بيع الغائب رجواز التقديف ولزوم البيع اذا وجد على الصفة التي وقع البيع عليها بلا خيار (٢) في ذلك ، وأجاز مالك بيع الغائبات الا أنه لم يحجز النقد فيها جملة في أحد قولي رواه ابن وهب عنه وأجاز ابن القاسم عنه النقد في الضياع والدور قربت أم بعدت ، وأما العروض فانه أجاز التقديف ان كان قريبا ولا يجوز ان كان بعيدا وقال أبو حنيفة : بيع الغائبات جائز موصوفة وغير موصوفة والنقد في ذلك جائز الا أن الخيار للشترى اذا رأى ما اشترى فله حينئذ أن يرد البيع وأن يمضيه سواء وجدته كما وصف له أو وجدته بخلاف ما وصف له ، وله الخيار أيضا في فسخ البيع أو امضائه قبل أن يرى ما اشترى ، ولو أشهد على نفسه انه قد أسقط ماله من الخيار وانه قد أمضى البيع والتزمه لم يلزمه شيء من ذلك وهو بالخيار كما كان ، فاذا رأى وجه الجارية التي اشترى وهي غائبة ولم يقلب سائر ما فقد لزمته وسقط خياره ولا يرد لها الا من عيب ، وكذلك القول في العبد سواء سواء قال : فان اشترى دابة غائبة فرأى عجزها فقد لزمته وإن لم ير سائرها ولا يرد لها الا من عيب ، وكذلك سائر الحيوان حاشا بئى آدم ، قال : فان اشترى ثيابا غائبة أو حاضرة مطوية فرأى ظهورها ومواضع طيها ولم ينشرها فقد لزمته وسقط خياره ولا يرد لها الا من عيب ، قال : فان اشترى ثيابا هروية في جراب أو ثيابا زطية (٣) في عدل . أو سمنا في زقاق ، أو زيتا كذلك . أو حنطة في غرارة . أو عروضنا مما لا يكال ولا يوزن . أو حيوانا ولم ير شيئا من ذلك فانه خيار الرؤية حتى يرى كل ما اشترى من ذلك ، ولو رأى جميع الثياب الا واحدا منها أو جميع الدواب الا واحدا منها فله فسخ البيع ان شاء ، وسواء وجد كل ما رأى كما وصف له بخلاف ما وصف له الا السمن والزيت . والحنطة فانه إن رأى بعض ذلك فكان مالم يرمته مثل الذي رأى فقد لزمه البيع وسقط خياره ، قال : فان ابتاع دارا فرآها من خارجها ولم يرها من داخل فقد لزمته وسقط خيار الرؤية ولا يرد لها الا من عيب ، وروى عن زفرانه لا يسقط خياره الا حتى يرى مع ذلك شيئا من أرضها ، وقال أبو يوسف : لمس الأعمى لباب الدار ولحائطها يسقط خياره ويلزمه البيع ولا يرد لها الا من عيب ، قال أبو حنيفة . وأصحابه : وليس له أن يرد البيع إذا رأى ما ابتاع الا بمحض البائع فلو اشترى اثنان

(١) في النسخة رقم ١٦ ، اختلاف ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ، لا خيار ، (٣) منسوبة

الى الزط جيل أسود في السند ، وفي النسخ « رطبة » وهو تصحيف



شراء أو احدا شيئا غائبا فرأياه فرد أحدهما البيع وأجازه الآخر فلا يجوز الرد إلا أن يرداه معا قالوا : فان أرسل رسولا ليقبض له ما اشترى فرأى الرسول الشيء المبيع وقبضه فالمشترى باق على خياره فلو وكل وكلا فرأى الوكيل الشيء المبيع وقبضه فقد سقط خيار المشتري في قول أبي حنيفة ولم يسقط عند أبي يوسف . ومحمد ، وقال أبو حنيفة مرة : الخيار أيضا للبائع إذا باع مالم يركب المشتري ثم رجع عن ذلك .

**قال أبو محمد :** وروى في ذلك عن السلف [وفي ذلك] (١) أثر ، وهو أن عثمان باع من طلحة رضي الله عنهما أرضا بالكوفة فقيل لعثمان : انك قد غبت فقال عثمان : لي الخيار لأنى بعت مالم أر ، وقال طلحة : بل لي الخيار لأنى اشتريت مالم أر فخما بينهما جبير بن مطعم فقضى أن الخيار لطلحة ل لعثمان ، وقال ابن شبرمة : بخيار الرؤية للبائع وللمشتري معا كما روى عن عثمان \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن اسماعيل ابن سالم . ويونس بن عبيد . والمغيرة قال اسماعيل : عن الشعبي . وقال يونس : عن الحسن . وقال المغيرة : عن ابراهيم ثم اتفقوا كلهم فيمن اشترى شيئا لم ينظر اليه كائنا ما كان قالوا : هو بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ، وقال ابراهيم : هو بالخيار وان وجدته كما شرط له ، وروى أيضا عن مكحول وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري ، والنقد عندهم في كل ذلك جائز ، وخالفهم غيرهم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : اذا ابتاع الرجل البيع ولم يره ونعت له فوافق النعت وجب في عنقه ، قال الحجاج : وحدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين : اذا ابتاع البيع ولم يره فوصفه له البائع فجاء على الوصف فهو له ، وقال الحسن : هو بالخيار اذا رآه ، قال أيوب : ولا أعلم رجلا اشترى يعلّم يره فوصفه له البائع فوجده على ما وصفه له فردّه عليه إلا هو من الظالمين .

ومن طريق ابن أبي شيبة ناجير عن المغيرة عن الحارث العكلي فيمن اشترى العدل من البر فنظر بعض التجار الى بعضه فقد وجب عليه اذا لم ير عوارا فيما لم ينظر اليه . ومن طريق شعبة عن الحكم . وحماد فيمن اشترى عبدا قد رآه بالأمس ولم يره يوم اشتراه قالوا جميعا : لا يجوز حتى يراه يوم اشتراه \*

**قال أبو محمد :** هذا كل مانعه عن المتقدمين ، فاما أقوال أبي حنيفة التي (٢) ذكرنا فاقوال في غاية الفساد لا تؤثر عن أحد من أهل الاسلام قبله نعتي الفرق بين ما يسقط الخيار مما يرى من الرقيق . ومما يرى من الدواب . ومما يرى من الثياب الزطية في الوعاء .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ ، فاما قول أبي حنيفة الذي ، وهو غلط

وما يرى من الثياب التي ليست في عدل . وما يرى من السمن . والزيت . والخنطة . والدور ، وكل ذلك وساوس لا حظ لها في شيء . من العقل ولا لها مجاز على القرآن . ولا السنن ولا الروايات الفاسدة . ولا قول أحد من السلف . ولا من قياس لاجلي ولا خفي . ولا من رأى له حظ من السداد ، وما كان هكذا فلا يحل لأحد القول به \*

وأما قول مالك جميعا فكذلك أيضا سواء سواء ولا نعلمهما عن أحد قبله وما لهم شبهة أصلا إلا أن بعضهم ادعى العمل في ذلك وهذا باطل لأنهما عنه قولان كما ذكرنا كلاهما مخالف لصاحبه فإن كان العمل على أحدهما فقد خالف العمل في قوله الآخر وخلاف المرء لما يراه حجة قاطعة في الدين عظيم جدا وليس في الممكن أن يكون العمل على كليهما ، وأيضا فإن تحديده جواز النقد إن كان المبيع قريبا ومنعه من النقد إن كان المبيع بعيدا وهو لم يحد مقدار البعد الذي يحرم فيه النقد من القرب الذي يجوز فيه النقد عجب جدا ! وأي عجب أعجب ممن يحرم ويحل ! ثم لا يبين لمن يتبعه العمل المحرم ليجتنبه من المحلل لآتيه .

واحتج بعض مقلديه في المنع من النقد في ذلك وهو قول الليث بن قال : إن نقد في ذلك ثم وجدته على خلاف ما وصف له فرد البيع كان البائع قد انتفع بالثمن مدة فصار ذلك سلفا جر منفعة .

**قال أبو محمد :** وهذا الاحتجاج أفسد من القول الذي احتج له ونقول لهم : نعم فكان ماذا ؟ وما صار قط سلفا جر منفعة بل هو بيع كسائر البيوع ولا فرق ، ثم أين وجدتم المنع من سلف جر منفعة في أي كتاب الله عز وجل وجدتم ذلك ؟ أم في أي سنة لرسول الله ﷺ ؟ أم في أي قول صاحب ؟ ثم العجب كله أنه ليس على ظهر الأرض سلف الا وهو يجر منفعة للمستلف ولو لا أنه ينتفع به ما استسلفه ، فما سمعنا بابرء ولا بأعث من هذا القول ، ثم لو كان ما ذكرنا لوجب بذلك ابطال جميع البيوع كلها لأنه لا بيع في العالم الا وهذه العلة موجودة فيه لأنه لا بيع الا ويمكن أن يستحق فيرد أو يوجد فيه عيب فيرده فها منعو النقد في كل بيع من أجل ذلك ؟ لأنه إذا رد صار البائع قد رد إلى المشتري الثمن بعد أن انتفع به فيصير سلفا جر منفعة ، وما ندري كيف يستجيز ذو ورع أن يفرق قوما من المسلمين بمثل هذا الاحتجاج الفاسد ؟ ونسأل الله العافية ، فسقط هذا القول جملة \* وأما قول الشافعي في المنع من بيع الغائب (١) فإن أصحابه احتجوا له بنهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر . وعن الملامسة . والمنازمة لأنهم لم يجدوا حجة غير هذا أصلا ،



ولاحجة لهم فيه لأن يبع الغائب اذا وصف عن رؤية . وخبرة . ومعرفة وقد صح ملكه لما اشترى فأين الغرر ؟ فان قالوا : قد تم لك السلعة قبل حين البيع فيقع البيع فاسدا قلنا : وقد تستحق السلعة فيقع البيع فاسدا ولا فرق فأبطلوا بهذا النوع من الغرر كل بيع في الأرض فلا غرر ههنا أصلا الا كالغرر في سائر البيوع كلها ولا فرق .

وأما المنابذة . والملازمة فروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الأعلى نا المعتمر بن سليمان [قال] (١) سمعت عبيد الله - هو ابن عمر - عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « أنه نهى عن بيعتين المنابذة والملازمة وزعم أن الملازمة أن يقول الرجل للرجل : أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الآخر ولكن يلمسه لمسا ، والمنابذة أن يقول : أنبذ ما معي وتنبد ما معك ليشتري أحدهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من ذا ، »

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أبو داود الطيالسي نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أن عامر (٢) ابن سعد بن أبي وقاص أخبره أن أباسعيد الخدري [رضي الله عنه] قال ، « نهى رسول الله ﷺ عن الملازمة ، والملازمة لبس الثوب لا ينظر اليه . وعن المنابذة ، والمنابذة طرح الرجل ثوبه الى الرجل قبل أن يقبله (٣) » .

قال أبو محمد : وهذا حرام بلا شك ، وهذا تفسير أبي هريرة ، وأبي سعيد رضي الله عنهما ، وهما الحجة في الشريعة . واللغة ولا يخالف لهما في هذا التفسير ، وليس هذا بيع غائب البتة بل هو بيع حاضر فظهر تمويه من احتج منهم بهذين الخبرين .

قال علي : الا أنت هذين الخبرين هما حجة على أبي حنيفة في اجازته بيع الغائب والحاضر (٤) غير موصوفين ولا مرئيين .

قال علي : وما يبطل قول الشافعي انه لم يزل المسلمون يتبايعون الضياع بالصفة وهي في البلاد البعيدة وقد بايع عثمان ابن عمر رضي الله عنهم ما لالعثمان بخير بمال لابن عمر بوادي القرى وهذا أمر مشهور ، فان احتجوا بنهي النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك قلنا : نعم والغائب هو عند بائعه لا مما ليس عنده لانه لا خلاف في لغة العرب في صدق القائل عندى ضياع . وعندى دور . وعندى رقيق ومتاع غائب وحاضر اذا كان كل

(١) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦١ (٢) في النسخة رقم ١٤ « عن عامر » وما هنا موافق لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦١ (٣) هذا الحديث ذكر في سنن النسائي بغير هذا الاسناد ولا أدري عن الزعم والله أعلم (٤) في النسخة رقم ١٦ « بالحاضر »

ذلك في ملكه وانما ليس عند المرء ما ليس في ملكه فقط وان كان في يده ، والبرهان على فساد قول الشافعي هذا هو قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فيبيع الغائب بيع داخل فيما أحله الله تعالى ، وفي التجارة التي يتراضى بها المتبايعان فكل ذلك حلال إلا يباع حرمه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ في القرآن . والسنة الثابتة ، ومن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يحرم علينا بيعا من البيوع فيجعل لنا اباحة البيع جملة ولا يبينه لنا على لسان نبيه ﷺ المأمور بالبيان ، هذا أمر قد أمناه والله تعالى الحمد لقوله تعالى : لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وليس في وسعنا أن نعرف ما حرم الله علينا . وما أحله لنا . وما أوجبه علينا إلا بورود النص بذلك ، وما نعلم للشافعي في المنع من بيع الغائبات الموصوفات سلفا ، فان قيل : فان قول الحكم . وحما الذي روو يتموه آتفا ؟ قلنا : إنهما لم يمنعا من بيع الغائب إنما منعنا من بيع ما لم يره المشتري يوم الشراء وقديره في أول النهار ويغيب بعد ذلك فلم يشترطا حضوره في حين عقد البيع ولا يحل أن يقول أحد ما لم يقل بالظن الكاذب وبالله التوفيق .

قال علي : فسقطت هذه الأقوال كلها وبقي قول من أوجب خيار الرؤية جملة على ماروين عن ابراهيم . والحسن . والشعبي . ومكحول . وأحد قول الشافعي فوجدناهم يذكرون أثر اروينا من طريق وكيع عن الحسن بن حي عن الحسن البصري ، أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى بيعا فهو بالخيار حتى ينظر اليه .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ولا حجة في مرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لانه ليس فيه أن له الخيار اذا وجد (١) كما وصف له وظاهره قطع الخيار بالنظر فهو مخالف لقول أبي حنيفة جملة وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما تركه المالكيون وهم يقولون بالمرسل لانهم لا يجعلون له خيارا قبل أن يراه أصلا . وذكرنا ماروينا (٢) من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مرزيم عن مكحول ، أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شامرده (٣) واسماعيل ضعيف . وأبو بكر ابن مرزيم مذکور بالكذب ، ومرسل مع ذلك ، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانه يحتمل أن يريد له رده ان وجده بخلاف ما وصف له .

١٤١٢ مسألة فان وجد مشتري السلعة الغائبة ما اشترى كما وصف له فالبيع

(١) في النسخة رقم ١٤ ، وان وجدته ، (٢) في النسخة رقم ١٤ « ماروينا » (٣) في النسخة



له لازم وان وجده بخلاف ذلك فلا يبيع بينهما الا بتجديد صفة أخرى (١) برضاها  
جميعا. برهان ذلك انه اشترى شراء صحيحا اذا وجد الصفة كما اشترى كما ذكرنا آتفا فان وجد  
الصفة (٢) بخلاف ما عقد الاتباع عليه فيقين ندري انه لم يشتر تلك السلعة التي وجد  
لانه اشترى سلعة بصفة كذا لا سلعة بالصفة التي وجد فالتى وجد غير التى اشترى بلا شك  
من أحد فان لم يشترها فليست له ، فان قيل : قالوا البائع احضر سلعة بالصفة التى باع  
قلنا : لا يحل هذا لانه إنما باع عينا معينة لا صفة مضمونة فلا يجوز الزامه احضار (٣)  
مالم يبيع ، فصح أن عقده فاسد لانه لم يقع على شيء أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وهذا  
قول أبى سليمان . وغيره \*

١٤١٣ مسألة فان يبيع شيء (٤) من الغائبات بغير صفة ولم يكن بمعرفة  
البائع لا برؤية ولا بصفة من يصدق بمن رأى ما باعه ولا بمعرفة المشتري برؤية أو بصفة  
من يصدق فالبائع فاسد مفسوخ أبدا لا خيار فى جوازه أصلا ، ويجوز اتباع المرء  
ما وصفه له البائع صدقه أو لم يصدقه ، ويجوز بيع المرء ما وصفه له المشتري صدقه أو لم  
يصدقه فان وجد المبيع بتلك الصفة فالبيع لازم وان وجد بخلافها فالبيع باطل ولا بد \*  
وأجاز الحنفيون بيع العين المجهولة غير الموصوفة وجعلوا فيها خيار الرؤية كما  
ذكرنا ، وقلنا فى أنه لا يجوز الا بمعرفة وصفه هو قول مالك فى بعض ذلك أو قول  
أبى سليمان . وغيرهما \*

قال أبو محمد : واحتج الحنفيون لقولهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ أنه نهى  
عن بيع الحب قبل أن يشتد ، قالوا : فى هذا إباحة يبعه بعد اشتداده وهو فى أكمامه بعد  
لم يره أحد ولا تدري صفته \*

قال على : وهذا مما هو به وأوهوا أنه حجة لهم وليس كذلك لانه ليس فى هذا  
الخبر الا النهى عن بيعه قبل اشتداده فقط وليس فيه إباحة يبعه بعد اشتداده ولا المنع من  
ذلك فاعجبوا لجرأة هؤلاء القوم على الله تعالى بالبطل : إذا احتجوا بهذا الخبر ما ليس فيه  
منه شيء ، وخالفوه فيما جاء فيه نصا ، فهم يجوزون بيع الحب قبل أن يشتد على شرط  
القطع فى الضلال هذه الطريقة \*

قال أبو محمد : وعجب آخر : أنهم كذبوا فى هذا الخبر فاقحموا فيه ما ليس فيه منه  
نص ولا أثر من إباحة بيع الحب بعد أن يشتد ثم لم يقتنعوا بهذه الطامة حتى أوجبوا بهذا

(١) فى النسخة رقم ١٦ ، صفة أخرى (٢) فى النسخة رقم ١٤ ، صفة (٣) فى النسخة

رقم ١٦ ، باحضار (٤) فى النسخة رقم ١٦ ، فان يبيع شيئا ،

الخبر ما ليس فيه له ذكر ولا إشارة إليه بوجه من الوجوه من يبيع الغائبات التي لا تعرف صفاتها ولا عرفها البائع ولا المشتري ولا وصفها لهما أحد ثم لم يلبثوا أن نقضوا ذلك ككرة الطرف (١) فحرموا بيع لحم الكبش قبل ذبحه . والنوى دون التمر قبل أكله . وبيع الزيت في الزيتون قبل عصره . وبيع الألبان في الضروع ، واحتجوا في ذلك بأنه كله مجهول لا تدري صفته وهذا موق (٢) وتلاعب بالدين نعوذ بالله من مثله .

قال علي : ونحن نجيز بيع الحب بعد اشتداده كما هو في أكمامه باكامه . وبيع الكبش حيا ومذبوحا كله لحمه مع جلده . وبيع الشاة بما في ضرعها من اللبن ، وبيع النوى مع التمر لأنه كله ظاهر مرتق ولا يحل بيعه دون أكمامه لأنه مجهول لا يدري أحد صفته ولا يبيع اللحم دون الجلد . ولا النوى دون التمر . ولا اللبن دون الشاة كذلك .

قال أبو محمد : ولا يخلو بيع كل ذلك قبل ظهوره من أن يكون إخراجه مشروطا على البائع أو على المشتري أو عليهما أو على غيرهما أو لا على أحد فان كان مشروطا على البائع أو على المشتري فهو بيع بضمن مجهول . واجارة بضمن مجهول وهذا باطل لان البيع لا يحل بنص القرآن الا بالتراضي والتراضي بضرورة الحس لا يمكن أن يكون الا بمعلوم لا بمجهول ، فكذلك ان كان مشروطا عليهما أو على غيرهما ، وأيضا فان كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل فان لم يشترط على أحد فهو (٣) أكل مال بالباطل حقا لانه لا يصل الى أخذ ما اشتراه .

قال علي : والبرهان على بطلان بيع ما لم يعرف برؤية ولا بصفة صحة نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر ، وهذا عين الغرر لأنه لا يدري ما اشترى أو باع (٤) ، وقول الله تعالى : ( الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ولا يمكن أصلا وقوع التراضي على ما لا يدري قدره ولا صفاته وانما فرقنا بين صفة البائع للمشتري أو المشتري للبائع صدق أحدهما الآخر أو لم يصدقه فأجزنا البيع بذلك وبين صفة غيرهما فلم يجزه إلا من يصدقه الموصوف له فلا ن صفة البائع للمشتري أو صفة المشتري للبائع عليها (٥) وقع البيع وبها تراضيا ، فان وجد المبيع كذلك علمنا أن البيع وقع صحيحا على حق وعلى ما يصح به التراضي والا فلا ، وأما اذا وصفه لهما غيرهما من لا يصدقه الموصوف له فان

(١) هو بسكون الراء والمعنى اسرع ما يكون (٢) هو - بضم الميم وسكون الواو - حق في غبارة (٣) في النسخة رقم ١٤ ، فهذا (٤) في النسخة رقم ١٦ ، وما باع (٥) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية «عليهما» والضمير على نسختنا هذه يرجع الى صفة البائع أو المشتري ، وعلى النسختين يرجع الى الصفتين معا



البيع ههنا لم يقع على صفة أصلا فوق العقد على مجهول من أحدهما أو من كليهما وهذا حرام لا يحل فان وصفه من صدقه الموصوف له فالتصديق يوجب العلم فانما اشترى ما علم أو باع البائع ما علم فالعقد صحيح والتراضى صحيح ، فان وجد المبيع كذلك علم أن البيع انعقد على صحة وان وجد بخلاف ذلك علم أن البيع لم ينعقد على صحة كما لو وجد قد استحال عما عرفه عليه ولا فرق وبالله تعالى التوفيق .

**١٤١٤ مسألة** وجائز بيع الثوب الواحد المطوى أو في جرابه أو الثياب الكبيرة كذلك اذا وصف كل ذلك فان وجد كل ذلك كما وصف فاليبيع لازم والا فاليبيع باطل . قال على : التفريق بين الواحد . والكثير خطأ وليس إلا حرام فقليله وكثيره حرام أو حلال فقليله وكثيره حلال ، وهذا بعينه هو لو اوشنعوا على الخفيفين في اباحتهم قليل المسكر وتحريمهم كثيره ولا يقبل مثل هذا الا من رسول الله ﷺ فقط وما نعلم لهم شيئا شغبوا به الا أنهم قالوا : أمر الثوب الواحد يسهل نشره وتقليه وطيه وهذا يصعب في الكثير فقلنا لهم : وأين وجدت هذه الشريعة ان تكون صعوبة العمل تبيع المحرمات والبيوع المحرمة ؟ ثم تقول لهم : ما تقولون في ثوبين مدرجين في جراب أو جرابين ؟ فان أباحوا ذلك سألناهم عن الثلاثة ثم عن الأربعة ثم نزيدهم هكذا واحدا فواحدا ؟ فان حرموا سألناهم عن الدليل على تحليل ما أحلوا من ذلك وتحريم ما حرموا . وعن الدليل على صعوبة ما جعلوه لصعوبته حلالا وعلى سهولة ما جعلوه لسهولة حرامه ، وهذا ما لا سبيل اليه ، وأيضا فرب ثياب يكون نشرها وطيا أسهل من نشر ثوب واحد وطيه هذا أمر يعرف ضرورة كالمروى المجلوب من بغداد الذي لا يقدر على إعادة طيه بعد نشره الا واحد بين ألوف وانما الحكم في ذلك كوجوه صحة التراضى بعلمها بالصفة وارتفاع الغرر في عقد البيع عن الجهالة فقط وبالله تعالى التوفيق .

**١٤١٥ مسألة** وفرض على كل متبايعين لما قل أو كثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين من العدول فان لم يجدوا عدولا سقط فرض الاشهاد كما ذكرنا فان لم يشهدا وهما يقدران على الاشهاد فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام فان كان البيع بضمن إلى أجل مسمى ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور أن يكتباه فان لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام فان لم يقدر على كاتب فقد سقط عنهما فرض الكتاب (١) . برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب

وليلل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا ياب الشهداء إذا مادعرا ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن فعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله بكل شيء عليم وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فربان مقبوضة فان أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أو ثمن أمانته وليتق الله ربه ولا تكتبوا الشهادة ) •

**قال أبو محمد :** فهذه أوامر مغلظة مؤكدة لا تحتل تأويلا، أمر بالكتاب في المدانة إلى أجل مسمى وبالاشهاد في ذلك في التجارة المدارة كما أمر الشهداء أن لا يأتوا أمرا مستويا فمن أين صار عندهؤلاء القوم أحدا لا وأمر فرضا والآخرا هملا ؟ وأخبر تعالى أن الكاتب ان ضار - ولا شك في أن امتناعه من الكتاب مضارة وإن امتناع الشاهد من الشهادة اذدعى - فسوق ، ثم أكد تعالى أشد تأكيد ونهايانا أن نسأم كتاب ما أمرنا بكتاب صغيرا كان أو كبيرا وأخبر تعالى أن ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى من أن لا ترتاب ، وأسقط الجناح في ترك الكتاب خاصة دون الاشهاد في التجارة المدارة ولم يسقط الجناح في ترك الكتاب فيما كان ديننا إلى أجل مسمى ، وبهذا جاءت السنة كما روينا من طريق غندر عن شعبة عن فراس الخارفي (١) عن الشعبي عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال : ثلاثة يدعون الله تعالى فلا يستجاب لهم وذكروا فيهم ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه ، وقد أسنده معاذ بن المثني عن أبيه عن شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ • ومن طريق اسماعيل بن إسحاق القاضي نا على بن عبد الله - هو ابن المديني - أخبرنا المؤمل بن اسماعيل ناسفان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد في قول الله تعالى : ( وأشهدوا إذا تبايعتم ) قال مجاهد : كان ابن عمر إذا باع بنقد أشهدوا إذا باع بنسيئة كتب وأشهد • ومن طريق اسماعيل نا على بن عبد الله نا حسان بن ابراهيم الكرماني نا ابراهيم - هو ابن ميمون الصائغ - عن عطاء بن أبي رباح قال : تشهد على كل شيء تشتريه وتبيعه ولو كان بدرهم أو بنصف

(١) هو - بخاء معجمة في أوله ورام وفاء بعدها ياء النسبة - نسبة إلى خارف بطن من همدان ،



درهم أو ربع درهم أو أقل فإن الله تعالى يقول : ( وأشهدوا إذا تباعتم ) نا أبو سعيد  
 الفقى نا محمد بن على الادفوى نا أحمد بن محمد بن اسماعيل بن النحاس النحوى نا جعفر بن مجاشع  
 نا ابراهيم بن اسحاق ناشجاع نا هشيم عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعى قال :  
 « أشهد اذا بعت واذا اشتريت ولو على دستجة بقل ، قال ابن النحاس : وقال محمد  
 ابن جرير الطبرى : لا يحل لمسلم اذا باع واشترى إلا أن يشهدوا إلا كان مخالفا لكتاب  
 الله عز وجل ، وهكذا ان كان الى أجل فعليه أن يكتب ويشهد اذا وجد كاتباً ، وهو  
 قول جابر بن زيد . وغيره . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم  
 - هو الضحاك بن خلف - عن عيسى نا ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قول الله تعالى : ( ولا يَأْب  
 كاتب ) قال : وأوجب على الكاتب أن يكتب ، وكل هذا قول أبى سليمان . وأصحابنا  
 وذهب الخفيفون . والمالكيون . والشافعيون إلى أنه ليس بالأشهاد المذكور  
 ولا الكتاب المذكور المأمور به واجبا ولا يلزم الكاتب أن يكتب . وروى عن  
 أبى سعيد الخدرى أنه قرأ هذه الآية فلما بلغ الى قول الله تعالى : ( فان آمن بعضكم بعضا  
 فليؤد الذى أؤتمن أمانته ) قال : نسخت هذه الآية ما قبلها .

**قال أبو محمد** : الظاهر من قول أبى سعيد رضى الله عنه انها [انما] (١) نسخت  
 الأمر بالرهن لأنه هو الذى قبلها متصلا بها ولا يجوز أن يظن بأبى سعيد أنه يقول :  
 انها نسخت كل ما كتب قبلها من القرآن ولا كل ما نزل قبلها من القرآن فاذا شك  
 فى هذا فلا يجوز أن يدخل فى قول أبى سعيد أنها نسخت الأمر بالأشهاد والكتاب بالدعوى  
 البعيدة الفاسدة بلا برهان إلا أنه قد روى هذا عن الحسن . والحكم ، وروى عن الشيبى  
 ان الأمر بكل ذلك ندب وهو قول أبى قلابة . وصفوان بن محرز . وابن سيرين .

قال أبو محمد : دعوى النسخ جملة لا يجوز الا برهان متيقن لان كلام الله تعالى انما ورد  
 ليؤتمر له ويطاع بالعمل به لا لتركه والنسخ يوجب الترك فلا يجوز لاحد أن يقول فى  
 شىء أمره الله تعالى به هذا لا تلزمى طاعته الا بنص آخر عن الله عز وجل أو عن رسوله  
 عليه السلام بانه قد نسخ والا فالقول بذلك لا يجوز ، وكذلك دعوى الندب باطل  
 أيضا الا برهان آخر من النص كذلك لان معنى الندب ان شئت فافعل وان شئت فلا  
 تفعل ولا يفهم فى اللغة العربية من لفظة افعل (٢) لا تفعل ان شئت الا برهان يوجب ذلك  
 فبطلت الدعوتان معا يقيان لا اشكال فيه ، وليت شعرى ما الفرق بين قول الله تعالى :  
 ( فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ) وبين قوله تعالى : ( ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا

أو كبيراً إلى أجله) ؟ وقد قال المالكيون في ذلك : هو فرض وقالوا ههنا : هو نذب تحكما بلا برهان ، وكذلك قوله تعالى : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) وقد قال الشافعيون : انه فرض وقالوا ههنا : هو نذب تحكما بلا دليل ، وكذلك قوله تعالى : ( مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً ) فقال الخفيفون : هذا فرض ولا يقام بمكة حد ، وقالوا ههنا : هو نذب تحكما بلا حجة ، وأي فرق بين أمره تعالى بالشهاد . والكتاب وبين أمره تعالى بما أمر في كفارة الايمان . وكفارة الظهار . وحكم الايلاء . وحكم اللعان . وسائر أوامر القرآن ؟ ونعوذ بالله من أن نجعل القرآن عشرين فوجب بعضا ونلغى بعضا \* فان ذكرنا قول الله تعالى : ( فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته ) قلنا : هذا مردود على ما يتصل به من الرهن ولا يجوز أن يحمل على اسقاط وجوب الأمر بالشهاد . والكتاب بالدعوى بلا برهان ، وكذلك من قال : هو فرض على الكفاية لان كل ذلك دعوى عارية من البرهان وما كان بهذه الصفة فهو باطل مطرح قال تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ومن أطرف شيء مبادرتهم اذا ادعوا في شيء من أوامر القرآن انه نذب فقلنا لهم : ما برهانكم على هذه الدعوى ؟ قالوا : قول الله تعالى : ( واذا حللتم فاصطادوا ) ( فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ) فقلنا لهم : ان هذا لعجب ! ليت شعري في أي دين وجدتم أم في أي عقل انه اذا صح في أمر من أوامر الله تعالى انه منسوخ أو أنه نذب وجب أن تحمل سائر أوامره تعالى على أنها منسوخة وعلى أنها نذب ؟ فاسمع يا عجب من هذا الاحتجاج الفاسد ! اذ قصدوا به هدم القرآن بلا برهان ، ولا فرق بين فعلهم ههنا وبين من قصد إلى أي آية شاء من القرآن فقال : هي منسوخة فاذا قيل له : ما برهانك على ذلك قال : نسخ الله تعالى الاستقبال إلى بيت المقدس ونسخه لاعداد المتوفى عنها نسنة \* قال أبو محمد : ونحن لا ننكر وجود النسخ (١) في بعض الأوامر أو كونه على النذب أو على الخصوص اذا جاء نص آخر ببيان ذلك وأما بالدعوى فلا ، فاذا صح في أمر من القرآن أو السنة انه منسوخ . أو مندوب . أو مخصوص بنص آخر قلنا بذلك ولم نعد به هذا الحكم إلى ما لم يأت فيه دليل يصرفه عن موضوعه ومقتضاه .

قال علي : واحتجوا بالخبر المأثور من طريق الزهري عن عمارة بن خزيمة بن ثابت أن عمه أخبره أن رسول الله ﷺ ابتاع فرسا من أعرابي فاستبعه النبي ﷺ ليعطيه الثمن فاسرع النبي ﷺ وأبطأ الأعرابي فطغور رجال يساومون الأعرابي بالفرس وزيد على السوم فنادى الأعرابي النبي ﷺ ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه والابتعه فقال له



النبي ﷺ . أوليس قد ابتعته منك ؟ قال الأعرابي : والله ما بعتك هلم شهيدا يشهد  
 أني بايعتك فقال خزيمه : أنا أشهد أنك بايعته فأقبل النبي ﷺ يقول : بم تشهد ؟ قال :  
 بتصديقك فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمه شهادة رجلين ه ومن طريق حماد بن سلمه  
 عن أبي جعفر عن عماره بن خزيمه بن ثابت نحوه وزاد فيه فردها رسول الله ﷺ وقال :  
 اللهم أنت كان كذب فلا تبارك له فيها فاعبحت شاصية برجلها (١) فقالوا : (٢) فهذا  
 رسول الله ﷺ قد ابتاع ولم يشهد ه

**قال أبو محمد :** هذا لاحجة لهم فيه لوجوه ؛ أولها انه خبر لا يصح لانه راجع  
 الى عماره بن خزيمه وهو مجهول ، والثاني أنه لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه ليس  
 فيه ان الامر تأخر مقدار مدة يمكن فيها الاشهاد فلم يشهد عليه السلام وانما فيه أن  
 رسول الله ﷺ ابتاع منه الفرس ثم استتبعه ليوفيه الثمن فأسرعه عليه السلام وأبطأ  
 الأعرابي والبيع لا يتم الا بالتفرق بالأبدان فقارقه النبي ﷺ ليم البيع والا فلم  
 يكن تم بعد وانما يجب الاشهاد بعد تمام البيع وصحته لا قبل أن يتم ، والثالث أنه حتى  
 لو صح لهم الخبر وهو لا يصح ثم صح فيه انه عليه السلام ترك الاشهاد وهو قادر عليه  
 بعد تمام البيع وهذا لا يوجد أبدا فليس فيه انه كان بعد نزول الآية ونحن نقر بأن  
 الاشهاد انما وجب بنزول الآية لا قبل نزولها ولا يجوز ترك يقين حكم الله عز وجل بظن  
 كاذب لا يحل القطع به فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة ه

**قال أبو محمد :** وعهدنا بهم يقولون : بخلاف هذا الخبر لان جميعهم يقول : لا يحكم  
 الحاكم لنفسه ه وفي المسند من طريق هذا الخبر أنه حكم عليه السلام لنفسه ، فمن عجائب  
 الدنيا تركهم الحكم بخبر فيما ورد فيه واحتجاجهم به في ما ليس منه فيه أثر . ولا نص .  
 ولا دليل ه فان قالوا : أخذنا بالمرسل في أنه عليه السلام ردها قلنا : وما الذي جعل  
 المرسل من هذا الخبر أقوى من المسند ، ثم ليس في المرسل أنه عليه السلام ردها لوجوب  
 الحكم بردها بل قديها عليه السلام له كما أخبر عن نفسه المقدسة أنه لا يسأله أحد  
 ما لا تطيب به نفسه فيعطيه اياه الالم يبارك له فيه . فهذا حسن واعطاء حلال والدعاء عليه  
 بالعقوبة لكذبه ولا يجوز غير ذلك لو صح الخبر [ فكيف - وهو لا يصح ] (٣) أصلا  
 لانه لا يحل لمسلم أن يظن برسول الله ﷺ أنه أطلق يد الفاسق على حرام وهو يعلمه  
 خراما اذا كانت يكون معينا على الأثم والعدوان . وعلى أخذ الحرام عمدا وظلما

(١) أي رافعة رجلها وهو عيب واضح (٢) في النسخة رقم ١٤ « قالوا » (٣) قوله  
 « فكيف وهو لا يصح » سقط من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية والظاهر حذفه

والله تعالى يقول: ( ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) ومن نسب هذا إلى رسول الله ﷺ فقد خرج عن الإسلام وعهدنا بالحنيفيين لا يستحيون من مخالفة الخبر الثابت في أن رسول الله ﷺ حكم باليمين مع الشاهد لأنه بزعمهم خلاف ما في القرآن وردوا الخبر الثابت في تغريب الزاني سنة لأنه زيادة على ما في القرآن وقالوا : لا تأخذ بخبر الواحد إذا كان زائدا على ما في القرآن وفعلوا هذا كله في جلد المحصن مع الرجم ثم لا يبالون وهنا بالأخذ بخبر ضعيف لا يصح مخالف بزعمهم لما في القرآن فكيف ولو صح لما كان فيه خلاف للقرآن على ما بيناه ؟ وبالله تعالى التوفيق .

**قال أبو محمد :** وقد زاد بعضهم في الهذرو والتخليط فأتوا بأخبار كثيرة صحاح كوته عليه السلام - ودرعه مرهونة في ثلاثين صاعا من شعير - وكاتبيا عه البكر من عمر . والجمل من جابر ، وابتيا ع بريرة . وابتيا ع صفية بسبعة أرؤس : والعبد بالعبد . والثوب بالثوبين إلى الميسرة ، وكل خبر ذكر فيه أنه عليه السلام باع أو ابتاع قالوا : وليس فيها ذكر الأشهاد ( ١ ) ، وكل ذلك لا متعلق لهم بشيء منه لأن جميعها ليس في شيء منها أنه عليه السلام يشهد ولا أنه أشهد ، ووجدنا أكثرها ليس فيها ذكر ثمن فيلزمهم على هذا أن يجيزوا البيع بغير ذكر ثمن لأنه مسكوت عنه كما سكت عن ذكر الأشهاد وليس ترك ذكر جميع الأحكام في كثير من الأخبار بمسقط لها كما أن قوله تعالى : ( كلوا واشربوا ) ليس فيه إباحة ما حرم من الماء كل . والمشارب بل النصوص كلها مضمومة بعضها إلى بعض مأخوذة بما في كل واحد منها وان لم تذكر في غيره منها وما عدا هذا ففساد في العقل وفساد للدين : ودعوى في غاية البطلان ، وأيضا فإنهم مهما خالفونا في وجوب الأشهاد : والكتاب فإنهم يجمعون معنا على أنهما فعل حسن مندوب إليه ، فان كان السكوت عن ذكر الأشهاد في هذه الأخبار دليلا على سقوط وجوبه فهو دليل على سقوط اختياره لأنه عليه السلام لا يترك الأفضل في جميع أعماله إلا لأدنى . ومن عجائبهم احتجاجهم بهذه الآية - يعني الحنيفيين والمالكين - في مخالفتهم السنة في أن لا يبيع بين المتبايعين إلا بعد التفرق فقالوا : قال الله تعالى : ( وأشهدوا إذا تباعتم ) ولم يذكر التفرق ، ثم أبطلوا حكم هذه الآية بأخبار أخر ليس فيها ذكر الأشهاد ، وهذا باب يبطل به لو صح جميع الدين أوله عن آخره لأنهم لا يعدمون نصرا آخر لم يذكر فيها ما في تلك الأحاديث فيطلون لذلك أحكامها ، وهكذا أبدا كل ما ورد نص لم يذكر فيه سائر الأحكام وجب بطلان ما لم يذكر فيه ثم يبطل حكم ذلك النص أيضا لأنه لم يذكر أيضا في نص



آخر ، وهذه طريق من سلكها فلم يزد على أن أثبت فساد دينه وقلة حياته وضمف عقله ونعوذ بالله من الخذلان ، فان قالوا : هذا ما تعظم به البلوى فلو كان واجبا ما خفى (١) على كثير من العلماء قلنا : هبكم موهم بهذا في اخبار الآحاد أترون هذا يسوغ لكم في القرآن الذى لم يبق من لم يمل به ؟ وهلاقلتم هذا لأنفسكم فى قول من قال منكم : لا يتم البيع إلا بالتسليم للبيع وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه أكثر الناس وفى قول من قال منكم : لا يتم البيع إلا بالتفرق ، وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه كثير من الناس ، وفى قول من قال منكم : بعهدة الرقيق فى السنة والثلاث . وبالجواز فى الثمار وهى أمور تسكت بها البلوى ولا يعرفها غير القائلين بذلك منكم فظهر التحكم بالباطل فى أقوالهم واستدلوا لهم والله تعالى التوفيق ، وانما قلنا : انه ان ترك الاشهاد . والكتاب فقد عصى الله تعالى والبيع تام فالمعصية لخلافه أمر الله تعالى بذلك ، وأما جواز البيع فلان الاشهاد والكتاب عملان غير البيع وانما أمر الله تعالى بهما بدم تمام البيع وصحته فاذا تم البيع لم تبطله معصية حدث بعده ولكل عمل حكمه : ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ) \*  
**١٤١٦ مسألة** ولا يجوز البيع الا بلفظ البيع . أو بلفظ الشراء . أو بلفظ التجارة . أو بلفظ يعبر به فى سائر اللغات عن البيع ، فان كان الثمن ذهبا أو فضة غير مقبوضين لكن حالين أو إلى أجل مسمى جاز أيضا بلفظ الدين أو المداينة ولا يجوز شئ من ذلك بلفظ الهبة . ولا بلفظ الصدقة . ولا بشئ غير ما ذكرنا أصلا .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقوله تعالى : ( إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) فصح أن ما حرم الله تعالى فهو حرام وما أحل فهو حلال ، فتم أخذ مال بغير الاسم الذى أباح الله تعالى به أخذه كان باطلا بنص القرآن \* وصفة البيع والربا واحدة والعمل فيهما واحد وانما فرق بينهما الاسم فقط انماهما معاوضة مال بمال أحدهما حلال طيب والآخر حرام خبيث كبيرة من الكبائر قال تعالى : ( وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال : أنبئوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين قالوا : سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا ) وقال تعالى : ( إن هى الا أسماء سميتوها أنتم وآبأؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ) فصح أن الاسماء كلها توقيف من الله تعالى لاسمها أسماء أحكام الشريعة التى لا يجوز فيها الاحداث ولا تعلم الا بالنصوص ولا خلاف بين الحاضرين منا ومن خصومنا فى ان امراً لو قال لآخر :

أقرضني هذا الدينار وأقضيك ديناراً إلى شهر كذا ولم يحد وقتاً فانه حسن، وأجره وبر .  
وعندنا ان قضاء دينارين أو نصف دينار فقط ورضى كلاهما فحسن ، ولو قال له : بمعنى  
هذا الدينار بدينار إلى شهر ولم يسم أجلاً فانه ربا . وإثم . وحرام . وكبيرة من  
الكبائر . والعمل واحد وإنما فرق بينهما الاسم فقط ، وكذلك لو قال رجل لامرأة : أبيع  
لي جماعك متى شئت ففعلت ورضى وليها لكان ذلك زنا ان وقع بيع الدم في بعض  
المواضع ، ولو قال لها : أنكحيني نفسك ففعلت ورضى وليها لكان حلالاً . وحسناً . وبراً ،  
وهكذا عندنا في كل شيء ، وأما لفظ الشرى فلما روينا من طريق البخاري نا علي بن عياش  
نا أبو غسان محمد بن مطرف حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله [ رضى الله  
عنهما ] (١) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رحم الله امرءاً سمعاً إذا باع وإذا  
اشتري وإذا اقضى » .

**١٤١٧ مسألة** وكل متبايعين صرفاً أو غيره فلا يصح البيع بينهما أبداً وان  
تقابضا السلعة والثلث مالم يتفرقا بآبائهما من المكان الذي تعاقدوا فيه البيع ولكل واحد  
منهما إبطال ذلك العقد أحب الآخراً مكره ولو بقيا كذلك دهرهما إلا أن يقول أحدهما  
للآخر : لا تبال أيهما كان القائل بعد تمام التعاقد : اختر أن تمضي البيع أو أن تبطله فان  
قال : قد أمضيته فقد تم البيع بينهما تفرقا أو لم يتفرقا وليس لهما ولا لأحدهما فسخه  
الابيع ومضى مالم يتفرقا (٢) بآبائهما ولاخير أحدهما الآخر فالبيع باق على ملك  
البائع كما كان والثلث باق على ملك المشتري كما كان ينفذ في كل واحد منهما حكم الذي هو  
على ملكه لاحق الآخر .

برهان ذلك قول النبي ﷺ الذي رويناه من طريق البخاري نا أبو النعمان - هو  
محمد بن الفضل عارم - نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : قال  
رسول الله ﷺ : « البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما  
قال : أو يكون بيع خيار » (٣) . ومن طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن علي بن حرب نا  
محرز بن الوضاح عن اسماعيل - هو ابن جعفر - عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله  
ﷺ : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا إلا أن يكون البيع كان عن خيار فان كان البيع  
كان (٤) عن خيار فقد وجب البيع » .

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٢١ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وأما مالم  
يتفرقا » (٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٤ (٤) لفظ « كان » سقط من سنن  
النسائي ج ٧ ص ٢٤٨



**قال أبو محمد** هذا بين أن الخيار المذكور إنما هو قول أحدهما للآخر : اختر لا عقد البيع على خيار مدة مسماة لأنه قال عليه السلام : ان كان البيع عن خيار فقد وجب البيع وهذا خلاف حكم البيع المفقود على خيار مدة عند القائلين به هـ ومن طريق يحيى ابن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر (١) أخبرني نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « كل يعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون خيارا » وهكذا رواه هشيم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه لا بيع بينهما ، وهكذا روينا عن اسماعيل بن جعفر . وسفيان الثوري . وشعبة كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ لا بيع بينهما حتى يتفرقا هـ ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد عن الليث ابن سعد حدثه عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فان خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد أن تباعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » (٢) هـ

قال أبو محمد : هذا الحديث يرفع كل اشكال : وبين كل اجمال . ويبطل التأويلات المكذوبة التي شغب بها المخالفون هـ ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الترمذي نا الحميدي نا سفيان بن عيينة نا ابن جريج قال : أُملي على نافع في الواحي قال : سمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : « إذا تباع المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من يبعه مالم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار » قال نافع : فكان ابن عمر إذا تباع البيع فاراد أن يبعه لمشي قليلا ثم رجع هـ ومن طريق مسلم نا محمد ابن المثني . وعمرو بن علي قال ابن المثني : نا يحيى بن سعيد القطان وقال عمرو بن علي : نا عبد الرحمن بن مهدي ثم اتفق يحيى . وعبد الرحمن كلاهما عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل - هو صالح بن أبي مریم - عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ : « قال البيعان بالخيار مالم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كذبا وكنا محق بركة بيعهما » هـ وروينا أيضا من طريق همام ابن يحيى - وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة باسناده هـ ومن طريق أبي التياح عن عبد الله بن الحارث باسناده ، وهذه أسانيد متواترة متظاهرة منتشرة توجب العلم الضروري هـ . ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن

(١) في النسخة رقم ١٤٤ عبيد الله بن عمير ، وهو غلط (٢) هو في صحيح مسلم ج ١

أبو الوضي قال : غزونا غزوة لنا فزلا فباع صاحب لنا فرسا لغلان ثم أقام بقية يومهما وليتهما فلما أصبحا من الغد حضر الرحيل (١) قام الى فرسه ليسرجه فقدم فأتى الرجل ليأخذه بالبيع فأبى أن يدفعه اليه فقال له : بيني وبينك أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فأتيا أبا برزة في ناحية العسكر فقال له : هذه القصة فقال : أترضيان أن أقضي بينكما بقضاء رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» قال هشام بن حسان . قال جميل بن مرة قال أبو برزة . ما أراكما افرقما \*

قال أبو محمد : أبو الوضي . - هو عباد بن نسيب تابعي ثقة - سمع علي بن أبي طالب . وأبا هريرة . وأبا برزة ، فهؤلاء عن رسول الله ﷺ ثلاثة من الصحابة ، وعنهم الأئمة من التابعين ومن بعدهم . نا محمد بن سعيد بن عمر بن نبات قال : نا عبد الله بن محمد بن قاسم القلعي نا محمد بن أحمد الصراف ببغداد نا بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عمير الاسدي نا عبد الله بن الزبير الحميدي نا سفيان - هو ابن عيينة - نا بشر بن عاصم الثقفي قال : سمعت سعيد ابن المسيب يحدث عن أبي بن كعب قال : إن عمر بن الخطاب . والعباس بن عبد المطلب تماكما اليه في دار للعباس إلى جانب المسجد أراد عمر أخذها ليزيدها في المسجد فأتى العباس فقال لهما أي : لما أمر سليمان ببناء بيت المقدس كانت أرضه لرجل فاشترى اها منه سليمان فلما اشتراها قال له الرجل : الذي أخذت مني خير أم الذي أعطيتني قال سليمان : بل الذي أخذت منك قال : فأتى لأجيز البيع فردده فزاده ثم سأله فاخبره فأبى أن يجيزه فلم يزل يزيده ويشترى منه فيسأله فيخبره فلا يجيز البيع حتى اشتراها منه بحكمه على أن لا يسأله فاحتكم شيئا كثيرا فعاظمه سليمان فأوحى الله اليه ان كنت انما تعطيه من عندك فلا تعطه وان كنت انما تعطيه من رزقنا فأعطه حتى يرضى بها ف قضى بها للعباس . وروينا من طريق البخاري قال الليث - هو ابن سعد - : حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (٢) قال : بعثت من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بخير فلما تباعنا رجعت على عقبي حتى خرجت من بيته خشية أن يرادني البيع (٣) وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا (٤) . ومن طريق الليث أيضا عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : قال عبد الله بن عمر : كنا

(١) أي آن وقت الرحيل للجيش (٢) سقط لفظ « عن أبيه » من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٧ (٣) أي يطلب استرداده (٤) في النسخة رقم ١٦ « ما لم يتفرقا » وما هنا موافق لصحيح البخاري



إذا تباعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرق المتبايعان فتبايعت أنا وعثمان بن عفان فبعته مالالي بالوادي بمال له بخير فلما بايعته طمعت أنكص على عقبي القهقري خشية أن يرادني البيع قبل أن أفارقه \* فهذا ابن عمر يخبر بان هذا مذهب الصحابة وعملهم . ومذهب عثمان بن عفان لأنه خشى أن يراده البيع قبل التفرق بالأبدان ، فلو لم يكن ذلك مذهب عثمان ما خاف ابن عمر ذلك منه ويخبر بان ذلك هو السنة \* وروينا ذلك أيضا عن أبي هريرة . وأبي زرعة بن عمرو بن جرير . وطاوس كما رويانا عن عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن أبي عتاب عن أبي زرعة أن رجلا ساومه بفرس له فلما بايعه خيره ثلاثا ثم قال : اختر فخير كل واحد منهما صاحبه ثلاثا ، ثم قال أبو زرعة : سمعت أبا هريرة يقول : هذا البيع عن تراض ، فهذا عمر . والعباس يسمعان أيا يقضى بتصويب رد البيع بعد عقده فلا ينكران ذلك فصح أنهم كلهم قائلون بذلك ومعهم عثمان . وأبو هريرة . وأبو برزة . وابن عمر . والصحابة جملة رضى الله عنهم \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول سمعت طاوسا يحلف بالله ما التخير إلا بعد البيع \* ومن طريق سعيد ابن منصور ناهشيم أنا محمد بن علي السلي سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحا اختصم إليه رجلان اشترى أحدهما دارا من الآخر بأربعة آلاف فأوجبهاله ثم بداله في بيعها قبل أن يفارق صاحبه فقال : لا حاجة لي فيها فقال البائع : قد بعته وأوجبت لك فاختصما إلى شريع فقال شريع : هو بالخيار ما لم يتفرقا ، قال محمد بن علي : وشهدت الشعبي يقضى بهذا \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناجرير عن مغيرة عن الشعبي أن رجلا اشترى برذونا فأراد أن يردّه قبل أن يتفرقا فتقضى الشعبي أنه قد وجب عليه فشهد عنده أبو الضحى أن شريحا أتى في مثل ذلك فردّه على البائع فرجع الشعبي إلى قول شريع \* وروينا أيضا من طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أنه شهد شريحا يقضى بين المختصمين اشترى أحدهما من الآخر يباعا فقال : انى لم أرضه وقال الآخر : بل قد رضيته فقال شريع : ينتكما أنكما تصادرتما عن رضى بعد البيع أو خيار أو يمينه بالله ما تصادرتما عن رضى بعد البيع ولا خيار ، وهو قول هشام بن يوسف . وابنه عبد الرحمن ، وقال البخارى : هو قول عطاء بن أبي رباح . وابن أبي مليكة ، وهو قول الحسن . وسعيد بن المسيب . والزهرى . وابن أبي ذئب . وسفيان الثوري . وسفيان بن عيينة . والأوزاعي . والليث . وعبيد الله بن الحسن القاضى . والشافعى . وأبي ثور . وجميع أصحابه . وإسحاق بن راهويه . وأحمد بن حنبل . وأبي عبيد . وأبي سليمان . ومحمد بن نصر المروزي . ومحمد بن جرير الطبرى . وأهل الحديث . وأهل المدينة كما رويانا من طريق ابن أيمن نا عبد الله بن أحمد

ابن حنبل قال : قال لي أبي : بلغني عن ابن أبي ذئب أنه بلغه قول مالك بن أنس : ليس البيعان بالخيار فقال ابن أبي ذئب : هذا حديث موطوء بالمدينة - يعني مشهورا - .

**قال أبو محمد** الا أن الأوزاعي قال : كل بيع فالتبايعان فيه بالخيار مالم يتفرقا بأبدانهما إلا يبيوعا ثلاثة . المغنم . والشركاء في الميراث يتقاومونه . والشركاء في التجارة يتقاومونها ، قال الأوزاعي : وحد التفرق أن يغيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه ، وقال أحمد : كما قلنا إلا أنه لا يعرف التخيير ولا يعرف الا التفرق بالأبدان فقط ، وهذا الشعبي قد فسخ قضاءه بعد ذلك ورجع الى الحق فشذ عن هذا كله أبو حنيفة . ومالك . ومن قلدهما وقال : البيع يتم بالكلام وان لم يتفرقا بأبدانهما ولا خيرا أحدهما الآخر وخالفوا السنن اثنائة . والصحابة ، ولا يعرف لمن ذكرنا منهم مخالف أصلا وما نعلم لهم من التابعين سلفا إلا ابراهيم وحده كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشم عن المغيرة عن ابراهيم قال : إذا وجبت الصفقة فلا خيار . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان عن مغيرة عن ابراهيم قال . البيع جائز وان لم يتفرقا ، ورواية مكذوبة موضوعة عن الحجاج بن أرطاة وكفي به سعة وطاعن الحكم عن شريح قال : اذا كلم الرجل بالبيع وجب عليه البيع ، والصحيح عن شريح هو موافقة الحق كما أوردنا قبل من رواية أبي الضحى . وابن سيرين عنه ، ولعمري أن قول ابراهيم ليخرج على أنه غنى كل صفقة غير البيع لكن الاجارة . والنكاح . والهبات فهذا يمكن لأنه لم يذكر البيع أصلا فخلصوا بلا سلف ، وقوله : البيع جائز وان لم يتفرقا صحيح وما قلنا : انه غير جائز ولا قال ، هو : انه لازم وانما قال : انه جائز .

**قال أبو محمد** : وموهوا بتمويهات في غاية الفساد ، منها أنهم قالوا : معنى التفرق أى بالكلام قلنا : لو كان كما يقولون لكان موافقا لقولنا ومخالفنا لقولكم لان قول المتبايعين آخذه بعشرة فيقول الآخر : لا ولكن بعشرين لاشك عند كل ذي حس سليم أنهما متفرقان بالكلام فاذا قال أحدهما بخمسة عشر وقال الآخر : نعم قد بعته بخمسة عشر فالآن اتفقا ولم يتفرقا فالآن وجب الخيار لهما اذ لم يتفرقا بنص الحديث فاذهبوا كيف شئتم من عارض الحق بـ (١) واقتضح ، وأيضا فنقول لهم : قولكم . التفرق بالكلام كذب ودعوى بلا برهان لا يحل القول بهما في الدين ، وأيضا فرواية الليث عن نافع عن ابن عمر التي أوردنا رافعة لكل شغب ومبينة أنه التفرق عن المكان بالأبدان ولا بد ، وقال بعضهم : معنى المتبايعين ههنا انما هما (٢) المتساومان كما سمى الذبيح ولم يذبح وقال

(١) بلج الرجل بلوجا وتبليجا أعيا (٢) في النسخة رقم ١٤ ، انهما ،



كما قال تعالى : ( فبلغن أجلهن ) إنما أراد تقارب بلوغ أجلهن ، وقال آخرون منهم :  
 إنما أراد بقوله عليه السلام : « ما لم يتفرقا » إنما هو ما بين قول أحدهما قد بعثتك سلعتي  
 هذه بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر قد بعثت ذلك وبين قوله لصاحبه قد ابتعت سلعتك  
 هذه بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر : قد بعثتك بما قلت ، وقال آخرون : إنما هو ما بين  
 قول القائل بعني سلعتك بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر : قد فعلت وبين قول  
 القائل اشتر مني سلعتي هذه بدينار فله الخيار ما لم يقل له الآخر قد فعلت . فجواب هذه  
 الأقوال كلها واضح مختصر وهو أن يقال : كذب قائل هذا وأفك وأثم لأنه حرف كلام  
 رسول الله ﷺ عن مواضعه بلا برهان أصلا لكن مطارقة ومجاهرة بالدعوى الباطل ،  
 فمن أين لكم هذه الأقوال ؟ ومن أخبركم بأن هذا هو مراده عليه السلام ؟ وأما قولكم :  
 كما سمي الذبيح ولم يذبح فاسماه الله تعالى قط ذبيحا ولا صح ذلك أيضا قط عن رسول  
 الله ﷺ ، وإذا كان هكذا فأنما هو قول مطلق عامي لا حجة فيه وإنما أطلق ذلك من  
 إطلاق مسامحة أول أنه حمل الخليل عليه السلام السكين على حلقه وهذا فعل يسمى من فاعله  
 ذبحا وما نبأنا عن هذه التسمية لأنهم يأت بها قط قرآن ولا سنة فلا يقوم بها حجة في  
 شيء أصلا . وأما قوله تعالى : ( فبلغن أجلهن ) فصدق الله تعالى وكذب من قال :  
 أنه تعالى أراد المقاربة حاش لله من هذا ، ولو كان ما ظنوه لكان الإمساك والرجعة  
 لا يجوز إلا في قرب بلوغ الأجل لا قبل ذلك وهذا باطل بلا خلاف . وتأويل الآية  
 موافق لظاهرها بلا كذب ولا تزويد وإنما أراد تعالى بلا شك بلوغ المطلقات أجل العدة  
 بكونهن فيها من دخولهن أياها إلى أثر الطلاق إلى خروجهن عنها وهذه المدة كلها للزوج  
 فيها الرجعة والإمساك بلا خلاف أو التامد على حكم الطلاق ، وحتى لو صح لهم  
 ما أطلقوا فيه الباطل لكان لا متعلق لهم به لأنه ليس (١) إذا وجد كلام قد صرف عن  
 ظاهره بدليل وجب أن يصرف كل كلام عن ظاهره بلا دليل ، وفي هذا إفساد التفاهم  
 والمعقول والشرعية كلها ، فكيف ورواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي  
 عليه السلام قال : « كل يعين لا يع بينهما حتى يتفرقا » فاضح لهذا الكذب كله ومبطل  
 لتخصيص بعض من يقع عليه اسم بيع من سائر من يقع عليه هذا الاسم ، وقالوا : هذا التفريق  
 المذكور في الحديث هو مثل التفريق المذكور في قوله تعالى : ( وإن يتفرقا يغن الله كلا من  
 سعته ) قلنا : نعم بلا شك وذلك الفرق المذكور في الآية تفرق بالقول يقتضي التفرق  
 بالأبدان ولا بد ، والتفرق المذكور في الحديث كذلك أيضا تفرق بالقول يقتضي التفرق

بالأبدان ولا بدوأنتم تقولون: إن التفرق المراعى فيما يحرم به الصرف أو يصح إنما هو تفرق الأبدان فهلا قلتم على هذا ههنا : ان التفرق المذكور في هذا الخبر هو أيضا تفرق الأبدان لولا التحكم البارء حيث تهوون، وهو ما يقول الله تعالى: (إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم) فأباح تعالى الأكل بعد التراضى قالوا: وهذا دليل على صحة الملك بالعقد.

**قال أبو محمد:** الذى أتانا بهذه الآية هو الذى من عنده ندرى ما هى التجارة المباحة لنا ما حرم علينا وما هو التراضى الناقل للملك من التراضى الذى لا ينقل الملك؟ ولولا دلم نعرف شيئا من ذلك، وهو الذى أخبرنا أن العقد ليس يباع ولا هو تجارة ولا هو تراضيا ولا ينقل ملكا إلا حتى يستضيف إليه التفرق عن موضعها أو التخيير فهذا هو البيع . والتجارة . والتراضى لا ما ظنه أهل الجهل بأرائهم بلا برهان لكن بالدعوى الفاسدة، واحتجوا بقول الله تعالى: (أو فوا بالعقود) وهذا حق إلا أن الذى أمرنا بهذا على لسان نبيه هو تعالى الأمر لرسوله عليه السلام أن يخبرنا أنه لا يصح هذا العقد ولا يتم ولا يكون عقدا إلا بالتفرق عن موضعها أو بأن يخبر أحدهما الآخر بعد التعاقد والإفلا يلزم الوفاء بذلك العقد وهم مجمعون معنا على أنه لا يلزم أحدا الوفاء بكل عقد عقده بل أكثر العقود حرام الوفاء بها كمن عقد على نفسه أن يزنى أو أن يشرب الخمر نعم وأكثر العقود لا يلزم الوفاء به عندهم وعندنا كمن عقد أن يشتري أو أن يبيع أو أن يغنى أو أن يزف (١) أو أن ينشد شعرا، فصح يقينا أنه لا يلزم الوفاء بعقد أصلا إلا عقدا أتى النص بالوفاء به (٢) باسمه وعينه وهم يقولون - يعنى الحنفيين - أن من بايع آخر شيئا غائبا وتعاقد السقاط خيار الرؤية أنه عقد لا يلزم والمالكين يقولون: من ابتاع ثمرة واشترط أن لا يقوم بمجانحة وعقد ذلك على نفسه فانه عقد لا يلزمه فأين احتجاجهم بقول الله تعالى: (أو فوا بالعقود) ؟ فان قالوا: هذه عقود قامت الأدلة على أنه لا يلزم الوفاء بها قلنا : وعقد البيع عقد قد قام البرهان حقا على أنه لا يلزم الوفاء به إلا بعد التفرق بالأبدان أو بعد التخيير بخلاف الأدلة الماسدة التى خصصتم بها ما خصصتم من العقود المذكورة ، وهو ما أيضا يقول الله تعالى: (واشهدوا اذا تباعتم ) وان الحياء القليل فى وجه من احتج بهذه الآية فى هذا المكان لوجوه ؛ أولها أنهم أول مخالف لهذه الآية فيما وردت فيه من وجوب الاشهاد فكيف يستحلون الاحتجاج بانهم قد عصوا الله تعالى فيها وخالفوها ولم يروها حجة فى وجوب الاشهاد فى البيع ؟ والثانى أنه ليس فى الآية نص ولا دليل على بطلان التفرق المذكور فى الخبر ولا ذكركم منه أصلا . والثالث أن نص الآية انما هو إيجاب الاشهاد اذا تباعنا والذى



جاءنا بهذه الآية - ولولا لم ندر ما البيع المباح من المحرم البتة - هو الذى أخبرنا أنه لا بيع أصلا إلا بعد التفرق عن موضعهما أو التخيير ، فصح يقينا أن قول الله تعالى : (وأشهدوا إذا تباعتم) انما هو أمر بالأشهاد بعد التفرق أو التخيير الذى لا بيع بينهما أصلا إلا بعد أحدهما وإن رغمت أنوف المخالفين ؟ ثم هو أبا يراد أخبار ثابتة وغير ثابتة مثل قوله عليه السلام : « إذا ابتعت يعبا فلا تبعه حتى يقبضه ، والقول فيه كالقول فى الآية سواء سواء لأنه لا بيع بينهما إلا بعد التفرق أو التخيير والاقلم يتبع المبتاع أصلا ولا باع البائع البتة ، ومثل من باع عبدا وله مال فماله للبائع ومثل من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ، ومثل النهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان ، وإذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع ، وأخبار كثيرة جاء فيها ذكر البيع والقول فيها كلها كما قلنا آنفا أن كل هذه الأحكام إنما وردت فى البيع والذى أمر بماصح منها هو الذى أخبر وحكم وقال : أنه لا بيع بين المتبايعين ما كانا معا ولم يتفرقا أو خير أحدهما الآخر فبالمن عساه ، والعجب أن أكثر هذه الأخبار هم مخالفون لما فى نصوصها فلم يقتنعوا بذلك حتى أضافوا إلى ذلك غرور من أحسن الظن فى أن أوهمهم ما ليس فيها منه شيء أصلا ، ولا فرق بينهم فى احتجاجهم بكل ما ذكرنا فى إبطال السنة الثابتة من أن لا بيع بين المتبايعين إلا بعد التفرق بالأبدان أو التخيير وبين من احتج بها فى إباحة كل بيع لم يذكر فيها من الربا ، والغرر ، والحصاة ، والملاسة ، والمنازعة وغير ذلك بل هو كله عمل واحد نعوذ بالله منه ، ومن عجائبهم احتجاجهم فى هذا بالخبر الثابت من أنه لا يجزى وله والد إلا أن يجدهم ملوك كافشترية فيعتقه .

قال أبو محمد : ولولا أن القوم مستكثرون من الباطل ، والخديعة فى الاسلام لمن اغتر بهم لم يخف عليهم هذا التطويل بلا معنى ونعم الخبر صحيح وما اشترى قط أباه من لم يفارق بآئنه يدينه ولا خيره بعد العقد ولا ملكه قط بل هو فى ملك بآئنه كما كان حتى يخيره المبتاع أو يفارقه يدينه فحينئذ يعتق عليه والا فلا بنص حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ . وذكروا أيضا ، المسلمون عند شروطهم ، وهذا خبر مكذوب لأنه انما رواه كثير بن زيد وهو ساقط ومن هو دونه . أو مرسل عن عطاء ، ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأن شروط المسلمين ليست كل شرط بلا خلاف بل انما هى الشروط المأمور بها أو المباحة باسمائها فى القرآن . وصحيح السنن ، ولو كان ما أوهموا به لكان شرط الزنا ، والقيادة ، وشرب الخمر ، والربا شروطا لوازم وحاش لله من هذا الضلال ، وقد صح عن رسول الله ﷺ كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل كتاب

الله أحق وشرط الله أوثق ۞ فشرط الله تعالى هو التفرق بالأبدان بعد العقد للبيع أو التخيير والا فلا شرط هنالك يلزم أصلا ، وأعجب شيء احتجاج بعضهم بأن من باع يباع على أنه ثابت بلا خيار أن الخيار ساقط ۞

قال أبو محمد : ليت شعري من وافقه هم على هذا الجنون لا ولا كرامة بل لو أن متبايعين عقدا يبعهما على إسقاط الخيار الواجب لهما قبل التفرق بأبدانها وقبل التخيير لكان شرطاً ملعوناً وعقداً فاسداً وحكم ضلالاً لأنهما اشترطا إبطال ما أثبتته الله تعالى ورسوله ﷺ ، وهو هو أيضاً بأن قالوا : لما كان عقد النكاح . وعقد الطلاق . وعقد الإجارة ، والخلع . والعقود . والكتابة تصح ولا يراعى فيها التفرق بالأبدان وجب مثل ذلك في البيع ۞ قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لا جماعهم معناه على أن كل حكم من هذه التي ذكرها له (١) أحكام وأعمال مخالفة لسايرها لا يجوز أن يجمع بينهما فيه ، فالبيع ينتقل فيه ملك رقة المبيع وثمنه وليس ذلك في شيء من الأحكام التي ذكرها ، والنكاح فيه إباحة فرج كان محرماً بغير ملك رقبته ولا يجوز فيه اشتراط خيار أصلاً ولا تأجيل ، وهم يجيزون الخيار المشتراط في البيع والتأجيل ولا يرون قياس أحدهما على الآخر في ذلك جائزاً ، والطلاق تحريم فرج محلل إما في وقته وإما إلى مدة بغير نقل ملك ولا يجوز فيه اشتراط خيار بعد إيقاعه أصلاً بخلاف البيع ، والإجارة إباحة منافع بعوض لا تملك به الرقة بخلاف البيع ويجوز في الحر بخلاف البيع وهي إلى أجل ولا بد إما معلوم وإما مجهول إن كان في عمل محدود بخلاف البيع ، والخلع طلاق بمال لا يجوز فيه عديم خيار مشروط بخلاف البيع . والعقود كذلك . والكتابة ، فظهر سخف قياسهم هذا وأنه هوس وتخليط ۞ وكم قصة لهم في التخيير في الطلاق أوجبوا فيه الخيار ما دام في مجلسهما وقطعوه بالتفرق (٢) بأبدانها حيث لم يوجه قطرب العالمين . ولا رسوله عليه السلام . ولا قول صاحب . ولا معقول . ولا قياس شبه به لكن بالآراء الفاسدة ؟ ثم أبطلوه حيث أوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فنحمد الله تعالى على السلامة بما ابتلاهم به ، وقال بعضهم : التفرق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد فمن المحال أن يكون ما يبطل العقد هو الذي يثبته ۞

قال علي : وهذا كلام في غاية الفساد ولا تنكر هذا إذا جاء به النص فقد وجدنا النقد (٣)

(١) في النسخة رقم ١٦ ۞ لها ۞ (٢) في النسخة رقم ١٤ ۞ بالتفريق ۞ (٣) في النسخة



وترك الأجل يفسد السلم عندهم ويصح البيوع التي يقع فيها الربا حتى لا تصح إلا به فكيف والمعنى فيما راموا الفرق بينه واحداً؟ وهو أن المتصارفين لم يملكوا شيئاً ولا تبايعاً أصلاً قبل التقابض، وكل متبايعين فلم يتم بينهما بيع أصلاً قبل التفرق أو التخيير متصارفين كانا أو غير متصارفين، فإن تفرق كل من ذكرنا بأبدانهم قبل ما يتم به البيع فمن كان قد عقد عقداً أبيع له تم له بالتفرق ومن كان لم يعقد عقداً أبيع له فليس ههنا شيء يتم له بالتفرق، وقالوا أيضاً متعقبين لكلام رسول الله ﷺ رادين عليه: المتبايعان إنما يكونان متبايعين مادام في حال العقد لا بعد ذلك كالتضاريف والمتقاتلين (١)؛ فمن المحال أن يكونا متبايعين متفاسخين معاً.

**قال أبو محمد:** وهذا كلام من لا عقل له ولا علم ولا دين ولا حياة لأنه سفسطة باردة ونعم فإن المتبايعين لا يكونان متبايعين إلا في حين تعاقدتهما لكن عقدهما بذلك ليس بشيء ولا يتم إلا بالتفرق أو التخيير بعد العقد كما أمر من لا يحرم دم أحداً لا باتباعه أو بجزية يفرمها إن كان كتايبا وهو صاغره ومن طريف نوادرهم احتجاجهم في معارضة هذا الخبر بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله، قالوا: فلا استقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك.

قال علي: قبل كل شيء فهذا حديث لا يصح ولسنا ممن يحتج لنفسه بما لا يصح وقد أعادنا الله تعالى من ذلك ولو صح لكان موافقا لقولنا إلا في المنع من المفارقة خوف الاستقالة فقط فلسنا نقول به لأن الخبر المذكور لا يصح ولو صح لقلنا بما فيه من تحريم المفارقة على هذه النية وليست الاستقالة المذكورة في هذا الخبر ما ظن هؤلاء الجهال وأنما هي فسخ النادم منها للبيع رضي الآخرا أم كره لأن العرب تقول استقلت من علي واستقلت ما فاتني إذا استدركه، والبرهان على صحة قولنا هذا وعلى فساد تأويلهم وكذبه هو أن المفارقة بالأبدان لا تمنع من الاستقالة التي حملوا الخبر عليها بل هي (٢) ممكنة أبداً ولو بعد عشرات أعوام فكان الخبر على هذا لا معنى له ولا حقيقة ولا فائدة، فصح أنها الاستقالة التي تمنع منها المفارقة بلا شك وهي التفرق بالأبدان الموجب للبيع المانع من فسخه ولا بد لا يمكن غير هذا ولا يحتمل لفظ الخبر معنى سواه البتة؛ فصار هذا الخبر ثقلاً عليهم على ثقل لانهم صححوه وخالفوا ما فيه وأباحوا له مفارقه خشية أن يستقبله أولم يخش.

قال علي: هذا كل ما هو عليه وكله عائد عليهم ومبدي تخاذل علمهم (٣) وقلة فهمهم

(١) في النسخة الحلية «والمقاتلين» (٢) في النسخة رقم ١٦، اذ هي، (٣) في النسخة

ونحن ان شاء الله تعالى نذكر ما هو اقوى شبهة لهم وبين حسم التعلق به لمن عسى أن يفعل ذلك وبالله تعالى التوفيق \* روينا من طريق البخارى قال : وقال الخيدى عن سفيان بن عيينة ناعمر و عن ابن عمر [ رضى الله عنهما قال ] : (١) « كنا مع النبي ﷺ في سفر فكنت على بكر صعب لعمر فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم فيزجره عمرو يرده [ ثم يتقدم فيزجره عمرو ويرده ] فقال النبي ﷺ لعمر : بعنيه قال : هوك يا رسول الله قال : بعنيه فباعه من رسول الله ﷺ فقال [ النبي ﷺ ] : هوك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت \* قالوا : فهذا بيع صحيح لا تفرق فيه وهبة لما ابتاع عليه السلام قبل التفرق بلا شك \* »

**قال أبو محمد :** هذا خبر لا حجة لهم فيه لوجوه \* أولها أنه وإن لم يكن فيه تفرق فقد يكون فيه التخير بعد العقد وليس السكوت عنه بمانع من كونه لان صحة البيع تقتضيه ولا بدولم يذكروا في هذا الخبر ثمن أيضا فينبغي لهم أن يجيزوا البيع بغير ذكركم ثمن أصلا لانهلم يذكروا فيه ثمن ، فان قالوا : لا بد من الثمن بلا شك لان البيع لا يصح الا به قلنا : ولا بد من التفرق أو التخير لان البيع لا يكون بيعا ولا يصح أصلا إلا باحدهما ولا فرق بينهم في احتجاجهم بهذا الخبر في اسقاط حكم ما لم يذكروا فيه ثمن التخير بعد العقد وبين من احتج به في البيع بالمحرمت لانهلم يذكروا فيه ثمن أصلا وهذه هبة لما ابتاع قبل القبض بخلاف رأى الخفيفين فهو حجة عليهم ، وكذلك القول في الاشهاد سواء سواء \* والوجه الثاني أنه (٢) حتى لو صح لهم أنه لم يكن في هذا البيع تخيير ولا إشهاد أصلا - وهو لا يصح أبدا - فمن لهم أن هذه القصة كانت بعد قول رسول الله ﷺ : كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا أو يخيرا أحدهما الآخر ؟ وبعد أمر الله تعالى بالاشهاد ، ومن ادعى علم ذلك فهو كذاب أفك يتبوء - ان شاء الله تعالى - مقعده من النار لأكذبه على رسول الله ﷺ ، فان كان هذا الخبر قبل ذلك كله فنحن نقول : ان البيع حيث كان يتم بالعقد وإن لم يتفرقا ولا خيرا أحدهما الآخر وإن الاشهاد لم يكن لازما وإنما واجب كل ما ذكرنا حين الأمر به لا قبل ذلك ، وأما نحن فنقطع بان رسول الله ﷺ لا يخاف أمر ربه تعالى ولا يفعل ما نهى عنه أمته هذا اما لا شك فيه عندنا ومن شك في هذا أو أجاز كونه فهو كافر تقرب الى الله تعالى بالبراءة منه ، وكذلك نقطع بانه عليه السلام لو نسخ ما أمرنا به لبينه حتى لا يشك عالم بسته في أنه قد نسخ ما نسخ وأثبت ما أثبت ، ولو جاز غير هذا - وأعوذ بالله - لكان دين الاسلام فاسدا لا يدري أحد ما يحرم عليه مما يحل له مما أوجب

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٣٦ (٢) سقط لفظ « انه » من النسخة رقم ١٤



ربه تعالى عليه حاش لله من هذا ، ان هذا هو الضلال المبين الذى يكذبه الله تعالى اذ يقول : ( تبياننا لكل شيء ) \* ( ولتين للناس ما نزل إليهم ) وقد تبين الرشد من الغي والدين كله رشد وخلاف كل شيء منه غي ، فلو لم يتبين كل ذلك لكان الله تعالى كذبا والرسول عليه السلام لم يبين ولم يبلغ ( ١ ) والدين ذاهبا فاسدا ، وهذا هو الكفر المحض ممن أجاز كونه . والوجه الثالث أنهم يقولون : ان الراوى من الصحابة أعلم بما روى . وابن عمر هو راوى هذا الخبر وهو الذى كان لا يرى البيع يتم إلا بالتفرق بالأبدان فهو على أصلهم أعلم بما روى ، وسقط على أصلهم هذا تعلقهم بهذا الخبر جملة والحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر ومن الغرر أن يكون لها خيار لا يدريان متى ينقطع .

**قال أبو محمد :** وهذا كلام فاسد من وجوه . أحدها أن العقد قبل التفرق بالأبدان . أو التخيير ليس رعا أصلا لا بيع غرر ولا بيع سلامة كما قال عليه السلام : « أنه لا بيع بينهما ما كان معاه » فهو غير داخل في بيع الغرر المنهى عنه . والوجه الثانى انه ليس كما قالوا : من أن لها خيارا لا يدريان متى ينقطع بل أيهما شاء قطعه قطعه في الوقت بأن يخير صاحبه فاما يمضيه فيتم البيع وينقطع الخيار واما يفسخه فيبطل حكم العقد ( ٢ ) وتماديه . أو بأن يقوم فيفارق صاحبه كما كان يفعل ابن عمر ، فظهر برد هذا الاعتراض على رسول الله ﷺ بالرأى السخيف . والعقل الهجين . والوجه الثالث أنه لا يكون غررا شيء . أمر به رسول الله ﷺ لأنه لا يأمر بما نهى عنه معا حاش له من ذلك وإنما الغرر ما أجازة هؤلاء بأرائهم الفاسدة من يعهم اللين الذى لم يخلق في ضروع الغنم شهرا أو شهرين . وبيع الجزر المغيب في الأرض الذى لم يره انسى ولا عرف صفته ولا أهو جزرا أم هو معفون مسوس لاخير فيه . وبيع أحد ثوبين لا يدري أيهما هو المشتري . والمقايى التى لم تخلق . والغائب الذى لم يوصف ولا عرف فهذا هو الغرر المحرم المفسوخ الباطل حتما ، فان ذكروا ما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن هاشم بن القاسم عن أيوب بن عتبة اليمامى عن أبي كثير السجيمى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا من بيعهما أو يكون بيعهما بخيار » .

**قال أبو محمد :** وهذا عجب جدا لأنه عليهم لو صح ، والتفرق من البيع لا يكون إلا بأحد أمرين لا تألك لها إما بتفرق الأبدان فيتم البيع حينئذ ويتفرقان منه حينئذ لا قبل ذلك وإما أن يتفرقا منه بفسخه وإبطاله لا يمكن غير هذا ، فكيف وأيوب بن عتبة ضعيف لا نرضى الاحتجاج بروايته أصلا وان كانت لنا ، وأتى بعضهم بطامة تدل على رقة دينه .

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ ، ولا بلغ ، ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ ، حكم البيع .

وضعف عقله فقال: معنى ما لم يفرقا إنما أراد ما لم يتفقا كما يقال للقوم: على ماذا افرقتم؟ أى على ماذا اتفقتم فأراد على ماذا افرقتما عن كلامكما.

**قال أبو محمد:** وهذا باطل من وجوه. أولها أن هذه دعوى كاذبة بلا دليل ومن لكم بصرف هذا اللفظ الى هذا التأويل؟ وما كان هكذا فهو باطل. والثاني أن يقول: هذا هو السفطة بعينه ورد الكلام الى ضده أبدا ولا يصح مع هذا حقيقة ولا يعجز أحد عن أن يقول: كذلك في كل ما جاء عن القرآن والسنن، وهذه سبيل الروافض إذ يقولون: إن الجبت والطاغوت إنما هما انسانان بعينهما وأن تذبخوا بقرة أنما هي فلانة بعينها. والثالث أن تقول لهم: فكيف ولو جاز هذا التأويل لكان ما رواه الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا وكان جميعا أو يخير أحدهما الآخر فان خير أحدهما الآخر فبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تابعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع، مكذبا لهذا التأويل الكاذب المدعى بلا دليل. ومبينا أن التفرق الذي به يصح البيع لا يكون البتة على رغم أنوفهم إلا بعد التبائع كما قال رسول الله ﷺ لا كما ظن أهل الجمل من أنه في حال التبائع ومع آخر كلامهما.

قال أبو محمد: وهذا بما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف، وهم يعظمون هذا وهذا بما خالفوا فيه جمهور العلماء الأرواية عن إبراهيم ثم جاء بعضهم بموجب! وهو أنهم زادوا في الكذب فأتوا برواية روينها من طريق عطاء أن عمر قال: البيع صفقة أو خيار، وروى أيضا من طريق الشعبي أن عمر وعنه الحجاج بن أرطاة أن عمر قال: إنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه. ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن خالد بن الزبير عن شيخ من بني كنانة أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار ولكل مسلم شرطه.

قال أبو محمد: من عجائب الدنيا ومن البرهان على البراءة من الحياء الاحتجاج بهذه الروايات في معارضة السنن وكلها عليهم لوجوه. أولها أنه ليس شيء منها يصح لأنها مراسلات. أو من طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك. عن شيخ من بني كنانة وما أدراك ما شيخ من بني كنانة؟ ليت شعري أبهذا يحتجون إذا وقفوا في عرصة القضاء يوم القيامة؟ عياذك اللهم من التلاعب بالدين، ثم اوصحت لما كان لهم فيها متعلق لأنه ليس في شيء منها إبطال ما حكم به الله تعالى على لسان رسوله ﷺ من أنه لا بيع إلا بعد التفرق أو التخير، وكلام عمر هذا لو سمعناه من عمر لما كان خلافا لقولنا لأن الصفقة ما صح من



اليوم بالتفرق والخيار ما صح من البيع بالتخيير كما قال عليه السلام وحكم ان لا يبيع بين  
البيعين الا بان يتفرقا أو يخير أحدهما الآخر فكيف وقد صح عن عمر مثل قولنا نصا؟ كما  
روينا من طريق مسلم ناقتية ناليت - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أوس  
ابن الحدثان قال : أقبلت أقول : من يصطرف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله [ وهو عند  
عمر بن الخطاب ] (١) : أرنا ذهبك ثم جئنا إذا جاء خادمننا نعطيك ورقك فقال له عمر :  
كلا والله لتعطينه ورقه أولتردن اليه درهمه (٢) ، فهذا عمر يبيع له رد الذهب بعد تمام  
العقد وترك الصفقة ، فان قيل : لم يكن تم البيع بينهما قلنا : هذا خطأ لان هذا خبر رويناه  
من طريق مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان النصرى (٣) أنه أخبره أنه  
اتمس صرفا بمائة دينار قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراو ضنا (٤) حتى اصطرف مني وأخذ  
ذهبه فقلبها (٥) في يده ثم قال : حتى يأتيني خازني من الغابة وعمر يسمع فقال عمر :  
والله لا تفارقه حتى تأخذه فهذا بيان أن الصرف قد كان قد انعقد بينهما فصح أن عمر  
وبحضرة طلحة وسائر الصحابة يرون فسخ البيع قبل التفرق بالابدان ، ثم لو صح عن  
عمر ما ادعوه ما كان في قوله حجة مع رسول الله ﷺ ولا عليه ، وكم قصة خالفوا فيها  
عمر ومعه السنة أو ليس معه ؟ أول ذلك (٦) هذا الخبر نفسه فانهم رويوا عن عمر كما ترى  
والمسلم عند شرطه ، وهم يطلون شروطا كثيرة جدا ونسوا خلافتهم لعمر في قوله : الماء  
لا ينجسه شيء . وأخذ الصدقة من الرقيق من كل رأس عشرة دراهم أو دينار . وإيجابه  
الزكاة في ناض التيم . وتركه في الخرص في النخل ما يأكل أهله . والمسح على العمامة ،  
وأزيد من مائة قضية فصار ههنا الظن الكاذب في الرواية الكاذبة عن عمر حجة في رد  
السنن فكيف وقدروا هذه الرواية نفسها من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة  
عن خالد بن محمد بن خالد بن الزبير أن عمر بن الخطاب قال : انه ليس يبيع الا عن صفقة  
وتخاير مكذا بواو العطف وهذا يخالف لقولهم . وموافق لقولنا وموجب أن عمر لم ير  
البيع الا ما جمع العقد والتخيير سوى العقد ، وقد ذكرناه عن عمر أيضا قبل من طريق  
صحيحة ، فظهر فساد تعلقهم من كل جهة ، وذكر بعضهم قول ابن عمر اثابت عنه : ما أدركت

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٥ (٢) في صحيح مسلم « ذهبه » والحديث  
مطول اختصره المصنف (٣) في النسخة الحلية « البصرى » وهو تصحيف وما هنا  
موافق لما في موطأ مالك ج ٢ ص ١٣٧ (٤) أي تجاذبنا (٥) في الموطأ « وأخذ الذهب بقلبها »  
والحديث مطول اختصره المصنف كما اختصر حديث مسلم المذكور قبله (٦) في النسخة  
رقم ١٦ « فأول ذلك »

الصفة حيا مجموعا فهو من المتاع رويناه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

قال أبو محمد : وهذا من عجائبهم لأنهم أول مخالف لهذا الخبر فالخفيفون يقولون : بل هو من البائع ما لم يره المتاع أو يسلمه إليه البائع . والمالكون يقولون : بل إن كان غائبا غيبة بعيدة فهو من البائع ، فمن أعجب من يحتج بخبر هو عليه لاله ويحاهر هذه المجاهرة ؟ وما في كلام ابن عمر هذا شيء . يخالف ما صح عنه من أن البيع لا يصح إلا بالفرق بالابدان (١) فقلوه : ما أدركت الصفة إنما أراد البيع التام بلا شك . ومن قوله المشهور عنه : أنه لا بيع يتم البتة إلا بالفرق بالابدان أو بالتخير بعد العقد .

قال علي : فظهر عظيم فحشهم في هذه المسألة وعظيم تناقضهم فيها وهم يقولون : إن المرسل كالمسند وبعضهم يقول : بل أقوى منه ويحتجون به إذا واقفهم ، وقد رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه « أن رسول الله ﷺ جعل الخيار بعد البيع » .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا عن طاوس أن التخير ليس إلا بعد البيع وهم يقولون : الراوى أعلم بما روى . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا قاسم الجعفي عن أبيه عن ميمون ابن مهران قال رسول الله ﷺ : « البيع عن تراض والتخير بعد الصفة ولا يحل لمسلم أن يفتن مسلما » فهذا مرسلان من أحسن المراسيل مبطلان لقولهم الحديث المعارض للسنن فإنهم يقولون ما لا يفعلون كبر مقتا عند الله أن يقولوا : ما لا يفعلون نعوذ بالله من مقتته . قال علي : وقد ذكرنا أن بعض أهل الجبل والسخف قال : هذا خبر جاء بالفاظ شتى فهو مضطرب . قال علي : وقد كذب بل ألفاظه كلها ثابتة منقولة نقل التواتر إلى رسول الله ﷺ وليس شيء منها مختلفا (٢) أصلا لكنها ألفاظ بين بعضها بعضا كما أمر عليه السلام ببيان وحي ربه تعالى .

١٤١٨ - مسألة فإن قيل : فهلا أوجبتم التخير في البيع ثلاث مرات ؟ لما رويتموه من طريق هشام الدستوائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة « أن رسول الله ﷺ قال : البيعان بالخيار حتى يتفرقا يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى أو يتخيرا إن ثلاث مرار (٣) » . ومن طريق البخاري نا إسحاق نا حيان نا همام نا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام « أن رسول الله ﷺ قال : البيعان

(١) في النسخة رقم ١٤ « بفرق الابدان » (٢) في النسخة رقم ١٦ « مخالفا »

(٣) في النسخة رقم ١٦ « ثلاث مرات »



بالخيار حتى يتفرقا قال همام : وجدت في كتابي « مختار ثلاث مرار فان صدقا وبيننا  
 بورك لهما في بيعهما وان كذبا وكتما ففسى أن يربحا ربحا ويمحقا بركة بيعهما (١)  
 وهكذا روينا من طريق عفان عن همام أيضا قلنا : رواية الحسن عن سمرة مرسل لم  
 يسمع منه الا حديث العقيقة وحده ، وأما رواية همام فانه لم يحدث بهذه اللفظة وانما  
 أخبر أنه وجدها في كتابه ولم يلتزمها ولا رواها ولا أسندها ، وما كان هكذا فلا  
 يجوز الأخذ به ولا تقوم به حجة ، وقد روى هذا الخبر همام عن أبي التياح عن عبد  
 الله بن الحارث عن حكيم فلم يذكر فيه ثلاث مرات ، ورواه شعبة وسعيد بن أبي عروبة .  
 وحماد بن سلمة كلهم عن قتادة بأسناده ولفظه فلم يذكر احد منهم ثلاث مرار ، وقد  
 حدثنا هشام بن سعيد الخير (٢) نا عبد الجبار بن أحمد المقرئ نا الحسن بن الحسين بن عباد به  
 النجيري (٣) نا جعفر بن محمد الاصبهاني نا يونس بن حبيب (٤) الزبيري نا أبو داود  
 الطيالسي نا شعبة . وهمام كلاهما عن قتادة قال شعبة في حديثه : سمع صالحا أبا الخليل  
 يحدث عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله ﷺ : « اليعان  
 بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما وان كذبا وكتما محق (٥) بركة  
 بيعهما ، قال أبو داود : وحديث همام مثل هذا (٦) فارتفع الاشكال وثبت همام على ترك  
 هذه اللفظة ولم يقل اذ وجدها في كتابه أنها من روايته ، والله لو ثبت همام عليها من  
 روايته أو غيره من الثقات لقلنا بها لانها كانت تكون زيادة »

١٤١٩ مسألة فان تبايعا في بيت فخرج أحدهما عن البيت أو دخل حنية في  
 البيت فقد تفرقا وتم البيع أو تبايعا في حنية فخرج أحدهم إلى البيت فقد تفرقا وتم البيع  
 فلو تبايعا في صحن دار فدخل أحدهما البيت فقد تفرقا وتم البيع ، فلو تبايعا في دار أو خص  
 فخرج أحدهما إلى الطريق أو تبايعا في طريق فدخل أحدهما دارا أو خصا فقد تفرقا وتم  
 البيع ، فان تبايعا في سفينة فدخل أحدهما البليج أو الخزانة أو مضى إلى الفندق أو صعد  
 الصاري فقد تفرقا وتم البيع ، وكذلك لو تبايعا في احد هذه المواضع فخرج أحدهما إلى  
 السفينة فقد تم البيع اذ تفرقا ، فان تبايعا في دكان فزال أحدهما إلى دكان آخر أو خرج إلى

(١) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ « سعد الخير ،  
 (٣) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية « بن عبدويه النجيري » (٤) في النسخة رقم ١٤  
 « تايوسف بن حبيب ، صحناه من تهذيب التهذيب (٥) في سنن أبي داود ومحت ، (٦) في  
 سنن أبي داود ليس كما قال المصنف بل ما فيه هكذا ، قال أبو داود : « وكذلك رواه سعيد  
 ابن أبي عروبة وحماد وأما همام فقال : حتى يتفرقا أو يختار ثلاث مرات ،

الطريق فقد تم البيع وتفرقا، ولو تباعا في الطريق فدخل أحدهما لد كان فقد تم البيع وتفرقا، فلو تباعا في سفر أو في فضاء فأنهما لا يفترقان إلا بأن يصير بينهما حاجز يسمى تفريقا في اللغة أو بأن يغيب عن بصره في الرقعة أو خلف ربة أو خلف شجرة أو في حفرة، وإنما يراعى ما يسمى في اللغة تفريقا فقط وبالله تعالى التوفيق •

١٤٢٠ مسألة فلو تنازع المتبايعان فقال أحدهما: تفرقنا وتم البيع أو قال: خيرتني أو قال: خيرتك فاخترت أو اخترت تمام البيع وقال الآخر: بل ما تفرقنا حتى فسخت وما خيرتني ولا خيرتك أو أقر بالتخير وقال: فلم اختر أنا أو قال: أنت تمام البيع فإن كانت السلعة المبيعة معروفة للبائع بيينة أو بعلم الحاكم ولا نبال حينئذ في يده من كانت منها ولا في يده من كان الثمن منها أو كانت غير معروفة إلا أنها في يده والثمن عند المشتري فإن القول في كل هذا (١) قول مبطل البيع منهما كائنا من كان مع يمينه لأنه مدعى عليه عقديع لا يقرب به ولا يينة عليه به فليس عليه إلا اليمين بحكم رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه، فإن كانت السلعة في يد المشتري وهي غير معروفة للبائع وكان الثمن عند البائع بعد فالقول قول مصحح البيع منهما كائنا من كان مع يمينه لأنه مدعى عليه نقل شيء عن يده ومن كان في يده شيء فهو في الحكم له فليس عليه إلا اليمين؛ فلو كانت السلعة والثمن معا في يد أحدهما فالقول قوله مع يمينه لأنه مدعى عليه كما قلنا وبالله تعالى التوفيق • وهكذا القول في كل ما اختلف فيه المتبايعان مثل أن يقول أحدهما: ابتعته بنقد ويقول الآخر: بل بنسيئة أو قال أحدهما: بكذا أو كذا أو قال الآخر: بل أكثر؛ أو قال أحدهما: بمرض وقال الآخر: بعرض آخر أو بعين أو قال أحدهما: بدنانير وقال الآخر بل بدراهم. أو قال أحدهما بصفة كذا وذكر ما يبطل به البيع وقال الآخر: بل يباع صحيحا، فإن كان في قول أحدهما إقرار للآخر بزيادة إقرارا صحيحا ألزم ما أقرب به ولا بد، فإن كانت السلعة بيد البائع والثمن بيد المشتري فهنا هو كل واحد منهما مدعى عليه فيحلف البائع بالله ما بيعته منه كما يذكر ولا بما يذكر ويحلف المشتري بالله ما باعها مني بما يذكر ولا كما يذكر ويبرأ كل واحد منهما من طلب الآخر ويطل ما ذكر من البيع • وذهب قوم إلى أن البيعين إذا اختلفا تراد البيع دون أيمان وهو قول ابن مسعود. والشعبي: وأحمد بن حنبل كما روينا من طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن معن بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود أن ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس يباعا فاختلعا في الثمن فقال ابن مسعود: بعشرين وقال الأشعث: بعشرة فقال له ابن مسعود: اجعل بيني وبينك

(١) في النسخة رقم ١٤ «في كل ذلك» وفي النسخة الحلية وفي هذا كله،



رجلا فقال له الأشعث : أنت بنى وبين نفسك قال ابن مسعود : فأتى أقول بما قضى به رسول الله ﷺ : « إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال رب المال أو يترادان البيع » وروى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه قال : يحلف البائع فان شاء المشتري أخذ وان شاء ترك ولم يذكر عليه يمينا : وقال قوم : ان كانت السلعة قائمة تحالفا وفسخ البيع وان كانت قد هلكت فالقول قول المشتري مع يمينه هذا إذا لم تكن هنالك يمينه ، وهو قول حماد بن أبي سليمان . وأبي حنيفة . وأبي يوسف . ومالك ، وقال إبراهيم . والثوري . والأوزاعي في المستهلكة : بذلك . وقال قوم : إذا اختلف المتبايعان حلفا جميعا فان حلفا أو نكلا فسخ البيع وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بقول الذى حلف سواء كانت قائمة أو مستهلكة ، وهو قول شريح . والشافعي . ومحمد بن الحسن إلا أنهما قالوا : يترادان ثمن المستهلكة ، وقال عطاء : يرد البيع إلا أن يتفقا ، وقال زفر بن الهذيل في السلعة القائمة يتحالفاً ويترادان وأما المستهلكة فان اتفقا على أن الثمن كان من جنس واحد فالقول قول المشتري فان اختلفا في الجنس تحالفا وتراد اقيمة المبيع ، وقال أبو سليمان . وأبو ثور : القول في ذلك قائمة كانت السلعة أو مستهلكة قول المشتري مع يمينه .

**قال أبو محمد :** فأما قول ابن مسعود . والشعبي . وأحمد فانهم احتجوا بالحديث الذى ذكرناه فيه ورويناه بلفظ آخر وهو إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار فاللفظ الأول رويناه كما ذكرناه ، ورويناه أيضا من طريق حفص بن غياث عن أبي عمير أخبرني عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده قال ابن مسعود . ومن طريق أبي عمير أيضا عن عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال ابن مسعود . ومن طريق هشيم بن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن القاضى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن ابن مسعود ، وأما اللفظ الثانى فرويناه من طريق ابن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ابن مسعود . قال أبو محمد : وهذا كله لا حجة فيه ولا يصح شئ منه لأنها كلها مراسلات ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كان له إزمات أبوه رضى الله عنه ست سنين فقط لم يحفظ منه كلمة والراوى عنه أيضا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سبى . الحفظ ، وعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ظالم من ظلمة الحجاج لا حجة في روايته ، وأيضاً لم يسمع منه أبو عمير شيئا لتأخر سنه عن لقائه ، وأيضاً فهو خطأ وإنما هو عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث وهو مجهول ابن مجهول ، وأيضاً محمد بن الأشعث لم يسمع من ابن مسعود فبطل التعلق به جملة ، وأما قول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود فانه يحتاج له بما روينا من

طريق أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن الحسين ناحجاج - هو ابن محمد - قال ابن جريج: أخبرني اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة أنه سمع أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود يقول: قال ابن مسعود: «أمر رسول الله ﷺ في المتبايعين سلعة يقول أحدهما: أخذتها بكذا وكذا وقال الآخر: بيعتها بكذا وكذا بأن يستحلف البائع ثم يختار المتبايع فإن شاء أخذ وإن شاء ترك» هـ ورويناه أيضا من طريق اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله ﷺ، وهذا لا شيء لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود سئل أتدكر من إليك شيئا؟ قال: لا ولم يكن لعبد الله رضي الله عنه من الولد إلا أبو عبيدة وهو أكبرهم وعبد الرحمن تركه ابن ست سنين وعتبة وكان أصغرهم وعبد الملك ابن عبيدة المذكور مجهول فسقط هذا القول \*

قال أبو محمد: وأما سائر الأقوال فلا حجة لهم أصلا لاسيما من فرق بين السلعة القائمة والمستهلكة ومن حلف المشتري فانه لا يوجد ذلك في شيء من الآثار أصلا الا انهم أطلقوا اطلاقا ساءل فيه قلة الورع - يعني الخفيفين والمالكين - فلا يزالون يقولون في كتبهم: قال رسول الله ﷺ: «إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فانهما يتحالفان ويتراذان» وهذا لا يوجد أبدا لا في مرسل ولا في مستدل لا في قوي ولا في ضعيف الا أن يوضع للوقت هـ قال علي: وهذا مما تناقضوا فيه فخالفوا المرسل المذكور وخالفوا ابن مسعود ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، واحتج بعضهم لقولهم في ذلك بأن قال: لما كان كلاهما مدعى عليه وجب عليها اليمين جميعا فان البائع يدعى على المشتري ثمنا وعقدا لا يقرب به المشتري والمشتري يدعى على البائع عقدا لا يقرب به البائع \*

**قال أبو محمد:** ليس هذا في كل مكان كما ذكرنا لأن من كان يده شيء لا يعرف لغيره وقال له إنسان: هذا لي بعتك منك بمثلين وقال الذي هو في يده: بل ابتعتك منك بمثلين وقد أنصفتك فان الذي شيء يده ليس مدعى على الآخر بشيء أصلا لأن الحكم أن كل ما يبد المرء فهو له فان ادعى فيه مدع حلف الذي هو يده وبرى ولم يقرب له قط بملكه اقرارا مطلقا فليس البائع ههنا مدعى عليه أصلا، وقد عظم تناقضهم ههنا لاسيما تفريقهم بين السلعة القائمة والمستهلكة فهو شيء لا يوجب قرآن ولا سنة ولا رواية مقبلة ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول ولا رأى له وجه، ويعارضون بما احتج له أصحابنا وأبو ثور في قولهم: ان القول قول المشتري على كل حال مع يمينه لأنها جميعا قد اتفقا على البيع وعلى انتقال الملك إلى المشتري ثم ادعى البائع على المشتري بما لا يقرب به المشتري، وهذا أشبه بأصول الخفيفين والمالكين من أقوالهم في الاقرار \*



قال أبو محمد : وليس هذا أيضا صحيحا لان البائع لم يوافق المشتري قط على ما ادعاه في ماله وإنما أقر له بانتقال الملك وبالبيع على صفة لم يصدقه المشتري فيها فلا يجوز أن يقضى للمشتري باقرار هو مكذب له فصح أن القول ما قلناه من أن كل ما كان يدانسان فهو له إلا أن تقوم بملكه بينة لغيره وهو قول إياس بن معاوية وبهذا جاءت السنة . والعجب من إيهام الخيفيين . والمالكيين . والشافعيين . أنهم يقولون بالحديث المذكور وهم قد خالفوه جملة كما أوردنا لاسيما الشافعيين فانهم يقولون : لا يجوز الحكم بالمرسل ثم أخذوا ههنا بمرسل وليتهم صدقوا في أخذهم به بل خالفوه وتناقضوا كلهم مع ذلك في فتاويهم في فروع هذه المسألة تناقضا كثيرا . والله تعالى التوفيق . وأعجب شيء في هذا تحليف المالكيين للبائع . والمشتري بأن يحلف البائع بالله لقد بعثتها بكذا وكذا وبأن يحلف المشتري بالله لقد اشتريتها منك بكذا وكذا فيجمعون في هذا أعجوبتين : أحدهما تحليفهما على ما يدعيانه لا على نفي ما يدعى به كل واحد منهما على الآخر ، والآخرى أنهم يحلفونهما كذلك ثم لا يعطونهما ما حلفا عليه فأي معنى لتحليفهما بذلك ؟ وإنما يحلف المدعى عليه على نفي ما ادعى عليه به وببرأ ، وأما هم ومن يرى رد اليمين فانه يحلف المدعى على ما ادعى ويقضون له به ، وتقضوا ههنا أصولهم أقبح قرض وأفسده بلاد ليل أصلا ، وقالوا أيضا : ان ادعى أحدهما صحة العمل والآخر فساد القول قول مدعى الصحة ولا يدري من أين وقع لهم هذا ؟ ، والله تعالى التوفيق .

١٤٢٠ مسألة وكل بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعا أو لغيرهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر أو أقل فهو باطل تخيرا انفاذه أو لم يتخيرا فان قبضه المشتري باذن بائعه فهلك في يده بغير فعله فلا شيء عليه فان قبضه بغير اذن صاحبه لكن بحكم حاكم أو بغير حكم حاكم ضمنه ضمان الغصب ، وكذلك ان أحدث فيه حدثا ضمنه ضمان التعدي ، وقال أبو حنيفة : بيع الخيار جائز لكل واحد منهما ولهما معا ولا انسان غيرهما فان رد الذي له الخيار البيع فهو مردود وان أمضاه فهو ماض الا أنه لا يجيز مدة الخيار أكثر من ثلاثة أيام لكن ثلاثة أيام فاقبل ، فان اشترط الخيارا أكثر من ثلاثة أيام بطل البيع ، فان تباعا بخيار ولم يذكرا مدة فهو إلى ثلاثة أيام ، وخالفه أبو يوسف . ومحمد فقالا : الخيار جائز الى ما تعاقداه طال المدة أم قصرت وانفقوا في كل ماعدا ذلك ، والنقد جائز عندهم في بيع الخيار بتطوع المشتري لا بشرط أصلا فان تشارطا النقد فسد البيع فان مات الذي له الخيار في مدة الخيار فقد لزمه البيع فان تلف الشيء في مدة الخيار فان كان الخيار للمشتري فقد لزمه البيع بذلك الثمن وان كان الخيار للبائع

فعلى المشتري قيمته لأثمنه وللذى له الخيار منهما انفاذ الرضى بغير محضر الآخر وليس له أن يرد البيع إلا بمحضر الآخر، وزكاة الفطر أن تم البيع بالرضى (١) على المشتري وإن لم يتم البيع بالرد على البائع .

**قال أبو محمد :** وهذه وساوس . وأحكام لا يعرف لها أصل وأقسام وأحكام لا تحفظ عن أحد قبله ، وقال مالك : يبيع الخيار جائز كما قال أبو حنيفة . وأصحابه إلا أن مدة الخيار عنده تختلف أما في الثوب فلا يجوز الخيار عنده إلا يومين فأقل فإزاد فلا خير فيه وأما الجارية فلا يجوز الخيار عنده فيها إلا جمعة فأقل فإزاد فلا خير فيه ينظر إلى خبرها . وهيتها . وعملها ، وأما الدابة فيوم فأقل أو سير البريد فأقل ، وأما الدار فالشهر فأقل وإنما الخيار عنده ليستشير ويختبر البيع (٢) وأما ما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه لأنه غرر ، ولا يجوز عنده النقد في بيع الخيار لا بشرط ولا بغير شرط فإن تشارطاه فسد البيع ، فإن مات الذى له الخيار فورثته يقومون مقامه ، فإن تلف المبيع فى يد المشتري من غير فعله فى مدة الخيار فهو من مصيبة البائع ولا ضمان على المشتري سواء كان الخيار للمشتري أو للبائع أو لهما أو لغيرهما وللذى له الخيار الرد والرضى بغير محضر الآخر وبمحضره ، وزكاة الفطر على البائع فى كل ذلك ، قال : فإن انقضى أمد الخيار ولم يرد ولا رضى فله الرد بعد ذلك يوم فإن لم يرد فى هذا القدر لزمه البيع ، وهذه أقوال فى الفساد كالتى قبلها ولا تحفظ عن أحد قبله وتحديدات فى غاية الفساد لأن كل ما ذكرنا من الجارية . والثوب . والدار . والدابة قد يختبر ويستشار فيه فى أقل من المدد التى ذكرها وفى أقل من نصفها وقد يخفى من عيوب كل ذلك أشياء فى أضعاف تلك المدد ، فكل ذلك شرع لم يأذن الله تعالى به ولا أوجبه سنة . ولا رواية ضعيفة . ولا قياس . ولا قول متقدم . ولا رأى له وجه ، وليت شعري ما قولهم إن كان الخيار لاجنبي فمات فى أمد الخيار يقوم ورثته (٣) مقامه فى ذلك أم لا؟ فإن قالوا : لا تناقضوا وجعلوا الخيار مرة يورث ومرة لا يورث وإن قالوا : نعم قلنا : فلعلهم صغار . أو سفهاء . أو غيب . أو لا وارث له فيكون الخيار للإمام أو لمن شاء الله إن هذه لعجائب ! وقال الشافعى : يجوز الخيار لأحدهما ولهما معا ولا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ، واختلف قوله فى التبايع على أن يكون الخيار لاجنبي فمرة أجازوه ومرة أبطل البيع به إلا على معنى الوكالة والنقد جائز عنده فى بيع الخيار فإن مات الذى له الخيار فورثته يقومون مقامه فإن

(١) سقط لفظ « بالرضى » من النسخة رقم ١٤ (٢) فى النسخة رقم ١٦ . وتخير للبيع .

(٣) فى النسخة رقم ١٦ « وارثه »



تلف الشيء في يد المشتري في مدة الخيار فان كان الخيار للبائع أولهما معافى على المشتري ضمان القيمة وان كان الخيار للمشتري فقد لزمه البيع بالثمن الذي ذكرنا والذي له الخيار عنده أن يرد وان يرضى بغير محضر الآخر وبمحضره ، واحتج هو . وأبو حنيفة في أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاث بخبر المصراة . وبخبر الذي كان يخدع في اليوع فجعل له النبي ﷺ الخيار ثلاثا وأمره أن يقول اذا باع : لا خلافة ، واحتج الحنفيون في ذلك بما روينا من طريق الحذافي محمد بن يوسف قال : أخبرني محمد بن عبد الرحيم بن شروس أخبرني حفص بن سليمان الكوفي أخبرني أبان عن أنس أن رجلا اشترى بعيرا واشترط الخيار أربعة أيام فأبطل النبي ﷺ البيع وقال : انما الخيار ثلاثة أيام ، قال الحذافي : وحدثنا عبد الرزاق نازجل سمع أبانا يقول : عن الحسن : « اشترى زجلا يباع وجعل الخيار أربعة أيام فقال رسول الله ﷺ : البيع مردود وانما الخيار ثلاثة أيام » .

**قال أبو محمد :** أما احتجاج أبي حنيفة . والشافعي بحديث منقذ وأن النبي ﷺ جعل له الخيار ثلاثة أيام فيما اشترى فعجب عجيب جدا أن يكونا أول مخالف لهذا الحديث ، وقولهما بفساد بيعه جملة ان كان يستحق الحجر ويخدع في اليوع أو جواز بيعه جملة ولا يرده إلا من عيب ان كان لا يستحق الحجر فكيف يستحل ذو ورع أن يعصى رسول الله ﷺ فيما أمر به ثم يقوله ما لم يقل مع ذلك ، وليس في هذا الخبر بيع وقع بخيار من المتبايعين لأحدهما أولهما وفي هذا نوزعوا فوا أسفاه عليهم . وأما احتجاج أبي حنيفة بحديث المصراة فطامة من طوام الدهر وهو أول مخالف له وزار عليه (١) وطاعن فيه مخالف كل مافيه ، فمرة يجعله ذو التورع منهم منسوخا بتحريم الربا وكذبوا في ذلك ما للربا ههنا مدخل ، ومرة يجعلونه كذبا ويعرضون بأبي هريرة والله تعالى يحزيهم بذلك في الدنيا والآخرة وهم أهل الكذب لا الفاضل البر أبو هريرة رضى الله عنه وعن جميع الصحابة وكب الطاعن على أحد منهم لوجهه ومنخريه ثم لا يستحيون من أن يحتجوا به فيما ليس فيه منه شيء لأنهم انما يريدون نصر تصحيح بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أولهما معا أو لغيرهما وليس من هذا كله في خبر المصراة أثر ولا نص ولا إشارة ولا معنى ، فأى عجب أكثر من هذا ، وأما حديثنا الحذافي المسند والمرسل فهما من طريق أبان بن يزيد الرقاشي وهو هالك مطرح ، والمسند من طريق حفص بن سليمان الكوفي وهو هالك أيضا متروك ، وأما المرسل فعن رجل لم يسم فهما فضيحة وشهوة لا يأخذ بهما في دينه إلا محروم

(١) يقال زرى عليه فعله عابه

التوفيق، ولعمري لقد خالف المالكيون هنا أصولهم (١) فانه لا مؤنة عليهم من الاخذ بمثلها في الدناءة والردالة إذا وافق تقليدهم وقالوا : أيضا قد اتفقنا على جواز الخيار ثلاثا واختلفنا فيما زاده .

قال أبو محمد : وهذا كذب ما وقفوا قط على ذلك ، هذا مالك لا يجوز الخيار في الثوب الا يومين فاقبل ولا في الدابة الا اليوم فاقبل فطل كل ما هو ا به وبالله تعالى التوفيق .  
ويعارضون بالخبر الذي فيه النهي عن تلقي الركبان فمن تلقى شيئا من ذلك فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق وهو خبر صحيح وفيه الخيار إلى دخول السوق ولعله لا يدخله إلا بعد عام فأكثر ، وسند كرهه بإسناده بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فظهر فساد أقوال هؤلاء جملة وانها آراء أحدثوها متخاذلة لأصل لها ولا سلف لهم فيها . وقال ابن أبي ليلى : شرط الخيار في البيع جائز لها أو لأحدهما أو لأجنبي ويجوز إلى أجل بعيد أو قريب . وقال الليث : يجوز الخيار إلى ثلاثة أيام فاقبل . وقال الحسن بن حي : يجوز شرط الخيار في البيع ولو شرطاه أبدا فهو كذلك لا أدري ما الثلاث الا أن المشتري ان باع ما اشترى بخيار فقد رضي به ولزمه وان كانت جارية بكرة فوطئها فقد رضيها ولزمته . وقال عبيد الله بن الحسن : لا يعجنى شرط الخيار الطويل في البيع إلا أن الخيار للمشتري ما رضي البائع . وقال ابن شبرمة . وسفيان الثوري . لا يجوز البيع إذا شرط فيه الخيار للبائع أو لهما ، وقال سفيان : البيع فاسد بذلك فان شرط الخيار للمشتري عشرة أيام أو أكثر جاز ، وروينا في ذلك عن المتقدمين آثارا كما روينا من طريق وكيع نازكريا . هو ابن ابي زائدة . عن الشعبي قال : اشترى عمر فرسا واشترط حبسه ان رضي به وإلا فلا بيع بينهما بعد فحمل عمر عليه رجلا فعطب الفرس فجعل بينهما شريحا فقال شريح لعمر : سلم ما ابتعت أورد ما أخذت فقال عمر : قضيت بمر الحق . وروينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه قال : اشترى نافع بن عبد الحارث من صفوان بن أمية بن خلف دارا للسجن بأربعة آلاف فان رضي عمر فالبيع يبعه وان لم يرض (٢) فلصفوان أربع مائة درهم فأخذها عمر . وبه إلى سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار قال : سمعت ابن عمر يقول : كنت أبتاع ان رضيت حتى ابتاع عبد الله بن مطيع نجية ان رضيها فقال : ان الرجل ليرضي ثم يدعي فكأنما أيقظني فكان يبتاع ويقول : ها ان اخذت . ومن طريق عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني سليمان بن البرصاء قال : بايعت ابن عمر يعا فقال لي : إن جاءتنا نفقتا إلى ثلاث ليال فالبيع يبعنا وان لم تأتانا نفقتا إلى ذلك فلا بيع بيننا وبينك ولك سلعتك

(١) في النسخة رقم ١٦ « اقوالهم » (٢) في النسخة رقم ١٤ « وان عمر لم يرض »



**قال أبو محمد:** لا نعلم عن الصحابة رضى الله عنهم في بيع الخيار شيئا غير هذا وهو كله خلاف لأقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، وهذه عندهم يوع فاسدة مفسوخة فإن تهويلهم بالصاحب الذى لا يعرف له مخالف ؟ نعم وإن عرف له مخالف ، وأن ردم السنة الثابتة فى أن لا يبيع بين أحدهما المتبايعين حتى يتفرقا أو يخير أحدهما الآخر بعد البيع برواية شيخ من بنى كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيار ؟ وليس فى هذا لوصح خلاف للسنة بل قد صح عن عمر وغيره من الصحابة موافقة السنة فى ذلك وإجازة رد البيع قبل التخير والتفرق ثم هان عليهم ههنا خلاف عمل عمر بن الخطاب . ونافع بن الحارث . وصفوان بن أمية وكلهم صحابة العمل المشهور الذى لا يمكن أن يخفى بحضرة الصحابة بالمدينة . ومكة ولا يعرف لهم فى ذلك مخالف ولا عليهم منهم منكر ممن يجزى البيع بشرط الخيار أصلا بأصح طريق وأثبتة فى أشهر قصة ، وهى ابتاع دار للسجن (١) بمكة ، وما كان قبل ذلك بها للسجن دار أصلا ، ثم قبل ابن عمر . وابن مطيع وهما صاحبان يتابعان كما ترى بخياران أخذوا إلى غير مدة مسماة ، وعمر قبل ذلك . وصفوان . ونافع يتابعون (٢) على الرضى إلى غير مدة مسماة لا يعرف لهم فى ذلك مخالف ممن يجزى البيع بشرط خيار فأعجبوا لأقوال هؤلاء القوم .

وأما التابعون فروينا من طريق عبدالرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه فى الرجل يشتري السلعة على الرضى قال : الخيار لكليهما حتى يفترقا عن رضى ه وبه إلى معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعت شيئا على الرضى فلا تخلط الورق بغيرها حتى تنظر أياخذ أم يرد . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس عن الحسن قال : إذا أخذ الرجل من الرجل البيع على أنه فيه بالخيار فهلك منه فإن كان سعى الثمن فهو له ضمان وإن لم يسمه فهو أمين ولا ضمان عليه . وعن شريح ما ذكرنا قبل ما نعلم فى هذا عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا وكله مخالف لقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لأنه ليس فى شيء منه ذكر مدة أصلا ، وفى قول الحسن جواز ذلك بغير ذكر ثمن ، وفى قول ابن سيرين جواز النقد فيه ولم يخص بشرط ولا بغير شرط ، وأما قول طاوس فوافق لقولنا لأنه قطع بأن كل بيع يكون فيه شرط خيار فإن الخيار يجب فيه للبائع وللشترى حتى يتفقا فصح أنه ليس هو عنده بيعا أصلا وأنه باق على حكمه كما كان ، وهذا قولنا فصح بقينا أن أقوال من ذكرنا مخالفة لكل ما روى فى ذلك عن صاحب أو تابع وأنهما لاسلف لهم فيها ، وتفرق سفيان . وابن شبرمة من كون الخيار للبائع أو لهما فلم يجزاه وبين أن يكون الخيار

(١) فى النسخة رقم ١٤ «دار السجن» (٢) فى النسخة رقم ١٦ «يتابعون»

للشترى وحده فأجازه سفيان لا معنى له لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وليس إلا جواز كل ذلك أو بطلان كل ذلك ، وقد رويناه بطلان ذلك عن جماعة من السلف كما رويناه من طريق عبد الرزاق ناسفيان اثوري عن عاصم بن عبيد الله عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن عائشة أم المؤمنين كرهت أن تباع الأمة بشرط . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : أراد ابن مسعود أن يشتري جارية يتسراها من امرأته فقالت : لا أبيعها حتى اشترط عليك أن اتبعها نفسي فانا أولى بالثمن فقال ابن مسعود : حتى أسأل عمر فسأله فقال له عمر : لا تقربها وفيها شرط لأحد . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم قال : سألت عكرمة مولى ابن عباس عن رجل أخذ من رجل ثوبا ؟ فقال : اذهب به فإن رضيت أخذته فباعه الآخذ قبل أن يرجع إلى صاحب الثوب فقال عكرمة : لا يحل له الربح . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء : كل بيع فيه شرط فليس بيعا ، وقال طاوس بما ذكرنا قبل .

قال أبو محمد : هذا كله عند كل ذي حس سليم أوضح في إبطال البيع بشرط الخيار من دعواهم أن عمر يخالف للسنة في أن لا بيع بين المتبايعين حتى يتفرقا بما لم يصح عنه من قوله : البيع عن صفقة أو خيار ، ومن دعواهم مثل ذلك على ابن عمر في قوله : ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فمن البائع وليس في هذا إشارة إلى خلاف السنة المذكورة بل قد صح عنهما موافقة السنة في ذلك .

قال علي : فإن كان ما روى عن الصحابة . والتابعين في ذلك إجماعا فقد خالفوه فهم مخالفون للإجماع كما أقروا على أنفسهم وإن لم يكن إجماعا فلا حجة في قولهم يأت به نص ولا إجماع ، فإن احتجوا في إباحة بيع الخيار بما روى المسلمون عند شروطهم ، فهذا لا يصح لأنه عن كثير بن زيد وهو مطرح باتفاق ولا يحل الاحتجاج بما روى .

ومن طريق أخرى عن كذاب عن مجهول عن مجهول مرسل مع ذلك (١) . وعن عطاء مرسل ولو صح مع ذلك لما كان لهم فيه متعلق أصلا لأن شروط المسلمين ليس هي كل ما اشترطوه ولو كان ذلك للزم شرط الزنا . والسرقة وهم قد أبطلوا أكثر من ألف شرط أباحها غيرهم وإنما شروط المسلمين الشروط التي جاء القرآن . والسنة بإباحتها نصا فقط قال رسول الله ﷺ : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل .



قال علي : فان احتج من يجيز بيع الخيار بما قد ذكرناه من قول رسول الله ﷺ :  
 « كل يبيع بينهما حتى يتفرقا الا بيع الخيار » فلاحجة لهم فيه لأن أيوب عن  
 نافع عن ابن عمر قدين ذلك الخيار ما هو وانه قول أحدهما للآخر : اختر ، وبينه  
 أيضا الليث عن نافع عن ابن عمر بمثله ، وأوضحه اسماعيل بن جعفر عن نافع عن ابن عمر عن  
 النبي ﷺ انه قال : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا إلا أن يكون البيع عن خيار فان  
 كان البيع عن خيار فقد وجب البيع » فصح ضرورة أن هذا الخيار انما هو التخيير من  
 أحدهما للآخر فقط \* وذكروا أيضا خبر المصراة وسند كره في هذا الكتاب باسناده  
 ان شاء الله تعالى ، وان رسول الله ﷺ جعل الخيار لو اجدما ثلاثا فان رضىها أمسكها  
 وان كرهها ردها ورد معها صاعا من تمر \* وخبر منقذا أمره رسول الله ﷺ بأن  
 يقول إذا باع أو ابتاع : لا خلافة ثم جعل له الخيار ثلاثا ، وقد ذكرناه في كتاب الحجر  
 من ديواننا هذا (١) ، وخبر تلقى السلع [ الركبان ] (٢) والنهي عنه وانه ﷺ جعل  
 للبائع الخيار إذا دخل السوق وبالخيار في رد البيع يوجد فيه العيب \*

قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم في شيء منه ، واحتجاجهم به في إباحة بيع  
 الخيار إثم وعار لأن خبر المصراة انما فيه الخيار للمشتري أحب البائع أم كره لا يرضى  
 منه أصلا ولا بأن يشترط في حال عقد البيع فكيف يستجيز ذوقهم أن يحتج بهذا  
 الخيار في إباحة بيع يتفق فيه البائع والمشتري على الرضى بشرط خيار لأحدهما أو لكليهما  
 أو لغيرهما ؟ \* وأما خبر منقذ فكذلك أيضا لأنه انما هو خيار يجب لمن قال عند التبايع :  
 لا خلافة بائعا كان أو مشتريا سواء رضى بذلك معاملة أو لم يرض لم يشترطه الذي  
 جعل له في نفس العقد ، فأى شبه بين هذين الحكمين وبين خيار يتفقان برضاها على  
 اشتراطه لأحدهما أو لغيرهما وكلهم لا يقول بهذا الخيار أصلا ؟ \* وأما خبر تلقى السلع  
 فكذلك أيضا انما هو خيار جعل للبائع أحب المشتري أم كره لم يشترطه في العقد وهو  
 أيضا خيار إلى غير مدة محدودة وكلهم لا يجيز هذا أصلا ، فأى عجب يفوق قول قوم  
 يطلون الأصل ولا يجيزون القول به ويصححون القياس عليه في ما لا يشبهه ويخالفون  
 السنن فيما جاءت فيه ثم يحتجون بها فيما ليس فيها منه أثر ولا دليل ولا معنى ؟ ! فخالقوا  
 الحقائق جملة ونحمد الله تعالى على ما من به من التوفيق (فان قالوا) : لما جاز في هذه الاخبار  
 في أحدهما الخيار للبائع . وفي الآخر الخيار للمشتري . وفي الثالث الخيار للبرء بائعا كان  
 أو مشتريا وكان في الشفعة الخيار لغير البائع والمشتري بغير أن يشترط في العقد شيء

من ذلك من غير أن يلتفت رضى الآخر أو رضى البائع والمشتري كانت اذا اشترطاه  
بتراضيهما لأحدهما أو لهما أو لغيرهما أخرى أن يجوز قلنا : هذا حكم الشيطان لا حكم  
الله عز وجل ، وهذا هو تعدى حدود الله تعالى الذى قال الله تعالى : ( ومن يتعد حدود  
الله فقد ظلم نفسه ) وتلك دعوى منكم لا برهان على صحتها بل البرهان قائم على بطلانها  
بقوله تعالى : ( شرعوا لهم من الدين ما إن يأذن به الله ) وما تدرؤن أنتم ولا غيركم من  
أين قلتم بدعواكم هذه ؟ ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن القياس عند  
القائلين به لا يصح تشبيه المشبه إلا حتى يصح المشبه به وليس منكم أحد يصحح حكم  
شئ من هذه الاخبار إلا المصراة . والشفعة فقط فكيف تستحلون أن تحكموا بحكم  
لأنه يشبه حكما لا يجوز العمل به ؟ وهل سمع بأحق من هذا العمل ؟ والذين يصححون  
منكم حكم المصراة لا يختلفون فى أنه لا يجوز القياس على ما فيه من رد صاع تمر (١)  
مع الشئ الذى يختار الراد رده فمن أين جاز عندكم القياس على بعض ما فى ذلك الخبر  
وحرمة القياس على بعض ما فيه ؟ أليس هذا مما تختار فيه أو هام العقلاء ؟ ، وكذلك  
الشفعة إنما هى للشريك عندكم أول الجار فيما بيع من مشاع فى العقار خاصة فمن أين وقع  
بكم يا هؤلاء ان تحرموا القياس على ذلك ما بيع أيضا من المشاع فى غير العقار للشريك  
أيضا ؟ ولو صح قياس فى الدهر لكان هذا أوضح قياس وأصح لتساويهما فى العلة والشبه  
عند كل ناظر ثم تقيسون عليه ما لا يشبهه أصلا من اشتراط اختيار للبائع أول المشتري  
أو لهما أو لأجنبي وهو ضد ذلك الحكم جملة . فذلك للشريك وهذا لغير الشريك .  
وذلك فى المشاع وهذا فى غير المشاع . وذلك مشروط وهذا غير مشروط ، وذلك إلى  
غير مدة وهذا إلى مدة ، فهاهنا التخليط . والخبط ؟ وأما الخيار فى رد المبيع فالقول  
فيه كالقول فى خيار الشفعة سواء سواء من أنه لا شبه بينه وبين اشتراط الخيار فى البيع  
بوجه من الوجوه لما قلنا آنفا ، فظهر فساد احتجاجهم جملة بالأخبار . وبالقياس وبالله  
تعالى التوفيق ، وأى قول أفسد من قول من يبطل الخيار الذى أوجبه الله تعالى على لسان  
رسوله ﷺ للتبايعين قبل التفرق بأبدانهما وقبل أن يخير أحدهما الآخر فيختار  
امضاء أو ردا والخيار الواجب لمن قال عند البيع : لا خلافة ، والخيار لمن باع سلعة  
من تلقاها اذا دخل السوق ، والخيار الواجب لمن باع مصراة ، والخيار الواجب  
لمن باع شركا (٢) من مال هو فيه شريك ثم أوجب خيارا لم يوجبه الله تعالى قط

(١) فى النسخة رقم ١٦٠ على خبر من رد صاع تمر ، (٢) فى النسخة رقم ١٤ « لمن باع بيع

شرك » وفى النسخة الحلية « لمن بيع شرك »



ولارسوله ﷺ، ومن البرهان على بطلان كل بيع يشترط فيه (١) خيار للبائع أو للمشتري أو لهما أو لغيرهما قول رسول الله ﷺ: «ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن اشترطه مائة مرة وإن كان مائة شرط كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» هـ  
وكان اشتراط الخيار المذکور شرط ليس في كتاب الله تعالى ولا في شيء من سنة رسول الله ﷺ، ولو كان فيها لكان في كتاب الله تعالى لأن الله تعالى أمر في كتابه بطاعة رسوله ﷺ فوجب بطلان الشرط المذکور (٢) يقينا واذ هو باطل فكل عقد لم يصحح إلا بصحة ما لم يصح فلا صحة له بلا شك، فوجب بطلان البيع الذي عقد على شرط خيار كما ذكرنا قال الله تعالى: (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) \*

**قال أبو محمد:** وعهدنا بهم يفتخرون باتباع المرسل وأنه كالمسند هـ وقد روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن عليه عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفرق يمان إلا عن تراض» وهذا من أحسن المراسل فأين هم عنه وفيه النهي عن بقاء الخيار بعد التفرق؟ ونسألهم عن بيع الخيار هل زال ملك بائعه عنه وملكه المشتري له أم لا إذا اشترط الخيار للبائع أو لهما؟ فان قالوا: لا فهو قولنا وصح أنه لا بيع هنالك أصلا لأن البيع نقل ملك البائع وإيقاع ملك المشتري وإن قالوا: نعم قلنا: فالخيار لا معنى له ولا يصح في شيء قد صح ملكه عليه وأقوالهم تدل على خلاف هذا، فان قالوا: (٣) قد باع البائع ولم يشتر المشتري بعد قلنا: هذا تخليط وباطل لا خفاء به لأنه لا يكون (٤) بيع إلا وهنالك بائع ومبتاع وانتقال ملك، وهكذا إن كان الخيار للبائع فقط فمن المحال أن ينعقد بيع على المشتري ولم ينعقد ذلك البيع على البائع فان كان الخيار لهما أو لاجنبي فهذا بيع لم ينعقد لا على البائع ولا على المبتاع فهو باطل والقوم أصحاب قياس يزعمهم، وقد أجمعوا على أن النكاح بالخيار لا يجوز فهلا قاسوا على ذلك البيع وسائر ما أجازوا فيه الخيار، كما فعلوا في معارضة السنة بهذا القياس نفسه في إبطالهم الخيار بعد البيع قبل التفرق فلا النصوص الترموا ولا القياس طردوا، والدلائل على إبطال بيع الخيار تكثروا مناقضاتهم فيه جمة وإنما أقوالهم فيه دعاوى بلا برهان مختلفة متدافعة كما ذكرناها قبل، وبالله تعالى التوفيق هـ

(١) في النسخة رقم ١٦ «شرط فيه» (٢) في النسخة رقم ١٤ «الشروط المذكورة» وهو لا يناسب قوله بعد «واذ هو باطل» (٣) في النسخة رقم ١٦ «وإن قالوا» (٤) في النسخة رقم ١٦ «لأنه لا يصح»

**١٤٢١ مسألة** وكل بيع صح وتم فذلك المبيع أثر تمام البيع فمصيته من المتابع ولا رجوع له على البائع ، وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو نقص سواء في كل ذلك كان المبيع غائباً أو حاضراً أو كان عبداً أو أمة فخن أو برصاً أو جذاماً أثر تمام البيع (١) فمابعد ذلك أو كان ثمره قد حل بيعه فاجب كله أو أكثره أو أقله فكل ذلك من المتابع ولا رجوع له على البائع بشيء وهو قول أبي سليمان . والشافعي . وأصحابهما .  
وقال أبو حنيفة : على البائع تسليم ما باع فإن هلك قبل أن يسلمه فمصيته من البائع ، وقال مالك : بقولنا إلا في الرقيق والثمار خاصة فإنه قال : ما أصاب الرقيق في ثلاثة أيام بعد بيع الرأس من أبق . أو عيب . أو موت . أو غير ذلك فمن مصيبة البائع فإذا انقضت برىء البائع إلا من الجنون . والجذام . والبرص فإن هذه الأدواء الثلاثة إن أصاب شيء منها الرأس المبيع (٢) قبل انقضاء عام من حين ابتياعه كان له الرد بذلك قال : ولا يقضى بذلك إلا في البلاد التي جرت عادة أهلها بالحكم بذلك فيها ، وأما البلاد التي لم تجر عادة أهلها بالحكم بذلك فيها فلا يحكم عليهم بذلك قال : ومن باع بالبراءة بطل عنه حكم العهدة وأسقطها جملة فيما باعه السلطان لغريم أو من مال يتيم وأجاز التقدي عهدة السنة ولم يجزه في عهدة الثلاث ، قال : وأما الثمار فمن باع ثمرة أي ثمرة كانت بعد أن يحل بيعها والمقاني فإذا أجيح من ذلك الثلث فصاعداً رجع بذلك على البائع فإن أجيح مادون الثلث بما قل أو كثر فهو من مصيبة المشتري ولا رجوع له على البائع قال : فإن كان بطلا فإصابته جائحة قلت أو كثرت فإنه يرجع بذلك على البائع واختلف قوله في الموز فمرة قال : هو بمنزلة الثمار في مراعات الثلث ومرة قال : هو بمنزلة البقل في الرجوع بقليل الجائحة وكثيرها ، ومرة قال : لا يرجع بجائحة أصابته كله أو أكثره أو أقله .

**قال أبو محمد** : أما إيجاب التسليم فإنه لم فيه للحنيفين حجة أصلاً لا من قرآن : ولا من سنة . ولا رواية ضعيفة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأي سديد وإنما على البائع أن لا يحول بين المشتري وبين قبض ما باع منه فقط فإن فعل صار عاصياً وضمن ضمان النصب فقط ولا يحل أن يلزم أحد أحكام يأت به قرآن ، ولا سنة قال تعالى : (شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) فسقط هذا القول . وأما قول مالك في الرقيق فإن مقلديه يحتجون له بما روينا من طريق أبي داود نا مسلم بن إبراهيم نا إبان - هو ابن يزيد العطار - عن قتادة عن الحسن البصري عن عتبة بن عامر الجهني « أن رسول الله ﷺ قال : عهدة الرقيق ثلاثة أيام » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عهدة . ومحمد بن بشر عن سعيد

(١) في النسخة رقم ١٦ «تمام بيعه» (٢) في النسخة رقم ١٤ ، إن أصاب شيء من الرأس المبيع ،



ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ :  
 « عهدة الرقيق ثلاث ، وقالوا : انما قضى بعهدة الثلاث لاجل حى الربع لانها لا تظهر فى أقل  
 من ثلاثة أيام ، وذكروا ما روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو  
 ابن حزم أنه سمع ابان بن عثمان بن عفان . وهشام بن اسماعيل بن هشام يذكرا فى خطبتهما  
 عهدة الرقيق فى الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الوليدة ( ١ ) وعهدة السنة  
 ويأمران بذلك . ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : قضى  
 عمر بن عبد العزيز فى عبدا شترى فمات فى الثلاثة الأيام فجعله عمر من الذى باعه ، قال  
 ابن وهب : وحدثني يونس عن ابن شهاب قال : القضاة منذ أدر كنا يقضون فى الجنون  
 والجذام . والبرص سنة ، قال ابن شهاب : وسمعت سعيد بن المسيب يقول : العهدة من  
 كل داء عضال نحو الجنون . والجذام . والبرص سنة ، قال ابن وهب : وأخبرني  
 ابن سمعان قال : سمعت رجلا من علمائنا منهم يحيى بن سعيد الأنصارى يقولون : لم تزل  
 الولاة بالمدينة فى الزمان الأول يقضون فى الرقيق بعهدة السنة من الجنون . والجذام .  
 والبرص ان ظهر بالمملوك شئ . فى ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد الى البائع  
 ويقضون فى عهدة الرقيق بثلاث ليال فان حدث فى الرأس فى تلك الثلاث حدث من موت أو  
 سقم فهو من الأول وانما كانت عهدة الثلاث من الربع ولا يستبين الربع إلا فى ثلاث ليال \*  
 هذا كل ما شغبوا به وما نعلم لهم فى ذلك شيئا غير ما أوردنا وكله لاحجة لهم فى  
 شئ منه ، أما الحديثان فساقتان لأن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئا قط ولا  
 سمع من سمرة الأحديث العقيقة فصارا منقطعين ولا حجة فى منقطع . وقد رويناهما  
 بغير هذا اللفظ لكن كما روينا من طريق ابن وهب أخبرني مسلمة بن علي عن حدثه عن  
 عقبة بن عامر الجهنى قال قال رسول الله ﷺ : « عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة » .  
 ومن طريق قاسم بن اصبح نا محمد بن الجهم نا عبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف -  
 أنا هشام عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال : عهدة الرقيق أربع ليال \*  
 ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال :  
 « لا عهدة الا بعد أربعة أيام ، » \*

**قال أبو محمد :** وهذا بما نقضوا فيه أصولهم فان الخيفيين يقولون : المنقطع .  
 والمتصل سواء ، وقد تركوا ههنا هذه الاخبار وما عابوها الا بالانقطاع فقط ،  
 والمالكيون تركوا ههنا الاخذ بالزيادة فهلا جعلوا العهدة أربع ليال بالآثار التى

أوردنا فظهر تناقضهم وأنهم لا يثبتون على أصله .

قال علي : وأما نحن فنقول : ان الله تعالى افترض على رسوله ﷺ أن يبين لنا ما نزل إلينا وما ألزمتنا إياه ولم يجعل علينا في الدين من حرج ، وقول القائل : عهدة الرقيق ثلاث كلام لا يفهم ولا تدري العهدة ما هي في لغة العرب وما فهم قط أحد من قول قائل عهدة الرقيق ثلاثة أيام أن معناه ما أصاب الرقيق المبيع في ثلاثة أيام ، فمن مصيبة البائع ولا يعقل أحد هذا الحكم من ذلك اللفظ ، فصح يقينا أن رسول الله ﷺ لم يقله قط . ولو قاله لبين علينا ما أراد به ، ولا يفرح الخيفيون بهذا الاعتراض فإنه إنما يسوغ ويصح على أصولنا لأعلى أصولهم لأن الخيفيين اذ رزقهم الله تعالى عقولا كانوا بها مامعين الكذب المضاف إلى رسول الله ﷺ أنه نهى عن البتراء حتى فهموا أن البتراء هي أن يوتر المرء بركعة واحدة لا بثلاث على أن هذا لا يفهمه انسى ولا جنى من لفظة البتراء ، ولم يبالوا بالتزديد من الكذب على رسول الله ﷺ في الاخبار عنه بما لم يخبر به عن نفسه ، فما المانع لهم من أن يكتنوا أيضا ههنا معنى العهدة ؟ فهاين الأمرين (١) فرق ، وأما نحن فلأناخذ ببيان شيء من الدين إلا من بيان النبي ﷺ فقط فهو الذي يقوم به حجة الواقف غدا بين يدي الله تعالى لا بما سواه . وأما المالكيون فهم أصحاب قياس ، بزعمهم وقد جاء الحكم من رسول الله ﷺ بالشفعة في البيع فقا سوا عليه الشفعة في الصداق بآرائهم ، وجاء النص بتحديد المنع من القطع في سرقة أقل من ربع دينار فقا سوا عليه الصداق ولم يقيسوا عليه الغصب (٢) وهو أشبه بالسرقة من النكاح عند كل ذي مسكة عقل ، وقد جاء النص بالربا في الاصناف الستة فقا سوا عليها الكمون . واللوز . فهلا قاسوا ههنا على خبر العهدة في الرقيق سائر الحيوان ؟ ولكن لا النصوص يلتزمون ولا القياس يحسنون .

ومن طرائفهم ههنا أنهم قاسوا من أصدق امرأته عبدا أو ثمرة بعد أن بدا صلاحها فمات العبد أو أبق أو أصابه عيب قبل انقضاء ثلاثة أيام وأجيحت الثمرة بأكثر من الثلث فللمرأة القيام بالجائحة ولا قيام لها في العبد بعهدة الثلاث فكان هذا طريفا جدا ، وكلا الأمرين تعلقوا فيه بخبر وعمل ولا فرق . وأما احتجاجهم بأن عهدة الثلاث إنما جعلت من أجل حى الربع فلا يخلو من أن تكون هذه العلة مخرجة من عند أنفسهم أو مضافة إلى رسول الله ﷺ لا بد من أحدهما ، فإن أضافوها إلى رسول الله ﷺ كان ذلك كذبا بحتا موجبا للعار ، وإن كانوا أخرجوها من عند أنفسهم قلنا لهم : فلم



تعديتهم بالحكم بذلك إلى الابق . والموت . وسائر العيوب التي يقرون بأنها حادثة بلاشك كذهاب العين من رمية ونحو ذلك ؟ فهذا عجب جدا ! وليس هذا موضع قياس لافتراق العلة ، وأيضا فان كنتم فعلتم ذلك لهذه العلة فتراكم قد اطرحتم الخبر الوارد في ذلك واقتصرتهم على علة في غاية الفساد .

وأما الآثار التي شغبوا بها فلا متعلق لهم بشيء منها لانه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأيضا فان هشام بن اسماعيل ممن لا نعلمه تجب الحجة بروايته فكيف بخطبته ؟ . وأما خطبة أبان بن عثمان بذلك فمهدنا بهم قد خالفوا أبانا في قوله : ان البتة في الطلاق واحدة وفي ابطاله طلاق السكران وغير ذلك فمرة يكون حكم أبان حجة ومرة لا يكون حجة وهذا تخليط شديد وعمل لا يحل . وأما عمر بن عبد العزيز فالرواية عنه بذلك ساقطة لانها من طريق ابن أبي الزناد وأول من ضعف روايته فمالك وهو ضعيف جدا وهم قد اطرحوها حكم عمر بن عبد العزيز الثابت عنه والسنة معه في أمره الناس علانية بالسجود في ( اذا السماء انشقت ) وغير ذلك من أحكامه كثير جدا ، فالآن صار حجة وهالك ليس حجة ما أقبح هذا العمل في الديانة . وأما قول يحيى بن سعيد الأنصاري فمن رواية ابن سمعان وهو مذكور بالكذب لا تحل الرواية عنه . وأما قول الزهري . وسعيد بن المسيب فصحيح عنهما ولا حجة في الدين في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقول سعيد يخالف لهم لانه رأى عهدة السنة من كل داء عضال ولم يخص الجنون . والجذام . والبرص فقط ؛ وقد علم كل ذى حس أن الاكلة والحربة والأدرة من الادواء العضال فطل كل ماموها به وما نعلم لهم في عهدة السنة من الادواء المذكورة أثرا أصلا . ولا قول صاحب . ولا قياسا ، وقال بعضهم : هذه الادواء لا تظهر ببيان إلا بعد عام .

**قال أبو محمد :** وهذه دعوى كاذبة . وقول بلا يردان وما كان هكذا فحكمه الاطراح ولا يحل الأخذ به ، وما علم هذا قط لا في طب . ولا في لغة عربية . ولا في شريعة .

قال علي : وذكرنا أيضا ما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا همام عن قتادة أنه كان يقول : ان رأى عيا في ثلاث ليال رد بغير دينة وان رأى عيا بعد ثلاث لم يرد (١) الابينة . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن عبد الملك بن يعلى فيمن ابتاع غلاما فوجده مجنونا قال : ان ظهر ذلك في السنة فانه يستحلف البائع لقد باعه وما به جنون وان كان بعد السنة فيمينه بالله على علمه ، وذكر بعضهم (٢) ان عمر بن الخطاب . وابن

(١) في النسخة رقم ١٦ « لم يرد » (٢) في النسخة رقم ١٤ « وقال بعضهم »

الزبير سئلا عن العهدة فقالا: لا نجد أمثلا من حديث حبان بن منقذ (١) اذ كان يخذع في البيوع فجعل له النبي ﷺ الخيار ثلاثا ان شاء أخذ وان شاء رد ، وخبرا عن علي بن أبي طالب أجل الجارية بها الجذام والدا سنة .

قال علي : وكل هذا لاجتهادهم فيه ، أما خبر عمر . وابن الزبير فلا يان فيه بأنها يقولان بقولهم أصلا بل فيه انه خلاف قولهم لأنها بناء على حديث حبان بن منقذ والمالكيون مخالفون لذلك الخبر ، فقول عمر . وابن الزبير حجة عليهم ولا وفاق (٢) فيه لقولهم أصلا لأنه انما فيه الخيار بين الرد والأخذ فقط دون ذكر وجود عيب ، ولا فيه تخصيص للريق دون سائر ذلك فهو حجة عليهم لا لهم ، ونحن نقول بهذا اذا قال المشتري : ما أمر منقذ أن يقوله . وأما خبر علي فليس فيه أيضا شيء . يدل على موافقة قولهم ولا ذكر رد أصلا وانما يموهون بالخبر يكون فيه لفظ كبعض ألفاظ قولهم فيظن من لا ينعم النظر أن ذلك الخبر موافق لقولهم وليس هو كذلك بل هو مخالف لقولهم في الأكثر أو لا موافق ولا مخالف كذلك أيضا .

قال ابو محمد : وقد روى ابن جريج أنه سأل الزهري عن عهدة الثلاث والسنة فقال : ما علمت فيه أمرا سالفاء قال ابن جريج : وسألت عطاء عن ذلك فقال : لم يكن فيما مضى عهدة في الأرض قلت فثلاثة أيام ؟ قال : لا شيء .

قال علي : قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فمن الباطل ان تكون جارية ملكها الزيد وفرجها له حلال ويكون ضمانها على خالد حاش لله من هذا ، وقد صح عن ابن عمر ما أدركت الصفة حيا مجموعا فهو من المتاع ولا يعلم له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . وروناه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وهذا يطل عهدة الثلاث . والسنة وبالله تعالى التوفيق . قال ابو محمد : ثم نقول لهم : أخبرونا عن الحكم بعهدة الثلاث والسنة أسنة هو وحق أم ليس سنة ولا حقا ولا بد من أحدهما ؟ فان قالوا : هو سنة وحق قلنا : فمن أين استحللتم أن لا تحكموا بها في البلاد التي اصطلح أهلها على ترك الحكم بها فيها ومتى رأيتم سنة يفسح للناس في تركها ومخالفتها حاش لله من هذا ، وان قالوا : ليست سنة ولا حقا قلنا : فبأي وجه استحللتم أن تأخذوا بها أموال الناس المحرمة فتعطوها غيرهم (٣) بالكره منهم ؟ ولعل المحكوم عليه فقير

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير أن ذلك الرجل القدي كان يخذع في البيوع هو حبان بن منقذ — بفتح الميم المهملة وتشديد الباء الواحدة — وقيل ان القصة كانت لمنقذ والد حبان قال الزهري وهو الصحيح وهو في ابن ماجه وتاريخ البخاري وبه جزم ابن عبد الحق والله أعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ «لا وفاق» (٣) في النسخة رقم ١٦ «غيرهم»



هالك والمحكوم له غنى أشرف، وقد قال رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام، ففسختم البيوع الصحيحة بما ليس سنة ولا حقا اذا بحتم ترك الحكم بالسنة والحق ولا مخلص لكم من أحدهما وهذا كما ترى». وأما قول مالك في الجوائح فإنه لا يعرف عن أحد قبله مما ذكرنا عنه من التقسيم بين الثمار . والمقاني . وبين البقول . والموز ، ولا يعضد قوله في ذلك قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة أصلا . ولا قول أحد من سلف . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، ولهم في تخصيص الثلث آثار ساقطة (١) نذكرها أيضا ان شاء الله تعالى ونبين وجهها ، وقولنا في هذا هو قول أبي حنيفة . وسفيان الثوري . وأبي سليمان . وأحد قولي الشافعي . وقول جمهور السلف كما روينا من طريق أبي عبيدة نا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أخبرني أبو بكر بن سهل بن حنيف أن أهل بيته كانوا يلزمون المشتري الجائحة، قال الليث : وبلغني عن عثمان بن عفان أنه قضى بالجائحة على المشتري .

**قال أبو محمد :** وذهب أحمد بن حنبل : وأبو عبيد . والشافعي في أول قوله الى حط الجائحة في الثمار عن المشتري قلت أ وكثرت وهذا قول له متعلق باثر صحيح نذكره ان شاء الله تعالى ونبين وجهه وحكمه بحول الله تعالى وقوته . روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أحمد ابن عباد نا أبو ضمرة عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : «لو بيعت من أخيك ثمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق (٢) ؟ » ومن طريق مسلم نا بشر بن الحكم نا سفيان - هو ابن عيينة - عن حميد [ الأعرج ] (٣) عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله « أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح » .

قال علي : وهذان أثران صحيحان ، وقالوا أيضا : على بائع الثمرة (٤) اسلامها الى المشتري طيبة كلها فاذا لم يفعل سقط عن المشتري بمقدار ما لم يسلم إليه كما يلزم . ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض أن أبا اسحاق مقدما مولى أم الحكم بنت عبد الحكم حدثه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجوائح (٥) . وبه الى ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن ابن جريج عن عطاء قال : الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو برد أو ريح أو حريق أو جراد .

قال أبو محمد : ان لم يأت ما يبين أن هذين الخبرين المذكورين على غير ظاهرهما والا

(١) في النسخة رقم ١٦٩ آراء ساقطة (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٧ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٨ (٤) في النسخة رقم ١٦٩ (على البائع للثمرة) (٥) في النسخة رقم ١٤ (الجائحة)

فلا يحل خلاف ما فيهما ، وعلى كل حال فلاحجة فيهما لقول مالك بل هما حجة عليه لانه ليس فيهما تخصيص ثلث من غيره فنظرنا هل جاء في هذا الحكم غير هذين الخبرين ؟ فوجدنا مارويانا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناليث بن سعد عن بكير - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أنى سعيد الخدرى قال : أصيب رجل [ في عهد رسول الله ﷺ ] (١) في ثمار ابتاعها فكثرت دينه فقال رسول الله ﷺ : « تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ [ لغرمائه ] (٢) : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ، فأخرجه رسول الله ﷺ من ماله كله لغرمائه ولم يسقط عنه لأجل الجائحة شيئا فنظرنا في هذا الخبر مع خبرى جابر المتقدمين فوجدنا خبرين من طريق جابر . وأنس قد وردا بيذان تألف به هذه الأخبار كلها بحمد الله تعالى كما روينا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أنا ابن وهب أخبرني مالك عن حميد الطويل عن أنس « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يزهي (٣) قالوا : وما يزهي قال تحمر أرايت إذا منع (٤) الله الثمرة بم تستحل مال أخيك ؟ ، ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة ناسفان - هو ابن عينة - عن حميد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر : « أن النبي ﷺ نهى عن بيع [ الثمر ] (٥) السنين ، فصح بهذين الخبرين أن الجوائح التي أمر رسول الله ﷺ بوضعها هي التي تصيب ما يبيع من الثمر سنين وقبل أن يزهي وإن الجائحة التي لم يسقطها وألزم المشتري مصيبتها ، وأخرجه عن جميع ماله بها هي التي تصيب الثمر المبيع بعد ظهور الطيب فيه وجواز بيعه وبالله تعالى التوفيق » وأيضا فإن رسول الله ﷺ قال : « لو بعت من أخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، فلم يخص عليه السلام شجرة في ورقه من ثمر موضوع في الأرض (٦) وهم يخصون ذلك بأرائهم ، فقد صح خلافهم لهذا الخبر وتخصيصهم له وبطل احتجاجهم به على عمومه والأخذ فيه (٧) ، وأمر بوضع الجوائح ولم يذكر في ثمر ولا في غيره ولا في أى جائحة هو ، فصح أنهم مخالفون له أيضا وبطل أن يحتجوا به على عمومه وصار قولهم وقولنا في هذين الخبرين سواء في تخصيصهم إلا أنهم خصوها بلا دليل »

قال أبو محمد : والخسارة لا تخطأط السعر جائحة بلا شك وهم لا يضعون عنه شيئا لذلك ، وأما قولهم على البائع أن يسلمها طيبة إلى المشتري فباطل ما عليه ذلك إنما عليه أن يسلم إليه ما باع

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٥٨ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٨ عن بيع الثمرة حتى يزهي (٤) في صحيح مسلم وقال إذا منع (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦٦ (٦) في النسخة رقم ١٤ فلم يخص عليه السلام ثمر في شجرة من ثمر موضوع في الأرض (٧) في النسخة رقم ١٤ والآخر فيه



منه يعاجاز فقط اذ لم يوجب عليه غير ذلك نص ولا اجماع ، وهذا ما خالف فيه المالكيون القياس . والاصول اذ جعلوا ما لا يربحه وملكه لزيد وخسارته على عمرو الذي لا يملكه . قال علي : وأما الآثار الواهية التي احتج بها مقلدو مالك فرو يتامن طريق عبد الملك ابن حبيب الاندلسي نامطرف عن أبي طوالة (١) عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ قال : إذا أصيب ثلث الثمر فقد وجب على البائع الوضیعة » قال عبد الملك : وحدثني أصبغ بن الفرّج عن السبيعي (٢) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة الرأي « أن رسول الله ﷺ أمر بوضع الجائحة إذا بلغت ثلث الثمر فصاعدا ، قال عبد الملك : وحدثني عبيد الله بن موسى عن خالد بن إياس عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ : خمس من الجوائح الريح . والبرد . والجريق . والجراد . والسيل . »

**قال أبو محمد :** هذا كله كذب . عبد الملك مذکور بالكذب . والاول مرسل مع ذلك . والسبيعي مجهول لا يدري أحد من هو ؟ وعبد الجبار بن عمر ضعيف وهو أيضا مرسل فسقط كل ذلك . وخالد بن إياس ساقط ، ثم لو صح لما كان فيه أمر باسقاط الجوائح أصلا لا بنص ولا بدليل الا أن الحنفيين الذين يحتجون بروايات الكذابين ومرسلاتهم كبشر بن عبيد الحلبي . وجابر الجعفي ، وغيرهما فلا عذر لهم في أن لا يأخذوا بهذه المراسيل ، وهذا ما تناقضوا فيه ، وذكر المالكيون عن رسول الله ﷺ ما روينا من طريق عبد الملك بن حبيب نا ابن أبي أويس عن الحسين بن عبد الله بن ضميرة (٣) عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أنه كان يقضي بوضع الجائحة إذا بلغت ثلث الثمر فصاعدا . ومن طريق ابن حبيب أيضا حدثني الحذافي عن الواقدي عن موسى بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن سليمان بن يسار قال : باع عبد الرحمن بن عوف من سعد بن أبي وقاص عبالة فأصابه الجراد فأذهبه أو أكثره فاخصمها الى عثمان فقضى على عبد الرحمن برد الثمن الى سعد ، قال الواقدي : وكان سهل بن أبي حشمة . وعمر بن عبد العزيز . والقاسم . وسالم . وعلي بن الحسين . وسليمان بن يسار . وعطاء بن أبي رباح يرون الجائحة موضوعة عن المشتري إذا بلغت الثلث فصاعدا .

**قال أبو محمد :** هذا كله باطل لانه كله من طريق عبد الملك بن حبيب ثم الحسين ابن عبد الله بن ضميرة مطرح متفق على أن لا يحتج بروايته ، وأبوه مجهول ، والواقدي مذکور بالكذب ، ثم لو صح حديث عثمان لكان فيه أن عبد الرحمن بن عوف لم يرد الجائحة وان أتت على الثمر كله أو أكثره ، واذا وقع الخلاف فلاحجة في قول بعضهم دون

(١) في النسخة رقم ١٦ «عن ابن أبي طوالة» (٢) في النسخة رقم ١٤ «السبيعي» وهو غلط (٣) في

النسخة رقم ١٦ «ضمرة» وهو غلط

بعض ، والثابت في هذا عن ابن عمر رضي الله عنه وهو عالم أهل المدينة في عصره ما حدثناه  
عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم  
ابن الحجاج نا محمد بن المثنى نا أحمد بن جعفر نا شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال :  
قال رسول الله ﷺ : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه فليل لابن عمر : ما صلاحه ؟  
قال : تذهب عاهته » .

**قال أبو محمد :** تأملوا هذا فان ابن عمر روى نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر قبل  
بدو صلاحه وفسر ابن عمر بأن بدو صلاح الثمر هو ذهاب عاهته ، فصح يقينا أن العاهة  
وهي الجائحة لا تكون عند ابن عمر الا قبل بدو صلاح الثمر وانه لا عاهة ولا جائحة بعد  
بدو صلاح الثمر وهذا هو نص قولنا والحمد لله رب العالمين ، ولا يصح غيره ذاع عن أحد  
من الصحابة رضي الله عنهم \* ومن تناقض المالكين في هذا انهم يقولون فيمن باع ثمرا  
قد طاب أكله وحضر جداده فأجبح كله أو بعضه : لم يسقط عنه لذلك شيء من الثمن  
وهذا خلاف كل ما ذكرنا آنفا من الموضوعات جملة \* فان احتجوا في ذلك بقول النبي  
ﷺ : « الثلث والثلث كثير » قلنا : نعم هذا في الوصية ولكن من أين لكم أن الكثير  
من الجوائح يوضع دون القليل حتى تحذوا ذلك بالثلث ؟ وأنتم تقولون في غنى له مائة  
ألف دينار ابتاع ثمرا بثلاثة دراهم فأجبح في ثلث الثمرة ثم باع الباقي بدينار : انه  
توضع عنه الجائحة ، وتقولون في مسكين ابتاع ثمرة بدينار فذهب ربعها ثم رخص  
الثمر فباع الباقي بدرهم : انه لا يحيط عنه شيء والكثير والقليل انما هما باضافة كما ترى لا  
على الاطلاق ، ثم لم يلبثوا أن تناقضوا أسمع تناقض وأغثه وأبعده عن الصواب  
للرأة ذات الزوج أن تحكم في الصدقة بالثلث من مالها فأقل بغير رضى زوجها ولا يجوز لها  
ذلك فيما كان أكثر من الثلث الا باذن زوجها فجعلوا الثلث ههنا قليلا كما هو دون الثلث (١)  
وجعلوه في الجائحة كثيرا بخلاف مادونه ، ثم قالوا : ان اشترط المحبس بما حبس الثلث  
فاز ادبطل الحبس فان اشترط أقل من الثلث جاز وصح الحبس فجعلوا الثلث ههنا كثيرا  
بخلاف مادونه ، ثم قالوا : من باع سيفا محلى بفضة أو مصحفا كذلك يكون ما عليهما  
من الفضة ثلث قيمة الجميع فأقل فهذا قليل ويجوز بيعه بالفضة وان كان ما عليهما (٢)  
من الفضة أكثر من الثلث لم يجز أن يباعا بفضة أصلا فجعلوا الثلث ههنا قليلا في حكم  
مادونه ، وأباحوا أن يستثنى المرء من ثمر شجره ومن زرع أرضه اذا باعها مكيلة تبلغ  
الثلث فأقل ومنعوا من استثناء ما زاد على الثلث فجعلوا الثلث ههنا قليلا في حكم مادونه ،

(١) في النسخة رقم ١٤ كما هو دونه (٢) في النسخة رقم ١٦ فان كان ما عليها



ثم منعوا من باع شاة واستثنى من لحمها لنفسه أرطالا أن يستثنى منها مقدار ثلثها فصاعدا وأباحوا له أن يستثنى منها أرطالا أقل من الثلث فجعلوا الثلث ههنا كثيرا بخلاف مادونه، ثم أباحوا لمن أكرى دارا فيها شجر فيها ثم لم يبد صلاحه أن يدخل الثمر في كراء الدار ان كان الثلث بالقيمة منه ومن كراء الدار ومنعوا من ذلك اذا كان الثلث فأكثر فجعلوا الثلث ههنا قليلا في حكم مادونه، ثم جعلوا العشر قليلا وما زاد عليه كثيرا فقالوا فيه من أمر آخر بأن يشتري له خادما (١) بثلاثين دينارا فاشترها له بثلاثة وثلاثين دينارا: انها تلزم الأمر لأن هذا قليل، قالوا: فان اشتراها له بأكثر لم يلزم الأمر لأنه كثير وهذا يشبه اللعب في الناس أبهذه الآراء تشرع الشرائع وتحرم وتحلل وتباع (٢) الأموال المحرمة وتعارض السنن؟ حسبنا الله ونعم الوكيل. وروينا من طريق ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: لا جائحة فيما أصيب (٣) دون ثلث رأس المال. ومن طريق عبد الرزاق حدثنا معمر أخبرني من سمع الزهري قال: قلت له: ما الجائحة؟ قال: النصف.

قال علي: فهذا الزهري لا يرى الجائحة إلا النصف، وهذا يحيى بن سعيد فقيه المدينة لا يرى الجائحة إلا في الثمن لا في عين الثمرة وكل ذلك خلاف قول مالك وبالله تعالى التوفيق.

**١٤٢١ مسألة** ويبيع العبد الآبق عرف مكانه أو لم يعرف جائز، وكذلك يبيع الجمل الشارد عرف مكانه أو لم يعرف، وكذلك الشارد من سائر الحيوان ومن الطير المتفلت (٤) وغيره اذا صح الملك عليه قبل ذلك والا فلا يحل بيعه، وأما كل مال يملك أحد بعد فانه ليس أحد أولى به من أحد فمن باعه فأنما باع ما ليس له فيه حق فهو أكل مال بالباطل وأما ما عدا ذلك من كل ما ذكرنا فقد صح ملك مالك له وكل ما ملكه المرء فحكمه فيه نافذ بالنص ان شاء وهبه وان شاء باعه وان شاء أمسكه وان مات فهو موروث عنه لا خلاف في أنه ماله وموروث عنه، فما الذي حرم بيعه وهبته؟ وقد أبطلنا قبل قول من فرق بين الصيد يتوحش وبين الابل والغنم والبقرو الخيل يتوحش، وكذلك لا فرق بين الصيد من السمك ومن الطير ومن النحل ومن ذوات الأربع كل ما ملك من ذلك فهو مال من مال مالكه بلا خلاف من أحد، فمن ادعى سقوط الملك عنه بتوحشه أو برجوعه الى النهر أو البحر فقد قال الباطل وأحل حراما بغير دليل لا من قرآن ولا من سنة. ولا من رواية سقيمة. ولا من قول صاحب. ولا من قياس. ولا من تورع. ولا من رأى يعقل، فان قال قائل: فانه لا يعرفه أبدا صاحبه ولا غير صاحبه

(١) في النسخة رقم ١٤ جارية وهي اخن من الخدام (٢) في النسخة رقم ١٦ وتباع وما هنا أنسب

(٣) سقط لفظ أصيب من النسخة رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ المتغلب

قلنا : فكان ماذا ؟ ومن أين وجب عندكم سقوط ملك المسلم عن ماله بجهله بعينه ؟ وبأنه لا يميزه وما الفرق بين هذا وبين العبد يأتى فلا يميزه صورته أبدأ والبعر كذلك والفرس كذلك ؟ أفترى الملك يسقط عن كل ذلك من أجل أنه لا يميزه أحد أبدا لصاحبه ولا غيره ؟ ولكن كان الناس لا يعرفونه ولا يميزونه فإن الله تعالى يعرفه ويميزه لا يضل ربي ولا ينسى بل هو عز وجل عارف به ويتقبله ومشواه كاتب لصاحبه أجر ما نيل منه وما يتنازل منه في الأبد ، وما الفرق بين هذا وبين الأرض تختلط فلا تحاز ولا تميز ؟ أترون الملك يسقط عنها بذلك ؟ حاش لله من هذا بل الحق اليقين ان كل ذلك باق على ملك صاحبه الى يوم البعث ، ونحن وان حكمنا فيما ينس من معرفة صاحبه بالحكم الظاهر من أنه في جميع مصالح المسلمين أو للفقراء : والمساكين ، أو لمن سبق اليه من المؤمنين فانه لا يسقط بذلك حق صاحبه ولو جاء يوما وثبت أنه حقه لصرفناه اليه وهو لقطة من اللقطات يملكه من قضى له بنص حكم رسول الله ﷺ حتى يأتي صاحبه ان جاء ، ومنع قوم من بيع كل ذلك وقالوا : انما منعنا من بيعه لمغيبه .

قال على : وقد أبطلنا بعون الله تعالى هذا القول وأتينا بالبرهان على وجوب بيع الغائبات ، ومنع قوم من ذلك واحتجوا بأنه لا يقدر على تسليمه وهذا لا شيء لان التسليم لا يلزم (١) ولا يوجب قرآن . ولا سنة . ولا دليل أصلا وانما اللازم أن لا يحول البائع بين المشتري وبين ما اشترى منه فقط فيكون ان فعل ذلك عاصيا ظالما ، ومنع آخرون من ذلك واحتجوا بأنه غرر وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر .

**قال أبو محمد :** ليس هذا غررا (٢) لانه يبيع شيء قد صح لك بآثقه عليه وهو معلوم الصفة والقدر فعلى ذلك يباع ويملكه المشتري ملكا صحيحا فان وجدته فذلك وان لم يجده فقد استعاض الأجر الذي هو خير من الدنيا وما فيها وربحت صفقته ، ولو كان هذا غررا لكان بيع الحيوان كله حاضره وغائبه غررا لا يحل ولا يجوز لانه لا يدري مشتريه أيعيش ساعة بعد ابتياعه أم يموت ولا يدري أي سلم أم يسقم سقما قليلا يحمله أو سقما كثيرا يفسده أو أكثره ؟ وليس ما يتوقع في المستأنف غررا لان الأقدار تجري بما لا يعلم ولا يقدر على رده ، ولانه غيب قال الله تعالى : ( قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله ) وقال تعالى : ( وأن عسى أنت يكون قد اقترب أجلهم ) وانما الغرر ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد ، فان قالوا : فلعله ميت حين العقد أو قد تغيرت صفاته قلنا : هو على الحياة التي قد صحت له حتى يوفى موته وعلى ما يتقن من صفاته حتى يصح

(١) في النسخة رقم ١٦ «لا يلزم» (٢) في النسخة رقم ١٦ «ليس شيء من هذا غررا»



تغيره فان صح موته ردت الصفقة وان صح تغيره فكذلك أيضا ، ولئن قلتم : ان هذا يمنع من بيعه فامنعوا من بيع كل غائب من الحيوان ولو أنه خلف الجدار اذ لعله قد مات للوقت حين عقد الصفقة أو تغير بكسر . أو وجع . أو عور ، نعم وامنعوا من بيع البيض . والجوز . واللوز . وكل ذى قشر اذ لعله فاسد ولا فرق بين شيء من ذلك وانما الغرر ما أجزتموه من بيع المغيبات التي لم يرها أحد قط من الجزر . والبقل . والفجل ولعلها مستأنة أو معفونة ، وما أجاز به بعضكم من بيع ما لم يخلق بعد من بطون المقائي التي لعلها لا تخلق أبدا . ومن لبن الغنم شهرين أو ثلاثة ولعلها تموت أو تحارد فلا يدر لها شئ (١) . ومن بيع لحم شاة مذبوحة لم تسليخ بعد فلا يدرى أحد من خلق الله تعالى ما صفتها ، فهذا وأشباهه هو بيع الغرر المحرم ، وقد أجزتموه لا ما صح ملكه وعرفت صفاته ، وقال بعضهم : انما منعنا من ذلك بالنص الوارد فيه قلنا : تلك آثار مكذوبة لا يحل الاحتجاج بها ولو صححت لكنا أبدر الى الأخذ بها منكم . وهى كما روينا من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن جهضم بن عبد الله عن محمد بن زيد العبدى عن شهر بن حوشب الأشعرى عن أبى سعيد الخدرى « نهى رسول الله ﷺ عن بيع العبد وهو آبق . وعن ان تباع المغانم قبل ان تقسم . وعن بيع الصدقات قبل ان تقبض » .

ومن طريق أبى بكر بن أبى شيبة ناهى عن بيع جهضم بن عبد الله عن محمد بن ابراهيم الباهلى عن محمد بن زيد عن شهر بن حوشب عن أبى سعيد « نهى رسول الله ﷺ عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع . وعن ما فى ضروعها إلا بكيل . وعن شراء العبد الآبق . وعن شراء المغانم حتى تقسم . وعن شراء الصدقات حتى تقبض . وعن ضربة الغائص » . قال أبو محمد : جهضم . ومحمد بن ابراهيم . ومحمد بن زيد العبدى مجملون . وشهر مذكور ، ثم لو صح حواه فهو دمار عليهم لانهم مخالفون لما فيه وكلامهم - يعنى الحاضرين من خصومنا - يجوزون بيع الاجنة فى بطون الامهات مع الامهات ، والمالكين يجوزون بيع اللبن الذى لم يخلق بعد والذى فى الضروع بغير كيل لكن شهرين أو نحو ذلك ، ويجوزون شراء المغانم قبل ان تقسم بل هو الواجب عندهم والاولى ؟ والخيفيون يجوزون أخذ القيمة عن الصدقة الواجبة وهذا هو بيع الصدقة قبل ان تقبض ، وهذا بيع الغرر حقا لانه لا يدرى ما باع ولا أيها باع ولا قيمة ماذا أخذ فهو أكل المال بالباطل حقا . والغرر حقا ، والحرام حقا .

واحتجوا بخبر فيه يزيد بن أبى زياد وهو ضعيف فيه النهى عن بيع السمك فى الماء ثم

(١) يقال : حارثت الابل - بالحاء المهملة - مراد أى قلت ألبانها والحرو ومن النوق القليلة الدر ، والشخب بالضم ما امتد من اللبن حين يحلب ، وفي بعض النسخ (تجارد) بالجيم وهو غلط

لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه انما يكون نيا عن بيعه قبل أن يصاد وهكذا تقول كما حلوا خبرهم في النهي عن بيع الآبق على أنه في حال اباقة لا وهو مقدور عليه \* ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بخبرهم أول مخالف له وحرموه ما ليس فيه من بيع الجمل الشارد، فان قالوا: قلنا الجمل الشارد على العبد الآبق قلنا: القياس كله باطل ثم تقول للحنيفيين: هلا قسمتم الجمل الشارد في ايجاب الجمل فيه على الجمل في العبد الآبق؟ فان قالوا: لم يأت الاثر الا في الآبق: قلنا: ولا جاء هذا الاثر الساقط ايضا الا في الآبق \*

قال علي: وروينا عن سنان بن سلة. وعكرمة أنهما لم يجزوا بيع العبد الآبق قال عكرمة: ولا الجمل الشارد، ومن روينا عنه مثل قولنا ماروينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى بعيرا وهو شارد \* قال علي: ما نعلم له مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا اسناد في غاية الصحة والثقة وهم يعظمون خلاف مثل هذا اذا وافقهم ويجعلونه اجماعا، وعهدنا بالحنيفيين والمالكين يقولون اذا روى صاحب خبرا وخالفه: فهو أعلم بما روى وهو حجة في ترك الخبر، وقد روينا من طريق وكيع عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» وقد صح عن ابن عمر اباحة بيع الجمل الشارد فلو كان عنده غررا ما خالف ما روى هذا لازم لهم على أصولهم والا فالتناقض حاصل وهذا أخف شيء عليهم \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناجر عن المغيرة عن الشعبي عن شريح أن رجلا أتاه فقال: ان لي عبدا أبقا وأن رجلا يساومني به أفأبيعه منه قال: نعم فانك اذا رأيت به فانت بالخيار إن شئت أجزت البيع وإن شئت لم تجزه، قال الشعبي: إذا أعلمه منه ما كان يعلم منه جازيعة ولم يكن له خيار \* ومن طريق حماد بن سلة عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أن رجلا أبق غلامه فقال له رجل: بعني غلامك فباعه منه ثم اختصما إلى شريح فقال شريح: ان كان أعلمه مثل ما علم فهو جائز \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتاني قال: أبق غلام لرجل فعلم مكانه رجل آخر فاشتراه منه فخاصمه إلى شريح بعد ذلك قال ابن سيرين: فسمعت شريحا يقول له: أكنت أعلمه مكانه ثم اشتريته؟ فرد البيع لأنه لم يكن أعلمه \*

قال ابو محمد: وهذا صحيح لأن كتمان مكانه وهو يعلمه أيها أعلمه فكنته غش وخديعة والغش. والخديعة يرد منها البيع \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني أن محمد بن سيرين كان لا يرى بأسا بشراء العبد الآبق إذا كان علمها فيه واحدا \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو سعد (١) عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان



لا يرى بأساً أن يشتري الرجل الدابة الغائبة إذا كان قد رآها ويقول: إن كانت صحيحة فهي لي ولم يخص غير شاردة من شاردة وإشارة غائبة هو ممن أجاز بيع الحمل الشارد. والعبد الآبق عثمان البتي. وأبو بكر بن داود. وأصحابنا وبالله تعالى التوفيق •

**١٤٢٢ مسألة** وبيع المسك في نأفته مع النأفة. والنوى في التمر مع التمر. وما في داخل البيض مع البيض. والجوز. واللوز. والفسق. والصنوبر. والبلوط. والقسطل. وكل ذي قشر مع قشره كان عليه قشران أو واحد، والعسل مع الشمع في شمعه. والشاة المذبوحة في جلدها مع جلدها جائز كل ذلك، وهكذا كل ما خلقه الله تعالى كما هو مما يكون ما في داخله بعضاله، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت. والسهم بما فيه من الدهن: والانات بما في ضروعها من اللبن. والبر. والعلس في أكمامه مع الأكمام وفي سنبله مع السنبيل كل ذلك جائز حسن، ولا يحل بيع شيء مغيب في غيره مما غيبه الناس إذا كان مما لم يره أحد لأمع وعائه ولا دونه، فإن كان مما قد روى جاز يبعه على الصفة كالعسل. والسمن في ظرفه. واللبن كذلك. والبر في وعائه. وغير ذلك كله. والجزر. والبصل. والكراث. والسلجم. والفجل قبل أن يقطع، وقال الشافعي: ماله قشران فلا يجوز بيعه حتى يزال القشر الأعلى •

قال أبو محمد: كل جسم خلقه الله تعالى فله طول، وعرض. وعمق قال تعالى: (وأحل الله البيع) وكل ما ذكرنا فكذلك يبعه بنص القرآن جائز، وقد أجمعوا وصحت السنن المجمع عليها على جواز بيع التمر. والغنم. والزبيب. وفيها النوى وأن النوى داخل في البيع، وأجمعوا على جواز بيع البيض كما هو وإنما الغرض منه ما في داخله ودخل القشر في البيع بلا خلاف من أحد، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت. والسهم بما فيه من الدهن. والشاة المذبوحة كما هي فليت شعري ما الفرق بين ذلك وبين ما اختلفوا فيه المسك في نأفته مع النأفة. والعسل في شمعه مع الشمع؟ ولا سبيل إلى فرق لاني قرآن. ولا في سنة. ولا رواية سقيمة. ولا قول صاحب. ولا تابع. ولا قياس. ولا معقول. ولا رأي يصح، وكل ذلك يبع قد أحياه الله تعالى ولم يخص منه شيئاً، وقد قال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلو كان خراماً لفصله الله تعالى لنا فاذلم يفصله فهو منصوص على تحليله، فإن قالوا: هو غرر قلنا: أوليس على قولكم هذا ما ذكرنا غرراً أيضاً؟ والا فما الفرق، وأما الحق فإنه ليس شيء منه غرراً لأنه جسم واحد خلقه الله عز وجل كما هو وكل ما في داخله بعض جلته، وأما قول الشافعي فظاهر الفساد لأنه لا فرق في مغيب المعرفة

بصفة (١) ما في القشر بين كونه في قشر واحد وبين كونه في قشرين أو أكثر ، وهو قد أجاز بيع البيض في غلافين بالبيان احدهما القشر الظاهر وهو القيص والثاني الغرقى ، ولا غرض للمشتري إلا فيما فيهما لا فيهما مع أنه قول لا نعلمه عن أحد قبله ، فان قيل : ان ما قدرنا على إزالته من الغرر فعلى أن نزيله قلنا : وانكم لقادرون على إزالة القشر الثاني فأزيلوه ولا بد لانه غرر ، فان قالوا : في ذلك ضرر على اللوز . والجوز . والقسطل . والبلوط قلنا : لا ما فيه ضرر على البلوط . ولا على القسطل . ولا على اللوز في الأكثر وأيضا فلا ضرر على التمر في إزالة نواه ، وأيضا فما علينا حراما يحلله خوف ضرر على فاكهة لو خيف عليها ولو أن امرءا له رطب لا يبيع ولم يجد من يشتريه منه الا بتمر يابس لما حل له بيعه خوف الضرر ، وكذلك لو أن امرءا خاف عدوا ظالما على ثمرته ولم يكن بدا صلاحها لم يحل له بيعها خوف الضرر عليها .

**١٤٢٣ مسألة** ومن هذا بيع الحامل بحملها اذا كانت حاملا من غير سبدها لان الحمل خلقه الله عز وجل من منى الرجل ومنى المرأة ودمها فهو بعض أعضائها وحشوتها ما لم ينفخ فيه الروح قال تعالى : ( ولقد خلقنا الانسان من سلاية من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فبارك الله أحسن الخالقين ) فبيعها بحملها كما هي جائز وهي وحملها للمشتري ، فاذا نفخ فيه الروح فقد اختلف أهل العلم فقالت طائفة : هو بعد ذلك غيرها لانها أنثى وقد يكون الجنين ذكرا وهي فرده (٢) وقد يكون في بطنها اثنان وقد تكون هي كافرة وما في بطنها مؤمنا . وقد يموت أحدهما ويعيش الآخر . ويكون أحدهما معيبا والآخر صحيحا . ويكون أحدهما أسود والآخر أبيض ولو وجب عليها قتل لم تقتل هي حتى تلد ، فصح أنه غيرها فلا يجوز دخوله في بيعها ، وهكذا في اناث سائر الحيوان حاش اختلاف الدين فقط أو القتل فقط . فقال آخرون : هو كذلك الا أنه حتى الآن بما خلقه الله تعالى فيها وولده منها ولم يزايلها بعد فحكمه في البيع كما كان حتى يزايلها ، وليس كونه غيرها وكون اسمه غير اسمها وصفاته غير صفاتها بمخرج له عما كان له من الحكم إلا بنص وارد في ذلك ، وهذا النوى هو بلا شك غير التمر وإنما يقال : نوى التمر وصفاته غير صفات التمر واسمها غير اسم التمر وكذلك قشر البيض أيضا ، وكذلك بيض ذات البيض قبل أن تبيضه ، وكل ذلك جائز بيعه كما هو لأن الله تعالى خلق كل ذلك كما هو وما زال الناس على عهد رسول الله ﷺ وبعلمه يبيعون التمر ويتواهبونه ويبيعون البيض ويتهادونه من بيض الدجاج . والضباب . والنعام ، ويتبايعون



العسل ويتهادونه كما يشترونه في شحمه ويتبايعون أناث الضأن، والبقر، والخيول، والمعز، والابل، والاماء، والطباء، حوامل وغير حوامل، ويغنمون كل ذلك ويقتسمونهن ويتوارثنهن ويقتسمونهن كما هن فاجاء قط نص بأن للأنث ولاد حكما آخر قبل الوضع فيبيع الحامل بحملها جائز كما هو مالم تضعه.

قال علي: وهذا هو الصواب عندنا وبه نقول لأنه كلاء باب واحد وعمل واحد، وبالله تعالى التوفيق.

**١٤٢٤ مسألة** وليس كذلك ما تولى المرء وضعه في الشيء كالبذر يزرع، والنوى يغرس فإن هذا شيء أودعه المرء في شيء آخر مبين له بل هذا ووضع الدراهم والدنانير في الكيس، والبر في الوعاء، والسمن في الأنا، سواء ولا يدخل حكم أحدهما في الآخر، ومن باع من ماله شيئاً لم يلزمه بيع شيء آخر غيره وإن كان مقروناً معه ومضافاً إليه فمن باع أرضاً فيه بذر مزروع ونوى مغروس ظهراً أو لم يظهره فكل ذلك للبائع ولا يدخل في البيع لما ذكرنا، وقال مالك: أما ما ظهر نباته فلا يدخل في البيع من الزرع خاصة وأما ما لم يظهر فهو في البيع.

قال أبو محمد: وهذا فرق فاسد لأنه لا دليل على صحته لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قياس، ولا من قول أحد من السلف، ولا من احتياط، ولا من رأى له وجه بل القرآن يبطل هذا بقوله تعالى: (ولأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ووجدنا البذر، والنوى مالا للبائع بلا شك فلا يحل لغيره أخذه إلا برضى الذي ملكه له وبالله تعالى التوفيق.

**١٤٢٥ مسألة** ولا يحل بيع شيء من المغنيات المذكورة كلها دون ما عليها أصلاً لا يحل بيع النوى أي نوى كان قبل إخراجها وإظهاره دون ما عليه، ولا بيع المسك دون النافجة قبل إخراجها من النافجة، ولا بيع البيض دون القشر قبل إخراجها عنه، ولا بيع حب الجوز، واللوز، والفستق، والصنوبر، والبلوط، والقسطل، والجلوز، وكل ذي قشر دون قشره قبل إخراجها من قشره، ولا بيع العسل دون شحمه قبل إخراجها من شحمه، ولا لحم شاة مذبوحة دون جلدها قبل سلخها، ولا بيع زيت دون الزيتون قبل عصره، ولا بيع شيء من الأدهان دون ما هو فيه قبل إخراجها منها ولا بيع حب البردون أكامه قبل إخراجها منها، ولا بيع سمن من لبن قبل إخراجها، ولا بيع لبن قبل حلبه أصلاً ولا بيع الجزر، والبصل، والكراث، والفجل قبل قلعه لأمع الأرض ولا دونها لأن كل ذلك يبيع غرر لا يدري مقداره ولا صفته ولا رآه أحد فيصفه، وهو أيضاً كل مال

بالباطل قال الله تعالى: (ولأننا كلوا أموالكم ينسكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وبالضرورة يدري كل أحد أنه لا يمكن البتة وجود الرضى على مجهول وإنما يقع التراضى على ما علم وعرف فاذلا سبيل إلى معرفة صفات كل ما ذكرنا ولا مقداره فلا سبيل إلى التراضى به وإذلا سبيل إلى التراضى به فلا يحل بيعه وهو أكل مال بالباطل ، وأما الجزر . والبصل . والكراث . والفجل فكل ذلك شيء لم يرد قط أحد ولا تدري صفته فهو بيع غرر وأكل مال بالباطل اذ بيع وحده وأما بيعه بالأرض معافليس مما ابتداء الله تعالى خلقه في الأرض فيكون بعضها وإنما هو شيء . من مال الزارع لها أو دعه في الأرض كالو أودع فيها شيئا من سائر ماله ولا فرق فإلم يستحل البذر عن هيئته فيعه جائز مع الأرض ودونها لأنه شيء موصوف معروف القدر وقدر آه بانه أو من وصفه له فيعه جائز لان التراضى به يمكن وأما إذا استحال عن حاله فقد بطل أن يعرف كيف هو وما صفته وليس هو من الأرض ولكنه شيء مضاف إليها فهو مجهول الصفة جملة ولا يحل بيع مجهول الصفة بوجه من الوجوه لانه بيع غرر حتى يقطع ويرى وبالله تعالى التوفيق \* وعن أبطل بيع هذه المغيات في الأرض الشافعى . وأحمد بن حنبل . وأبو سليمان ، وقد تناقض الحاضرون من مخالفينا في كثير مما ذكرنا فاجاز أبو حنيفة بيع لحم الشاة مذبوحة قبل السلخ وأوجب السلخ على البائع وأجاز بيع البر دون التبن والا كما قبل أن يدرس ويصنى وجعل الدرس والتصفية على البائع ، وأجاز بيع الجزر . والبصل . وغير ذلك مغيا في الأرض ، وأوجب على البائع أن يقطع منه أنموذجا قدر ما يريه المشتري (١) فان رضى كان على المشتري قلع سائره فلو أن المشتري يتولى بنفسه قلع أنموذج منه فلم يرضه لم يلزمه البيع فلو قلع منه أكثر من أنموذج فقد لزمه البيع أحب أم كره ، وقال أبو يوسف : لا أجيز البائع ولا المشتري على قلع شيء من ذلك فان تشاحا بطلت البيع ، فان قلع المشتري منه أقل ما يقع في المكايل (٢) فله الخيار في امضاء أو فسخ ، فان قلع أكثر من ذلك فقد لزمه البيع كله .

قال أبو محمد : ان في هذا لعجبا ليت شعري من أين وجب أن يجبر البائع على الدرس . والتصفية . والسلخ ولا يجبر على قلع الجزر . والبصل . والكراث . والفجل ؟ وهل سمع بأسخف من هذا التقسيم ؟ وليت شعري ما هذا الأنموذج الذى لا هو لفظة عربية من اللغة التى بها نزل القرآن وخاطبنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لفظة شرعية ثم صار يشرع بها أبو حنيفة الشرائع فيحرم ويحلل فعلى الأنموذج العفاء



وصنع القفاء وعلى كل شريعة تشريع بالأنموذج، ثم تحديد (١) أبي يوسف ذلك بأقل ما يقع في المكاييل وقد يتخذ الباعة مكاييل صفارا جدا وما عهدنا بالجزر. ولا الفجل يقعان في الكيل فمن أين خرج له تحديد هذه الشريعة بهذا الحد الفاسد ونحمد الله تعالى على السلامة؟ وليت شعري من أين وقع لهم جواز بيع هذه المغنيات دون الأرض؟ ومنعوا من بيع الجنين دون أمه وكلا الأمرين سواء لا فرق بين شيء منهما وكلاهما غرر ويبيع مجهول، ثم أطرف من هذا كله منعهم من بيع الصوف على ظهور الغنم وذراع محدودة من هذا الطرف من هذا الثوب من أوله إلى آخره، أو ذراع محدود إلى طرفه من خشبة حاضرة وحلية هذا السيف دون جفنه ونصله ورأوا هذا غررا وعملا مشروطا يفسد البيع وكذبوا في ذلك، ولم يروا الدرس. والتصفية. والسلخ غررا ولا عملا مشروطا يفسد البيع فهل لأصحاب هذه (٢) الأقوال المتخاذلة حظ من العلم؟ ثم أجازوا بيع القصيل على القطع والثمره التي لم يبد صلاحها على القطع، وأجازوا بيع جذل نخلة (٣) على ظهر الأرض ولم يروا قطعه غررا ولا عملا مشروطا يفسد البيع وهل يشك ذو مسكة من عقل في أن ادخال الجلم إلى حاشية محدودة من ثوب وقطعه وقلع حلية على غمد سيف لا يتعذر على غلام مراقب أسهل وأخف من درس ألف كروتصفيتها ومن سلخ ناقة؟ ولكن هذا مقدار نظرهم وفقهم، وقال بعضهم: الصوف ينمى ولا يدري أين يقع القطع منه ومن الثوب قتلنا: والجذل ينمى ولا يدري أين يقع القطع منه ولا فرق، فان قالوا: قد صح عن ابن عباس المنع من بيع الصوف على ظهور الغنم (٤) ولا يعرف له مخالف. من الصحابة رضي الله عنهم قلنا: وقد صح عن ابن عمر ما أدركت الصفقة مجموعا حيا فمن البائع ولا يعرف له مخالف من الصحابة (٥) بخالفتموه، فما الذي جعل أحدهما أولى من الآخر؟ وقالوا: لو أن أرضا تكسيرا معلوم مائة ذراع في مثلها أودارا كذلك فباع صاحبها منها عشرة أذرع في مثلها مشاعا في جميعها لم يجز ذلك فلو باع منها عشرة أسهم من مائة سهم مشاعا في جميعها جاز ذلك، وهذا تخليط ناهيك به وتحريم شيء وإباحته بعينه وكلا الأمرين إنما هو بيع العشر مشاعا ولم يجزوا بيع نصل السيف وحمائله ونصف حليته مشاعا وقالوا: هذا ضرر فليت شعري أي ضرر في هذا؟ وأما المالكيون فأجازوا بيع الصوف على ظهور الغنم ووقفوا في ذلك إلا أنهم قالوا: إن أخذ في جزاهه والافلا، وأجازوا بيع لبن الغنم الكثيرة شهرين فأقل وهذا قول ظاهر الفساد لأنه يبيع شيء لم يخلق وبيع غرر، ومنعوا من بيع لبن شاة واحدة كله، وقالوا: هذا غرر

(١) في النسخة رقم ١٤ (ثم تحرى) (٢) في النسخة رقم ١٤ (فهل يجب هذه) (٣) جذل النخلة أصلها

(٤) في النسخة رقم ١٤ (على ظهر الغنم) (٥) في النسخة رقم ١٤ (ولا يخالف له من الصحابة)

وقد تموت قتلنا : وقد تموت الكثيرة أو يموت بعضها ، ونسألهم عن بيع لبن شاتين كذلك فإن منعوا من ذلك سألناهم عن لبن ثلاث شياه ولا تزال تزيدهم واحدة فواحدة حتى يحدوا ما يحرمون مما يحللون ، ثم نسألهم عن الفرق وذلك ما لا سبيل إليه ، وأجازوا بيع بطون المقائي . والياسمين : وجزأت القصيل قبل أن يخلق الله تعالى ذلك كله ولم يروه غررا ، ورأوا بيع العبد الآبق . والجل الشارد : والمال المغصوب غررا في هذه العجائب ، وأجازوا بيع لحم الشاة وهي حية دون جلدها ، وأجازوا استثناء أرتال يسيرة من لحمها للبائع الثلث فأقل ، ومنعوا من استثناء أكثر فليت شعري من أي أعضائها تكون تلك الأرتال وهي مختلفة الصفات والقيم ؟ قالوا : فإن استثنى الفخذ أو الكبد أو البطن لم يجز فإن استثنى الرأس والسواقط قال : إن كان مسافرا جازوا إن كان غير مسافر لم يجز فكانت هذه أعاجيب لا نعلم تقسيمها عن أحد قبله وأقوالا متناقضة لا يعضدها قرآن . ولا سنة . ولا قول متقدم . ولا قياس ، وأجازوا بيع الجزر . والبصل . والفجل المغيبة في الأرض .

**قال أبو محمد** : واحتج بعضهم على في ذلك بقول الله تعالى : ( يؤمنون بالغيب ) فقلت : فأبج هذه الآية بيع الجنين في بطن أمه دون أمه لأنه من الإيمان بالغيب ، وهذا احتجاج نسأل الله السلامة من مثله في تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه إلى ما ليس فيه منه شيء . وروينا عن طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفياث الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا تشتروا الصوف على ظهور الغنم ولا اللبن في ضروعها . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا ملازم بن عمرو نازف بن يزيد ابن عبد الرحمن عن أبيه وكان من جلساء أبي هريرة قال : سألت أبا هريرة عن بيع اللبن في ضروع الغنم ؟ فقال : لا خير فيه وسألته عن الشاة بالشاتين إلى أجل ؟ فقال : لا إلا يدايد . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يشتري اللبن في ضروع الشاة ، وكرهه مجاهد . وطاوس ، وروى عن طاوس أنه أجاز به بالكيل فقط ، وروى عن سعيد بن جبير إجازة بيع اللبن في الضروع . والصوف على ظهور الغنم ، وروى عن الحسن أنه أجاز بيع لبن الشاة جملة أشهر (١) ولم يجزه أبو حنيفة . ولا الشافعي . ولا أحمد . ولا إسحاق . ولا أبو سليمان ، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف أصلا ، وإبراهيم يذكر ذلك عن أدركهما أكابر التابعين وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم . واحتجوا



في هذا بجواز اجارة الظئر (١) للرضا عقلنا : أفى اجارة تكلمنا معكم أم فى بيع ؟  
والاجارة غير البيع لانتاؤاجر الحرية للرضاع ولم ينبع منها لبنها أصلا ، ثم أغرب شيء  
احتجاجهم فى هذا بما ذكرنا من اجارة الظئر وهم يحرمون بيع لبن الشاة الواحدة .  
والبقرة الواحدة . والناقة الواحدة . وهذا أشبه باجارة الظئر الواحدة وانما يجوزون  
ذلك فى الغنم الكثيرة فاعجبوا لسخافة هذا القياس وشدة تناقضه إذ حرموا ما يشبه ما قالوا  
على إباحته وأباحوا قياسا عليه مالا يشبهه .

**قال أبو محمد :** فإن زاد الصوف فهما متداعيان والقول قول البائع مع يمينه ان كانت  
الغنم معروفة له أو فى يده فإن لم تكن معروفة له وكانت فى يد الآخر فالقول قول الآخر مع  
يمينه ، فان كانت فى أيديهما أو فى غير أيديهما معا فحكمهما (٢) حكم المتداعين فى الشيء  
يكون بأيديهما أو بغير أيديهما على ما نذكر ان شاء الله تعالى فى التداعى فى الأفضية  
وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٢٦ مسألة** وأما بيع الظاهر دون المغيب فيها فخلال الآن يمنع من شيء  
منه نص فجائز بيع الثمرة واستثناء نواها وبيع جلد النافجة دون المسك الذى فيها .  
والجرب . والظروف كلها دون ما فيها . وقشر البيض . والموز . والجوز . والجلوز .  
والفستق . والبلوط . والقسطل : وكل قشر لا تحاش شيئا دون ما تحتها ، وبيع الشمع  
دون العسل الذى فيه ، وبيع التبن دون الحب الذى فيه ، وجلد الحيوان المذبوح  
أو المنحور دون لحمه أو دون عضو مسمى منها ، وبيع الأرض دون ما فيها من بذر  
أو خضروات مغيبة أو ظاهرة . ودون الزرع الذى فيها . ودون الشجر الذى فيها .  
والحيوان اللبون دون لبنه الذى اجتمع فى ضروعه ولا يحل استثناء لبن لم يحدث بعد  
ولا اجتمع فى ضروعه (٣) ويجوز بيع الحامل دون حملها سواء نفخ فيه الروح أو لم  
ينفخ ، ولا يحل بيع حيوان حى واستثناء عضيه منه أصلا ، ويجوز بيع عصارة الزيتون  
والسمسم دون الدهن قبل عصره ، ولا يحل بيع جلد حيوان حى دون لحمه ، ولا دون  
عضو مسمى منه أصلا ولا يجوز بيع مخيض لبن قبل أن يمتخض ولا الميش (٤)  
قبل أن يخرج .

برهان كل ما ذكرنا قول الله تعالى : (وأحل الله البيع) وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم  
عليكم) فكل بيع لم يأت فى القرآن ولا فى السنة تحريمه باسمه مفسلا فهو حلال بنص كلام الله  
تعالى ، وكل ما ذكرنا قال للبائع وملك له يبيع منه ما شاء فهو من ماله ويمسك منه ما شاء فهو

(١) هى الرضعة غير ولدها (٢) فى النسخة رقم ١٤ (تحكمها) (٣) فى النسخة رقم ١٦ (فى الضرع)

(٤) الميش طلب نصف ما فى الضرع فإذا جاوز النصف فليس بميش

من ماله ، فظاهر من ماله ورؤى أو وصفه من رآه فيعه جائز ويمسك مالم يره هو ولا غيره  
لأنه لا يحل بيع المجهول كما قدمنا أولاً لأنه لا يريد بيعه فذلك له وان كان مرتباً (١) حاضراً  
أو موصوفاً غائباً ، وأما قولنا : لا يحل استثناء لبن لم يحدث بعد فلا نه إنما يحدث إذا أحدثه  
الله تعالى في مال غيره فلا يحل له أن يشترط من مال غيره شيئاً إلا أن يكون الثمن فيما باع  
فقط لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإنما منعنا من بيع حيوان إلا عضواً  
مسمى منه . وأجزنا بيع الحامل دون حملها فان ذلك (٢) الحيوان لا يخلو من أن يكون  
من بني آدم أو من سائر الحيوان فان كان من سائر الحيوان فاستثناء العضو المعين منه أكل  
مال بالباطل لأنه لا ينتفع به إلا بذبحه ففي هذا البيع اشتراط ذبح ذلك الحيوان على بائع  
العضو منه أو على بائعه إلا عضواً منه وهذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وان  
كان ذلك الحيوان من بني آدم فكذلك أيضاً وهو إضاعة للمال جملة وهذا مما يوافقنا [عليه] (٣)  
الحاضرون كلهم من خصومنا \* وأما الحمل . والصوف . والوبر . والشعر . وقرن الابل  
وكل ما يزايل الحيوان بغير مثله ولا تعذيب فكما قدمنا انه مال لبائعه يبيع من ماله ما شاء  
ويمسك ما شاء إلا أن يكون في ذلك إضاعة مال أو مثله بحيوان أو إضرار به فلا يحل لصحة  
النهي عن المثلة وعن تعذيب الحيوان وبالله تعالى التوفيق .

وأما منعنا من بيع المخيض دون السمن قبل المخض ومن بيع الميش دون الجبن قبل عصره  
فلا نه لا يرى ولا يميز ولا يعرف مقداره فقد يخرج المخض والعصير قليلاً وقد يخرج  
كثيراً وهذا بخلاف بيع عصارة الزيتون والسمن دون الدهن قبل العصر لأن الزيتون .  
والسمن . واللوز . والجوز كل ذلك مرثى معروف وإنما الخافى فهو الدهن فقط ولا يحل  
بيعه قبل ظهوره ويجوز استثناءه لأنه ابقاء له في ملك مالكه وهذا مباح حسن وبالله  
تعالى التوفيق .

وقد جاءت في هذا آثار روينها من طريق سعيد بن منصور نا حبان بن علي نا محمد بن  
اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» \* ومن طريق  
ابن أبي شيبة عن ابن ادریس - هو عبدالله - عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» وقد أباحه (٤) بعض السلف كما  
روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن هشام - هو ابن حسان - عن ابن سيرين  
عن شريح أنه كان لا يرى بأساً ببيع الغرر اذا كان علمها فيه سواء ، وكاروينا من طريق  
ابن أبي شيبة نا ابن علي - هو اسماعيل بن ابراهيم - عن عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين

(١) في النسخة رقم ١٦٦ (قريباً) (٢) في النسخة رقم ١٦٦ (لا ذلك) (٣) الزيادة من النسخة الحلبية (٤) في

النسخة رقم ١٦٦ (وقد أباحه)



قال : لا أعلم ببيع الغرر بأساً . ومن طريق سعيد بن منصور نا حبان بن علي نا المغيرة عن ابراهيم قال : من الغرر ما يجوز ومنه ما لا يجوز فأما ما يجوز فشراء السلعة المريضة وأما ما لا يجوز فشراء السمك في الماء ، وقدرونا إجازة بيع السمك في الماء قبل أن يتصيد عن عمر بن عبد العزيز وبه يقول (١) ابن أبي ليلى .

قال ابو محمد : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، والذي ذكر ابراهيم ليس شيء منه غرراً أما المريضة فكل الناس يمرض ويموت وقد يموت الصحيح فجأة ويبرأ المريض المدقق فلا غرر ههنا أصلاً ، وأما السمك في الماء فان كان قد ملك قبل فليس يبعه غرراً بل هو بيع صحيح وقد واقفنا الحاضرون من خصومنا على أن بركة في دار لا تسان صغيرة صاد صاحبها سمكة (٢) ورماها فيها (٣) حية فان بيعها فيها جائز ، وأما ما لم يملك من السمك بعد فلم يحز بيعه لأنه غرر حتى لو كانت السمكة مقدوراً عليها بالضمان ما حل بيعها وإنما حرم لأنه بيع ما ليس له وهذا كل مال بالباطل . وقدرونا من طريق ابن أبي شيبة ناقرة بن سليمان عن محمد بن فضيل عن أبيه عن ابن عمر فيمن باع أمة واستثنى ما في بطنها قال : له ثنياء ، وقد صح هذا أيضاً عن ابن عمر في العتق . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : من باع حبل أو أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثنياء فيما قد استبان خلقه فان لم يستبين خلقه فلا شيء له .

قال علي : سواء استبان خلقه أو لم يستبين له ثنياء لما قد ذكرناه من أنه ماله يستثنى ان شاء فلا يبيعه أو يدخل في صفقة أمة لأنه بعضها مالم ينفخ فيه الروح ومن حملتها بعد نفخ الروح فيه ولكن من استثنى حمل الحامل الذي باع كما ذكرنا فمأولدت ان كانت من بني آدم الى تسعة أشهر غير ساعة فهو له الا أن يوقن أن حملها به كان بعد البيع فلا شيء له لأنه حدث في مال غيره وينظر في سائر الحيوان كذلك فمأولدت لاقصى ما يلده ذلك الحيوان فهو للذي استثناه ومأولدت لا كثر فليس له لما ذكرناه وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن يونس عن الحسن البصري انه كان يميز ثنياء الحمل في البيع ولا يميزه في العتق ، وهو قول أبي سليمان . وأبي ثور في البيع والعتق ، وهو كما أوردنا قول صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالفوهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم . وروينا من طريق ابن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا عبد الرحمن بن مهدي نا عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب - ثقة مأمون - عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر قال : أعتق ابن عمر أمة له واستثنى ما في بطنها ، وبه يقول عبيد الله بن عمر . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن سعيد - هو

(١) في النسخة رقم ١٦ (وهو قول) (٢) في النسخة رقم ١٤ (سمكة) (٣) أي في الدار وهي مؤنثة

القطان عن هشام - هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين فيمن أعتق أمته (١) واستثنى ما في بطنها فقال : له ثنيه \* ومن طريق ابن أبي شيبة نايحي بن يمان عن سفيان - هو الثوري - عن جابر ومنصور بن المعتمر . وابن جريج قال جابر : عن الشعبي . وقال منصور : عن إبراهيم . وقال ابن جريج : عن عطاء ثم اتفق الشعبي . وإبراهيم النخعي . وعطاء قالوا كلهم : إذا أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثنيه \* وبه إلى ابن أبي شيبة نايحي بن عماره ابن أبي حفصة عن شعبة قال : سألت الحكم . وحماة بن أبي سليمان عن ذلك - يعني من أعتق أمته واستثنى ما في بطنها - فقالا جميعا : ذلك له \* نأحماد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي نأحمد بن عبد الملك بن أيمن نأحمد بن مسلم نأبو ثور نأسباط نأسفيان الثوري (٢) عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : من كاتب أمته واستثنى ما في بطنها فلا بأس بذلك \* وبه يقول أبو ثور . وأحمد بن حنبل في العتق . والبيع ، وبه يقول أيضا اسحق . وأبو سليمان ، فهو لاء جمهور التابعين الحسن . وابن سيرين . وإبراهيم . والشعبي . وعطاء . والحكم بن عتيبة . وحماة بن أبي سليمان بعضهم في البيع . وبعضهم في العتق . وبعضهم في الأمرين معا وما نعلم الآن مخالفا لهم إلا الزهري وقال بقولنا في هذا من الفقهاء كما ذكرنا عبيد الله بن عمر . وأحمد . وأبو ثور . وإسحاق . وأبو سليمان . وغيرهم ، وليت شعري أين هم عن حججهم بالمسلمين عند شروطهم ؟ \* وأما استثناء الجلد والسواقط فروينا من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي نأصبع عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن عماره بن غزية عن عروة بن الزبير : « أن رسول الله ﷺ لما خرج هو وأبو بكر مهاجرين إلى المدينة اشتريا من راعي غنم شاة وشرطا له إهابها » \*

قال أبو محمد : هذا باطل عبد الملك هالك . وعماره ضعيف ثم هو مرسل ، ثم لو صح لكان منسوخا لأنه كما ترى قبل الهجرة ، وقد جاء النهي عن بيع الغرر بعد ذلك ، وبيع لحم شاة غرر لأنه لا يدرى أهزيل أم سمين . أو ذوا عاهة أم سالم ، ثم من لهم أن ذلك إنما جاز لأجل السفر فان هذا ظن (٣) لا يصح \* فان قالوا : كان في سفر قلنا : وكان في طريق المدينة فلا تجيزوه في غيره \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن زيد بن ثابت أن رجلا باع بقرة واشترط رأسها ثم بداله فأمسكها فقضى له زيد بشروي (٤) رأسها قال سفيان : نحن نقول : البيع فاسد \* ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي نأعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن نسير

(١) في النسخة رقم ١٦ أمة (٢) في النسخة رقم ١٤ عن سفيان الثوري (٣) في النسخة رقم ١٤ فهذا ظن

(٤) شروي الشيء مثله



ابن ذعلوق (١) عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلا باع بختية واشترط ثنيها فبرئت فرغب فيها فاختصا إلى عمر بن الخطاب فقال : اذهب إلى علي فقال علي : اذهب بها إلى السوق فإذا بلغت أفضل ثمنها فاعطوه حساب ثنيها من ثمنها . وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد أن رجلا باع بعير أمريضا واستثنى جلده فبرأ البعير فقال علي : يقوم البعير في السوق ثم يكون له شرواه (٢) .

ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي حدثني أصبغ عن ابن وهب عن اسماعيل بن عياش اشترى رجل رأس جمل ونقد ثمنه واشترى آخر بقيته ونقد ثمنه لينحراه فعاش الجمل وصلاح فقال مشترى الجمل لمشتري الرأس : انما لك ثمن الرأس فاختصا إلى شريح فقال شريح : هو شريكك فيه بحصة ما نقدو بحكم شريح هذا يأخذ عثمان البتي . وأحمد . وإسحاق ولم يجز مالك استثناء الجلد والرأس إلا في السفر لا في الحضر بخالف كل من ذكرنا ولم يجزه أبو حنيفة . ولا الشافعي أصلا ، وأجاز الأوزاعي استثناء اليد أو الرأس أو الجلد عند الذبح خاصة وكرهه إن تأخر الذبح ، والحنيفيون . والمالكيون يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم وخالفوا مهنا زيد بن ثابت . وعمر ابن الخطاب ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف ؛ وأما المالكيون فانهم رأوا فيمن باع بعيرا واستثنى جلده فاستحياه الذي اشتراه أن له شروى جلده أو قيمته هذا في السفر خاصة ، وهذا خلاف حكم عمر . وعلي . وزيد لانهم حكموا بذلك مطلقا لم يخصوا سفرا من حضر ، وروينا مثل قولنا عن بعض السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن أبي حمزة قلت لأبراهيم : أبيع الشاة واستثنى بعضها قال : لا ولكن قل : أبيعك نصفها . قال ابن أبي شيبة : نا عبد الصمد بن أبي الجارود (٣) سألت جابر بن زيد عن باع بيعا واستثنى بعضه قال : لا يصح ذلك .

**١٤٢٧ مسألة** ومن باع بمن ذكرنا الظاهر دون المغيب أو باع مغيبا يجوز بيعه ، بصفة كالصوف في الفراش . والعسل في الظرف . والثوب في الجراب فانه إن كان المكان للبائع فعليه تمكين (٤) المشتري من أخذ ما اشترى ولا بد وإلا كان غاصبا مانع حق وعلى المشتري إزالة ماله عن مكان غيره وإلا كان غاصبا للمكان مانع حق ، فان كان المكان للمشتري فعلى البائع نزع ماله عن مكان غيره وإلا كان ظالما مانع حق ، فان كان المكان لهما جميعا فأيهما أراد تعجيل انتفاعه بمتاعه فعليه أخذه ولا يجبر الآخر

(١) نسير بنون في أوله بعد ماسين مهمة - صفر او ذعلوق بدل معجمة في أوله ، وفي النسخة رقم ١٦ (بشر ابن ذعلوق) وهو غلط (٢) أي مثله (٣) في النسخة رقم ١٦ «عبد الصمد بن أبي الخارق» وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٤ (فطيه أن يمكن)

على مالا يريد تعجيله من أخذ متاعه ، فان كان المكان لغيرهما فعليهما جميعا أن ينزع (١) كل واحد منهما ماله من مكان غيره وإلا فهو ظالم مانع حق لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، ولقوله ﷺ : إذ قال سلمان لأبي الدرداء : « اعط كل ذي حق حقه فصدقه عليه السلام . و صوب قوله ، فمن باع تمر ادون نواها فأخذ التمرة وتخليصها من النوى على المشتري لأنه مأمور بأخذ متاعه ونقله وترك النوى مكانه إن كان المكان للبائع فان أبي أجبر واستوجر عليه من يزيل التمر عن النوى ولا يكلف البائع ذلك إلا أن يشاء لأنه لا يلزمه فتح ثمرة غيره ولا أن يعمل له فيه عملا فان كان المكان للمشتري فان أراد المشتري قلع ثمرته فله ذلك ولا يترك غيره يؤثر له فيها أثر الا يريد فان أبي المشتري من ذلك فعلى البائع اخراج نواه ونقله على اللطف ما يمكن ولا شيء عليه ، فان تعدى ضمن مقدار تعديده في إفساد الثمرة فان كان المكان لهما فكما قلنا : أيهما أراد تعجيل أخذ متاعه فله أخذه فان أراد ذلك الذي له النوى كان له إخراج نواه باللطف ما يمكن اذ لا بد له من ذلك ولا شيء عليه لأنه فعل مباح له فان تعدى (٢) ضمن فان كان المكان لغيرهما أجبرا جميعا على العمل معا في تخليص كل واحد منهما ماله وهكذا القول في ناجة المسك . والظروف دون ما فيها . والقشور دون ما فيها . والشمع دون العسل . والتبن دون الحب . وجلد الحيوان المذبوح أو المنحور . ولحم الزيتون . والسهم وكل ذي دهن ، وأما من باع الأرض دون البذر . أو دون الزرع . أو دون الشجر . أو دون البناء فالحصاء على الذي له الزرع . والقلع على الذي له الشجر . والبناء والقطع أيضا عليه لان فرضا عليه ازالة ماله عن أرض غيره ، ومن باع الحيوان دون اللبن أو دون الحمل فالحلب على الذي له اللبن ولا بد وأجرة القابلة عليه أيضا لان واجبا عليه ازالة لبنه عن ضرع (٣) حيوان غيره وليس على صاحب الحيوان الا امكانه من ذلك فقط لا خدمته في حلب لبنه ، وكذلك على الذي له ملك الولد العمل في العون في أخذ مملوكه أو مملوكته من بطن أمة غيره بما أيسر له من ذلك ، ومن باع سارية خشب أو حجر في بناء فعلى المشتري قلع ذلك باللطف ما يقدر عليه من التدعيم (٤) لما حول السارية من البناء وهدم ما حوالها بما لا بد له من هدمه ولا شيء عليه في ذلك لان له أخذ متاعه كما يقدر ، ومن هو مأمور بشيء ويعمل في شيء فلا ضمان عليه لانه بفعل ما يفعله من ذلك محسن وقد قال الله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض بغير الحق ) فان تعدى ضمن لما ذكرنا •

(١) في النسخة رقم ١٦ (أن ينزع) (٢) في النسخة رقم ١٤ (وان تعدى) (٣) في النسخة رقم ١٦ وعن ضروع (٤) في النسخة رقم ١٦ (بالطف ما يقدر وليس عليه من التدعيم)



١٤٢٨ مسألة (١) - ومن باع صوفاً أو وبراً أو شعراً على الحيوان فالجزء على الذى له الصوف . والشعر . والوبر لان عليه ازالة ماله عن مال غيره ومكان الشعر . والوبر . والصوف وهو جلد الحيوان فعلى الذى له كل ذلك ازالة ماله عن مكان غيره وعلى الذى له المكان أن يتمكن من ذلك فقط ، وكذلك من اشترى خاية فى بيت فعليه اخراجها وله (٢) أن يهدم من باب البيت ما لا بدله من هدمه لاخراج الخاية ولا ضمان عليه فى ذلك اذ لا سبيل له الى عمل ما كلف الا بذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٤٢٩ مسألة ولا يحل بيع تراب الصاغة أصلاً بوجه من الوجوه لانه انما يقصد المشتري ما فيه من قطع الفضة والذهب وهو مجهول لا يعرف فهو غرر وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر .

١٤٣٠ مسألة و كل ما نخله الغبارون من التراب أو استخرجه غسالو الطين من الطين . أو استخرج من تراب الصاغة فهو لقطة ما أمكن أن يعرف كالفص . أو الدينار . أو الدرهم فما زاد فتعريفه كما ذكرنا فى اللقطة ثم هو لللتقط (٣) مضمونا لصاحبه ان جاء وما كان منه لا يمكن أن يعرف صاحبه أبداً من قطعة (٤) أو غير ذلك فهو حلال لواجده على ما ذكرنا فى كتاب اللقطة وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣١ مسألة وأما تراب المعادن فما كان منه معدن ذهب فلا يحل بيعه البتة بوجه من الوجوه لان الذهب فيه مخلوق فى خلاله مجهول المقدار ؛ فلو كان الذهب الذى فيه مرئياً كله محاطاً به جاز بيعه بما يجوز به بيع الذهب على ما نذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وما كان منه تراب معدن فضة جاز بيعه بدراهم وبذهب نقداً والى أجل وإلى غير أجل وبالعرض نقداً وبجاز السلم فيه ، وكذلك تراب سائر المعادن لانه ليس فيه شيء من الفضة أصلاً وانما هو تراب محض لا يصير فضة إلا بمعاملة وطبخ فيستحيل بعضه فضة كما يستحيل الماء ملحاً والبيض فراريج . والنوى شجراً ولا فرق (٥) .

١٤٣٢ مسألة وبيع القصيل قبل أن يسبل جائز وللبائع أن يتطوع للمشتري بتركه ما شاء الى أن يرعاه أو الى أن يحصده أو الى أن يبس بغير شرط ، فان غفل عنه حتى زاد فيه أولاداً من أصله لم تكن ظاهرة اذا اشتراه فاختصا فيها فأيهما أقام البيعة بمقدار المبيع قضى بها ولم يكن للمشتري إلا القدر الذى اشترى وكانت الزيادة من الأولاد للبائع فان لم تكن له بيعة حلفا وقسمت الزيادة التى يتداعيانها بينهما ، وأما السبل . والخروب .

(١) سقط لفظ (مسألة) من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦ (وعليه) (٣) فى النسخة رقم ١٤  
« لللتقطه » (٤) فى النسخة رقم ١٦ « من فضة » (٥) الى هنا انتهى المجلد الرابع . من كتاب المحلى من النسخة رقم ١٦ نسأل الله التوفيق لاتمامه

والحب فلهشترى على كل حال ، و كذلك ما زاد في طوله فاذا سنبل الزرع لم يحل بيعه أصلا لا على القطع ولا على الترك إلا حتى يشتد فاذا اشتد حل بيعها حيث شئت \*

برهان صحة بيع القصيل قبل أن يسنبل قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فالبيع كالمحلال لا يباع منه نص قرآن أو سنة : ولم يأت في منع بيع الزرع مذ ينبت إلى أن يسنبل نص أصلا \* وبرهان تحريم بيعه إذا سنبل إلى أن يشتد ما روينا من طريق مسلم ناعلي بن حجر . وزهير بن حرب قالا جميعا : نا سماعيل بن علية عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهر وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري » ( ١ ) \* ومن طريق أبي داود نا الحسن بن علي نا أبو الوليد - هو الطيالسي - عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس « أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد » ولا يصح غير هذا أصلا ، وهكذا روينا عن جمهور السلف \* وروينا من طريق وكيع نا إسرائيل بن يونس عن جابر عن الشعبي عن مسروق عن عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود قالا جميعا : لا يباع النخل حتى يحمر ولا السنبل حتى يصفر \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن ابن سيرين قال : نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها وعن السنبل حتى يبيض \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن عاصم عن ابن سيرين قال : لا يشتري السنبل حتى يبيض \* ومن طريق وكيع نا الربيع - هو ابن ميسج - عن الحسن أنه كره بيع السنبل حتى يبيض \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني قال : سألت عكرمة عن بيع القصيل فقال : لا بأس فقلت : إنه يسنبل فكرهه ، وهذا هو نفس قولنا فلم يستثن رسول الله ﷺ إذ منع من بيع السنبل حتى يشتد أو يبيض جواز بيعه على الحصاد وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي وما كان ربك نسيا ، و كذلك عمر بن الخطاب . وابن مسعود لا يخالف لهما نعله من الصحابة رضي الله عنهم \*

**قال أبو محمد** : فان حصد السنبل رطبا لم يحز بيعه أيضا لانه سنبل يمكن فيه بعد أن يشتد و يبيض ، و كذلك ان صفي فصار حبا ولا فرق للنهي عن ذلك أيضا ، فان كان ان ترك لم يفسد ولكن يفسد جاز بيعه لانه قد خرج عن الصفة التي جاء النهي عن بيع ما هي فيه والسنبل في لغة العرب معروف وهو في القمع . والشعير . والعلس : والدخن . والملت



وسائر ما يسمى في اللغة سنبلًا \*

١٢٣٢ - مسألة - وأما بيع القصيل قبل أن يسبل على القطع فجائز لأن فرضاً على كل أحد أن يزبل ماله عن أرض غيره وأن لا يشغلها به فهذا شرط واجب مفترض فإن تطوع له رب الأرض بالترك من غير شرط فحسن لأن لكل أحد باحة أرضه لمن شاء ولما شاء مما لم ينه عنه ، فإن زاد فلصاحب المال أن يتطوع له بالزيادة لأنه ماله يهبه لمن شاء مما لم ينه عنه قرآن . أوسنة ، والهبة فعل خير وفضل قال الله تعالى : ( وافعلوا الخير ) وقال تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) فإن أبي غالبية فإن لم تكن بينه وبينها متداعيان في الزيادة وهي بأيديهما معا فكل واحد يقول : هي لي فيحلفان لأن كل واحد منهما مدعى عليه ثم يبقى لكل أحد ما يده لبراءته من دعوى خصمه يمينه وبالله تعالى التوفيق \*

ومنع أبو حنيفة . ومالك . والشافعي من بيع القصيل حتى يصير حياً يابساً ولم يأت بهذا نص أصلاً ، ثم تناقضوا فجازوا بيعه على القطع ، وكل هذا بلا برهان أصلاً لا من قرآن . ولا من سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، ولا دليل لهم على ما منعوا من ذلك ولا على ما أباحوا منه . وقال سفيان الثوري . وابن أبي ليلى : لا يجوز بيع القصيل لا على القطع ولا على الترك ، وقول هؤلاء أطرد وأصح في السبل قبل أن يشتد ، واختلفوا أن ترك الزرع فزاد فقال مالك : يفسخ البيع جملة ، وقال أبو حنيفة : للمشتري المقدار الذي اشترى ويتصدق بالزيادة ويروى عنه (١) أنه رجع فقال : للمشتري المقدار الذي اشترى ، وأما الزيادة فللبائع ، وقال الشافعي : البائع مخير بين أن يدع له الزيادة فيجوز البيع والهبة معا أو يفسخ البيع ، وقال أبو سليمان : الزيادة للمشتري مع ما اشترى \*

**قال أبو محمد** : أما فسخ مالك للبيع فقول لا دليل على صحته أصلاً ، ولا معنى يفسخ بيعاً وقع على صحة باقراره ؟ هذا ما لا يجوز إلا بقرآن : أوسنة ، وأما أول قول أبي حنيفة خطأ لأن الزيادة أذ جعلها للمشتري فلا شيء يأمره بالصدقة بها دون أن يأمره بأن يتصدق بالقدر الذي اشترى وكلاهما له ، وأما القول الذي رجع إليه من أن الزيادة للبائع فصحيح إذا قامت البينة بها وبمقدار ما اشترى ، وأما قول الشافعي فظاهر الخطأ لأنه إذ جعل الزيادة للبائع فلا شيء أجبره على هبتها للمشتري أو فسخ البيع ؟ ولا دليل منعه من طلب حقه والخصام فيه والبقاء عليه ؟ فهذه آراء القوم كما ترى في التحليل والتحريم ، وأما قول أبي سليمان : أن الزيادة للمشتري خطأ لأن المشتري إنما اشترى قدراً

مدلوما فله ما حدث في العين الذي اشترى وللبائع ما زاد فيما استبقى لنفسه ولم يبعه من المشتري فالزيادة في طول الساق للبائع لما ذكرنا لأنه ليس للمشتري الا زرع ما اشترى فقط وانما تأتي الزيادة من الأصل ، وأما السنبل . والحب . والنور . والورق . والتبن . والخروب فللمشتري لأنه في عين ماله حدث ، وقد جاء في هذا عن بعض التابعين ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : لا بأس ببيع الشعير للعلف قبل أن يبدو صلاحه إذا كان يحصده من مكانه فإن غفل عنه حتى يصير طعاما فلا بأس به .

**١٤٣٤ مسألة** ويجوز بيع ما ظهر من المقائي وان كان صغيرا جدا لأنه يؤثر كل ولا يحل بيع ما لم يظهر بعد من المقائي . والياسمين . والنور . وغير ذلك ، ولا جزء ثانية من التفصيل لأن كل ذلك يبيع ما لم يخلق ولعله لا يخلق وان خلق فلا يدرى أحد غير الله تعالى ما كنهه ولا ما صفاته فهو حرام بكل وجه . وبيع غرر . وأكل مال بالباطل ، وأجاز مالك كل ذلك (١) ، وما نعلم له في تخصيص هذه الأشياء سلفا ولا أحدا قاله غيره قبله ولا حجة ، واحتج بعضهم باستحجار الظئر وهذا تحريف لكلام الله تعالى عن موضعه ، وأين الاستحجار من البيع ثم أين اللبن المرتضع من القثاء . والياسمين ؟ وهم يحرمون بيع لبن شاة قبل حلبه ولا يقيسونه على الظئر ثم يقيسون عليه بيع القثاء . والنور . والياسمين قبل أن يخلق . روينا (٢) من طريق سعيد بن منصور نا هاشم أنابونس بن عبيد عن الحسن أنه كره بيع الرطاب جزئين جزئين . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا شريك عن المغيرة عن إبراهيم النخعي . والشعبي قالا جميعا : لا بأس ببيع الرطاب جزء جزء . ومن طريق وكيع عن بريد (٣) بن عبد الله بن أبي بردة قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن بيع الرطبة جزئين ؟ فقال : لا تصلح إلا جزء . ومن طريق وكيع عن محمد بن مسلم عن ابن أبي نجيح (٤) عن مجاهد أنه كره بيع القضب والحناء إلا جزء . وكره بيع الخيار والخربز (٥) الأجنبية . ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن جابر عن ابن أشوع . والقاسم أنهما كرها بيع الرطاب إلا جزء وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وغيرهم .

**١٤٣٥ مسألة** - فلو باعه المقثاة (٦) بأصولها والموز بأصوله وتطوع له بابقاء كل ذلك في أرضه بغير شرط جاز ذلك فإذا ملك ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه لأنه تولد في ماله وله أخذه بقلع كل ذلك متى شاء . لأنه أملك بماله ولا يحل له اشتراط ابقاء ذلك

(١) في النسخة رقم ١٦ (ذلك كله) (٢) سقط لفظ (روينا) من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة رقم ١٤ (يزيد) وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٤ (عن محمد بن سليمان عن أبي مجيع) وهو غلط فيهما (٥) هو بكسر الحاء المعجمة بعدها هاء البطيخ بالفارسية (٦) في النسخة رقم ١٦ القثاء



في أرضه مدة مسماة أو غير مسماة لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فان احتجوا بالمسلمين عند شروطهم قلنا : هذا لا يصح وأنتم تصحونه فأين أنتم عنه في منعكم جواز بيع القصيل على شرط الترك وإباحتم بيعه بشرط القطع وكلاهما شرط مجرد لم يأت به نص قرآن . ولا سنة أصلا فقرة رقم بلا دليل وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣٦ - مسألة - وبيع الأمة وبيان أنها حامل من غير سيدها لکن من زوج أو زنا أو إكراه بيع صحيح سواء كانت راتعة أو وخشا (١) كان البيع في أول الحمل أو في وسطه أو في آخره ، وقال مالك : يجوز في الوخش ولا يجوز في الراتعة وهذا قول لا دليل عليه أصلا وما نعلم أحدا سبقه إليه أصلا ، وقال تعالى : (وأحل الله البيع) وما خص حاملا من حائل . ولا راتعة من وخش . ولا امرأة من سائر أناث الحيوان وما كان ربك نسيا .

١٤٣٧ - مسألة - وبيع السيف دون غمده جائز . وبيع الغمد دون النصل جائز . وبيع الحلية دونهما جائزة ، وبيع نصفها مشاع أو ثلثها أو عشرها أو شيء منها بيعه كل ذلك جائز وأحل الله البيع ، ومنع أبو حنيفة من بعض ذلك وما نعلم أحدا قاله قبله وما نعلم له دليلا أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك بيع قطعة من ثوب أو من خشبة معينة محدودة جائز ، وأحل الله البيع .

١٤٣٨ - مسألة - وبيع حلقة الخاتم دون الفص جائز وقلع الفص حيث دعى البائع وبيع الفص دون الحلقة جائز . وقلع الفص حيث دعى المشتري لأن رسول الله ﷺ يقول : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » والفص في الحلقة فهي مكان للفص ، وفرض على الذي له الفص اخراج الفص من مال غيره (٢) وليس له أن يشغل مال غيره بغير اذنه ، وليس على صاحب الحلقة الا مكانه من ذلك فقط وأن لا يحول بينه وبين ماله ، ولتولى اخراج الفص توسيع الحلقة بما لا يبد منه في استخراج متاعه ولا ضمان عليه لأنه فعل ما هو مأمور بفعله فان تعدى ضمن ، وهكذا القول في الجذع يباع دون الحائط أو الحائط يباع دونه . والشجرة دون الأرض أو الأرض دون الشجرة ولا فرق (٣) وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣٩ - مسألة - ومن باع شيئا فقال المشتري : لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت وقال البائع : لا أدفع حتى أقبض أجبرهما على دفع المبيع والثمن معاً لأنه ليس أحدهما حق بالانصاف والاتصاف من الآخر ويد كل واحد منهما حق للآخر وفرض على كل واحد منهما أن يعطى الآخر حقه فلا يجوز أن ينخص أحدهما بالتقدم ، وفعل ذلك جور .

(١) الرائع الجواد ، والوخش من الناس الرذل يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع (٢) في النسخة

رقم ١٤٠ عن مالك غيره (٣) سقط لفظ ولا فرق من النسخة رقم ١٤٠

وحيف . وظلم ، وهذا قول أصحابنا وعبيد الله بن الحسن (١) .  
 ١٤٤٠ - مسألة - فان أبى المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال :  
 لا أدفع الثمن الا بعد ان أقبض ما اشتريت فللبائع أن يحبس ما باع حتى ينتصف وينصف  
 معافان تلف عنده من غير تعد منه فهو من مصيبة المشتري وعليه دفع الثمن ولا ضمان على  
 البائع فيما هلك عنده من غير تعديه لانه احتبس بحق قال الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم  
 فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) الا أن يكون في بعض ما حبس (٢) وفاء بالثمن فانه  
 يضمن ما زاد على هذا المقدار لانه متعدد باحتباسه أكثر مما تعدى عليه فيه الآخر ، هذا  
 ان كان مما يمكن أن ينقسم فان كان مما لا يمكن قسمته الا بفساده أو حط ثمنه فلا ضمان  
 عليه أصلاً ، فلو قال البائع : لا أدفع الا بعد قبض الثمن ودعاه المشتري الى ان يقبض  
 ويدفع معافاً فهو هنا ضامن لانه متعدد باحتباسه ما حبس وقد دعى الى الانصاف  
 فابى وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤١ - مسألة - ومن قال حين يبيع أو يبتاع : لا خلافة فله الخيار ثلاث ليال  
 بما في خلافتين من الأيام ان شاء رد بعيب أو بغير عيب أو بخديعة أو بغير خديعة ، وبغير  
 أو بغير غبن وان شاء أمسك فاذا انقضت الليالي الثلاث بطل خياره ولزمه البيع ولا رد  
 له الا من عيب ان وجدته (٣) ، والليالي الثلاث مستأنفة من حين العقد فان بايع قبل  
 غروب الشمس بقليل أو كثير ولو من حين طلوعها فانه يستأنف الثلاث مبتدأة وله  
 الخيار أيضا في يومه ذلك . وان بايع بعد غروب الشمس فله الخيار من حينئذ الى مثل  
 ذلك الوقت من الليلة الرابعة . حدثنا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن  
 نا محمد بن اسماعيل الترمذي نا الحميدي نا سفيان بن عيينة نا محمد بن اسحاق نا نافع عن ابن عمر  
 قال : ان منقذا سفع في رأسه في الجاهلية مأومة فخبلت لسانه فكان اذا بايع خدع في البيع  
 فقال له رسول الله ﷺ : « بايع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار » نا أحمد بن قاسم  
 نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى (٤) البخاري  
 نا سفيان بن عيينة نا محمد بن اسحاق نا نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : ان منقذا سفع  
 في رأسه مأومة في الجاهلية فخبلت لسانه فكان يخدع في البيع فقال له رسول الله ﷺ :  
 « بايع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار ثلاثا من بيعك » قال ابن عمر : فسمعتة يقول إذا بايع :  
 لا خذابة لا خذابة .

(١) في النسخة رقم ١٤ ابن الحسين وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ ما احتبس (٣) في النسخة رقم ١٤ ولا  
 رده من عيب إلا اذا وجدته (٤) في النسخة رقم ١٤ جابر بن يحيى وهو تعريف



١٤٤٢ - مسألة - فان لم يقدر على أن يقول : لا خلافة قالها كما يقدر لآفة بلسانه (١) أو لعجمة فان عجز جملة قال : بلغته ما يوافق معنى لا خلافة وله الخيار المذكور أحب البائع أم كره . برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أمر متقذا أن يقولها وقد علم أنه لا يقول الا لا خلافة ، وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) .

١٤٤٣ - مسألة - فان رضى في الثلاث وأسقط خياره لزمه البيع وذلك أن رسول الله ﷺ جعل له الخيار ثلاثا فلو كان لا يلزمه الرضى ان رضى في الثلاث لكان انما جعل له عليه السلام الخيار في الرد فقط لا في الرضى وهذا باطل لأن رسول الله ﷺ أجعل له الخيار فكان عموما لكل ما يختار من رضى أو رد ، ولو كان الخيار لا ينقطع باسقاطه اياه واقتراره (٢) بالرضى لوجب أيضا ضرورة أن لا ينقطع خياره وان رد البيع حتى ينقضى الثلاث وهذا محال ، فظاهر اللفظ ومعناه أن له الخيار مدة الثلاث ان شاء رد في بطل البيع ولا رضى له بعد الرد وان شاء رضى فيصح البيع ولا رد له بعد الرضى لا يحتمل أمره عليه السلام غير هذا أصلا فان لم يلفظ بالرضى ولا بالرد لم يحز أن يجبر على شيء من ذلك وبقي على خياره الى انقضاء الثلاث ان شاء رد وان شاء أمسك فان انقضت الثلاث ولم يرد فقد لزمه البيع لأنه بيع صحيح جعل له الخيار في رده ثلاثا لا أكثر فان لم يبطله فلا ابطال له بعد الثلاث الا من عيب كسائر البيوع وبقي البيع بصحته لم يبطل ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٤ - مسألة - فان قال لفظا غير لا خلافة لكن أن يقول : لا خديعة أو لا غش أو لا كيد أو لا غبن أو لا مكر أو لا عيب أو لا ضرر أو على السلامة . أولاداء ولا غائلة . أو لا خبث أو نحو هذا لم يكن له الخيار المجمعول لمن قال : لا خلافة لكن ان وجد شيئا ما بايع على أن لا يعقد بيعه عليه بطل البيع وان لم يجده لزمه البيع . برهان ذلك أن رسول الله ﷺ اذا أمر في الديانة بأمر ونص فيه بلفظ ما لم يحز تعدى ذلك اللفظ الى غيره سواء كان في معناه أو لم يكن مادام قادرا على ذلك اللفظ الا بنص آخر يبين أن له ذلك لأنه عليه السلام قد حدث في ذلك حدا فلا يحل تعديده قال الله تعالى : ( ومن يعص الله ورسوله ويتعدى حدوده يدخله نارا خالدا فيها ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى وحى ) ، وقال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) ولو جاز غير هذا الجواز الاذان بأن يقول : العزيز أجل . ليس لنا رب الا الرحمن . أنت ابن عبد الله بن عبد المطلب مبعوث من الرحمن . هلموا [ الى ] (٣) نحو الظهر هلموا نحو البقاء .

العزیز اعظم لیس لنا رب الالرحیم ۛ

**قال ابو محمد** : من اذن هكذا فحقه أن يستتاب فان تاب والا قتل لانه مستهزیء  
بآيات الله عز وجل متعدد لحدود الله (١) ، ولا فرق بين ما ذكرناه وبين ما أمر به عليه  
السلام في ألفاظ الصلاة . والأذان . والإقامة . والتلبية . والنكاح . والطلاق .  
وسائر الشريعة وعلى المفرق الدليل والافهم مبطل ، وأما من أجاز مخالفة الألفاظ المحدودة  
من رسول الله ﷺ في الأذان . والإقامة وأجاز تنكيسها . وقراءة القرآن في الصلاة  
بالأعجمية وهو فصيح بالقرآن فما عليه أن يقول بتكيس الصلاة فيدوها بالتسليم ثم بالعود .  
والتشهد ، ثم بالسجود . ثم بالركوع ، ثم بالقيام ، ثم بالتكبير ويقرأ في الجلوس :  
ويتشهد في القيام . وأن يصوم الليل في رمضان . ويفطر النهار ويحبل الحج . ويبدل  
ألفاظ القرآن بغيرها مما هو في معناها ويقدم ألفاظه ويؤخرها ما لم يفسد المعنى . ويكتب  
المصحف كذلك . ويقرأ في الصلاة كذلك . ويقرأ الناس كذلك . ويبدل الشرائع  
ونحن نبرأ إلى الله تعالى من كل ذلك ومن أن تعدى شيئاً مما حده لنا رسول الله ﷺ  
إنا لا علم لنا إلا ما علمنا ونحمد الله كثيراً على ذلك ۛ

وقد وافقنا كثير من مخالفينا أن لفظ البيع لا ينوب عن لفظ السلم ، وهذا منقذاً للأمور  
باللفظ المذكور لم ير أن يتعداه إلى غيره وإن كان في معناه بل قاله كما أمر . وكما قدر .  
وكما كلف . ونسأل المخالف لنا (٢) في هذا عن الفرق بين الألفاظ المأمور بها في الأحكام  
وبين الأوقات المأمور بها في الأحكام . وبين المواضع المأمور بها في الأحكام . وبين  
الأحوال والأعمال المأمور بها في الأحكام ولا سبيل له إلى فرق أصلاً فان سوى بين الجميع  
في الإيجاب وفق وهو قولنا وإن سوى بين الجميع في جواز التبديل كفر بلا خلاف وبدل  
الدين كله وخرج عنه وقد علم النبي ﷺ البراء بن عازب دعاء يقول له وفيه « آمنت بكتابك الذي  
أنزلت ونيك الذي أرسلت » فذهب البراء يستذكره (٣) فقال : وبرسولك الذي  
أنزلت ونيك الذي أرسلت فقال له عليه السلام : « ونيك الذي أرسلت » فلم يدعه أن  
يبدل لفظة مكان التي أمره بها والمعنى واحد ، ومن أعجب وأضل ممن يجوز تبديل لفظ  
أمر به رسول الله ﷺ ثم يقول : إن قال الشاهد : أخبرك أو أعلمك بأنني أعلم أن (٤).  
لهذا عند هنا دينارا أنها ليست شهادة ولا يحكم بها حتى يقول : أشهد فأعجبوا لعكس  
هؤلاء القوم للحقائق ۛ وأما الألفاظ الأخر فهي ألفاظ معروفة المعاني بايع

(١) في النسخة رقم ١٦ « لحدوده » (٢) في النسخة رقم ١٤ « ونسأل المخالفين لنا » ويوهنه ما سيأتي بعد  
ولا سبيل له (٣) في النسخة رقم ١٦ « يستذكرها » أي الجملة من الدعاء ، ومرجع الضمير على ما هنا الدعاء  
(٤) لفظ أن سقط من النسخة رقم ١٤



عليها فله ما بايع عليه ان وجده كذلك لانه مما تراضيا عليه كما قال الله تعالى : ( إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فان وجد غير ما تراضيا به في بيعه فلم يجد ما باع ولا ما ابتاع وليس له غير ذلك فلا يحل له من مال غيره ما لم يبايعه فيه عن تراض منهما ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٥ مسألة - وكل شرط وقع في بيع منهما أو من أحدهما برضى الآخر فانهما ان عقدها قبل عقد البيع أو بعد تمام البيع بالفرق بالأبدان . أو بالتخيير . أو في أحد الوقتين - يعنى قبل العقد أو بعده - ولم يذكرا في حين عقد البيع فالبيع صحيح تام والشرط باطل لا يلزم (١) ، فان ذكر اذلك الشرط في حال عقد البيع (٢) فالبيع باطل مفسوخ والشرط باطل أى شرط كان لا تحاش شيئا الاسبعة شروط فقط فانها لازمة والبيع صحيح ان اشترطت في البيع ، وهى اشتراط الرهن فيما تبايعاه الى أجل مسمى . واشتراط تأخير الثمن ان كان دنانير أو دراهم الى أجل مسمى ، واشتراط أداء الثمن الى الميسرة وان لم يذكرا أجلا ، واشتراط صفات المبيع التى يتراضيانها معا ويتبايعان ذلك الشئ على أنه بتلك الصفة ، واشتراط أن لا خلافة . ويبيع العبد أو الأمة فيشترط المشتري مالهما أو بعضه مسمى معينا أو جزءا منسوبا مشاعا في جميعه سواء كان مالهما مجعولا كله أو معلوما كله أو معلوما بعضه مجعولا بعضه ، أو بيع أصول نخل فيها ثمرة قد أبرت قبل الطيب أو بعده فيشترط المشتري الثمرة لنفسه أو جزءا معينا منها أو مسمى مشاعا في جميعها ، فهذه ولا مزيد وسائر ما باطل كما قدمنا كمن باع مملوكا بشرط العتق أو أمة بشرط الابلاد . أو دابة واشترط ركوبها مدة مسماة قلت أو كثرت أو الى مكان مسمى قريب أو بعيد أو دارا واشترط سكناها ساعة فافوقها أو غير ذلك من الشروط كلها .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني نا أبو أسامة - هو حماد بن أسامة - ناهشام بن عروة عن أبيه قال : أخبرتنى عائشة أم المؤمنين قد كرت حديثا قالت فيه : « إن رسول الله ﷺ خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه [ بما هو أهله ] (٣) ثم قال : أما بعد فما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وذكر باقى الخبر . ومن طريق أبى داود حدثنا القعنبي . وقيية بن سعيد قالا جميعا : نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال : ان عائشة أم المؤمنين أخبرته « أن رسول الله ﷺ قام فقال : ما بال اناس يشترطون

(١) فى النسخة رقم ١٦ « فلم يلزم » (٢) فى النسخة رقم ١٦ فى حال العقد (٣) الزيادة من صحيح

شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان اشترط مائة مرة شرط الله أحق وأوثق (١) ، فهذا الاثر كالشمس صحة وبياناً يرفع الاشكال كله ، فلما كانت الشروط كلها باطلة غير ما ذكرنا كان كل عقد من بيع أو غيره عقد على شرط باطل باطلا ولا بد لانه عقد على أنه لا يصح (٢) الا بصحة الشرط والشرط لاصحة له فلا صحة لما عقد بان لاصحة له الا بصحة ما لا يصح \*

**قال أبو محمد :** وأما تصحيحنا الشروط السبعة التي ذكرنا فانها منصوص على صحتها و كل مانص رسول الله ﷺ عليه (٣) فهو في كتاب الله عز وجل قال تعالى : ( وأنزلنا اليك الذكركلتين للناس ما نزل اليهم ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) وقال تعالى : ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) فاما (٤) اشترط الرهن في البيع الى أجل مسمى فلقوله تعالى : ( ولم تجدوا كاتبا فها ان مقبوضة ) ، وأما اشترط الثمن الى أجل مسمى فلقول الله تعالى : ( اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ) وأما اشترط أن لا خلافة فقد ذكرنا الخبر في ذلك قبل هذا المكان بنحو أربع مسائل (٥) وأما اشترط الصفات التي يتبايعان عليها من السلامة : أو من أن لا خديعة ومن صناعة العبد . أو الأمانة . أو سائر صفات المبيع فلقول الله تعالى : ( ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فنص تعالى على التراض منهما والتراض لا يكون الا على صفات المبيع ، وصفات الثمن ضرورة \* وأما اشترط الثمن الى الميسرة فلقول الله تعالى : ( وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) \* وروينا من طريق شعبة أخبرني عمار بن أبي حفصة عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ بعث الى يهودى قدمت عليه ثياب ابعت الى بثوين الى الميسرة » وذكر باقي الخبر . وأما مال العبد . أو الأمانة واشترطه واشترط ثمر النخل المؤبر فلما رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ قال : من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ومن باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » \*

**قال أبو محمد :** ولو وجدنا خبرا يصح في غير هذه الشروط باقيا غير منسوخ لقلنا به ولم نخالفه ، وسند ذكر إن شاء الله تعالى حكم هذين الشرطين اذ قد ذكرنا غيرهما والحمد لله رب العالمين ، وقد ذكرنا رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : كل بيع فيه شرط فليس بيعا \*

(١) الحديث في سنن أبي داود ومطولا اختصره المؤلف (٢) في النسخة رقم ١٤ (لا عقد ما لا يصح) (٣) سقط لفظ عليه من النسخة رقم ١٤ (٤) والنسخة رقم ١٤ (وأما) (٥) ذكر في ص ٣٧٦



قال على : فان احتج معارض لنا بقول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) وقوله تعالى : ( أو فوا بعهد الله إذا عاهدتم ) وبما روى : « المسلمون عند شروطهم » قلنا [ وبالله تعالى التوفيق ] (١) أما أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود لا يختلف اثنان في أنه ليس على عمومه ولا على ظاهره ، وقد جاء القرآن بأن نختب نواهي الله تعالى ومعاصيه فمن عقد على معصية فحرام عليه الوفاء بها فإذ لا شك في هذا فقد صح أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والباطل محرم فكل محرم فلا يحل الوفاء به ، وكذلك قوله تعالى : ( أو فوا بعهد الله إذا عاهدتم ) فلا يعلم ما هو عهد الله إلا بنص وارف فيه وقد علمنا أن كل عهد نهى الله عنه فليس هو عهد الله تعالى بل هو عهد الشيطان فلا يحل الوفاء به ، وقد نصر رسول الله ﷺ على أن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل والباطل لا يحل الوفاء به .

وأما الأثر في ذلك فأتنا رويناه من طريق ابن وهب حدثني سليمان بن بلال نا كثير ابن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون عند شروطهم » ، ورويناه أيضا من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي حدثني الحزامي عن محمد بن عمر عن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون على شروطهم » . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى ابن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء بلغنا أن النبي ﷺ قال : « المسلمون عند شروطهم » ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد عن شيخ من بني كنانة سمعت عمر يقول : المسلم عند شرطه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عينة عن يزيد ابن يزيد بن جابر عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم قال عمر بن الخطاب : « ان مقاطع الحقوق عند الشروط » . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي قال : المسلمون عند شروطهم .

**قال أبو محمد** : كثير بن زيد هو كثير بن عبد الله بن عمرو (٢) بن زيد هالك متروك باتفاق ، والوليد بن رباح مجهول ، والآخر عبد الملك بن حبيب هالك ، ومحمد بن عمر هو الواقدي مذكور بالكذب ، وعبد الرحمن بن محمد مجهول لا يعرف . ومرسل أيضا ، والثالث مرسل أيضا ، والذي من طريق عمر فيه الحجاج بن أرطاة وهو هالك ، وخالد ابن محمد مجهول . وشيخ من بني كنانة ، والآخر فيه اسماعيل بن عبيد الله ولا أعرفه ، وخبر علي مرسل ، ثم لو صح كل ما ذكرنا لكان حجة لنا وغير مخالف لقولنا لأن شروط المسلمين هي الشروط التي أباحها الله لهم لا التي نهاهم عنها ، وأما التي نهوا عنها فليست

(١) الزيادة من النسخة الحلبية (٢) والنسخة رقم ١٤ (ابن عمر) وهو غلط

شروط المسلمين ، وقد نص رسول الله ﷺ على أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط أو اشترط مائة مرة وأنه لا يصح لمن اشترطه فصيح أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فباطل فليس هو من شروط المسلمين فصيح قولنا يقين ثم إن الحنفيين . والمالكيين . والشافعيين أشد الناس اضطرابا وتناقضا في ذلك لأنهم يجيزون شروطا ويمنعون شروطا كلها سواء في أنها باطل ليست في كتاب الله عز وجل ويجيزون شروطا ويمنعون شروطا كلها سواء في أنها حق لأنها في كتاب الله تعالى ، فالحنفيون . والشافعيون ينعنون اشترائط المتباع مال العبد : وثمرة النخل المؤبر ولا يجيزون له ذلك البتة إلا بالشراء على حكم البيوع ، والمالكيون . والحنفيون . والشافعيون لا يجيزون البيع إلى الميسرة ولا شرط . قول : لا خلافة عند البيع وكلاهما في كتاب الله عز وجل لأمر النبي (١) ﷺ بهما وينسون ههنا (٢) : « المسلمون عند شروطهم » وكلهم يجيز بيع الثمرة التي لم يبد صلاحها بشرط القطع وهو شرط ليس في كتاب الله تعالى بل قد صح النهي عن هذا البيع جملة ، ومثل هذا كثير .

**قال أبو محمد :** ولا يخلو كل شرط اشترط في بيع أو غيره من أحد ثلاثة أوجه لأربع لها أما إباحة مال لم يجب في العقد . وأما إيجاب عمل . وأما المنع من عمل والعمل يكون بالبشرة أو بالمال فقط وكل ذلك حرام بالنص قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأبشاركم عليكم حرام » وأما المنع من العمل فإن الله تعالى يقول : ( لم تحرم ما أحل الله لك ) نصح بطلان كل شرط جملة الا شرطا جاء النص من القرآن أو السنة بإباحته ، وههنا أخبار نذكرها ونبينها إن شاء الله تعالى لثلاث اعتراض بها جاهل أو مشغبه حدثني محمد بن اسماعيل العذري القاضي بسر قسطة نا محمد بن علي الرازي المطوعي نا محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري نا جعفر بن محمد الخليلي نا عبد الله بن أيوب بن زاذان الضير نا محمد بن سليمان الذهلي نا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - قدمت مكة فوجدت بها أباحيفة . وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة فسألت أباحيفة عن باع يباع واشترط شرطا ؟ فقال : البيع باطل والشرط باطل ، ثم سألت ابن أبي ليلى عن ذلك ؟ فقال البيع جائز والشرط باطل ، ثم سألت ابن شبرمة عن ذلك ؟ فقال : البيع جائز والشرط جائز فرجعت إلى أبي حنيفة فأخبرته بما قالوا فقال : لا أدري ما قالوا - حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل والشرط باطل ، فأتيت ابن أبي ليلى فأخبرته بما قالوا فقال : لا أدري ما قالوا - حدثنا



**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** هذا خطأ من أبي ثور لأن منافع ما باع البائع من داره أو عبده أو دابة أو ثوب أو غير ذلك فأنما هي له مادام كل ذلك في ملكه فإذا خرج عن ملكه فمن الباطل والمحال أن يملك ما لم يخلقه الله تعالى بعد من منافع ما باع فإذا أحدثها الله تعالى في ملك غيره فهي ملك لمن حدثت [ عنده ] (٢) في ملكه فبطل توجيه أبي ثور ، وكذلك باقي تقسيمه لأنه دعوى بلا برهان .

وأما قول أحد غلطاً أيضاً أن تحريم رسول الله ﷺ الشرطين (٣) في بيع ليس مبيحاً للشرط واحد ولا محرماً له لكنه مسكوت عنه في هذا الخبر فوجب طلب حكمه في غيره فوجدنا قوله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فبطل الشرط الواحد وكل ما لم يعقد إلا به وبالله تعالى التوفيق ، وبقي حديث بريرة . وجابر في الجمل فنقول وبالله تعالى التوفيق : اتنا روينا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات نا محمد بن أحمد بن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد نا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث ابن سعد عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت : « جاءتني بريرة فقالت : كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فاعينني فقالت عائشة : ان أحب أهلك (٤) أن أعدها لهم

(١) سقط لفظ «عن أبيه» الثاني من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٠ (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤ «العرطين» (٤) في النسخ كلها «ان اجبوا أمك»

عدة واحدة ويكون لي ولاؤك فعلت فعرضتها عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم (١) فسمع رسول الله ﷺ ذلك فسألها فآخبرته فقال : خذوها واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت فقام رسول الله ﷺ عشية في الناس فحمد الله عز وجل ثم قال : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق، وذكري باقي الخبره ومن طريق البخاري نا أبو نعيم نا عبد الواحد بن أيمن نا أبي قال : دخلت على عائشة [رضي الله عنها] (٢) فقالت : دخلت بريرة - وهي مكاتبه - وقالت : اشتريني واعتقني قالت : نعم قالت : لا تبعوني حتى يشترطوا ولائي فقالت عائشة : لا حاجة لي بذلك فقال لها رسول الله ﷺ : « اشترها وأعتقها ودعهم يشترطوا ما شاءوا فاشترتها عائشة فاعتقتها واشترط أهلها الولاء فقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتق وإن كان مائة شرط » (٣) .

**قال أبو محمد :** فالقول في هذا الخبر هو على ظاهره دون تزيد ولا ظن كاذب مضاف إلى رسول الله ﷺ ولا تحريف اللفظ وهو أن اشترط الولاء على المشتري في المبيع للعتق كان لا يضر البيع شيئا وكان البيع على هذا الشرط جائزا جسا مباحا وإن كان الولاء مع ذلك للعتق ، وكان اشتراط البائع الولاء لنفسه مباحا غير منهي عنه ثم نسخ الله عز وجل ذلك وأبطله اذ خطب رسول الله ﷺ بذلك كاذكرنا حيث نذكر حرم أن يشترط هذا الشرط أو غيره جملة الاشرط في كتاب الله تعالى لا قبل ذلك أصلا ، وقد قال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وقال تعالى : ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) .

برهان ذلك أنه عليه السلام قد أباح ذلك وهو عليه السلام لا يبيع الباطل ولا يغر أحدًا ولا يتخذه ، فإن قيل : فهلا أجزتم البيع بشرط العتق في هذا الحديث ؟ قلنا : ليس فيه اشتراطهم عتقها أصلا (٤) ولو كان لقلنا به ، وقد يمكن أنهم اشترطوا ولاءها إن اعتقت يوما ما أو أن أعتقها اذ إنما في الحديث أنهم اشترطوا ولاءها لأنفسهم فقط ولا يحل أن يزاد في الاخبار شيء لا لفظ ولا معنى فيكون من فعل ذلك كاذبا لا اتنا قطع ونبت أن البيع بشرط العتق لو كان جائزا لنص رسول الله ﷺ عليه وبينه ، فاذ لم يفعل فهو شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولا فرق بين البيع بشرط العتق وبين بيعه

(١) في النسخة رقم ١٤ ان يكون لهم الولاء (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٣٠٤ والحديث فيه مطول اختصره المصنف (٣) في صحيح البخاري وان اشترطوا مائة شرط (٤) في النسخة رقم ١٤ عتقا أصلا



بشرط الصدقة. أو بشرط الهبة. أو بشرط التدبير وكل ذلك لا يجوز .  
وأما حديث جابر فأتنا رويناه من طريق البخارى نا أبو نعيم نا زكريا سمعت عامرا  
الشعبي يقول : حدثني جابر بن عبد الله أنه كان يسير على جمل له قد أعيا فرأى النبي ﷺ  
فضربه فدعاه فصار سيرا (١) ليس يسير مثله ثم قال : بعنيه بأوقية قلت : لآثم قال :  
بعنيه بأوقية فبعته واستثنت حملانه إلى أهلي فلما قدمنا أتيت بالجمل وتقدني ثمنه ثم انصرفت  
فأرسل على أثرى فقال : ما كنت لآخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك . ومن طريق مسلم نا  
ابن نمير نا أنى نا زكريا . هو ابن أنى زائدة . عن عامر الشعبي حدثني جابر بن عبد الله فذكر  
هذا الخبر وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال له : بعنيه فبعته بأوقية واستثنت عليه  
حملانه إلى أهلي فلما بلغت أتيت بالجمل فتقدني ثمنه ثم رجعت (٢) فأرسل في أثرى فقال :  
أتراني ما كنتك لآخذ جملك فخذ جملك ودرهمك فهو لك » . ومن طريق أحمد بن شعيب  
أنا محمد بن العلاء نا أبو معاوية عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله فذكر  
هذا الخبر وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال له : ما فعل الجمل بعنيه قلت : يا رسول الله  
بل هو لك (٣) قال : لا بل بعنيه قلت : لا بل هو لك قال [ لا بل ] (٤) بعنيه قد أخذته  
بأوقية أركبه فاذا قدمت المدينة فأتنا به فلما قدمت المدينة جئت به فقال لبلال [ يا بلال ] (٥)  
زنله أوقية وزده قيراطا . هكذا رويناه من طريق عطاء عن جابر .

قال أبو محمد : روى هذا أن ركوب جابر الجمل كان تطوعا من رسول الله ﷺ ،  
واختلف فيه على الشعبي . وأبى الزبير فروى عنهم ما عن جابر أنه كان شرطاً من جابر ، وروى  
عنهما أنه كان تطوعاً من رسول الله ﷺ فنحن نسلم لهم أنه كان شرطاً ثم نقول لهم وبالله  
تعالى التوفيق : أنه قد صح أن رسول الله ﷺ قال : قد أخذته بأوقية ، وصح عنه عليه السلام  
أن قال : أتراني ما كنتك لآخذ جملك ما كنت لآخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك كما  
أوردنا آنفاً ، فصح يقينا أنهما أخذان ، أحدهما فعله رسول الله ﷺ ، والآخر لم  
يفعله بل انتفى عنه ومن جعل كل ذلك أخذاً واحداً فقد كذب رسول الله ﷺ في كلامه  
وهذا كفر محض فلا بد من أنهما أخذان لأن الأخذ الذي أخبر به عليه السلام عن  
نفسه هو بلا شك غير الأخذ الذي انتفى عنه البتة ، فلا سبيل (٦) إلى غير ما يحمل عليه  
ظاهر الخبر وهو أنه عليه السلام أخذه وابتاعه ثم تخير قبل التفرق ترك (٧) أخذه ،

(١) في صحيح البخارى ج ٤ ص ٣٠ فصار يسير (٢) في النسخة رقم ١٦ ثم أنى رجعت وما هنا موافق لما  
في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٧٠ (٣) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٩ قلت : بل هو لك يا رسول الله (٤) الزيادة  
من سنن النسائي (٥) الزيادة من سنن النسائي (٦) في النسخة رقم ١٦ (إذ لا سبيل) (٧) في النسخة  
رقم ١٤ (وترك)

وصح أن في حال المماكة كان ذلك أيضا في نفسه عليه السلام لأنه عليه السلام أخبره أنه لم يما كسه ليأخذ جملة فصح أن البيع لم يتم فيه قط فانما اشترط جابر ر كوب جعل نفسه فقط وهذا هو مقتضى لفظ الأخبار إذا جمعت ألفاظها ، فاذا قد صح أن ذلك البيع لم يتم ولم يوجد في شيء من ألفاظ ذلك الخبر أصلا أن البيع تم بذلك الشرط فقد بطل أن يكون في هذا الخبر حجة في جواز بيع الدابة واستثناء ر كوبها أصلا وبالله تعالى التوفيق .

فأما الخنفيون . والشافعيون فلا يقولون بجواز هذا الشرط أصلا فانما الكلام بيننا وبين المالكين فيه فقط ، وليس في هذا الخبر تحديد يوم ولا مسافة قليلة من كثيرة ومن ادعى ذلك فقد كذب ، فمن أين خرج لهم تحديد مقدار دون مقدار ؟ ويلزمهم اذ لم يجزوا بيع الدابة على شرط ر كوبها شهرا ولا عشرة أيام ، وأبطلوا هذا الشرط وأجازوا بيعها واشترطوا ر كوبها مسافة يسيرة أن يحدوا المقدار الذي يحرم به ما حرموه من ذلك المقدار الذي حللوه هذا فرض عليهم والافتقار كوا من اتبعهم في سخنة عينه وفي ما لا يدري لعله يأتي حراما (١) أو يمنع حلالا ، وهذا ضلال مبين ، فان حدوا في ذلك مقدارا ما سئلوا عن البرهان في ذلك ان كانوا صادقين ؟ فلاح فساد هذا القول يبين لاشك فيه ، ومن الباطل المتيقن أن يحرم الله تعالى علينا ما لا يفصله لنا من أوله لآخره لنجنبه ونأتي ما سواه اذا كان تعالى يكلفنا ما ليس في وسعنا من أن نعلم الغيب وقد أمنا الله تعالى من ذلك . (فان قالوا ) : ان في بعض ألفاظ الخبر أن ذلك كان حين دنوا من المدينة قلنا : الدنو يختلف ولا يكون الا بالاضافة فمن أتى من تبوك فكان من المدينة على ست مراحل أو خمس فقد دنا منها ، ويكون الدنو أيضا على ربع ميل وأقل أو أكثر فالسؤال باق عليكم بحسبه ، وايضا فان هذه اللفظة انما هي في رواية سالم بن أبي الجعد وهو انما روى أن ر كوب جابر كان تطوعا من النبي ﷺ وشرطا ، وفي رواية المغيرة عن الشعبي عن جابر دليل على أن ذلك كان في مسيرهم مع النبي ﷺ الى غزاة ، وايضا فليس فيه أن النبي ﷺ منع من ذلك الشرط إلا في مثل تلك المسافة فاذا لم يقيسوا على تلك المسافة سائر المسافات فلا تقيسوا على تلك الطريق سائر الطرق (٢) ولا تقيسوا على اشتراط ذلك في ر كوب جعل سائر الدواب والا فاتهم متناقضون متحكمون بالباطل ، واذا قسم على تلك الطريق سائر الطرق . وعلى الجمل سائر الدواب فقيسوا على تلك المسافة سائر المسافات كما فعلتم في صلاته عليه السلام راكبا متوجها إلى خير إلى غير القبلة فقسم على تلك المسافة سائر المسافات فلا ح أنهم لا متعلق لهم في هذا الخبر أصلا وبالله تعالى التوفيق .



وقد جاءت عن الصحابة رضى الله عنهم آثار في الشروط في البيع خالفوها فمن ذلك  
 ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : قال  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وددنا لو أن عثمان بن عفان . وعبد الرحمن بن  
 عوف قد تبايعا حتى ننظر (١) أيهما أعظم جدا في التجارة فاشترى عبد الرحمن بن عوف  
 من عثمان فرسا بأرض أخرى بأربعين ألفا أو نحوها أن أدر كتبها الصفقة وهي سالمة ثم  
 أجاز قليلا ثم رجع فقال : أزيدك ستة آلاف أن وجدها رسولى سالمة قال : نعم فوجدها  
 رسول عبد الرحمن قد هلكت وخرج منها بالشرط الآخر ، قيل للزهرى : فإن لم يشترط  
 قال : فهى من البائع فهذا عمل عثمان . وعبد الرحمن بحضرة الصحابة رضى الله عنهم  
 وعليهم لا يخالف لهم يعرف منهم ولم ينكر ذلك سعيد وصوبه الزهرى ، فخالف  
 الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون كل هذا وقالوا : لعل الرسول يخطئ . أو يبطئ .  
 أو يعرضه عارض فلا يدري متى يصل وهم يشنعون مثل هذا إذا خالف تقليدهم .  
 ومن طريق وكيع نا محمد بن قيس الأسدى عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود  
 قال : أن تميا الدارى باع داره واشترط سكنها (٢) حياته وقال : انما مثلى مثل أم  
 موسى رد عليها ولدها وأعطيت أجر رضاعها . ومن طريق وكيع عن سفيان الثورى عن  
 أبي اسحاق السيمى عن مرة بن شراحيل قال : باع صهيب داره من عثمان واشترط  
 سكنها ، وبه يأخذ أبو ثور فخالفوه ولا يخالف لذلك من الصحابة ممن يجوز ان شرط  
 في البيع ، وقد ذكرنا قبل ابتداء نافع بن عبد الحرث دارا بمكة للسجن من صفوان  
 بأربعة آلاف على أن رضى عمر فالبيع تام فإن لم يرض فلصفوان أربعمائة فخالفوه  
 كلهم . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرنى نافع عن ابن عمر أنه  
 اشترى بعيرا بأربعة أبعرة على أن يوفوه إياها بالربذة وليس فيه وقت ذكر الألفاء فخالفوه .  
 ومن طريق حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن النعمان بن حميد قال : أصاب عمار  
 ابن ياسر مغنا فقسم بعضه وكتب الى عمر يشاوره فتبايع الناس الى قدوم الراكب ،  
 وهذا عمل عمار والناس بحضرة فخالفوه ، وأمانحن فلاحجة عندنا في أحد دون  
 رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق ، وحكم على بشرط الخلاص . وللحنفيين .  
 والمالكين . والشافعيين تناقض عظيم فيما أجازوه من الشروط في البيع وما منعوا منه  
 فيها قد ذكرنا بعضه ونذكر في مكان آخر أن شاء الله تعالى ما يسر الله تعالى لذكره لأن  
 الأمر أكثر من ذلك وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة ١٤ حتى نعلم (٢) في النسخة ١٦ سكنها

قال أبو محمد : ليس لأحد أن يسلط غيره على شيء من ماله بماله يأذن الله تعالى فيه فليجيزوا على هذا أن يسلطه على وطء أم ولده وأمه ، وهذه ملاعب وضلال لا خفاء به ( ١ ) . وأما قول مالك فأول ما يقال لمن قلده : حدوا لنا المدة التي إذا مضت صح البيع الفاسد عندكم بمضيها والافقد ضلتم وأضلتم ، وحدوا لنا تغير الأسواق الذي أبحتم به المحرمات فإن زيادة نصف درهم وحبّة ونقصان ذلك تغير سوق بلائكم ، فإن أجازوا صحة الفاسد بهذا المقدار فقد صح كل بيع فاسد لأنه لا بد من قلب القيم بمثل هذا أو شبهه في كل يوم ، ثم نسألهم الدليل على ما قالوه من ذلك ولا سبيل إليه إلا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد يعرف قبله . ولا قياس . ولا رأى له وجه بل هو إباحة أكل المال بالباطل ، فإن ذكرنا في ذلك حديث النعمان بن بشير عن النبي ﷺ الخلال بين والحرام بين وبينهما مشتهات لا يعلمها كثير الناس فمن ترك ما شابه عليه

(۱) کذا فی جمیع النسخ والراجح بها ، وهذه عادة المصنف فی أن یذکر ثمة برمد کر او نه کن مودیمه مؤثرا و جمعا



كان لما سواه أترك واستبرأ لدينه وعرضه» أو كلاهما هذا معناه قلنا : أتم أول مخالف لهذا الخبر لأنكم أن قلتم : أنكم أنما حكمتم بهذين الحكمين فيما اشتبه عليكم تحريمه من تحليله قلنا : إما كذبتم وإما صدقتم فإن كنتم كذبتم فالكذب حرام ومعصية وجرحه ، وإن كنتم صدقتم فما أخذتم بما في الحديث الذي احتججتم به من اجتناب القول والحكم فيما اشتبه عليكم بل جسرتم أشنع الجسر فنقلتم الأملأك المحرمة وأبجتم الأموال المحظورة فيما أقررتم بالستكم أنه لم يتبين لكم تحريمه من تحليله فخالفتم ما في ذلك الخبر جملة ، وإن قلتم حكمتنا بذلك حيث ظننا أنه حرام ولم تقطع بذلك قلنا : قد حرم الله تعالى ورسوله ﷺ هذا عليكم ، قال تعالى : ( أن تتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ) وذم قوما حكمتوا فيما ظنوه ولم يستيقنوه ، وقال رسول الله ﷺ : « يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا الظن فأن الظن أ كذب الحديث » والفرض على من ظن ولم يستيقن أن يمسك فلا يحكم ولا يتسرع فيما لا يقين عنده فيه فإذا تيقن حكم حيث نذره .

**قال أبو محمد** : قال الله تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) وقال تعالى : ( تبيان لكل شيء ) وقال تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردة » وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايزيد بن هرون نااحمد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال : لا ينبغي لقاض أن يقضى حتى يتبين له الحق كما يتبين الليل من النهار فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال : صدق أبو موسى »

قال على : المفتى قاض لأنه قد قضى بوجوب ما أوجب وتحريم ما حرم أو إباحة ما أباح ، فمن أيقن تحريم شيء بنص من القرآن أو من رسول الله ﷺ ثابت فليحرمه وليطله أبدا ، ومن أيقن بإباحته بنص كما ذكرنا فليحله ولينفذه ( ١ ) أبدا ، ومن أيقن بوجوب شيء بنص كما ذكرنا فليؤجه ولينفذه أبدا وليس في الدين قسم رابع أصلا ، ومالم يتبين له حكمه من النص المذكور فليمسك عنه وليقل كما قالت الملائكة : ( لا علم لنا إلا ما علمنا ) وما عدا هذا فضلال نعوذ بالله منه ، قال تعالى : ( فماذا بعد الحق إلا الضلال ) .

**١٤٤٧ مسألة** ومن ابتاع عبدا أو أمة لهما مال فإلهما للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فيكون له ولا حصة له من الثمن كثر أو قل ولا له حكم البيع أصلا ، فإن كان في مال العبد أو الأمة ذهب كثيرا أو قليلا وقد ابتاع الأمة أو العبد بذهب أقل من ذلك الذهب أو مثله أو أكثر فقد أوحالا في الذمة أو إلى أجل جاز كل ذلك ، وكذلك ان كان فيه فضة ولا فرق ، فإن اطلع على عيب في العبد أو الأمة رده أو ردها والمال له لا يردده معه ، فإن

وجد بالمال عينا لا يرد العبد من أجل ذلك ولا الأمانة فإن باع نصف عبده أو نصف أمته أو جزءا مسمى مشاعا فيهما منهما جاز ذلك ولا يجوز هنا اشتراط المال أصلا ، وكذلك لو باع نصيبه من عبدينه وبين آخر ولا فرق ، فلو باع اثنان عبدا بينهما جاز للمشتري اشتراط المال لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ذلك بلفظ الاشتراط كما قدمنا ، والاشتراط غير البيع (١) فليس له حكم البيع ولم يخص عليه السلام معلوما من مجهول ولا مقدارا من مقدار ولا مالا من مال فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك ، وقد ملك المال بالشرط الصحيح وليس مما دخل في صفقة الرد (٢) فليس عليه رده بعيب فيه ولا بعيب في المبيع ، ومن باع نصف عبدا مشاعا أو نصف عبده فلم يشتر المشتري عبدا وإنما جعل عليه السلام اشتراط المال لمن اشترى عبدا وإذا اشترى عبدا من اثنين فقد ابتاع عبدا فله اشتراط المال ، وهذا كله قول أصحابنا ، وقال مالك كقولنا في اشتراط الذهب . والفضة . والمجهول . والكثير . والقليل ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : لا يجوز ذلك إلا بحكم البيوع وهذا خلاف للحديث مجرد ، فردوا ما أباح الله تعالى من الشروط وأجازوا ما أبطل الله تعالى منها . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال : من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص نا أشعث بن أبي الشعثاء قال : باع رجل غلامه ولم يشترط واحد منهما ماله فوجد للغلام مال فقضى به شريح للبائع . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس . ومغيرة . وأبو إسحاق الشيباني وبعض أصحابنا عن الشعبي عن شريح ، قال يونس . عن الحسن ، وقال مغيرة : عن إبراهيم ، وقال الشيباني : عن الشعبي عن شريح ، وقال بعض أصحابنا : عن الشعبي ، ثم اتفقوا كلهم الحسن . والنخعي . وشريح . والشعبي على أن من باع عبدا وله مال فماله للمشتري ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٤٨ مسألة** والمبتاع أن يشترط شيئا مسمى بعينه من مال العبد أو الأمانة وله أن يشترط ثلثا أو ربعا أو نحو ذلك ، ومنع من ذلك مالك . وأبو سليمان وقال : لا يجوز أن يشترط إلا الجميع أو يدع .

**قال أبو محمد** : وهذا خطأ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل فماله للبائع إلا أن يشترط كله المبتاع وبعض المال مال فهو داخل في نص مقتضى لفظه عليه السلام ، وبالله تعالى التوفيق .



١٤٤٩ - مسألة - فان قيل : انما جاء النص في العبد فمن أين قلتم بذلك في الأمة؟ قلنا : لفظة العبد تقع في اللغة العربية على جنس العبيد والاماء لان العرب تقول عبد وعبدة، والعبد اسم جنس كما تقول : الانسان والفرس والحصان وبالله تعالى التوفيق . وان أحق الناس بان يعكس عليه هذا الاعتراض ويلزم هذا السؤال من فرق بين العبد . والأمة في الحكم فرأى الزنا في الأمة عيبا يجب به الرد ولم يره في العبد الذكرا عيبا يجب به الرد من الخفيفين ، ومن رأى أن للرجل أن يجبر أمته على النكاح ولا يجبر العبد الذكرا على النكاح من المالكين ، فان كانت الأمة في استثناء ما لها في البيع انما وجب قياسا على العبد فليقيسوها عليه في الرد بالعيب وفي الاكراه في النكاح والافتقار تحكموا .

١٤٥٠ مسألة ومن باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع والتأثير في النخل هو أن يشقق الطلع ويذر فيه دقيق الفحال (١) وأما قبل الأبار فالطلع للمبتاع ولا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط وأما البيع فلا حتى يصير زهوا فإذا أزهى جاز فيه الاشتراط مع الأصول وجاز فيها البيع مع الأصول ودون الأصول وليس هذا الحكم إلا في النخل المأثور وحده كما جاء النص ، ولو ظهرت ثمرة النخل بغير إبار لم يحل اشتراطها أصلا لانه خلاف أمر رسول الله ﷺ ، وأما سائر الثمار فان من باع الأصول وفيها ثمرة قد ظهرت أولم يبد (٢) صلاحها فالثمرة ضرورة ولا بد للبائع لا يحل بيعها مع الأصول ولا دونها ولا اشتراطها أصلا ، ولا يجوز لمشتري الأصول أن يلزم البائع قلع الثمرة أصلا الا حتى يبد وصلاحها فإذا بدا صلاحها فله أن يلزمه أخذها يمكن النفع فيه بوجه ما من الوجوه ولا يلزمه أخذ ما لا يمكن الانتفاع به بوجه من الوجوه ، وأما تخصيص النخل بما ذكرنا فلان النص لم يرد الا فيها فقط مع وجود الأبار والقياس باطل . والتعليل بظهور الثمرة باطل لانه دعوى كاذبة بلا دليل ، وأما قولنا : لا يجوز في ثمرة النخل الا الاشتراط فقط ما لم تزه فلما ذكرنا قبل من نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى تزهى وتحمر فلا يجوز بيعها قبل أن تزهى أصلا وأباح عليه السلام اشتراطها فيجوز ما أجاز به عليه السلام ويحرم ما نهى عنه وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقاس الشافعيون . والمالكيون سائر الثمار على النخل وأجازوا هم . والخفيفيون بيع الثمرة قبل بد وصلاحها وقبل أن تزهى على القطع أو مع الأصول ، وهذا خلاف نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإباحة ما حرم وما عجز عليه السلام قطعن أن يقول إلا على القطع أو مع الأصول وما قاله

(١) فحال النخل هو ما كان من ذكره فلا لانه (٢) في النسخة رقم ١٤ ولم يبد

عليه السلام قط فهو شرع لم يأذن به الله تعالى \* وعن منع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها جملة لا بشرط القطع ولا بغيره سفيان الثوري . وابن أبي ليلى . وروينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (١) » \* وروينا أيضا من طريق أيوب . وعبيد الله بن عمر . وموسى بن عقبة . ويحيى بن سعيد كلهم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وروينا أيضا من طريق اسماعيل بن جعفر . وشعبة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه » \* وروينا أيضا من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ \* ومن طريق أبي الزبير . وعمر بن دينار كلاهما عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم \* ومن طريق سعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فصار نقل تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن الصحابة ، وإلى التابعين وفيمن دونهم ، فإن قطع شيء من الثمرة فإن كان ان ترك أزهي ان كان بلحا أو بسرا أو ظهر فيه الطيب ان كان من سائر الثمار لم يحل بيعه حتى يصير في الحال التي أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعه فيها ، فإن كان ان ترك لم يزه أبدا ولا ظهر فيه الطيب أبدا حل بيعه بعد القطع لاقبله لانه حيثئذ قد خرج عن الصفة التي أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز بيعه اليها و يقين يدرى كل ذى فهم وتميز أن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ثمرة النخل حتى تزهى وعن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها إنما هو بلا شك فيما ان ترك أزهي أو ظهر صلاحه (٢) لا يمكن غير ذلك ، وأما ما لا يمكن أن يصير الى الازهاء أبدا ولا أن يبدو صلاحه أبدا فليس هو الذى نهى عليه السلام عن بيعه حتى يزهى أو حتى يبدو صلاحه فاذ ليس هو المنهى عن بيعه فقد قال الله تعالى : (وأحل الله البيع) وأما قولنا : لا يجوز لمشتري الأصول ان يأخذ البائع بقطع ثمرته قبل أن يمكنه الانتفاع بها فلكثاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق المغيرة بن شعبة أنه عليه السلام « نهى عن اضاءة المال ، والبائع لم يتعد في كون ثمرته في أصولها فيكون هو المضيع لماله ، وكذلك القول فيمن باع أرضا وفيها بذره ونوى ولم يبع البذر ولا النوى فليس لمشتري الأرض أخذه بقطع ذلك الا حتى يصير النبات في أول حدود الانتفاع به في وجه ما فليس له حيثئذ أن يغفل أرض غيره ولا شجر غيره بمتاعه بغير اذن صاحب الأصل ، وبالله تعالى التوفيق »



١٤٥١ - مسألة - وأما بعد ظهور الطيب في ثمرة النخل فإنه يجوز فيها الاشتراط إن بيعت الأصول ويجوز فيها البيع مع الأصول ودونها ، أما الاشتراط فلوقوع الصفة عليها (١) وهي قوله عليه السلام : « قد أبرت » فهذه ثمرة قد أبرت . وأما جواز بيعها مع الأصول ودونها فلا باحة رسول الله ﷺ بيعها إذا زهت وبالله تعالى التوفيق .

١٤٥٢ مسألة ومن باع أصول نخل وفيها ثمرة قد أبرت فللمشتري أن يشترط جميعاً أن شاء أو نصفها أو ثلثها أو جزءاً كذلك مسمى مشاعاً في جميعها أو شيئاً منها معينا فإن وجد بالنخل عياردها ولم يلزمه رد الثمرة لأن بعض الثمرة ثمرة وقوله عليه السلام : « وفيها ثمرة قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع » يقع على كل ما كان منها يسمى ثمرة للنخل والاشتراط غير البيع فلا يرد ما اشترط من أجل رده لما اشترى إذ لم يوجب ذلك نص قرآن . ولا سنة ، فلو اشترى ثمرة النخل بعد ظهور الطيب أو ثمر أشجار غير النخل ثم وجد بالأصول عياردها أو وجد بالثمرة عياردها ، فإن كان اشترى الثمرة مع الأصول صفقة واحدة رد الجميع ولا بدأ وأمسك الجميع ولا بدلائها صفقة واحدة ، فلو كان اشترى الثمرة في صفقة أخرى لم يرد بها أن رد الأصول بعيب ولا يرد الأصول إلا أن رد الثمرة بعيب ، فلو اشترى الأصول من النخل واشترط الثمرة أو بعضها فوجد البيع فاسداً فوجب رده رد الثمرة ولا بدو ضمنتها أن كان ألتفها أو تلفت لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبع الاشتراط إلا للبائع ولا يكون مبتاعاً إلا من قد صح بيعه ، وأما من لم يصح بيعه فليس هو الذي جعل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتراط الثمرة فاذ ليس هو ذلك فحرام عليه ما اشترطه بخلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متعد قال تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) .

١٤٥٣ مسألة ومن باع نخلة أو نخلتين وفيها ثمرة قد أبر لم يجز للبائع اشتراط ثمرتها أصلاً ولا يجوز ذلك إلا في ثلاثة فصاعداً ، ومن باع حصة له مشاعة في نخل فإن كان يقع له في حصته منها لو قسمت ثلاث نخلات فصاعداً جاز للبائع اشتراط الثمرة والأ فلا والثمرة في كل ما قلنا للبائع ولا بد لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع » فلم يحكم عليه السلام بذلك إلا في نخل ، وأقل ما يقع عليه اسم نخل ثلاث فصاعداً لأن لفظ الثنية الواقع على اثنين معروف في اللغة التي بها نزل القرآن وخاطبنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأول لفظ الجمع (٢) إنما يقع على الثلاث فصاعداً ، فإن ذكرنا قول الله تعالى : ( فقد صغت قلوبكما ) قلنا :

المعروف عند العرب أن كل اثنين من اثنين فانه يخبر عنه بلفظ الجمع وقد قال الراجز (١)  
ومهم بين قدفين مرتين \* ظهراهما مثل ظهور الترسين  
(فان قيل) : الجمع ضم شيء إلى شيء. فالاثان جمع قلنا : هذا باطل ولو كان كما  
قلتم لجاز أن نخبر عن الواحد بلفظ الجمع فيقال : زيد قاموا والرجل قتلوا لأن الواحد أيضا  
أجزاء مجموع بعضها إلى بعض ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٥٤ مسألة ولا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ولا على (٢)  
أن يوفيه السلعة في مكان مسمى لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل لكن يأخذه  
البائع بإيفائه الثمن حيث هما أو حيث وجده هو أو وكيله من بلاد الله تعالى إن كان الثمن  
حالا (٣) لأمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم باعطاء كل ذي حق  
حقه ، وليس على البائع إلا أن لا يحول (٤) بين المشتري وبين ما باع (٥) منه فقط  
وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٥٥ مسألة ولا يحل بيع جارية بشرط أن توضع على يدي عدل حتى  
تحيض رائحة كانت أو غير رائحة والبيع بهذا الشرط فاسد ، فان غلب على ذلك فيعيه تام  
وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وأوجب مالک في الرائحة ولم يوجب في  
غير الرائحة ، وهذا أول التناقض . وفساد القول لأن غير الرائحة توطأ كما توطأ الرائحة  
وتحمل كما تحمل الرائحة ، ثم أعظم التناقض قولهم : إن الحيض لا يكون براءة من الحمل  
وإن الحامل قد تحيض فقلنا لهم : يا هؤلاء فلا شيء معنى أوجبتم منع المشتري من جاريته  
وأوجبتم هذا الشرط الفاسد الذي لم يوجب قرآن . ولا سنة . ولا رواية فاسدة .  
ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا تورع . ولا رأي يعقل ؟ وأنتم تقولون : إنها إذا حاضت  
أسلت إليه وحل له التلذذ منها فيما فوق المنزوح له وطؤها بعد الطهر ، ويمكن عندكم  
أن تكون حاملا من البائع حيثئذ ، فأى فرق بين ما أبجتم له الآن وبين ما منعتموه منه  
قبل أن تحيض وخوف الحمل . وفساد المبيع موجود في كلتا الحالتين ؟ فأى عجب أعجب  
من هذا ! ولا خلاف بيننا وبينكم في أنه إن ظهر بها حمل بعد الحيض وبعد إباحة له  
وطؤها فولدته لأقل من ستة أشهر فان البيع مفسوخ وهي مردودة إلى البائع (٦) وولدها  
به لاحق إن كان قد أقر بوطئها ولم يدع استبراء ، فأى منفعة للراضة أو أى معنى لها ؟  
فان قالوا : إنما اتبعنا النص الوارد لا توطأ حائل حتى تحيض قلنا : كلا بل خالفتم هذا  
النص بعينه لأنكم فرقتم بين الرائحة وغير الرائحة وليس هذا في الخبر ولا قاله أحد نعله

(١) في النسخة ١٦ الشاعر (٢) في النسخة ١٦ ولا يحل (٣) في النسخة ١٦ إن كان الثمن مؤجلا وهو غلط

(٤) في النسخة ١٤ إلا أن يحول وهو خطأ (٥) في النسخة ١٤ وبين ما باع (٦) في النسخة ١٦ مردودة للبائع



قبلكم ، وفرقتم بين البكر وغير البكر وليس ذلك في الخبر وليس لكم ان تدعوا ههنا  
اجماعا فان الحنفيين يقولون : ان البكر وغير البكر سواء لا توطأ واحدة منهما حتى  
تحيض أو حتى تستبرى . بما تستبرى . به التي لا تحيض وهذا خبر لم يصح (١) ولو صح  
لقلنا به لكننا (٢) نقول : لا يبيعها (٣) حتى يستبرئها بحیضة ولا يطؤها المشتري حتى  
يستبرئها كذلك احتياطا (٤) خوف الحمل فقط فان أيقنا أن بها حملا من البائع فالبيع  
حرام ان كانت (٥) أم ولده وان كان الحمل من غيره فالبيع حلال والوطء حرام حتى  
تضع وتطهر وهو مؤتمن على ذلك كاتمانه على ما حرم عليه من وطء الحائض . والنفساء  
ولا فرق إذ لم يأت نص بغير ذلك ، ولا فرق بين اتمانه على التي اشترى وبين اتمانكم  
من تضعونها عنده لذلك ، وأتمم لا تفرقون بين الثقة وبين غير الثقة ههنا وفرقتم بين  
الرائعة وغير الرائعة وهذا تخطيط وتناقض ، وأما الحكم فيها ان ظهر بها حمل فسنذكره  
ان شاء الله تعالى في كتاب الاستبراء ببرهانه ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

**١٤٥٦ مسألة** ولا يحل بيع عبد أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة قلت  
أو كثرت ؛ ولا بيع دابة على أن يعطيها البائع إكافها أو رسنها أو بردعتها ، والبيع بهذا  
الشرط باطل مفسوخ لا يحل فمن قضى عليه بذلك قسرا فهو ظلم لحقه (٦) والبيع جائز .  
برهان ذلك أنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وقال تعالى : (ولا تأكلوا  
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فسمى الله تعالى أخذ المراء مال غيره من  
غير تراض بالتجارة باطلا وحرمة إذهبي عنه وعلى لسان رسوله عليه السلام أيضا ،  
والكسوة مال البائع ولم يبيعها برضى منه فلا يحل أخذها منه أصلا ، وهذا قول أبي حنيفة .  
والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك : يجبر على كسوة مثلها الشتاء ان يبعث  
في الشتاء وعلى كسوة مثلها في الصيف ان يبعث في الصيف كسوة تجوز الصلاة في مثلها  
فكانت هذه شريعة لم يأت بها قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ، لا رأى  
سديد . ولا قول أحد نعله قبله نغني بهذا التقسيم . وقد روى عن ابن عمر كل حلى وكسوة  
على الأمة عرضت فيها للبيع فهي داخلة في البيع وهم لا يقولون بهذا ؛ فان قالوا : كسوتها  
من مالها قلنا : تناقضتم ههنا في موضعين . أحدهما أنها ان كانت من مالها فقد أجزتم  
اشتراط بعض مالها وهذا حرام عندكم ، والثاني أن تقول لكم : كيف هي من مالها وأتم  
تجبرون البائع على احضارها أحب أم كرهه من حيث شاء ؟ ثم هبكم أن الكسوة من مال

(١) في النسخة ١٦ (لا يصح) (٢) في النسخة رقم ١٤ (ولكننا) (٣) في النسخة ١٤ (لا يبيعها) (٤) في  
بعض النسخ اختيارا (٥) في النسخة ١٦ وكانت (٦) في النسخة ١٦ (فهو ظلم له)

الامة أترون البرذعة والرسن من مال الحمار والبغل اذ قلتم : لا يباع الا ومعه برذعة ورسن ؟ ثم من أين لم تقولوا بهذا في السرج . واللجام ؟ وهذه أعاجيب وشتع لا ندرى من أين خرجت ، وهلا أوجبتم عليه نفقة شهر أو شهرين تصحبها إياها كما أوجبتم عليه كسوة عام أو نصف عام ؟ وما [ ندرى ] (١) الفرق بين الكسوة والنفقة بل النفقة أو كد لانها لا تعيش (٢) دونها ، فان قالوا : مشتريها ينفق عليها قلنا : ومشتريها يكسوها أيضا كما يلزمه أن يكسوز زوجته ولا يلزم أباه ولا أخاها الذي يزوجه كسوتها مذ تزوج ، فان قالوا : أييها عريانة ؟ قلنا : أييها جائعة ولا فرق ؟ وقال بعضهم : الكسوة ركن من أركانها قلنا : هذا كذب وحق معا ، وما علمنا للانسان أن ثاها تكون الكسوة بعضها ، فان ادعوا عمل أهل المدينة قلنا : كذب من قال هذا ، ومن الباطل المتيقن أن تكون هذه الشريعة عند أهل المدينة ثم يكتمها عمر . وعثمان . وعلى . ومعاوية . والحسن . وعبدالله ابن الزبير رضي الله عنهم حتى لا يدرى أحد الا مالك ومن قلده ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٥٧ مسألة** ولا يحل بيع سلعة لآخر (٣) بثمن يحده له صاحبها فاما استزاد على ذلك الثمن فلتولى البيع . وروينا من طريق ابن أبي شية ناهشيم عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه كان لا يرى (٤) بأسا أن يعطى الرجل الرجل الثوب فيقول : بعه بكذا فما ازددت فلك ، ولا يعرف له من الصحابة في ذلك مخالف ، وأجازه شريح . والحكم . والشعبي . والزهرى . وعطاء . وقد روينا من طريق محمد بن المثنى ناعبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين انه كان لا يرى بأسا أن يعطى الرجل الرجل الثوب أو الشيء فيقول له : ما ازددت على كذا أو كذا فهو لك . وبه الى عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة . وسفيان الثوري كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم التيمي انه كره ذلك وكرهه الحسن . وطاوس .

قال أبو محمد : هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى [ فهو باطل ] (٥) ، فان باعه المأمور على هذا الشرط فالبيع باطل (٦) لانها وكالة فاسدة ولا يجوز بيع شيء الا بتولى صاحبه أو بوكالة صحيحة وإلا فهو عمل فاسد فلو قال له : بعه بكذا وكذا فان أخذت أكثر فهو لك فليس شرطا والبيع صحيح وهي عدة لا تلزم ولا يقضى بها لأنه لا يحل مال أحد بغير رضاه والرضا لا يكون إلا بمعلوم وقد يبيعه بزيادة كثيرة لا تطيب به نفس صاحب السلعة اذا علم مقدارها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٥٨ مسألة** - ولا يحل بيع شيء غير معين من جملة مجتمعة لا بعدد ولا بوزن

(١) الزيادة من النسخة ١٦ (٢) في النسخة ١٤ «لا يعيش» (٣) في النسخة ١٦ «لاحد» (٤) في النسخة ١٦ «عن ابن عباس قال : لا ترى» الخ (٥) الزيادة من النسخة ١٦ (٦) في النسخة ١٤ «فالبيع فاسد»



ولا بكيل كمن باع رطلا . أو قفيزا . أو صاعا . أو مديا (١) . أو أوقية من هذه الجملة من التمر . أو البر . أو اللحم . أو الدقيق . أو كل مكيل في العالم . أو موزون كذلك ، و كمن باع ثلاثة من هذه البيض أو أربعة . أو أى عدد كان . أو من كل ما يعد . أو كمن باع ذراعا أو ذراعين أو نحو ذلك من كل ما يدرع سواء استوت أبعاض كل ذلك أو لم تستو وإنما تجب أولا المساومة فإذا تراضيا كالأو وزن أو ذرع أو عد ، فإذا تم ذلك تعاقد البيع حينئذ على تلك العين المكيلة أو الموزونة . أو المذروعة . أو المعدودة ثم بقي التخيير من أحدهما للآخر فمضى أو يرد . أو يتفرقا بإبدانهما بزوال أحدهما عن الآخر كما قدمنا قبل ، فلو تعاقدوا البيع قبل ما ذكرنا من الكيل . أو الوزن . أو العد . أو الذرع لم يكن يباع وليس بشئ . ، وأجازة المالكين فيما استوت أبعاضه كالدقيق واللحم . والتمر . والزبيب ونحو ذلك ، ولم يجزوه (٢) فيما اختلفت أبعاضه كالبطيخ . والقثاء . والبيض . والجوارى . والحيتان . وسائر الحيوان . والجواهر . ونحو ذلك ، وأجاز أبو حنيفة يبيع ثوب بغير عينه من ثوبين أو من ثلاثة يختاره المشتري ولم يجزه من أربعة أثواب ، وهذا تخطيط ناهيك به .

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فحرم الله تعالى أخذ المراء مال غيره بغير تراض منهما وسماه باطلا ، وبضرورة الحس يدري كل أحد أن التراضى لا يمكن البتة إلا فى معلوم متميز وكيف أن قال البائع : أعطيك من هذه الجهة وقال المشتري : بل من هذه الأخرى كيف العمل ؟ ومن جعل أحدهما بالاجبار على ما يكره من ذلك أولى من الآخر وهذا ظلم لا خفاء به . وبرهان آخر وهو نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر ولا غررا أكثر من أن لا يدري البائع أى شئ هو الذى باع ولا يدري المشتري أى شئ اشترى وهذا حرام بلا شك . وبرهان ثالث وهو أنهم كلهم مجمعون معانف من عقد مع آخر يباع على هذه الجهة أو هذه الأخرى أو اشترى منه أما هذه الجهات أو هذه الأخرى فإنه يبيع باطل مفسوخ لا يحل ، وهذا نفسه هو الذى أجازوا ههنا لا نقول : أنه تشبيه بل نقول : هو نفسه ولا بد . وبرهان رابع وهو أن السلم عند أى حنيفة . ومالك لا يجوز حالا والسلم عندهم إنما هو يعقد على ذرع ما . أو عدد ما . أو كيل ما . أو وزن ما ، ولا يجوز عندهم ولا عند الشافعيين فى بعض صبرة بعينها وهذا هو نفسه الذى منعوا منه ، وقولنا ههنا : هو قول أبى سليمان . وأصحابنا ، وما نعلم للمخالفين حجة أصلا . لا من قرآن : ولا سنة . ولا

(١) هو بضم الميم وسكون الهمزة القفيزة الشامي وهو غير المد (٢) فى النسخة ١٤ ولم يجزه وهو غلط

رواية سقيمة . ولا تذكره الآن من قول متقدم . ولا من قياس . ولا من تورع أصلاً .  
ومن عجائب الدنيا إجازة الخيفين هذا البيع ومنعهم من بيع ذراع من هذا الثوب بمحدد  
في هذه الجهة إما في ذراع وإما في عرض الثوب أو في طوله فأجازوا المجهول . والمنكر ،  
ومنعوا المعروف وبالله تعالى التوفيق :

١٤٥٩ - مسألة - ولا يحل بيع المرء جملة مجموعة إلا كيلاً مسمى منها أو إلاً وزناً  
مسمى منها أو إلاً عدداً مسمى منها أى شيء كان ، وكذلك لا يحل أن يبيع هذا الثوب  
أو هذه الخشب إلا ذراعاً مسمى منها ، وكذلك لا يحل بيع الثمرة بعد طيها واستثناء مكيلة  
مسماة منها . أو وزن مسمى منها . أو عدد مسمى منها أصلاً قل ذلك أو كثر ، ولا يحل بيع  
نخل من أصولها أو ثمرتها على أن يستثنى منها نخلة بغير عينها لكن يختارها المشتري ، هذا  
كله حرام مفسوخ أبداً محكوم فيما قبض منه كله بحكم الغصب وإنما الحلال في ذلك أن  
يستثنى من الجملة إن شاء أى جملة كانت حيواناً أو غيره أو من الثمرة نصف كل ذلك مشاعاً  
أو ثلث كل ذلك مشاعاً أو ثلثي كل ذلك أو أكثر أو أقل جزءاً مسمى منسوباً مشاعاً في  
الجميع ، أو يبيع جزءاً كذلك من الجملة مشاعاً أو يستثنى منها عيناً معينة محوزة كثر  
أم قلت . أو يبيع منها عيناً معينة محوزة كثر أم قلت ، فهذا هو الحق الذي لا خلاف من  
أحد في جوازه إلا في مكان واحد نذكره إن شاء الله تعالى ، وأجاز مالك بيع مائة نخلة  
يستثنى منها عشر نخلات بغير عينها ، وكذلك من الغنم ومنع من ذلك في الكثير ، وأجاز  
بيع الثمرة واستثناء مكيلة منها تكون الثلث فأقل فإن استثنى أكثر من الثلث لم يجز ،  
وقال مالك : إن ابتاع ثمر أربع نخلات من حائط بغير عينها لكن يختارها المبتاع لم يجز  
فلو ابتاعها كذلك بأصولها جاز إذ لم يكن فيها ثمر كالعروض ، وأجاز للبايع أن يبيع  
ثمر حائطه ويستثنى منه (١) ثمر أربع نخلات بغير عينها لكن يختارها البائع ، أجاز  
هذا بعد أن توقف فيه أربعين ليلة ، وأجاز ذلك في الغنم وكرهه ابن القاسم في النخل قال :  
فإن وقع أجرته لقول مالك .

**قال أبو محمد :** في هذه الأقوال عبرة لمن اعتبر من التفريق بين البائع . والمشتري  
في اختيار الثمر ، ومن الفرق (٢) بين اختيار المشتري لثمر أربع نخلات فمنع منه وبين  
اختيار البائع له فأجازه ، وليت شعري ما قوله في ست نخلات أو سبع ونزيده هكذا واحدة  
واحدة فاما يتأدى على الإباحة وأما يمنع فيكفوا (٣) البرهان على ما حرموا وما حلوا

(١) في النسخة ١٦ منها (٢) في النسخة ١٦ التفريق (٣) كذا في جميع النسخ والذي يناسب قوله قبل  
وليت شعري ما قوله فإنه أفرد الضمير ، وقوله فاما يتأدى كذلك أفرد - أفراد الضمير فيه فتنبه



او يتحيروا فلا يدروا ما يحللون وما يحرمون ولا بد (١) من احده هذه الوجوه ضرورة  
ثم نسألهم عما اجازوا في الأربع نخلات فنقول : اتجزون ذلك إن لم يكن في الحائظ إلا  
خمس نخلات ؟ فان اجازوه سألتهم من اين خصوا الأربع نخلات بالاجازة دون ما هو  
اكثر أو اقل ؟ فان (٢) منعوا زدناهم في عدد نخل الحائظ نخلة نخلة ، وهذه تخالط  
لانظير لها ، وهذا يطل دعواهم في عمل أهل المدينة اذ لو كان ذلك عملا ظاهرا ما احتاج  
إلى أن يتوقف فيه أربعين ليلة ، وان في اجازة ابن القاسم العمل الذي منع منه ان وقع من أجل  
اجازة مالك له لعجبا ؛ ونحمد الله على عظيم نعمته علينا في تيسير الطاعة كلامه وكلام رسوله  
ﷺ وتغييرنا عن تقليد ما دون ذلك حمداً كثيراً كما هو اهله ، واما الخفيفون .  
والشافعيون فانهم منعوا من هذا كله .

قال ابو محمد : وتناقضوا ههنا اقبح تناقض لأنه لا فرق بين ما حرموا ههنا من بيع جملة  
واستثناء مقدار منها بغير عينه وبين ما اجازوا في المسألة التي (٣) قبل هذه من بيع بعض  
جملة بكيل او بوزن او بعدد بغير عينه فهو ذلك نفسه ونحمد الله تعالى على السلامة ، وكلا  
الأمرين بيع بعض جملة وامساك بعضها واحل الله البيع ، وقد فعل لكم ما حرم عليكم .  
واما المكان الذي اختلف فيه بما ذكرنا فان المالكين منعوا من بيع جملة الا ثلثها  
وقالوا : لا يجوز الاستثناء الا في الأقل .

قال علي : وهذا باطل لأنه لم يوجب ما قالوه لا قرآن : ولا سنة . ولا رواية سقيمة .  
ولا قول صاحب : ولا قياس . ولا رأى له وجه . ولا لغة أصلا ، وأيضا فان استثناء  
الاكثر أو الأقل انما هو منع بعض الجملة فقط دون سائرها ولا خلاف في جواز هذا ،  
وهو الذي منعوا منه نفسه بمينه (٤) . وروينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن  
أرطاة سألت أبا بكر بن أبي موسى عن الرجل يبيع يعبا ويستثنى نصفه ؟ فكرهه ، الحجاج  
هالك . ومن طريق حماد بن سلمة عن عثمان البتي قال : إذا استثنى البائع نصفاً ونقذا المشتري  
نصفاً فهو بينهما نصفان . ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان  
الثوري عن منصور . والأعمش كلاهما عن ابراهيم النخعي انه كان لا يرى بأساً أن يبيع  
السلعة ويستثنى نصفها .

**قال ابو محمد :** برهان صحة قولنا ههنا (٥) هي البراهين التي أوردنا في المسئلة التي  
قبلها سواء سواء ، وههنا برهان زائد وهو ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا زياد بن  
أيوب نا عباد بن العوام نا سفيان بن حسين نا يونس بن عبيد عن عطاء بن أبي رباح عن

(١) في النسخة ١٦ فلا بد (٢) في النسخة ١٤ وان (٣) سقط لفظ التي من النسخة ١٤ (٤) سقط لفظ

« بمينه » من النسخة ١٤ (٥) في النسخة ١٤ « قولنا ههنا »

جابر بن عبد الله « أن رسول الله (١) ﷺ نهى عن الثنيا حتى تعلم » فصح أن الاستثناء لا يحل (٢) إلا معلوما من معلوم ، فان قيل : فقد رويتم من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن أبي الزبير . وسعيد بن ميناء (٣) عن جابر بن عبد الله قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة . والمحاقلة . والمعاومة . والمخاربة » قال أحدهما : بيع السنين وهي المعاومة وهي الثنيا قلنا : هذا تفسير لا تقوم به حجة لانه من كلام أبي الزبير ورأيه . أو كلام سعيد بن ميناء ورأيه ولا حجة في كلام أحد دون رسول الله ﷺ ، والثنيا لفظة معروفة عربية قال تعالى : ( كما بلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصر منها مصبحين ولا يستثنون ) وإنما الثنيا استثناء شيء من شيء فقط ، ومن المحال الباطل المتيقن أن يكون للثنيا معنى غير هذا فإنها ناعها رسول الله ﷺ ثم لا بينها علينا حاش لله من هذا ، وهو الذي افترض الله تعالى عليه أن يبين لنا ديننا .

**قال أبو محمد** : وقد جاءت في الثنيا آثار رويها من طريق ابن أبي شيبة نا إسماعيل بن علي . وابن أبي زائدة كلاهما عن عبد الله بن عون عن القاسم بن محمد قال : ما كنا نرى بالثنيا بأسا لولا أن ابن عمر كرها ، وكان عندنا مرضيا ، قال ابن علي : قال ابن عون : فتحدثنا أن ابن عمر كان يقول : لا أبيع هذه النخلة ولا هذه النخلة . قال علي : سمع ابن عون هذا الخبر من القاسم بن محمد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن إبراهيم عن سعيد بن المسيب قال : يكره أن يبيع النخل ويستثنى منه كيلا معلوما قال سفيان : ولكن يستثنى هذه النخلة وهذه النخلة ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب - هو السختياني - عن عمرو ابن شعيب أنه سأل سعيد بن المسيب عن الثنيا فكرها إلا أن يستثنى نخلات معلومات قال عمرو : ونهاى سعيد أن أبرأ من الصدقة إذا بيعت . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علي عن أيوب السختياني عن عمرو بن شعيب قال : قلت لسعيد بن المسيب : أبيع ثمرة أرضي واستثنى ؟ قال : لا تستثن إلا شجرة معلوما ولا تبرأ من الصدقة قال أيوب : قد ذكرته لمحمد بن سيرين فكأنه أعجبه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن أبي حمزة قلت لأبراهيم : أبيع الشاة واستثنى بعضها ؟ قال : لا ولكن قل : أبيعك نصفها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن منصور عن إبراهيم قال : لا بأس ببيع السلعة ويستثنى نصفها (٤) . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن فيمن باع ثمرة أرضه فاستثنى كرا قال : كان يعجبه أن يعلم

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٦ « أن النبي » والحديث فيه مطول اختصره المصنف (٢) في النسخة ١٤

لا يصح (٣) هو بكسر الهمزة ومد النون (٤) في النسخة ١٤ « واستثناء نصفها »



فخلا (١) هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن يزيد - هو ابن ابراهيم - عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع ثمرته ويستثنى نصفها ثلثها ربعها هـ

**قال أبو محمد:** واحتج المالكيون بما روينا من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر سمعت الزبير بن عدي سمعت ابن عمر وهو يبيع ثمرة له فقال: أبيعكموها بأربعة آلاف وطعام الفتيان الذين يعملونها هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع ثمرته ويستثنى منها مكيلة معلومة هـ ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن جده محمد بن عمرو باع ثمر حائط له يقال له: الأفراق بأربعة آلاف درهم واستثنى منه ثمانمائة درهم تمرا وما نعلم لهم غير هذا، فالرواية عن ابن عمر هم أول مخالف لها لان طعام الفتيان ان كان مستثنى من الثمرة فهو مجهول لا يدري ما يكون نوعه ولا مقدار ما يكون فان كان مضافا على المشتري الى الثمن فكذلك أيضا، والمالكيون لا يجيزون شيئا من هذين الوجهين فقد خالفوه، والصحيح عن ابن عمر مثل قولنا كما أوردنا آثقا هـ وأما حديث سالم فلم يخص ثلثا من أقل ولا من أكثر والمالكيون لا يجيزون أكثر من الثلث فقد خالفوه هـ وأما حديث محمد بن عمرو بن حزم فأنما استثنى من ثمر بابه بأربعة آلاف تمرا ثمانمائة درهم وهم الخس فأنما استثنى خمس ما باع وهذا جائز حسن، فلاح أنه لا سلف لهم أصلا فيما قالوه من ذلك، وقد روينا المنع من الاستثناء جملة كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد بن أبي الجارود قال: سألت جابر بن زيد عن باع شيئا واستثنى بعضا قال: لا يصلح ذلك هـ

**قال أبو محمد:** ان كان غنى مجهولا فصحيح (٢) وان كان غنى جملة لإستثناء خطأ لأن رسول الله ﷺ أباح الدنيا إذا علمت ولا حجة في أحد معه عليه السلام هـ

١٤٦٠ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يبيع مال غيره بغير اذن صاحب المال له في بيعه فان وقع فسخ أبدا سواء كان صاحب المال حاضرا يرى ذلك أو غائبا ولا يكون سكوته رضيا بالبيع طالبت المدة أم قصرت ولو بعد مائة عام أو أكثر بل يأخذ ماله أبدا هو وورثته بعده ولا يجوز لصاحب المال أن يمضى ذلك البيع أصلا إلا أن يتراضى هو والمشتري على ابتداء عقد بيع فيه وهو مضمون على من قبضه ضمان النصب، وكذلك لا يلزم أحدا شراء غيره له إلا ان يأمره بذلك فان اشترى له دون أمره فالشراء للمشتري ولا يكون للذي اشتراه له أراد كونه له أو لم يرد إلا بائتمام عقد شراء مع الذي اشتراه إلا الغائب الذي

يوقن بفساد شيء من ماله فسادا يتلف به قبل أن يشاور فانه يبيعه له الحاكم أو غيره ونحو ذلك ويشترى لاهله مالا بد لهم منه ويجوز ذلك أو ما يبيع عليه بحق واجب لينتصف غريم منه ، أو في نفقة من تلزمه نفقته فهنا لازم له حاضرا كان أو غائبا رضى أم سخط .  
 برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فليس لاحد أن يحمل ما حرم الله تعالى من ماله : ولا من بشرته . ولا من عرضه : ولا من دمه إلا بالوجه الذي أباحه به نص القرآن . أو السنة ، ومن فعل ذلك فهو مردود لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » والسكوت ليس رضى إلا من اثنين فقط ، أحدهما رسول الله ﷺ والمأمور بالبيان الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي لا يقر على باطل ، والذي ورد النص بان ماسكت عنه فهو عفو جائز ، والذي لأحكام الاما فصل لنا تحريمه ولا واجب إلا ما أمرنا به فإلم يأمرنا به ولا نهانا عنه فقد خرج عن أن يكون فرضا أو حراما فبقى أن يكون مباحا ولا بد ، فدخل سكوته الذي ليس أمرا ولا نهيا في هذا القسم ضرورة . والثاني البكر في نكاحها للنص الوارد في ذلك فقط ، وأما كل من عدا ما ذكرنا فلا يكون سكوته رضى حتى يقر بلسانه بأنه راض به منفذ ، ويسأل من قال : ان سكوت من عدا هذين رضى ما الدليل على صحة قولكم : ان الرضى يكون بالسكوت وان الانكار لا يكون الا بالكلام ؟ ومن أين قلتم ذلك ؟ فان ادعوا نصا كذبوا وان ادعوا علم ضرورة كذبوا لان جمهور الناس مخالفون لهم في ذلك وهم لا يعرفون الضرورة التي يدعون ولا فرق بين دعواهم على غيرهم علم الضرورة وهنا وبين دعوى غيرهم عليهم علم الضرورة في بطلان ذلك ، وفي أن الانكار يكون بالسكوت وأن الرضى لا يكون الا بالكلام فبطلت الدعوتان لتعارضهما ولم يبق الا أن الساكت يمكن أن يكون راضيا ويمكن أن يكون غير راض ، وهذا هو الذي لا شك فيه ، والرضا يكون بالسكوت وبالكلام ، والانكار يكون بالسكوت وبالكلام ، فاذ ذلك كذلك فانما هو الظن فقط ولا تحمل الاموال المحرمة بالظن قال تعالى : ( ان الظن لا يغنى من الحق شيئا ) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكل كذب الحديث » ، فان قالوا : قلنا ذلك على رسول الله ﷺ وعلى نكاح البكر قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان ههنا في غاية الباطل لان من عدا رسول الله ﷺ يكتم (١) تقية أو تديرا في أمره وتروية أولا نهيرى أن سكوته لا يلزمه به شيء . وهذا هو الحق ،



ورسول الله ﷺ لا يتقى في الله تعالى أحدا ولا يحكم في شيء من الدين بغير الوحي من ربه تعالى، ولا يجوز له السكوت (١) على الباطل فلا ينكره لأنه كان يكون غير مبين وقد أمره الله تعالى بالبيان والتبليغ (٢) والأمر بالواجبات وتفصيل الحرام فسكوته خارج عن هذين الوجهين وليس غيره كذلك، وطول المدد لا يعيد الباطل حقا أبدا ولا الحق باطلا، ويلزم المخالف لهذا أن من قيل له: يا كافر فسكت أنه قد لزمه حكم الكفر، ومن قيل له: انك طلقت امرأتك فسكت أن يلزمه الطلاق، وإن من قتل ولده وهو يرى فسكت أنه قد بطل طلبه ولزمه الرضى وهم لا يقولون بشيء من هذا. وقال أبو حنيفة: وأصحابه: من باع مال آخر بغير أمره فلصاحب المال اجازة ذلك أو رده، واحتجوا بالخبر الثابت عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي استأجر أجيرا بفرق من ذرة فأعطيه فأبى فعمدت إلى ذلك الفرق فزرعته حتى اشترت منه بقرا وراعيها ثم جاء فقال: يا عبد الله أعطني حتى قفلت: انطلق إلى تلك البقر وراعيها فقال: أنتهزى. بى قلت: ما استهزى بك ولكنك فذكر الخبر وإن الله فرج عنهم الصخرة المطبقة على فم الغار، فإن هذا خبر لا حجة لهم فيه لوجوه بل هو حجة عليهم ومبطل لقولهم، فأولها أن ذلك كان فيمن قبلنا ولا تلزمنا شرائعهم والثاني أنه ليس فيه أن الاجارة كانت بفرق ذرة بعينه بل ظاهره أنه كان يفرق ذرة في الذمة فاذا ذلك كذلك فلم يبع له شيئا بل باع ماله ثم تطوع بما أعطاه وهذا حسن وهو قولنا. والثالث أنه حتى لو كان فيه أنه كان فرقا بعينه وأنه كان في الاسلام لما كان لهم فيه حجة لأنه أعطاه أكثر من حقه فرضى وأبرأه من عين حقه، وكلاهما متبرع بذلك من غير شرط، وهذا جائز عندنا حسن جدا، وأما كونه حجة عليهم فإن فيه أنه عرض عليه حقه فأبى من أخذه وتركه ومضى فعلى أصلهم قد بطل حقه اذ سكت عن أخذه فلا طلب له فيه بعد ذلك. واحتجوا بما رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا سفيان ابن عيينة عن شعيب بن غرقدة عن عروة البارقي: «ان رسول الله ﷺ أعطاه دينارا يشتري له به شاة قال: فاشترت له شاتين فباع احدهما بدينار فأقنى النبي ﷺ بدينار وشاة فدعاه بالبركة». ورويناه أيضا من طريق أبي داود نا الحسن بن الصباح نا أبو المنذر ناسع بن زيد نا الزبير بن الحرث عن أبي ليلى عن عروة البارقي فذكره. ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن رجل من أهل المدينة عن حكيم ابن حزام: «ان النبي ﷺ بعثه ليشتري له أضحية بدينار فاشتراها ثم باعها بدينارين

(١) في النسخة ١٦ سكت ٢ في النسخة ١٦ بالبيان بالتبليغ

فاشترى شاة دينار وجاء دينار فدعاه رسول الله ﷺ بالبركة وأمره أن يتصدق بالدينار « هذا كل ما هو به وكله لا شيء ».

أما حديث حكيم فعن رجل لم يسم ولا يدري من هو من الناس والحجة في دين الله تعالى لا تقوم بمثل هذا « وأما حديث عروة فأخذ طريقه عن سعيد بن زيد أخى حماد بن زيد وهو ضعيف ، وفيه أيضا أبو ليلى وهو لمازة (١) بن زبار وليس بمعروف العدالة ، والطريق الأخرى معتلة وإن كان ظاهرها الصحة وهي أن شبيب بن غرقدة لم يسمعه من عروة كما روينا من طريق أبي داود السجستاني ناسدا ناسفيا - هو ابن عينة - عن شبيب ابن غرقدة حدثني الحى (٢) عن عروة [ يعنى ابن الجعد البارقي ] (٣) قال . « أعطاه النبي ﷺ ديناراً ليشتري له أضحية أو شاة فاشترى اثنتين فباع أحدهما بدينار فأناه بشاة ودينار فدعاه بالبركة (٤) » فحصل منقطعاً فبطل الاحتجاج به ، ثم لو صح حديث حكيم . وعروة لم يكن لهم فيها حجة لأنه إذا أمره عليه السلام أن يشتري له شاة فاشترى له شاتين صار الشراء لعروة بلا شك لأنه إنما اشترى كما أراد لا كما أمره النبي ﷺ ثم وزن دينار النبي ﷺ إما مستقرضاً له ليرده وإما متعدياً فصار الدينار في ذمته بلا شك ثم باع شاة نفسه بدينار فصرفه إلى النبي ﷺ كالأزمة (٥) وأهدى إليه الشاة فهذا كله هو ظاهر الخبر وليس فيه أصلاً لا نص ولا دليل (٦) على أن الشراء جوزة النبي ﷺ والتزمه فلا يجوز القول بما ليس في الخبر . وأما خبر حكيم فإنه تعدى في بيع الشاة فلزمه ضمانها فابتاعها بدينار كما أمر وفضل دينار فأمره عليه السلام بالصدقة إذ لم يعرف صاحبه .

**قال أبو محمد :** ثم نسألهم عن باع مال غيره فنقول : أخبرونا هل ملك المشتري ما اشترى وملك صاحب الشيء المبيع الثمن بذلك العقد أم لا ، ولا بد من أحدهما ، فإن قالوا : لا وهو الحق وهو قولنا فمن الباطل أن لا يصح عقد حين عقده ثم يصح في غير حين عقده إلا أن يأمر بذلك الذي لا يسل عما يفعل فتسمع ونطيع لله تعالى ، وأما من يسل عما يفعل فلا يقبل منه مثل هذا أصلاً إذ لم يوجب الله تعالى قبوله منه ، وإن (٧) قالوا : قد ملك المشتري ما اشترى وملك الذي له الشيء المبيع الثمن قلنا : فمن أين جعلتم له إبطال عقد قد صح بغير أن يأتي بذلك قرآن . ولا سنة ؟ وهذا لا يحل لأنه تحكم في دين الله تعالى ،

(١) بكسر اللام وتخفيف الميم ويرى ؟ وزبار بفتح الزاي وتشديد الباء الواحدة وآخره راء (٢) بفتح الحاء المهملة وتشديد التحتانية أى القليلة ، وهم غير معروفين كما مرح به البيهقي والمطاني (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) في سنن أبي داود زيادة لم يذكرها المصنف وهي فكانوا يشتري ترايا ربع فيه (٥) في النسخة ١٦ « ألزمه » (٦) في النسخة ١٤ « لانس ولا دليل » (٧) في النسخة ١٤ « فإن »



وقولنا في هذا هو قول أحمد بن حنبل روي عنه أن من يبع داره وهو ساكت فإن ذلك لا يجوز حتى يرضى أو يأمر أو يأذن في بيع داره وهو قول أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وهو قول الشافعي إلا أنه اختلف عنه فيمن يبيع ماله (١) فعلم بذلك فروى عنه أنه باطل ولا بد (٢) وروى عنه أن له أن يبيع ذلك إن شاء ولم يختلف عنه في أن السكوت ليس رضى أصلاً ، وأما أبو حنيفة فإن السكوت عنده لا يكون إقراراً إلا في خمسة مواضع ، أحدها من رأى عبده يبيع ويشترى كما يفعل المأذون له في التجارة فيسكت فإن العبد يبيع بذلك مأذوناً له والشفعة يعلها الشفيع فيسكت ولا يشهد على أنه طالب لها فسكوته إسقاط لحقه في الطلب والإنسان يبايع وهو حاضر عالم بذلك ، ثم يقال له : قم مع مولاك فيقوم فهذا إقرار منه بالرق وإن لم يتكلم به والبائع للشيء بضمن حال فيقبضه المشتري والبائع ساكت فهذا إذن منه في القبض ، والبكر في النكاح .

**قال أبو محمد :** هذه (٣) الأربعة وجوه باطل وتخليط ودعوى بلا دليل لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى سديد يفرق بينها وبين غيرها وما كان هكذا فإن القول لا يحل به ، وأما مالك فإنه قال : من رأى ماله يبايع فسكت فقد لزمه البيع أمة كانت المبيعة أو عبداً أو غير ذلك ، ومن غصب ماله فمات الغاصب فرأى ماله يقسم فسكت فإن حقه قد بطل ، ومن ادعى عليه دين فسكت فقد لزمه ما ادعى به عليه (٤) ولم ير السكوت عن طلب الدين - وإن رآه يقسم - مسقطاً لحقه في الطلب ، ولا رأى السكوت عن طلب الشفعة رضى بإسقاطها إلا حتى تمضي له سنة فسكوته بعد السنة رضى بإسقاطها عنده ، ولم ير سكوت من تزوج (٥) امرأته بحضرته طلاقاً ولا أنها بانت عنه بذلك ، وهذه مناقضات لا دليل على صحة شيء منها لا من نص ولا من قول أحد تقدمه . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وأعجب ذلك أنه لم ير سكوت البكر العانس رضى بالنكاح إلا حين تنطق بالرضى وهذا خلاف النص جهاراً ، ورأى على من رأى داره تبنى وتهدم ويتصرف فيها أجنبي فسكت عشرين سنين فأكثر أنها قد خرجت عن ملكه بذلك ، وإن سكوت عن ذلك أقل من سبع سنين أنها لم تخرج عن ملكه بذلك ، واختلف عنه في سكوته سبع سنين . أو ثمان سنين . أو تسع سنين فروى عنه أن كل ذلك قطع لحقه ، وروى عنه أنه ليس ذلك قطعاً لحقه ولم ير سكوت المرأة عن ذلك لبعض أقاربها قطعاً لحقه إلا بعد سبعين سنة ، وهذه أقوال كاتري نعوذ بالله منها ، فقها أباحه الأموال المحرمة جزافاً وبالله التوفيق .

(١) في النسخة ١٤ باع ماله وهو غلط (٢) الزيادة من النسخة ١٦ (٣) سقط لفظ هذه من النسخة ١٤

(٤) في النسخة ١٤ ما ادعى عليه فيه (٥) في النسخة ١٤ من تزوج

**١٤٦١ مسألة** ولا يجوز بيع شيء لا يدري بآئنه ما هو وإن دراه المشتري ولا ما لا يدري المشتري ما هو وإن دراه البائع . ولا ما جهلاه جميعا ، ولا يجوز البيع إلا حتى يعلم البائع والمشتري ما هو ويرياه جميعا أو يوصف لهما عن صفة من رآه وعلمه . كمن اشترى زبرة (١) يظنها قزديرا فوجدها فضة ، أو فصلا لا يدري أزجاج هو أم ياقوت فوجده ياقوتا أم زمردا أو زجاجا وهكذا في كل شيء ، وسواء وجده أعلى مما ظن أو أدنى أو الذي ظن كل ذلك باطل مفسوخ أبدا لا يجوز لهما تصحيحه بعد علمهما به إلا بابتداء عقد برضاهما معا وإلا فلا وهو مضمون على من قبضه ضمان الغصب .  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ولا يمكن بيديته العقل . وضرورة المحس رضى (٢) بما لا يعرف ولا يكون الرضى إلا بمعلوم المائنة ، ولا شك في أنه إن قال : رضيت أنه قد لا يرضى إذا علم ما هو وإن كان ديناجدا ، وقد سمي الله تعالى مالم يكن عن تراض أكل مال بالباطل ، وأيضا فهو بيع غرر لأنه (٣) لا يدري ما ابتاع ولا ما باع ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وهذا أعظم الغرر ، وهذا قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقد ذكرنا عن مالك إجازة هذا البيع وهو قول لأدليل على صحته أصلا . ومن عجائب الدنيا إجازته هذا البيع الفاسد ومنعه من بيع صبرة مرئية محاط بها علم البائع مكيلتها ولم يعلم المشتري مكيلتها (٤) وهذا عجب لا نظير له ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٦٢ مسألة** ولا يحل بيع شيء بأكثر مما يساوى ولا بأقل مما يساوى إذا اشترط البائع أو المشتري السلامة إلا بمعركة البائع والمشتري معا بمقدار الغبن في ذلك ورضاهما به ، فإن اشترط أحدهما السلامة ووقع البيع كما ذكرنا ولم يعلم بقدر الغبن أو علمه غير المغبون منهما ولم يعلمه المغبون فهو بيع باطل مردود مفسوخ أبدا مضمون على من قبضه ضمان الغصب وإيس لهما إجازته إلا بابتداء عقد فإن لم يشترط السلامة ولا أحدهما ثم وجد غبن على أحدهما ولم يكن علم به فلمغبون انفاذ البيع وأورده ، فإن فات الشيء المبيع رجع المغبون منه ما بقدر الغبن وهو قول أبي ثور . وقول أصحابنا إلا أنهم قالوا : لا يجوز رضاهما بالغبن أصلا ، وقال أبو حنيفة : ومالك . والشافعي : لا رجوع للبائع ولا للمشتري بالغبن في البيع كثر أو قل ، وذكر ابن القصار عن مالك أن البيع إذا كان فيه الغبن مقدار الثلث فإنه يرد .  
برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون

(١) بضم أوله وسكون ثانيه القطعة (٢) في النسخة ١٤٤ كونه رضى (٣) في النسخة ١٤٤ ولأنه وهو غلط

(٤) في النسخة ١٤٦ مكيلها في الموضعين



تجارة عن تراض منكم) ولا يكون التراضى البتة الا على معلوم القدر ولا شك في أن من لم يعلم بالغبن ولا بقدره فلم يرض به ، فصح أن البيع بذلك أكل مال بالباطل ، وقوله تعالى : ( يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ) فحرم عز وجل الخديعة ، ولا يمتري أحد في أن يبيع المرء بأكثر مما يساوى ما باع من لا يدري ذلك خديعة للمشتري ، وأن يبيع المرء بأقل مما يساوى ما باع وهو لا يدري ذلك خديعة للبائع ، والخديعة حرام لا تصح . وما روينا عن أبي داود نا أحمد بن حنبل ناسفیان بن عينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاما فسأله كيف تبيع ؟ فاخبره فأوحى الله تعالى اليه [ أن ] ( ١ ) أدخل يدك فيه فأدخل يده فيه فاذا هو مبلول فقال رسول الله ﷺ : « ليس منا من غش » ، وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري قال : قال رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة الدين النصيحة قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله . ولكتابه وللائمة . ولجماعة المسلمين » ونهى النبي ﷺ عن النجش في البيع برهان صحيح على قولنا ههنا لانه نهى بذلك عن الغرور . والخديعة في البيع جملة بلا شك يدري الناس كلهم أن من أخذ من آخر فيما يبيع منه أكثر مما يساوى بغير علم المشتري ولا رضاه ومن أعطاه آخر فيما يشتري منه أقل مما يساوى بغير علم البائع ولا رضاه فقد غشه ولم ينصحه ، ومن غش ولم ينصح فقد أتى حراما ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » فصح أنه باطل مردود بنص أمره عليه السلام ، وهو قول السلف كما روينا من طريق حماد بن زيد نا أيوب . وهشام - هو ابن حسان - كلهم عن محمد بن سيرين أن رجلا قدم المدينة بجواري فتزل على ابن عمر فذكر الحديث ، وفيه أنه باع جارية من ابن جعفر ثم جاء الرجل الى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن غبت بسبع مائة درهم فأتى ابن عمر الى عبد الله بن جعفر فقال : انه غبن بسبع مائة درهم فاما أن تعطياها اياه واما أن ترد عليه يبعه فقال ابن جعفر : بل نعطياها اياه ، فهذا ابن جعفر . وابن عمر قد رأيا رد البيع من الغبن في القيمة . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن يونس بن عبيد عن رجل عن جرير بن عبد الله البجلي أنه سأوم رجلا بفرس فسامه فسامه الرجل خمسمائة درهم ان رأيت ذلك فقال له جرير : فرسك خير من ذلك ولك ستمائة حتى تبلغ ثمانمائة وهو يقول : ان رأيت ذلك فقال جرير : فرسك خير من ذلك ولا أزيدك فقال له الرجل :

خذها فقيل له : ما منعك أن تأخذها بخمسة ؟ فقال جرير : لا تأبايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نفش أحدا أو قال : مسلما ، وعن ابن عمر ليس لي غش ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن زيد اليامي عن ميسرة عن ابن عمر وقد ذكرناه قبل في باب ما لا يتم البيع إلا به من الفرق . ومن طريق سفيان بن عيينة ناشر بن عاصم الثقفي سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي بن كعب أن عمر بن الخطاب . والعباس بن عبد المطلب تحاكما إليه في دار كانت للعباس إلى جانب المسجد أراد عمر أخذها ليزيدها في المسجد وأبى العباس فقال أبي بن كعب لهما : لما أمر سليمان بننا بيت المقدس كانت أرضه لرجل فاشتراها سليمان منه فلما اشتراها قال له الرجل : الذي أخذت مني خيرا أم الذي أعطيتني ؟ قال سليمان : بل الذي أخذت منك قال : فاني لأجيز البيع فرده فزاده ثم سأله : فاخبره فاني أن يحيزه و ذكر الحديث ، فهذا أي يورد هذا على سبيل الحكم به بحضرة عمر بن الخطاب . والعباس رضي الله عنهم فيصوبان قوله ، فهو لاء عمر . وابنه . والعباس . وعبد الله بن جعفر . وأبي . وجرير ولا يخالف ( ١ ) لهم من الصحابة رضي الله عنهم يرون رد البيع من الخديعة في قصان الثمن عن قيمة المبيع . ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن أنه رد البيع من الغلط ولم يرده الشعبي وقال : البيع خدعة .

**قال أبو محمد :** والعجب كله من أقوال الحاضرين من خصومنا فانهم يردون البيع من العيب يحط من الثمن يوجد فيه لأنه عندهم غش ثم يجيزون البيع وقد غش فيه بأعظم الغش وأخذ فيه منه أكثر من ثمنه ، وهذا عجب جدا ! وتناقض سمج ، وعجب آخر وهو انهم يردون البيع من العيب يوجد فيه وان كان قد أخذوه المشتري بقيمته معيا ولا يردون البيع اذا غبن البائع فيه الغبن العظيم فلا ندري من أين وقع لهم هذه العناية بالمشتري ؟ وهذا الحق على البائع ، ان هذا لعجب لا نظير له ! وعجب ثالث وهو انهم - نعي المالكين والشافعيين - يحجرون على الذي يخدع في اليوع حتى يمنعوه من العتق . والصدقة ومن البيع الصحيح الذي لا غبن ( ٢ ) فيه ويردون كل ذلك وهم ينفذون مع ذلك تلك اليوع التي غبن فيها ولا يردونها ، فلتن كانت تلك اليوع التي خدع فيها حقا وجائزة فلا تى معنى حبروا عليه من أجلها وهي حق وصحيحة ولئن كانت تلك اليوع التي خدع فيها باطلا وغير جائزة فلا تى معنى يجيزونها ان هذه لطوام فاحشة . وتخليط سمج . وخلاف مجرد لكل ما حكم به رسول الله ﷺ فانه ذكر له متقد . وانه يخدع في اليوع فلم يحجر



عليه لکن أمره أن يقول : لا خلافة عند البيع وجعل له الخيار ثلاثاً في إنقاذ البيع أو رده ، فأبطل عليه السلام الخلافة وأتقذيوه الصالح والتي يختار انقاذها بعد المعركة بها ولم يصجر عليه وهذا عكس كل ما يحكمون به ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

**١٤٦٣ مسألة (١)** فمن غبن في بيع اشترط فيه السلامة فهو بيع مفسوخ لأن بيع الغش يقين هو غير بيع السلامة الذي لا غش فيه هذا أمر يعلم بالمشاهدة ، فاذ هو كذلك فالبيع المنعقد بينهما في الباطن ليس هو الذي عقد عليه مشروط السلامة (٢) ولا يحل أن يلزم غير ما عقد عليه ولا يحل له أن يتمسك بما لم يعقد عليه يبعه الذي تراضى به لأن مال الآخر حرام عليه الا ما تراضى معه ، وكذلك ماله على الآخر أيضاً ، وأما اذا علم بقدر الغبن كلاهما وتراضيا جميعاً به فهو عقد صحيح . وتجارة عن تراض . وبيع لادخاله فيه ، وأما اذا لم يعلم أحدهما بقدر الغبن ولم يشترط السلامة ولا أحدهما فله الخيار اذا عرف في رد أو امساك لأن البيع وقع سالماً على الجملة فهو بيع صحيح ثم وجدنا النبي ﷺ قد جعل الخيار لمن قال : لا خلافة ثلاثاً ان شاء أمسك وان شاء رد فوجب أن لا يحل ما يزيد فيه الخادع على المخدوع الا بعلم المخدوع وطيب نفسه فان رضى بترك حقه (٣) فذلك له وان أبى لم يجز له أخذ ما ابتاع بغير رضى البائع فله أن يردده ، وقد صح الاجماع المقطوع به على أن له الرد ، واختلف الناس هل له الامساك أم لا ؟ وقد قال الله تعالى : (الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فصح أنه اذا رضى ما ابتاع فذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قال على : والقيمة قيمتان باتفاق جميع أهل الاسلام قد يما وحديثاً ، فقد كان التجار على عهد رسول الله ﷺ يبيعون ما يشترون طلب الربح هذا أمر متيقن ، فقيمة يبتاع بها التجار السلع لا يتجاوزونها إلا لعله ، وقيمة يبيع بها التجار السلع لا يحطون عنها ولا يتجاوزونها إلا لعله ، فهاتان القيمتان تراعيان لكل قيمة (٤) في حالها .

**قال أبو محمد :** واحتج أصحابنا في ابطالهم البيع بأكثر مما يساوى وان علما جميعاً بذلك وتراضيا به (٥) بأن قالوا : نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال قالوا (٦) : والمشتري الشيء بأكثر من قيمته والبايع له (٧) بأقل من قيمته كلاهما مضيع لماله ، قالوا : ولا يجوز اخراج المال عن الملك إلا بعوض أجبر من الله تعالى فهو أفضل عوض ، وأما بعوض من اعراض الدنيا كعمل في الاجارة . أو عرض في التجارة . أو ملك بضع في

(١) سقط لفظ ما ألتمز النسخة ١٦ والنسخة الحلية (٢) في النسخة ١٦ بشرط السلامة (٣) في النسخة ١٦

بتركه حقه (٤) في النسخة ١٦ كل قيمة (٥) في النسخة ١٤ وتراضيا (٦) في النسخة ١٤ قال وهو غلط (٧) في النسخة ١٦ للشيء .

النكاح . أو انحلال ملكة في الخلع . ونحو ذلك مما جاءت به النصوص ، قالوا : ومن باع ثمرة بألف دينار أو يا قوتة بفلس فإن هذا هو التبذير . والسرف . وبسط اليد كل البسط . وأكل المال بالباطل . قال أبو محمد : لا حجة لهم غير ما ذكرنا (١) .

**قال أبو محمد :** فنقول لهم والله تعالى التوفيق : ان الذي قلتم انما هو فيما لا يعلم بقدره واما اذا علم بقدر الغبن وطابت به نفسه فهو بربر به معاملة بطيب نفسه فهو مأجور لأنه فعل خيرا وأحسن الى انسان وترك له مالا أو أعطاه مالا وليس التبذير . والسرف . وإضاعة المال . وأكله بالباطل إلا ما حرمه الله عز وجل على ما بينا في كتاب الحجر من ديواننا هذا ، وأما التجارة عن تراض فاحرمها الله تعالى قطب بل أباحها .

**قال أبو محمد :** وإنما يجوز من التطوع بالزيادة في الشراء ما أبقى غنى لأنه معروف من البيع ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل معروف صدقة » وقال عليه السلام : « الصدقة عن ظهر غنى ، وأما ما لم يبق غنى فردود لا يحل لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

قال علي : وما بين صحة قولنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو كامل - هو فضيل بن حسين الجحدري - نا عبد الواحد بن زياد نا الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله [قال] (٢) : « كنا مع رسول الله ﷺ [ في سفر ] فتخلف ناضحي فذكر الحديث وفيه « فما زال يزيدي ويقول : والله يغفر لك » .

قال أبو محمد : فلا يخلو أول عطاء أعطاه رسول الله ﷺ في الجمل من أن يكون هو قيمة الجمل أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فإن كان قيمته فقدزاده بعد ذلك ، وفي هذا جواز البيع بالزيادة على القيمة عن رضاهما معا ، وان كان أعطاه أو لا أقل من القيمة أو أكثر فهذا هو قولنا وهو عليه السلام لا يسوم بما لا يحل ولا يخدع ولا يغش ولا يغش ، فهذا نفس قولنا والله الحمد ، وكذلك قوله عليه السلام : « لا يسم أحدكم على سوم أخيه » فيه إباحة المساومة وهي عند كل من يدري اللغة العربية معروفة وهي أن يسأل أحدهما ثمنا يعطيه الآخر أقل فلو كان أعطاه أقل من القيمة أو طلب أكثر منها طلبا باطلا لما أباحه الله تعالى على لسان رسوله ، فصح أن كل ذلك جائز إذا عرفاه وعرفا مقداره وتراضيا معا به ولم يكن خديعة ولا غشا ، وكذلك ما جعل عليه السلام لمنقذ من الخيار في رد البيع أو امضائه وكان يخدع في البيوع ، فيه إجازة البيع الذي فيه الخديعة اذا رضا المخدوع وعرفها ، وكذلك الذي روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله



(١) في النسخة ١٤ والفش المحرم وليس المحرم من القين الخ (٢) قال الجوهرى في صحاحه: رثمت انقه اذا كسرت حتى ادميته ورثمت المرأة اقها بالطيب طله ولطخته (٣) في النسخة ١٤ ويماذ كر نامن قول للشعبي الخ

والشافعي . وأبي سليمان لأن كل ما ذكرنا يتقدم بالأيام ويتأخر (١) ، فالحصاد . والجداد .  
يتأخران أياما إن كان المطر متواترا ويتقدمان بحر الهواء وعدم المطر ، وكذلك العصير ،  
وأما الزريعة فتأخر شهرين وأكثر لعدم المطر ، وأما العطاء فقد ينقطع جملة ، وأيضا  
فكل ذلك شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإنما يجوز الأجل إلى ما لا يتأخر ساعة  
ولا يتقدم كالشهور العربية والعجمية ، أو كطلوع الشمس أو غروبها ، أو طلوع القمر  
أو غروبها ، أو طلوع كوكب مسمى أو غروبها ، فكل هذا محدود الوقت عند من يعرفها  
قال الله تعالى : ( يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ) حاشا ما ذكرنا من  
المبيع إلى الميسرة فهو حق للنص في ذلك ولأنه حكم الله تعالى في كل من لا يجد أداء دينه ،  
ولا يجوز الأجل إلى صوم النصارى أو اليهود أو فطرم ولا إلى عيد من أعيادهم لأنهم من  
زيتهم ولعلمهم سيئدوهم فيها فهذا ممكن ، وقال الشافعي . لا يجوز الأجل إلا بالادلة  
فقط وذكر هذه الآية . وقول الله عز وجل : ( ازعدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا  
في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ) .

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : ( اذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) فبم  
تعالى كل أجل مسمى ولم يخص فكانت هذه الآية زائدة على تينك الآيتين والزيادة لا يحل  
تركها وليس في تينك الآيتين منع من عقد الآجال (٢) إلى غير الأهلة ولا إباحة فواجب  
مطلب حكم ذلك من غيرهما فإن وجد ما يدل على جوازه قبل به والافلا ، وهذا (٣) قول  
الحسن بن حي . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وأباح مالك البيع إلى العطاء فيما خلا قال :  
وأما اليوم فلا لأنه ليس الآن . معروفا وكان معروفا قبل ذلك وأجاز البيع إلى الحصاد .  
والجداد . والعصير قال : وينظر إلى عظم ذلك وكثرته لا إلى أوله ولا إلى آخره .

قال أبو محمد : ما نعلم في الجهالة أكثر من هذا التحديد ولا نغرر أعظم منه . قال علي :  
وقد تباع الناس بحضرة عمار ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم إلى قدوم الراكب  
نخالف الخفيفون . والمالك يرون ذلك وهم يشنعون بأقل من هذا إذا وافق تقليدهم ، ونوافي  
هذا الباب احتجاجهم بالآثار الواردة « المسلمون عند شروطهم » ومن غرائب احتجاجهم  
أن كلنا الطائفتين ذكرنا الخبر الذي روينا من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن  
أبي إسحاق السبيعي عن أم يونس أن عائشة أم المؤمنين قالت لها أم حبة أم ولد زيد بن أرقم :  
يا أم المؤمنين أتبيعت زيد بن أرقم عبدا إلى العطاء بثمانمائة درهم فاحتاج إلى الثمن  
فاشترته منه قبل محل الأجل بثمانمائة فقالت عائشة : بش ما شريت وبش ما اشتريت



أبلغني زيداً أنه قد بطل جهاده مع رسول الله ﷺ أن لم يقب فقالت : أرايت أن تركت وأخذت الستمائة؟ قالت : نعم فمن جاءه موعظة من ربه فاتتهى فله ما سلف فقال الخفيفون . والمالكيون : بتحريم البيع المذكور تقليد العائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ولم يقلدوا زيد ابن أرقم في جوازه ، وقالوا : مثل هذا القول عن أم المؤمنين لا يكون إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ ولم يقولوا : أن فعل زيد لا يكون إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ لأن ما كان طريقه التوقيف فليست هي أولى بالقول من زيد بن أرقم ، والتزم الخفيفون هذا الاحتجاج في البيع إلى العطاء ولم ير ضه المالكيون فيه قتلناهم : ياهؤلاء أين أتم عن هذا الاحتجاج الكاذب في كل ما تر كتم فيه التوقيف الصريح من أن كل بيعين لا بيع بينهما ما لم يتفرقا إلا أن يخير أحدهما الآخر ، والنهي عن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه فاجتنبوه على القطع ، والنهي عن بيع الماء فاجتنبوه وسائر التوقيفات الثابتة؟ فإن عليكم تركها لآرائكم المجردة . وتأويلاتكم الفاسدة ، ثم التزمتم القول بظن كاذب لا يحل القول به أن ههنا توقيفاً من رسول الله ﷺ كتمته أم المؤمنين ولم تبلغه ، وهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ المكشوف وقيح الوصف لأم المؤمنين رضي الله عنها ، فإن قالوا : تركنا دليل النصوص لتأويل تأويلناه واجتهاد رأينا فقلنا : ومن أباح لكم ذلك وحظره على زيد بن أرقم - وقلامه ظنره والله قبل أن تفارقه - خير من أبي حنيفة . ومالك . وكل من اتبعهما؟ وهو الذي صدقه الله تعالى في القرآن ، وحتى لو كان ههنا نص ثابت بخلاف قوله فمن أحق بالتأويل منه في أن يعذر في ذلك لو أخطأ مجتهدا في خلاف القرآن كما تأول ابن مسعود أن لا يتيمم الجنب ولا يصلي ولو لم يجد الماء شهراً ، وكما تأول عمر إذ خطب فمنع الزيادة في الصداق على خمسمائة درهم . وإذا أعلن بأن رسول الله ﷺ لم يموت ولا يموت حتى يكون آخرنا ؛ وأم المؤمنين رضي الله عنها إنما قالت هذا القول أن كانت قائلة أيضاً فلم يرو ذلك عنها من يقوم بنقله حجة ، وإن العجب ليطول بمنزرد رواية فاطمة بنت قيس المهاجرة المبيعة عن النبي ﷺ ثم يلزم الناس الحجة برواية أم يونس . وأم حجة ، فلا أكثر من أم يونس . وأم حجة لرأى رأته أم المؤمنين خالفها فيه زيد بن أرقم .

قال أبو محمد : واحتج من أباح البيع إلى العطاء بما روينا من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء . وجعفر بن عمرو بن حريث قال عطاء : كان ابن عمر يشتري إلى العطاء ، وقال جعفر عن أبيه : إن دهقنا بيعت إلى علي بن أبي طالب ثوب ديباج منسوج بالذهب فابتاعه منه عمرو بن حريث إلى العطاء بأربعة آلاف درهم ، قال حجاج : وكان أمهات المؤمنين يتبايعن إلى العطاء . ومن طريق اسراويل عن جابر الجعفي عن الشعبي لا بأس بالبيع إلى

العطاء . وعن ابن أبي شيبة نا أبو بكر الحنفى عن نوح بن أبى بلال اشترى منى على بن الحسين طعاما الى عطائه .

قال على : كل هذا عن حجاج بن أرطاة وناهيك به ضعفا ، وعن جابر وهو دون حجاج بدرجة ، ولا أدرى نوح بن أبى هلال من هو ؟ ولقد كان يلزم الخفيفين المحتجين برواية حجاج بن أرطاة فى أن العمرة تطوع أن يحتجوا ههنا بروايته ، ولقد كان يلزمهم اذ قلدوا أم المؤمنين فيما خالفها فيه زيد بن أرقم أن يقلدوها ههنا ومعها صواحبا أمهات المؤمنين وعلى . وعمر بن حريث ، وأيضا عمار بن ياسر وغيره ، ولكن القوم متلاعبون . قال على : وروينا من طريق سفیان بن عيينة عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس لا يسلم إلى عصير ولا إلى العطاء ولا إلى الأندر - يعنى اليدر - ومن طريق وكيع عن سفیان الثورى عن بكير بن عتيق عن سعيد بن جبير لا تبع ( ١ ) الى الحصاد . ولا إلى الجداد . ولا إلى الدراس ولكن سمى شهرا . ومن طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن أبى عدى عن عبد الله بن عون سئل محمد بن سيرين عن البيع إلى العطاء ؟ قال : لا أدرى ماهوه ومن طريق ابن أبى شيبة نا جرير عن منصور عن ابراهيم أنه كره الشراء الى العطاء والحصاد ولكن يسمى شهرا . ومن طريق ابن أبى شيبة نا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن ابن صالح بن حى عن المغيرة عن الحكم أنه كره البيع الى العطاء ، وهو قول سالم بن عبد الله ابن عمر . وعطاء .

١٤٦٥ مسألة ولا يحل لأحد أن يسوم على سوم آخر ولا أن يبيع على يبعه ، المسلم . والذى سواه ، فإن فعل فالبيع مفسوخ ، فإن وقف سلعته لطلب الزيادة أو قصد الشراء ممن باعه لا من انسان بعينه لكن محتاطا لنفسه جازت الزيادة حينئذ هذا اذا لم يتد بسوم آخر فقط فان بدأ بمساومة انسان بعينه فلم يزد المشتري على أقل من القيمة ووقف على ذلك فلغيره أن يبلغه الى القيمة وأكثر حينئذ ، وكذلك لو طلب البائع أكثر من القيمة ولم يجب الى القيمة أصلا فلغيره حينئذ أن يعرض على المشتري سلعته بقيمتها ( ٢ ) وبأقل .

برهان ذلك ما روينا من طريق مالك عن نافع . وأبى الزناد قال أبو الزناد : عن الأعرج عن أبى هريرة ، وقال نافع : عن ابن عمر ثم اتفق أبو هريرة . وابن عمر كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض ( ٣ ) » . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال : « لا يزيد

( ١ ) فى النسخة ١٦ لا يبيع ، يرجع ما هنا قوله بعد ولكن سمى شهرا ( ٢ ) فى النسخة ١٦ سلعة بعينها

( ٣ ) الحديث فى موطأ مالك ج ٢ ص ١٧٠ مطولا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه



أحدكم على بيع أخيه ، قال علي : هذا خبر معناه الأمر لأنه لو كان معناه الخبر لكان كذبا لوجود خلافه ، والكذب مقطوع بعهده عن النبي ﷺ ولا يجيزه عليه إلا كافر حلال دمه ، ومن طريق شعبة عن الأعمش عن أبي صالح - هو السمان - عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يسم المسلم على سوم المسلم » ، قال علي : هذا بعض ما في حديث أبي هريرة . وابن عمر لأن البيع على البيع يدخل فيه السوم ضرورة لأنه لا يمكن البيع البتة إلا بعد سوم ولا يكون السوم البتة إلا للبيع وإلا فليس سوما فإذا حرم البيع حرم السوم عليه وإذا حرم السوم حرم البيع ضرورة ولا يجوز السوم بما لا يجوز بيعه كبيع الحر والسوم فيه ، وفي الربا ، وبهذا قال بعض الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : وقال مالك : إنما هذا إذا ركننا وتقاربا وهذا تفسير لا يدل عليه لفظ الحديث ، فأما من أوقف سلته طلب الزيادة فيه (١) أو طلب يما يسترخصه فليس مساوماً لأنسان بعينه فلا يلزمه هذا النهي ، وأما من رأى المساوم أو المبايع لا يريد الرجوع إلى القيمة لكن يريد غبن صاحبه بغير عله فهذا فرض عليه نصيحة المسلم فقد خرج عن هذا النهي أيضا بقول رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة » ، وروينا من طريق وكيع عن حزام بن هشام الخزاعي عن أبيه شهدت عمر بن الخطاب باع ابلا من إبل الصدقة فيمن يزيده ، ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي عن المغيرة بن شعبة أنه باع المغانم فيمن يزيده ، ومن طريق ابن أبي شيبة نا معتمر بن سليمان عن الأخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ باع حلساً وقد حاف من يزيده .

١٤٦٦ مسألة ولا يحل النجش وهو أن يريد البيع فينتدب انسان للزيادة في البيع وهو لا يريد الشراء لكن ليغتر غيره فيزيد بزيادته فهذا بيع إذا وقع بزيادة على القيمة فله شترى الخيار وإنما العاصي والمنهى هو الناجش ، وكذلك رضى البائع أن رضى بذلك ، والبيع غير النجش وغير الرضى بالنجش ، وإذا هو غيرهما فلا يجوز أن يفسخ بيع [صح] (٢) بفساد شيء غيره ولم يأت نهى قط عن البيع الذي ينجش فيه الناجش بل قال الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) ، وروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش » ، ومن طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش عن عبيد بن مهاجر قال : بعث عمر بن عبد العزيز عبيد بن مسلم ببيع السبي (٣) فلما فرغ أتى عمر فقال له : إن البيع كان كاسد الولا أتى كنت أزيد عليهم وأنفقته فقال له عمر : كنت تزيد عليهم ولا تريد أن

(١) سقط لفظ (فيه) من النسخة ١٤ (٢) الزيادة من النسخة ١٦ (٣) في النسخة ١٦ شيئا وهو محريف

تشتري قال : نعم فقال عمر : هذا نجش ، والنجش لا يحل ابعث مناديا ينادى أن البيع مردود وأن النجش لا يحل .

١٤٦٨ مسألة (١) ولا يحل لأحد تلقى الجلب سواء خرج لذلك أو كان ساكنا على طريق الجلاب ، وسواء بعد موضع تلقيه أم قرب ، ولو أنه على السوق على ذراع فصاعداً لا لأضحية . ولا لقوت . ولا لغير ذلك أضر ذلك بالناس أو لم يضر ، فمن تلقى جلباً أي شيئاً كان فاشتراه فإن الجالب بالخيار إذا دخل السوق متى ما دخله ولو بعد أعوام في إمضاء البيع أو رده ، فإن رده حكم فيه بالحكم في البيع برد العيب لا في المأخوذ بغير حق ، ولا يكون رضى الجالب إلا بان يلفظ بالرضى لا بان يسكت علم أو لم يعلم ، فإن مات المشتري فالخيار للبائع باق ، فإن مات البائع قبل أن يرد أو يمضى فالبيع تام .

برهان ذلك ما رويناه من طريق مسلم نا ابن نمير - هو محمد بن عبدالله بن نمير - نا أبي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله ﷺ نهى أن تلقى السلع (٢) حتى تبلغ الأسواق » (٣) . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبدالله بن المبارك عن النعمي - هو سليمان - عن أبي عثمان النهدي عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه نهى عن تلقى البيوع . وروينا نحوه مسنداً صحيحاً من طريق ابن عباس (٤) ، ومن طريق علي أيضاً . ومن طريق مسلم حدثنا ابن أبي عمر نا هشام بن سليمان عن ابن جريج نا ابن جريج نا هشام القردوسي (٥) - هو ابن حسان - عن ابن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : « إن رسول الله ﷺ قال : لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فأذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » . ومن طريق أبي داود نا الربيع بن نافع أبو توبة حدثنا عبيد الله بن عمرو والرقى عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة نا النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقى الجلب فإن تلقاه متلق فاشتراه فصاحب السلعة بالخيار إذا وردت السوق .

قال أبو محمد : هذا نقل تواتر رواه خمسة من الصحابة ، ورواه عنهم الناس وبهذا قال السلف . وروينا من طريق عبدالرزاق نا معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة نهى عن تلقى الجلب فمن تلقى جلباً فاشترى منه فالبايع بالخيار إذا وقع السوق ، وهذا نص قولنا ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف لاسم هذه الطريق التي

(١) تنبيه حصل غلطهم وافي رقم المسائل من اجزاء صفحة ٢٧٠ فرقت المسألة ١٤٢٠ وحققنا أن تكون ١٤٢١ ، وفي صفحة ٢٨٨ فرقت المسألة ١٤٢١ وحقنا أن تكون ١٤٢٣ وتسلسل هذا إلى منا فاستدرك في هذه المسألة (٢) في النسخة ١٦ (عن تلقى السلع) وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٤ (٣) في النسخة ١٦ (السوق) (٤) في النسخة ١٦ (ابن مسعود) (٥) هو بالقاف المضمومة نسبة إلى فراديس حروب بالبصرة ينسب إلى أبي حمزة الثمالين ، والحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٤



كانها الشمس . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو هلال نا محمد بن سيرين قال : كان يكره أن يتلقى الجلب خارج البلد فإذا تلقى الجلب خارجاً من البلد قرب الجلب بالخيار إذا قدم إن شاء باع وإن شاء أمسك ، وهذا أيضاً نص قولنا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن المبارك عن أبي جعفر الرازي عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال : لا تلقوا البيوع بأفواه السكك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود الطيالسي عن إياس بن دغفل قرى ، علينا كتاب عمر بن عبد العزيز لا تلقوا الركبان . ومن نهى عن تلقى الركبان الجالين جملة الليث . والحسن ابن حي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقال الشافعي . وأبو سليمان : بإيجاب الخيار للبائع إذا قدم السوق ، ونهى عنه إلا وزاعى إن كان بالناس إليه حاجة ، وأباحه أبو حنيفة جملة إلا أنه كرهه إن أضر ذلك بأهل البلدون أن يحظره ، وأجازه بكل حال ، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ . وخلاف صاحبين لا يعرف لهما من الصحابة مخالف ، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم ، وما نعلم لأبي حنيفة في هذا القول أحداً قاله قبله ، وقال مالك : لا يجوز ذلك للتجارة خاصة ويؤدب من فعل ذلك في نواحي المصر فقط ولا بأس بالتلنى لا ببيع القوت من الطعام والأضحية ، وهذه تقاسيم مخالفة للسنة الواردة في ذلك ولا نعلمها عن أحد قبل مالك أصلاً .

**قال أبو محمد :** وحكم رسول الله ﷺ بالخيار للبائع يان بصحة البيع إلا أن للبائع خياراً في رده أو أمضائه ، والخيار لا يكون البتة ولا يجوز إلا لمن جعله رسول الله ﷺ له ، ومن جعله يورث فقد تعدى ما حذر رسول الله ﷺ ، وليس الخيار ما لا يورث ولو ورث لكان لأهل الوصية منه نصيبهم ، وقال سفيان الثوري : تلقى السلع منهى عنه من تلقاها بحيث لا تقصر الصلاة إليه فإن تلقاها بحيث تقصر الصلاة فصاعداً فلا بأس بذلك . قال علي : فهذا تقسيم فاسد لأنه دعوى بلا برهان ، وقال الليث : ينزع من المشتري ويرد إلى البائع فإن مات نزع من المشتري وبيعت في السوق ودفع ثمنها إلى البائع .

**قال أبو محمد :** احتج من أجاز تلقى الركبان (١) بما روينا من طريق البخاري عن موسى بن اسماعيل عن جويرية عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (٢) قال : كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فها نا النبي ﷺ : « أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام » . ومن طريق البخاري نا إبراهيم بن المنذر نا أبو ضمرة - هو أنس بن عياض - نا موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر : « أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله (٣) ﷺ فيبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث

(١) في النسخة ١٤ من أباح تلقى السلع وفي النسخة الحلية من أجاز تلقى السلع وما هنا موافق للنظر الحديث  
(٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ١٠١ (٣) في صحيح البخاري ج ٢ ص ١٣٩ على عهد النبي الخ

بياع الطعام ، \* ومن طريق ابن أيمن ناهشام نا أبو صالح حدثني الليث بن سعد حدثني ابن غنيج (١) عن نافع عن ابن عمر أنه حدثه ، أنهم كانوا يشترون الطعام على عهد رسول الله ﷺ من الركب أن قنهم النبي ﷺ أن يبيعوه في مكانهم الذي ابتاعوه فيه حتى ينقلوه إلى سوق الطعام ، \*

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لسته وجوه ، أحدها أن المحتجين بهذا هم (٢) القائلون بأن صاحب إزاروى خبرا عن النبي ﷺ ثم خالفه أو حمله على تفسير ما فهموا علم بما فسر وقوله حجة في رد الخبر ، وابن عمر هورأوى هذا الخبر وقد صرح عنه الفتيا بترك التلقى كما أوردنا آنفا والأخذ بما روى من النهي عن التلقى ، وثانيها أن هذين خبران هم أول مخالف لنا فهم ما فلا كراهة عندهم في بيع الطعام حيث ابتاعه ، ولا بأس وأطريقة بمن يحتاج بحجة هو أول مبطل لها ومخالف لموجبها ، والثالث أنهما موافقان لقولنا لأن معنى نهى رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يبلغوا به سوق الطعام هو نهى للبائع أن يبيع وللمشتري أن يبتاعه حتى يبلغ به السوق ، ومشهور غير منكور في لغة العرب بعت بمعنى ابتعت ويخرج خبر موسى بن عقبة على هذا أيضا ، وأنه عليه السلام نهى البائع أن يبيعوه في مكانهم الذي ابتاعه المشترون منهم ، وهذا معنى صحيح لا داخله فيه ، والرابع أنه حتى لو كان فيهما نص على جواز تلقي الركب أن وليس ذلك فيهما لكان النهي ناسخا ولا بدقيقين لاشك فيه لأن التلقى كان مباحا بلا شك قبل النهي فكان هذان الخبران موافقين للحال المتقدمة بلا شك ، وباليقين يدري كل ذى فهم أن رسول الله ﷺ إذا نهى عن التلقى فقد بطلت الإباحة بلا شك فقد بطل حكم هذين الخبرين ونسخ لو صح فيهما إباحة التلقى فكيف وليس ذلك فيهما ؟ وهذا برهان قاطع لا محيد عنه ، ومن ادعى عود حكم قد نسخ فقد كذب وقفا مالا علم له به وادعى على رسول الله ﷺ أنه لم يبين كما أمر وإن الدين مختلط لا يدري أحد حرامه من حلاله من واجبه وحاش لله من هذا ، وخامسها أن يضم هذان الخبران إلى أخبار النهي فيكون البائعون تخيروا امضاء البيع فأمر المتابعون بنقله (٣) حيثذ إلى السوق فتفق الأخبار كلها ولا تحمل على التضاد ، وسادسها أننا هذان الخبر بيان صحيح رافع للاشكال من طريق من هو أحفظ وأضبط من جويرية كما روينا من طريق البخاري ناسدا نايحي - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - حدثه نافع عن عبد الله ابن عمر قال : كانوا يبتاعون (٤) الطعام في أعلى السوق ويبيعونه في مكانه (٥) فنهام

(١) هو - بفتح القين المعجمة والنون في آخره جيم - محمد بن عبد الرحمن (٢) في النسخة ١٤ به (٣) في النسخة ١٦ وأمر المتابعون أن ينقلوه (٤) في النسخة ١٤ والنسخة ١٦ يتابعون وما هنا موافق لما في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٥١ (٥) في صحيح البخاري في مكانهم



النبي (١) ﷺ أن يبيعه في مكانه حتى ينقلوه ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة. ومحمد بن عبد الله بن نمير قال ابن أبي شيبة : نا علي بن مسهر ، وقال أبو بكر : نا أبي ثم اتفق علي بن مسهر . وعبد الله بن نمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : دكنا نشترى الطعام من الركب ان جزا فافتها نار رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه (٢) ، فهذا بين أن البيع كان في السوق الا أنه في أعلاه وفي الجزاف خاصة فهي المشترون (٣) عن ذلك ، واحتج أيضا بعضهم بشيء طريف جدا وهو أنه ذكر رواية عن هشام القرطبي عن ابن سيرين عن أبي هريرة وفيه من اشتراه فهو بالخيار ، وقال : ان هذا اللفظ يوجب الخيار للمشتري أيضا .

قال أبو محمد : وهذا مما جروا به على عادتهم الخبيثة في الإيهام والتويه بانهم يحتجون وهم لا يأتون بشيء لان هذا الذي قاله هذا القائل باطل ولو جاء بهذا اللفظ لكان مجملًا تفسره رواية أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة لهذا الخبر نفسه وان الخيار انما هو للبائع وهكذا قال أبو هريرة . وابن سيرين في قياهما ، ثم هبك لو صح خيار آخر للمشتري فاي منفعة لهم في هذا ؟ وهم لا يقولون بهذا ، فلو كان ههنا حياء . أو ورع لردع عن التويه بمثل هذا ما هو كله عليهم .

قال أبو محمد : وقال بعض الناس : انما أمر عليه السلام بهذا حيطة للجلاب دون أهل الحضر . قال علي : وقال بعضهم : بل حيطة على أهل الحضر دون الجلاب . قال أبو محمد : وكلا القولين فاسد وما حيطة النبي ﷺ لأهل الحضر الا حيطة للجلاب سواء سواء قال الله تعالى : ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ) فهو عليه السلام ذورافة ورحمة بالمؤمنين كما وصفه ربه تعالى ، ولم يفرق بين المؤمنين من أهل الحضر والمؤمنين من الجالين وكلهم مؤمنون فكلمهم (٤) في رافته ورحمته سواء ولكنها الشرائع يوحى اليه باعته عز وجل فيؤديها كما أمر لا يبدلها من تلقاء نفسه ولا ينطق عن الهوى ، ولا علة لشيء من احكام الشريعة الا ما قاله الله عز وجل : ( ليلوكم أيكم أحسن عملا ) . ( ولا يستل عما يفعل وهم يسألون ) . ( لا معقب لحكمه ) وما عدا هذا فباطل وافك مفترى ، فان قال قائل : فما يقولون في خبر ابن عمر المذكور وهو صحيح وأتم المنتسبون الى القول بالسنة ؟ قلنا : نعم والله الحمد كثيرا وستذكر الحكم الذي في هذا الخبر من نقل الطعام عن موضع ابتياعه وأنه في الجزاف خاصة بعد هذا ان شاء الله تعالى من خير آخر ، وأما هذا الخبر الذي

(١) في صحيح البخاري رسول الله (٢) الحديث اختصره المصنف اخرج ١ ص ٤٤٦ (٣) في النسخة ١٦

فهي المشتري (٤) في النسخة ١٤ « وكلامهم »

ذكرنا هنا فهو كما ذكرنا ولا بد اما أمر البائعين (١) وهم الركبان الجالبون له بان نهوا عن ذلك البيع هنالك ونهى المشترون (٢) عن التلقى واما انه مفسوخ بالنهي عن التلقى أوفى الجزاف خاصة كما في خبر عبيد الله لا بد من أحده هذه الأمور لما ذكرنا، ولا يحتمل غير هذين الوجهين أصلاً، وبالله تعالى التوفيق \*

**١٤٦٩ مسألة** ولا يجوز أن يتولى البيع ساكن مصر أو قرية أو مجسر لخصاص (٣) لافي البدو ولا في شيء مما يجلبه الخصاص الى الأسواق والمدن والقرى أصلاً ولا ان يتناع له شيئاً لافي حضر ولا في بدو، فان فعل فسخ البيع والشراء أبداً وحكم فيه بحكم الغصب ولا خيار لاحد في امضائه لكن يدعه يبيع لنفسه أو يشتري لنفسه أو يبيع له خصاص مثله ويشتري له كذلك لكن يلزم الساكن في المدينة أو القرية أو المجسر أن ينصح للخصاص في شرائه ويبيعه ويبدله على السوق ويعرفه بالأسعار ويعينه على رفع سلعته ان لم يرديعها وعلى رفع ما يشتري، وجاز للخصاص أن يتولى البيع والشراء لساكن مصر أو القرية أو المجسر، وجاز لساكن مصر أو القرية أو المجسر (٤) أن يبيع ويشتري لمن هو ساكن في شيء منها \*

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ناهير بن حرب ناسفان بن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أنه نهى أن يبيع حاضر لباد» (٥) \* ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال : نهينا أن يبيع حاضر لباد وان كان أخاه أو أباه \* ومن طريق مسلم نا اسحاق ابن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : «نهى رسول الله ﷺ أن تتلقى الركبان وأن يبيع حاضر لباد» قال طاوس : فقلت لابن عباس : ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكون (٦) له سمساراً، ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا ابراهيم بن الحسن نا حجاج - هو ابن محمد - قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : «لا يبيع (٧) حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا شاذان عن ابن أبي ذئب حدثني مسلم الخياط عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع حاضر لباد، فهذا نقل خمسة من الصحابة بالطرق الثابتة فهو نقل تواتر، وبه تأخذ الصحابة رضي الله عنهم كما روينا آتفا عن ابن عباس مفسراً مبيناً \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع

(١) في النسخة ١٦٦ أمر البائعين (٢) في النسخة ١٦٦ المشتري (٣) الخصاص جمع خص هو البيت من الغصب أي صاحبه (٤) يقال أصبح بنوة لان جعفر اذا كانوا يبيتون مكانهم في الليل لا يرجعون الى بيوتهم (٥) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٥ (٦) لا يكون (٧) في سنن النسائي «لا يبيع» على الخبر



عن سفيان الثوري عن أبي موسى عن الشعبي كان المهاجرون يكرهون بيع حاضر لباد ؟  
قال الشعبي : واني لا فعله (١) .

**قال أبو محمد :** الأولى أن يحمل عليه قول الشعبي واني لا فعله أي اني أكرهه كما كرهوه .  
ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة عن مسلم الخياط أنه سمع أبا هريرة ينهى أن  
يبيع حاضر لباد . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عيينة عن مسلم الخياط أنه سمع أبا هريرة  
يقول : نهى أن يبيع حاضر لباد ، وسمع عمر يقول : لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق وكيع  
عن سفيان الثوري عن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي قال : قال عمر بن الخطاب : دلوهم على  
السوق دلوهم على الطريق وأخبروهم بالسعر . ومن طريق أبي داود سمعت حفص بن عمر  
يقول : نا أبو هلال نا محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : كان يقال : لا يبيع حاضر لباد  
وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يتناع له شيئاً . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة  
عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أنس قال : لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق أبي داود  
نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه  
قدم بجلوبة [له] (٢) على عهد رسول الله ﷺ فنزل على طلحة بن عبيد الله فقال له طلحة :  
ان النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبايعك  
فشاورني حتى أمرك أو أنهاك .

فهؤلاء المهاجرون جملة . وعمر بن الخطاب . وأنس . وابن عباس . وأبو هريرة .  
وطلحة لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول عطاء . وعمر بن  
عبد العزيز . وروينا عن بعض التابعين خلافه (٣) . وروينا عن الحسن أنه كان لا يرى  
بأساً أن يشتري من الأعرابي للأعرابي قيل (٤) له : فيشتري منه للمهاجر ؟ قال : لا .  
ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو حرة (٥) سمعت الحسن يقول : اشترى للبدوي  
ولا تبع له . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود - هو الطياسي - عن إياس بن دغفل قرى .  
علينا كتاب عمر بن عبد العزيز لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن  
إبن أبي نجيح عن مجاهد قال : انما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن  
يصيب المسلمون من غرتهم فأما اليوم فلا بأس ، وقال عطاء : لا يصلح اليوم . ومن طريق  
وكيع عن ابن خثيم قلت لعطاء : قوم من الأعراب يقدمون علينا أفنشتري لهم ؟ قال : لا بأس .  
ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال : كان يعجبهم أن يصبوا

(١) في النسخة ١٩ لا أفعله وهو غلط (٢) الزيادة من حنن أبي داود ، والجلوبة بفتح الجيم ما يجلب لا يج من كل شيء (٣) في النسخة ١٤ خلافاً (٤) انقله سقط من النسخة ١٤ (٥) هو بالحاء المهملة واسمه واصل بن عبد الرحمن البصري وفي النسخة ١٤ أبو جرة بالجيم وهو تصحيف

من الأعراب رخصة ، وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . وأحمد . واسحاق والشافعي . وأبي سليمان . ومالك . والليث ، قال (١) الأوزاعي : لا يبيع له ولكن يشير عليه وليست الإشارة بيعاً إلا أن الشافعي قال : إن وقع البيع لم يفسخ ، وقال الليث . ومالك : لا يشير عليه ، وقال مالك : لا يبيع الحاضر أيضاً لأهل القرى ولا بأس بأن يشتري الحاضر للبادي إنما منع من البيع له فقط ، ثم قال : لا يبيع مدني لمصري ولا مصري لمدني ولكن يشير كل واحد منهما على الآخر ويخبره بالسعر ، وقال أبو حنيفة : يبيع الحاضر للبادي لا بأس بذلك .

**قال أبو محمد :** أما فسخنا للبيع فإنه بيع محرم من إنسان منهي عن ذلك البيع وقد قال رسول الله ﷺ : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» ونقض الشافعي هنا إذ لم يطل هذا البيع وأبطل سائر البيوع المنهي عنها بلا دليل مفرق ، وأما من قال : إن النهي عن ذلك ليصاب غرة من البدوي وأنه نظر للحاضرة فباطل حاش لرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ، وهو الذي قال فيه ربه تعالى : ( بالؤمنين رموف رحيم ) وأهل البدو مؤمنون كأهل الحضر فنظره وحياطته عليه السلام للجميع سوله ، ويطل هذا التأويل الفاسد من النظر الصحيح أن ذلك لو كان نظراً لأهل الحضر لجاز للحاضر أن يبيع للبادي من البادي وأن يشتري منه نفسه وكلا الأمرين لا يجوز ، فصح أن هذه عملة فاسدة وأنه لا علة لذلك أصلاً إلا الاقياد لأمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . وأما قول مالك فخطأ من جهات ، أما تفريقه بين البيع للبادي فمنع منه وبين الشراء له فباحه فخطأ ظاهر لأن لفظة لا يبيع يقتضي أن لا يشتري له أيضاً كما قال أنس بن مالك وهو حجة في اللغة وفي الدين ، والعرب تقول : بعت بمعنى اشتريت قولاً مطلقاً وإذا اشتري له من غيره فقد باع من ذلك الغير له يقيناً بلا تكلف ضرورة ، وقد قال تعالى : ( فأسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ) فحرموا الشراء كما حرموا البيع وأحلوا هنا الشراء له وحرموا البيع له ، وأما قول مالك : لا يبيع لأهل القرى فخطأ لأن اسم البادي لا يقع عند العرب على ساكن في المدن البتة وإنما يقع على أهل الأخية . والخصوص المتجمعين مواقع القطر للرعي فقط ، وأما تفريقه بين من كان من أهل الدين بمنزلة أهل المدن وبين سائر أهل القرى فخطأ ثالث بلا دليل أصلاً . وأما قوله ، لا يبيع مدني لمصري ولا مصري لمدني فخطأ رابع لا دليل عليه البتة ولا نعلم أحداً قاله قبله ، وإنما تفريقه بين المدني والمصري فرأى أن يشير كل واحد منهما على الآخر ولا يبيع له ولم ير أن يشير



حاضر على أعراني ولا يبيع له فخطأ خامس بلا دليل \* فلهذه وجوه خمسة مخالفة للخبر المذكور لا دليل على صحة شيء منها لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس : ولا من رأى له وجه . ولا من قول أحد قبله (١) لا صاحب . ولا تابع ، وأما قوله : لا يشير الحاضر على البادى فان من قال بهذا احتج بما روى في بعض هذه الأخبار من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

**قال أبو محمد :** وهذا لاحجة لهم فيه أصلاً ولا في هذا اللفظ ما توهموه من الميل على أهل البادية . لأنصر . ولا أثر . ولا شبهة بوجه من الوجوه لأنه عليه السلام لم يقل : دعوا الحاضرين يرزقهم الله من أهل البادية إنما قال : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض وأهل البدو من الناس كما أهل الحضر سواء سواء ولا فرق ، فدخل في هذا اللفظ رزق الله تعالى للبادى من الحاضر . وللبادى من البادى . وللحاضر من البادى وللحاضر من الحاضر دخولا مستويا لا مزية لشيء من ذلك على شيء آخر منه فبطل ذلك الظن الكاذب ، ولا يحل من بيع البادى والحاضر إلا ما يحل من بيع الحاضر للحاضر ولا فرق .

فان قالوا : إنما نهى عن أن يبيع له قسنا على ذلك أن لا يشير عليه قلنا : القياس كله باطل ولو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنكم تركتم أن تمنعوا من الشراء له قياسا على البيع له وهو بيع مثله وقسم الإشارة على البيع وليست منه في ورد ولا صدر ، ولا يختلفون في أن امرأ لو شاور آخر بعد النداء للجمعة في بيع فأشار عليه لم يخرج ولا أتى مكروها ولو باع أو اشترى لعصى الله تعالى وإن من حلف أن لا يبيع فأشار في أمر يبيع لم يحث ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابيه وللائمة ولجماعة المسلمين » والبادى من المسلمين فالنصيحة له فرض ، ولو أراد الله تعالى أن لا يشار عليه لنص على ذلك كما نص على البيع على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكرنا النصيحة للبادى آثما من طريق عمر بن الخطاب . وطلحة بن عبيد الله ولا يخالف لهما في ذلك من الصحابة ، وقد جاء في ذلك أثر كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصح الرجل أخاه فلينصح له » . وأما أبو حنيفة فلم يحتج إلى تطويل لكن خالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نهيه عن أن يبيع حاضر لباد بتقل التواتر ، وخالف ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم دون أن يعرف لهم منهم مخالف وهم يشنعون بأقل من هذا ،

فمن أعجب ممن يرد هذه الآثار المتواترة المتظاهرة الصحاح . من السنن . وعن الصحابة ثم يقلد آثارا واهية مكذوبة في جعل الآبق فلا يعلاها ولا يتأول فيها هذا؟ وهم يطلقون في أصولهم أن الأثر وإن كان ضعيفا فهو أقوى من النظر وحسبنا الله ونعم الوكيل .

١٤٧٠ مسألة . فإن كان في حائط أنواع من الثمار من الكثرى . والتفاح . والخوخ . وسائر الثمار فظهر صلاح شيء منها من صنف دون سائر أصنافه جاز بيع كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط وإن كان لم يطب بعد إذا بيع كل ذلك صفقة واحدة فإن أراد بيعه صفقتين لم يجز بيع ما لم يبد فيه شيء من الصلاح وإن كان قد بدا صلاح ذلك الصنف بعد حاشا ثمر النخل والعنب فقط فإنه لا يجوز بيع شيء منه لا وحده ولا مع غيره إلا حتى يزهي ثمر النخل ويبدأ سواد العنب أو طيه .

برهان ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، ولا يخالو هذا الصلاح الذي به يحل بيع الثمار بعد تحريمه من أن يكون عليه السلام أراد به ابتداء ظهور الطيب في شيء منه أو تناهى الطيب في جميعه أو له عن آخره . أو في أكثره . أو في أقله . أو في جزء مسمى منه كنصف . أو ثلث . أو ربع . أو عشر . أو نحو ذلك لا بد ضرورة من أحد هذه الوجوه ، فمن المحال الممتنع الذي لا يمكن أصلا أن يريد عليه السلام أكثره أو أقله أو جزءا مسمى منه ثم لا ينص على ذلك ولا يبينه وقد افترض الله عز وجل عليه البيان فلا سبيل إلى أن يكلفنا شرعا لا ندرى ما هو لأنه كان يكون عليه السلام مخالفا لما أمر به تعالى له بالبيان ، وهذا ما لا يقوله مسلم ، وأيضا فإن ذلك كان يكون تكليفا لنا ما لا نطقه من معرفة ما لم نعرف به وقد أمنا الله تعالى من ذلك بقوله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فبطلت هذه الوجوه ييقن لامرية فيه ولم يبق إلا وجهان فقط ، إما ظهور الصلاح في شيء منه وإن قل . وإما عموم الصلاح لجميعه فنظرنا في لفظه عليه السلام فوجدناه حتى يبدو صلاحه فصيح أنه ظهور الصلاح وبصلاح حبة واحدة يطلق عليه في اللغة أنه قد بدا صلاح هذا الثمر ، فهذا مقتضى لفظ رسول الله ﷺ ، ولو أنه عليه السلام أراد صلاح جميعه لقال : حتى يصلح جميعه ، وأيضا فإن جميع الثمار يبدو صلاح بعضه ثم يتابع صلاح شيء شيء منه فلا يصح آخره الا ولو ترك أوله لفسد وضاع بلا شك ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال ، وأيضا فلا نعرف أحدا (١) قال هذا قديما ولا حديثا ، وما زال الناس يتبايعون الثمار كل عام عملا عاما فاشيا ظاهرا بعلم رسول الله ﷺ (٢) ثم كذلك كل عام في جميع أقطار أهل الاسلام ما قال قط أحد : إنه



لا يبيع الثمر الا حتى يتم صلاح جميعه حتى لا يبقى منه ولا حبة واحدة .  
**قال ابو محمد :** فاذا الامر كما ذكرنا فبيع ثمار الحائط الجامع لاصناف الشجر صفقة واحدة بعد ظهور الطيب في شيء منه جائز وهو قول الليث بن سعد لانه يبيع ثمار قد بدا صلاحها ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان ذلك لا يجوز الا في صنف واحد ، ولو كان ذلك هو اللازم لما أغفل عليه السلام بيانه ، وأما اذا بيع الثمر صفقتين فلا يجوز بيع مالم يبد فيه شيء من الصلاح بعد سواء كان من صنف قد بدا الصلاح في غيره أو من صنف آخر لانه يبيع ثمرة لم يبد صلاحها وهذا حرام ، وإنما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم الضمير - وهو الهاء الذي في صلاحه - الى الثمر المبيع المذكور في الخبر بلا شك فصح ما قلناه يقينا ، وأما النخل . والعنب فقد خصهما نص آخر وهو نهيه عليه السلام عن بيع ثمر النخل حتى تزهى أو تحمر ، وعن بيع العنب حتى يسود أو يبد وصلاحه بدخوله في سائر الثمار وان كان (١) مما لا يسود ، فلا يجوز بيع شيء من ثمار النخل والعنب الا حتى يصير المبيع منهما في حال الازهاء أو ظهور الطيب فيه نفسه بالسواد أو بغيره ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٧١ مسألة** ولا يبيع فراخ الحمام في البرج مدة مسماة كسنة . أو ستة أشهر . أو نحو ذلك لانه يبيع مالم يخلق . ويبع غرر لا يدري كم يكون . ولا أي صفة يكون فهو أكل مال بالباطل ، وإنما الواجب في الحلال في ذلك بيع ما ظهر منها بعد أن يقف البائع أو وكيله . والمشتري أو وكيله عليها وان لم يعرف أو أحدهما عددها أو يرها أحد من ذكرنا فيقع البيع بينهما على صفة الذي رآها (٢) منهما ، فان تداعيا بعد ذلك في فراخ فقال المشتري : كانت موجودة حين البيع فدخلت فيه ، وقال الآخر : لم تكن موجودة حينئذ ولا بينة حلفا معا وقضى بها بينهما لأنها في أيديهما معا هي يد المشتري بحق الشراء للفراخ التي في البرج وهي يد صاحب الأصل بحق ملكه للأصل من الأمهات والمكان وبالله تعالى التوفيق ، الا ان كان المشتري قبض كل الفراخ وعرف ذلك ثم ادعى أنه بقي له شيء . هنالك فهو للبائع وحده مع يمينه لانه مدعى عليه فيما بيده .

**١٤٧٢ مسألة** وجائز بيع الصغار من جميع الحيوان حين تولد ويجبر كلاهما على تركها مع الأمهات الى أن يعيش دونها عيشا لا ضر فيه عليها ، وكذلك يجوز بيع البيض المحضونة ويجبر كلاهما على تركها الى أن تخرج وتستغنى عن الأمهات .  
 برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وأحل الله البيع ) وأما ترك كل ذلك الى أن يستغنى عن

(١) في النسخة ١٤ وان كان (٢) في النسخة ١٦ وآه

الامهات فلقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) والنهي عن اضاعه المال . والوعيد الشديد على من عذب الحيوان واصبرها ، وازالة الصغار عن الامهات قبل استغنائها عنها عذاب لها وقتل الا من ذبحها للاكل فقط على ما ذكرنا في كتاب ما يحل أكله وما يحرم وازالة البيض بعد أن تغيرت بالحضن عن حالها اضاعه للمال .

١٤٧٣ مسأله ولا يحل بيع شيء من ثمر النخل من البلح . والبسر . والزهر . والمنكث . والحلقان . والمعو . والمعد . والثغد . والرطب بعضه ببعض من صنفه أو من صنف آخر منه ولا بالثمر لا متماثلا ولا متفاضلا لا نقدا ولا نسيئة لافي رؤوس النخل ولا موضوعا في الارض ، ويجوز بيع الزهر . والرطب بكل شيء يحل بيعه حاشا ما ذكرنا نقدا وبالدراهم والدنانير نقدا ونسيئة حاشا العرايا في الرطب وحده ، ومعناها أن يأتي أو ان الرطب ويكون قوم يريدون ابتاع الرطب للاكل فايح لهم أن يتبعوا رطبا في رؤوس النخل بخرصاتها ثم افيادون خمسة أو سق يدفع التمر الى صاحب الرطب ولا بد ولا يحل بتأخير ولا في خمسة أو سق فصاعدا ولا باقل من خرصاتها ثمرا ولا باكثر فان وقع بما قلنا : انه لا يجوز فسخ أبدا وضمن ضمان الغصب .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا ابن نمير : وزهير بن حرب قالا جميعا : نا سفيان بن عيينة نا الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه « نهى رسول الله ﷺ (١) عن بيع الثمر بالتمر » . ومن طريق مسلم نا عبد الله بن مسلمة القعنبي نا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حشة « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال : ذلك الربا » (٢) ، وصح أيضا من طريق رافع بن خديج . وأبي هريرة عن رسول الله ﷺ « النهى عن بيع الثمر بالتمر » والتمر يقتضي الاصناف التي ذكرنا ، وصح النهى عن ذلك عن سعيد بن أبي وقاص ، ولم يحجز سعيد بن المسيب قفيز رطب بقفيز من جاف ، وهو قول مالك . والشافعي . والليث . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن . وأبي ثور . وأبي سليمان ، وهو الخارج من أقوال سفيان . وأحمد . وإسحاق ، وأجاز أبو حنيفة بيع الرطب بالتمر كيلا بمثله نقدا ولم يحجزه متفاضلا ولا نسيئة وقال : انما يحرم بيع الثمر الذي في رؤوس النخل خاصة بالتمر ولم يحجز ذلك لافي العرايا ولا في غيرها ، واحتج له مقلدوه بما صح من طريق ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ عن المزابة ، والمزابة أن يباع ما في رؤوس النخل من ثمر بتمر مسمى بكيل ان زاد قلي وان نقص فعلى » ومثله مسندا

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٨ « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى » الخ والحديث فيه مطول (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ مطولا



أيضا من طريق أبي سعيد الخدري هـ ومن طريق عطاء عن جابر بن عبد الله أنه فسر لهم المزابنة أنها بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا هـ

قال أبو محمد : لأحجة لهم في شيء من هذه الأخبار لا تنال تنازعهم في تحريم الرطب في رؤس النخل بالتمر كيلا نعم وغير كيل ، ولا نازعناهم في أن هذا مزابنة فاحتجاجهم بها تمويه وإيهام ضعيف وليس في شيء من هذه الأخبار ولا غيرها أنه لا يحرم من بيع الثمر بالتمر إلا هذه الصفة فقط ولا في شيء من هذا أن ما عدا هذا خلال لكن كل ما في هذه الأخبار فهو بعض ما في حديث ابن عمر الذي صدرنا به ، وبعض ما في حديث سهل بن أبي حشمة . ورافع . وأبي هريرة ، وتلك الأخبار جمعت ما في هذه (١) وزادت عليها فلا يحل ترك ما فيها من زيادة الحكم من أجل أنها لم تذكر في هذه الأحاديث كما أن قول الله تعالى : ( منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم ) ليس حجة في إباحة الظلم في غيرها ، وهكذا جميع الشرائع أولها عن آخرها ليست كل شريعة مذكورة في كل حديث ، وأيضا فإنا نقول لهم : من أين قلتم : أن المراد في تلك الأخبار التي فيها النهي عن بيع الثمر بالتمر إنما هو ما ذكر في هذه الأخبار الآخر من النهي عن بيع الثمر في رؤس النخل بالتمر ، وما برهانكم على ذلك ؟ وهل زدتمونا على الدعوى المجردة الكاذبة شيئا ؟ ومن أين وجب ترك عموم تلك الأخبار الثابتة من أجل أنه ذكر في هذه بعض ما في تلك ؟ فانهم (٢) لا سبيل لهم إلى دليل أصلا لا قوى . ولا ضعيف فخلصوا على الدعوى فقط ، فإن ادعوا إجماعا على ما في هذه كذبوا هـ وقد رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا بن المبارك عن عثمان بن حكيم عن عطاء عن ابن عباس قال : الثمر بالتمر على رؤس النخل مكايلة إن كان بينهما دينار أو عشرة دراهم فلا بأس به ، وهذا خبر صحيح ، وعثمان بن حكيم ثقة وسائر من فيه أئمة أعلام ، وقد فسر ابن عمر المزابنة كما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر هـ نهى رسول الله ﷺ فذكر المزابنة . والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا . وبيع الكرم بالزيب كيلا هـ وحدثنا حماد بن عمار بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر - هو ابن حماد - نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع (٣) عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمزابنة اشتراء الثمر بالتمر واشتراء العنب بالزيب كيلا هـ فمن جعل تفسير ابن عمر باطلا وتفسير جابر . وأبي سعيد صحيحا (٤) بل كلاهما حق وكل ذلك مزابنة منهي عنها ،

(١) في النسخة ١٤ هذا (٢) في النسخة ١٦ (فاته) (٣) في النسخة ١٤ (بن عمر عن نافع) (٤) إذا كان قوله فمن جعل استغناء ما يكون قوله بد صحيحا تاما ، وإذا كان اسما موصولا مبتدأ أو شرطاً فالكلام غير تام وكثيرا ما يقع مثل ذلك في كلام المصنف وتقديره (فغير صحيح) يدل عليه ما بعده والله أعلم

وما عدا هذا فضلال وتحكم في دين الله تعالى بالباطل والعجب كله من اباحة أبي حنيفة ومن قلده دينه ما قد نص رسول الله ﷺ على النهي عنه من بيع الرطب بالتمر . وبيع التمر بالتمر . وتحريمه ما لم يحرمه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ ولا جاء قطعه نهى من بيع الجوز على رؤس أشجاره بالجوز المجموع ، وهذا عجب جدا ! وما رأينا قط سنة مضاعة الا والى جنبها بدعة مذاعة ونعوذ بالله من الخذلان ، واحتجوا أيضا بان قالوا : لا يخلو الرطب . والتمر من أن يكونا جنسا واحدا أو جنسين فان كانا جنسا واحدا فالتمثيل في الجنس الواحد جائز لا باحة رسول الله ﷺ التمر بالتمر مثلا بمثل وان كانا جنسين فذلك فيهما أجوز لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد ،

**قال أبو محمد** : فنقول لهم : الذي أباح التمر بالتمر متمثلا يدايد وأمرنا إذا اختلفت الاصناف أن نبيع كيف شئنا إذا كان يدايد هو الذي نهانا عن بيع الرطب بالتمر جملة . وعن بيع التمر بالتمر ، وأخبرنا أنه الربا وليست طاعته في بعض ما أمر به واجبة وفي بعضه غير واجبة هذا كفر بمن قاله بل طاعته في كل ما أمر به واجبة لكن يا هؤلاء أين كنتم عن هذا الاستدلال الفاسد الذي صحتموه وعارضتم به سنة الله تعالى ورسوله عليه السلام ؟ إذ حرمتم برأيكم الفاسد بيع الدقيق بالحنطة أو بالسويق جملة فلم تجزوه لامتناعا ولا متمثلا . ولا نقدا . ولا نسيئة . ولا كيلا . ولا وزنا ، وهلا قلتم لأنفسكم : لا يخلو الدقيق والحنطة . والسويق من أن تكون جنسا واحدا أو جنسين أو ثلاثة أجناس ، فان كانت جنسا واحدا فالتمثيل في الجنس الواحد جائز لا باحة رسول الله ﷺ الحنطة بالحنطة مثلا بمثل ، وإن كانت جنسين أو ثلاثة فذلك فيها أجوز لقول رسول الله ﷺ : إذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد ، فهذا المكان أولى بالاعتراض وبالرد وبالاطراح لا قول رسول الله ﷺ وحكمه ، فقال قائل منهم : التفاضل في الدقيق بالحنطة موجود في الوقت وأما في الرطب بالتمر فلا يوجد إلا بعد الوقت قتلنا : فكان ماذا لو كان ما قلتم حقا ؟ ومن أين وجب مراعاة التفاضل في الوقت أو بعده ؟ فكيف والذي قلتم باطل ؟ لأن المماثلة بالكيل موجودة في الرطب بالتمر كما هي موجودة في الدقيق بالسويق . وفي الدقيق بالحنطة في الوقت فلا تفاضل فيهما أصلا وإنما كان التفاضل موجودا في الدقيق بالسويق فيما خلا وبطل الآن ولا يقطع أيضا بهذا بطل فرقكم الفاسد ، وأيضا فانما أباح رسول الله ﷺ التمر بالتمر مثلا بمثل ، وبالمشاهدة ندري أن الرطب ليس مثلا للتمر في صفاته ، واحتجوا أيضا بأن قالوا : بيع التمر الحديث بالتمر القديم جائز وهو ينقص



عنه فيما بعد قلنا : نعم فكان ماذا ؟ ومتى جعلنا لكم علة المنع من بيع الرطب بالتمر انما هي نقصانه اذ ايبس ؟ حاشا لله أن يقول هذا لأن الأثر الذي من طريق سعد الذي فيه أينقص الرطب اذا جف (١) لا يصح لأنه من رواية زيد بن أبي عياش وهو مجهول ، ولو صح لأذعناله ولقلنا به ، وهذا التعليل منكم باطل وتخرص في دين الله تعالى لم يأت به قرآن ولا سنة وانما هو الطاعة لله تعالى ولرسوله عليه السلام فقط : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) ونقول لمن ادعى التعليل وانه هو الحكمة وما عداه عبث : أخبرونا ما علة تحريم الميتة . والدم . ولحم الخنزير . والخامسة في النكاح . وسائر الشرائع ؟ فلا سبيل لهم الى وجود شيء أصلا فمن أين وجب أن تعلق بعض الشرائع بالدعوى الكاذبة ولا تعلق سائرها ؟ وما نعلم لأبي حنيفة سلفا قبله في إباحة الرطب بالتمر ممن يحرم الربا في غير النسبة ، وقال مالك : بيع الرطب بالرطب جائز وهذا خطأ لنهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر ، وقال الشافعي كقولنا وبالله تعالى التوفيق ، وأما العرايا وروينا من طريق نافع عن ابن عمر قال : كانت العرايا أن يعرى الرجل في ماله النخلة والنخلتين .

قال علي : ليس في هذا بيان حكم العرايا ، وروينا عن موسى بن عقبة أنه قال : العرايا نخلات معلومات يأيتها فيشتريها ، وروينا عن زيد بن ثابت . ويحيى بن سعيد الأنصاري . ومحمد بن اسحق أنها النخلة والنخلتان والنخلات تجعل للقوم فيبيعون ثمرها بخرصها تمرا ، وقال سفيان بن حسين . وسفيان بن عيينة . والأوزاعي . وأحمد بن حنبل مثل هذا إلا أنهم خصوا بذلك المساكين يجعل لهم ثمر النخل فيصعب عليهم القيام عليها فأبيع لهم أن يديموها بما شاءوا من الثمر . وروينا عن عبد ربه بن سعيد الأنصاري أن العرية الرجل يعرى النخلة أو يستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيعها بمثل خرصها تمرا ، وقال أبو حنيفة : العرية أن يهب الرجل رجلا آخر ثمرة نخلة أو نخلتين ثم يبدو له فيعطيه مكان ثمر ما أعطاه تمرا يابسافيخرج بذلك عن خلاف الوعد ، وقال مالك : العرية أن يهب الرجل لآخر ثمرة نخلة أو نخلتين أو نخلات من ماله ويكون الواهب ساكنا بأهله في ذلك الحائط فيشق عليه دخول المعرى في ذلك الحائط فله أن يبتاع منه ذلك الثمر بخرصه تمرا إلى الجداد ، ولا يجوز عنده إلا النسبة ولا بد ، وأما ما يدعى فلا ، وأما قول الشافعي فإنه قال : العرية أن يأتي أو ان الرطب وهناك قوم قراء لا مال لهم ويريدون ابتياع رطب يأكلونه مع الناس ولهم فضول تمر من أقواتهم فأبيع لهم أن يشتروا الرطب بخرصها من الثمر فيأدون خمسة أو سق نقدا

ولابد ، وأما قولنا الذي ذكرنا فهو قول يحيى بن سعيد الأنصارى . وأبى سليمان هـ وروينا من طريق مسلم نا محمد بن ربح بن المهاجر نا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصارى قال : العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرأ (١) هـ

**قال أبو محمد** : أما قول ابن عمر . وموسى بن عقبة فلا يان فيها ، وأما قول زيد بن ثابت وأحد قول يحيى بن سعيد . وابن اسحاق . وسفيان بن حسين . والأوزاعي . وأحمد فإنه يحتاج له بما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر (٢) هـ

قال على : ليس لهم في هذا الحديث حجة أصلاً وانما فيه أن صاحب الرطب هو الذي يبيعه بخرصه تمرأ ونحن هكذا نقول ، وجائز عندنا أن نبيع الرطب كذلك الذي هو له والنخل معاً ، وجائز أن نبيعه أيضاً كذلك من مالك (٣) الرطب وحده بهبة أو بشراء أو بميراث أو بأجازة أو بأصدق ، فهذا الخبر موافق لقولنا والله الحمد ، وليس فيه إلا صفة البائع فقط وليس فيه من هو المشتري ، وأما من ذهب مذهب عبد ربه بن سعيد فإنه يحتاج له بما رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا أبو أسامة عن الوليد بن كثير حدثني بشير بن يسار مولى بنى حارثة أن رافع بن خديج . وسهل بن أبى حشمة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابة الثمر بالتمر إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم (٤) هـ

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه بيان قولهم لا بنص ولا بإشارة ولا بدليل وانما فيه أن أصحاب العرايا أذن لهم في التمر بالتمر فقط وهكذا نقول فبطل أن يكون لشيء من هذين القولين في شيء من هذين الخبرين حجة (٥) ثم نظرنا في قول الشافعي فوجدناه دعوى بلا برهان وانما ذكر فيه حديثاً لا يدري أحدهم نشأه ولا مبدأه ولا طريقه ذكره أيضاً بغير اسناد فبطل أن يكون فيه حجة وحصل قوله دعوى بلا برهان - نغني تخصيصه ان الذين أبيع لهم ابتياع الرطب بخرصه تمرأ انما هم من لا شيء لهم يتعاون به الرطب لئلا كلوه فقط - ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه قوله : ان العرية هي ثمر نخل تجعل لآخرين ، وقوله : ان الذين جعلوه يسكنون بأهلهم في الحائط الذي فيه تلك النخل وقوله : ان أصحاب النخل ينادون بدخول الذين جعل لهم تلك النخل أقوالاً ثلاثة لا دليل على شيء منها . لا في قرآن . ولا في سنة . ولا في رواية سقيمة . ولا في قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا لغة . ولا رأى له وجه ، وما فعله عن أحد قبله ، ثم الشنعة (٦) والاعجوبة

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ باطول من هذا (٢) سقط لفظ (من التمر) من الموطأ ج ٢ ص ١٢٥  
(٣) في النسخة ١٤ (من ملك) (٤) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٠ (٥) سقط لفظ (حجة) من النسخة ١٤  
(٦) في النسخة ١٦ ثم السفة



العظيمة قوله : ان ذلك لا يجوز الانسيئة الى الجداد ولا يجوز نقدا أصلا ، وهذا هو الربا المحرم جهارا ثم الى أجل مجهول ولا نعلم هذا عن أحد قبله ، وهو حرام مكشوف لا يحل أصلا وانما حل ههنا الرطب بالتمر بالنص الوارد فيه فقط ، ووجدنا النسيئة فيما فيه الربا حراما بكل وجه فلما حل بيع التمر بالتمر ههنا لم يحز الايدا يد ولا بد لانه لا يبيع الا امانة قدا واما نسيئة فالنسيئة حرام لانه ربا في كل ما يقع فيه الربا بلا خلاف . - ولانه شرط ليس في كتاب الله تعالى - يعني اشتراط تأخيرته فهو باطل فلم يبق الا النقد فلم يحز غيره وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه أبعد (١) الاقوال لانه خالف جميع الآثار كلها جهارا وأتى بدعوى لا دليل عليها ولا نعلم أحدا قال بها قبله ، والخبر في استثناء جواز بيع الرطب بالتمر لأهل العرايا خاصة منقول نقل التواتر رواه رافع وسهل . وجابر . وأبو هريرة ، وزيد وابن عمر في آخرين سواهم كل من سمينا هو عنهم في غاية الصحة يخالفوا ذلك بأرائهم الفاسدة .

والبرهان لصحة قولنا هو ما روينا من طرق جمة كلها ترجع الى مالك أن داود ابن الحصين حدثه عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق » يشك داود .

قال أبو محمد : فاليقين واقع فيما دون خمسة أوسق بلا شك فهو مخصوص فيما حرم من بيع التمر بالتمر ولا يجوز ان يباح متيقن الحرام بشك ، ولو أن رسول الله ﷺ أباح ذلك في خمسة أوسق لحفظه الله تعالى حتى يبلغ إلينا مبينا وتقوم به الحجة فلم يفعل الله تعالى ذلك فإيقنا أنه لم يبيحه نبيه عليه السلام قط في خمسة أوسق لكن فيما دونها يقين ، وبالله تعالى التوفيق .

فلا يجوز لأحد أن يبلغ بذلك في عام واحد في صفقة واحدة ولا في صفقات خمسة أوسق أصلا لا البائع ولا المشتري (٢) لانه يخالف أمر رسول الله ﷺ ومن طريق مسلم بن الحجاج نا يحيى بن يحيى - هو النيسابوري - أنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الانصارى أخبرني نافع أنه سمع [ عبدا لله ] (٣) بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت حدثه « أن رسول الله ﷺ رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطباً » ومن طريق مسلم نا عبد الله بن مسلمة القعنبي نا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الانصارى عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم

(١) في النسخة ١٤ أقصد (٢) في النسخة رقم ١٦ لا البائع ولا المشتري (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩

منهم سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) «أنه نهى عن بيع التمر بالتمر وقال: ذلك الربا تلك المزابنة إلا أنه رخص في بيع العرية والنخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا يأكلونها رطبًا» .

**قال أبو محمد :** تحديد النبي ﷺ في حديث أبي هريرة مادون خمسة أوسق يقضى على هذه الأحاديث لأنه إن كان في النخلتين خمسة أوسق لم يجوز أن كان في النخلات أقل من خمسة أوسق جاز ذلك فيها لأن تحديد الخمسة الأوسق زيادة حكم. وزيادة حد. وزيادة بيان لا يجوز تركها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٧٤ مسألة** فمن ابتاع كذلك رطبًا لئلا كل ثم مات فورثت عنه. أو مرض. أو استغنى عن أكلها إلا أنه حين اشتراها كانت نيته أكلها بلا شك فقد ملك الرطب ملكًا صحيحًا ويفعل فيه ما شاء من بيع أو غيره وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٧٥ مسألة** ولا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل كما ذكرنا ، ولا يجوز بيع شيء من الثمار سوى ثمر النخل بخرصها أصلًا لافي رهوس النخل ولا مجموعة في الأرض أصلاً ، ولا يحل أن يباع الغنبل بالزبيب كيلًا لا بمجموعه ولا في عوده ولا يبيع الزرع بالحنطة لما روينا من طريق مسلم حدثنا يحيى بن معين . وهارون ابن عبد الله قال : نا أبو أسامة نا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلًا وبيع الزبيب بالغنبل كيلًا . وعن كل ثمر بخرصه» . ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر نا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الزرع بالحنطة كيلًا» . ومن طريق مسلم نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع ثمر حائطه إن كانت نخلاً بتمر كيلًا وإن كان كرماً أن يبيعه بزبيب كيلًا وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام» (٢) .

**١٤٧٦ مسألة** فإن كان ثمر ما عدا ثمر النخل جاز أن يباع يابس ورطب من صنفه ومن غير صنفه بأكثر منه وبأقل ومثله ، وإن يسل في جنسه وغير جنسه مالم يكن بخرصه كما ذكرنا ومالم يكن زيبًا كيلًا بعنب لأن الله تعالى قال : (وأحل الله البيع) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلو كان حراماً لفصل لنا تحريمه (وما كان ربك نسياً) فإن قيل : قد نهى عن الرطب باليابس وروى أنه عليه السلام سأل : أينقص الرطب إذا يبس؟ فقيل : نعم فنهى عن بيعه بالتمر قلنا : أما أينقص الرطب إذا يبس فإن مالكا.

(١) في صحيح مسلم (أن رسول الله) الخ (٢) في النسخة ١٦ (بكيل من طعام) وما هنا موافق لما في صحيح



واسماعيل بن أمية روياه عن عبيد الله بن يزيد عن زيد أبي عياش عن سعد ، وقال مالك مرة : زيادة أبي عياش مولى بنى زهرة وهو رجل مجهول لا يدري من هو ، ثم لو صح لما وجب أن يكون ذلك علة لغیر مانص عليه فيه من الرطب بالتمر وحده لأنه كان يكون تعديا لحدود الله عز وجل ، ومن العجب العجيب أن يكون صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ما أنهر الدم و ذكر اسم الله عليه فكاوا إلا السن والظفر أما السن فانه عظم وأما الظفر فانه مدى الحبشة » (١) نخالفه (٢) الحنفيون والمالكيون ولا يرون العظمية علة لما يمنع من أن يزكى به ولا يرى الشافعيون كون الذي يزكى به من مدى الحبشة علة في منع الذكاة به إلا في الظفر وحده ، ثم يجعلون ما لم يصح عنه من أن ينقص الرطب إذا يبس ، علة في جميع الثمار فأى عجب أعجب من هذا ! ، وأما الرطب باليابس فلا يصح أصلا لأنه أثر و يناله من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف عن الليث بن سعد عن أسامة ابن زيد وهو ضعيف وغيره وهو مجهول عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن بعض أصحاب النبي ﷺ : « سئل رسول الله ﷺ عن رطب بتمر ؟ فقال : أينقص الرطب ؟ قالوا : نعم قال : لا يباع الرطب باليابس » ومثل هذا لا يحل الاحتجاج به ولو صح لما ترددنا في الأخذ به ، والعجب من الحنفيين الآخذين بكل ضعيف . ومرسل كالوضوء من القهقهة في الصلاة . والوضوء بالنيذ . وغير ذلك ! ثم يخالفون هذا المرسل . وهذا الضعيف ، وأيضا فان الشافعيين . والمالكيين المدعين الأخذ بهذا الخبر قد خالفوه لأنهم يبيحون بيع الرطب من التمر . والتين . والعنب باليابس من غير جنسه ، وهذا خلاف لعموم الخبر ، فان قالوا : انما أريد بذلك ما كان من جنسه قلنا : وما دليلكم على ذلك ؟ وما الفرق بينكم وبين أبي حنيفة القائل : انما أريد بذلك ما كان في رءوس أشجاره فقط ؟ وهل هي إلا دعوى بدعوى بلا برهان ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة . والمزابنة . فالمحاقلة في الزرع والمزابنة في النخل ، هذانص لفظ أبي سعيد رضي الله عنه وهذانص قولنا لأنه لم ير المزابنة إلا في النخل وحده لا في سائر الثمار والحمد لله رب العالمين ، وما نعلم له من الصحابة رضي الله عنهم مخالفا . ومن طريق مسلم نا عبد الله بن مسلمة القعنبي نا سليمان بن بلال عن يحيى - هو ابن سعيد الأنصاري - عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [من

(١) هي جمع مدينة وهي السكن (٢) في النسخة ١٦ فخالف

أهل دارهم [ (١) منهم سهل بن أبي حشمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر وقال : ذلك الربا تلك المزابنة إلا أنه رخص في بيع العربية » وذكر الحديث » ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزابنة أن يبيع ثمر حائطه أن كانت نخلا بتمر كيلا وإن كان كرما أن يبيعه بزبيب كيلا » وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام » (٢) قال أبو محمد : لا مزابنة إلا ما بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم الصحابة رضي الله عنهم بعده أنه مزابنة وما عدا ذلك فباطل وخطأ متيقن بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق »

١٤٧٧ - مسألة - فإن قال قائل : فأتتم المستمعون إلى الأخذ بما صح من الآثار وقد رويتم من طريق ابن وهب أخبرني ابن جريج عن عطاء . وأبي الزبير عن جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدنانير والدراهم » وروى يثموه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر عن رسول الله ﷺ ، وهذا خبر في غاية الصحة قلنا وبالله تعالى التوفيق : نعم لأن الثمار كلها إذا بيعت جدت أو لم تجد فهي ثمار قد طابت بلا خلاف من أحد ولا خلاف في اللغة ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه أمر ببيع التمر بالتمر يدايد كيلا بكيل مثلاً بمثل وأمر ببيعه بغير صنفه كيف شئنا ، فصح النص على جواز بيع التمر بما شئنا ما يحل بيعه فكان ما في هذا مضافاً إلى ما في خبر جابر المذكور وزائد عليه فكان ذلك لا يبيعوا الثمر إذا طاب إلا بالدنانير والدراهم . وبما شئتم حاشا ما نهيتم عنه ، وهذا هو الذي لا يجوز غيره ، وقد صح الإجماع المتيقن المقطوع به على أن جميع الثمار بعد طيبها حكمها فيما يباع بما يجوز حكم التمر ، وهذا برهان صحيح وبالله تعالى التوفيق ، وما نعلم أحداً منع من بيع التمر بغير الدنانير والدراهم (٣) وبالله تعالى التوفيق »

١٤٧٨ مسألة الربا ، والربا لا يكون إلا في بيع . أو قرض . أو سلم ، وهذا ما لا خلاف فيه من أحد لأنه لم تأت النصوص إلا بذلك ولا حرام إلا ما فصل تحريمه قال الله تعالى : ( خلق لكم ما في الأرض جميعاً ) وقال تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) »

١٤٧٩ - مسألة - والربا لا يجوز في البيع . والسلم إلا في ستة أشياء فقط . في التمر . والقمح . والشعير . والملح . والذهب . والفضة ، وهو في القرض في كل شيء . فلا يحل اقراض شيء ليرد إليك أقل ولا أكثر ولا من نوع آخر أصلاً لكن مثل ما أقرضت

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٠ وفيه بعض تغيير في ألفاظه (٣) في النسخة ١٦ « بغير الدنانير والدراهم »



في نوعه ومقداره على ما ذكرنا في كتاب القرض من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته ، وهذا اجماع متطوع به ، والفرق بين البيع والسلم وبين القرض هو أن البيع . والسلم يكونان في نوع بنوع آخر وفي نوع بنوعه ولا يكون القرض الا في نوع بنوعه ولا بد ، وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك الذي ذكرنا من وقوع الربا في الأنواع الستة المذكورة في البيع والسلم فهو اجماع مقطوع به وما عدا الأنواع المذكورة فمختلف فيه أيقع فيه الربا أم لا ؟  
والربا من أكبر الكبائر قال تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا : انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ) ومن طريق مسلم نا هرون بن سعيد الأيلي نا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد (١) عن أبي الغيث عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات [ قيل : يا رسول الله وما هن ؟ ] (٢) قال : الشرك بالله . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق . وأكل مال اليتيم . وأكل الربا . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » ومن طريق مسلم نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة بن مقسم نا ابراهيم - هو النخعي - عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال : « لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله » (٣)

قال أبو محمد : فإذا حل الله تعالى البيع وحرم الربا فواجب طلب معرفته ليجتنب ، وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) فصح أن ما فصل لنا بيانه على لسان رسوله عليه السلام من الربا أو من الحرام فهو ربا وحرام وما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال لانه لو جاز أن يكون في الشريعة شيء حرمه الله تعالى ثم لم يفصله لنا ولا يينه رسوله عليه السلام لكان تعالى كاذبا في قوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وهذا كفر صريح بمن قال به ، ولكان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاصيا لربه تعالى اذ أمره بالبيان فلم يبين (٤) فهذا كفر متيقن بمن أجازه . ومن قال : لا ربا الا في الأصناف المذكورة طاوس . وقتادة . وعثمان البتي . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا ، واختلف الناس في هذا فقالت طائفة : ان هذه الأصناف الستة انما ذكرت لتكون دلالة على ما فيه الربا مما سواها مما يشبهها في العلة التي حيثما وجدت كانت ما وجدت فيه ربا ، ثم اختلفوا في تلك العلة وكل طائفة منها تبطل علة

(١) في النسخة ١٤ عن ثور بن زيد ، وهو غلط (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٧ (٣) الحديث

في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٩ باطول من هذا (٤) في النسخة ١٦ (ولم يبين)

الآخرين أو تنفيها فقالت طائفة : هي الطعم . واللون . وروينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال : سئل ابن شهاب عن الخمر بالعدس اثنان بواحد يدايد ؟ فقال ابن شهاب : كل شيء . خالف صاحبه باللون . والطعم فلا أراه الا شبه الطعام ، قال ابن وهب : وبلغني عن ابن مسعود . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة مثله .

**قال أبو محمد** : فنظرنا في هذا فوجدناه قولاً بلا دليل فسقط ، وقد بين ابن شهاب أنه رأى منه والرأى إذا لم يسند إلى النبي ﷺ فهو خطأ بلا شك ، وقالت طائفة : هي وجوب الزكاة كما روينا من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان لا يرى بأساً بالتفاحتين بالتفاحة . والخوخ مثل ذلك . وكل ما لم تجز فيه الزكاة فنظرنا في هذا فوجدناه أيضاً قولاً بلا دليل ووجدنا الملح لازكاة فيه . والربا يقع فيه بالنص فبطل .

قال علي : وما يعجز من قدر ربيعة في هذا عما قدر عليه مالك . والشافعي يزادتهم في علمهم كما قال الشافعي : علة الربا الطعم . والشمين ، وقول مالك : علة الربا الادخار فيما يؤكل والشمين فهل هذا الا كقول من قلد ربيعة علة الربا بما فيه الزكاة والملح ؟ وهل هي الادعوى كدعوى كلاهما بلا برهان ؟ وقالت طائفة : بغير ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق نا عبد الله بن كثير عن شعبة سألت الحكم بن عتيبة عن اشترى خمسة عشر جرياً من أرض بعشرة أجرة فقال : لا بأس به وكرمه حماد بن أبي سليمان ولا تدري ما علمته في ذلك ولعلها الجنس ، فلم يحز التفاضل في جنس واحد كأنما كان والله أعلم الا أنها دعوى ليست غيرها أصح منها ولا هي بأضعف من غيرها ، وقد روى مثله (٥) عن سعيد بن جبير وهو انه جعل علة الربا تقارب المنفعة في الجنس الواحد أو الجنس ، وقد روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن صبيح عن محمد بن سيرين قال : اذا اختلف النوعان فلا بأس اذا كان (٢) يدايدوا احداً باثنين .

**قال أبو محمد** : وهذه أعم العلل فيلزم من قال منهم : بالعلة العامة أن يقول بها ، وقال المالكيون : علة الربا هي الاقيات . والادخار في الجنس فما كان يدخر مما يكون قوتاً في الأكل فالربا فيه نقداً ونسيئة ، وما كان لا يقات ولا يدخر فلا يدخل الربا فيه يدايد ، وان كان جنساً واحداً لكن يدخل فيه الربا في النسيئة اذا كان جنساً واحداً ، وهذه هي علة المتقدمين منهم ، ثم رغب عنها المتأخرون منهم لأنهم وجدوها تفسد عليهم لأن الثوم . أو البصل . والكراث . والكرويا . والكسبر . والخمل . والفلفل ، نعم



والمالح الذى جاء فيه النص ليس منه شيء . يكون قوتا أصلا بل بعضه يقتل اذا أكل منه مثل نصف وزن مايؤكل مما يتقوت به كالمالح . والفلفل قلو أن انساناً كل رطل فلفل في جلسة لقتله بلا شك ، وكذلك المالح . والخل الحاذق ، وكذلك الثوم ، ووجدوها تفسد عليهم أيضا فى اللبن . والبيض فانهما لا يمكن ادخارهما ، والربا عندهم يدخل فيهما ، ووجدوها أيضا تفسد عليهم فى الكمون . والشونيز : والحلبة الرطبة . والكسبر والكرويا ليس شيء من ذلك قوتا والربا عندهم فى كل ذلك ، فلما رأوا هذه العلة كذلك وهى علة من قلدوه دينهم اطرحوها ولم تكن عليهم مؤنة فى استخراج غيرها بأرائهم ليستقيم لهم آراؤهم فى الفتيا عليها فقال بعضهم : انما ذكر رسول الله ﷺ أعلى القوت وهو البر وأدون القوت وهو المالح ليدل على أن حكم ما بينهما حكمهما .

**قال أبو محمد :** هذا كذب على النبي ﷺ مجرد بلا كلفة ، وما ندرى كيف ينشرح صدر مسلم لا إطلاق مثل هذا على الله تعالى . وعلى رسوله ﷺ ؟ ولو أطلق هذا المطلق مثله على سائس حماره بغير أن يخبره به عن نفسه لكان كاذبا مجرعا بذلك فكيف على الله تعالى وعلى نبيه عليه السلام ؟ اللهم لك الحمد على عظيم نعمتك فى تنفيرنا عن مثل هذا وشبهه ، ثم لم يرض سائرهم هذه العلة وقالوا : ليس المالح دون (١) الاقوات بل الحاجة اليه أمس منها الى الثوم . والحلبة الرطبة . والشونيز فارتادوا غيرها كمن يتحكم فى يدر تمره يأخذ ما استحسن ويترك ما لم يستحسن ، فقالوا : العلة فى الربا مختلفة فمنها الاقتيات والادخار كما قال أسلافهم قياسا على البر والشعير ، ومنها الخلاوة . والادخار كالزبيب والتين . والعسل قياسا على التمر ، ومنها التأم . والادخار قياسا على المالح ، وهذا تعليل استصنع لهم محمد بن عبد الله (٢) بن صالح الابهري ، وهذا تعليل يفسد عليهم لان السلجم (٣) والباذنجان . والقرع . والكرب ، والرجلة . والقطف . والسلق . والجزر . والقنيط . واليربز إدام الناس فى الاغلب ، وكثير من ذلك يدخر ولا يقع الربا فيه عندهم كاللفت . والجزر . والباذنجان ، بل كل ذلك يجوز منه اثنان بواحد يدايد من جنس واحد فاطرح بعضهم هذه العلة ولم تعجبه لما ذكرنا فزاد فيها بان قال : ومنها الخلاوة . والادخار مما يتفكه به . ويصلح للقوت فلم يرض غيره منهم هذه العلة وقال : ليست بشيء لان الفلفل . والثوم . والكرويا . والكمون ليس شيء منها يتفكه به ولا يصلح للقوت ولا يتأدم به ولا هو حلو ، وأيضا فان العناب . والاجاص المزيب والكمثرى المزيب . والمخيطاء كلها حلو يتفكه به ويصلح للقوت ، ولا يدخل الربا فى

(١) فى النسخة ١٤ : أدون ، (٢) سقط جملة « بن عبد الله » من النسخة ١٤ : (٣) فى النسخة ١٤ : (بان السلجم)

شيء منه عندهم فاحتاج إلى استعمال علة أخرى فقال : العلة هي الاقتيات . والادخار وما يصلح به الطعام المتقوت به ليصح (١) له فيما ظن ادخال الكمون . والكرويا . والبصل . والثوم . والكراث . والفلفل . والخل فيما يقع فيه الربا قياسا على الملح لان الطعام يصلح بكل ذلك (٢) \*

**قال أبو محمد :** وهذه أفسد العلل التي ذكرها وان كانت كلها فاسدة واضحة البرهان ، برهان ذلك أن اصلاح الطعام بما ذكرنا من التوابل . والخضراوات . والخل لا يشبه اصلاحه بالملح أصلا لان الطعام المطبوخ ان لم يصلح بالملح لم يؤكل صلا ولا يقدر عليه أحد الا من قارب الموت من الجوع أو خافه ، واما اصلاحه بالتابل . والخضراوات المذكورة فما بالطعام الى شيء منه حاجة الا عن بدخ (٣) وأشر ، وأيضا فان كل ذي حس سليم في العالم يدري بضرورة الحسن ان اصلاح الطعام بالكرويا ، والكمون . والفلفل . والكسبر . والشونيز . كاصلاحه بالندارصيني . والخولنجان . والقرقة . والسنبل . والزعفران ولا فرق بل اصلاحه بهذه أطيب له وأعقب . وأصلح منه بتلك والربا عندهم لا يدخل في هذه ، وبلا شك ان الضرورة في اصلاح الطعام بالماء أشد وأمس والربا عندهم لا يدخل في الماء بالماء وما نعلم لهم علة غير ما ذكرنا ، وهذه العلل كلها ذكر بعضها عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، وذكر سائرهما ابن القصار . وعبد الوهاب بن علي ابن نصر في كتبهم مفرقة ومجموعة .

قال أبو محمد : وكلها فاسد بما ذكرنا من التخاذل وبانها موضوعة مستعملة ، ويقال لهم : ما الفرق بين علتكم هذه وبين من قال : بل علة الربا ما كان ذا سنبل قياسا على البر : والشعير ، وما كان ذا نوى قياسا على التمر ، وما كان طعمه ملحا قياسا على الملح . وما كان معدنيا قياسا على الذهب . والفضة ، فان قالوا : لم يقل بهذا أحد قلنا : ولا قال بعلتكم أحد قبلكم ، فان قال قائل : هذه أيضا يكون مثلكم ، وأيضا فمن أين خرج لكم أن تعللوا البر . والشعير . والتمر . والملح ؟ ولا تعللون الذهب . والفضة وكلها جاء النص به سواء ، فمن أين هذا التحكم يا هؤلاء ؟ وهل هذا إلا شبه اللعب ؟ وليس هذا مكان دعوى اجماع فقد علل الخفيفون الذهب والفضة بالوزن وعللوا الاصناف الأربعة بالكيل .

قال علي : وغيرهم لم يعلل شيئا من ذلك ولا بد من تعليل الجميع والقياس عليه أو ترك تعليل الجميع وترك القياس عليه والاقتصار على ما جاء به النص فقط وهذا مالا يختص لهم

(١) في النسخة ١٤ (ليصح) (٢) في النسخة ١٦ : بملك كله (٣) هو بالتحريك الفخر والتناول ،

والاشر البطر ، وقيل أشد البطر



منه أصلا وقد أجهدنا أنفسنا في أن نجد لنظارهم شيئا يقوون به شيئا من هذه العلل يمكن إirاده وان كان شغبا فإقدرنا عليه في شيء من كتبهم وجهدنا أن نجد لهم شيئا نوردده وان لم يوردوه كما فعل بهم وبكل من خالفنا فأنهم وان كانوا لم ينتبهوا له فلا يبعد أن ينتبه له منتبه فيشغب به فإقدرنا على ذلك ، وإيضافنا لم نجد لما لك في تعليقه المذكور الذي عليه بنى أقواله في الربا سلفا البتة لا من صاحب : ولا من تابع . ولا من أحد قبله ، ولهم تخاليط عظيمة في أقوالهم في الربا قد قصيناها في غير هذا المكان ولم نذكرها ههنا لأنه كتاب مختصر لكن يكفى من إirادها أن ينظر كل ذى فهم كيف تكون أقوال بنيت (١) على هذه القواعد وفروع أنشئت من هذه الأصول ؟ وبالله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة منهم أبو ثور . ومحمد بن المنذر . والنيسابورى وهو قول الشافعى في أول قوله : علة الربا هي الأكل . والشرب . والكيل . والوزن . والتشمين ، فما كان مما يؤكل أو يشرب أو يكال أو يوزن لم يجز منه من جنس واحد واحد باثنين لا يدا يدولا نسيئة وكذلك الذهب والفضة ، وما كان يكال . أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب ، أو كان يؤكل أو يشرب مما لا يكال ولا يوزن فلا ربا فيه يدا يد والتفاضل فيه جائز ، فأجازوا الأترج في الأترج متفاضلا نسيئة ، وكذلك كل ما لا يوزن ولا يكال مما يؤكل أو يشرب وكل ما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة ، وهذا القول صح عن سعيد بن المسيب ذكره مالك عن أبى الزناد عنه في موطأه ولا نعله عن أحد قبل سعيد ولا عن غيره من أهل عصره ، وحجة أهل هذا القول أنهم ادعوا الإجماع عليه قالوا : وما عداه فمختلف فيه ولا دليل على وجوب الربا فيما عدا ما ذكرناه .

**قال أبو محمد :** ودعواهم ههنا باطل لأن من ادعى الإجماع على أهل الإسلام وفيهم الجن . والاس في مسألة لم يرو فيها قول عن ثمانية من الصحابة أصلا أكثرها باطل لا يصح . ولا عن ثلاثة عشر من التابعين أصلا على اختلاف شديد بينهم فقد ادعى الباطل فكيف والخلاف في هذا أشهر من الشمس ؟ لأن ما لكا ومن واقع لا يرون الربا في الماء . ولا في كل ما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب اذالم يكن مقتاتا مدخرا ، فلا يرون الربا في التفاح . ولا في العناب . ولا في حب القنب . ولا في زريعة الكتان . ولا في الكرب . ولا في غير ذلك وكله يوزن أو يكال ويؤكل فبطل هذا الإجماع المكذوب ، وما وجدنا لهم حجة غير هذا أصلا ولا قدرنا على أن نأتى لهم بغيرها فبطل هذا القول لتعريه من البرهان

و بالله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة : علة الربا إنما هي الطعم في الجنس أو الجنس . والشمين في الجنس أو الجنس فما كان يؤكل . ويشرب فلا يجوز متفاضلا أصلا ولا بنسبة أصلا وإنما يجوز فيه التماثل نقدا فقط اذا كان في جنس واحد فان كان من جنسين جاز فيه التماثل والتفاضل نقدا ، ولم يحز فيهما النسبة ، وما كان لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة فالتماثل والتفاضل والنقد والنسبة جائز فيه جنسا كان أو جنسين فاجاز رطل حديد برطل حديد الى أجل ، وكذلك في كل ما لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة ، ومنع من بيع رطل سقمونيا برطل سقمونيا ، وكذلك كل ما يتداوى به لأنه يطعم على وجهه ما ، وهو قول الشافعي الآخرو عليه يعتمد أصحابه وإياه ينصرون ، واحتج أهل هذه المقالة بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : «الطعام بالطعام مثلا بمثل» من طريق معمر بن عبد الله العدوي عن رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد : هكذا روينا من طريق مسلم ناهرون بن معروف أنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحرث - أن أبا النضر حدثه أن بسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله العدوي قال : «كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل (١)» .

قال علي : وحرفه بعض متأخريهم ممن لا علم له بالحديث ولا ورع له بحجزه عن أن يتكلم على رسول الله ﷺ بما لم يقله ولا جاء عنه وبما لا علم له به فأطلقه اطلاقا بلا اسناد (٢) فقال : قال رسول الله ﷺ : «لا يباع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل» . قال أبو محمد : وهذا كذب بحت وتعمد لوضع الحديث ان لم يكن خطأ من جاهل ، وما جاء هكذا قط ولا يوجد أبدا من طريق غير موضوعة .

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في الخبر المذكور لأنه إنما فيه الطعام بالطعام مثلا بمثل وليس فيه المنع عنه مثلاً بأكثراً ولا إباحته إنما هو مسكوت عنه فوجب طلبه من غير هذا الخبر ، وأيضاً فإن لفظة الطعام لا تطلق في لغة العرب الا على البر وحده كما روينا من طريق أبي سعيد الخدري - وهو حجة في اللغة - كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط فلم يوقع اسم الطعام الا على البر وحده ، وأيضاً فاذا كان قول رسول الله ﷺ : «الطعام بالطعام مثلا بمثل» موجبا عندكم للمنع من بيع الطعام بالطعام أكثر من مثل بمثل فاجعلوا - ولا بد - اقتصاره



عليه السلام على ذكر الأصناف الستة مانعاً من وقوع (١) الربا فيما عداها والا فقد تناقضتم.

(فان قالوا) : فما الفائدة في قول رسول الله ﷺ (٢) : «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» ؟ قلنا : أعظم الفائدة إن كنتم تعدون باسم الطعام إلى كل ما يؤكل فان فيه إبطال قول المالكيين : لا يجوز تفاحة بتفاحة إلا حتى يوقن أيهما أكبر . ولا الخضر بالخضر إلا حتى يوقن أيها أكثر وان كان لا يتعدى بلفظة الطعام البرقية اباحة بيع بر فاضل بأدنى وفاضل وأدنى بمتوسط اذا تماثلت في الكيل ، وأيضاً فلا يطلق عربى ولا مستعرب على السقمونيا اسم طعام لا باطلاق ولا باضافة ، فان قالوا : قد توكل في الأدوية قلنا : والصندل قد يؤكل في الأدوية والطين الأرميني . والأحمر . والطفل كذلك والسبد . واللؤلؤ . وحجر اليهود كذلك ، فأوقعوا الربا في كل ذلك وهم لا يفعلون هذا نعم وفي الناس من يأكل أظفاره . وشعر لحية : والرق أكلاً ذريعاً فأوقعوها في الطعام وأدخلوا الربا فيها لأنهما قديو كلان (٣) أيضاً ، واحتجوا أيضاً بما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا يوسف بن موسى نا محمد بن فضيل نا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار . وأبي سلية بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري قال : « قسم رسول الله ﷺ طعاماً مختلفاً فبايعناه ينتابز ياداً فنهنا رسول الله ﷺ أن نأخذه إلا كيلاً بكيل ، » وبما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن الحسن نا حجاج - هو ابن محمد - قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ولا الصبرة من الطعام بالكيل من الطعام المسمى (٤) ، » فهذان حديثان صحيحان إلا أنهم لا حاجة لهم فيهما لأن اسم الطعام لا يقع كما قلنا عند العرب مطلقاً إلا على البر فقط كما ذكرنا عن أبي سعيد الخدري آنفاً .

(فان قيل) : فقد قال الله عز وجل : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ) فأراد تعالى ذبائحتنا وذبايحهم ، وقال رسول الله ﷺ : « لا صلاة بحضرة طعام ، قلنا : لا تمنع من وقوع اسم الطعام على غير البر باضافة أو بدليل من النص على أن هذا الاحتجاج هو على الشافعيين لا لهم لأنهم لا يختلفون في أحد قولهم أن ذبائح أهل الكتاب وذبايحنا جائز بعضها ببعض متفاضلاً ، وفي قولهم الثاني : إنه لا يجوز بيع شيء منها بشيء أصلاً حتى يبيس ، وهذان القولان مخالفان لاحتجاجهم باطلاق اسم

(١) في النسخة ١٦ من ذكر (٢) في النسخة ١٤ قوله عليه السلام (٣) كذا في جميع النسخ بالثنية . والظاهر أنها قد توكل كل ، لأن الضمير راجع إلى الأظفار . والشعر ، والرق - وهو الجلد الرقيق - وهي أصناف ثلاثة تنبها والله أعلم (٤) في سنن النسائي ح ٧ ص ٢٧٠ بالكيل المسمى من الطعام

الطعام على اللحوم وغيرها .

قال أبو محمد : وهذا الخبران مخالفان لقول مالك . وأبي حنيفة جملة ان حملهما على أن الطعام واقع على كل ما يؤكل مبطلان لقولهما في الربا والله تعالى التوفيق . وأما حديث أبي سعيد فكما قلنا ويطل أيضا احتجاجهم به بأنه قد رواه عن ابن اسحاق من هو أضيف وأحفظ من ابن فضيل قتيبة كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن نمير - هو عبدالله - نا محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبدالله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : قسم فينا رسول الله ﷺ طعاما من التمر مختلفا بعضه أفضل من بعض فذهبنا نتزايد فيه فنهانا رسول الله ﷺ ألا كيلا بكيل . فبطل تعلقهم بذلك ، وإضافته لا خلاف بيننا وبينهم في أن ذلك الطعام الذي فرق رسول الله ﷺ بينهم إنما كان صنفا واحدا أما تمرا . وأما شعيرا : وأما برا : أو غير ذلك لأن فيه نهيم عن أن يبيعوه بعضه ببعض بزيادة هذا ما لا شك فيه فاذ هو كذلك قسمته بالطعام ليس من قول رسول الله ﷺ فيمكن لهم أن ينازعونا في معناه ثم يحملوه على عمومته إنما هو من كلام أبي سعيد . وقد أخبرنا عن أبي سعيد أنه لا يطلق اسم الطعام الا على البر ثم لا يماروننا في أن حكم ذلك الخبر إنما هو في ذلك المقسوم هذان مقتضى لفظ الخبر يقينا ضرورة ولا بد فلا حجة لهم فيه في جميع أصناف ما يريدون أن يسموه طعاما لا بقياس فاسد ينازعون فيه وهم لا يدعون معرفة ما كان من صنف ذلك الطعام فيمكنهم عندنا أن يحتجوا علينا به لو صح لهم أنه لم يكن برا . ولا تمرا . ولا شعيرا ويطل تعلقهم به ان كان برا . أو تمرا . أو شعيرا لان هذا هو قولنا في هذه الاصناف الثلاثة فبطل تعلقهم بخبر أبي سعيد يقين لا امكان في سواه والله تعالى الحمد ، واستدركنا في حديث جابر ما روينا من طريق أحمد ابن شعيب قال : ونا به ابراهيم بن الحسن مرة أخرى فقال : نا حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها (١) بالكيل المسمى من التمر ، فقد أخبر أحمد بن شعيب أن ابراهيم بن الحسن حدثهم بذلك الحديث مرة أخرى فاخبر عنه أنه هو ذلك الحديث نفسه ، وصح أن ابراهيم بن الحسن حدث به مرة على ما هو معناه عنده ومرة على ما سمعه وأيضا فان حجاج بن محمد لم يذكر فيه أنه سمعه من ابن جريج [ فظاهره الانقطاع ] (٢) . وقد روينا مستندا صحيحا من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا [ أبو الطاهر ] (٣) أحمد بن عمرو بن السرح أنا ابن وهب أخبرني ابن جريج أن أبا الزبير أخبره أنه سمع (٤) جابر

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٠ «مكيلها» (٢) الزيادة من النسخة ١٤ (٣) الزيادة من صحيح مسلم

ج ٢ ص ٤٤٧ (٤) في صحيح مسلم قال : سمعت



ابن عبد الله يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر » ، قال مسلم : وناه أيضا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أناروح بن عبادة نا ابن جريج أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « نهى رسول الله ﷺ ، قد كرمته إلا أنه لم يقل بالكيل المسمى في آخر الحديث » ، فهذا هو المتصل الصحيح ، وصح بهذا كله أن ابراهيم بن الحسن اخطأ فيه مرة واستدرك أخرى أو حدث به مرة على معناه عنده ومرة كما سمعه كما رواه غيره وبالله تعالى التوفيق ، فبطل التعلق بهذين الخبرين جملة ، فإن موهوا بما روينا من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر قال : « كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعطى الصاع من حنطة بستة أصوع من تمر فاما سوى ذلك من الطعام فيكره ذلك إلا مثلا بمثل : فهذا لا شيء . لأنه من طريق ابن لهيعة وهو ساقط ، ثم لو صح لكان موقوفا على جابر وليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هو مخالف لقول المالكيين . والشافعيين . والحنيفيين جملة لانهم لا يمنعون من التفاضل في التمر مع غير البر ولا يقتصرون في اباحة التفاضل في البر بالتمر خاصة كما في هذا الخبر ، هذا كل ما يمكن أن يحتجوا به قد نقصناه » .

وذكرنا في ذلك عن رسول الله ﷺ ما روينا من طريق ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب الزهري بلغنا أن عمر بن الخطاب قال : لا بأس أن تتبايعوا يدا بيد ما اختلفت ألوانه من الطعام يريد التمر بالقمح والتمر بالزبيب . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه قال : ما اختلفت ألوانه من الطعام فلا بأس به يدايد البر بالتمر . والزبيب بالشعير وكرهه نسيته ، وكان يكره الطعام أن يباع شيء منه بشيء نظرة . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يكره أن يشتري شيئا من الفاكة ما يكال بشيء من الطعام نسيته .

قال أبو محمد : أما قول عمر فنقطع ثم لو صح (١) فقد روى عن عمر خلافة كما نذكر في ذكرنا قول أبي حنيفة إن شاء الله تعالى ، ثم ليس فيه بيان بمنعه (٢) من النظرة فيما عدا الستة الأصناف فبطل تعلقهم به ، وأما حديث ابن عمر فلا حجة فيه وهو صحيح لأنه كراهية لا تحريم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد روى عنه خلافة على ما نذكر إن شاء الله تعالى في ذكرنا أقوال أبي حنيفة فعاد حجة عليهم لأنه خلاف قولهم ، ثم كم قصة خالفوا فيها عمر . وابن عمر كتورث عمر المطلقة ثلاثا في المرض ، وقول عمر :

(١) في النسخة ١٦ « ولو صح » (٢) سقط لفظ بمنعه من النسخة ١٦

وابن عمر فيمن أكل يظن أنه ليل فاذا به قد طلع الفجر إن صومه (١) تام ولا قضاء عليه ، وفي توريث ذوى الأرحام . وفي أن لا يقتل أحد قوداً بمكة . وفي أن لا يحج أحد على بعير جلال . وفي غير ما قصة ، فكيف ولم يأت عن عمر . وابنه رضى الله عنهما وعن عطاء ههنا الا الكراهية فقط لا التحريم الذى يقدمون عليه بلا برهان أصلاً ؟ . وقد حدثنا محمد ابن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن بعض أصحابه عن ابن عمر قال : انه ليعجبني أن يكون بين الحلال . والحرام ستر من الحرام ، وقد جاء عن عمر أنه خاف أن يزيد فيما نهى عنه من الربا أضعاف الربا المحرم خوفاً من الوقوع فيه على ما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب قام خطيباً فقال : انا والله ما ندرى لعننا نأمركم بأمور لا تصلح لكم ولعلنا تنهاكم عن أمور تصلح لكم وانه كان من آخر القرآن نزول آيات الربا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبينه لنا فدعوا ما يريكم الى ما لا يريكم .

قال على : حاش لله من أن يكون رسول الله ﷺ لم يبين الربا الذى توعد فيه أشد الوعيد . والذى أذن الله تعالى فيه بالحرب ولئن كان لم يبينه لعمر فقد بينه لغيره وليس عليه أكثر من ذلك ولا عليه أن يبين كل شيء لكل أحد لكن اذا بينه لمن يبلغه فقد بلغ ما لزمه تبليغه . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى بن المغيرة عن الشعبي قال : قال عمر بن الخطاب : تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا ، فبطل أن يكون لهم متعلق في شيء مما ذكرنا ، وحصل قولهم لا سلف لهم فيه أصلاً ولا نعرفه عن أحد قبلهم . وقالوا انما ذكر النبي ﷺ ستة أصناف أربعة ما كولة واثنتين هما ثمن الأشياء فقننا على الماء كولة كل ما كول لم نقس على الأثمان شيئاً فقلنا : هذا أول الخطأ ان كان القياس باطلاً فما يحل لكم أن تقيسوا على الأربعة الماء كولة المذكورة غيرها وان كان القياس حقاً فما يحل لكم أن تدعوا الذهب . والفضة دون أن تقيسوا عليهما كما فعلتم في الأربعة الماء كولة ولا فرق فقيسوا على الذهب والفضة كل موزون كما فعل أبو حنيفة . أو كل معدنى ، فان أيتم وعللنا الذهب والفضة بالثمين قلنا : هذا عليكم لالكم لأن كل شيء يجوز بيعه فهو ثمن صحيح لكل شيء يجوز بيعه باجماعكم مع الناس على ذلك ، ولا ندرى من أين وقع لكم الاقتصار بالثمين على الذهب والفضة ولا نص في ذلك ولا قول أحد من أهل الاسلام ؟ وهذا خطأ في غاية الفحش . ولازم للشافعيين . والمالكيين



لزو مالا انفكاك منه، وأيضا فما الذي جعل عليكم بأولى من علة الخفيفين الذين عللوا الأربعة الأصناف بالكيل . والذهب . والفضة بالوزن وقالوا : لم يذكر عليه السلام إلا مكبلا أو موزونا ، وهذا مالا مخلص لهم (١) منه وحاش لله أن يكون ههنا علة لم يبينها الله في كتابه ولا على لسان رسوله عليه السلام بل تركنا في ضلال ودين غير تام ووكلنا إلى ظنون أبي حنيفة . ومالك . والشافعي التي (٢) لا معنى لها هذا أمر لا يشك فيه ذو عقل والحمد لله رب العالمين، وقالت طائفة : علة (٣) الربا هي الكيل والوزن في جنس واحد أو جنسين فقط فإذا كان الصنف مكبلا يبيع بنوعه كيلا بمثله يدايد ولم يحل فيه التفاضل ولا النسبة وجاز يبعه بنوع آخر من الموزونات متفاضلا يدايد ولا يجوز فيه النسبة، وإذا كان موزونا جاز يبعه بنوعه وزنا بوزن نقدا ولا يجوز فيه التفاضل ولا النسبة وجاز يبعه بنوع آخر من الموزونات متفاضلا يدايد ولا يجوز فيه النسبة إلا في الذهب . والفضة خاصة فإنه يجوز أن يباع بهما سائر الموزونات نسبة (٤) وجاز يبيع المكيل بالموزون متفاضلا ومتماثلا نقدا ونسبة كاللحم بالبر أو كالعسل بالتمر أو الزبيب بالشعير وهكذا في كل شيء ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وقد رغب بعض المتأخرين منهم عن هذه العلة بسبب انتقاضها عليهم في الذهب والفضة بسائر (٥) الموزونات فلجأ إلى أن قال : علة الربا هي وجود الكيل . أو الوزن فيما يتعين فمأزادونا بهذا إلا جنونا وكذبا بدعواهم أن الدنانير . والدراهم لا تتعين وهذه مكابرة العيان ، وأيضا فإن علة الذهب (٦) والفضة عندهم تتعين وهم يجيزون تسليمه فيما يوزن فلم يتفعوا بهذه الزيادة السخيفة في إزالة تناقضهم ، ثم أتوا بتخاليط تشبه ما يأتي به من بغل لفساد عقله : قد تقصيناها في هذا المكان إلا أن منها مخالفتهم السنة المتفق عليها من كل من يرى الربا في غير النسبة فجازوا النمرة بالتمرتين يدايد ويلزمهم أن يجزوا تسليم ثلاث حبات من قمح في حبتين من تمر ، وهذا خروج عن الإجماع المتيقن .

قال أبو محمد : واحتجوا بالقول لهم هذا بمار وينا من طريق مسلم نا ابن قعنب عن سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة . وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصاري فاستعمله على خير فقدم بتمر جنب فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله أنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع فقال رسول الله ﷺ :

(١) سقط لفظ « لهم » من النسخة ١٤ (٢) سقط لفظ الذي من النسخة ١٤ (٣) في النسخة ١٦ طوائف

(٤) في النسخة ١٤ ( بنسبة ) (٥) في النسخة ١٤ سائر (٦) في النسخة رقم ١٤ فان حل الذهب

لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أويعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا وكذلك الميزان « (١) فاحتجوا بهذه اللفظة وهي قوله: وكذلك الميزان هـ ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد « قال: دخل رسول الله ﷺ على بعض أهله فوجد عندهم تمرأ أجود من تمرهم فقال: من أين هذا؟ فقالوا: أبدلنا صاعين بصاع فقال رسول الله ﷺ: لا يصلح صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلية بن عبد الرحمن عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ أنه قال: « لا يصلح درهم بدرهمين ولا صاع بصاعين هـ وهذان خبران صحيحان إلا أنه لا حاجة لهم فيهما على مانين أن شاء الله تعالى هـ وبمارويناه من طريق وكيع نا أبو جناب (٢) عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ - عنده هذه السارية وهي يومئذ جذع نخلة - : « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين إني أخاف عليكم الرما - والرما الربا - زاد بعضهم فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله الرجل يبيع الفرس بالآفراس . والنجيب (٣) بالابل قال: لا بأس إذا كان يدايده هـ وبما حدثناه أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - نا روح نا حيان بن عبيد الله وكان رجل صدق قال: سألت أبا مجلز عن الصرف؟ فقال: يدايد كان ابن عباس لا يرى به بأساً ما كان منه يدايد فأناه أبو سعيد فقال له: ألا تتق الله حتى متى يا كل الناس الربا؟ أو ما بلغك أن رسول الله ﷺ قال: التمر بالتمر . والخنطة بالخنطة . والشعير بالشعير . والذهب بالذهب . والفضة بالفضة يدايد عينا بعين مثلاً بمثل فما زاد فهو ربا؟ ثم قال: وكذلك ما يكال ويوزن أيضاً فقال ابن عباس لاني سعيد: جزاك الله الجنة ذكرتي أمرا قد كنت أنسيته فانا أستغفر الله وأتوب إليه، فكان ينهى عنه بعد ذلك هـ وهذا كل ما احتجوا به ولا حاجة لهم في شيء منه هـ

أما حديث ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلية عن أبي سعيد فانه رواه عن محمد بن عمرو من هو أحفظ من ابن أبي زائدة وأوثق فزاد فيه يانا كما حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن راهويه نا الفضيل بن موسى . والنضر بن شميل قالا جميعا: نا محمد بن عمرو عن أبي سلية بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرزقنا تمرأ من تمر الجمع فنستبدل تمرأ طيب منه ونزيد في السعر فقال رسول الله ﷺ: لا يصلح

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٦٧ (٢) هو بالجيم وسياقنا قريباً أن اسمه يحيى بن أبي حية ، وفي النسب (أبو حباب) بماء مهملة بعدها باء موحدة وهو غلط (٣) هو الفاضل من كل حيوان



هذا لا يصلح صاعين بصاع ولا درهما بدرهم ولا الدينار بدينارين ولا الدرهم بالدرهم لا فضل بينهما الا رباه .

**قال أبو محمد** : فقوله عليه السلام : « لا يصلح ، هذا لا يصلح صاعين بصاع » إشارة إلى التمر المذكور في الخبر لا يمكن غير ذلك أصلاً بدأ عليه السلام فقال : لا يصلح مشيراً إلى فعلهم ثم ابتدأ الكلام فقال : هذا لا يصلح صاعين بصاع فهذا ابتداء ، ولا يصلح صاعين بصاع جملة في موضع خبر الابتداء وانتصب صاعين بصاع على التمييز لا يجوز غير ذلك أصلاً لأنه لو قال عليه السلام : لا يصلح هذا ثم ابتدأ الكلام بقوله : لا يصلح صاعين بصاع دون أن يكون في يصلح الثانية ضمير راجع إلى مذكور أو مشار إليه لكان لحنًا لا يجوز البتة . ومن الباطل المقطوع به أن يكون عليه السلام يلحن ولا يحل إحالة لفظ الخبر مادام يوجد له وجه صحيح فبطل تعليقهم بهذا الخبر والله تعالى الحمد . وأما حديث سعيد بن المسيب عن أبي سعيد . وأبي هريرة الذي فيه « وكذلك الميزان » فانهم جسروا ههنا على الكذب البحت على رسول الله ﷺ اذ قطعوا بأنه عليه السلام أراد أن يقول : لا يحل التفاضل في كل جنس من الموزونات بحسنه ولا النسيئة فاقصر من هذا كله على أن قال : وكذلك الميزان . قال أبو محمد : إنما بعث رسول الله ﷺ بالبيان وأما بالاشكال في الدين والتلبس في الشريعة فعاذ الله من هذا وليس في التلبس . والاشكال أكثر من أن يريد رسول الله ﷺ أن يحرم كل جنس مما يكال بشيء من جنسه متفاضلاً أو نسيئة وكل جنس مما يوزن بشيء من جنسه متفاضلاً أو نسيئة فيقتصر من بيان ذلك علينا وتفصيله لنا على أن يقول في التمر الذي اشترى بتمر أكثر منه : لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يعوا هذا واشتروا بثلثه من هذا ، وكذلك الميزان وما خلق الله قط أحدا يفهم تلك الصنفين من هذا الكلام ، ولا ركب الله تعالى قط هذا الكلام على تلك الخرافتين ولو أن انساناً من الناس أراد تلك الشرعيتين اللتين احتجوا بهما بهذا الكلام فعبر عنهما بهذا الكلام لسخر منه ولما عده من يسمعه إلا الكن اللسان . أو ما جنا من المجان . أو سخيف من النوكي ، أفلا (١) يستحيون من هذه الفضائح الموبقة عند الله تعالى المخزية في العاجل ولكننا نقول قولا لا تتقرب به إلى الله تعالى ويشهد لصحته كل ذي فهم من مخالف ومؤلف : وهو أن قول رسول الله ﷺ : وكذلك الميزان قول مجمل مثل قول الله تعالى : ( أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) تؤمن بكل ذلك ونطلب بيانه من نصوص أخرى ولا تقدم بالظن الكاذب . والدعوى الآفكة على أن نقول : أراد الله تعالى كذا وكذا وأراد رسوله عليه السلام معنى كذا لا يقتضيه ذلك اللفظ بموضوعه

في اللغة فطلبنا ذلك فوجدنا حديث عبادة بن الصامت . وأبي بكرة . وأبي هريرة قديين فيها مراده عليه السلام بقوله عهنا ، وكذلك الميزان ، وهو تفسيره عليه السلام هنالك أنه لا يحل الذهب بالذهب الا وزنا بوزن ولا الفضة بالفضة الا وزنا بوزن فقطعنا أن هذا هو مراد رسول الله ﷺ بقوله : « وكذلك الميزان » ، وشهدنا بشهادة الله تعالى أنه عليه السلام لو أراد غير هذا لبينه ووضحه حتى يفهمه أهل الاسلام ولم يكن لنا الى ظن أني خيفة ورأيه الذي لأرأى أسقط منه ولا الى كفاية أصحابه الغثة التي حلوا بهم عليها الخزية فقط قال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) ، ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فسقط تمويههم بهذا الخبر والله تعالى الحمد ، والعجب كل العجب من قولهم في البين الواضح من نهي رسول الله ﷺ عن الرطب بالتمر : أنه إنما أراد التي في رءوس النخل وليس هذا في شيء من الاخبار لأن ذلك خبر وهذا آخرون يأتون الى مجمل لا يفهم أحد منه الا ما فسرهم عليه السلام في مكان آخر فيزيدون فيه ويفسرونه بالباطل وبما لا يقتضيه لفظه عليه السلام أصلاً . وأما حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية عن أبي سعيد لا يصلح صاعين بصاع فانهم قالوا : هذا عموم لكل مكيل .

قال أبو محمد : وهذا خبر اختصره معمر عن يحيى بن أبي كثير أو وهم فيه يقيّن لا اشكال فيه فرواه ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو أو وهم فيه على ما ذكرنا قبل لأن هذا خبر رواه عن يحيى بن أبي كثير باسناده الأوزاعي . وهشام الدستوائي . وشيبان بن فروخ وليس هشام والأوزاعي دون معمر ان لم يكن هشام أحفظ منه . فروناه من طريق مسلم حدثني اسحق بن منصور نا عبيد الله (١) بن موسى عن شيبان . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا هشام ابن أبي عمار عن يحيى بن حمزة نا الأوزاعي . وحدثنا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا بشر بن المفضل نا هشام . هو الدستوائي . كلهم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ قال : لا صاعى تمر بصاع . ولا صاعى حنطة بصاع . ولا درهمين بدرهم (٢) » قال الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير : حدثني أبو سلية بن عبد الرحمن حدثني أبو سعيد الخدري وهذا هو خبر محمد بن عمرو نفسه .

قال أبو محمد : فأسقط معمر ذكر التمر . والحنطة ، ومن البيان الواضح على خطأ معمر الذي لا شك فيه ايراده اللحن عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر بقوله : لا يصلح صاعين بصاع والله ما قاله رسول الله ﷺ قط الا أن يشير الى شيء فيكون ضميره في لا يصلح لاسيما والأوزاعي يذكر سماع يحيى بن أبي كثير من أبي سلية . وسماع أبي سلية

(١) في النسخة ١٦ عبد الله وهو غلط (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٨ ولا درهم بدرهمين



من أبي سعيد لم يذكر ذلك معمر وهذا لا يكدر عندنا شيئاً إلا إذا كان خبراً واحداً  
اختلف فيه الرواة فإن رواية الذي ذكر السماع أولى لاسيما ممن ذكر بتدليس ثم لو صح لهم  
لفظ ابن أبي زائدة . ومعمر بلا زيادة من غيرهما ولا يأتان من سواهما لما كان لهم فيه حجة  
لوجهين ، أحدهما أنه ليس فيه ذكر جنس واحد ولا جنسين أصلاً وهم يجيزون صاعى  
حنطة بصاع تمر وبكل ما ليس من جنس واحد ، وهذا خلاف عموم الخبر . فان قالوا :  
فسر هذا أخبار آخر قلنا : وكذلك فسرت أخبار آخر ما أجمله معمر ، والوجه الثانى  
أن يقول : هذا فى القرض لا فى البيع نعم لا يجوز فى القرض صاعان بصاع فى شئ من الأشياء  
كلها وأما البيع فلا لأن الله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع ) فان ادعوا إجماعاً كذبوا  
لأنهم يجيزون صاعى شعير بصاع بر والناس لا يجيزونه كلهم بل يختلفون فى إجازته ،  
وصاعى حمص بصاع لبياء ولا إجماع ههنا فمالك لا يجيزه . فان قالوا : قد قال رسول الله  
ﷺ : « فاذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » قلنا : صح أنه عليه السلام قال :  
فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد ، فانما قال رسول الله  
ﷺ فى الأصناف التى سمي فى الحديث الذى ذكر هذا اللفظ فى آخره ولا يحل أن ينسب  
إليه عليه السلام قول بظن كاذب ، ويكفى من هذا أنهم مجمعون معان على أن لفظة لأصاعين  
بصاع ليست على عمومها فقالوا هم : فى كل مكيل من جنس واحد وقلنا نحن : هو فى  
الأصناف المنصوص عليها فدعوى كدعوى ، وبرهاتنا نحن صحة النص على قولنا وبقي قولهم  
بلا برهان (١) فبطل تعلقهم بهذا الخبر والله تعالى الحمد . وأما حديث ابن عمر فساقط  
لأنه عن أبي جناب - وهو يحيى بن أبي حية الكلبي - ترك الرواية عنه يحيى القطان .  
وعبد الرحمن بن مهدي وضعف وذكّر بتدليس ، ثم هو عن أبيه وهو مجهول جملة فبطل  
التعليق به ، ثم لو صح لكان القول فيه كالقول فى غيره مما ذكرنا آنفاً ما خالفوا فيه عمومهم .  
وأما حديث أبي سعيد الخدري الذى أوردنا من طريق حيان بن عبيد الله عن أبي مجلز  
فلا حجة فيه لأنه منقطع كما أوردنا لم يسمعه لا من أبي سعيد . ولا من ابن عباس وذكر  
فيه أن ابن عباس تاب ورجع عن القول بذلك وهذا الباطل (٢) وقول من بلغه خبر لم  
يشده (٣) ولا أخذه عن ثقة ، وقد روى رجوع ابن عباس أبو الجوزاء رواه عنه سليمان  
ابن علي الربعي وهو مجهول لا يدرى من هو ، وروى عنه أبو الصهباء أنه كرهه ، وروى  
عنه طاوس ما يدل على التوقف ، وروى الثقة المختص به خلاف هذا كما حدثنا حماد بن عباس  
ابن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي ناهشيم نا أبو بشر -

(١) فى النسخة ١ ، بلاديل (٢) فى النسخة ١٦ وهذا القول بالباطل (٣) فى النسخة ١٦ لم يستند

هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : ما كان الرباط في هاهنا وهات ، وحلف سعيد بن جبير بالله ما رجعت عنه حتى مات ، ثم هو أيضا من رواية حيان بن عبيد الله وهو مجهول ثم لو انسند حديث أبي مجلز المذكور لما كانت لهم فيه حجة لأن اللفظ الذي تعلقوا به من « وكذلك ما يكال ويوزن » ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو من كلام أبي سعيد لو صح ، وهو أيضا عنه منقطع لأن هذا خبر رواه نافع . وأبو صالح السمان . وأبو المتوكل الناجي . وسعيد بن المسيب . وعقبة بن عبد الغافر . وأبو نضرة . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وسعيد الجريري . وعطاء بن أبي رباح كلهم عن أبي سعيد الخدري ، وكلهم ذكروا أنهم سمعوه منه ، وكلهم متصل الأسانيد بالثقات المعروفين إليهم ليس منهم أحد ذكر هذا اللفظ (١) فيه وهو بين في الحديث المذكور نفسه لأنه لما تم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو مجلز : ثم قال فابتدأ الكلام المذكور من ذكر : وكذلك كل ما يكال ويوزن ، مفصلا عن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما يبعد أن يكون من كلام أبي مجلز وهو الأظهر فبطل من كل جهة ، ولا يحل أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام بالظن الكاذب .

**قال أبو محمد :** ثم العجب كله من احتجاجهم فيما ليس فيه منه نص ولا دليل ولا أثر ، وخلافهم ليقين ما فيه منسوبا مينا أنه قول رسول الله ﷺ ، وقد صح من غير هذا الخبر أنه من كلام رسول الله ﷺ « التمر بالتمر والحنطة بالحنطة . والشعير بالشعير . والذهب بالذهب . والفضة بالفضة يدايد عينا بعين » فقالوا هم جهارا : نعم ويجوز غير عين بغير عين ويجوز عين بغير عين ، نعم يجوز ثمرة بثمرتين وبأكثر فهل بعد هذه الفضايح فضايح ؟ أو يبقى مع هذا دين أوحيا من عار أو خوف نار نعوذ بالله من الضلال والدمار .

**قال أبو محمد :** وما بين غاية اليان أن هذا اللفظ - نعى وكذلك ما يكال ويوزن - ليس من كلام النبي ﷺ قطعا يبرهان واضح وهو أيضا مبطل لعلمهم بالوزن . والكيل من طريق ضرورة الحس وبديهة العقل وصادق النظر فإن من الباطل البحت أن يكون عليه السلام يجعل علة الحرام في الربا الوزن . والكيل . والتفاضل فيه وباعثه عز وجل يعلم وهو عليه السلام يدري وكل ذي عقل يعرف أن حكم المبيعات يختلف في البلاد أشد اختلاف فما يوزن في بلدة يكال في أخرى كالعسل . والزيت . والدقيق . والسمن . يباع الزيت والعسل ببغداد والكوفة وزنا ولا يباع شي منها بالأندلس إلا كيلا ، ويباع السمن



والدقيق في بعض البلاد كيلا ولا يباعان عندنا إلا وزنا والتين يباع برية كيلا ولا يباع  
 باشيلية وقرطبة الا وزنا وكذلك سائر الاشياء ، ولا سبيل إلى أن يعرف كيف كان يباع  
 ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاً ، فحصل الربا لا يدري ما هو حتى يحتجب  
 ولا ماليس هو فيستعمل (١) ، وصار الحرام والحلال في دين الله تعالى أمشاجاً مختلطين  
 لا يعرف هذا من هذا أبداً ، وحصلت الانواع المبيعة كلها التي يدخلون فيها الربا لا يدرون  
 كيف يدخل الربا فيها ؟ ولا كيف يسلم منه ؟ نبرأ إلى الله تعالى من دين هذه صفته هيئات  
 أين هذا القول الكاذب ؟ من قول الله تعالى الصادق : (اليوم أكملت لكم دينكم) ومن قول  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم هل بلغت ؟ قالوا : اللهم نعم قال : اللهم اشهد »  
 فان رجعوا إلى أن يجعلوا لاهل كل بلد عاداته حصل الدين لعبا إذا شاء اهل بلد ان  
 يستحلوا الحرام ردوا كل ما كانوا يبيعونه بكيل إلى الوزن وما كانوا يبيعونه بوزن  
 إلى كيل (٢) فحل لهم باختيارهم ما كان حراماً أمس من التفاضل بين الكيلين أو بين  
 الوزنين ما شاء الله كان وهذا بعينه أيضاً يدخل على المالكين . والشافعيين لانهم اذا  
 أدخلوا الربا في المأكول كله أو في المدخر المقتات سألناهم عن الاصناف المبيعة من ذلك  
 وليست صنفاً . ولا صنفين بل هي عشرات كثيرة بأى شيء يوجبون فيها التماثل أبالكيل  
 أم بالوزن ؟ فايما قالوا صاروا متحكمين بالباطل ولم يكونوا أولى من آخر يقول  
 بالوزن فيما قالوا هم فيه بالكيل أو بالكيل فيما قالوا هم فيه بالوزن فأين المخلص ؟ أم كيف  
 يبيع الناس ما أحل لهم من البيع ؟ أم كيف يحتجبون ما حرم عليهم من الربا ؟ وهذا من  
 الخطأ الذي لا يحيل على من يسره الله تعالى لنصيحة نفسه . وذكرنا في ذلك عن تقدم  
 ماروينا من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه سمعت عمرو بن شعيب قال : كتب  
 عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أن لا يباع الصاع بالصاعين اذا كان مثله وان  
 كان يدا يدان اختلف فلا بأس واذا اختلف في الدين فلا يصلح . وكل شيء يوزن  
 مثل ذلك كهيئة المكيال . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا صدقة بن المثنى نا  
 جدي - هورباح بن الحرث - أن عمار بن ياسر قال في المسجد الأكبر : العبد خير من  
 العبدين . والأمة خير من الامتين . والبعر خير من البعيرين . والثوب خير من الثوبين  
 فما كان يدايد فلا بأس به انما الربا في النساء (٣) الا ما كيل أو وزن .

**قال أبو محمد :** وزاد بعضهم في هذا الخبر فلا يباع صنف منه بالصنف الآخر الا  
 مثلاً بمثل . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم ان ابن

(١) في النسخة رقم ١٦ حتى يستعمل (٢) في النسخة ١٦ بكيل إلى وزن (٣) في النسخة ١٦ النسبة

عمر كان لا يرى بأساً فيما يكال يداً بيداً واحداً باثنين إذا اختلفت ألوانه . ومن طريق  
عبد الرزاق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان (١) عن النخعي . وعزرجل عن الحسن قالاً  
جميعاً : سلف ما يكال فيما يوزن ولا يكال . وسلف ما يوزن ولا يكال فيما يكال ولا يوزن .  
ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن موسى بن أبي عائشة عن إبراهيم النخعي  
قال : ما كان من بيع واحد يكال مثلاً بمثل فاذا اختلفت فزد وازدد يداً بيد ، وإن كان  
شيئاً واحداً يوزن فمثلاً بمثل فاذا اختلف فزد وازدد يداً بيد . ومن طريق عبد الرزاق  
عن معمر عن الزهري قال : كل شيء يوزن فهو يجري مجرى الذهب والفضة وكل شيء  
يكال فهو يجري مجرى البر . والشعير . فاما الرواية (٢) عن عمر فمقطعة . وعن الحسن  
كذلك ، وأما قول عمار فغير موافق لقولهم لكنهم موهوا به لانه (٣) لا يخلو قوله :  
الاما كيل أو وزن من أن يكون استثناء من النساء الذي هو ربا أو يكون استثناء مما قال :  
انه لا بأس به ما كان يداً بيداً ولا سبيل الى وجه ثالث ، فان كان استثناء من النساء الذي  
هو ربا فهو ضد مذهبهم عيناً وموجب أنه لا ربا الا فيما يكال أو يوزن في النسبة ، فان  
كان استثناء مما لا بأس به يداً بيد فهو أيضاً ضد مذهبهم وموجب أنه لا يجوز ما كيل بما  
وزن يداً بيد ، وأما الزيادة التي زادوها فلا يباع صنف منه بالصنف الآخر الا مثلاً بمثل  
فهو ضد مذهبهم عياناً بكل حال ، وأما قول ابن عمر فصحيح عنه وقد صح عنه خلافه كما  
ذكرنا في ذكرنا قول الشافعي فليس أحد قوله بأولى من الآخر مع أنه ليس فيه كراهية  
التفاضل فيما يكال ولا يوافق سائر أقوالهم وما وجدنا قولهم يصح عن أحد قبلهم الا  
عن النخعي . والزهري فقط فبطل كل ما موهوا به من الآثار ، فان قالوا : لم ينص عليه  
السلام الا على مكيل . وموزون قلنا : ما الفرق بين هذا وبين من قال : لم ينص عليه  
السلام الا على ما كؤل أو ثمن ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الا على مقتات مذخر  
ومعدني وما يصلح به الطعام ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الا على ما يركى وعلى مالح  
الطعم فقط ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الا على نبات . ومعدني ، وجامد ؟ فأدخل  
الرباني كل ما ينبت كالصبر وغير ذلك وأسقطه عن اللبن وما يتصرف منه وعن العسل .  
واللحم . والسماك فليس بعض هذه الدعاوى أولى من بعض ، وكل هذا اذا تعدى به  
ما ورد فيه النص فهو تعد لحدود الله تعالى ، وما عجز رسول الله ﷺ قط عن أن يبين  
لنا مراده وحاش له من أن يكلنا في أصعب الأشياء من الربا المتوعد فيه بنار جهنم في  
الآخرة والحرب به في الدنيا الى هذه الكهانات الكاذبة . والظنون الآفكة ظلمات بعضها

(١) في النسخة ١٦ سفیان وهو تصحيف (٢) في النسخة ١٤ (٣) في النسخة ١٦ (انه)



فوق بعض ، ونحمد الله على السلامة .

وعهدنا بهم يقولون : نحن على يقين من وجوب قطع اليد في عشرة دراهم وغير موقنين بوجوب قطعها في أقل ، ونحن موقنون بتحريم عصير العنب إذا أسكر ولم نوقن بتحريم ما عداه ، ونحن موقنون بالقصر في ثلاث ولا نوقن به في أقل فلا نقول بشيء من ذلك حيث لا نوقنه ، فهلا قالوا ههنا : نحن موقنون بالربا في الأصناف المنصوص عليها ولنا على يقين منه في غيرها فلا نقول به حيث لا يقين معناه ؟ ولو فعلوا هذا ههنا وتركوها هنالك لوقفوا لأنهم كانوا يتبعون السنن وبالله تعالى التوفيق ، ثم لم يلبثوا أن نقضوا علمهم أقبح نقض فأجازوا تسليف الذهب . والفضة فيما يكال : وما يوزن ، وأجازوا بيع آنية نحاس بآنية نحاس أو وزن منها ولم يحجزوا ذلك في آنية الذهب . والفضة وكل ذلك سواء . عندهم في دخول الربا فيه ، ثم أجازوا بيع قمح بعينه بقمح بغير عينه . أو تمر بعينه بتمر بغير عينه . أو شعير بعينه بشعير بغير عينه فيقبض الذي بغير عينه ثم يفرقان قبل قبض الذي بعينه ، وحرمو ذلك في ذهب بعينه بذهب بغير عينه وفي فضة بعينها بفضة بغير عينها ولا فرق بين شيء من ذلك لافي نص . ولا في معقول ، فأباحوا الربا جها را ونعوذ بالله من الخذلان ، فبطلت علة هؤلاء وبطل قولهم يقينا .

١٤٨٠ **مسألة** قال أبو محمد : وههنا أشياء ذكرها القائلون بتعليل حديث الربا كلهم وحياتهم ذكرها مارويها من طريق وكيع نا اسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عبادة بن الصامت سمعت رسول الله ﷺ : « يقول : الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . الكفة بالكفة حتى خلص إلى الملع » قالوا : فهذا يدل على أنه عليه السلام ذكر غير ذلك .

**قال أبو محمد** : وهذا باطل لوجوه . أولها أن هذا اللفظ لم يروه إلا حكيم بن جابر وهو مجهول . والثاني أنه قد أسقط من هذا الخبر ذكر البر . والتمر . والشعير فبطل تقديرهم أنه ذكر أصنافا لم يذكرها غيره من الرواة . والثالث أن هذا الخبر رويناه من طريق بكر بن حماد عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن اسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ فقال فيه : « حتى خص الملع » فلاح أنه لم يذكر غير تلك الأصناف . والرابع أن من الباطل المتيقن أن يذكر عليه السلام شرائع مفترضة فيسقط ذكرها عن جميع الناس أولهم عن آخرهم من غير نسخ هذا خلاف قول الله تعالى : ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا ونحي يوحى ) ، وقوله تعالى : ( أنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) ولوجاز هذا لكان الدين لم يكمل والشريعة

فاسدة قد ضاعت منها غناشياء. ولكننا مكلفين ما لا تقدر عليه ومأمورين بما لا ندرية أبداً، وهذه ضلالات ناهيك بها وباطل لا خفاء به \* وذكروا ما روينا من طريق ابن وهب عن يزيد بن عياض عن اسحاق بن عبد الله عن جبير عن مالك بن أوس بن الحدثان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «التمر بالتمر. والزبيب بالزبيب. والبر بالبر. والسمن بالسمن. والزيت بالزيت. والدينار بالدينار. والدرهم بالدرهم لا فضل بينهم».

**قال أبو محمد:** وهذا حديث موضوع مكذوب لا تحل روايته الا على بيان فضيحته لأن مالك بن أوس لا يعرف له سماع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجبير ابن أبي صالح مجهول لا يدري من هو، واسحاق بن عبد الله - هو الفروي - متروك، ويزيد بن عياض - هو ابن جعدبة - مذکور بالكذب ووضع الأحاديث، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة في إيجاب علة أصلاً وإنما كان يكون فيه زيادة ذكر الزيت. والسمن. والزبيب فقط، وأيضاً فلو صح لكان المالك يكون مخالفاً له لأنهم يميزون الدرهم بأوزن منه على سبيل المعروف ولـ كان الحنفيون مخالفاً له لأنهم يميزون ثلاث تمرات بست تمرات. وعشر حبات بر بثلاثين حبة بر، وكذلك في الشعير. والملح والزبيب. والملح، ولا يحل تحريم حلال خوف الوقوع في الحرام فيستعجل من فعل ذلك المعصية والوقوع في الباطل خوف أن يقع فيه غيره. ومن طريق وكيع نا إبراهيم ابن يزيد عن أبي الزبير عن جابر أنه كره مدى ذرة بمد حنطة نسيئة، إبراهيم متروك متهم وهذا كراهية (١) لا تحريم، ولا يدري هل كره الكيل أو الطعام؟ وقد ذكرنا كل قول روى في هذا الباب عن المتقدمين وبيننا خلافهم لها وأنهم قالوا في ذلك بأقوال لا تحفظ عن أحد قبلهم، وأعجب شيء مجاهرة من لادين له بدعوى الإجماع على وقوع الربا فيما عدا الأصناف المنصوص عليها، وهذا كذب مفضوح من قريب، والله ما صح الإجماع في الأصناف المنصوص عليها فكيف في غيرها، أوليس ابن مسعود وابن عباس يقولان: لا ربا فيما (٢) كان يدايد؟ وعليه كان عطاء. وأصحاب ابن عباس. وفقهاء أهل مكة. وقد روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحرث بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال: لا ربا فيما كان يدايد والماء من الماء. ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان - هو الثوري - عن ابن جريج عن عطاء قال: لا بأس بأن يسلم ما يكال فيما يكال وما يوزن فيما يوزن إنما هو طعام بطعام، وهذا نفس قولنا ومخالف لجميع قول هؤلاء، وقد صح عن طلحة بن



عيد الله إباحة بيع ذهب بفضة يتبض أحدهما ويتأخر قبض الآخر إلى أجل غير مسمى ولا يقدر أن فيماعد الستة الأصناف في الربا على كلمة إلا عن سبعة من الصحابة رضي الله عنهم مختلفين كلهم مخالف لأقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، ليس عن أحد منهم رواية توافق أقوال هؤلاء صحيحة ولا سقيمة ، وعن نحو اثني عشر من التابعين مختلفين أيضا كذلك مخالفين لأقوالهم إلا إبراهيم وحده فإنه وافق قوله أصل أبي حنيفة ، وأيضا فكثر الروايات التي ذكرنا عن الصحابة والتابعين فواهي لا تصح ، فمن يعمل مثل هذا إجماعا لإلزام الدين به ولا عقل وبالله تعالى التوفيق . ووجدنا لبشر بن غياث المريسي قولاً غريباً وهو أن تسليم كل جنس في غير جنسه جائز كالذهب في الفضة . والفضة في الذهب . والقمح في الشعير . والتمر في الملح . وكل صنف منها في غيره وأن الربا لا يقع إلا فيما بيع بجنسه فقط ، ثم لا ندري أعم كل جنس في العالم قياساً على المنصوصات وهو الأظهر من قوله ؟ أو خص المنصوصات فقط ، وهذا قول مخالف لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا وجه للاشتغال به .

**١٤٨١ مسألة (١)** قال على : فإذا بطلت هذه الأقوال كلها فالواجب أن نذكر البرهان على صحة قولنا بعون الله تعالى . روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد قال : نااليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال : أقلت أقول : من يصترف الدراهم ؟ فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب - : أرنا ذهبك ثم جئنا (٢) إذا جاء خادمنا نعطك ورقك فقال عمر بن الخطاب : كلا والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه فان رسول الله ﷺ قال : الورق بالذهب ربا إلا هاء وها . (٣) والبر بالبر ربا إلا هاء وها . والشعير بالشعير ربا إلا هاء وها . والتمر بالتمر ربا إلا هاء وها . ومن طريق مسلم نا عبيد الله بن عمر القواريري نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة نا أبو الأشعث عن عباد بن الصامت قال : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو أزداد فقد أربى ، (٤) ، ومن طريق مسلم نا اسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتاني بنحوه . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن المثنى نا عمرو ابن عاصم نا همام - هو ابن يحيى - نا قتادة عن أبي الخليل عن مسلم المكي عن أبي الأشعث

(١) سقط لفظ «مسألة» من النسخة ١٤٨ (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٥ «ثم اثنا» (٣) لفظه كجاء أي هاء وأهل الحديث يقولون بالقصر وقال الخطابي : العواب المد ، وقال غيره : الوجهان جائزان والمد أشهر وهو حال أي الامتلا ولا منهما أي من المتعاقدين فيه خذو خذاي يدايد (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٥ مطولا

الصنعاني عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « الذهب بالذهب تبره وعينه وزنا بوزن . والفضة بالفضة تبره وعينه وزنا بوزن . والملح بالملح . والتمر بالتمر : والبر بالبر . والشعير بالشعير كيلا بكيل فن زاد (١) أو ازداد فقد أربى ، ولا بأس ببيع الشعير بالبر والشعير أكثرهما يدايد » .

**قال أبو محمد :** عمرو بن عاصم أنصاري ثقة معروف ، وأبو الخليل هو صالح بن أبي مریم ثقة ، ومسلم المكي هو مسلم بن يسار الخياط مولى عثمان رضي الله عنه ثقة ، وقد روينا هذا أيضا من طرق صحاح فلا ربا إلا فيما نص عليه رسول الله ﷺ المأمور بالبيان وما عدا ذلك فخلال وما كان ربك نسيا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٤٨٣ مسألة** ولا يحل أن يباع قمح بقمح الا مثلا بمثل كيلا بكيل يدايد عينا بعين ، ولا يحل أن يباع شعير بشعير الا كذلك ، ولا يحل أن يباع تمر بتمر الا كذلك ، ولا يحل أن يباع ملح بملح الا كذلك ، وسواء معدنيه أو ما ينعد منه من الماء كل ذلك لا يباع بعضه ببعض الا كما ذكرنا ، وكذلك أصناف القمح فهي كلها قمح الأعلى . والأدنى . والوسط سواء فيما قلنا ، وكذلك أقسام الشعير ، وكذلك أقسام التمر فان تأخر قبض أحد العينين فهو رباح حرام مفسوخ أبدا محكوم فيه بحكم الغصب سواء تأخر طريقة عين أو أكثر ، والكثير والقليل من كل ما ذكرنا سواء فيما وصفنا ، ولا يحل شيء مما ذكرنا من نوعه وزنا بوزن ولا وزنا بكيل ولا جزافا بجزاف . ولا جزافا بكيل . ولا جزافا بوزن لان كل هذا مقتضى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكرنا ، ومفهومه وموضوعه في اللغة التي بها خاطبنا وبالله تعالى التوفيق \*

وقال أبو حنيفة . والشافعي : جائز أن يباع منها شيء بغير عينه بمعين وبغير معين وجائز أن يتأخر التقابض عن وقت العقد ما لم يفترقا بآبائهما وان طال ذلك ، وهذا خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . روينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد ابن ابراهيم نا محمد بن سيرين قال : نبئت أن عمر بن الخطاب قام يخطب فقال : يا أيها الناس ألا ان الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار عين بعين سواء سواء مثلا بمثل ، فهذا عمر بحضرة الصحابة لا يجوز في الدراهم والدينار إلا لعين بعين ويرى أنها تتعين ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة بخالفوه .

**١٤٨٤ مسألة** وجاز بيع كل صنف مما ذكرنا بالأصناف الاخر منها متفاضلا ومتماثلا وجزافا وزنا وكيلا كيف ما شئت اذا كان يدايد ، ولا يجوز في ذلك التأخير

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٧ والشعير بالشعير سواء سواء مثلا بمثل فن زاد ، الخ



طريقة عين فأكثر لا في بيع ولا في سلم ، وهذا مقتضى قول رسول الله ﷺ الذي ذكرنا وهو متفق عليه إلا ما لكافانه لم يجز بيع الشعير بالقمح إلا متائلا كيلا بكيل ، وأجازه أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان كما قلنا . برهان صحة قولنا ما رويناه من طريق مسلم نا أبو كريب نا ابن فضيل - هو محمد - عن أبيه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « التمر بالتمر . والحنطة بالحنطة . والشعير بالشعير . والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه » . ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع نا سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد سواء بسواء (١) فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يدا ، وقد ذكرنا قبل هذه بمسألة نصه عليه السلام على جواز بيع الشعير بالبر متفاضلا ولا حجة في قول أحد دون رسول (٢) الله ﷺ . ومن طريق أحمد ابن شعيب نا محمد بن عبد الله بن بزيع (٣) نا يزيد نا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار . وعبد الله بن عبيد (٤) - هو ابن هرمز - قال جميعا : إن عباد بن الصامت حدثهم وقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالذهب . والورق بالورق : والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر إلا مثلاً بمثل يدا بيد ، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق والورق بالذهب . والبر بالشعير . والشعير بالبر يدا يدا كيف شئنا ، زاد أحدهما في حديثه الملح بالملح ولم يقله الآخر (٥) ، فهذا أثر متواتر رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة . وعباد بن الصامت ، ورواه عن أبي هريرة أبو زرعة بن عمرو ابن جرير . وأبو حازم ، ورواه عن عباد بن الصامت أبو الأشعث الصنعاني . وعبد الله ابن عبيد ، ورواه عن أبي الأشعث أبو قلابة . ومسلم بن يسار ، ورواه عن مسلم بن يسار أبو الخليل . وابن سيرين ، ورواه عن هؤلاء الناس واحتج المالكيون بما رويانا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا النضر حدثه أن يسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح وقال : بعه ثم اشتر به شعيرا فذهب الغلام فأخذ صاعا وزيادة بمض صاع فلما جاء قال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فردده ولا

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٦ تقديم وتأخير (٢) في النسخة ١٤١ أحد غيره عليه السلام (٣) في النسخة ١٤١ (بزيع) بالعين المعجمة وهو تصحيف (٤) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٤ عبد الله بن عتيك وهو صحيح أيضا لانه يقال له : ابن عتيك . وابن عتيق أيضا انظر تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢١٢ (٥) سقط بعض البا من الحديث من رواية المصنف له

تأخذن إلا مثلاً بمثل فأني كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل قيل : فانه ليس مثله قال : اني أخاف أن يضارع \* ويمار ويناه من طريق مالك عن نافع عن سليمان بن يسار قال : قال عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث لغلामه خذ من حنطة أهلك [طعاماً] (١) فابتع بها شعيراً ولا تأخذ إلا مثله \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود الطيالسي عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير قال : أرسل عمر ابن الخطاب غلاماً له بصاع من بر يشترى له به صاعاً من شعير وزجره أن زادوه أن يزداده ومن طريق ابن أبي شيبة ناشبابة عن ليث عن نافع عن سليمان بن يسار عن سعد ابن أبي وقاص مثل هذا \* ومن طريق مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد عن معقيب مثل هذا أيضاً ، وهو قول أبي عبد الرحمن السلمي صح عنه ذلك وروى ولم يصح عن القاسم . وسالم . وسعيد بن المسيب ، وصح عن ربيعة . وأبي الزناد . والحكم بن عتيبة . وحماد ابن أبي سليمان . والليث بن سعد قالوا : فهو لأبي عمر . وسعد . ومعقيب . وعبد الرحمن بن الأسود . ومعمّر بن عبد الله خمسة من الصحابة رضي الله عنهم \* قال علي : وجسر بعضهم فقال : لا يعرف لهم مخالف من الصحابة ، وجسر آخر منهم فادعى إجماع السلف في ذلك \*

قال علي : ما لهم حجة غير هذا أصلاً ، فاما حديث معمّر فهو حجة عليهم لأنهم يسمون التمر طعاماً ويبيحون فيه التفاضل بالبر فقد خالفوا الحديث على تأويلهم بأقرارهم ولا حجة لهم أصلاً فيه لأنه ليس فيه إلا الطعام بالطعام مثلاً بمثل وهذا مما لا نخالفهم فيه وفي جوازه وليس فيه أن الطعام لا يجوز بالطعام إلا مثلاً بمثل بل هذا مسكوت عنه جملة في خبر معمّر . ومنصوص على جوازه في خبر أبي هريرة . وعبادة عن رسول الله ﷺ فبطل تعلقهم به جملة وعاد حجة عليهم ، وأما قول معمّر من رأيه فلا متعلق لهم فيه لأنه قد صرح بأن الشعير ليس مثل القمح لكن تخوف أن يضارعه فتركه احتياطاً لا إيجاباً ، وأما عن عمر فنقطع ، وكذلك عن معقيب ، وكم قصة خالفوا فيها عمر . وسعدا . وأكثر من هذا العدد من الصحابة كالمسح على العمامة . وعلى الجوريين . والقود من الضربة . واللطمة ، وغير ذلك في كثير لا يعرف لهم فيه مخالف من الصحابة رضي الله عنهم نعم ومعهم السنن الثابتة وقد خالف من ذكرنا طائفة من الصحابة رضي الله عنهم كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هرون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسار عن أبي الأشعث الصنعاني أن عبادة بن الصامت قال : لا بأس ببيع الحنطة بالشعير والشعير



أكثر منه يدأيد ولا يصلح نسيته، فهذا عبادة أسنده وأفتى به \* ومن طريق ابن أبي شيبة  
 نا عبد الأعلى عن عمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر كان لا يرى بأساً فيما يكال واحداً  
 باثنين يدا إذا اختلف ألوانه \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن فضيل عن أشعث عن  
 أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : إذا اختلف النوعان فلا بأس بالفضل يدأيد \*  
 فهذه أسانيد أصح من أسانيدهم بخلاف قولهم وهو قول ابن مسعود . وابن عباس  
 بلا شك أنه صح عنهم أنه لا ربا في التفاضل أصلاً وإنما الربا في النسيته \* ومن طريق عبد  
 الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه لم ير بأساً بحريبين  
 من شعير بحريب من بر \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي  
 قال المغيرة : سألت إبراهيم عن أربعة أجربة من شعير بحريبين من حنطة فقال جميعاً :  
 لا بأس به \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى أنه كان لا يرى بأساً  
 ببيع البر بالشعير يدأيد أحدهما أكثر من الآخر \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين  
 عن أنيس (١) بن خالد التيمي (٢) قال : سألت عطاء عن الشعير بالحنطة اثنين بواحد  
 يدأيد فقال : لا بأس به ، فهو لاء خمسة من الصحابة رضى الله عنهم صح عنهم جواز  
 التفاضل في البر بالشعير ، وطائفة من التابعين وهو قول سفيان . وأبي حنيفة .  
 والشافعى ، وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي سليمان ، وإذا اختلف  
 الناس فالمردود إليه هو القرآن . والسنة . وقد صح عن رسول الله ﷺ جواز  
 التفاضل في البر . والشعير كما ذكرنا فلا قول لأحدهما ؛ والعجب من مالك أذ يجعل  
 ههنا وفي الزكاة البر والشعير والسلت صنفاً واحداً ثم لا يجوز لمن يتقوت البر إخراج  
 الشعير أو السلست في زكاة الفطر ، وقوله : أن يخرج كل أحد مما يأكل وههنا تناقض  
 فاحش ، وعجب آخر وهو أنه يجمع بين الذهب . والفضة في الزكاة ويرى إخراج  
 أحدهما عن الآخر في الزكاة المفروضة ويجوز ههنا أن يباع الذهب بالفضة متفاضلين ،  
 وهذا تناقض لا خفاء به ، وما علم قط أحداً في شريعة . ولا في لغة . ولا في طبيعة أن الشعير  
 بر ولا أن البر شعير بل كل ذلك يشهد أنهما صنفان مختلفان كاختلاف التمر . والزبيب .  
 والتين ، ولا يختلفون في أن من حلف لا يأكل برافاً كل شعير أو لا يأكل شعيراً فأكلاً  
 أو أن لا يشتري برافاً فاشترى شعيراً أو أن لا يشتري شعيراً فاشترى برافاً لا يحنث ،  
 فهذه تناقضات فاحشة لا وجه لها أصلاً . لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة .  
 ولا قياس وبالله تعالى التوفيق \*

(١) في النسخة ١٤ (عن أنس) وهو غلط (٢) في النسخة ١٦ التيمي وهو غلط صحناه من لسان الميزان

**١٤٨٥ مسألة** وجاز بيع الذهب بالفضة سواء في ذلك الدنانير بالدرهم أو بالحل أو بالنقار ، والدرهم بحل الذهب وسبائك . وتبره والحل من الفضة بحل الذهب وسبائك . وسبائك الذهب وتبره بنقار الفضة يدايد ولا بد عينا بعين ولا بد متفاضلين ومتماثلين وزنا بوزن وجزا فاجزاف ووزنا بجزاف في كل ذلك لا تحاش شيئا ولا يجوز التأخير في ذلك طريقة عين لا في بيع ولا في سلم وبيع الذهب بالذهب سواء كان دنائير . أو حليا . أو سبائك . أو تبرا وزنا بوزن عينا بعين يدايد لا يحل التفاضل في ذلك أصلا ولا التأخير طريقة عين لا يباع ولا سلما ، وتباع الفضة بالفضة دراهم أو حليا أو نقارا وزنا بوزن عينا بعين يدايد ولا يجوز التفاضل في ذلك أصلا ولا التأخير طريقة عين لا يباع ولا سلما ، ولا يجوز برادة أحدهما بمثلها من نوعها كيلا أصلا لكن بوزن ولا بد ، ولا نبالي كان أحد الذهبين أجود من الآخر بطبعه أو مثله ، وكذلك في الفضة ؛ وهذا مجمع عليه إلا ما ذكرنا عن طلحة بن عبيد الله ، والإيع الفضة بالفضة أو الذهب بالذهب فإن ابن عباس . وابن مسعود ومن وافقهما أجازا وافيهما التفاضل يدايد ، والآن أباحيفة . والشافعي أجازا بيع كل ذلك بغير عينه وأجازا تأخير القبض مالم يتفرقا بأبدانهما وقد ذكرناه عن عمر قبل هذا بخلاف قولهم ، والآن مال كالا يجوز الجزاف في الدنانير ولا في الدراهم بعضها يبيع ويحيزه في المصوغ من أحدهما بالمصوغ من الآخر ، ويجوز إعطاء درهم بدرهم أوزن منه على سبيل المسكارمة \*

فأما قول مالك هذا . وقول أبي حنيفة . والشافعي فلا حجة لشيء منها لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من قول صاحب بل هو خلاف أمر رسول الله ﷺ الذي ذكرنا آنفا من أمره عليه السلام أن يبيع الفضة بالذهب كيف شئنا يدايد . وأما قول ابن عباس فإنه احتج بما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال : باع شريك لي ورقا بنسيئة [ فجاءني فأخبرني ] (١) فقلت : هذا لا يصلح فقال : قد والله بعته في السوق وما عابه (٢) على أحد فأتيت البراء بن عازب فسألته فقال : قدم [ علينا ] رسول الله ﷺ [ المدينة ] ونحن نبيع هذا البيع فقال : ما كان يدايد فلا بأس به وما كان نسيئة فهو ربا [ ثم قال لي : أنت زيد بن أرقم ] فأتيت زيد بن أرقم فسألته فقال : مثل ذلك . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا قتبية ناسفيان - هو ابن عينة - عن عمرو - هو ابن دينار - عن أبي صالح السمان أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول في حديث : أن ابن عباس قال له أسامة بن زيد :

(١) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٨٠ (٢) في النسخة ١٤ فأعابه



أخبرني أن رسول الله ﷺ قال : إنما الربا في النسيئة (١) . ومن طريق سعيد بن منصور حدثني أبو معاوية - هو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحرث ابن سويد قال : قال عبد الله بن مسعود . لا ربا في يدين الماء من الماء ، وصح عن ابن عمر أنه قال بقول ابن عباس ثم رجع عنه . وروينا من طريق حجاج بن المنهال نا جرير بن حازم قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن الصرف ؟ فقال : يا بني ان وجدت مائة درهم بدرهم قد أخذته .

**قال أبو محمد** : حديث عبادة . وأبي هريرة . وعمر . وأبي سعيد في أن الأصناف الستة كل صنف منها يصنفه ربا ان كان في أحدهما زيادة على وزن الآخر هو زائد حكما على حديث أسامة . والبراء . وزيد ، والزيادة لا يحل تركها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٦ مسألة** وجائز بيع القمح والشعير . والتمر . والملاح بالذهب أو بالفضة يدايد ونسيئة ، وجائز تسليم الذهب أو الفضة بالأصناف التي ذكرنا لأن النص جاء باباحة كل ذلك وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٧ مسألة** وأما القرض فجائز في الأصناف التي ذكرنا وغيرها وفي كل ما يملك ويحل إخراجه عن الملك ولا يدخل الربا فيه إلا في وجه واحد فقط ، وهو اشتراط أكثر مما أقرض . أو أقل مما أقرض . أو أجود مما أقرض . أو أدنى مما أقرض وهذا يجمع عليه ، وهو في الأصناف الستة منصوص عليه كما أوردنا بأنه ربا وهو فيما عداها شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ويجوز إلى أجل مسمى ومؤخرا بغير ذكر أجل لكن حال في الذمة متى طلبه صاحبه أخذه ، وقال مالك : لا يأخذه إلا بعد مدة ينتفع فيها المستقرض بما استقرض ، وهذا خطأ لأنه لم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول أحد نعله قبله ، وأيضا فإنه حد فاسد لأن الانتفاع لا يكون إلا في ساعة (٢) فافوقها ، وقال الله تعالى : ( ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) والقرض أمانة فقرض أداؤها إلى صاحبها متى طلبها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٨ مسألة** فإن كان مع الذهب شيء غيره أي شيء كان من فضة أو غيرها ممزوج به أو مضاف فيه أو مجموع إليه في دنانير أو في غيرها لم يحل بيعه مع ذلك الشيء ولا دونه بذهب أصلا لا بأكثر من وزنه ولا بأقل ولا بمثله الا حتى يخلص الذهب وحده خالصا ، وكذلك ان كان مع الفضة شيء غيره كصفر . أو ذهب . أو غيرها ممزوج بها أو ملصق معها أو مجموع إليها لم يحل بيعها مع ذلك الشيء ولا دونه بفضة أصلا دراهم

(١) الحديث في سنن النسائي أطول من هذا (٢) في النسخة ١٤ لأن الانتفاع يكون في ساعة

كانت أو غير دراهم لا بأكث من وزنها ولا بأقل ولا بمثل وزنها إلا حتى تخلص الفضة وحدها خالصة ، سواء في كل ما ذكرنا السيف المحلى . والمصحف المحلى . والخاتم فيه الفص . والحلى فيه القصوص . أو الفضة المذهبة . أو الدنانير فيها خلط صفر أو فضة . أو الدراهم فيها خلط ماء ، ولا ربا في غير ما ذكرنا أصلا وكذلك إن كان في القمح شيء من غيره مخلوط به أو مضاف إليه من دغل أو غيره لم يجزيه بذلك الشيء ولا دونه بقمح صاف أصلا ، وكذلك القول في الشعير فيه شيء غيره أو معه شيء غيره فلا يحل بيعه بشعير محض وفي التمر يكون معه أو فيه شيء غيره أو معه فلا يحل بيعه بتمر محض ، وكذلك القول في الملح يكون فيه أو معه شيء غيره فلا يحل بيعه بملح صاف ، وإنما هذا كله إذا ظهر أثر الخلط في شيء ، مما ذكرنا ، وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا نظر أيضا فحكمه حكم المحض لأن الأسماء إنما هي موضوعة على حسب الصفات التي بها تنتقل الحدود .

برهان ذلك أمر النبي ﷺ أن لا يباع الذهب والفضة بشيء من نوعهما إلا عينا بعين وزنا بوزن ، وأن لا يباع شيء من الأصناف الأربعة بشيء من نوعه إلا كيلا بكيل عينا بعين ، فإذا كان في أحد الأنواع المذكورة خلط أو شيء مضاف إليه فلا سبيل إلى بيعه بشيء من نوعه عينا بعين ولا كيلا بكيل ولا وزنا بوزن لأنه لا يقدر على ذلك أصلا ، فقال من أجاز ذلك : إذا علمنا وزنه أو كيله جاز بيعه بشيء من نوعه أكثر وزنا أو كيلا منه فيكون مقدار وزنه به أو مقدار كيله كذلك ويكون الفضل بذلك الشيء ، مثال ذلك دينار فيه حبة فضة فيباع بدينار ذهب صرف فيكون من هذا الدينار الصرف دينار غير حبة بازاء الذهب الذي في ذلك الدينار الذي فيه حبة فضة ويكون ما زاد ( ١ ) على ذلك من ذهب هذا الدينار بالحبة الفضة ، وكذلك الدرهم يكون فيه ربعه أو ثلثه أو نصفه صفرا فيباع بدرهم فضة محضة فيكون ما في هذا الدرهم من الفضة بازاء وزنه من ذلك الدرهم الآخر من الفضة ويكون الصفرة الذي مع هذه الفضة بازاء ما بقي من ذلك الآخر من الفضة وهكذا في الأربعة الأصناف الباقية .

**قال أبو محمد :** قلنا : إن كنتم تخلصتم بهذه النية من الوزن فلم تتخلصوا من التعيين لأنه لا يعرف أي فضة هذا الدرهم بعتم بفضة ذلك الآخر ، وقد افترض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يحل ذلك إلا عينا بعين فكيف وقد ورد في هذا نص ؟ كما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر [ أحمد بن عمرو بن سرح ] ( ٢ ) أنا ابن وهب أخبرني أبو هانئ الخولاني أنه سمع علي بن رباح [ اللخمي ] يقول : سمعت فضالة بن عبيد يقول :



« أتى رسول الله ﷺ وهو بخير بقلادة فيها ذهب وخرز (١) وهى من المغانم تباع  
فامر رسول الله ﷺ بالذهب الذى فى القلادة فنزع وحده ثم قال لهم عليه السلام :  
الذهب بالذهب وزنا بوزن » ومن طريق أنى داود نا محمد بن العلاء نا ابن المبارك  
عن سعيد بن يزيد - هو أبو شجاع - عن خالد بن أنى عمران (٢) عن حنش الصنعانى عن  
فضالة بن عبيد الأنصارى قال : « أتى رسول الله (٣) ﷺ عام خير بقلادة فيها ذهب  
وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير فقال رسول الله ﷺ : لا حتى تميز بينه وبينه فقال :  
انما أردت الحجارة فقال عليه السلام : لا حتى تميز بينهما فرده حتى ميز بينهما » ، فهذا  
رسول الله ﷺ لم يلتفت نيته فى أنه انما كان غرضه الخرز و يكون الذهب (٤) تبعا  
ولا راعى كثرة ثمن من قلته ، وأوجب التمييز والموازنة ولا بد ، وفى هذا خلاف نذكر  
منه طرفا ان شاء الله تعالى \* رويانا من طريق شعبة نا عمارة بن أنى حفصة عن المغيرة بن  
حنين سمعت على بن أنى طالب - وهو يخطب - اذ أتاه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ان  
بأرضنا قوما يأكلون الربا قال على : وما ذلك ؟ قال : يبيعون جامات مخلوطة بذهب  
وفضة بورق فنكس على رأسه وقال : لا أى لا بأس به \* ومن طريق سعيد بن منصور  
نا جرير بن عبد الحميد عن السماك بن موسى عن موسى بن أنس بن مالك عن أبيه أن عمر  
أعطاه آنية خسر وانية مجموعة بالذهب فقال عمر : اذهب فبعها واشترط رضانا فباعها  
من يهودى بضعف وزنها ثم أخبر عمر فقال له عمر : اذهب فارده لا إلا برنته \* ومن  
طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن مجالد عن الشعبي أن عبد الله بن مسعود باع ثفاية بيت  
المال زيوفا وقسيانا (٥) بدراهم دون وزنها \* ومن طريق ابن أنى شيبة نا شريك  
ابن عبد الله عن ابراهيم بن مهاجر عن ابراهيم النخعى قال : كان خباب قينا وكان ربما  
اشترى السيف المحلى بالورق \* ومن طريق ابن أنى شيبة نا عبد السلام بن حرب عن يزيد  
الدالانى عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتره \*  
ومن طريق ابن أنى شيبة نا وكيع عن اسراييل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبيرة عن  
ابن عباس قال : لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم ، فهو لاء عمر : وعلى ، وأنس . وابن  
مسعود . وطارق . وابن عباس . وخباب الا أن عليا . وخبابا . وابن مسعود . وطارقا .  
وابن عباس لم يخصوصا باكثر مما فيها من الفضة ولا أقل ، وعمر راعى وزن الفضة والغنى  
الذهب الا أنه أجاز الصرف بخيار رضا بعد افتراق المتصارفين ، وأنس وحده راعى

(١) فى صحيح مسلم « فيها خرز وذهب » (٢) فى النسخة ١٩٦ (أبى عمرو) وهو غلط (٣) فى سنن أنى داود  
« أتى النبى » الخ (٤) فى النسخة ١٤ (وكون الذهب) (٥) هو جمع قسي الردى ، كميان وصبي ، يقال قست  
الدراهم تقسوا اذا زافت

أكثر من الوزن وأجاز الخيار في الصرف . وعن بعدهم رويناهم عن طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن أبي زائدة أخبرني ابن أبي غنية سألت الحكم بن عتيبة ألف درهم وستين درهما بألف درهم وخمسة دنانير ؟ فقال : لا بأس به ألف بألف والفضل بالدنانير . ومن طريق عبد الرزاق نامعمر . وسفيان الثوري . وحري بن عمر قال معمر : عن قتادة عن الحسن البصري ، وقال سفيان : عن المغيرة عن إبراهيم النخعي ، وقال حري : عن عبد الكريم أبي أمية (١) عن الشعبي ثم اتفق الحسن . وإبراهيم : والشعبي قالوا كلهم : لا بأس بالسيف فيه الحلية . والمنطقة . والخاتم إن يبتاعه بأكثر مما فيه أو بأقل ونسيئة . ومن طريق عبد الرزاق ناهشيم عن مغيرة سألت إبراهيم النخعي عن الخاتم أبيع نسيئة ؟ فقال (٢) : أفيه فص ؟ فقلت (٣) : نعم فكأنه هون فيه . ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشيم بن مطر عن هشام - هو ابن حسان - وسعيد بن أبي عروبة قال هشام : عن ابن سيرين وقال سعيد : عن قتادة ثم اتفق ابن سيرين . وقاتادة أنه لا بأس بشراء السيف المفضض . والخوان المفضض . والقدح بالدراهم . ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان عن السيف المحلى يباع بالدراهم ؟ فقال : لا بأس به ، وروى هذا عن سليمان بن موسى . ومكحول أيضا .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا حصين - هو أبو عبد الرحمن - عن الشعبي أنه كان لا يرى بأساً بالسيف المحلى يشتري نقدا ونسيئة ويقول فيه : الخديد . والحائل دورونا من طريق شعبة أنه سأل الحكم بن عتيبة عن السيف المحلى يباع بالدراهم ؟ فقال : إن كانت الدراهم أكثر من الحلية فلا بأس به . وروينا مثله أيضا عن الحسن . وإبراهيم وهو قول سفيان ، وروينا عن إبراهيم قولنا ثالثا كما رويناهم عن طريق سعيد بن منصور ناجرير عن مغيرة عن إبراهيم في الذهب والفضة يكونان جميعا قال : لا يباع إلا بوزن واحد منهما .

**قال أبو محمد :** كأنه يلغى الواحد وقال الأوزاعي : إذا كانت الحلية تبعا وكان الفضل في النصل جازيعة بنوعه نقدا وتأخيرا ، وقال مالك : إن كانت فضة السيف المحلى بالفضة . أو المصحف كذلك . أو المنطقة كذلك . أو خاتم الفضة كذلك يقع في الثلث من قيمتها مع النصل . والغمد . والحائل . ومع المصحف . ومع الفص ، وكان حلي النساء من الذهب أو الفضة يقع الفضة أو الذهب في ثلث قيمة الجميع مع الحجارة فأقل جازيعة كل ذلك بنوعه أكثر مما فيه ومثله وأقل نقدا ولا يجوز نسيئة ، فإن كانت أكثر من الثلث لم يجز أصلا ، وهذا تناقض عظيم لأن التفاضل حرام كالتأخير ولا فرق فإن منع من أحدهما فليمنع من الآخر وإن أجاز أحدهما لأنه تبع فليجز الآخر أيضا لأنه تبع ، وتحديد الثلث عجب آخر

(١) في النسخة رقم ١٦ عبد العزيز بن أبي أمية وفي النسخة أخيه عبد الكريم بن أبي أمية (٢) في النسخة رقم ١٤ قال (٣) في النسخة رقم ١٤ قلت



وما عقل قط أحد أن وزن عشرة أرطال فضة تكون تلك قيمة ما هي فيه يكون قليلا ووزن درهم فضة يكون نصف قيمة ما هي فيه يكون كثيرا ، وهذا فاسد من القول جدا ولا دليل على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبله نعله . ولا قياس . ولا رأى له وجه ولا احتياط ، وقال أيضا : لا يجوز بيع غير ما ذكرنا يكون فيه فضة أو ذهب بنوع ما فيه منهما قل أو أكثر كالسكين المحلاة بالفضة أو الذهب ، والسرج كذلك ، وكل شيء . كذلك إلا أن يكون ما فيه من الفضة أو الذهب إذا نزع لم يجتمع منه شيء له بال فلا بأس حينئذ ببيعه بنوع ما فيه من ذلك نقدا أو بتأخير وكيف شاء .

**قال أبو محمد :** شيء له بال كلام لا يحصل ، وحب ذهاب أو فضة لها بال عند المساكين نعم وعند التجار وعند أكثر الناس ، ولا يحل عنده ولا عندنا تزيدها في الموازنة فيما فيه الربا ، ثم تفرقه بين السيف . والمصحف . والخاتم . والمنطقة . وحلى النساء في ذلك . وبين السرح . واللجام (١) والمهاميز . والسكين . وغير ذلك عجب جدا اه فان قالوا : لأن ما ذكرنا قبل مباح اتخاذه قلنا : والدنانير مباح اتخاذها فأجيزوا بيعها مع غيرها بذهب إذا كانت تلك القيمة فأقل ، وأجاز مالك بدل الدنانير المحضنة بالدنانير المغشوشة بالصفرة أو الفضة كثر الغش أم قل كان الثلث أو أكثر أو أقل مثلا بمثل ، وكذلك أجاز بدل الدراهم المغشوشة بالصفرة وغيره بالدراهم الفضة المحضنة مثلا بمثل كان الغش الثلث أو أكثر أو أقل ، قال : فان كان ذلك باسم البيع لم يجوز وهو يرى في المغشوشة الزكاة إذا بلغ وزنها بغشها (٢) ما تقي درهم أو بلغ وزن الدنانير عشرين ديناراً وإن كانت الفضة أو الذهب فهما أقل من العشر ، وهذا تناقض آخر ولئن كان حكمها حكم الصافية في وجوب الزكاة فيها وكانت ورقا فان بيع بعضها ببعض جائز لأنها شيء واحد وورق ولئن كان بيع بعضها ببعض لا يجوز لأنها ليست شيئا واحدا ولا هي ورق فان الزكاة فيها لا تجب لذلك سواء ، ثم الفرق بين البدل ، وبين البيع عجب آخر ما سمعناه عن أحد قبله ولا ندرى من أين قاله ؟ ولئن كان للبدل هنا غير حكم البيع ليجوزن الدينار بالدينارين على البدل لا على اسم البيع وهذه عجائب (٣) كما تسمع ، وقال أبو حنيفة : كل شيء محلى بفضة أو ذهب فجائز بيعه بنوع ما فيه من ذلك إذا كان اثنين أو أكثر مما في المبيع من الفضة أو الذهب ولا يجوز بمثل ما فيه من ذلك ولا بأقل ، قالوا لا بد من قبض ما يقع للفضة أو للذهب من اثنين قبل التفرق فكان هذا طريقا جدا ومخالفا للسنة كما ذكرنا قبل .

وقال أبو حنيفة في الدراهم المغشوشة : إن كان الثلثان هو الصفرة وكانت الفضة الثلث

ولا يقدر على تخليصها لانه لا يدري ان خلصت أبقى الصفر ام يحترق؟ فلا بأس ببيعها بوزن جميعها فضة محضة وبأكثر من وزن جميعها أيضا ولا يجوز بيعها بمثل الفضة التي فيها ولا بأقل منها قال : فان كان نصفها صفر أو نصفها فضة فان كانت الفضة هي الغالبة جاز بيعها بوزن جميعها من الفضة المحضة ولا تباع بأكثر من ذلك من الفضة وإن لم يكن أحدهما غالبا للآخر جاز بيعها حيثنذ بمثل وزن جميعها فضة محضة وبأكثر وبأقل بعد أن تكون فضة الثمن أكثر من الفضة التي في الدراهم فان لم يدرك أي الفضة أكثر التي هي ثمن أم التي في الدراهم؟ قال : فاليبيع فاسد ، قال : فان كان ثلثا الدراهم فضة وثلثها صفر لم يجوز ان تباع بالفضة المحضة الا مثلا بمثل لا بأقل ولا بأكثر ، وهذه وساوس لوقالها صبي في أول فهمه ليش من فلاحه ولو جب أن يستعده بغل ونعوذ بالله من البلاء ، وما لهذه الأحكام وجه أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى سنيد . ولا احتياط . ولا سمعت عن أحد قبله ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . والعجب أنه مرة رأى الثلث منها قليلا ومرة رأى الربع كثيرا فيما ينكشف من بطن الحرة في الصلاة . ومرة رأى مقدار الدرهم البغلي كثيرا فيما ينكشف من فخذها أو دبرها ومرة رأى النصف قليلا . ومرة رأى مقدار ثلاثة أصابع من جميع الرأس كثيرا ، وهذه تخاليط لا تعقل وتحكم في دين الله تعالى بالباطل .

**قال أبو محمد** : وروى مثل قولنا عن طوائف من السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن محمد بن عبد الله الشعبي (١) عن أبي قلابة عن أنس قال : اتانا كتاب عمر بن الخطاب ونحن بارض فارس لا تبسوا سيوفا فيها حلقة فضة بالدراهم . ومن طريق سعيد بن منصور نا مهيدي بن ميمون عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب حدثني يحيى الطويل عن رجل من همدان قال : سألت علي بن أبي طالب فقلت : يا أمير المؤمنين انه يكسد على الورق أفأصرفه بالزيادة والنقصان؟ قال : ذلك الربا العجلان . ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة بن مقسم عن أبيه عن رجل من السمانين قال : قال علي بن أبي طالب : اذا كان لأحدكم دراهم لا تنفق فليبتع بها ذهباً وليبتع بالذهب ماشاء . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن مجالد عن الشعبي أن عبد الله بن مسعود باع نقاية بيت المال زيوفا وقسيان (٢) بدراهم دون وزنها فنهاه عمر عن ذلك وقال : أوقد عليها حتى يذهب ما فيها من حديد أو نحاس وتخلص ثم بيع الفضة بوزنها . ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر نا ابن وهب عن عمرو

(١) هو - بشين معجمة في أوله مضبوطة ثم عين مهملة وآخره ثاء مشاة - محمد بن عبد الله بن المهاجر النصري ويقال المقلبي الدمشقي وفي النسخة رقم ١٦ ، والنسخة الحلية الشعبي وهو تصحيف (٢) سبق قصيره قريبا



ابن الحرث أن عامر بن يحيى [ المعافى ] (١) أخبرهم عن حنث بن عبد الله الصنعاني أنه كان مع فضالة بن عبيد في غزوة فطارت لى ولاصحابى قلادة فيها ذهب وورق وجوهر فاردت أن اشتريها فسألت (٢) فضالة ابن عبيد ؟ فقال : انزع ذهبها فاجعله في كفة واجعل ذهبك في كفة ثم لا تأخذن الا مثلا بمثل فان رسول الله ﷺ قال : ثم ذكر الحديث \* ومن طريق وكيع نا فضيل بن غزوان عن نافع قال : كان ابن عمر لا يبيع سرجا ولا سيفا فيه فضة حتى ينزعه ثم يبيعه وزنا بوزن \* فهو لاء عمر . وعلى . وابن عمر . وفضالة بن عبيد \* ومن التابعين كماروينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى أنه كان يكره أن يشتري السيف المحلى بفضة ويقول : اشتره بالذهب يدايد \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - عن أيوب السختياني أن محمد بن سيرين كان يكره شراء السيف المحلى الا بعرض \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا يونس عن ابن سيرين أنه كان يقول : اذا كانت الحلية فضة اشتراها بالذهب وان كانت الحلية ذهبا اشتراها بالفضة وان كانت ذهبا وفضة فلا يشتريها بذهب ولا فضة واشتراها بعرض \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا الشيباني - هو ابو اسحاق - عن الشعبي عن شريح أنه أتى بطوق ذهب فيه جوهر فقال شريح : أزيلوا الذهب من الجوهر فيعوا الذهب يدايد ويعوا الجوهر كيف شتم \* ومن طريق وكيع نا زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص اتباع بدنانير ؟ قال : تنزع الفصوص ثم يباع الذهب بالذهب وزنا بوزن \* ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى . وقادة قال قتادة : عن ابن سيرين ثم اتفق ابن سيرين . والزهرى قالا جميعا . يكره أن يباع الخاتم فيه فضة بالورق \* ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي أنه كان يكره أن يشتري ذهب وفضة بذهب ، وقال حماد : فيمن أراد أن يشتري ألف درهم بمائة دينار ودرهم فنح من ذلك وقال : لا ولكن اشتر ألف درهم غير درهم بمائة دينار ، وكل ما قلناه فهو قول الشافعى . وأحمد . وجمهور أصحابنا والله تعالى التوفيق \*  
**١٤٨٩ مسألة** فان كان ذهب وشئ آخر غير الفضة معه أو مركبا فيه جاز يبعه كما هو مع ما هو معه ودونه بالدرهم يدايد ولا يجوز نسيئة ، وكذلك الفضة معها شئ آخر غير الذهب أو مركبا فيها أو هي فيه جاز يبعها مع ما هي معه أو ودونه بالدنانير يدايد ولا يجوز نسيئة ، وكذلك القمح معه تمر أو ملح أو شئ آخر فجائز يبعه مع الآخر

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٧ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وازسلت » وما هنا موافق لما في صحيح مسلم

أودونه بشعير يدأيد ولا يجوز نسيئة (١) ، وكذلك الشعير معه تمر أو ملح أو غير ذلك فجائز بيعه ومأمعه أودونه بقمح نقدا لانسئة ، وكذلك التمر معه شعير أو ملح أو غير ذلك فجائز بيعه معه أودونه بقمح نقدا لانسئة ، وكذلك الملح معه قمح أو شعير أو غير ذلك فجائز بيعه بالتمر نقدا لانسئة .

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد » فسقطت الموازنة والمكايلة . والمائلة . وبقي النقد فقط وبالله تعالى التوفيق . وروينا من طريق حماد بن سلمة نا الحجاج بن أرطاة عن جعفر بن عمرو بن حريث أن أباه اشترى من علي بن أبي طالب دياجة ملحمة بذهب بأربعة آلاف درهم بذهب فاحرقها فاخرج منها قيمة عشرين ألف درهم . وأجاز ربيعة بيع سيف محلي بفضة بذهب الى أجل .

قال علي : لاجحة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا مما تناقض فيه المالكيون : والحنيفيون مخالفوا عمل علي . وعمرو بن حريث بحضرة الصحابة رضي الله عنهم .

**١٤٩٠ مسألة** وأما الدراهم المنقوشة والدنانير المغشوشة فانه ان تباع اثنان دراهم مغشوشة قد ظهر الغش فيها بدراهم مغشوشة قد ظهر الغش فيها فهو جائز إذا تعاقدنا البيع على أن الصفر الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة التي في هذه بالصفر الذي في تلك فهذا جائز حلال سواء تباعا ذلك متفاضلا . أو متماثلا . أو جزافا بمعلوم أو جزافا بجزاف لأن الصفر بالفضة حلال ، وكذلك ان تباعا دنانير مغشوشة بدنانير مغشوشة قد ظهر الغش في كليهما على هذه الصفة ، فان تباعا ذهب هذه بفضة تلك وذهب تلك بفضة هذه فهذا أيضا حلال متماثلا . ومتفاضلا . وجزافا نقدا ولا بد لأنه ذهب بفضة فالتفاضل جائز والتناقد فرض ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٩١ مسألة** وجائز بيع القمح بدقيق القمح ، وسويق القمح . وبخبز القمح ودقيق القمح بدقيقه وبسويقه . وبخبزه . وسويقه بسويقه وبخبزه . وخبز القمح بخبز القمح متفاضلا كل ذلك . ومتماثلا . وجزافا ، والزيتون بالزيت والزيتون ، والزيت بالزيت . والعنب بالعنب وبالعصير وبخل العنب والزبيب بالخل يدا يدوان يسلم كل ما ذكرنا بعضه في بعض . وكذلك دقيق الشعير بالقمح وبالشعير وبدقيق الشعير وبخبزه . والتين بالتين . والزبيب بالزبيب . والأرز بالأرز كيف شئت متفاضلا . ومتماثلا . ويسلم



بعضه في بعض ولا ربا البتة ولا حرام إلا في الاصناف الستة التي قدمنا . وفي العنب بالزبيب كيلا ويجوز وزنا كيف شئت ، وفي الزرع القائم بالقمح كيلا ، فإن كان الزرع ليس قمحا ولا شعيرا ولا سنبل بعد فقد جاز بيعه بالشعير كيلا وبكل شيء ما عدا القمح كيلا ، وأجاز المالكيون السويق من القمح بالقمح متفاضلا ، وأجاز الحنفيون خبز القمح بالقمح متفاضلا وكل ذلك أصله القمح ولا فرق \*

برهان ذلك ما أوردنا قبل من أنه لا ربا ولا حرام إلا ما نص عليه رسول الله ﷺ قال تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال تعالى : (ولأن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وأباح رسول الله ﷺ السلف في كيل معلوم ، أو وزن معلوم إلى أجل معلوم ، وقال الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصح بأوضح من الشمس أن كل تجارة . وكل بيع : وكل سلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم : فحلال مطلق لا مريبة في ذلك إلا ما فصل الله تعالى لنا تحريمه على لسان رسوله عليه السلام ، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ونبت ونقطع بأن الله تعالى لم يحرم على عباده شيئا كتبه عنهم ولم يبينه رسول الله عليه السلام لهم وأنه تعالى لم يكلنا فيما حرم علينا إلى ظنون أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . أو غيرهم . ولا إلى ظنونا . ولا إلى ظن أحد ولا إلى دعاوى لا برهان عليها ، وما وجدنا عن أحد قبل مالك المنع من بيع الزيتون بالزيت ثم اتبعه عليه الشافعي وإن كان لم يصرح به ، وأجازه أبو حنيفة وأصحابه إذا كان الزيت أكثر مما في الزيتون من الزيت وإلا فلا ، فإن قالوا : هي مزبنة قلنا : قلتم : الباطل قد فسر المزبنة أبو سعيد الخدري . وجابر بن عبد الله وابن عمر رضي الله عنهم وهم أعلم الناس باللغة وبالدين فلم يذكرنا شيئا من هذه الوجوه فيه أصلا ، فإن قالوا : قسنا ذلك على الرطب بالتمر . والزبيب بالعنب كيلا قلنا : القياس كله باطل ثم هذا منه عين الباطل لأن الزبيب هو عين العنب نفسه إلا أنه يابس ، والتمر هو عين الرطب (١) إلا أنه يابس والزيت هو شيء آخر غير الزيتون (٢) لكنه خارج منه كخروج اللبن من الغنم . والتمر من النخل وبيع كل ذلك بما يخرج منه جائز بلا خلاف ، فهذا أصح في القياس لو صح القياس يوما ما ، وقد ذكرنا أقوالهم المختلفة المتناقضة وكل قول منها يكذب قول الآخر (٣) ويظهر ويشهد عليه بالخطأ كل ذلك بلا برهان والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه علينا كثيرا ، وهذا قول أبي سليمان . وأصحابنا ومن طريق (٤) ابن أبي شيبة ناعبدة بن حميد عن مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي أنه سئل عن السويق

(١) في النسخة رقم ١٤ «هو الرطب» (٢) في النسخة رقم ١٤ «آخر سوى الزيتون» (٣) في النسخة رقم ١٠

«قول الآخر» (٤) في النسخة رقم ١٤ آخر هذا السند وقد قدم ما بعده عليه

بالخنطة ؟ فقال : ان لم يكن ربا فهو ربية ه ومن طريق ابن أبي شيبة تاجرير عن ليث عن مجاهد قال : لا بأس بالخنطة بالسويق والدقيق بالخنطة والسويق فلم يشترط المماثلة ، وقد ذكرنا أقوال الصحابة ومن بعدهم في المزاينة فاغنى عن تكراره ه

**١٤٩٢ مسألة** ومن كان له عند آخر دنائره . أو دراهم . أو قمح . أو شعير . أو ملح . أو تمر . أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا أى شئ كان لا تحاش شيئا مما يبيع وأما من قرض . أو من سلم . أو من أى وجه كان ذلك له عنده حالا كان أو غير حال فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا ، فإن أخذ دنائره عن دراهم أو دراهم عن دنائره أو شعيرا عن بر أو دراهم عن عرض أو نوعا عن نوع لا تحاش شيئا فهو فيما يقع فيه الربا ربا محض وفيما لا يقع فيه الربا حرام بحت وأكل مال بالباطل ، وكل ذلك مفسوخ مردود أبدا محكوم فيه بحكم الغصب الا أن لا يقدر على الاتصاف البتة فيأخذ ما أمكنه مما يحل تملكه لا تحاش شيئا بمقدار حقه ولا مزيد فهذا حلال له ه

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من تحريم النبي ﷺ الذهب . والفضة . والبر . والتمر . والشعير . والمالح إلا مثلا بمثل عينا بعين ، ثم قال عليه السلام : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد » والعمل الذي وصفنا ليس يدايد بل أحدهما غائب ولعله لم يخرج من معدنه بعد فهو محرم بنص كلامه عليه السلام ، وأيضا فروينا من طريق مسلم نا محمد بن رباح نا الليث بن سعد عن نافع أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : « أبصرت عيناى وسمعت أذنائى رسول الله ﷺ يقول : لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضه على بعض ولا تبيعوا شيئا غائبا منه بناجز إلا يدايد » (١) ه ومن طريق البخارى نا حفص بن عمر - هو الحوضى - نا شعبة نا خبرنى حبيب بن أبى ثابت قال : سمعت أبا المنهال قال : سألت البراء بن عازب . وزيد بن أرقم عن الصرف فكلاهما يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق دينا (٢) » ه وذهب مالك . وأبو حنيفة . والشافعى فى أحد قوليه وأصحابنا الى جواز أخذ الذهب من الورق والورق من الذهب ، واحتجوا فى ذلك بما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا جعفر بن محمد نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : « قلت : يا رسول الله أبيع الابل بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير وأخذ هذه من هذه فقال : (٣) لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ه »

(١) ه فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٠ (٢) ه فى صحيح البخارى ج ٣ ص ١٥٥ (٣) فى النسخة رقم ١٦ قال



**قال أبو محمد :** وهذا خبر لا حجة فيه لوجوه ، أحدها أن سماك بن حرب ضعيف يقبل التلقين شهد عليه بذلك شعبة وأنه كان يقول له : حدثك فلان عن فلان ؟ فيقول : نعم فم سئل عنه ، وثانيها أنه قد جاء هذا الخبر بهذا السند ببيان غير ما ذكرنا كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة نا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : كنت أبيع الذهب بالفضة أو الفضة (١) بالذهب فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك فقال : إذا بايعت صاحبك فلا تفارقه وبينك وبينه لبس ، وهذا معنى صحيح وهو كله خبر واحد . وثالثها أنه لو صح لهم كما يريدون لكانوا مخالفين له لأن فيه اشتراط أخذها بسعر يومها وهم يجيزون أخذها بغير سعر يومها فقد اطرحوها ما يحتاجون به ، وما يطل قو لهم ههنا أنه قد صح النهي عن بيع الغرر وهذا أعظم ما يكون من الغرر لأنه يبيع شيء لا يدري أخلق بعد أم لم يخلق ولا أي شيء هو والبيع لا يجوز إلا في عين معينة بمثلها والافهوي يبيع غرر وأكل مال بالباطل والسلم لا يجوز إلا إلى أجل فبطل أن يكون هذا العمل بيعاً أو سلماً فهو أكل مال بالباطل ، وأيضا فإن هذا الخبر انما جاء في البيع فمن أين أجازوه في القرض ؟ وقد فرق بعض القائلين بين القرض في البيع في ذلك واحتجوا من فعل السلف في ذلك بما روينا من طريق وكيع نا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن سعيد مولى الحسن قال : أتيت ابن عمر أتقاضاه فقال لي : إذا خرج خازننا أعطيناك فلما خرج بعثه معي إلى السوق وقال : إذا قامت على ثمن فان شاء أخذها بقيمتها أخذها . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة نا إسماعيل السدي عن عبد الله البهي عن يسار بن نمير قال : كان لي على رجل دراهم فعرض على دنانير فقلت : لا أخذها حتى أسأل عمر فسأله فقال : إئت بها الصيارفة فأعرضها فإذا قامت على سعر فان شئت فخذها وإن شئت فخذ مثل دراهمك ، وصحت إباحة ذلك عن الحسن البصري . والحمد لله . وحامد . وسعيد بن جبير باختلاف عنه . وطاوس . والزهرى . وقتادة . والقاسم بن محمد ، واختلف فيه عن إبراهيم . وعطاء .

**قال أبو محمد :** وروينا المنع من ذلك عن طائفة من السلف . وروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : إن عمر بن الخطاب قال : لا تبعوا الذهب بالورق أحدهما غائب والآخر ناجز (٢) هذا صحيح . ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عوف عن ابن سيرين عن عبد الله بن مسعود أنه كان يكره اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا الشيباني - هو أبو إسحاق - (٣) عن عكرمة

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة وما هنا موافق لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٨٢ (٢) هو في الموطأ ج ٢ ص

١٣٦ مطولا (٣) في النسخة رقم ١٦ هو ابن إسحاق وهو غلط

عن ابن عباس أنه كره اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب ، وهذا صحيح .  
 ومن طريق سفيان بن عيينة عن سعد بن كدام قال : حلف لي معن - هو ابن عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن مسعود - أنه وجد في كتاب أبيه بخطه قال عبد الله بن مسعود : معاذ الله أن تأخذ دراهم  
 مكان دنانير أو دنانير مكان دراهم . ومن طريق عبد الرزاق ناسفيان بن عيينة عن عمرو  
 ابن دينار أخبرني أبو المنهال عبد الرحمن بن مطعم أن عبد الله بن عمر قال له : نها نأ أمير المؤمنين  
 - يعني أباه - أن نبيع الدين بالعين وهذا في غاية الصحة . ومن طريق حماد بن زيد نأ أيوب  
 السخيتاني عن محمد بن سيرين أن زينب امرأة ابن مسعود باعت جارية لها ما بذهب واما بفضة  
 فعرض عليها النوع الآخر فستل عمر ؟ فقال : لتأخذ النوع الذي باعت به . ومن طريق سعيد  
 ابن منصور نا خالد بن عبد الله - هو الطحان - عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن محمد  
 ابن زيد عن ابن عمر فيمن باع طعاما بدراهم يأخذ بالدراهم طعاما ؟ فقال : لا حتى تقبض  
 دراهمك ولم يقل ابن عمر باباحة ذلك في غير الطعام . ومن طريق ابن أبي شبة نا علي بن مسهر  
 عن أبي اسحاق الشيباني عن محمد بن زيد عن ابن عمر فيمن أقرض دراهم يأخذ بثمانها طعاما ؟  
 فكرهه . ومن طريق محمد بن المثنى نا مؤمل بن اسماعيل ناسفيان الثوري عن الزبير بن عدي  
 عن ابراهيم النخعي أنه كره اقتضاء الدنانير من الدراهم والدراهم من الدنانير . ومن طريق  
 أحمد بن شعيب نا محمد بن بشار نا وكيع نا موسى بن نافع عن سعيد بن جبيرة أنه كره (١) أن  
 يأخذ الدنانير من الدراهم والدراهم من الدنانير . ومن طريق ابن أبي شبة نا ابن عليه عن يونس  
 - هو ابن عبيد - عن أنس بن سيرين قال قال لي أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود : لا تأخذ  
 الذهب من الورق يكون لك على الرجل ولا تأخذ من الورق من الذهب . ومن طريق ابن أبي  
 شبة نا وكيع بن علي بن المبالك عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن  
 ابن عوف - أنه كره أن يكون لك عند آخر قرض دراهم فتأخذ منه دنانير . ومن طريق  
 ابن أبي شبة نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين فيمن كانت له  
 على آخر دراهم فأخذ منها ثم أراد أن يأخذ بقيمتها دنانير فكرهه . ومن طريق ابن أبي  
 شبة نا مروان بن معاوية - هو الفزاري - عن موسى بن عبيدة أخبرني عطاء مولى عمر  
 ابن عبد العزيز أنه ابتاع من برد مولى سعيد بن المسيب ناقة بأربعة دنانير فجاء يلتمس حقه .  
 فقلت : عندي دراهم ليس عندي دنانير فقال : حتى استأمر سعيد بن المسيب فاستأمره .  
 فقال له سعيد : خذ منه دنانير عينا فان أبي فوعده الله دعه . ومن طريق ابن أبي شبة نا يحيى  
 ابن سعيد القطان عن ابن حرملة قال : بعث جزورا بدراهم إلى الحصاد فلباحل قضوني



خطة . وشعيرا . وسلتا فسألت سعيد بن المسيب ؟ فقال : لا يصلح لا تأخذ إلا الدراهم (١) فهو لاء عمر . وابن عباس . وابن مسعود . وابن عمر . والنخعي . وسعيد ابن جبير . وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وابن سيرين . وابن المسيب ، وهذا مما تركوا فيه القرآن في تحريمه أكل المال بالباطل لخبر ساقط مضطرب ، وقولنا هو أحد قولى الشافعى . وقول ابن شبرمة ، وأما إذا لم يقدر على الاتصاف فقد قال تعالى : (وجزأ سيئة سيئة مثلها) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فهذا عموم لكل ما أمكن الممنوع حقه أن يتصف به . أو بأن يوكل غيره على بيع ماله عنده . وبأن يتناع له ما يريد فهذا جائز وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٩٣ مسألة** واستدر كنا مناقضات لهم يعارضون بها ان شنعوا علينا بيع القمح بدقيقه ودقيق غيره متفاضلا وتسليم أحدهما فى الآخر ، وكذلك دقيق القمح بدقيق القمح ، وبالخبز . والزيت بالزيتون وبالزيت . واللبن باللبن وبالجبن والسمن وكل شيء ماعدا ماورد به النص من السنة ولاشئعة فى شيء منه لاننا لم تعد حدود الله تعالى ولا حرمانا لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وانما الشنيع (٢) فيما نذكره لإنشاء الله تعالى ، قال مالك : يجوز بيع الدقيق من القمح بالقمح كيلا بكيل مثلا بمثل يدا بيد قال : ولا يجوز دقيق القمح بدقيق القمح كيلا بكيل لكن وزنا بوزن مثلا بمثل . قال على : فان كان دقيق القمح نوعا واحدا مع القمح فما يحل أن يبيع دقيق قمح بدقيق قمح الا كيلا بكيل كما يبيع (٣) الدقيق بالقمح لانهما قمح معا وان كان دقيق القمح صنفا غير القمح فواجب أن يجيزه بالقمح متفاضلا ، وأجاز القمح بسويق القمح متفاضلا فإى فرق بين دقيق قمح بقمح وبين سويق قمح بقمح ؟ وأعجب من هذا احتجاجهم فى ذلك بان السويق دخلته صنعة فقلنا . فكان ماذا ؟ ومن أين وقع لكم الفرق بانه دخلته صنعة ؟ نعم والدقيق أيضا دخلته صنعة . ولا فرق ، وقالوا أيضا : انما يراعى تقارب المنافع فقلنا : وهذا أيضا من أين وقع لكم ؟ ومن أين وجب لكم أن تراعوا تقارب المنافع ؟ وهل هى الا دعوى بلا برهان ؟ وقولم تسبقوا اليه . وتعليل فاسد ، وأيضا فان المنافع فى جميع المأكولات واحدة لسنا نقول : متقاربة بل شيء واحد وهو طرد الجوع أو التأدم : أو التفكه . أو التداوى ولا مزيد ، ومنعوا من الخطة المبلولة باليابسة ، وأجازوا الخطة المقلية باليابسة وكلتاها مختلفة مع الأخرى ، ومنعوا من الدقيق بالعجين وقد دخلت العجين صنعة ، وأباحوا القمح بالخبز من القمح متفاضلا

(١) فى النسخة رقم ١٦ « الادرام » (٢) فى النسخة رقم ١٦ « وانما الشنيع » (٣) فى النسخة رقم ١٤ « أن يبيع »

ومنعوا من اللبن بالسمن جملة ، نعم ومنعوا من اللبن بالجبن وهل الجبن من اللبن الا  
 كالحبز من القمح ؟ ومنعوا من بيع لبن شاة بشاة لبون إلا أنه لا لبين الآن في ضرعها  
 لانه قد استنفذ بالحلب ، وأجازوا بيع النخل بالتمر إذا كانت لا تمر فيها ، واحتجوا  
 بأن اللبن يخرج من ضرع الشاة وأن السمن يعمل من اللبن قتلنا : والتمر يخرج من  
 النخل . والحبز يعمل من القمح ، ومنعوا من بيع العنب بالعصير وأجازوه بالخل وهذه  
 عجائب لا نظير لها ولو تقصيناها (١) لا تبسع الأمر في ذلك وفيما ذكرنا كفاية ، وهو  
 كله كما ذكرنا لا يعرف عن أحد قبل مالك ، وكذلك لا يحفظ عن أحد قبل مالك المنع  
 من بيع الزيت بالزيتون يدايد متفاضلا ومتماثلا . وأما الخفيفيون فانهم أباحوا الربا  
 المنصوص عليه جهارا فاحلوا بيع ثمرة بتمرتين وحرموا بيع رطل كتان اسود آخرش  
 لا يصلح إلا لقلطة المراكب برطل كتان أبيض مصرى أملس كالحرير ، وكذلك حرموا  
 بيع رطل قطن طيب غزلي برطل قطن خشن لا يصلح إلا للحمشو ، وقالوا : القطن كله صنف  
 واحد والكتان كله صنف واحد ، قالوا : وأما الثياب المعمولة من القطن فاصناف  
 مختلفة يجوز في بعضها بيع بعض التفاضل والنسيئة فاجازوا بيع ثوب قطن مروي خراساني  
 بثوب قطن مروي بغدادى نقدا ونسيئة ، قالوا : وأما غزان القطن في كل ذلك فصنف  
 واحد لا يجوز فيه التفاضل ولا النسيئة ، وقالوا : شحم بطن الكبش صنف وشحم  
 ظهره وشحم سائر جسده صنف آخر فاجازوا بيع رطلين من شحم بطنه برطل من  
 شحم ظهره نقدا ، قالوا : والية الشاة صنف وسائر لحمها صنف آخر فجائز بيع رطل من  
 ألتها برطلين من سائر لحمها ، قالوا : ولا يجوز بيع رطل من لحم كبش إلا برطل من  
 لحمه ولا هريد وزنا بوزن نقدا ولا بد ، وأجازوه برطلين من لحم الثور نقدا ولا بد ،  
 وأما اللحم الأوز . ولحم الدجاج فيجوز من كل واحد منهما رطل برطلين من نوعه فاجازوا  
 رطل لحم دجاج برطلين من لحم دجاج نقدا أو برطلين (٢) من لحم الأوز نقدا ونسيئة  
 وقالوا : النسيئة في كل ما يقع فيه الربا من التمر والبر والشعير . وغير ذلك انما هي ما اشترط  
 فيه الأجل في حين العقد وأما ما تأخر قبضه الى أن تفرقا ولم يكن اشترط فيه التأخير فلا  
 يضر البيع في ذلك شيئا الا في الذهب . والفضة فقط فان تأخر القبض فيهما ربا اشترط  
 أو لم يشترط .

ومن عجائب الدنيا اجازته الرطب بالتمر ومنعه من الدقيق أو السويق بالقمح جملة فلم  
 يجزه أصلا فلو عكس قوله لأصاب ، وهذه كلها وساوس . وسخافات . ومناقضات

(١) في النسخة رقم ١٦ ولو تقصينا هذا (٢) في النسخة رقم ١٦ (وبرطلين)



لادليل عليها وأقوال لا تحفظ من أحد قبله ونسأل الله العافية .

وأما الشافعيون فانهم منعوا من رطل سقمونيا برطلين من سقمونيا لأنها عندهم من الماء كولات ، وأباحوا وزن درهم زعفران بوزن درهمين منه نقدا ونسيئة لأنه لا يؤكل عندهم ، ولم يجيزوا بيع عسل مشتار بشمعه كما هو بعسل مشتار بشمعه كما هو أصلا إلا حتى يصنى كلاهما ، وأجازوا بيع الجوز بقشره بالجوز بقشره واحتجوا في ذلك بأن إخراج العسل من شمعه صلاح له وإخراج الجوز واللوز من قشره ونزع النوى من التمر فساد له فقلنا : كلا ما الصلاح فيما ذكرتم إلا كالفساد فيما وصفتم ، وما في ذلك صلاح ولا في هذا فساد ولو كان فسادا لما حل أصلا لأن الله تعالى يقول : ( والله لا يحب الفساد ) وهذه أيضا مناقضات ظاهرة . وأقوال لا نعلم أحدا سواهم إليها وبالله تعالى التوفيق ، ولا نعلم أحدا قبل أبي حنيفة منع من بيع الزيت بالزيتون يدايدسواء كان أكثر ما في الزيتون من الزيت أو مثله أو أقل .

**قال أبو محمد :** والحقيقة التي تشهد لها اللغة والشريعة . والحس فهو أن الدقيق ليس قمحا ولا شعيرا لاني اسمه ولاني صفته ولاني طبيعته ، ( ١ ) فمذه الدواب تطعم الدقيق والخبز فلا يضرها بل ينفعها ، وتطعم القمح فيها كهاو الدبس ليس تمرأ لاني لغة . ولاني شريعة ولاني مشاهدة . ولاني اسمه . ولاني صفاته ، والماء ليس ملحا لأنه يجوز الوضوء بالماء ولا يجوز بالملح وليس توليد الله تعالى شيئا من شيء بموجب أن المتولد هو الذي عنه تولد ، فنحن خلقنا من تراب . ونطفة . وماء . ولسانا نطفة ولا ترابا ولا ماء ، والخمر متولدة من العصير وهي حرام والعصير حلال واللبن متولد عن الدم واللبن حلال والدم حرام ؛ والعذرة تستحيل ترابا حلالا طيبا والدجاجة تأكل الميتة والدم فيصيران فيها لمحا حلالا طيبا ، والخل متولد من الخمر وهو حلال وهي حرام ، وأما حلى الذهب والفضة فهما ذهب وفضة باسميهما وصفاتهما وطبيعتهما في اللغة وفي الشريعة [ واحد ] ( ٢ ) ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) .

**١٤٩٤ مسألة** ومن باع ذهبا بذهب يباح حلالا أو فضة بفضة كذلك أو فضة بذهب كذلك مسكوكا بمثله أو مصوغين أو مصوغا بمسكوك . أو تبرأ أو نقاراف وجد أحدهما بما اشترى من ذلك عيا قبل أن يتفرقا بأبدانها أو قبل أن يغير أحدهما الآخر فهو بالخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء استبدل لأنه لم يتم بينهما بيع بعد فأنما هو مستأنف لبيع عن تراض أو تارك على ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٩٥ مسألة** فان وجد العيب بعد التفرق بالابدان أو بعد التخيير واختيار الخير اتمام البيع فان كان العيب من خلط وجده من غير ما اشترى لكن كفضة أو صفر في ذهب أو صفر أو غيره في فضة فالصفقة كلها مفسوخة مردودة كثر أم قلت قل ذلك الخلط أم كثر لأنه ليس هو الذي اشترى ولا الذي عقد عليه الصفقة فليس هو الذي تراضى بالعقد عليه وقد تفرق قبل صحة البيع، ولا يجوز فيما يقع فيه الربا إلا صحة البيع بالتفرق ولا خيار في امضاها لأنه لم يأت بذلك نص وبالله تعالى التوفيق ٥

**١٤٩٦ مسألة** وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره أو لو تأخر قبض شيء مما تباعا قل أو كثر لأن العقد لم يتم صحيحا ومالم يصح فهو فاسد وكل عقد اختلط الحرام فيه بالحلال فهو عقد فاسد لأنه لم يعقد صحة الحلال منه إلا بصحة الحرام وكل ما لا صحة له إلا بصحة ما لا يصح فلا صحة له ولا يحل (١) أن يلزم مالم يرض به وحده دون غيره ٥

**١٤٩٧ مسألة** فان كان العيب في نفس ما اشترى ككسر أو كان الذهب نقيص القيمة بطبعه والفضة كذلك كالذهب الأشقر والأخضر بطبعه، فان كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة لأنه وجد غير ما اشترى فلا يحل له مال غيره مالم يعقد عليه بيعا وان كان لم يشترط السلامة فهو مخير بين امساك الصفقة كما هي ولا رجوع له بشيء مما فسخها كلها ولا بد لأنه اشترى العين فهو عقد صحيح ثم وجد غيبنا والغيب اذا رضىه البائع وعرف قدره جائز لا كراهية فيه على ما قدمنا قبل، ولا يحل له تبعض الصفقة لأنه لم يراض البيع مع صاحبه الا على جميعها فليس له غير ما تراضى به مع الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يحل له من مال غيره الا ما تراضى به معا ٥

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** : وهذا مكان اختلف فيه الخلف والسلف فروينا من طريق الحجاج ابن المنهال نا حفص بن غياث بن الأشعث الحراني عن عكرمة عن ابن عباس فيمن يشتري الدراهم ويشترط إن كان فيها زائف أن يردّه أنه كره (٢) الشرط وقال: ذلك له إن لم يشترط ٥ قال على : ظاهر هذا رد البيع لأنه لو أراد رد الزائف وحده لذكر بطلان ما قبله وصحة العقد (٣) في سائر الصفقة أو لذكر الاستدلال ولم يذكر من ذلك كله شيئا فلا يجوز أن يقول مالم يقل، فقول ابن عباس هو قولنا ٥ ومن طريق الحجاج بن المنهال نا همام (٤) - هو ابن يحيى - قال : زعم ابن جريج : أن ابن عمر اشترى دراهم بدنانير فأخطأوا فيها بدرهم مستوق فكره أن يستبدله، وهذا منقطع ولا نعلم أحدا من الحاضرين

(١) في النسخة رقم ١٦ ولا يصح (٢) في النسخة رقم ١٦ وأنه كره (٣) في النسخة رقم ١٤ وسع العقد

(٤) في النسخة رقم ١٦ هشام وهو تصحيف



قال به ، ولا نعلم الآن عن الصحابة رضى الله عنهم غير ما ذكرنا ، وقال سفيان الثوري : هو مخير بين أن يستبدله وبين أن ينتقض الصرف في مقدار ما وجد ردثا فقط ، قال الأوزاعي . والليث . والحسن بن حي يستبدل كل ما وجد زائفا قلا أو أكثر ، قال ابن حنبل : والمستوق كذلك . قال علي : المستوق هو المغشوش بشيء غيره مثل أن يكون الدرهم كله رصاصا أو يكون الدينار كله فضة أو نحاسا ، والزائف الردي . من طبعه والذي فيه غش ، وقال أبو حنيفة : أن وجد بعد التفرق نصف الجميع فأكثر زيوفا فليس له أن يستبدل البتة لكن أن رد الزيف بطل الصرف في مقدارها من الصفقة (١) وصح فيما سواها ، وظاهر قوله : إن له أن لا يرد فان وجدها أقل من النصف فله أن يستبدل ما وجد زائفا فقط ولا يفارقه حتى يقبض البديل فان فارقه قبل القبض انتقض الصرف فيما لم يقبض ولو أنه درهم أو أكثر وصح فيما قبض ولو أنه درهم أو أقل ، فان كان الذي وجد مستوقا انتقض الصرف في مقداره فقط ولو لم يكن إلا درهما واحدا فأكثر وصح في باقي الصفقة ويكون هو والبائع شر يكتن في الدينار الذي انتقض الصرف في بعضه .

**قال أبو محمد** : ليت شعري أي بعض منه انتقض (٢) فيه الصرف وأي بعض منه صح فيه الصرف ، هذا المجهول والغرر بعينه ، وروى عنه أنه حد ما يستبدله مما لا يجوز فيه الاستبدال بالثلث وهذا قول لا نعلمه عن أحد قبله . وتقسيم في غاية الفساد بلا برهان . وحكم الحرام والحلال في الكثير والقليل منهما سواء إلا أن يأتي قرآن أو سنة بفرق وتحديد قالسمع والطاعة ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن يستبدل ما وجد زائدا أو مستوقا قل أو أكثر . قال علي : هذا باطل لأنه يصير ذهب بفضة أو بذهب أو فضة بفضة غير يديد وهذا الربا المحض ، وقال زفر : ينتقض الصرف ولا بد فيما وجد قل أو أكثر ويصح في السالم قل أو أكثر .

قال علي : هذا تبعض صفقة لم يقع العقد قط على بعضها دون بعض فهو أكل مال بالباطل ، وقال مالك : أن وجد مستوقا أو زائفا فان كان درهما أو أكثر مالم يتجاوز صرف دينار انتقض الصرف في دينار واحد وصح في سائر الصفقة فان وجد من ذلك ما يكون صرفه أكثر من دينار أو دينارين أو دينارين انتقض الصرف فيما قابل ما وجد (٣) فان شرع الانتقاض في دينار انتقض ذلك الدينار .

قال علي : ليت شعري أي دينار هو الذي ينتقض وأيهما هو الذي لا ينتقض ؟ هذا بيع الغرر . والمجهول . وأكل المال بالباطل ، ثم عجب آخر وهو إجازته بعض الصفقة

(١) في النسخة رقم ١٤ من الفضة (٢) في النسخة رقم ١٤ بطل (٣) في النسخة رقم ١٤ ما وجد

دون بعضها وإبطاله صرف جميع الدينار الذي شرع الانتقاض في بعضه وهذا تناقض ظاهر وكلاهما تبعيض لما لم يتراضيا بتبعيضه في العقد . وقول لانه لم ينعلمه عن أحد قبله ، وللشافعي قولان ، أحدهما أن الصرف كله ينتقض ، والثاني أنه يستبدل كقول الليث . والأوزاعي . والحسن بن حي ، وهذا ما خالفوا فيه قول صاحبين لا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

**١٤٩٨ مسألة** ومن الحلال المحض بيع مدين من تمر أحدهما جيداً غاية والآخر رديء غاية بمدين من تمر أجود منهما أو أدنى منهما . أو دون الجيد منهما . وفوق الرديء منهما . أو مثل أحدهما . أو بعضهما جيد والبعض رديء كل ذلك سواء وكل ذلك جائز ، وكذلك القول في دنائير بدنائير . وفي دراهم بدراهم . وفي قمح بقمح . وفي شعير بشعير وفي ملح بملح ولا فرق لإباحة النبي ﷺ كل صنف مما ذكرنا بصنفه مثلاً بمثل في المكايلة في القمح والشعير . والتمر والملح . والموازنة في الذهب والفضة . وقدرونا من طريق مسلم نا القعني ناسليمان بن بلال عن عبد الحميد بن سهيل (١) بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة . وأبا سعيد الخدري حدثاه « أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصاري فاستعمله على خير فقدم بتمر جنيب فقال له رسول الله ﷺ : « أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله أنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع فقال لي رسول الله ﷺ : لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يبعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا وكذلك الميزان ، فأباح عليه السلام نصيب الجنيب من التمر وهو المتخير كله بالجمع من التمر وهو الذي جمع جيداً ورتباً ووسطاً ، ومنع بعض الناس من مدين من تمر أحدهما جيد والآخر رديء (٢) بمدين من تمر متوسطين أدنى من الجيد وأجود من الرديء ، واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب المائلة في التمر بالتمر . **قال أبو محمد** : لا حجة لهم في هذا لأنهم موافقون لنا في جواز صاع تمر رديء بصاع تمر جيد وليس مثله ، فصح أن النبي ﷺ إنما أراد المائلة في الكيل أو في الوزن فقط وهذا ما لا خلاف فيه من أحد ، (٣) واحتجوا بأحاديث صحاح في الجنيب بالجمع فيها يبعوا الجمع واشتروا بثمنه من الجنيب وهذا لا حجة لهم فيه لأن الخبر الذي ذكرنا زائد

(١) في النسخة رقم ١٤ (عبد الحميد بن سهيل) قال ابن عبد البر إن بعض الرواة عن مالك سماء عبد الحميد ونسب ذلك ليحيى بن يحيى الليثي وعبد الله بن نافع ، قال الحافظان مجرى تهذيب التهذيب قلت وهو في البخاري عن عبد الله بن يوسف عبد الحميد كالجور ، وسهيل (بالصغير في جميع النسخ وكذلك في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٧ وكذلك في الخلاصة ، وفي تهذيب التهذيب (سهيل) والله أعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ (والثاني رديء) (٣) في النسخة رقم ١٦ (بين أحد)



على تلك الاخبار حكما ولا يحل ترك زيادة العدل، وعمدة حجتهم أنهم قالوا: انما رضى البائع ههنا للدين اللذين أحدهما جيد والآخر ردى، بان يعطى الجيد أكثر من مدمن المتوسط وأن يعطى الآخر بأقل من مدمن المتوسط فحصل التفاضل \*

**قال أبو محمد:** وهذا فى غاية الفساد لأنه ليس كما قالوا، وحتى لو أنه أراد ذلك لكان عمله مخالفا لارادته فحصلوا على التكهن. والظن الكاذب وانما يراعى فى الدين الكلام والعمل فاذا جاء كما أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام فأنابالى بما فى قلوبهم ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لم أبعث لاشق عن قلوب الناس» فان قالوا: فقد قال عليه السلام: «الاعمال بالنيات» قلنا: نعم ولكن من لكم بأن هذين نوبا ما ذكرتم وهذا منكم ظن سوء (١) بمسلم لم يخبركم بذلك عن نفسه، وليس فى الظلم أكثر من أن تفسدوا صفقة مسلم بتوهمكم أنه أراد الباطل وهو لم يخبركم بذلك فقط عن نفسه ولا ظهر من فعله الا الحلال المطلق ويلزمكم على هذا اذا رأيتم من يشتري تمرا أو تينا أو عنباً أن تفسخوا صفقته وتقولوا له: انما تنوى (٢) فيه عمل الخمر منه ومن اشترى ثوبا أن تفسخوه وتقولوا: انما تريد تلبدسه فى المعاصى، ومن اشترى سيفاً أن تفسخوا وتقولوا: انما تريد به قتل المسلمين، وهذا هوس لا نظير له ولا فرق بين شئ من هذا وبين ما أفسدتم به المسئلة المتقدمة. رويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتى نا قال: كان محمد بن سيرين يأتى بالدرهم السود الجياد وبالنفاية يأخذ بوزنها غلة. قال على: السود أجود من الغلة والنفاية أدنى من الغلة وهذا نفس مسألتنا.

**١٤٩٩ مسألة** ومن صارف آخر دنائير بدراهم فعجز عن تمام مراده فاستقرض من مصارفه أو من غيره ما أتم به صرفه فحسن مالم يكن عن شرط فى الصفقة لانه لم يمنع من هذا قرآن ولا سنة \*

**١٥٠٠ مسألة** ومن باع من آخر دنائير بدراهم فلما تم البيع بينهما بالتفرق أو التخير اشترى منه أو من غيره بتلك الدراهم دنائير تلك أو غيرها أقل أو أكثر فمكل ذلك حلال مالم يكن عن شرط لان كل ذلك عقد صحيح وعمل منصوص على جوازه، وأما الشرط فحرام لانه شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل، ومنع من هذا قوم وقالوا: أنه باع منه دنائير بدنائير متفاضلة فقلنا: هذا كذب وما فعل (٣) قط شيئا من ذلك بل هما صفقتان ولكن أخبرونا هل له أن يصارفه بعد شهر أو سنة بتلك الدراهم وتلك الدنائير عن غير شرط؟ فمن قولهم نعم فقلنا لهم: فأجزتم التفاضل والنسيئة معا

(١) فى النسخة رقم ١٤ (سوء ظن) (٢) فى النسخة رقم ١٦ «انما تنوى» (٣) فى النسخة رقم ١٦ (بافعل)

ومنعم من النقد هذا عجب لا نظير له ، وقد صح عن النبي ﷺ كما ذكرنا آنفاً الأمر ببيع التمر  
الجمع بسلعة ثم يبتاع بالسلعة جنياً من التمر ، وهذا هو الذي منعوا نفسه ، ومن طريق الحجاج  
ابن المنهال نايزيد بن ابراهيم - هو التستري - نا محمد بن سيرين قال : خطب عمر بن الخطاب  
فقال : ألا ان الدرهم بالدرهم . والدينار بالدينار عينا بعين سواء بسواء مثلاً بمثل فقال له  
عبد الرحمن بن عوف : تزيف علينا أوراقنا (١) فنعطي الخبيث وتأخذ الطيب فقال عمر : لا  
ولكن ابتع بها عرضاً فاذا قبضته وكان لك فبعة واهضم ماشئت وخذ أي نقد شئت ، فهذا  
عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يخالف له منهم يأمر ببيع الدراهم أو الدنانير بسلعة ثم  
يبيعها (٢) بما شاء من ذلك أثر ابتياعه للعرض ولم يقل من غير من تبتاع منه العرض ، وروينا من  
طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن سليمان بن بشير قال أعطاني الأسود بن يزيد دراهم وقال لي :  
اشتر لي بهادنانير ثم اشتر لي بالدنانير دراهم كذا وكذا قال : فبعتهما من رجل فقبضت  
الدنانير وطلبت في السوق حتى عرفت السعر فرجعت الى بيعتي (٣) فبعتهما منه بالدراهم التي  
أردت قد كرت ذلك للأسود بن يزيد فلم يره بأساً .

**قال أبو محمد :** وكرهه ابن سيرين وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : إنما الربا  
على من أراد أن يربي وينسى . وروناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس  
ابن عبيد عن ابن سيرين عن عمر . قال علي : ومن عجائب حججهم هنا أنهم قالوا : إنما أراد  
بالربا دراهم بأكثر منها فتخيل بأن صرفها بدنانير ثم صرف الدنانير بدراهم فقلنا : بارك الله  
فيه من ورع خائف لمقام ربه ولمن خاف مقام ربه جنتان ، أراد الربا فتركه وهرب عنه الى  
الحلال هذا فاضل جداً وعمل جيد لا عدمناه فتراكم جعلتم المعروف منكراً ، وهل هذا الا  
كن أراد الزنا بامرأة فلم يفعل لكن تزوجها واشتراها ان كانت أمة فوطئها أما هذا محسن  
مطيع لله تعالى ؟

**١٥٠١ مسألة** والتواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة وفي بيع الفضة  
بالفضة . وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز تباعاً بعد ذلك أولم يتبايعا لأن  
التواعد ليس بيعاً ، وكذلك المساومة أيضاً جائزة تباعاً أولم يتبايعا لأنهم يأتون عن شيء  
من ذلك ، وكل ما حرم علينا فقد فصل باسمه قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم )  
فكل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال بنص القرآن اذ ليس في الدين الا فرض أو حرام أو  
حلال فالفرض مأمور به في القرآن والسنة والحرام مفصل باسمه في القرآن والسنة ،  
وما عدا هذين فليس فرضاً ولا حراماً فهو بالضرورة حلال اذ ليس هنالك قسم رابع

(١) في النسخة رقم ١٦ تزيف على أوراق وفي نسخة تزيف علينا أوراق (٢) في النسخة رقم ١٦ ثم يبيع

(٣) في النسخة رقم ١٤ يبيع



وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٠٢ مسألة** ولا يحل بدل دراهم بأوزن منها لا بالمعروف ولا بغيره، وهذا هو المنكر لا المعروف لأنه خلاف ما جاء عن النبي ﷺ . وعن أبي بكر . وعمر . وابن عمر، وقد ذكرنا هذا آتفا عن عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وهو قول الناس ، وأجاز ذلك مالك وما نعلم له موافقا قبله ممن رأى الربا في النقد (١) .

**١٥٠٣ مسألة** ولا يحل بيع آنية ذهب ولا فضة إلا بعد كسرها لصحة نهى النبي ﷺ عنها وقد ذكرناه في كتاب الطهارة فلا يحل تملكها فإذا لا يحل تملكها فلا يحل بيعها لأنها أكل مال بالباطل وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٠٤ مسألة** وجائز أن يبتاع المرء نصف درهم بعينه . أو نصف دراهم بأعيانها . أو نصف دينار كذلك . أو نصف دنانير بأعيانها مشاعا يبتاع الفضة بالذهب . والذهب بالفضة ويتفقان على إقرارهما عند أحدهما أو عند أجنبي ، ولا يجوز في ذلك ذهب بذهب أصلا ولا فضة بفضة أصلا لأنه يصير عينا بغير عين، وهذا لا يحل إلا بعين بعين على ما قدمنا ، وأما الذهب بالفضة مشاعا فلم يأت بالنهي عنه نص وما كان ربك نسيا .

**١٥٠٥ مسألة** ولا يحل بيع دينار الأدرهما فإن وقع فهو باطل مفسوخ لأنه إخراج لقيمة الدرهم من الدينار فصار استثناء مجعولا لإذباع دينار الأقيمة درهم منه فإن كانت قيمة الدرهم معلومة عندهما فهو باطل أيضا لأنهما شرطا إخراج الدرهم بعينه من الدينار وهذا محال لأنه ليس هو بعضا للدينار فيخرج منه فهو باطل بكل حال ، وقولنا هو قول عطاء . والنخعي . ومحمد بن سيرين ، وأجازه أبو سلفة بن عبد الرحمن، وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٠٦ مسألة** والربا في كل ما ذكرنا بين العبد وسيده كما هو بين الأجنيين . وبين المسلم . والذمي . وبين المسلم . والحربي . وبين الذميين كما هو بين المسلمين ولا فرق .  
روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا بكر بن حماد نا مسدد نا حفص بن غياث عن أبي العوام البصري عن عطاء كان ابن عباس يبيع من غلاته النخل الستين والثلاث فبعث إليه جابر ابن عبد الله أما علمت نهى رسول الله ﷺ عن هذا ؟ فقال ابن عباس : بلى ولكن ليس بين العبد وبين سيده ربا ، وهو قول الحسن . وجابر بن زيد . والنخعي . والشعبي . وسفيان الثوري . وعثمان البتي . والحسن بن حي . والليث . وأبي حنيفة . والشافعي ، وإنما قاله هؤلاء على أصلهم الذي قد تقدم إفسادنا له من أن العبد لا يملك وذكروا أن ابن عمر يرى العبد يملك ، وهذا جابر قد أنكر ذلك على ابن عباس ، وروينا من طريق ابن أبي شبة

نابإسحاق بن منصور ناهريم عن أبي إسحاق عن عبد الله بن شداد قال : مر الحسين بن علي رضي الله عنها برأع فأهدى الراعي إليه شاة فقال له الحسين : حرأنت أم مملوك ؟ فقال : مملوك فردها الحسين عليه فقال له المملوك : إنها لي قبلها منه ثم اشتراها واشترى الغنم فأعتقه وجعل الغنم له ، فهذا الحسين يقبل هدية المملوك إذا أخبره أنها له ، وقد ذكرنا مثل ذلك عن رسول الله ﷺ فيما سلف من كتابنا هذا وهو الحججة البالغة لا من سواء ، وإذ حرم الله تعالى الربا وتوعده فيه فما خص عبداً من حرره ما كان ربك نسياً ، والعجب أن الشافعي . وأبا حنيفة لا يجيزان أن يبيع المرء مال نفسه من نفسه فإن كان مال العبد لسيدته فقد نقضوا أصلهم وأجازوا له بيع مال نفسه من نفسه ، وإن كان مال العبد ليس للسيد مالم يبعه أو ينتزعه فقد أجازوا الربا صراحاً . وأما الكفار فإن الله تعالى يقول : ( ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ) وقال تعالى : ( حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) وقال تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) فصح أن كل ما حرم عايناهم وحرام عليهم ، ونسأل من خالفنا أيلزمهم دين الإسلام ويحرم عليهم ما هم عليه من خلافه ؟ وهل هم على باطل أم لا ؟ فإن قالوا : لا يلزمهم دين الإسلام ، ولا يحرم عليهم ما هم عليه من خلافه وأنهم ليسوا على باطل كفروا بلا مرية ، وإن قالوا : يلزمهم دين الإسلام وحرام عليهم ما هم عليه من خلافه وهم على باطل قالوا : الحق ورجعوا إلى قولنا ولزمه ( ١ ) إبطال الباطل وفسخ الحرام فيهندي ( ٢ ) بهدي الله تعالى أو الإقرار على نفسه بأنه ينقذ الحكم بالباطل ويجيز الحرام وما أردنا منه كل هذا ، فإن قالوا : ما هم عليه من الكفر أشد قلنا : إن الذي هم عليه من الكفر لا يفسح لهم في إعلانه ، وقد جاء النص بأن لا نجبرهم على الصلاة . والزكاة . والصيام . والحج ، وكذلك جاء بأن نحكم بينهم بما أنزل الله فلا يحل ترك أحد النصين للآخر وبالله تعالى التوفيق ، وقال أبو حنيفة : لا بأس بالربا بين المسلم . والحربي وهذا عظيم جداً \*

**١٥٠٧ مسألة** وجائز بيع اللحم بالحيوان من نوع واحد كان أو من نوعين وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم من نوع واحد أو من نوعين متفاضلاً . ومتماثلاً ، وجائز تسليم اللحم في اللحم كذلك ، وتسليم الحيوان في اللحم كلحم كبش بلحم كبش متفاضلاً ومتماثلاً يدايدو إلى أجل ، وكذلك باللحم من غير نوعه أيضاً . وتسليم كبش في أرطال لحم كبش أو غيره إلى أجل كل ذلك جائز حلال ، قال الله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فهذا كله بيع لم يفصل تحريمه ، وأما اللحم باللحم فلم يأت نهى عنه أصلاً لا صحيح ولا سقيم من أثر ، وأما اللحم بالحيوان فجاء فيه

( ١ ) هكذا في الأصول ومتن في السياق أن يقول : « ولزمهم » ( ٢ ) في النسخة رقم ١٤ « ونهندي »



أثر لا يصح ، وهذا كله قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وروى عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري .

واختلف الحاضرون على فرق ، فطائفة منعت من بيع اللحم بالحيوان جملة أى لحم كان لا تحاش شيئا باى حيوان كان لا تحاش شيئا حتى منعوا من بيع العبد باللحم ، وهذا قول الشافعى ، واختلف قوله فى اللحم باللحم فروى عنه أن جميع لحوم الحيوان كلها طائره ووحشيه . والأنعام كلها صنف واحد ، وروى عنه أن لحم كل نوع صنف على حiale ولم يختلف عنه فى أنه لا يباع لحم بلحم أصلا حتى يتأهى جفاه وييسه ، فعلى أحد قوله لا يباع قديد غنم بقديد ابل أو بقديد دجاج أو أوز الا مثلا بمثل ، وعلى القول الثانى انه لا يباع قديد غنم بقديد غنم إلا يدا يدا مثلا بمثل ، وجائز أن يباع بقديد البقر متفاضلا يدا يدا ، وقال أبو حنيفة : جائز بيع اللحم بالحيوان على كل حال جائز كل ذلك كقولنا سواء . بسواء . وقال محمد بن الحسن جائز بيع لحم شاة بشاة حية اذا كان اللحم أكثر من لحم الشاة الحية فان كان مثله أو أقل لم يحز ، وأجاز بيع لحم شاة ببقرة حية كيف شاؤا ، وأجاز أبو حنيفة . وأصحابه بيع لحم شاة بلحم شاة متماثلا تقدا ولا بد ، وكذلك لحم كل صنف باحم من صنفه ، وأباحوا التفاضل يدا يدا فى كل لحم بلحم من غير صنفه ، والبقر عندهم صنف : والغنم صنف آخر . والابل صنف ثالث ، وكذلك كل حيوان فى صنفه إلا الحيتان فانها كلها عنده صنف واحد والاحوم الطير فرأوا بيع بعضها ببعض متفاضلا يدا يدا لا نسيئة كل لحم دجاج بلحم دجاج . أو بلحم صيد . أو غير ذلك . ورأى شحم البطن من كل حيوان صنفا غير لحمه وغير شحم ظهره ورأى الآلية صنفا آخر غير اللحم والشحم ، وهذه وساوس لا نظير لها . وأقوال لا تعقل ولا تعلم عن إحد قبله . وقال مالك : ذوات الأربع كلها صنف واحد البقر . والغنم . والابل . والأرانب . والآيائل . وحر الوحش . وكل ذى أربع فلا يحمل لحم شيء منها بحى منها فلم يحز بيع لحم أرنب حى بلحم حمل أصلا ولا لحم حمل بلحم كبش إلا مثلا بمثل يدا يدا ، وكذلك سائر ذوات الأربع ، ورأى الطير كله صنفا واحدا . الدجاج والحمام . والنعام . والأوز . والحجل . والقطا . وغير ذلك . فلم يحز أيضا لحم شيء منها بحى منها وان كان من غير نوعه وأجاز فى لحم بعضها ببعض التماثل يدا يدا ومنع من التفاضل فلم يحز التفاضل فى لحم دجاج بلحم حبارى ، وهكذا فى كل شيء منها ، ورأى الحيتان كلها صنفا واحدا كذلك أيضا ، ورأى الجراد صنفا رابعا على حiale هذا وهو عنده صيد من الطير يحز به المحرم ، وحرم القديد الذى باللحم المشوى وحره هما جميعا باللحم النيء .

الطرى ، وأجاز كل شئ من هذه الثلاثة الأصناف (١) باللحم المطبوخ من صنفها متفاضلة ومتماثلة يدا يدا ، وأجاز اللحم المطبوخ بعسل باللحم المطبوخ بلبن متماثلا ومنع فيه من التفاضل ، وأجاز شاة مذبوحة بشاة مذبوحة على التحرى وهذا ضد أصله ، وهذه أقوال في غاية الفساد ولا نعلم أحدا قالها قبله ، ولو تقصينا تطويلهم ههنا وتناقضهم لطال جدا وفي هذا كفاية لمن نصح نفسه \*

**قال أبو محمد** : واحتج الشافعيون بما روينا من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان باللحم » \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا عبد الله بن عمر (٢) الثميري عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : « نهى رسول الله ﷺ أن يبتاع الحى بالميت ، قال الزهري : فلا يصلح لحم بشاة حية » ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح مولى التوءمة عن ابن عباس أن رجلا أراد أن يبيع جزءا من لحم بعير بشاة فقال أبو بكر الصديق : لا يصلح هذا ، وصح عن سعيد بن المسيب أن لا يباع حى بمذبوح وأنه لا يجوز بعير بغنم معدودة ان كان يريد البعير لينحره ، وقال : كانت من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة ، وقال أبو الرناد : أدركت الناس ينهون عن بيع اللحم بالحيوان ويكتبونه في عقود العمال في زمن ابن عثمان . وهشام بن اسماعيل ، وذكره ابن أبي الزناد عن الفقهاء السبعة وأنهم كانوا يعظمون ذلك ولا يترخصون فيه \*

**قال أبو محمد** : أما الخبر في ذلك فمرسل لم يفسد قط ، والعجب من قول الشافعى : إن المرسل لا يجوز الأخذ به ثم أخذوها بالمرسل (٣) . ثم عجب آخر من الحنيفيين القائلين : المرسل كالمسند ثم خالفوا هذا المرسل الذى ليس فى المراسيل أقوى منه [ يعظمون هذا ] (٤) وهذا ما خالف فيه الحنيفيون جمهور العلماء ، ثم المالكىون فمعجب ثالث لانهم احتجوا بهذا الخبر وأوهوا أنهم أخذوا به وهم قد خالفوه لانهم أباحوا لحم الطير بالغنم وهذا خلاف الخبر وانما هو موافق لقول الشافعى ، وقد خالف مالك أيضا ههنا ما روى عن الفقهاء السبعة . وعمل الولاة بالمدينة وهذا يعظمونه جدا اذا وافق رأيهم ، واحتجوا بخبر أبى بكر وهو من رواية ابن أبى يحيى إبراهيم ، وأول من أمر أن لا تؤخذ روايته فمالك ، ثم عن صالح مولى التوءمة وأول من ضعفه فمالك فبالله وبالمسلمين اذا روى الثقات خبرا يخالف رأيهم تحيلوا بالباطل فى رده واذا روى من يشهدون

(١) فى النسخة رقم ١٤ « أصناف » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « عبد الله بن عمر » بالتصغير وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب (٣) قال مصحح النسخة رقم ١٤ : قلت وعجب آخر من الشافعى فانه يقول بمراسيل سعيد ثم يقول : انى تتبعناه فوجدناها مسانيد وهذا مرسل لم يستند قط (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦



عليه بالكذب ما يوافقهم احتجاجوا به فأي دين يبقى مع هذا؟ فان قال الشافعيون : مراسيل سعيد بن المسيب حجة بخلاف غيره - وقد قالوه - قلنا لهم : الساعة صارت حجة فدونكم ما روينا من طريق سعيد بن منصور ناخض بن ميسرة عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب قال : نهى رسول الله ﷺ أن يباع الحيوان بالمفاطيم من الغنم فقولوا به والا فقد تلاعتم واتقوا الله وقد رويت في هذه آثار أيضا بزيادة فروينا من طريق حماد بن سلمة - حدثنا عبد الكريم عن يزيد بن طلق أن رجلا نحر جزورا فجعل يبيع العضو بالشاة وبالقلوص إلى أجل فكره ذلك ابن عمر . ومن طريق وكيع نا اسرائيل عن عبد الله بن عصمة سمعت ابن عباس وسئل عن اشترى عضوا من جزور قد نحرته برجل عناق وشرط على صاحبها أن يرضعها حتى تفتطم ؟ فقال ابن عباس : لا يصلح .

**قال أبو محمد :** هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل . وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عباس قال : لا بأس أن يباع اللحم بالشاة ، فان قيل : هذا عن رجل قلنا : وخبر أبي بكر عن ابن أبي يحيى (١) وليس باوثق ممن سكت عنه كائنا من كان . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري لا بأس بالشاة القائمة بالمذبوحة .

**١٥٠٨ مسألة** ومن ابتاع شيئا أي شيء كان مما يحل بيعه حاش القمح فلا (٢) يحل له أن يبيعه حتى يقبضه ويقبضه له هو أن يطلق يده عليه بأن لا يحال (٣) بينه وبينه فان لم يحل بينه وبينه مدة ما قلت أم كثرت ثم حيل بينه وبينه بغصب أو غيره حل له بيعه لأنه قد قبضه وله أن يهبه وأن يؤجر به وأن يصدقه وأن يقرضه . وأن يسلمه . وأن يتصدق به قبل أن يقبضه وقبل أن تطلق يده عليه فان ملك شيئا ما أي شيء كان مما يحل بيعه بغير البيع لكن بميراث أو هبة . أو قرض . أو صداق . أو صدقة . أو سلم . أو أورش . أو غير ذلك جاز له بيعه قبل أن يقبضه وأن يتصرف فيه بالأصداق . والهبة : والصدقة حاش القمح وأما القمح فانه بأي وجه ملكه من بيع . أو هبة . أو صدقة . أو صداق . أو اجارة . أو أورش . أو سلم . أو قرض . أو غير ذلك فلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا بأن لا يحال بينه وبينه فان كان اشترى القمح خاصة جزا فلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا وحتى ينقله ولا بد من موضعه الذي هو فيه الى مكان آخر قريب ملاصق أو بعيد ، فان كان اشترى القمح خاصة بكيل لم يحل له أن يبيعه حتى يكتبه فاذا اكتاله حل له بيعه وان لم ينقله عن موضعه ، ولا يحل له تصديق البائع في كيله وحتى لو اكتاله البائع لنفسه بحضرته وهو يراه ويشاهده ولا بد من

(١) في النسخة رقم ١٦ «أبي بكر بن أبي يحيى» وهو غلط ، والمخير تقدم آقا ، وابن أبي يحيى اسمه ابراهيم

(٢) في النسخة رقم ١٤ فانه لا (٣) في النسخة رقم ١٤ «بأن يحال»

أن يكتاله المشتري لنفسه وجائز له في كل ما ذكرنا أن يهبه. وأن يصدقه وأن يؤجر به وأن يبالغ وأن يتصدق به وأن يقرضه قبل أن يكتاله وقبل أن ينقله جزا فاشترائه أو بكيل وليست هذه الأحكام في غير القمح أصلا .

برهان ذلك ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب نا أنى نا حيان ابن هلال نا همام بن يحيى نا يحيى بن أبي كثير نا يعلى بن حكيم حدثنا أن يوسف بن ماهر نا حدثنا أن حكيم بن حزام نا حدثنا أنه قال : « يا رسول الله انى رجل اشترى هذه البيوع فما يحل لي منها مما يحرم على ؟ قال : يا ابن أخى اذا ابتعت يعبا فلا تبعه حتى يقبضه » فهذا عموم لكل بيع ولكل ابتاع وتخصيص لهما مما ليس يعبا ولا ابتاعا وجواب منه عليه السلام اذ سئل عما يحل مما يحرم ، فان قيل : فان هذا الخبر مضطرب لأنكم رويتموه من طريق خالد بن الحارث الهجيمي (١) عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أنى نا كثير نا قال : حدثنى رجل من اخواننا حدثنى يوسف بن ماهر نا عبد الله بن عصمة الجشمى حدثنا أن حكيم بن حزام نا حدثنا فذكر هذا الخبر (٢) ، وعبد الله بن عصمة متروك قلنا : نعم الا أن همام بن يحيى رواه كما أوردنا قبل عن يحيى بن أبي كثير فسمى ذلك الرجل من الذى لم يسمه هشام وذكر أنه يعلى بن حكيم ويعلى ثقة وذكر فيه أن يوسف سمعه من حكيم بن حزام وهذا صحيح فاذا سمعه من حكيم فلا يضره أن يسمعه أيضا من غير حكيم عن حكيم ، فصار حديث خالد بن الحارث لغوا كان أولم يكن بمنزلة واحدة ، فان قيل : فقد رويت من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه » ومن طريق سفیان بن عيينة نا عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أما الذى نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى يقبض فهو الطعام قال ابن عباس برأيه : ولا أحسب كل شىء إلا مثله قلنا : نعم هذان صحيحان : الا أنهم ما بعض ما فى حديث حكيم بن حزام فحديث حكيم بن حزام دخل فيه الطعام وغير الطعام فهو أعم فلا يجوز تركه لأن فيه حكما ليس فى خبر ابن عباس . وابن عمر ، فان قيل : قد صح عن النبى ﷺ ما رويت من طريق أحمد بن شعيب نا خبرنا زياد بن أيوب نا هشيم نا أبو بشر نا هو نا أنى نا وحشية نا يوسف بن ماهر نا حكيم بن حزام نا قلت : يا رسول الله يسألنى المرء البيع ليس عندى ما أبعه منه ثم ابتاع له من السوق ؟ فقال عليه السلام : لا تبع ما ليس عندك ، (٣) قلنا : نعم وبه نقول وهو بين كما تسمع إنما [هو] (٤) نهى عن بيع ما ليس فى ملكك كما فى الخبر نصا وإلا فكل ما يملكه المرء فهو عنده

(١) هو بضم الهاء وفتح الجيم مصغرا نسبنا الى هجيم بن عمرو : وفى النسخة رقم ١٦ الجيمى وهو تصحيف  
(٢) فى النسخة رقم ١٦ هذا الحديث (٣) الحديث فى سنن النسائى ج ٧ ص ٢٨٩ اقول من هنا (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦



ولو أنه بالهند يقول: عندي ضيعة سرية وعندي فرس قاره (١) ، وسواء عندنا كان مقصوباً أو لم يكن هو عند صاحبه أى فى ملكه وله ، فان قيل : فانكم رويتهم من طريق أبى داود نازهير بن حرب نا إسماعيل - هو ابن عليّة - عن أيوب السخيتاني حدثني عمرو بن شعيب حدثني أبى عن أبيه عن أبيه (٢) حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل سلف وبيع ولا شرطان فى بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع مال ليس عندك ، قلنا : نعم هذا صحيح وبه نأخذ ولا نعلم لعمر بن شعيب حديثاً مستنداً إلا هذا وحده . وآخر فى الهبات رواه عن طاوس عن ابن عباس . وابن عمر عن النبى ﷺ فى المنع من الرجوع فى الهبات إلا الوالد فيما أعطى ولده ، وليس فى هذا الخبر إلا الذى فى حديث حكيم بن حزام من النهى عن بيع مال ليس لك فقط ، وبالله تعالى التوفيق .

ومن قال بقولنا فى هذا ابن عباس كما أوردناه ، وكأروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا تبع بيعاً حتى تقبضه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني قال عبد الرحمن بن عوف . والزيير لعمر : أنه تزيف علينا أوراق فتعطى الخبيث ونأخذ الطيب قال : فلا تفعلوا ولكن انطلق الى البقيع فبع ورقك بثوب أو عرض فاذا قبضت وكان لك فبعه وذكر الخبر ، فهذا عمر يقول بذلك ويبين أن القبض هو الذى يكون الشيء للبرء ، وقولنا فى هذا كقول الحسن . وابن شبرمة ، وذهب قوم الى أن هذا الحكم إنما هو فى الطعام فقط - يعنى أن لا يباع قبل أن يقبض - وذهب آخرون الى أنه فيما يكال أو يوزن فقط كأروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ناسعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن عبد ربه عن أبى عياض عن عثمان بن عفان لا بأس اذا اشترى الرجل البيع ان يبيعه قبل أن يقبضه ما خلا الكيل والوزن . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً أن يبتاع الرجل بيعاً لا يكال ولا يوزن أن يبيعه قبل أن يقبضه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : لا بأس بأن يشتري شيئاً لا يكال ولا يوزن بنقد ثم يبيعه قبل أن يقبضه (٣) وهو قول الحكم . وإبراهيم . وحماد بن أبى سليمان ، وذكره النخعى عن لقي ، وقال عطاء : جائز بيع كل شيء (٤) قبل أن يقبض ، وقال أبو حنيفة : كل ممالك بعقد ينتقض العقد بهلاكه فلا يجوز بيعه قبل قبضه كالبيع . والإجارة إلا العقار فجائز بيعه قبل قبضه قال : وكل ممالك بعقد لا ينتقض العقد بهلاكه فجائز بيعه قبل قبضه كالصداق . والجعل . والخلع ونحوه ، وهذا قول لا نعلمه

(١) أى نسيط حاد قوى (٢) جملة عن أبيه الثانية سقطت من النسخة رقم ١٤ وما هنا موافق لما فى سنن أبى داود

(٣) فى النسخة رقم ١٤ قبل القبض (٤) فى النسخة رقم ١٦ بيع كل ذلك شيء وهو زيادة لا معنى له

عن أحد قبله هـ وقال مالك : كل مايؤكل . والماء فلا يحل بيعه قبل أن يقبض وما عدا هذين فجاز بيعه قبل أن يقبض ، وقال مرة أخرى : كل مايؤكل فقط وأما الماء فبيعه جائز قبل قبضه وجعل في كلا قوليه زريعة الفجل الأبيض . وزريعة الجزر . وزريعة السلق لا يباع شيء منها قبل القبض قلنا : هذا لا يأكله أحد أصلا ، وهذا الذي أنكرتم على الشافعي في إدخاله السقمونيا فيما يؤكل فقالوا : انه يخرج منها مايؤكل قلنا : والشجر يخرج منها مايؤكل فامنعوا من بيعها قبل القبض فانقطعوا ، وما نعلم قولهم هذا كله كما هو عن أحد قبلهم هـ وخالف الحنفيون . والمالكيون ههنا كل قول روى عن الصحابة رضي الله عنهم ، وأما الشافعي فلم يجوز بيع ماملك ببيع . أو نكاح . أو خلع قبل القبض أصلا وهذا قول فاسد بلا دليل ، فان قالوا : قسنا النكاح . والخلع على البيع قلنا : القياس كاه باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لأن النكاح يجوز بلا مهر يذكر أصلا ، ولا يجوز البيع بلا ثمن يذكر ، والنكاح لم يملك بصدقة رقية شيء أصلا والخلع كذلك بخلاف البيع فظهر فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق هـ وأما حكم القمح فالذي ذكرنا قبل هذا في الكلام المتصل بهذا من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى يقبض فهو الطعام فهذا تخصيص للطعام في البيع خاصة وعموم له بأى وجه ملك ، فان قيل : من أين خصتم القمح بذلك دون سائر الطعام ؟ قلنا : لأن اسم الطعام في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ لا يطلق هذا إلا على القمح وحده وإنما يطلق على غيره باضافة ، وقد قال تعالى : ( وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ) فأراد عز وجل الذبائح لا ما يأكلون (١) فانهم يأكلون الميتة . والدم . والخزير ولم يحل لنا شيء من ذلك قط ، وقال الله عز وجل : ( ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني ) فذكر تعالى الطعم في الماء باضافة ولا يسمى الماء طعاما ، وقال لقيط بن معمر الأيادي - جاهلي فصيح - في شعره مشهور :

لا يطعم النوم الا ريث يبعثه هـ هم يكاد جواه يحطم الضلعا

فأضاف الطعم الى النوم والنوم ليس طعاما بلا شك ، وقد ذكرنا قول عبد الله بن معمر وكان طعامنا يومئذ الشعير فذكر الطعام في الشعير في اضافة لا باطلاق ، وقد ذكرنا (٢) من طريق أبي سعيد الخدري قوله : كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من زبيب صاعا من أقط . فلم يطلق الطعام الا على القمح وحده لا على الشعير ولا على غيره ، وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد



ابن ابراهيم نا محمد بن سيرين قال : عرض على عبد الله بن عتبة بن مسعود زيتا له فقلت له : ان اصحاب الزيت قل ما يستوفون حتى يبيعون فقال : انما سمي الطعام اى انما امر بالبيع بعد الاستيفاء في الطعام فلم ير الزيت طعاما ، وأبو سعيد الخدري : وعبد الله بن عتبة بن مسعود حجتان في اللغة قاطعتان لاسيما وعبد الله هذلى قبيلة مجاورة للحرم فبلغتهم لغة قريش ، ومن قال بقولنا : ان الطعام (١) باطلاق انما هو القمح وحده أبو ثور ، وأما القمح يشتري جزافا فلا يحل بيعه حتى يقبض وينقل عن موضعه فلما رويناه من طريق البخارى نا اسحاق - هو ابن راهويه - نا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه [رضى الله عنه] (٢) قال : رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يؤوه الى رحالهم ، ورويناه من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي نا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه [قال] (٣) وكنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فنهانا رسول الله ﷺ ان نبيعه حتى نقله من مكانه ، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ اذا اشتروا طعاما جزافا أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه .

**قال أبو محمد :** ولا يمكن أن يكون غيره عليه السلام يضرب المسلمين بالمدينة على شريعة يؤمرون بها في الاسواق بغير علمه أصلا ، فصح أنه جرم كبير لا يرخص فيه (٤) فان قيل : ان في بعض ما رويتم حتى يؤوه الى رحالهم قلنا : نعم وكل مكان رحله اليه فهو رحله له اذا كان مباحا له أن يرحله اليه ، فان قيل : فقد رويتم هذا الحديث عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلم يذكر فيه الجزاف قلنا : عبيد الله بن عمر ان لم يكن فوق مالك والا فليس هو ودونه أصلا ، وقد رواه عن نافع فذكر فيه الجزاف ، ورواه الزهري عن سالم كما أوردنا فذكر فيه الجزاف ، وهو خير (٥) واحد بلا شك ، وجهور الرواة عن مالك لهذا الحديث في الموطأ وغيره ذكروا فيه عنه الجزاف كما ذكره عبيد الله عن نافع والزهري عن سالم وإنما أسقط ذكر الجزاف القعني . ويحيى فقط فصح أنها وهما فيه بلا شك لأنه يتعين خبر واحد وبالله تعالى التوفيق ، وإنما كان يصح الأخذ برواية القعني ، ويحيى لو أمكن أن يكونا خبرين اثنين عن موطنين (٦) مختلفين ، وقولنا هنا هو قول الشافعي . وأبي سليمان ولم يقل به مالك ولا نعلم لمقلده ولا له حجة أصلا وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ : بان الطعام (٢) : لزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٤١ (٣) : الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٦ (٤) : في النسخة رقم ١٤ : لا ترخص فيه (٥) : في النسخة رقم ١٦ : وهذا خبر (٦) : في النسخة رقم ١٤ : عن موطنين

وأما القمح يتناعه المرء بكيل فلا يحل له يبعه حتى يكتاله لنفسه ثم يكتاله الذي يبيع منه ولا بد سواء حضرا كلاهما كيله قبل ذلك أو لم يحضرا فلما رويان من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن عبد الرحيم نامسلم - هو ابن ابراهيم - نا محمد بن الحسين الأزدي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان فيكون لصاحبه الزيادة وعليه النقصان» هـ ورويان من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا شريك عن ابن أبي ليلى عن محمد بن بيان عن ابن عمر أنه سئل عن اشتري الطعام وقد شهد كيله ؟ قال : لا حتى يجرى فيه الصاعان هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن مطرف - هو ابن طريف - قلت للشعبي : اكون شاهد الطعام وهو يكال فاشتريه أخذه بكيله ؟ فقال : مع كل صنفه كيله هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا مروان بن معاوية عن زياد مولى آل سعيد قلت لسعيد بن المسيب : رجل ابتاع طعاما فاكتاله أيسلح لي أن اشتريه بكيل الرجل ؟ قال : لا حتى يكال بين يديك ، وصح عنه أنه قال فيه : هذا ربا هـ

ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب عن سودة بن حيان سمعت محمد بن سيرين سئل عن رجلين اشترى أحدهما طعاما والآخر معه ؟ فقال : قد شهدت البيع والقبض فقال : خذ مني رجلا وأعطنيه فقال : لا حتى يجرى فيه الصاعان فتكون لك زيادته وعليك نقصانه (١) هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن عمر أبي حفص قال : سمعت الحسن البصري وسئل عن اشترى طعاما ما هو ينظر إلى كيله ؟ قال : لا حتى يكيله هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال في السنة التي مضت : ان من ابتاع طعاما أوود كا كيلا أن يكتاله (٢) قبل أن يبيعه فاذا باعه اكتبيل منه أيضا اذا باعه كيلا ، وهو قول عطاء بن أبي رباح . وأبي حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق ، وأبي سليمان ، وقال مالك : اذا بيع بالنقد فلا بأس بان يصدق البائع في كيله ولا يكتاله ويكره ذلك في الدين ، وهذا قول لانعله عن أحد قبله وخالف فيه صاحبنا لا يعرف له مخالف منهم ، وخالف فيه جمهور العلماء وما نعلم لقوله حجة أصلا لا من نص قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، فان قيل : فقد رويتم من طريق أبي داود عن محمد بن عوف الطائي نا أحمد بن خالد الوهبي نا محمد بن إسحاق عن أبي الزناد عن عبيد بن حنين عن ابن عمر قال : ابتعت زيتا في السوق فلما استوجبه لقيني رجل أعطاني به رجحا حسنا فاردت أن أضرب على يدي فاخذ رجل من خلفي بذراعي فالتفت فاذا زيد بن ثابت فقال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه الى رحلك فان رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ (فتكون له زيادته وعليه نقصانه) (٢) في النسخة رقم ١٤ (أن يكيله)



ﷺ نهى أن تباع السلم حيث تباع حتى تحوزها التجار الى رحالهم قلنا: هذا رواه أحمد بن خالد الوهبي (١) وهو مجهول ، وبالله لو صح عندنا لسارعنا الى الأخذ به نحمد الله على ما يسرنا له من ذلك كثيرا ، وكل ما ذكرناه في هذه المسائل فن فعل خلاف ذلك فسخ أبدا ، فان كان قد بلغه الخبر ضرب كما أمر رسول الله ﷺ ، ورواه ابن عمر قال عليه السلام: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد »

(١) هو أحمد بن خالد بن موسى ، ويقال ابن محمد الوهبي الكندي أبو سعيد بن أبي مخلد الحمصي وفيه كلام انظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٦

### خاتمة الطبع

تم - والله الحمد - طبع الجزء الثامن من كتاب المحلى على ما أوجه القرآن. والسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ تأليف المحقق والحافظ المدقق الفقيه الامام ناصر السنة وميت البدعة صاحب السيف والقلم أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله وجعل الجنة مأواه المتوفى سنة ٥٦٤ هـ ويتلوه ان شاء الله تعالى بحوله وقوته الجزء التاسع منه مفتتحا ﴿مسألة والشركة والاقالة. والتولية كلها يوع مبتدأة﴾ الخ أسأل الله العظيم أن يوفقني الى اتمامه وغيره من الكتب الثمينة النافعة وارجوه أن يمتعني برؤيته جل جلاله في الآخرة وأن يدخلني مع حبيبه محمد رسول الله ﷺ الجنة انه سميع قريب وبالاجابة جديره

## فهرست

## الجزء الثامن من المحلى لابن حزم

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢	كتاب النذور	٢٣	الكتاب
٢	١١١٤ يكره النذور وينهى عنه ومع ذلك لو نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء به	٢٤	١١١٥ من قال لله تعالى على عتق رقبة أو بدنة أو قال مائة درهم أو شيء من البر هكذا لم يعينه فكله نذر لازم وهذا بخلاف ما تقدم، ويان أدلة ذلك
٢	تعريف النذر	٢٤	١١١٦ من قال في النذر اللزم الذي قدمنا إلا أن يشاء الله أو أن يشاء الله أو إلا أن لا يشاء الله أو ذكر الإرادة مكان المشيئة النحر ووصله بكلامه فهو استثناء صحيح ولا يلزمه ما نذر وبرهان ذلك
٣	الدليل على صحة المنع من النذر وعلى أنه لو وقع بشرطه لزمه الوفاء به	٢٥	١١١٧ نذر الرجل والمرأة البكر ذات الأب وغيرها وذات الزوج وغيرها والعبد والحر سواء في كل ما تقدم ودليل ذلك
٥	مذاهب الفقهاء رضى الله عنهم فيمن أخرج نذره مخرج اليمين ويان نظرم وجهته وتعقب أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه	٢٥	١١١٨ من نذر ما لا يطيق أبدا لم يلزمه شيء وبرهان ذلك
٩	أقوال العلماء فيمن نذر أن يمشى إلى مكة	٢٥	١١١٩ من نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به وأقوال العلماء في ذلك وأدلتهم
٩	مذاهب المجتهدين فيمن نذر الصدقة بجميع ماله أو أن يخير نفسه أو أن يمشى إلى مسجد المدينة أو الر كوب أو النهوض إلى مكة أو إلى موضع سماه من الحرم أو نذر عتق عبده إن باعه أو عتق عبدا فلان إن ملكه وأدلة كل وبسط المقام بما لا تجده في غير هذا		



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٦	١١٢٠ من نذر الله صوم يوم يقدم فيه فلان أو يوم يبرأ أو ينطلق فكان ذلك ليلا أو نهارا لم يلزمه في ذلك اليوم شئ وبرهان ذلك	٣٠	١١٢٦ لا يمين إلا بالله عز وجل وبرهان ذلك
٢٧	١١٢١ من نذر صيا ما أو صلاة أو صدقة ولم يسم عددا مالزمه في الصيام صوم يوم ولا مزيد وفي الصدقة ما طابت به نفسه ولزمه في الصلاة ركعتان ودليل ذلك	٣١	٣١ ذكر أسماء الله تعالى التي ثبت النص بها
٢٧	١١٢٢ من قال لله على صدقة أو صيام أو صلاة هكذا جملة لزمه أن يفعل أى ذلك شاء ويجزيه	٣٢	٣٢ من حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمرا كذا أو أن يفعل أمرا كذا فان وقت وقتا مثل غدا وبعد غدا الخ ولم يفعل ما حلف عليه فعليه كفارة اليمين ودليل ذلك مبسوطا
٢٧	١١٢٣ من مات وعليه نذر ففرض أن يؤدي عنه من رأس ماله قبل ديون الناس كلها وبرهان ذلك	٣٣	٣٣ أما الحلف بالأمانة وبعد الله وميثاقه وحق المصحف الخ فكل هذا ليس بيمين واليمين بها معصية ليس فيها إلا التوبة والاستغفار وبرهان ذلك
٢٨	١١٢٤ من تعمد النذور ليلزمها من بعده فهي غير لازمة	٣٣	٣٣ من حلف بالقرآن أو بكلام الله عز وجل فان نوى في نفسه المصحف أو الصوت المسهوع أو المحفوظ في الصدور فليس بيمين وان لم ينو ذلك بل نواه على الإطلاق فهي يمين وعليه الكفارة ودليل ذلك
٢٨	(الوعد)	٣٤	٣٤ لغو اليمين لا بكفارة فيه ولا إثم وهو وجهان ويانها و ذكر مذاهب الفقهاء في ذلك
٢٨	١١٢٥ من وعد آخر بان يعطيه مالا معين أو غير معين أو بان يعينه في عمل ما حلف له على ذلك أو لم يحلف لم يلزمه الوفاء له ويان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة وتحقيق المقام	٣٥	٣٥ من حلف أن لا يفعل أمرا كذا ففعله ناسيا أو مكرها أو غلب بأمر حيل بينه وبينه به الخ فلا

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	الحق بذلك ويظهر		كفارة على الخالف في شيء من كل ذلك ولا اثم وبرهان ذلك
٤٨	١١٣٨ يمين الالبكم واستثناؤه	٣٥	١١٣٢ من حلف على ما لا يدري
	لا زمان على حسب طاقته من صوت		اهو كذلك ام لا وعلى ما قد يكون ولا يكون فلا كفارة عليه ولا اثم
٤٩	١١٣٩ الرجال والنساء الاحرار	٣٦	١١٣٣ من حلف عامد للكذب
	والمملوكون وذوات الازواج		فيما يحلف فعليه الكفارة ويان
	والالبكار وغيرهن في كل ذلك سواء		مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر
	ودليل ذلك		ادلته والنظر فيها وتحقيق المقام بما
٤٩	١١٤٠ لا يمين لسكران ولا		لا تجده في غير هذا الموضع
	لمجنون في حال جنونه ولا لهاذ في	٤٠	١١٣٤ اليمين في الغضب والرضا
	مرضه ولا لنائم في نومه الخ ومذاهب		وعلى أن يطيع أو على أن يعصى الخ
	الصحابة في ذلك		فعليه الكفارة ان تعمد الحنث في كل
٥٠	١١٤١ من حلف بالله تعالى في		ذلك وإلا فلا وبرهان ذلك وذكر
	كفره ثم حنث في كفره أو بعد		مذاهب العلماء في ذلك وادلته
	اسلامه فعليه الكفارة ودليل ذلك	٤٣	١١٣٥ اليمين محمولة على لغة
٥١	١١٤٢ من حلف واللات والعزى		الخالف وعلى نيته وهو مصدق فيما
	فكفارته أن يقول لا اله الا الله وحده		ادعى من ذلك الخ ودليل ذلك
	لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على	٤٤	١١٣٦ من حلف ثم قال نويت
	كل شيء قدیر مرة وبرهان ذلك		بعض ما يقع عليه اللفظ الذي نطق به
٥١	١١٤٣ من حلف ايمانا على		صدق الخ
	أشياء كثيرة على كل شيء منها	٤٤	١١٣٧ من حلف على شيء ثم قال
	يمين فهي ايمان كثيرة ان حنث		موصولا بكلامه ان شاء الله او الا ان
	في شيء منها فعليه كفارة فان عمل		يشاء الله الخ فهو استثناء صحيح وقد
	آخر فكفارة أخرى وهكذا ودليل		سقطت اليمين عنه بذلك ولا كفارة
	ذلك		ويان مذاهب المجتهدين في ذلك
٥٢	١١٤٤ لو حلف كذلك ثم		وذكر ادلتهم ومناقشتها بما يتضح
	قال في آخرها ان شاء الله أو استثنى		



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
منه حنث باى شىء شرب منه وبرهان ذلك	بشئ ما بقيه خلاف و بيان ذلك
٥٥ ١١٥٠ من حلف ان لا يدخل دار زيد فان كان من الدور المباحة الدهاليز كدور الرؤساء لم يحنث بدخول الدهليز حتى يدخل منها ما يقع عليه انه داخل دار زيد وان لم تكن كذلك حنث بدخول الدهليز ودليل ذلك	٥٢ ١١٤٥ ان حلف يميناً واحدة على أشياء كثيرة كمن قال والله لا كلمت زيدا ولا خالدا ولا دخلت دار عبد الله ولا أعطيتك شيئاً ففى يمين واحدة ولا يحنث بفعله شيئاً مما حلف عليه ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه ودليل ذلك
٥٦ ١١٥١ من حلف ان لا يدخل دار فلان أو ان لا يدخل الحمام فشى على سقف ذلك أو دخل دهليز الحمام لم يحنث وبرهان ذلك	٥٢ ١١٤٦ ان حلف أيماناً كثيرة على شئ واحد مثل أن يقول بالله لا كلمت زيدا والرحمن لا كلمته الخ ففى كلها يمين واحدة ولو كررها ألف مرة ، وبيان مذاهب علماء السلف فى ذلك وذكر أدلتهم
٥٦ ١١٥٢ من حلف أن لا يكلم فلانا فاوصى اليه أو كتب اليه لم يحنث وكذلك لو أشار اليه ودليل ذلك	٥٤ ١١٤٧ من حلف بالله لا أكلت هذا الرغيف أو قال لا شربت ماء هذا الكوز فلا يحنث بأكل بعض الرغيف ولا بشرب بعض ما فى الكوز وبرهان ذلك
٥٦ ١١٥٣ من حلف أن لا يشتري ادا ما فإى شئ اشتراه من لحم أو غيره لياكل به الحبز حنث أكل به أو لم يأكل وبرهان ذلك	٥٥ ١١٤٨ لو حلف ان لا يأكل من هذا الرغيف أو ان لا يشرب من ماء هذا الكوز فانه يحنث بأكل شئ منه وشرب شئ منه ودليل ذلك
٥٦ ١١٥٤ من حلف أن يضرب غلامه عددا من الجلد أكثر من العشر لم يحل له ذلك ويبرق يمينه بان يجمع ذلك العدد فيضربه به ضربة واحدة ودليل ذلك	٥٥ ١١٤٩ لو حلف ان لا يشرب ماء النهر فان تأتته له نية فى شرب شئ
٥٧ ١١٥٥ لا معنى للبساط فى فى الأيمان ولا للين وأقول المجتهدين	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٧	١١٥٦ من حلف أن لا يفعل امرا كذا حيناً ودهراً أو زماناً الخ فبقى مقدار طرفة عين لم يفعله ثم فعله فلا حنث عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك	٦٠	١١٦٢ من حلف أن لا يأكل لحماً أو أن لا يشتريه فاشترى شحمًا أو كبداً أو سناماً أو مصراناً الخ لم يحنث ودليل ذلك
٥٩	١١٥٧ ان حلف ان لا يكلمه طويلًا فهو ما زاد على أقل المدد وان حلف ان لا يكلمه اياماً أو جمعاً أو شهوراً فكل ذلك على ثلاثة ولا يحنث فيما زاد ودليل ذلك	٦١	١١٦٣ من حلف أن لا يأكل شحمًا حنث بأكل شحم الظهر والبطن وكل ما يطلق عليه اسم شحم ولا يحنث بأكل اللحم المحض وبيان أقوال العلماء في ذلك
٥٩	١١٥٨ من حلف ان لا يساكن من كان ساكناً معه من امرأته أو قريبه أو أجنبي فليفارق حاله التي هو عليها الى غيرها ولا يحنث وبرهان ذلك	٦٢	١١٦٤ من حلف أن لا يأكل رأساً لم يحنث بأكل رأس الطير ولا السمك ودليل ذلك
٦٠	١١٥٩ من حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه زيد فأكل طعاماً اشتراه زيد وآخر معه لم يحنث وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل دار ابن زيد وغيره لم يحنث ودليل ذلك	٦٢	١١٦٥ من حلف أن لا يأكل بيضاً لم يحنث الا بأكل بيض الدجاج خاصة وبيان أقوال العلماء في ذلك
٦٠	١١٦٠ من حلف أن لا يهب ل أحد عشرة دنانير فوهب له أكثر حنث الا أن ينوى العدد الذي سمي	٦٢	١١٦٦ من حلف أن لا يأكل عنباً أو كل زيباً أو شرب عصيراً أو أكل رباً أو خلالم يحنث وهكذا
٦٠	١١٦١ من حلف أن لا يجمعه مع فلان سقفاً فدخل بيتاً فوجد فيه ولم يكن عرفاً إذ دخل انه فيه لم يحنث	٦٣	١١٦٧ من حلف أن لا يأكل لبناً لم يحنث بأكل اللبأ ولا العقيد ودليل ذلك
		٦٣	١١٦٨ من حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل كعماً أو حريرة الخ وكذلك من حلف أن لا يأكل قمحاً فان كانت له نية في خبزه حنث والالم يحنث الا بأكله صرفاً وبرهان ذلك
		٦٣	١١٦٩ من حلف الا يشرب شراباً فان كانت له نية حمل عليها والا حنث



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٦٥	١١٧٦ من أراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث وأقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقق ذلك	٦٤	١١٧٠ من حلف أن لا يبيع هذا الشيء بدينار فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار وفلس فصاعدا لم يحنث ودليل ذلك
٦٨	١١٧٧ من حلف أن لا يعتق عبده هذا فأعتقه ينوي بعتقه ذلك كفارة تلك اليمين لم يحزه ودليل ذلك	٦٤	١١٧١ من حلف ليقضين غريمه حقه رأس الهلال فان قضاه حقه أول ليلة من الشهر أو أول يوم منه مالم تغرب الشمس لم يحنث
٦٩	١١٧٨ بيان صفة الكفارة	٦٤	١١٧٢ من حلف أن لا يشتري أمر كذا أو لا يزوج وليته أو أن لا يضرب عبده الخ فأمر من فعل له ذلك كله ففيه تفصيل
٦٩	١١٧٩ لا يجزى من وجبت عليه الكفارة بدل ما ذكر صدقة ولا قيمة وبرهان ذلك	٦٤	١١٧٣ من حلف الا يبيع عبده فباعه بيعا فاسدا أو أصدقه أو أجره أو يبيع عليه في حق لم يحنث ودليل ذلك
٦٩	١١٨٠ من حنث وهو قادر على الاطعام أو الكسوة أو العتق ثم افتقر فمجز عن كل ذلك لم يحزه الصوم أصلا ودليل ذلك	٦٤	١١٧٤ من حلف أن لا يتكلم اليوم فقرأ القرآن في صلاة أو غير صلاة أو ذكر الله تعالى لم يحنث وبرهان ذلك
٦٩	١١٨١ من حنث وهو عاجز عن كل ذلك فقرضه الصوم قدر عليه أو لم يقدر وتفاصيل ذلك وبيان أقوال أئمة المذاهب في ذلك وأدلتهم	٦٥	كفارات الايمان
٧١	١١٨٢ يجزى في العتق في كل ذلك الكافر والمؤمن والصغير والكبير والمعيب والسالم الخ وبرهان ذلك	٦٥	١١٧٥ من حنث بمخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة وهذا لا خلاف فيه
٧٢	١١٨٣ لا يجزى اطعام مسكين واحدا وما دون العشرة يرد عليهم ودليل ذلك وبيان أقوال أرباب المذاهب في ذلك وسرد حججهم		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أكثر مما أخذ ولا أقل ودليل ذلك	٧٤ ١١٨٤ اما الكسوة فواقعه عليه اسم كسوة قميص أو سراويل أو مقنع الخ ودليل ذلك
٧٧ ١١٩٣ ان تطوع عند قضاء ما عليه بان يعطى أكثر مما أخذ أو أجود أو أدنى فكل ذلك حسن مستحب وبرهان ذلك	٧٥ ١١٨٥ تجزى كسوة أهل الذمة واطعامهم اذا كانوا مساكين بخلاف الزكاة وبرهان ذلك
٧٩ ١١٩٤ ان قضاء من غير نوع ما استقرض لم يحل أصلاً لا بشرط ولا بغير شرط ودليل ذلك	٧٥ ١١٨٦ يجزى الصوم للثلاثة الايام متفرقة ان شاء وبيان مذاهب علماء الامصار فى ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام
٧٩ ١١٩٥ من استقرض شيئاً فقد ملكه كدوله يبعه وهبته الخ	٧٦ ١١٨٧ من عنده فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلاً وبرهان ذلك
٧٩ ١١٩٦ ان كان الدين حالاً كان للذى أقرض ان يأخذه المستقرض متى أحب ودليل ذلك	٧٦ ١١٨٨ لا يجزى اطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم وبيان أقوال الفقهاء فى ذلك
٧٩ ١١٩٧ ان طالبه صاحب الدين بدينه والثى المستقرض حاضر عند المستقرض لم يجز ان يجبر المستقرض على شيء من ماله الخ	٧٦ ١١٨٩ من حلف على اثم فقرض عليه ان لا يفعله ويكفر ودليل ذلك
٨٠ ١١٩٨ ان كان القرض الى أجل فقرض عليهما ان يكتباه وان يشهدا عليه عدلين الخ ودليل ذلك	٧٧ كتاب القرض وهو الدين
٨٠ ١١٩٩ من لقي غريمه فى بلد بعيد أو قريب وكان الدين حالاً أو قد بلغ أجله فله مطالبته أو أخذه بحقه ويجبره الحاكم على انصافه الخ وبرهان ذلك	٧٧ ١١٩٠ القرض فعل خير وبيان تعريفه
٨١ ١٢٠٠ ان أراد الذى عليه الدين	٧٧ ١١٩١ القرض جائز فى كل ما يحل تملكه وتمليك به أو غيرها
	٧٧ ١١٩٢ لا يحل ان يشترط رد



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٨٤	١٢٠٦ كل من مات وله ديون على الناس مؤجلة أول الناس عليه ديون مؤجلة فكل ذلك سواء وبطلت الآجال كلها وصارت الديون حالة كلها وبرهان ذلك	٨٢	المؤجل ان يعجله قبل أجله بما قل أو كثر لم يجبر الذى له الحق على قبوله أصلا ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الفقه فى ذلك وسرد ادلتهم
٨٥	١٢٠٧ هدية الذى عليه الدين الى الذى له عليه الدين حلال وكذلك ضيافته اياه مالم يكن شئ من ذلك عن شرط وبيان مذاهب العلماء فى ذلك وادلتهم	٨٣	١٢٠١ القرض جائز فى الجوارى والعييد والدواب والدور والأرضين وغير ذلك وبرهان ذلك مفصلا
٨٧	كتاب الرهن	٨٣	١٢٠٢ كل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو زرعه لم يجوز ان يقرض جزافا ودليل ذلك
٨٧	١٢٠٨ لا يجوز اشتراط الرهن الا فى البيع الى أجل مسمى فى السفر أو السلم الى أجل مسمى فى السفر خاصة أو فى القرض النخ وبرهان ذلك	٨٣	١٢٠٣ كل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو الزرع أو الكيل أو الوزن فان رده جزافا فكان ظاهر امتيقنا انه أقل مما اقترض فرضى ذلك المقرض أو كان ظاهرا أكثر مما اقترض وطابت به نفسه جاز وهو حسن
٨٨	١٢٠٩ لا يجوز الرهن الا مقبوضا فى نفس العقد ودليل ذلك	٨٣	١٢٠٤ لا يجوز تعجيل بعض الدين المؤجل على أن يبريه من الباقي فان وقع رد وصرف الى الغريم ما أعطى وبرهان ذلك
٨٨	١٢١٠ رهن المرء حصته من شئ مشاع مما ينقسم أولا ينقسم عند الشريك فيه وعند غيره جائز وبرهان ذلك	٨٤	١٢٠٥ من كان له دين حال أو مؤجل فخل فرغب اليه الذى عليه الحق فى أن ينظره الى أجل مسمى ففعل أو انظره كذلك بغير رغبة لم يلزمه شئ من ذلك ودليل ذلك
٨٩	١٢١١ صفة القبض فى الرهن وغيره هو أن يطلق يده عليه فما كان مما ينقل نقله الى نفسه وما كان مشاعا كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منه مع شريكه ولا فرق وما		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	فقرض عليه أن يأتي الحاكم فيبيعه ويوقف الثمن لصاحبه الخ وبرهان ذلك		كان مما لا ينقل كالنور والارضين اطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع ودليل ذلك
١٠٠ ١٢١٧	لا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهنا عن ثمنها ودليل ذلك	٨٩ ١٢١٢	الرهن جائز في كل ما يجوز بيعه وبرهان ذلك
١٠١ ١٢١٨	لا يكون حكم الرهن الا لما ارتهن في نفس عقد التداين وأما ما ارتهن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن الخ وبرهان ذلك	٨٩ ١٢١٣	منافع الرهن كلها لا تحاش منها شيئا لصاحبه الراهن له كما كانت قبل الرهن حاشا ركوب الدابة المرهونة وحاشا لبن الحيوانات المرهونة فانه لصاحب الرهن ودليل ذلك وسرد مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام
١٠١ ١٢١٩	من تداين فرهن في العقد رهنا صحيحا ثم بعد ذلك تداينا أيضا وجعل ذلك الرهن رهنا عن هذا الدين الثاني فالعقد الثاني باطل مردود ودليل ذلك	٩٣ ١٢١٤	ان مات الرهن أو تلف أو أبق أو فسد أو كانت أمة فحملت من سيدها أو أعتقها الخ فكل ذلك ناقد وبطل الرهن وبقي الدين كله بحسبه وبرهان ذلك وبيان أقوال أئمة الفقه في ذلك وذكر أدلتهم
١٠١ ١٢٢٠	من رهن رهنا صحيحا ثم انصف من بهض دينه أقله أو أكثره فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى لم يكن له ذلك وبرهان ذلك	١٠٠ ١٢١٥	ان مات الراهن أو المرتهن بطل الرهن ووجب رد الرهن الى الراهن أو الى ورثته وحل الدين المؤجل ولا يكون المرتهن أولى بثلث الرهن من سائر الغرماء حيثئذ ودليل ذلك
١٠٢ ١٢٢١	لا يحل لاحد أن يرهن مال غيره عن نفسه ولا مال ولده الصغير أو الكبير الا باذن صاحب السلعة التي يريد رهنها ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق الحق بما لا تجده في غير هذا الموضع	١٠٠ ١٢١٦	من ارتهن شيئا بخاف فساد كصير خيف أن يصير خرا
١٠٧ ١٢٢٢	إذا استحق الرهن أو بعضه بطلت الصفة كلها ودليل ذلك		



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٠٧	١٢٢٣ اذارهن جماعة رهنا هو لهم عند واحد أورهن واحد عند جماعة فإى الجماعة قضى ما عليه خرج حقه من ذلك الرهن عن الارتهان وبقي نصيب شركائه رهنا بحسبه وبرهان ذلك	١١٧	١٢٣٠ وتحقيق المقام فى ذلك
١٠٧	١٢٢٤ لاحق للرتن فى شىء من رقة الرهن ودليل ذلك	١١٧	١٢٣١ لا يجوز ضمان مال لا يدري مقداره وبرهان ذلك
١٠٨	١٢٢٥ رهن الدنانير والدرهم جائز طبعاً أولم تطبع وبرهان ذلك وقول الامام مالك فى ذلك	١١٧	١٢٣٢ لا يجوز ضمان مال لم يجب بعد ودليل ذلك
كتاب الحوالة		١١٨	١٢٣٣ لا يجوز أن يشترط فى ضمان ائذين عن واحد ان يأخذاً بهما شاء بالجميع ولا أن يشترط ذلك الضامن فى نفسه وفى المضمون عنه ولا أن يأخذ الملىء منهما عن المعسر الخ وبرهان ذلك
١٠٨	١٢٢٦ الدليل على مشروعية الحوالة وبيان مذاهب العلماء فى ذلك	١١٨	١٢٣٤ ان ضمن اثنان فصاعداً حقاً على انسان فهو بينهم بالحصص ودليل ذلك
١١٠	١٢٢٧ اذا ثبت حق التحيل على المحال عليه باقراره أو بيينة عدل وان كان جاحداً فهى حوالة صحيحة ودليل ذلك	١١٩	١٢٣٥ لا يجوز أن يشترط فى بيع ولا سلم ولا مداينة أصلاً اعطاء ضامن ولا يجوز ان يكلف أحد فى خصومة اعطاء ضامن به لئلا يهرب الخ وبرهان ذلك
١١٠	١٢٢٨ تجوز الحوالة بالدين المؤجل على الدين المؤجل الى مثل اجله فقط وبالحال على الحال بخلاف العكس	١١٩	١٢٣٦ لا يجوز ضمان الوجه أصلاً لا فى مال ولا فى حد ولا فى شىء من الاشياء والدليل على ذلك نظراً وتقللاً وسرد أقوال العلماء فى ذلك
كتاب الكفالة		كتاب الشركة	
١١٠	١٢٢٩ تعريف الكفالة واقوال العلماء فى مشروعيتها وسرد ادلتهم	١٢٢	١٢٣٧ لا تجوز الشركة بالابدان

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
١٢٦ ١٢٤٤ ان أخذ أحد الشريكين شيئا من المال حسبه على نفسه ونقص به من رأس ماله ولا يحل لاحد منهما أن ينفق الا من حصته ودليل ذلك	أصلا لا في دلالة ولا في تعليم ولا في خدمة ولا في عمل يد فان وقعت فهي باطلة ودليل ذلك
١٢٦ ١٢٤٥ من استأجر أجيرا معاونه في خياطة أو نسج أو غير ذلك بنصف ما يردا ويحجز مسمى منه فهو باطل وبرهان ذلك	١٢٣ ١٢٣٨ ان كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد وبرهان ذلك
١٢٦ ١٢٤٦ من كانت بينهما الدابة مشتركة لم يحجز ان يتشارطا استعمالها بالايام ودليل ذلك	١٢٤ ١٢٣٩ لا تجوز الشركة الا في اعيان الاموال ودليل ذلك
١٢٦ ١٢٤٧ من كانت بينهما سلع مشتركة ابتاعها للبيع فإراد أحدهما البيع أجبر شريكه على البيع وبرهان ذلك	١٢٤ ١٢٤٠ ان ابتاع اثنان فصاعدا سلع بينهما على السواء او ابتاع احدهما منها أكثر من النصف والآخر كذلك فهو بيع جائز والثن عليهما على قدر حصصهما
١٢٧ زيادة من كتاب الايصال للبصنف أدرجها الناسخ في أصل بعض النسخ وميزناها نحن وجعلناها في أسفل الصحيفة	١٢٤ ١٢٤١ لا يحل للشريكين فصاعدا أن يشترطا أن يكون لأحدهما في الربح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع الخ ودليل ذلك
كتاب القسمة	١٢٥ ١٢٤٢ ان أخرج احدهما ذهابا والآخرة أو عرضا أو ما أشبه ذلك لم يحجز أصلا الا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثمن ذهابا أو فضة ثم يخلطا ودليل ذلك
١٢٨ ١٢٤٨ الدليل على أن القسمة جائزة في حق كل مشترك اذا أمكن وعلى حسب ما يمكن	١٢٥ ١٢٤٣ مشاركة المسلم للذمي جائزة ولا يحل للذمي من البيع والتصرف الا ما يحل للمسلم وبرهان ذلك
١٢٨ ١٢٤٩ يحجز الممتع منهما عليها ويوكل للصغير والمجنون والنائب من يعزل له حقه ودليل ذلك	



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٢٨ ١٢٥٠	فرض على كل أخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر	١٣٣ ١٢٥٥	لا يجوز أن يتبع في القسمة لاحد المقتسمين علو بناء والآخر سفله ودليل ذلك
١٣٠ ١٢٥١	لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ولا على تقاومهما الشيء الذى هما فيه شريكان أصلاً لكن يجبران على القسمة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما ودليل ذلك	١٣٣ ١٢٥٦	لا يحل لأحد من الشركاء انتفاذ شيء من الحكم في جزء معين مما له فيه شريك ولا في كله قبل ذلك الجزء أو كثر لا يبيع ولا صدقة وبرهان ذلك
١٣٠ ١٢٥٢	يقسم كل شيء إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان والمصحف فلا يقسم أصلاً بل يؤجر ونه ويقتسمون أجرته وبرهان ذلك وسرد اقوال العلماء في ذلك	١٣٤ ١٢٥٧	إن وقع شيء مما ذكرنا فسخ أبداً ودليل ذلك
١٣٢ ١٢٥٣	إن كان المال المقسوم أشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين إلى إخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاص المال أو في نوع منه قضى له بذلك أحب شر كآؤه أم كره هو ودليل ذلك	١٣٤ ١٢٥٨	لا يحل لأحد مال مسلم ولا مال ذمى إلا بما أباح الله عز وجل على لسان رسوله في القرآن أو السنة وبرهان ذلك
١٣٢ ١٢٥٤	يقسم كل مال لا يحل بيعه إذا	١٣٥ ١٢٥٩	من غصب شيئاً أو أخذه بغير حق لكن يبيع محرم أو هبة محرمة أو يعقد فاسد أو هو يظن أنه له ففرض عليه أن يرده إن كان حاضراً أو ما بقى منه أن تلف بعضه أقله أو أكثره وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
الامصار في ذلك وذكر أدلتهم	١٣٦ المكان الذي خالف فيه الفقهاء عمر
١٤٦ ١٢٠٥ لأضيان على صاحب	وعثمان وعلياً وسبب ذلك
البيمة فيما جنته في مال أودم ليلاً	١٤٠ اسقاط المهر في وطء الغاصب
أو نهار السكن يؤمر صاحبه بضبطه	والمستحق ودليل ذلك
وبرهان ذلك	١٤٢ ١٢٦٠ من كسر لآخر شيئاً أو
١٤٧ ١٢٦٦ من كسر اناة فضة أو ذهب	جرح له عبداً أو حيواناً أو خرق له
فلا شيء عليه وقد أحسن ودليل ذلك	ثوباً قوم كل ذلك صحيحاً بما جنى عليه
١٤٨ ١٢٦٧ من كسر حلية فضة في	ثم قوم كما هو الساعة وحلف الجاني
سرج أو لجام الخ أو حللى ذهب	أن يعطى صاحب الشيء ما بين
لامرأة أو لرجل بعده لأهله أو للبيع	القيمتين ولا بد وبرهان ذلك
كلف اعادته صحيحاً كما كان وبرهان	وأقوال العلماء في ذلك
ذلك	١٤٩ ١٢٦١ من غصب دار افتدمت
١٤٩ ١٢٦٨ كل ما جنى على العبد أو أمة	كلف رد بنائها كما كان ولا بد ودليل
أو بعير أو حمار الخ فان في الخطأ في	ذلك
العبد والأمة خاصة وفي غيرهما	١٤٤ ١٢٦٢ من غصب أرضاً فزرعها
خطأً أو عمداً ما نقص من قيمته بالغاً	أو لم يزرعها فعليه ردها وما نقص
ما بلغ ودليل ذلك وذكر مذاهب	منها ومزارعته مثلها وبرهان ذلك
علماء الأمصار في ذلك وسرد	١٤٤ ١٢٦٣ من غصب زريعة فزرعها
حججهم وتعقب ذلك بما تسر به	أو نوى فغرسه أو ملو خاً فغرسها
أعين الناظرين	فكل ما تولد من الزرع فلصاحب
١٥٩ مسائل من كتاب الإيصال	الزريعة يضمنه له الزارع وكل
للصنف أدرجها الناسخ في بعض	ما نبت من النوى والملوخ فلصاحبها
نسخ المحلى الخطية وأدرجت في	ودليل ذلك
نسختها هذه مميزة في أسفل الصحيفة	١٤٥ ١٢٦٤ كل من عدا عليه حيوان
كتاب الصلح	متملك من بعير أو فرس الخ فلم يقدر
١٦٠ ١٢٦٩ لا يحل الصلح البتة على	على دفعه عن نفسه إلا بقتله فقتله فلا
	ضمان عليه فيه ويان مذاهب علماء



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أن يسجن أصلاً ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأئمة في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام ١٧٢ ١٢٧٦ أن لم يوجد له مال فإن كانت الحقوق من بيع أو قرض ألزم الغرم وسجن حتى يثبت العدم ولا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك وبرهان ذلك	الانكار ولا على السكوت الذى لا انكار معه ولا اقرار ولا على اسقاط يمين قد وجبت ولا على ان يصالح مقر على غيره وذلك الذى صولح عنه منكر وانما يجوز الصلح مع الاقرار بالحق فقط وبيان أقوال الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم وتعقب ذلك
١٧٣ ١٢٧٧ فيها ايراد على قوله تعالى : (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) والجواب عنه	١٦٥ ١٢٧٠ اذا صح الاقرار بالصلح فيفصل فيه النخ
١٧٤ ١٢٧٨ بيان أن المطلوب بالدين لا يخلو من أن يوجد له ما يفي بما عليه ويفضل له أو ما يوجد له يفي بما عليه ولا يفضل له شيء أو لا يفي بما عليه وتفصيل ذلك وأحكام ذلك	١٦٥ ١٢٧١ لا يجوز في الصلح الذى يكون فيه ابراء من البعض شرط تأجيل أصلاً ودليل ذلك
١٧٤ ١٢٧٩ يقسم مال المفلس الذى يوجد له بين الغرماء بلخصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ودليل ذلك	١٦٥ ١٢٧٢ لا يجوز الصلح على مال مجهول القدر وبرهان ذلك
١٧٤ ١٢٨٠ اقرار المفلس بالدين لازم مقبول ويدخل مع الغرماء وبرهان ذلك	١٦٦ ١٢٧٣ لا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الأموال الواجبة المعلومة ودليل ذلك
١٧٥ ١٢٨١ حقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس فيبدأ بما فرط فيه من زكاة أو كفارة في الحى والميت	١٦٨ ١٢٧٤ من صالح عن دم أو كسر سن أو جراحة فذلك جائز وبرهان ذلك
	كتاب المدائينات والتفليس
	١٦٨ ١٢٧٥ من ثبت للناس عليه حقوق من مال أو مما يوجب غرم مال بينة عدل أو باقرار منه صحيح بيع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء ولا يحل

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٧٥	١٢٨٢ من فلس من حى أو ميت فوجد انسان سلعته التى باعها بعينها فهو أولى بها من الغرماء وتفصيل ذلك وبرهانه وذ كر أقوال الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	١٨٣	١٢٨٩ لا يجوز اشتراط تعجيل الأجرة ولا تعجيل شئ منها ولا اشتراط تأخيرها الى أجل ولا يجوز اشتراط تأخير الشئ المستأجر ولا تأخير العمل المستأجر له طريقة عين وبرهان ذلك
١٨٠	١٢٨٣ من غصب آخر مالا او خانه فيه أو اقرضه فمات ولم يشهد له به ولا بينة له فقرض عليه أن يأخذه ويحتد فى معرفة ثمنه ودليل ذلك	١٨٤	١٢٩٠ موت الأجير أو موت المستأجر أو هلاك الشئ المستأجر أو عتق العبد المستأجر النخ يطل عقد الإجارة فيما بقى من المدة وينفذ العتق ودليل ذلك وبيان أقوال علماء الفقه فى ذلك وسرد براهينهم
١٨٢	١٢٨٤ الإجارة جائزة فى كل شئ له منفعة فيؤاجر لينتفع به ولا يستملك عينه ودليل ذلك	١٨٧	١٢٩١ تنفس الإجارة اذا اضطر المستأجر الى الرحيل عن البلد أو اضطر المؤاجر الى ذلك وبرهان ذلك
١٨٣	١٢٨٥ الإجارة ليست يباع وبرهان ذلك	١٨٧	١٢٩٢ وكذلك تنفس الإجارة بهلاك الشئ المستأجر ومذاهب العلماء فى ذلك وذ كر أدلتهم
١٨٣	١٢٨٦ لا يجوز إجارة ماتلف عينه أصلا مثل الشمع للوقيد والطعام للاكل ودليل ذلك	١٨٨	١٢٩٣ جائز استئجار العبيد والدور والدواب وغير ذلك الى مدة قصيرة أو طويلة وبرهان ذلك
١٨٣	١٢٨٧ من الإجازات ما لا بد فيه من ذكر العمل الذى يستأجر عليه فقط ولا يذ كرفه مدة كالخياطة والنسج وبرهان ذلك	١٨٩	١٢٩٤ يجوز استئجار المرأة ذات اللبن لارضاع الصغير مدة مسماة ودليل ذلك
١٨٣	١٢٨٨ من استأجر حرا أو عبدا من سيده للخدمة مدة مسماة بأجرة		



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٨٩ ١٢٩٥	لا يجوز استئجار شاة أو بقرة أو غير ذلك للحلب أصلاً وبرهان ذلك	١٩٢ ١٣٠٤	فرض من ذلك الاعن عاجز أو ميت وبرهان ذلك
١٩٠ ١٢٩٦	لا يجوز اجارة الأرض أصلاً للحرث فيها ولا للفرس ودليل ذلك	١٩٢ ١٣٠٥	النوح ولا على الكهانة ودليل ذلك
١٩٠ ١٢٩٧	لا يجوز استئجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شئ أصلاً ليوم غير معين ولا لشهر كذلك وبرهان ذلك	١٩٢ ١٣٠٥	الحجامة ولكن يعطى على سبيل طيب النفس وله طلب ذلك وبرهان ذلك
١٩٠ ١٢٩٨	كل ما عمل الأجير شيئاً مما استؤجر ليعمله استحق من الأجرة بقدر ما عمل ودليل ذلك	١٩٣ ١٣٠٦	الحجامة ولكن يعطى على سبيل طيب النفس وله طلب ذلك وبرهان ذلك
١٩١ ١٢٩٩	جائز الاستئجار بكل ما يحل ملكه وإن لم يحل بيعه كالكلب والهر والماء والثمره التي لم يبد صلاحها النخ وبرهان ذلك	١٩٦ ١٣٠٧	الاجارة جائزة على القرآن وعلى تعليم العلم مشاهرة وجملة وعلى الرقي ونسخ المصاحف وكتب العلم ودليل ذلك
١٩١ ١٣٠٠	الاجارة الفاسدة ان ادركت فسخت كلها أو ما ادرك منها ودليل ذلك	١٩٦ ١٣٠٧	الاجارة جائزة على التجارة مدة مسماة في مال مسعى وبرهان ذلك
١٩١ ١٣٠١	لا يجوز الاجارة على الصلاة والأذان وبرهان ذلك	١٩٦ ١٣٠٨	أجرة الأمير من يقضى بين الناس مشاهرة جائزة ودليل ذلك
١٩١ ١٣٠٢	جائز للمرء أن يأخذ الأجرة على فعل ذلك عن غيره مثل أن يحج عنه التطوع أو يصلى عنه التطوع النخ ودليل ذلك	١٩٦ ١٣٠٩	لا يجوز مشاركة على البرء أصلاً وبرهان ذلك
١٩٢ ١٣٠٣	لا يجوز الاجارة في أداء	١٩٦ ١٣١٠	يجوز أن يستأجر الطبيب لخدمة أيام معلومة ودليل ذلك
		١٩٦ ١٣١١	لا يجوز الاجارة على حفر بئر البتة وإنما يجوز ذلك في استئجار مياومة ثم يستعمله فيها في حفر البئر وبرهان ذلك
		١٩٦ ١٣١٢	لا يجوز أن يشترط على

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٠٠ ١٣٢٠ حكم ما اذا هال البحر وخيف العطب فليخفف الاثقل فالاثقل ولا ضمان فيه على اهل المركب ودليل ذلك	المستأجر للخياطة احضار الخيوط ولا على الوراق القيام بالحبر ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر ودليل ذلك
٢٠٠ ١٣٢١ استجار الحمام جائز ويكون البث والساقية تبعاً ولا يجوز عقد اجارة مع الداخل فيه لكن يعطى مكارمة وبرهان ذلك	١٩٧ ١٣١٣ من استأجر داراً أو عبداً أو دابة ثم أجره بأكثر مما استأجره به أو باقل فهو حلال جائز وبرهان ذلك
٢٠٠ ١٣٢٢ من استأجر داراً وكان فيها دالية أو شجرة لم يجز دخولها في الكراء أصلاً	١٩٧ ١٣١٤ الاجارة بالاجارة جائزة ودليل ذلك
٢٠٠ ١٣٢٣ اجارة المشاع جائزة فيما ينقسم وما لا ينقسم من الشريك وغيره وبرهان ذلك	١٩٧ (بقية الكلام في المسألة التي قبل هذه)
٢٠١ ١٣٢٤ لاضمان على أجير مشترك وغير مشترك ولا على صانع الاما ثبت انه تعدى فيه أو أضرعه ودليل ذلك	١٩٨ ١٣١٥ تنقية المرحاض على الذى ملاه لا على صاحب الدار ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار ودليل ذلك
٢٠٣٢ ١٣٢٥ لا تجوز الاجارة الا بمضمون مسمى محدود في الذمة أو بعين معينة وبرهان ذلك	١٩٨ ١٣١٦ على صاحب الخان احضار مكان فارغ للتخلاء لمن ينزل عنده ويرحل
٢٠٤ كتاب الجعل في الآبق وغيره	١٩٨ ١٣١٧ الاجرة على كنس الكنف جائزة ومذاهب العلماء في ذلك
٢٠٤ ١٣٢٦ لا يجوز الحكم بالجعل على أحد ودليل ذلك وذكر افعال علماء الفقه في ذلك وسرد حججهم	١٩٨ ١٣١٨ يجوز اعطاء الغزل للنسج بجزء مسمى منه وبرهان ذلك
	١٩٩ ١٣١٩ جائز اكرأ السفن بجزء مسمى مما يحمل فيها مشاع أو متميز ودليل ذلك



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٢٥ ١٣٣١	ان اتفقا تطوعا على شيء يزرع في الأرض فحسن وان لم يذكرا شيئا فحسن وبرهان ذلك	٢١٠ ١٣٢٧	وتعقب ما أوفى فيه وجمل دليلا وحجة واطنب المصنف في هذا البحث بما لا تجده في غير هذا الكتاب
٢٢٥ ١٣٣٢	لا يحل عقد المزارعة الى أجل مسمى لكن هكذا مطلقا ودليل ذلك	٢١٠ ١٣٢٨	كتاب المزارعة والمغارسة
٢٢٥ ١٣٣٣	اذا شاء صاحب الأرض أو العامل عليها ترك العمل فله ذلك وتبطل المعاملة بموت أحدهما وبرهان ذلك	٢١٠ ١٣٢٩	الاكثر من الزرع والغرس حسن واجر مالم يشغل ذلك عن الجهاد ودليل ذلك ، ووقع غلط في رقم هذه المسألة فوضع امامها رقم ١٣٢٩ وتسلسل ذلك الى رقم ١٣٥٤
٢٢٥ ١٣٣٤	اذا أراد صاحب الأرض اخراج العامل بعد أن زرع أو أراد العامل الخروج بعد أن زرع بموت أحدهما أو في حياتهما فجائز وعلى العامل خدمة الزرع وعلى ورثته حتى يبلغ مبلغ الانتفاع به ودليل ذلك	٢١١ ١٣٢٨	لا يجوز كراء الأرض بشيء أصلا لا بدنانير ولا بدراهم ولا عرض الخ ولا يحل في زرع الأرض الا أحد ثلاثة أوجه وبيانها مفصلة ودليل ذلك وذكر أقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد براهينهم وتعقبها بما يحجي النفوس ويشرح الصدور
٢٢٦ ١٣٣٥	ان أراد أحدهما ترك العمل وقد حرث وقلب وزبل ولم يزرع ذلك فجائز ويكلف صاحب الأرض للعامل أجر مثله وبرهان ذلك	٢٢٤ ١٣٢٩	التبن في المزارعة بين صاحب الأرض والعامل على ما تعامل عليه وبرهان ذلك
٢٢٦ ١٣٣٦	لو كان العامل هو المرید للخروج فله ذلك ولا شيء له فيما عمل ودليل ذلك	٢٢٤ ١٣٣٠	ان تطوع صاحب الأرض بان يسلف العامل بذرا أو دراهم أو يعينه بغير شرط جاز ودليل ذلك
٢٢٦ ١٣٣٧	من أصاب منهما ما يجب فيه الزكاة فعليه الزكاة ولا يحل اشتراط الزكاة من أحدهما على		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
ويانها وكيفية التعامل ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم	الآخر وبرهان ذلك
٢٣٢ ١٣٤٣ لا يجوز أن يشترط على صاحب الارض فى المزارعة والمغارسة والمعاملة فى ثمار الشجر لا أجبر ولا عبد ولا سانية ولا قدوس ولا غير ذلك بل كل ذلك على العامل وبرهان ذلك	٢٢٦ ١٣٣٨ اذا وقعت المعاملة فاسدة رد الى مزارعه مثل تلك الارض فيما زرع ودليل ذلك المغارسة
٢٣٢ ١٣٤٤ كل ما ثبت فى المزارعة يثبت هنا ودليل ذلك	٢٢٧ ١٣٣٩ من دفع أرضه لبيضاء الى انسان ليغرسها لم يجز ذلك الا باحد وجهين ويانها وبرهان ذلك
٢٣٢ ١٣٤٥ لا يجوز أن يشترط فى المزارعة واعطاء الاصول بجزء مسمى مما يخرج منها مشاع فى جميعها على العامل بناء حائط ولا سد ثلثة الخ وبرهان ذلك	٢٢٧ ١٣٤٠ ان أراد العامل الخروج قبل أن يتففع فيما غرس بشىء وقبل ان تنمى له فله ذلك ويأخذ كل ما غرس وكذلك ان اخرجه صاحب الارض ودليل ذلك
٢٣٢ كتاب احياء الموات والاقطاع والحمى والصيد يتو حش ومن ترك ماله بمضيعة أو عطب ماله فى البحر	٢٢٨ ١٣٤١ من عقد مزارعة أو معاملة فى شجر أو مغارثة فزرع العامل وعمل فى الشجر وغرس ثم انتقل ملك الارض أو الشجر الى غير المعاهد بميراث أو هبة أو غير ذلك فالزرع ظهر أم لم يظهر فللازارع وللذى كانت الارض له على شرطهما وللذى انتقل ملك الارض اليه اخذهما بقلعه أو قطعه فى أول الانتفاع به لا قبل ذلك وبرهان ذلك
٢٣٢ ١٣٤٦ كل أرض لا مالك لها ولا يعرف انها عمرت فى الاسلام فهي لمن سبق اليها و احياءها باذن الامام وبغير اذنه وبيان اختلاف العلماء فى ذلك وذكر ما لهم من الأدلة	كتاب المعاملة فى الثمار
٢٣٨ ١٣٤٧ تفسير الاحياء	٢٢٩ ١٣٤٢ المعاملة فى الثمار سنة



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٣٨ ١٣٤٨	من خرج في أرضه معدن فضة أو ذهب أو نحاس أو رصاص أو غير ذلك فهو له ويورث عنه ولا حق للامام معه فيه ولا لغيره ومذاهب الفقهاء في ذلك وذكر حججهم	٢٤١ ١٣٥٤	المرفق ليجل أحد أن يفتح ماشاء في حائطه من كوة أو باب أو أن يهدمه أن شاء في دار جاره أو في درب غير نافذ ودليل ذلك
٢٣٩ ١٣٤٩	من ساق ساقية أو حفر بئر أو عينا فله ما سقى ولا يحفر أحد بحيث يضرب تلك العين أو تلك البئر وبرهان ذلك	٢٤٢ ١٣٥٥	ليس لأحد أن يرسل ماء سقفه أو داره على أرض جاره أصلا وبرهان ذلك
٢٣٩ ١٣٥٠	حكم الشرب في نهر غير متملك فيشرع السقى للأعلى فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته ودليل ذلك	٢٤٢ ١٣٥٦	لا يجوز لأحد أن يدخل على جاره ودليل ذلك
٢٤٠ ١٣٥١	من غرس أشجارا فله ما أظلت أغصانها عند تمامها فان انتثرت على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره وبرهان ذلك	٢٤٢ ١٣٥٧	لا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشبا في جداره ويجبر أن لم يأذن له ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الفقه في ذلك وسرد حججهم
٢٤٠ ١٣٥٢	من ترك دابته بفلاة ضائعة فاخذها انسان فقام عليها فصلحت أو عطب في بحر أو نهر فرمى البحر متاعه فاخذها انسان أو غاص عليه انسان فاخذها فكل ذلك لصاحبه الأول ودليل ذلك	٢٤٣ ١٣٥٨	كل من ملك ماء في نهر حفره أو ساقية أو عين أو بئر فهو احق بماء كل ذلك مادام محتاجا اليه ولا يحل له منع الفضل بل يجبر على بذله لمن يحتاج اليه ولا يحل له أخذ عوض عنه ودليل ذلك
٢٤١ ١٣٥٣	لا يلزم من وجد متاعه اذا أخذه أن يؤدي الى الذي وجده عنده ما اتفق عليه وبرهان ذلك	٢٤٣ ١٣٥٩	ما غلب عليه الماء من نهر أو نبع أو سير فاستغار فهو لصاحبه كما كان وبرهان ذلك
		٢٤٣ ١٣٦٠	لا تكون الأرض بالاحياء المسلم ودليل ذلك
			كتاب الوكالة
		٢٤٤ ١٣٦١	في بيان جواز الوكالة

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٤٨ ١٣٧١ كل ربح ربحاء فلهما ان يتقاسماه فان لم يفعلا وترك الامر بحسبه ثم خسر في المال فلا ربح للعامل وبرهان ذلك	في أشياء مخصوصة ذكرها مفصلة وبرهان ذلك
٢٤٨ ١٣٧٢ لاضمان على العامل فيما تلف من المال ودليل ذلك	٢٤٥ ١٣٦٢ لا تجوز وكالة على طلاق ولا عتق ولا تدير ولا رجعة ولا اسلام النخ ودليل ذلك
٢٤٩ ١٣٧٣ أيهما أراد ترك العمل فله ذلك ويجبر العامل على بيع السلع معجلا خسر أو ربح ودليل ذلك	٢٤٥ ١٣٦٣ لا يحل للوكيل تعدى ما أمره به موكله فان فعل لم ينفذ فعله وبرهان ذلك
٢٤٩ ١٣٧٤ ان تعدى العامل فربح فان كان اشترى في ذمته ووزن من مال القراض فحكمه حكم الغاصب وبرهان ذلك	٢٤٦ ١٣٦٤ فعل الوكيل نافذ فيما أمر به الموكل لازم للوكيل ودليل ذلك
٢٤٩ ١٣٧٥ أيهما مات بطل القراض ودليل ذلك	٢٤٦ ١٣٦٥ الوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك الى الوكيل أو لم يبلغ بخلاف موت الامام وبرهان ذلك
٢٤٩ ١٣٧٦ ان اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها فهو زان عليه حد الزنا وبرهان ذلك	كتاب المضاربة وهي القراض
كتاب الاقرار	٢٤٧ ١٣٦٦ القراض كان في الجاهلية واقره الشرع ودليل ذلك
٢٥٠ ١٣٧٧ من أقر لآخر أو لله تعالى بحق في مال أو دم أو بشرة وكان المقر عاقلا بالغ غير مكره لم يصله بما يفسده فقد لزمه ولا رجوع له بعد ذلك ودليل ذلك وأقوال العلماء في ذلك وذكر حججهم	٢٤٧ ١٣٦٧ القراض انما هو بالدنانير والدراهم فقط وبرهان ذلك
٢٥٤ ١٣٧٨ يلزم كل ما ذكر في المسألة	٢٤٧ ١٣٦٨ لا يجوز القراض الى أجل مسمى أصلا ودليل ذلك
	٢٤٧ ١٣٦٩ لا يجوز انقراض الابان يسميا السهم الذي يتقارضان عليه من الربح وبرهان ذلك
	٢٤٨ ١٣٧٠ لا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئا ولا أن يلبس ودليل ذلك



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٥٤	١٣٧٩ اقرار المريض في مرض موته وفي مرض افاقته لو ارث ولغير وارث نافذ من رأس المال كإقرار الصحيح ولا فرق ودليل ذلك وأقوال المجتهدين أئمة المذاهب في ذلك	بذلك من أئمة علماء الفقه ومن خالف وسرد حججهم وتفصيل ذلك بما ينشرح له الصدر وتطمئن إليه النفس وقد أطال المصنف نفسه في هذا المقام وأجاد	
٢٥٦	١٣٨٠ من قال هذا الشيء لشيء في يده كان لفلان ووهبه لى أو قال باعه منى صدق ولم يقض عليه بشىء وبرهان ذلك	كتاب اللقيط	
٢٥٦	١٣٨١ من قال لفلان عندي مائة دينار دين ولى عنده مائة قميص قمح ولا بينة عليه بشىء ولا له قوم القمح الذى ادعاه فان ساوى أقل قضى بالفضل فقط وبرهان ذلك	٢٧٣ ١٣٨٣ ان وجد صغير منبوذ ففرض على من يخلصه أن يقوم به ولا بد ودليل ذلك	
٢٥٧	١٣٨٢ من وجد مالا في قرية أو مدينة أو صحراء في أرض العجم أو العرب مدفونا أو غير مدفون إلا أن عليه علامة أنه ضرب في مدة الاسلام أو وجد مالا قد سقط فهو لقطة ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الصحابة والتابعين في ذلك ومن قال	٢٧٤ ١٣٨٤ اللقيط حر لا ولاء عليه لأحد وبرهان ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك	
		٢٧٦ ١٣٨٥ كل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له ودليل ذلك	
		٢٧٦ ١٣٨٦ كل من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه من المسلمين حرا كان أو عبدا صدق ان امكن أن يكون ما قال حقا والا فلا وبرهان ذلك	
		كتاب الوديعة	
		٢٧٦ ١٣٨٧ فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها وردها الى صاحبها اذا طلبها منه ودليل ذلك	
		٢٧٧ ١٣٨٨ ان تلفت الوديعة من غير تعد ولا تضيق لها فلا ضمان عليه فيها وبرهان ذلك	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٧٧ ١٣٨٩	بيان صفة حفظ الوديعة	٢٩١	الي دكل البسط
٢٧٧ ١٣٩٠	ان تعدى المودع في الوديعة أو أضعافها فتأقت لزمه ضمانها وبرهان ذلك	٢٩٣	بيان ما وقع بين ابن الزبير وعائشة رضى الله عنهما من التفوه بالحجر عليها ومن المخالف في ذلك للدليل منهما
٢٧٧ ١٣٩١	القول في هلاك الوديعة أو في ردها الى صاحبها قول الذى أودعت عنده مع يمينه ودليل ذلك	٢٩٧ ١٣٩٤	المريض مرضا يموت منه أو يبرأ منه والحامل منذ تحمل الى أن تضع أو تموت والموقوف للقتل بحق في قودا وحدا وبياطل والامير عند من يقتل الاسرى أو من لا يقتلهم والمشرى على العطب الخ
٢٧٨ ١٣٩٢	ان لقي المودع من أودعه في غير الموضع الذى أودعه فيه ما أودعه فليس له مطالبة بالوديعة ونقل الوديعة بالحمل والرد على المودع وبرهان ذلك	٣٠٩ ١٣٩٥	لا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب أو غير ذات أب وصدقتهما وهبتهما نافذ كل ذلك من رأس المال اذا حاضت كالرجل سواء سواء وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وذكر أدلتهم وتعقب ما يحتاج الى تعقب وبسط الكلام بما لا يترك لاحد موضعا
٢٨١ ١٣٩٣	لا يجوز الحجر على أحد في ماله الا على من لم يبلغ أو على مجنون في حال جنونه ودليل ذلك وذكر أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام بما لا تجده في كتاب غير هذا	٢٨٦	تعريف الرشذ الذى أمر الله تعالى من أونس منه بدفع ماله اليه
٢٨٨	اتفاق جملة من الصحابة وكبار التابعين على أن النساء سفهاء وانهن المراد في الآية ورد ذلك المصنف بالآيات القرآنية	٢٨٨	اتفاق جملة من الصحابة وكبار التابعين على أن النساء سفهاء وانهن المراد في الآية ورد ذلك المصنف بالآيات القرآنية
٢٨٨	تفسير التبذير والاسراف وبسط	٢٨٨	تفسير التبذير والاسراف وبسط

## كتاب الحجر



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	أو ابتاع من نفسه للمحجور أو للصغير الخ فهو سواء كمالو ابتاع لهم من غيره أو باع لهم من غيره أن لم يحاب نفسه في كل ذلك ولا غيره جاز وإن حابى فلا ودليل ذلك	للزيادة	
٣٢٥ ١٤٠١	استدراك على ما تقدم وهي تشتعل على منع الوصى من أكل مال الموصى عليه وبيان ذلك	٣١٣	قياس المالكين المريض والوصى على المرأة باطل من وجوه وبيانها مفصلة
٣٢٥	مسائل من كتاب الايصال للمصنف وضعت في أسفل الصحائف للتنبيه على مقدار أهمية الكتاب	٣١٨ ١٣٩٦	للرأة حق زائد وهو أن لها أن تصدق من مال زوجها أحب أم كره وبغير اذنه غير مفسدة شيئا ولا يجوز للزوج أن يتصدق من مال امرأته بشيء أصلا إلا باذنها ودليل ذلك
	كتاب الاكراه	٣٢٠ ١٣٩٧	العبد في جواز صدقة وهبته وبيعه وشرائه كالحر والأمة كالحر مالم ينتزع سيدهما مالهما وبرهان ذلك وبيان أقوال المجتهدين في ذلك وإيراد حججهم
٣٢٩ ١٤٠٢	تقسيم الاكراه الى قسمين وبيان كل منهما مفصلا	٣٢٣ ١٣٩٨	بيان أن من لم يبلغ أو بلغ ولا هو يميز ولا يعقل أو ذهب تميزه بعد أن بلغ يميزا غير مخاطب ولا ينفذ لهم أمر في شيء من ماله ودليل ذلك
٣٣٠ ١٤٠٣	من أكره على شرب الخمر أو أكل الخنزير أو الميتة الخ فباح له أن يأكل ويشرب ولا شيء عليه لاحد ولا ضمان وبرهان ذلك	٣٢٣ ١٣٩٩	لا يجوز أن يدفع الى من لم يبلغ شيء من ماله ولا نفقة يوم وبرهان ذلك
٣٣١ ١٤٠٤	لو أمسكت امرأة حتى زنى بها أو أمسك رجل فادخل أحليله في فرج امرأة فلا شيء عليه ولا عليها سواء انتشر أو لم ينتشر ودليل ذلك	٣٢٤ ١٤٠٠	من باع ما وجب بيعه لصغير أو لمحجور غير يميز أو لمقلس أو لغائب بحق أو ابتاع لهم ما وجب ابتياعه أو باع في وصية الميت
٣٣١ ١٤٠٥	من كان في سبيل معصية كسفر لا يحل أو قتال لا يحل فلم يجد		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٣٥ ١٤٠٦	من أكره على سجود لصنم أو لصليب فليسجد لله تعالى	٣٤٢ ١٤١٢	ان بيع شيء من الغائبات بغير صفة ولم يكن ماعرفه البائع لا برؤية ولا بصفة من يصدق ممن رأى ما باعه ولا ماعرفه للمشتري برؤية أو بصفة من يصدق فالبائع فاسد مفسوخ ابدا لا خيار في جوازه أصلا ودليل ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وإيراد حججهم
٣٣٥ ١٤٠٧	لا فرق بين إكراه السلطان أو اللصوص أو من ليس كذلك ودليل ذلك	٣٤٤ ١٤١٣	جائز بيع الثوب الواحد المطوى أو في جرابه والثياب الكبيرة كذلك اذا وصف كل ذلك فان وجد كل ذلك كما وصف فالبائع لازم والا فالبائع باطل وبرهان ذلك
٣٣٦ ١٤٠٨	ذهب الخنفية الى أن إكراه بضرب سوط أو سوطين أو حبس يوم ليس إكراهًا ورد ذلك	٣٤٤ ١٤١٤	فرض على كل متبايعين لما قل أو كثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين من العدول فان لم يجدوا عدولا سقط
٣٣٦ ١٤٠٩	بيان أن من احتج بالزام النذر واليمين بالكراهة بحديث حذيفة باطل	٣٤١ ١٤١١	الاشهاد ودليل ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتعقب ما ينبغي التعقب وإيضاح المقام بما لا تجوده في كتاب غير هذا
٣٣٦ ١٤١٠	تقسيم البيع الى نوعين وبيانهما مفصلا واختلاف أقوال العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم وتحقيق الحق بما لا يترك للاغتراب	٣٥٠ ١٤١٥	لا يجوز البيع الا بلفظ
٣٤١ ١٤١١	ان وجد مشتري السلعة الغائبة ما اشترى كما وصف له فالبائع		

## كتاب البيوع



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
هذه المسألة وسرد حججهم تحقيق المقام	البيع أو بلفظ الشراء أو بلفظ التجارة أو بلفظ يدبره في سائر اللغات عن البيع وبرهان ذلك
٣٧٠ ١٤٢٠ كل بيع وقع بشرط خيار للبيع أو للشترى أو لهما جميعاً أو لغيرهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر فهو باطل تخير النفاذه أو لم يتخير أو برهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم بمسوّطة	٣٥١ ١٤١٦ كل متبايعين صرفاً أو غيره فلا يصح البيع بينهما ابتداءً أو تقابضاً السلعة والتمن مالم يتفرقا بإدائهما من المكان الذي تعاقدا فيه البيع ولكل واحد منهما إبطال ذلك العقد أحب الآخراً كره ولو بقيا ذلك دهرهما إلا إذا تخيرا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وأيراد أدلتهم وتحقيق المقام بما لا يحتاج إلى استدراك عليه
٣٧٩ ١٤٢١ كل بيع صح وتم فملك المبيع أثر تمام البيع فمعيته من المبتاع ولا رجوع له على البائع وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو نقص سواء في كل ذلك كان المبيع غائباً أو حاضراً الخ ودليل ذلك وإيراد أقوال المجتهدين في ذلك وبيان مذاهبهم وسرد حججهم	٣٦٥ ١٤١٧ بيان الرد على من لم يوجب التخير في البيع ثلاث مرات وخالف الحديث في ذلك
٣٨٨ ١٤٢٢ بيع العبد الآبق عرف مكانه أو لم يعرف جائز وكذلك بيع الجمل الشارد عرف مكانه أو لم يعرف وكذلك الشارد من سائر الحيوان ومن الطير المتفلت وغيره إذا صح الملك عليه قبل ذلك وأما مالم يملك أحد بعد فليس أحد أولى به من أحد فليس لأحد يبعه ودليل ذلك وأقوال العلماء وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد براهينهم	٣٦٦ ١٤١٨ أن تبايعاً في بيت فخرج أحدهما عن البيت أو دخل حنية في البيت فقد تفرقا وتم البيع أو تبايعا في حنية فخرج أحدهما إلى البيت فقد تفرقا وتم البيع وبرهان ذلك
	٣٦٧ ١٤١٩ لو تنازع المتبايعان في التخير وتمام البيع فالقول قول مبطل البيع منهما مع يمينه لأنه مدعى عليه عقد بيع لا يقربه ولا يئنه عليه به فليس عليه إلا اليمين ودليل ذلك وإيراد فقهاء علماء المذاهب في

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٩٢ ١٤٢٣	بيع السمك في نالجته مع الناجفة والنوى في التمر مع التمروما في داخل البيض مع البيض وماشابه	٤٠٤ ١٤٢٩	كان المكان للبائع فعليه تمكين المشتري من أخذ ما اشترى ولا بدالخ ودليل ذلك
٣٩٣ ١٤٢٤	هذا جائز كل ذلك وبرهان ذلك بيان جواز بيع الحامل بحملها اذا كانت حاملا من غير سيدها ودليل ذلك	٤٠٤ ١٤٣٠	أوشعرا على الحيوان فالجز على الذي له الصوف والشعر والوبر وبرهان ذلك
٣٩٤ ١٤٢٥	ليس كذلك ماتولى المراء وضعه في الشيء كالبذر يزرع والنوى يغرس وبرهان ذلك	٤٠٤ ١٤٣١	أصلا ودليل ذلك كل ما تخلطه الغبارون من التراب أو استخرجه غسلوا الطين من الطين فهو لقطعة وبرهان ذلك
٣٩٤ ١٤٢٦	لا يحل بيع شيء من المغيات المذكورة كلها دون ما عليها أصلا لا يحل بيع النوى أى نوى كان قبل اخراجه واظهاره دون ما عليه ولا بيع المسك دون الناجفة الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد أقوالهم وإيراد حججهم	٤٠٤ ١٤٣٢	ودليل ذلك بيان تراب المعادن
٣٩٨ ١٤٢٧	أقوالهم وإيراد حججهم بيان أن بيع الظاهر دون المغيب فيها حلال إلا أن يمنع من شيء منه نص فجائز بيع الثمرة واستثناء نواها وبيع جلد الناجفة دون المسك الذى فيها الخ وبرهان ذلك	٤٠٤ ١٤٣٣	ودليل ذلك بيع القصيل قبل أن يسنبل جائز وللبيع أن يتطوع للمشتري بتركه ما شاء الخ وبرهان ذلك
٤٠٢ ١٤٢٨	من باع ممن ذكر سابقا الظاهر دون المغيب أو باع مغيبا يجوز بيعه بصفة كالصوف في الفراش والعسل في الظرف فان	٤٠٦ ١٤٣٤	بجوز بيع القصيل على القطع ومذاهب العلماء في ذلك
		٤٠٧ ١٤٣٥	بجوز بيع ما ظهر من المقائى وان كان صغيرا جدا وبرهان ذلك
		٤٠٧ ١٤٣٦	لوبياع المقناة باصولها والموز باصوله وتطوع له بابقاء ذلك في أرضه بغير شرط جاز
		٤٠٨ ١٤٣٧	بيع الأمة وبيان أنها حامل من غير سيدها لکن من زوج



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
ذلك	أوزنا أو اكره بيع صحيح ودليل
٤١٠ ١٤٤٤ اذا رضى فى الثلاث	ذلك
وأسقط خياره لزمه البيع ودليل	٤٠٨ ١٤٣٨ بيع السيف دون غمده
ذلك	جائز وبيع الغمد دون النصل جائز
٤١٠ ١٤٤٥ فان غير لفظ لا خلافة بأن	الخ وبرهان ذلك
قال لا خديعة أو لا غش الخ لم يكن له	٤٠٨ ١٤٣٩ بيع حلقة الخاتم دون
الخيار المجمعول لمن قال لا خلافة	الفص جائز وخام الفص حيثئذ
وبرهان ذلك	على البائع وبيع الفص دون الحلقة
٤١٢ ١٤٤٦ كل شرط وقع فى بيع منها	جائز
أو من أحدهما رضى الآخر فانهما ان	٤٠٨ ١٤٤٠ من باع شيئا فقال
عقده قبل عقد البيع أو بعد تمام	المشتري لا أدفع الثمن حتى أقبض
البيع بالفرق بالابدان أو بالنأخير	ما ابتعت وقال البائع لا أدفع حتى
أو فى أحد الوقتين ولم يذكراه فى	أقبض أجبرامعا على دفع المبيع
حين العقد فالبيع صحيح تام والشرط	والثمن معا وبرهان ذلك
باطل لا يلزم ودليل ذلك وبيان	٤٠٩ ١٤٤١ ان أبى المشتري من أن
مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد	يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال
حججهم وتحقيق المقام	لا أدفع الثمن الا بعد أن أقبض
٤٢١ ١٤٤٧ كل من باع بيعا فاسدا فهو	ما اشترى فللبائع أن يحبس ما باع
باطل ولا يملكه المشتري وهو باق	حتى ينتصف وينصف معا الخ
على ملك البائع وهو مضمون على	وبرهان ذلك
المشتري ان قبضه ضمان الغصب	٤٠٩ ١٤٤٢ من قال حين يبيع أو
سواء سواء والثمن مضمون على	يبتاع لا خلافة فله الخيار ثلاث ليال
البائع ان قبضه ولا يصححه طول	بما فى خلاصته من الايام ان شامرد
الازمان ولا تغير الاسواق ولا	بعيب أو بغير عيب أو بخديعة ودليل
فساد السلعة ولا ذهابها ولا موت	ذلك
المتبايعين وبرهان ذلك وبيان	٤١٠ ١٤٤٣ ان لم يقدر على ان يقول
أقوال علماء المذاهب فى ذلك وايراد	لا خلافة قالها كما يستطيع وبرهان

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٢٢ ١٤٤٨	أدلتهم من ابتاع عبدا أو أمة لها مال فالحال للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فيكون له ولا حصه له من الثمن كثر أو قل ولا له حكم البيع ودليل ذلك	٤٢٧ ١٤٥٥	وفيها ثمرة قد أبرم يجزى للبائع اشتراط ثمرتها أصلا ولا يجوز ذلك إلا في ثلاثة فصاعدا ودليل ذلك
٤٢٣ ١٤٤٩	المبتاع أن يشترط شيئا مسمى بعينه من مال العبد أو الأمة وله أن يشترط ثلثا أو ربعا أو نحو ذلك وبرهان ذلك	٤٢٧ ١٤٥٦	لا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ولا على أن يوفيه السلعة كذلك وبرهان ذلك
٤٢٤ ١٤٥٠	بيان أن لفظة العبد في اللغة العربية تقع على جنس العبيد والاماء ودليل ذلك	٤٢٧ ١٤٥٦	لا يحل بيع جارية بشرط أن توضع على يدي عدل حتى تحيض رائعة كانت أو غير رائعة والبيع بهذا الشرط فاسد ودليل ذلك وبيان أقوال أئمة الاجتهاد في ذلك
٤٢٤ ١٤٥١	من باع نخلا قد ابرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع وتفسير تأييد النخل وبرهان ذلك	٤٢٨ ١٤٥٧	لا يحل بيع عبدا أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة قلت أو كثرت ولا بيع دابة على أن يعطيها البائع أكافها أو رسنها أو بردعتها والبيع بهذا الشرط باطل مفسوخ وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك
٤٢٦ ١٤٥٢	يجوز الاشتراط في بيع النخل بعد ظهور الطيب في ثمره ان يبيعت الاصول ودليل ذلك	٤٢٩ ١٤٥٨	لا يحل بيع سلعة لآخر بشمن يحده له صاحبها فما استزاد على ذلك الثمن فليست ولي البيع ودليل ذلك
٤٢٦ ١٤٥٣	من باع أصول نخل وفيها ثمرة قد ابرت فللمشتري أن يشترط جميعها ان شاء أو نصفها أو جزءا منها مسمى مشاعا في جميعها أو شيئا منها معينان وجد بالنخل عيار دها ولم يلزمه رد الثمرة وبرهان ذلك	٤٢٩ ١٤٥٩	لا يحل بيع شيء غير معين من جملة مجتمعة لا بعدد ولا بوزن ولا بكل وبرهان ذلك من وجوه وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٤٢٦ ١٤٥٤	من باع نخلة أو نخلتين	٤٣١ ١٤٦٠	لا يحل بيع المرء جملة بمجموعة إلا كيلا مسمى منها ودليل



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
المجتهدين في ذلك وبيان أدلتهم	ذلك وسرد أقوال المجتهدين في ذلك
٤٤٧ ١٤٦٦ لا يحل لاحدان يسوم	وذكر حججهم
على سوم آخر ولا أن يبيع على يبعه	٤٣٤ ١٤٦١ لا يحل لاحدان يبيع مال
المسلم والذي في ذلك سواء فان فعل	غيره بغير اذن صاحب المال له في يبعه
فاليوم مفسوخ ودليل ذلك	فان وقع فسخ وبرهان ذلك وبيان
٤٤٨ ١٤٦٧ لا يحل النجش في البيع	مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد
وتفسيره	أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه
٤٤٩ ١٤٦٨ لا يحل لاحد تلقى الجلب	٤٣٩ ١٤٦٢ لا يجوز بيع شيء لا يدري
سواء خرج لذلك أو كان ساكنا	بائعه ما هو وان دراه المشتري ولا
على طريق الجلاب وسواء بعد	ما لا يدري المشتري ما هو وان دراه
موضع تلقيه أم قرب وبرهان ذلك	البائع ولا ما جهلاه جميعا ولا يجوز
وذكر أقوال علماء السلف في ذلك	البيع الا حتى يعلم البائع والمشتري
٤٥٣ ١٤٦٩ لا يجوز أن يتولى البيع	ما هو ويرياه جميعا أو يوصف لهما
ساكن مصر أو قرية أو مجشر	عن صفة من رآه وعليه وبرهان ذلك
لخصاص لا في البدو ولا في شيء يجلبه	٤٣٩ ١٤٦٣ لا يحل بيع شيء بأكثر مما
الخصاص الى الاسواق وبرهان	يساوى ولا بأقل اذا اشترط البائع
ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار	أو المشتري السلامة الا بمعرفة
في ذلك وسرد حججهم	البائع والمشتري معا بمقدار الغبن
٤٥٧ ١٤٧٠ ان كان في حائط أنواع	في ذلك ورضايه وبرهان ذلك
من الثمار كالكمثرى والتفاح	٤٤٢ ١٤٦٤ من غبن في بيع اشترط فيه
والخوخ فظهر صلاح شيء منها	السلامة فهو يبيع مفسوخ ودليل
في صنف دون سائر أصنافه جاز	ذلك وبيان مذاهب علماء الفقه في
بيع كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك	ذلك وايراد حججهم وتحقيق الحق
الحائط وان كان لم يطب بعد اذا	في ذلك
يبيع كل ذلك صفقة واحدة فان	٤٤٤ ١٤٦٥ لا يجوز البيع بثمن مجهول
أراد يبعه صفقتين لم يجز بيع ما لم يند	ولا الى أجل مجهول كالخضاد
فيه الصلاح النخ ودليل ذلك	والجداد والعطاء النخ وذكر مذاهب

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٥٨ ١٤٧١	لا يحل بيع فراخ الحمام في البرج مدة مسماه وبرهان ذلك	٤٦٥ ١٤٧٦	ان كان ثمر ماءدا ثمر النخل جاز أن يباع بياض ورطب من صنفه ومن غير صنفه بأكثر منه وبأقل وان يسلم في جنسه وغير جنسه مالم يكن بخرصه ودليل ذلك
٤٥٨ ١٤٧٢	يجوز بيع الصغار من جميع الحيوان حين تولد ويجبر كلاهما على تركها مع الأمهات الى أن يعيش دونها عيشا لا ضرر فيه عليها ويجوز بيع البيض المحضونة ويجبر كلاهما على تركها الى أن تخرج وتستغنى عن الأمهات ودليل ذلك	٤٦٧ ١٤٧٧	اعتراض وارد على المصنف فيما ذهب اليه والجواب عن ذلك
٤٥٩ ١٤٧٣	لا يحل بيع شيء من ثمر النخل من البلح والبسر والزهو الخ بعضه ببعض من صنفه أو من صنف آخر منه ولا بالثمر لامتناه ولا متفاضلا لا نقدا ولا نسيئة لافي روس الجبال النخل ولا موضوعا في الارض وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء السلف في ذلك وسرد مذاهب علماء الامصار وايراد حججهم بما لا يتجده في كتاب غير هذا	٤٦٧ ١٤٧٨	لا يكون الربا الا في بيع أو قرض أو سلم ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك وبرهان ذلك
٤٦٥ ١٤٧٤	من ابتاع كذلك رطباً لا أكل ثم مات فورثته عنه أو مرض أو استغنى عن أكلها فقد ملك الرطب ودليل ذلك	٤٦٧ ١٤٧٩	الربا لا يجوز في البيع أو السلم الا في ستة أشياء فقط وبيانها مفصلة وذكر الأدلة الزاجرة عن تعاطي الربا وأقوال علماء المجتهدين في أصناف الربا وسرد حججهم وتحقيق المقام بما تسر به آئين الناظرين في هذا الكتاب وتوضح به الحقائق وتجلي الدلائل ويبرز ما خفى على كثير من الناس من الاشكالات في هذا المبحث
٤٦٥ ١٤٧٥	لا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل ولا يجوز بيع شيء من	٤٧٠	بيان خطأ من يقول في علة الربا ان النبي ﷺ ذكر أعلى القوت وهو البر وادون القوت وهو الملح ليدل على أن حكم ما بينهما كحكمهما



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
في ذلك وسرد حججهم	٤٧٢ اختلاف الفقهاء في علة الربا وبيان
٤٩٣ ١٤٨٤ يجوز بيع الذهب بالفضة	فساد قياسهم في هذا الباب
سواء في ذلك الدراهم والدنانير أو	٤٧٧ بيان أن الرسول عليه السلام بين الربا
بالحلى والنقار والدراهم بحلى	الموعود فيه أشد الوعيد والذي أذن
الذهب وسبائكته وتبرده وبرهان ذلك	الله تعالى فيه بالحرب
٤٩٤ ١٤٨٥ جائز بيع القمح والشعير	٤٨٠ بيان خطأ من حرف قوله عليه
والتمر والملح بالذهب أو بالفضة يدا	السلام « لا يصلح هذا لا يصلح
يبدونسيئة ودليل ذلك	صاعين بصاع »
٤٩٤ ١٤٨٦ يجوز القرض في	٤٨٣ الرد على من تعلق بقوله « وكذلك
الاصناف المذكورة وفي كل	ما يكال ويوزن، وبيان أن هذا
ما يملك ويحل أخراجه عن الملك	ليس من كلام رسول الله ﷺ
ولا يدخل الربا فيه إلا في وجه	٤٨٦ ١٤٨٠ بيان أشياء ذكرها
واحد ويأبى عنه وبرهان ذلك	القائلون بتعليل حديث الربا
٤٩٤ ١٤٨٧ حكم ما إذا اختلط الذهب	وردهما إبراهيم عقلية وثقلية
بالفضة ومزج به أو أضيف إليه	٤٨٨ ١٤٨١ ذكر البراهين والأدلة
وسرد أقوال علماء السلف في ذلك	الصحيحة على ما ذهب إليه المصنف
وبيان مذاهب فقهاء الأمصار وذكر	في مسائل الربا
أدلتهم وتحقيق المقام	٤٨٩ ١٤٨٢ لا يحل أن يباع قمح بقمح
٤٩٧ قول الامام الأوزاعي والامام مالك	الأمثلا بمثل كيلا بكيلا يدا يدا،
في فضة السيف المحلى بالفضة أو	وكذلك الشعير، ولا التمر إلا
المصحف أو المنطقة أو خاتم الفضة	كذلك ولا الملح أيضا إلا كذلك
٥٠٠ ١٤٨٨ حكم ما إذا كان الذهب	وبرهان ذلك
وشى ما حرمه غير الفضة أو مركبا	٤٨٩ ١٤٨٣ جائز كل صنف عما ذكر
فيه ودليل ذلك	باصناف الآخر منها متفاضلا
٥٠١ ١٤٨٩ إذا تباع اثنان دراهم	ومتماثلا وجزافا وزناو كيلا
مغشوشة قد ظهر الغش فيها بدراهم	كيف شئت إذا كان يدا يدا ودليل
مغشوشة كذلك فهو جائز إذا تعاقدوا	ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	أحدهما بما اشترى من ذلك عيا قبل أن يتفرقا بابدانها فهو بالخيار ودليل ذلك	البيع على أن الصفر الذى فى هذه بالفضة التى فى تلك والفضة أيضا كذلك وبرهان ذلك	
٥٠٩ ١٤٩٤	ان وجد العيب بعد التفرق أو بعد التخيير فيفصل فيه	٥٠١ ١٤٩٠	يجوز بيع القمح بدقيق القمح وسويق القمح وبخبز القمح ودقيقه بدقيقه وسويقه متفاضلا كل ذلك ومتائلا وجزافا والزيتون بالزيتون وبالزيت والعنب بالعنب وبالعصير يدا يد وجائز اسلام بعض فى بعض ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار فى ذلك وسرد أدلتهم
٥٠٩ ١٤٩٥	وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره النخ وبرهان ذلك	٥٠٣ ١٤٩١	من كان له عند آخر دنانير أو دراهم أو قمح أو شعير أو ملح أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا كآخذ الدنانير عن الدراهم أو شعير عن بر النخ وبرهان ذلك وذكر أقوال الفقهاء فى ذلك وايراد حججهم
٥٠٩ ١٤٩٦	ان كان العيب فى نفس ما اشترى ككسر أو كان الذهب ناقص القيمة بطبعه والفضة كذلك فيفصل فيه فان كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة ودليل ذلك	٥٠٦ ١٤٩٢	استدراك مناقضات لا خصام ما ذهب اليه المصنف فى مسألة الربا وبيانها مفصلة
٥١٠	تفسير الستوق	٥٠٨ ١٤٩٣	من باع ذهباً بذهب يبع حلالا أو فضة بفضة كذلك مسكوكا بمثله كان أو مصوغين أو مصوغا بمسكوك أو تبرأ أو تقاراً فوجد
٥١١ ١٤٩٧	من الحلال المحض بيع مدين من تمر أحدهما جيد غاية والآخر ردىء غاية بمدين من تمر أجود منهما أو أدنى النخ وكل ذلك جائز وبرهان ذلك		
٥١٢ ١٤٩٨	من صارف آخر دنانير بدراهم فعجز عن تمام مراده فاستقرض من مصارفه أو غيره ما أتم به الصرف فحسن ودليل ذلك		
٥١٢ ١٤٩٩	من باع من آخر دنانير بدراهم فلما تم البيع بينهما اشترى		



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥١٤ ١٥٠٥	الربا فى كل ما ذكر قبل	٥١٣ ١٥٠٠	منه أو من غيره بتلك الدراهم دنائير
	بين العبد وسيدده كما هو بين		تلك أو غيرها أقل أو أكثر فكل
	الاجنبيين وبين المسلم والذمى ،		ذلك حلال مالم يكن عن شرط
	وبين المسلم والحربى وبين الذميين		وبرهان ذلك
	كما هو بين المسلمين ولا فرق وبرهان		٥١٣ ١٥٠٠ التواعد فى بيع الذهب
	ذلك		بالذهب أو بالفضة وفى بيع الفضة
٥١٥ ١٥٠٦	جائز بيع اللحم بالحيوان		بالفضة وفى سائر الاصناف الاربعة
	من نوع واحد كاتا أو من نوعين		بعضها ببعض جائز تباعا بعد
	وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم		ذلك أو لم يتباعا ودليل ذلك
	من نوع واحد أو من نوعين		٥١٤ ١٥٠١ لا يحل بدل دراهم با وزن
	متفاضلا ومتماثلا وجائز تسليم		منها لا بالمعروف ولا بغيره
	اللحم فى اللحم كذلك الخ ودليل		وبرهان ذلك
	ذلك وذكر مذاهب الفقهاء فى		٥١٤ ١٥٠٢ لا يحل بيع آنية ذهب
	ذلك وسرد حججهم		ولا فضة الا بعد كسرها ودليل
	٥١٨ ١٥٠٧ من اتباع شىئا أى شىء		ذلك
	كان لا يحل بيعه حاش القمع فلا يحل		٥١٤ ١٥٠٣ يجوز أن يتاع المرء
	له أن يبيعه حتى يقبضه وتفسير		نصف درهم بعينه أو نصف درهم
	القبض ودليل ذلك وبيان أقوال		بأعيانها أو نصف دينار كذلك
	العلماء فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق		الخ وبرهان ذلك
	المقام بما لا تجد فى غير هذا الكتاب		٥١٤ ١٥٠٤ لا يحل بيع بدينار الا
			درهما فان وقع فهو باطل مفسوخ
			ودليل ذلك
٥٢٤	خاتمة الطبع		

ظهرت هذه الكتب قريبا

# كشف الشبهات عن المشبهات

للإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠

# كشف الشبهات في التوحيد

للشيخ ابن عبد الوهاب المتوفى سنة ١٢٠٦

# كشف الكبرية في وصف حال أهل الغربة

للإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥

# الغربة والاعتناء

للإمام المجتهد شمس الدين بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥٢










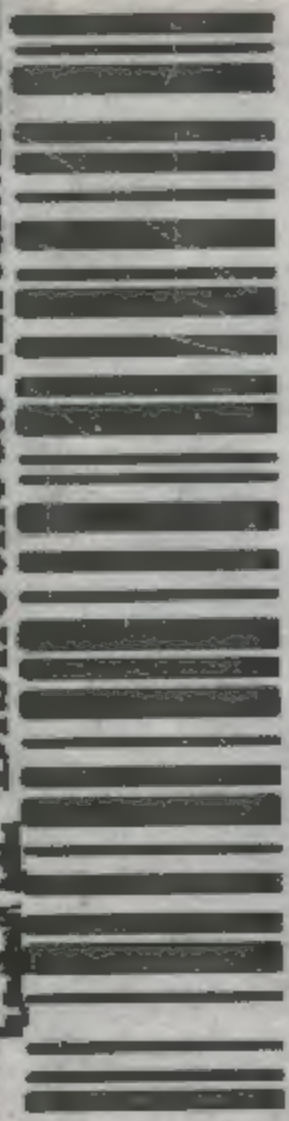








 Bibliotheca Alexandrina



0445206